

خاتمة

# الشيء الكوني

على

كتاب المظنون

تأليف

العلامة محمد بن أبي بكر السبكي

مكتبة دار الفقه

حَاشِيَّة

السِّيَاكُوتِي

عَلَى

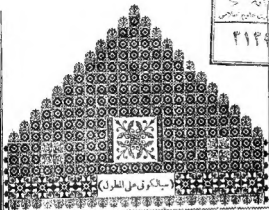
كِتَابِ الْمَطُولِ

تَأَلَّفَ

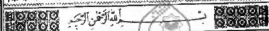
الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الْحَكِيمِ السِّيَاكُوتِي

مَنْشُورَاتُ الرِّضِيِّ ق ٢

كتاب	كتاب
مجلد	مجلد
شماره ثبت	۴۱۴۴
تاریخ ثبت	



(سیال کوئی عمل الطول)



بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله الحق كتاب الخ) اي كتابه المقدس في الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية او الحق ان كانت الخاتمة والاشارة الى الكتاب بمعنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد التين بالشجرة اي بعد الاشارة بها ذكر الحمد عقب الشجرة بلا فصل مقدما على ناسواهما وهذا الكلام لادلاله على جزئية شيء منهما ولا على عدمها على ما هو وزاد لفظ التين اشارة الى ان الاشارة بالشجرة للتين والبركة سواء قلنا ان البدء للابسة كما هو مختار صاحب الكشف والشارح روح الاستعانة كما هو مختار القاضي او صلة لفعل المقدس كما ذهب اليه البعض فان الملايسة والاستعانة اما هو بركتها والاشارة بها لاجل البركة الان في الاستعانة زيادة وهو الاشارة الى ان الشروع فيه لا يتبدونها والاستعانة ليست حقيقة حتى توهم عدم كون ذكره تعالى مقصودا بالذات وكذا الحال في قوله بحمد الله وفي حديثي الابتداء وليس في كلام الشارح روح اشارة الى خصوصية شيء من الاستعانات نعم في نسبة الافتتاح اليهما مع البعدية اشارة الى انه لا منافاة بينهما لان المراد التصدير على ما سوى الشجرة والحمد فلا تعارض بين الحدين ان جعل البدء صلة لمبدأ واما على تقدير جعله للابسة او الاستعانة فلا توهم فتعارض فانه يمكن

للإبتداء نهضة

تلبس الابتداء والاستماعة فيه بطريق التين بأمور كثيرة اذ التين بأمور كثيرة  
ليس محضاً بحال التلطف بل باق الى آخر الكتاب (قوله اداه) جعله علة للاقتراح نظراً  
الى كونه نصب بين المصنف رح حيث قال على ما تمم والافني الاقتراح المذكور  
اقتداء بأسلوب الكتاب الجيد وامثال لخدني الابتداء وعمل بمشاع بين العلماء  
(قوله خلق شيء مما يحب عليه من شكر نعمائه الخ) ان كان ماموصوفة او موصولة  
لهذه او اجلس فكلمة من في مما يحب بانية والثانية مينة لما يحب ان اريد بالشكر  
مطلقه وتبعية ان اريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والتذكر وعمل  
الجوارح وان كان للاستغراق من الاولى تبعية والثانية مينة لشيء لانه لا يجب  
الالزام فيه ولانه لا يصح بان العام بالخاص وانما كان في الاقتراح المذكور اداه  
خلق شيء من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصر ان من آثارها لانه في مسألة اقتراح  
الكتاب تكون النعمة التي اثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق  
شكر كل نعمة ان يؤدي حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه التصريح العلوية والتدفع  
الشكوك التي او رد عليها الناظر من غير حاجة الى كثرة ذكرها وتظهر فائدة  
توصيف النعمة التي تأليف هذا المختصر اثرها (قوله انشاء باللسان) ذكر  
اللسان لتبسيص بالمورد لانه قد يطلق انشاء بمعنى جعل غير فعل اللسان والجمل  
صفة للفعل المحذوف ويقدر منه الاختيار في كل موضع من الشرح في شرح  
الكشاف ويدل عليه استعمال الكتاب الجيد وحده تعالى على صفاته الذاتية  
بثبوتها منزلة الاختيارية او على ان المراد بالفعل الاختيارى المنسوب الى  
القائل المختار سواء كان مختاراً فيه اولا (قوله سواء تعلق بالفضائل الخ)  
تصريح بتعلقه والا فالترتيب تصوير لماهية الحدود لا بيان لمهمه وسواء اسم  
بمعنى الاستواء مرفوع على التجربة بالفعل المذكور بعده لانه مجرد عن النسبة  
والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة لان اما اتصله لاستعمل بدونها  
وربما جردتا عن الاستفهام واريد مجرد التسوية ولذا صارت الجملة خبرية  
فكانه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء اى بيان وماتاله الرضى  
والذى يظهر لى ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان سواء ثم بين  
الامر ان سواء انشاء فقدت كافي قوله تعالى (اصبروا ولا تصبروا سواء عليكم)  
اى الامر ان سواء والجملة جزاء للجملة التي بعدها تضمنها معنى الشرط وقاعدة  
همزة الاستفهام معنى ان لا اشتراكهما في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق  
بالفضائل والفواضل الامر ان بيان فكاف كالانطق والفواضل انما بالتعدي



بمعنى ان النسبة الى الغير مأخوذة في مفهومها كالانعام والمضائل الربا الغير المتعدية  
 كالمثل والقدرة ( قوله و بحسب الخ ) اشارة الى ان مجرد اعتقاد الانصاف بصفة  
 التكامل ليس شكرا ما لم ينضم اليه المحبة وميل القلب الى تعظيمه كاعتقاد الكفار  
 الذين كانوا يبعدون النبي صلى الله عليه وسلم واتوا كوا في المشهور التصريح  
 بها لانهم ارادوا من الاعتقاد التصديق والاذعان وهو يستلزم المحبة ( قوله  
 وخدسة ) لان العمل بطريق الاعانة او الزحم او الاجرة لا يكون شكرا ( قوله فورد )  
 فرع على التعريفين بيان مورد هما متعلقهما ثم فرع عليه النسبة بينهما فلا استدرار  
 نعمته يكتفى احدهما ( قوله بالميل والتمساع ) اي بسبب الميل والتمساع ( قوله  
 واتقاسم ) لاصفة على ما ذهب اليه البعض من انه في الاصل صفة صار علما بالعلية  
 وتقصيه في التفسير ( قوله لذات ) اورد المرفع باللام اشارة الى انه اسم لذات  
 المينة بالتخصيص فيكون علما ثم ذكر من صفاته ما هو مختص به لفظا ومعنى اشارة  
 الى طريق انحصاره لاشتهاره بهذين الوصفين في ضمن ذات الاسم كتمامه بالوجود  
 ( قوله ولذا لم يقل ) اي لم يكتف بهما لذات المينة من غير اعتبار صفة مع علم يقل  
 ثم رزق او الخالق او غيرهما من الاسماء العامة على الصفة حتى انصف بجميع صفات  
 التكامل ( قوله بما يوهى الاختصاص ) لان اللام لا استحقاق اذا ما اريد الحمد لله  
 يزيد استحقاق الذات له وانما على صفة لغيره استحقاق الذات الموصوفة بذات  
 الصفة له والاختصاص اعاده تعريف الحمد وانما قال يوهى لكون استحقاق  
 جنس الحمد بوصف دون وصف حكما باطلا في نفسه لان تعليق الحكم بالوصف  
 يدل على العلية لا على الاختصاص لانه مستفاد من تعريف السننالية ( قوله بل  
 انما تعرض ) اضراب عن قوله لم يقل ( قوله تبينها على تعقق الاستحقاقين )  
 فالذاتي مستفاد من اللام والوصفي من قوله على ما تقدم حيث جعله محمودا عليه  
 صريححاو الاستحقاق الذاتي ما لا يلاحظه خصوصية صفة حتى الجميع لاما يكون  
 الذات البعث مستحقا له فان استحقاق الحمد ليس الاعلى الجليل سوى ذاتها للملاحظة  
 الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة اولدلالة اسم الذات عليه اولانه  
 لما لم يكن مستندا الى صفة من الصفات الخصوصية كان مستندا الى الذات  
 ( قوله لاقتضاء المقام الخ ) يعني ان كلا الجزئين من جدلة الحمد لله مهم في مقام  
 الحمد لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه بصدد صدور مدلوله في ضمن فردما  
 فهو نصب العين فلا يردان الحمد مجموع قول الفاعل الحمد لله ولا اختصاص له  
 بكلمة الحمد فان جزئ الجملة متساويا بالنسبة اليها ( قوله وان كان ذكر الله اهم

٣ او من حيث العلم  
 والمصاحبة لنفسه

٩ الى طريق انحصاره  
 والى اشتغاله الخ تفسره

في نفسه ( فهو يقتضي تقديم لقفا الله لكن مقتضى العارض بحسب المقام أقوى عند التشكك ( قوله على ان الخ ) بآية اى كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبنى على ان في الحمد لله اختصاصا كافى لله الحمد اما اذا لم يكن فيه اختصاص فالتقديم لا يكون لمزيد الاهتمام بل لعدم قصد الاختصاص والقول بان على معنى المصاحبة كعم نحو قوله تعالى ( وآلى المال على حبه ) خروج عن الظاهر من غير ضرورة وبأبى عند لقفا ايضا ( قوله وانه بحقيق ) اى الحمد لذاته تعالى لا لغيره حقيق كإقتضيه السابق او انه تعالى بالحمد حقيق كإقتضيه اللاحق وهو قوله لم يكن احدا حق منه ( قوله وبهذا يظهر ) اى بما ذكر من ان ٢ صاحب الكشف قائل بالاختصاص في الحمد لله يظهر الخ ٧ اعلم ان حل هذا الكلام الذى هو من مداحى الاهتمام موقوف على تحقيق عبارة الكشف حيث قال واصله النصب الذى هو قرينة بعضهم باعتبار قوله على انه من المصادر التى نصبها العرب بالفعل مضمره فى معنى الاخبار كقولهم شكرا وكفرا وبجبا يزلونها منزلة افعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويحتملون استعمالها كالشريعة المنسوخة والعدول الى الرفع للدلالة على دوام المعنى واستمراره الى قوله والمعنى نعم الله جدا ولذلك قيل ( اياك نعبد و اياك نستعين ) لانه بيان الحمد لله كانه قبل كيف نعمه فقليل اياك نعبد فان قلت ما معنى التعريف فيه قلت هو نحو التعريف فى اركانها العراك وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين اجناس الافعال والاستغراق الذى توهمه كثير من الناس وهم منهم انتهى فقبل فى توجيهه انه لما كان معناه نعم الله جدا كان اخبارا عن ثبوت حمد غير معين من التشكك له تعالى الى ان المصدر للعدد لا تبا كيد فأتجه للسامع ان يقول كيف نعمه فله اى يشوا كيف حمد كم قالها غير معلومة فبين بقوله اياك نعبد و اياك نستعين اى نقول هذه الكلمات ونحمده بهذا الحمد فاورد عليه السؤال بانه اذا كان المعنى ما ذكرت فامعنى التعريف فيه فان المناسب للابهام ثم البيان التذكير واجاب بان تعريفه مثل تعريف العراك يعنى تعريف الجنس من حيث وجوده فى فرد غير معين ولذا بين بقوله اياك نعبد و اياك نستعين وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل انه لما كان معناه نعم الله جدا كان المصدر لنا كيد فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية والسؤال المقدر عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله اياك نعبد و اياك نستعين انما نعبد جدا مقارنا لعبادة التى هى ضد الجوارح والاستعانة التى هى ضد القلب ولا تقتصر على مجرد

٢ اى الكشف فى تفسير  
القائمة فى قوله تعالى ما لك  
يوم الدين ٢  
٧ ( قوله بل على ان الحمد  
اه ) نعمه

القول السابق ثم اورد عليه السؤال بأنه يكفي لأداة هذا المعنى المصدر المتكرر  
 فائدة التعريف فيه و اجاب بأنه تعريف الجنس للإشارة الى الماهية المعلومة فمما  
 من حيث هي كما في انكراك الاله فيه الجنس باعتبار وجودها في فرد ما بخلافه هنا  
 وتعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين التوجيهين يكون اختياره للجنس  
 ومنعه للاستغراق لرعاية مذهبه والاختصاص على الاول اختصاص الفرد وعلى  
 الثاني اختصاص الجنس باعتبار الكمال ولا يخفى حيث سقوط اعتراض الشارح  
 رحمه الله بان الاختصاصين متلازمان وكل منهما مخالف لمذهبه ظاهرا موافق له  
 تأويلا فلا يكون رعاية المذهب موجبا لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد  
 ما اوردده السيد قس سره على الثاني من انه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار الكمال  
 على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد غيره منزلة القدم لان  
 فيه تطويل المسافة والاتجاه الى سعة المقام من غير حاجة وقيل حاصل الجواب  
 من كيفية صدور تلك الحقيقة بتخصيص العبادات المشتملة على الحمد وغيره لان  
 انضمام غيره معه نوع بيان لكيفية اتي حاله جودا انما يجمع بآثار عبادات الجوارح  
 والاستغناء في اللغات ونخصي مجموعهما في تقرير السؤال والجواب المذكورين  
 بقوله فان قلت وقلت بحاله وحيث لا يصح ان يكون اختيار الجنس لرعاية مذهبه  
 لان الاختصاصين متلازمان بل لان الحمد مصدر حال مسد القمل والقمل لا يدل الا على  
 الحقيقة فكذا ما هو نوب منابه وان كان معرفة ليصح بيانه بقوله اليك تعبد وابتك  
 تستعين والحمل على الاستغراق وهم لانه يطل التباينة عن الفعل المحذوف اذ يصير  
 الكلام مسوقا لبيان العموم فلا يصح البيان وعلى هذا سقط اعتراض الشارح  
 رحمه الله بقوله وفيه نظر لان النائب الخ وقال الشارح رحمه الله ان اختياره  
 الجنس والمنع عن الاستغراق كإبدل عليه تقرير السؤال المذكور بقوله  
 فان قلت ما معنى التعريف في شرح العكشاف وكلمة بل الاضراية  
 وهنا فانه اضراب عن البنى عليه والبنى بحاله وقوله فالاولى اى الاولى  
 في بيان تلك الدعوى لوجهين أحدهما انه المتبادر الى الفهم اى من نفس  
 اللفظ وقوله الكثير الشائع في الاستعمال صفة للتبادر احتراز عن التبادر من نفس  
 اللفظ الذى لا يكون استعماله كثير كالحجاز المتعارف كما في قولنا لا بأسل من هذه الكلمة  
 فان التبادر من نفس اللفظ الشبهة المنصوصة لكن استعماله في التبيين بهذا المعنى  
 نادر ولذا يصح لو نوى حقيقة كلامه ( قوله لاسيا في المصادر ) فانها موضوعة  
 للمحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادر الجنس منها من نفس اللفظ اقوى

بقوله  
 منه

ولاسيما عند خفاء القرائن المرجحة للاستغراق كما في ما نحن فيه فان الاختصاصين  
متلازمان بل اختصاص الجنس اولى لانه يدل على اختصاص بكل واحد من المتعامد  
واختصاص جميعهما والاستغراق يدل على احدهما بخلاف ما اذا كانت القرائن  
المرجحة للاستغراق ظاهرة فان التبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون  
التبادر بالقياس الى القرائن الاستغراق وبما حررنا اندفع نظر السيد الشريف  
قدس سره اما الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطائية لا ينافي تبادر  
الجنس عن نفس اللفظ واما الثاني فمتلازم بين الاختصاصين فلا ريب ولا علم فضلا  
عن ثار على علم وتامهما وهو المنقول عن صاحب الكشف في حواشيه ان اللام  
لا تمل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على معناه فان كان معناه الماهية من حيث  
هي كافي بالمطلق فادعيت الماهية وان كان معناه الماهية من حيث الوحدة كافي باسم  
الجنس فادعيت الواحد فاذا لا يكون معه اى في الحقيقة استغراق نظرا الى نفس اللفظ  
والحمل على الاستغراق وهم لانه ترك الحقيقة من غير فائدة مانعة عنها وبما ذكرنا  
اندفع بحث السيد الشريف ففس سره بالتزديد كالا ينفى وكذا ما قبل لوم هذا  
الوجه لعل على عدم اعادة اللام لمعد الخاريج وقد ظهر لك بما ذكرنا ان ما بينهم  
من اختيار صاحب الكشف الحمل على الجنس والتمتع عن الاستغراق مستفاد من  
جمل قوله اياك تعبد واياك تستعين بآنا الحمد ~~فان~~ <sup>فان</sup> ~~يعتقد~~ <sup>يعتقد</sup> السيد الشريف  
بقوله فقول منعه للاستغراق اما ان يفهم الخ وقال السيد قدس سره في حواشيه  
الكشف ان قوله فان قلت الخ ليس هو الا على ما تقدم بل هو تفسير للام التعريف وبيان  
لما وضع له بعد الفراغ عن بيان معنى الحمد واصراءه واورد بطريق السؤال والجواب  
اهتماما بشأته وكان الواجب ان يقول ما معنى اللام الا انه قال ما معنى التعريف اشار على  
ان اللام بالتعريف اتفاقا فيبين انه قال موضوع للجنس والقول بانه موضوع للاستغراق  
وهم فانه انما يستفاد بمجموعة القرائن والدليل المنقول في حواشيه ناهض عليه بلا  
مؤنة لكن يرد عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم يبين ما هو المراد منه ههنا  
مع ان وظيفة المفسر هذا انما ان يقال ان الحقيقة تعيين للارادة ما لم يصرف عنها صارف  
٩ فلم يحمل كلامه اولا على ان مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد  
اشارة الى تصوير ارادة الجنس من حيث وجوده في ضمن كل الافراد فبده انه على تقدير  
الاستغراق كيف يصح ان يكون قوله اياك تعبد واياك تستعين بآنا الحمد وهم وان الاستغراق  
اعمارا بعد الجنس كما صرحوا بان الحكم ان لم يكن على الماهية من حيث هي بل من حيث  
الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطايا بمحمل على الاستغراق لثلا

٩ فلذا لم يحصل  
نصه

يلزم الترجيح بلامر جمع في ههنا بحث شريف وهو ان قوله على ان صاحب الكشف  
 الخ انما يصح لو كان المراد بقوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت  
 نفس الحمد امالو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به حقيق  
 تفسير الاختصاص الحمد به او يكون المراد اختصاص اثبات الحمد به كما يدل عليه بانه  
 بقوله اياك تعبد و اياك تستعين فلا لان اختصاص استحقاق الحمد به تعالى لا ينافي ثبوته  
 لاخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا الجبل للفرس وكذا اختصاص اثباته لا ينافي ثبوته  
 لاخر كما في العبادة هذا ما افاده ذهني التكليل بعد مطالعة الكشف وما يتعلق به فضلك  
 بالتدبر الاتي فان فيه فوائد جمة تعبطك الاقتدار على دفع ما عرض المناظرين في هذا  
 المقام ( قوله ليس كما توهمه ) الجار والمجرور في موضع المصدر اى ليس مبنيا بشاء  
 مثل ما توهمه كثير من الناس اوفى موقع الحال من ضمير مبنيا اى ليس مبنيا حال  
 كونه مماثلا لما توهمه كثير من الناس على ما افاده صاحب المفتي في قوله تعالى ( كما بدأنا  
 اول خلق نعيده ) والقول بانه خير ليس ومبنيا بدل منه او خبر بعد خبر تكافؤ ( قوله بل  
 على الخ ) اى بل هو مبنى على هذا ولا يقدّر منصوبا على انه خير ليس لانه يلزم ان يكون  
 داخلا تحت قوله وبهذا ينظر يلزم ان يكون هذا ايضا ظاهرا عاذا ذكر ( قوله على  
 ما لم ) كلمة على متعلقة بقوله الحمد باعتبار الايات لان القيد المذكور بعد الجملة  
 قد يكون قيدا للسبب كما في ضمير من هذا السبب وقد يكون قيدا لثبوته كما في ضربت  
 زيدا قائما وقد يكون لانامه كما في ما نحن فيه مكانه قبل اثبات هذا الحمد اعني الحمد لله  
 على مقابلة الانعام فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص فكيف  
 يصح بمقابلة الانعام وما قيل انه تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما في قوله  
 تعالى ( وتكبروا الله على ما عديكم ) فبانه صرف عن الظاهر المتبادر من ضمير  
 ضرورة ( قوله اى انتم به الخ ) هذا على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار  
 واما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام الرزوني فلا يصح قوله مع تقديره فيه  
 انه يجوز ان يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم تعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف  
 عليه العلم من الشهور وغيره فالاول ان يقال مع تكلفه في المصنوف عليه ( قوله  
 ان التقدير ) تعريف التقدير فبانه ان الزاعم قائل بالحصار التقدير على ما ذكره  
 فلذا قال تصف ولو كان مراده جواز ذلك التقدير فلا تصف ( قوله بدل من الضمير )  
 بشاء على جواز حذف البدل منه وقد صرح به امتناعه في غير صورة الاستثناء  
 ابن الحاجب ( قوله فقد تصف ) اى مالت الطريق التبر المستقيم حيث ترك الايسر  
 وهو جعل ما مصدرية وسلك الاعسر ( قوله امكن ) من ممكن الشيء مكانه

اي اتخذ مكانه ( قوله ولم يتعرض للنعمه ) اي صريحا والافهموم الاتعام المستفاد  
من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم لعموم النعمه ضمنا استلزاما عقليا لا يشيل  
التخصيص ( قوله لقصور العبارة الخ ) اعاده اللام تشعر باستقلال كل واحد  
بالعملية ويبيانه ان التعرض للنعمه به بذكر البعض او ذكر الكل تفصيلا او اجمالا  
وعلى التقادير الثلاثة العبارة مقتصرة أما لعدم اعادة الاطاحة كما في ذكر البعض والتفصيل  
او لاعادة الاطاحة بالنقصه كما في الاجمال وكذا توهم الاختصاص بشئ وهو المذكور  
دون شئ وهو المتركوك متحقق على التقادير الثلاثة وكذا ذهب نفس السامع كل  
مذهب يمكن انما يتحقق اذا لم يذكر شئ منها ( قوله ثم انه ) كلمة ثم لزاخ في الرتبة  
كما في قوله ان من ساد ثم داد ابوه اشارة الى رقي المصنف روح في مراتب البلاغة  
( قوله صرح بعض النعم ) من حيث انه نعمه وهو تعليم البيان حيث عطفه  
على الانعام المقصود عليه ( قوله الى اصول ما يحتاج اليه الخ ) وهو القداء  
واللباس والسكن وغيرها من المنكح ودفع المؤذيات وقيد الاصول احراز عن  
الامور الجارية التي يحتاج اليها في بقاء النوع احبايا وليس على الشرائع والشارع  
والهجرة داخلة في اصول ما يحتاج اليه فان الاحتياج اليها لا نظام امر الاجتماع على  
ما ينبغي وعدم اختلافه يدل على ما قلنا ذكر قوله فان الله لم يذكرها وتعلم عليها عطف  
قوله ثم ان هذا الاجتماع على قوله ثم انه صرح الخ وعدم اعادة نعمته ( قوله تعاونون  
الخ ) عطف بيان لقوله يحتاج اوجلة مستأنفة وجعله حالا ركبت ٣ من جهة  
المعنى ( قوله وفي الكتابة مشقة ) لانه يحتاج الى الآلات والحركات التي هي الضرورية  
بمختلف البيان فانه متعلق بالنفس الضروري غير محتاج الى آلة مع ان في الكتابة  
ضرورا وهو يشاؤها بعد تحصيل الاعلام ثم ان فهم المأني من الاشارة والكتابة  
على تقدير فرض وضعها لها كقفيها اياها من الانفساط يتكرر اطلاقها عليها  
مع القران ( قوله وهو النطاق القصص الخ ) اي النطق الظاهري الذي لا يتيسر  
بعضه ببعض كما في الحان الطيور الظاهر عما في الضمير بدلالات وضعية اما من الله  
او من اهل اللغة على ما حقق في موضعه ( قوله ثم ان هذا الاجتماع الخ ) بيان  
لوجه عقلي لتعرض الصلوة الى التي صلى الله تعالى عليه وسلم وتخصيص الصفات  
الثلاثة المذكورة من نعمته ( قوله معاملة ) بان يأخذ واحد منهم ما يحتاج اليه  
من آخر ويعطيه ما عنده فاضلا من حاجته عوض ما اخذ منه ( قوله وعدل بنفق  
الجميع عليه ) اي استواء في المعاملة بنفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء  
( قوله والعدل ) ابتداء كلام كأنه قيل فلا بد من العدل والعدل الى آخره وليس عطف

٣ وجهه ركاكة المعنى ان  
الانسان محتاج في عيشه  
الى اجتماعه مع بني نوعه  
لتعاون واذا حصل  
التعاون لا يبقى الاحتياج  
لانه حصل فلما جعل  
حالا من ضمير محتاج  
يكون المعنى الانسان محتاج  
الى اجتماعه مع بني جنسه  
مع ان ذلك الاحتياج حال  
التعاون هذا ما يستحقه  
الفقير والعلم عند الله القدير  
فيكون المعنى ركاكة  
( لحرره قريسي )

على المعاملة من ملوهم ( قوله رعابة لراعاة الى آخره ) المصولة سبب حامل  
 ٩ على الفعل وهو قد يكون غاية مترتبة معلولة في الخارج وقد يكون حلة باهنة  
 فالاول من الاول والثاني من الثاني فالراعية مترتبة على عطاف الخاص من العام  
 باستقلاله على لفظ البيان وشبهه باهنت على العطاف المذكور وليس معلولة في الخارج  
 انما المعلولة انثبه فاندفع ما قيل ان الراعية انما تحصل بآراء لفظ فبيان ولا مدخل  
 للعطف المذكور فيه ( قوله ما نذر ) اي في الزمان السابق على التعليم بوجه من  
 الوجوه يدل عليه في القسم المطلق وقلت بحلق علم ضروري في ابناء آدم عليه  
 السلام بمحسب الاسماء والسميات من كل لغة ( قوله ولقد اتوا في اسم ) يعني في اللفظ  
 الابتداء تقيها على انه ليس من عند نفسه ومعلوم انه لا يصح لهذا الفعل غيره تعالى فيكون  
 منه تعالى فالظاهر ان يخدم قوله لاس عد بعده على قوله من عند ربه الا انه قد مر  
 لتأدب ولكونه انباء ( قوله وترك اسم ) دعه لانراى من ان اللانثي لاسم المذكور  
 التصريح بالمعامل مان في عدم التصريح بمكنة اخرى وهي الاشارة الى ان هذا  
 الفعل لا يصح غيره ( قوله بشاره الى المصرة ) استقله على القرآن الذي هو معرفة  
 لا ان كل فصل الخطاب بمعرفة عدم ( علم ما سوى القرآن ولا ان المراد منه القرآن  
 عدم ٧ حصة المعنى ( قوله الذي يشاء من يحط به ) اي يعصمه وانه ان كان  
 اليه لا يخصص ان يكون كل كلام يؤتى به كذلك حتى رد المشابهات على رأى  
 من وقف على الاية ( قوله يراى والبطل الخ ) الحق والاطل في الاعتقادات  
 والصواب والخطأ في الاعمال ( قوله صله اهل ) ابدلت اهل همزة تنوارة همزتان  
 ابدلت الثانية الف ( قوله حص اسماء الخ ) تدى له فرق بينهما في الاستعمال  
 فيقال اهل الطعام ولا يدل آبه ( قوله في الانشراح ) في القاموس الشرف بحركة  
 العلو والمكان المال والمدر نولا يكون الا لانه لو علو اسطب انتهى بقوله من  
 له حطر دفع لتوهم تخصيص الانشراح بشرف الاله او بعلو الطب وبيان  
 انه محض بالفلاء وفي النكتة في تفسيره اختصاصه بالانشراح وتدير ٦  
 ( قوله جمع طاهر ) في اسم موسى اظهر انضم بقى النجاسة كالطهارة طهر  
 كصبر وكرم وهو طاهر وطهر وطهر وجميع الطهار وطهارة وطهرون  
 فلا ينافى ما في شرح النكتة من انه جمع طهر كبير واعاد للاساحة الى ما قيل انه  
 جمع لظاهر من حيث اسمى فانه نعت نادر ٧ دماحوا وجمعت ر قوله وصحاته  
 نفع الصاد وكسره يستعمل في الرضا والفراد اصحاب الرسول عليه السلام وهم  
 الذين طالت محبتهم مع النبي عليه السلام مسين وقيل بشرط الرواية وقيل هم

والفصيل شريفان ما بعده  
 حلة دنية وما فيه حلة  
 خارجة ٢  
 ٧ لانه يلزم ان يؤتى القرآن  
 غير نبي البصا وهو نادم  
 ٩ فكأنه يريد ان بعد  
 الاختصاص لم يصغر  
 لما فيه فانه بحسب الوضع  
 قصير اطول قال اجابا  
 اينما اى الذين جنبا على  
 هذا الدار بالهدم هم الذين  
 بنوها ٢  
 ٧ لان التايد انما هو بجهة  
 لفظ لا بجهة معناه على مالا  
 يتحقق ( الحرره قبرسى )  
 وعددهم حين وقته

مسلون رأوا الى صلى الله عليه وسلم ( قوله جمع خير ) تشديد قيد بالتشديد  
لما في القاموس من ان الخفة في الجمل واليسم والمشدة في الدين والصلاح  
وما ذكره اولى بما قيل انه احتراز عن حيراض التفسير انه لا يبي ولا يجمع  
لكونه في التقدير افضل من ما يد كور في القهضة **فصل** في جمع الخير معاً باللام  
( قوله وصله ) اي غالباً اذ لا يطرده في نحو ما فرشاً **فصل** في التفسير  
مهما ذكرت قريشاً ( قوله مهما يكن من شيء ) في قلب موسى **فصل** في مسبطة  
لامركة من مد وما ولا من ما خلا لاربعينها وبه ثلاثة مع الاول ما لا يقل  
صير الزمان مع نصير معنى الشرط كقوله تعالى **فصل** في تأنيبه من آية الثاني الزمان  
والشرط فيكون ظرفاً لنص اشترط كقوله **فصل** وانك مهما لمعت نصت سؤله  
وفرحت بالامتهى الدماجما **فصل** الثالث الاستعظام كقوله **فصل** مهمالي البية مهماليه  
اودي على وسرياليه **فصل** في تأنيبه فاعله خير راجع الى **فصل** من شيء يان للمعي  
٦ لتأكيد العموم والاشغال الزمان بجسا وان كان مهما ٧ **فصل** في شرط فاعله  
من شيء ومن زائدة لان الشرط في حكم غير النوجب ( قوله فوقعتم كلاماً ) اي  
في نحو عدا البركب وهو سب يكون العاقل بين ما وانه **فصل** في معول الشرط بخلاف ٢  
مالدا كان جزء من الجزء فالمراد بواقعة موقع محبصة **فصل** في الفصل في موقع  
الشرط كاصيص في بحث متعلقات الفعل وادركت اما للاختصار سبع كون  
الشرط من الافعال العامة **فصل** التي يدل عليها الاء الجرائية وقت المنسأ ( قوله  
موقع اسم ) اشار الى انه ليس معياراً من مهما بعد الاء موضع الميم والهاء همزة  
وايديها في الميم ( قوله وتضمنت معاً ) كتنصير نم جلة الخواص ( قوله  
حالياً ) اي في الشرط واما في ما لا يرم ذاتها وفيه **فصل** عانا ( قوله نصوق  
الاسم الارم كبدأ ) لنصوق شيء لشيء اهم من ان يكون **فصل** في غير مفهومه كالمصوق  
الاسم كبدأ او باعتبار تحققه كالمصوقه لا فان المصوق له فرد من الاسم  
فلا غار على هذا في العارة سواء جعل لفظ الارم صفة للاسم او المصوق  
ولاحاحه الى ما يحمله عليه ثم انصوق الاسم لا كثرى قوله تعالى ( فانما كان  
من القرين هروح وريحان ) الآية وقال ابن ابي عمير رحمه الله التقدير فانما التوفي  
ان كان الخ ولا يضي ان التقدير مستعنى عنه ولا دليل عليه لا طرء داخلكم ( قوله  
قضاء ) علة لذهم من قوله لزمها العاء **فصل** في نصوق الاسم اي فعل ذلك  
قضاء فان الروم انما هو جعل الجعل ( قوله حقاً كان ) اي الشرط وابشأ  
وحقهما الله والاسمية ( قوله واجابته ) اي **فصل** كان بعد الامكان وهو انما هو

٩ مهما متداً ولي خبره  
والاية ظرف الطرف  
ومهما ليه جلة مؤكدة  
للاولى اودي هك والياء  
في يعلى زائدة وهو  
فعله اي هك ففصل  
وصريالى م  
٩ ففعل هذا يكون مهما  
مالا يعقل غير الزمان  
فيكون مهما متداً خبره  
ما الشرط واما اجزاء  
او المصوع فاهم م  
٧ ففعل هذا يكون  
مهما ظرفاً لفعل  
الشرط م  
٢ وهو مذهب سيويه  
والاول مذهب البرد  
٩ من الافعال العامة التي  
يدل عليها الاء الجرائية  
وقد ابتدأ لهذه



فاعتبار انما لازمه ( قوله ظرف ) اي حيزا او وقع بعده جلتان فانه يعني لم نحو  
ندم زيد وليست به وبمعنى الانحوائ كل حس ما عليها حاطه ( قوله بمعنى اذا ) اليه  
ذهب ابن مالك وفي معنى انه احس بمقابل انه بمعنى حيز فانه حيثه يكون ظرفا  
محضوا لا يكون لازم الاضافة الى الجملة ( قوله يلبس هل ماضى الخ ) وجوابه صل  
ماضى على يدور الله وله قبله وقد يكون جملة اسمية يادا او الفاء كما في قوله تعالى  
( فلان نجاهم الى البراءة مقصد ) وفي الجواب محذوف اي اقتبسوا قسما او مضارعا  
ما ولا بالماضى وجميع الاستمالات واقع في التثنية ( قوله فتوهم منه بعضهم ) وهو  
ابن حروف حمله توهمنا تدرك معنى اطرفه منه وقال في الحدة القول بانها حرف  
هو من ذهب سبويه قد عصم وهو الصحيح لانه لو كان ظرفا مضارعا الى الجملة التي  
تليه كان عامه الخراء مع انه قد يكون مضارعا يادا الفاحش وما للناية نحو قوله  
آمال ( فلما احسوا انهم ساء بهم سهار كسوى ) ٧ وقوله تعالى ( فلما مضى عليه  
الموت ناداهم على موت ) وسد رهما لا يميل فيما قلنا واحسا قد يعبر الفصل  
بين الما وشرطه تكلمة في نحو هو من ساءه لا يجر مع انه لا يجوز الفصل ٢ بين المضاف  
والمضاف اليه وايضا لو كان ظرفا لصح قولنا لما سجد احدا لعدم تعدد الزمان  
انهم الاس بمعنى المائلة ( قوله علم البلاغة ) فالمعنى الاصناف اي العلم الذي به مزيد  
احصا من الاقضية من دون الاجزاء وتدير لفظ العلم في قوله وتوهمنا قد لانه  
على انه مجرور معطوف على البلاغة دون لفظ كانوا من كون المضاف مقصودا  
والدلت لان لفظ العلم في الكلام مقدور حله على المعنى العملي تكلف لانه يلزم  
حينئذ تعدد لفظ امر في قوله وتوهمنا فلا يلزم العطف على امر العلم وارجاع  
صيرها الى سلاعة باعتبار معنى الاصل وعدم صحة انراد صيربه وفيه الاستكف  
على ان كون علم البلاغة عاقلهذين المعين ، لم يشك وقول الله سبحانه ( رح رح الله فيما  
رباني ومفهوم علم سلاعة معنى لاطلاق لا توسع ( قوله قسرا ) تمييز ٢ ونسبة  
الاسل الى اصغير الذي هو عبارة عن شائفة من المفهوم مرال من الفاعل  
اراد شائفة علوم احقرها من العلوم وكذا قوله سرا اي من طبائفة علوم  
ادق سرها من العلوم ولا يلزم على امم لفصل في الظاهر فان التقدير اعتبار  
لا استعمال على ما توهم به صل الاسرائي والسرمايكنتم اول السرى ( قوله لانه  
لم يجره الخ ) حتى ربه ليس احسن من علم الكلام والفقه والتفسير والحديث  
( قوله مل جعل طبائفة ح ) ويكون دعوى تلك الطبائفة احسن من بعضها فلا يلزم  
تخصيصه على العلوم المدحكورة وعلوهم فانه لانه من تلك الطبائفة ( قوله

٧ يهرون عسر عبي  
راصكضين دوايمهم  
او مشين بهم مد فرط  
اسراهم ( فاضى )  
٢ ويرد عليه بموله تعالى  
ايما الاحلين قضيت م  
٢ ويجب ان يكون التمييز  
فاعلا اما نفس الفاعل  
المذكور نحو طاب زيد  
نفسا واما المتعدي نحو  
امتلا الماء فان الماء  
لا يصلح فاعلا للامتلاء  
بل متعدي وهو الماء لانه  
مالك واما الارضه نحو  
وفجرا الارض حيواتا  
الارض متفجرة لا متفجرة  
كليات

مع ان هذا الخ ( ليس المراد انه ادعاء امر مختلف لواقع من العالم لا يفرح بشئ  
 باطل بل المراد انه كمال حياته وفرحه بذات العلم بدعي طمها احيته بالقسبة  
 الى كل المعلوم ترصيا للطلبه والمراد احيته بالنسبة الى البعض كالوجوهات الواضحة  
 من الشارح مطلقا والمراد التقيد ( قوله فيكون من ادق لعلوم سرا ) لان دقائق  
 العلوم العربية واسرارها متفاوتة فبعضها ادق من بعض ولا يلزم ان يكون  
 جميع مسائله ادق وهذا معنى ما نقل عنه روح ومعلوم ان دقائق العربية ادق  
 اي بعضها من بعض لان جميع دقائقها ادق ولو ادعاء على ما فهم ( قوله لان المراد  
 الخ ) اي طريق الكتابة فان كشف الاستار عن الشيء يستلزم معرفته ( قوله  
 لكونه ) متعلق بالمعرفة او لا يجار وتفيد المعرفة بذلك التقيد اشارة الى ان معرفة  
 الاعجاز بطريق العلم تحسن بهذا العلم فلا يرد انها تخص بالكلام ايضا فلا يصح  
 الخصر لان تلك المعرفة بطريق الان ( قوله لاشتغاله على الدقائق الخ ) والدقائق  
 والاسرار المتلفة فالله تعالى في ما تعرف بهذا العلم كما مر وسأخر وحده الاحلية  
 عن وحده الادقية ( قوله لكون معلومه من اجل معلومات ) لمعلوم يطلق  
 عن المسائل وقد يطلق على الموضوع ٧ كما في شرح المواضع بجميع مسائل  
 هذا العلم والدقائق والاسرار التي تشرح فيه الدقائق والاسرار الخ في القرآن  
 وموضوعه القسط الذي من حيث مطالعته يقضي على المدرك فيه القرآن  
 فيكون معلومه من اجل المعلومات ٩ فادعم تغير الناظرين في كون معلومنا اجل  
 ومثله حل العلوم على ان القرآن محر ( قوله مدرك لا عجز ) اي به يدرك لان  
 المدرك حقيقة هو النفس الناطقة ( قوله هو مدرك يس الا ) اي لا النوق فقد  
 حصر ما به يدرك الاعجاز في النوق وهو كيفية نفس به تدرك الخواص والمزايا  
 التي في الكلام البلغ والمصنف حصر ادراك الاعجاز باضمار المعنى الكسائي  
 في هذا العلم ( قوله هو من وجه الاعجاز ) اي نفس مرتبة السابعة التي توحس بالايجاز  
 لقوله ٤ وجه الاعجاز امر من حسن السابعة او حسن الاعجاز هي يكون الوجه  
 ضيلا فقد بني امكان كشف النقص عنه والمصنف انت كشف انصاف عنه بهذا  
 العلم باعتبار المعنى المكتوب في التدافع بين الكلامين مضيق بوجهين ( قولنا فما معنى  
 كلامه ) اي مجموع كلامه المذكور سابقا فله مدرك لا يجزأ معناه انه يدرك  
 بالنوق وقوله لا يمكن كشف القام معناه لا يمكن وصفه وبماه كالتلاوة واستقامة  
 الوزن وسائر الواحدايات تدرك ولا يمكن به ( قوله وقد صرح بذلك )  
 حيث قال شرا لا عجزا بغير تدرك ولا يمكن وصفه ( قوله بل على ما عاينوا بهما

٧ وقد يطلق على محولات  
 المسائل لفظه

٩ ثم ان المصنف قدم في الفه  
 بيان احيته هذه العلوم على  
 بيان ادقها لكونه ادخل  
 في مدحها واخر في النثر  
 دليل هذه المقدمة اعني

قوله وبه يكشف عن دليل  
 المقدمة الاخرى اعني قوله  
 انه يعرف لكون معرفة  
 دقائق العربية واسرارها  
 وسيلة الى الكشف متقدمة  
 عليه في الوجود  
 ( حسن جلبي )

١٠ اللام متعلق بالتفسير اي  
 قد مرنا هكذا لقوله آه م

العلم) لانه نسبة الكشف الى العلم تحمل على حصول العلم به لانه يمكن وصده  
وهذا التدفع لتضامع بين اثبات الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الادراك  
في الاثبات وعلى الوصف والبيان في المنق وجعل وجه الاعجاز على مرتبة من البلاغة  
توجب الاعجاز وانفرده نظرا الى نوع الاعجاز ووجه نظرا الى افرادة او على نفس  
الاعجاز وحمل الوجه تحميلا وهو المطابق لعبارة المتنازع وحق السيد في شرحه  
يرتفع الاعجاز ونفس وجه الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجوه البلاغة  
اي الحواص والمراء ولا يمكن من الاعجاز نفسه وفيه حل الوجه في قوله ونفس  
وجه الاعجاز على التحصيل وفي قوله ولا كشفه فتقناع من وجه الاعجاز على الامور  
المؤدية اليه (قوله هو بالدوق المكتسب منه) اشارة الى دفع التدافع بين  
الحصرين فاسكاكى حصر الادراك بلا واسطة على الذوق والمصنف رحمه الله  
تدعى حصر الادراك بلا واسطة على هذا العلم وقد صرح به السكاكى ايضا حيث  
قال طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العنصرين وكذا لو الوسيلة الدالة  
على ان ينقص الشرط لولا بغيره بالنظر الى الحصر المستعاد من كلمة اعلاء النسبة  
الى دفع التدافع حتى يرد انه اذ لم يكن الادراك بالذوق المكتسب لا يدفع التدافع  
فصل من كونه اولى على هذا التقدير (قوله وليس الحصر حقيقيا) بيان لعامة  
اعتبار الحصر بالصفة في العلوم والامور حلله في دفع التدافع قوله وقد اشير الى  
هذا (اي الى انه لم يترك بهذا العلم انما قال اشير لان المصريح به اوجه الاعجاز  
اي مرتبة البلاغة التي بها الاعجاز امر من جيس البلاغة اي نوع من لا طريق  
الى معرفته لا طول خدمة هذين العنصرين لكنه يلزم منه ان يكون ذلك الخدمة موجبة لمعرفة  
الاعجاز انصا وكذا في قوله لا علم به هذا الاصول الخ (قوله لا طريق اليه الخ) طرف  
مستغرق وقع حرا في لا طريق موصل اليه ولا طول مرفوع على البدلية من محل اسم لا  
او من خبره او طرف لهو متعلق به ونحو لا يجوز كونه له وامتناعا بالنسبة لا يجب الحصر  
والنوعين جردت الا بحد ان الحركة اعراية وسقوط التوابع للتحقيق كاذب  
البداهة في لا رجل وان شئت لمصاف كاذبه اليه ام ما لا يجوز ان يكون لا المشبهة  
بليس فيكون لا طريق مرفوعا وليعلموا والاطول خبرا (قوله بعد هذا الاصول)  
ليس عندنا صريح في اشتراح الا انه مذكور مقدما في المطوف عليه بقوله ولا  
اكتشف فانه ان يكون في المطوف لما يصح في بحث النفس والوصل من ان القيد  
اذا كان مقدما في المعوق عليه فالظاهر تنبيه المعطوف به كقولنا يوم الجمعة  
مرت وصرت ريد م انه ليس شطحي لكنه السابق الى الفهم في الخطايات

٤ الاول بين الحصرين  
والتاقي بين اثبات الكشف  
وعدم امكانه م

والسيد الشريف في شرح الفتاح جعله قيدا لمعروف عليه فقد وهو ظرف  
مستقر حركلا ومتعلق بالفي المستند من لادبني ، عرفت اي لادب كاش بعد  
حصول علم الاصول اي الكلام والاعتناء بالصرف وانتمو كشف من هذين العليين  
والعبدية زمانية فانه لا بد في كشف الفناع من وجه لا غير من مهم اصل المعنى  
ولا بد في جن الآيات المشفرة بالجهة والجمعية وان كان من احدى الصديقي او الكاشي  
من العلم باستماعها على دانه تعالى فانه لولا انتفاع الاستواء على الله تعالى لما جلسا  
قوله تعالى ( اقرجن على العرش استوى ) على انه كناية عن مسكبة الخلق من غير تصور  
استواء وحسوس قائم مع توهم كون علم الاصول كشف مهما لانه انما يعلم لو كان  
الطرف متعلقا بكشف ثم ان في الاكتشبة عما سوى هذين فليكن كدية عن ثبوت  
الكشف الكامل لهما فلا يخفى مشاركتهم في أصل العمل بفعل اعمايرهم  
ذلك لو كان انقصود المعنى الحقيقي فلا يراد ان ثبوت الكشف لغيرهما كما هو مقتضى  
التعصير باقي احصر المتبادر من قوله وحده لا غير من من حسر البلاغ في  
( قوله لم لا يمكن ) تصديق ٦ لما قبله وتقرير ما بعده ٤ ودفع التساؤل عن نشأ بمافيه  
وهو ان هذين العليين اذا كانا موحدين كمال الاكتشبة كانا موحدين في كمال معرفة  
الاخبار وكذا حجة من هو حاصل الدفع لهما لا يوحسان اذ لا يمكن لانه لا يتبع الاحاطة  
لهما الانصاف لهما في الاكتشبة قبل استبعاد من هذا الكلام وجه اخر تدفع الدافع  
وهو ان الكشف لهما حاصل على تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف لهما لا انتفاع  
الاحاطة وليس بقوى لان توصيف العلم بوصف يحصل له على تقدير حصول  
امر يمنع لا يدل على شرفه ولا يوجب الترتيب فيه ولو قيل ان الكشف من وجه  
الاخبار حاصل لهما في الجملة ومنع على سبيل لكنه لم يعد ( قوله ) وتنبه ووجه  
الاخبار ( اي مراتب البلاغة الموحدة للاخبار ) ( قوله اعلم ) وهو ان يدكر لفظاته  
معنايا قريب وبعيد وبرد البعيد ( قوله اسماء الكلام اح ) اي هذا الكلام واعين  
المعلوم جدا الوصف وليس المراد تعريف القرآن ليحدث فيه من سوسج التلاوة  
والقرآن الشاذة ( قوله تأليف كانه ) اي يتكلم به مراد كان او جهة ( قوله  
مرتبة الصلاني ) اي التواني اشارة الى علم المعنى ( قوله متسقة للدلالات  
في الوضوح وانلفا ) اشارة الى هو البيان ( قوله على حسب ما يقتضيه اسفل في ذلك  
المقام ) متعلق بهما على استدراج ( قوله فلهذا ) اي مكنون نعم ان قرآن حيدرة عا ذكر  
ولان الاخبار ليس بنفس الاتفاق ( قوله في استعارة تطبق ) بان شبه التأليف  
الذكرور بادخال المؤلف في السلك ثم استعير لعد الظاهر وشبه القرآن بعقد الدرر

٦ وهو كون العليين كشف  
٤ دفع عن وجوه الاخبار  
في نظم القرآن م  
٤ وهو عدم دخول كنه  
حقيقة الاخبار بالاعت  
فيه الشامل م

وانت له نظم ولا حتمه الوجهين وصفه بالاطافة ويجوز ان يكون قوله وشارة  
 اخ ياء العطف وان يكون صفة مدح (قوله بيان لا) وفيه اشارة الى ان القسم  
 ان لم تكن كانه الكتب كدلالة كونه حجة فيه (قوله تحيز من اعظم) اي من نفسه اعظم  
 الى جميع الدل لا الى ما صنف مرآة عن الفاعل اي اعظم تقعه وقدر مثله (قوله  
 وضع كل شيء الخ) اعموم الاستناد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء  
 لتلازمه لا اعتراض مشهور (قوله احسن) مترتب الكتب المشهورة حسن وترتيب  
 القسم الثالث احسن (قوله هذا يقال) اي كونه احسن ترتيبا (قوله تراها) اي بالنسبة  
 الى ترتيب القسم الثالث وفي كائن تشبيه اشارة الى حسن ترتيب تلك الكتب  
 فلا يرد ما قبلها لو كانت كغير اعظم لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون مصدقا  
 لقول المذكور (قوله تهذيب الكلام) اي عن الزوائد وكونه اتم بالنسبة اليها  
 لا ينافي اشتغاله على احسنه واعطوا في عهده (قوله كتبه حرمه من انشي الخ)  
 اي مجموع الموصول وعلته كشيء واحد لا يصير احدهما حراما من الكلام بدون  
 الآخر فتنهبا ترتيبا لام وهو ان يكون الصلة معه ملاصلا لا ينفصل (قوله  
 من معمولاتها عليه) واما تقديم بعض معمولاتها على بعض فليست معمول  
 في النحو (قوله ظروفا) ربما او مكانا وشبهه الياء والمجرور (قوله منع معه  
 اسعي) فان المصودف معمول عليه السلام بالعلم الى الس الذي قدره على السعي مع  
 ابراهيم عليه السلام في قصده حواشي امراءه الخ وهذا المعنى اعلم من صفته مع الله  
 وكذا في قوله لا يحد قدره ان في الرادة المبيدة (قوله حكم ما اول به) اي لا يشاركه  
 في جميع الاحكام يجوز ان يكون بعض احكامه مختصة بصريح لفظه (قوله منع  
 ان اسرف) اي الحق نعم لتقريب وشبهه انشي محمول عليه (قوله يكفيه رابطة  
 الخ) ولذا يحمل الاسم عليه باختيار لمع المعنى المصدرى للاسماحة الى التأويل  
 (قوله وهو لزام استثنى عنه) اي لفظ الزائد في الكلام المنعني عنه في اداء اصل  
 المراد سواء كان متبعا ولا ينافي قوله كتبها ومينا والتطويل مصدر بمعنى القبول  
 والمراد به الكلام برئ على اصل المراد ملازمة فانه اذا كان لقائمة يكون اطفا  
 وهو قد يكون لاشتغاله على احسنه وقد لا يكون وحدهما على ذلك لموافقة قوله  
 قابلا للاختصار والتحرير فالاختصار ايراد الكلام المطابق لاصل المراد بعبارة  
 قليلة والتحرير تعاقبه من الزائد (قوله ويحيى الفرق بينهما) اي الفرق المتنبه  
 اي الصلاحي وهو ان اشبه الزائد العين والتطويل الزائد الغير العين (قوله وهو  
 كون الكلام الخ) سواء كان حليا في اللفظ او في الالفاظ (قوله الفتح مختصرا)

اي صرنا الطرف بالحق  
 ليشم التقريب ولو لم يصر  
 بالحق لزم ابتداء على  
 عموم الحقيق وشبهه من  
 الجار والمجرور فلو انق  
 عليه لا يثبت قوله لوقوعه  
 فيه وعدم احكامه مع هذا  
 العموم فيحتاج الى اشارة  
 وسى الطرفين والمطروية

م

لم يقل اختصرته لأنه سوى الاختصار من الجريد والابضاح (قوله حكم كلى)  
 أى على كلى فإن كلمة الحكم كوا المحكوم عليه كاي وأخير في يشرق وجزياته  
 راجع إلى التكللى ومعنى انصافه صدقه عليه وهو حراز من القضية الطبيعية  
 واللام في قوله ليستغفر لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذاً في مفهوم  
 القاعدة ومقابل من أن المراد قضية كلية سخن على أحكام حريات موضوعها  
 إطلاقاً لاسم الجزء الأخير على الكل وحذف المصدر أو أن الكلام محمول على  
 الاستفهام بأن مراد بلفظ الحكم معناه احضق وبصيرى يحضى وحرثاته أى  
 الجارى أى المحكوم عليه أو أن إطلاق التكللى والجرفى على حكم الأصل والفرع  
 باعتبار التشبيه بأعنى التكللى والجرفى من حيث الاشتغال والتمدح شكلات  
 لأنبى بمقام التعريف وإن ذهب إليه الجاهل بمعتبر (قوله يجب توكيده) أى لا بد  
 أن يكون مؤكداً (قوله بأن يقال الخ) متعلق بيسطق يعنى أن معنى الطاعة  
 عليها أنه يمكن أن يصير كرى لصفى سهوة الحصول (قوله لا يستغنى عنه)  
 المحصر استفاد من العام حيث وصف القسم الثالث بأشغله على المشي وفيه إشارة  
 إلى أن المشي في القسم الثالث تنكسر الأمثلة وأشواهد التي لا يحتاج إليها (قوله  
 فى شخص من الأمثلة) أى كل ما يصلح لهذا يصلح مثلاً من غير عكس كلى  
 أولاً يلزم للفرق أن يكون مذكوراً بعد الحكم الكلى فضلاً عن تعديده مثلاً  
 أو شاهداً فكونه مذكوراً للإيضاح أو للأنبات عارض مدرك لا يمكن اعتباره  
 في حقيقتها ولو اعتبر ذلك قريباً من بيان ورغبتاً من تصديق فيذهب على هذا التقدير  
 ثانياً حزن وهذا حاصل ما نقل عن الشارح رجه فله قدر فله قدس على  
 الناظر بن (قوله من الألو) كالنصر أو أسوة على - في الف - موس (قوله وهو  
 التفصير) من قصر في الشيء تولى ٩ على ما في تفسير عموم لاس قصر من الشيء  
 يعنى انتهى أو عجز على ما فهم لقوله في تحقيقه (قوله وقد استحسن الألو متدياً الخ)  
 في الكشف في تفسير قوله تعالى (لأياؤكم ٩ خذوا) حل الألفي الأمر يألو  
 إذا قصر فيه ثم استعمل متدياً إلى معنيين في قولهم لا لؤف فخصاً ولا لؤف  
 جهداً على التخصيص والمعنى لا معك جهداً ولا فخصك واشترج رجه الله حل  
 عبارة ذلك على الاستعمال المشهور رعاية جربة المعنى أى لم ادعك جهداً  
 ولا تفصكه في تحقيقه والقول به لا لم معنى التخصيص وجهاً ثمير أى من جهة  
 الجهد أو مصوب برفع الخاضع أى في الجهد أو حال أى مجتهداً فيمال إذا لاهام  
 في نسبة التخصيص إلى الفاعل ولا يصح حبه فاعلاً لا على غير الأسد الجازي

٩ قوله تولى يقال تولى  
 في حاجته إذا قصر أى  
 عرض له التكاسل والتعود  
 في حاجته قوله بمعنى انتهى  
 أى كفى به وامتنع من عمله  
 مع كونه مقتدرًا عليه  
 وقوله أو عجز أى كفى به  
 لعدم قدرته عليه (عاصم)  
 ٩ أى لا تضربون لكم  
 في الفساد (بضاي)

٤ دفع لما قبل في العبارة ادنى مساهمة الفعل الذي أتبع وهو ليس بما أول ما ذكر من الأول المجموع كما صرح به في شرح  
 المختار ٣ ٢ وهما كون الفعل له فعل لاجلته الدعى ١٨ ١٨ وعدم مدافعة ليس بفعل وكون ألفي مدلول  
 الحرف غير مستقل

بالمفهومية الخ

٧ إظهار ان النسخة بجمعين

على الحالية من القوم بمعنى

بجمعين ادلو كان مرهوا على كل

تأكيداته فلا يدل على

الاجتماع في زمان الفعل كما

سيصرح به في بحث تأكيد

المسند اليه ولو اريد بالاجتماع

الاجتماع في الفعل دون زمانه

لم يظهر ايضا فائدة رجوع

الذي الى التفسير اذ المعنى

الماخوذ من التقيد حاصل

من معنى المفتح والالتكاد

اجمعون تأسيما لا تأكيدا

فلا تعادلات في المؤدى سواء

رجع الى الى التقيد الى

المقيد بـ (حسن جلي)

٣ اوله والى زعيم ان رجعت

على كاسير ترى مد الفراق

لزدر اهل اللاحب لا يبتدى

نابره اذا ساه العود الديافي

جر جرا الفراق البريد

اي الذي يحصل خبر

الحوف ولزدر اى مانلا

واللاحب الطريق

الواسع والتار الملازمة

وصاف اى شد والدياف الاصل المنسوب الى الدياف والدياف فربما بسبب انها كرام الاصل (عنه)  
 وجر جر اى صوت وكفوله تعالى والظالمين من جيم ولاشعج يذاع اى لا شفاعا ولا طاعة ولا يرد ايضا انه قد

توجه الى القيد من غير  
اعتبار لقي القيد واثباته  
كقوله تعالى ولم يصروا  
على ما فعلوا وهم يعلمون  
يعني ان عدم الاصرار  
منصق البتة مع قطع النظر  
عن الانصاف بالعلم وعدمه  
لان عدم الاصرار موجب  
الاجرسواء كانوا جالين او لا  
ولا يوجد توجه النبي الى  
القيد مع ثبوت القيد وان  
وحدعه في الوضع لافي  
الاستعمال م  
٢ ولاستعماده السؤال  
نفسه  
٧ لا ينعزل يحصل العرض  
المذكور صريحا  
٢ فلا يحصل العرض  
المذكور ايضا صريحا م

عنه ليكون حشوا ( قوله وتريضا ) التعريض كتابة مسوقة لموصوف غير  
مذكور من عرض اذا امكن الكلام الى جانب ( قوله وتريضا ) اي اتي امر  
بغير يحمل الوجهين المدح والذم ( قوله لا يعرف اح ) يعني تقديم مستند عليه  
على السند المعلق اذ لم يل حرف التي قد رتب في تخصيص ومردف في القوي على  
ما يصح وهما لا يعرف لشيء مذهب وجه حسن ولا حسن في نص السؤال عليه  
بل الترتيب في السؤال احسن ليكون اقرب الى الاجابة لاجتماع اقلوب وابتد  
على التخصيص في الدماء ولا في تأكيد مساند سؤال به ادلا مكار ولا تردد فيه  
السامع قلب التأكيد ههنا لاحوار الرغبة في سؤال كافي قوله تعالى  
( انتم كنتم ) ٣ ولاستيعاب السؤال ولما عليه بقوله انه ولي ذلك الانتفاع بمثل  
الانتفاع بامره لالزاد الامكار وانزاد من صاحب كشاف في تفسير  
قوله تعالى ( الله زل احسن الحديث ) في ايضاح مع الله متنا و ما زل  
عليه ما كيد لا سادة ان الله واه من ماله ( قوله فكانه ) يعني قصد  
ان يجعل الجملة حال لتعبد مقارنة السؤال لجميع متهم من الجليل والتزيين  
والاصحاح واقعية ولا يحصل هذا على صريح الا في الجملة الاسمية  
مع الواو ادلوا رد العلية دون الواو كانت طاهرة في كشاف ٧ ولو اورد  
مع الواو كانت طاهرة في الطاهر ٢ لكن هذا لا يقع في عرضي بل كبر مران  
التقديم ليس الا لاحد الامرين ولا حسن انتهى منها ههنا الآن يقال انه من ثمة  
الاعتراض بين المنشأ اختيار الجملة الاسمية ( قوله من ان يقع به ) لكونه  
مفعولا ثانيا لاسأل وليس من فصله من معمولاته حتى يفتح تقديمه عليه ( قوله انه  
ولي ذلك ) علة لقوله اسأل يعني انه مثولي ذلك مع انه ان يتصرف فيه كيف يشاء  
( قوله كان الاسباب ) ليكون الجملة علة للمكمن فيستدس من الله اسأل وانما  
قال لا سب لادراك انه هو على تقدير عطفه على انه ولي ذلك فاهو الطاهر ويحور  
من يكون مطلقا على اسأل اوجه مستندة لغير ذلك ( قوله صلب ) لانه  
الاصل في الواو ولعدم صحة الانتزاع لانه لو تم السؤال به او الاعتراض لكونه  
في آخر الكلام وعدم تصحيه بكونه حرة ( قوله من جنة اح ) انما انحصر  
في هذين لان المذكور ثلاث جمل لا يصح لطرف على الاولى منها لعدم الجامع  
ولكونها حالا ولا على الثانية لانه معلقة وهذه الجملة لا تصلح لتعديل ضمن الثالثة  
فاما على تمامها او على حرتها ( قوله يكون من صلب جملة الخ ) وهو مختلف  
عنه لانه من محور صلب العلية على الاسمية وبالعكس ومهر من مع ذلك وكذا



عطف الاثناء على الاحبار معه البائون وجمهور النفاة وجوزء الصغار  
كما فصله في معنى تيب فلا بد في حوزة عدد الجمهور من تأويل احدى الحجتين فلما  
ان يشد المعطوف عليه ايضا اثناء معنى لان المقصود انشاء المدح بانه كاف والواو  
اعتراضية او بفتح المدح مؤل هو موقوف في حقه نعم الوكيل فتكون جريده  
متعلق خرها اثناء ( قوله نعم عطف الجملة ) متدا خيره الجملة الشرطية والواو  
زائدة لزيادة الربط كافي لمدح وان يكون واجزا محضوف قبل عليه الجملة الاستدراكية  
اي عطف الجملة على امردها وان صح « اعتبار صحتها لا يصح مطلقا لكونه  
في الحقيقة من عطف الاثناء على لاحد فلا بد من التأويل والقول بجواره فيله  
يحل من الاعراب بدون تأويل عدد الجمهور مجموع لادله من شاهد وهذا معنى  
ما قبله ان هذا تحريك لوحه العطف وتبين الطريق التركيب لاعتراض انتهى  
ويؤيده انه لم يحكم مطلق العطف في شيء من الاحتمالي وانه اختار هذه الصادرة  
في حطه شرح العائد سعية وعبره ( قوله باعتبار نفس الخ ) اشارة الى عدم  
حوار هذا العطف بدون اعتبار النص هذه في الرصي والتسهيل حيث قال  
بحوزة صنف الجملة على الفرد شرط ان يتخالف بالتأويل ( قوله على رأي ) وهو  
ان يكون جمل معطوف على ثاني وهو اختار عن قول من جده حالا مقدر  
قدوا معطوفا على جملة على تقدير هو اثناء على عدم تجوز عطف الجملة على المراد  
وعا حذر بالدفع الاعتراضات النوردة ههنا بالكتابة تقدير ثم ان تقدير موقوف في حقه  
ليس صحيح لانه يستلزم ان لا يكون هناك المدح والدم مستعملة في معانها الحقيقية  
اهنى انشاء المدح والدم بعد في شيء من المواضع لانه على هذا التقدير اخبار عن  
وقوع هذا القول في حقه وان مقولية القول اذ كور فيما كان يكون بطريق الجمل  
والاحبار عديم الوكيل فلا بد من تقدير موقوف في حقه مرة اخرى ويلزم التقدير  
حركات غير متناهية ( قال السيد قدس سره فخواه ان ذلك جائز الخ ) لم يوجد  
التصريح بالجواز في الكتب متداولة في شرح التسهيل لان ما قبل في بحث المنقول  
معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف جملة حرة على اسفهامية مع استقلال كل  
منهما فلان لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال اولى ( قال السيد قدس سره نص عليه  
العلامة الخ ) عدة الكشف قال قلت على م عطف قوله تعدى ولا تزد الغائبين  
قلت على قوله ( رب انهم عصوني ) عن حكايه كلام نوح بعد قال بعد الواو الثانية  
صدم معناه قال رب انهم عصوني ولا تزد الغائبين الاصلاح لا اي قال هذين القولين  
وهما في محل العطف لانهم معطوفا قال كفوفك قال رب تودي فصلوة وصل

في المنجيد تحكي قوله معطوفاً أحدهما على صاحبه انتهى وهو دليل على أنه لا يجوز  
عطف الانشاء على الاخبار فيسأله محل من الاعراب لا يقبل قوله تعالى ولا ترد  
الظالمين كلها بجل حبرية مقولة لذل معصوف بعصبه على بعض قائلاته تعالى  
( قال نوح رب انهم عصوني واتبعوا من لم يرده به ولده لاسبارا ومكروا  
مكرا كبيرا وقالوا لاشركنا آلهتكم ) قال قوله ( ولا ترد الظالمين الاصلاح )  
ولو حوز عطف الانشاء على الاخبار لما تردد في عصب ولا ترد الظالمين بل جزم  
بمعناها ٧ على قوله تعالى عصوني كسائر الجمل انبثقة بالسؤال من عطفا  
والجواب منه معطوف على رب انهم عصوني لاصصوى بتقدير قال يكون  
عطف الاخبار على الاخبار دليل على أنه لا يجوز عطف الانشاء على  
الاحبار فيسأله محل من الاعراب وكذا في البدل . صوب عطف بتقدير قال  
واما قوله اي قال هذين القولين فهو اشارة الى انه معقول آخر وليس داخلا  
في القول الاول كالجمل السابعة وليس به دلالة على ان احد القولين ٢ معطوف  
على القول الآخر ٣ من غير تقدير وكذا قوله لانه معطوفاً على قوله تحكي قوله  
معطوفاً أحدهما على صاحبه لان المراد منه كدلت في اواخر عالم السيد وكذا  
جدة قاطعة قطعاً ٩ يليق بالحطايات وهو المهور فان كون اليون من المحكي يستلزم  
عصب الانشاء على الاحبار مما لا بد له من الاعراب فيحتاج الى التأويل وعلى  
تقدير كونه من الحكاية يكون عصب احد القولين على الآخر الا ان في حكم  
اخر من غير تكلف التأويل وفيه ما يمتثل لو تمت حوار عطف الانشاء  
على الاحبار فيسأله محل من الاعراب اشاهد ولم يشك على هذا التقدير ايضا  
يحتاج الى التأويل انه معطوف بتقدير قال ( قوله في المقصود ) اي في المقصود  
الكتاب ليجري الخططة ( قوله من قبل المقاصد ) واشهد هو الامثلة والاعتراضات  
على المنهج من مكملات المقاصد فلا يرد انقص على حصر ( قوله وفيه منع  
ظاهر ) وهو منع انحصار ما لا يكون من المقاصد في المقاصد ومع انحصار ما لا يكون  
المرص منه الا حذر زين وجوه العصبين ( قوله بالاستقراء ) بان بقوله تعالى كود  
في الكتاب ولم نجد غيرها ( قوله وما يخرج ) لانه يخرج في آخر المقدمة الى ان  
هم اللافة وتوابعها . فيصير في ذلك المعاني والبيان والذبح وانها دون اي ضروب  
مختلفة لان الاول ما يميزه عن الحما في تأدية الرد و الثاني ما يميزه عن التعقيد  
القصوى والثالث ما يميزه في حوء التحسين ومعوم به عدم من قوله مما كان مما اللافة  
وتوابعها الى قوله الفتح محصر ارجح ان المقصود ان الكتاب محصر في علم ايلاع وتوابعها

٧ بان يكون الظالمين من وضع  
الظاهر موضع المضمران  
حوز تاووقع الانشاء خبرا  
لا تاويل او يكون خبرا  
تاويل مقول في حقه كما  
هو مذهب السيد قدس سره

٢ وهو قوله ولا ترد الظالمين

الاصلا ٢

٣ وهو رب انهم عصوني م

٩ قوله قطعاً يليق بالحطايات

آه جواب للمعنى القديم

حيث قال وفيه تأمل اي

في هذا الجواب تأمل انهما

المقدار لا يثبت كون الجملة

قاطعة واجاب بما ترى فانهم

٢

فصل لنا مقدس مقصود الكتاب فمختصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة  
وتوابعها مختصر في علوم ثلاثة هي ١ من ثلثة ينفع ان مقصود الكتاب مختصر  
في العلوم الثلاثة ومعلوم ان امور الثلاثة كورة في الكتاب يكونوا احدها والآخر  
ثانياً وآخر ثلثها مختصر مقصود الكتاب هو ثلثه موصوفه بالاولية والثانية والثالثة  
وانها علم المعاني والبيان وسبع الال المسماة بها بجهولة اهل العلم ٢ اهل العلم الاول  
علم المعاني او البيان او تاليف علم الال فانه منسوبة الى الاول اي من العلوم ثلثة التي علم  
المختصر مقصود الكتاب هم علم معاني وكذا قوله الفن الثاني علم البيان والفن  
الثالث علم التلخيص هذه اركان من قبل قولنا المطلق زيد كاشحن مدر فانه  
مماثل فيه تقدم السعير وروفا في حبس بعض ( قوله فليس تعريها )  
اذ لا يمكن هما لا يعرف التلخيص وهو يقتضي تقدم الذكر صرحا او إشارة  
( قوله فذكرها ) لانه الاصل في الاستدلال لا يقتضي للمعول ( قوله وما يتصل بـ )  
عطف على معنى المصداق كالتسبي وهو بيان المسماة بين الفصاحة والالاع  
وكونها صفة لفظ او المعنى وبان المسماة من مقتضى اسال والاعتبار المناسب  
وبان مرجع الالاع ( قوله وكيفية مأخوذة الخ ) لم يرد انها معولة عنها  
او مستارة لانه لا معنى لـ قول الخطب المفرد عن اصناف وان عارضة اذ لا بد من اتحاد  
الامور ولا بد من تقييد كونه المعينة حتى يتبين ان الال المعنى مقوله او مستارة  
من اراد ان الال مقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش بالقطع عن الاصطلاح فاما  
المقدمة بمعنى يش شؤنه وانما قبل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق  
ان استعمال المشتق مع لا يمكن في احد المشتق ما ردا الاستعماله كقاي لفظ الصلوة  
والركوة والملاقى مقدمه على مقدمة الجيش صا باعتبار معاني الوصفى والساه  
لأنها الموصوف اهل الجماعة يدل عليه رادع في لاس في الحقيقة حيث قال  
قدمته واقدمة قدم بمعنى تقدم ومقدمة الميليش ( قال بقول مقدمة العير ) اي  
المقدمة اذا أصبحت الى امر يعنى على ما يوقف عليه مسأله شرعاً او تصوريا  
او تصديقا فم احدى الال كقاي شرح المصباح او شرعاً فقط كقاي المختصر اي  
يراد ذلك المعنى ملاقى للمعنى المتقدم لانه نفس في الاصطلاح  
الى هذا المعنى اذ ادعى ايه وعلوم اسأل الى معان كثيرة لانه قال مقدمة الدليل  
لما يوقف عليه صيته ومقدمة بغير من فهو حرمه ويؤيد ما قلنا قولهم المراد  
بالمقدمة هما ما يوقف عليه الشروع في العلم دون ان يعولوا معنى المقدمة ( قوله  
كفر مقدمه ) اي رسمه وهو على وجه يقوم فان اشارح رجاء الله لني توقف

٧ لان الفنون امامها من  
الالفاظ او القوش او المعاني  
لما لا اجزاء الكتاب عبارة  
عما كان الكتاب عبارة عنه  
٢ اذ التقديم الذكرى في بيان  
الاختصار لا يفيد التقديم  
في الترتيب م

الشرع على شيء منها ومقدمة الشروع بعده تصور بوجه ما التصديق  
 فثبتما ( قوله ومقدمة الكتاب ) أي قبل مقدمه حسب ما في الكتاب لطائفة  
 من الكلام ومعنى قوله إطلاق الداء أن بعض مراده كما هي لبس وانفصال  
 والمقصود وأن من بعض حركته وذلك لأنه يكون من اجراء الكتاب  
 التي ادلولها ارتباط المقاصد ومعها من مقدمه كافي في الكتاب وعلوم  
 أن اجراء الكتاب هي الاصل في مقدمه فقد صفاوا مقدمه على طائفة من الكلام  
 الذي عودوها كما أطلقوا على الاول والثاني والثالث على طائفة من الكلام  
 الذي عودوها بها هذا الاطلاق ثبت في غير موضع من مقدمه فثبت الامر لانه  
 اصطلاح جديد احده الشرح ونسب عليه الامر في كتاب السيد شرح نعم الله تعالى  
 أشكال التعريف يحصل يكون مقدمه الكتاب عبارة عن لسان الله على المعاني  
 المخصوصة مقدمة الكتاب مظهرها عليها كذا في عودت مقاصد الكتاب والاصطلاح  
 أشكال العدم والتأخير لعدم اعتبار الشرف في مقدمه ولا مدخل في ارتفاع  
 شيء من الثبوت مقدمه العلم كبري وشرح روح بعد يكون مدلول مقدمه الكتاب  
 مقدمه العلم وانما من حيث لها من بين ان عدم الفرق في كتابها من أشكال الامر  
 عليهم فاقال مقدمه العلم في مقدمه الكتاب فاشكل عليه امر الصيغة  
 ليس شيء في علمه من مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم  
 ما قاله البعض في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم  
 والمدكور اصله هو الاطلاق والتأخير في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم  
 في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم  
 من قبل اجراء الحكم بل ان في المدلول او على حد اصف في دوال امور ثلثة  
 قال قدس سره من مباحثه في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم  
 الرسالة مقدمة الكتاب في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم  
 مع في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم  
 وقد يطلق على الملكية تركه لعدم مسندتها في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم  
 قد ظهر لك بما حررتاه ان هذا هو مقصود الشارح في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم  
 قبل هذا لكي يقتصر في هذا العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم  
 في كذا ما اذا كان ما مقدمه في كذا في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم  
 كافي في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم في مقدمه العلم  
 ما مقدمه في كذا فلا يصح في قوله علم ان ثلثة لانه اشره الى المقسم الثالث

من المتنازع المذكور سابع \* قال قس سره بل معان يوصل بها اليها \* جعل  
 آتياشي مطروحة بالايوح. في كلام تقوم ولا يقبله الطبع السليم \* قال قس  
 سره هو الثاني المذكور بقوله وقد وجه ايضا \* يعني ثلثية تحصيل الاندراكات  
 للمعاني وغيرها وهذا اشنع من الثاني \* قال قس سره وسط الاول بالكلية الخ \*  
 واما المجموع ليس معهودا كما يرد كورحى يقال بانحصار الكل في هذا الجزئي \*  
 قال قس سره لا طرف لا غلط الخ \* الاظهر ان الالاف مطروحة المعاني ٧  
 بالسبب الى المتكلم لانه يريد ان ياتي اولاً ثم يورد الالاف على طبقها فكانه يصب  
 الالاف في المدين صب معروف في طرف والمعاني مطروحة الالاف بالنسبة  
 الى السامع لانه يأخذها منه كذا أخذ المعروف من الطرف \* قال قس سره فلا  
 يرد عليه الخ \* لاحقاً في ان بصيرة ادب تكن مصبوغة كيب يحكم بتوقعها على  
 الامور ثلثة ودم حصوله بوجهه. وباتين ٢ ولما يريد ان البصيرة الحاصلة  
 بكل واحد منها موقوفة عليه. كل امر صم اليها خاصية خاصة به لا تحصل  
 دونها فبها انه يلزم ان يكون كل معنى من العلم مقدمة للتسرع فيه لانه يتوقف  
 عليه التسرع به وبصيرة التي لا تحصل الا \* قال قس سره ثم ان الارباط الخ \*  
 هذه التوقف التي هي التي \* يعني امتناع حصوله خوفاً من ان يكون مضموطاً  
 واما الارباط والاعانة في حصوله فهي لا يقتضي كونه مصبوغة وكذا احباب  
 المقدمات في اوائل الكتب \* قال قس سره على ان ماله ارسل الخ \* وفيه ان يعبر  
 في حصول شيء بنفسه تقديره وليس يجب ان يكون موقوفاً عليه لوميراً في بصيرة  
 كالأموار الصاعدة على الدفر مع عدم توقفه عليها ( قوله لا فائدة بها الا الاطباء )  
 وفي الايصاح لم يجد فيها ما يصلح لتبريرها ولا كان ذلك خلاف الواقع وسوء  
 الادب عبره الشارح ان لما ترى لافائدة في شرح تلك الاقوال الاربعة الساعات  
 على ما هو المقصود اعني التفسير وان كان في كل قول فائدة فالاولى الاقتصار على  
 تقرير ما في الكتاب لكتابه في تفسيره وما قيل ان اراد الاطباء الطويل والاستثناء  
 لما كيد اي لا فائدة فيها صلاح في قوله تعالى ( لا تدورون فيها الموت ٣  
 الا الموت الاول ) مع كونه خلاف الواقع بآي هذه قول الشارح فالاولى تركه  
 لان ترك الطويل واجب ( قوله وهي في الآس اي اقامة تبيين عن الابهة )  
 في دلائل الاجازة واحدة لا بد وفي الآس مقامها في تفسيرها وهو الذي اخذت  
 رغبته ودعبله وهو مخلص منه فصح ان في فصيح وفصح وافصح الشدة  
 فصيح لها ومن الجهر شرب حتى فصيح حتى هذا الصاح المقصع وهذا

٧ اي بلا تقدير البسار

فهم ٢

٣ يعني ان اريد توقف حد من  
 حدود البصيرة ولا شك  
 ان الحد الحاصل بالارادة  
 لا يحصل بالثلاثة والاثني  
 والواحد فان قلت الحاصل  
 بالواحد حاصل بالاثني  
 قلت ان تضمن الاثني  
 ذلك الواحد فلا ضرر  
 لحصول الموقوف عليه والا  
 فلا سلم الحاصل حاصل

٢

٣ المراد الموت في قوله تعالى  
 لا يدورون فيها الموت  
 الا الموت الاول \* امانة  
 بانتهاء الاجل في المعنى لا  
 يدورون فيها الموت الا الموت  
 الاول فغير من ادراك الموت  
 ومعرفته ما يؤتى به في هذا  
 في صورة الكباش بالنوق  
 تجوزاً ( كليات ابي القاه )

يوم فصيح وفصح لا غير فيه ولا تقروا بغير فصيح من مثله اي صرح وتخصص  
وجاء فصيح البصري اي يوم بروزهم الى معبدهم وهذا متصهم اي مكان بروزهم  
وانقصوا عبودوا، والفصح البهي تكلم بالريضة وفصح اصفق له وخلصت  
لغته من اللبكة والفصح الصفي في مطلقه هم يقولون في وما يتكلم تقول الفصح  
فلان ثم فصيح والفصح من كذا لخصه والفصح لي ان كنت صادقة اي بين انتهى  
يفعل ماموى نهاب الرغوة والهاء معاني مجازية وهو موافق لما في نوح اسبق  
من ان الفصاحة شيرار من شين ووبرشدين شيرار كفو في الفصح والقاموس  
جعل جميع المعاني متبوية الاقدام في الاستعمال ولم يبين عند الشرح رجاء الله  
اشارة الفصاحة في تلك المعاني ولا يكون حقيقة ومجازا قال تقي عن الابانة  
والظهور سواء كانت معنى حقيقيا لها او مجازيا بل جميع معانيها مشعر من الظهور  
وهو كاف لتناسية بين المعنى القوي والاصحاحي (قوله والظهور) عطف  
تفسيره بالابانة فانها تحين لاراما ومنعديا ولم يكنف بالظهور رعاية لامارة دلائل  
الانماز وحالاتها (قوله يذل اع) امتداد على الالف مد كور وترك الامتناد  
فصيح اليه مع كونه اسلا ملاحا لان فيما ذكرناه توصيفا للبحر والكلام  
بالفصاحة هو انساب المفعول اليه (قوله وكلام فصيح) لم يقل رتبة فصحة  
كما في الايضاح تنبها على ان لفظ الكلام شاع استعماله في الترتيب \* صديقه سره  
امراء الكلام هو المركب مطلقا \* اي كما كان وغيره لانه قد ينصب المركب الغير  
التمام بالفصاحة بمعنى المد كور لفصاحة الكلام فلولا لم يكن داخل في الكلام لا يكون  
تعريف لفصاحة الكلام مداه لدخول فصاحة المركب اليه فليس فيه انا لانفس  
ان المركب الغير التام ينصف بالفصاحة في نفسه بل انقصها بها باعتبار ان مفرداته  
متصصة بها واما باعتبار التركيب فلان لا يستعمل له لا بطرق اجريية للمركب  
التمام فملوصه عن ترانكبات وصف التأديب والتعقيد خلوص المركب التام  
مختلف استكماله فان استعمالها وان كان بطريق الحرية ايضا لان خلوصها غير  
خلوص الكلام بولس انه موصوف بالفصاحة في نفسه لكن ادخله في الكلام انما  
يصح لو اطلقوا عليه انه كلام فصيح كما يطلقون على الرتبة وتلصصه ولم يقل  
ذلك منهم هذا تحقيق ما ذكره الشارح رحمه الله في مختصره وجيد لا ورود لما  
ذكره السيد بقوله والقول بان الكلام محمول على حقيقة ماثل الخ ثم ان ادخل  
المركب اليه في انصاحه بالامانة ايضا حقيقة وهو ماثل اذ لم  
يدخلوا عوارضه التي يتدقق بها مقتضى ادخل كتبهم عوارض المركب التام

ويؤيده أنهم بدأ جوه في موضوع التوصل لم نجد البحث عن حوارضه إلا نادرا  
وبما حرره في صرنا انفراد والكلام مجولان على معهما الحقيقي وان المركب  
النافس حرج على عدم قصدته بالفصاحة والتبليغة في نفسه فقول الشارح  
رحمة الله في انحصار على ان الحق به داخل في المفرد بقرينة مقابلة بالكلام محل  
بحث ادلوا كان داخل فيه لم يتم الاستشهاد بقوله يقال كلمة فصحة الان فصل  
الكلمة على ما في مركب النافس في قال قدس سره ومقتلته بالمفرد مع  
فيه بحث لا محل في حاشية شرح التسمية مقابلة الجملة بالمفرد قريبة لكون  
المركب بالمفرد ما ليس بجملة وهو مشهور من القوم في قال قدس سره ما على  
ان التبادر عند الاطلاق في معنى القيد والتبديع علامة الحقيقة فيكون حقيقة فيما  
يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف الكلام به لتوافق فيه التصاريف عن المعنى  
الحقيقي وهو تقدم مفرد وجن المفرد على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة بالكلام  
تزع الخلف في الوصول الى ما في هذا حاشية الوجه وفيه تحت اما في الاملاء لا سلم  
التبديع قال كل واحد من هذه في الارض للمفرد اصطلاح في نقل عليه المفرد  
من معناه المسمى لاشكال بل منه على معنى الافراد اسكن النسبة مطلقا او التامة  
او علامة النسبة والجميع واما ناديا فلا انفراد الصارفة لا يلزم ان تكون متقدمة  
بل ان يكون موجودة في الكلام في احدى موقوف على آخره لكون التبادر عند  
الاجلاق ما ليس بمركب لا يشتمل حاشية عليه عند مقابله بالكلام (قوله  
قاي من الوصول مع) في فتح وقدموس لمع الرجل ثلاثة اماكن  
ينبع صارفة كنه مراده من حد صكرهم وهي في اللغة قاي من الوصول  
والاشهاد لكونها صرولا مخصوصا وفي الاصطلاح مطالعة الكلام  
لمقتضى احد والنسبة بين الغضين طاعة ولم يقل في الاصل اكتسفا  
ما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معانها لغو واصطلاحا واحد  
وهي مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون قوله قاي من الوصول والاشهاد  
مستد كالان فيصود منه ابتداء اساسه بين المعين وعند التبادر في الحاجة اليه  
(قوله ولم يسمع كلمة سبعة) ان داخل المركب النافس في المفرد كما هو رأي الشارح  
على ان الاستشهاد لا يراد بالكلمة اهم من الحقيقي والحكمي كما في تعريف الكلام  
ما نصي كلبين فلا سدد فيشتمل لمركب النافس وان داخل في الكلام كما هو رأي  
السيد في اخر صر كما هو معنى فلا اشكال اصلا (قوله يقال عندهم لكون  
اللفظ) اي به لا علامته عند الكون في اقتراح ان الفصاحة هي ان تكون

في اي ما ليس بكلام تام فاعلم

٢ قوله لا في الفصاح علة  
لتفسير اي في قوله لكون  
اللفظ بما علامته هذا لكون

٢

الكلمة عربية أصدية وعلامة ذلك ان تكون كلمة على السنة صحف الموثوق  
 بمرينهم ادور واستعمالهم لها اكثر ولا في الاصحاح ثم علامة كون الكلمة فصيحة  
 ان يكون استعمال العرب الموثوق بمرينهم لها اكثر (قوله لكون اللفظ) كلمة  
 كان او كلاما (قوله على قوانين) اي الصرفة والقوة (قوله وقد علموا الخ)  
 لم يجعل الجريان ٣ على قوانين متزعا على كثرة الاستعمال فيكون الفصاحة  
 هجاء عن كون اللفظ كثير، لاستعماله على السهم كافي في اصحاح لال القوانين  
 مستبقة من استعماله كلاً، لم يجعل الفصاحة استعمدا عليها في الوجود متفرعة  
 على مطابقة تلك القواعد بشيخ (قوله من جهة القوانين) الصرفة والقوة  
 فيشمل ضعف البالي (قوله لكونه لازماً) معلى تفسير وقوله لسهولة تباع  
 قال قدس سره لا يستلزم تصديق الخ، لان تصديق المشتبه مناه، اتحاد  
 الذات المتصفة بمدهما ولا يستلزم اتحاد السبب في اصدق قال قدس  
 سره الا ان يكون احدهما بركة الحسن للآخر، اي عم مه به يكون مسداً  
 الاثم صادقاً على مداً الاحمى قادراً لاعم فيتحقق التصديق لنفسه وديت  
 لان الذات المجهه لما حوذة مع السنة متحدة في المشتبه، لعموم لا يكون الا اعتبار  
 اليسا، قال قدس سره ودعوى الادعاء الخ، لتبريقه باللازم غير المحمول  
 مشوب به كتب الالاء كحريف السكاكي غير القلبي يفتح ويعرمة به انه امر  
 الظم بالتوحي على ماسي، فلما ان لا يتزطوا في تعريف حمل به على ان يقصود  
 اداة المعرفة وهي تحصل بغير المحمول ايضاً، رادعوا، اذ لغة واتيه على  
 انه لازم في اعمى صواب لخصوله فكاه هو، ف قدس سره فلان كون  
 الفصاحة الخ، لو حل الوجودى على ما يكون اذ يضاف به بحسب الخارج  
 كالفصاحة قال اللفظ قال اللفظ يصعبه في اذ رح ودى على ما يكون الاتصاف به  
 بحسب اعتبار الحق كالمخلص فله صلب شمر وحرابة والتعقيد عن اللفظ  
 والاتصاف بالسواب اشبارى بمص كالامكان او حلا على الوجود المضاف الى  
 شىء وانعم المضاف الى شىء، فان الفصاحة الكور مضاف الى الجريان والكثرة  
 والمخلص الغدم المضاف الى اشار وغيره صحة الحق به، وان دفع  
 الاضراض فان مباد كون المراد له ما لا بد من في مفهومه السبب وما يدخل فيه  
 قال قدس سره على ان كون الفصاحة الخ، قد عرفت ان الفصاحة ينصف  
 به اللفظ في الخارج فكيف يقال انها نفس المخلص، يدى يصعبه في الفعل ثم  
 ان هذا السبب لازم له فانه اذ تصعب اللفظ الفصاحة في الخارج كان مسلواً عنه

٣ الجريان يطلق على الاصل  
 يقال هذا المصدر جار على  
 الفعل اي اصل الفعل  
 وما أخذنا شفاقه ويقال اسم  
 العامل جار على المضارع  
 اي يوارنه في الحركات  
 والكسكات والصفة جارية  
 على شىء اي ذلك الشىء  
 صاحبها اما مبتداً لها  
 او موصولة او موصوفة  
 (كليات ابن البقاء)



الامور الثلاثة في لغز "قدس سره" وجميع الخ قد عرفت انما طاعه بما حررناك  
في قوله يقال المذكور اللفظ جريه الخ من ان المراد انه علامة لفصاحة ولازمه فانها  
هارة عن كون اللفظ هر - صلبا - فان قدس سره او اكثر من استعماله الخ فتكون  
موصوفة بالفصاحة بالبداهة والفسحة اي يجبها فلا بد ان هذا يقتضي ان لا يكون  
ما جاءها فصيح مع كونه كثير الاستعمال فيساويهم كما يدل عليه صيغة التفضيل  
(قوله الى الابد) اي بصرف (قوله كالمحققان الخ) لكثرة افعالها بينهما  
(قوله وكذا الخ) عطف على قوله كانت افعالها اي كانت افعالها راجعة الى  
امور مختلفة نسبها صارت الفصاحة في المفرد والمصاحبة في الكلام كالنمسا  
حقيقان محتملان لكثرة افعالها بينهما كانت البلاغة تقابل لسان مرصها ومحصولها  
امر واحد وصارت البلاغة حقيقة واحدة فالتشديد بين الكونين باعتبار الخ جوع  
الامر الخ جوع في الاول الى معنى المتعطف والخ جوع في الثاني الى المعنى الواحد فالظاهر  
ترك اللفظ كما (قوله ولا يوجب حد مشترك) ما عذر اطلاق اللفظ مشترك لا انه ليس  
بمعنى مشترك اصلا (قوله نظرا الى ظاهره) وهو كثرة افعالها بينهما لا انظر الى  
الحقيقة فانها مشتركة مع (قوله لا يوجب حد مشترك) (قوله على هذا الوجه) اي انه من  
اقتضاها بما جارية مصبوغة جامعة مانعة (قوله لا يوجب حد الاعتراض) المقترض حبيب  
مصرورده على المصنف وجهه في حال حيونه وقال المصنف وجهه في حواه  
اردت باناس الناس اليهوديين كالكسائي وعد القاهر وغيرهما من المجرة المشتهرين  
" قال قدس سره " مما مر في الحديث ولا يلزم من ذلك حذف الوصول مع بعض صلاته  
لان احسن العاقل والمقول بالما يكونا بمعنى الحدوث كاللام فليما حرف تعريف  
وهما كذلك " قال قدس سره " رعايه جانب المعنى " قول وارعايه سوق كلام المصنف  
وجهه ان من مقتضاهما اشتراك بعض حق واللاعبة بين الاقسام المذكورة لبعض وجهه  
حالا يجرهم الاشتراك المعنوي وان اختلفا في بعض الاحوال " قال قدس سره " نحو القضية  
الخ " معنيهم من المعنى الحدوث " وكان استنباطنا نحو ما ادعى وفي الحروب لعمادته قال  
قدس سره " تصحيح معنيها " اي معنيها تعالرو معانيها (قوله دوائه) موافق في الصحاح  
والقاموس وفي لهذب له " موى سررن " وهي جمع دابة بالهجرة ابدت اهمرة  
الاولى بالاولاد متفاهره وقوة اب الخع ر اهر بر في القاموس الذوقية الناصية  
يعني موى يشد كافي الصريح وفي دماس له دابة وذوائب وهي الشعر المتبدل  
من وسط الرأس الى اطرافه " اما مطلق الشعر او شعر مقدم الى اس او الشعر المتبدل

وفي سائر الخواشي خطيب  
بمن ٢

من وسط الرأس فلي الأول الصمير راجع الى الحظية يتأوي بين الشصين وعلى الثاني والثالث الى الفرع ومعنى البيت على الاول والثاني شعره مرتفع الى على الرأس فصل عقده في الثاني والمرسل وان شعر مقدم رأسه امر ترفع ثعب عقده في مقامه مرتسه وحال شعر مساوي المقدم قد علم من قوله وفرع زين القنالح وعلى الثالث ان شعر وسط رأسه السدل مرتفع الى الاعلى فصل عقده في ثلثه ومرسه ولا يعلم حال شعرنا صيته من البيت لانه معلوم انه يكون مرتفعاً ومعنى قوله وفرع زين القن صدارسله ولما قول الشارح رجع وجه شعره اي شعر الرأس ينقسم آه يقتضي ان يكون الشعر مطلقاً مقبلاً الى ثلاثة اقسام او ماعدا الدوائب فكون او يعمو حيث يكون جهة قوله تغفل العقاص ابتدائية لاحالية من ضمير مستتر شوا لاجراء بعد خبر لعدم العائد بخلاف الوجود ٢ السابقة فان اللام عامة والقول بالالعقاص هي الدوائب فيكون من وضع الظاهر موضع المصير فيكون قد سلم شعر ثلاثة فبها انه محال لما في الشارح رجع العيصية بأنها الحصة المصنوعة كالرسمه ليصير بعداً (قوله هو توسط شعر الخ) اي تضاد صفات الحروف المصوّرة في الكلمة كما يدل عليه توصيف الحروف بالصفات المذكورة والمهموسة بالصفات الاخرى على مخرجها يجمعها شذوحت خصصه والتمهورة ماهو بخلافه فهي الحروف اربعة والشديدة ما يخصص جري صوتها عند سكوتها في مخرجها ويجمعها احدى طفت والرخوة ماهو بخلافه وهي ماعدا الحروف المذكورة والحروف التي من وهي حروف ثم يرضوا (قوله ومن البعيدة) اي نجد من بعيد المخرج ماهو بخلاف غير المتغير اي متغيرا فهو من عطف معمول جمل واحد الا انه قد مر والجور في العطف ثم الصواب ان يقال لا نجد غير متغير من قريب المخرج ومن بعيد كما هو عمل ولم اذلا دخل في الرد لوجدان البعيد متغير فبالرغم ما قلناه وما قيل انه لا شأن بالقرتب ليس مشأنا المتغير لوجوده في البعيدة فليس شئ لا بالراجم بل بجمعهم تقرب فقط منشأ التامر بل زعم ان القرب والبعيد كلاهما متغير (قوله لا يوجد انفسا الكل) قيل هذا هو الموجود في الصكك مسجح لثبوتة ولا ينبغي ان يجعل الكلمة سراً من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجهر بحيث لا ينبغي ان يفضل عن مسده احد ولذا قالوا انص على حذف صرف اي وصف الكل كما وقع في بعض النسخ لكنه بشكل جسد مذكرة في رد عيبه من فصاحة الكلمة سره من فصاحة الكلام لا وصف جبرئه ويمكن ان يفهم لمدان فصاحة الكلمة حزه من فصاحة الكلام فيلزم من اسمه لاولى منه الثانية لان

٢ لان المقاص في الوجود  
السابعة بعض من الضائر  
فيكون اللام عاملاً بخلاف  
قول الشارح وان شعره  
ينقسم فانه يقتضي ان لا يكون  
العقاص من الضائر لانه  
لو كان من الضائر لزم ان  
يقول الشارح وانها ينقسم  
دل قوله وانه ينقسم م  
٧ اضافة الضائر الى الصمير  
الراجع الى المخرج لفظية  
ولمنا دخلت اللام على  
المصاف ثم هو من قبيل  
العطف على معمول جمل  
واحد لا على الطريق  
السابقة كما في قولك رأيت  
زيداً في المسجد وفي السوق  
عبر الان قوله ومن البعيدة  
عطف على قوله من القريب  
المخرج وقوله ماهو بخلاف  
على قوله غير متغير ومتاخر ومثله  
سائق شائع (حسن جلبي)

فصاحة الكلمة وصف جزم فصاحة الكلام حتى يتم ما ذعبت وليس صحة كلامه  
 وقوفه على فهم قام كون فصاحة الكلمة وصفاً لجزئها انتهى وفيه بحث اما  
 اولاً فلان مقصود الشارح رد الرفع والتأييد لكليهما ولذا صرح بقوله  
 وفصاحة الكلمة جزم من فصاحة الكلام مع كونه معلوماً بمسنى في رد الزام  
 فلا بد من كون المؤيد قتيلاً بان فصاحة الكلمة وصف جزم فصاحة الكلام حتى  
 يصح الرد بقوله لا وصف جزئها وانما يدل بحقيقة ما دعى الزام انما توقف على عدم  
 كون فصاحة كلمة معترضة في فصاحة الكلام وليست وقوفه على كونها وصفاً  
 لجزئها فلا يصح قوله لا فصاحة الكلمة وصف جزم فصاحة الكلام حتى يتم  
 ما ذعبت وقيل ان التصدير في قوله لجزئها راجع الى الكلام بتأويل الجمل والمعنى  
 انه لا وصف جزم الكلام بحيث لا يحل لها في موضوعية الكلام بالفصاحة وفيه  
 انه تعرض لما لا يعنى وترك ما يعنى وتقول في توجيه كلام المؤيد على انصحة  
 المذمومة ان قوله كفصاحة الكلمة مثال امره وادخل عبارة من فصاحة الكلام  
 والمعنى ان امه وصف فصاحة كلمة وهو خلوص من التفرغ فخاص فله لا يوجب  
 امه فصاحه لكلام خوار ان يكون انكلمه فصاحه مع التفرغ لادارة كلمة اخرى  
 اولاً قدما لانهما كاستثنى في كلام الشارح رحمه الله من قريب من قوله قد تعرض  
 لاسباب الاحلال في فصاحة ما يعنى قوله تعالى ( وهو يدعى )  
 ويعنى ان يدعى من باب الاصل غير مستعمل الا انه صار فصاحاً وقوفه مع  
 بعد وانما قلب ان الخوص وصف فصاحه الكلمة لما عرفت ان فصاحه عبارة  
 عن امر وجوزى واحص من انه كور لازم لها وجب ان يدعى بحث الشارح  
 رحمه الله لا فصاحه كلمة وان كان حراً من فصاحه الكلام لكن المنق  
 فيما نحن فيه وصف فصاحه الكلمة لا يصح ( قوله لا ) ومع آد توجيه الموضع  
 الثلاثة انما لا سم وقوم بعد التصدير في الكلام العربي اى القرآن وما ذكره  
 من لغة العجول واستكوة والفسطاس يجوز ان يكون من لغات استكوة ولوسم  
 ذلك النوع بناء على ما عرفت من ان اعلام الاعد عليهم السلام سوى استك ٣ كلها  
 عمية فلا بد ان يعنى العربي الذي وصف القرآن في قوله تعالى ( انما نزل به قرآننا  
 عربياً ) انه عربى الاعد لم لا يجوز ان يكون انما عرفت في الاعد ولوسم ان وصفه  
 بالعربى باعتبار الالفاظ فيصور ان يكون باعتبار الاعم الاعاد والامانى وقوم  
 الاعد ٣ عية غير عربية بمرتبته عدم اشتراط عربية كل لغة في عربية الكلام بخلاف  
 فصاحه الكلام فاما مشروطة فصاحه كل كلمة منه فبما نزلت فيه الاقدام

٦ فانه حيث تعرض لرد  
 الزام وقد حصل فاول  
 كلامه لا لرد المؤيد وهو  
 المقصود بقوله وفصاحة  
 الكلمة جزأ الخ م  
 ٣ واعلم ان أسماء الانبياء  
 عليهم السلام بمنزلة من  
 الانصراف الاستغناء  
 وصالح وشعيب وهود  
 لكونها عبرية ونوح ولوط  
 نغفون وقيل ان هودا كسوح  
 لان سبويه ثارته معه  
 ويؤيده ما قيل ان العرب  
 من ولد اسمعيل ومن كان  
 قبل ذلك فليس عبرى وهود  
 قبل اسمعيل مما يذكر فكان  
 كنوح ( ملاجى )  
 ٧ اى فلا نسلم ان ذلك  
 الموصف باعتبار ان جميع  
 مفرداته عربية لجوار  
 ان يكون باعتبار الاعم م  
 ٢ فانه يجوز ان يوصف  
 الكل من حيث هو كل حقيقة  
 بما هو وصف اغلب اجزائه

٣ ونحن نقول المراد بعدم

النس الاستعمال عدم اتفه  
عدم الخلق الذي بهم الغضام  
كما صرح به الغضام خفيته  
لانهم عدم النس انواع الخلق  
التي خفي مرادها بعارض  
عدمهم ولانهم ايضا عدم  
ظهور معناها عندهم  
كالبارق فانه لا يخفى في ان  
معناه من يأخذ الشيء خفية  
وانما الخفي في ان المراد  
والسبب في دخوله في حكمه  
لم لا ومثل الظاهر فانه  
لا يخفى في ان معناه الظاهرة  
ان كماله في تدهر البدن وانما  
الخفي في ان داخل القم منه  
ظاهر البدن فيص غيبه في  
الصبر لا وكل انواع الخلق  
هكذا يفهم معناه وان خفاء  
لعارض ومن له ادنى تدرب  
في علم الاصول يتف على  
صدق هذا القول (لحرره  
المفكر قيرسي الحاج محمد  
حسب

٧ هل ان يحكون صيغة  
التفعيل نسبة الشيء كتمته  
اي تمته الى بي تحم وصفته  
اي تمته الى السق  
٩ بناء على ان مرج على  
الوجه الثلاثة لازم  
والجواب ان قلنا ان مراد

(قوله لا يقود في نسبة الجبل الخ) اي يوم ستة ايام و هو ان الله تعالى  
ولذا لم يقود بوجه نسبة الجبل والخ الى الله تعالى فانه مع ما قيل يجوز ان يعبر  
القصير ويقدر على اتفه ومع ذلك برأيه حكمية خفية لانطاع عليها (قوله غير  
تلفهرة الدلالة الخ) المقصود يكون طاهر دلالة على المعنى ولا يكون ما توس  
الاستعمال كودع ووذو وقد يكون بالعكس كغريب القران والحديث فانه ما توس  
الاستعمال في قول ان كل واحد منهما يستلزم الآخر ويقصود نصب علامتين  
على القران ليس بشيء ولغة غير معنى لا بقرينة عطفه لا ما توس الاستعمال فالتركيب  
من قبل قوله تعالى في غير منصوب عليهم ولا الضالين (قوله على المعنى) اي  
الموضوع له فلا بد التشابه والجمال والشكل لانها غير مرة الدلالة على ان مراد  
(قوله ولا ما توس الاستعمال) ٣ اي استعمال العرب العرباء ملازم عرب القران  
والحديث لكونه مستعملا فيهم كما سيأتي (قوله ثمه عند الخ) وهذا القسم  
من العربية يكون في الجوامد والصادر والمستغنى عنه من رده واعلم ان يكون  
في المشتقات ما اشار اليها ووجه الانحصار ان الله تعالى هو هو وهيته يدل على المعنى  
عدم ظهور دلالة امانا اشار حوهره فصاح الى التفسير واشار الى ما يحتاج الى  
التحريج (قوله فهاجبت به مرة) اي ثلث الصغرى به هي عليه و هو بيمين  
عليه قوم يعصرون انهم لا يروى عنه ذلك ويذكرون في ثمة ليعلم انه حي او ميت  
فاقلت من الاملاط وهو اخروج (قوله اي شعر اسود الخ) فانه خمسة كلامين وهم  
نسبة المشد الى المشد به (قوله اي كالسيف السريحي الخ) فامى مبرح المفعول صيدا  
سريحي او سراجا يدعى السهم دين المشد والمشد به وصيغة جعلت بعد كسر حته  
او انفسوب ٧ انهما نسبة المشد الى المشد به كتمته ولا يجرى بعدهم وقل انما  
كالسريحي او كالمسراج او سريحا او سراجا او ذا سريحي او ذا سراج على ان يكون  
صيغة التفعيل لصيرورة الفاعل كاصبه كفوس رجل واصبه كعمرت امرأة  
او ذا اصبه كورق النجر وفيه انه يجب ان يكون ٩ سريحا على صيغة اسم  
الفاعل والقول فانه مصدر مسمى بمعنى اسم افعال ليس بشيء لا به جار مجيء به صيغة  
اسم المفعول كيب مجيء المصدر على ورنه وكذا قول فانه يجوز ان يكون هذا وحده  
العد ايضا لانه حينئذ لا يكون صيغة لا بعيدا (قوله وهذا) اي المعنى الثاني قريب  
من هذا القول لان الرقيق والظان موجب للمفسر مطرد بخلاف المدق ولا سواء  
فانه قد يوجد وقد لا يوجد والقصود ترجيح الترخي لئلا يبه قرب من استعمال  
سراج بمعنى حسن بخلاف الاول وقيل معناه ان احد لسراج من لسراج كاحد  
والجواب ان قلنا ان مراد بالظاهر صيرورة لا يرى انه صرحوا به فقلت ان عذابت والكفار للحق من باب النسبة م

مرج منه فهذا الوجه مؤيد لتحقيق نظيره في كلامهم فعبارة لا حاجة الى ما قاله  
 الشارح رحمه الله تعالى وانما يحمل اسم مفعول منه الخ وفيه ان قوله سرج وجهه  
 اى حس بأبى عن هذا التوجيه فانه يدل على كونه معنى حقيقيا اذ لا يمكن تفرج  
 سرج على الثلاثى بمعنى انه كالسراج (قوله وانما يحمل الخ) معنى اذا كان سرج  
 معنى حسن مستعملا في كلامهم لم لا يحمل ممرحا مشتقا منه من غير حاجة الى  
 التفرج البعيد فالوجهين (قوله لم يمتروا) اى لم يقطع الجاعلون لمسرجا غريبا  
 على استعمال سرج بمعنى حسن وان كان متصفا في كلام العرب العرباء والحكم  
 بالمرابة انما هو لعدم وجوده في الاستعمال اذ لا طريق الى عدم وجوده الا عدم  
 الوجود ان يكون غريبا عدمه لم يمتد ولم يكن غريبا عند الواجد (قوله وان يكون  
 هذا الخ) اى لا يستلزم ان يكون سرج بمعنى حسن لفظا احدته المولدون من  
 السراج واستعملوه بمعنى التصيين ولا يكون في استعمال العرب العرباء فلا يمكن جعل  
 ممرحا في قول المرح لى هو من شعراء الخاطبة منه (قوله على انه لا يعد آه)  
 بمعنى لا يعد ان يكون سرج بمعنى حسن ايضا غريبا ان يكون معنى مجازيا مستعملا  
 فيه لما به يبنى الحقيق لسرج على احد التفرجين المذكورين فلا يكون جعل  
 ممرحا مع مرابة المرابة يؤيد ذلك انه اورد سرج الله وجهه في الاساس  
 من التمازى وما كان لا يعد لان قولهم سرج وجهه اى حس بامر في انه معنى  
 حقيق له اشتق من المرح لسانه وجود الترتيب الموجب لتفسيره (قوله ولما  
 صاحب تحمل الهمزة الخ) عطف على قوله وانما لم يجعل الخ بمعنى جعل صاحب  
 الجعل ممرحا من سرج بمعنى حسن فلا يحتاج هذه الى التفرج البعيد ولا يكون  
 غريبا مع ما عدى في حل هذه العبارة ولما طرس تلكات لا تبنى حالها بعد  
 التدبر فيما حررا (قوله مرابة كما بهم آه) التكاليف لتعليل لالتشبيه كما في قوله  
 تعالى (واذكروا لله كما هذاكم) اى على ما هذاكم وانما لم يتعرض لعدم ظهور  
 المعنى مع كونه معتبرا في مفهوم المرابة اذ لا مدخل له في بناء الاعتراض والفرق  
 بين التمرابة ونوحية وحاصل الاعتراض ان تصدير التمرابة يكون الكلمة وحشية  
 لا يحسن لكونه احسن من تحفة ومناجى معهما (قوله وهي) اى الكلمة الغير  
 المتصورة في الاستعمال (قوله ونوحية) اى الكلمة والنوحية (قوله امتثالة على  
 تركيب ضمير هه اصح) اى سوق السليم من غير ان يكون فيه تخطى على اللسان  
 وبهذا يتبين من المرح (قوله فلا يحسن تصديره) اى العرب بالنوحية لكونها  
 احسن من صدق فكذلك تعريف المرابة يكون الكلمة وحشية لكونه احسن منها

تحققاً ( قوله بل الوحشية آه ) اضطراب عن عدم حسن التفسير الى مصاد تعريف  
المصاحبة بان قيد الوحشية امر رادى حرج عن مراده ليس عنها ولا داخل  
فيها مستتر في فصاحة الفرد مد فلا بد من ذكر اخصوص في التعريف وان كان  
سبب التسمية مستلزماً لاسيما العمومها تحقفاً لادلالة الالتزام معجوز في التبرعات  
ولذا ذكر الشاعر ومجاعة العباس مع احتريم اخصوص عن معرفة اخصوص عنها  
فادفع الاعتراض انه لا نسلم وجوب ذكر قيد الوحشية في التعريف بل لا الخلوص  
عن العام يستلزم الخلوص عن اخصوص وقد تضمنه في دمه ( قوله فلا نسلم ان  
المرأة الخ ) حتى تصح تفسير المرأة أمة والعصبة موحشية بذلك المعنى  
( قوله هذا الخ ) اي كون الفرد بالوحشية غير مذكر واعلا فمعرفة المرأة عليه  
فقوله والوحشية قسمين عطف على مفعول قالوا ومفعول الاول لاثبات إطلاق  
الوحشية على جميع مذكرات ومفعول الثاني لاثبات إطلاق معرفة المرأة عليه ( قوله  
والوحشية ) اي في الجملة سواء كان مدحرب او غيرهم ( قوله الذي لا يعصب  
استعماله على العرب ) اعلم ان الامة على ثلاثة أقسام منها وهي مستعملة (٩)  
مطلقاً كالارمن والهند فلا يعصب استعمالهم صلاوةً وهي مستعملة في امر العرب  
غير مستعملة في غيرهم فلا يعصب استعمالهم فيهم وعصب على غيرهم ومنه عرب  
الفرد والحديث وسواهما غير مستعملة مطلقاً وهذا استعمالهما على التمثل  
لانه ما هو كريمة على اللوق والسمع كعصب ومنه ما هو غير مكروه ككافهم  
وافرغوا واوله اشار شارح جملة قوله فيمنه في قوله افرغ من الحارثي  
اما من قبل تكافهم موحشيتهم وما ذكره من قوله وواحشيت قصاص ليس  
المقصود منه الاخصر بل مجرد إطلاق العرب على موحشيتهم ثم لغت في له صاحبه  
ان لا يكون القطع عرباً عند العرب ، كاشير به قول الشارح رحمه الله  
لانه لم يكن وحشياً عندهم واستعمال غير العرب غير معتبر فيب لا وجودا  
ولا هذا فلا بد من العرب حسن في تعريف معرفة اذا المراد ولا مأثومة  
الاستعمال عند العرب المراد ( قوله من شر من ) اي عليه الكذب (٣)  
والرحيل وريادة الاسد والورقة ردة دليل شرار و شجرة (٧) ارفع  
والمر تفرق واشتد وفر واحتم ( قوله تقبلاً على اسمع الخ ) من غير  
ان يكون فيه تسافر يوجب الثقة على الناس ( قوله وقول غير خذرة الخ )  
عطف على قوله هذا ايضاً اصطلاح ( قوله فنع كونه ) اي وحشيه والتكبير  
لكونه حارة عن غير ظاهر والاصل ان نقول ما هو في تقدير ان يراد بالوحشية

- ٩ سواء كان عند العرب  
المرء او غيرهم م  
٢ غلبت الكمين لاسيما  
عليها البدن لضعف  
٧ ترفع ونعلم ويقال  
الجلد العالي المشتمر م

٢ فالجئت عن هاتين المسألتين  
 يكون بجيا في الصرف م  
 ٧ عصام الذين في المولة  
 حيث قال فان قلت ليس  
 الاجل بمرد فصيح لان  
 المفرد قسم الموضوع  
 والموضوع هو الاجل لا  
 الاجل قلت اصل كل مفرد  
 موضوع عنهم الا انه هصر  
 الاجل فان قلت لم لا يجوز  
 ان يصح ان الادغام وهو  
 جائز شرط الاصطلاح  
 اتفاقا عند ابن حني من  
 اضطرار قلت الصرائر  
 مقبسة وغير مقبسة وكن  
 الادغام في الاجل غير مقبسة  
 والشاعر ليس من العرب  
 الرباه بل من ليس له الملك  
 فيما لم يصح (المول بعنه)  
 ٩ لكون الغراب اسم من  
 الكرامه تحقفا م  
 ٣ اذ لم يذكروا في تفسير  
 الوحشية ما يدل عليها م

غير ما شغل على تركيب شعره الطبع لا يخل بالفصاحة فاسد لانهم هسروا  
 الوحشية بما لا يكون مأثومة الاستعمال والفصاحة صدم جبرة من كون اللفظ  
 جارا على لغة العرب موثوق به بينهم وبما حرروا من السؤال والجواب اندفع  
 انكسوك الصرصة فتناصر من فيها كما لا يخفى على من تدبر وانصف (قوله او ما  
 هو في حكمها) اي حكم المفردات الموضوعه كالمنسوب فانه بحث عن احواله  
 في الصرف وليس بمجرد لكنه في حكم المفرد في كون ياء النسبة كالجزمه وكونه  
 عمدة المشتق وقبل المركب لانقصه ليدخل نحو مسلمي فانه صحيح دون مسلمي  
 وليس بشئ لان الادغام في الكلمتين والفاء الساكنه فيها ليس من قواعد  
 الصرف كائن على شمع الرضى في شرح الشافية واتفقوا على ان الصرف  
 يبحث عن احوال الكلام بحث بناء وتغير امس حيث لا مراد فالجئت (٢) عن ادغام  
 نحو مسلمي من قواين نحو لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من ابتك بحث  
 فيه عن احوال الفقرة من حيث انها تنقسم في الدوح دون الانشاء فهو ايضا  
 بحث عن تركيب كلمة مع اخرى وما قبله داخل في المفرد لان هذه الحظاظه صفة  
 لمرد المركب من اللون والهيئة لا لمجموع المركب فيه انه اعراف فالجئت  
 عن احوال المفصلات في الصرف (قوله فكأنه قال الخ) فالجئت في الصرفي هي  
 التاعدة مع الاستثناء (قوله نحو الاجل الخ) من (٧) الاحال ليس كلمة فانه  
 ليس بموضوع بهذا الوزن وفيه ان الاحل والاحل مأثوما واحدا ووضعها  
 كإثر المشتقات نوحى فالقول فانه ليس بموضوع لا معنى له ثم ان هذا السد بالادغام  
 مستعمل المعصاة وبكده مذكورهم والضرورات الشعرية انما يجوز اذا كانت  
 ثابتة في كلام العرب الموثوق به منهم وكن الادغام في كلمة ليس معها  
 (قوله قبل الخ) فانه بعض مدصري العرب مخرج الله (قوله ما اللفظ من قبل  
 الاصوات الخ فيه انفساء العام الى اخصين لا يستلزم التمام الخاص بينهما  
 فالصواب ترك هذا الاستدلال ولاكتفاء على ما في ادراكك ذكره متبعة  
 للايضاح وتوطئة لوجه الدخول في قطر (قوله لانه داخلة) اي الكرامة في  
 السمع داخلة تحت مرادهم من خلوص منها (٩) يستلزم الخلوص منها  
 لانها داخلة في مفهومه بطلانه في حسد (٣) ولعدم مساعده الدليل اعني قوله  
 لظهور الخ لاداة ومقبول خلوص عن امرائه يستلزم الخلوص من التناظر  
 ومخالفة القياس ملاحة الى ذكرهما ايضا فانه لا استلزام مجموع لان مستشررات  
 واحلل ليس بهربين عدم احبهما الى التعمير وانهم يرجع مع الشاعر في الاول





ومعناها مع الفاعل أو المفعول فيه فيصير لئلي خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات  
بما ذكر أو خلوص الكلام بذكر ومن فصاحة الكلمات سواء اشترط في المفعول معه  
صحة اسناد الفعل اليه كما ذهب اليه لاخفش او لم يشترط كما ذهب اليه كثير من النحاة  
وكلام المعين باش كما ينبغي (قوله) في حلوصه الخ اشار بهذا التصير الى ان المراد  
الخلوص المقيد مع القصد حتى ياء صي ان اخذ قيد للعامل فلا يرد ما توهم من انه  
يلزم ان يكون بمعنى الله خلق دون بعيدة فصيحافاته بصدق عليه انه حالي  
بما ذكر (٣) حال كون كونه فصيحاً وهو حال انضمام بعيد اليه لان الخلوص  
(٢) انعيد انضمام بعيد غير خلوص حال عدم الانضمام فللاصاحة الى ما تكلموا  
من ان تلفظ حال الانضمام غير الصلح حال عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحداً  
بما تضمنه لانه دقيق فليسق لا يعبأ به عند الاداء (قوله) انه (٧) يستلزم الخ) بانه  
على توجه الحق مستند من الخلوص الى التدرج المقيد مع فصاحة الكلمات والمتابع  
في ذلك توجهه الى القيد سواء كان قيداً ياف اولاً (قوله) فاهم) اشارة الى ما نقل  
عنه روح في الحاشية بقوله لا يشك هذا (٨) بعد الطريق الاولى لانه يقول لو سلم  
هيماد كانت الكلمات اشارة لظروعه مع ان مثله لا يقبل في التعريفات والامساك  
الكلمات غير فصيحة ولا تنفر في الخروف فيصعد التمر (٩) وما حمله اذا جعلها  
حالا من انك لا تدفع في المسائل بين مثلي فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام  
انهي وصدق التعريف به على انه لا يلزم من كون التامر المقيد فصاحة الكلمات  
محملاً ان يكون عدم التدرج مع عدم فصاحته محلاً وهو مذهب جدير فانه قد اجماع  
الكلام بعض الطريقين في هذه الحاشية اذ انه دقيق (قوله) ان يكون الخ) فانه  
اذا كان التأليف يهدف لمدح المشتر وغير مشتهر كان قادراً لاصحها (قوله  
لفظاً ومعنى) مشهور لعموم معنى وحكم كافي للتصير فالمراد بالعمى بضم الاضمار  
حكماً بصاً (قوله) معنى ما حصل الخ) احذر من صورة التدرج اذا طلب الاول  
الدعل والثاني المفعول وسميت التسمية نحو ضمير في وضعت فانه فصيح  
بالامتنان (قوله) اشارة الخ) يعني ان الدعل والمفعول به متساويان في قصد الفعل  
المتعدى لهما الدخول انفسه بهما في مفهومه فكما صار الاضمار قبل الذكر في صورة  
المفعول لتصل به ضمير دع انما آخر كدقت يجوز في صورة الله لتصل به ضمير  
المفعول المتأخر والحواب بهما ورتبوا في قصد الفعل ايهما الا ان اقتضاه  
الفاعل مقدم في ملاحظة معينة على انضمام المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ  
بعد نسبة الصدور فكان دع من مقدم في المرتبة فلا يلزم الاصحاح قبل الذكر مطلقاً

٣ على ما نقلوه من الكرم من  
يسهو في حال مكنته فانه  
صادق على الغير الذي  
لا يمكنه ذلك به نحو بحيث  
اذا حصل له مكنته م  
٢ يعني توجهه الى التدرج  
على دجوع القيد الى الثاني  
اي الى الخلوص فاهم م  
لا يلى كون قوله مع فصاحتها  
حالا من الكلمات في قوله  
تأخر الكلمات يستلزم م  
٨ اي عدم فصاحة الكلام  
المتشقق على الكلمات الغير  
انضمامه متاخره اولاً يلى  
بطريق الاولى مع من  
التعريف ان التأخر المقيد  
مع فصاحة الكلمات محمل  
لفصاحة م  
٩ ولا يكون مانعاً من اضراره  
فيفسد تعريف فصاحة  
الكلام اذا في كل منهما وجود  
شرط وقد شرط م

بخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من أن اقتضاه أنه على أشد فلا يظهر وجهه  
 ( قوله ولو أن لم يكن ) لأنه ليس ساقط إلى أهم ولو فقط قوله وحدي فإنه حال  
 ومشاركة التوري للشاعر مفهوم من لفظة معي مع احتياج عطف على الصيغة المستتر  
 في إندجس الثاني إلى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجرثة مثلا يتعد بشرط وإجراء  
 وإلى أجل معي على الاحتجاج زمانا فإن المشت ركة في الدخ مستفادة من العطف  
 وكلاهما خلاف الماهر ( قوله على كلام غير فصيح الخ ) لأن سمحه حالة وهذا لا ينافي  
 ما مر من أن اشتغال القرآن على كلمة مشتبهة على سبب يحسن فصاحة لا يبرر فصاحتها  
 لوجود ما مع السببة لأنه في السكينة دون الكلام حجب هاوا وأكل كذا مع صاحتها  
 مقام ليس له مع أخرى ( قوله أي كون الكلام مقدر الخ ) فسر بذلك ليصير  
 صفة للكلام محلا بمصاحبه معتبر وهو أنه كونه غير ظاهر الدلالة صفة له  
 بخلاف المصدر المبني للماعل وإنما الاعتراض بأن ما ذكره تفسير للمصدر لا يقتضي صير  
 مدغم لأنه على تقدير كونه مصدرا مدليا للمفعول يكون مصدرا المعقبة وهي عبارة  
 عن محمولة الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فما أن يقال  
 أن المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل من مصدر أضي الهيئة ( ٧ ) الميزة عليه  
 لو يقال مبني على التبع ما على ظهور أن المراد حمله غير ظاهر الدلالة والاطهر أن  
 هذا هو عدم التمسك بالاصطلاح فلا يحتاج إلى جعله مصدرا اعتبارا للمفعول وإلى  
 سكتة في صحة الجمل ( قوله عن المعنى المراد ) فبذلك المراد بذكر التعقيد عن العرانة  
 فإنها كون المعنى غير ظاهر الدلالة على المعنى ( قوله حسن الخ ) داخل في التعريف  
 لأحدهما المقشاة والمصدر والمشكل فإن عدم ظهور دلالتها ليس خلل في العلم  
 أو الاعتدال بل لا ريب أن الكلام أحد المراد منه الحكم ومصحح على ما مر في محله  
 وكلمة ما لمع الخلو ووجه التحصيص موجب لعدم احتياج الكلام إيمان  
 يراد منه المذهب وعلى هذا لا يكون التعقيد لاختلاف في حكمه لأن فهم المعنى المضاف  
 بعد العلم بوضع العرانات وهنالك التركة يكون صاهرا أو يراد غيره فاما  
 أن لا يكون بين المعنى المطابق والظاهر أي ثروم وحده لا يجره منه المراد أصلا  
 ويحكون فاسدا مقدا فإنه عر عن عدم المهور لأع عدم الدلالة وإن  
 أن يكون للثروم ظاهرا قال كانت لفظة معي عدم بمعنى المذهب ظاهرة  
 فلا تعقد أصلا وإن كانت حمية ويكون للثروم خصا في نفسه أو لوجود الواسطة  
 يحصل التبعيد لخلل في الاعتقاد وهذا قول أنه ( ٨ ) لو دخل قوله خلل في العلم  
 في التعريف يلزم أن يكون اجتماع أمور كل واحد منها شئ لا يستعمل خلا

٧ أي كون الكلام مقدا  
 وهو يمينه كون الكلام غير  
 ظاهر الدلالة على المعنى المراد  
 فصيح الجمل فاعلم م

٨ لكن اعتراض عليه بأن  
 التعقيد المطلق إذا حصل  
 باحتجاج أمور يكون كل منها  
 جازيا على القياس كيف  
 يحترز بالصوم وهو مبصر  
 للشارح بأن ما يحترز به عن  
 ضعف التأنيف والتعقيد  
 المطلق هو الصور فإن قلت  
 يجوز أن يكون كل منها  
 جازيا على القياس ولا يكون  
 مجموعها جازيا عليه فيصور  
 أن يحترز عنه بالصوم قلت  
 على هذا يكون ذكر ضعف  
 التأنيف ممسا عن ذكر  
 التعقيد المطلق لأنه حينئذ  
 يكون محالاً لما ثبت عدمه  
 من القواعد ومنه ههنا  
 قبل الأولى أن ذكر التعقيد  
 المطلق بعد ذكر ضعف  
 التأنيف تخصيص بعد التعميم  
 وتعرف جوابه في آخر  
 المقدمة ( حسن جلبي )

في النظم فما لا يقو به عاقل لا انحصار موجب التعقيد في الخلقين يقتضي دخول  
 الاحتجاج المذكور في حسن حكم سواء كان قوله خلل داخلا في التعريف اولا  
 (قوله ان لا يكون ترتيب الالفاظ) اشارة الى ان المراد بالظم ترتيب الالفاظ  
 على وفق ترتيب المعاني في اسهل لامة ذكر سابقا من كون الالفاظ مرتبة المعاني  
 متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان الظم حينئذ شامل لى غاية  
 علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل لتعقيد الصوى والخطا في تأدية المعنى (قوله  
 نسبت تقديم (٦) وثمة خبر) ذكرهم اشارة الى كون كل منهما مستقلا بالاخلال  
 وان كان كل منهما مستمر بلاخر (قوله يجوز ان الخ) لكون كل واحد منهما  
 بخلاف الاول والاصل (قوله قد ذكر ضعف التسايف الخ) كما زعمه الخليل  
 فان بينهما جمعا من وجه فبوجود الضعف بدون التعقيد في نحو جاءني احمد  
 بالثبوت وبوجود التعقيد بدون الضعف في صورة احتجاج بمرور كل منها شائع  
 الاستعمال ويقتضيان كما في بيت الفرزدق (قوله اى ليس منه الخ) يعنى ان ترتيب  
 الالفاظ على وفق ترتيب المعاني هكذا (قوله الا ان حته) فماتة المثلث مع  
 الممدوح جاء مرة به بحكمه والخلل لا يحكم الخال (قوله ظهر بانامل الخ) حل  
 عد لا بالعرض (٩) تبقى اى شأنا احدثه و هذا بعد ان لا يكون المائل  
 له جارية اربعة او ثمانية وهذا في غير اخر بمدافع لاقتضاه و حود انه اثنى  
 والمقارب مع عدمه ويحتمل ان يدل هذا السلب بناء على عدم الحكم عليه  
 وكفى بهذا خلفا انهم اى مدعى بعد على الوجه الاول في المقارب من المائل  
 وفقى المائل من المقارب على ثبوت ذلك ليس بمفصود ولا مستلزم له وهذا  
 المدعى مدافع لاقتضاه و حود المائل والمقارب انه هو اعداد كلمة مائى الحكم  
 لا يلقى الحكم عليه سواء كان اشتد بانه اوصوف والصفة معا او بانه  
 الصفة او بانه اوصوف وخصه بانه عدم و حود المائل على التوجيه الاول  
 لان الحكم بانه المقارب سلم الحكم بانه المائل بالطريق الاولى وعدم  
 وجود المقارب على الوجه الثانى يصح استثناء مائى عن بقائه وليس  
 معنى المدافع كون مقاربة بمعنى المائى كما ذهب اليه الناظرين فانه مع كونه غير  
 صحيح في عدمه تأنى عدمه اشارة الشرح حيث عطف بقائه على مائى وهو مطلق  
 المقارب على المائل ومبين (٧) انه لو لم تكن المقاربة بمعنى المائى لم يصح  
 الاستثناء لانه يستلزم ان يكون المثلث مائى مقارب ومقاربا غير مائل فانه  
 لو كان مائى مستثنى من الحكم استلزم من قوله وما منه حتى يقاربه اما اذا كان

٦ المراد بتقديم الالفاظ تقديم  
 عن محل الاصل الذى  
 يقتضيه ترتيب المعاني  
 وتأخيره عن ذلك اصل  
 وهما لا يمتنعان قطعا  
 فليس احدهما مقبها عن  
 الآخر على ان التأخير من  
 لوازم التقديم (حسن جلوى  
 ٩ عرض الشاعر الفرزدق  
 من اراد هذا البيت فنى انه  
 بآله الخ م  
 ٧ حيث قال ربما يقتضيه  
 بان المقارب من الشيء  
 ما يكون قريبا منه لا ما يكون  
 منه فلا يلقى في التوجيهين  
 لاحد في المقارب من المائل  
 وعكسه ويحتاج بان الاستثناء  
 لا يصح حينئذ لاقتضاه ان  
 يكون المثلث مائى ومقاربا  
 غير مائل على ان الاشبهة في  
 ان المفصود وفقى المائل  
 للمدح وفقى المائل عن  
 المقارب وعكسه لا يقدم  
 هذا المفصود شيئا هذا (انتهى  
 كلام حسن جلوى بعبه)

مستثنى من حتى يقاربه فلا ( قوله يدل من مثله الخ ) حب الكل اوردته لافادة نفى  
المقارنة الذى هو اهم بعدنى المثلثة ( قوله ى لا يكون طاهر الدلالة الخ ) اى  
لا يكون الكلام طاهر الدلالة على ايراد عند سماع حسن حصل فى انتقال دعه  
من المعنى القوي الى مراد التكميل حسب ايراد الورد العدة على ما فى اقتراح  
من ان التعبد المسمى فى الكلام هو ان يصير صاحبه فكره فى منصرفه وبشكل  
طريقته الى المعنى ويوعر مدهته حتى يضم فكره ويشعب ذلك الى  
ان لا تبرى من ان يوصل وماى طرفى معه يحصل فاهم ولا تفتت الى ارادة  
ذهن التكميل وتوكل قوله وذلك لخلل يكون لا يراد الخ فانه يظهر ذلك ما يراد  
الورد الخ ( قوله القوارم ) اى حسن للارم وحوالها ومتعدداً حتى ان الجمع  
المعرف باللام اما استعمل ارادة الاستعراق مع محمل حتى الحس بحال كما فى قوله  
فعلى ( لا يخلل لك الباء ) وكذا فى قوله الواسطة اى حسن الواسطة لتقصصه بالكثرة  
لان كون ما فوق الواحد واما هذا للارم فاحد والواسطة لكثرة لا للارم العرب  
فلا يفتقر ومنه ولما ذهب الامام لراى الى ان كل لارم قريب بين وكلم اذا كان واسطة  
واحدة فتخصيص الورد العدة المصغرة الى الواسطة لانه اعطى لكونه المثال  
الذكور من هذا القبيل وله احسن القوارم العدة والافضل يكون المعنى حسب  
ايراد القروم وادارة الارم العدة الضعيفة الى الواسطة والمزاد القروم متصغره  
على المعنى والبساق كل شئ ووجوده على سبيل التعبد لآخر يكون لارم للآخر  
صدهم وان كان خص من كذا فى شرح لغات العلامة و لم يقبل ايراد القرومات  
ويكون المراد القروم فى الدهن كذا ذهب اليه نصف من جمع صور الانتقال  
ومن القروم الى الارم ومن الارم الى القروم قال للارم لم يكن مقبوماً فى الدهن  
لا يمكن الاتصال مدلول الانتقال من المقبوم الى لارم الذى لى للارم الذى طرفى  
واضح لا يكون فيه شأناً ( قوله عكم ) متعلق بمدلوله والافضل متكم فافنى  
بعدد اى عكم وفيه اشارة الى انه لا رضى فسة فليس بعد اى در الحبوب فصلا  
عن نفسه ( قوله كيه عايلرم الخ ) اى جعل لكاه كسبة عن اخر لان الكلام يلزم  
الخرى من فاعلا فان اصابة غير الملازم توجب توحه الروح الى محب فيصعبه  
تضار يصير من عند الصوت الى الدمع ويخرج من طرفى العين لانه استعمل  
السكك فى الفراق للامامة بينهما وحمل الفرق كناية عن الحرب على ما قبل فانه  
ارتكاب خلاف ما فى العبارة من ضرورة ( قوله وانك حط الخ ) فى الاصباح  
اذا كان يكنى عايلرم دوام لثلاثى من المرور بالمرور هذه ان لم يوجد خلل العين

٣ فلا يراد عدم ظهور  
الدلالة من الخلل فى انتقال  
دهن السامع لا العكس  
عند

من الكاه مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر منه وأخطأ لأن الجود خلوا العين من البكاء  
في حال إرادة الكاه منها فلا يكون كاية من السرة وإنما يكون كناية عن البطل  
أنهم يستعاد منه ر هذه كناية خصة بأعلى أنه ظن معنى الجود باللبس معناه  
وأنه معناه لا يقتصر من إلى السرة أصلاً وإنما ينقل منه إلى البطل كناية مثل الحلل  
في الانتقال لا لتعقيب لاجبه لأنه لا اعتد به إلى المراد أصلاً لأنه غير ظاهر فالمراد  
بقول الشارح رجاء الله وسكناً أحماً للحط في نفس الأمر باعتقاد المصنف  
رجاء الله لا الخصة في غير سماء لانتقالها على التعقيب على ما هو لمدم مساعدة  
الدليل وهدم مطابقتها في الإتيان ثم الشارح رجاء الله بعد نقل كلام المصنف  
رجاء الله على غير ما ورد عنه أنه لا يسلطه لا انتقال فيه أصلاً حتى يكون خطأ  
لم لا يجوز أن يكون الجود مستعملاً في مطلق أصله كناية عن السرة لكونه تابعاً لها  
فأدوات كان يكتفي بها في بعض الأحيان وأجاب بأن هذا التوجيه يفسد الكلام  
ويخرج من مطلق إرادة سرة من الجود ولا يخرج من المعقود المعقود فضلاً  
القرينة الدالة على أنه مستعمل في مطلق الجود وخلاف الروم بين مطلق الجود  
والسرة تحقيق كل منهما بغير الآخر فكيف مثل تعديد السوى للحل في الانتقال  
بإيراد الجوارم العدة المتفرقة إلى التماسط مع جهة القرينة لأن الجود في الأصل ضد  
البيان السهل في تحلو العين عن الجمع بين إرادة الكاه ثم استعمل في مطلق  
حلوا العين ثم كتي به من أسره فهو نصف صكك قول الآخر متعلق بقوله  
ولما في الانتقال عن تقرير مصنف رجاء الله ومتعلق بقوله وذلك الحلل يكون  
لايراد الجوارم البعيدة أم هي تحقيق الشارح رجاء الله حكماً ينبغي أن يضبط  
هذا الكلام (قوله من العرج والسرور) في تاج التيق السرور والسرة والسرة  
(٦) شادمان كرس فالمردهما أصل المصدر أعني شادمان (قوله فان  
الانتقال الخ) لا حصر فالمردهما حلوا العين عن الجمع حال إرادة الكاه فان الانتقال  
منه إلى الفصل الدمع لا إلى مقصده الشعر من السرور لأنه إما يصح أو كان معنى  
الجود مطلق الجود قد كر مبني على أنه لاظهار عدم الانتقال إلى مقصده  
لأن عدم الانتقال إلى مقصده مع وجود العلاقة لاجل ظهور الانتقال إلى معنى  
آخر ولا لاشارة إلى سخص في الانتعاز بما يكون من ظهور معنى آخر محمول بين  
الخط والمقصود هي ماتفق عليه الأصول فأنه لما في الإيضاح (٧) ولا  
ذكره الشارح من سكت حس يكون بإيراد الجوارم العدة تأنيق ويرد عليه أنه  
أن نصب القرينة الصخرة على تعيين مراد فتظهر معنى آخر لا يتحول بين الخط

٦ أورد عليه أن الصواب  
تدليل السرة والسرور  
لأن السرة مصدر متعد  
البناء يقال سره سره و  
السرور فصح لا رما يصح  
يشهد به تتبع كتب اللغة  
(حسن جلي) وإيراد المعنى  
الجواب عن أصل هذا  
الإيراد مع قطع النظر عن  
جواب السطرين في هذا  
المقام وأن يما تزي فافهم  
والسلامت الفرح والسرور  
الذي هو أثر السرة منه  
٧ لأن المستفاد منه أنه لا ينتقل  
إلى المقصود أصلاً

منه

والمقصود وان لم يصب كان عدم الانشغال بواسطة حرف قريبة لظهور معنى آخر ( قوله لا الى مقصده الخ ) قيل يتجه عليه بعد كرهه في صير آيت من قصد الحزن بالكسب قريبة واضمحض على الحق فلا دخل في لا شيء وليس شيء لا ان تصب القريبة يكون مدد وجود العلاقة الصحيحة للانفعال ( قوله وان للكلام الخ ) دفع لما يرد على قوله والكلام الخاطي الخ من ان هذا يقتضي لا يكون الكلام احدى ليس له معنى ثان حالياً من التعقيد بل معقود مع ظهور دلالة على المعنى الاول المراد منه ( قوله معنى ثان ٢ ) اراد به الاعراض سوى بصاع بها الكلام كفي الثنت والانتكار والمحصص لالمعنى المسمى والكسب حتى يرد عليه انه يلزم من ذلك ان يكون الكلام المطابق لقتضى الحال الذي يس له معنى محاري او كفاي سابقا عن درجة الاعتبار على ما فهم ( قوله بعد ) هذه شارة الى ان السبب للاستفاد ( قوله لا يدخل الخ ) يكون تكسب معطوفاً على ساطط ( قوله اكسب عليه ) يدل عليه سبغة المضارع للاستمرار ( قوله ما به من التثنية والتعصب ) حيث حمل عادة الزمن والاحوال ذلك وحسن سبك الدموع معنوياً شوام عليه لبطن الدهر الخ ومن ان هذا كذا فعل منه ( قوله وهو ذكر اليتيم الخ ) لان الذكر ( ٩ ) الرجوع والتكرار الاربعاء وهو يجعل شكر الشيء ثاباً ويذكره ثالثاً فيحصل الكثرة المتبادلة له وحده في البيت كثره ~~لأنه كثره~~ ( قوله الخ ) يذكر المردوم واردة الارام ( قوله و اراد به الخ ) يريد به سجع في الأصل انعم في القاموس مع كسج سجا وساحة عام يستعمل في قوله فرس سوح وساح بمعنى شدة العدو وان ساططاً به فالمراد بها هو المعنى السابق لكنه روي فيه معنى الاول لان مقدم المدح يقتضي ذلك ولان الاسماء لا يتحقق بهوه فالمراد حسن الجري في العدو على ما في شمس العلوم فرس سوح قصود به اليدين كأنها تجري في الماء وهذه الرماية كرمية المعنى الاصافي في ان لها حلاً عظيماً ولا ظهر حسنة الجري لتعملها صميم الفرس المؤقت السجاعي ووجه تدكير تأويله باحليل ( قوله وهي ارض الخ ) في الصحاح الجدل الجارة وحليل مضغ الون وكسر الدال الموضوع ذوا الجارة قد ذكره الشارح درجة لانه لا يوافق له ان يكسبه به بان المراد على الجهور تدكير الخال واردة المعنى او بغيراً كسر الدال وسكنين لكونه لضرورة الشعر ومقابل التاميل الاسفراني من ان الجدل بالفتح وكسر الدال ونضم طيم وقص النون وكسر الدال الموضوع الذي يتجه به اخذة فقصب ~~بجعل~~ جعل مكمور الدال لا مفتوحه وان اشهر تفصيله فليظن نشأ من تجميعه عدة القاموس

٢ اقول ان اراد بالمعنى الثاني  
هنا الاضراض لا يكون  
الجواب موجهاً اد به  
السؤال على خلافه عن المعنى  
الحجازي والكسب في ذلك كما  
يتحقق في ضمن الخلاء من  
المعنى الثاني يعني الاعراض  
التي يصاغ لها الكلام كذلك  
يتحقق في ضمن عدمه ايضاً  
بل الحق ان المراد بالمعنى  
الثاني معنى الكسب في  
والفحري لكون الحلوات  
موجهاً لكن يرد عليه  
ما ورد في المورد تعالى

عنه

٩ اعترض الشارحون بان  
التكرار ذكر الشيء مرتين  
بالتكرار هو مجموع الذكرين  
والبيت الذي اوردته المعنى  
متنخل على الذكر ثلاث  
مرات ولا يتحقق بمجرد ذلك  
بل كره تعدد التكرار فصلا  
من تكرره فاجاب بما ترى

فاجم م

حيث وقع فيه حدث تكفر ما يشه الرحل من الجحارة ويكرس لدال وكليلما  
الموضع الذي يجتمع فيه جحارة فقرأ ذلك الفاضل بكسر سينه المضارع والهاء الجارة  
وعطف كليلما عليه وحسن نصيرهما الموضع الذي يجتمع فيه الجحارة ( قوله كذا  
في الصحاح ) لا يرثي ما ذكره الزورقي من أن المعنى أنت بحيث ترين سعدا وتسعين  
صوتها بخلاف اسمين بمعنى وفي أحسنه أنه غير صحيح فعلا ووجهه أنه إذا كانت  
الجماعة تجمع صوت سعد كال الواحد عليها السكون لا تجمع قائم محل بالسمع  
المهم إلا أن يجمع الصنع محرا عن اشتراط مع حقا القريبة عليه ولا يمكن جمعه كتابة  
لا تسمع الاسم في المعنى الحقيقي ( قوله لأن كلا من كثرة التكرار الخ ) الفرق  
بين هذا الوجه والوجه الذي ذكره في بيان قوله ( ٦ ) وفيه نظر فوله الأول  
أنها إن أدت إلى التقل طرد دخلت تحت التثنية والألف تمل بالفصاحة إذا شريطة  
الثنية في ذلك الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بتخلها في هذا الوجه فإنه مؤيد  
بالوقوف في الحديث ونقول الشيخ عبدالعظيم فإذا احتافا ردا وقولا ( قوله قال  
الشيخ عبدالعظيم الخ ) هذا القول توطئه للمول الثاني المورد لتأيد الطروجه  
أشاره إلى ما أحد من شرط الخلوحي من تابع الاصطاف ( قوله قال صاحب )  
أي أو القسم اسمعيل بن جواد القمي صاحب استاد الشيخ عبدالعظيم ( قوله  
المتأخلة ) بعضها في غير اسمين بنو سلة كاتب أو معاملة ( قوله تسعمل في القوم )  
إذا لم يصعد دمه الدم بأمر أو لا يخط القصة أدخل فيه لأنه يحصل الهمم لفظا ومعنى  
( قوله في جيلوة روى ) هذه القصيدة المكسورة في اليا المنة من تحت ومصادها القاء  
والكلام على بعض أي جيرة في تلحة وروى بالخاء القصيدة المفتوحة والياء الموحدة  
ومعناه الأرض لرجوه ويقصود من التعديري دم عليه من جرة بعدم الجمع ( قوله  
من الاستكراه ) أي استكرهه بالقوى السليم بأن يكون مؤيدا إلى التقل ( قوله ومنه  
الأفراد ) وهو بنو قتيبي المدح وعبره على ترتيب الولادة من غير مكلف  
في الثالث ( قوله وما أورده المصنف رحمه الله الخ ) تهديد للاعتراض الآتي أي  
ملاو دمه المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو اندكورد سابقا بقوله قال الشيخ  
إلى قوله ومنه الأفراد من حيث أنه أورده مشعر من المصنف رحمه الله جعل الخ  
وكذا أصغارا في أسطوره لأن بين راجع إلى مصنف رحمه الله ووجه الاستعارة  
المصنف رحمه الله ورد الكلام بقوله من الشيخ مستشهد لوجه الطروفي وقوله ياعلى  
بن جرة بن عارة صانعا غير مترتبين بعينه أنه أراد بتتابع الاصطاف ملحق الواحد  
أعظم أن يكون بهما أصل ولا لا شأن بالتتابع هذا المعنى متحقق في الحدس وكونه

من قبيل التكرار ظاهر فيكون مثالا لها ( قوله من شرط ذلك ) اي احوال من من  
 كثرة التكرار وتناوب الاصناف ( قوله كما في اليتيم ) المذكورين في المتن ( قوله  
 والحديث سلم عن هذا ) فلا يصح التأيد به الشرطية لثبوت ( قوله هما اتصال  
 لوحيا الخ ) يعني ان السؤال المذكور كلام على السداد لا حص بحدود سد آخر  
 لتأيد بديه كثرة التكرار بالنسبة الى شي واحد وتبع الاضغاث اثنتي ( قوله  
 متفارا المفهوم الا ان الخ ) هذه العبارة متعارضة في محو رت العبارة وتوجيه ان  
 كلمة الاستثناء من مقرر تقديره لا فرق بينهما الا بما لا يعتبر وليست استثناء كلية  
 على ما هو ( قوله فاضر عروسه ) اي حصوله في شي آخر والهيئة باعتبار  
 حصوله في عه ( قوله الثانية في العمل ) فانه يخرج لاصوات لانها آية  
 اورمائية ( قوله لتدخل الخ ) ساء على ان القيد في حيز او بعد عموم ( قوله الكيفيات  
 المتعينة لشيء ) وهي الكيفيات المختصة بالكميات او ساء وهي الكيفيات  
 العارضة للاعراض السببية ( قوله بواسطة اقضاء محدد ) اي مرسومها على  
 اقتضاها للقيمة والنسبة شعبة مجتمعة لادائها فاقضاء هو اقتضاء العمل  
 لما قبله لا اقتضاء له بل قول للقيمة والنسبة وهي ( قوله والاجسام الخ )  
 وجهه اجسام ماقولها الهيئة والاعراض من الخلق وان القطعة والوحدة وأردت ان  
 تعريف العدد وان اخر صفة ان حصلت من الكيفيات فذلك لا حرجا وان  
 جعلت من الابن قد حرجت قوله لا تقتضي ساء ورجعت من الكم هو  
 خارج بقوله لا تقتضي قيمة وكذا العمل والاعراض خارج قوله لا تقتضي ساء  
 وايضا يخرج الزمان بقوله لا تقتضي قيمة لانه نوع من كم ( ٨ ) كذا نقل عنه  
 رحمه الله تعالى والحق في الهيئة والاعراض مائة الى لغة عرض لا به حقا  
 في عهده وورود الوحدة ( ٧ ) والقطعة على تقدير كونها موجودا كما هو المشهور  
 ( ٤ ) وعدم دخولها في كلف ساء على انها ليست داخلية في شي من اقسامه  
 الاربعة واخرج الحركة ساء على تقدير عدم دخولها في شي من المقولات كما هو  
 مذهب بعض وخروج الفعل والاعمال والزمان بقوله لا يقتضي ساء لا باق  
 خروجها بعد مقدم وانما المستقبل خارج مخرج هو ٧ كنهه لا حرج اولي  
 وهذا انصح ان مدكره وجه الاحتمالية لا وجهه اجسام ( قوله لا يوجب تصور  
 الخ ) احتراز عن الاعراض السببية فان تصورها يتوقف على تصور العبرود المراد  
 بالعبء الامر خارج لانه المتبادر الى الذهن لا لا اخر ليس عن الكل ولا غيره  
 اذ هو اصطلاح بعض قدماء المتكلمين والتعريف للكمية انه حيز ومعى

٨ برهان بقدره مستثنى  
 به بل فاسد لا خراج  
 الاصوات فانهم م  
 ٧ هي كون الشيء بحث  
 لا ينقسم الى امور مشاركة  
 في تمام ذاته م  
 ٤ وهو مذهب من يجعلها  
 من الاعراض ويخرجها  
 من الكم بل من المقولات  
 انصح فاننا انما نحصر  
 الاجسام فيها بل الاجسام  
 الاعالية وهما ليسا من  
 الاجسام لانتهما م



التوقف أن لا يمكن التصور بكونه أصلاً فلا يرد الكيفية المركبة لأن تصورهما  
يتوقف على تصور اجزائه لأعلى امصالح وكذا الكيفية (٦) المكتسبة بالحد  
والرسم إذ لا يتوقف فيها معنى عدم إمكان التصور بكونها لا يمكن حصولها  
بالدلالة لكن يرد عليه هذا ما يتم في سوى الاصناف حتى تقدير ان تكون  
النسبة جزءاً من مفهومه وهو مجموع قائم في المشهور بقولات معروضة لفنية  
وتصور العروس لا يتوقف على تصور العارض قبل العرض مأخوذ في تعريف  
الكيف وتصوره موقوف على تصور الغير وهو الوجود في موضوع واجب  
بالالموقوف، فهو العرض والكيف ما صدق عليه العرض وان لم يزم من توقفه  
توقفه لو كان ذاتياً وقوله لا يقتضي النسبة أراد قول القسمة الوهمية ليرجح الكم  
قائه يقتضي قولها وقوة والاقتضا ليرجح الوحدة والنقطة قائمها تقتضيان  
اللافتة وقوله في محله عرف مسترحال من ماعل لا يقتضي والشي لا يقتضي  
القسمة واللافتة حال كونه في محله وقائمة هذا التفيد الاشارة الى ان عدم اقتضا  
النسبة واللافتة ليس حيز التصور كما هو حال التوقف بل باعتبار الوجود  
والالم يخرج الكم لمدى انتصافه في النسبة واللافتة في الذهن ضرورة ان قصوره  
لا يستلزم تصور النسبة واللافتة لهذا ظهر التماثل ان قوله في محله على هذا  
اخص ودلائل تحت وقوله انتفاء اول اي دلائل قد لعدم اقتضا النسبة  
صرح به في شرح الملخص فذكره ليس الكيف الذي يقتضي النسبة لكن  
لاندائه كالمع بالاسطة الحقيقي قائم ببعض الاعضاء لكن لاندائه ان يستحلفه  
وقبل انه يرد لاقتضا منه وفائدة في نفسه النسبة الاحتراز من خروج لكيفيات  
المتضمنة للقسمة بسبب عروسه فكيفيات كالباص اعم ثم ما شطح اوردت  
عروس انكبرت لها كالحل في المتعلقين بالمعنيين قائمها يقتضيان النسبة لكن  
لاندائهما بل بسبب انكمس العارضة بوالعروسه وفيه انه لا يقتضا هذا وانما  
هو قول النسبة المتضمنة وانما يقال ان العلم الواحد او العلم لا يقتضيان النسبة  
واللافتة في محلهما اعمى من وقوله في محله لاحاجة الى قوله اولاً قائم يرد  
لو كان قوله في محله متمم بالنسبة واللافتة ويكون المعنى لا يقتضي شام محله ولا  
عدم اقتضائه وهو ما قدو الام يبرح العطف مع اوجه جعله وجه الاحتمالية (قوله ان  
اختصت بدوات الامس) اي ان اختصت (٨) من بين الاحسام العنصرية  
بنوا الامس مطلقاً انما هو وجود النسبة والارض في ذات او الامس الحيوانية  
او النباتية (قوله سدر باح) لم يفسد عارض الفصاحة الغير الراسخة

او المراد بالكيفية المكتسبة  
الكيفية المعروفة المكتسبة  
لا العلم النظري الذي من  
مقولة الكيف لانه لا يتصور  
الغنى به اذ لا يقال تصور  
العلم المكتسب يتوقف على  
القول المشرح بل التوقف  
عليه نفس العلم لا تصوره  
هنا مل ٢  
٨ فالاختصاص اصافى اي  
بالنسبة الى الحوادث وعلى  
الثاني بالنسبة الى الحوادث  
والثباتات فلا يرد ان بعض  
الكيفيات كالمع والارادة  
تأخره لمجرد ذاتها الواجب  
على ان القائل بشوئها  
قواجبها والحدوثات لم يعمها  
مدرجة في جنس الكيف  
والعرض (حسن جلي)

لعدم الدشول في شيء سابق على قوله مثلكه ولاه لوترك لفظ مثلكه لخص الاحترار  
عنها بقوله عن المقصود المرفع بالام الاستعراق دساحب مصاحفة انظر اربعة  
لاقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ صحيح (قوله شعاره الخ) اي شعار  
هذه الفائدة لانه احتراز عن خروج من لا ينطق اصلا فلا يراد قيد الاقدار حيث  
الخصاصة عن خروج (٩) ما لا يتكاد يوجد (قوله اي سواء كان خ) اي ليس  
المراد ان يقتدر مشعر بان المتكلم يسما فصيح في الحديث دون غيره كما هو الظاهر  
فانه ما ظن لان معنى بمر الاحلاق اي بمر في زمن من الزمان لا بشرط بوصف اي بمر  
مادام بمر فهو ايضا مشعر انه يسمى فصيح في الحديث من اراد ان يسمى فصيح  
حاله كونه من ينطق في الجملة وحالة كونه من لا ينطق اصلا فهو تهميم تشكك باعتبار  
ايراده لا تهميم له باعتبار حاله (قوله لاحتمس عن ينطق بمقصوده في جملة) وذلك  
لانه لا يكون اللام في المقصود حيث لا استعراق اذ لا معنى لغول بمر في وقت ما  
عن كل ما يتعلق بمقصوده فصيح من نفس فلا يراد ما فيه لا يصدق على من  
ينطق بمقصوده فصلا عن ان يختص به اذ لا يصدق عليه بغير من كل مقصود يرد  
عليه بلفظ صحيح (قوله لان اللام الخ) اما لفظا فمقدم للمهم اشار الى وعدم فرفة  
العصبة المطلقة وعدم صحة الحكم على الناس من حيث هو وانما يسمى فلانه لولا  
الاستعراق لزم ان يصح اخلاقه فصيح على من له مثلكه يقتدر بها على التعبير عن نفس  
القدس كالتدح ولا يقتدر على التعبير بمعنى آخر كاند (قوله اي كل موقع عليه قصد  
تشكك) ان اراد المقصود بمقصود التشكك فالاستعراق حقيقي وان اخرى على اطلاقه  
فهو مر في اذ اشار من ادعى عن كل مقصود كل مقصود تعبر كل جم الامر الصاعقة  
وليس ان ادب وقع الوقوع في الزمن الماضي من وقوع القصد في اي زمان كان لا يقرر  
ان يصح لافعال اذ كرت في التعديت برادها لحدت بمر من زمان صرح به  
الفصل الاربع في حواشيه على الفوائد الصبائية في تعريف كلمة عالمي، ذلكا يقتدر  
بها على التعبير عن كل ما يتعلق بمقصوده في وقت ما سواء كان تلك الكلمة حقيقيا او كسبيا  
ويعود وجودها بطريق الحدس (٨) من السيرات مصحفة بوضع منه من عبر كلمة  
كالبطل وجود سائر المكات كذلك (قوله هو صاهراح) لان مثل هذا الكلام  
يقال في مقام بيان رجاء بعض القبول على بعض وتزجيج بعضي جهة اتيان كل  
منها ومعلوم انه لا يصح ان يقال بلغ لان الالاعة ليست بشرط في فصاحة  
المتكلم ومقابل ان قولهم قال هذا لك يقتضي تعصا عنه فيه فيكون عنة عدم  
القول بلفظ بلغ قصد التحول فقط وليس كذلك فان عدم صحته مع فرض عدم

٩ وهو من لا ينطق اصلا

م

٨ الحدس هو سرعة  
الانتقال من المبادئ الى  
المطالب ويقال له الفكرة  
حرصكة نحو المادى  
ورجوعها الى المطالب  
فلا بد فيه من حركتين  
يختلف الحدس اذ لا حركة  
فيه اصلا ولا انتقال بحركة  
فان المثل كعدم تحرك الوجود  
والحدس ذهني م

اشتمول ايضا على حركة فيه ان مقتضاه للاختصاص مجموع والقبول ان الذوق السليم يقتضي ذلك مجرد دعوى ( قوله لصدقه على الادراك الخ ) اي اذا كانت هذه الصنادق راسخة في بعضها لانه يصدق على كل واحد منها انها ملكة يقتدر بها على التعبير المذكور ( قوله لانفس ان هذه اسباب ) فان السبب ما يكون مؤثرا في الشيء ( قوله معبته يقتضي احدا ) اي مطبقة لمجم ما يقتضيه الحال بقدر الطائفة صرح به في التلويح وفيه انه يفرض عن التعريف بلاعة كلام البشاري تعالى لا يراد بفسر الذقة طائفة اشتمل او الفاعل ( قوله مقتضى الخ ) وهو الخصوصيات التي يبحث صفاتها عن المعاني كبدل عليه بان الشارح رحمه الله دون كجيبات دلالة اللفظ التي يتكامل بها علم البيان اذ قد تصفى البلاعة في الكلام دون رعاية كجيبات الدلالة ان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤثرا لبعض الدلالات وضعية اي مطابقة غير مختلفة بالوصوح والحقا ثم اذا ادى بعض الدلالات عنبية مختلفة بالوصوح والحقا لابد فيه من رعاية كجيبات الدلالة ايضا كما ستره فاقبل ليس المقتضى محصورا عما يبحث عنه في علم المعاني كما شره كلام الشارح رحمه الله بل انهم من الخصوصيات التي تطلع عليها في علم المعاني وكجيبات دلالة اللفظ التي يتكامل بها علم البيان فانه لابد في البلاعة من رعايتها كجيبات شيء كجيبات لا يطلقون مقتضى الحال على كجيبات دلالة اللفظ ( قوله اي الى ان يعتبر الخ ) اشار بهذا التفسير الى ان التكلم بدون الاعتبار والعقد غير معتبر صدهم والى انه لا يجب ان تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا اورد ذلك مع (٧) دون في الموضع لفرقة ( قوله خصوصية في القاموس حصه بالشيء ) خصوصا خصوصا وخصوصية وخص وخصيصي وبعد وخصبة وخصبة لخصه وهي والمراد الامر الخاص حصه من المصدر مبالغة لان كره المتكلمون في تحقيقها كلها حركات ( قوله وهو مقتضى الحال ) اي ثلث الخصوصية والتدكير باعتبار الخبر ولا كان معرفة مقتضى الحال موقفا على معرفة الحال فده حرمها ثم بين المقتضى ثم بين معنى الطائفة التي هي نسبة بينهما وجه شارة الى انه في الحقيقة هو الخصوصية كما يدل عليه قول المصنف فقسام كل من التكثير والاسلاق الخ وقولهم وامداد كره فكذلك وحده لكذا واما ما سيجي من به عاذه من الكلام المؤكد المشتمل على الخصوصية ففرض يدعو الى ذلك كما سيجي ( قوله ومعنى مطبقة الخ ) يعني ان المراد بالمطابقة الاشتغال بالمصطلح متفقين ( قوله فان البلاعة الخ ) يريد ان النصاحة شرط

٧ وقال مع الكلام الذي

يؤدى به اصل الرد م

تحقق السلافة لا أنه معتبر في مفهومه ولذا لم يعتبره السكاكي وقال البلاغة بلوغ  
 الحكم في تأدية المعنى حدله اختصاص بتوبة خواص التركيب فهو وارد  
 انواع التشبيه والجار والكتابة على وجهها (قوله وهو) مقتضى الحال الخ  
 لنقصه من هذا الكلام بان تعدد مراتب السلافة ليتبين به ما يميز من ان  
 ارتفع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وان به طرفين اعلى واسفل  
 (قوله متدونة) اي بحسب الاختصاص لاس حيث الذات لا يرد عليه ان اختلاف  
 المقتضى لاستلزام اختلاف المقتضى ان قد يقتضى امور كثيرة شيئا واحدا ولذا  
 يذكر خصوصية واحدة دواعي متعددة (قوله) معتبر توه كونه الخ فهذا  
 الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الذي في مفهوم احد تعاريفه ان  
 بهذا الاعتبار متضمن في العسر المشترك وهو الامر الذي الى اخر الخصوصية  
 في الكلام فيكون متقاربا في المفهوم وليس هذا بما لو جاء التسمية حتى يرد ان وجه  
 التسمية غير داخل في المفهوم فلا يحصل التعارض في مفهوم بسبب ووجه ذلك  
 التوهم انطبق المقتضى الامر الذي انطبق الرمي والتحكم بالرسو المكان  
 (قوله وايضا المقام يصر اصاحه الخ) ولذا احراز المصنف رحمه الله للمقامات على  
 الاحوال فان تفاوتها ظاهر في صورت ما أصبحت اليه المعنى المقتضى لاختلاف تفاوت  
 الاحوال ولا يهمل على اتساع المقام والحب (قوله) هذا الخ) تخرج على قوله  
 فان مقامات الكلام متفاوتة (قوله ضرورة الخ) في هذه المقدمة ضرورة  
 ولذا لم يذكرها المصنف رحمه الله (قوله ان الاعتراض) اي الامر المتعارف  
 اللائق وهو الخصوصية التي هي عين مقتضى لعدم لابل الحكم على التعارض  
 اذ لو لحظ من حيث انه لائق بهذا المقام ضروري لاحد ويدخل في خلاف ما اذا لوحظ  
 من حيث انه مقتضى المقام (قوله واختلاف الخ) معصوف على قوله عند  
 تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام يحصل بالتمسك به اليه الذي هي تفاوت  
 مقتضيات الاحوال (قوله ثم شرع الخ) معطوف على مقدر مستفاد من قوله  
 فان المقامات الخ اي اجل ذكر تفاوت المقامات ثم شرع في تصنيفها او كلمة  
 ثم رتبة ولما نقول باله معطوف على متوهم فهو له لاشهد له (قوله مقتضيات  
 الاحوال) اي اكثرها على بعضها بما يتعلق من الجهة كوقوع الحر موقع الانشاء  
 وبالعكس وبعضها يتعلق بالكلمات الاستفهام التي ليست حرة الجهة كما ذكر ما حث  
 الانشاء (قوله من مقتضى الحال الخ) المقصود من هذه المقدمة التنبه على  
 ان مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجه الذي يشرح نفسه به ابعز صاف

القيام إلى التكبير وغيره معناه مقدم باسمه التكبير ليدخل فيه المحسات وإنما أطلق عليه المقتضى لأن أحسن كالمقتضى في نظر السليخ (قوله كما سيأتي) بجلة مستر ضد من الشأ والخبر في رضى لكاف الذى تدخل على ماله ميان ثلاثة أحدها تشبه مصبون بجلة بمصوب أخرى وليس لها حيث متعلق من الفعل أو شبهه لأنها لا تجر والمتعلق بما يصلب إذا كانت جارة ويحتمل أن تكون للتعليل كما قال الأحفش في قوله تعالى (كما رسلنا فيكم رسولاً) أى لما أرسلنا فيكم (قوله وما أن يكون مختصاً بإجراء الجملة) الأصل في المخصوص وإن كان دخول الراء على المخصوص عنه لكن شائع في الاستعمال دخوله على المخصوص فالقنى إن لا يتجاوز أحرار الجملة (٢) مثلاً عن ذلك الاعتبار فلا يبق تحقق ذلك الاعتبار فمما سوى أحرار الجملة قائم مع ذلك أن زيد يهزله المصطلح وهو الذى يعتد في انعقاد الجملة خرج المصوب ونحوه وإن أريد الأعم من ذلك لا ينحصر في الأسناد والمستند إليه المستند لأننا نريد الأول والمقصود قصر الأحرار على تلك الأحوال لأنصر الأحوال عليها على أن الأحوال الزائدة إلى المفعول ونحوه أحوال المستند أو المستند إليه ولو بواسطة وصحكنا أضع ما قيل أن الهدف والأثر ليس خاصاً بإجراء الجملة ما مر (قوله أما إلى حس الأسناد) كون الأسناد جزءاً من الجملة هو الظاهر وعد الجملة من أقسام الأفعال باعتبار أن أكثر أحرارها أفعال وإن لدن على الأسناد مفعول مضاف كالأعراب أو تعام كاهية الذمة عليه مع أنهم حمل الآداب شرطاً لعملية غير أن أحرار الجملة أهم من الأجزاء ومضى حكمها بما لا ينفك أجملة بدونه (قوله تأكدنا وأحياناً الخ) تفصيل لقوله وحواء (قوله بمخصوص) صفه لقوله مسكراً (قوله محصوا) حر بعد خبر لقوله لكونه وكذا بعده (قوله على المستند إليه) أى الذى أسند إليه وهو المستند حصيلة المستند إلى معبر المستند الرابع إلى الموصول لأن الطرف الذى بعده وإنما لم يمتد إلى المستند مع أنه الظاهر وأحصر لمحافظة قوله كما ذكر فإن أسند من هذه الصارفة هو المذكور بعينه علو قال المستند لأصبح الاعتبار تدل لفظ المستند المستند إليه بخلاف ما قال المستند إليه فانه صحيح وإن كان لفظ المستند كل من المدين بمعنى مدبر الآخر (قوله كونه مفرداً) الأثر فى المستند مقتضى الحب مع قطع النظر عن كونه فعلاً أو غيره بخلاف إرادة المستند إليه كما يوافق به مرة أصح منى مداه صله الشارح حجه اقتضاً على مداه كرى فى المستند إليه يشهد على ذلك إيرادهم الأثر فى مساحت المستند دور المستند إليه

٢ قال فيه نعمت لأن الأحرار  
أراد به الأجر المصطلح  
عليه وهو الذى يعتد في انعقاد  
أصل الجملة خرج منها المفعول  
ونحوه وأراد به أهم مهاله  
ينحصر في الأسناد والمستند  
كما ذكره التوى  
(حسن جليلي)

فاقبل المراد مفردا ينقسم الى قسمين فلا يراد ان كونه مفردا غير فصل يكون  
في الاستدالية ايضا ليس شئ (٧) ( قوله مفيدا بمعنى ) لمتعلق اما يكون للمفعول  
وشبهه بعد انسابه الى الفعل ففي قوله الضرب زيدا عمرو زيدا مفعول للضارب  
المستند الى الموصول والتقدير الذي ضرب زيدا عمرو ( قوله مفيد بمعنى كذا واداة  
فصر ) ناظر الى الحكم والتعريف او يمنع ناظر الى السد به والسدو متعلقه او شرط  
ان اراد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم نحو ان ضرت ضرت وانى التعلق  
نحو ان ضرت زيدا ضرتك وان اراد به اداة الشرط فهو ناظر الى السد وقوله  
او مفعول بزيد الاول ( قوله اى خلاف كل منها ) بعد وجود التعليل بينهما  
فالتدفع ما يحير فيه الناظر من انه يقتضى ان يابس مقد كل واحد من المذكورات  
لقام خلاف كل واحد منها حتى قال بعضهم ان تعصب هذه المارة دونه حرط  
الفتاوى والمأفيل ان الكلام على سورب فيه ان التورب لا يصح في الكل الافرادى  
واما ذلك في الكل الجموعى الا ان بعد التصديقه بمط كل جمعا مع ما اى مقام  
كل الامور المذكورة بابس مقام خلاف كله فيصح التوزع ويكون التعبير موكولا  
الى السامع وكذا دليل ان المراد خلاف نفسه فانه لا يدغم الاشكال لم يوح صيرته  
الى كل (٩) ( قوله وقد اشار الى ) المقصود ان حال هذا الكلام حله فانه قد اشتهر  
على شراح المصباح ( قوله من مقام الاول الخ ) جعل المخطئ مقتضى القام  
متناسف لى الفتاح حيث قال وكذا مقام الكلام مع سدى بعد مقام الكلام مع  
الغنى فالمراد بالمخطأ ما حوطفه مواء اراد به الخصوصيات او الكلام المشتق  
عليها والمقام الداعى اليها هو اندكاوة والصوة بشر به قوله فان الذى اخ فيئند  
كله كذا اشارة الى الاجماعات ان يجعلها اشارة الى مقدمه فيكون حطبا الذى  
عبارة عن المقام المخطأ بمناه ومقتضاه هي الخصوصيات او الكلام المشتق عليها  
وهذا التوجيه اظهر نظرا الى السياق فان الكلام في تدوين الفتاوى والى ان يقتضى  
لرعاية الاعتبارات هو المخطأ مع الذى انفسه كذا وعلى التقديرين اضافة  
المخطأ اضافة المصدر الى مفعوله تقدير وقصه مقدم لكونه باعتبار قوة  
الادراك وغير مختص بمدة او حركتها فان التنية على عروء سامع او طائفة يحصل  
بجرم الجملة ايضا كما سيجي (٢) ومقبل قصه لان هذا يعتبر اعير ومافيه باعتبار  
شس الكلام فقيه ان الاعتبارات في كليهما تتفق في نفس الكلام والمقامات اعنى  
الدواعى الى رعايتها باعتبار العير ( قوله وكان الانسب الخ ) بما نقل الانسب  
لانه يستعمل كل منهما مقام الاخر شيئا ما تقرب بينهما وما فبين ان بينهما عموما

٧ فلا معنى لجمعه زيادة

على اعتباراته م

٩ حيث قال طاهر الصارفة

مشعة بان الضمير في

خلافه الى كل المذكور

سابقا لانه يستدعى كون

مقام التكرير مباحا لقام

خلاف التقديم وقصده

ظاهر فانصواب ان يقال

اى خلاف نفسه الاله

تساع في المارة فغير من

خلاف نفسه بخلاف كل

منها فمهم (حسن جلي)

٢ في بحث الاستدالية في

قوله اما حذو اذ او تنبيه

على طائفة السامع واما

ذكره فالتنبيه على غباوته

م

وخصوصا فهو الحق شاي بينهما انذاك بالنسبة الى اكتساب الآراء  
والافكار والفتنة القياس الى فهم كلام الغير ( قوله مع انفي ) فيه إشارة ( ٧ ) الى  
انه في موقفه لان الحساب يذوت باعتبار فهم المذهب ما روج عليه وعنده لا باعتبار  
اكتسابه الافتكار وعنده ( قوله شدة قوة الخ ) وعائنها الخس القويم فلا ياتي  
ما في شرح الاشراف من ان الذكاء حودة الخلدن وصفا الدهن ( قوله مع  
صاحبه ) في شرح الفتح لا يشارح ان مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما  
عليه اعني لكل كلمة او بعض محروف الى توصف كل كلمة مع صاحبها انتهى  
فهو على الوجه الاول تنطبق بالحصول المنسوق بالكلمة كالملة في الوجه الثاني  
متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة وانما يصح صفة كلمة او حالا منها لان المقام  
ليس للكلمة الكائن مع صاحبها او حال كونها معها بل كائن ( ٨ ) لكلمة  
مع صاحبها فدرجته دقيق ( قوله صوححت معها ) اى جعلت الكلمة الاخرى  
مصاحبة معها صحيح معنى بل ان اشارة الى ان المعنى المصاحبة المصاحبة دون  
المصاحبة لا تعاقب وذلك لان مصاحبة متعدى الى مفعول واحد فلهذا صوححت  
ويذو مع نحو صوححت ( مع زيد ) لا متعدى الى مفعولين احدهما بالواسطة والثاني  
بالواسطة ( ٩ ) ( قوله ليس لها الخ ) هذا المختصر مستفاد من تقديم المبرم مع  
كون محط الفاعل بعد اى مع صحتها كانه قبل المقام مقصور على الكلمة  
مع صاحبها لا يتصور الى كلمة مع غير صاحبها واعتقده بالشاركة لها  
في اصل المعنى لانه لو كان غير مشار لها فيه لم يكن ارادة لاقتصر المقام بل  
لا فائدة اصل المعنى والمراد من معنى الفخر المشترك بين التكميلين كالشرط والاستفهام  
المشتركة كقوله ( قوله بالشرط ) اى جعل الشرط والمراد بالعلل ادى قصد  
اقتضاه الجراء او زيادة الشرط فالمراد منه الفعل الذى هو الشرط ( قوله هكذا  
ينبغي الخ ) فانه على ما ذكره من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى يكون جميع  
مذكر اعتبارات مفسدة فلا يكون قوله وكذا حساب الذى مع خطاب النبي  
وقوله وكل كلمة مع صاحبته في غير محله بخلاف ما قبله الاول اشارة الى هو البيان  
لان خطاب الذى باسم محرواكية وخطاب النبي باسمه الحقيقة والثاني  
اشارة الى هو اسدع فاش اصوات يحصل بذكر كلمة مع اخرى كالطابق  
والجبريس والقبارة واضمح فاش ذكرهما لا يكون في محله لان التكلام في بيان  
تفاوت المعانيات ومقتضياتها والقضاء في قوله بجميع مذكر محتمل ان يكون لتعريف  
وان يكون لتعليل كالانفي ( قوله وارتدع شان الخ ) معطوف على قوله وهو

٧ اى في اعتبار مناسب  
المعنى وعدم اعتبار مناسب  
الذى مع ان المقام يقتضى  
اشاى لتقدم الذكى و  
مناسب الذكى للبدعى  
في عدم ذكر المعنى مع  
الذى للبدعى اشارة الى  
في موقفه الخ م

٨ لان الاولين لا فائدة  
اصل المعنى والثالث لا فائدة  
معنى زائدة عليه فاهم م  
٩ فلا يصح عبارة  
صوححت معها لان حق  
العبارة على هذا صوحب  
معها على ان يكون الفعل  
مستدا الى الطرف كافي  
قوله مبرور بها او صوحبت  
بكون كلمة معها الا انه  
يعتبر التبعين م

٧ الحس ثلثة صفة الكمال  
وصفة النفس كإشال العلم  
حسن والجلل قبح والثاني  
ملازمة القرض ومتافوته  
وفد يعبر عنها بالمصلحة  
واقسمة والثالث تعلق  
المدح والذم عاجلا  
والتواب والعقاب آجلا  
لان المص في صدد تفاوت  
مقامات الكلام وبغاوت  
مقامات بغاوت مقتضيات  
الكلام وبغاوتها تفاوت  
مقتضيات الاحوال

٢

مختلف وقد مر ان اغرض منها بيان تعدد مراتب اللافعة وكون بعضها  
اعلى من بعض ثم تبيين اعلاها واسفله في المدح ارتفع ثبوت الكلام الى الكلام  
الذليع في باب الحسن (٧) والقبول وانحطاطه في رتبته بحسب مصداقه الكلام  
لما يليه وهو الذي نسمه مقتضى الخيال كما كانت المصداقة اتم وما صار له البقي  
كان الكلام في مرتبة الحس في عده والقول عبدالبيع ارفع واعلى وكما كانت  
انقص كان اشد انحطاطا طوافي درجته وقيل حسب قولنا فمى التي على طبق  
ما في الفتاح ان كل ارتفاع للكلام فقياس الى كلام حر في باب الحس سواء  
كان ماض الحس او الرائد والقول عبدالله بقدر مطابقة للاختصاص المناسب  
وانحطاطه بقدر عدم المطابقة للاختصاص المناسب فاعرف الاسفل ارتفاعه  
على الكلام الذي تحتته وهو للتصق باصوات الحيوات بقدر مطابقتها للاختصاص  
الناسب وبجانبه بها لاصل الحس وانحطاطه بعدم ذلك القصر والتقصا  
بلاصوات وكذا الخيال في الطرف الاوسط والاعلى ما ارتفع كل واحد منهما  
بالسعة الى ما تحتته بقدر مطابقتها للاختصاص المناسب وبجانبه الحسن الرائد على  
ما تحتته وانحطاط كل واحد منهما بعدم ذلك القصر من المطابقة وبذلك التفاوت  
في المراتب اما اعتبار تفاوت الصكلايين في الاشكال على نفسيات وباقية  
والكثره واما اعتبار تفاوت اعداد التكم في لرعاية فان العسر في الملاحة مطابقة  
الكلام لجميع ما يقتضيه الخيال بقدر الطاقة قد دفع ما قبله في كيف يتصور الارتفاع  
والانحطاط والمعتبر في الملاحة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الخيال بقدر الطاقة  
وكذا يدفع ما قبله ان المطابقة لاصل الحس لا لارائه به وعدم المطابقة بسبب  
لعدم الحس لانحطاطه لان ذلك التمايز ولو كان معنى ان لا الاربع في الحس بسبب  
المطابقة وانحطاطه فيه بسبب عدمها على ما لو سمع من معناه ذلك فمطابقة  
مراتب متفاوتة فيصير انما كل ارتفاع للكلام في الحس بسبب الطاقة وان  
كان نفس الحس ايضا بالمطابقة فبذلك عدم الطاقة مراتب متعددة بحسب  
تعدد مراتب المطابقة فيصير انما كل انحطاط للكلام في الحس بسبب عدم  
المطابقة وان كان اتقاء اصل الحس ايضا بعدم المطابقة وقد يحتاج ان المراد بالكلام  
التقصي واصل الحس فيه حاصل بالمصداقة عدان نصف وجهه تعالى فلا  
اشكال وفيه انه منزه لما يستحق من قوته واسرعه وهو داعير الكلام الى مدونه  
التصق باصوات الحيوات الا ان يراد اتقافه بالاصوات من حيث اتقاف هذا  
الحسن فلا ينافي بقاء حسه من حيث المصداقة (قوله في الحسن) اي في باب الحسن



٦ والقرينة كون الاعتبار  
صفة التكلم فلا معنى  
لنطاقه الكلام ٢  
٩ أى من قبل إضافة  
الصفة إلى الموصوف أى  
النائب المختار فاهم ٣  
٧ لأن تقرير كلام المص  
يطابقه لأعصار الأمر  
التناسب على أن الكلام  
عوض عن الضام يكون  
إضافة الاعتبار إلى الأمر  
من قبيل قولهم الصل  
حصول صورة الشيء

فاهم ٤

٤ أى في قوله والاعتبار  
الكلام إلى قوله مع فصاحته  
والدليل على أن الإشارة  
عند التفسير أن الكلام  
حين مذكر هناك مطلقا  
أنه لا ارتفاع لغير الفصح

فاهم ٥

٥ أراد الحسن الذاتي الذى  
منشأه ذات البلاغة لأن  
الحسن داخل في البلاغة  
أى في ماهيته وأعو صف  
بالدخول فيها بعبارة  
أن منشأه لا يخرج من  
تعريف البلاغة ويحتمل  
أن يكون باعتبار أنه منشأ  
أعنى المطابقة داخل فيها  
لأن البلاغة هى المطابقة  
مع الفصاحة (حسن چلی)

وبهذا الوجه احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك أسب كالترغيب والترهيب فإن  
ارتفاعه بهذا الوجه عنصر كثرة التأثير وقته وكالتجربة قال ارتفاعه بهذا  
الوجه بآفته على كثرة صريح وكالاعلام بمضى الواقع أنه باعتبار المصدق إلى  
غير ذلك من استنباط القصد والأحكام وبيان أحوال الآخرة (قوله وانحطاطه  
بعدمه) جعل ص حب افتح الأر صاع والانحطاط كليهما بحسب  
مصادفة الكلام ليليق به مقام الكائن وعندها مقدر في صبرته وقل الناشأ  
رحمة الله تعالى لأحاجة إليه لا الارتفاع والانحطاط كليهما بحسب انصافه  
فقول المص رحمة الله ومحطه عدمهما إشارته إلى عبارة لفتيح  
تحتاج إلى التقدير وإما ص وبصريح لمراده (قوله واما (٦) الخ) فالكلام  
من قبل (٩) قولهم العلم حصول بصورة أى الصورة الخاصة اختير هذا العبارة  
لتنبيه على أن الاعتبار لازم في ذلك بأسب كانه نفس (٧) الاعتبار (قوله واعتبار  
هذا الخ) بيان ليستعد من قوله يطابقه بلا اعتبار بأسب أى العنصر بأسب  
من كون الاعتبار حاصلًا على معنى إضافة وأنه ليس سبب هذا التعلق كافي  
جانبى من أجل أن كل على معان (٨) كون مورد صفة لمعنى تعريفه الطبيعة  
جنسى كون الأفراد حاصلًا على معنى يتعلق بوصف لا سببه يعنى أن هذا الأمر  
يعتبر قبل اللفظ فى المعنى الأول الكلى يستوى فيه الذم وغيره ثم يصر فى اللفظ  
تأنيًا ويضع اعتباره فى المعنى فالحذف والانتفاء أيضا يعتبر أولا فى المعنى الأصلي  
ثم يورد اللفظ على طقه ودين شعاع السبع على طبق المعنى المرد فى الذم والثناء  
فى قوله ولذلك تسمية بحال كونه مثببات أى لا يعنى فى لانه لا يصح  
فى قوله وبالعرض (قوله ورايح) هذا د نامعنى على أن كل ارتفاع للكلام  
سبب المنفعة وكل انحطاط فى الحسن عدمها وأما على منحصره على طبق  
مافى الفتح فالمراد الكلام البليغ وهو المظهر لأن سياق الكلام فى البلاغة وبيان  
مراتبها (قوله لكونه إشارة إلى) كنهه مصححة للإرادة يعنى أن الكلام المقيد  
بالفصاحة مذكور في (٤) فيمكن جعل الكلام عها على العهد فلا يرد ما قبل  
أن المذكور صريحاً فيما سقى الكلام المطلق وفى ضمن تعريف الكلام المصحح  
البليغ على أن الكلام المقيد بالفصاحة مذكور صريحاً بخلاف البليغ فاهم مفهوم  
من التعريف (قوله ولا رادع الخ) عفة الحكم جعلت إشارة إلى استكشاف الرجعة  
(قوله الداخل فى البلاغة) صفة كشفة للحسن الدانى المراد بالحسن الدانى (٥)  
ما يكون موجوداً داخل فى البلاغة يعبر حارج عنها وهو لطافة تقتضى الخلق

(بصم)

٩ وفي هذا الكلام مرد للولي

حسن جلي حيث حل  
الحديثين المراتب لا تفسر  
قوله لا يخرج من حد  
اللاغة بقوله أي طرفي  
امتدادها من الأعلى إلى  
الأعلى في هدمش حاشيته  
على المطول م

٧ فلا رد ما قبل قد ورد  
في الحديث لاصولة الا  
تطور ولا صولة الابائية  
فيلمر ان يكون الظهور  
هو الية والدليل الذي  
ذكرتموه لان الحصر في  
احدين احدى بالسبة  
الى عدم الظهور والية  
والعنى لوجود لاصولة  
الابائية م

٤ فيكون المعنى ان جميع  
الارتفاعات حاصلة بسبب  
مطابقة الكلام للاعتبار  
الماسب فيستفاد الحصر  
م

٣ مثال المباشرة في الدار  
الانسان وما في الدار  
الاجار ما في الدار الا  
حيوان وما في الدار الا  
ايض مثال العمود المطلق  
ما في الدار الا التسلق  
وما في الدار الا حيوان م

بصريح ما حرره بقوله لكنها أي الحيات خارجة عن حد اللاغة أي تعبر بها (٩)  
(قوله مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب) معناه على طبق ما في افتحاح حيث قال  
وهو أي ما يليق بالمقام الذي يوجب مقتضى الحال. يقال إن مقتضى الحال هو  
الاعتبار المناسب وهذا والفاء لتراخي وإدراك لأن مرته التفسير بعد كراهية  
الآن المصنف رحمه الله جعل الاعتبار المناسب حركه يكون مقتضى الحال معلوم  
والمطلوب تفسير الاعتبار المناسب وفي افتحاح عكس ذلك فإن ما يليق بالكلام  
معلوم سابقاً والمطلوب تفسير مقتضى الحال وحينئذ لا حاجة إلى التدقيق الذي  
ذكره الشارح رحمه الله مع عدم تمامية (قوله عند بقوله أي انطفاة سبب  
دائر مع الارتضاع وجوداً وعدماً فبعضه من بعض الارتضاع ان مدار  
بحسب مصادفته لما يليق به وكذا المطابقة لمقتضى الحال في الافتحاح ان مدار  
حسن الكلام وقبضه على الصديق تركبه على مقتضى الحال وعلى لاصولة ههنا  
لحصر ان ليس ما قبل لاصولة الظهور ولا صولة لا بسبة (٧) بل مراد سببها  
حصر السببية في الجملة وليس الذي بينهما موقوف على كون كل من المطالبين  
سبب قريب على صوهم (قوله لا اصفه المصنف الخ) ثاني الرضى من ان اسم  
الخصم أي الذي يقع على القليل والكثير بلغة واحدة (الاسم) ولم نعم قرية  
تخصه بعض ما يصدق عليه هو قوله الظهور لا يحصر في الخصم (٤) اخيراً  
من استقرأ كلامهم فهمي اعراب بأسر وسواء وردت كل صيغة من تان ذهبتان حاله  
كذا فهو قلت في قولهم اليوم يقص الشهادة ان رسوم مع الخلو لا يتبعها  
لكان ما قصا لظاهر ذلك المبدأ انتهى صرحان بعدد فيما يخص به استعراق جميع  
ما يصدق عليه الارتضاع فمعط ما قبل انه يجوز ان يكون لاستعراق الأنواع  
فلا ينافي وجود فرد من الارتضاع مع مطابقة الاعتبار لما قبل او غير مطابقة  
مقتضى الحال (قوله ان يكون المراد الخ) يكون ذاته واحدا سواء اختلفا  
مفهوماً ولا (٥) قال قدس سره مطلقاً لهما على ح (٥) المراد بطلان الحصر  
بطلان الحكم السلي من كاه والتقدير في صورة اتين (٣) التكملة الجري على  
تقدير صديق الحصرين بعد الحكم السلي في كل منهما ما يستحق حكم اشبوي  
في الآخر وفي صورة العموم مطلقاً بطلان الحكم الذي تحصر في الاخص  
بسبب الحكم الترتي للاع فيما عدا الاخص فاندفع ما نوه من مران في  
صورة العموم المطلق ايضاً بطلان صكلاً الحصرين ولانهم بطلان  
الحصر في الاخص بطلان الحكم السلي من الحصر في الاخص والحكم

التبوت من الحصر في لأم ٥ قال قدس سره فوجهه ان الحصر الخ  
لا ينفى انقطاعه بغيره سابقا من ان كلاما بطائفتين سبب بدور معارف ارتفاع  
وجودا وعدمه لانه اذا كان دائرا مع الاعم يحتمل ان يكون له جميع افرادة تحقيقا للمورد  
مع ٥ قال قدس سره هي تقدير صحة المقصد متين ٥ فيمكن مع المقدمة الاولى  
بناء على ان الحصر ايضا ليس بصفي الاستمرار والى الثانية بان المعلوم ان ارتفاع  
الكلام بمطابقته لمقتضى احده لانه لا ارتفاع لانه ٥ قال قدس سره لا يلزم التساوية  
اي على ما رعت من ان احصر في الاعم بوجوب تناوله لجميع افراد ٥ قال قدس سره  
ليس صريحا الخ ٥ قال من هذا انما ~~كك~~ ككيب يسمى "للتحديد بين المسند اليه  
والمد والقصير اسد على المسند اليه كاد كره صاحب الكشف في قوله تعالى  
(اولئك هم المفلحون) واما قال صريحا لانه ظاهر في الانحصار سا على ما قالوا  
من ان الامساحة كاللام اذ لم تكن فاهمه قال كالمحكم باعتبار التصديق ولم يكن  
قربة العضة هي الاستمرار ولا العكس فظاهر فجامعي فيه ان يكون الحكم  
على مفهوم مقتضى الحال من حيث هو مفيد الانحصار كالمقتضى ان المطلوب هو  
الاتحاد في المهوم من الكلام على المذهب لانه لا نص فيه (قوله وهذا معنى  
الخ) هذه الجملة وقت من انصف رحمه الله تعالى في الانصاح في البين مجرد اعادة  
الاتحاد بين الظن والتطبيقي ولا يتعلق بها التفرع الاتي والشارح رحمه الله عليها  
لبانها (قوله توحي معنى متوخ) اي المعاني التي تبحث عنها في الصور وهي  
الاحوال العارضة للكلمة وحملها على تركيب بعضها مع بعضها كالترتيب والتكبير  
والطاف وتركا على الخصوصيات والكيفيات التي تراعى في المعاني الاصلية او المعاني  
الاصلية من حيث اشتغالها على تلك الخصوصيات كالمعنى في كلام الشيخ الاشارة  
الاختلافي وقوله فيما بين انكار متعلق بالتوحي ولم يحل في الكلام اشارة الى انها  
فرض الكلام حال تركيب بعضها مع بعضها دون حال الافراد كدفعه على حسب  
الاعراض اي القنصبت والحوار متعلق بالتوحي تعيين معنى الوضع ووصفها  
بايرادها على حسب الاعراض في كلامه وسميها عليها في كلامه العبر والماهر  
الظم بالتوحي مع انه انوضع مؤثر عليه اشارة الى ان الوضع الذي يكون دون  
التوحي لا يعتبر الوضع وانه غير كرى كرى يراه ربه تأليف الكلام على  
حسب الامراض نصب مقابل في الاشتراك في المعنى الاصل والانتباه بالخصوصيات  
كالقوائم المشتركة في اصل اعضاء وامر بها بالصورة والخصوصية ومعنى لها الاجزاء  
لانها المقصودة من الكلام عند البناء (قوله وذلك لانه الخ) اي التطبيق عين

الظم انفسه بالتوخي لانه حصر الظم على الوضع المخصوص فراده بالتوخي  
الوضع المخصوص لكونه مساهدا ولا لم يصح الحصر ومعلوم ان الوضع  
المخصوص عين التطبيق فالتطبيق يتحد بظم انفسه بالتوخي لانه متحد بالظم  
المفسر بالوضع المتحد بالظم المفسر بالتوخي لان متحد مع "متحد بالشيء" متضاد ذلك  
الشيء" (قوله ان تضع كلامك ايج) اي كل واحد من مفرداته ومركباته من حيث  
تركيب بعضها مع بعض في موضعه الذي يعنونه لاحوال البصوت عنها في علم  
الصور باعتبار اقدتها الامراض المطلوبة منها كقصته في التمثيل وذلك الوضع  
قد يكون بالبدقة وقد يكون بخدعة غير ان في (قوله وتعمل على قوائمه) اي  
يكون تركيب كلامك على طبقها وهو لا يتوقف على علم بها وذلك بان لا يكون فيه  
صنف الاثبات والتعبد اللفظي وانما لا يذكر بخصوص من لتقدير انفسه لان  
المقصود تعريف الظم الذي يحصل به اصل الالاع وهو يحصل بمجرد اشتغاله  
على المخصوصات والمراد على حسب الاعراض المدونة في علمه وان اريد المراد  
بدلالات مطابقتها وما ذكره الشرح رحمه الله من ان بظم عبارة عن ترتيب الالاع  
مقتضية انفسه متسامة الدلالات فتعرف بالظم الكامل الذي يحصل به الالاع  
الكاملة (قوله مثل: نظر) اي نظر الى سميته في فراده وتكريره في مد كبره وجليلته  
وصحته وتده عدم تعريفه وكونه مع حصر الفصل وكونه جملة سمية (قوله في الجمل)  
اي في جملة السناد تعريفية انما المذكور في امثله اختلاف الاختار مع اعداد السناد  
مذكر بطلان زيد على ان يكون زيدا مسداً وبطلان خبرا مقدما فهو مثال لتقديم  
الخبر وقيل (١٧) على التعليل (قوله تعرف الخ) عصب على قوله سطر اي بعد النظر  
الى الوجوه المتعلية التي تذكر في الصور تعرف من لكل واحد منها موضعا مخصوصا  
بعد تركيب الاستكلام باعتبار اتمامها لافراض المطلوبة منها اما بالسليقة او  
بالاكيدة الحادثة من تدفع غير انفسه وحسب لكل واحد في موضع يقضي له (قوله  
وتنظر في الجمل ايج) اي النظر في الجمل والشرط والجزاء كان اعتبار ما  
يعرضها وهذا النظر في الجمل هو "عند" عسر مع بها (قوله وتنظر في الجمل  
الاج) النظر ان اسبعا كانا في ابعاد واجهة وهذا الفرق في الجمل اي نظر في  
الجمل التي تسمح باعتبار احوال انفسه التي يثبت عنها في الجمل من العطف بالجمل  
المتخلقة المعنى وتركه تعريف بالسليقة او بغير انفسه في موضع كل واحد منها بحسب  
الاعراض المطلوبة منها فليس في موضعه (قوله وتنصرف في التعريف الخ)  
هذه حوارض غير موصية شيء من المفردات فندا فندا (قوله مكاه) اي مكاهة

١ اي سموله على الجمل  
الخبرية معنى على التعليل  
ويحوز ان يفسر فاعلم

٩ وقع خطأ على كرم الله وجهه ومعه قريب من قرب هرون من موسى وهذا المعنى شائع في مثل هذا الموضع كمثل في ضوء المصباح فصار الفصل اللام من المكان المسمى بمنزلة من زيد وعمر وى صار قوله به بمنزلة قرب منها فكما لا يندى اللام اليها ولا وسطه حرف فتدلت لاجدو الى المكان المهم (حتى قدس سره في فروقه)

٧ بيان لوحده تعريب رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار اجادته المعنى الثاني على تعريفا السابق (حسن جلبي)

٩ خلوص من تمام الحروف والبرائة ومخالفة القياس المعوى التي في الفردوى العكس كلام خلوصه من صف الثائب وتمايز الكلمات والتعبير مع فصاحتها

٧ وهي خلوص المراد من تمايز الحروف في البرائة ومخالفة القياس المعوى

الذى يقتضيه بحسب الاعراض كاستحوا له ثم ليس هذه الامور الخ (قوله بحسب الخ) متعلق بعرض سر عشر تعلفه بقوله بسبب التلازم متعلق بحرف جر بمعنى واحد فعل واحد أى تعرض لها بسبب الاعراض بحسب وقوع بعضها من بعض متصلة به فى التصلية كما فى قوله عليه السلام «انت منى بمنزلة هارون من موسى» (٩) «فلا تعرض لها حد لافراد» (قوله واستعمل بعضها الخ) اشارة الى ان لكل كلمة مع صاحبها مذهب (قوله وانى هذا اشار المصنف رحمه الله تعالى الخ) أى ما ذكرناه من عدم انقضا اشار اليه المصنف رحمه الله اجمالا بقوله فالبلاغة الخ وليس المشر اليه قوة ثم ليس هذه الامور المدحورة الى آخرهم كما وهم (قوله متعلق بآفته لا اسمى الذى يقتضيه ابلغ بالتركيب على ما قبل لا به بوجه كونه مدلولاً للتركيب (قوله وذلك الخ) بيان لشرفه (٧) على ما تقدم من تعريف البلاغة (قوله ضروره الخ) هذا التمسك على ان تحقق الاغراض والاشتغال على مقتضاها لازم في بلاغة الكلام واما آفته اياها فلاها مقتضيات الاعراض وآثارها والآثار بد على المؤثر (قوله لا به من صفة الاحجب) ليس المراد ان موضوعه الاحجب مفرد لان الثالث حيث واجب بل انه كان في الأصل صفة لاحد احوال بما قيم معدلة بحسب صفة ولذا لم يحس مستحسلاً معه شاعراً والظاهر ان مدلول لا به صفة جبر (قوله نصب على الظروف) في الرضى كما يراه الظرف عند مدلوله صفة رضى التبع مقدمه وان غير سبويه فاهم احتاروا في الصفة المذكورة الظروف ويزعمونها انتهى فلما احتار المفسر شرح رحمه الله تعالى كونه منصوباً عن امر به ولم يعمله صفة لصدر محدود أى اطلاقاً كثيراً لان النسخة هما بمعنى الاخلاق (قوله أى في كثير من الاحجب) فيه اشارة الى انه صار بعد حذف الوصف واقامته مذهباً لامتلاك الآثار به انهما يحتاج الى البيان (قوله وفى هذا) أى في قوله بلاغة صفة راحة الخ (قوله ارا الخ) أى اراد الله ليست من صفة لا تعاد من حيث هى هى (قوله وحيد لا تافض) أى فى «الى من تقدم والاتب به وكذا لا تافض فى التى عن المعنى والاشات له لان المعنى كوا راحة مذهب به وثبت كوجاهه اياه بالذاتية (قوله فكانه لم يتصلح الخ) وكذا لم يتصلح من فى حيث ثابت لفظ بعض حدة اراد منها ما مر في صدر المقدمة (٩) «وحيث عده راتب البلاغة (قوله ولا تراعى رجوعها الخ) فان الخلوص من لخصت المذكورة (٧) مشأه اللفظ نفسه وان كان من المعنى المعوى والتبسوس معنى ويوصف به اللفظ نصب (قوله هذه القضية)

أي الفضيلة التي جمع بها التفاضل وبنت بها الأعمز (قوله) الكلام الذي يدق  
 (الخ) والكلام الذي ليس له معين لادقة فيه ولا صفة له (هو ملحق بأصوات  
 الحيوانات) (قوله يدل) بصفة المجهول بشر القصد (الـ) ما ليس بقصد ليس  
 بحلول عندهم (قوله على معناه العموي) أي معنى يستمد من المعطى بالوضع أما  
 من نفسه كالتعريف والتكثير فإنه يدل عليهما اللام والنون أو من أعرابه كالفاعلية  
 والفعلوية والاصطفاء والحالية وغير ذلك وأما من لينة التركيبية كالقديم  
 والحذف اعلم أن في كلام الشيخ نوع اضطراب فإنه إن أريد به المعنى الأول المعاني  
 العموية أعني الدلولات التركيبية وهي أصل المعنى مع خصوصيات على ما قبل  
 عليه الحاشية المقولة من الشارح رحمه الله تعالى في هذا المقام يعبه ماسياً في  
 من قوله لديهم أنها صفات المعاني الأولى المفهومة أعني زيادات والكيفيات  
 والخصوصيات حيث قرر المعنى الأول بعض الخصوصيات لا بالدلولات  
 التركيبية وإن أريد بها تلك الخصوصيات بعبه (قوله هو الذي يدل بلفظه  
 على معناه العموي الخ) فإنه يدل على أن المعنى الأول هو الدلولات  
 التركيبية والوجه أن يقال إن المعنى الأول هو الدلولات التركيبية وإنما  
 قررنا بعض الخصوصيات فيها على أن أصل المعنى أعني ما يخرج به  
 الكلام عن المعنى في حكم عدم هذا الدلالة وبعبه أراد المعنى الأول  
 الخصوصيات وإنما جعلها مدلولات لعمدة لأن اللفظ بحسب معناه العموي  
 يفهم منه تلك الخصوصيات وأصل المعنى غير منظور به عندهم (قوله ثم  
 نجد لذلك معنى الخ) أن كان اللام لفصلة فالدال هو المعنى وبدلته ثابتة  
 باعتبار أنها في المرتبة الثانية وإن كان للأجل فالدال هو المعنى لكن توسط  
 المعنى والدلالة في صفاتها ثابتة وهذا الدلالة عقيدة ولو عرف وأعادته والعلاقة  
 التصلية والادماجية (قوله على المعنى المقصود) أعني لأغراض التي يصاغ  
 لها الكلام (قوله فهذه القاطعة) (الخ) وهو مبهم من اللفظ بحسب  
 التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتكثير والتقديم وتأخير  
 والحذف والاضمار والمعنى الثاني الأغراض التي يصبغها لشكل من هذه الصبغة  
 أي حمل الكلام مشتقاً على تلك الخصوصيات من الإشارة إلى مبدء والتعظيم  
 والخصر ودفع الإنكار وإثباتك وغير ذلك وبعبه لأغراض التي يورد المشكك  
 هذا الخصوصيات لأجلها هذا فالبينة إلى هو المعاني والاصطفاء أي علم البنان  
 فإعني الأول هي الدلولات المطابقة مع رتبة مقصدي خال والمعنى الثاني هي

المعاني المحررة و مكسبه ( قوله بل على ترتيبها ) اى جعلها في مراتبها بحسب  
الافراض المطلوبة من ( قوله آياتها او فيها ) ذكر البى استطرادى والمقصود  
انها محضة عند التليغ وذلك لان الافراض مدلولات للمعاني الاول كآمر  
فكيب بقصد من ردها فيها ( قوله لم يثبت الخ ) دفع لتناقض اى ادعت قول  
اشيخ فاعلم به حيث يثبت الخ ( قوله جعلت مطروحة الخ ) اى لاختصاصها  
بمادة صدها من يشاء المخصص بالفاء تأديتها للمعاني الاول ( قوله وليست  
انما اجل كلامه الخ ) كلمة اثباتا كيد لضمير لتصل والمقصود نفي العجز والسهو  
والقيدان في معنى الخبر من نفسه وليس من قبل ما ناقشت لنى العصر على سببهم  
لكونه غير مطلوب وكذلك عدمه اليه في قوله بل هو يصرح بفتوى  
والمقصود ٥٠ صرح ٥٠ اشارة للمفسر ( قوله لثبوت المعاني ) اى لاعادة ترتيبها  
( قوله لم نعلم الخ ) دلت المعاني مشتركة بين المعاني الاول المعهودة من الالفاظ  
والمعاني التواني المقصودة من لكل منهما محل في الالفاظ لكون الاول دوال  
والتواني مدلولات بخلاف الالفاظ فانها خصوصية للمعاني الاول لكونها  
مدلولات له بالذات ولا يذهب اليه من اتصاف الالفاظ المطوقة بالاعادة (٩)  
( قوله في المعنى ) اى في اصل المعنى (أ) الذى لا يغير تغير المعاني ( قوله وقولنا  
صور قاصح ) يعنى ان اطلاق الصورة على الخصوصة بطريق التثنية ( قوله عدم اعتبار  
الخ ) جرب فهموا من اخرائها على التثنية وصف له في نفسه وليس كذلك  
لأنها وصف له من اجل امر عرض في معناه او المراد انه لم يبروا بين الفصاحة  
بالمعنى المشهور التى هي صفة للمعنى في نفسه وبين الفصاحة بمعنى الالفاظ وهذا  
اظهر بالنسبة الى قوله ففهموا ان المعنى الفصاحة الخ ( قوله مدافعة الخ ) اى  
ملاحتها بوضع السلب وصلاحه اى سهولتها في الطوى ( قوله انه ذاك ) اشارة  
بحرف متفق الدلالة ان المعنى لا يوصف بالذات مطلقا (٧) لانه اشارة من  
كون المعنى بحث بعده ٥٠ معنى وهذا اظهر ان قوله ثم تجد ادراك المعنى دلالة  
بانه معناه متحد في الالفاظ لاجل ذلك المعنى ذلك نافية ( قوله انه يفتنى الالفاظ  
الخ ) فله واحدة تهيى لاشكال ادراكه بآلى في عطف ما شرب واشارة الى ان الطرف  
الا على داخل في الالفاظ لانها التثنية التثنية كما يكون تكمله ا قوله وهو ان يترقى  
الخ ) اى الالفاظ بعد عدم البيان (٣) والالفاظ ان يخرج الكلام من طوق  
اللسان ولذا لا ينفى عنه راحة الالفاظ لانه لا ينفى عنه راحة الالفاظ وهو ان كان  
اعبر عن الخبر بالالفاظ والالفاظ قوله تعالى ٦ قولنا استجبت الانس

المطوق بل هو اول فلا بد  
من بيان صيب التجميع م  
٨ قوله في اصل المعنى وان  
لا يدب قوله في المعنى المعاني  
الاول فمصرى بحث (حسن  
جلى) فانظر اليه وما على  
ما قاله الخفى من ان المراد  
من قوله في المعنى اصل المعنى  
يكون المراد من الصورة و  
الخصوصية بالمخصوصات  
يصح ترميم قوله ففهموا  
كالواضحة الخ على ما ذكره  
فلا يرد ما قيل عليه المفهوم  
كما سبق استعمال الالفاظ  
في نفس المعاني الاول و  
المفهوم من هذا استعمالها  
في الصورة الخاطئة فيها  
فيسمى تافه فكيف يحتمل  
هذا الكلام تنبيه لما سبق  
على ما يشر به القاء في  
فجعلوا ولا يحتاج الى  
حواس (حسن جلى) بان  
المراد اى في محل الصورة  
والخاصية بخلافها  
فالمعنى م  
٧ وضعية او عقليا او عاديا  
او حرفيا او طباعيا مطابقا  
او قضيبيا او انتزاعيا او غير  
ذلك م

والجس على ان بانوا بمثل هذا القرآن لا باتون بشئ ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا )  
 (٢) ولم يقل ان يخرج مقدار انصر سورة منه عن سوق لشرع انه انصر لان الكلام  
 في بيان مراتب البلاغة في بعضها لا يعصار ما يتحقق فيه ( قوله فان قيل ليست  
 البلاغة سوى المطابقة الخ ) فكيف يمكن ارتفاع الكلام ان يخرج من طوق  
 البشر فالسؤال استفسار بعض كمال عليه قوله لا يجوز الخ وقوله ليست  
 البلاغة الخ بيان لمنشأ الاستفسار وقيل انه معارضة في كون الطرف الاعلى حد  
 الاعجاز والدليل لم يذكر من احدا جاتين لظهوره فصح الجواب مانع وفيه ان قوله  
 لم لا يجوز الخ بظاهره ما في عه وان ما ذكره في سؤال يدل على عدم امكان  
 حد الاعجاز الاعلى عدم كون الطرف الاعلى حد الاعجاز لا يضم مقدمة خارجة  
 ( قوله وعلم البلاغة كمال الخ ) اي علمه مراد اختصاص بالبلاغة على المعاني والبيان  
 صكاهل تامين هذين الامرين من حيث يتعلق بهما لا تنفذ في سلافة على  
 وجه النظم كما في قوله تعالى ( وانما الخج والعمره شئ ) وذلك لان المعاني كمال  
 لمطابقة وعلم البيان كمال للخلوص من التعقيد المعوي ( استعداد من الامور  
 المعترضة في الفصاحة لاتعلق له بالارتقاء في البلاغة ولا يجوز تفسير الخ في البلاغة  
 بعل له تعلق بالبلاغة بمثل اللغة والصرف والاصول لانه خلاف المعنى المتعارف  
 ويساويه قوله لا يعرف بهما الصلواته صرح في ان المراد به المعنى المتعارف  
 ورد عليه ان الخلوص عن التماثل لا يتكفل له العلوم المذكورة فلا يصح ان علم  
 البلاغة كمال فاعلم هذين الامرين وكذا لا يجوز ان يقال معناه ان علم البلاغة  
 اي الصافي والبيان كمال فاعلم هذين الامرين واكمله فلا ياتي توقف بعض  
 هذين الامرين على علوم اخر والذوق اسلم لانه لا يصح نزع قوله في اتقنه  
 والمطابقة كما لا يخفى ( قوله قلنا الخ ) مع التقديرات التي ذكرها يستصغر على الترتيب  
 فقوله لا يعرف مع انكشافه وقوله فامكن الاطاعة مع حصول الاتقان والاطاعة  
 لا يشتر وقوله وحسنه من معرفة الخ مع لزوم الترتيب على الاتقان فغيره  
 قد حطوا به المظنون ( قوله واما الاطلاع الخ ) اي معرفة عددا لحوال وكيفيةها  
 في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب ما دلت التي يتوقف عليها الاتيان  
 بكلام هو في الطرف الاعلى فامر آخر لاتعلق له بهما البلاغة ولا يستفاد منه ( قوله  
 ولو سلم ) اي كفاية هذا العلم للاطلاع المذكور ( قوله كأمير ) في قوله ده  
 يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استره ( قوله مدهره الصادرة الخ )  
 تقرب المعطوف عليه والمرجع ( قوله من الراتب العتيق الخ ) بيان على ان الحد

٢ فقال بعضهم اعجازه  
 نظمه وآخرون لمعانيه  
 وقيل لاخباره عن الغيات  
 وقيل بأسلوبه القريب  
 وقيل بصرفه الطبول  
 عن المعارضة وغير ذلك



يعني المرتبة وما يقرب من مرتبة الاعجاز ليس داخلها فيها فلا يكون من الطرف الاعلى ( قوله ولا حقه الخ ) استيفاء لدفع ان يقال انه وان كان من المراتب العليا بالنسبة الى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة الى ما تحته فيصور ادخاله في الطرف الاعلى وحصل الدفع انه لا يجوز ادخاله في الطرف الاعلى العسر . انتهى اليه . بلاعة عدم كونه نهاية حقيقة ولا نوعية فالنهاية الحقيقية حرق من حريثات ثلاثة لاحرق فوقه والنهاية النوعية نوع لانوع فوقه وهو الاجبر وما يقرب منه ليس شيئا منها ( قوله ان الطرف الاعلى الخ ) يعني ان المراد بالنهاية النوعية (٦) والحد يعني المرتبة الاعجاز منهى نوعي للكلام مطلقا وما يقرب منه منهى نوعي للكلام البشري ( قوله وانورد الخ ) يعني ان الحد يعني النهاية لا يعني مرتبة ونهاية الاعجاز وما يقرب منه لا يمكن معارضته ككلاهما داخلان في العسر الذي هو منهى نوعي لثلاثة ( قوله فلا يدفع الفساد ) لان منهى شئ سواء اخذ حقيقة او نوعيا لا يكون متعددا فلا يصح ان يقال ان الطرف الاعلى اي منهى الثلاثة امر ان نهاية الاعجاز وما يقرب منه او مجموعهما انما تنهي نهاية الاعجاز او العسر اشتراك بينهما وما قيل انه من قبل امر حكم الكل على حريته وانها معاه فاما يصح فيما اذا كان حكم الكل لا بشرط شئ وانما كان حكمه له بشرط شئ او بشرط لا شئ فلا كما فيها محس فيه فان كونه منهى حكم لمرتبة الاعجاز بشرط (٧) الواحدة النوعية وما قيل في وجه الفساد من ان ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب الاعجاز لان ما يقرب من نهاية الاعجاز هي المراتب التي هي قبل الوسط بل المرتبة المتصلة بالنهاية ليس شئ لانه يرد على المهم ايضا وان خصص فيه بالتمكن معارضته لخصص هي ايضا على ان يظهر اشتداد ان المراد هو الفساد السابق وبما حرمنا من وجه العسر ظهر فساد ما قيل في توجيه التزم من ان المراد بالطرف الاعلى مرتبة اعجاز للكلام للبشر فان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر الانسان مثله وما يقرب منه اي من حد الاعجاز اي طرف الاعلى نوع تحته صعبان كلام يعجز البشر عن الايقين بثبوت وقرب من حد الاعجاز فان لا يعجز الالام البشر ولكن يعجز مقدار قصر سورة عن الايقين بثبوت وكلاهما مدرج تحت الاعجاز وكذا في بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد العسر ثلاثة في اقصر سورة وما يقرب منه الثلاثة في المدار آية او اثنين كانه قال ولهذا طرفا اعلى وهو البلاغة القرآنية وديان لمر من

٦ اي ثلاثة مطلقا اي سواء كان البلاغة كلام الله او غيره م لان عدم المتجاوزة مأخوذة في مفهوم الطرف الاعلى وهذا غير مأخوذ مما يقرب فأعمل م فيما اذا حدد الطرف الاعلى نوعيا م

٦ ومراد العشي ان المقي في كون القرآن من عند غير الله كذا بعض واثبات كونه من عند الله كذا بعضا والمقي لو كان القرآن من عند غير الله فلا يقل ان يكون بعضه منه ولا يلزم من كون بعضه من غير الله كون بعضه بالنهاية لا محذور وكون بعضه غير محذور من كون **حجج ٦١** بعضه باه مرتبة الاعجاز وهو بعض الذي من الله

وبعضه قاصرا عن ذلك  
المرتبة وهو العشق الذي  
من غير الله تعالى م

٩ حيث انت لمجرد التصور  
من حد الاعجاز امكن  
المعارضة وانما هو يجعل  
الحد بمعنى المرتبة لا بمعنى  
النهاية والاضافة يمانية  
لا لامية لان القصور هي  
نهاية الاصدار لا واجب  
المقصود من الاعجاز حتى  
ثبت له امكن للمعارضة  
لن القاصر من نهاية  
الاعجاز بالغ مرتبة الاعجاز  
ولا يمكن معارضة ولو كان  
حد الاعجاز ههنا بمعنى  
نهاية الاعجاز والاضافة  
لامية لما صح انه **محذور**  
لمعارضة لقاصر من نهاية  
الاعجاز وصحة هذا الالاب  
يدل على ان حد الاعجاز  
بمعنى مرتبة الاعجاز  
والاضافة يمانية م

ان الطرف الاعلى الالهية سواء اخذ حقيقة ووجب لا بعدد (قوله ويؤيده)  
اعتقال يؤيده دون ثبته لان كون الحد في عبارة الكثف بمعنى مرتبة ثابت  
كونه في عبارة التي تعاهد سكن لصدور الاحد ووجه (٦) بالتأثير انه لو لم يكن  
الحد فيه بمعنى المرتبة لم تصح المعارضة ادلا يلزم من كون بعضه من غير الله تعالى  
كون بعضه بالنهاية الاعجاز وكون بعضه غير محذور من كون بعضه بالمرتبة  
الاعجاز وبعضه قاصرا عن تلك المرتبة ويجزأ المدفع مقبل من التأييد معنى  
(٩) على ان يكون انصغري عنه راجعا الى الله ويكون قوله يمكن اخ صفة كاشفة  
لم لا يجوز ان يكون راجعا الى الاعجاز والحد بمعنى النهاية وان يكون قوله يمكن صفة  
مقبدة كاشفة الاصل في الصفة والاضافة الى الحجاب بل لاصل راجع انصغري الى  
انصاف وحيث لا يفسر القول بكون الصفة كاشفة (قوله كان اكثر من ذلك) فان  
وجه الاعجاز عند هذه الفرصة كون القرآن في المرتبة الاعلى من سلاعة وكان  
المقصود من لامة اثبات ان القرآن كله وبعضه من الله تعالى ولم يكن وصف  
الاختلاف بكثر ولا به لا يكون الاختلاف حيث لا يكون العض منه غير او بعض  
غير محذور وهو اختلاف واحد جعل صاحب الكثف وحدوا متعددا الى مقولي  
وقوله كثيرا ومعها لا يوجد خلافا معنى مختلفا معولا بالتأثير المعنى لوجود الكثير  
منه محددا وانما حسن الارز على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير  
منه مختلفا مع انه يلزم من كون الكل بعضا اصدرا هي لامة (كفي قوله تعالى  
بصمكم بعض الذي يمدك) وبما حذرنا المدفع ما ورد عليه من الكثرة صفة  
الاختلاف والاختلاف (٧) صفة بكل في تمام القرآن وقد جعل صاحب  
الكثاف الاختلاف صفة الكثير واكثر صفة المختلف لا الانتم ان الكثرة صفة  
الاختلاف في الظن بل هما معولا واحدوا واورد عليه من انه يعلم من قوله لكان  
بعضه بالما حد الاعجاز ثبوت قدرة غيره تدلى على الكلام المفهر وهو مطل لانا  
لا انتم ذلك فان المقصود ان القرآن كلا واحدة من نه تدلى (٨) اي بعض  
الذي وقع به التدلي وهو مقدارا قاصر سورة منه وكان بعض من القدرة  
من غيره تدلى لوحدها وهذا الاختلاف بالذكر وهو لا يكون بعضه بالما حد

م ٨ ودلت لان المقصود الاختلاف الذي يس في القرآن وكون بعض مقبل من القرآن غير مشهور فلي هذا لا يرد  
اقتصار الاختلاف بكون البعض وقدر من مرتبة الاعجاز بعض قاصر اعم من حد في القرآن ايضا فمقدار آية او آية  
لا يجب ان يكون موجبا لاتفاق فكيف يستدل بضعه على ان ليس من عند غير الله تعالى على ما هو المقصود من الآية م

الاعجاز (قوله بما لا يمكن معارضة الخ) يعني ان الوصول في ما يقرب منه للعهد  
ما يقرب منه امتعارف بهم وهو ما يصدق عليه انه لا يمكن معارضة ليشمل جميع  
مراتب الاجزاء ولا يدعى صيرها وليس مقصود ما له ملحوظ بهذا الصواب حتى  
يرد ان الحكم على اطراف الاعلى مع ما لا يمكن معارضة ماله حدا لا يجاز لا غنى فيه  
اذ ليس معنى لاجزاء سوى عدم امتكان المعارضة (قوله اي من الطرف الاعلى  
الخ) نقل تفسير الشارح رحمه الله تعالى ايضا لان عبارة المفتاح تحتمل ان يكون  
ما يقرب منه عطف على هو فيصير معنى ان احد الاعجاز وما يقرب منه الطرف الاعلى  
مواظفا لا يستعاد من طهرات واورد عليه الاشكال المذكور لكنه خلاف الظاهر  
لما في المفتاح (قوله اي لطرف لاعلى الخ) اخذ الطرف حقيقيا و اشار الى ان كلمة  
مع موقع الواو الى ان اعبار المصطلح مقدم على الاخبار ليصير الحكم عليه بعد  
الاعجاز كايضا لا كل واحد منهما كما صرح به شارح المفتاح لان المقصود تعيين مرتبة  
الاعجاز في نفسه لا يبر ما يصدق عليه وبعد اظهار ان تقدير الخبر لقوله ما يقرب  
منه وجهه من صلب جملة على الجملة مفقوت بل مقصود لدا لم يفتت اليه الشارح  
رحمته تعالى وما عترض عليه حكمه سيق الكلام يدل على ان مراده بقوله وهو  
حدا لا يجاز بين الطرفين الاعلى كان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا عجز الخ  
لبان الطرف الاسفل وهو بين الشارح رحمه الله يعرب هذا المقصود من تعيين  
حدا لا يجاز ماله اطراف لاعلى وما يقرب منه جوابا ان الطرف الاعلى حرق حقيق  
لا حاجة له الى البيان لانه سها في الحقيقة والنقصو تعيين حدا لا يجاز بخلاف الاسفل  
فانه يحتاج الى بيان (قوله ولا ينبغي ان بعض الآيات الخ) دفع لما رده من انه يلزم  
على هذا التوجه كون الآيات متعدية (٧) في البلاغة مع تلوعها حدا لا يجاز  
صلى بعض الآيات في بعض المحدثي به اهل طقة من بعض الاشياء فلا يصير  
في هذا اللزم وذلك التساوت مما يحسب تفاوت القامات في البعضين كما وكيفا  
وان كان كل منهما مطابقا لجميع ما يختص به احوال قل هذه اقطابية موحدة لتعق  
اصل البلاغة ما عرفت من ان اسلاعه مطابقة لكلام جميع ما يقتضيه الحال لا لتفاوت  
درجاتها وما يحسب رعية لاعتبارات لاله تعالى غير قادر على الحكمة مثل ان يكون  
المصائب عاجزا عن (٢) قدرته محال فيه الاقدام (قوله اي طرف الخ)  
الشخص على كون معبرة عن الطرف بمتنبه على كونه داخل في البلاغة كالطرف  
الاعلى عند حاص ما نقله (قوله الى مرتبة هي الخ) في القاموس دون بالضم  
تقبض فوق فلي الى مدونه الى منتهى وهو ما يتصل به في جانب التزول فان غير

٢ بان يكون بعضها في  
الطرف الاعلى وبعضها  
ما يقرب منه مما لا يمكن  
معارضة م  
٣ اي ليس تساوت  
المقامات القران العظيم  
الشان لعدم قدرته على  
الايان باعلى طبعة منها  
فانهم م

٢ قال المن وهو ما اذا خبر

الى ما دونه التحق  
باصوات الجوانت يعني  
ما يستلزم تغييره الى ما دونه  
الا لصاق باصوات  
اجبوات وتحقق الاسفل  
هو انه ما ليس فيه مقتضى  
الحال متعدد اعصام الدين

في الطول م

قوله سوى المطابقة  
والقصاصة اخ وهو غير  
متعرفه بالاصافه ولذا وقع  
صفة لوجود اشارت الى  
آخره تلك الوجود بالظر  
الى المطابقة والقصاصة  
والمراد فيها وجود اخر  
تعارفها فلا يلزم كون كل  
مهما تالها للالعة سواء  
اعتبر اولها الحكم على  
الوجود بالمطابقة ثم اعتبر  
تعيد تلك الوجود بمطابقة  
الامر ان او باله كس  
(حسن جلبي)

وهو كون مرجع البلاعة  
الى الاحترار عن الخطأ  
في تأدية المعنى المراد والى  
تمييز التصحيح من غيره

م

٢ لان الاول يستفاد من  
العاني والثاني من البياو  
فلا يتوقف الملاعة على

القصاصة م

التصل تحت النصت فيقول المعنى الى ما ذكره الشارح رجدة و يكون سرول داخل  
في مفهوم دون وفي نفس العلوم هذا دونه أي اقرب منه وحيث يكون سرول  
مأخوذ بشرية التصق بعد اللغة باصوات اجبوات (٢) وعني التقدير لا يتوهم  
صدق التعريف على المرتبة الاعلى والوسطى (قوله سوى المطابقة الخ) قيل  
في هذا التفسير لأقامة في توصيف الوجود بالآخر وبه لانه معصوم من قوله وتنعها  
مع انهم ان المطابقة والقصاصة ايضا تعان البلاعة قلت بشفة لاشارة الى  
ان الوجود ليست تابعة للبلاعة في الوجود ولازمة لانه لكونه سوى الامر من الدين  
يحصل البلاعة لهما بل في الاعتبار بان تنشر في الكلام بعد لاعة (قوله وفيه)  
اي في هذا القول تنميه اشارة الى ذلك لان العلم انصبي هذه بوجوده لا يحصل بعد  
احراء قوله ثورث الكلام حسا على وجوده بخلاف الاشعر الا انى فاه يستند  
من لفظ تنعها وامانة كالمعنى الى قوله تنعها في نعتصر فلا مرد تنعها اخ  
(قوله ليس بمجدد الحكم اخ) فلا يخل في مرجه بعد براد الحكم في الكلام  
المجمع والطابق والتعريف انه مجمع ومضيق ومجس كقوله بعد التطبيق و اراد  
الكلام المصمحه بلع ومضيق (قوله كلام بلع) اي في الكلام بلع بفسده لان  
الاجرة الموصوفة تمسحوا كمرحلا علما اي في ربح عالم كالتفريح من  
المرتب مذكرة الاضمار على تأليف نوع خاص كالمدح دون آخر كلام (قوله  
ليست انحصار اخ) لما انجز الكلام في بيان الامر الثاني (٨) لا حرة اليه  
ولا يلزم من كون قوله علم الخ تمهيدا لما ذكر ان يكون تمهيدا لجميع ما يستفاد منه  
فلا يرد ما قيل ان الامر الاول لا دخل له في بيان الانحصار كما لا يخفى (قوله  
والانحصار مقاصد الخ خلاصته ان مقاصد) لكتب مقصودة في علم البلاعة  
وتواضعها كالمعنى في الخطبة وعم البلاعة وتواضعها مقصود في العلوم الثلاثة التي  
هي نفس اصول (قوله حيث لم يعمل اخ) وذلك لانه سر بلاعة الحكم تنقية  
حواس الفزا كتب حنفه وبراد بواع تشده واجار وكتابة على وجهها  
ولامتلح (٢) في ذلك للقصاصة وهو الحق لان مقصاصة امر خارج عن ماهية  
البلاعة شرط لتعريفها كما اشار اليه الشارح في تعريف بلاعة (قوله اي ليس  
كل الخ) يعني ان المراد بالعكس العكس لا يعنى لانطق (قوله بلاعة في الكلام)  
كنا في الايضاح وان خص الامر الثاني بلاعة كلام لان كونه مرجعا لبلاعة  
الحكم بواسطة كونه مرجعا لبلاعة الكلام كما يشير اليه فيما سيأتي بقوله والاعتبار  
عليها (قوله وهو ما يجب الخ) يعني ان المرجع اسمه كان اي عمل زحوع ولا يتصور

كونه مصدرا مما يعنى مرجوح اليه على الحذف والايصال اذ لا يمكن استثار الضمير  
في المصدر وما قيل انه يبنى على كذا الى لان المرجح نفس الاحتراز فليس شئ لانه  
كما يصح ان مرجحها الاحتراز باعتبار تحققه فيه يصح ان يقال ان مرجحها ما شئ  
اليه باعتبار التحقق وانما يجمعه مصدرا مما يخلو عن الاشارة الى ان هذين  
الامرین يتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجح فانه يشير الى التوقف  
كما يشهد عليه بقوله مرجع الصدق والكذب الخ ويجاد كرنا ظهر ان القول  
بان المرجح في المثل يسمى المصدر وصحير هو راجع الى المرجح معنى اسم المكان بطريق  
الاستخدام ليس شئ اد على تقدير كونه في المتن مصدرا لاحاطة الى بيان معنى  
المرجع بمعنى اسم المكان وكذا ما قيل انه بيان لمفاد المعنى لان كلامه صريح في انه  
تفسير للمرجع ولا هذا المصطلح يجب ان يذكر بعد تمام الكلام (قوله حتى  
يكن) امكانا وقوعا فلا بد ان الامكان لا يكون معللا لماير لانه الامكان الداني  
(قوله مرجع الصدق الخ) اي صرح المخبر لآخر لان صدقه عبارة عن كونه  
محتملا مطابقا حكمه بالواقع فلا بد ان المطابق والاطلاق عسر الصدق والكذب  
لا مرجحهما (قوله ولطابق الخ) اي حاد اليهما عود التكني الى حريته من  
حاش التحقق (قوله احتراز عن احوال الخ) ولا يدخل فيه الاحتراز عن المعنى  
المسوى (٧) لانه محال في كيفية التأدية فلا حوار عنه احتراز عن الخطأ في كيفية  
التأدية لاقى نفعها (قوله معنى المراد) وهي الاعراض التي تصاحبه الكلام  
اصح الاحوال (قوله والاربع الخ) اي وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز  
الذكور بلار حصول سلاغة هو الاحتراز اي مع الخطأ في التأدية فلا يكون  
مطابقا لمقصي الحال فلا يكون نبيعا وقد فرصاه نبيعا هذا حذف وكذا العبارة  
التأدية فتدبر فانه قد زرع فيه الاقدام (قوله ومساعدته واضع) لان الاحتراز مثلا  
انما يصلح غرضا لمع شئ واما كونه غرضا لمطابقة فلامعنى له وكذا التمييز  
وايضا كلامه صل المتكلم فيجعلها غرضا لكونه الكلام مطابقا لامعنى له ولو قدر  
تأليف الكلام فيها بعد ليسا نمرصين من التألف واما المرض اداة المعاني على  
ما ينبغي كذا نقله (قوله تعبد هذين الامرین) او يتوقف عليهما لانه يستفاد  
من التعريف ان بلاغة المتكلم يجب التأليف الكلام البليغ مفيدة له والتأليف  
يحصل بالاحتراز من حاش في تأدية المعاني المرادة من ذلك الكلام وتميز النصيح  
عن غيره فيكون البلاغة مفيدة محضا وايضا انها ملكة ومعلوم ان ملكة كل  
هم تحصل بممارسة ومروئته اذا لم يكن جليبا لملكة الاقتدار على التأليف

٧ حتى قال فكيف يصح  
قوله الآتي وما يحترز به من  
الاول فهو علم للمعاني م

يحصل تكرار اللفظ الموقوف على الإعراب وثمة في بعض النسخ ما تقدم  
 منحصراً في قاعدة وسوق لا يتصور في كونه غير ثابت (ففيه حذف على)  
 من كلام المصنف رحمه الله تعالى في اللغة أي اللغة (الدار) قوله والافتقار إلى  
 ما عرفت أن الافتقار يحصل بالمراساة فيكون بلاغته مستكملاً أيضاً من حيثها  
 هذان الإعراب بالوسطه (قوله وهو) أي الانصاف بين الوصفين (قوله  
 فرجع إليه) أي رجع إلى حيث هو (قوله) أي كلامه مع هذه وأما بلاغته  
 المستكملة فلو توقف الاقتدار على الانصاف للمحصل من حيث هو (قوله) أي معرفة  
 (أخ) أي ليس مراد انتزاع الفعل بين التخصيص وغيره بل بلاغته لكلام لا يتوقف  
 عليه وإن كانت متوقفة على فصاحتها بل على المعرفة المذكورة (قوله هو  
 به مركب) أي المير الأول راجع إلى التخصيص وإلى في تغير واسمائه حتى  
 إعرابه بمير السالم من غيره صفة لمركب وإنما كان مركباً لأن تغير المصباح  
 عن غيره إنما يخص مجموع إعرابات المذكورة لا كل واحد من ولا يصدق على  
 شيء منها به تغير المصباح عن غيره لمكون آخر (قوله) أي (قوله) أي يعرف  
 (أخ) أي كقول غيره من كونه مع في علم من اللغة أنه يحصل بسبب إعرابه  
 فإستدريج في تلك ما ليس هو عبارة عن إعرابه بل عن عجزه والحق به ما بين  
 منه وما ذكرنا مع جعل أن التغير عبارة عن المعرفة ولا معنى سببه (٧) في علم  
 اللغة أو غيره (قوله منه ما بين) أي بعض تغير المصباح عن غيره تغيرات بين  
 منها في اللغة وفي التصرف أو في العواضيل فيدق في كلمة منبج ومعه  
 نشره ولا شاع في هذا الأمر كلمة أو كاشية فلا يرد به صوت أو دلالة  
 بين في جميع العلوم المذكورة لا في أحدها (قوله والثمة) أي يعطى (قوله) أي يحصل  
 أو انصاف له نسباً ولا يحتاج إلى مركب واحد بها حلل الأمل وكل واحد منها  
 يعلم بهما فهو (قوله) أي يترك بغيره منبج مع حسن وهو لتغير  
 وعدمه كما يدل عنه قوله أنه يترك (أخ) فلا يرد أن التغير عبارة عن المعرفة ولا يترك  
 بالحق ذلك التمييز لأنه لا يخص به التغير بل لا يخص به أي القوة بغيره  
 يحصل (قوله بالحق) أي بالحق المصباح ليس هو بالحق في الدلالة (قوله  
 أي ما بين) أي بالتخصيص راجع إلى ما ذكره من تغيرات مع كونه يصح الحكم به  
 بما عدا العقيد المعنى والعنى على تقدير المصباح أي ما عدا تغير التغير المعنى  
 (قوله من هذا الكلام) أي قوله وهو ما عدا التغير المعنى (قوله تعين ما بين  
 أخ) أي تعين التمييز بالكاشية به عبارة عن ما عدا ما بين في العلوم المذكورة

٦ وما يشاء من أن تميز  
 المصباح من غيره كمي  
 لا كل وإن هذه الأمور  
 حريته لا جزؤه بدليل  
 صحة جله على كل واحد  
 من هذه الأمور والجزم  
 لا يحمل عليه كله فليس كلاماً  
 مع ذلك لأن المراد تميز  
 المصباح من حيث أنه مصباح  
 لا تميز ذاته من حيث هو  
 ولا من صدقه على كل واحد  
 منها ولو سلم فليكن محمولاً  
 على أنه (حسن جلي)  
 أي علامة الأليس  
 المقصود لعلم العالم ولا حاجة  
 إلى الجواب فإن المراد الظاهر  
 وجود ما بين وهو في المعنى  
 عبارة عن الاتحاد الآن هذا  
 لا يستقيم في قوله أو يدرك  
 بالحق وسعي أن زاد  
 تخصيصه بالحق على ميل  
 المنار (حسن جلي رحمه  
 الله تعالى)

أولئك بالحق واعتبر بها بحسب الاحتراز عما من أسباب الاحلال  
 بالصاحبة أي نفسية ما يحترز به عنه ولا شك أن قوله وهو ما عدا ذلك بعيد تعيين  
 تلك التغيرات لها ما عدا تعبير التعبد المعنوي وتعيين ما يحترز به عنه بأنه ما عدا  
 التعبد المعنوي يترتب على ذلك العلم بأنه لم يبق ما ترجع إليه إلا ثلاثة الأمور  
 فنقول لأجل رتبة الأمر على سلاسة عقوله ويحترز عنه على بعض وصيرها  
 راجع إلى ما لا يكو كونه من التغيرات وهذا على قياس مصر من قوله امرأته  
 تعبر العالم عن غيره مع حيث رتب على كل تعبد احتراز عن سبب من الأسباب فتدبر  
 فانه قد دلل فيه إيراد نفس قوله يحترز عنه على تعيين أو على ما بين تأويل  
 المصدر إما بعدد رتبة أو بكونه كقوله لم يبق فجميع التعبدات خير من تارة ولعلني  
 أن العرض من قوله وهو ما عدا التعبد للمعنى تعيين التغيرات التي تبين في العلوم  
 المذكورة وتدرجها من الاحتراز تلك العلوم عما يحسب أن يحترز عنه من العارضة  
 ومحلها ليس هو ضعف والتعبد بمعنى ليعلم من هذا التعيين والاحتراز أنه  
 لم يبق ما يوجب عليه سلاسة الاحتراز من الخطأ في التأدية والاحتراز عن  
 التعبد للمعنى وفيه ما يشتمل على ما كونه من أسباب الاحتراز كاستعماله  
 ويحترز عنه على ما بين ~~تعيينها~~ راجع إلى ما لا القدرة استلزامه عبارة  
 عن العلوم والمثل في قوله تعبد ليعلم من أمره والمفعول غير ذلك وجب  
 يحتاج إلى اعتبار مقدمة مذكورة وهي علومها من الأمور التي يحسب الاحتراز عنها كم  
 هو أمرت على ما ذكر (قوله لعلم الخ) إذ مجرد تعيين ما ذكر من غير اعتبار هذه  
 المقدمة لم يعلم من في أي شيء ويحتمل أن يكون ما كذاية عن سبب الاحلال التي  
 تبين في العلوم المذكورة أو تدرك من حيث ينبغي أن يفكر قبل قوله ويحترز كله  
 ما كذاية من جميع أسباب الاحلال ويكون المعنى العرض تعيين الأمور التي تبين  
 في العلوم المذكورة أو تدرك من حيث ينبغي أن يفكر قبل قوله ويحترز عنها  
 في عرض الأمر ليعلم أن بينكم وإن دلتكم لكن لا يلزم هذا التوجيه فوله مما  
 ترجع إليه إلا ثلاثة الأمور يقرب من أسباب الاحلال والخطأ والتعبد  
 وحيث لا يحتاج إلى إيراد تلك المقدمة المعنوية ولكن يحتاج إلى تقدير كلمة  
 ملان كلمة ما في قوله ما بين لا تشمل ما بقى من أسباب الاحلال وكلمة ما لا القدرة  
 ينبغي أن تشمل جميع الأسباب ولي جعل عما يجب من وضع المظهر موضع المصدر  
 ولي جعل ضميرها راجعاً إلى العلوم من غير اعتبار فيه المعنى المذكورة معه  
 ولي الحسن لأن ما من أسباب الاحلال لا يحترز عنه العلوم المذكورة بل يحترز عنه

دون اطلاقه ونحو السطلي  
زيد لم يعرف السطلي دون  
زيد وهما عكس ذلك  
الاصل لان الفن الاول  
مذكور في سابق كناية وعلم  
للعاني صراحة والجواب  
ان الفن الاول هو اعرف  
من علم العاني من جهة  
اخرى لان الخطاب هنا  
بالنظر الى من يعرف الفن  
الاول ولا يعرف علم العاني  
لان الخطاب محور ان يعرف  
ان المصنف القاب محضرا  
مثيلا على ثلاثة فنون  
ولا يعرف ان الفن ما هو  
فاجاب عن الفن علم العاني م  
٣ في قوله فلا انكر كلامه  
الخ (٧) في بيان الشارح  
اتحصار مقصود التخصيص  
قبل مقدمة م  
٧ في آخر المقدمة الى  
اتحصار المقصود في الفنون  
الثلاثة صار كل منها موقفا  
معرفة تعريف العهد بخلاف  
المقدمة فاعلم يقع منه ذكر  
له ولا إشارة اليها فذكره  
مطول م  
٨ لان علم البيان غير متوقف  
على علم العاني فان من له  
ملكة يعرف بها ايراد  
الحكي الواحد بطرق مختلفة يكون عالما وان لم يكن لؤدي مثله بقصى الحق عاينه لا يكون بلغا (حسن جلبي)

بالمعاني والبيان (قوله اوب الاخرين) والاولية وعبر ذكره مذكور في الاول المتداول  
ثاني (قوله فانه من مرال لقدم) اذ وقع فيه اطلاق كثيرة لانه صدر المرحع  
بالله العائبة ولم يعرف معنى قوله بين في من ثمة وعرض به ليس في علم من  
القدم من نفس الالدية يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في الكتب البسوفة  
او يحتاج الى تقريره على قوله وهو ما عدا التعميد المعنوي راجعا الى ما يترك  
بالنفس وحل الاول في قوله وما يستخرج به عن الاول على الاول المتداول ثنائي الذي  
هو غير الصحيح (قوله ان الاول علم العاني) قد عرفت تحقيق ان الالامية للبعد  
ووجه حل علم العاني على الفن الاول دون العكس (٩) وان حل مفيد بحيث  
يرفع جميع الشكوك التي عرفت في طريق فهمه (٣) شارح رجه فله من  
اتحصار مقصود ذلك: في الفنون الثلاثة كان اتحصار الكافي في حاشيته كما هو  
الظاهر فاقصود والاهل من محض ذلك منه عبارة عن معنى والالام فصحة اخل  
في قوله ان الاول علم العاني ثالثة لانه من حل المعاني على المعاني او حل الالام  
على الالام وان اتحصار الفنون في طرف من يكون احدها  
عبره عن الالام والآخرة من علم في يكون مثل المذكور حل للعلم على معنى  
او يعكس على سبب عكس مع الالام والمعنوية مع الاشارة الى ان علم  
اتحصار في غاية وضوح كما في علم العاني وانه لا يرد على علم العاني فيكون  
مستدركا ولا يلحق على الالام فيكون قاصرا (قوله يكون منه الخ) كلمة من هذه  
تسمى اتصالية لانه بهم منه اتصالي شيء محروجه وهي ابدائية لان الابتداء  
هنا بانه والاتصال كذا في حواشي شرح الفناح شرافي يعني ان محروجه  
ليس مدأا ومثلا نفس ما قلنا من لاتصالية شيء فانه صدر متعلها فعلا خاصا  
كما قال الشيخ الطيبي في شرح المشكوة في بيان قوله عليه السلام استمى غزلة  
عارون من موسى في قوله مني خير لندأ ومن اتصالية ومتعلق الخبر خاص  
واليه رائية يعني است متص في قوله مني مرة هرون من موسى وما يقدر  
فعلانا كما ذهب اليه ليد الشريف حيث قال في حواشي شرح الفناح ان  
مؤلة كانت وناشته مني كثره عارون من موسى في قوله متصلا به  
ونزلا منه مؤلة المفرد متصلا ونزلا من مركب او يكون مؤلة كانت منه كثره  
المفرد كانت من المركب (قوله بعد رعاية الخ) ظرف لاراد وليس اراد انه يعرف  
به الاراد المتقيد بعد الصرف فانه خلاف الواقع (٨) بل ان قلت الاراد انما  
يعبر ويعتد به بعد رعاية الالام (قوله فيه زيادة الخ) يعني ان علم العاني  
الحكي الواحد بطرق مختلفة يكون عالما وان لم يكن لؤدي مثله بقصى الحق عاينه لا يكون بلغا (حسن جلبي)



ليس مشتركا في علم بين الامر حيث لا بد ولا من حيث المفهوم لكن في مفهوم الذات  
اعتقده وهو ان دعوى الخ لا بد من ما يعتري في علم المعاني وهو مجرد الملاحظة  
فيكون مفهومه مفسدة في مفهوم علم ليس لهذا الاعتراض بمنزلة انفراد من المركب  
فلما قدم عليه وقبل معه ثمرة علم اتيان وهو الابرار المذكور معترة بعد ثمرة  
علم المعاني اعني ثمرة يكون علم المعاني باعتبار ثمرة مقدمه على علم الابرار  
معايير ثمرة وفيه ثمة اعين معرفة الابرار والملاحظة لا تسلبها ولا تثبت ان معرفة  
الابرار ليست بعد معرفة الملاحظة ولوسلم فالامر ان يكون ثمرة احدهما من  
حيث التحقق بل من حيث لاحداهن متحققة بعد تحقق ثمرة الآخر وهو لا يصلح  
وحدها وحدها لقديم احدهما هي ذكر الابرار ان ثمرة العلم معترة بعد ثمرة  
الصرف ولا تقدم له على عوضا في حركته كما في الكتب انصت فيها كانه سهل  
والانفة لا يوطى وحمل شيع ان احدها مقدمة التصرف اعني انشائية متحققة  
بالكتابة ولوسلم في ذلك لا احد الى حدها بمنزلة الفرد من اترك وشبهه بل انه  
حصل جهة التفرع وان خبير في ذلك (قوله اشار الى تعريفه) اي تعريف علم  
المعاني على المنه لا يرد في قوله العلم الاول علم المعاني واحار لفظ اشار  
الشامل ليس انحصري وانتهى لان لغة العلم في التعريف ان كان معنى الملكية  
يكون مفردا مثل كل واحد من معنى المنه يكون تعريفها مفردا (قوله  
ريادة نصيرة الخ) اي كل واحد من المنه لا يصر الصيرة حاصل بالصورة بوجهها  
السابق على التعريف او بمجموعه بان يكون من الصيرة بالتعريف والريادة  
بالصفة (قوله كل علم هي اية في قرصه وقد بدل لانه على حركته وان كان  
مفردا الى غير موسوف بخلافه من فله درهم ولوجه الاول فالمراد الى نفس  
الشروع والتساقط فالمراد ان عينه (قوله ما عداه فقد اخ) اي باعتباره يصح  
مدها مع واحد او فدها بالثبوت والارادة صفة انصراع وهي اضافة  
المساوية بما سواء كانت هي اضافة الى اعتبارها القوم من الموضوع والقيمة  
او غيرها كالقيمة ان خوده من الخصومات (قوله ومن حول الخ) كرى القياس  
وصورته ان طالب كل علم من كثرة تصورها جهة بالوحدة وكل طالب كثرة  
كذلك عليه ان يعرفها بجهة واحدة من قول طالب علم المعاني طالب علم وكل  
طالب علم فعليه ان يعرف جهة واحدة ليضع المطلوب (قوله تلك اضافة) اي  
بالجهة انشائية (قوله ثلاثية الخ) وبذلك لانه لم يعرفها سلك الجهة من لابررها  
اصلا فلا يمكن طلبه والكلام في حول تخصيصها او يعرف الكثرة لان جهة

الوحدة بل من حيث الكثرة هلا من معرفة كل واحد من تلك اشئرة بوجه ما قبل  
التروع في تحصيله فيضيق وقته في معرفة تلك الوجود وذواته تحصيل  
تلك الكثرة او بعضها لا من جهة مساوية بل من جهة اعم فهي وان حصل لها  
الاندفاع الى الاخص لانه يجوز ان يقع لها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم  
فحينئذ يضيغ وقته فيما لا يهيم وهو الفرق الآخر ويعرب عنه دعيه اعني لاخص  
او بعضها لا محققا خاص ذوات عنه بعض ما يجبه وهو بعض الآخر من الاعم  
اذنى لا يوجد فيه جهة الاخص ويضغ وقته عند ما يحصل له لاخص مخصوصه  
فانهم قاله فرب قد قدم السحرين (قوله منكك د ر ب) اي العلم يطلق  
على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه صفة لا يمتنع في معومه حتى يرد  
العدم التكرار في توصيفه بقوله عرف بدو بلا حصة في اعتبارها بصفة التعريف  
بقوله والمراد بالادراكات الحرة الادراكات المتصفة بالفروع استخرجت بذلك  
الملكة من العلم بل هي عليه في النوع حيث قال منكك جدر بها على ادراك  
حرثت الاحكام والاعمال على الاعقاب بوجه حال الاستحضار بالادراكات  
(قوله مستطالغ) في حال الاستبطان يكون في مرتبة العلم الملكة وله ان يترك  
على الاستحضار قد مارس العلم من المستقيمة وامتت القامرة بعد اخرى فترك  
من استحضارها متى شاء وحصلت له مرتبة ثقل بالفضل صبر على العلم العالي بها  
لعمري (١) (قوله لا يترك من استحضارها) اشارة الى ان العلم بمعنى الملكة  
هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار مشهدة ويمكن على استحضار ما في  
ليس معتبر فيه لان هذه الملكة مرتبة العقل بمعنى اخر من ملكة الاستحضار  
ولو اعتبر فيها الفمكن على استحضار ما في لردت مراتب على لارئة ولا العلم  
اي مسائله محصورة مثل كلام المتقدمين لا يتحقق فيه الفمكن على استحضار  
ما في (قوله وتصلها) اي العلم بالمصلحة وهو غرض بقوله هي مسائل لتفاصيل  
مسائله وقيل اي استخراج الفروع بعد الادراكات جبرية (قوله حتى ادراك)  
فان جهة الادراك وسببه هي اداة الادراك ادراك لا يصحكون مسا لعمه  
ولا السائل لاهامتلقا الادراك لاسمه (قوله لا تريد سخ) اي لا تريد العلم الادراك  
اذ ادراك جميع المسائل متعذر لعدم الاستحضار وكذا مسائل وهو ظاهر بل تريد  
ملكة الاستحضار وما قيل ان العلم بمعنى الملكة اسم حمد فلا يثنى منه على تقدير  
تسلم عدم الاشتقاق من الجامد مدفوع بانه اذا استعمل العلم بمعنى لمصدرى اعني  
الادراك في الملكة صلافة السببه مسمى هذا لعمري في جميع مشتقاته من غير حاجة

١ العقل الهولاني هو  
الاستعداد المحض لادراك  
العقولات كما للاستقبال  
والعقل بالملكة هو العلم  
بالصوريات واستعداد  
النفس بذلك لاكتساب  
الظريات منها وهو مناط  
التكليف والعقل بالفعل  
هو ملكة استبطان الظريات  
من الضروريات والعقل  
الاستعداد هو ان يحصر من  
الظريات التي ادراكها بحيث  
لا تعجب عنه م

الى الاشتقاق من غير معنى سكة (قوله لانه كثير المالح) اشار به الى ان مطلقه  
 بمعنى السكة اكثر في العرف من علاقته على الاصول كما صرح به في التلويح فعمل  
 القسط عليه اولى ولما لم يحذر ولانه يحتاج الى تقدير انصاف في قوله يعرف به  
 اي يعلم ولا به لا يصير مدب معرفة لانه حصول المذكة مبدئية بعيدة بالنسبة  
 الى المذكة ومن هذا ظهر وجه عدم جده على الادراك ايضا \* قال قدس سره  
 كما يشوبه بالوحد \* فان اولى هي الاستعداد التام للاستحضار المسمى بالفعل  
 بالفعل والانية مشاهدة واستحضار على الوجه الاجنبي المسمى بالفعل الاستعداد  
 فعمل الاستعداد الحقة به حارحة من افعال بالفعل وليس كذلك والافتصير  
 مراتب النفس في حصولها من رتبة على الاربع وليس كذلك بالاتفاق ليس  
 شئ \* قال قدس سره فلا من قدر به \* كما صرح به لشارح زبدة الله في تعريف  
 النفس وذلك لان الاضادة الى المتعلق مأخوذة في العلم بمعنى الادراك لانه صفة  
 ذات متعلق او عر ان متعلق وحضور صورة انشئ فادفع فعمل لانه لا حاجة  
 الى التقدير بل يبقى على الامتلاق لانه في الواقع متعلق بالاحوال \* قال قدس سره  
 وحله على الادراك \* جاز \* وتخصيص بالمعنى يحصل من تقدير المتعلق  
 او من التوضيف بقوله يعرف بالمالح فال معرفة مدب لا صديق (قوله فضال)  
 الله لتعصيل الحري بل كونه لا يتفرع على ما فهم (قوله ادراكات حربية)  
 اصغر ادراكات متعلقة بحريته لكن لاستفهام حريته المذكور حريته الادراك  
 افعالها مقبها اختصار (٦) (قوله كل فرد فرد) في التقليد في بحث الحاصل  
 ان العرب تكرر انشئ مرتين فيستوعب جمع حده وفي شرح التسهيل في بحث  
 الحاصل وفي نصب معنى من مكرر خلاف ذهب ارجح الى انه يؤكد ومن حتى  
 الى انه صمد للاب وذهب مدرسي رآه مضمون بالاب لانه لما وقع موقع  
 الحاصل جاز من معنى ورد ذهب ارجح باله لو كان تأكيد لاري ما يؤدى الاول  
 واختار انه وماتمه مضمون انعاس الاول لان مجموعهما هو الحاصل ونظيره  
 في اخر هذا حلوه معنى وذهب ذاهب الى ان نصبه بالمعنى على تقدير  
 حذف العاطف بكون مدب حسب (٩) انهي مملك لا اعتبار في حال الجبر (قوله  
 بمعنى انشئ فرد داخ) اي فرد من معرفة المعرفة بافوة القرينة من بالفعل لا المعرفة  
 بالفعل (قوله فكيف مع) ساء على الكل (٨) فرد ورد عليه معرفة فيض  
 منه ان له امتلاك معرفة اي فرد بوجه (قوله وجود مالا نهاية) اي مالا يقطع  
 وهو احوال افراط العرف في المصطلح حري لا اختصاص به لانه في ابدان الاخرة

٦ والاقتضى الاصطلاح  
 السابق كون متعلق المعرفة  
 جزئيا لانفس الادراك  
 (حسن جلي)  
 في الاقاييد في بحث الكل  
 ان العرب الخ منه  
 ٩ من قيل قوله تعالى هو على  
 الذين اذا ما اتوا لصلتهم  
 عليه قلت لا اجد ما احلهم  
 ثلوا وحكي ابو زيد كانت  
 ممتك لثاني ولنا م  
 ٨ وحاصل الترتيب علم  
 يعرف به اي يمكن ان يعرف  
 كل فرد وجد ودخل تحت  
 الارادة من تلك الاحوال

م

ايضا (قوله ان اراد الخ) يعني ان الاحوال جمع مصنف وحكمه حكم الجمع  
 المعروف في احتمالاته الاربعة فلما ان اراد به احسن محرم وهو هوهر الطلاق لانه  
 يلزم ان يكون مره ملكة يعرف بها حالا واحدا عا لا بالمعاني واما ان اراد به  
 الاستغراق فليزم ان لا يكون احد عام مانعنا والهدى ذهني هو البعض المطلق  
 فيتم ما لزم على تقدير ارادة الجس وله ظهوره ثم يتعرض له واما لبعض النظم اى  
 المعنى في نفسه الغير المعنى في اذ ذكره فيزم به ههول واما الهدى الخارجى  
 اى البعض المعنى في الذكر فلا دلالة له على غلبه فانهم فاه قد اشكل على الناظرين  
 (قوله فلا يكون الخ) لا مناع حصول ثمرته (قوله فيكون الخ) حصول ثمرته  
 لا يصدق التعريف على عمه فلا يرد انه بمجرد حصول مسئلة منه لا يحصل للملكة  
 حتى يصدق التعريف (قوله لكل من عرف مسئلة) من الاحوال الكثيرة  
 ترتبط من مسئلة واحدة فن قال اى مسئلة متضمنة لثمة احوال تقدمها (قوله  
 بالابد الخ) اذ يتوقف عليه صحة اللفظ وفصاحته (قوله وهو قريبة حمية)  
 يخطر بالبال ووجه كونها توصف بالوصول المذكور (٢) مشعا بقيد الحيثية  
 ما يحسن في بحث العطف على المسند اليه من كلامي تشيع حيث قال ان الى اذا  
 دخل على كلامه فقد برحه ما يوجه الى ذلك ايضا وكذا لثام وجلة  
 الامراء من كلامه اميرائه على مجرد انك لشيء لشيء او تقيه عنه الا وهو  
 الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لا يسر في ذلك فانه انتهى فانه  
 يقتضي هذا الكلام يكون المقصود من قوله يعرف به احوال فقط المرفى التي  
 بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هو معرفة الاحوال بحيث تصابق بها اللفظ  
 مقتضى الحال وهو معنى اعتبار الحيثية واما كانت القرينة حجة لانه قد قصد  
 من الكلام الذى فيه تنقيد مجرد انك لشيء لشيء او تقيه هه ويصكرها التنقيد  
 لتوضيح وان ذلك انما هو في الغالب الخطبة في صدره لاني مقام التعريف  
 واما ما قبل (٨) ان التعليق بالمتنقيد يشعر بالحيثية عليه ان يتعمق بالوصف  
 الصالح للحيثية بشعر بالحيثية وفيما نحن فيه ليس كذلك وان الحيثية عبرة تنقيدية  
 لا تعليمية (٣) (قوله ان يكون علم الصافي) اى ثمرته او يكون الملكة التي تعبد هذه  
 للعرف (قوله مثلا) اشار بذلك الى ارد كر ان تصور على طريق ضرب المثال  
 وكذا اذكر التعريف وشكره ووجه لزوم انه لا يجرى من معرفة الشيء الادراكه  
 التصورى فانه ما هو الا التصديق بانه غير هو ووجه الفسار على عيسى اليبس  
 كلما نقل عنه وما ورد على التعريف من يصدق على ملكة العلوم الثلاثة مثلا

٢ لان المذكور في التعريف  
 احوال اللفظ بصيغة الجمع  
 فلا يلزم من ارادة البعض  
 حصول العلم بالمعاني بمسئلة  
 واحدة مطلقا (حسن جليبي)  
 ٨ في بيان كون الوصف  
 قرينة لا اعتبار بالحيثية  
 ٣ اعلم ان قيد الحيثية ثلاثة  
 اقسام لان الحيثية اما ان تكون  
 عين المبحث او لا فالاول  
 للاطلاق مثل الانسان من  
 حيث هو انسان مائى على  
 قدميه والثاني اما ان تصلح  
 الحيثية لعلية للمبحث او لا  
 فالاول للتعليل مثل الانسان  
 من حيث هو كاتب متهرك  
 الاصابع والثالث لتقدير  
 مثل الانسان من حيث هو  
 صاحبك متعجب م

٦ قوله وذلك أي كون مقتضى الحال في التحقق كلاماً مؤكداً وكلاماً ٧٢ ﴿ذكر فيه السند إليه وكلاماً

آخره  
لأن موضوع علم المعاني إلى  
يحذف فيه المسد اليه ثابت

۴ ای صلی کون احوال امام  
التأکید والد کر والحدی  
لا المؤمن کد والمذکور  
والنہذوف م

٩ فان قبل المذكور حقيقة  
هو الكلام الجرفي لا الكلي  
المعقول وحيله مقصي  
اطال فلا يؤيده قلت :صح  
حل الكلي ذكر حرية

فان قلت يصح حمل  
الاحوال المذكورة على  
الكلام المشتق منها لكونها  
كيميائية قلت فرق بين  
الحمل بالنسبة الى حزيه  
وكيفيته فان الاول من  
النسب انما هو الى الصق

دون الثاني فافهم م  
لا قوله فتأيد لدفعه ليس  
مراد الشارح الاستدلال به  
عل معلو به بل تأيده م

قوله لا نجدى كثير ضع  
لا تليس دليل على ضعف  
يؤيد على ان الانما مقتضى  
الحال هو انك وادوات  
التعريف بل الشاكيد  
التعريف نعم اصح اطلاقه

۴۸. یٰۤاٰیُّهَا بٰعِثُوْا دٰلِلٰهَآ عَلٰی مَقٰتِلِہٖمُ

قَالَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَرَفَهُ حَوْلَ لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي يَأْتِيهَا بِطَائِفٍ مُقْتَصَى  
الْحِسَابِ كَوْنَهُمْ لَا تَلْتَمِثُ سَكَنُهَا كَانَتْ حَالَةً سَبِيغَةً مَبْدَأُ تَفْصِيلِ مَسَائِلِ الْعُلُومِ  
الْثَلَاثَةُ هِيَ عُلُومُ ثَمَنَةِ لُغَرٍ، وَلِجَبْتِ فِي حَرْبِهَا مَلِكًا لَعَزَقَ بِهَا الْأَحْوَالَ عَمَّ الْعَاقِبِ  
وَمِنْ جِبْتِهَا بِعَرَفَهُ بِأَرْبَعِ أَسْمَاءٍ أَوْ أَحَدِ طَرِيقٍ مُخْتَلَفَةٍ عِلْمِ الْبَسَانِ وَمِنْ جِبْتِ أَنَّهُ  
عَرَفَهُ وَوَحْوَهُ مَحْصُولُ سَبْعِ وَأَلْفِ مَلِكِيَّاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ فَالْمَبْنُوعُ مَرَّاضٍ لَا يَلِيسُ  
بِمَوْجُودٍ فِي نَفْسِهِ فَصَلَاةً لَا يَكُونُ - الْمَعْرِفَةُ هَذَا الْإِرَادَةُ طَرِدُ فِي جَمِيعِ تَقْرِيبَاتِ  
الْعُلُومِ وَالِدَعْمُ مَذْكُورُ - (قَوْلُهُ قَالَ قُلْتُ أَخ) اسْتِدْلَالٌ عَلَى فُسْطَاتِ الْعَرَبِ بِعَيْنِي  
قَوْلُهُ فَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا صَحِّحٌ أَوْ سَعِيحٌ لِحُجَّتِهِ وَاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ قَوْلُهُ وَهِيَ بَعِيثُهَا  
الْأَعْرَاجُ (أَخ) اسْتِدْلَالٌ عَلَى عَرَبِيَّتِهَا لِمَقْضَى الْحَالِ بِدَلِيلِهَا لِأَعْرَاجِ الْمَسَابِقِ الْمُتَعَدِّدَةِ  
لَا أَنْصَابِ الْمَسَابِقِ لَمْ يَكُنْ كَوْنُهُ مَعْرِفَةً مِنَ الْأَحْوَالِ كَامِرُ (قَوْلُهُ كَمَا يَصَحُّ) أَيُّ عَمَّا  
كُونِ الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ مُقْتَضَى الْحَالِ (قَوْلُهُ وَكَيْفَ يَصَحُّ) قَدْ مَقْضَى أَنْ يَكُونَ  
مَسْبُوطًا بِطَبِيعَةِ مَعَارِفِهَا مُتَصَدِّقٌ وَطَرِيقٌ وَعَلَى مَا ذَكَرْتُمْ بِإِلْهَامِ الْمَسَابِقِ الْمُنَافِقَةِ  
أَصَابِقُ (قَوْلُهُ وَذَلِكَ مُقْتَضَى الْحَالِ) كَمَا ذَكَرْتُ (٦) لِأَنَّ مَوْصُوعَ بَعَائِي لُغَةِ الْعَرَبِ  
مِنْ جِبْتِهَا بِعَيْنِي أَتَوَلَّى قَوْلَهُ أَنْ يَكُونَ مَوْصُوعَاتِ الْمَسَابِقِ رَاحَةً أَلَيْسَ  
وَالْأَحْوَالَ الْمَسَابِقِ كَمَا ذَكَرْتُ (٧) كَمَا يَصَابِقُ كَمَا يَصَابِقُ حَرْفُهُ يَصْدُقُ شَرْحُ امْتِنَاعِ مَنْ أَنْ يَقُولَ  
إِسْمَاكِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَصْبِيحُ الْكَلَامِ فِي مَقْضَى الْحَالِ ذَكَرْتُ عَلَى ذَلِكَ قَالَ أَلَيْسَ كَوْنُ  
حَقِيقَةٍ (٨) هُوَ الْكَلَامُ دُونَ الْأَحْوَالِ فَأَبْدَلْتُ (٩) قَالَ تَقَرُّقُهُ وَبِهِ الْمُرَادُ  
أَلَيْسَ كَمَا عَمَّ مِنَ الْمَذْكُورِ حَقِيقَةً وَنَحْوُ الْحُكْمِ صَحَابًا لَمْ يَكُنْ عَلَى التَّعْلِيلِ قَالًا كَثْرَتِهَا  
بِدَعْوَى لُغَتِي سَبِيغَةً (١٠) وَاسْتِدْلَالٌ بِعَرِيفِ الْمَصْدَقِ حَيْثُ قَالَ يَهْدِي بِطَائِفِ  
لُغَةٍ مُقْتَصَى الْحَالِ بِعَيْنِي مَعْرِفَةً بِصَدَقِ الْأَحْوَالِ الْكَلَامِ فِي صَحِّهِ التَّعْرِيفِ وَكَمَا  
لَا اسْتِدْلَالٌ بِهِ بِصَدَقِهِ فِي الصَّدَقِ فِي الْأَصْلَاحِ وَالْأَحْوَالِ لَا يَصْدُقُ عَلَى  
لُغَةٍ لَا يَحْدُثُ أَصْلَاحٌ فِيهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ لَوْجِبَ نِسْبَةُ أَصْلَابِهِ إِلَى الْكَلَامِ  
لَكُنِّي لَا إِلَى الْكَلَامِ طَرِيقُ (قَوْلُهُ وَاحْوَالَ الْأَمْرِ دَالِحٌ) دَفْعُ لِمَا تَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ الْأَحْوَالَ  
لَا مَسَادَ مِنْ الْأَكِيدِ وَهِيَ وَالْأَحْوَالَ وَالْأَصْلَابُ عَقْلِيَّةٌ وَالْقَصْرُ لَيْسَتْ مِنَ الْأَحْوَالَ  
لِقَطْعِهَا أَنَّهُ يَحْتَضِرُ هُنَا فِي هَذَا الْبَدَلِ (قَوْلُهُ بِمَجْدِ أَصْلَاحِ) أَيُّ لَيْسَ الْأَحْوَالَ  
عَمَّا يَصْبِيحُ أَدْعِيءُ بِهَا أَحْوَالَ بَعْضِ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ لِقَبْلِ زَيْدٍ رَدُّ  
رَأْيِهِ اسْتِدْلَالُهُ عَلَى أَنَّ مَجْدَ أَصْلَابِهِمْ عَلَى تَوْحِيدِ الْفِعْلِ بِذَلِكَ قَالِ الْمَقْصُودُ  
أَصْلِي مَعْرِفَةُ مَجْدِ الْقُرْآنِ (قَوْلُهُ تَمَعُ خَوَاصِ الْأَمْرِ) التَّمَعُ الْأَتَاعُ شَيْئًا فَيُشَا

(والمراد)

لا باعتبار کوچه منتهی احدی منهم م

والمراد المعرفة بل الكلمة او المسائل المدفوعة والخواص جمع خاصة او خاصة  
وهي ما لا يوجد في غيره كلا او بعضا وانرادها على ما فهمه السكاكي رحمه الله  
الاعراض التي يصاغ لها الكلام حيث قالوا هي بخاصية تركيب ميسرة  
الى فهم ذي الفطرة السميعة مد سماع ذلك التركيب من ميسرة الى الله  
من تركيب انزله مطلقا لمسته من العارف بصبغة الكلام من ان يكون  
مقصوده في انشك او لا تكرار الخ واختار التركيب هي كلام شرف الى تلك  
الخواص تحصل عند التركيب سواء حدثت في افرادات وفي تركيبات تركيا اوليا  
او ثانيا وقوله في الاطعمة ظرف الانع اي منع الخوص من حيث افادتها  
بالتركيب بان يعاين هذا التركيب لاشتغاله على الكيفية المخصوصة مفيدة لتلك الخاصة  
فيؤثر الى ان عم المعاني هارة عن التصديقات فائدة التركيب من حيث اشتغالها  
على المخصوصيات تلك الخواص او الملكة فخالصة منها او المسائل المتعلقة بها  
والشارح رحمه الله اتفقا على انه متعلق بخواص مد عا او صفة لها ويرد عليه  
ان معرفة نفس تلك الخواص الجبري فليست عم المعاني من تصديق مدادة التركيب  
لها على الوجه الحكيم اللهم الا اذا اعترفت بسلطنة الى من حيث انها مفادة بها  
وقال العلامة رحمه الله انه يميز من سعة الخوص فان خواص التركيب تنقسم  
الى مادية خواصها افادة وهي اذية في علم المعاني والى مادية خواصها دلالة وهي  
اللية في علم البيان ومادية خواصها تبيين وزياد وهو يسبق في علم الدلوع وهذا  
الفرق وحده وحسن الاحتراز من سائر العلوم لا ينفك في حصول اللفظ او يتعلق  
بأحوال المفردات وصفا من حيث امددة صك بعة او بهيمة كالصرف وبالحال  
التركيب امر ايا كالخواص او اختلاف دلالة في الوصوح والخاصة كالبيان ثم انهم  
من جعل مدع علم في عدة كالصعب رحمه الله ومنهم من خصه من معلومات علم  
البيان بطرائق المصنعة البهية ومنهم من خصه من مصدات علم المعاني كالسكاكي  
رحمه الله وقدمه العلامة رحمه الله في شرحه وهو جرحي من علم المعاني وليس  
جرامه حقيقة ادلا دلالة في البلاغة كذا في الامامة في الكلام لحقول اسرار  
الندم فيه سها على كونه غير داخل في حقيقة فذل ويرى بصل وتركيب اي يعرض  
لها تسمي له هو المقصود الاصل اعني البلاغة او الخواص اي بعد من همتها  
من الاختصاص وغيره من الاستيعاب الواقع في كلام الطهارة عصوة منهم او قصدا  
الى اعراض لهم تتعلق بنبذت كالاصحاح وبهرلث وشرعش وغيره والحركات  
فيها صاحب المعاني احتذرا من مثله معرفة السجوم في علم اولياتي مثله

في موضعها وما قاله سيد السد قدس سره في شرحه من ان جعل الاستصحاب  
على الحساب الالهي غير صحيح لان تلك الحسابات لا مدخل لها في الاحتراز  
المذكور ولا في تحصيل سلامة فكيف تجعل جزءاً من علم المعاني وادراجها في حده  
مع جعلها قاطبة خارجة عنه لا تعلق فطرة سمعة والتفتت بذكر الاتصال المبني  
عن التبعية وهم قال معلومات هم واحد فديصل بعضها بعضاً فبعضه فبعض بل فروع بل  
الشرح العلامة رحمه الله فمر قوله عن ما يقتضي الحال ذكره اهم مما يقتضيه  
الحال عادة ودلالة اونيبي او تزيدها فهو شامل لعلم الدين قائم بمبدأ الاحتراز عن  
الخطأ فيما يقتضيه احد ذكره تزيدها وتريد ان على ان تعلق الاحتراز عن الخطأ  
فيما يقتضيه الحال بالشمع المتعلق بالامرين لا يقتضي ان يكون لكل واحد منهما  
مدخل في الاحتراز لئلا يحصل الاحتراز لهما ويكون الآخر من ممتاته  
ومكملاته ولم يغفل عن ذكر الاصل على ذلك بل جعله منها عليه ومعلومات  
علم واحد وان فصل بعضها بعض في الواقع لكن لا يقال في مقام تعريف ذلك  
العلم بأنه عز وجل بعضه بلكت بعضه بلكت بعضه بلكت بعضه بلكت بعضه بلكت  
البعض في كونه من العلم وقوله بعز وجل المتعلق بالشمع اي يحصل بلكت الشمع  
الاحتراز المذكور في اللفظ القوي للإشارة الى ان مجرد المعرفة ولو مجردة  
كما في حالة الدخول غير كافية بل لا بد من حصولها ( قوله لوجهين )  
حاصل كلام المصنف رحمه الله في الاتصال ان في تعريف السكاكي رحمه الله اللفظ  
ثلاثة اشياء وانرا كيب وعبارة وليس استعمال شيء منها بعضها في التعريف فذلك  
عدل عنه فلا يرد ان بوجه الثاني غير تام عد المصنف رحمه الله لانه عرف  
اللازمة بالصفة ووجه على انه اراد ان يصير علم لدول للمصنف رحمه الله  
تعالى ( قوله عز وجل فسر تبيين ) اي من الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة  
بأساليب وكيفية تليقه ( قوله توفية ) وفي فلان حقه اعطاء وايا اي تاماً  
كذلك في الفانوس ( قوله قد جاء الدور ) اي في تعريف بلاغة التكلم حيث  
توقف معرفته على معرفة المروف وفي تعريف علم المعاني باعتبار جزئه حيث  
توقف معرفة تراكيب لهما على معرفة البلاغة المتوقفة على معرفة تراكيب  
البناء ( قوله فربيه ) فديناه احببه في تعريف البلاغة وعلم المعاني ( قوله المعرفة )  
اي الخاصة بالشمع المذكور وهو اعلم بالمتن المترتب على شمع الخواص الجبرية  
لان الاحتراز المذكور ان يترتب عليه لا على المعرفة الجبرية وانما اورد لفظ المعرفة  
متابعة لفتح حيث قال وادفد تحققت ان علم المعاني والبيان هو معرفة خواص

ولا حقه وهي إما معينة لو  
سوى نسبة المضيئ إلى  
الإرادة لولا التسمية أو  
محتملة إذ رجع أحد المعنيين  
على الآخر والمادة والمينة  
لأن لكل مجاز في التعريف  
أو في المحاورات والألزام  
استعمال كل مجاز في معان  
غير متشابهة لوقوع بعض  
مجهول والألزام بعدم قوله  
إيس نسي لأنه مقابلة الخواص  
بالخواص مع أنه لا يذهب الجواز  
بالجواز م ٣ أي كونه معني  
النوعية أن يكون ذلك  
انكسار بحيث يورد كل  
تركيب له في المورد الذي  
يلحق به م ٩ لأن المعاني  
المعبر عنها إذا كانت للتكلم  
يجب أن يكون التركيب  
المعبر عنه أيضا لامتناع  
التصريح بما قصده بصارة  
غيره وكذا قوله وإيراد  
أنواع التسمية الخ أدل لوقوع  
مثلا للامتناع هي بلاغ  
التكلم في تأدية المعاني جدا  
له اختصاص بمحمل كلام  
غيره على ما ينبغي على ما هو  
معنى التوفيق بالظر إلى  
تركيب الغير لتكلم ريكنا  
الهم إلا أن يحمل التأدية  
على تفردها وكشفها على

تركيب الخ (قوله إطلاق الخ) الأخير إطلاق اسم أنسب على السبب لأن  
الألزام معتبر في جميع أنواع المعارف (قوله متضمنة بصر) ثم وجدت لقرينة (٧)  
المادة وهو امتناع كون التسمية عمما والمينة وهو تفسير علم يعنى في موضع آخر  
بالمعرفة (قوله بعد تسليم الخ) أي لا يتم أنه من التركيب تركيب اسماء  
الفسر تركيب من له فصل محيز ومعرفة وقوله وهو تركيب اللفظ جلة  
مستأنفة لتعيين ثالث التركيب (قوله وأقول) أي في الجواب عن جسد  
السكاكي رحمه الله (قوله لا يعلم الخ) اختبر لشيء ١٠٠ وضع لطلال الثاني  
فإن تركه البطلان أن يكون مطلقا لا متناهي في الحقيقة ودقت بما يلزم إذا كان الكلام  
محتملا لغير المراد وفيما نحن فيه لا يعلم منه إلا ما هو المراد ومن هذا علم أنه لا يكتفى  
في أبواب حوار إرادة تركيب انكسار لأن مجرد إيراد لا يبرح التعريف عن  
الجهالة بل لابد من إتمام حصر العلم ثم في ذلك حتى يصح أنه لا يحتاج إلى  
البيان فقلوا من أن الشرح رحمه الله منع مدع آخر من نصب رحمه الله  
نقاي ما للتعريف فسد لاستلزامه بدو أو أحده فلاحتماله في الظاهر كونه  
وماد كرم من الصادرة محتملة على المادة فحسب السيد الشهيد (عليه السلام) بجملة  
إرادة تركيب اسماء خارج عن من انوجه إيس نسي كما ينبغي (قوله  
الا أن يكون الخ) ودق: لأن معنى توفيق هو من التركيب حفظه اعتناء به  
واقبال ذلك ما يراد تركيب نفسه كما يقتضيه الخواص ويحمل تركيب غيره عليها  
(٣) ولا يجوز إرادة العلم بعد فيكون مراد تركيب تركيب اسماء لأن المادة  
الانكسار لا تتحقق ما لم يلزم من الإبراد لا إرادة المعنى بل لا يمكن أن يكون المراد  
بالتركيب العلم من تركيب نفسه وتركيب اسماء لأن قوله بأدية المعاني وقوله  
وإيراد أنواع ما ينبغي منه (٩) كما ينبغي ولا بد من دلالته في لغة التكلم ومن كان  
لزاما له فتعين أن يكون المراد الآخر وهذا حصر بعض معاني رحمه الله  
في أحشية يعنى أنه لا يعلم إلا ذلك عند انصروا من في كلام وما يشتم عليه  
من القرينة السابقة وهي بأدية المعاني فله ينص تركيب بما يحصل تأديتها على  
وصفها واللاحقة وهي إيراد أنواع التسمية وأصروا الكسابة وهو طهروا خارجة  
وهي العلم من البلاغة انما هي القدرة على تأليف الكلام في تأدية المعاني على ما ينبغي  
لاصق بهم المعاني كما ينبغي من غير أن يكون له اقتدار على التسمية والتركيب  
وراد لفظ بحيث إشارة إلى أنه لا يلزم الإبراد مع كل اقتدار عليه فيكون معنى  
التعريف (٢) أي إلى ما يمكنه اقتداره على تأليف كلامه (قوله لأن خاصية ج)



خاصة اشئ ما يوجد في غيره وادوا الله لا اله الا هو بالخصوصية  
 فالخواص ان جميع خاصة بمعنى الخصوصية او اسم جمع لخاصية ولم يقل خاصية  
 اشئ ما قائم في شئ والكاران في الشئ والاشكال ليس موجود فيه بل مدلوله  
 قوله وهذا بعينه معنى ح) في الوجود وان تعبرا معهما لانه لا يصدر  
 عن المتكلم الاصل واحد بمراده تارة بالتوفيق وتارة بالتطبيق والتطبيق معتبر  
 في كلام نفسه هكذا التوفيق و لزم يتعدا في الوجود فان قيل قد ذكر الشرح  
 رحمه الله في شرح شرح (٩) ان معنى التطبيق اسم من لا يراد اخل قلت المراد  
 وهذا بعينه معنى التطبيق اذا كان بالاراد (قوله كما يعضض عدها ح) ادلا معنى  
 لتأدية مع في ابرو لا تأدية معنى عزاء كيب الغير الا ان يراد من التأدية معنى  
 يعزى كالغزو والكشف ويشتر ترا كيبه ويراد بتوفيق خواص الترا كيب من  
 خواص ترا كيب اراده ان على حذف المضاف او الجمل على المضافة كما في قولهم  
 صلت مصلحت وشئ بها لاجلهم من المصالح فاعلم المفسر الذي ذكره السيد  
 القدوس سره في شرح الفتح انه يجوز ان يراد ترا كيب اللغات ويكون المعنى  
 ملوغ الكلام في تأدية يعزى كيبه عدها ح) اختصاص بتوفيق مثل (٧) خواص  
 ترا كيب العدها ح) قوله لان كون الخ) ارادانية إشارة الى ان العنبر لا يقتدر  
 على الارادة دون الارادة بالفعل ولم يكن يرد كل نوع كما هو الذي يلقى بالاساق  
 إشارة الى ان الارادة لا يمتنع الا بالاختصاص وازيد فاعلم الا انواع لاشارة الى ان العنبر  
 اراد اشخاص جميع انواع لا اشخاص نوع دون نوع (قوله وليس المعنى على انه  
 مورد تشبهات ح) لا شخص لانه لا يمكن اراد الاشخاص ولا انواع ادلا انواع  
 لها بخصوصية كما يشبهه الاصفه قال قدس سره فانيس ترا كيبه خواص  
 الخ) في شرح الفتح بشرح رحمه الله ما حاصله ان خواص الترا كيب يتسوق  
 منها الى فهم ذي القدرة ساجدة على تقدير صدور عرله فحصل تمييز ومعرفة  
 وغير البالغ لا يوجبها حفظ انتهى على هذا لا تدل به انيس ترا كيبه خواص كيف  
 وان ترا كيب المصادرة عن غير لسمع لا يخلو عن التأكيده والعلومه عن التعريف  
 والكبر والحذف والاصور والتقديم والتأخير الى غير ذلك وهذه الخصوصية ذاتة  
 على الخواص دلالة المنقضى على المنقضى الا ان غير البالغ لا يورد تلك الخصوصية  
 على وفق الخواص ولا يوجبها حقا قال قدس سره اذا اعتدنا بها الخ) فيه ان عدم  
 الاعداد بها لا يقتضي عدمها بل يقتضي وجودها لاعلى وجه الاعتدال قال  
 قدس سره وادى به لم ح) قدس سره انه لا حاجة الى دعوى الاتحاد بين المفهومين

٩ في شرح قول الفتح  
 تطبيق الكلام على ما يقتضى  
 الخالد كره ان الكلام اسم  
 من الكلام الذى يؤلفه  
 وتعينه ان يورده على  
 ما يقتضى من الكلام الذى  
 يتبعه وتطبيقه ان يحمله  
 على ما يقتضى فكيف يكون  
 تطبيق الكلام على الملائكة  
 معنى التوفيق وحاصل  
 الجواب ان المراد توفيق  
 خواص ترا كيب نفسه م  
 ٧ بتقدير المضاف او الجمل  
 على المسألة م

٣ قوله ويختصر المقصود إشارة الى دفع ٧٧ منقذ. بعد ذلك الكلام بشر الى ان الصمير يرجع الى علم المعاني

فرد على ظاهره ان انحصار علم المعاني فيها بط الخروج الموصوفات والمبادئ من هذه الثانية مع دخولها في علم المعاني في قوله الفن الاول علم المعاني بمعنى مجموع لمائل والمادي والموضوعات وأوشاقها كما هو المتعارف م ٤ وبعين ان التعريفات من المبادئ التصورية ووجه الانحصار وكذا التبيين الآتي من المادي التصديقية فالتسمية طبيعة في المشهور عند الجمهور ومهمة عند المتحقق عند المحققين م ٥ يعني التعريف ووجه الانحصار والتبيين الآتي تخرج من العلم حين اراد بكلمة من البداية على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسأله وبيان عين البيان وامادنا بي على ان علم المعاني مجموع المادي والمقاصد فلا تخرج الامور الثلاثة في الاول نخرج كما تخرج قوله المقصود اذا اراد به المقصود الاصيل دون السعي فلا يلقى فائدة في زيادة لفظ المقصود م

وانه يمكن ان يحدده في الوجود قال فليس سره انه لم يفسد اح ٢ قد حرمت انه لا يجوز ارادة اواع تشبيهاتهم ومجراتهم اذ لا اواع به بخصوصها قال قدس سره لم يصر ملاحة الخ ٣ ان الصمير لا يفرق منه تدور ككتفي في تفسيره ما يبرم من تفسير ملاحة المتكلم وهو كون انكلام بحيث وفيه حواص انما كتب حقه وورد فيه اواع التشبيه والمجر والكتابة على وجهه ولا شك في الاعتراض بما يحمله على هذا التفسير (قوله ويختصر المقصود (٣) سره معني) كذا في الاصح معنى ان اراد انحصار المقصود لدى هو بعض من علم المعاني غير ان انحصار العلم فالكلام على حذف المقصود والصمير جمع ان المقصود يشتمل عليه علم المعاني فلا يرد مع الانحصار بل التعريف وبيان الانحصار والتبيين داحية في علم المعاني لكونه من الفن الاول المشتمل على الامور الثلاثة بجمع حصر استكت في المقدمة والصور الثلاثة وغير داحية في الابواب الثانية واليه اشار الشارح رحمه الله بقوله وتعريف (٤) العلم وبيان الانحصار الخ (قوله انحصار الكل الخ) لان المقصود كل المسائل لا كل واحد فانه حرم المقصود (قوله لا الكل الخ) ان كان الصمير بالمقصود موعده لذلك لسدقه على كل واحد منهما على وجهه المقصود المقصود (قوله والالتصيق الخ) اي ان كل احصر في الحقيقة اصدق المقصود على كل واحد منها ولو سبق المقصود على ما ينسب من علم المعاني عليه لا يخلو ان لم يرد على كل واحد وهي حقيقة علم المعاني مقرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم فادفع ما يحير بالظن في دفعه وتكلفوا بما يجبه الامتاع من ان كلمة من ابداعه غير داحية ان المقصود من المثلث خارج مع تلك الابواب ليست كذلك بالنسبة الى علم المعاني وامان تصديقه فيكون الحصر حصر الكل في حريته وامان بانية فلا فائدة في زيادته لفظ المقصود لان الامور الثلاثة (٤) تخرج من العلم حيز كما تخرج من المقصود (قوله وظاهر الخ) قل بعد روجه الله لان الظاهر ان تلك الابواب اسمها النفس والفوائد وليست اجزاء فذلك انهم يعني ان ظاهر كلام مصنف روجه الله اعني قوله ويختصر المقصود من علم المعاني مشعر بان بعد العلم الذي هو مرجع الصمير عبارة عن نفس المسائل لاجل المذكرة لان الظاهر ان الابواب تشابه هي المسائل وان الانحصار يحصر الكل في الاحراء والمسائل ليست حرة من المذكرة والحمد لله وظاهر هذا الكلام لانه يجوز ان يكون لفظ عبارة عن المذكرة ولرجاع الصمير اليه بطريق الاستفهام او لكونه مشرا بالمسائل او يكون حصر حصر انفس في السبب او يكون المقصود عبارة عن المسائل فان تكون كلمة من حدة المقصود

٦ العقل والنفس والذهن  
واحد لذات لأنه باعتبار  
ادراكه يسمى عقلا وباعتبار  
تصرفه في الدنيا يسمى نفسا  
وهو اعتبار استعداد الملاذرات  
يسمى ذهنا قائل  
٧ ويحتاج الى ان يقال ان  
اعتبار قيامها بها باعتبار  
العالم لا يوجب الظاهر  
او المراد قيام النفس بنفس  
التمسك لولا النافع او انها من  
ثانها للقيام بها  
٢ وذلك المذكور هو ارتفاع  
النفس او اثرها في الجبر  
ومطلب الصبر في الانشاء  
ملاحظة الى ان يقال ان  
في قوله هو تعلق احد طرفي  
الكلام بتمام اد النسبة بهذا  
الشيء قائم فاحدا لطرفين لا غير  
وان امكن الجواب بانها قائم  
بهي اولاً والثاني قائم  
بنفس المتمكن ثانياً والعرض  
م

ومعنى كونها من معصودة عن الملكة وسبلة الى ثنائها وانما قال في الحقيقة  
لا يظهر ان تلك الابواب الخ لانه يجوز ان تكون تلك الابواب عبارة  
عن التصديقات فليس ويكون المقصود من هذا المعنى اي من تلك الملكة عبارة  
عن استحصار الملكة لانه وسبلة اليه فيكون المعنى ويقتصر استحصار  
المسائل الذي هو مقصود من الملكة في التصديقات المذكورة في ثمانية ابواب  
استحصار اشكال في الآخر لان الاستحصار هو الادراك من غير تحريم كسب جديد  
وحديث يكون كنه من صلة مقصود ( قوله احوال الاسناد الجبري ) مرفوع  
على انه جبر متما يحصى كذا مرفوع في الاصباح اي احدا احوال الاسناد  
الجبري وكذا ما مره والخم كلها مذكورة على سبيل التعداد والقول به وما بعده  
تمام ذكر الواو به مذكورة على سبيل التعداد موقوفة الاواخر وكسر ما هو  
مضاف الى ما بعده لانه كسر رده عطف لوصول على الفصل والاطراف  
والمساواة على الابحار ( قوله او اشار ) فكيف لسان حواله اختصاصه باب ( قوله  
يشتمل على سبب الخ ) يشتمل سبب على ادلول لاشتمال اشكال على الجبر ( قوله  
قائمة بنفس ( ٦ ) فالكلام ) يدل على نسبة من يعرف من الحاصل في نفس المتمكن  
اصور لها قائمة لنفسه بكونه اصيل من اسلم قيام العرض بالنفس  
لان المتمكن بعد تصور الطرفين نسبتهما الى الآخر لانه مقصور لهما  
وهذا خلاصة ما مر من جهة الله وهو انك انك النسبة في الجبر هي ارتفاع  
النسبة وترفعها في صبر مثلا طلب الصبر يعني قيامها بنفس المتمكن  
كونها صفة لها ووحدة هي وجودها فلا كسر صفات النفس لانه  
مفعوله حاصلة صورته في دفعه لقطع ماله لا اسبح في التصديق الى تصور  
الاجماع والاراع ومن وجود في نفس من غير اصبر طلب الصبر واجابه  
لا يحد تصور من في لانه الكلام على النسبة القائمة بالنفس لا يقتضي  
قيامها في واقع حتى يرد ان كلام الشك ( ٢ ) والجواب ومن يتفق بخلاف  
ما يتمكده كله اخر مع عدم قيام اسمه بانفسهم ( قوله فلا يخفى التفسير )  
لانه تمثيل للكلام بغير اسمه لا يحد من وجوده في لانه لا يحد ( قوله تعني  
احد حرفي كلامه ) يدل على التعلق ( ٢ ) ان كور ليلام ماضى ويصح  
التعميم اللاحق اعني قوله سواء كان كسر او لم يكن وسلا قيل المراد تعلق احد جزئي  
الكلام بالنفس الآخر بحيث يصح السكون التلوي عليه وهو حروح من السوق  
لانه في الكلام بطلان وعرضه من العربية ( قوله انما هو سبب ) هما

بطلان على الإضمار والانتزاع وعلى الوقوع واللا وقوع كإدراكه الشارح  
 رحمه الله في شرح الفتوح (قوله إن كان لمسته) أي لمسته المفهوم منه الحاصلة  
 في ذهنه خارج عن مدلول الكلام أي حاصر بين طرفين مع قطع الطرح عن  
 دلالة المدخل والنظم منه محتمل لأن نطاقه السمة وإن لا يطبقه مصر وإن لم يكن  
 كذلك فإن لا يكون له خارج أصلاً كقسم الطلب (٤) فإنه رآه على صفات حسية  
 ليس لها متعلق خارجي أو يكون له خارج لكن لا يتحقق مطبقة والامتناع  
 كصريح العقود فإن لها نسا خارجة توجد بهذه الصبغ ويستلها صبغ مختلفة  
 لأن تقاطعها اندمجت الدولة أولاً مطبقة، وقد ذكره صهراته لاحاجة في هذا  
 التفسير إلى كون تلك النسبة مشيرة بالخارج ودلة عليه كافي في شرح بقا صديحت  
 قال إن الكلام المعنى مدلولاً تعبيراً وهي السمة الدائمة، عس أن كان مدلوله  
 النسبة النفسية فقط فأشياء وإن كان مع ذلك دلالة وأشهر بأن لها متعلقاً خارجياً  
 ضمير ولا إلى اعتبار الصدى كافي في التخصيص حيث قال أو يكون نسبه بحيث يقصد  
 أن تكون لها نسبة خارجية ولأنه أشار كون تلك النسبة حكماً عن الخارج  
 كإثباته (قوله وإخراج) فلا بد لبيان الأحوال المنصبة لكل واحد من الأربعة  
 من باب على حدة حصل لها أبواب أربعة (قوله لأن الأقسام أيضاً) الخ  
 فيه أن عدم الاختصاص شيء لا ينصبي حكمه التخصيص لكونه يكون  
 التخصيص جهة مع عدم الاختصاص في عدم كونه أصلاً واشتراف  
 وأورع للمصنف (قوله وكل من الأقسام) فلا بد له من باب سادس  
 لعدم اختصاصه شيء، قد ذكر (قوله وكل جملة قرأتهم) فلا بد له من باب  
 سابع لأنه حال الكلام بالقياس إلى كلام آخر ومضى أحوالها تعسها  
 (قوله إن رأيت الخ) أما اعتبار ذاته لو اعتبر مفرد من مفرداته فلا اختصاص له  
 بشيء، قد ذكر فلا بد له من باب ثامن (قوله لأن من تحت ح) قد عرفت فيمضي  
 أن وجه أفراد كل منها مفهوم من كلام المصنف رحمه الله حينئذ ذكره  
 والشارح رحمه الله (قوله مفاد كلامه الخ) لأنه لا شئ عليه على ذكر المصنف  
 يشغل على تردد لأطراف تحت إدراكه عقاب ولا استغناء بقصد التزديد  
 الضبط وتقابل الانتشار بل جعل مداره على إمامه مسافة تنصبه للصحة (قوله  
 ما جاء به) أي بصير الأربعة السابقة تحت لائق المرتبة وكذا ما بعده فلا مردان  
 ما ذكره محقق لثبوت المصنف رحمه الله إذ فصل ووصل به ما دام والأشياء  
 سادس والاعقاب والآخر والمداواة تام (قوله لأنه قد سبق الخ) يعني على

٤ أقسام الطلب الأمر والتهي  
 والتعجب والاستفهام  
 والتمني والتعجب والعرض  
 والدعاء وأمثالها م

من قوله تعالى ولا تدعوه معوهة مما شئنا واللاطف بأنه ، مما شئنا الخبر فيها  
والهمم بسبق الى كون الاول صدقا والتساق كذا فانه كونهما لا يستلزم  
الاطلاق لاخصيص مما ويكون شبهة لا به اعتدله (قوله وقد علم الخ) هذه مقدمة  
اشارة الى عدم لزوم الدوام في تعريف الصدق رحمه الله لصدق قوله بمباشرة  
في الخبر لموقع حيث اخذ خبر في تعريف الصدق مع ان الصدق هو وجود  
في تعريف الخبر لانه كلام الحق للصدق والكذب يعني قد علم بما مر في وجه  
الانحصار خبر بوجه لا يتوقف على معرفة صدق فلا دور (٣) (قوله من  
ثاني) اي عن امية عن جده من الائمة والى هي متقدمة او من الموضوع  
على وجه من ثبوت المحمدي ، واحدة هو مناسب به والاول اقرب (٧) الى اعني  
والثاني الى اللط قال قدس سره ان مما هو صفة تشكك قال لخصي في  
تعريف البعث انه تابع بذل على معنى في متبوعه لو كان او متعلقه لكل ، م  
لدخول نحو رجل فانه يراه قال قدس سره ان مما كان المصنف  
رحمه الله اضرب ان كونه قائما بوجه معنى فيه وان كان اعتبارا بعدا نظرا في هذين  
الاحتسابين رد ردوهم في صدق الحكم في اية امية عن صدق الكلام او معنى  
اعتباري موقوف لعمه وحصوله على صدق الكلام قال قدس سره حقيقة م  
لانها لا تكون جاريا هي انكم وانما كان صدق الكلام صدق الكلام حقيقة من غير  
قيام معنى قال قدس سره في تعريف صدق امكم مما عن الثاني على ما هو به تعريف  
لصدق الكلام فقد حذف خبر في تعريف الصدق انما خود في تعريف الخبر فيازم  
الدور قال قدس سره او موقوف الخ قال اي من حيث التعريف ان صدق  
الكلام ما خود فيه ولا شئ ان يكون بحيث كذا الاحكام فيه الاشارة الى  
ايه الحقيقة وهو صدق الكلام فيكون التعريف المذكور تعريف صدق الكلام  
وقد اخذ فيه الخبر مما خود في تعريف صدق الكلام قال قدس سره وجوابه  
الخ قال اعلم ان خبر بر الجواب موقوف على بيان ترتيب الابعاد وهو ان  
السكاكي رحمه الله استدلل على علل تعريف الخبر بصدق الصدق والكذب بانه  
دوري حيث عرفوا لصدق خبر عن الثاني على ما هو به والكذب بالخبر عنه  
لاعلى ما هو به قال شارح رحمه الله عنه ان لزوم الدور معنى على مقدمتين  
اتحاد الخبر في التعريف واتحاد الصدق والكذب فيهما وعلى مسمما مجموع ثم  
أورد التوجه كلاما ثانيا قال على خبير تمامه اتحاد الصدق والكذب قال عليه روم  
الدور قال احاط السيد قدس سره بان تعريف لزوم الدور على مجرد اتحاد الصدق

٣ في تعريف المصنف حيث  
قال الخبر ما كان الصدق جارح  
تطابقه او لا تطابقه ولم يقل  
الخبر كلام يحتمل الصدق  
والكذب فلا دور في تعريف  
المصنف الصدق تطابقه وانما

م

غير صحيح يجوز تعدد الخبر فيها وإنما يرد ذلك لو تعدد الخبر أيضا وهذا في غاية  
الوضوح فأنه مع ما قيل أن اجواب السابق اعني قوله وايضا الخ مبني على تسليم  
اتحاد الخبر فالجواب يجوز تعدد الخبر غير صحيح لأن ذلك لا يرد لو قال انا شارح  
رحمة الله ولوسم فالصدق الخ دل الشارح رحمه الله تعالى مع (٢) كل واحد  
من المتعديين ابتداء وخرج عدم لزوم الدور عليه \* قال قدس سره بكر الخبر متعدد  
فيهما \* ففي الاول المراد به الكلام المحبر به وهو ظاهر وفي الثاني الاخبار عن الشيء  
لأنه بمعنى المحبر به لا يصح أن يكون تعريف لصدق الكلام لأن الصدق ليس  
نفس الكلام المحبر به وتعيينه من صدق الكلام الآخر عن شيء أي الاخبار  
عنه من النسبة على ما هو به أي كون النسبة معناه على ما هو به فأنه مع  
أن صدق الكلام كيف يمكن تعريفه بالاخبار عن شيء على ما هو به \* قال  
قدس سره لو فسر الاحبار الخ \* بأن يكون معنى الآخر عن شيء الاتيان بخبره  
لامعنى الاخبار قطعا ادل المعنى للاتيان بالخبر عن الشيء \* قال قدس سره الى وجه  
آخر \* بأن يقال الخبر المعرف معلوم بوجوده والاشارة عليه المقصود معرفته  
بوجه يميزه عما عداه ونسأله وهو الختم للصدق والكذب فمباح في تعريفهما  
الخبر المعلوم بوجوده فلا دور \* قال قدس سره أما على الثاني الخ \* فمما هو أن هذا الجواب  
أما يرد إذا كان معنى قول التوهم فلا دور لازم بل لا دور في تعريف الصدق لازم لو ثبت  
صدق التكلم على صدق الكلام المعرف بالخبر المأخوذ في تعريفه صدق الكلام  
وهو المطابق لظاهر كلام الشارح رحمه تعالى عن ما في أكثر أسع من ذكر  
قوله فلا دور مرتين مرة قبل قوله وايضا أي لزوم دور في تعريف الخبر ومرة  
بعد قوله وايضا الصدق الخ لئلا يروم الدور في تعريف الصدق وإنما قلنا لظاهر  
كلام الشارح رحمه الله تعالى أنه محتمل أن يكون الثاني صفة للأول تشبها على أن كل  
واحد منهما مستقل في لزوم الدور في تعريف الخبر وأما إذا كان معناه أن الدور  
لازم في تعريف الخبر وهو المطابق لاسع التي اكتفى فيها بقوله فلا دور بعد قوله  
وايضا الخ فلا ينع في هذه ماد كره قدس سره من أن صدق الكلام لا يتوقف  
على صدق التكلم بل لابد من إثبات أنه لا يتوقف على خبر قد ير من هذا مخالفة  
من المراد التي كرهت فيها أقسام الادكيا (قوله أن الكلام الذي دل الخ) قد مر فيها  
ثقل منه من الحاشية المتعلقة بقوله لأنه لا محالة يشتمل على نسبة أن تلك النسبة  
في الخبر هي الاتساع والاشارة وفي الاشياء الطلب فالصريح أن الكلام الذي دل  
على حصول نسبة بين الشئين إما دلالة أو إثبات فدلوا بالخبر هو النسبة الذهنية

٢ وأشار الشارح الى منع كل  
من المتقدمين ههنا بقوله  
فالخبر بمعنى المحبر به كافي  
قوله الخبر الكلام الختم  
لصدق والكذب قد يقال  
بمعنى الاخبار كافي قولهم  
الصدق هو الخبر عن الشيء  
على ما هو به ويقولوا وايضا  
الصدق والكذب بوصف  
بهما الكلام والتكلم الخ  
فتأمل م

اعنى الايقاع والانتزاع وموقع في نفس العبارات ان مدلول الخبر هو انسبة بمعنى  
 الوقوع واللاوقوع فالمراد منه انه من حيث حصولها في الدهر يرجع الى الايقاع  
 والانتزاع قال في شرحه لفتح اذا اورد الجملته الحرة هي لا محالة تشتمل على نسبة  
 تامة حاصلة في دهر المتكلم مرسمة من انظر في دهر السامع فالنزاع في ان مدلول  
 الخبر الحكم بمعنى الاجماع والانتزاع وبمعنى الوقوع واللاوقوع انظر الى الوقوع  
 واللاوقوع من حيث العلم حاصل في الدهر حين الايقاع والانتزاع قال  
 قس سره ووجوده الخ اشار بهذا السط الى ان ليس معنى حصول القيام  
 لزيد انصافه وجهه فيه في الخارج بل وجوده له على نحو وجود العرض  
 للوجود بناء على انه من مقولة لوصف قال قس سره ولا شك ان وجود الخ  
 قد تقرر في موضوعه ان حصوله شيء اخر اذا كان على صورة وجود العرض لموضوعه  
 يقتضي وجود ذلك الشيء بخاصة والابد انصاف الجسم بالسواد المعلوم بخلاف  
 ما اذا كان طريق الانصاف والتحلق به يقتضي وجودا ثبت له دون التثخين  
 ان يكون الانصاف اثرها فلا يرد ما قبل ان قولنا زيد ابيض قضية خارجية مع  
 عدمية العمى في الخارج ثم نصدق ان العمى حاصل لزيد في الخارج بمعنى وجوده  
 لا يقتضي وجود العمى ايضا وانما الخ لا يقتضي او هذه المقدمة لان المسكور فيما تقدم  
 ان ظرية الخارج لوجود شيء في نفسه يقتضي كونه موجودا خارجا وفي قولك  
 القيام حاصل لزيد في الخارج بغير الخارج طرعا او وجود القيام في نفسه بل لوجوده  
 لزيد فلا بد من ان يقال بوجوده لزيد يقتضي وجوده في نفسه فيكون الخارج  
 طرعا لوجوده في نفسه لير تقرب قال قس سره اردنا الخ هذه الاردة  
 لا تجري في النسب التي حرمها امور ذهنية لان الخارج مرادف الاعيان  
 كما حرم قس سره ليس طرعا لاطرافها فضلا عن ان يكون طرعا لها فيلزم  
 ان لا يكون الاخر اندية عنها موضوعا بالصدق عدم الخارج فمدلولاتها  
 فضلا عن المطابقة وكذا لا يصح ان يراد بالنسبة خارجية ان الخارج بمعنى  
 نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية ان نفس الامر بغير طرعا لوجودها  
 بل يراد بانها خارجية ان خرج بمعنى نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية  
 ان الخارج بمعنى الاعيان بغير طرعا لوجود لان النسب المذكورة موحودة  
 في نفس الامر فط الفرق ككلا الامر بمعنى ان النسبة خارجية ان الخارج  
 بمعنى نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان ليس  
 طرعا لوجودها ولذا قال شارح رحمه الله اول ما قطع النظر الخ اشارة

قال العصام وما ينبغي  
 ان يبه عليه ان ما يسط  
 في الكلام في الخارج  
 ليس في الخارج الذي  
 يدور عليه الصدق  
 والكذب لانه بمعنى خارج  
 قتل المتكلم لا بمعنى الخارج  
 المقابل فذهن والالم يشمل  
 الصادق والكاذب  
 الذهبي بل في الخارج  
 المقابل لدهن انتهى  
 فيمكنه يحتاج الى الجواب  
 بان المعنى في المعنى المتعارف  
 الواقع في معارضة التلواء  
 هو القضية المتعارفة فلا  
 ضير في خروج غيرها  
 عن الضابط تأمل مل م

الى ان المراد بالخارج نفس الامر وتعرض به بغير فرق، وشارطه في نفس الشيء  
ولوجوده بقوله فانما لو انما الخ تعدل ان يستمد من ادلة بغير فرق، يظهر مع بيني  
ان الاول صحيح لان التقييم صادر في حد ذاته مع قطع النظر عن ادراك وهذا  
معنى النسبة الخارجية اي كون الخارج بمعنى نفس الامر شرطاً لنفسها وتعرض  
ليس فساد الثاني اعني حصول التقييم له امر متفق في اعيان الماهور  
وكونه مقراً حيث يقولون ان النسبة من لأمور لا اعتبارية دون الخارجية  
ولم تعلق تعرض به اذ المفهوم ود ان كون النسبة في الخارج مانعاً الذي  
ذكرناه لا يشرح فيه ما هو المقرر عددهم من النسبة من الامور الذهبية دون  
الخارجية اي الاعيان (قوله ولو خطأ) وان صحت الاعتقاد صواباً  
بالتريق الاول لتعقّب الطلب متين (قوله ولو كان حسناً) فكيف اذا كان  
صواباً فانه يقتضي المطابقة وهذا القيد اماماً حود بقرينة ذكره في التصديق  
او من ارجاع الضمير الى المسابقة المتقدمة (قوله غير معتقد) اي لموقفه  
سواء كان له اعتقاد بخلافه او لا وهذا هو الذي يقتضي التعريف بعدم مطابقة  
الاعتقاد فمن قال، لظاهر ان بطل معتقداً محلاً قد علم (قوله لعل) اي  
مفروضاً خطائته اليه ذهب الرخصي قال في تفسير قوله تعالى (ولا ان تدل بهن  
من ارواح واولادك حسبي) الاول لعل والمعنى معروفاً بما جئت حسبي  
يريد ان كفة لو في امثال هذا المقام ليس قنصيق ولعل لا يستقيم بل بفرد القرض  
فلان محتاج الى الجراء وبه اسقط مد كره الشارح رجعه الله في شرح الكشف  
في قوله تعالى (ولا مئة مؤمنة خير من مئة كفولة ولو احسنكم) اما لو لو كان لعل لكان  
التقدير والحال لو كان كذا بتقديم الواو على كانه لو كس التقدير ولو كان الحال  
كنا (قوله لا مطمئن) والجاء مخوف كمال عليه الحجة السابقة والشرعية مؤكدة  
لها اليه ذهب الجرجاني قال الرضي لو كان كذا في موقع التصريح بالمعطوف عليه  
في الاستعمال وليس كذلك وفيه ان ظهور ثوب الجراء عليه اضني عن ذكره حتى  
كان ذكره تكراراً وذهب الرضي الى انه اعتراضه ويحور الاعتراض في آخر  
الكلام والمقصود من ذلك (قوله لانه احكم) اي الحكم المفهوم منه فلا  
يردانه لاحكم في الطرف المرحوح (قوله وقت بواسطة) واسطفاً لا يقول بها  
(قوله اللهم الخ) وحده الصنف ان التدبر من فهم الاعتقاد بقوله ولو خطأ  
وجود الاعتقاد (٦) (قوله لاحكم معناه لاتصديق) يبداهة الى ان الحكم الذي  
هو مدلول الخبر بمعنى الايقاع والاعتراع (قوله حلاً بحدية) لانه كلام لا شفه

٧ ان الحكم الظاهري  
التيان بما يدل على الحكم  
لا الحكم الذهني لا تنفاه  
الحكم بالوهم قطعاً

٢

٦ وانه موهم لخبر الكذب  
في الانشاءات وهو مخالف  
للاجماع (حسن جلبي)



على الاستدلال وليس فاشه فيكون حراً والابطال انحصار الكلام فيها ( قوله  
وتعسف النظام ) أي على حكم يشبه التعريف وهو صحيح ومقتضى التعريف  
لفظي مأله التصديق فسلم استدلال عليه قابض شئ لأن العرب لم يصدقوا  
والكذب والخبر رقة و نظريته على ما صرح به في المفتاح ( قوله لا يصح هذا )  
أي إحقاق الكذب على أحد المصدقين لواقع ولا يجوز أن يكون عبارة عن المطابقين  
لأن الكذب حينئذ إما أن يكون عبارة عن عدم المطابقين فلا يصح إطلاقه ههنا  
على الصانع لواقع أو عن عدم إحدى المطابقين فلا يكون مفهوم الكذب  
سلب التصديق فحينئذ إما أن يكونا صريحيين عن مطابقة الاعتقاد وسلبها وهو المطلوب  
فتم الاستدلال من غير حاجة إلى ما تكلفه المفسرون واشبهوا الكلام فيه  
( قوله إن المعنى تكاد يكون صحيح ) يبدل قوله فقال ( والله نعم ذلك لرسوله )  
في الكشف ما قلنا أي فائدة في قوله تعالى والله نعم ذلك لرسوله قلت فوقنا  
( ما نوا شهد الله لرسوله ) والله شهد الله لرسوله ( ما نوا شهد الله لرسوله )  
هذا كذب فوسط بينهما قوله ( والله نعم ذلك لرسوله ) ليبدل هذا الإيهام ( قوله  
بشهادة الخ ) من هذه الأبيات ما لا بد من كلامه فليذكر وهو صريح في هذا الخبر  
فيكون تأكيد الخبر الصحيح في شهادته من هذا الباب أحد أركان دعوته والتكذيب سراج  
القولهم الله لرسوله الله تعالى لا يرد عليه خبر من قوله لا والله إلى رجوع  
التكذيب إلى الخبر لصحي ( قوله بن شاذ ) أصرت ( ٢ ) من مع كونه حراً لأنه مع  
المسند وأدعى به الله يكون إيماناً بقدرة الموعود وهو رجوع التكذيب إلى  
المشهود به ولابد كذا الدرس على ذلك ظهوره لو كان اخباراً عن الشهادة في الحال  
أو على الاستمرار لا تنصبي و هو شهادة أخرى مهم كثره الشارح راجع الله في أبع  
( قوله لأن مثل هذا يكون صحيح ) هذا أيضاً أثبات للقدرة الموعود ( قوله لا كذا )  
في الظاهر تشرح ذلك قال في رتب الشهادة المتعارفة أصلاً في الخصور بالقلب  
والتي هي ثم يقال ذلك أدعى به الله تعالى وأنت متى شئت لفظ الشهادة هي  
ما يظهر من القلب بمرور حصوله في قلبه عندكما ( قوله فاشترطه الموافق )  
لا يبعد في شهادة المرور لكن ما تقدم في تفسيره الشهادة أجبر على علم من الشهود  
وهو الخصور والأطلاع ( قوله من بصير الخ ) أي من عدم المطابقة للاعتقاد  
وعدم المطابقة لواقع في الاعتقاد في دعوى من دون البصير مسافة ما بين الشيعين  
وققق ( قوله مظهر ) أي ذكره من أنه جواب عن تقدير تسليم رجوعه إلى  
المشهود به ظهر فسلم ما قبل لا يصير له مع رأيه وليس راجعاً إلى المخ الأول وموافق

٢ الاضرار بابطال الحكم  
الاول والرجوع عندنا  
لفظ أو نسيان أو ابطال  
الحكم لانتهاء مدته  
كالرجوع من قصة إلى  
قصة ٢  
٧ حيث قال لكر رد عليه  
ان يقال يجوز ان يكون  
نشهد اخباراً بالشهادة  
في الحال أو على الاستمرار  
كأذكره في شرح المفتاح

لأفساد فيه فإن كلام النظم مبنى على أن يكون تشكيكاً راجعاً إلى مشهوره باعتبار  
الواقع كما هو الظاهر فحاصل الجواب أن الاسم ذلك يجوز أن يرجع إلى الشهادة  
أو التسمية أو إلى المشهور به بحسب اعتمادهم فلا بدع عسادلان فيه اشتراكاً بينهما  
معان أحدهما راجع إلى الفيد باعتباره والثاني إليه راجع بقوله وليست  
الثلاثة أساساً للتع والامد (قوله أن الجواب الحقيقي) وإن كان في الظاهر  
ثلاثة أحوية (قوله في عارة) أي عزوة نوك أو عزوة بني مصطلق (قوله  
أبي بن سلول) سلول اسم أمه غير مصروف للتأنيث وحمة قاب مصوب صفة  
عبد الله وأبي التتوين (قوله لمي) هو سعد بن حدة وبسوء حقيقة وإنما هو  
سيد قوم الحرج وعم زيد بن أرقم الحقيقي ثالث بن فليس له حصص فيكون المراد  
الم الحقيقي وعمه زوج أمه عبد الله بن راحة وكان يزيد في جبره وهو خزر حياً أيضاً  
(قوله غفوا) أي بالله وما قالوا أحباب القسم والمراد عبد الله بن أبي وجع باعتبار  
من معه لأنه وقع في رواية أبي الأسود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إلى عبد الله بن أبي نائلة فغلبت به ما قال من ذلك شيء (قوله ب ردت الخ) أي  
ما ردت بهذا معاً إلى أن كذبت (قوله ما كراخ) أي كراخ كراخ ولا ذكر مؤخر  
والقدير قال الجاحظ (قوله ما سمع اعتقاداً من مطابق الخ) هكذا وقع في شرح  
العلامة وفي المتن شرح الكشاف في سورة قاف في وفي بعض النسخ في غير  
قوله تعالى (إن كنتم صادقين) (قوله هو فع) إشارة إلى أن ضمير مطابقة للصر  
لأن الواقع يصح حله على صدق الخبر (قوله مع الاعتقاد به صدق) يعني أن انظر  
مستغرقه حالاً من ضمير مطابقته لأم مطابقته للتأنيث وفروع الطال من خبر  
المشأ وإن متعلق الاعتقاد محدود بقرينة المقام لأن لازم فيه العهد والمراد منه  
اعتقاد أنه مطابق ليرد الضمير في مع راجع إلى الاعتقاد وقد عسر باعتقاده  
غير مطابق فيلزم اختلاف الراجع والمرجع وإنما لم يشر إلى كونه مع موافقته  
لعبارة الأيضاح حيث قلنا الحكم أن مطابقاً لواقع مع اعتقاد الخبر به رعاية لما وقع  
في عبارات قوم كافر في التحقيق ولا يجوز أن يكون الحرف لعماء متعلماً بالمطابقة  
إذا المطابقة متعديّة بنفسه إلى الفعل وقدير ذلك لا محالة فحقيقة العمل لا يقال طابق  
معه فالواجب حينئذ والاعتقاد (قوله ويرم الخ) شارف إلى أن موقع في بعض  
المرآت من أن الصدق عند الجاحظ مطابقته لواقع ولا عنه والكذب عدم  
المطابقين راجع إلى ما فاضلاً عن صف وتوطئة ههنا (قوله توافق الواقع  
والاعتقاد) أي الاعتقاد به مطابق حينئذ (أ) يعني إذا كان الخبر مطابقاً لواقع واعتقد

قوله فلا تخالف فلا يكون  
تريف الصدق مخالفاً  
لما عتد الجاحظ من أن  
الصدق مطابقته لواقع  
والاعتقاد جميعاً إلا أن  
مطابقته للاعتقاد كونه  
طريق الالتزام ههنا  
وكذا الكلام في تعريف  
الكذب فتأمل م

٨ حين إذا كان معتبرين  
في كل من الصدق والكذب  
م

مطابقته أو كمال غير مطبق واعتقد عدم مطابقته فيحقق التوافق بين الواقع واعتقاد المطابقة في نفس الأمر وجوده وعدمه ومعلوم أن اعتقاد المطابقة يستلزم الاعتقاد بالحكم وجوده وعدمه لأن لما فعل انما يعتد بالحكم الذي يعتد به مطابق للواقع فيحقق مطابقته الحكم بالاعتقاد للحكم اعتباراً أيضاً قيل أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد لأمس سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة أو مخالفة فلا حاجة إلى اعتبار توافق الواقع والأعداد والجواب أن اعتقاد المطابقة انما يستلزم الاعتقاد بالحكم المترتب على ذلك لا اعتقاد فيحقق مطابقة حكم الخبر لا اعتقاده فيزعم المبرر والصدق عدم عبارة عن مطابقة حكم الخبر للواقع والاعتقاد في نفس الأمر فلا بد من اعتبار توافق الواقع والاعتقاد بمطابقة في نفس الأمر ليكون اعتقاده بحكم الخبر في نفس الأمر فيحقق مطابقة الخبر للاعتقاد في نفس الأمر ( قوله بنوع الخطأ في هذا المقام ) حيث فيه بعض التراجع قوله هو مذهبهم مطابقة الواقع مع اعتقاد الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد الاعتقاد وترك المصنف الأخير بنوع مطابقة الواقع بدون الاعتقاد عدم المطابقة بدون الاعتقاد ( قوله وفي تقرير مذهب النظام ) حيث في مبطلهم كونه بالشكوك واسطة عدم واسطة أنه ليس بكلام تام وأما لزوم كونه واسطة على تقدير اعتبار الاعتقاد في الكتب وعدم لزومه على تقدير عدم اعتباره فمنه شارح رحمه الله كلامه ( قوله وقد وقع ههنا في شرح الفتح الخ ) عبارة الشرح مع المثل هكذا وقد بينت وهو الجاحظ لا النظام على ما ظن إلى طابق الحكم أي حكم المطابق للواقع لا اعتقاد المبرر وأنه والى لأطابقه أي لأطابق الحكم المبرر المصدق لواقع لذلك أي لا اعتقاد المبرر وأنه وعلى هذا يكون بين الصدق والكتب واسطة هي كون بعض الأخبار لأصداً ولا كذا وانما يعتد بالحكم بما ذكرت من حيث رآه في آخر هذا البحث سواء كان ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صواباً قال شارح رحمه الله في شرحه وتماثل في العلم بمرجه الله تعالى في هذا الدم خطأ جميع وهو أنه قوله أن طابق الحكم إشارة إلى الحكم المجهود الذي هو المطابق للواقع وجعل ضمير لأطابقه بالحكم الغير المطابق للواقع مع ما عاين أي الحكم المذكور الذي فسره بالمطابق ولم ينظر إلى قوله هو، حكاه ذلك الاعتقاد أو الظن خطأ أو صواباً ولا إلى أن قوله تعالى ( و به يشهد أن المساقين لكاذبون ) ليس بظاهره ملائماً لهذا المذهب حتى يحتاج أن الشأويل بل هو مخالف له حيث مسمى

ما هو مطابق لواقع دون الاعتقاد كذا و بما الكذب هو ، لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد فخير المواقف لهذا التفسير وسعة لاصبق ولا كذب ثم اخترع مذهبا آخر ونفى الوساطة فرم به المشهور مع به لا كره في كلام القوم وهو ان الحر ان مطابق الواقع والاعتقاد صدق ولا فكذب ثم قال وهما مذهب آخر في زيادة الصفاة وهو ان الحر ان مطابق الاعتقاد صدق والا فكذب والمطلق المصنف رجدة الحكم وسبق كلامه بدلا على به برده هذا المذهب انتهى اقول والله التوفيق في الخراب من الاول ان العلامة رجدة لم يحصل الحكم اشارة الى الحكم المشهور حتى يلزم تخالف المرحوم والرجوع بل قيد الحكم في الرجوع بالمطابق وفي الرابع عبر المطابق كعب وقصود شذ ذلك من لتأرجح رجدة الله ايضا في بيان قوله مطابقة لواقع مع الاعتقاد احكاما وهو الثاني ان معنى قوله سواء كان الاعتقاد خطأ أو صوابا انه لا يفتقر في الصدق والكذب كون الاعتقاد خطأ أو صوابا وان كان يفتقر كونه صوابا فيها وامانة التعيم تظهر في الاقسام الاربع التي هي واسطة بينهما وعرايت انهم يعمل الآية دليلا على هذا المذهب حتى يقال انه لا يلزم بل فرع اجنبية اني انقول على مذهب الجمهور وحسن قال لكن تنكيدا للهوى مثلا ادأقل الاسلام باطل وتصديقه اذا قال الاسلام حق سبحانه بالفتح على هذا الوجه ~~واعتادوا~~ في تصديقه وتنكيدا طلب تأويل قوله تعالى ( اذا جاءك الففوناح ) وذلك لانه تعالى سمعهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع كونه مسيحا لوقع لعدم اعتقادهم ذلك ولو كانت الصفاة لواقع كاذبة في الحكم بالصدق لكان تسميتهم كاذبين لاعلى ما ينبغي واما قوله ثم اخترع مذهبا آخر من عدم الشك في هذا المذهب بخلاف الرابع كما خفضه في تفسيره ونزهه الطيبي في شرح لكشف رجدة الله في تفسير سورة الشفيعين والقاصي رجدة الله في تفسير قوله تعالى ( ان كنتم صادقين ) واما قوله وزعم انه المشهور ضربة للامرية فانه قال هكذا نقل هذا الحصر في جميع الكتب المشهورة ولم يقل انه المشهور فان قلب لم جل عبارة الفتاح او لاعلى مذهب الجاحظ مع احتياجه الى تنييد الحكم ومخالفة لظاهر التعيم وحله على مذهب النظام ثانيا مع ظهوره قلت لكونه في زيادة صفاة كما اشار اليه ولما سته الدليل الذي ذكره السكاكي رجدة الله بعد حيث ( فان شاء على دعوى بزه الخمر عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحصاه لها بان لم يتكلم بخلاف الاعتقاد او المطلق ) اي احتصاه دعوى انكره فانه لم يتكلم عن خلاف الواقع

في اعتقاده بغيره الناس وبس المراد انه لم يتكلم على خلاف اعتقاده فانه لا يكون  
حيث قد دلت على ثبوته من تكلم بخلاف اواقع فظهر عدم كرا ان كلام اعلامه  
رحمة الله ليس يقضي منه انهم فانه ذكر التوجيهين وقد اجمعهما  
عده في الواقع والظن الى الدليل فتشيع الماشرح رحمه الله في هذا الوجه بما يقضي  
منه انهم موقوفه احب اليه اي ينصح منه كل النصح حتى لا يبق بل يفتي الكل  
هذا اذا كان بمعنى الادب من قصي عدم ملت وصرفه فقضي عليه اي فانه اومن  
قضي حاجته ويحوز ان يكون من فصله حكمه ويحتل ان يكون بمعنى يفعل  
انهم من قضيت كذا حسنه او يحكمه من قضيت كذا حكمت به كذا  
في الاقليد (قوله لان الكفر حصروا الخ) طهر الآية بدل على طلب تعيين احد  
حالي التي صلى الله تعالى عدمه في المستويين في اعتقاد التكلم حين الاخبار بالخير  
وهو يستلزم طلب تعيين احد حال الطوبى الاستبعاد ههنا لتقرير فيقيد ثبوت احد  
الطالين للغير ولاشك ان ثبوت احد الخالين لا يثبت ان واسطة ما به يعتبر تأخيرها  
في الجمع وكذا تأخيرها في الجمع لا يثبتها بل لابد من تأخيرها في الارضاع يعني ان خبره  
ما خسر لا تخلو عن الجهد الامرين لما بين فيكون المراد بالثاني ما هو متناقض  
وقسم الاول ومعلوم انه عبر الصدق فليس الصدق صاره عن مطابقة الواقع  
والكذب من عدم المطابقة له او مخالفة الاعتقاد وعدم مطابقتها له فيكون  
صارتين عن مطابقتها وعدم مطابقتها وهو المطلوب وبما ذكرنا ظهر لك  
ان لا اعتبار الحصر على سبل مع اخلو مدخلا في الاستدلال وان المراد بجمع  
الحوال في الاعمال الذي هو معنى كلمة ام (قوله يجب ان يكون غيره) في التحقيق فيجب  
ان يكون حال الحلو غير عدم الكذب ولو في بعض الصور تصح المقابلة على سبيل  
مع اخلو (قوله لانهم لم يعتقدوا اي الصدق) ولا بد في السؤال تكلمهم من اعتقاد  
احد ههنا لا على التبيين ومنه لا يصح الجواب بعم ولا وجه ولا اعتبار في عبارة  
الفصل رحمه الله (قوله عدم احد ر الخ) دفع لما ردد على المسئ من ان عدم  
الاعتقاد بالصدق لا ينافي بتردد بينه وبين غيره يعني ان معنى قوله لم يعتقدوا  
انهم يعدونه عن الصدق بما به التعد بحيث لا يجوزونه فكيف يريدون ذلك عند  
اظهار تكذيبه (قوله لكنا اظهر (٢) وقت ان نقول لانهم لم يعتقدوا قضية  
معدولة اي موصوفون بعدم الاعتقاد وان كان الظاهر المتبادر منه السالبة  
يقول الى الاظهر (قوله بل على عدم ارادتهم الخ) لا قوله وغير الصدق  
معتوف على قوله غير الكذب فقله لانهم لم يعتقدوا دليل على عدم الارادة

٢ لان عدم اعتقادهم  
صدقه عليه السلام لا ينافي  
تجوير هم اياه حتى يثاني  
التزديد بخلاف اعتقادهم  
عدمه وما وجه ظهور  
ملاكمه المصنف فلا ذكره  
الحسن السيلكوني سابقا  
بقوله يعني ان معنى قوله  
لم يعتقدوا وانهم يعدونه  
عن الصدق الخ م

وليس خبر التمام محذوف اعني هو الراجع الى الثاني حتى يكون قوله لانهم لم  
 يمتنعوه دليلا على عدم الصدق (قوله فان قلت ح) رجل الرد معارضة في  
 المقدمة كالشبهة يلزم به قوله فالثاني ليس فسيما للكذب بل غير قوله لانه فسيمة  
 مقدمة بدلية فانه قسم الافراء والافتراء هو الكذب نفسه فسيمة وكان هذا السؤال  
 مما اى لانسل ان القصد معتبر في مفهوم الافراء ولا نسلم ان المعنى قصد الافراء  
 يلزم ان يكون قوله فالاولى غصبا الاستدلال الذي هو مصعب المعرض بعد المنع  
 وان جعل الرد منعاً لقوله لانه فسيمة كما ينبغي عنه قوله ولو سلم به عن حوار كون  
 القصد معتبراً في مفهوم الافراء او حوار اعتباره من خارج وكان اسؤال المذكور  
 اثباتاً للمقدمة المجموعة ببطال السدين وظهور انتفاء صدح يلزم ان يكون قوله  
 فالاولى غصبا بلع بعد اتمام الاستدلال فاثبات المقدمة مجموعة فلو حقه ان يقال  
 مقصود السائل مجرد الاستفسار وبيان ان نوحه الرد بمد كنهه غير مرضي  
 لكونه خلاف التهمة والاصل فالاولى ان يقال في توجيهه هكذا وجبت يكون  
 الجواب اتمام التوجيه السابق وبيان عدم تمامية التوجيه التسالي الذي اختاره  
 بعض الشراح (قوله في التعبد) اي تفيد الكذب بيمينه سواء كان داخلا في  
 مفهوم الافتراء او خارجا عنه مستقدا مجموع الفردين فهو جواب عن كلا الاسرارين  
 الذين اوردتهما على التوجيه الاول (قوله ولا نسلم ح) اراد على التوجيه  
 الثاني المذكور قوله فالاولى قال قدس سره ان ورد نسؤل امح لا يلحق  
 ان قوله الافتراء هو الكذب مطلقا اراد على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء وقوله  
 والتقيد الخ اراد على قوله فالمعنى قصد الافتراء فانسؤب مشتغل على الاسرارين  
 والجواب المذكور جواب عنهما فلا معنى لتزيد السؤال من الاسرارين واجواب  
 بين التقريرين قال قدس سره حقيقة \* وان كان كلاما صورة لاشتغاله على المسند  
 اليه والمسند والاسناد قال قدس سره او ان الانحصار \* اي نقول ان كلام  
 الجسوس كلام حقيقة لكن تنحصر الكلام في اخر والاثر داخل عدده بل انحصار  
 الكلام الصادر عن قصد وشعور فتدبر فانه قد عطف فيه \* قال قدس سره انه لا فرق  
 بينهما اصلا \* كما هو الظاهر من لا التبرئة والاستثناء التنص \* قال قدس سره لا  
 فرق بينهما الخ \* وحديث يكون الامتناء مفعول ومن قدس تأ كيد ادح عابشه  
 الدم \* قال قدس سره لان الاحكام الخ \* يعني ان احتمل الصدق والكذب من  
 الاحكام الثابتة لاهية النفس من حيث هي والطومية وعدمها وكذا استفادتها

من نفس المذهب وعدمه ماصب لها وبإلزامات لا يروى بتسل العوارض وبهذا  
 اندفع ما قيل به يمكن عرق من العلومية واحدة في ماهية النسبة التقيدية فلا  
 يجوز قطع النظر عنها به بخلاف نسبة الخبرية وكيف يثبت أن العلومية العارضة  
 بالقياس إلى المحط مقيمة بالنسبة التقيدية التي لا إضمار لوجود المتطلب فيها  
 فضلا عن معلوميتها له **ف** قال قدس سره فظهر بمآد كراه الخ **ف** قيل أن الشارح  
 رحمه الله تعالى ضرب الخطأ على قوله قدس سره أن النسبة إلى قوله ثم الصدق فالنظر  
 المذكور ابتداء لم يرق عائق إلى قوله ثم الصدق وهو لعمري المؤثر **ف** قال  
 قدس سره فلا إشعار **خ** لا ينبغي أن هذه المقدمة نظرية والمقابل لعدم الفرق  
 لا بسلبها والرجوع إلى وحدان لا يلحق في مقام البرهان (قوله إلى ما قصد التكم  
 آياته أو شبه) أي أظهر ثبوته وانتفاءه في الواقع فإن النسب حيث نشعر من  
 حيث هي بوقوع نسب أخرى خارجية فذلك احتجبت الصدق والمصير  
 بخلاف النسب التقيدية فثبت لا قصد بوقوع ريد العاصل إعلام أن الفصل  
 ثبت لرب بل إعلام أن زيدا انفصل ثبت له كذا فانسب في المركبات التقيدية  
 لا إشعار لها من حيث هي بوقوع نسب أخرى تطابقها أولا تطابقها بل ربما  
 اشترت بذلك من حيث الإشارة إليها إلى نسب خبرية مشعرة بالنسب الخارجية  
 وهذا هو الوجه الذي أقامه السيد قدس سره (قوله أو ما عرى بجرها)  
 وهو الجملة الواقعة في موضع المبدأ والخبر (قوله بأن مفهوم الخ) بيان للحكم  
 وإشارة إلى المراد بالحكم الوقوع واللاقوع (قوله لمفهوم الأخرى) أما  
 ما عتبره في نفسه كإلى لطبيعة أو ما عتبر اتحاد صدقه على شيء كإلى المتعارفة  
 وفيه إشارة إلى أن الحكم مخصص في الجملة والشرطية المتصلة جلية والشرط  
 قبله بجزئية الطرف والمقصود فمقتضى (قوله من أو صاف المقتضى الخ) لأن  
 أحدهما المصوب صيد من حيث هما **ك** كذلك المتعارض للالفاظ كالدكر  
 والحدف وكونه معرفة صميم أو اسم إشارة وعمل ونكرة وكذلك كون المسند  
 اسما أو فعلا وجلة صمية أو فعلية أو ظرفية وقولهم الفصل لتخصيص المسند  
 إليه بالمسند من باب آخر حكمه بلورد على المثال فالمراد بالمسند إليه والمسند  
 هو المقتضى لأن الفصل لا يقع بين المصطفين ومقتضى أن المصطفين والمراد بالمتضمنين أو لا  
 في المعاني فالتلخيص اصطلاح أهل نحوى أن يمتزج المسند إليه والمسند من أو صاف  
 المعاني فليس شيء لا يمتزج من أن لا يكون عمل المعاني باحتيا عن أحوال المقتضى (قوله

وإنما ابتدأ بأبحاث الخبر ( مع أن تلك الأبحاث لأخص ماحر ) قوله اعظم شأنا  
 شرعا لأن الاعتقديات كلها أخبار ولغة فإن أكثر الصورات خبر ( قوله تصور  
 بالصور الكثيرة ) من كونه جملة اسمية أو فعلية وظرفية وشرطية ( قوله وفيه  
 تقع الخ ) من كونه ابتدائيا أو طلبا أو ادكاريا مخرجا عن مقتضى لظهور وعلى  
 خلافه ( قوله وبه تقع ) أي تحصل المراد بالتي هي انحصار بين أساليب ( قوله  
 ولكونه الخ ) عطف على قوله لكونه اعظم شأنا وهو المظهر إلى معنى الخبر وهذا  
 يظهر إلى اللفظ ( قوله كالامر والنهي ) لم يجعلهما حاصلين بزيادة اللام  
 ولأن حديث الخبر لا يختصان بجعل الاحبار أشاء كلام تحليل ولا لافية فكان  
 صيغة الامر مجموع اللام والمصارف وصيغة النهي مجموع لا والمصارف ( قوله إنما  
 يبحث ) كلمة إنما هنا تأكيد ولما انحصر بالنسبة إلى الله تعالى لم ير الموصوف لهما  
 والراء إنما يبحث في بايها وعلى أي تقدير لا يرد من معنى يبحث عن غير احوال  
 المسد اليه والسد ايضا فلا يصح انحصار ( قوله أي من يكون مصدره ) الاحبار  
 في اللغة لا اعلام وفي المرفع التلطف بالحكمة لغير مخرادها مما علقوا به يحصل به العلم  
 ولذا يقتضي الحل مما اذا قل من آخرني بدوم ربه فهو خير واخبر به على العقب  
 صرح به الشارح رحمه الله في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى وأشر الذين  
 أمروا بالصبر عليها فالتعني العموي لا ما في الخبر في الاما ليس المراد العلم بعمل والام صبح  
 التزديد الا في بقوله فإن كان المتعاطف حالي الدهش انتهى عن مؤكيدات الخ مل  
 من هو بصدد الاحلام ( قوله كثيرا ما تورد الجملة الخبرية ) أي مرادها معاها  
 فإن التلطف بها مدافعا لا لثقل الخبر ( قوله كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران  
 رساخ ) فإن اللفظ مستعمل في معناه لكن لا للاعلام بل ينحصر فإن اظهار خلاف  
 ما يرحوه يلزمه القصور وكذا في الامثلة الدقيقة ( قوله وبس ماحر ) أي ليس  
 باعلام لكون الحكم ولازمه معلوم لا به انشاء حتى لا يصح شاهدا في شراح رحمه  
 الله ( قوله اما الحكم ) سواء كان مدلوله الحقيقي او بصري او الكشافي ( قوله  
 والمراد الخ ) فإن المقصود الاصل من الخبر اداة المنطق وقوع نفسه او لا  
 وقوعها والابتناع والانتزاع وسيلة اليه فإن المنطق يستفيد من الخبر لا ينقل عنه  
 إلى متعلقه الذي هو المقصود بالاعلام ( قوله لا الايقاع ) أي ليس المقصود  
 اعادة الايقاع أي ادراك الوقوع وان كان مدلوله دعوت مسبقا من ان  
 دلالة لا لفظ على الصور له عليه وبوسطه على في الخارج ( قوله ما كان  
 لا تكار الحكم معنى الخ ) يعني ما يصح من قوله وان كان مكررا وجب توكيده بيان





ولهذا يصح ان يقال من ان قيل هذا فتقول سمعته من فلان كان استه لا لا على  
الطلب وبوجهين نسبة المذنبية ونسبة السماع (قوله وبو كاح) ضعف على قوله  
ظاهر الخ وباطل المحصر الذي ادناه السائل بقوله ان مدلول الخبر اعناه حكم  
الخبر بوجوه المعنى ولهذا اورد ضمير الفصل وان بطل المحصر كان مراعاه حفا  
لما مر ان الخبر يدل على الحكم لينقل منه الى الثبوت ولا تنفذ ببل انما رجع حفا  
او قوله الخبر لا يدل على الثبوت والاسماء والمدلول قوله انه يدب على الحكم  
اشاره الى انه مدلول لا يقبل التأويل مثله فله لنذر (قوله كان مفهوم الخ) وذلك  
لانه لما كان مدلول الخبر هو الحكم فقط من غير دلالة على ثبوت والاعتناء في الواقع  
كان الخبر كالانشاء في الدلالة على النسبة الدخيلة فقط من غير شعار بالنسبة  
الخارجية فيكون مدلوله الابقاع بمعنى تصور الوقوع لا تصديق بالصدق واقعة  
اذ لا دلالة على الوقوع ولا شك ان من ينقطع بالعصبة بصور وقوع سنة فيكون  
مفهوماً جميع القضايا باسنة في جميع الاوقات ولا يكون ثبوت مفهوم قضية  
متناقضاً لثبوت مفهوم قضية اخرى قدر به فداشك على الساطرين فهم هذه  
المأثرة (قوله ثم اطلق الخ) اي بعد ما ثبت ان المدلول العصبية في خبر هو الثبوت  
والاسماء فاطلى ان مدلول الخبر هو الصدق والكسب لئلا في حوار تحف المدلول  
عن الدال وليس للمدلول عيه بخلاف ما اذا كان مدلول الخبر هو الحكم فقط  
فلان الصدق والكسب كليهما احتمال عقلي ولا دلالة للخبر على شيء منها فقدر به  
قدرل فيه اقدم الساطرين (قوله اي الحكم ادى الخ) اشارة الى ان نسبة  
بالعائدة اليه وهذا الاحتمال القائمة في اللغة جبري كدده وكرهه شود (قوله  
لما ذكر في الفناج الخ) بيان لوجه تسمية الشاكي باللازم يعني ان الاولى لا تنك  
هي الثانية والثانية منك هنا فتكون الثانية لازمة للاولى دون العكس فليس  
ذكر المقدمة الثانية استطراداً كما هو (قوله اي لازم الخ) لاشك  
ان ما نحن فيه لازم اهم بحسب الواقع معلوم عموم فاعده ان يشك كما هو حكم  
اللازم اللازم بحسب الواقع فاعني قوله كما هو حكم اللازم للمجهول المساواة قال  
الشراح رحمه الله انه كناية عن اللازم الاظم بحسب الواقع ولاعتداف بمجولية  
المساواة لازمة لهما انما اللازم بحسب الاعتداف فقط فاعده وانما اللازم بحسب  
الواقع فلا يلامساواة فيه علازم صدر عن افتروم باللازم وقائمة كناية تعميم  
الحكم للازم بحسب الواقع وبحسب الاعتداف وان كان قد يحس به اهم بحسب  
الواقع ويرد عليه ان ادخل اللازم الاظم بحسب الواقع في مجهول المساواة مع كونه

٢ وعدم الحكم بالامتناع  
نصه صحيح

معلوم المساواة خلاف المتبادر من المفهوم المساواة اذ المتبادر منه ان لا يتعاقب العلم بمساواته لا بآثار ولا بحايات ولا فائدة فتعميم المذكور فيما نحن فيه وقال السيد قدس سره في شرحه به كناية عن اللزام الاعم بحسب الواقع فانه اولي بمجهولية المساواة لعدمها حرمة فكأنه قال كما هو حكم اللزام الاعم وفيه ما مر وانه لا فائدة في سلوك طريق الكناية مع ايهامه خلاف المقصود والقول بان الكناية ابلغ من الصريح ان يجمع في المقامات المتعاقبة وقيل انه كناية عن اللزام الاعم بحسب الاعتقاد فان مجهولية المساواة يتبادر منه ان لا يكون مساواته معلومة والمقصود منه ان يشبه بمعنى ان حكم اللزام الاعم الواقعي يحكم اللزام الاعم الاعتقادي في ان اللزام يتحقق عند تحقق لزوم دون العكس وان كانا في احدهما بحسب الواقع وفي الآخر بحسب الاعتقاد وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه قال الثاني ليس الظاهر من الاول وقيل انه حقيقة قبل المراد بقوله يتبع ولا يتبع الحكم بالامتناع وحكم (٢) بعدم الامتناع وفيه انه خلاف الظاهر مع ان الامتناع والامتناع فيما نحن فيه بحسب الواقع وقيل ان قوله يتبع ولا يتبع على ظاهره وانصود انما هو يعني ان حكمه ما نحن فيه كحكم اللزام المجهول المساواة في الامتناع والامتناع وان كان في احدهما في الواقع وفي الآخر في الاعتقاد وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه ونحوه ان المراد باللزام المجهول المساواة معناه الحقيقي واما احثره عن اللزام الاعم للاشارة الى ان المقصود هو كون الثاني لا رما للاول لا يحتاج الى ثبات عموم الثاني بل يكفي عدم العلم بمساواته للاول وجواز وجود الثاني بدون الاول نعم المراد باللائم الاعم بحسب الاعتقاد ما يتعوز العقل وجوده بدون اللزوم فيشاور ما يعتقد عموما وما يكون حاليا من اعتقاد عموما ومساواته وبالجملة ما لا يكون معتقدا مساواته يجوز عند العقل وجوده بدون اللزوم فالبناء هدم التصور المذكور على اعتقاد المساواة قال اشرح رحمه الله في شرحه لفتاح اذا لم تعلم المساواة لم يتبع عند العقل وجود اللزام بدون اللزوم لان معنى الامتناع اعتقاد مساواة وكون اللزام ملزوما فتنى اننى اننى فاقبل قديري اللزام المجهول مساواة فرد آخر وهو اللزام المساوي في الواقع مع انه لا اعتقاد بالمساواة ولا بلاهية مشأه فنه التدبر (قوله هي الحكم ولازمها) اي المعلومات (قوله ومعنى المقروء) اي ليس اللزوم بينهما باعتبار التحقق لموازنة تحقق الحكم من غير وجود الحكم ومطابقا فصلا عن الجبريل باعتبار الافادة وانما اعتبر الشارح رحمه الله الافادة رغبة لسوق صارة المصنف رحمه الله حيث قال لاشك ان قصد

المحبر بخبره اذ قد الحكم والمراد من الاقادة ما يرتب عليه امرى سلم لان الاقادة بالعلمى  
 المصدرى مقصودة من الاخبار دون الخبر وكذا الحل فى الاستفادة القاروم يستلزم  
 باعتبار العلم ( قوله وورعها العلامة الخ ) اطلاق لزعم على مذكرة الصلابة رجحانه  
 ليس ادم صحت فى نفسه فان القاروم بين المعلومين باعتبار لزم وبين الغيبى باعتبار  
 التحقق بل لكونه غير مرضى عند السكاكى رجحانه لتصرفه بخلافه لكن يمكن  
 ان يقال المراد باستفادة الحكم الحكم المستند خبره بالاستفادة تبسها على انه انما  
 يطلق عليه القائمة من حيث الاستفادة لا من حيث نفسه ( قوله صرح به الخ )  
 حيث قال فاشد الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه ولازم الحكم وهو كون الصرح علما  
 حكم ايضا الخ باعتبار القاروم بين نفس الحكم وكون الخبر عليه لا بين استفادتهما  
 واما اطلاق فائدة الخبر عليهما باعتبار المعنى العموى والآخر فى ذلك ما ذكره  
 فى بحث تعريف المسد اليه حيث قال واذا كانا اى المسد والمسد اليه معلومين  
 فادان يستفيد السامع فاما قول مستند اما لزم الحكم او الحكم فاطلق الحكم واللازم  
 على المستفادين دون الاستفادة ( قوله اى يتبع الخ ) قاله صريح فى امتناع  
 الاحتكاك بين الغيبى والحصول ( قوله اذا التقدير ان خبرهما الخ ) اى القاروم  
 ان حصول كل منهما اعلاه من نفس الخبر من غير اعتبار اثر الخرج حيث قلنا من الخبر  
 نفسه فى كل واحد منهما وليس المراد تعذر حصولهما من الخبر نفسه  
 على ما فهم قاروم عليه ان التقدير المذكور مجموع ادلائه كونه فيما تقدم ( قوله فبه  
 الخ ) اى بما يصح رجحانه تعالى فى الايصاح وفى لغة التمه اشارته الى ان الحكم  
 المذكور مذموم وقصد المصنف رجحانه تعالى اذ له لفظاً ( قوله ولا يتبع ) عطف  
 على قوله يتبع داخل تحت التفسير ( قوله فان قيل كثيرا الخ ) اعتراض اورد  
 بعض شراح الايصاح بطريق اضع على قوله مع ان سمع خبر من الخبر كاف اخ  
 وعلى قوله حوار ان يكون الاول اخ لعدم دحضه بدين عليهما فى الايصاح  
 واجاب عنه الشراح رجحانه تعالى ما ثبت المقدمة المجموعة بالدليل الذى خلصه  
 سبعا فوله وفيه نظر مع وسد كافر في الحاشية المقولة عنه ويؤيده  
 الاكتفاء على تحقق الجميع بدون العلم الثانى من غير تعرض العلم الاول وقوله ولو سلم  
 فى الجواب الثانى بالمعنى العموى لانه اثبات مقدمه المجموعة وليس اعتراضا على  
 ما خلصه الشراح رجحانه بطريق الدع او العريضة فوله والاول يتبع بدون  
 الثانية كقيل ان الاول علانه مقدمة مدقة وان رجم من مع مقدمة دليلها  
 اعنى قوله لا يفتى حصوله مما خرج من الخبر كان الجواب إعادة لفظة المجموعة

بعضها وقوله وفيه سر اجادة لبع واما الثاني فانه يكون الجواب الاول حينئذ  
معقولوه ولا يخطئ سر الخ فكيف في ذلك ان يقال لا نسلم ذلك والذهول انما هو  
عن العلم بالعلم ويكون قوله وفيه نظر معقود ادلا يمكن حله على اثبات المقدمة  
الممنوعة كما لا يخفى ويكون الجواب الثاني معا للضرورة المذكورة بقوله اداسما  
حجرا وحصر لاسم ح وليس كذلك لا نقوله وبهذا يتم مقصودنا صريح في اثبات  
المقدمة الممنوعة (قوله ضروري الخ) اي (٣) لا بد من لان الله بدعي لان قوله لوجود  
عنه لا يثبت البداة (قوله وذهول الخ) بيان لنشأ عطف السائل زائد على الجواب  
والذهول ههنا بمعنى التفتة وهو عدم التصور مع وجود ما تنفيه لا بمعنى عدم  
استحباب التصور فانه لا حصول لعل بالعلم (قوله وجد صار الخ) لانا لا نسلم  
ان هذا ضروري و يمكن كذلك لو كان التسامع حلا مستلزما وهو ممنوع  
اذ لا بد فيه من التفتة نفس وحصر الخبر والخبر قصدا (قوله ويمكن ان يقال  
الخ) يعني ان الاراد عارة عن المعلوم والمعلوم عبارة عن العلم فلحكم على ما هو  
مقتضى السوق حيث اكتفى ببيان الاراد والقزوم بينهما في التحقق كما هو المتبادر  
من القزوم اي كما تحقق العلم بالحكم من الخبر تحقق كون الخبر عالما به وان لم يتحقق  
العلم به والقول بان المعلوم نفس الحكم ليكون اللازم والمعلوم على وتيرة واحدة  
والقزوم باعتبار العلم من جانب المعلوم وباعتبار التحقق من جانب الاراد معتراف  
بان المعلوم هو العلم دلالة للقزوم من طرف واحد من الوجود الخارج عن الذهني  
قال قدس سره صر فائدة الخبر ولازمها اولانا بالحكم وكون الخبر عالما به  
موافقا لما في المعناح وذكر الخ ذكر اولان القزوم في الاضافة ثم رتب عليه  
ان القزوم بهما ليس الا باعتبار الاستفادة وعطف عليها العلم اشارة الى اتحاد  
الشكل والتفاوت بتعبير كاد كرمه قال قدس سره مقصود السائل من عدم  
القزوم بهما قال قدس سره باعتبار القزوم بين الخ يعني ان القزوم بين  
نفس الحكم والعلل يكون الخبر عالما باعتبار تحقق القزوم بين متعلقيهما اهني العلم  
بالحكم ونفس الاراد قال قدس سره اراد الخ معنى ان المراد من حصول  
ضرورة الحكم الادراك لا يفتقر الى تصور المقابل للتصديق قال قدس سره  
مسئلة فينبغي لعل ولو بجارا فلا يخفى ما في المواقف من ان اطلاق العلم على غير  
الاعتقاد الحاسم لا يفتقر خلاف الشرع والهمة والمعرف قال قدس سره  
اذ قلنا الخ هذا ظهر اذ قيل انما المتكلم بالحكم واما انما قيل انما بالحكم بالحكم  
فاظهر ان معناه اذ لا يفتقر حصول ضرورة الحكم واما الاعتقاد به فيستدرك من امور

١٣ اي لا بد منه (نصفه)

حارجة عن الجبر ( قوله وقد يراد بالمخاطب المخ ) اورا السكاكى رحمه الله هذا الكلام في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والمصنف رحمه الله اشار بآمره ههنا الى انه ليس منه لان الاخراج على خلافه ان يورد الكلام بخصوصية من كونه ابتداء او طلبا او استكرا على خلاف خصوصية التي يقتضيها ظاهر الحال وفيما نحن فيه الفاء اصل الكلام الى العالم الذي لا يليق به الاقضاء بتزويله منزلة من لا منزلة من غير نظر الى كونه حابا او سائلا ومكرا في الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر انظر الى كيفية استكلام ههنا . انظر الى اصل الكلام فتولاه وقد يراد بالحاسب المخ جملة معطوفة على قوله لاشك ان قصد انصر المخ وانقصود منه ان الالف التي بقصدتها من هو بصدد الاخبر قد يكون تحقيقا بان لا يكون مخاطب عالم بها وقد يكون تزييلا بان يكون عالم بمزلة من لا علم له بهما وبما ذكرنا ظاهر ان ما قاله السيد قدس سره من ان دخل اعم من ان يكون حاليا او سائلا او مكرا والمراد ههنا ان كفاي الفتاح وشئت داخل في قوله وقد يجعل غير المكسر كالسكرو والى ما في مضمون ما في مضمون ههنا كلام وحروح عن مذاق المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله . ان الله يثبت لهم الحقيقة قل كان الاتفاق ان يورد هذا الكلام في خلاف مقتضى الظاهر كفاي الفتاح الا انه اورد انصاف رحمه الله ههنا حوالا لسؤال مقدر وهو ان الله انما يبرر قد لا يعصم غيره افادة الحكم اولاه من لا يليق الكلام الى العالم بهما ومن يذكر ان المراد بانصر من هو بصدد الاعلام ومن لا يقصد بحصر افادة الحكم ولا يرمي ليس بصدد ( قوله ومثله المخ ) اي مثل هو كتاب هي عصي في انه حوب في مسائل المعارف لعدم تجريره على موجب العلم وهو ترك السؤال لحكمة وهو استحصار احوال العصي ليظهر التفصيص بين القلب والمقلب اليه وان لم يمكن فيه تزييل المصطلح العالم بمزلة الجاهل ولا تزييل العلوم بمنزلة الجهل وبما قل مثله ( قوله وان شئت ) اي ان شئت شهدا على ما ذكر من تزييل ههنا اي حد كلام رب العزة وهو لا قوله تعالى ( ونقد علوا ) المخ واللام الاولى حواب لقسم المقدر واللام الثانية للاشهاد متمثلة علوا ومن شتره منشا حرمه منه في الآخرة من خلقي والجملة في حيز مفعولي علوا واخلاق نصيب ومن رادك تأكيد التي اي والله لقد علما ان من استدل كتاب الله بكنز الله في الآخرة شي من النصيب واللام الثالثة ايضا حواب لقسم واجبة القسم معطوفة على القسمية الاولى اولوا واعتراضا وبما ذكره بمزة نصير اسم الذي في نفس والمخصوص

بالذم مخوف عو لله ليس شيء شروا به حصول انفسهم اى بهوها او شروها في  
 زعيم ذلك الشراء ولو شرعية ومفعول يعنون محسوف او منزل منزله اللازم والجراء  
 محسوف اى لو كانوا يعلمون مضمومية الشراء لكانوا كوراولو كانوا من اهل العلم لا مشعوا  
 عن ذلك الشراء فمفعول يعنون بعيد مضمون الجملة التى هي مفعول علموا اعنى من  
 اشتراء ماله في الآخرة من حلاق لان الشراء امدنككور لما كان موجبا  
 للحرمان في الآخرة كان مذموما نابة المضمومية فادفع ماقبل ان مفعول يعلمون  
 مادن عليه ( ليس من شروا به انفسهم ) اعنى مضمومية الشراء ومفعول علموا  
 انه لا نصيب لهم في الآخرة والعلم ماله لا نصيب لهم في الآخرة لا ياتى نفى العلم  
 بمضمومية الشراء بان يدعروا الاحتفال تنزيل ( قوله ~~ككيب~~ نجد الخ ) تجد  
 استيفاء جواب الامر من حيث لى او حال من فاعله او مفعوله وصدره مفعوله  
 الاول والثاني يصعب وكيف حال من مفعوله الاول والمعنى حذو الكلام رب العزة  
 يجدوا واحدا وله واحد لاهل الكتاب بالعلم مكبرا تكبيرة ماوس قال ان جملة  
 كيف نجد وقع حالا من فاعل الامر او مفعوله اى مقولا في حدث اوفى حقه  
 ياتى شئى لان كيب مفعول له لخدم قدم عليه نصيبه في الاصل معنى الاستفهام  
 وان اسلم مع هذا لخدم لخدم ( قوله يعنى ان شئت الخ ) يعنى ان مفعول شئت  
 تنزيل العلم مسند لا العلم بالفاضة ولا زتها وان كان سوق الكلام فيه لان الاستعداد انما  
 هو في تنزيل العلم منزلة الجهل لا في خصوصية المتعلق بل في تنزيل وجود الشئ منزلة  
 عدمه مع قطع اسطر من خصوصية العلم ( قوله اعم من حاشية الخبر الخ ) الاستفاد من  
 الآية تنزيل العلم شئى بخصوصية منزلة عدمه ومعلوم انه لا يدخل لخصوصية ذلك  
 الشئى في التنزيل فاستدسه تنزيل العلم مطلقا ومنه يستفاد عموم المتعلق ( قوله حطاية )  
 اى منسوبة الى الخطاية وهى صناعة تعيد الاقاع لتركه من مقدمات مقبولة ( قوله  
 يلوح عليه اثر الالهي ) لا فلا ن هذا الخبر اعنى ليس لهم عز لو فرض كونه ملقى اليهم  
 فلا معنى لكونهم تابعين بمضمونه كيف وقد تحقق في قوله ولقد علموا تقيده وهو ان لهم  
 عليه وبعدا وبالله التى لا معنى لشريلهم مائة الخطا بل ليس لهم علم بل من اشتراء  
 ماله في الآخرة من حلاق بل انه كان ولاد فيشئى ان ينزلوا منزلة الجهل بل ان لهم  
 علم بذلك وبهية هذا الكلام من الالهي بحيث لا سمع انقال ليمان امله كذا  
 فعله رجه لله قور خواب مع الذى اثار اليه بقوله لو فرض يعنى لانهم  
 كون هذا الخبر معنى اليهم لان اخذت الموصول صلى الله تعالى عليه وسلم ان الخطاب

صريحاً رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتربصاً بهم ولم يكد بالقسم فاندفع  
 الاعتراض عن التوسيع الثاني ايضا من ان يستعد من قوله تعالى ولقد علموا  
 ثبوت العلم لهم حقيقة والمستعد من الخبر ملحق بهم في العلم صريحاً بلا ولا مائة  
 بلهما وعن الثالث ان العالم داعم بخلاف صمد كان صمد به غيره لاجل في عدم ترتب  
 ثمره عليه مقتضى هذا العلم ان يتبع عن ذلك العمل صمد به كان عالمين وليس لهم  
 علم وانهم بمنزلة الجاهل في ذلك الشرأ ومقتضى هذا ان يتبعوا عنه عالمين متبعوا  
 كما وباعمة الجاهل في عدم جبرهم على مقتضى هذا علم فائق الخبر اليهم فانه ليس لهم  
 علم مع علمهم به فدر بقاءه لعلمهم والاشكال بوجوب عيبه انراهم (قوله لا يوافق  
 ما في المفتاح) لانه صريح في ان العلم المتبني والحق هو علم اهل الكتاب بمضمون لم  
 اشتراه منه في الاخرة من حقائق وكلام العدل الاول صريح في ان المعلوم الذي تزل  
 العالم به بمنزلة الجاهل هو مضمون هذا الحكم وهو انه ليس لهم علم به فلا يتبعون  
 ويلزمه ان يكون العالم بذلك هو المناسب للكلام وكلام العدل الثاني صريح في ان  
 المعلوم هو مضمون قوله وهم علموا ان اشتراء الآية ويلزمه ان يكون المناسب هو  
 العالم بذلك كما نقله وقد عرف انما هو ما يجب لان الحكم طلب يعلم المتضمن الذي  
 طريق التعريف هو اهل الكتاب وكان علمهم انهم انما ثبت تحقفاً وبقي العلم صمد  
 تنزى بلا هذا التي اليهم احرازاً تربصاً معلوم ان ليس المقصود بهم الا ان يعلموا انهم يكون  
 من قبل تنزيل العالم لهم بمنزلة الجاهل قال قدس سرمد ما مبيت حقيقة ان يكون  
 الامر المترتب حار جاس طوق الشر اذ مبيت صورة شجرة اسباب الرمي فمهمته ان  
 نفي الرمي اثباته والحق والمثبت امر واحد فلا يرد به حشد لا يكون الذي والمثبت  
 واحداً والكلام فيه قال قدس سرمد عدم صحته محتمل لان راد انكسب بمجرد  
 مباشرة الاسباب لا هو المتعارف اعني انما يخص مكنون اعني مرميت تأثيراً ادلا  
 تأثير في المحرقة لقدرة العدد اذ مبيت يستعمل لاسباب مضمون هو رأي من ينكر انكسب  
 (قوله واد كان قصداً) اعني ٥٠ يعني حرايقه شرع بمضمون دل عليه الكلام  
 السابق وقد صرح به في الاصح دواع ترتب به اذا كان المقصود  
 اقادة المصالح مكان للايق رعاية حبه في الاقادة فينبغي ان يقتصر  
 في التركيب على قدر احتياجه ولا يرد عليه حصره من انه في الكلام  
 ولا يفتقر صمد حصره عن اقوية الكلام فان قص لعدم اقادة المقصود لمو  
 (قوله الى متصله) اي متصل الاتصاف على قدر حاجته في طلب (قوله خالي الذهن



عن الحكم الخ) مراد بالحكم الوقوع واللا وقوع كالحق السابق اعني قوله اذ قد لحكم  
واللاحق اعني قوله وازداد فيه ما يتردد انما هو في الوقوع واللا وقوع دون الايقاع  
والاخراج وكذا لا تكرر ومعنى خلو ذهنه ان لا يكون حاصل فيه وحصوله فيه  
انما هو الاذعان به فيكون اعني حاليا عن الاذعان به والخفوص الاذعان لا يشترط الخلو  
عن التردد فان الاذعان لا يستلزم الخلو عن احدهما الخلو عن الاخر  
فظهر فساد ما سبق لبعض لا وهم دون منه عدم انما يلحق الخلو عن الحكم وان ما قبل  
ان معنى كلام الشرح رحمه الله على الاستحسان ارادة الايقاع عن لغا الحكم والوقوع  
عن ضميره او على ارادة احدهما احراز الحكم وتخصيصه بالتصديق ليس بشئ كيب  
وايه صرف للثبوت من الظاهر ولا يدفع به عدم الحاجة الى ذكر التردد عاينه عدم لزوم  
الاستحسان (قوله على وقوع السمة مح) عبر بما كتب للتفصيل مع ان المراد ان  
النسبة واقعة اوليت بوقوع تخصيص على ان الخلو عن الحكم عبارة عن عدم  
تعلق العلم بالوقوع واللا وقوع سواء تعقب التمسك بالتمسك او لا بخلاف الخلو عن التردد  
فانه لا يحد من تصور السمة ولذا قل في ان السمة هل هي واقعة ام لا بد كر الاستحسان  
عن حكم بعد السمة (قوله لا) مقطوعة كان التردد ينقل من الاستحسان عن حكم الى  
الاستحسان عن حكم اخر في امرى قال - ويصح ويخالف ارد عدك ام لا مقطوعة كان  
عد السائل ليريد اعمده فانه فهم تركه مثل ذلك العلم في انه ليس صدق بل ام  
واعادها مقطوعة لانه لو سكنت على قوله ارد صدك لعلم انما احسنه برضا هو عدك  
ام ليس عدك فلا بد ان يكون لقولك ام لا قاعدة متعديدة وهي تعبر على كونه عدك  
الى ثلث انه ليس صدقه وهذا معنى الاصطع والاحصاء انتهى واذا كانت مقطوعة جار  
استعماله مع علم فانه تستمع مع جميع كذا الاستحسان فاهم فانه دقيق قدر في هذا الاقدام  
(قوله ولا يحكم شئ الخ) قد تعنى احدو عن الحكم مع وجود التردد (قوله هو)  
ان الخ) لم يذكر انقسم عهد مع ذكره في صورة الاستحسان لان الاستحسان عن هذه  
المؤكداستلزم الاستحسان عدله لا بد منه من اراد معنى هذه اذ كذا (قوله)  
واسمية الحجة الخ) اي كونه اسمية لاسيرورتها اسمية كما هو فانه لا يشترط  
في التأكيد كونها معدولة (قوله وحروف الصلة) اي حروف زيادة عن الفرض  
منها التأكيد وليست موضوعة للتأكيد والالفاظ متزادة لان هي رائدة  
في الكلام لا يقرب به المعنى بخلاف ان جاء موضوعة للتأكيد يغير به المعنى قال

قدس سره افراد الحاصل آخ \* لا حاجة الى هذه التفسيرات لكونها مذكورة  
في قوله وانما انحصر \* قال قدس سره هو التردد قبل محور ان يكون النسبة  
حاضرة في ذهن المحاسب من غير ان يعتد الى وقوعها ولا وقوعها وطلب ايقاعها  
وانتزامها والجواب ان النسبة الحكمية هي نسبة الامة الجلية هي النسبة المشهورة  
بالوقوع واللاوقوع فلا يمكن تصورهما بدون ملاحظة الوقوع واللاوقوع ثم  
النسبة بمعنى الرابطين الشئيين يمكن ملاحظتها بدون الحكم والتردد \* قال قدس  
سره فيمكن اعتبار الملو الخ \* خلاصته ان في صورة حلول اعادة تلازم لازم بين  
لاعادة الحكم فيمكن اعتبار التفرقة عن التاكيد لاعادة الحكم واعادة لازمه  
بمخلاف صورتي التردد والانكار فان التاكيد لازم حكم لا يستلزم تاكيد العلم  
به الا بواسطة مقدمة هي ان اعتقاده بالحكم يمنع مطابقة الحكم فاذا كان  
مطابقته مؤكدا قويا عنده كان اعتقاده ايضا كذلك ومن حرجه ادفع ما قيل انه  
لا تساوت بين الملو وبين التردد والانكار في اشارة من يعتبر على وجه الاتصال  
في اللازم حتى لو اعتبرت صلا للارام فائدة ويمكن اعتبار كل منها في اللازم  
على وجه التبع \* قال قدس سره فعدله في آخر الخ برلم ان بعد الفاء اخر  
من غير تاكيد لا يتصور ما التردد والانكار فلا حاجة الى التاكيد بخلاف صورتي  
التردد والانكار فانه يصح انما اخر الغير المؤكد يتصور فاما التردد والانكار فلا بد  
من التاكيد فالدفع انه لا يتصور حلوله لـ اجمع من غير التاكيد لهذا المعنى بعد  
الفاء لكنه يتصور قبل الفاء كافي صورتي التردد والانكار فالحكم يتصور ان  
قبل الفاء لا يتصور ان بعده \* قال قدس سره لم اصرح \* يعني ثم اعلم ان ما ذكرناه  
من اعتبار الاحوال الثلاث بما ليس ان اللازم خلاف ما هو الحال فانه طريق الكتابة  
حيث جعل اعتبارها في اصل الحكم كناية عن عتادها في الارام والظاهر ان ظاهر  
الحال انما اذ اعتبرتها هذه الاحوال في الارام \* اعادة الارام مقصودا اصيل اعادة  
اصل الحكم مقصودا بما ينبغي على مقتضى ظاهره ان يعبر عنه بما يبيده صريحا  
فيكون حيث فائدة الخرو بما حرره يدفع ما قيل من قوله ثم اظهر حيث في هذه امكان  
اعتبار الملو بالنفاذ الى الارام ما قبله من قوله يمكن اعتبار الملو الخ وقال  
قدس سره واثم خبير الخ \* اعادة لما سبق من قوله على انه اد اريد صلا التكميم  
الخ لان فيه تفصيلا ليس مما سبق فذلك فائدة (قوله حسن تقوية) هذه  
اشعار بان هذه في اقتضاء المؤكد دون المنة لاوى من لاكار حتى لو تردد لم يعد

ذلك ( قوله قال الشيخ في ذلك الاجزاء كثر مواقع الخ ) قال في شرح المنافع ذكر  
 الشيخ عبد القاهر بن محمد بن كيد ان كان مسائل ثلث في الطرف الاخر لقطع بحسن  
 صالح في جواب كيف زيد و ثم في جواب انما زيد او قاعد من غير تأكيد انتهى  
 افان ذكر ان في عدة اشياء بطريق التبع دليل انه ذكر في الدليل صحة جواب صاحب  
 بدون ان كيد ولو كان الحكم كذا كور مخصوصا من عدة لا و رده مؤكدا بما سوى  
 ان وما قبل انه يجوز ان يكون كلامه مخصوصا بان يكونه على التاكيد مفيدا لعينه  
 وان الاكتفاء بذكر صالح دون التاكيد يظهر صحة الجواب اعراضا بطريق الاولى فيه  
 ان كونه على ما في كيد ومعبدا لم يعمم كيد وانه قد يشمل لحد الادعاء نشان  
 الحكم من غير قصد التاكيد بخلاف سائر الموكدات وتعمم في جواب ان زيدا فلا يكون  
 مفيدا لعينه ( قوله هو الجواب ) تعريف لفظ الجواب ليس يقصر بل من قبل والدك  
 الصمدى كونه اكثر مواقع معصوم مشهور فخصم انفصل لنا كيد الحكم وكذا اذا كان  
 متنا واما ما في اكثر مواقع ان لا يعمم لحد الاعتناء نشان الحكم ووفور  
 الرغبة فيه ( قوله طرأ ) في خارج لطيف الطرأ كان يرد فانما هي بالهي  
 المعنى كافي قوله تعالى ( وما كنز كنز الساعية ان ينظر الاطلا ) وليس بالمعنى  
 انما صلح المعنى الاعتناء بالمعنى بالزم حتى يرد انه اذا كان له طرأ كان داخل في التكرار  
 ولو ادنى التكرار ( قوله تعالى ان يتعدى نعم الجواب اصلاح الخ ) اي اما جعل مجرد  
 الجواب من غير اعتبار انكره المذكور اصلا مقتضا لاراد ان فلا يصح ( قوله  
 لا يستقيم ) اي لا يكون و رر هي الاصل ومقتضى الظاهر ( قوله لا يلائم به )  
 كيف وقد وقع في كلام الشيخ نحو قال كيد انت قليل عليل قال قدس سره  
 في بحثنا لا يخفى ان السؤال والجواب في جميع صور الاستفهام انما هو بالجملة  
 لطرية الدالة هي الحكم على الوقوع والالوه في المطلوب والمعاد هو التصديق  
 والادهم اصطلاحا على ان جهة الحكم اذا كان باعتبار نفسه بعد العلم بالنسبة  
 والمعرفة من خصوصية هو مصدق التصديق واذا كان جهته باعتبار احد الطرفين  
 او قبل من قبوله هو وليس التصور كما صرح به الشارح رحمه الله في بحث  
 الاستفهام بعد ملاحظة اصطلاح لا ورود لهذا المعنى ولو لم يلاحظ يلزم  
 ان لا يصح الجواب اصح من لاه لافادة التصديق ذوات الصلاح والمطلوب  
 التصور قال قدس سره في المطلوب الخ يعني ان القوم نسب محو في قولهم  
 كيف وان واثما لطلب تصور مع المطلوب بها التصديق بناء على ان

التصديق الحاصل بعد الجواب لا يبر عن التصديق الحاصل قبله في جميع تلك  
 الصور إلا باعتبار التصور قد عرفت أنه لا حاجة إلى القول بالتسليم \* قال قدس  
 سره ثم إن اشتراط الخ \* يعني أن اشتراط الشيع يقتضي عدم الفرق بين طلب  
 أصل التصديق وبين طلبه بخصوصه فإنه لا يحسن \* تأكيد يكون نفي الخلاف  
 ويحسن معه والأولى أن يعرق بينهما بأنه يؤكد في الأول لأنه مزداد في التصديق  
 سواء كان له نفي الخلاف أولا ولا يؤكد في الثاني بخصوص التصديق \* قال قدس  
 سره فحينئذ يؤكد \* يقتضي قوله تعالى ( يحبب الله لآل محمد من المؤمنين )  
 عظامه على نادرين من آل موسى ( ) وهو قوله تعالى ( ستبركوا قالوا بلى ) \* قال  
 قدس سره فلا حاجة إلى الخ \* وإن حار إرادته نظرا إلى كونه لطلب التصديق  
 بخصوصه فلا يتعاضد قوله تعالى ( انها فرقة صغراء ) في جواب ما لو أنها \* قال  
 قدس سره أنه لا يلزم الخ \* حوار أن يكون مشروطا بكونه أمورا من أصل  
 التصديق وفيه أنه يلزم أن يكون أنه صالح في حوب كعدمه بخلاف الأصل \*  
 قال قدس سره اعتبار طر السائل الخ \* ففي لاشتراط عدم كونه مجردة عن الدليل  
 عليه وهو لا يستلزم وما قبل أن الدليل عليه الاستعلاء ليس بشئ لأن الاستعلاء دليل  
 على أن أكثر موافقه المواءم لآعلى الاشتراط \* قال قدس سره وهذا القدر الذي يكون  
 السؤال عن أصل التصديق كاف في إحصاء التكيد لا يلزم أن يستلزم في جميع  
 صور السؤال حتى يلزم عدمه \* قال قدس سره \* قال قدس سره والى الذي  
 الخ \* يعني أن الصورة التي ذكرها الشيع لا يراد أن يكون لا تلطم عن خلافه  
 فلا يبعد أنسائه في المنكر وفيه أنه لا يبعد في تلك الصورة فكيف يدرج في المنكر \*  
 قال قدس سره \* قال قدس سره \* قال قدس سره \* قال قدس سره \* قال قدس سره \*  
 كقوله تعالى ( انما نحن لآل محمد بالسوء ) \* قال قدس سره \* قال قدس سره \*  
 بالسوء بخلاف السؤال عن السب \* أطلق \* قال قدس سره \* قال قدس سره \*  
 بخصوصه كقوله سهر دائم وحرر طول فانه جواب عن ما سب  
 تلك ( قوله لا كدوا ) طرفه المول الدلول عليه بحكاية فانه من قول العبر  
 وفيه تفرص لصاحب الكشف حيث قال قال قلت قدس سره أولا ليكم مرسلون  
 وانما ليكم مرسلون آخر اقلت لأن الأول انشاء احذر ولتفي جواب عن اسكار  
 انتهى عن أن الأول انشاء واقع بعد ذلك به كعدمه يكون انشاء احذر لأن اسكديب  
 في المرة الأولى ضعيف وفي المرة الثانية قوي قد خفف الكلامان في التأكيذ

وفي شرح المفاتيح اشترى بقوله ابتداء اخبار لفظ الى ان مجموع التثنية يسبق  
 منهم اخبر فلا تكذب لهم في مرة الاول فصل الثاني كيد فيها على الاضناء والاهتمام  
 منهم بطريق انتهى وفيه بالرسالة الثالثة كانوا يابن بانكارهم والكلام انصرح مع المكر  
 لا يقال له انه ابتداء اخبر وقيل انه بمرارة ابتداء اخبار بالنسبة الى المرة الثانية  
 لاحيطة وقيل معناه اخبر غير مسوق فاختار اخر ولا ينبغي صنفهما وصدى ان  
 ما ذكره السكاكي رحمه الله في قوله تعالى ( فقالوا اما اليكم مرسلون )  
 معطوف على قوله تعالى فكذبوا وانه مقتضب فيها القول صادر عن الثالثة به  
 تكذيب النبي والمراد بالمرسلات كما هو مقرر في الكلام مع القيد من كونهم يكذبون واحدا  
 والغير متفقا عليه فلا يراد بالمرسلون كل ما كانا كاذبا بحاله فكذب يقال في قوله تعالى اما  
 اليكم مرسلون صادر عن الثالثة فيكون كلاما مع المكر من جهة مؤكدا بان اسيده الحيلة  
 وقوله تعالى ( راسلهم انهم لم يسمعون ) بعد تكذيب الثالثة الذين هو له اتصال  
 ( قالوا انتم الاشرار ) لا يبعد ما مؤكدا بالثاني كيد وقول صاحب التفسير  
 متى على انه معطوف على قوله انهم الاشرار المرسلون وانه متصل بقصة المذكورة تاجلا  
 بقوله تعالى ( ادعاهم ليرسلون ) في قوله تعالى ( صرنا ثالث ) ظاهرا في حصول  
 قوله تعالى اما اليكم مرسلون بان لقوله تعالى ( ادعاهم ليرسلون ) يكون ابتداء  
 اخبار صدر من لاني فلو انصبه الخ مقرر بشأن اخبر الله اني جاعلة عليه  
 والتكليم واحد منهما وقوله تعالى ( قالوا انتم الاشرار ) وما نزل الر من من شيء  
 انهم الاكذبون ) بان هو له تعالى فكذبوا وقوله تعالى ( قالوا راسلهم اما اليكم  
 لمرسلون وما علينا الا للاعاب ) بان قوله تعالى ( صرنا ثالث ) قال البلاغ انهم  
 هو انهم المرسلون والمراد وهو التبرؤ والعلية ولا ينبغي حسن هذا التفسير لواقعة  
 بالقصة المذكورة في التفسير وملائمة لسوق الآية فانها ذكرت اولاجا بقوله  
 ( واصرب لهم مثلا اصحاب مدينة ) ثم حصلت بعض التخصيص بقوله تعالى ( انهم  
 المرسلون ) الى قوله تعالى صرنا ثالث ثم حصلت تفسيرا لما قوله تعالى ( فقالوا اما اليكم  
 مرسلون ) الى قوله حامدور وعدم احتج الى جعل ابتداء في قوله فكذبوا بهما  
 بخلاف تفسير السكاكي رحمه الله فانه يحتاج الى تقدير دعوا الى انهم حينئذ والله اعلم  
 بامر الله كتابه قال قدس سره دعوههم عصى عليه السلام الخ وفيه بحث لان المذكور  
 دعوههم الى التوحيد والاسلام بل عليه قوله تعالى ( وما لي لا اجد نبي عظمي )  
 الاية اي بالكم لا تدعون بعد قوله ( تدعون المرسلين ) قال قدس سره وظاهر الخ

لا ينفق كونه خلاف الظاهر اللهم الا ان يدعى ظهوره بالنسبة الى ما قبله الشارح  
رحمه الله سبحانه على ان يبعد عدا من حيث المعنى وفي هذا من حيث اللفظ واقول  
لاحاجة الى شيء من التأويل لان رسول عيسى عليه السلام كان رسلا من الله  
تعالى رد الله مقربين لشرعته كهارون لموسى عليه السلام دليل ظهور المخرجة  
على ايديهم المختص بالنبي على ما قرر في الكلام وانه لا معنى لتكذيبهم في كونه  
رسلا من البشر ووجه ذلك ان قال قيس سره ان حكم كونه في كونه في كونه  
للمداهم على السلطان بقوله هو اعلى يداكم قال سمعت دخل فيه وفي اصابه  
الحكم تعليسه عليهم والظاهر في انتم قولته تعالى (اولئِكَ فِي مَكْرٍ) حيث عاب  
شعيب عليه السلام على قومه في الخطاب وغلب تقوم عليه في سنة حدود (قوله  
اذا نيا) لكونه غير مدوق طلب او انكار (قوله في قيل) معارضة لمبدأ ان كور  
على ان مقتضى الظاهر اخص مطلقا وتوجيهه بربكم وذن على ذلك لكن  
عدا ما به في الكلام المذكور على وفق مقتضى مدعى على وفق امر  
ظاهر وهو الانكار وليس على وفق الحلال اصلا لان الحلال كلام صفة من  
الناهي الى اعتبار خصوصية في الكلام رائده على ما عدا اصل النهي ولا داعي  
للكلام هم سوى الخلو الادعائي وهو مقتضى ترك التأكيد لانه لا يوجبها  
عموم وخصوص من وجه لاحتمالها فيما اذا كان الناهي هو الظاهر وتحقق  
مقتضى الظاهر بدونه فيما اذا كان مقتضى الكلام على وفق لظاهر الذي لا يكون  
داعيا كالصورة المذكورة وتحقق مقتضى الحال بدونه فيما اذا كان على وفق  
مقتضى الحال الغير الظاهر ومضى المارضة ان مقتضى مدعى من مقتضى  
ظاهر الحال حتى يكون اخص مطلقا من مقتضى الامر الظاهر سواء كان حالا او لا وما  
حررا اندفع ما قيل انه اذا كان مقتضى الظاهر عارضا من مقتضى ظاهر الحال كان  
اخصيته ضروريا فلا ورود لهذا الاعتراض ومن قول المعتز ان مقتضى  
الظاهر اي ظاهر الحال اعترافا به على وفق مقتضى الحال فكيف يقول انه ليس على  
وفق مقتضى الحال مطلقا (قوله غير بلين) لعدم كونه على وفق مقتضى الحال (قوله  
اد لا يبره) اي لا يبره فاضاياه لئلا يكتم وعدم اعذاره لانه لا يكيد في كلامه وتركه  
وان كان يبره الانكار وعدمه بعلامته عليه ويطهر الخطاب (قوله فيصير الخ)  
لا يخفى ان الجمل ليس متأخر عن الاخبار فاما ان يعمل لاجلها من ارادته  
او يعمل لها لتفصيل قوله اد اعدم ليد (في شرح لفتاح هذا لا شرط

بالطرائق ما هو لئلا يقع في الاستحسان ولا يتبع ان يقع ذلك بسبب غير التلويح انتهى  
 كالاقتسام بشأن الخير لكونه مستقدا او التنبه على عفة السامع (قوله اي لغير) فاللام  
 زائدة كالقيد فيكم على ما ذكره ارضى في معرفة التمديد واللازم من ان استعمال  
 الفعل اذا كان يحرف جرويدونه كثيرا فهو متعد ولازم واذا كان يحرف البحر كثيرا  
 فهو لازم وموزد بدونه فهو على ترع الخاضع واذا كان يستعمله بدون حرف  
 البحر كثيرا فهو متعد وسورده يحرف البحر فيزائدة واعلم يحصل صيرته للولوج  
 مع عدم احتياجه الى توجيه اللام لان اللام بقيد ما بعد اللام فيلزم الاستدراك  
 (قوله لآدمي) كفى هذه الهمى عن المناظرة على المسورة للملحة (قوله هذا  
 كلام بلوح بالخر) اي بخصوصه مع قوله تعالى واصم العيث لان صده للخالص  
 من الفرق واب بدونه فوج الى حسن الخبر ان كونهم محكوما عليهم بالعصاة كافي  
 المختصر ان هذا كلام بلوح بلوح بلوح وبشر بانه قد حقي عليهم العذاب  
 (قوله صبار لهم مقدم) يتكرر محاطا بالنظر الى اللوح وان لم يتكرر المحط  
 ولم يطله (قوله اشراف) اي خيفة من التلويح في الفتنة الاشارة من بعيد وانما كان  
 المراد ذلك لان في بعض الامثلة ليس للوح الى خصوص اخر فان قوله تعالى  
 صل عليهم تلويحا الى حسن الخبر وهو ان في صلوه عليه السلام معه تلويح وفي قوله  
 تعالى انما امركم اي سقطوا انكم ايضاً كرم في الاخر تلويح الى ان في الاخر  
 حقوية على الانبياء ومن جعلها اربعة الساعات الى الاحوال التي في ثلاث الساعات  
 شيء عظيم (قوله حتى النفس البغى) اي التوبة ليرك ما ردد عليها تكاد  
 تزدد في الخير بخصوصه ساء على انها تعلم ان الجسد لا يوجد الا في فرد ما فكون  
 ظاهرة اليه بخصوصه كلها متزدة فيه كسر السائل وتردده وما ذكره كالتدفع  
 ما قبله انسق الملوحة الى حسن الخبر واستشرافه بعنصر تأكيده لانا كيد الخبر  
 الخصوص هذا لكن مذكور لشرح رحمة الله بحال العبادة المفتاح حيث كان  
 تكيل بها اقدام التلويح و... بعد التصريح اي طمس البقعة تكيل اي تكاف  
 الميل بين اقدام على احكام الملوحة لاحل التلويح وبين اجزاء عدم التصريح به  
 فانه يدل على ان تزدد في حكم الملوحة بالشر الى الاعتناء من الله الان يعتبر  
 التلويح الى الحسن بلوح الى الخير الخصوص قدر (قوله حل) فلتقع عم الي  
 صلي لله عليه وسلم وامه وميرة و ما حل و لعمرك هو شعر عبد لبي ملاز كذا  
 في الفوموس (قوله واصد على العرس) في التماس امر من جوب ربه نهدن  
 وشعر ربه باران نهدن وفي شرح المفتاح فكاشي العارض هو الذي يصعب السيف

وغيره على شئ من شأنه بالعرض عرض الموضوع لا الموضوع عليه على  
 ما لم ومعنى كون الرخ موضوعا على عرضه ان يكون عرضه باعتباره دون طول  
 او ان يبل عرضه وشبهه واقع على الشيء بخلاف مادا كان مر فوعا فان نقل طول  
 واقع عليه (قوله ان شئ على وجه رماح) ويصده من احدت له ركة ام هل  
 رقت شقيق سلاح قوله رقت من الرقية واما من سلاح واحد وقد حذف المضاف  
 اليه كذا في شرح العلامة رحمه الله من هذا يظهر ان القائل داحن في شئ عمد بمطبه بهذا  
 الكلام يظهر كونه انشفا من القصة الى الخطاب بلانية في جاء شقيق ايضا الشفت  
 على دأى السكاى رحمه الله وان ما قيل انه حكاية كلام مسدود من شخص عمد بمشئ شقيق  
 محاربه نبي عمه وليس في ذلك الكلام انشفا لعدم سبق التعبير به وهم كونه على  
 خلاف مقتضى الظاهر ليس بشئ (قوله بمقدام) لان احدى ضرب لا يكون حال  
 الذهب من تصور السلاح معدو والمزدد فيه لا يترك لانه يهوى لحرب ولا انشفا الى  
 السلاح (قوله لان تحادهم الخ) لان انزدد لا يكون مقمدا وخالى عدم تصوره  
 الموت والاهوال التي بعده لا عرض له عمه (قوله ما عر في القليل) اي التاخر  
 من ارادة بعد القاعدة انه مثال له (قوله فان قيل ام) انه لم يكن كونه مثالا  
 فيكون معارضة ويجوز ان يكون منعا مع السدين (قوله لكثرة الرماح) قاله  
 فيه مضاعف في مس الامر من التمكن معلوم للتمكك فلا يصح اني قريب عمه في نفس  
 الامر ولو ما اعتبر عد التكمك فصلا عن ان يؤكذ قال انك كيد لدفع انكار الله ط  
 للحكم الذي هو صحيح في مس الامر في علم التكمك (قوله كيد فيه الحكم بالسكبر)  
 فالحكم في كل واحد من الحلتين مؤكده لا حري لانحاد في ما لو كان املاق  
 المؤكذ في الاصطلاح على الثانية (قوله ويكون على مضمي صدر) لورود الكلام  
 المؤكذ للسكبر ولا سم انه من قبل جعل اسكر كبير اسكر هد رفر السؤل معاوان  
 جعل معارضة مقولوا الاصل ان يكون الكلام على مقتضى صدره وهي التقديرين  
 ايدفع انه محذور يكون من قبل بزيل الذكر مزه امتزدد وشكيد لا رافة تزدد  
 فلا يكون على مقتضى الظاهر (قوله بل مقصودا لتعبر رحمه الله) عصف على قوله  
 القليل به لا يكاد يصح واضراب عن السؤل الى توجه ان الله يظهر القعدة لاسفة  
 وليس مثلا لله فاللام في قوله لتزويل للاحل في لاسحل تنس وجود شئ نزلة  
 عدمه في كل مسدا بناء على ما قبله (قوله انه من في قريب ام) يعني ان  
 ظاهر الكلام غير صحيح وان قيل يصح كونه نظيرا وكونه من لا واضراب



المتكلم من عدم صحة تثبيل الى صحة التفسير غير موجه وبهذا علم ان اعادة ما ذكر  
في السؤال ليس اشهر دكاوهم على الاستطراد ايراد كلام يقع كلاما آخر  
ولا تعلق لتزويل انى بالاول ( قوله وحيت لا يكون مثلا الخ ) قبل اذا ضم  
اليه اعتبار آخر ان تثبيل هذا الحكم اعني جعل وجود الرب بتزويل عدمه  
بما يكره المرء بول انكارهم وجود المزيل فيثبت التاكيد وتركه لتزويل المنكر  
مزاة غيره فيكون مثلا اقول هذا التزويل غير معلوم للربان قبل القضاء هذا  
الكلام فكيف يتصور انكارهم اياه والقول بان انكار هذا الحكم باخبار انكارهم  
اعني وجوده انزل وحواس التاكيد به اعتبار وحواس التاكيد في مائة مثلا اقول به  
عاش وما قيل في الخواص من ان امر لا يكون مثلا بمجرد هذا التزويل وهذا لا ياتي كونه  
مثلا يصح اعتبار آخر معه ليس بشئ لان المقصود صحة كونه مثلا لا ياتي  
طريق كان وكذا الخواص بالله بعد التزويل المذكور صار الرب معدوما فلا يصح  
صحة ان امر يكون مثلا هو وجوده في سبيل سير وركه معدوما تبريل الا ياتي  
وجوده حقيقة قال قس سره شار الخ الاظهر ان بستان معنى ما في المارديني  
الوسيل احد الابرتاب فيه انما الذي اى انما ان لا ياتي كونه محلا في سبيل السير والفضل  
عن ارادته شاع ( قوله بل معنى الخ ) يعني ان ما دقت لانه كتابة كونه كواهم فاعتراض  
بما كبا به مع من اصبح فيقول فيه ان كبا على ان اراد انكم بطريق انكباية  
لم يعدوه من عرق ت كيد حكم لرد الانكار فان الحكم بها يكون الواقع في النفس كونه  
كدهوى لاني ابيه لا وكه ( قوله وهذا حكم صحيح ) وخوطب به كل الناس بل  
الخر بعد اصدقوا بقرت وبلغوا كونه من عند الله وان كان الخطيب معنى من تلق  
الكلام هو ان صلى الله عليه وسلم كابد عليه الكلام في مله في قوله تعالى ( يا اهل  
البيت وما ازل من قنلت ) ودمع ما قبل ان الخطيب بهذا الكلام هو ان صلى الله عليه  
وسلم واحصاه رسول الله عليهم وهم غير مكرب له فلا يحب ت كيد فان مشاء  
صم عرق بى من اصحاب اعني من تلق الكلام ومن توجه اليه الكلام ويقصد  
مه كيم ولو كان الخطيب هو النبي صلى الله عليه وسلم واحصاه رسول الله تعالى عليهم  
لم يكن هذا الكلام لافاده حكم ولا لارمد ( قوله وهو انه كلام الخ ) يعني ان  
اعلاره دليل وكون من اتي به صادقا مصدقا بالخرات دليل آخر لان المجموع  
دليل احد على واحد منهم دليل مستقل على كونه من عند الله والماجمع الدلائل  
دعاها كبرية انكرس ولكي وحررهم دليلان قال قس سره ما في بهذا

اخره وهو ان احدا لا يرتاب فيه كما صرح به في حاشية الكشف هـ عن في هذا  
 التوجيه ان احدا لا يرتاب فيه (قوله ان المذكور) اي المذكور انه بمنزلة التأكيد  
 المصوي وهو انما يكون لدفع الصور فلا يكون من قبل التكرير بمعنى حتى يكون بعيدا  
 لنا كيد الحكم وفيه بحث لان المذكور ان الجملة مؤكدة لانه يكون مقرونة بجملة  
 الاولى والالم تكن مؤكدة فان اختلف معهما كانت بمنزلة تأكيد كيد المنوي وان اختلف  
 المعنى كانت بمنزلة التأكيد القطعي فخر بر الحكم واحب في كلامه لانه فيا هو بمنزلة التأكيد  
 المنوي باعتبار حاصل معنيهما وفيما هو بمنزلة التأكيد القطعي باعتبار صريح المعنى اللهم الا  
 ان يقال مراد اصيب انه لا يكون من قبل التكرار البعيد كيد الحكم صريحا فلا يلزم في رد  
 الامكار ومقابل ان الحواش الحاسم لانه السؤال ان يقال ان التثنية على قول من يجعل لا ريب  
 فيه خرد ذلك الكتاب كذا كره صاحب الكشف وما هو في الفصل ووا وصل في على  
 بمنازعة من لا يرتاب فيه مستغفلة فليس شئ لانه على تقرير كونه خبرا يكون جملة  
 ذلك الكتاب لا ريب فيه مختلفة على كيد الحكم لتكرار لانه كيد في رد ضربه  
 سواء كان داخل في التقوى الاصطلاحي كاهو عند الشيخ عبد الله او لا كاهو  
 مذهب المصنف رحمه الله قال قدس سره كما صرح به في هذه قول صرح  
 ايضا بما يضاف ان كيد في نحو حامى الرجعان كلامه تدفع توهم ان يكون اياق واحدا  
 معهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا والتحقيق ان التأكيد المصوي يدفع السهو المصنف ومن  
 وهو ان يكون ذكر التبع سهوا عما يخالفه في الامر او تشبهه والجمع ولا يدفع كونه سهوا  
 عما يملكه فيما مثله نفسه في قولنا جاني ريد نفسه يدفع ان يكون ريد سهوا  
 عن التنية والجمع ولا يدفع كونه سهوا عن عرو وكذا كلامه يدفع ان يكون ذكر التبع  
 بطريق السهو من الجمع والمرد ولا يدفع عن شئ آخر غير انه كور وكذا يدفع ان يكون  
 ذكر متبوع سهوا عما لا يحز له ولا يدفع من ذي اخر غير متبوعه قال قدس سره فلا  
 يدفع ما هو بمنزلة دفعه من الفرق بين التأكيد المصوي وبين ما هو عرسه في الاول  
 لا يدفع السهو الثاني يدفعه كونه مقرا للحكم (قوله لكن لا كور) نعم المذكور  
 في دلالة لا يجوز معنى على ان النصير في غير اجمع الى حكم المرسول عليه السلام الكتاب  
 فاقول لانه لا ريب في هذا الحكم كتكرير ذلك الحكم وما ذكره مصنفه والسكاك رجه الله  
 معنى على روجه الى ذلك الكتاب اي لا ريب في هذا الكتاب بوجه من الوجوه لانه حيث  
 اللفظ ولا من حيث المعنى فيكون في غاية الكمال ادلائك الكلام ابلغ من عدم الريب فيه

وجوده من اوجوه فيكون كنهه بالعبارة الكمال فيكون تأكيداً معنوه لثبات الكتاب  
لاختلافه من حيث معنى الشكل ووجهه هو موثوقه او التمثيل بكنيه الاحتفال لا يجب  
كونه صاحبه (قوله كنهه عن شذرت الخ) لابد ذكر الكلام الذي هو ماول الكلام  
الشغل هي الحسوسية وهو مقام الذي يات به محسب الظاهر مع عدم فريضة من  
ارادته بل اشتمل الله عليه وقصر منه ليتقل منه الى مازومه الذي هو تنزيل المقام الغير  
المناسب مرة انهم سبب هذا التزليل هو المقصود الاصلى وعطى الفائدة والصدق  
والكذب كاهوشاب لك يذهب انما يذهب لكناية بمعنى المصدرى ونفس الكلام الدال  
على المقام المناسب ربه العلى الاسمى (قوله لا هذا العلى الخ) اى تنزيل المقام المتفق  
منزلة المقام المناسب بمرمى اى يذهب ايراد الكلام مستغلا على الوجه المخصوص اى  
الكيفية المخصوصة من التأكيذ وتترك اى يذهب اشتغال الكلام على الكيفية المخصوصة  
بانه على ان عطى الله هو القربى بل ذلك الكلام باعتبار تلك الكيفية على المقام المناسب  
ويقل منه الى تعريف مقام المتفق الغير المناسب لانه وليس المراد ان نفس ايراد الكلام  
تدفع فليس المذكور ولازمه حتى يرد ما لورده السيد قدس سره من ان كون احد قسلى  
التكلم بانه العمل آخر لا يجب صحة كونه كتابة اصطلاحية (قوله عن انك جعلت الخ)  
هو لاسلام حق كنهه لا واسطه على جعل انكاره كلاما كانه لان المظن الذى يدل عليه  
ترك التأكيذ فى ذلك يقول بفتح تنزيل المذكور وكناية من وجود دليل بواسطة لان  
التزليل المذكور يقع وجوده فى (قوله لا سوق الكلام الخ) اى ذكره مع المكر مشتغلا  
على ترك التأكيذ اى هو وظيفة الدلى يدل على المظن الا تاتى الذى يقع التزليل  
المذكور وينتفع منه به الى ما يقفه وهو وجود دليل بقوله الى هذا المعنى اشارة الى  
مجموع العمل المذكور ووجوده فى قوله قدس سره اذ ليس هناك استعمال الخ ولا  
يصدق الكناية لا معنى المصدرى ولا معنى نفس اللفظ فاقبل ان هذا توجهه لكلام  
الساكن ربه الله هي مقتضى تعريفه بكناية ونفى التوجه على صدر كونها من  
اللفظ بان معنى قوله ايراد الكلام المورده ومعنى قوله بمرمى ايراد الكلام بمرمى  
معنى الكلام المورده ومعنى قوله سوق الكلام مع المكر الكلام المسوق ففى هذا لا يرد  
امراض السيد شريف ليس بشئ لان مقصود السيد الباحث ان الشارح  
رجه الله ما كانت لم يرد الابن العلى وليس هذا استعمال لفظ فى الكلام والانتقال  
منه الى مازومه لانه لا يصح هذا التوجه على تقدير كونه حصة من نفس اللفظ

قال قدس سره برده ظاهر عبارة افتتاح الخ و سامكي توجهه ما يقابل مراده  
ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ادلّ على عدم اليقين بل يذكر القضا  
الدال على اللازم و مراده المعلوم فانه نفس اخراج الكلام على خلاف مقتضى  
الظاهر يعنى التاكيد و ليس المراد ان اخراج الخوض عنه بها يقتضى عليه الكتابة  
و يؤيده تقديم الجواب و اجزور اعنى في غير اليقين على يعنى و يكون التسمية  
حيث يعنى الوصف كما هو المتبادر دون لاطلاق قاله سره و لا وجه على  
الخالق في الوجهة و اشارة الى محله وجه انشراح رحمه الله في اجابة به على ما قلنا  
قال قدس سره ان مع ما يستلزم جلوده  $\text{ع}$  و هو عدم حربه على مو حباله  
و انما قال ادعى ان عدم الجرى لا يستلزم عدم العلم في نفس الامر  $\text{ع}$  قال قدس سره  
اعنى عدم الانتكار  $\text{ع}$  اى عدم الانتكار المطلق اللام للحدود المر في الكلام المهرد  
اعنى اخلو لا عدم الانتكار مطلقا المتحقق في صورة الحس و العلم حتى يرد انه يلزم  
ان يكون انفس الكلام المهرد الى العالم على مقتضى الظاهر كما هو  $\text{ع}$  قال قدس سره  
و اريد به ما يستلزم  $\text{ع}$  و ارادته اريد به ما يستلزمه لا واسطة يرد عليه انه  
لا حاجة الى التزيل و جعل انتكاره كلاً انتكاراً مع راقولهم صرحوا بذلك و ان معصود  
النتائج من انفس الكلام المهرد الدلالة على و صرح الحكم و عدم اعتداد بانتكار  
المطالب لا مجرد الدلالة على وجود المزيل و ان رادته ريد به ما يستلزمه بواسطة  
ان دلالة الكلام المهرد على عدم الانتكار يستلزم حمل انتكاره كلاً انتكاراً فهو عين  
ما ذكره الشارح رحمه الله كما هو و اراد الاستلزام لا منع بساء على ان  
النتيجة كى رحمه الله يشترط في الكتابة ان يكون الانتقال من تابع الى المتبوع و اما  
لم يشل ههنا ادعاء لصحقي لاستتاع في نفس الامر ايضا في هذه الصورة لان  
وجود منزيل الانتكار يستلزم عدم الانتكار  $\text{ع}$  قال قدس سره يستلزم انتكاره  
ادعاء  $\text{ع}$  و ان كان في الواقع ملازمة ما زلت الانتكار لا بما و تالسانتكار و لا به  
ان يكون بساء على ان وجود الامور الحسية في ظرف مسمى على وجود  
اماراتها ولذا يحكم بكفر من توحد فيه امارات الكبر و يعنى من توحد فيه  
اماراته فاندفع ما قبل ان الاستلزام ههنا بالعكس  $\text{ع}$  قال قدس سره ههنا اعراض  
اصيلة  $\text{ع}$  كما مر سابقا مقولا ان الشيع اذ اعني الاول مدروحة في طرفي  
و ان الكلام الذى ليس به معنى من ملحق باصوات الحيوانات و كونها من مستبعات  
التركيب يعنى انها خفي من خصوصيات و مر يا ترى في التركيب بعد اعتبار

معانيها الأصلية لا يفي كونه اعتراضاً أصلياً كما هو وفي قوله هي اعتراض  
أصلية إشارة إلى إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كناية عن الصفة  
كما شرح به في شرح حذف أعني ما يستلزم عدم المبالغة عند الزدود أو عدم الانكار  
لأن السمة كما هو من قوله مع بقرينة ذكره فيما عده (قوله ونظير ذلك الخ)  
قال في شرح المنعاق ونظير كون الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر كناية بما لم  
أراد أحداً جامحاً لونه لأنه ذكر صاحب السبب الأعراب في شرح قول الشاعر  
الخ فاستعدت منه به يحور يضل أن يراد الكلام في مقام لا يناسبه إلى آخر ما مر  
أنهى ويعم مدان نظير الشرح رجاء الله كونه كناية على وفق عبارة صاحب  
الناس إشارة إلى أن ما هو محل حارته هو محل لهذه العبارة فلا تفاوت بين صحيح أحدهما  
صحة الأخرى والأول والثانيان على ذلك لأن في البيت إيراد الجملة على وجه استيفاف  
الدال على كونه حوب السؤال كناية عن تنزيل السؤال المقدّر منزلة المحقق ومن أن  
الجملة السابعة لم يرد نحو ج إلى السؤال وتلوح له (قوله ولما كانت الامثلة المذكورة  
الخ) إشارة إلى قوله وهكذا اعتبارات التي على حذف المضاف أي أمثلة اعتبارات التي  
وذلك لأن الاعتبار مثله كونه مما سبق لإخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى  
حمله بما لا يخص من أي من هذه لآيات أنما وقع الاختصاص في الأمثلة مع هذه الأمثلة  
لصحة توهم اختصاص الاعتبارات بالآيات سيما إذا ضم معه إيراد مثال نوع واحد  
من الذي ذكره شرح رجاء الله موافق لما في الأصح حيث قال هذا كله  
اعتبارات الآيات ونسب عليها اعتبارات التي كقولك ليس زيداً وما زيد  
مطلقاً أو مطلقاً أو ما ينطبق زيداً أو ما كان زيداً مطلقاً أو ما كان  
زيداً مطلقاً ولا ينطبق زيداً وما ينطبق زيداً أو ما كان زيداً مطلقاً أو ما كان  
أنهى حيث أكتفى بإيراد الأمثلة (قوله وكذا المخرج الذي أكد) أي لا يجب أن  
يكون مطلقاً من المخصص بقوله وقد يترد تأكيد الحكم الخ (قوله أورد  
الانكار) أي يحق أو معدر (قوله ولا يجب في كل كلام الخ) نعم بعد التخصيص  
ما زاد من الغناء بما هو (قوله أن يكون العرض منه رد انكار) أي هذا لشأن  
أورد الانكار بقرينة ذكره في سبق صلاته من صفة الاحتمال (قوله دلالة  
الخ) وهو الاستعداد وقومه بقرره محال أن وليس التفوق فيه حال المضاف أصلاً  
ثم أنه يتوهم من الاستعداد أحرر والتصر والتوبيخ وغير ذلك مما ياسب المقام  
وجب معنى قوله أنه لا يشبه التخصيص والتعريض لأنه موضوع له أدلة تؤكد

الانسان آت بان ( قوله كان من التكم ) كان الاولى ، فصفة حره انه لا يكون  
والاحمر من ثمان كما نقل عنه ( قوله كان من الامر روى ) كان ناموس الامر  
حال من ماري يسانه وليست نافعة ومن الامر حره لان من ياتيه ولم يعده  
كونها خبرا صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرح كشاف قوله جزائي ماري  
بذل من جزائي او اياي له او معمول بان لفعل تضمن معنى الجعل ( قوله ان الضمير  
الشان الخ ) وجه الخس ان ضمير الشان يستعمل في مقام جبال ثم التفصيل  
لاعتناء التكم بشأن الحكم وتقريره في دهر السامع وان عيده فلتا كيد ادخل  
فيه ( قوله لا لا صرح ) صلب بحسب المعنى اى لا يحس بدونه صلايل لا يصح  
في بعض الصور وهو ان كانت الجنية اعسرة شرطية وصليبة كابدل عليه التمثيل  
وقد نص عليه الشيخ في دلائل الاحكام وهذا لا يستقر ان لا يرد نحو ( قل هو الله احد )  
على تقدير كون الضمير لشان ( قوله نهية اسكرة الخ ) لا كلمة لكونها مشبهة  
ومتضمنة لمعنى الفعل فنه بها كنعديم الفعل مصحح وموع السكرة بعدها كالفعل  
( قوله متدا ) اى محلا لها من حيث المعطى تكون منه ان ( قوله اولم بحر ) اى  
من البحر وما ورد كانه بوقلمنا لانفشة كدعمر صم اعنى ان معصوم الشيخ الحرم  
لصم الجوارى دليل صدقه من قوله لانها له صله والتكلمة تشابه والمترجمة  
عنه الا انه اورد كلمة اودعما لك منه انه ان لم يوجد ، فترجمة الجوارى الخصة في ان وان  
وحدث ببحر في ضميرها ايضا وليس مراد كلمة بمعنى بل حتى يرداه اذا كان  
بمعنى بل فله فية ( قوله وقد يزد الخ ) بل في كلية المذكورة بقوله ولا يجب  
في كل الكلام ، وقد انفج على غير ثمانية اقف كان كلام شيع بان لعوله لا يخصص  
قائمة ان الخ واصله ان نوكد الحكم وتركه كما يكون رجعت الى المحاسب يكون  
راجعا الى التكم نفسه فالأ كبد لانها صدفى عنه وكوه راجعه بلفظ السامع  
بالقول ويصعب اليه شرا شره فاقدم خلق بالاعط وترك ان كيد لدها  
( قوله غير معقوله ) اى الحكم و دالم يكن معقوله لا يكون له وقع واعتداد عند  
التكم ولا يقصد تأكيده وتقريره وانما بتكمه ضرورة وهذا ظهر انه لا يمكن  
ان يكون من ترتيب الکر مثله غير الکر على منوه لان التمرين المذكور انما  
يكون لادعاء ان دلتا الحكم بن لا يبعى ان بكر لو حود امريل وهذا اى يكون  
في حكم يكون للتكم مزيد اعتناء تشابه ( قوله على حد شكيد ) بخلاف ما اذا  
اورد غير مؤكد فانه لا يعد فبوله منه ( قوله ويؤد الحكم لسم ) بل التكم  
والصطلب فلا يمكن جعله من قبل تنزيل غير ، بكر مره بكر ملائمة امارات

انكاره بعد العلم بثبوت احكام الاستعداد بالامارات (قوله ليس ما خاطبوا به الخ)  
عبارة الكشاف فان قلت لم كان محطتهم المؤميين بالجملة الفعلية وشايطينهم بالاسمية  
بحققة فان قلت ليس ما خاطبوا به المؤميين الخ فتقوله لا لهم في ادعاء حدوث الايمان دليل  
لحاطبتهم المؤميين بالجملة الفعلية يعني انهم في ادعاء حدوث الايمان والعبد له بالجملة الفعلية  
الدالة على حدوث وامتنع التاكيد المستبعد من قوله بالجملة الفعلية اى فقط من غير  
تاكيد ومن مذهب الاسمية بحققة بان قد يله قوله لا في ادعاء انهم اوحديون فيه (قوله  
جديرا بالقوى الكلامين) نقل عنه يعنى ليسوا في ادعاء معنى يكون جديرا بالكلام  
القوى التوكيد فكذب بالقوى الاول والظاهر انه لم يقصد بالقوى التفصيل على  
كلام قوى يرشد الى هذا حمل محضة اخواتهم مظنة التحقيق ومثله فتوكيد انتهى  
يريد دفع ماورد من ان نفس التفصيل يقتضى شراك الكلامين في القوة مع انه لا قوة  
في قولهم اما وبشر فان محضة المؤمنين حادثة بالكلام القوى والدليل على عدم  
كونها حادثة بالكلام القوى وحاصل التوجيه الاول ان ثبوت الاستعداد من ليس موجود  
الى اصل الفعل لاالى الزيادة فادفع الاراد الثانى واحذر صيغة التفضيل لكون  
قولهم اما معكم قوى لبيت اى بالاسمية المتعقبة من معكم بالاسمية فتقوله ايا من  
مستهموز وان اصل الماصوف مستهموز لزيادة المطلق يشترط له قوله لا بالقوى الاؤكد  
حيث لم يذكر الفصل فيه لانه زيادة على ما نصب اليه فلا يقتضى الاشتراك في اصل  
الفعل كما في محله فادفع الاراد الاول وحاصل التوجيه الثانى ان صيغة التفصيل  
مجرد عن معنى التفصيل وصيغة التفصيل المضاف تبحث عن معنى اصل الفعل ليس عليه  
فى التسهيل وشرحه فعلامه الضرى والتدليل على ذلك انه اتمت في محاضرة المشايخين  
مجرد القوة والتاكيد لا ردة فيها فادفع الاراد ان معا (قوله لا في ادعاء انهم  
اوحديون فيه) لم يدل على دعاء شعبى الايمان وتقريره مع انه المستبعد من التاكيد  
اشارة الى ان تحقيق الايمان وتاكيد كسبية من كونهم اوحديين فيه مفارقين عن  
احوائهم في تلك الصفة بل عليه قولهم لا خواصهم ادعاءكم (قوله اما لان اسمهم الخ)  
دليل على الادعاء المذكور وهو محل شبهة الشارح رحمه الله حيث بينهم منه ترك  
التاكيد لعدم السعادة وعدم ترويح (قوله واما مخالفة الخ) نص على قوله ليس  
ما خاطبوا الخ (قوله يا شمس على اليهودية) اشارة الى وجه ايراد الاسمية (قوله فهم  
على صدق ردة) فليكن ذلك كيد والاصاب انهم منذاً حرة على صدق ردة  
والجملة خبر بمخالفة اخواتهم والعائد محذوف اي فيها وجه يتعلق بردة اي فهم

في تلك الخاطئة على صدق رصة في الاحمر بانبات على اليهودية (قوله مظنة) تكسر  
 الظاء اسم مكان والقياس الفتح كسروها فرقا بين المصدر اى موضع يظن فيه  
 التحقيق (قوله ومثله لتوكيد) اى موضع يدل فيه اى يؤكده في الاساس فلا مثله  
 للحير اى موضع يقال فيه الحير وى القاتن وحقيقته بما عمله من معنى ان التأكيد  
 غير مشتقة من لفظها لان الحروف لا يشتق منها وصحت حروف تركيها لا يوضح  
 الدلالة على ان معاهذها والمعنى كان لقول القدس به كذا ولو قيل اشتقت من لفظها  
 بهما جعل اسمها كان قولنا انتهى ولا يتحقق ان القول صمم لاشتقاق الحروف يستلزم  
 عدم انعكاس نعره حيث اطلقوا الكلمة ولم يقيدوها بما عدا الحروف (قوله  
 وقد يؤكده الخ) اى قد يحى التأكيد في خبر بالنسبة الى لام الفاعلة (قوله وعليه  
 قوله تعالى الخ) فالتا كيد يكون الرد مواظط لردود (قوله ادفع لايها الخ) اى لدفع  
 ايها رجوع الكذب المدلول بقوله تعالى ان اسقيني لتكادون الى كونه رسول  
 الله لان قوله والله يعلم انك لرسوله من قول الله معصوف على ادراكك المناقرون  
 ولا يجوز ان يكون من قول المناقبين معطوفا على تشهد ويكون التأكيد المستند  
 من قوله والله يعلم عائدة الى لام الفاعلة اى (الله يعلم انا جنان مصدقون فالتا  
 رسول الله لا عجزت يكون تأكيدا لغيرهم يشهد الرسول لله فلا يصح عطفه  
 عليه بالواو (قوله ثم الاسد مطعنا) اى النسبة لبعضنا بقرينة ادخال اساد المشاف  
 والمصدر في تعريف الحرفة والمجاز والاصل ان يكون القسم احصى من القسم  
 مطلقا والحرص في تعميم الخرى والاشياء لدفع توهم تخصيصه بالخرى  
 او المراد بالخرى اهم من ان يكون صريحا او صامتا (قوله كلا بعد الخ) يعنى او ذكر  
 الصبر لكل مقتضى الماهر رجوعه الى الاساد اخرى لانه مدكور صريحا حصل  
 منه الى الظاهر ليكون هذا المدلول قرينة على المراد به غير الاول وقوله  
 المرفة اذا عيبت معرفتك الشئ عين الاول ليس على اطلاقه بل مقيد  
 بما اذا خلا من قرينة القربة من عليه في الشروع ويحى في بحث التشبيه ايضا  
 (قوله لان من الاساد الخ) يعنى لوقال كلمة اد لا فاد حصرة في اشياء وليس  
 كذلك فاقول انه يجوز ان يكون كلمة اد جمع الجمع لانه احدو مشاء عدم الحير  
 بمادة التعميم على انه يكتفى في المدلول توهم مع حصول الانحصار يكون نصا فيه  
 (قوله بعضه حقيقة) اشار الى ادس بتأويل بعض مشاؤمه من حركته  
 نحو الفاعلة كالحققة في شرح الكشاف (قوله يعنى الخ) يريد دفع ما يترافى



من ان النسبة الى الدعل مأخوذة في مفهوم الفعل فيكون الاسناد اليه حقيقة والى  
 خبره مجازا فيكون مستعدا من لوضع وحاصل الرفع ان تعين الدعل منسوب الى  
 قصد التكلم ومفوض اليه وهو صد كونه حقيقة لوجوبه والصدق الى الواضع  
 تعين المعنى وانه لا يثبت الخبر المقتضى بالزمان فلما قيل ( قوله انه من الاحوال  
 المذكور فالحق ) يعنى انهما من الاحوال التى يصادق بها اللفظ مقتضى الحال  
 كالتاكيد والتعريف فذكر احدهما في معانى دون الآخر لتحكم ( قوله لان صلح  
 المعانيخ ) يعنى بمجرد كونهم من الاحوال المذكورة لا يكتفى بواجبهما في المعنى  
 بل لابد ان يكون اجبت من حيث لمصلحة كأمروا بالحق واثبتت عنهما ليس من هذه  
 الحقيقة لا لا يثبت عن الدواعى القصدية لا برباد الحقيقة والمعاد ( قوله والا ان  
 وان لم يثبت الحقيقة لزم دخول التعويض في المعنى ايضا ) ( قوله اسناد الفعل ) ان  
 نسبته مطلقا فافضة كانت وثامة حرية او انشائية محففة او مقدره صرح به  
 الفاصل الارضى في ثمرتي بعل به اسدالة الفعل في محل فيه نسبة المصدر  
 والمنشآت الى هو انهما قوله ( أى شئ ) صد ما ذكره لان التعيين غير معتبر لما  
 حال في المناد الى ملابس له ( قوله متعني بالظرف ) لانه عن العامل في قول قدس  
 سره توضيح ما ذكره الخ هذا هو وضع ما في معنى من قول التاراج رحه  
 افتدعالي بل جوابه ان ما صدكتم اهم من ان يكون صد في الخدمة او في الظاهر  
 فانه يدل على عدم نادر كونه في الواقع فالصواب ان يقال ان ما هو له محتمل  
 الامر ان يكون هو له في الواقع وان يكون صد المتكلم فاما قيد قوله صد التكلم  
 صار نصا في ما هو له صد قيد خل ما يندفع الاعتقاد فقط نعم بعدا غيبية محتمل  
 ان يكون صد التكلم في الحقيقة وان يكون في الظاهر صد انشائية قوله في انه مر  
 صار نصا ودخل فيه ما لا يدعى الاعتقاد في الحقيقة ( قوله من لا يثبت الخ )  
 مدار الحقيقة والتمساز عن نصب التكم لفقرية وملاحظة اياها ولما كانت  
 الملاحظة امرا خفي دبر الامر على وجودها فلما يثبت كونه بصب  
 القرية وتارة بوجوده كما سبق من قوله لوجود القرية ( قوله  
 ووصف له ) سواء كان قائما كالوصف الموجد او مترامعه كالوصف  
 الاعتبارية ( قوله وحقه ان يثبت اليه ) أى يثبت اليه سواء صح حله عليه او لا  
 كما صرح به هاتذته دفع توهم جبر وصف على المصون ( قوله وما يندفع  
 الواقع فقط ) لا الاعتقاد لكن يكون مضافه في الظاهر كإشهاد آخر كلامه  
 ( قوله لمن لا يعرف حاله وهو تخميني ح ) اعترافه بغير لاه اذا كان الغاط عارفا

بحالته أو يكون التكلم مظهرا حاله أنه كان كلامه مذكورا بحرا عن الاقتدار والتكئين  
 فيه عدم العرفان والأحشاء عموم. وحده عدم عرفان مخاطب بجامع الظاهر التكلم  
 وأحشاء التكلم بجامع عرفان المخاطب فأحد القيدين لا يعني أن الآخر كادهم (قوله)  
 وهذا المثال غير مذكور في المتن (دلائلهم من عدم كراهة الحقيقة العظيمة محصورة  
 في الأقسام الثلاثة لتكون المقام مقام دليل قال المصنف رحمه الله صرح في الإيضاح  
 بأن الحقيقة العقلية أردمة أضرب وأورد الأمثلة لأربعة وعدي أن هذا المثال  
 مدرج في الدلائل الثلاثة بأن يكون المراد من قوته واستعمل أنه لم يحسن أنت تفهم أنه  
 لم يحسن سواء كان مقاسا لقواعده أو لا يكون مثبلا للمعنيين فلا يطابق شيئا منهما  
 وما يوافق الواقع دون الاعتماد والشارح رحمه الله منع الإيضاح حيث صرح فيه  
 بأن الرأب الأفعال الكادية التي تعمل حاله التكلم دون صطلح واستعمل أن الثلاثي  
 مالم الاختصار والأدراج (قوله بتقديم أسد الله) قال تقديم المسد إليه على  
 المسد العلوي فدعيه المحصر (قوله احتراز عما كان المحط الخ) قيل فيه  
 تأمل لأن المحط إذا لم يكن مفعلا ما لم يحسن بحور أن يكون مفعلا بأن التكلم قد اعتمد  
 ما لم يحسن فالتأمل حينئذ من الممر لوجود لغز في لصادة التي علم المصطلح علم  
 التكلم ما لم يحسن ولأنه حل في القرينة لكونه المحصر ليسا إلا ما يعلم بحسن موافقا  
 لتكلم أقول هذا التاميم إذا كان المراد بقوله أنت تعلم أنك تفهم ما جازا كان قواعده  
 دولا وقد علم أنه حينئذ يكون مفعلا لقوله دخل في هذا المثال وانتأخر رحمه الله  
 لا يرصبه ويريد بالعلم معناه المشهور العبر فيها المصدفة تعدل لأبصاره وحينئذ يكون  
 علم المخاطب من التكلم عام بما لم يحسن مسرعا عنه عدم يحسن لا يلزم عند بقية الحكم  
 فواقع سنن الزملاء عدم ذلك بالحكم ولا يمكن علم المصنف بأن التكلم عام بأنه لم يحسن  
 بدون علم ما لم يحسن (قوله لوجود القرينة تصارفة) وهو علم المخاطب من التكلم عالم  
 بأنه لم يحسن وقد عرفت أن نصب القرينة ووجودها متلازمان فلا بد منه يجوز أن لا يكون  
 التكلم عاما بأن المخاطب علم بأن التكلم عالم بما لم يحسن محضا حاله أنه يجوز أن لا يكون  
 ما هو له بحسب الظاهر لعدم قصد القرينة (قوله أنت ما يكره) من قوة العقل والكتابة  
 وكثرة البلاغة والجماعة قال قدس سره في المشهور قدس سره لا به في هذه الحقيقة  
 يقال لها من الشيء إذا غفل عنه وذهب عنه إلى غيره كما في لقب موسى قال قدس  
 سره تصور في الثاني حالة ثالثة هذه الحالة أنه تصور بالمر إلى حال المخاطب  
 لأنه لا يعلم حال التكلم وأما بالنسبة إلى التكلم فلا تصور في حال تكلمه إلا السهو

أو التسبب أو الفرق أو أن نلتزم عالمه لم يمتد قبل التكميم قدبر ( قوله هي الكلام  
المقاد الخ ) أي المرك الذي يحده تمت عدد المتكلم من السنة فيه سواء كانت ثمانية  
أو صيرت ثمانية كما في شرح ابن تيمية ليشي الحقيقة العقلية بأقسامها التي مرت  
( قوله كل جملة وصفتها ) أي ببيتها على أن المتكلم أي السنة المفاد بها كاش على  
الوجه الذي هو كاش على ذلك وجهه العقل وقوله واقع موقفه خبر بعد خبر لأن  
للإشارة إلى وجود التسمية أي الحكم المتباد بها واقع موقفه الذي له العقل ( قوله  
عما لا يلتفت إليه ) إذ ترك قيد في التبريد محل طرده بناء على فهمه مما ذكر في تعريف  
مقابلة لا يليق بالتعريفات ثم يبرز ذلك في الخطابات والخصائص ( قوله نعم من أن  
يكون الخ ) أي ماعدا المتكلم يحتمل أن يكون معناه ماعدا المتكلم في الحقيقة ويحتمل  
أن يكون ماعدا في الدهر وليس نصا في كونه عدا المتكلم في الحقيقة حتى يلزم عدم  
صدق الحد على ما ذكره وهذا القدر من الجواب عن عدم الانعكاس والاضراب  
بقوله بل دلالة لدفع زعم أنهما في حد ولأن ذلك حول مد كره في الحد فهي  
قوله نعم استعمل على سبيل البطل وليس معناه أنه شامل لها معا حتى يرد أن ماعنده  
في الحقيقة نعم من أن يكون في الظاهر لا وكذا ماعده في الظاهر نعم من أن يكون  
في الحقيقة أولا في معانيهم وخصائص من وجه وإذا كان شاملا لهما يلزم أن يكون  
ماعده في الحقيقة معا دون الظاهر وإحلا في السابقة مع أنه محار ويحتاج إلى أنه  
لورود الاعتراض عليه أصروا عنه بقوله بل دلالة الخ كلهم فإنه أصراف  
يستند إلى تعرض للمعوم في جواب \* قال قدس سره ما التصرف من نفسه الخ \*  
الانصاف اللفظ ماعدا المتكلم لا يدل الأعلى ثبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجملة  
وأما كونه معتقدا إلهيا يستند من كون الظاهر عنوان الالهي ولذا كان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم يحكم بسلام من تلقه بكلمة التوحيد عالم يعلم حقيقة \* قال  
قدس سره بهم منه الخ \* هذا الفهم مستفاد من كون الدائن مجتمعا مينا لما أدى  
إليه رأيه لا من لفظة حدس حيلة \* قال قدس سره لا يقدح الخ \* لم يحصل  
الشارح رجاء الله تعالى عدم الأضلاع دللا عن عدم التبادر مطلقا بل على عدم  
التبادر من المعنى نفسه \* قال قدس سره بقم الخ \* الأقسام محل بحث فإنه  
كأقسام العين إلى الحرية و صرة أنه ترد في العبر وليس أ بها صم قيود  
إلى أمر مشترك لتفصيل الأقسام وكأقسام الماهية إلى الجردة والمخلوطة والمطلقة  
\* قال قدس سره الظاهر أن المعط الخ \* بناء على أن التبادر علامة الحقيقة  
\* قال قدس سره على معنى ثالث الخ \* وهو ما يطلق عليه هذا المعط ولا ينبغي أنه تكلف

أ أدليس هنا ضم قيود  
إلى أمر مشترك لتفصيل  
الأقسام

قال قدس سره فبب تادر، جدم، مع \* والتادر: من خارج عن اللفظ لا يدل  
 على كونه حقيقة في المتبادر \* قال قدس سره فان قلت: الحذر العقلي اما اسناد الخ \*  
 لا توجه لهذا السؤال عدي فانه صرح في الفتوح بان اصدار العقل عند اصحابنا كل  
 جملة اخبرت بالحكم القدديها عن موضعه في العقل بصرف من التأويل ولا شك  
 ان الحكم القددي قولها انما هي افعال وادبار وهو لحكم، لا تحدد بين الساقط والاقبل  
 والادبار خارج عن موضعه في العقل بتأويلها صارت بسبب كثرة الاقبال والادبار  
 كانهما بينهما وتنجست بمصاحبه غير لاشته فيه يقول اسيدان الجواز للعقل اما اسناد  
 الى غير ماهوله او الكلام المشتمل عليه كلام لا يمل له لانه عدد الاصحاب غير صحيح  
 وكونه عند المصنف رجاء الله كذا: يقع لان الشارح رجاءه في معترض على تعريفه  
 لظن قدماه بدل من ماهو محضار عند الفهم فهو غير مع \* قال قدس سره قلت  
 الخ \* خلاصة الجواب ان ما طعنه غير ماهوله بهذا الاسد الجلي والكل ماهوله  
 بالاسد انقباض وجه ان التادر من اسبست الى ماهوله او الى غير ماهوله كونه  
 ماهوله وغير ماهوله قل ان سدا اليه لا كونه كدعت بعد ان يسدا اليه \* قاله  
 قدس سره وظهر من ذلك \* اي من كون شيء واحد ماهوله وغير ماهوله  
 حاضر اسنادين ( قوله كانهما كسبت الخ ) فالحكم القددي بقوله اختلاف ما بعد  
 الفعل فيكون محضرا فعليا ( قوله عبارة عن ملائني ) دلالة على اسناد الفعل الى  
 ما لا يتعلق به اسلا ( قوله اي الى فاعل او مفعول ) اي فاعل نحوى في معنى له او الى  
 مفعول نحوى في: في له صرح اسندا وبقوله ماهوله اي نفس كانه حقيقة ان يسدا اليه  
 خرج الجواز لانه اسناد الى فاعل او مفعول نحوى غير ماهوله وحده ان سبيله ( قوله على  
 ما صرح به ) او القربى عن ارادة الفاعل والمفعول ما صرح به حيث قل فاسماده  
 الى الفاعل او المفعول اذا كان مبالغة حقيقة واما قيل انه لا يثبت الى امثال ذلك  
 في التعريفات على ما سبق فهو مثبت عدم الدلالة على من قوله وقد اشار الى تفسير  
 التعريف بقوله وله ملائسات شتى فانه اذا كان تفسيرهما مكان من بينهما وكذا  
 ما قيل ان اللازم \* صرح به فربما ان اسناد الى الفاعل والمفعول به حقيقة لان كل  
 حقيقة كذا لا محل ما صرح به فربما على ارادة الفاعل والمفعول به من كلمة  
 ما وما كون كل حقيقة كذا فلا يلزم من مـ \* جزء واحد فوكنا ما قيل ان المراد  
 فيها ميانى الفاعل والمفعول به الخلفين لان الاسناد الى الفاعل والمفعول به  
 الصوبين متحقق في اصدار، بصاوهما الصوبين ليصرح المبدأ فلا يصح صكونه  
 فربما لان المراد هما ميانى الفاعل والمفعول به الصوبين كاهو التادر وسبق

بأنه قد برهانه قدزل فيه لأقدام وحط فيه الأقوام ( قوله والأسناد إلى المبدأ )  
 قيل إن كان قول الشيخ جذاً على المصنف رحمه الله فلا يدفع الاعتراض بأن الأسناد  
 إلى المبدأ ليس بحقيقة ولا محاراة وإن لم يكن جذاً عليه فلا يصح ما سبق من قوله  
 وكفك قول الشيخ الخ وترتب عدم انعكاس تعريف المصنف رحمه الله عليه وليس  
 بشئ لأن ما سبق سد لدفع عدم نسبه القوم لقولنا الأسناد حكم حقيقة ولا شك  
 إن قول الشيخ جذاً كافياً في القسمة وترتب عليه عدم انعكاس تعريف المصنف  
 رحمه الله على رأى القوم وأما هب فالتقصود أثبات عدم المراد تعريف المصنف  
 رحمه الله على رأى القوم مدحول بعض أبحاثه من ذلك ما أتى إذا كان قالاً  
 بكونه مجازاً غير مصرح بخروج عن الحقيقة والمجاز ( قوله وما أتى الخ ) يعنى  
 أن صمير هو فيه قوله راجع إلى الفعل فالتأنيد أن يكون ذلك الفعل قائماً ووصفاته  
 هي خروج الحقيقة من غير عدم كون الفعل فيها وصفاً لها سداً إليه لا في الحقيقة  
 ولا في الظاهر وإن أريد عم من يكون مع الفعل وصفاً أو من حيث التنى  
 فيمثل ذلك المدقق لكون الفعل من حيث التنى وصفاً له أسند إليه لكن كمدخل  
 المجازات النعية في تعريف الحقيقة ( قوله حاصل الاشكال الخ ) راد إلى الحاصل  
 عموم الأسناد ليدفع أن نقل أن التعريف المذكور للغة في المتن لأنه قال أن يسد  
 وليس في الحقيقة المامية للأسناد إلى صمد ( قوله مداه ظاهر ) وهو أن العمل لا  
 هو وصفه ( قوله بى نفس موهوله ) فإن أريد بما الفعل وصفه صرح  
 الخاطئ المعنى وأريد معنى الفعل وصفه دخل المحاراة الذميمة ( قوله وجوابه  
 الخ ) اختيار نفس الأول والمراد بى الفعل بما الفعل وصفه على تقدير التردد  
 عن البى والأداء بصورة أثبت هل صد هذا الجواب هو الجواب الظاهرى وأما  
 التحقيق فأنشأه إليه في بعض كتابه وهو أن يطر إلى التنى ومدى معناه من معنى الفعل  
 فإن كان أسنده إلى موهوله لحقيقة وان كان إلى غيره فصار مثل قوله تعالى فما  
 ربحتم تجارتهم مصحونه خسرت تجارتهم فيكون مجازاً بخلاف ما دأبت مريحت  
 تجارتهم بل إن كان موهوله فإن ذلك ليس لقصد أسناد التنى ومصحونه بل لقصد بى  
 أسناد الربح وكذا إذا قلت ما لم يلبس لم يمتحن في ليل وعلى هذا نفس انتهى  
 وخلاصته أن في صورة حتى أن أريد بى الأسناد حقيقة وإن أريد أسناد التنى  
 بأن جعل كتابة عن أسد ص بضمه أسد التنى كان مجازاً فما ربحتم تجارتهم  
 أن أريد به نفس الربح فقط كان حقيقة وإن أريد به أثبت أنفسران كان مجازاً وكذا  
 أماله وانما كان المذكور هو جواباً ظاهرياً لأنه يستلزم كون صورة التنى حقيقة

وبحارها باعتبار انما يتخلف الجواب الصحيح فانه يجب كونه صورة التي حقيقة ومحررا  
في نفسه لكن باعتبار ان لا قالوا من انه يلزم على الجواب لدهري ان يكون مثل  
قوله من بحث التجارة بل الناحية فيه بحارا لانه لا يلزم ان يكون له الذي  
ورد عليه التي يجازيها ورد على البيت التي نفس التجارة هو حقيقة كادته قال  
الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشاف ان سبب الذي في قوله تعالى فاد  
بحث تجارتهم عدم التي كناية عن المحرم لان بيت فعل ثم يدخله التي مثل  
ما بحث التجارة بل الشارح معه فانه ليس من الجازي في شيء ومثل ما دافيل ما سام  
فهارى بمعنى اطر وما نام ليلى بمعنى سهر وهو محار بخلاف معناه الهاد وسام اقبل قصدا  
الى التي الصوم عن الهاد وفي اليوم عن التي فهدر فاه من رتي كم رل فدا الاقدام قوله  
وكذا الكلام في سائر الاثبات فانها تجارات لاهاروع لاحارات التي هي تجارات  
وقيل ان كان المقصود من قولنا فهارى ما ثم ام لا كان محار وان كان المقصود لاهاروك  
صائم اما ان كان حقيقة وليس شيء ادلا على الاستفهام عن صوم لهارو والمزدد به  
بخلاف ما سام فهارى بل انما الذي فيه صحيح مما سبق هو فعل لكنه لا يجد قائمة جديدة  
وكذا الخالف في التي وتلترج والمرض والعسم قوله محار حكرم اي مسووالي  
حكم العقل او الى الحكم الذي هو اثر وفارده واعلم ان الذي استعمل بر ادحككم  
مطلق السبب قوله وهو محار الى الاتسار اي في السنة مطلقا كونه في وخرج لاثبات  
قوله واسادا مجازيا اي مسووالي اليه السنة فيها هو فصار وشرافا كذا هذا قوله اي  
انما دافيل اي سنة الفعل الاصطلاحي او سنة سنة عبيده او امة حربية او مشاية  
بحقيقة او مقدرة كما مر في تعريف الحقيقة ومن هذا جرح مراد ملاس باللاس  
الاصطلاحي اعني المفعول باللاس الحقيق الذي يتعلق بفعل الاصطلاحي به لا  
باعتبار الفعلي وجب ان يلعو ذكر او معناه قوله اي غير باللاس) صدر الوصول  
باللاس رعاية لابق الكلام حيث صدر به ما هو به باللاس والحقه اعني قوله  
وله ملاسبات شتي وانشاره الى عرافة ليدرو هو اشركه في الملاسة للاحترارعا  
لا يكون ملاسا لما هو له فانه قد حصل الاحتراز عنه ففعله الى ملاس) قوله تعالى  
خير الداع الى الخ) جاء على ماقرر من ان ما هو له في العلوم وهو الداعل لكون السنة  
بغير التي التقييم مأخوذة في مفهومه وان ما هو له في المجهول هو المفعول به لكون  
السنة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه (قوله متص باسائه) على  
القفوية والياء للابسة او السبية او الآلة لاعني الاستفزاز عن ان يكون صفة

مصدر محذوف أي اسد مطلب تأول أو على الخلل كقول من به حذفوا فلو لا باطل  
 من غير المسند من غير ضرورة (قوله وحققة الخ) أي المعنى الحقيقي لتأول انتهى  
 أي الاسد غير مألوف إشارة إلى أن النسبة إلى الاسد بخصوصه ليست بما خذوة  
 في ذلك (قوله تصبغت) واختار تصبغت على طلبت لاردواج تأولت وللشعران  
 الطلب لا يلزم أن يكون و تصبغت على الاعتقاد لأنه على التكلف (قوله من الحقيقة)  
 بيان لأي مما عكس فيه ادراكه يكون تأول كل شيء طلب حقيقته وهذا إذا كان مجسدا حقيقته  
 كافي است الر بيع الفل فأن تأول فيه طلب حقيقته وهو الاسد إلى ماهوله أي  
 أثبت الله العقل في الر بيع (قوله أو لموضع الذي أع) عطف على الحقيقة أي طلب  
 مأثور إليه ذلك الاسد من جهة العقل وهذا إذا لم يكن له حقيقة كافي أقدمي بذلك  
 حق في عينك أي قدمت مدخل في عليك فانه لا حقيقة لهذا الخبر لعدم العمل للأقسام  
 لأنه حوهم لكرهه من جهة العقل وهو القنوم الملق وحيث تحقيقه وهد  
 هو الواقع لعدم الشيخ من أنه لا يتم للمصادر المعلى أن يكون له حقيقة وقيل في حل  
 هذه لفائدة أن معنى تأولت طلبت أمال وأمال يجوز أن يكون مصدرا أي بمعنى  
 المفعول فيكون معناه يؤل إليه على الخلف والايصال وأن يكون اسم مكنى فيكون  
 معناه الموضع الذي يؤل اليه فيقولوا وضع الخ معطوف على قوله مأثور إلى ومن  
 في قوله من الاسم معيان وهو العقل يتصلح من اسديه وجهه لا نسلم أن معنى تأولت  
 طلبت أمال بل طلبت الأول وأنه لا معنى لاحد اسم المكان في معنى الفعل وأن اللائق  
 أن يقال أو الموضع الذي يؤل فيه واسم اسر اسر عظم ماضو المتأخره من المصنف والتعلق  
 بالفرس مع خلوه من المدة أمهيدوه هي التبر على مذهبه في الجركا لا ينقي (قوله)  
 (قوله لأن أولت الخ) دلل على أن حقيقته طلب مأثور إليه بمعنى أنه مأثور من أن الأمر  
 والياء لطلب قصد طلب لأن أي لاسد ونزحوع وطلب الأول طلب مأثور إليه  
 (قوله وخاصة أن تصبغ) عطف على قوله حقيقة فقلت تأولت الخ أي معناه الحقيقي  
 ما ذكر وحاصله على سبيل الكتابة تصبغ القرية لأن طلب مأثور إليه رديف  
 وتابع تصبغ القرية أي وجوده - عرفت أن مدار الصب هو الوجود بقولات  
 جرى الزهر عند قصد أناس أخرى له حقيقة كلام لم لا يصدر من عاقل فضلا  
 عن أن يكون صادقا أو كاذبا وإذا كان التأول مستعملا في معناه الحقيقي وتصبغ  
 القرية معناه الكافي لا يكون ذكر قوله ولا بد لبعض من زعم أن التأول تصريحا

بما هم كناية والثأول لفظة الجار ادلولاه لا يجوز الاستناد الى غير ما هو له وكذا نصب  
 القرينة لعدم صحتها بدونها فادفع الشكوك الثلاثة التي عرضت لبعض اسطر  
 (قوله اي مختلفة) اشار بذلك الى ان اختيار صيغة الجمع نحو مواظبة او موصوف  
 قوله يلاشي الفعل لا يلاواسة او بواسطة حرف الجر نحو كفى بالله وعزرت  
 يزيد وعزرت في الدار وفي يوم الجمعة تولد لم يعمل وامدوم فيه والمفعول له لا ينهما  
 انما يطلقان على الموصوب بتقدير في واللام في المشهور حلا الشئ ان الحاسب  
 والمفعول به بواسطة حرف الجر ما لا يكون توسط كلمة في واللام لان المراد بوقوع  
 الفعل عليه على ما ذكره الشيخ ابن ابي عمير نطقه بما لا يصح له فلا بد من جعل التكال  
 والرماني بواسطة حرف الجر فيه كما هو في ما ذكره في ظهوره ترك المصنف رحمه  
 الله ذكر الجار والجرور (قوله والمصدر) اي المفعول المطلق وهذا هو المراد  
 بالانسان الملائكة الاصطلاحية دون الخلقية ادلس المصدر بمعنى حدث ملائكة  
 لفعل بل بعينه (قوله والسبب) سواء كان مفعولاً او لا كما في وفي الامير المتبنة  
 (قوله ونحوهما) من المستثنى والتبني (قوله لا يبدى بها اصلاً) لا يفعل المفعول ولا  
 المجهول بخلاف المفعول به فانه وان لم يبد له الفعل المجهول لكنه يستدل به المعلوم  
 كما مثله الشارح رحمه الله في التبني حلا للكلام في قوله جو راسد المفعول انه  
 فعال في طاعت ربه بما يجب نفسه كذا في الرضى (قوله فاستدله في الفاعل ايح)  
 اعاد الى تدفع فاعل المفعول به عدمه في الظاهر كما مر تحقيقه والمراد لفاعلي المفعول به  
 الاصطلاحيين يصرح قول الجاهل امت الله الفاعل من الحقيقة لانه ليس اسناداً الى  
 ما هو فاعل عدمه في الظاهر ويدخل في النار لكونه اسناداً الى غير فاعل لاجل  
 الملازمة قاهم (قوله فقوله في تعريف ايح) اشهره الى كون هذا الكلام تفسير  
 التعريف الحقيقة (قوله من الامثلة للحقيقة) لا للاستدلال الى عدمه والمفعول حتى يرد  
 عليه ان لم يذكر سابقاً مثلاً للاستدلال في المفعول (قوله والى غيرهما)  
 للاستدلال بما ذكره المصنف رحمه الله امثلة المحذور لانه عمل المعلوم ولم يذكر  
 من امثلة المجاز للاستدلال المجهول الا واحداً اي سئل معناه استدقيقه معنى الفعل  
 المجهول الى الفاعل فتقول اساده الى المصدر لا يكون لاهر نحو ضرب بضرب شديد  
 واساده الى المكان والرماني ان كان توسط في متعوضة او متعوضة فهو حقيقة نحو  
 ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان تغييرها على لاتعاضد امرتها نحو في المفعول  
 به في اختيار وقوع الفعل عليها كان محذوراً نحو ضرب يوم الجمعة وادار





لوجود الجار في الحب الأيقاعية والاصابة ليدفع ما قبل ب فلاق صدر العنق  
 عليها بغير فرق الحزب لثبتهما الجار العنق وخلاصة احوال تخصص العرف والتميم  
 التعريف بحمل الاسد على ما هو اعم من ان يكون صريحا او مستلزما له والجزات  
 المذكورة وان لم تكن أسادات صريحة لكنها مستزمنة لها فيكون اطلاق الجبر  
 عنها حقيقة وليس المراد انها يطلق عليها الجار باعتبار استلزامها لها حتى يردانه  
 حينئذ لا يكون التعريف لطلق الجار بل الجار الاسدي فاهم فاهم فاهم فاهم  
 والظاهر ان يراد بالاسد مطلق النسبة كما عرفت ولا يرد مقبر انه يرم ان يكون  
 النسبة الايقاعية في مرتبة زبنا محار الكونها نسبة شئ له على الوجود لانه  
 النسبة ليست للابدية (قوله كذا كروا في قولهم من لهم من) دام يكن بتقدير في  
 فان هذه النسبة الايقاعية الصريحة الخارجية كناية عن نسبة يدعية محورية ملازمة  
 لثلاث النسبة اعني نسبة الخواص اليها المقصودة من هذا القول لانه تعرية واهل الخواص  
 البهيم المتعاطف حتى صار مجموعهم مجموعة قال فليس سره قبح قول الدهري  
 الخ في بحثه اما قولنا فلا هذا القول يمنع كما صرح به وعلة في حواشي  
 شرحه لفتح باب الرمان امر موهوم حصوا ارا كان له عند طوبى كالشرح  
 سلا فلا يندو ومنه اتحاد الامور الخارجية كالتام والتمتع لاسودته في الفعل  
 كما تقرر في موضعه فلا توث له عند الفعل فلا يكون مدحها فالتام عند العقل واما  
 نأيا فلا هي قوله ما حصل منه وثب ما حصل وثبت في نفس الامر عند العقل  
 ولا مكان اما الاول فلاه المتبادر كاد كرى بان قيود عند الحقيقة واما الثاني فقولنا لا مكان  
 تصور الكوناد ب ما يتحكم العقل بخوارثوته في نفس الامر وقول الدهري لا يتحكم العقل  
 بخوارثوته في نفس الامر فيكون داحلا في خلاف عند العقل فلا يكون المدح مطلقا  
 واما الثاني وهو محذور الشارح رحمه الله فله في نفس قوله وحديثه يدفع الاعتراض  
 الاول واما ما قبل في الجواب من ان حاصل كلامه كذا في رحمه الله ان قوله خلاف  
 ما عندكم فانه بين احرار قول الجاهل واحكام نحو كذا حبيبة انكسدة وبقوله  
 خلاف عند العقل فانه ليس فيه هاتان العائدتان ولا يتحد في ذلك حصول حد كما  
 بوجه خلافه عند العقل اعني خروج قول الجاهل فيه انه لا فائدة في جمع هاتين  
 العائدتين لان العت على المدول ليس الا احدهما واما إعادة للام في قوله فلا يمنع  
 منكم بل على استقلال كل منهما في المدول و مجموع هاتين اعني عدم  
 امتناع الطرد وعدم امتناع العكس مترتب على المدول من غير حاجة الى دليل

لانه تقرر الى اخره

بقوله ليخرج \* قال قنس سره والظاهر الخ \* توجيه ل عبارة المتنازع بحيث  
 يدفع اعتراض احد عن رجة الله تعالى والمساواة المذكورة \* قال قنس سره  
 المراد بعمد العن \* فيه بحث مساو لا فلاله ان اراد ان مراد السكاكي رجة الله  
 ذلك كاشد به الاستدلال بكلامه عليه يرد عليه انه لا معنى للعدول عن عبارة القوم  
 لاجل فساد معنى ارده من عرثهم ولا يهيم مهلفة ولم يصرح حوايه وان اراد ان  
 مراد القوم ذلك فلامعنى للاستشهاد عليه بكلامه وامائيا فلاله لاشك انه لا يصح  
 ارادة هذا المعنى من عند العن على قانون الفقه لانه طرف مستقر قارائه بان يعتبر  
 متعلقه الثبوت ويحمل على مكان الترتيب الذي يلزمه ان لا يتبع هو بسببه التوجيه  
 المستفاد من عبارة لشارح رجة الله كما عرفت سابقا \* قال قنس سره لما اعتقد  
 اح \* فلا بد حل جند في خلاف ماعد العقل كما لم يحل في خلاف ماعد المتكلم فلا  
 يطل مراد الخدي \* قل قدس سره وما الجواب \* هذا لما قد ذكره سابقا بقوله  
 وصح ايضا ما يدعي عليه الخ وبقوله ويرد عليه انه مناف الخ من غير فائدة \* قال  
 قدس سره فانما يتم ادلة الخصم بجميع ادلائل عليه ولعل انما قلنا كيد ( قوله فلا يجوز  
 التميز به ) ادلة دلالة لخصم على الخاص فلا يكون مرادهم وفيه ان الشائع  
 المتبادر من قولهم عد عد اى حجة وعد اهل السنة والمجاعة الى غير ذلك ان  
 ذلك مرصهم ومقتضى عقولهم وان كان من حيث المقدمات ( قوله وجند يدفع  
 ام ) اى جبر اد كان ماعد العقل ام يدفع اعتراض الاول وهو منع بطلان  
 البرد كما ادفع الاعتراض التالى وهو منع بطلان العكس لانه اذا كان ام كان  
 نحو كس الخسفة كحدة د حلا فيه فلا يكون د احلا في خلاف ماعد العقل  
 فلا بد من تدليه بقوله خلاف ماعد المتكلم ليدخل نحو كسا الخليفة الكعبة  
 في الحد وعد التدين حصل لقوله ماعد المتكلم فائدة بمنصه لابد من ذكره  
 لاجل تلك الدفعة وهى ادخل نحو كسا الخليفة ولقوله لصرب من التأول  
 فائدة حاصلة لابد لاحد من ذكره وهى اخراج الاقوال النكامة وحصل فائدة  
 مشتركة بينهما وهى اخراج قول الباطل وجند يصح استد اخراجه الى كل  
 واحد منهما لكن يكون حصولها من احدهما اى واحد اعتبر اخراج به  
 معصودا والى ذلك ومن الاخره شئ فلا يلزم اخراج المخرج واذا كان الامر كذلك  
 لا يتجه ان يقال لاسر طراد لو لم يقل ماعد المتكلم بدخول قول الباطل  
 خروجه بقوله لصرب من التأول لانه لا بد لاجل الفائدة المختصة ادلوله لطل

مكس الحد وهذه الفتحة مشتركة معنية على ذكره بقوله ثلاث شع طرده عاية  
 معنية على قوله وانما خلت خلاف ماعد المتكلم دون ماعد العقل وقوله ثلاث شع  
 مكس علة مائة علة فانه نحو صنف خفي عن سيد قدس سره من ماعد ماعد (قوله  
 ولا يكون هذا تكراراً) جملة معترضة لدفع التوهم لدخوله في الخواب (قوله  
 وعلى هذا كان الانسب اخ) لان انشئت على التبدل اندكور الخروح لا الطرد فانه  
 حاصل بقوله لضرب من التاويل وان لم يبدل (قوله ماد كرت من تعبر كلام المصنف  
 رحمه الله الخ) زاد لفظ التعبر لان المذكور سابقا ليس كلام المصنف رحمه الله عليه  
 ووجه الاستدلال ان المصنف حكم بان تعريب اخبار العقلي بالكلام المعاديه خلاف  
 ما في نفس الامر لضرب من التاويل مطردو معكس والتعريف لذى ذكره هما متعديه  
 في المثال فلو لم يرد تعبر ماهوله عبر ماهوله في نفس الامر من اعم او اخص بطل طرد  
 التعريب او عكسه قدس (قوله والجهة اخ) لا كان لا شع رخي فان والجهة اي  
 سواء كان كلام المصنف رحمه الله مشعرا بما ذكره ولا (قوله بقر مدكر الخ) يعني  
 كان ماهوله مقيد بذلك الظرفين يكون الغير مقيدا للجملة بما قبله من قوله اعني  
 المعاني في الواقع او عيبت المتكلم اخ وصرح به في المصنف وايس المراد ان ماهوله  
 مقيد بما في تعريف الحقيقة فكون مقيدا لها في تعريف الجاهل ويكون الغير مطلقا  
 والامر بان يكون الاساد الى ما يعبر في نفس الامر له قوله في نفس الامر دون اعتقاد  
 المتكلم نحو قول الدهري اعتد الربع العقل محمدا وحين لفظ الغير عني  
 ليس بخلاف ما صرح به سابقا من قوله اي غير ملابس مدى هو له وقول المصنف  
 رحمه الله تعالى واساده الى غيرهم لللازمة محار ولا حقا من قوله اعني صبر  
 في الواقع ويستند عدم صحته في نفسه لانه يقتضي ان يكون الله عز الاساد الى  
 ملابس لا يكون ماهوله اصلا لا في نفس الامر ولا عند المتكلم لا في الحقيقة ولا  
 في الظاهر بناء على دخول المقيد في حيز الي (قوله وحين يدخل نحو قول الجاهل  
 والافعال الكاذبة) اراد بها ماد كره تحرا في سؤال بقوله هذا خرج نحو قول  
 الجاهل والافعال الكاذبة اعني امتد الخرج العقل والافعال الكاذبة بعد وقول المعتزلي  
 مامر في تعريف الحقيقة من نحو خلق الله الانسان كنهه بحسب علة (قوله صرح بجمعها  
 بقوله تناول) ادلتا قول الجاهل ولاشئ محمد الكذب ولا معتزلي مامر حاله (قوله  
 اي ولا مثل اخ) لم يجعل المشار اليه اشار طال اول رعاية لقرب المشار اليه  
 وكونه مدكورا صريحا (قوله الصفتان) في القاموس الصفتان محركة شعراء

عدى وصي وهبى والعدى نسبة الى عد القيس ويقال له عدى (قوله اى  
على اسناد ابي) فالكلام محمول على الخلف اى لم يحمل اسناد نحو قوله او على الاسناد  
المجازى او على التصور من اجراء وصف الجرم على الكل ولم يرد اى معنى قوله على  
الصانع على ان اسناد الله واقعى بخلاف العارة لانساعده (قوله مادام لم يعلم) ليس  
مراده ان لفظة دام مقصورة فانه لا يجوز حذف الاعمال الناقصة سوى كان مضافا  
بعينه بل بين خاص يعنى يجعل مامصيرية ناشئة عن ظرف الزمن المضاف الى  
المصدر الاول هى وصافها اى لم يحمل على الجارية مدة انتفاء العلم والظن حتى اذا  
تفتق احداهما يمين على الجارية (قوله اولها فان) اعاد كلمة لم اشارة الى دخولها تحت التاني  
وان الفصول اثنان لان الله احد الامرين سبحانه يستعمل انتفاءهما وليس بتدبر لكلمة  
لم حتى يكون التزديد في الانتعاش مختل بالقصود (قوله ان قائمه لم يرد طاهره) لم يقل لم  
يعنه كفى المتاح لان عدم الاعتقاد في نفس الامر لا يكتفى بل لا بد من عدم الارادة بحسب  
اقرينة ولذا لم يعلم لم يحمل مالم يرد ظاهره ادلايا من العلم او الظن بعدم ارادة  
الظاهر بنصب القرينة (قوله بل يحمل على الحقيقة) لانه اسناد الى ما هو له عند التكلم  
في الصانع وشرح انتفاع المشرقي مرابه بشي اى يزداد عدد انتفاء العلم والظن  
في كونه مجازا لى حقيقة كاذبة لان الجرم يكون حقيقة تحكم بنقص انه اداه تعلم  
ايما شخص ولا تكرر بحكم كثره في الظاهر فعند الاعتراض الحكم بالكفر العلم بعدم  
الايان لاحد العلم بالايان بخلاف كونه حقيقة عامه يكفيه عدم العلم بكونه غير ما هو له  
في الظاهر فتدبر (قوله ولم يستدل بشي الخ) فقوله كما استدل مفعول مطلق للفعل  
محدود فدل عليه لم يعرف المراد لاستدلال المعنى الهوى لا الاصلاحي اذ ان الله هو  
ملا بد ان عدم ارادة بغيره قد يكون ذهنية كاستحالة قيام السيد بالسيد اليه  
(قوله قد اصححت الخ) اصحح معناه الجقيق المناسب للقيام واماط الخيال  
اسم امرأة وتسمى خمر صمغ وكذا بالرفع يبعد عموم التي المناسب للقيام لا بالنصب  
التي لى العموم ولا كل التصرف الى التفسير لم يستعمل الا كيداهم معمول للقيام  
الهوى ومن رأت مفعول له ولا صلح لى انحرش شعر رأسه والفتن ان هذه المرأة  
اصححت تسمى عى تدبر تركب شيه مع لرؤيتها راسى كراس الاصطلاح فان النساء  
يفض الشيب ويصير للشباب وميزه جنة مقصورة لرؤيته رأسه كراس  
الاصطلاح ومبده لوجه الشبه اى سلب عن الرأس والفتنة بضم القاف والزاد  
وقصهما وكسرهما وتكديده وقصد الشعر حوالى الرأس كذا في القاموس (قوله

أي بعد قترع ( أشاره إلى أن من معنى تعدد تأتي قوته تعالى ) فتركب طبقا  
 عن طبق ( قوله أي مصيها الخ ) في التاج اجبت كثرين فالتى حذب اليبالي  
 بعضها بعض والمراد لازمه أي مصيها وبجى بعضها حذب بعض لأنه الموجب  
 لتيز القاذح من الرأس والعانة وصرنا إلى عن طبق لازمة لأن امر ب تودخ  
 الشهور باليالي بوللاشارة إلى شدةها وكثرة انعموه بها ( قوله وفي الأساس  
 الخ ) فالتى مضى أكثر اليالي أي من عمره ( قوله مقولاتها الخ ) أي من الساس  
 في حقها جبال السرو الرطابية ابطى وجب حسرو ضيق امرعى لومى الشاعر  
 لأنه لا يبالى بعد التبريد المذكور عنها ( قوله أو كونه لمر الخ ) والتعبير للدلالة  
 على أنها مأثورات فمره تعالى مصبرات حكمه حينئذ يتحقق دليل آخر على كونه  
 موحدا ( قوله وبحوزان يكون مقلطا ) أي استيقا على طريق الالتفات ( قوله  
 أي أمره وأرادته ) فسر القيل أو لا بالأمر بقوله الطبعي فانه معمول القيل إن كان  
 مصدرا أو بطل أو عطف بأمره إن كان اسما وكذا عطف الأمر بمحتوى إن يكون  
 مصدرا وإن يكون اسما بمعنى الصبة ثم إن المراد عطف الإداة عليه عدم الأمر حقيقة  
 عند المحققين وإنما القدرين يحطاب كرمه لازمة فلا مرمعه بالحقيق لأن الطبعي  
 بمعنى كونه طالعة ( قوله حتى اد ورائد الخ ) لحنى إنسانية ولله ادخعت على  
 الترمية وهي تقتضى أن يكون معها سائر مؤدات في ما به دها فالتقول قال  
 معنى الطبعي تحرك ليضع وقوع حتى بعده ليس شئ ونعمه على ما في بعض  
 الخواشي يثبت على لانهوى وهجى احطاب لام حيار والمجموع اليوم  
 ومن هذا ظهر فساد تفسير أصبحت بصرت ( قوله فانه بين الخ ) فان اساد  
 الانشاء إلى إرادته تعالى شأن الواحد وإن كان هو لاسدادا بحارا ولا يجوز  
 أن يكون اسدادا بحارا واسدادا من حقيقة لأن جملة الله قبل الله مية  
 لقوله ميزه الخ ( قوله وكذا المراد شب الزمان الخ ) في لفافوس الشهاب  
 الفناء وقد شب وشب وجرم شب وإمراده. لأن ادلوحه للجمعية لازمة حاشية  
 القبان وإضافته إلى الزمان لادق ملاسبه باعتبار حصوله فيه فكانت  
 والقاسدات مبصحة جن الأزدية عليه ولا يرد أن شاب صفة الرسو الأزدياد  
 صفة القوى فكيف يصح تعديها به ولا يحتاج إلى تكلف تركه النطرون  
 والمعنى هيج قوى الأرض وحدث تصاراتها ريدت فونع النامية ( قوله  
 والروح ) أي أحيوانى ( قوله والمحاصر لأقسام الخ ) والكبد دخلة في الحقيقة  
 الطلعة في شرح افتتاح الشريق والكبد دخلة في الحقيقة بحدودها الثلاثة

أواله كورة في الفتاح و مقابل له إنما هو التصريح منها وقال اشباح رحمه الله  
 في شرح قول السكاكي رحمه الله الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونها  
 حقيقتين وتشتركان بتصريح وعدم التصريح وأما الكناية فلا كلام في أنه  
 لا يراد بها معانها وحده وأما الكلام في أنه هل يراد معنى الملقى أم يقتصر  
 المراد على معنى المعنى لكن مع جوار رادة الملقى وساء على أنهم لم يعتبروا في الحقيقة  
 إلا الاستعمال في الموضوع به وأما لا يكون غير الموضوع له مراداً فلا وهم من  
 فهم ذلك وحرم بأن حقيقة طرفة تضاهي الكناية فمثل ما ذكره من اشتراكها  
 في كونها حقيقتين على نثرنا كما في إرادة المعنى الحقيقي فيهما من غير أن يصح  
 إطلاق اسم الحقيقة على كناية وهذا الاصطلاح كما لم يجده من القوم وأما  
 ما قبل من أن الله إذا اراد به نفسه وأسد إليه الفعل أو معناه كان معازاً كما في فوق  
 صرني ليل إذا أردت مع ليلي فانه مجاز لأن الفسر من تلفظ بها وليس حرفه  
 أعني ليل حقيقة ولا محر لأن اللفظ إذا اراد به نفسه لا ينصف بالحقبة والمحر  
 كما صرحوا به فليس بشيء لأن السرور أدعو من معاج هذا اللفظ من حيث  
 دلالة على معناه لأن حيث هو قولاً وفي مفرد مسمى (قيداً لا لالفاظ  
 قل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة والمحر (قوله لا أسد، الحمله) فان الأسد إلى  
 المتأخر عنه ليس حقيقة ولا محراز (قوله فيه أشكال) عدى لا أشكال فيه لأنه  
 صرح في آخر كلامه في بحث الكناية أن الكلمة إذا أسدت فأسداها بحسب  
 رأى الأصحاب دون رأيه ما يكون على وفق عقول وعلم أو لا يكون والأول  
 هو الحقيقة في الحقيقة والتدني هو محراز فيها انتهى فانه صريح في أن الحقيقة  
 والمحراز العليين صعبان لا يدان إلى أخرى لا لأسد الجملة إلى شيء في قول  
 زيد صائم نهاره النهار هو صوم الصوم إلى النهار وبعد ذلك الأسد لمحراز  
 في صوم الصوم النهار إلى زيد لأنه في معنى زيد صائم في نهاره فندرج فانه من  
 المضافات وإنما قال دون رأيه لأنه يعني إلى الاستعارة بالكناية (قوله  
 لم يقل منه الخ) بل أورده بطريق التعداد ولذا لم يعطف ما بعده عليه (قوله  
 أيها ما لا يقاس) وروى لا يختص مع أن المناسب لبيان الكثرة هو التعداد  
 وهو أيضاً من المصنوعات و لا يحدود منها فعدد الأنحصار فيذكره (قوله  
 وإن المعنى الخ) والتصغير في معناه راجع إلى المؤسرين ولرأى منهم فحذفوا  
 وقوع الجار فوضع الأشكال به كيب يصح زيادة القياس إلى منكرى وقوع  
 الجار فانه يقتضي حصول صله من غير حاجة إلى أن يدل أصل الجار به حاصل

بعض الآيات وتزبدت بحر فانه خلاف ما هو الظاهر من نسبة الزيادة الى كل الآيات والى ان يقال زيدة فديراد في الامر الزيد في نفسه وهو لا يقتضي وجود الزيد عليه (قوله على انه مفعول به لتفنون الخ) اعلم ان اصل تفنون توتقون من الوقاية وهو مرط الصيانة متعد الى مفعولين والاول محذوف والثاني يوما على حذف المضاف اي عذاب يوم حذف مضافا عنه واعني فكيف يحتمل انفسكم عذاب يوم وقد يستعمل الانتفاء بمعنى اسبر وجيشه متعد الى مفعول واحد ويحتمل ان يكون يوما مفعولا به لكفرتم ولعمري فكيف يحتمل بحكم الوقاية والمطران كعفرتم وجمدتم يوما بمعمل الوندان شي في الذي ٧ (قوله اي كيف تفنون يوم القيمة) اي في يوم القيمة هو موصوب على الطريقة ويوما بمعمل الوندان مفعول به على حذف المضاف وليس به لاس يوم اشبه كجاءهم لا دخل في تفسير معنى المفعول به للاندال بخلاف الطريقة من ن للاستفال الذي في تفنون وهو قوله تعالى ان كعفرتم ما نبيهم هي الكفر ثلاثية ح الى مفعول به ولا انخطاب لتكفار (قوله الى مكانه الخ) اي الى مكان وقع فيه الاحراج فهو سنة الى المفعول به بواسطة من لالى انظر الى المعنى واحرحت من الارض لاي الارض \* قال قدس سره فيه اشعار الخ \* لعل وجه الاشعار من ايراد كلمة من فانها تزداد في التميز لكن من التي تزداد في التميز ثمانية كافي الرضى او نصفه كافي شرح لتسهيل او زائدة حد بعض وكلمة من هنا انتدابة كالايجي \* قال قدس سره لاي داتها \* والتمييز ما يرفع الالهام الداني \* قال قدس سره \* لا ينفذه لارمة \* في التاج الاستفالة محال شدة وفي القاموس كل ما يعبر عن لاسنوة الى الاحوصاح فقد احتمل \* قال قدس سره لا الفعل \* يعني ان التميز عن العادة الى الفاعل مراد من الفاعل ميم ان يكون العقل مستقبلا وليس كدات والخوف ان ذلك اكثرى وليس بلارم في التسهيل ومما حمله موصوب به من يشهد لنا اساده ابيه مصافا الى الاول وفي شرحه يريدنا بقدر اساده به فاعلا \* دأملت ثبت به فهو مقول عن الفاعل والاصل طلب معنى واتار به وانه الى مقول عن المفعول نحو فغير ما الارض عبونا والى لا يصلح لادماله ولا يتابعه به نحو املا الكورمه وكفى بالله شهيدا وما احسن الحكم رجلا وفي تحفة شرح نعي والارام بعضهم في كل تيز وقع عن انسية في الجملة ان يكون في الاصل مبد اليه تكلف ادعو غير متأث في نحو قولهم املا الكورمه ونحو طلب زيد بحيث يراد به نفس الابو اما

٧ في الآخرة نفسه



الجواب بان العقل فاعله بتخصيصه الاستحالة اعني الاحالة كما قالوا في امتلاك الكورمان  
 انما فاعله ملاك الذي يتخصمه . مثلاً فبعضه ان من التزم ان يكون التمييز فاعله نفس الفعل  
 اولاً يتخصمه اراد بتخصيصه مطاوعه كما في مثال الماء او مطاوعه كما في غير ذلك الارض  
 عيوناً اي انجبرت عيونها ولا حجة من مطاوعه للاستحالة ولا مطاوعاً لها . قال  
 قدس سره كانت مصدرها مصداقاً لمفعولها . في الرضى اصطفاً المصدر الى المفعول  
 انما يجوز اذا كانت . فبعضه عن كونه مفعولاً انما يعني . تابع بعده مصوب المحل او بمعنى  
 الفاعل بعده او بمعنى مفعوله . ولا شك في انكشافه انتمية ههنا . قال قدس سره  
 فلا يصح ان يجعل فاعلها . ومقول مراد به تمييز عن النفس انما عليه القدرة الاربي  
 الى قوله في حاشية الكتاب . في يجوز ان يراد الحاصل عن الفاعل المصنوف للمصدر  
 فيرد منه قياس في اللغة وان ما ذكره اثر روح ربه الله فيما يكون الفاعل محدواً مراداً  
 وفيما يخص فيه ليس كذلك . قال قدس سره اي استحالة حقيقة او عادية . بيان  
 الحاصل المعنى والاكتفاء في سبب العقل او جادة . قال قدس سره او على الظرفية  
 المقدرة . اي بتفسير غير طرف مراداً اظهار في حذفه شايعان في امثال هذه  
 الكلمات يقال قد فتح في التشرع وفي العبادات وفي العقل وشرعاً وعادياً وعللاً واللام  
 في قوله في العقل والعبادة زائدة لتعيين اللفظ لا لاجتهاد ولا استعراق ولا تعيين للنفس  
 فلا يراد به لادناه على تقدير المعرفة (قوله لان الفعل اخ) في بعض النسخ باللام  
 الجارة وان وفي بعضها بحرف الذي . انما هي الثاني عطف على قوله يعني يكون  
 الخ اي المراد بالاستحالة العقبية ما لا يمكن لاهداً لان حكم العقل بشرط التحية  
 بالاستحالة لا يصير قريبة على الجاهل حوار انتهاء الشرط وعلى الاول اعملى لقوله  
 لا يدعي اخ اي لا يدعي احد حوار ذات اقدم لان العقل مطلقاً من غير اعتبار  
 امر اخر من نظراً وعادة او احساس او تجربة ان غير ذلك بعدم محال لقوله . انما على  
 ونفسه للتقدير على الثاني وبين الاحلاق على الاول (قوله مما يتجمله العقل)  
 اي العقل في نفسه بدون اعتبار امر اخر . (قوله ومعرفة حقيقته) لم يقل  
 وحقيقته لتعويض على . مراد منه ظهور الخلق بحسب العلم لا بحسب الوجود  
 (قوله يريد الخ) يعني ان المراد بالحقيقة ما يصير حقيقة لا ما هو حقيقة الفعل ادلاً  
 خلاف في لا يتصل لكل بحقيقة (قوله معرفة فاعله او مفعوله) لم يقل معرفة اساده  
 الذي اذا استعمل يكون حقيقته كما يقتضيه السوق لان الاسماء لا يتصف بالظهور  
 والحلقا لا باعتبار ظهور فاعله ومفعوله وخفايه (قوله اي يريد الله حسبي ورحمه)  
 اي من حيث اظهره لام حيث توجد في في عين الكمال في نفسه لكن لادته

يظهر بعد التأمل والنظر (قوله سرتي رؤيت) هذا يقول بجدار ادا يريد منه  
 حصول السرور عند الرؤية اما ادا يريد ان لرؤية موحدة للسرور فهو حقيقة  
 (قوله اي اقدمتني نصي) قدر السكاكي رجه لله في مشرعا المثل الفضل النفس  
 وفيها عدا الله سبحانه على ان العاقل ان حدث سدى يظهر فاعه ينسب اليه  
 والذي لا ينسب اليه دانه بهال لكن لا ينبغي ان نفس الصمد هو القدوم  
 واعتبار النفس الباطنة مقدما للبدن تكلف يرد غير متعارف عند اهل الحق وكذا  
 جعل النفس فيما عداها فاعلا باعتبار التوليد مع عدم حريته في صيرى تكلف (قوله  
 عده حاله) في شرح الفتح قالوا مر يده في ذى معصوى صيرت شيئا مطلقا والواو  
 للحال والحال قائم مقام الخبر دال عليه اي صير في هو مضمون المثل في الهلاك  
 اثنى وعارنه ههنا مشعرة بالوجهين حيث جعل هذه حذرة معصولا ثانيا وجرعته  
 بالحقه قال نفس سره دل عارته \* انظر اشعر لما عرفت من انها تعمل الوجهين  
 \* قال قدس سره بصيرت المثل في ذى في ذى بصيرت مثل الانبساط في يضرب  
 المثل للاشياء في \* قال قدس سره الا لا \* قدم المظوف على التوجع والاعمال  
 كما في قوله عليك ورجاءه الاسلام وما سيجز من ان حوازه مشروط بان لا يخدم  
 في العامل كما في الرضى فعمل ذلك محقق به كما لم يذكر في شرح التسهيل  
 عند تعداد شرائط حوار عدم المظوف نعم انه بالغ في ذلك وذكر الشروط  
 المتفق عليها والاحتلاف فيها وان بيت فاعل المذكور مغير العامل المضاف  
 مقدما ويرى بجبني بالباء هو بدل من في (قوله يوم حواء) لكثرة الاسماء  
 الى الفاعل المجازي وترا الاسماء الى الفاعل الحقيقي (قوله في هـ) اي في المصارف  
 العقلية (قوله صارت اخ) اي اسسفة حقيقة لذلك هذا (قوله قائم لا تجد)  
 تعليل لقوله ليس بواحد اي اذا قلت عند قدميت بحق اقدمتني حتى لا تجد  
 في قصدك فاعلا للاقدام سوى الحق لكثرت صورة تقدموم بصورة الاقدام  
 والحق بصورة التقدم مناسبة في كونه داعيا للتقدم والفاعل في قصدك سوى  
 الحق لا محققا ولا موهوما فصلا عن الاسدانية والنفس عنه (قوله وكذا الاستطيع  
 الخ) بناء على تصويرك الصيرورة تصيرا والا زبد ردة ولا تصير ولا زبدة  
 (قوله فلا اعتبار) تفرع على ما فيه ادا لم يكن مع في الله العقلية فاعلا بناء  
 على انقضاء الفعل وكونه بخلافه فلا اعتبار في انك من الكذب ان يكون المعنى  
 الذي هو مقصود التكلم من الكلام ومحيط الفائدة موجودا في ضمن بخلاف الكذب  
 فانه لا وجود له في اقدمتني حتى بلدت ان لم يكن القسم متحققا كان كذبا وان كان

معتقاً كان محمداً عقب (وهو وار كان الخ) عطف على قوله بس واجتماع الخ  
 وبأن لفظ كون اسكلام بجر عقب وهو انه اذا كان المعنى الذي له اللفظ موحداً  
 على الحقيقة ما يكون مستعملاً فيه مراداً منه لم يكن مجازاً في ذلك لفظاً نفسه  
 لكونه مستعملاً في معناه الذي وضع له فيكون في الحكم في قولنا قدس مذكور  
 حقاً ان كان لفظ الله مستعملاً في معناه الذي وضع له وان كان موهوماً  
 يكون مجازاً في الحكم وكان مستعملاً في معنى الخ على القدوم كان مجازاً في اقدم  
 والاسد على حقيقته وكذا كان الحق مستعملاً في المقدم بطريق الاستعارة بالكناية  
 فخلص من كلامه ان مثل قدس مذكور: حقاً يحتمل وحوها ثلاثة مجاز في الطرف  
 ومجازاً في الاسد واستعاره بالكناية ومحرراً لك ان ادفع الشكوك التي عرضت  
 لظاهر الدين لم نجدوا على تخريج حواجر مقاصده من صدور عباراته (قوله  
 هذه الجملة) اي الصاعدة بمحار العقل واحسن ضبطها فانه بما قد نبه الخاطي  
 كالساكن والصعود الاسد وجه الله حتى تكون هي بصيرة في استعراض الخ حيث  
 منها قال قدس سره وانت فعل الخ قد الحق الشارح بالمقول جواب  
 الاشكال بحيث يظهر فيه صحة كلام الشيخ حيث قال في الجواب ان عدم تحقق  
 المعنى لا يساق كون المعنى حقيقة ولا يستلزم كونه مجازاً في معنى آخر غاية الامر  
 ان مدلول الامانة وما يشتمل عليه لا يكون له قولاً لا لم الكذب ايضاً لان المقصود  
 ثبوت ما هو المرجع كالقدوم مثلاً انتهى وحاصله ما رند سابقاً في حل عبارة  
 الشيخ فكن البصير الحق في الشارح وجه الله حقق الغامض بما لم يرد عليه  
 قال قدس سره بل هو في حقيقة الخ فيه بحث لان الاشكال انما هو على الشيخ  
 حيث يقول ان هذه الالوهة لا فاعل لها واما الله تعالى فانها موجودة  
 فتدفع الاسد من قاضها حقيقى الى صدى فلا اشكال عليهم ولذا قال الشارح  
 وجه الله لا يكون حيث انى اذا كان هذا الاصل المتعدية غير وجوده حقيقة  
 بخلاف ما اذا كانت موجودة وهذا ظهر من ماقيل ان اول الحاشية بوجه  
 رحمان مذهب الشيخ بان محصله ان الاصل المتعدية المذكورة في تلك الاثنية  
 موهومة ولا فاعل لها يصير لاسد ايد حقيقة وما آخر الحاشية فاشكال على جمع  
 القائلين بالبحار العقلية ولم يكره لوجه مذهب الشيخ على غيره قال قدس سره  
 واذا فخرت الخ لفرق بينه وبين الاستعارة بالكناية المقصود فاندات  
 في الاستعارة المتألفة في معنى الحق محله مقدماً واما في هذه فالبالله في الملازمة  
 وان كان كل منهما يستلزم الآخر قال قدس سره فثبت الخ فيه ان الثابت



في دفع الاعتراضات فانه مدعته بمجرد ارادة المشبه به ادعاء وانما هو جواب  
سؤال اوردته السكاكي رحمه الله و جوابه عا كرو عوا ينال ان ادعاء السبيعية  
وامكار ان تكون شيئا وروى في التصريح باسم المشبه كالنية لانه كمال الاعتراض به  
لقطع بالملرد غير معه موضوعه وحاصل الجواب ان جعل اسم المشبه ٨ من  
اسماء المشبه يجعل اسمه قسما متعارفا وصح بانه المشبه حقيقة كالسبع وغير  
متعارف وصح بانه ادعاء كالنية والتصريح باسم المشبه لا ينافي ادعاء كونه  
نفس المشبه به وانما وجهه لولم يكن هذان اسماء المشبه على ما لم من ادخال  
المشبه في جنس المشبه ( قوله محل في جنس السبع ) فانه تصريح بان المراد  
بالنية الموت وكيفية الادخال ادعاء ان السبع موضوع ما يقتضيه القوس من غير  
فرق بين النافع والضار سواء كان في الهيكل المنصوص اوى غيره كالموت  
فيكون لفظ السبع موضوعا له ادعاء ومعلوم ان لفظ النية موضوع له حقيقة  
فيكون كالتراديين مثل سبع وانصرم وان كان اطلاق السبع عليه من اطلاق  
العام على الخاص ولذا كان السكاكي رحمه الله ثم ذهب على سبيل التخييل  
الى ان الواضع كف يصح منه ان يوسع اسمين بجمعة واحدة وان لا يكونا  
متراديين في هذا شيئا من مذكره الشارح رحمه الله في شرح شرح مختصر  
الاصول وهو انه اذا كان المراد بالنية الموت باسم السبعيتها لم يكن هذا معيا  
عن القول بكون الاسد بجرا لان حتى الاتات مثلا ان يسهل الى القادر دون  
الزمان المشبه بالقدر المصور تصوره اقول اذا كان معنى الاستعارة على ادخال  
المشبه في جنس المشبه و تكرار كون شيئا واداء وكان استات لازم للمشبه  
كالاباب مثلا على هذا الادعاء كان اسد اسدا الى ما هو له عدالتكم  
في الظاهر وان لم يكن ان ما هو له عدة في نوافع ولعن هذا وجه تركه في هذا  
الكتاب واما ما حجب به من رغبة الاستعارة بالكناية استعارة تخيلية عدة فان  
المراد بالمعالي في محال النية نشأت جلان صورة وهمة شديدة بالمخالف الحقيقية  
فهي لنية حقيقة وحقه ريسد ايه فيس شيئا لانه معنى على كون القرينة  
للاستعارة بالكناية عدة متحصرة في التصديقة وليس كذلك فانه اذا كان الجار  
العقل داخل ما كان امرية في مثل است الريح البقل مثلا مستمثلة في معناه  
الحقيقي ويصح الشرح رحمه الله فيما يأتي بان كل واحدة من الاستعارة  
التخييلية والاستعارة بالكناية مفصلة عن الاخرى عدة ( قوله اعتراض قوى )  
وهو ان لفظ النية حيث يستعمل في موضوع له على سبيل الحقيقي فلا بد من

في الاستعارة التي هي مجاز وادعاء السبعية للبيئة لا يحدى نفعاً لأن ذلك لا يخرجها  
عن كونها موضوعاً له لفظ البيئة تحقيقاً وفي شرح المفتح شرقي وربما يجب  
عن ذلك أن ما ليس بمجاز يخرج عن الموضوع له إذا اعتبر معه أمر خارج صار خارجاً  
عنه فيكون لفظ البيئة مستعملاً في غير موضوع به وحاصله أنه المراد بالبيئة  
الموتى مع وصف السبعية وذلك غير موضوع له لا اعتبار بمخرج مع الموضوع له  
قدير (قوله ولأنه ينقض إباح) خاص استدلال السكاكي رجحانه تعالى كما أشار  
إليه الشارح رجحانه بقوله والخاص الخ أن كل مجاز عقل هو ~~دعوى~~  
المشبه وإرادة المشبه بواسطة القرينة وكل هذا شأنه فهو استعارة بالكتابة  
فإن مع لصراء مستنداً بأنه يستلزم إعمال أحد قصص له تختلف فأن دليله يجري  
في المجاز العقل الذي ذكر فيه الطرقات والاستعارة بالكيفية لا شريطة لعدم ذكر  
المشبه قدير فله قدر في تقريره الأقدام (قوله أن نحو رأيت الخ) أي العبريد  
سواء كان مادياً أو معنوي رأيت برؤية فلان استدلوا في من ملاقاة السد (قوله  
حتى وجه يني عن التثنية) وفي قولنا نأمره صائماً وفي قائم ليس كذلك لأن  
الاصافة لا يعم المشبه المستعار لأن المشبه شخصي فله خصوصية لا يعم  
النهار وإنما يكون طرفاً للمشبه مدكورين لو كان الاستعارة سابقة في معنى الجمل  
للإشارة في التسمية كما في جبين الماء فادع مع ما قبل أن المرقى من جبين الماء ويصير صائماً  
بجعل أحد هما مثلاً دوراً الآخر تحتكم لأن كل منهما صفة غاية الأمر أن في مجاز  
صائماً اصافة المشبه إلى المشبه به وفي جبين الماء معكس (قوله على ذكر الطرفين)  
وهو القمر وصمير راره أو صمير علاقته (قوله هو شخص صائماً مطبق) فلا ذكر  
للمشبه أصلاً والمراد بالهزار معناه الخفي مادام الصوم له فلا يكون من اصافة العام  
إلى الخاص على ما فهم فاجتار هذا لا يأتي استغناء كونه من اصافة العام إلى  
الخاص (قوله من غير اعتبار كونه صائماً وغير صائماً) إنما قد هذا ليكون دوراً من كونه  
مشبهاً لأنه اعتبر في المشبه كونه صائماً (قوله من لم يقف على مراد السكاكي) ودعم  
أن مدحه في الاستعارة بالكيفية إرادة المشبه حقيقة وكان الظاهر أن يقدم هذا  
الكلام على قوله ولأنه ينقض إباح لكونه أخوة عن قوله لأنه يستلزم إباح لكن  
أحره إشارة إلى عدم الإهتمام بشأنه وإنما غير معتد به (قوله ولأنه يني فهو إباح) وذلك  
لأن الاستعارة إذا كانت في ضمير راصع الصغير لا قبل الاستعارة لأدنى اعتبار به  
عنه كان المراد من الصغير العيشة المشهود بها جنة فهو غير عيشة لم كونه في المعنى  
وإن كانت من حيث اتحاد اللفظ من حاله فالتقدير فهو في عيشة راصع صاحبها

عيشة أي كيشة رأس صاحب العيشة بها يصنع وقومه صفة العيشة المذكورة  
 فيقول المعنى إلى ما ذكره صاحب ومقابل لما قدر ما قهر مع أن المقصود يحصل بل يقال  
 في عيشة راض صاحبها على ما صرح به الكاشي تخفيفا لما العيشة فانه جيد  
 عيشة يرتضى بها بخلاف ما إذا قيل فهو في عيشة راض صاحبها بها والصاحب  
 من هو فيه قال المعنى انه راض في العيشة التي هو فيها ولا يلزم من ذلك أن يكون  
 مما يرضى به فيه أو الكلام في كيفية إقامة هذا التركيب لما قدر على تقدير كون  
 الاستعارة في التصدير لا في كنية التفسير (قوله من باب اضافة العلم إلى الخاص)  
 ويلاحظ في الحكم عليه به صائم من حيث اتحاده بالخاص لا من حيث اتصافه  
 بالصوم للتأليف بالحكم وقبل أن يرد أن الصائم المضاف إلى الشخص ما يصح أن يكون  
 صائما وفيه أن المشقة له وليس من يصح الصوم منه (قوله في اضافة المسمى  
 إلى الاسم) والتصدير في هذه راجع إلى الاسم كانه قبل الشخص المسمى يريد صائم  
 وإنما لم يقل من اضافة الاسم إلى المسمى لعدم مجيئها وعدم كونه مشابها به وعدم  
 صحة حل صائم عليه (قوله في تعليل) قد عرفت التعليلات بما ذكرته (قوله  
 لاحقة ولا يحرر) لأن المراد بتصديره من حيث اتمهلة فيكون المبدأ لهم ادلا بوجوب  
 تعدد الخطأ في كل واحد ثم يكون لفظ هاتين بخارا لكن لا يصح لسمي صلا  
 (قوله ولم يصر فالحق) يريد انه لو كان هذه التراكيب استدارة عن المبدأ استعارة  
 بالكتابة لكان الحكم بجهتها دائما على اعتقاد التوقيف وعدمه فيصنع عند  
 من لم يعتقد ولا يصح عند من يعتمد وليس كذلك قال هذه التراكيب شائعة  
 من غير توقف من أحد في الحكم بجهتها فاندفع اعتراض السيد ففسر مره فيه  
 كما لا يخفى (قوله اعني الامور العارضة الخ) فيها أي الامور العارضة التي لها  
 بطريق اللفظ مقتضى الخلل أي تكون مسا قبل الله حتى لا يرد الرفع فانه يارس  
 لنفسه اليه من حيث انه مسدديه ولا حصة اليه لأن المقصود أن الامور المذكورة  
 في هذا الباب عارضة لنفسه اليه ما عدا ذلك لأن كل مدعو عارض له بهذا  
 الاعتبار فهو مدكور فيه فإن كثير من الأحوال العارضة له من حيث هو كذلك  
 لم يتفرع من القوة إلى الفهم والبدون (قوله مدانه) متعلق بالرجعة تصحيح معنى  
 العروس أي الرجعة اليه عارضة لمدانه ما لا يكون له بواسطة والعروض ولذا  
 عطف قوله لا بواسطة حكم الرجعة عليه فلا منافاة كونها عارضة لذاته كونها  
 عارضة لأجل كونه مسدده مداهة واسعة في الشوق ومن هذا ظهر أن قيد الطبيعة  
 تقتضي أي العارضة لذاته عند ليه حل كونه موصوفا بكونه مسددا انه فلا

بأن كونه اعم لا يقتضي فلا بد ما توهم من ان احوال المسد اليه من حيث  
انه مسد اليه لا يوجد في غيره وقد يوجد حال تخصيصه على ان البصوت في الباب  
حذف المسد اليه وذكره وتعريفه وتكرره الى غير ذلك لا يصح الحذف وان ذكر  
مثلا فيكون مختصا (قوله اول بالتقديم) اي في ما ذكر فيكون من حواله انما  
اول بالتقديم (قوله لانه صرة) اي في الاصطلاح وان كان معناه من حيث معنونه  
القوى اعني الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاثبات ولذا احتج على لفظ انزاد اشارة  
الى كونه رك اعظم كانه اسقط (قوله وهو متقدم على لايات) و لايات متقدم  
على سائر الاحوال لكونه كالمصطلح (قوله وحذف بتعريف الخ) اي الحذف  
الذي نحن فيه وهو ما يكون موقفا في التقدير لا الحذف الذي يكون سببا في كحذف  
فاعل المصدر وفاعل الفعل الذي للمقول فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مرادا  
(قوله وهو ان يكون اسماع جار فاه) اي يمكن من معرفة مصروف لان وجود  
القرينة لا يوجد العرفان بالفعل (قوله او حود الفرض) صفة الجمع ينظر الى تعدد  
الموارد اي القرينة الدالة على المصروف ان يخصوصه او باعتبار كونه احد الاشياء  
اصية كما فيها حذف ليد نص اسماع كل مدح يمكن (قوله تداعي الخ)  
سواء كان محلا عليه او غاية مترتبة عليه فاللام في قوله قد لا تزال لتفصيل المطلق  
الشارف للمالية والرسية (قوله انما) ان كما هو معنوم مقرر في علم الصافي  
وان لم يذكر فيه صريحا والظاهر ترك لفظ انما (قوله اشارة ما مضى) كابدل  
عليه ههنا قوله عن العث فاه مشعر بوجود القرينة (قوله ب) على الظاهر حال  
عن البعث اي حال ~~يكون~~ العث مديا على هو الطاهر من هذه القرينة عنه  
لا على الحقيقة وفي نفس الامر (قوله والا) اي وان لم يكن على الظاهر فهو الحقيقة  
الركن الاعظم فذكره لا يكون عينا وان قامت القرينة على لاكتفاء بالقرينة ليس  
كالدكر في التخصيص على ما هو المقصود الا هو قال في شرح لفتاح ب د كرامسد  
اليه لا يكون صا على الحقيقة وان قامت القرينة لكونه حر من الكلام بل العدة  
فيه فلا بد ما قبل من انه لا مضافة من كونه الركن لاعظم من الكلام وكون ذكره  
عنا لتعقيد القرينة المصيبة (قوله وقيل معناه انه عث حر الخ) قال في شرح  
الفتاح قبل الم، دانه يكون عث نظرا الى ظاهر القرينة، ثمينة عند ذكره قد ذكرنا لفظ  
لا يكون الا لافادة المعنى وقد حصل لكن يجوز ان يعمد به غرض من الاغراض  
الماسبة في باب ذكر المبدأ اليه وقال السيد قدس سره في حاشي شرح (ب) باعتبار  
خفاء لانه لو ظهر لم يكن ذكره عث في الظاهر بضا فاه د مظهر القرينة الامر

٣ اما اعتبر كاخفاء العادة  
لاني لو ظهرت الى آخره  
نسخه



الظاهر الذي ينصبه القرينة وهو الاخذ من المحسوس وبالطريقة في قوله  
 واما في الحقيقة نفس الامر اى يصور في نفس الامر ان يتعلق بذكره عرض  
 حتى فلا يكون عا مع وجود القرينة المصية عنه وبما نقلناه ظهر ان ما قيل ان المراد  
 بظاهر القرينة الظاهر اى هو القرينة والمعنى ان ذكره عبث نظرا الى القرينة  
 واما في الحقيقة اى في عس فيصور ان يتعلق به عرض فلا يكون عا ثم الاعتراض  
 عليه انه اذا تعلق بذكره عرض كان المقدم مقام التذكر والكلام في مقام الخلف  
 اللهم الا ان يراد بالعرض معنى انه حجة خروج عما قصده المشرح وجه الله على انه  
 برد عليه انه اذا اراد بظاهر الظاهر الذي هو القرينة لاحاسه الى قوله شبه  
 على الظاهر لان الكلام في مراد الخلف بعد وجود القرينة ( قوله من حيث  
 الظاهر الخ ) لا يجهل من المعطى لكن لا يبيح دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصدقه  
 ارادته بالاعتد بالآخره على العكس ( قوله على دلالة العقل ) لا يستدل العقل بعمومه  
 بالقرائن على المدعوف بل على سبيله بالاعتد او لا و آخره على العقل وان كان  
 المعطى مدحلا وبدا لم يرد. وهنا من حيث الظاهر ( قوله لاستدلالة بالدلالة ) اى  
 في الجملة كالى حقيبات انما عرفت. وكل كان المعطى هو المدخل ( قوله فانه يستمر ) اى  
 في جميع المواد ( قوله واعتاد على الخ ) معنى ان المدعوف ليس محققا لان كونه  
 محققا يوجب على كونه على من العكس والاعتد مسعلا في الدلالة عليه وليس كذلك  
 ( قوله هو المعطى الخ ) صيرر المعطى لمجرد التأكيد وتحقق ذلك ان فقط مدخلا  
 في الدلالة عند مدعوفه على ان الاول عليه بالقرائن هو القامه دون ذات المسند  
 اليه وليس بقصر فانه من محال لقوله من حيث الظاهر ولقوله فلاحه الذكر  
 يكون الاعتد له لكتابة على المعطى ( قوله والاعتد الخ ) اى عداله كره عند الخلف  
 ولما لم يفيده بشئ مفيد ( قوله هل شبه ام لا ) ام هذه مقسمة على ما مر تبينه  
 لما قبل الصواب ايجبه لا ليس بصواب على ان ايام التصديق مع من على فقه  
 كالى الرضى ( قوله او تنبيه ) انه لا بد المسند لا يصلح الاله او كونه بحيث لا يصدق  
 الرضى الى غيره او كونه متعاضدا بين متكلم والمخاطب وهذا وان كان بما جماع الاحترار  
 عن العت لك مدعى وادعى ولتصديت على القصد وقصد المتعين غير قصد  
 الاستراز فقد يقصد كل واحد بدون الآخر وقد يقصدان معا وكذا الخصال  
 في جميع الدواعى اذ لم يكن بها (١) شاف (قوله او صحيح او قافية ) ان يكون ذكر  
 المسند اليه واجب التخيير او يكون انقافية او السجع لفظ المسند مع حركه ما قبله  
 فادرك المسند اليه يحصل الانعزال بينهما وجوب القافية او المجمع ( قوله

٦ يتبعها نفسه

لا يسمع ) واما عدم الفرصة او الضيق والسبب في الخصاص بالصباح من طلب الصيد  
 ( قوله من غير السماع من الحاضرين ) الصواب من غير الخطب من السامعين  
 ( قوله ) وكما سمع الاستعمال ( الخ ) الفرق بين الاتيين ان في الاول يكون الكلام  
 في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا ولا وفي الثاني غير  
 الاول ولا ثان يكون قياسا ( قوله ) وفيه يكون الخ ) اي قد يكون مصدوف من غير  
 ضرورة الفاعل الاصطلاحي للفعل ليرتب عليه قوله وحينه بحسب اسرارها نقيد  
 الاول خرج نحو اضرب واصرب واصربوا ليقوم قال حذف الفاعل فيه  
 لضرورة التقابل كسب مائة اخركة مقامه والقيده في خرج نحو امتار بيع  
 البقل وجامر طمان المحذون فيه الفاعل الحقيقي وبقيده لاحير مدخل مصدوف لصدر  
 ( قوله ) وحينه بحسب اسناد الفعل الى المفعول ( الا دراهم نحو صرنا الا ) وبذلك اني  
 رأي واما يجب ذلك لان العمل لا يملكه من فاعل او مفعول مقامه ولا تنوهم  
 ان هذا من حذف الجملة بل تبدل جملة محتملة اخرى لسكونه لان هذا ليس بدلا  
 للسند بل تغيير هيئة ولذا سمي كل واحد منهما صيغة الماضي ( قوله ) فليكن  
 الاصل ( اي ما ينشئ عليه الشيء والقاعدة ) قوله ( ولا مقتضى لعدوله ) اي  
 كونه اصلا لا يكتفي بسكونه لانه متحقق في حال الحذف ايضا فلا بد من عدم  
 المقتضى للمدول ليكون مرعا لذكر على الحدف وانرا عدم المقتضى في تعدد  
 الحكم على ما مر فلا يراد ان الكلام فيما اذا قامت القرينة معينة للمصدوف كقيد  
 عليه سابق لكلامه ولا حقه فلا حذر من الهمس ونحو المدول متحقق في  
 جميع صور الدكر وقوله ولا مقتضى للمدول هم مصوب ومقووط الثوب ان  
 لكونه مضافا واللام رامة كقوله سيويه في علامك وامانت به بالوصاف  
 كقوله الشيخ ابن الحاجب ( قوله ) وريادة الانصاح ( اي ) يصح المسند اليه  
 وريادة تقيده في دهر السامع فمع الانصاح والتفريق حاصل مد الحذف يصلوا حود  
 القرينة المعدلة وفي الدكر زيادتها لان الدلالة القطعية احتملت مع الدلالة  
 اعتقادية ( قوله ) ومنه واولئك هم المفضول ( اي ) من ريادة ان يصحح وتقرير لكن  
 لا لا يصحح المسند اليه وتقريره ولذا اورد بقية منه ان لا يصحح عن من تعاقب  
 تكرير المسند اليه وهو ان هؤلاء الموصوفين شرف الامن من روي كل من  
 الاخرين وكل منهما يكتفي في تميزهم فلا يصحح من اخر من ذكر مسنده  
 ولم يحذف مصداق القرينة على تقديره ادع الحذف لا ينصح التقرير كان لا يصح  
 ولا ينصح عن العرض كمال الانصاح وبهذا ظهر فساد قول من قال ليس لا يفي

من قبيل احتسابه ذكر على حذف ادب ترك له انك الثاني لم يكن مقدرًا بل كان  
مأخذه معلومة على مسد لو شئت الاول لان الفرض انه لو ترك ونصب القرينة  
على تركه لم تحصل زيادة الايضاح والدمع ما قبل ان التباعد من قوله ومنه ان  
الكثرة في ذكر المسد ليه في لآية الايضاح له مع الباشي آخر كما علم من قوله  
تفسيرها وح ذلك ظاهر ~~ص~~ قبل لكن الظاهر من عبارة الكشاف ان الكثرة  
الذكورة تكرير اسم لاشارة عدم الاكتفاء على الاول وحاصلها انه لو لم يكرر  
لاحتل ان يكون مجموع الاثر من مجزاهم عايداهم لا على واحدة منهما وانكرر  
صار نصا في تكليو حصة بمرة منهم فإيراد قوله زيادة الايضاح الايضاح الكامل  
و التقرير الالغ كما في تعريف النص عايداد وصحوا على الظاهر (قوله  
كانت لهم الاثره اصح) في موقع المصدر لقوله ثابته والقاء في هو دأبه كذا ذكره  
الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشاف وهذا ان التثنية ليس مقصود في المقام  
وان زيادة الماء لم يصره مبدية وعدي ان الكاف للفران في الوجود وما كانت  
كقائم زيد فقد عمرو وصل كادخل الوقت والقاء لتسبيه كافي قوله زيد فاصل  
ما كرمه واجلة في محل الخبر لا اي حياء على اهم بعد الحدة وهي انه كانت  
لهم الاثره بنهذي قاره في الوجود ثوب الاثر بهم فإصلاح مسببة عنها وفي هذا  
كان الترتيب من عايداهم الى الايضاح والاثره مع التثنية والثناء الاستعداد  
والفلاح متعلق بالاثره بدلول عليها ما يصير والمائة المرحع وفي تميزهم متعلق  
بجعلت او بتمتة وصير عررت وكفت دلاثره وصير الوصول محذوف اي كفت  
فب اي في تلك المائة على حالها اي اتمادها واصبه حوال من المحلول بمعنى  
الطرف قال قدس سره فكيف يكون اصح قال الشارح رحمه الله في شرح  
المساح كان الحضور عند السامع ومعرفة القصد اليه كناية عن وجود  
الفرقة كدلت عوم النسبة و ارادة التخصيص كناية عن صم القرينة فإدفع  
البحث لانا عند السكاكي رحمه الله عارة عن ذكر اللزم اي التاسع و ارادة  
الملزوم اي تنوع بحيث يحصل الامتياز منه اليه في الجملة ولا يجب استمراره اليه  
ولاشك ان عود اسمة و ارادة تخصيص تابع لبقاء القرينة مطلقه وغفل منه اليه  
وان لم يستلزمه كقولهم نجد وكثرة الرماد يشع طول القامة ولبصافية فالمراد بقوله  
تفصيل لاشاء اعرية انه لا ربه فيه تفصيل لكونه مركبا من امرين وتحقيق له  
لان الكناية كدهوي التي مائة وليس مراد انه تفصيل ويدل على حتى يرد ان انتفاء  
القرينتين احصو حصتي كيف يكون تفصيلا وبما لا انتفاء القرينة مطلقا والحب

من السيد قدس سره انه اعترف بكون استحصار السامع مستند اليه وعرفانه  
 قصدك اليه في قوله اما الحالة التي تقتضي على ذكر استند اليه فهي اذا كان  
 السامع مستحضرا له عارفا منك القصد اليه عند ذكر مسد اشارة الى وجود  
 القرينة الجورة للهدف ومع هذا يكون العموم وارادة التخصيص كناية عن انتهاء  
 القرينة حيث قال في شرحه ومن دعم انعموم نسبة الخبر بمعنى صلاحيته في نفسه  
 لتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا فقدمه لان انتهاء  
 القرينتين المخصوصتين لا يستلزم انتفاءه مطلقا ادلها مرد اخر كقديم اذكر  
 في السؤال وغيره وبما حررنا لث التوسع ما اورد على جواب شارح رحمه الله تعالى  
 من انه اذا كان عموم النسبة وارادة التخصيص با لانتفاء قرينة كالذكر لانتفاء  
 القرينة وذلك وطيفة النحو دون المعاني لا ليس من المراد والخصوص الزائفة على  
 اصل المعنى وذلك لانه اذا كان كناية عن انتهاء قرينة وكناية يجوز فيها ارادة  
 المفسر كالذكر هما للعموم النسبة وارادة التخصيص مع انتهاء القرينة فلا يكون  
 البحث عنها وطيفة النحو قال قدس سره وقيل الخ الى توحيد عبارة المكال  
 بحيث لا يرد عليه اعتراض المصنف رحمه الله وفسادها في شرحه فالتصريح قبل  
 ليس للاشارة الى ضعفه قال قدس سره وعن هذا يكون عموم النسبة اعم  
 فيتم جواب الشارح رحمه الله ولا يرد البحث المذكور عليه وان كان مقتضى قوله  
 نحو حاشي كل شيء ظاهرا في ان المراد عموم الخبر في نفسه وقد اشار اليه الشارح  
 رحمه الله في شرحه حيث قال والمراد عموم النسبة الى كل مسد اليه ان يصح  
 في تلك الحالة اساده الى كل واحد بما يصح تصديقه في نفسه واسدده اليه بحيث  
 قبل قوله في تلك الحالة قال قدس سره انها موضوعه مع قبل فيه انه يلزم  
 ان يقع الالتفات الى الافراد المعية اصير اشاعية ولاشك في ادا سمع الامر بالاحاطة  
 الافراد واحد والجواب انه موضوع لكل واحد شره لا افراد عن الاحرف لدا  
 لا يقع الالتفات الا الى واحد قال قدس سره في ذلك من غير وجه وصعب على  
 فيه بحث لان المراد بقول انها موضوعة لمفهوم كلي يستعمل في حريته انها  
 موضوعة للمفهوم الكلي من حيث تحفظه في حرق من حريته لاسدق انعموم  
 من حيث هو فيكون استعمالها في كل جرق حقيقة واستعمالها في المفهوم الكلي  
 من حيث هو محاد وبهذا ظهر الاختلاف بين ان نطلي لاس قلبا بوضع  
 الدم يراد ان المفهوم الكلي آلة للاختلاف الجري ب ووجه لمعوميتها وقد تقرر  
 في موضعه ان العلم بالشيء بالوجه في الحقيقة عن وجهه انشيء ما هي كاستدراك

والمعلوم بالذات و سرق اشترى فانه من حيث حصوله في الذهن علم ومن حيث  
اتحدده بذلك الشيء معلوم فالواضع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلّي  
فالمعلوم حال الوضوح ليس الا ذلك الوجه لكن من حيث اتحدده بتلك الجزئيات  
فيكون الموضوع له ذات من حيث اتحدده بتلك الجزئيات ادلا على له تلك  
الجزئيات الامن هذا توجه وهذا مراد من قال فالواضع للمفهوم الكلّي بشرط  
الاستتمسك في الجزئيات قدس \* قال قدس سره فان هذه الضمائر كلها بكرات  
اح \* لا ينبغي عليك ان سكرنا المختصة بوصف او حكم لا تخرج عن كونها مكررة وان  
قل شيوعها فان اعتبر امر جوع اليه يكون اصمير الراجع الى السكر المختصة ايضا مكررة  
وان اعتبر حد الراجع يكون اصمير الراجع الى السكر والصرفة ايضا معرفة بالفرق  
تحكم \* قال قدس سره طوباء على غره \* وغر الثوب كسره الاول يقال طويت  
الثوب على غره اي هي كسره الاول وهو كما ينص عدم ارادة الكشف والاطهار  
\* قال قدس سره واما المقصود التنبيه اح \* لا ينبغي عليك انه لم يظهر مماثلة المراد  
بالذات واحدا من مادي ولذا كتب قدس سره في حاشية الخاشية اراد بالذات المعنى  
المستغل بالمفهوم الذي لا يخرج عن كونه محكم عليه وهو معنى الاسم فقط فان  
معنى الفعل لا يشمله على النسبة المستحصنة خرج عن تلك الصلاحية ثم لا ينبغي  
ان المشار اليه بالذات هو لغة الدليل على الذات واما نسب اليها مجازا انتهى وكتب  
في نسخة اخرى (٧) و هو اريد بالخارج ما يقابل الذهن وليس شي \* لان المقاب  
لهذه من الاعيان او نفس الامر ولا شبهة في ان المعرفة لا يجب ان يكون  
المشار اليه بها نفس الامر في الاصل او نفس الامر نحو شريك الساري  
والمدوم المصدق فمدى هذه حاشية اولى من اثنائها وتحقيق المقام على ما قاله  
المحققون ان حقيقة اشعارهم بالاشارة الى ما يعرفه بمطابق وان المعرفة بمبشارها  
الى امر متبين اي معلوم هذا سمع من حيث انه كذلك وان السكر ما يشار بها الى  
امر متبين من حيث ذاته ولا يفسد ملاحظة تبيينه وان كان متبينا معهودا  
في حسه فان من مصححة التعيين وملاحظة فرقها يدون تحقيق ذلك ان فهم المعاني  
من اللفظ لا يدور به علم بالوضع فلا بد ان يكون المعاني مميزة متبينة عند  
السامع فادخل الاسم في معنى من كان كونه مميزا معهودا عند السامع ملحوظا مع  
ذلك المعنى فهو معرفة و لا يمكن ملحوظا معه يكون مكررة ثم ذلك التعيين المشار اليه  
في المعرفة ان كان مسددا من جوهر فقط فهو علم اما جفسي ان كان الفهود  
جسدا واما شخصي ان كان حصاة والاعلايد من قرية خارجية يستعد منها ذلك

٧ في حاشية اخرى نفس

فان كانت الاشارة الخفية هي اعمه الاشارة وان كانت لخصه ساي توجيه الكلام الى  
 الغير فهي المضمرات وان كانت نسبة فلما اخرجت هي موصولات وما لا صفة هي  
 المضاف الى احدها وان كانت حرف التعريف فلما حرف ساء فهو انما هو اما اللام  
 فهو المعروف باللام ثم المعروف باللام ان اشبهه لى حصه معينة من مفهوم مدحوله فهو  
 المعروف باللام المهدو وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما النقصان الاخير هما حرفا  
 الجنس اذا نقرر هذا فقول ان مسمى العر لكان تعينه مستعدا من خارج فبها  
 توقع عموم ولا يتخلو اما ان يقل انها موصوفة بمفهومات كلية بشرط اجتماعها في الجبريات  
 التي تعينه عند السمع من خارج وليذهب المقسمون وشارح رجدة تعالى واما ان  
 يقل انها موصوفة بثلاث ظريبات لكن بملاحظة امر كافي به لوصفه فلو وضع عام  
 والموضوع له خاص واليه ذهب المتأخرون كالفاضي عصب الدين والبيد التعريف  
 وان الوصف في المعارف اعم من الامر ادى كما مسمى يعرف باللام والباء والتركيب  
 او اقرن مرة الامر ادى كافي للعرف باللام فالام لغيره حرف وضع مفهوم كافي  
 هو تعيين مدحوله بشرط الاستعمال في الجبريات او تلك الجبريات على اختلاف الرايين  
 وسم الجنس موصوع لهاء اعمى الالهية او الفرد يستعمل في اختلاف الرايين  
 والشموع موصوع بالوصف التركيب او الوصف لغيره امر ادى لعين مدحولها  
 هو مفهوم مدحوله او حصه منه بشرط الاستعمال في الجبريات او تلك الجبريات  
 من حيث هو معين عند العرف بالام الجنس مثلا من حيث انه يعرف بالام الجنس  
 موصوع لمفهوم الكل وهو مفهوم مدحوله اعمى عند السمع بشرط الاستعمال  
 في الجبريات او تلك الجبريات اعمى هذا المفهوم ودف المفهوم وكذا العهد  
 وبما ذكره ادفع ما قبل ان يكون الموضوع له الامر الكل بشرط الاستعمال  
 في الجبريات او تلك الجبريات المحوطة بالمفهوم العام في العرف بالام الجنس مشكل  
 وان الوصف في المعارف اعم من التخصيص وسوى سواء كان معه كافي للعرف  
 باللام المستعمل في معناه لخصي او مع الفرقه كافي بحركات المعرفة بالام نحو لقيت  
 الاسد في الحام فاه موضوع مع الفرقه بالوصف سوى مفهوم كافي اعنى الرجل  
 الشجاع يستعمل في شئ معين عند السمع وتحرراته كتشبهت ان تعربى  
 المعرفة بالوصف يستعمل في شئ بعينه وادفع شئ بعينه في اختلاف الرايين  
 لا بد فيها من اعتبار الجنية اى من حيث هو بعينه ايض الكرات واما الشئ  
 في التعريف الاول اعم من ان يكون نفس الموضوع كافي لغيره فاما كافي ما

المعارف وإن الصمير الراجع إلى الكره وعلم الخس وسائر المعارف داخلية في الخلد  
 وإن قول الشيخ الرضي حقيقة التعريف حمل الذات بحيث يشار بها إلى خارج  
 إشارة وصية معناه جعل الاسم بحيث يشار به إلى امر خارج بحيث يقتضي في ذهن المدرك  
 من مدلول الاسم وهو كونه معلوم عنه إشارة يكون للوضع مدخل فيها فخرج  
 بقوله إلى خارج الكرات كلها وبقوله إشارة وصية الكره إذا شير بها إلى مفهوم  
 معلوم للمخاطب من حيث أنه كذا قال سفت يكون معها بالقرينة لا بالوضع  
 فالإشارة إلى ما في ذهن المحقق حسب الوضع ثالثة في الكره والمرعة وإلى الخارج  
 مختصة بالمعرفة طبعها اشتراك وصيغتين تشارك في أحدية الكره وتحد ألف  
 بالآخرى وليس المراد بالخارج ما يراد بالأعيان فإنه يبرهن أن لا يكون المعروف بلام  
 الجلس وكذا المعروف بالاصطفاء ليس بل الوصول والمعروف بالاصطفاء إليه إذا كان  
 مدلولهما يمنع لوجود صمير الراجع إلى المسألة من حيث هي والراجع  
 إلى الكره الموصوفة والمعروف بلام عهدا آخر حتى إذا كان امتداد طبعه الجلس أو الكره  
 الموصوفة والعهد الذهني وعلم الخس معرفة حقيقة بل لفظا والشيخ المذكور ومن  
 قال في بعضها فلا يقول في جرحها وكذلك بخارج من الدهن سواء كان في الأعيان أو في  
 الذكر فإنه وإن ادخل المعروف بلام عهد والصمير الراجع إلى الكره والخس في  
 التعريف وحروح المعروف بلام الخس وعلم الخس والعهد الذهني لا يصير لانه صير  
 داخلية في المعرفة عنه لكنه لا يشتمل الموصوف الذي أريد به المنع نحو قول الذي  
 هو شرط الباري تمتع وقد ليس معنى عارضا حمل الذات مشارا به توسط امر  
 خارج وهو القرينة إشارة وصية أنه لا تصح في العلم هذا هو الكلام أصلا في هذا  
 المقام والمصلا نفيقت وتحقيقت تركبتها مع زيادات تسحق في محو الأضباب  
 (قوله لأن الأصل) أي ٧ الراجع حكم عن شيء معين عدل مع بخلاف أصل  
 فإن القصور ثبوت مفهومه شيء\* وبعبارة أخرى عليه يحتاج إلى داع (قوله فترده  
 الخ) جواب شرط محدود إذا عنت معنى التعريف والمعرفة حرمته لكذا وفي  
 بيان السكت العامة للتعريف شاره إلى أن ارتفاع شأن الكلام أن لا يقبل عن نكته  
 العامة بعمومه ومن نكته خاصة بخصوصه وانصب رجاءه اقتصر على بيان  
 السكت المختصة بغيره في هذا الكتاب مع التعرض للسكت العامة له  
 في الإيضاح أكتبه مباشرة الغاءه مرة في قوله في الأصحاب أنها للتفضل فيقتضي  
 تقدم الجمل كماه قبل أن نعيد ولا فائدة أصطبت أتم قائمة بالأختيار لكذا وبالغنية

٧ لأن الراجع الحكم نفسه

لكذا وليست جزئية بان يكون تقديره محتملا يكن من شيء فخرجه بالاحتمار لكننا  
 لان الفاصل بينها وبين اما انما مقدم الشرط فحذف يجب ان يكون من اجراء  
 الجزاء ما هو مألوف في انحراف والعرش ليس مبروراً لكونه بالاحتمار لكننا اذا قيل  
 ان المصنف رح ترادف الكنة العامة فاسمها انما لا يتحقق لا في معنى الخاص  
 فالكنة الخاصة تكفي لايراد العامة وان الاولى واما نعرجه بالاحتمار فلان المقام  
 اعم من شأنه عدم التيه لاخصيص النص رح (قوله كان بعد) شرط ان لا يوجب  
 العدد عن حد الوقوع (قوله تخصيصاً) اراده به من الشروع الذي في الحركة  
 فيم الاستراق اي ثلاثاً و ان قولنا جازي كل عام من حذو ردي وديم عدم  
 التخصيص في الاول (قوله اراد الحكم بعد) بالية الى الحكم على الشائع  
 بالشائع فلا يرد ما قبل انه قد يكون المسند من الكثرة لينة بمسند اليه كقولنا  
 الانسان روح اوله فلا يكون معداً بعد الحكم فالفائدة المذكورة باختيار الغالب  
 (قوله كما ترى الخ) نور لفائدة التوبة مثل (قوله لانه وصي الخ) اي فهم  
 من نفس لفظ المعرفة بالوضع بخلاف التخصيص الذي في الحركة فانه مهم من ملاحظة  
 انحصار الوصف بها واما من حيث المفهوم فالشروع باق ولا يرد ان تخصيص  
 الحركة بالوصف انما وصي بالوضع بل هو كالتعريف باللام و انصاف (قوله ثم  
 التعريف الخ) اشارة الى ما ذكره من ان اما انما لفظ التخصيص كقولنا (قوله  
 لان المقام انما) اي لتعريف عن الحكم من حيث به متكلم و مخاطب من حيث  
 انه مخاطب والغائب من حيث انه غائب تقدم ذكره لفظه او تقدير الوحد  
 فلا راد ان المقام انما في قول الخطباء ميراث من يأمر بكما مع عدم الاحتمار  
 وان الخطاب اعني توجيه الكلام الى حاضر لا يقتضي التعريف بصير الخطاب كما  
 تقول في حصة جماعة كلاماً لا مخاطبة واحد منها وبالعامة وهو كون  
 الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا يستدعي الاحتمار بل لا سمحاً لظواهر كلامها  
 (قوله واصل الخطاب) اي الاتقائه وادع حذوه بحكم الوضع (قوله او اكثر)  
 فالواجب بحكم الوضع ان يكون الخطاب بصيغة شبه لانه من معين وبصفة  
 الجمع جماعة معينة والجميع على سبيل اشتراك في قوله تعالى (وايها الناس  
 اعصوا ربكم) وفي قوله عليه السلام كنكم راعون لكم مشول عن رعيته  
 فان اشمول الاستراق من قبل التعيين (قوله لي حصر الخ) اي من حيث انه  
 حاصر بان يكون فيه شارة معينة الى حضوره لما عرفت (قوله وقد يترك الخ)  
 قيل انه من اخرج الكلام عن خلاف مقتضى اضرار هو هذا التحقيق من وضع



المضمر موضع الظاهر فان قوله ولو نرى الظاهر فيه ولو يرى كل واحد قد كره  
 فيها نحن بقوله بما بعد هذا كله مقتضى الظاهر والجواب انه ليس ههنا شيء دافع  
 الى اراد الخطاب لمعين آخرى كلام على خلاف ذلك الداعي للظاهر وروى  
 مطابقة الداعي الغير الظاهر بل مجرد استعمال اللفظ في عدم ما وصح له دافع وهو تعميم  
 الخطاب هو مقتضى الصاهر ولو كفي هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر لازم  
 ان يكون جميع عبارات بمعية خلاف مقتضى الظاهر وكذا ليس وضع الصهر  
 موضع الظاهر مجرد صحته اقامته مقدمه اذ كل صهر يصلح لذلك بل ان يكون المقام  
 مقام الظاهر فقيم الصهر مقدمه وليس هما مقام الظاهر بل معام الخطاب ( قوله  
 وقد يترك الظاهر ان يرجع الصهر الى الاصل الان الشارح رحمه الله تعالى راعى  
 قرب المرجع ( قوله اي الخطب مع معن ) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح  
 الفتح في شرح قوله وحسب الخطاب ان يكون مع مخاطب مع حق العبارة ان يكون  
 لمعين يقال حاله وحده الخطاب به لا مخاطب معه والخطاب معه انتهى وفيه  
 ان الشاهد اعمد على الخطاب متعدد نفسه وانه قد يستعمل في الامم لتقوية  
 ولا يستعمل بكلمة مع وما في الفتح اعمد مع متعلق يكون لا الخطاب استعمال الكون  
 مع شائع يقال كس مع زيد وفي الترتيل ( بالتي كس معهم فاهور هورا عظيم )  
 وفي شرح القامح التبرقي قوله عاصم معن امكن الظاهر فان قوت حصل  
 الخطاب له اشد في المعنى من قوت حصل الخطاب معه لكن لا يظهر وحده كونه  
 اشد لان الكون والحصول يتعلق به كل جرودا بقدر متعلق الظروف المستقرة  
 كلها فمعنى عبارة الشرح هي وفق ما في الفتح قد يترك الخطاب للكائن المعين اي  
 الصالح له حاله الى غير المعين وما جعل الشارح رحمه الله صير يترك اعمالى الخطاب  
 دون المعين لان الكلام فيه ضمير مبرر راجع الى المعين دون الخطاب لانه اشد  
 قد يترك الخطاب الى غير اصحاب كالعبيد والمقصود امانة الخطاب من المعين الى غير  
 المعين فاقبل ان لا نسب بل قد يترك الخطاب الى غير الخطاب او يترك المعين  
 في الخطاب الى غير المعين تحقيقا لتمامه يتركه الى ما في شئ ( قوله تعظيم )  
 اي بيان مقامه حالهم من شمع الامر بلصم اي اشد شاعته قوله حالهم الفطرية )  
 اي حالهم الشديدة الشدة و اراد به ما طرأ عليهم في وقت تكس الرؤس لاجل  
 الجلالة والخوف من اهوال التمية من رتبة الهيئة واسود الوصف وغيرة وبسرة  
 وصفته وغير ذلك التي هي في غاية الشاعته والجراد محذوف اي لرايت امرا  
 عظيما ومقبل ان اراد مح هم انعطفة ووصفها بالقطعة من قبل شعر شاعر

أو الكلام على حذف النصف، والحيثية مرادة مع كونه تنكبه لا يحتاج إليه غير صحيح  
 في نفسه إلا يتعلق بها الرؤية ولا يصح تقدير آخر، حيث ثبت أمر قطعنا من اعتبار  
 صفة رؤية كل من يأتي منه كافي في كون حالهم في غاية ظهور ولا يحتاج إلى وقوع  
 الرؤية فاقبل من صدق الشرطية لا يقتضي وقوع مقدمه بل كلفه نودل على امتناع  
 وقوعها فلا يدل على كون حالهم في غاية الظهور في غاية سقوط لا تتفقها في نفسها  
 وكونها في غاية الظهور لا ينافي امتناع رؤية المحط به لكونه متبعة ههنا قوله  
 على حذف النصف) اسبق صميم به، وقيل محط به (قوله أكرم له) الظاهر اسقاط  
 إليه (قوله وأحسن) أو رد كلمة أو نظر إلى كون كل واحد من شرط له حرام  
 على حدة وفي الأيضاح ينور حرف العطف يعزى إلى التردد وفي بعض النسخ أو أو  
 وهو ظاهر (قوله لسان المعنى) لأن الأخرى في صورة الخطب بعيد خصوص وعموم  
 انما هو الآخر أحدهما بيده صورته قدر فاه قدر له لاقدم قوله، رادها (إشارة  
 إلى أن السلبية مصدر التمدد ومناه حمله على الحمل لا بد (قوله وهو ما وسع لشيء  
 مع جميع مشخصاته) المراد بالمشخصات إمارات الشخص لا وجوداته لأن الشخص  
 هو الوجود على الصور الحاص أو حبه تنه أي عارضا والآخرة من الصعب بالشكل  
 والكيف، وأكرم إمارات يعرف بها الشخص كالتفر في المحرم فليل الشخصيات لا يوجب  
 ندد الشخص واتمام يقل مع شخصه لانه اعلم على أصول يكون الشخص زائدا  
 على ماهية وجودها بخلاف ما إذا كان من الذات أو امر عدمياته لا مقارنة في الأول  
 ويرى تقدم استخص في الثاني ومن هذا العرف يعلم طريق احصاء الشخص فان  
 يعلم باعتبار العوارض التي هي إمارات لشخصه فاعلم وان كان كليا لكن معلوم به  
 جز في عدم معانيه لما سوى ذلك اجري في دفع استكوت في عرصة المناظر في هذا  
 المقام \* قال قدس سره يخرج من هذا التعريف الاعلاء الحسية \* لانها موصوفة  
 لنفس الماهية الحاصلة في الذهن كالمعرف بلاء الجلس لان تعريفها بالإشارة إلى  
 معوماتها مستمد من صورها المقتضى في العرف من البلاء والقول من الماهية المتحدة  
 في الذهن شخص لعدم التعدد فيها وإن لم يكن شخصا بمعنى امتناع فرض الاشتراك  
 ولذا قال المطلقون الطبيعية في قوة الشخصية تكلف \* قال قدس سره مع جميع  
 الشخصيات الذهنية \* قال الماهية الحاصلة في الذهن نغم لها عوارض في الذهن  
 فان الصورة الانسانية الحاصلة في ذهن ربه هي الحاصلة في ذهن غيره الشخص  
 والمراد بالخصص في تعريف العلم مطلق الشخصيات، ويمكن مفيدا لشخصه

في الجنة سواء كان في النرج أو في الدهر لا الحرجة قط ولا الدهنية قط ولا جيع  
 الشخصات الذهبية والحرجية \* قال قدس سره لا سترامه الخ \* وذلك لأن الماهية  
 المأخوذة مع الشخصات الحرجية تباين الماهية المأخوذة مع الشخصات الذهبية  
 تباين الشخصات الذهبية والحرجية ولا يجوز اتصال لقطة أحد التباينين على الآخر  
 حقيقة وهو ظاهر ولا تعد الأعداد عشار خلافة صححة بينهما واتلاق الأعلام  
 الجسدية على الفرد الحارجي يكون حقيقة ما عير مطعنة لاهية وبجهر إذا ورد ذلك  
 منها بخصوصه، فتأمل معلق في نقد لامتناهية العلاقات بين المقيدين ودر فاعه قد غفي  
 على الدهريين \* قال قدس سره من دلل علىه تقديريته \* هذا مذهب علي الرضا من  
 أن عليته لعقبة ولا فرق بين اسم الجنس وعم الجنس في معنى حيث قال وإذا كان لنا  
 تأييد لفظي كقوله شرى وسنة عطية ككبرسي فلا من أن يكون لا ترضى لفظي  
 امباللام كإلى اشتراكم و... كله المذهب والمأهية كإلى إمامة انتهى فليس لاداع  
 إلى إيراد العلم الحسي المتمرد بالتوهم في ثقافة عليته حارحة عن وطبيعة علم العاق  
 فادفع ما قيل فيه أن العلم شامل لكات المتعطفة بالعقبة سواء كانت تحقيقية  
 أو تقديرية \* قال قدس سره بضرورة الاحتكام \* من مع الصرف وتروا  
 أصل اللام ويحيى \* لأحوال والصرف بالمصارف (قوله وقدمها) أي قدم  
 العقبة على طية شارف المعارف لأن أعنية أعرف من العقبة باعتبار  
 أن موضوعها أعرف من موضوعها (قوله بعينه) حال من مفعول المصدر والمردية  
 نفس الشيء ودنه أعنية وفي تفسيره قوله بتخصه إشارة إلى أنه بها إعرالى  
 الذي مر في تعريف الفرد فله معنى النفس معنفة تعينا حسب أو شخصيا وهذا  
 كما تقول أريد بخطا صبه أو لا بعينه كذا في شرح المتاح (قوله بحيث الخ)  
 ولو باعتبار خاصة مساوية له لا بحيث يمنع اشتراك بين كثيرين في الذهن وهذا  
 ظهر أنه يمكن احصاءه تعالى بعينه في الدهر ما يحصر باعتبار كونه واجب  
 الوجود حالي السلام (قوله عن احصاءه ثابت) أي المسد ببعينه فلا حاجة  
 إلى تقدير الصير به ثبت. تراجع و اعلم كإقبل (قوله الصير العائلي) فانه يمكن  
 احصاءه به ابتداء لاشتراطه بتقدم ذكر المرجع لقفا أو تقدير (قوله فانه يمكن  
 احصاءه الخ) انتهى الثلاثة لأول قدره و... في الأخيرين فلا الشرح فيهما  
 تقدم أصله لا تقدم الذكر وإنما لم يمكن لانه قد يكون الاحصاء بهامزة تالية  
 بأن ذكر أول مرة ما يجبر به مع بأحد المصارف الست المذكورة لكن تقدم ذكره

ليس بشرط في شيء منها \* قال قدس سره لوقوف كل مذهب الخ \* التوقف  
في المضمر الثالث مبني ولذا قال الشيخ ابن ابي عمير في تعريف المصير هو وضع الشك  
او محاطب او غالب لعدم ذكره لفظ او معنى او حكم وفي تعريف بلام المهدى مجموع  
فان سلوة احصاء من الحقيقة المعهودة بين الشك والاحتياط سواء تقدم ذكرها  
اولا ومشاؤه عدم الفرق بين الخصور والاحتصار \* قال قدس سره كاشف اليه  
فيصير \* اي في ضمن لا يقال لكنه غير مبني عند الشرح رحمه الله ولذا خص  
الاحتياط بقوله ابتداء بصير الثالث \* قال قدس سره اي بمحسوسه \* فعني  
ابتداء في اول حالة \* قال قدس سره واما محسوس فلا \* فانه ان جميع المعاني  
المتشككة بمحصور عند سماعه من المعلوم وضع \* وبما لزود والتوقف في عين المراد  
\* قال قدس سره ان من ان يكون قرية اول \* تدخل فيه لمصرف التي سوى  
العلم ونخرج بقيد اسم محض \* (قوله لان الاسم محض شيء معناه) اي  
مخصص واما اعتباره لان الكلام في التعبير من المسمى به نفس كاشف اليه بقوله  
لكن ليس شيء منها مخصصا \* دايه معنى لانه يتبرع مع قوله باسم محض به  
حتى يرد ان الكلام في كون اللفظ الاحير \* من الاولين فاعلم ان المعنى غير مناسب  
واما المعنى شيء مطلقا فليس العلم وحده من المعاني بلام الاحتياط محض  
لانفاق على غيره محسوس واحد واشتقاقه عن المسمى له في اوجع الافراد  
اعا هو بالقرينة قبل المراد بالمعبر انهم من تعيين تعريف او اشكرك ولو حذف  
لكن اولي ليس شيء قال قدس سره اذا محصور في شخص \* اما ابتداء كالشخص  
او بالعلقة كالرجل كان اسمه محصاه في الظاهر دلالة \* يشمل في عدد من الشخص  
ولا يخصصه بعبه في الحقيقة من غير قرينة لكونه غير موضوع له واما كان هذا  
الطوبى فكيف لان المراد بالاحتصاص الاحتصاص الوصفي كدليل وجهه في الظاهر  
من الاحتصاص امر وكونه في العلم بحسب الوصف لا يقتضي ارادته ولعل وجه التكاليف  
انه لو كان فرض الشارح رحمه الله الاحتراز به بقوله بعبه تعرض له فانه نافية  
احق بالعرض (قوله موقوف على الخ) كابدل بعبه فوبه بوسطه بعدم ذكره  
وقوله بواسطه العلم بالصلة (قوله كون هذا بعبه الخ) اي في حال فان الاحتصار  
بمعنى اللفظ والاحتصار بالاسم المختص مألوف واحد ومقابل للاحتياط نفس اللفظ  
محقق بصير الشك والاحتياط وليس بالاسم المختص وهو لم يعرف من المعاني  
يحتاج اليه قرية الشك والاحتياط وكون الاحتراز به الرخص بعبه الغلبة (قوله  
وصد اليها والتي) لا يتحقق اللاحق بعبه بعبها بعبه التي في الرضى التزم حذف

الصلة مع المتبذ معطوفا عليها التي ان قصد بها الدواهي ليثبت حذرها ان  
 الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من الخطم لا يمكن شرحه ولا يدخل  
 في حد النيل فثبت ترك على انه مما غير مبدية صلة اي بعد ورود الداهية  
 الصغيرة اعني كونه اسد بمعنى حسنة ثم خسيرة بغس القعدة ثم خسر بمعنى  
 عدم التوقف على شيء ثم خسيرة بعد العلم بالوضع ثم تخصيص الشيء بالفرائض  
 المفيدة لاحصاء مبعثه وبعد الداهية الكبيرة التي هي لزوم انعاده بقوله باسم شخص  
 وانما كانت كبيرة لانها معوية ولاولى اصبه او بالعكس بان يكون التصغير  
 للتطمين والاصل فيه امر حلا تروح امرأة صغيرة فحاشي منها الشدايد وكان  
 يعبر عنها بالصغير فتروح امرأة عويطة فحاشي منها الشدايد ضعف ما تنصبي  
 من الصغيرة فصعبه وقد ورد المتبذ والتي لا تروح هذا (قوله وبني) حراء  
 شرط محدود في حال قدس عمره ليرول احد العبد في اعنى الداهية الصغيرة  
 وكذا يرول معانة وحده تخصيص وان لم يعرض له لظهوره ولما الكبيرة  
 فواردة لانه اذا حرج بعد القدر يبرز اهلوف لم يكن امواله باسم محض به فائدة  
 (قوله في الوحد مد كرية) لان فيه حيل الاساء على المتأدور وعدم اعطاء العبد  
 الاول عن الذي (قوله وانه الآله) ثم الكشف في ذلك لانه الاصل الراس  
 وفي صيغة القصة انه باستكبره بما صحح لانه لا راع في كون الالف واللام  
 خارجة عن اصله انما الرابع في انه الله اولاه وقد فصلنا وجوه وجان المبكر  
 في حواشي السير (قوله حدثت الهرة) اما مع حركتها على خلاف القياس  
 فيكون التزام الادغام فيايب لانه اساءة غير القياسية غير ان عدم فاسخ حرقان من حفس  
 واحد اولها مكر واما في حركتها في اللام فيكون التزام الادغام غير قياسي لان  
 المحدود القياسي كاسميت فلا يكون اسم كان المتخصص في كلمة واحدة من كل وجه و  
 اضرب العويص ايضا على فغير سرور لادغام بعد العنية لان قياسا لان الاعلام لا تغير فيه  
 خلاف القياس لكونه لاسم مبدية لمسعى (قوله ووحشت) اي اعتبرت عوصامها  
 ولذا بدل حل عليه حردا بعد دون التوصل دي وبقى قطب (قوله ثم جعل الخ) اي لم  
 يكن قبل الشعوب والادغام عند ذلك لمخصوصة لانه لم يعمموا انكلى اعني العبود  
 بحق وقيل اللام اسماء للصورة حقا كان او مائلا هذا ما احتار به الشارح رحمه الله  
 في شرح الكشف وقال انه قبل الادغام كان من الاعلام العسالة لذاته  
 تعالى يتعلق على غيره تعالى مطلق تضم على غير التزام بعد الادغام من الاعلام

المختصة لا يطلق على غير تعالى أصلاً والتعظيم له في الأرقام وبعد من الأعلام  
 الفسالية مختصة بذاته تعالى الآله قبل الأرقام فليته تحفة تحفة تحقق استحصال  
 اله مكرراً في غيره تعالى وبعد الأرقام علته تقديرية وقد فصله في حواشي  
 التصديقي في وصف الذات ملو واجب الوجود الحائلي لكل شيء اثره الى طريق  
 احصاء الذات للعبية اعني اللزوم المساوي له في نفس الامر ولو كان كلاً بعد  
 العقل ( قوله كلمة توحيد ) اي كلمة تعيد التوحيد وتمثله عليه في قال لا يهري من ان  
 الافادة بحسب الشرح دون الفقه ايراد ان دلالة على توحيد بحسب وضع  
 الشرح وليس شيء لقطع بان الشرح لم يقس هذه بكلمة على معنى اقوى  
 الى معنى آخر وان ايراد ان لا يكون لفظاً موحداً بحسب الشرح قبل لكي  
 ليس كلام فيه ( قوله على اعتبار جود ) اي على اعتبار جود معهود من لفظ الله  
 ( قوله ويلزم استثناء الشيء من نفسه ) اما اذا كان لفظ الله اسماء ليعود لخلق  
 مظاهر الاتحاد المستثنى منه والمستثنى مفهومه وصداقاً من كان اسماً لواجب  
 الوجود دلالة لا معنى للاستثناء من حيث المفهوم والاستثناء من حيث التصديق  
 والمعهود خلق وواجب الوجود متحدان صدقاً سواء في اللفظ أو في المعنى معهود لخلق  
 وواجب الوجود لا يعمل او لا يمكن اماراده المعهود بالخلق بالامكان من المستثنى منه  
 وواجب الوجود لا يعمل من المستثنى منه لا وحده ( قوله او موجود الخ ) على حد ذاته  
 الى الاستثناء قبل من اسم لافعال والحرم محذوف فان قلت فلا قرب لا يمكن ان يبي  
 الامكان يستلزم في الوجود من غير عكس قلت لان هذا رد على خطأ المشركون في اعتقاد  
 تعدد الآلهة في الوجود ولان انسية وهي في الحسب قريبة الوجود دون الامكان  
 ولان التوحيد بين وجوده وفي الله غيره لا يبين امكانه وعدم امكان غيره لا يجوز  
 ان يكون الاستثناء معاً او اقسامه وقع اخر لان المعنى على في وجوده من آلهة سوى الله  
 لا على في مقابلة الله من كل الله انتهى والمراد بالفضل فعل لعبادة اعني الابتدائية لا الفضل  
 القريب اعني النصب والادخل العدل تحت النقي ولذا لم يجوز النصب  
 في المستثنى مع انه في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور ورد على قوله  
 لا على في مقابلة الله عن كل الله ما ورد في النساء ولله غيره فتدبر ( قوله  
 وفي التنزيل الخ ) غير الاسلوب لان المعنى مصفى اي في لفظه ومصدر اليه  
 في الحقيقة لا بد كرايد كرايد كافي قوله تعالى ( تقدمت به ) اي تقدمت فضوله  
 تعالى ( ثبت هذا اي لهيب ) دعاء وقوله وتبادى بعده خبر وقيل اريد هلاك

بده لانه احد جرا بديه لبري به رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيت لا يكون  
 العلم مسند اليه حقيقة ايضا فيكون نظير ان يكون معنى ثبت هلك كله كذا افاده  
 السيد قدس سره (قوله اي داسمى) انه قال بالسكر تهويل كانه فان اى  
 حتمى وقيل عدل من اسمه عند معنى استفاد لاسمه وقدل لشركه كنيته وقيل  
 كنى بثلث تلهب وجنيه واشترافها قد كر كنيته تهكم به وبفخاره بثلث هذه  
 وحوه ثلاثة اخرى كذا في حواشي شرح المفتاح الشريفي (قوله انسابه الى انار)  
 كالتصايب الاب الى الولد يدل على ملازمته لها وملازمته لها يستلزم كونه  
 زوما هربا وان لم يستلزمه فلا قال غيرة النار ملاسوس لها ولبسوا بمهملين  
 (قوله انتقد من المروم) ان التلازم بينهما في كلمة متعق في الخارج والداخل  
 (قوله وهم يمترو ح) فالولاه اعتبار الوضوع اعلى مستعمل في الشخص المعين  
 وينقل منه باعتبار وضعه الاصل الى ملاسوس الله لينقل منه الى اى حتمى هو  
 كتابة عن الصفة بواسطة قال في شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المعين  
 فان لهب لكن لينقل منه الى معنى يلزم الله لينقل منه الى الجهمى وكذا  
 ابو سهل صكت به من اهل الخير كتابه عن اهل وقال السيد قدس سره  
 اولهت معناه الاصلى ملاسوس الله ملاسوسة ملازمة لان لفظ الاب هب  
 مستعمل في معنى ملاسوس معناه الحقيقى فطلق ابو لهب على اشخص  
 المعنى به ولوحد معناه الاصلى اعنى ملاسوس الله لينقل منه الى ملومه  
 وهو كونه حتمى انتهى معناه كذا بواسطة لان الله ملاسوس معناه الاصلى ملاسوس  
 الله معنونه مع معناه العلوى ولا كذا في اى - ه - وان الخير لكونه مستملا  
 في معناه الحقيقى والحق مع التاراج رحمة الله تعالى لان الله مستعمل في الشخص  
 المعين وانتكاه به حتى عذرهم انما فى الاصلية في الكنى ينقل منه الى المعنى  
 الاصلى ثم ينقل منه الى الجهمى ولا يلاحة مع معناه الاصلى والانتكاه لفظ اى  
 لهب في قوله تعالى (نساء اى يوب) محذوا سواء لوخط معناه الاصلى بطريق  
 الحرية وانقيد لكونه غير موضوع للمجموع او القيد وما قد ان المعنى الحقيقى  
 لا يكون مقصودا في الكنى وانما انفسا والصدق والكذب فيها هو المعنى  
 الثانى وهما قصد الذات المعبر فليس بشئ لان الكناية لفظ اريد به لارم  
 معناه مع حوار ارادته مع فيصور هو ان يكون كلا المعبر مراد وفي المفتاح  
 تصرع بان المراد في الكناية هو المعنى الحقيقى ولارم جميعا كاسمى وقد تكلفوا  
 لذهبه بما لا يرضى لاجتماع الاذن الكريمة من المعنى الثانى والذات مع وصف

كونه جعياً دون مجرد وصف كونه جعياً وإن أمكنى عنه في لغز الخلق هو كونه  
 ملائمة الله ليستغنى به لي الجعبي وهو ليس بمقصود بالدلالة ويدر الشرح وجه الله  
 حيث قال ابن هدا من عز الالاف م قال قدس سره صدر كونه جعياً بهم من هذا  
 الاسم ثم بحث عما لو افلان الكتابة لا يشترط فيه ان يكون بمعنى الذي اراد بها  
 معهوداً من لفظ بل ان يكون ذلك بمعنى الثاني لا بمعنى الاول بنفسه به فار ومعه  
 فاد كان اشخص مروما لكونه جعياً بحسب ان بهم من كل لغة دل على ذلك الشخص  
 لتحقق الوجود ثم لو ادعى ان لرو معه انما هو في ضمن هذه اللغة دون غيره ثم بكنه مكبرة  
 واما تأنيده فلا يلزم ان يكون الكتابة في اني هي واما انه موقوف على شهادته  
 الشخص بذلك العز وليس كذلك فانهم يتفقون من الكتابة لي ما يلزم مما هاهنا اعتبار  
 الوضع الاصل من عز توف على شهرته يقال الشعر قصده ان يحسن كرامته  
 لشوق كاذب يحسن اليه فلان رأيت ان هذا ولم ار من به ابديته (قوله والمقام  
 الصاخر) ولا بد من هذا في شرح المرح في جميع هذه الاعتبارات لادع من صحيح ومر  
 حح (كنه) فبعضها لكثرة مرجحات كافي الموصول واسم لاشارة وقد جعلها كافي  
 الضمير والمعلم ونحوه ابديته قدس سره في شرحه وكسب في حواشيه فلا بد في المصير من  
 جهة واحدة السدالة نظري لا محذور ومن يتصل بذلك حد الامور الثلاثة كون  
 السدالة مستكماً ومطالوعاً ما ذكرنا في حكمة توصي على ذلك حال العلم والملايكن  
 في هذا الفصل مردفاً شاعريه عنه بخلاف التعصبي في الموصول واسم لاشارة في  
 المصير فيها معنى متبدياً والمرح معي آخر واما في المصير وانما كان المرح هو المصير  
 اهي ولا ينبغي عليه تخلف الحاشية والشرح صابك رت مل في تطبيق (قوله الى مشار  
 اليه) اي اي معنى عند المطالب شار اليه ما شار تعينه عنده وان الحجة الواضحة صمد هي  
 معلومة الانتساب لي شيء ما لا شيء معين عنه لا يرى انه لا تقع صفة الاكثر كذا  
 في الشرحين (قوله وتكون معرفة) على صيغة المجهول من حريف اي محضرة بعبه  
 في ذهن السامع جنوس الصلة (قوله تهصيل رعت) لتقول للعبه التي قصدت  
 حصولها بآراء الموصول كزيادة التقرير والاياء الى وجهه ما لحظ والملايكن الذي  
 يتقدم وجوده كعدم العلم بغير الصلة والاستحسن قل انما شرح رجه الله  
 في شرحه لتفتح ان كثيراً من لاعرض قد يحصل بغير استنباطه لموصول مثل  
 الشيء لدى حارب البرية فيدور لودته المرأة التي هو في يده والله يدعي حلت النجاء



ونحو ذلك فقد نهناك على انه ليس بوارد شاه على ان ليس المراد بالانقضاء ههنا  
 الانجراد الثلاثة من غير مراد ولا انعكاس (قوله لعدم احتياط بالاحوال المختصة)  
 هذه الكتبة موجبة لبرده موصولا لانه اذا لم يكن معلوما لاحتياط بشئ من احواله  
 المختصة به الاصله لا يمكن ابراده بشئ من طرق التعميم سوى الموصولية واردة  
 مكره خروج عما نحن فيه لان كلاما على تقدير كون المسد اليه معرفة وما قيل انه  
 يتقضى بمثل قولنا صاحب رحل عالم لاهم من امر آخر من جميع طبعه بشئ لا طريق  
 الاصله غير طريق الموصولية لان الاول احصاء للمهور وهو ان السبيل لا صافية المقيدة  
 لا اختصاص المضاف بالصفة فيه والثاني احصاء له بطريق النسبة الخيرية المقيدة  
 لانصاف الموصولة كما مر ذلك في بيان اقسام المهور وتقدر فانه قد دل عليه الاقسام (قوله  
 لعدم احتوائه على الكلام) لان المفروض ان لا يتم التكلم بشئ من الاحوال المختصة به  
 سوى الصلة فلا يمكن احكامه من التكلم الا بالاحوال العامة واحكام بالاحوال العامة  
 قليل اليسوى لان الاعيد حرمها بخلاف ما اذا لم يكن الاحتياط علم عاموسا الفصل  
 فان التكلم يجوز ان يكون مطلبا بالاحوال المختصة به فيحكم به عليه ويكون الكلام كثير  
 اليسوى وما قبل ارفق وثنا للذي في بلاد الشرق هذه قائمة عامة طبعه بشئ لا رده  
 العلم للتكلم تحت تخصصهم سوى الصلة وهو الرهد (قوله لا استعجاب بالنصر مح  
 بالاسم) هذه سكتة حرجية لا يتم فيها الاطراد والانعكاس فلا بد ان يحرر راكعا  
 بالنصر مح بالاسم لا يبعد خيار الموصولية لجواز ان يعتبر بطريق آخر لاستعجاب فيه  
 (قوله اي تحرير الرهد ص ح) احذره على تقرير المسد والمسد اليه باطلا هو المقهور  
 من الانقضاء حيث قاله سوق انثريه يوسف عليه السلام من التبعاض (قوله وكان  
 المعنى صاعته) اي ابراده المذكور من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى ان المراد بغير  
 من المتعاضد ان يكتفى به وذهب منها اما بطريق الاستعارة الطبيعية والاستعارة الخيلية  
 ومعنى من نفسه لا حل به سده لا يحصر فلان من فلان (قوله هو صلت ح) مطلق تعبيرى  
 وفيه اشارة الى انه يتحقق التبعاض حقيقة لا يتم يحصل له اماراته من الموافقة (قوله من  
 الشئ) متعلق بمخارج لا حل الشئ الذي لا يبرده صاحب ان يحرر حه من رده (قوله  
 تحت الاشخ) جملة مدينة لقوله نعمت صل المحذوع وانذارك العاطف اي تحتال المتعاضد على  
 صاحبه ان يعطه و: حد ذلك الشئ من صاحبه (قوله هو) اي المتعاضد عارضة عن  
 الحصول اي الاحتيل للمعدة وسفر رده (قوله لا آخر اليه) ان لا يقع بين احكامه وما يتعلق  
 به من استعجاب لتصريح فاسل حبي (قوله فتشبه من اليه ما غشبه) التشظير

من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع ونقصه اياه من العذب ومن حيث الكيفية لسرعة في الفتيان فان الله المجتمع بالسرعة والسرعة ان في عابة السرعة ولا حاشية بجميعهم بحيث لم يخلص واحد مع ( قوله ثم كسر ) وادق جهنم والعوذة ويكسر كذا في القاموس ( قوله اي تهلكوا ) تصرع الانقاء على الاش وهو كناية عن الهلاك او الاصابة من لاصدة بلوذة ( قوله من التنبه على خطاهم ) حيث رتب على تحقق لعدلة ما هو مضاف له ليعلم منه انها مستقيمة ( قوله كان فيه اية ) في الكلام في كون الائمة ذريعة الى التنبه على الخطأ وسيمى بانه ( قوله او الائمة الى وجهه بآء طر ) هذا المطلب من المداخض فقول ما صدر في بانه انه قال السكاكي رحمه الله تعالى وان توى بدلت اي بالوصول الى وجهه ساء اخر الذي تنبه عليه ( ٧ ) اي ملة ثوب خير الذي تنبه لذهبت بالوصول وجهه اياه الى ان الائمة يحصل بعد ان ثبت اخر له وان ثلث العلية له بحسب افتقار التكلم سواء كان حقيقة او ادعاء وهذا قريب من قول الاصوليين ان ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العلية اياه الى علية له فهو السارق والسارقة فافطوا ايديهما ( فقول السذين آثموا لهم درجات انعيم والذين كرموا لهم درجات الجحيم اي لاجل ايمانهم ولاجل كرمهم ثم يرجع على هذا اعتبارات لطيفة ) اي بعد حصول الائمة قد يكون هو المقصود منه كما في التالين المذكورين ( قوله تعالى ) ان الذين يستكبرون هم عادي سيد خلوا جهنم داخرين فان المقصود منه مجرد التعديل ووعيد على الاستكبار من غير ان يوصل به الى معنى آخر وقد يترجم فيه امسرات اخر يوصل منه اليها ويكون هي المقصودة منه ربما حمل ذريعة الى التعريض بالتعظيم بان ثبت الاعتبارات اي ربما يكون المقصود من لائمة التعريض بالتعظيم ولا يكون الائمة مقصودا بالذات ( كقولنا الذي بر اهلك يستحق الاحلال ورفع والذي يمارقك يستحق الادلال والصفع ) فانه ليس المقصود من هذا الكلام مجرد الاعاء الى كون مرافقة اصل سببا لاستحقاق الاحلال ومرافقة سبب لاستحقاق الادلال بل التوصل الى تعظيم حيث يستحق مرافقة لاجل مرافقة له ذلك كذا في مرافقة ومه اي ما جاء للايمان قوله لم جاء به الدنيا والتي فتعظيم وسبب في نفس الائمة رضاء حيث قال وقول العرب بعد التبا والتي يترك صلة الوصول اثار للايمان تبينها على ان ماشار اليها بالتبنا والتي وهي الصفة واشد اشد سفت شدتها وعظمت

٧ تبته عليه نسخة

شأنها ملحق بهت الواسع معه حتى لا يخبر بنت شقة أو بالأحرى كالذا قبلت الحبر  
في صورتين. أي ليست سوى برهانك يستحق الأدلال والصنع والذي يفارقك يستحق  
الاجلال ولرفع وري جعل درعة الى تعظيم شأن الحبر كقولته ان الذي سمحت  
السماء مني لثمة جندك أعزوا طولك قال فيه إيمان ان علة نبوت الحبر اعني بناء  
البيت واعتبر القيد الذي هو محط العائنة اعني كونه دعائه اعزوا طولك كونه بانه  
رفع السماء بناء على ثبته آثار موثر واحد والمقصود من هذا الإيماء التوسل الى  
تعظيم البناء ورفع لا مجرد الإيماء الى التعليل (ورعنا حمل ذريعة الى تحقيق الحبر)  
أي حملته بمقتضى ثبته (كمولها ان التي ضربت بنت ماهرة) بكوفة الجسد حالتودها  
قول (أي لثمة محبته بعد ان صرحت لان الماهرة توجب تبيين الاحبة فان المقصود  
من الإيماء الى التعليل ثبوت روال الحصة وتقريره ليتوسل بذلك الى التصبر  
والثأب وليس المقصود مجرد الإيماء (ورعنا جعل ذريعة الى التمسك لمعاطب  
على حط كموله ان يدين زوهم اخوانكم لا يشي على صدورهم انصرعوا)  
فان المقصود من الإيماء ان ادعاء كونه من الاخوة علة لحصول شهادة التعليل التوسل  
الى ان من الاخوة يلزم لثمة ما هو عليه وهذا التعليل ادعائي كما في قوله  
نعني (هل ان موت ابي حروص منه قاتل ملائكم) حمل العرائر علة للملافة  
ادعاء لثمة عليه بطلان اعتقاد ان العرائر نوح منه او على معنى آخر أي تحية  
المحاطب على معنى آخر (كمولته ان الذي الوحشة في داره) ثمة توسل الرحمة في  
خلده) فان فيه إيماء الى الوحشة والنفرة في الدنيا سبب لانس الرحمة في القبر  
وفي ذلك تسمية لتعظيم معنى حرموا ان هذا القول ثمة لثمة لثمة فيكون المعنى ان الذي  
مات وحصل الوحشة وسكاه في داره توسل رحمة الله تعالى في خلده انشاء الله  
تدلي بالمقصود من إيماء تسمية لثمة بصل وحله على التصبر فان موته سبب لحصول  
الرحمة فلا يخبروا على موته فانه قد حصل له احسن مما كان فيه وانت بعد ما حلتك  
بكرام حق الاحدفة عهركت بعد توحيد وحيه لاسكاه وحيه ولا يرد عليه شيء  
من الاتصاف شواهد وحيه الشرح رحمة الله يرد عليه سوى ما ورد العبيد انه من  
اراد ان يحس لثمة تولى الى حس الحبر التي فموسع اطهور ان يحس لا يوجب الى  
ان الحبر من حس الثوب وكذا ككفر والاستكثار كيف والصفة في قوله ان الذي  
برهانك يستحق الاعلال والرفع المقصود التعظيم الذي برهانك يستحق الادلال  
والصنع عند قصد زهده وحدة والحبر الذي عده في احد القولين مافي الحبر

يلتزم عليه في القول الآخر ولا يكون الشيء الواحد موجباً إلى الجسرين المتمايين  
وان اراد ان الصلة بمجموعة المقام وسوق الكلام توجب الى حسن الخبر اني لم يكن  
من اين يعلم ان ذلك الایمان حاصل بالصلة لم لا يجوز ان يكون حاصل من السوق والمقام  
حتى لو بدل الموصول مع الصلة لفظ آخر ولو حظ انعام وسهوق يحصل ذلك  
الایمان (قال قدس سره وليس باؤه اجناساً مختلفة) اي في نفسه وكونه احداً  
مختلفة بحسب اختلاف اجناس الخبر لا بد مع الاستدراك كما لا يخفى (قال قدس سره  
لعله حمل البناء) هذا التوجيه اعني يأتي في عبارة التردد مناج لانه وقع فيه بناء  
الخبر الذي عليه ولذا قال المفسر رحمه الله في شرح امفتاح يعي بهم من المنها الذي  
هو الموصول مع الصلة بالمعكرو التأمل ان طريق ماء الخربة طريق اثبات الثواب  
والجاء كما في قولك الذين آمنوا او العقب والبرهان كما في قولك دين كرموا مع الجملة  
الثمة فيه يعني الاتساع واعتبرت تعدد طرقه باعتبار تعدد طرق الخير لكن هذا لا يدفع  
الاستدراك والاستبعاد (قال قدس سره كما يشهد به كلام أسكافي في تعريف المسند  
السعي) حيث قال هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم طابعاً له كاشفاً لثبتي الذي  
يتعلق به المسند مطلوب التعليق يشير ما من جهة ذلك المسند تعليقاً لثبتي لذلك  
اعبر سماع ما هو تعليق بغيره سماع ما هو كونه المسند مما لا يستلزم الى الابد الى ما بعده  
بالايات او ما في فوطس تعليق ذلك المسند على ما فيه نوع ثبتي لكونه ما بعده  
ذلك المسند متعلقاً بما قبله بسبب ما في الاول محور بداهة معلق وثبتي محور بد صواب  
اخوه انتهى جعل القسم الاول مقادراً للقسم الثاني وفيه تقديم المسند (قال قدس  
سره على تقدير صحته) اي لا يفسر ان الموصوف بالبناء هو الخبر المتأخر قال البناء  
عبارة عن الثبوت او الاتساع وهو لا يختص بالتأخر والتأخر في تعريف المسكافي  
مستفاد من القامه (قال قدس سره والاستبعاد) لا بالخروج كان موصوفاً بالتأخر  
لكن لا يدخل له في البناء (قوله كالارض) والفرق بينهما ان الارض من المصداق  
القطبية وان هذا من اسكافي المصوبة كما يدل عليه تعبيرهم (قال قدس سره لا راع  
في كون هذا الكلام مشغلاً بالخ) لا يخفى على المصنف ان الایمان في هذا الموصول  
انما هو الى كون الخبر المذكور عدده محالاً نوع ماسة برفع البناء والامتناع اختاره انما  
من حسن برهنة البناء فكلاً حتى لو قيل ان الذي رفع البناء قرش الارض كان كلاماً  
طبيعياً (قال قدس سره الا ان ذلك الایمان لا يدخل في الخ) قيل ان قصد التبريض والتعظيم  
من نفس الموصول فالایمان له مدخل في ذلك لان الایمان الى حسن الخبر الذي يؤتمن

بالتعظيم اي الى استعظيم وان قصد التعريض بالتعظيم من مجموع الكلام اشتمل على  
 الوصول والصلة والخر فالتعريض بالتعظيم حاصل من نفس الصلة من غير مدخلية  
 الالاء قدم الوصول واخر ومقصود الشارح وح هو الاول وفيه ان التعريض  
 بالتعظيم اذا كان حاصل من نفس الصلة بعد ملاحظة الخلق الحقة الى اعتبار  
 حصوله من الالاء مع جهته وى فائدة في ذلك ( قال قدس سره وانما اشتمل بالتعظيم  
 من نفس الصلة ) بكن بعد ملاحظة ثبوت الخيرة للوصول ( قوله فقيه الالاء الى ان  
 طريق الخ ) فيه بحث لانه قال الله تعالى ( الذين كذبوا شعبا كان لم يقنوا فيما  
 الذين كذبوا شعبا كانوا هم حاضرون ) فرب على صلة واحدة امر من كل  
 منها داخل تحت نفس نور من الالاء فيه يلحق الذي ذكره الشارح رجوعه كما  
 اي الى القدر المشترك بينهم على كونهم معصوما عليهم معصوا سواء كان بالهلاكة  
 في الدنيا او بالحياة وخبرنا في الاخرة ( قال قدس سره ومبني على صلة واحدة  
 الخ ) فيه انه ليس برد بالصلة الواحدة الصلة العامة وهو ظاهر ان ليس مقصود  
 من الالاء الاستدراك بل انه لو استكراه لم استدل المتكلم بالدخول اليهم وكذا  
 الحال في الامثلة الاخر قالوا ان ايراد الوصول للالاء الى انه لو لا اتصال  
 الوصول بالصلة لم استدل المتكلم بخبر اليه وفيه ان لا نسلم ان الوصول الالاء الى  
 ذلك ثم انه متحقق في الواقع ولو سلم في تأني في هذا الالاء فان كل مستداليه  
 معرفة او معرفة ساد استكلام حرام اليه كونه على الوجه المخصوص من التعريف  
 والتكثير ( قال قدس سره ثم ان ذكر صلة الالاء الخ ) لا يخفى ان كلامه فيها وفي شرحه  
 للفاصل صريح في ذكر صلة قد يجعل درجته الى التعظيم والالاء والتكلام في ان  
 الالاء الى صلة الالاء قد يجعل درجته الى ذلك وهذا من الكتب الذي اوردته على  
 الشارح رجوعه فاقال ( قال قدس سره ما لم يشترط الخ ) دفع لما يقال ان التعريض  
 بالتعظيم وبغيره حاصل سواء قدم الوصول او اخر فلا وجه تخصيصه بالالاء  
 ووجه الدفع ظاهر ( قوله بواسطة الاشارة اليه حسا ) اي من حيث الحسن او اشارة  
 حسن ومعنى الاشارة الحصة على ما في لوصي الاشارة باليد او بخارجة اخرى ( قوله  
 الى مشاهد محسوس ) اي حاصر من شهوده اذا حصره قال القاضي في تفسيره  
 واصل التركيب يدل على المحصور ( قوله محسوس ) اي محصر من احسنه اذا  
 ابصرته على ما في القاموس فاعني الى حصر عد المتكلم يتمكن من الاشارة اليه  
 محصر وقد صرح به رضى بصورقة بقوله فلا حرم لم يؤث بها اي باسمه الاشارة  
 الانما يمكن مشاهدته وبصاره من الحاضر والمتوسط لافي البعيد العائب فاقاله

السيد الأولى ان يقول لي محسوس مشاهد وجل شاهد على لغير والمحسوس  
على مايتوله الحس ليس بشئ ( قوله الى محسوس غير مشاهد ) اي مبصر غير  
حاصر كافي نحو تلك الجلة ( قوله ولي مستبين حسه ) اي بصاره عادة نحو  
( ذلكم الله ) و ( ذلكم بما علي ديني ) كذا في لرمي ورد في الشارح رحمه الله  
تعالى ومشاهده اي حضوره تنبها على ان محسوس مبصر مستبين حضوره والالجز  
ان يكون محصورا داخل لاراه فاقبل ان الله عز وجل اراد بكمة او اوترك لفظة مشاهدته  
ليس بشئ ( قوله اكل يحيز ) وهو انغير بالنفسو امين فانه لا يتميز اكل منه ولا  
يحصل ذلك الاسم الاشارة ( قال قدس سره ) حارفي لالط كاهن ( ايج ) مقتضيات  
والمواضع التي تبين في عم المعاني بعضها مدلولات ووضعية للالط كالشك والخصاب  
والقية والاحصار بغيره وتقصها من مستندات تركيب بدل عيب الانطاف  
بدالات هائلة ولو توسط التدقيق الطليم فادا فصر سبع اداة المعاني الوضعية  
اورد الالقاء الدالة عيب بالموضع وحرد الكلام من كتيبات الزائفة وكان الدواهي  
التي افادة معانيها الاصلية وحده معنى ذمها على اصل المراد ان اختياره هذا  
اللفظ بخصوصه على لغير آخر شريك له في افادة الحكم على ذم السيد اليه او  
السيد مثلا لاجل افادة ذلك لعمي بخصوصي بغيره اقدم اداة المحسوسات  
ارادة على معانيها الوضعية بكتيبيات مخصوصة في الانطاف كالتهجير والنعيم  
والتميز على العادة وغير ذلك كان معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره هذا  
اللفظ بهذه الكيفية المحسوسة على تحريمه عينا لادارة من الخصوصية فظهر ان  
ما ذكره الشارح رحمه الله لا يخفى في الاعداد كلها وبقوله وهو ردد على اصل  
المراد ليس مستدركا ودر فانه من النقائص وفي شرح لفتاح الشريفي انه ان جعل  
القرن والعدو والوسط داخل في معنى اسماء لاشارة كان هذا لغويا وان جعلت  
سارحة عنها بقصدتها لبلها بحسب مناسبة لالط في ثمة وكثرة والوسط كان  
من على المعاني هي ولا يخفى ان عيار خروج امره خارج عن حق عليه ائمة الله  
( قال قدس سره ) فالامور العينية تجري ( ايج ) فيكون استمرار اسماء  
الاشارة فيها لطريق الاستعارة امنية على تشييد الامور عينية بالامور المحسوسة  
في دعوت المراتب ( قال قدس سره ) قلت يقول ( ايج ) وحيث يكون استعمالها  
في رتبة العمل وذمها لطريق الفاعل المرسل ( قال قدس سره ) قل نعم لائفة  
المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما جهه الشارح رحمه الله فان ( قوله ) ويجوز

ان يشار الى قوله بخلاف معنى الغائب المذكور تمصيل لقول الشارح رحمه الله  
وقد يذكر المعنى المحصر لعدم ذكره حيث اشار بلفظ قد الى ان الاصل فيه الاشارة  
بلفظ الغريب ولم يذكره صريحا ٧ ولا نعته وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور  
الى قوله اذا كان معنا تمصيل لقول الشارح رحمه الله ولقد دلت صالح الى قوله  
وقد يذكر المعنى المحصر وتعليل به كونه به بقوله لا انصبي عنه نائب قاصر  
لا بد ان يصح اليه انه تقدم ذكره صراحة بعد ( قال قدس سره الى المعنى المحاصر )  
اراد بالمعنى ما يقوم بعينه وبالطاهر ما بعد العرف حاضرا كالقسم المذكور فان  
حضوره ليس بالامثلة وعدم انفصاله عما بعده وان كان مقتضيا في نفسه ( قل  
قدس سره بخلاف المعنى الخ ) متعلق بقوله ويجوز ان يشير ( قال قدس سره  
وهكذا السائل ) الى كمال معنى انما حال انفس العباد ( قال قدس سره واسم  
الاشارة الخ ) هذا الكلام لا شذوذ هو مفهوم مما تقدم من اشتراط انه المذكور في  
جميع الاصنام الاربعة ليصح لتعبير عن اسم الاشارة ( قوله وهو الذين يؤمنون )  
اي الدواب للبهيمة تعوي ان هذه البهائم بالصلة دسلة في الصفات خارجة عن المشار  
اليه فلا ينافي ذكر الصفة به هذه الاليس من الاوصاف والنظر لم يسوا هذه  
الهيمنة فقالوا ذكر الصلة بها استطراد ليصح ذكر الموصول دون الصلة وان اراد  
هو الموصول بعد ( قال قدس سره المصاب ان يضي وهو اسمون الخ ) فيه بحث لان  
الذين يؤمنون الخ ان كان معصولا عن المتقين بخمسة اولئك على هدى في محل  
الرفع على انه خبر له وجبة يدين يؤمنون مع حرم جواب سؤال كانه قبل بهال  
المتقين خصوصا بالهدى وهم هم احد مائة فاحيب بالدين يؤمنون اخ فلا بد ان يكون  
اولئك اشارة الى الذين يؤمنون ايم نرسل اسمهم ويصح الجواب وان كان  
موصولا به صفة له خمسة اولئك على هدى استئناف لا محل لها وهو شعبة  
الاحكام والصفات المتقدمة وجواب سؤال كانه قبل بالوصوفين بهذه الصفات  
اختصوا بالهدى فانما يصح ان يكون اشارة الى الذين يؤمنون لقرينة ولكونه مجرى  
عليه الصفات المذكورة به ت و اما من قولهم فانصبت المذكورة لاتحادهم  
بالذين يؤمنون ( قال قدس سره كما صرح به الخ ) فيه ان الصريح به لا بد ان لا يبين  
يؤمنون ( قال قدس سره من غير اسم الخ ) فيه ان تقدم الذكر لا يقتضي  
اراد الصريح فانه لازم في حرف بلام العهد احصا حجي وفي اسم الاشارة اذا كان  
المشار اليه مباحا كما ذكره يقتضي ان يكون اراد اسم الاشارة من خلاف مقتضى

(٧) صريحا ولا اشارة  
لعمته لضعفه

الظاهر وليس كذلك كما عرفت مقولاً من الرضى على هذه المقدمة لا يحتاج إليها في التمام المقصود اذ يكفي ان يقال اسم الإشارة لا شدة كمال التمييز وهو انما حصل بالصدقة المقدمة كالارادة بمنزلة ذكر الشئ في شعرية تلك لا وصف لما جرى عليه (قوله اى اى حصة) يعنى ان المراد باليهود الحصة اليهودية لانها التامة في اليهودية ولو وقع في مقابلة من الحقيقة والاشارة الى اليهود متصفة في لام الجنس ايضاً والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد و يفرق بينهما انما هو في اصطلاح المنطق ولذا قل في شرح المتنازع وما الى حصة معينة من حقيقة فرداً وفردين او اكثر وانما اختار هذه الحصة لان المنبسط من الفرد انحصار واحد واليهود الخارجى فيه يكون نوعاً وقد يكون اكثر من واحد قال في شرح معانيه واما الحالة التي تقتضى تعريف المسند اليه باللام هي متى اراد المسند اليه من حقيقة او عموم الاراد وشمولها او حصة معينة منها قوله واحد اكل ارجل كذا فين الشئ في رجل اور حلال اور رجل فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجل كذا في شرح معانيه (قوله وذلك تقدم الم) وهذا التقدم شرط لاجتماع استعماله كفي الصبر العائبة لانه لا بد لارادة الحصة على ما هو عليه يوم ان يكون استعمال المرفوع مع محلى مع ان كل ما يترتب يعمو المراد بالكناية مائة الى الصريح لا يعنى المصطلح (قوله رب اى وصفتها اى) تأملت الصبر مع كونه راجع الى ماله ما يربى مرجع وخال التي هي بمنزلة المرافعة اى فرعاية المبرور (قوله ذكر الصبر راجع) يعنى صبر الخلد اعنى مجرراً صار محضاً بالذكر لا المراد من كلف الذكر (قوله كذا في وصف المادى الم) هذا على تقدير ان يكون المادى هو المرفوع باللام كما شره الشيخ ابن اساطير بقوله وادوندى المرفوع باللام قيل يا ايها الرحمن فكور ممدى هو الرحمن اليهودي وخصوره الاستعداد من البدء لا يحتاج الى تقدم الذكر واما على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان المادى هو اى ولو وصف لازاله لا يهمل وبين الماهية والتعريف بنفس (قوله واسم الاشارة الم) ليت شعري، يعنى كون اللام في هذا الرجل للمهد فانه ذكر الرضى في بحث المادى انه لا يوصف سم الاشارة لا باسم الجنس المرفوع باللام ام اسم الجنس فانه هو ابدى على ماهية من بين الامعاء والمتنازع انه في نعمت اسماء الاشارة بين ماهية المتشابهة ونماء تعريف باللام فلان تعيين التامية حصل من لفظ الجنس وتعيين لفرد من افرادها عدل من اسم اشارة غير بين الاشارة المطلوب بين الذات والمفعول واحصر اثنى لتعريف في اللام



أدهى أقل من احصاف به (قوله في نفس الحقيقة) أي مع الإشارة إلى حضورها  
 في ذهن السامع (قوله ومفهوم سمى) عطف تصريحي للحقيقة لتبيينه على أن  
 ليس المراد بالحقيقة ههنا معنى مشهور أي الامة، بل هو حادثة واحدة للمفهوم إلى  
 المعنى بانية لأن المفهوم قد لا يكون معنًى بل لا يوضع له الاسم والمعنى قد لا يكون  
 مفهوماً الاسم بل ما صدق عليه وقد يسمى فهو من قبل حاتم فضة (قوله من  
 غير اعتبار له صدق مح) عدم اعتبار الشيء ليس اعتباراً لعدمه فلام، بل من  
 تناول للام الطبيعة نحو الأنسب نوع واللام الداحلة على العرق (قوله  
 وقديماً) لم يرض وقد يصدران لوحدة اسمية مستعدة من القرينة الخارجية  
 ولم تقتصر من عرف باللام (قوله واعتبر عهدته الخ) أي الفرد المبهم باعتبار مطابقتها  
 لأهمية معلومة صير مفهومها أي معلوماً مفهوماً بهذا الاعتبار يسمى مفهومها  
 ذهباً معنى العدة واشتبهوا أحدها أو صدق الحقيقة عليه (قوله الطبيعة المحددة)  
 أي الوصفية الواحدة في معنى ما وحدت حادثة عن الوصفية وفائدة هذا العهد  
 الإشارة إلى صدق تعريف المعرفة هي معرفة للام الحقيقة أي ما وقع ليستعمل  
 في شيء يسمى بالماهية خاصة في الدهر أمر واحد لا تعدد في الدهر إنما  
 يلحقها التعدد بحسب الوجود (قوله بانه لاسم الحقيقة الخ) لا بإشارة مخصوصه  
 والاكتمال بجمادى الأولى (قوله الخ) أي على ما لا بد من حيث هو معد (قوله في الدهر)  
 المستلزم للإمام من حيث وجوده لا باعتبار الوصف بخلاف النكرة فإن الأهم فيها اعتبار  
 الوصف (قوله والفرق بينهما) ما عدا ما عدا من الأمر والماهية المعنى مستعمل  
 في فرد من الحقيقة والنكرة بصدد كذا يراد في بعضها ذهبا للاشياء وغيرها بالقوله  
 وهذا في المعنى كالكثرة من فردية نكرة مستعدة من نفس القسط في المعرف ما كور  
 من القرينة الخارجية من الفرق بينه وبين أسماء الاحاس التي لا دلالة فيها على  
 الفردية بوصف وكذا الفرق بين أسماء الاحاس لمعرفة للام احسن وغير المعرفة  
 فهو الإشارة إلى نفس حقيقة في الأولى دور التسمية معلوم بمعرفة للام تعرض  
 لها (قوله المستعمل في فرد) أي لشيء أطلق على فرد لانه مستعمل في الماهية  
 المصدة في الدهر والفردية تنبأت من خارج الامة سماحاً بها اعتماداً على ما يسمى  
 (قوله سمى) أي تعينه اعتباراً بوجوده لا قصداً من لفظه بحسب الوضع (قوله  
 بالنظر إلى القرينة) قيد هو للام (قوله وإن كان في الدهر بحري الخ) على تقدير  
 عدم اجراء أحكام المعرفة عليه في هذه كافي وقد أمر على المنه يستنبط كونه في المعنى  
 نكرة أولى وليس المراد به تعريف لفظه لخصف للام فيه للإشارة إلى نفس

الحقيقة وان العريفة جاءت من قرية خارجية ( قوله صطرنهم الى الحكم تكونه معرفة ) فالترتيب فيها تقديري ذو على قدره حرره لاحكام مسكورة كالعدل في وروليس المادان الاحكام العقلية اصغرهم الى اضرب بالترتيب ، انقطى فيها وليس في معناها تعريف اصلا ، خلافا مذهب عموم واد ذهب اليه الشيخ الرضى قياسا على التائيت العقلى والسنة العقلية ( قوله حتى تكلفوا ما تكلفوا ) حيث قالوا ان اللام فيه للاشارة الى نفس الملهود والعمدية ان جاءت من خارج وان العلم الجنسى موضوع لخاصية المتقدمة شهودة في - من خلافا اسم المجلس ( قوله لا توفيت فيه ) هذا على تقدير ان الجسر الذي التفت عليهم يقوم بخصوص **قال** قدس سره رد عليه الخ **قال** ان هو ما اشرح رحمه الله تعالى مبنى على ماقرر عندهم من ان المرفع بالام الخمس حقيقة في المذهب من حيث هي وادان كان كذلك فلا شك استعمله في التردد لوجود الحقيقة فيه لا محصوصة تكون حقيقة على مايبه في ارض الثاني من ان استعمال المطلق في اللعبة من حيث انه يصدق عليه لا ماشار خصوصه حقيقة كاطلاق الانسان على ربه ، وما ان يعرف بلام المجلس كيف يكون حقيقة في المذهب من حيث هي من حيث يكون اسم المجلس موضوعا لافراد المتشرعة وكلام آخر لا معنى له بالاجواب **قال** قدس سره وفيه انه لا يفتي فيه فانه قد اعرف في الخاصة التي بعده بذلك في التمرية فلام التمهيد وقد صرح الشيخ الرضى وغيره بوضع المركب والوضع الوحي سوى وضع جرائه ابدية **قال** قدس سره لم يكن اخلافا في موضع التعريف به **قال** هذا كما يتبادر لذكر النسبة الى الطائفة اخرى ( v ) ما حودة في مفهوم كل منهما لكن الحق بها ما حودة فيه لكون المعاني احرمة مسا حريته غير مسئلة للمهوضة **قال** قدس سره ان معنى التعريف مطلقا **لا** اميا كال او غيره **قال** قدس سره لا معرفة الخمس غير كافية الخ **يعنى** ان المعنى في التمهيد الحاسر في تعيين الخاصة ومعرفة السامع لها بخصوصها وهي لا تفصل معرفة المجلس بخلاف عهد الدهى والاستعراق **قال** القدير فيها معرفة المجلس من حيث هو وكون احكام بمسح الوجود في كل الافراد او بعضها مستبعد من قرية خارجة عن مدلول لفظ **قال** قدس سره ثم الظاهر الخ **قال** لا يلزم كونه محسرا من باب اطلاق اسم الجزء اعنى اسم المجلس الموضوع للعبة على الكل وانما قال الظاهر لان القول بكونه مجارا وتقديم الذكورية خلاف الظاهر لان كلا التعريف والتعيين فيه **قال** قدس سره ولا حاجة الى ذلك **قال** في القول بوضع آخر في الاقسام الثلاثة بن يكتفى بها بوضع الاجزاء

٧ إلى الحاضر الجزئي إلى  
آخره فنهض

وذلك لان اسم الجنس مستعمل في اناحية من حيث هي واللام للاشارة الى حضورها  
في ذهن الخاطب والمرتبة كلا او بعضا مستفادة من خارج هذا وفيما ذكره بحث  
اما اولافلايه ان اراد ان الاسم الذي دخله لام العهد موضوع موضع آخر للعهد  
الخاص في ذلك فاسد لانه موضوع محسوس بعد دخول اللام لموضوع العهد المعين  
ولان اراد ان مجموع الاسم واللام موضوع موضع آخر غير موضع الاجراء المحضة  
المعينة كان اللام فيه بهذا موضع للاشارة الى المحضة المعينة كما كان اللام قبل هذا  
الموضع للاشارة الى حضور المعينة من حيث هي فيكون الاختلاف في مدلول اللام  
في المعرف بالام الجنس للاشارة الى حضور اناحية وفي المعرف باللام العهد للاشارة  
الى المحضة المعينة ولا يكون معنى اللام مقصورا فيهما والاختلاف باعتبار معروض  
التعريف واما ما يلا القبول للموضع لعدم الحاجة لزيادة لا حاجة ان يكون مما اذا كان  
الموضوع لفظا مخصوصا موضوعا له الجارية المتعينة بوجه شامل لها وبهذا  
لو حط الموضوع بوجه كلي اعني الاسم الذي دخله اللام ووضع باعتبار المعينة  
التركيبية للمعينة اليهودية من التكلم والخطاب من مدلوله في الاسم الذي تقدم ذكره  
تحقيقا او تقديره فهو موضوع بالوهم الذي كثر في كلامهم اللام بالاحاطة عليه  
موضوعه بالوضع العام في واحد من حركات حضوره خاصة للتقدمة ذكره قال  
قال قدس سره ان جعل الخ متعلق بقوله وضع آخر بخلاف ما اذا جعل موضوعا  
للمعرف امتنع في الخبر فمكس ما ذكره لا حاجة حينئذ الى القول بوضع آخر للاسم  
المعرف في العهد اذ اثار حتى وضع الآخر كافية في اللام بعد تعيين ذلك العهد ولا بد  
من القول به في معرف الجنس لللازم كونه مجزا من باب اطلاق اسم الكل على الجزء  
(قوله وهذا المعنى الخ) ورد الفرق بين المعرفة والسكر مع انه بعدد الفرق بين  
المعرفين اشارة الى حوسب مؤله مقدر وهو انه اساس يكون الحضور الذهني  
معتبرا في اسماء السكر او لا يكون هي الاول لا يكون فرق بينا وبين المعرفات  
بلام الحقيقة ومعنى الثاني بانه لا يكون الخطاب في خطأ لا يجعل الخطاب قاضيا  
الى دفعه بانه تحت الشق في ولاسم روم مذكرا لعدم اعتبار الثاني ليس  
باعتبار لعدمه فيس صده فصار الحضور في اسماء الاحساس السكر باعتبار لعدم  
الحضور فيها حتى يلزم ذكر بعض السانطين في قرر الاعتراض هكذا وهو  
انه لا كان الحضور الذهني غير معتبرا في اسماء الاحساس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة  
لم يخرج ادخال لام الجنس عيبا لانه جمع بين المتعدين قاضيا الى دفعه بان عدم اعتبار

الحضور ليس اعتباراً لعدمه والمادة التي هو بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه  
لا يبرأ ولا يخفى أن المناسب لهذا التقرير إثباته لروح رحمة الله تعالى قوله وهذا  
المنع غير معتبر في أمم الجنس السكره لأن بمنزلة معزوفه وان أراد بالسكره  
ما ليس فيه آله الصريف لأمميه توسر السكره لانه مدحول الام نسط التوبن  
الذال على عدم الحضور فكيف يلزم الاحتجاج التبيين وان يقال ليس اعتباراً لعدمه  
على ما في بعض النسخ دون ما في أكثر النسخ من قوله ليس باعتباره عدمه (قوله  
وهو ان يراد كل فرداً بقوله ألم) (الآخر ما في شرح المفتاح الشرعي ان  
الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولاً والحاطة مع خروج بعض الافراد وغير  
العرفي اسمي بالحق ما يكون شمولاً لجميع الافراد بحسب بعض الامر فلا واسطة  
بينهما سلا وبه على مذكر الشارح رحمة الله تعالى فلا بد ان يقال ان ذكر كلمة  
بطريق التبيين والمراد بحسب كلمة والنسج والاصطلاح اعم من ان يكون بحسب  
اسمي الخفي او الجبري (قوله بمعنى الخلود) اي لانه على رمال (قوله انما)  
فيه إشارة الى عدم الاحتمال حول من قال ان الام فيه بعض موصول كما في اسمي (قوله  
بأنه للاستغراق) فاما هو صول كما معروف بالام بحث لمان اربعة واصل فيه العهد  
والجنس (قوله واستغراقه اعم من) الاستغراق لا تعديده في ذاته بل بعدد بحسب  
الالاب ولا ساطع اميد له فافهمه ان هذه اوكيدية وهذا الحكم بحسب اصل  
الوضع لشرطه لدلوله لاسي في ملائ في حسبه في بعض لصور بموجبه انهم وبسب  
استلزام الحكم على الكل من كل واحد وانعكس فلا يراد ان قوله لا يرفع هذا الجبر  
والعظيم كل واحد وهذا الجبر يشع كل رحمة شمل من قوله لا يرفع هذا الجبر العظيم  
كل رحمة وقوله هذا الجبر يشع كل رحمة ولا يرفع شانه في كل رحمة ليس اثنين  
من قوله جاء في كل رحمة ان ذلك انما ذكره فصب شارح رحمة الله تعالى بقوله  
لانه يتناول مع (قوله انما يتناول كل جماعة مع) لا لاستغراق معناه شمول افراد  
مدلول اللفظ ومدلول معناه اجمع الجماعة (قوله وان) اور دال ان الخ) لا يخفى ان  
عبارة امت ليست نص في لاني ان الجنس فيصور ان يكون في كلام الموضعي لا  
المشبهه بامس او الاولى لبي الجنس والثابة المشبهه بامس وما وقع في الايضاح  
والفتاح من قوله ما ان له لا يصح في لاري في الله ربي في الجنس اذا كان فيها رحل  
اور حلا وبص في لاري في الجنس انما يكون معناه لاري في الجنس اذا كان فيها رحل  
في الجنس اجزاء انما اذا استعمل في قول جوده فانه لا يموله حيث لا يصح في السيد

ويؤيده أنه قال في ثلث أحسن دوايق الجلس \* قال قدس سره جاري في غيره من  
 المجموع \* قيد بحث ما أولا فلا بد من راد وجوع المجموع المسترفة سواء كانت  
 بحرف التعريف أو بالاصح أو بوقوعها في سياق أو لا تسمي الملائمة لأن الجلسان  
 يختص بالواقع في سياق حتى وإن راد المجموع الموصلة في سياق التي الظاهرة في  
 الاستغراق فاللائمة مستهجن لا تسمي أصح صوت المدعي جالك لأن المدعي أهم من  
 الواقع في سياق التي وغيره وما تبا فلان اللازم بما ذكره أن يكون الاستغراق  
 المنصوص في الفرد اثنين من الاستغراق المنصوص وغير المنصوص في الجمع ولا يلزم  
 أن يكون الاستغراق الظاهر في المفراشيل مع ولو أريد البيان بطريق الأولوية لوجب  
 أن يقرأ لأرجال ثلاث في نفس ولا راجل ثلاث المشبهة بالنفس بل على التسمية  
 الاستغراق الظاهر في نفس من الاستغراق المنصوص في الجمع فيلزم التسمية للمنصوص  
 في الفرد من الظاهر في الجمع بطريق الأولى والحق أن كلام الشارح رحمه الله تعالى  
 غير محتاج إلى هذه العبارة من مقصوده أن الاستغراق ثلاث في نفس وأصح غاية  
 الوضوح فالاستغراقية الأولى تكونه مصداق المقصود وأن التصاح ثبوت المدعي حاصل  
 بهذا البيان إذا الظاهر عدم الفرق بين الاستغراق في المنصوص وفي غيره وبين  
 الظاهر أو المنصوص في مفهوم الاستغراقية الفرق بين ادوات الاستغراق وبين استحالة  
 لعدم الاستغراق وعدمه في نفس سره لا يوجد بمحضها \* أما على مذهب  
 الجمهور من أن الاستغراقية أخر آخ من الحكم دون الدلول فلان يستثنى منه على  
 عمومها وأما على مذهب من ضمن المستثنى منه مستحالة في سوى المستثنى مجازا  
 والاستثناء قريبة عليه فلان التخصيص فرع استحالة القاطع في المعنى العام  
 ولا استحالة فيه \* وأما عن مذهب من قال أن مجموع المستثنى منه والمستثنى  
 موضوع لما سواء بالوضع تركيبي كانه وجميع لفظ مستحالة مثلا لعدم التخصيص  
 وحسرة الثلاثة أيضا فلان المستثنى منه عدمه بحسب هذا الوضع بمنزلة زائد  
 زيد لا يسمي له فضلا عن التخصيص \* خلاصة التحقيق الذي أشار إليه ومن لم  
 يلبه قال هذا أي يتم على مختار الرضى من أنه تخصيص في الحكم لا في مدلول  
 المستثنى منه \* قال قدس سره في واحد لا يعتد به أي ثلث الواحد لا بشرط شيء  
 من الاحتجاج مع آخر وعدمه \* قال قدس سره لا نصا \* بخلاف لأرجل ثلاث بالجنسية  
 فانه نص في الاستغراقية تصدق من الاستغراقية ولا يستعمل بالوجه الثاني لما فانه  
 من الاستغراقية \* قال قدس سره في الواحد من حيث هو واحد \* أي  
 بشرط عدم الاحتجاج \* قال قدس سره وليس هذا من المصوم \* أي اشتمول

والاحاطة اذا تعنى معنى الواحد من حيث لاعداد مبه غوم على سبيل بدل ان يجوز  
 ان يكون ذلك الواحد مفرد ريدا او غيرا او كثر فن قال بيهما فانه يقيد لى  
 فرد موصوف بالوحدة على الاطلاق سواء كان ريدا او غيرا وغير ذلك يتحقق مفهوم  
 لم يأت بشئ (قوله ولقائل ان يقول اح) معنى ان يدعى ان استراق الجمع والى الذى ذكره المصنف  
 كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استراق الجمع والى الذى ذكره المصنف  
 رحمه الله تعالى لا يحصى الا فى النكرة المذنية فلا يتم تخريف فهو منع لاستلزام الدليل  
 المذكور للدهى ويتم بقوله فلا نسلم ذلك فى التعريف بل وقوله بل الجمع التام الخ  
 اعراض عن الجمع واثبات المساواة بينهما استظهار (قوله من فرد) الخى ملام  
 الاستراق فى كون كل معنى شمول فرد فرد وان كان فرق بينهما من حيث انه لا يستثنى  
 من المفرد المسترقى الا الواحد ويستثنى من الجمع او حد واثباته لخصه فى الرضى  
 فى بحثه فلهذا لا يستثنى من المفرد الا المفرد وقوله تعالى (ان لا تسارى خسر الا الذين  
 اسوا) اى الاكل واحدهم ولا يجوز ان يضاف الى كل واحد من الجمع لا الفرد من معا  
 او الا لتلك معا وكذا لا يستثنى من الثنى الا الثنى واما الجمع فيصح استثناء الواحد  
 والثنى والجمع منه شموليت الخاء الا الذين او لازما وذلك لا جمع اعمى بل ملام  
 فى مثل هذا الموضع يستعمل معنى كل مذكر مصروف الى مفرد وغيره وهى لقبية اعتبار  
 الا الذين او الاريد اى كل عالم وكل عالم وكل عالم وهى والسر فى ذلك ان الجمع  
 المستغرق مستعمل للمفسر المطلق اى من غير اعتبار معنى الجمع (قوله ولهم اصحح)  
 اى لا تأويل له صحت ما تقدمه من الرضى والصواب ثبوت القوم لا الكلام  
 فى الجمع صيغة والقوم مفرد المصنوع بمعنى انه امر واحد من الرسل خاصة  
 فاستغناءه يكون معنى كل قوم فلا يصح استثناء ريدا لا اعتبار ان معنى القوم  
 يستلزم معنى الاحاد وقد نص فى التلويح ان مقتضى ريدا فى جازى قوم الاريد  
 باعتبار معنى المصنوع يستلزم معنى كل واحد (قوله مع امتع قولك جازى  
 الخ) اى من غير تأويل لعدم تحقق شرط الاستثناء المختص وهو دخول المسمى  
 فى الاستثنى منه هو الاستثناء لان ريدا ليس بمجاعة واثباته كل فرد من كل  
 جماعة لان معنى الجماعة يستلزم معنى افرادها فصحح كفى قولك على عشرة الا  
 واحدا اى كل جزء من العشرة وفى قولك صرحت ريدا الاراء اى كل عضو  
 منه قال قدس سره يستلزم تكرار الخ وفى شرحه تفنيد وجبته بشرط  
 ان لا يتداخل الجماعات واجزاؤها حدرا من التكرار وفيه انه حيث لا يجمع

المستغرق وضع آخر مير وضع الآراء واشترط عدم التداخل امر الله على ما يقيد  
 وضع آرائه وما قبله لا فساد في هذا التكرار فإنه يقع ذلك في الخارج ولا يلزم  
 أن يلاحظ المحكوم عليه عي وحده التكرار فإن المعنى أن كل فرد من المحكوم عليه ماثلته  
 الحكم لكنه إذا لاحظ بعض الثلاثة مثلا على الوحد المذكورة اعتبر الحكم عليها  
 في جميعها فاجوابان برادلووم التكرار في مدلول اسم المستغرق مع قطع الطر عن  
 الحكم عليه في الخارج لوفى صلاحية العقلية ولا شأن بالوضع حكيم لا يعتبر التكرار في  
 مدلول الفقه وكذا ما قيل من مثل هذا وقع في التنزيل نحو (كل حرب بالناسم فرحون)  
 و (كلما اتى فيها فوج سألهم خزنته) و (كلما دخلت أمة لعنت أختها) لأن المراد  
 في الآيات المذكورة الجماعات العبر لتداحة تقريفة الأحكام التي نسبت إليها ما الذي  
 حرب مير ما الذي الآخرون اتى به مرة مير ما الذي مرة أخرى ولذا الأمة الداحلة  
 مرة غير الأمة الداحلة حري قال قدس سره كانه قد نزل الخ \* اما قال كانه لان  
 الجمعية ما يملك في جانب الكثرة واما في جانب القلة فواقية حتى لا يجوز تخصيصه الى  
 الواحد كما يحسن \* قال قدس سره كما في قوله لئن جال عدى درهم \* له حله على  
 الاسرافى العرق والأفان حراة ثم ما دلا صحت لعلوا مجموع رجال الدين بالدرهم \*  
 قال قدس سره وهو الواحد المطلقة \* أى غير لمعية بالاجتماع مع آخر وصدقه \* قال  
 قدس سره طهراوى متفرقة \* لعدم الاستمرارية \* قال قدس سره بى الوحدة  
 المعايير لعدد \* أى الوحدة بشرط عدم الاجتماع مع آخر \* قال قدس سره مطلقا  
 \* أى سواء كان مع الجمعية أولا \* قال قدس سره فلا يكون \* قدس سره مطلقا  
 الاما اعتبار انه لا يصح لاشتهاء من لارحل الا الواحد بخلاف لارحبا فانه يصح  
 استبعاد الواحد والاثني والجمعية على غير اس ما عرفت في المحلى باللام \* قال قدس  
 سره معين \* بى الجنس و بى الوحدة المقابلة لعدد \* قال قدس سره ثلاثة  
 معان \* بى الجنس و بى الجمعية و بى الوحدة العارضة للجمعية \* قال قدس سره  
 ايضا معين \* بى الجنس و بى الجمعية ولا يمتثل فى الوحدة العارضة للجمعية  
 لظانته لاسعرق الحيات الباعدة لكلمة من امدرة (قوله قدس سره الخ) استفسار  
 محسن لما ذكره في الاستظهار بكونه بى اجمع المحلى باللام الخ أى كيف يصح ما ذكره  
 الأئمة والخطب ان مقتضى التقيس خلافه وليس هذا باننا لنقدمه الموضوعة فان ادع  
 واراد على استدلال المصنف رحمه الله وهذا ابتداء للبرهان المذكور في الشرح الا  
 ان يقال ان إعادة الدليل السابق اشارة الى ان الذى ثابت بذلك الدليل وما ذكره

الصفحة راحة الله شاهد صدق على بطلان قوله في الاستعمال عدم تمامية لا يصر  
 لكنه بعيد عن عبارة الشرح (قوله فان رعوها) أي رعوها، ان دخول واحد مع  
 اثنين لا يقتضي ثبوت الحكم لكل واحد منهما بل يوارى ثبوت الحكم للصموم دون كل فرد  
 (قوله بل هو قول المستلة) لأن الراجح انه هو في ان ثبوت الحكم للصموم لا يقتضي ثبوت  
 الحكم لكل واحد منها (قوله فلهذا) أي ادلت ان الجمع مفرد متساويان في الصموم  
 قال قدس سره الظاهر من كلامه الخ في الدعوى من رد لفظ صموم الاحتمال  
 الاول ومن تعريفة على ان استراق المفرد اثنين الاحتمال الثاني وكل الاحتمالين  
 متساويان وليس احدهما طعنا من الآخر (قوله لا يمتنع) أي لا يمتنع ان يكون في  
 يحصل بصيغة الجمع (قوله وذلك لا يلائم الخ) قيل، اذا كان معنى كلام المتنازع ما ذكره  
 الشارح راحة الله كان مطلقا وما اذا كان مضافا لمفرد صموم جمع لمفرد اللام للصموم  
 من حيث هو مجموع فلا كان وهو العظام يحتل هذا المعنى قصد بتقريب اللفظ تكثير  
 المعنى قطعاً فلا تملان اقول ارادة هذا المعنى بعيد من كلامه غاية البعد لانه فرع هذا  
 الكلام على ان استراق المفرد اثنين من اسم في الجمع حيث ظاهر من هذا عرف  
 لعل يصحح بمكة القنصل من ذكرها (رب انا و من لعنتم مني) دون من لعنهم حيث  
 توصل ما حذر اللفظ الى الاطراء في معناه (قوله) وهذا معنى غير مستلزام لان  
 المقام مقام التصريح والابتهاج فليس عليه ان الوهن احد ما هو قوامه انشد  
 ما ترك منه الجسد فكيف يصح اعداء لان الوهن اصاب كل العظام ولا يصرح صموم حد  
 منها فانه وان كان اثنين متلزمين لكن متصوفاً في القصد (قوله وتوهم بعضهم  
 الخ) من هذا الوهم جنس لفظي في قول الكشاف عن معنى مجموع فيكون معناه  
 انه لو جمع مكان القصد الى ان مجموع العظام من حيث هو مجموع صموم الوهن وان بعض  
 عظامه ينام يصح الوهن ويرد عليه الجمع المعروف باللام عن تقدير جملة على ان كل من  
 حيث هو كل انما يفيد ان الحكم لكل اعم من ان يكون واحد لكل فرد وهو هذا  
 الاحراء فكيف يصح عن هذا التقدير قوله ان كان القصد ان بعض عظامه لم يصبه  
 الوهن وطواب ان هذه الافة مدية على مدى من يرد في الكلام ما ظهر الى  
 في ما يقابل والمقابل لكل من حيث هو كل في كل فرد فيصير له لا يصب كل  
 عظم (قوله لا مائة بينهم) وكان بينهم فرق مراد به محل السكاي  
 راحة الله اللام في العظم على الاستعراق وصاحب كشاف عن احسن (قوله



ليناول كل محسن) بخلاف ما إذا قيل بحسب المحس أنه يحتمل الجلس أي ما جرد المحس  
ولوقد ورد فهو ليس صريحا في التناول (قوله على معنى أجمع) بناء على أنه لعموم السلب  
لالسلب العموم (قوله يسمى بالعالم) أي بالمطلق عليه لفظ العالم لأنه مشترك معنى  
للعالم (قوله لو اوردتوهم أجمع) يعني لو اورد العالم وعرف بلام الاستعراق وإن كان  
يشمل كل حسب إذا لم يكن شعوته قطعية لأن العالم يطلق على مجموع ماسوي الله تعالى  
وقد علم استعمله بهذا المعنى في هذا العالم المحسوس لالسلب المحسوسات فيصور  
أن توهم أن يكون المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المحسوس بأن لا يكون اللام  
للاستعراق بل لأنه بخلاف القديم أنه لا يمكن حمله على المجموع لأن الجمعية صارفة  
هذه فلا بد أن يراد كل حسب بعد احتمال نظريتي القطع وتحصيل هذا الكلام في حواشيها  
على البيضاوي (قوله لأنه د م يكن الجمع أجمع) كإبدال عليه قوله أن المراد أن كان احتمال  
الجمع أنه إذا كان العالم اشتمل من الممكن كل احتمال باعتبار أنه دخل فيه كل ماسوي بالعالم  
وهو الأجسام بخلاف الممكن أنه يجوز أن يخرج منه واحد أو اثنين (قوله يتناولها  
الجمع) دون تعدد لأنه يشتمل الأجسام المتعددة معنى قوله يشمل كل حسب بخلاف الآخر  
في النهاية (قوله كلامي صدر أجمع) وهو أن اسم أرق المراد اشتمل من استعراق الجمع (قوله  
نعم أجمع) أراد أن الجمع المعروف بلام الجلس المستعرق لانه حقيقة لا لا يائس لها قدس حدث  
هي هي ولا يحسن الأفراد لعدم الأولوية بحسب الشكل على ما بين في الأصول وحاصل  
العرف أن المراد المستعرق صالح لأن يراد به جميع الأفراد وإن يراد به بعضها إلى الواحد  
بأن يخصه حتى يبقى منه واحد وبما الجمع فلا يجوز تخصيصه إلى الواحد لأنه إرادة  
العموم فلا بد من هذا من المعنى وهو في الفرد الجلس مع الوحدة وهو متحقق  
في الواحد وفي الجمع الجلس مع الجمعية وأقله ثلاثة أو اثنين على اختلاف الزاين فلا  
يجوز تخصيصه إلى الواحد والأكثر لشمها للجمع لا تخصيصه كما ذكره المشرح رح  
في التلويح وعليه الحق فلهذا الأصول والحاصل أنه لا فرق بينهما في جانب الأكثر ولكن  
فرق في معنى جانب الوحدة ما قوله فهو قولهم أجمع فضاء أنه إذا سرر أن الجمع المعروف بلام  
الجلس إذا كان على حقيقته لا يجوز إرادة الواحد منه لما قلناه الجمعية فهو قولهم فلا  
يركب الخليل ما في فيه ما لجمع الواحد مثل قوله تعالى (لا يحسب الناس أن الله يخرج  
النبي حيث صرحوا أنه يموت نروح واحدة بخارج الجلس ويطلق عنه الجمعية على  
ما صرح به في الأصول وقولوا أنه لم يكن في ذاته لأنه لا مثله معهود ولم يكن الاستعراق فائدة

اذ لا يركب كل جبل ولا يمكن ترويح كل امرأة معه يكون موافق ان الجمع فيها  
 الجنس لان هذا ايضا اجبة من وجه لان الجنس يدل على كثرة واول ما يحصل على  
 الجنس وفي الجمعية تطلق الالام فالكثرة والاطان الجمعية من وجه ولى وبما ذكرنا  
 ظهر ان مقبول ان هذا بيان لافرق بين المفرد المطلق والجمع المعروف بلام الجنس  
 لا المستغرق وذكره الشارح رحمه الله معها مع ان للكلام في مورد والجمع المستغرق  
 بناء على ان لام الاستغراق ايضا الالام الجنس محالف لسوق كلام الشارح رحمه  
 باجل في نفسه اما الاول فلان قوله ثم وقوله من وجه آخر حيث وصف الوجه  
 بالآخرية فيها صدق على ان المقصود بان الفرق بين منى الفرق بينهما بوجه  
 غير ما ذكره وانما الثاني فلان الجمع المعروف بلام الجنس تطلق عنه الجمعية وبراهمه  
 الواحد ولا يتجزأ راداة الجمع منه لان الجمل على الجنس هي تقدير امتناع الاستغراق  
 على ما صرح به في التوضيح حتى لو قال يتزوج نسبه يحصل الزوج واحدة  
 (قوله ان افراد الاسم يدل الخ) الاسم المفرد لكونه في مقدمة النسبة والجمع يدل  
 فافراد على واحدة معناه بمعنى انه لا يكون آخر معه مثله وانما المقصود ان كان مستعدا  
 بالقرينة يدل على تعدده وان معه آخر منه فيلزم تناو النسبة في مقصودها فلا يتجهان  
 وحاصل الجواب الثاني مع الثاني معهما على ان استغراق المفرد بمعنى ذلك الامر ادى  
 الى كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم  
 اعتبار اجتماع آخر معه لا لكل المضموعى اى كل فرد شرط احتماعه مع آخر يكون ما يبا  
 بالوحدة لا اعتبار آخر مثله معوه هذا الجواب على ان مدلول المفرد الواحد معنى  
 عدم اعتبار آخر معه مثله لا اعتبار عدم آخر آخر مثله معوه قد دلت لعدم الدليل عليه  
 وحاصل الجواب الاول انما الثاني في الجملة لكن لام الاستغراق لمعية لتعدد المتأخذ محل  
 عليه بعد تجريده عن الوحدة كما ان هلامة الجمع في نحو مقربين مماثلته بعد تجريدها  
 وهذا الجواب معنى على ان مدلول المفرد الواحد معنى اعتبار عدم آخر معه وهو الظاهر  
 لانه في مقدمة النسبة والضموع فكما يعتبر فيها ان يكون آخر معه كذا في مقتر في المفرد  
 ان لا يكون آخر معه ولذلك لا يستثنى من المفرد الاثنان والجمعة وما ذكرنا فظهر لك  
 ان ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الاول واعقده اشارة الى رجحانه  
 قال قدس سره اذ قيل الخ لا ينبغي ان يشتأ الاعتراض المفرد اسم الجنس  
 ولا شك في دلالة على الوحدة لكونه في مقبلة النسبة وجمع وكون اسم الجنس  
 وهو الاسم مع قطع النظر عن الافراد والنسبة والجمع موصوفا لخاصة

او الفرد المنفرد لا حصره في هذا المقام ولعله قدس سره لم يفرق بين اسم الجنس  
 والفرد بناء على ان رجلا مثلا اسم جنس ومفرد لكن يفرق بينهما بان اسم الجنس  
 يشتمل على مجموع دور مفرد باعتبار فيه الافراد مفرد ومع قطع النظر عنه اسم  
 جنس  $\textcircled{\ast}$  فان قدس سره حقيقة عريضة  $\textcircled{\ast}$  اي بالاستعمال فلا ياتي ما تقدم من ان القول  
 بان المجموع المركب موضوع له الحقيقة وصفا آخر بعيد  $\textcircled{\ast}$  قال قدس سره في ضمن  
 فرد متناهي  $\textcircled{\ast}$  فيه بحث لان الاحكام المستعملة حاركة عليها بحسب التصديق في ضمن فرد  
 او افراد كلها او بعضها وحلاصة الجواب بان الوحدة وان لم تكن مدلوله له بحسب الوضع  
 لكنها مدلوله له في الاستعمال (قوله كلامه مجرد الخ) يشير الى ان ليس معنى التبريد عن  
 الوحدة ان يكون التبريد قيدا معه فيكون مدلوله الجلس بشرط عدم الوحدة بل ان  
 لا يعتبر معه كاعتبار تعدد (قوله و انتفع الخ) لما كان مدلول الاسم المفرد تعدد حول  
 الاسم متعدد كالجمل كـ مجلس حوار ومعه بحث الخ لانه في معنى الجمع فكيف يجوز  
 الرجال الطول يجوز ان يراد من قوله اشار الى دفعه بان امتناع وسداه في مفردا وقد  
 يعني عليه الشرح راجع الى قوله في شرحه لبيان حجب حقيقة على التشاكلي الذي بين الامور  
 ولعلنا اذا كان وسداه هناك نفسه لكونها متعديين بابتدأ وانما قد مطردا لا جواب  
 وسداه الجمع في هذه الناحية الناس الذين انهم انهم الذين وسداه في القوم الطوال  
 بعدا الى التعدد معنى  $\textcircled{\ast}$  قال قدس سره ما ليس به ملاحقة وحدة وفردية  $\textcircled{\ast}$  الصواب  
 ان يقول ان ليس به ملاحقة وحدة مع اخرى  $\textcircled{\ast}$  قال قدس سره فاما لم يكن هناك امر  
 آخر  $\textcircled{\ast}$  فيه ان لو وحدة  $\textcircled{\ast}$  بوجه لفرد كالاندية والجمعية لصيغة التي والمجموع والقول  
 باستعدادها من عدم ما يدل على اريد من الواحد تكلف وقصر فب تبرير الجواب  
 بما هو الحق فنذكر  $\textcircled{\ast}$  قال قدس سره والاكبال كل رجل طولا  $\textcircled{\ast}$  فيه انه لو كان  
 كذلك لامتنع وصف جمع به بعد لان الجمع المحلى باللام كالفرد في انه لا اشتقاق  
 بمعنى كل فرد والجواب ان اعتبار الاشتقاق في الجمع بعد توصيفه بالجمع يختلف  
 المفرد  $\textcircled{\ast}$  قال قدس سره في رده كل فرد الخ  $\textcircled{\ast}$  لا يخفى ان الحكم في قولنا اهلك  
 الناس الذين الضيق والضرر وسبب ليس باعتبار الخاصة المعهودة خارجا ولا  
 باعتبار الطبيعة لعدم تضمنها ماضرة وانما ليس ولا باعتبار الخاصة الغير المسينة  
 هو باعتبار تحفة في كل فرد بمعنى اهلك الناس كل فرد مهما غير مختص  
 اهلا كما يفرد دون آخر  $\textcircled{\ast}$  قال قدس سره فالاولي الخ  $\textcircled{\ast}$  الصواب ذكره ههنا

لسان فائدة قيد عند الجمهور ولكونه خلاف القياس لعدم اعتبار التعدد في الوصف وإما ما ذكره فحاشى غير مناسب لكونه على وفق القياس إنما الخناج هناك بين امتناع المراد وقد عرفت ذلك ( قوله اخصر طريق ) أى باعتبار المهوم الذى قصد المتكلم احضار به كما فى البيت قصد احضاره باعتبار كونه مهوراً ليقيد زيادة التصبر فطرق الاحضار به لدى أهواء ومن أهواء وهو أى وهذا اخصرها وفى قوله وهذا احضر من الذى أهواء إشارة الى ما ذكرنا فلا حاجة الى ادعاء حكيمة اخصر من جميع طرق التعريف كما ذهب اليه بعض الساطرين ( قوله مهورى ) كرمى بالاصافة الى باب المتكلم فى أكثر النسخ وفى بعضها يحددها والاكتفاء على الكثرة ( قوله مع الركـ حـ ) الركـ اسم جمع لركـ بمعنى جمع عان أصله يعنى حدث الياء المدخلة وعوض عنها الالف قبل ما روى عنى خلاف القياس مضاف لما حذف الياء لانه لساكنين كما قالوا والآخر انه حدث ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتعريف ومصدر من اسعد فى الأرض مسمى فالتصريح محذوف بقرينة انقام ومصدر كتميل بعيد الاسعار هو بيان المعنى المراد وذهب فى الأرض بيان لأصل الحى وقراءته على وزن مكرم عطلة لأن اسعد لا يجرى لارما وفى قوله جيب إشارة الى انه دها كرها وأمرعى بعمار فى اختيارا ويجوز ان يكون غوامى بماء ما يكون دها به باعتبار دهاى محله وهو القلب ( قوله او تحتمها الخ ) الاول باعتبار المالكية والثانى باعتبار المملوكية وثالث باعتبار انصاحية ( قوله ومنه قوله تعالى لا تنصار الخ ) أى من التعريض لكن على الاستعطف ولا تنصار قرئ بالغرض على انه نهى وبالصم على انه نقي والمعنى على الشئ والباء يحتمل العلوم واجهول فان كان معنى تضربان يكون النساء مضموماً ومنه صلته أى لا تنصر الوالد وتولد له ما لو قسبية والفعول محذوف أى لا تنصر الوالدة ولو ولد بسبب ولدها فكون الاصافة التعريض على الاستعطف ضرر وان كان معناه معلوماً كان الو جهولا والباء قسبية فلان مصدره كل منهما للآخر فى تلمصاة والافتاق عائلى ضرر الولد وهو محل الاستعطف ( قوله نحو رسولكم أرح ) قال اضافته فرعون الرسول الى المحاطير مع اسكاره الى رسالة والاردره بحملهم بعيد الاستهزاء بمعنى عليه السلام ( قوله او اعتبار الطيعا بخياراً ) فى شرحه للمناجى فى بيان لغات فقه قوله تعالى يا أرض ابعثى ملكاً ) ظاهر كلامه على السكاكى انه يريد بجبر الاستدرة أهمية على تشبيهه اتصال

الماء بالأرض بالتصايب انكث بالثلاث ماء على ان مدلول الاصطفاء في مثل هذا هو  
الاختصاص من انكث فيكون الاستعارة تصريحية أصلية جارية في التركيب  
الاساقى موضوع الاختصاص المنكى في مثل هذا وان اعتبر الالام وبني الاتصال  
و الاختصاص من غير الاستعارة تبعة ومنهم من يجعل الحجاز في الاصطفاء بادي  
الاصطفاء بحرا عقابا على كون النسبة الى ما هو له والى غير ما هو له بما يتعلق  
بالعقل دور لوضع نهى في ذكر الوجهين واختارهما في شرح المفتاح وفي حاشيته  
على هذا الكتاب كونه بحرا حكيميا فلا احتلال في كلامه فمن قال احتل كلام  
الشارح رحمه الله في ان كونه بحرا فاحتل كلامه (قوله نحو كوكب احمر قد)  
اصيب الكوكب به سبب ملازمة العجدة العظيمة (قوله لا مريق له الخ) اي  
لا يلم التكلم والاصح سوي حنا صاعدتى يطرقى الثلث او ما في حكمه فلا يمكن  
احصاءه تمام الا لا صفة فادفع اعتراض السيد بان النسبة الاصطفاء المعلومة  
مشيرة الى نسبة حربية فيمكن لتعبير بالوصول فانه بعد احصاءه بالنسبة الاصطفاء  
وارجاعها الى الحربية (قوله وما تكبره الخ) اي ابراهه مشتقا على الثوبين  
(قوله فلا تفراد) اي جعل لنفسه اية فردا بالعقد البعاطى التكبير يدل على الوحدة  
اما تخصصا او نوعا (قوله عبر ما يعبر به الناس) يجعل الالهام وسيلة الى الالهة  
وكذا الخ في معناه من التعظيم والتعظيم وغير ذلك وانه قد ان لا يأتى المطب  
من قوله وليعبر به صير الالة لعدم معرفته له (قوله بين الادراك) اي ادراك  
الآيات الدالة على وحدانيته من الطوائف الالات الادراك (قوله له حاجب الخ)  
الحجب يستعمل من كان قد تعاضى (كلامهم من ربه يومئذ لمصوبون) فالتانى على  
أصله وعدم الحاجب من حجاب المعروف كناية عن وروعه عليه وهو كناية  
عن حصول ما صدرهم الا حجة الى التقدير اى عن احسانه كائنا والاول صلته  
محدوف وفي كل امر صرف مدبر صفة حاجب اى له حاجب عن الارتكاز في كل  
امر يشبه وهو الشئ وبه اشراف الى ان مانع كونه شيا لا امر آخر (قوله  
حاجب حقير الخ) وهو بولى من القول عموم السكره المنعقل لائق الاول ولان يكون  
الهم فلا اختصاص بخلافه (قوله ورسول من الله اكر) اى رسولان قبل  
اكبر من كل نعيم في الدنيا لان ما سواه من ثمراته وهذا المعنى اولى مما قيل اى  
رسولان عظيم من الله اكبر من كل نعمة كانت لهم لعدم حصول الرسول العظيم  
الكبر لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يعنى الاشارة الى كمال كبرائه تعالى والوحد  
لا طريق الحرم كما هو شئ ادرك اثره الى انه منى من العالمين (قوله اعتبار

الكمية) أي العدد كاهو مصطلح أهل العربية والهندوت إشارة إلى ما يرضى له  
العدد بالذات والموزونات إلى ما يرضى به بواسطة فتمس المسموحات والمكيلات  
والمشبهات بعضها بالآخر صد لا بالذات ولألا بواسطة بل شهما كالثقل والكترة  
فأر صواب قدره قد أشكل على بعض الباطنين (قوله لعدم علم التكلم الخ)  
أي عدم علم التكلم في نفسه أو بقياس إلى المحض بجهة من جهات التعريف  
وبه إشارة إلى أن مجرد عدم الداعي إلى التعريف كاف في التكثير وما قيل إن اعتناء  
جميع جهات التعريف بموج لأنه لا بد من العلم بمسحه والالامع الخطاب فيصم  
تعريره بلام العهد الداعي ليس بشيء لأنه لا بد من صلاحية التقدم في التكثير والمقام  
الصالح له أن يكون الحكم على فرد من الجنس ثم يطلب لداعي إلى تعريده وتكثيره  
ولام العهد الداعي أعاد لتعريف الجنس لا لفرد (قوله مانع كإرادة الأقسام)  
على السامع أو تأتي الأكار لدى الحاطة والضرر عن الظاهر بالاسم الذي يعيه  
أو عن نقله (قوله لم يشي به) أو ما يؤدى معه أي العرف بلام العهد لأن  
في كل منهما تصرفا نسبة السأمة إلى عين المدح والماغير هو من طرق التعريف  
فليس المقام صالحا له (قوله أي هذه) تشير بقوله تعالى عنه كأي معنى صفة على  
هذا التقدير هـ وهي تدل على التقدير لا سيما بعد ما في شرح الكاشي  
وكذا قوله أي هو وحده وحاصل أمراض المصنوع أن التكلم أعاد لتعريف الداعي  
إلى التكثير والتعريف بعد اعتبار اللفظ الدس على أصل المعنى ولفظ التعمد يكون  
التكثير يدل على التقدير بأضمار المادة والصورة فلا يكون التقدير داعيا إليه والقول  
بأن التقدير داخل في أصل المراد ورأى عليه فلا يقبله البدوي ثم يوافق المفيد  
لتقدير المراد أمور متعددة علم كونه شديدا كانه كبير مستعاد من المؤكدات وبما  
حرره المتدفع جواب الشارح رحمه الله (قوله يفرق انطباع الخ) لا تراخ  
في تحقيق الفرق بينهما باعتبار الأقسام والتعريف المتأخر في فائدة التكثير التقدير  
(قوله نقطة أيه) تخصيص الآب وإن كان مخلوقا من طمى الآب والام لكونه  
مستويا إليه في تسميته القاصي أي هو جرحه الله أو هو مخصوص هو الأنظمة فيكون  
الزبلا للصلاب منزلة الكل اد من الحيوانات ما يؤيد لا من نعمة وقيل من ماء  
متعلق بدانة وليس صلة الخلق (قوله وبهذا يخرج) في رضى وفي المصمول  
المطلق إذا كان لتأكيد ووقع صد الأشكال كقوله تعالى (يربط الأضال) فيل  
الشارح روح الله ولله الشال على تقدير كونه يسوع والاشكال أعاد في المصمول  
المطلق الواقع بعد التأكيد والقول به لا يمنع مصول الخلق بعد الإلتا كبد

اسلاماً بطل فإن قوله وما عزمه لثيب لا اعتزال ليس القصد في نوع من الاعتزال  
 حقير أو عظيم ( قوله وحيداً لا حاجة به ) الحاشية بقية في المفعول المطلق الواقع  
 بعد الالف كيد ( قوله فكانت فتاح ) في هذا التشبيه إشارة إلى أن الثبول  
 متحقق بناء على توهم استمر لفظه بصرف لهوائهم منه ولما يؤكد في ضمرت  
 ضرباً دفع توهم إرادته غير بصرف لأن شمول توهم فادفع ما قلناه السيد في حواشي  
 الرضى من إيراد كره من لا حشرء لاشبهة به والله يظهر به فائدة التأكيد وأما  
 الاستثناء فلا بد فيه من الثبول ولا يكتفي فيه الاحتمال أصح في اتصاله بالتوهم قال  
 قدس سره لا خلاف الواقع في أي إرادة احتصاص نوع النعمة بالرد باعتبار  
 خصوصه أدليس كل نوع مختصراً في فرد أو مستبعداً إذا أراد اختصاصه به  
 باعتبار نوصه لا خلاف سائر ( قوله أو يرتبطاً ) عطف على إرادتها فيما  
 قبله أعني ترالامكة إدام رصدها من تحت التي وكذا أو موصوفاً للمعنى التي تترك  
 لا يمكن إذا انتفى كلا الأمرين الرصدها وإرتباط الموصوفين وإذا تحقق أحدهما  
 لم يتحقق الآخر يعني إلى الأول أن مقدمه لها أو أطرفه ضرورية فاشترط الآخر  
 الوصل بجرى الوصف إلى المصداقية المقدرة ببارءه كإحدى بعض  
 المعاني وأوله في قوله لم يكن قد في إيراد الثاني وصل عقد حاشي حرامها  
 وصل عود الحاشي كنية عن تعلية اليهود وحرمة عن عدم تربية  
 قال قدس سره ثاباً وبعرض من اكتشف والتبيين قائم بالاعتقاد كذا ما  
 يتصف به باعتبار أنه متحقق به كذا كذا ركب السبعة فلا وجه لإعذاره وترك  
 الموصوف بالذات قال قدس سره ظهر في إيراد الخ لأن أنتت شائع في التامع  
 المخصوص ولا ريب من كونه صادقاً في صفة المشرح روجه فقد معنى التامع ولأن  
 تعبير الاستلزام قد كرهت بعد ذكر الوصف يشعر من المراد به غير ما أراد بالوصف  
 فادفع ما قبل كان الوصف في المقام بمعنى ذكر التامع فكذلك لفظ التامع ملائمة  
 وكلاهما مخصوص في عرف القصة يتبع فلا وجه لكون أحدهما أظهر في المراد  
 من الآخر قال قدس سره صرح به في تعريفه كاشع به آخر كلامه  
 وما يجري مجراه لا يكون مستلزماً لتعريف كافي انتهى فظنك الظن كان قدرته  
 وقد صرحاً به تعريفه لا ينبغي اعتبار لارء وهو كونه مصيباً في رأيه قال قدس سره  
 على رأي المعتزلة وأحكامه في المراد به الممتد في الجهات الثلاث والجسم موصوف به  
 بالفعل وأما تعريفهم بالتدريج في المراد به الوصف في عرض الأجزاء الثلاثة  
 فلا بد منهم بالاعتقاد المخصوص موصوفة فيه أو امراته إلا أن صادق عليه الجسم

عند المعزلة مخصراً في الجوهر وهو المحتاج الى الفراغ من بلاؤه عند الحكماء  
 في التعليم والطبي وكلاهما محتاج الى المكان من اجل بان ذات هو الجسم  
 التعليمي بدليل اختلاف المكان بالحصل والكانف مع بعض الجسم الطبيعي بحالهما  
 قال عند المعزلة والحكماء لان الجسم عند الاشاعة متركب من جوهرين فساعدنا  
 كل ما ذكرنا ظاهر على ما هو واقف على حكماءهم \* قال قدس سره لا يتصور  
 الا في مكان واما الجوهر الفرده المعزلة فتحتاج الى التصدي كذا ذكر في محله \* قال  
 قدس سره وليس فيه دلالة الخ \* اذ المصدر لادالة له على الوحدة والكثرة  
 فصحيح كونه راجع الى مطلق التثنية المذكور في صير الوصف فيصور ان يكون  
 شئرا متعددا \* قال قدس سره ومهم من قال الخ \* لا يخفى بعد كل منهما والثاني  
 بعد من الاول لانه يلزم ان لا يكون لهوويل ولعريض مدخل في كشف وان يكون  
 ذكرهما استطراديا \* قال قدس سره لانهما \* قلت للاشترار مطلق حيث رفعت  
 الاشتراك المقتضى وبين الاشتراك المعنى في مراد معنى واحد بهذا ظهر كونه  
 محملا \* قال قدس سره ليس بماء الخ \* قال نعم المطلق في المقيد بخصوصه  
 جبار \* قال قدس سره فانبثا من اللفظ دور المعنى لانه جرى للاشترار فيه الا  
 ان المانع لاجور استعماله في كل خصوصية سواء كان موضوعه اول المعنى العام  
 فلما جاء الاحتمال \* قال قدس سره محسب وضع واحد لكل خصوصية  
 اول المعنى كالمى بشرط استعماله في خصوصيات \* قال قدس سره اموالا بخصوصية  
 اراد بها المعنى الجبرية المدرجة تحت الامر المشترك سواء كانت جبريات  
 اسمائية كما في المشتقات او حقيقية كما في اسماء الاشياء والمصبرات \* قال  
 قدس سره ومن المصعد \* اما بخصوصه كما في المصبرات واسمها او باعتبار  
 امر كلي كما في العرف واللام والمصدق اليه قال وضع عبر كل غلط معرف للام  
 المصعد وقد لاحظنا صواب انه معرف باللام لكل حصص مدخل عليه او لجمه  
 وكذا المشتقات مثلا وضع كل ما هو عي وره فاعر كل ذات قام به مصدرة وليس  
 موضوعا مفهوم مقام به المصدرة لاجل استعماله في هذا المفهوم فالوضع  
 ملحوظ بامر عام وكذا الموضوع له فأنس فان فيه نحو صف تدل فيه لا قيام  
 \* قال قدس سره فالمعتبر في الوضع مفهومه \* سواء كان به للاحاطة الموضوع  
 له او موضوعا له \* قال قدس سره وهذا معنى كونه \* ليس بماء ان له  
 افرادا متعددة بل ان له تعالما بامر عام وهذا كما بين هذا الحكم عام معنى ان له  
 تعالفا بالعام اعني الموضوع \* قال قدس سره ولا يجوز اختلافها الخ \* اي طريق



الحقيقة لعدم كونه موضوعا له \* قال قدس سره كان كل من الوضع الخ \* كما ذكره في حاشيته شرح الأصول وقال الأخرى أنه اذا وضع لفظ واحد بأزاء معنى واحد فهذا وضع خاص سواء كان ذلك المعنى كائنا لو حريسا والوضع العام يكون اذا كان الأمر العامة للاختصاص او موزن بخصوصة ووضع المطلق لكل واحد منها \* قال قدس سره غير معقول \* في حاشيته على شرح مختصر الأصول لأن الجرف ليس وحدها من وجوه الكل ليؤخره به العقل إليه فيصوره اجالا وانما الأمر بالعكس قبل قدحور قدس سره كونه لاخص مع فاللام لم لا يجوز أن يكون الجرف مرآة للاحدة الكل وفيه أن الجرف نكوه حاصل من طريق الحواس كيف يكون أنه ملاحظة ما حصوله بطريق العقل والحق ما اشتاره السيد لأنه اذا كان الوضع عاما باعتبار عموم الوضع فلا يكون عموما باعتبار عموم الموضوع له ولي (قوله ان قصد مهمما إلى الجنس الخ) يعني أن اللفظ دالة وطائر حامل للمعنى الجنس والوجود فوصف بماء هو من خواص الجنس لبيان أن القصد إلى الجنس يفيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الأفراد وليس القصد إلى الجنس مع الوحدة فيتمثل أن يراد الوحدة الواحدة فيفيد عموم أفراد نوع واحد بل يراد به دالة ترفع وطائر يصدق (قوله وبهذا الآثار) أي باعتبار أن هذا الوصف للجنس فيجب أن يراد به اختصاص بوع فأراد زيادة التعميم على التعميم أي كان يحتمل بدو الوصف هذا ما لا يرد الشرح رحمه الله تعالى في شرح كلامه انتح وتبع العلامة في ذلك فيكون مآل كلامي صاحب الفتاح وصاحب النكت في تفهيد وقد صرح به في شرح الفتاح حيث قال وصف الدالة وطائر بماء هو من صفات الجنس والمذكور الإضافي لفظ لبيان أن القصد بهما إلى الجنس فيفيد تأكيد أمر الشمول والاحتاط ورفع توهم الخصوص وهذا ما قاله صاحب النكت في أن معنى هذا الوصف زيادة التعميم والاحتاط كماه قبل ما من دالة في جميع الأرباب السمع وأما طائر في جو السماء من جميع ما يطير بمساحة دائمة أمثالكم \* قدس سره تعيد العموم \* ولو بطريق المصوح بواسطة من الاستمرارية فلا يمتنع عدم الاستغراق أصلا لكنه يمتنع التأويل من يراد الاستغراق المعرفي ونصد الوصف لا يمتنع وخلاصة التوجيه العقل لو وصف كان نص في الاستغراق وهذا الوصف صار مقسرا \* قال قدس سره لأن كل فرد الخ \* يعني أن التكبير المتقدمة أو لوعية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله ثم لأن الفرد ليس بجماعة والوع ليس بجماعات

وما قبل من النوع يشق على اصناف وكل صفة اذ لامة كل جمعة في كل زمان  
 فيدفع توصيفهم بامثالكم اذ المراد بكم راد نوع الانسان فانما تشبيه  
 النوع بالنوع في كونها محفوظة الاحوال لا تشبه نصف النوع وتشبيه جمعة  
 في وقت بالنوع قال قدس سره انها محمولة الخ \* فظهر بمبدأ هذه التكررة  
 مراد منها المجموع ولا حاشا انه محلل السابق اعني قوله من دابة قط في جميع  
 الارضين الخ واللاحق اعني قوله قلت الخ فانه يدل على ان الحكم المذكور باعتبار  
 اللازم كافي قوله تعالى ( وكل في مثل سمحون ) فلا بد من نصابة بان يقال مراده  
 ان التكررة المذكورة من حيث الاخراج محمولة على المجموع لانه مراد منها  
 \* قال قدس سره ان المقصد من لفظ دابة الخ \* يعني ان لفظ دابة وطير حامل  
 للنفس والوحدة فليان ان المقصد من كل مهيأ الى اجنس من حيث هو دون الوحدة  
 وانكثرة وصف نصفه لارمة بنفس من حيث هو اي بلا شرط شيء منها  
 والاستغراق استبعاد من كلمة من النظر الى الجسدي كما اشار اليه قوله كانه قبل  
 من جس من هذين وهذا كما يقال من رجل من هذين ارجلين الا كذا وحقت  
 لا اشكال في صحة الحكم لاشتمال كل من الجسدي على انواع كثيرة كل واحد منها  
 كالانسان وما حررت ان دفع ما قبل ان الطاهر من دابة كلمة من الاطاحة بالافراد  
 انصافا كيف يمكن الخلل على الجس من حيث هو لا بد من تأويل عبارة المفاج  
 الى ما هو مراد الكشف \* قال قدس سره لا اجنس مفهوم واحد \* لان المراد  
 الجس من حيث هو اي بلا شرط كما عرفت لقبول ان يكون الجس مفهوما واحدا  
 انما يبقى رتبة اشتمالهم والاطاحة اذا اعترض من حيث هو لا ينبغي ان المراد ههنا  
 الجس من حيث هو دون في جميع الامر وكيف ووكلا امر وهو الجس من حيث  
 هو لم يصح الحكم بكونه ما كلام من قوله \* شروده بمرق بين الجس من حيث هو  
 اي لا بشرط شيء \* وبه بشرط لا فان عدم صحة الحكم على الثاني دون الاول  
 \* قال قدس سره والشارح رحمه الله توهم الخ \* كلام اصح يحتمل المعنيين كما  
 عرفت وما احتاره السيد ذكره حاصل الكاشي وما حثاره الشرح رحمه الله ذكره  
 العلامة قالوا لما اتحاد الكلامين توهم في الكلام ولزجج والى ما اختاره  
 الشارح رحمه الله اول نظر الى انه يجب استمول عنه تعالى وقدرته لكل فرد  
 صريحا وما ذكر السيد اولى نظرا الى عدم روم الاشكال في صحة الجز وفي قوله  
 وبهذا الاعتبار مر الى انه اعتبارا آخر لا بد رتبة اشتمالهم ولاطاحة وهو الوجه  
 الذي ذكره السيد واليه يشير كلامه في تنويع حيث اورد في بحث التخصيص

بالصفة كلام الكشاف اولاً ثم ذكر كلام المفتاح ثم جرد على التوضيح قائم بشعره  
 لا يقول بالتحاد لكلامين. لمفع ( قوله صحة وقوع التردد وقفها ) سواء كان مسبوقاً  
 منها كافى مررت برجل قائم بوجه اى قائم بوجه اولاً نحو مررت برجل اياه ريدى كائن  
 اياه ريدى كافى رضى ( قوله وانعد الذى يسك من الجملة مكررة ) والمماس ان  
 يعتبر فيها حال ميسك سب ( قوله باعتبار الحكم ) اى المحكوم به لانه يسك معها  
 لا بمعنى الوقوع واللاقوع ادلاست منها ثم ان الله دخل فى السك ( قوله ليعرف  
 التمييز حاصل ) ( قوله ليس كذلك ) اى ليست معلومة الشوت قل ذكر حال الانشاء  
 اعلام من النسبة القديمة بعض المتكلم من حيث انها قائم بها ( قوله بتقدير القول )  
 لعنى زيد اضربه زيد مقول فى حقه اضربه اى انه يستحق ان يتل فى حقه ذلك  
 ( قوله مراد ان الصفة مع ) وانما يضل انه صلة بتقدير القول لان جعل الجواب صلة  
 بعبثت الانطاء منهم وتقدر القول بعبثتوا استحق قول الجملة التسمية والاول  
 ابلغ فى مدحهم ولان تقدير القول لا يتصور اليه اذ ما يصح كون المذكور جواها  
 قال قدس سره فانها مدنية و الجواب ان كون اسورة مدنية لا ينافى كون  
 بعض آياته مكتبة فان كونها مكتبة او مدنية ما عتبر الاكثر وكذا كون ثلث السورة  
 مدنية اسما على صفة اية لم يقل انها مكتبة قال قدس سره وقد سبق منه انصبا  
 الخ والجواب ان معنى المصدرية انها انما اس خطاب لتشرك لاهل مكة  
 وان المصدرية اليه الدين سوا خطاب لاهل المدينة لانها تارة بمكة والمدينة ( قوله  
 دور الصفة ) فان قوله فعرفوا بها دارا موصوفة الخ يدل على انهم لم يكونوا  
 جالين بها قل الآية ويعبر منه ان العلم بالصفة قل اند كر ليس شرط كما ذهب  
 اليه شردمة ( قوله قد يمكن الخ ) معنى لادى دلالة كلامه على ذلك لان اللازم  
 مما ذكره ان المتشركين عرفوا بها دارا موصوفة ولم يعرفوها قل الآية لان  
 المتطابقين بها لم يعرفوها وانما لازم فى الصفة عز الخطة بها قل ذكرها دون  
 السامع والمخاطوبين عى انهم من تعرفوها سماع من الذى صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وخلاصة الجواب انما يطلب لكل واحد من الآيتين عام انصاف البار بالصفة  
 والصلة الا انما جاءت فى آية سورة معرفة تقدم ذكرها فى آية سورة التهميم  
 موصوفة بهذه الصفة فكما انهم مقدم التهميم بالهدى بخلاف آية سورة التهميم  
 قائم لم تقدمه كراى لوصوفة لاصريها ولا كناية فكان المقام مقام التكميم  
 وهذا كما قال جاني رجل وصل قل الى رجل الفضل قائم اور در حل ولا مكر تعلم

سبق الذكر وان كان معلوما اتصاله بالخصيصة و ورد تاليا معرفة تقدم الذكر  
و الحاصل ان تقدم الذكر صريحا او كناية شرط في تعريف العهد وهو متحقق  
في آية البقرة دون آية التحريم ويؤيد ما قلنا انه ذكر صاحب الكشف في بيان  
كون الصلة المذكورة قصة معلومة للخصم بثقة وجوه سماهم من اهل  
الكتاب او من النبي عليه السلام او سمعهم من آية التحريم واكتفى في الجواب  
عن سؤال تعريف النار وتكبيرها بهم من آية سورة التحريم فقط  
ليتحقق شرط التعريف المهدى من تقدم الذكر وبإحراز ما دفع اعتراض السيد  
فقوله وقد يقال الخ كما لا يخفى وما قيل ان ما ذكره توجه تعريف النار  
في آية البقرة واما وجه تكبيرها في آية التحريم فهو مذكور في كلامه فينادى  
على فساد عبارة الكشف حيث قال فان قلت فراجعت النار الموصوفة بهذه  
الجملة منكورة في سورة التحريم وهما معرفة فانه صريح في السؤال عن الامر  
هل كان الجواب المذكور حواجا عن التعريف فقط كان ناقصا (قوله اي تقرير  
المسند اليه اي تحقيق مفهومه) فالكلام بعد تقدم لفظ المسند اليه على حذف  
المضاف او الاستخدام او اقامة الدال مقام المدلول وحذف مدلوله لاحاطة باللسان  
الراد بغير معناه الحقيقي كاسبق الى الفهم من لفظ المظهر بل ما قيل عليه وان كان  
معنى مجازي كاقوى الاسد (قوله اي مجازي الخ) يعني ليس المراد بتعقيقه  
تحقيقه في نفسه وازالة الجلاء عنه بل تحقيقه باللسان بآية احتمال الغير (قوله  
من جماع لفظ السند اليه) لتأخره عن سمعه (قوله وحله الخ) اي حذف السامع  
عن محل لفظ المسند اليه على معناه لتأخره عن سمعه قال قدس سره وربما  
كان مقصودا انه يفسد مع قطع النظر عن مرجع السامع بل يكون الاهتمام بتأخر  
السند اليه كما تقول فيمكن يستغرب فيه وجود الاسد رأيت الاسد الاسد (قوله  
وذكر سلامة في شرحه الخ) في الصراح واما الجملة التي تضمنت تأكيد فمى  
اذا كان المراد ان لا يظن ان السامع في حكمه فان تجوز او سهوا او نسيان كقولك  
عمرت ما وعرفت انت وعرف زيد زيد وحسبه وعينه وربما كان المقصد مجرد  
التعريف كإبطالك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل انتهى اقول هذه  
العبارة صريحة في ان مراده تقرير الحكم حيث اعتبر دفع طعن الجوز والسهو  
والنسيان فيه فقال في حكمك ومراده من الحكم الاسد والانسات لا اثبت لان  
التأكيد اعتمد مع الجوز والسهو والنسيان فيه وما اصاب الى كاف الخطأ  
فالتأكيد ربما كان المقصد منه مجرد تقرير الحكم بمعنى الاسد يعني ان السند اليه

في قصد التكميل عن المذكور لا غيره وهذا لا ينافي ما صرحوا به من ان التأكيد  
لا يكون لتقرير الحكم بمعنى الشك وتقويته قال المفيد تكرر الاستناد لتقرير  
المسند اليه فانفع الاعراض بصدقة قال الفاضل الكاشي ان التكميل اذا قلنا به  
زيد قد حكم على زيد بمعنى قد اكده وقال مرة ثانية زيد فكانه حكم على  
زيد مرة ثانية بلجي تقرير الحكم بسبب تكريره وقال الشارح الرضوي في تفسير  
التأكيد نافع بقرره التوسع التكرير لمعنا او معنى ضرر ما يتعلق بالتوسع من انصافه  
مكونه مسوبا اليه العمل ونحو القول لتقرير ما يتعلق بالتوسع من انصافه يكون  
ما نسب اليه تاما لا جزمه ملا وفي افتتاح في بحث التقوى ابحاث في نحو لا تكذب  
انت ها تأكيد المحكوم عليه نفي الكذب عنه ما هو لا غيره لالتأكيد الحكم  
قدر وفي قوله حذر اشارة الى ان يفرق بين كونه تأكيدا للحكم عليه من الكذب  
اللازم لكونه تأكيدا للمحكوم عليه من الكذب وبين كونه تأكيدا لنفي الكذب وقد  
اورد الشارح رحمه الله لفرق في بحث التموي ثم انه اذا كان في كونه المقصود بمجرد  
التقرير من غير ان يحمل بسببه الى امر اخر حاصلا الى ما اورد في الفصل الذي كور  
من انك اذا اردت التأكيد في ما كذب بهك قلت انا كذبت معك لا غير او وحدي  
وفي موضع آخر بعده اذا قصدت التأكيد والتقرير في ريدا عرفت قلت ربما  
عرفت لا غيره قال لا غير وكذا جازي هما مجرد التقرير من غير ان يكون وسيلة الى  
شيء آخر ولما كان الطولية ظاهرة في عرض لسانها العلامة هما ما عرفت في حل  
كلام العناج والعلامة بعد اذ ثبت وكمن من التكرير (قوله قال قيل) اي في دفع  
مخالفة ما ذكره العلامة لما صرحوا به (قوله انه لم يرد التأكيد اخ) اي السكاكي  
رحمه الله لم يرد التأكيد في قوله وادخله تقتضي تأكيد التأكيد الاصطلاحي  
وهو انعم المخصوص كيف وقد ذكره كل رجل عارف وكل انسان حيوان  
ليكون معنى قوله وربما كان المقصد مجرد التقرير به ربما كان المقصد من التأكيد  
الاصطلاحي التقرير فيكون تفسيره بتقرير الحكم بخلاف ما صرحوا به من ان التأكيد  
الاصطلاحي لا يكون لتقرير الحكم من اد مجرد التكرير في تكرير المسند اليه بحسب  
المعنى ليشتمل التأكيد المعنى ايضا سواء كان تأكيدا اصطلاحيا ولا يكون معناه  
ربما كان المقصد من تكرير مسند به مجرد تقرير الحكم ولا شك ان تكرير المسند  
اليه في نحو اعرفت وانت عرفت مفيد لتقرير الحكم وتقويته صدهم فادفع  
المخالفة (قوله لاسم اخ) ان قلت ان تقدم المسند اليه انما يفيد تقرير الحكم  
وتقويته اذا كان بوجه يستلزم تكرير المسند فتكريره ايضا يفيد اذا كان مستلزما

تكرر في الفرق في كون أحدهما مفيداً له دور لا خرقاً لـ إرادته استداله مقدماً  
 مع عدم توقف أصل المعنى عليه إنما هو لأجل قلة التقوى بذكر الأساد بخلاف  
 تكرره فإنه ليس لأجل إعادته وإن كان يجامعه في بعض صور ( قوله على أن  
 السكاكي الخ ) يعني لا يصح الخوالة على هذا التوجيه لأن قلة التقوى  
 وتحقيقه لم يورد السكاكي رحمه الله في الفصل المذكور بل هي فيه أعني بحث  
 تقديم المسد في قول الشارح رحمه الله تعالى في آخر بحث تأخير المسد إليه تسامح  
 باقاة اللازم مقام اللزوم ( قوله ولو سلم الخ ) أي لا يسر أنه أراد ذلك تأكيداً لمجرد  
 التكرير وأنه يبعد تقرير الحكم ولو سلم أنه أراد ذلك فيمكن معني قوله وربما كان  
 المقصد الخ أنه ربما كان المقصد من تكرير المسد إليه مجرد تقرير الحكم عليه فإنه  
 إذا كان التأكيد الصنعي مفيداً لتقرير الحكم عليه بصدق التكرير ربما كان  
 مفيداً لتقرير الحكم عليه ولكن قوله كما بطلت الإشارة ومذكورة في ذلك البحث  
 من أن لا تكذب أنت يفيد تقرير الحكم عليه فلا يصح جرمه بسلامة من المراد تقرير  
 الحكم غاية الأمر أنه يصح إرادته وهذا تقرير موافق لما نقل عن الشيخ رحمه الله  
 أي لا يسر أن يراد التأكيد الصنعي وأنه يبعد تقرير الحكم في غيره الشارح  
 رحمه الله لتطيق التسليم بأن المسكور في الجواهر والأشياء إلى العبد قال قدس  
 سره يصح الحكم بأن الخوالة الخ ويدعم ما كواله من أن الواحد إنما يصح له دفع  
 عنه ما لا يملكه من كماله ما صرحوا به وأما قوله هو كذا كماله وأما ثانياً  
 فلا لا يسر أنه يتضمن الحكم بأن الخوالة ليست على ظهره لحوار أن يحمل الخوالة  
 على ما بينته أو على ما ذكره الشارح رحمه الله قوله والأصغر الخ وأما ذلك فلا انفصال  
 المذكور موجه للكلام العلامة ويكتفي بتوجيهه لا يكتفي في كلام السكاكي رحمه الله  
 بما بيناه ولا يتوقف على إرادته ذلك قال سب مع كونه خاوية بحوله على خلاف  
 الظاهر لأمع إرادته ذلك وأما ما قاله الخوالة من أنه أراد ذلك تأكيداً لمجرد التكرير  
 ولم يقدّر لئلا عليه لم يترك مع هذه الآية مع بهام ذكره صريحاً وأما ما سألنا  
 حاصل العلاقة عدم صحة الخوالة على التوجيه المذكور فلا يقال بعدمه يقال ولو سلم  
 صحته بناء على التوسع فيمكن الخ لأمع الإرادة ( قوله ولو سلم الخ ) أي لو سلم أن أراد  
 بالتأكيد مجرد التكرير وأنه يبعد تقرير الحكم وأما قوله يست على ظهره ( قوله فكان  
 مدعى أن يتعرض الخ ) أي يقول بما كان المقصد مجرد تأخير المسد إليه ( قوله لأنه  
 الذي يعتبر أنه ) فإنه قال أن تقديم ما لو أخر كان فعلاً أي تأكيداً معني يبعد الصميم

نحوها عرفت إذا اضطررنا في الأصل عرفت أننا (قوله والأظهر) أي في بيان  
الحالة سواء حل استرير على تقرير الحكم أو تقرير الحكم عليه وأما كان الظاهر  
لكون الحالة جارية من ظاهرها والكاف حيث في كابلها في تشبيه وعلى  
التوجيهين السابقين معنى من لكن لا ينبغي على أصلنا أنه لا فائدة في هذه الحالة  
(قوله ولقد صراحت) أي حيث قال ومنه كل رجل عارف (قوله إلى حل  
كلام المصنف رحمه الله أي في الإيضاح وهو قوله كاسياً أي على ذلك أي على  
ما حل عليه كلام المصنف لأنه غير تابع له في أمثال هذه المقامات بل هو محض جرد  
عنه (قوله وبهذا) أي بما ذكرنا من أنه لا حاجة إلى (قوله معنى كلامه) أي  
كلام المصنف رحمه الله تعالى (قوله ملط فاحش) أي الأول فاحش عرفت أن  
تقرير الحكم مستند من المقدم لأننا أكدنا وأما الثاني فلأن ما ليس بتقرير  
بل تخصيص وأما وحده ولا يرى فليس تأكيداً كذا للمحكوم عليه بل تخصيص  
(قوله ثلاثون) أي ساد انقطع إلى الأمر بغير الخ) أي انقطع إلى الأمر بغير  
واراد معنى عنه أو في التفسير بأن أسند فعل ذلك المعنى إليه وكلامها يدفع  
ما ذكره القضي وأما في الأمر من كلام الرضي أن التأكيد القضي والسوى  
يقرر الأمر السوي في كونه منسوبة إليه فكأنه تكرير النسبة أيضاً وأما ما عارض  
ذكر المصنف وأريد الأمر به فلا يدفع بتأكيد النسبة إليه بل تأكيد السند (قوله  
ولا يدفع هنا التوهم) أي توهم وقوع مورد آخر موقعه سهواً وأما وقوع  
الشيء والضموم في موقعه سهواً فيسمع بهذا التأكيد ولا يمنع منه وبين  
ما ينبغي من قوله بل لا بد من دفع توهم أن يكون الحديث واحداً منهما  
والأساد البهنا نوع سهواً (قوله عن أهم في حكم شخص واحد) فلا تعارض  
في أن يسمي بعض من بعضهم وإلى كالم وما قيل الأظهر أن يقال ساد على أن  
العض بغيره لضموم ساداً يسمي المحرر المسمى قال قدس سره ولا يلزم  
من ذلك أحاطة النسبة قد عرفت أنها معاملة متساوية عن الرضي من أن المعط  
التيول قرر انصاف شوع تكون ما نسب إليه عاماً لأجرائه شاملاً بخلاف كل  
القوم صلاوا أنه بعيد لا حاجة والتمويل في آحاد القوم لا في نسبة قال قدس  
سره أماني نسبة التركيبية أن هذا أن الهيئة التركيبية للفعل مع الفاعل موضوع  
لنسبة بطريق آخر سمعنا في النسبة بطريق الوقوع فيه وأما في لفظة  
فعل أن قلنا النسبة التي لا تنافي عن التي هي جزء مدلول الفعل هي النسبة  
بطريق القيام به في نسبة بطريق الوقوع فيه واستعمل صيغة الفعل فيها

والترديد بسبب انهم لم يصرحوا بالاستعارة في الهئية لئلا يحسبوا في صفة  
 الفعل باعتبار النسبة بل حصروا الاستعارة في الاصبة وهي في اسم الاحاس  
 وما يجري مجراها في التسمية وهي في الحروف والمشتقات اعتبارا بمصدرها  
 ولما الاستعارة في الهئية التركيبية او في الاصل باعتبار مدلولاتها التي هي السب  
 او الزمان كما في الماضي المستعمل بمعنى المستقبل فصرحوا بذلك \* قال قدس سره  
 لا يدفع هذا الجوز \* قد عرفت انه يدفع ذلك قلت عن لرمي \* قال قدس سره  
 هذا انما يصح اذا اريد الخ \* ليس مقصود الشراح رجاء الله تعالى البحت  
 على المصنف رجاء الله تعالى انه لا حاجة الي ذكر عدم اشتمال لاصه عدم  
 الجوز منه حتى يرد عليه ما ذكره السيد بانه انما يتم اذا اريد بالجوز الاعم  
 الشامل للمعنى والعقل وانما اذا اريد به الجوز العقلي على مبدل عليه عبارة  
 المفتاح فلا بد من ذكره بل مقصود ما يمكن الاكتفاء بذكر الجوز ما يرد  
 الاعم وليس ذكر عدم اشتمال في ردواحي انت كذا لا ما يجب معنى التفتيش  
 لا بمعنى الاعتراض ( قوله واما بيان معنى المصدرى ) في كنهه واصحابه والمراد  
 كنهه تعطى الشارح فريه تمام فنقول الشارح رجاء الله تعالى في تعقيب السيد  
 اليه بل لحاصل المعنى \* قال قدس سره معبرين لا قولنا \* نعم اعتر المارة  
 بهما لحصول ما يحتاجهما الانسحاب فانه لا يحصل الا على ذات واحدة  
 بخلاف ما اذا كانا واحدا من الثلاثين المسميين بدمشركا في لكية المشتركة بين  
 عنبرين فانه لا يحصل الا بصاح من تلك المشتركة \* قال قدس سره اوضح \* لقلة  
 الاشتراك فيها ( قوله لا يتصور في الاصحاح ) وان كان لازما له ولذا عرفوه بانه  
 تابع غير صفة بوضع متوعدة فالتصور المصنف رجاء الله تعالى عليه لانه احب  
 ( قوله لشرح ) ادبيات اعتبارا باعتبار الوصف التركيبي الى كونه محرما في العقل والعرض  
 لم يتبعها اليه وان كان مستعملا عنها في معناه على وجه من مجموع عطف بيان  
 فاقبل انه محذور ان يكون اليه لزاما منعا موحدا كونه كذا جعل قوله تعالى ( قرأنا  
 عربيا كحالا موطنة من ضمير انزلناه ليس شئ ) وانما سر ذلك في حكم تكرير العن  
 وليس المقصود تكرير نسبة المحل اليه ولا نسبة شئ الى مقصودا اصعبا ( قوله  
 لا لا تصاح ) لان الكلمة اسم مختص بنسبة تعالى لا يشترك فيه شئ ( قوله  
 وعادته الخ ) في الكشف قوم هود عطف بيان له وان قلت ما عدا في هذا  
 البيان والبيان حاصل بدو قلت الفقهية ان يوصف بهذه الدعوة وسما ويحسن  
 فهم امرها حقيقة لاشتماله على واحد من الوجود ولا نكاره ما ان الاول القديمة التي هي



قوم هود والنصبة فيهم والاخرى ارم انتهى فاجواب الاول متى على ان عادا اسم  
مخفى بقوم هود كما ذكره السيد هو القول الراجح ومعنى قوله تعالى (عاد الاولى)  
على هذا القول عاد اقصد اى المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح وال جواب  
الثاني متى على ان عاد اعدى نصف البيان بلايضاح ورفع الالهام المحقق وكان الحق  
تقديم الجواب الثاني لانه منع لغوه والبيان حاصل بدونه والاول تسليم له لكن  
آخره اشارة الى رجحان الجواب الاول لثبته على القول الراجح وملاذمة صاحب  
الكشف من انه معنى الاعملى قوله ولا عاد الخ على وجه مستقل لان السياق  
غير متيسر حتى يحتمل بين لادامة الجنس بل هو متمم لوجه السابق وانه في مثل  
هذا المقام ينزل العدد الاحتمالات المعينة كالتكثير المحقق وزال تأكيذا وتقريرا  
لافادة معنى التوسيع عليه ان عطف البيان موضع وراجع للالهام المحقق بالنظر  
الى معنى التوسيع لانه نظر الى السابق والقرينة الاخرى ان عمر في قوله اقم بالله ابو  
حفص عمر اى الالهام المحقق في اوجهى للاشتراك ويد لانه لعل الى سابق  
الفصحة والقدم وان لا نسو ان السابق غير متيسر لان كون السابق في شأن قوم هود  
لا يضيى ان يكون الالهام بقوله تعالى (الاعداد) مختصا بهم لحوار ان يكون شاملا  
لهم ولغيرهم ثم لا كرم من ان عادا والاخرى ارم موافق لما ذكره في سورة النجم  
مختلف لما ذكره في سورة النجم من اعقاب عاد بن حوس ارم من ارم بن نوح قبل  
لهم عاد تأييدا لشيء هشتم ثم قبلين لاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم فاسم  
جدهم ولم يسمهم عاد الاخرة وكانهم قولان نقل كلا في موضع والاو في نقل الذى  
ذكره في سورة النجم في الكشف وفي الكواشى عاد الاولى قوم هود وعادا  
الاخرة قوم نوح والله عز وجل قال قدس سره وشهد بقولك الخ وحده التسمية  
ان المتطور اليه في الصراط المستقيم هو الوصف وفي صراط الذين ابدت ويكون  
من اجراء الوصوف عن النصف في الحقيقة قال قدس سره فيه اشعار الخ  
وذلك لان التفسير بين معنى المسمى بلفظ اظهر في الدلالة عليه فادخل الوصوف  
بيما وايضا لم يصفه فلا ان يكون انصافه بقاء انصافه معلوما كلابارم تفسير  
المجمل بالمجمل قال قدس سره فاشار افسار رحمة الله الخ ملاذمة الشارح  
رحمة الله عليه لانه عطف بين احسن اقسام الايضاح والاشعار المذكوران وما  
ذكره صاحب الكشف بعد ان كونه بلا احسن ان قصد تكرير التسمية والايضاح  
معاً فاندلج به في التسمية الى مجموع الكتب وان قصد التسمية فقد فالاحسن  
عطف البيان لانه اعرق في التفسير وقبل يشار البذل على كل حال لان اصل

الصفة ان تجرى على موصوفها ويصاد بها معنى فيه . ما عر عن الدات بها  
 فالاولى ان يجعل الدات المذكورة مفصودة . مسة \* قال قدس سره تأ كيد  
 السمة \* بل تأ كيد المسوب والنسوب اليه كلاتيقي \* قال قدس سره على الملع  
 وجه وآ كده \* اى على وجه هو المنع وآ كد من ان يوصف موصوفهم بالاستقامة  
 اما اولا فالتثنية ذكره ليشكك المشهور في دهر السامع واما ثانيا فللتفصيل بعد  
 الاجال واما ثالثا فلتنكير العامل \* قال قدس سره بل اد كان ورد في مقام الخ \*  
 لا يفي ان التثنية المذكورة لا يستعاد من هرة الكثف واعتباره في المشه  
 ليوافق المشه قلب المقصود من التشبيه اعني ايضاح المشه لاولى ان قوله  
 كما تقول هل ادقت متعلق بقوله والاشعار بان الطريق يستقيم بانه وتسميره  
 صراط المستقيم خط وليس متعلقا بمجموع قوله فانه سأكيد به من التثنية  
 والتكرير والاشعار الخ فيشبه يكون زيد عطف بـ لا كرم الاصل وشبه  
 البديهة لكونه اريق في التعبير فيكون كلام المكشوف موافقا لما ذكره الشارح  
 رحمه الله ( قوله وكذا كل صفة ) المشار اليه المشه الحكم المذكور بان الظير  
 عطف بـ والمشه الحكم المستعاد من قوله كل صفة اخرى عليها الواجب ( قوله  
 فالاحسن ان اوصوف الخ ) ادخل الفاء على الخبر فنظم المشه معنى انشراط  
 اى صلاح الحكم المذكور بهذا الحكم هو كذا خبر بمجموع قوله كل صفة اخ  
 بتأول هذا الحكم هدر فانه اشكل على الساترين وتكلفوا في حله ( قوله  
 لاقتا كيد ) وان افاده ( قوله مثل امس الدابر ) فانه لعمري التأ كيد ( قوله اى  
 يحققه ويقره ) فهو يحقق الفرض من التسوع ولا يؤكده امر التسوع في النسبة  
 او التمول ( قوله تكرر لفظ التسوع ) اما بعينه او بوجهه معنى على ما في التسهيل  
 نحو اجل خير وانزل زال وصرفت انت ( قوله على ما فهمه القوم ) من ان كلام  
 افصح يشير الى انه عطف بيان وكلامه لا يصح انه صفة وكلام المكشوف الى انه  
 تأ كيد ( قوله على ما نقل الخ ) فان ما نمنعه وان كان في . . . ان التبعيات الخفية  
 حصود وانما اعتبره فيها داتيات الاله يستلزم ذكره العلامة فادفع مذكر ما شارح  
 رحمه الله في الحاشية المنوطة على قوله على ما نقل عن ابن الجديب فيه ايماء الى ان  
 في ما نقل خلا وانه اذكر هدر فان الخاطب في شرحه كونه الخ كما يظهر بانك مل  
 في المسارة للقول له من له مسكة ( قوله واقول ان ارد ح ) تحتدراشقي لاني  
 وتقول مراد العلامة من قوله ذكر ليس على معنى في مثوله ان يكون المقصود  
 من ذكره الدلالة على حصول المعنى في التسوع ليس لوصول ذلك الى التمهيد

أو ان تصبح أو المسح أو شيء آخر ذلك وذكر النبي وواحد ليس للذلة على  
 حصول الاستسقاء لوحدة في موضوعيهما من تعيين المقصود من جريهما فلا يكونان  
 صفة (قوله كان يدبر الخ) ذكر الدابر يدل على حصول الدور في الأرض ثم  
 ينوب على ذلك كيد وكذا في الوصف التكاثر بخلاف ما نحن فيه حذر عنه  
 عامض (قوله لا تسبحن لبدل يعب الخ) في الرضى لما لم يكن البدل معنى في التسبوع  
 حتى يحتاج إلى التسبوع كما احتج الوصف ولهم معناه من التسبوع كما فهم ذلك  
 في ذلك كيد جاز اعتباره مستقلا لفظا أي صالحا لأن يقوم مقام التسبوع انتهى  
 ولا يخفى أن صحة افتاده بهذا المعنى لا يقتضي أن يتم معنى الكلام بدونه حتى يرد  
 ما أورده شرح رحمه الله تعالى (قوله أن الله وشركاه الخ) ويحتمل أن يكون  
 مفعولا لشركاء والخ والله متعلقا بشركاء (قوله وإن كان الخ) أي فيطلقان عليه  
 وإن كان معه وما هما مع يرب كما هو صريح في الرضى فلا اشكال في تكة الوصل  
 قوله لأن ماصدا عنه تبي الخ) وإن كان مفهومه بعضا من مفهومات آلهين  
 (قوله دالا عنه أجالا ومتصلا به) أي من حيث نسبة الفعل إليه كإفصله السيد  
 نافلا من المرد لأم حيث ذاته قدرات ريد لاتعصى التوب (قوله بدل العلق)  
 أي البدل لا حول لصلها و... الخ أو بدل المعلوم أعني البدل منه (قوله وهو  
 من مصدرة الخ) الزيادة تسمى مصدرا ومعنى المصداصل فالصدر وعلى الأول  
 الإضافة لأمية على أن تعبر عن أو المعقول لأن الزيادة تسمى لازمة ومتعددة  
 ولذا احتار تحت النعمان وعلى الثاني بنية قال قدس سره بقوله نصرا لله  
 يقال نصرا لعبت الأرض مصداق المجلة والتخفيف إذا تأنها هكذا  
 في التقليد قال قدس سره بما يحتمل خبره بان يكون الأول بدل الكل  
 أما أن يكون المصداق من خطبة أو بحذف المضائق من طلبية العظيمة أي  
 اعلم وال في قصد ثلاثة بين القهر وعنده هو بدل اشتمال والافقود بدل  
 صط قال قدس سره مع في معنى الخ لا به جعل التشبيه الأول غلط وقصد  
 التشبيه الثاني زيادة في قدس سره ولود كره أي اتصل مثلا بما وقع في كلامهم  
 كما ذكر شرح اشتمال فوب على رضى الله عنه أن الرحمن ليصلي الصلوة وما كتب  
 له نصها نشأ إلى حشرها وإنما قال أولى لأن قوله وهذا معتمد الشراء كثيرا  
 بمرارة ذكر التوبة قال قدس سره تلك على ذلك حاربه حيث قال سابقا  
 وعوفي حكم تكرير تعادل ولا حقا لا تكتفى ذكره بجملا أولا ومفصلا ثانيا  
 (قوله فلا تسبوع به) أي من حيث نسبته إلى الفعل كإفصله السيد (قوله كما سر)

اي قوله والاشعار بان الصراط المستقيم به ١٤٠٠ قال قدس سره كانه قبل  
 اعني شيء من زيد به اشارة الى رد من رده انه يجوز في سببه فيتحقق انما هو له  
 قد يدل من الفاعل الحار في مجتمع في كلامه اسناد بحري بمسبة الى البذل منه  
 واسناد حقيق بالنسبة الى الدليل قائم وهم اذ في الاسناد حار لا يكون النفس  
 متشوقة الى الفاعل الحقيق ولا يدكر بعده اصلا والافات المقصود من الاسناد  
 المجازي (قوله من غير دلالة الخ) انما يرضى لعدم الدلالة على تفصيل الفعل  
 مع ان تفصيل الفاعل لا ينافي تفصيل الفعل لان كلمة اوفى بيان دواعي العطف انما هو  
 باعتبار اختلاف حروف العطف في اذنها فيكون كل منها مختصا بمعية تحقفا  
 لعنى كفاؤ (قوله بتجميع المطلق) مرادهم بالجمع ان لا يكون لاحد الشئيين كما كانت  
 او اما والمطلق ان لا يدل على حصوه وله المعاني رمان واحد وفي زبدتين واشار  
 الشارح رح جده الله تعالى الى ذلك بقوله اي ثبوت الحكم الخ (قوله واحترز بقوله مع  
 اختصار الخ) في شرحه يحتاج قدس سره فيما يخص انه يوم ينفذ في صورتين  
 لكل مستقيا الا انه مع التقيد افوم واحد من الاشياء انتهى واشار بقوله قدس سره  
 الى ما ذكره سابقا في قوله واما الحالة المتعينة لعلى المسند اليه ان (مسببة هي  
 المعترضة في هذا الباب وليس لازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية  
 (قوله هذه يوم او سنة) لم يرد لها بعد من المدح بل اليلة حكاه في قوله بعد عملة  
 وفي شرحه لم يحتاج بعده متعاقبا او متزاجا فلا يرد ما تبين ان المقصود بهذا التركيب  
 ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار دعي الى غير العطف عليه كيف  
 وشي من الغاء ولم حتى لا يعيد التعقيب يوم وسنة فلا حاجة لتعقيب اليلة مقدم  
 يقتضي الغاء ولا حاجة لتعقيب يوم مقام يقتضي هذا تركيب وليس تر جميع العطف  
 عليه للاختصار (قوله بما يقتضي شيئا فشيئا الخ) كلمة الى ليست متعلقة  
 بيقضي حتى يصير المعنى من الاشياء التي تقتضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعد حتى  
 ويكون سمعا بل متعلقة بالانتهاء اسنادا عاقبتها او غير بعد حتى لان اي منها  
 ما قبلها او مسه ان ان يبلغ ما بعدها في حتى دلالة على امرين احدهما ان ما قبلها  
 بما يقتضي شيئا فشيئا فيكون متبوعها ذا اجراء يكون الحكم متعلقا بها بخبرها  
 بخلاف ان فيصور جادى زيد ثم غرو ولا يجوز حتى غرو فمضى ان يبلغ ما بعدها  
 ويكون مدخولها دخلا في الحكم السابق وبهذا تنذر من حتى الجارة فان فيها  
 اختلافا فغير من المزجى بالدخول مطلقا اي سواء كان حرا فاعلمها او ملاقيا  
 لا يخرج جزء منه وذهب ان ما لفت الى عدم الدخول مطلقا وقد اشبح هذا القدر

والدخول إذا كان مدعاه جراً وعدمه إذا كان ملاقباً لا آخر جزء منه وما ذكره  
من الدلالة على الأمرين في حتمية العاطفة للفرد وإما في حتمية العاطفة للجماعة على  
الجماعة وتسمى الآنفة شأنه فأنه يدل على تعظيم مالهها أو تحقيره (قوله هو الضيق  
أخ) أي تعقيب لأنقصه لتدريج في حتمية أنه يستمر بحسب العقل دون المادح  
وكذا الملهة (قوله ترتيب اجراء الخ) فيه إشارة إلى ما بعد حتمية العاطفة يكون  
حراً لما قبله استحقاقه في قدم الخراج حتى المشاة أو بجزء منه بالاختلاط نحو  
صرتي إلى أدات حتى عدتهم أو جزأ ما ينرم ما قبلها نحو اعصني الجارية حتى  
حديثها بخلاف إشارة ما يجوز أن يكون حراً ما قبلها وإن يكون آخر جزء منه  
(قوله على كلام فيه خيد الخ) فيه دلالة على أن يكون الشيء منزهاً على التقيد  
ولا يكون التقيد متعلقاً بالشيء وهذا هو الأصل وقد راد في التقيد فقط أو القيد  
و يفيد ما وبسطه لقربة (قوله من غير تفصيل أقدم) لعدم تفصيل المحم  
فصل من يكون متعدداً بحسب الوقوع في الأرمية (قوله ليس من صف  
المسألة البه) حتى يكون الفهم فيه لتفصيل المسألة بل من صفات الجمل التي  
من صلاب لا يقبل إلا ما أعيد التام لشدة الاستراح  
مع الفهم وسد أخرى أهله على الصلابة (قوله ولو سلم الخ) لا يخفى أن  
الأكلي يسمى الذي لا يحصى فإنه لا يعتبر العبار الاعتباري من الموصولات  
يكون من صفات صلاب بعضها على بعض وإن اعتبر يكون من صفات الموصول  
على الموصول (قوله من الخطأ في الحكم أخ) أراد بالحكم المحكوم به بمبدأ عليه قوله  
لبي الحكم من التسع بعد ما يجب به التسوع والخطأ في المحكوم به من حيث تسببه  
إلى المحكوم عليه بالحكم معنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة بالحكم  
بمعنى الإيقاع منه خطأ أو صواب فمن قال إن الصواب إن يصير الخطأ والصواب  
بمعنى الاعتدال الغير لصديق والاعتدال الذي لكونهما قسامين لا بالخطأ في الحكم لأنه  
يشعر بالخطأ والصواب صديق الحكم لم يرد عن التدبر (قوله تحقيقه لا يخفى أن  
حقيقته وخرقه واتساقه (قوله لم اعتد الخ) أراد بالاعتقاد ما يشاؤون الفل  
الضعيف من التوهم يصح على ما قاله السيد (قوله أو لما جاءك جميعاً) يعني  
لا تجيء "لنقص القندو لا فرد وكن القصر القلب فقط وأما قصر التبيين فلا يخفى أنه  
شيء من حروف لعبت (قوله يكونه مل لا يخفى) وليس لكن معنى زائد على الرد  
إلى الصواب على من لا يمكن من الفرد من غير تحاوت فلذا اكتفى هنا على مثال  
واحد بخلاف غيره ونحوه وحتى أنها وإن كانت مشكوكاً في التفصيل لكن يستمر

في كل منها خصوصية ليست في الآخر فـ ( ذكرهما كلهما ) قوله والمدكور  
 الخ ( خلافاً لـ مالك فإنه قال في التسهيل أن كلمة من في مقام زيد من غير مقررة  
 لحكم ما قبلها ويجعل صدره لها بعداً وقال شارحها أن هذا هو الصحيح ثم قال  
 أن لكن لمدنهي أو نفي كل فالصنف والسكاكي رجهما لله لمدن موافقان لأبن  
 مالك في كونه تقصراً للقلب وإنما لم يذكره في طرق العطف في بحث القصر  
 لاختصاصه بقصر القلب والبحث مفقود لبيان طرق تقصير الجارية في جميع  
 أقسامه وفي جميع الممولات ولما لم يورد عنه تعريب الحروف ضمير الفصل ( قوله  
 في ما جاءني زيد لكن عمرو ) حصص مثل التي لأن خلاف فيه وإنما في الآيات فهي  
 للاستدراك بالاتفاق ( قوله وهو دفع توهم الخ ) فهو تنقيح الكلام السابق  
 وإصلاحه مع قطع الطعن حال السامع وإن كان قد توهم على تقدير تحققه  
 وليس لكن تقصيراً أصلاً فإنه من على حال المصنف ( قوله شيئاً بالاستثناء )  
 في كونه آخر اجاباً لعدم لكن عما قبلها توهماً وإن لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول  
 ما قبلها ( قوله في أنه اتفاق الخ ) أي على تقدير استعماله في القصر اتفاقاً لمن  
 اعتقد اشتركة في عدم النفي قبل اتفاق الكلام اشتراك عليه لا تقصير القلب على ما قبله  
 العطف والسكاكي رجهما لله تعالى قال قدس سره وعلى هذا لا يجد  
 الخ هذا بعيد بل غلط ما أولاً فلان التقصير مبني على إعمال المخاطب  
 وهذا الكلام ابتدائي وإبراد لكن لإصلاحه وتوجيه لا لرد اعتقاد المخاطب وإنما  
 ثاب لأن القصر مشتمل على حكيم الآيات والقي والتكلم بعد توهم المخاطب  
 أشراً لكما في انتهاء النفي عهما لثبوت الآيات ( ٣ ) لم يكون مجموع الكلام قصر  
 إذا فرض أن المخاطب قبل التكلم كان متفقاً لانتهاء النفي عهما قال قدس سره  
 وهو مفقوض مع خلاصته استعمل لكن في قصر الأفراد في الآيات  
 كما يستعمل استدراك الخبر الثاني من الجملة كذلك يستعمل لاقى قصر الأفراد  
 في الآيات يستلزم استدراك الجزء الأول بالفرق بكونه استوجبه المذكور يلزم  
 أن لا يستعمل لاقى قصر الأفراد فالقول أنه فرق بين أدب لانه يصح الاكتفاء  
 بكونه ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لمع ولا يصح الاكتفاء بما مر وحتي  
 يكون جاءني زيد لمعوا لا يتفق في دفع النفي كما لا يخفى ( قوله نحو حادي الخ )  
 فكلمة مل للمصرى سواء كان بعد الآيات وبعد سبى واحذر في باب القصر ما  
 إذا كان بعد انقضاء القصر ثم للسكاكي رجهما لله تعالى على ما ذهب إليه  
 ابن مالك وهو مذكور بقوله وفيه بعيد انتهاء حكم من استوعق قضاة قال

( ٣ ) ثم يكون مجموع  
 الكلام قصراً إذا فرض  
 إلى آخره نصه

قدس سره سوى انه حكم ح \* قال الاخبار عن مجي ربه اذا كان صلياً اي غير مطابق للواقع عند التكم كان انعاده مقطوعاً عنه \* قال قدس سره ومما \*  
 اي ليس معنى النطق انه عبر معبقى الواقع بل ان ينطقه وفع علماً اما السبق لسان  
 او اللسان وهذا لا يفي كونه مصرحاً وكونه متبوع في حكم المسكوت عنه وفيه  
 لم يرص لشارح رحمه الله تعالى بان قوله وفي كلام ابن الحاجب الخ ناش عن سوء  
 الفهم وحل كلامه على ما توهمه غيره ولا ينبغي ان كلام الشارح رحمه الله تعالى فيما  
 ساقى من قوله كدل العطف حيث شبهه بدل العطف صريح في انه حل لفظ العطف  
 في كلامه على ما هو المتعارف منه لا على عدم كونه مطابقاً للواقع فدل الشارح  
 رحمه الله تعالى اطمع في كلامه على ما به وعدم وجدان اسره ذلك في كتبه لاجل  
 على عدمه وقد قيل انه صرح ان احد حاديات في اماره \* قال قدس سره لاني  
 ما بعد بل \* والآن كل من لموا \* قال قدس سره فاذت تأكيه التي السابق \*  
 اد لا يمكن ارجاعه الى ما بعد بل لانه يبي احكم عهد ولا الى منه لاستلزام  
 نفي التيقن من ثبوت الحكم لهم وليس كله بل مستحتملاً في عهد اول اللغات  
 لهما \* قال قدس سره كما ذكره \* ولكن مقرر حكم مدعاهما وبجعل مدعاهما  
 هذه كاهم \* قال قدس سره يحتمل انما المعنى لهم \* بان يكون معنى بل عمرو  
 بل جاء عمرو ويحتمل ان المعنى عن عمرو بل يكون مدعاه بل ما جاء عمرو على قياس  
 الاثبات فانه صرف اثبت الى الشاع وهما صرف للمعني انه \* قال قدس سره  
 هذا معنى الخ \* اي الترتيب المذكور من كون المتبوع في حكم المسكوت عنه  
 او متحقق الثبوت من غير ما توهمه لشارح رحمه الله تعالى من كلام ابن الحاجب  
 والا فالمراد من المتبوع في حكم المسكوت عنه فانه صرح بان العطف في اسم  
 المعطوف عليه كائن فيه في الرضى دون الحكم للمعني \* قال قدس سره وبجعل  
 الاول في حكم المسكوت عنه \* وبعد الاعتراض كان صرحه بخلاف قول من يقول  
 ان المعنى متبوع من المتبوع في شق مع فانه بطالا لا لاول وانما في فلا صرف  
 (قوله من بل في ثبوت مصفا) اي عند الكل فانهم متفقون على انه في الثبوت  
 لصرف الحكم عن المتبوع او انما مع سوء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه  
 او متحقق الثبوت كما شبهه لشارح رحمه الله تعالى من ابن الحاجب وكذا هذا المبرد  
 فانه لصرف المعنى من المتبوع وبع سواه كان المتبوع في حكم المسكوت عنه  
 او متحقق الثبوت فيكون التلطف باسم المتبوع على كلا التقديرين من باب العطف  
 والمقصود نسبة الحكم الى التابع بخلاف التي عن مدعي الجمهور فانه لبي الحكم

عن الشيوخ وإني أرى أنه ينبغي أن يكون الانتقال من حكم إلى حكم أهم من فلا  
 يكون شيء منه علة فدر فله بما علق فيه بعض الطرب (قوله) عذر كره بعض  
 المحققين (صرح به الشيخ الرضى في شرحه (قوله) واشتد (أع) أو موصوطة  
 لأحد الأمرين والداعي المتقدم على إرادته شئت بكم والله ما عترتة تشكيك  
 السمع وقد يكون الداعي مجرد إلهام الحكم مع قطع نظر عن حال التشكيك والسمع  
 (قوله) أو تصدير أو للإباحة (هذا إذا وقع بعد الأمر ولذا قد ينسبون الإباحة  
 والتعير إلى الأمر وقد ينسبون إلى كلفة أو أو عازلة بعد رجوعه ذلك لأن  
 كلامه في الجرح (قوله) لأطاني تحتها (أع) لا يصحف لى في لا خراب (قوله)  
 أى تعقيب الخ) بيان لمحصل المعنى وعدة أقر عن حذف انصاف أى إيراد  
 الفصل (قوله) ولأنه فى المعنى عازلة عنه (عدم يخص به محلا من الأعراب سواء  
 كان متبدا أو تابعا أو بدلا وهذا قدر كافى فى رخص كونه من أحوال السند  
 إليه (قوله) لأنه تخصصى الله به (أع) يمكن بوجه من إرادته أن يفسر  
 السند على أن السند إليه إذا صرح به بعبارة شائعة عربية يقال لتخصيص السند  
 إليه السند فيكون السند السند إليه فصار به على معناه أو لا ولا واسطة اختيار  
 السند تاب وبواسطة أنه يكون له تعلق بالسند إليه على السند فذا حمل  
 من أحواله فلا يرد ما لورده الشرح رجوع الله ولعمرك أن السند إلى قوله يخص  
 السند (والخاص هو الفصور (قوله) ثم ولكن (أع) قل الشارح رجوع الله  
 فى شرح المفتاح والكتاب الأول الاسم الذى والتى هو الشائع العربى  
 (قوله) وجعلته من من الاسم (أع) عذرته صريحة فى أن التخصيص بعينه  
 أى جعل التثنية مختصا لكن الله ليست صفة له حتى يصير الأول مختصا والتثنية  
 بمختصاته بل هو له السببية أو الآلهة فيكون مدحوا الله بمختص يصير سببا  
 أو آله لتخصيص التثنية الأولى وخلاصة كلام السند أن هذا المعنى من ماد من جعل  
 التخصيص محارا من التثنية لكونه لازما له أو من نصيب معنى التثنية وفي كلا  
 الأدوارين تكلف ما لا أول فلا يلزم الجواز يحتاج إلى التثنية وأدعاء أنه محار  
 مشهور حتى صار حقيقة عربية صريحة من العربية بما لا دليل عليه والتخصيص  
 يحتاج إلى قرينة لفظية على اعتبار المعنى كما صرح به لشارح رجوع الله فى شرح  
 الكشاف وما ذكرنا ظهرا ما ذكره المطرون من عدة الشارح رجوع الله  
 ليست صريحة فى إفادة مقصده فلو قال مثير من بنته السند لكل أظهر  
 خروج عن منقضى الشارح رجوع الله (قوله) من (أع) إصلاق رجم به



على انه لم يسم في الاستعمال ضمير لفصل لقصر المسند اليه على المسند لاعلى انه  
 اخطا في اخذه من عبارة. ككشاف وان كان في نفسه حق كما قاله بعض الناظرين  
 ( قوله حيث قال ) فادق الكشاف ان التبريد في المخطوط اما العهد بان يكون  
 المراد حصه معينة مما يصدق عليه مفهوم المخطوط اعني الذين بلغت انهم مقلدون  
 في الاخرة وحينئذ اما ان يلاحظ اتحاد المتقين تلك الجماعة فلا يكون ضمير الفصل  
 لقصر بل لتماما كيد وانفرق وهو الظاهر اذ لم يبعد تعريف المسند بلام العهد لقصر  
 وامان يلاحظ تعابرهما من حيث لهما فيصور ان يكون ضمير الفصل لقصر اما  
 لتضع شركتهما معهما في اسد اليهم اولدع اعتقاد القلب او التردد على ما حوره  
 السيد في حواشي شرح امثاح واما منس اي للاشارة الى معنى المتقين الحاضر  
 في ذهن كل احد وحينئذ يكون الحكم باتحاد المتقين بطبيعة المخطوط من حيث هي  
 لكن حصه هذا الحكم مشروطة تفصيل مفهوم المتقين بتارة عن كل ماعداه لا  
 بوجه اعلم والعلم اني في بحقيقتهم ونصيرهم بالصورة التي تليق بملك الحقيقة حتى  
 يستوفى التأمل بذلك الحكم ولا يتكلم لانه حكم باتحاد المصوم مع الخشية وحينئذ لا  
 قصر في الكلام لانه فرع انتزاع ولا تعاريف لهما فقله ان حصلت شرط جوابه فهم  
 هم والجملة الترتيبية صلة السبب وصحة التعليق عبارة عن مفهومه لكونه وصف  
 لقنوات وتحققوا عطف عن حصلت من جمعت الشيء بقية وما هو جهة استفهامية  
 لسؤال عن الحقيقة وانصه موقع لوصول الثاني لتحقيقوا وتصوروا من تصور الشيء  
 جعلت له صورة لا بمعنى الادراك والحقيقة صفة لصورته والضمير الاول من فهمهم  
 المتقين والثاني المصوم وفي عدم ابرر ضمير لوصول اشارت الى ان الوصول مقسم  
 لتنبيه على ان هذا مجرد وهم وتقدير ذلك قد في وصف المتقين على ما وقع في كلام الشيخ  
 هذا القدر من انه ليس شيء. علب على هذا الضرب انوهم من الذي وفي ترتيب  
 الجراء على الترتيب الشئ من الامور شدة تنبيه على انكار هذا الحكم مشاؤه انتفاء  
 احدا لأمور الثلاثة وهذا معنى قول الشيخ عدالة هذا معنى يتيق يكون التأمل على عدده  
 يعترف وينكر ويمدكرنا ظهر ان هذا المعنى من وقوع الخس لانه معنى الجنس لكنه  
 مشروط باعتبار امور ائمة عيه كالاستعراق ولعهد الذهبي وكونه معلوم الاتصاف  
 بالصدق قوله لا يعدلوا اح ي منقول حقيقة المصوم اي متبعون تلك الحقيقة تأكيد  
 للحكم بهم هم هذا ما عني في حل هذه المسألة الجارية التي لم تعرض حلها شارحوا  
 الكشاف والناظرين في هذا كتاب قال قدس سره بعد ما فصل فائدة الفصل

حيث قالوا هم فصل وأدلتهم الدلالة على أن الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد  
 وإيجاباً فائدة المستد ثابتة للسند اليه دون غيره قال لشارح رحمه الله تعالى  
 أي تؤكد الحكم لمسايقه من زيادة الرد على قال الحكمي فونصر إمام أبيان معنى  
 قولنا زيد هو العدل زيد است كذا عادل است ومقبل أنه تأكيد السند إليه لأنه بمنزلة  
 رد نفسه للعادل ليس بشئ \* قال قدس سره بوجه آخر الخ \* في أن التعرض  
 لشيء الحقيقة يدفع ذلك إذا قصر مقتضى التعارض كغيره من مقتضى قصر الموصوف  
 على الصفة أو عكسه وهو ليس شيئاً مهماً ولا مقصوداً منه فمحمده وقد أكد به قوله  
 وهل تعرف حقيقة زبده هو بعبه عبارة أشجع منه في إقناعه بالانحدار من عبارة  
 الكشف \* قال قدس سره كانوا ذلك عبارة الكثيرة لعل بعدد وان اوه  
 القصر لكن له ثلثاً حقيقة بده \* قال قدس سره وتحقيق المقام \* أي  
 في نفسه وأيسر فيه دفع البحث السابق إذ خلاصته أن كلام الشيخ لا مزيد له في فائدة  
 ما قصد الشارح رحمه الله تعالى على الكلام اكتشافه فائدة به وهذا التحقيق  
 لا يستد مع ذلك كما لا يخفى \* قال قدس سره فظهر أن هذا المعنى الخ \* ظهر  
 محقق كونه معنى التعريف المحسوس لا غير غيره كالأول وقد ذكرتم فيما سبق وجه  
 الترجمة \* قال قدس سره فإن قول الشيخ الخ \* لا يظن أن يكون مراد الشيخ  
 الاعتماد ما منى لكلامه كما أن الاعتراف لا حق في السند لكونه بمعنى صريح  
 الجس (قوله بخبره هو فصل الخ) ثم قال المعروف بعلام مساقية من احتمال  
 أن يكون القصر فيه مستنداً من لام الجس (قوله هو انحصار) بمعنى أن الله  
 يقبل التوبة لأهله وهذا على تقدير أن لا يكون تقديم عطفه على السند التفصيلي  
 انحصار بمعنى أن تقديم السند إليه على السند التعليل أدل من بل حصر  
 السبق فتباني انحصار وقد في تقوى (قوله والتأكيد) أي لتأكيد  
 الحكم يدل عليه عطف قوله وإن الله من شأنه قبول توبة من عطف تفسير  
 لتأكيد (قوله وقد يكون لمرداد تأكيد) أي تأكيد حكم من غير فائدة انحصار  
 السند بالسند به فيكون الفصل مستملاً في حصر معناه كالحكم بتعريف قصر  
 السند على السند إليه أولاً كيدوه وإن كان بتعريف قصر السند إليه على السند  
 ابتداء كيدوه وهذا معنى قوله في شرح المنتاح لا يظهر في آخر المعنى بلام إنما  
 ضد تأكيد انحصار إذا انحصار حاصل بده سواء كان قصر السند على  
 السند إليه مثل زبده الفهم والله هو الزبدي وبمعنى من أنكر هو التقوى  
 أي لا كرم التقوى انتهى لأنه مستعمل في تأكيد انحصار معبر الفصل لا يستعمل

الانحصار المسد بالمسد اياه اولاً كيد الحكم على الوجود الذي افاده الكلام ولا يستعمل  
لقصر المسد اليه على المسد سلاً وما ذكره السيد في شرح الفناح من انه لا يستعمل لتأكيد  
قصر المسد اليه على المسد بعض ما ليس بشئ لانه يستعمل تأكيد الحكم فالحكم اذا كان  
بقصر المسد اليه على المسد لابد ان يبعد ما كيدوه والاملا الفصل ٤ العائدة المغنوة  
( قوله نحو الكرم هو القوي ) فال قصر الكرم على القوي افاده تعريف الكرم  
باللام ولا معنى لقصر القوي على الكرم فصير الفصل تأكيد كيد الحكم المشتق على  
قصر المسد اليه على مسند وكذا في المثال الثاني ( قوله قال ابو الطيب اخ )  
استشهد على معنى الفصل تأكيد كيد الحكم بقصر المسد اياه على المسد اذا جعل  
لقصر المسد على المسد به فاستعمل ضمير الفصل في كلامه هو لقصر المسد  
اليه على المسد دون ما كيد في كيد \* قال قدس سره الضرب الاول  
اخ \* يعني ان التقديم من صفات الاما وتلقيه الى المسمى والافعال باعتبار تحقق  
معنى التقديم وهو ثلث شئ من مكانه الى مكانه في الاول دون الثاني كتقديم  
الاصافة التي هي من صفات الحق اليه باعتبار تحقق معنى الاصافة وهو  
الاختصاص في الصوب \* قوله كيد قيل معنى الاول معو بالكونه مقدما  
المعنى بالاختصاص بالاعلان الثاني انه لا يبعد ذلك من السكا كيرجوه الله  
فقال اصلا وان قد في الجهد عدم غيره حتى تعدى لهما الاول لانه لا ينافي  
الصورة المفيدة للتحريف والخصيص والثاني بالامانة لانه لا ينافي للتحريف  
الافعال والاول المظهر \* قال قدس سره فلا يسل انه لابد من تحقق الحكم عليه  
الح \* والجواب ان اراد مسد الجواب الاستثنائي بقرينة الاصل بمعنى الراجح  
والاولى دون الواحد \* قال قدس سره فلا راجح فيه اذا كان اخ \* لا يصح قيام  
لوجود المعلوم بخلاف ما اذا كان كلاهما عدما وهو ظاهر وادكار الحكموم به  
عدما وكان الاتصاف ذهب فيه لا يجب تحققه في الخارج فصلا عن التقديم  
وان كان الاتصاف خارجيا قالوا حب تحفته في الخارج قبل الاتصاف به لا قبله  
واما صكون المسمى به موجودا خارجيا والحدكوم عليه عدما غير ممكن \*  
قال قدس سره الا ترتيب الاله الح \* فلو لم يكن وضع الالفاظ على  
وفق ترتيب المعاني في الحق والجواب ان المستحسن ان يكون تعقل المعاني على ترتيبها  
في الخارج وبذلك يحصل بقصور وهو كون الراجح والاولى تقديم المسد اليه  
( قوله اهم ) ان من ذكر مسد و كذا ما جاء به من كونها كذا في الكلام واهم  
افضل التفضل من همه الامر مما حثرته ويؤيده علمه بغيرك على يملك في إدارة

شرح افتتاح الشريق اوس هم السقم حسبه . به وادع له فهو كناية  
عن كمال العبدية ولا يجوز ان يكون مرهبت لشيء اذ به لا يفتد صيغة التعضيل  
للمفعول او القول بالاسد الهادى اى اهم صاحبه ( قوله يجرى بجرى الاصل )  
معناه ان جميع الدواى . اثنى تذكرا لتقديم كماله اذ جعل به رجوع المروع الى اصله  
استدانة منه لانها محتاجة فى كونها مقدسية لتقدم الى ارجاعها اليه فى شرح  
الفتتاح الشريق ان جعلها حالات مقتضية للتقديم بلا واسطة الاهمية اولى  
من جعلها من اشارات الاهمية به على تقديمه . ما كان مقبدا لهذه المعاني كان  
ذكره اهم من ذكر المسد ولعل انصف رحمه الله شرحها فى تلك الاعتبارات  
روى لمصط ( قوله اذا امكن معه ما يقتضى المدول الخ ) فانه عند تحققه يترك  
تقديم المستدالى لانه اولى ويترك الاولى عند تحقق مقتضى بخلافه قدس فانه  
قد غلط فيه وقيل ان الاراد من وجود مقتضى المدول المتعارض به وبين  
ما يقتضى التقديم ( قوله حصول انتهى ) اى المتركب للثلاثى ما قبل ان حصول  
نعمه غير متوقفة اندو وكرزى لا يثبت ( قوله مصعبه قلوبهم ) وهو الهادى  
كأنه عليه قوله من امر الله حيث جعل الحشر من امر الله وقوله تصدده  
والله العليم من ليس بمتركون مصعبه . به . اى فساد المزاج وعدم اسعاد ( قوله )  
وان لم يعمل المبره او الله . اى لم يعمل او انشرب ) اى لكونه صاعدا القدر او التطهير  
على ما فى الاصح فانه الله الله لكونه صاعدا . متفان او تطهير بعد المبره  
او المبره . فانه لا لا فادلهما . اى تصالحهما و اشار بزيادة لفظ العجيب الى ان  
ما وقع فى الفتاح . وهو اما لا اسم الله اليه يصلح به اى تقدمه الى السامع  
المبره او تسود معده سره او تسود الله . واما فى شرح افتتاح من انه اذا كان  
الاسم يصلح للثقال وتقصده الثقال فتقدم الاسم الى السامع بتقديم على المستند  
ايمان به فتحصل له مبره . ومبره . ولقد لا يفتد . والتقدير ان يكون مستهل  
الكلام لا بما ذكره فى الله مطلقا بل ان الثقال حاصل قدم الاسم او اخر  
فالمقتضى لتقدمه لعمل المبره او المبره . مجيب الثقال فقيه بحث اما اولاهما  
لاسل الى الثقال والتقدير ان يكون مستهل الكلام فى الأساس الثقال ان يجمع  
الكلمة العبدية فبين . به . و فى مقامه . به . من صد الطيرة كان . سمع مريض  
يسالم او طاب ما . به . و فى اطبى شرح التكرار روى من . رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه قال لا عدوى ولا خيرة . ويحى افعال هلكوا وما القدر قال  
كلمة طيبة . واما تأنيدها لانه اراد بكلامه فى قوله مستهل الكلام الجملة على . به .

مصطح الصور واسم ان الثعلب و الثعلب انما يكونان بمسند اللملة فانه نقل اليه  
لما اشد التبعثر يوم المهرجان عند الداعي لا تنقل شري ولكن شريان مرة  
الداعي ويوم المهرجان عند الداعي لا تنقل شري فالتعثرى فتلير يبي البشرى مع انه  
ليس في مسند اللملة و راديه الحديث القصة فلو انى دارك بعد اوسقاح  
عبد الثعلب والتلير اذ وقع في مسند القصة سواء قدم المسند اليه او اخر تم انصب  
ان السيد كتب في حاشية شرح ان الثعلب قد يكون باللفظ المسجوع في مسند  
الكلام كلفظ سعد وسعيد مثلا وعد هو الذى يقتضى تقديم المسند اليه اذا كان  
صالحا له وقد يكون يحتمل الكلام كالى فوجت سعد في دارك فانه قد يقال يكون  
سعد في داره وهذا الثعلب حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضى تقديمه  
على المسند وكان صاحب الابصاح اشهد عليه الفرق بين الثعلبين قيصرات  
ولا تقتل انتهى ٧ والحل رعدة الابصاح صريحة في الثعلب اللفظ المسجوع حيث  
قال لكونه اى المسند اليه صالحا لانه لى او التلير ثم انه اذا اعتبر في الثقل كونه  
بمسند الكلام فكيف يحصل جواز سعد في دارك مادى تعتبر هذه كلام آخر  
وان اعتبر بعد كلام آخر فكيف كان هذا لخاصة اللفظ المسجوع يحصل به وان لم يكن  
مقدما على المسند لوقوعه في مسند مائة ( مثل اظهار تسلط ) اى التعلثم  
الحاصل لفظ المسند اليه بوجه لفظه نحو ابو الفضل او الاضافة نحو ابن السلطان  
او بالصيغة نحو رجل فاض بالتعظيم حاصل لفظ المسند اليه لكونه صالحا له  
واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على انه سبق الكلام له فبه اظهار التعظيم  
الاستفاد منه وهذا كقول الأصوليون ان فى ادم زيادة و صرح بالقداس الى الظاهر  
لنوع الكلامه وكذا الحد فى التمييز اذا كان لفظه مشتقا على التقدير كان التقديم  
لاظهاره ولذا راد لفظ الاظهار ولم يدل لتعظيمه بوجهه ولا حاشية الى مقال السيد  
فى شرح المفتاح ان اسماء تقدم عن التعظيم و التقدم فى الشرف على التأخر  
متعارف الا ان التأخر هو هو والتلير و بار شرف المبنا عليه مما لا يلتفت اليه فكأنه  
اراد ان لا يقتضيه لما كان على سبب الطريفة اما عن تعظيمه فى الجملة فانه مع  
كونه تكلفا انما يمت فى الالباء عن التعظيم دون التحقير فلا بد من اقول بان المراد  
اتبائه عن التحقير اذ كان لفظ المسند اليه صالحا له بوجهه او بالاصافة  
او بالوصف ( قوله ولو ان ~~يكونه~~ مصفا ) هذه المسألة لادلالها على  
الاستقرار ولذا قال السيد فى شرحه يريد ان اتصاله بمحمون الظاهر على الاستقرار  
بحيث يعد من النصيبين اسميين به يكون هو المطلوب من الكلام لا بمجرد الاخبار

(٧) والحاصل آه نهضة

بمصوله والوجه ما نقل الكاشي أراد ان موصوفية لمسه اليه بمصنوع اخر هو  
الثلوث دون وصفية نظيره وهما اعتباران متلازمان لانه قد يقصد الاول كما  
اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل ينصف بالشرب يقيد الزاهد يشرب وقد يقصد  
الساقي كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يشرب وقد يقصد الزاهد ان  
الزاهد انتهى وحاصله ما في الخواشي لفصل اللاري عن الوافية شرح الكافية  
في الفرق بين قام زيد وربد قام انه اذا وضع ريد يشبه القيام يقال زيد قام  
واذا وضع قام ليس له شيء يقال قام ريد (قوله لا يدرى ان قد يخالج) لوقيل  
ان الاستقرار لم يقصد من انصارع بل المضارع ان قد يخالج والحدث واسم  
الحالة دلت على الدوام الا انه لما كان الخبر فعلا، زاد الاستقرار الجدي انمع المع  
وانجد الكلام الا انهم لم يفرقوا بين الاسمية التي خبرها صين وبين السمية في دلالتها  
على الجسد فقط لكن الحق احق ان يشع (قوله جمع حاف) في شرح العلامة  
والاظهر انه جمع حبيب كظروف وطريف (قوله وحب جمع اخ) ليس هذا  
الطوارف معناه يصير منع السد بل اسماوات معدمة الموهبة او الطول قدس على  
زعم المساواة وان كان الصارفة صريحة في الجمع (قوله لتصرع جماعة الصغير) لاذهب  
عليك انما صرح به الاثمة انما هو قيا اذا كان بسدائه به حرف لتي واسم الكلام  
مما لم يل حرف الى فالاول ان يشهد قوله تعالى انها كله هو ظننا وقوله  
تعالى هم بالاحرة هم كافرون فانه صرح في انكشاف بالحصر مجها (قوله غير  
مماست القدم) اذا عاهاه لم يقصد انهم شعوف لا غيرهم بل انما است شعوى  
(قوله واحب ايضا اخ) يعني لم يرد به التحصيل في الثبوت اعني القصر  
بل التحصيل في الالباب وهو التحصيل بالذكر (قوله وهذا جديد) اي اقول  
بان المراد التحصيل المذكور (قوله نوع حاف) ان تحصيل المذكور لا يقبل  
الزيادة وانقصان ولا يمكن جعل اضافة زيادة الى تحصيل على البانية كما  
لا يخفى (قوله لا يبعد تخصيصه بالخبر العلى) اي تخصيصه به لما كما في ما نقلت  
او انما كما في ما نقلت وانه صحت فلا يرد ان التل لا يوافق لمثله ولا مثاله السيد  
انه لو ارد ان يفي الفعل مقصور على المتكلم لم يبق الفرق بين ما نقلت واما نقلت  
بحسب المعنى وذلك لان في ما نقلت قصر القول من حيث الذي وفي ما نقلت  
قصر عن القول فالاولى سالمة والثانية معدومة وحسبي في بيان عطف قوله والا  
فقد يأتي متعلق بذلك قال قدس سره هو حق اي بعرا الى السب  
المتنصي لافادة التقديم الحصر والاعتماد فيها على الاستعانة فلا يرد انه يلزم من

ذلك ان يكون التقديم في نحو زيد عري مبدءا لمخبر مع ان السكاكي رحمه الله  
 لا يقول له لانه لا يبي في تحقق شيء وجود التخصيص بل لابد من تحقق الشرط  
 وارتفاع المنع قال قدس سره قاصدا بذلك اشارة الى انه لابد في افادته  
 من التخصيص وكذلك في جميع المعاني المستفادة من الحالات التخصيصية قال قدس سره  
 في الامور العرفية بخلاف الامور العقلية فان وقوع الخطأ في معاني الجوامد ادى  
 الى الخلل كثير قال قدس سره بل يثبت الخ مترك المخرج لافادة التقديم  
 فيها المخبر لقلتها لالعدم افادته قال قدس سره وربما يصرح بها كافي  
 العطف والاستثناء قال قدس سره وعلى كل تقدير يكون تخصيص الخ  
 لا يفتى ان التخصيص لا يتم له على النفي والاثبات ببره خصوصية بما ثبت له  
 ولا يمانى به وكذا تخصيص المضاف الى المفعول لانه انما يعرض له التخصيص  
 باعتبار اتسابه الى شيء لا باعتباره في نفسه والانتساب اعم من ان يكون بطريق  
 اثبوت او بطريق انفي لم ان تخصيص الفعل يسادر به التخصيص من حيث  
 الثبوت لكن حيث لا يفتى في محور ان يراد منه تخصيص الفعل مطلقا بمحوته  
 المقام فالمراد بقول المصنف رحمه الله تخصيصه بالمسند الفعلي تخصيصه مطلقا  
 وما قبل من حصول الاعتراض ان التخصيص بحسب الاصطلاح ينسب ابدا الى  
 من اتبته العمل المتعارف فيه لا الى من انفي عنه هذا اساس اد التخصيص الى المتبته  
 هذا الفعل انفي غير المتكلم دون من انفي عنه اعني المتكلم فيه ان قولنا ما يمانى  
 القوم الاريدا لتخصيص نفي المعنى عن القوم لا تخصيص المعنى زيد فانه ثابت  
 بالاشارة الى تحقيقه قال قدس سره وتأويله ان انفي الخ اي الكلام على  
 حذف المعنى فيكون نفي الفعل ثابتا لمسند اليه دون غيره فكون تخصيص  
 الفعل بما ثبت له لكن حيث يكون معينا فيشد لم يكره في بر ما لاقت واما ما قلت  
 حيث يكون معنى كل منهما تخصيص المسند اليه بقول المسند اليه وهذه اتماما  
 يلزم عدم الفرق لوقفا الى معنى تخصيصه بنفي الفعل تخصيص المسند اليه بنفي  
 الفعل في نفسه بان يكون عدم افعال ثابته واما لو كان معناه تخصيص المسند اليه بنفي  
 الفعل عنه بان يكون انفي عدمه دون غيره فالفرق باق ليكون احدهما موجب معبودة  
 المفعول والثانية سائغة وهذا هو الفرق الذي بيني وبين هذا ظهر دفع ما قبل من  
 انه لا يلزم من عدم الفرق بينهما من حيث المعنى عدم الفرق بينهما مطلقا كيف  
 وان ما اذا ثبت لا يستعمل الا تخصيص واما ما قلت قد يستعمل تخصيص وقد  
 يستعمل لتقوى لان انقصود لزوم عدم الفرق بينهما من حيث المعنى لا مطلقا قوله

لأنه قد سبق عن المتكلم الرؤية الخ الفرق بين الوجه الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى والوجه الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى بـ شارح رحمه الله تعالى قال لما أتى عام فيكون الالتماس عام والمصنف رحمه الله تعالى قال لما أتى عام فيكون الالتماس عام وهو ما لا نسلم الخ وسبق أن يمكن إرجاع كلام المصنف رحمه الله تعالى في ما حاربه شارح رحمه الله (قوله واعتذر عنه) أي عن تركه لكل قوله بدلا من أن يكون مضمورا للفاء وهذا احتراز عن أحد في محقق هو الله أحد قال الله واحد بمعنى واحد يستعمل في الإيجاب غيره (قوله لا مع كل شيء) وقوله لا يستعمل في الإيجاب أصلا وبهذا صرح في التلويح قال قدس سره على ذلك أن العنوى ما كان يراد به ينصح أن يخاطب به المفهوم قال قدس سره خلاف غير المشترك ما كان انقصر المشترك على قول المصنف يختص بدوي بمعنى ما ليس من يصف بالوحدة قال قدس سره على الاشتراك المعنى ما يراد به ما يصلح أن يخاطب به ما يصدق عليه هذا المفهوم من الواحد والثنين والجماعة (قوله) ولذا كان الخ مقدمة ثابتة للاعتدال الثاني (قوله جاز في الخ) معناه واحدة واحدة وهو مـ يكون لما في عام على ما سبق في كلام الشيخ فلا يرى ما توهم من أنه يجوز أن يكون الاختراع في هذه الصورة معلا ~~في الصورة معلا~~ معلا في الصورة معلا (قوله وبما يجوز الخ) فهم لا يرون أن لا يكون على ذلك التقدير تنجعا مع أن الشيخ صرح بالاختراع في كل ذكره وقعت في سابق البقي (قوله فأحصل الخ) أي حاصل النظر المورد على ما قاله المصنف رحمه الله يعني أنه مظهر في محل الكلام على تركه ولا اعتبار به كونه كونه سائر حاصل النظر المورد جديا في كل ذكره وقعت في في شمله لفظ واحد غيره (قوله وتحقيقه الخ) أي تحقيق الجواب بـ تخصيص لموضوعه أي قصده عليه كقصر السلب الكل على المتكلم لا يشترط تخصيص الزام وقصره عليه كقصر السلب الجزئي على المتكلم بعيدا عن قصده وهو لا يـ بـ يتكلم بـ لا يـ المتكلم فهم الله لـ كذا من الشارح رحمه الله تعالى (قوله وقال بعض العلماء الخ) عطف على قوله قال المصنف رحمه الله تعالى والمقصود من هذا كلامه مع أنه عن الوجه الذي احتار به الشرح رحمه الله تعالى في غير كلام بعض المتخصصين والرد عليه بقوله هذه هي الكلمات الدائرة قال قدس سره وإن كان في رؤية واقعة على أحد لا يعميه الخ فيه أن المفهوم المصريح من ما مارأيت لأحد



وما رأيت احداً في رؤية واحد لا يثبت المفهوم التام من كل منهما في  
الرؤية من فرد فرد فثبت في القصر المفهوم الصريح كما ذكره الشارح رحمه الله  
تعالى لمقتضى كلا الكلامين ثبوت رؤية واحد لا يثبت لمير المتكلم ولا استحالته فيه  
فيصح كلاهما وانما من غير مفهوم الاثر لا يثبت كلاهما لاستلزامهما العمل فلا  
فرق الا ببيان ان السكوت موافق في سياق الذي هو موضوع بالوضع النوعي لمفهوم  
ما صرح به في تلويح فيكون في الرؤية من فرد فرد مفهومه الصريح بخلاف  
لفظ الواحد الواقع في سبق انفي فان عمومه يقتضي لزم لمفهومه الصريح فلا يثبت  
في القصر - قال فليس مرده فيبقى عموم في الرؤية الخ فيه انه يجوز ان يكون  
لللمعة في رؤية واحد لا يثبت الا يقصود في القصر رد خطأ المخاطب  
في الفاعل فلا يثبت في بعض الاحوال الوجه الذي علمه المخاطب ولا يؤدي الى اختلاف  
العرض (قوله هذه هي المتكلمات الخ) اي الظر انموذج على المصنف رحمه الله  
تعالى وان لم يرد كل سقط من قول السامع والاعتذار وان اعتراف بعض المحققين واما  
تحقيق الملاءمة فنقول جيد معنى على الفرق على ما ينبغي\* (قوله هو متعارف)  
اذا حصل الظر انما رأيت احداً بعيد اختصاص المتكلم بثبوت السلب الظني  
فلا يكون لغير السلب شكلياً بل هو لا يثبت لمير المتكلم بالاثبات والاعتقاد التكلي الذي هو  
الحال وحاصل بمقوله بطله كل ولا يرد ان ليس لاختصاص السلب التكلي  
بل لاختصاص رفع الابهام التكلي وحاصل اعتراف بعض المحققين انما كان  
بعيد اختصاص المتكلم بالسلب التكلي يكون رد الاعتقاد المخاطب بثبوت السلب  
التكلي لغيره اما بالمرء او بالمرءة وهو ليس بمبدأ انما العمل اعتقاد الابهام  
التكلي ولا شك ان معنى جميع ما ذكر على انما رأيت احداً بعيد اختصاص المتكلم  
بالسلب التكلي بمعنى ثبوت السلب التكلي له دون غيره ومثله عدم الفرق بينهما  
ان رأيت احداً وبين ان رأيت احداً انما يقيد لاختصاص المتكلم بالسلب التكلي  
هو الثاني دون الاول فابا الأولى سائلة معاً اذ ان انفي عنه رؤية واحد واحد  
من الناس لا يقتضي يجب يقتضي لقصر ان يثبت من المتكلم رؤية احداً من الناس  
وان ثبت لغيره ثبوت الرؤية العامة وان يعتقد المخاطب فيه ان رؤية واحد واحد واقع  
من المتكلم اما لا افراد او بمرءة نصيباً في اصل العمل محققاً في ثبوتها اليه وكلا  
الامر من ثبوت الرؤية العامة لغير واعتقاد المخاطب وفوقها عمل فلا يثبت  
ما رأيت احداً والثانية موجبة معدومة الضمول معاً اذ ان ثبوت عدم رؤية  
واحد واحد من الناس لا يقتضي يجب يقتضي القصر ان يثبت للمتكلم عدم رؤية

واحد واحد من الناس اعني السلب الكلي وان يتنى ذلك لسلب الكلي هو غيره  
وان يعتقد مخاطب ان ذلك السلب الكلي واقع من غير انكم امسكوا لومع  
التركة مصيبي اصل الفعل محطاً في نسبتها او يعبرو كل الامر من عدم ثبوت  
السلب الكلي فغير واعتقاد مخاطب ثبوته لغير يمكن وهذا هو الذي عليه مدار  
النظر والاعتذار والاعتراض بها وادان تحققت ان ما مارأيت احدا بعد تني رؤية  
واحد واحد من التكم وثبوتها لغيره كذلك يقول المنى رح في الايضاح ان المنى  
هو الرؤية الواقعة على كل احدا ان اراد ان يورد عليه التي هو الرؤية العامة  
كاهو الظاهر فهو ظاهر الطل ان اراد ان يحصل صدور الذي هو الرؤية  
العامة المقبة فهو حق ويؤيده انه قال في بيان معنى ما ناقشت ان الذي الفعل عبث  
وثبوته لغير ويكون ماله مدكر الشارح رحمه الله تعالى عليه واتمغ الاعتراض  
عد ايضا هذا ما وجدته انماطر العلل والعر الكليل والله اعلم بحقيقة الحال  
(قوله لم يصح ان يكون المنى عام) اي يمكن في كلام المنى عموم لان  
ما ورد عليه التي لا يصح ان يكون عاماً وليس في الامثلة المذكورة ما ورد  
عليه التي عاماً (قوله ان تكون) اي ذلك الامسك (قوله هذا اعتماد الخ)  
بيان لفرق بين ما مارأيت احداً وانما رأيت احداً (قوله ولا يصح في هذا انقسام  
الخ) خطب على قوله فلا بد وان قوله انما كانت شعراً لوجهي قوله تقول في ان  
تقول (قوله ولم يقل احداً الخ) ردعي ما قاله بعض المحققين معترض على العلامة  
وعلى ما يفهم من حاصل الظاهر المذكور حيث قال وتخصيصه فاستقصى ان  
لا يكون غيره بهذه الصفة اهي يحتمل ان لا يصدق على غيره لمر احداً (قوله  
لا يصح ان يكون الخ) سواء اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا يكون زيد مصروفاً  
للتكم ولا لغيره او من التي فيكون زيد مصروفاً للتكم ولا يكون مصروفاً لغيره ويكون  
مفاد التقديم القصير باعتبار جري الجملة اعني في صرت من مدار يد وثبوت صرت  
زيد اي ما اصرت سوى زيد بل عبري وانما صرت زيد لا عبري كما افاده السيد  
في شرح الفتح ولا يجوز ان يكون قصر مجموع الجملتين اعتبار الجزء الاول فقط  
او اخره الثاني فقط لانه يستلزم الخلاف بين التكم والمصحب في نفس وهو ينافي  
مقتضى التقديم وعلى التقديمين يقتضي التقديم ان يكون غيرك قد صرت كل واحد  
سوى زيد وهو محال فاقبل ان هذا التعليل مني على اعتبار الاستثناء من الاثبات  
ليس بمستقيم (قوله لان المسمى منه مقدر به) لانه يجب دخول اسمتي فيه  
يقبلاً في الاستثناء المفرغ وما ذلك الا اعتبار عمومه واستغراقه لجميع افراد جنس

المستثنى من غير الاستثناء من الأثبات فلا بد من تقديم كل أحد فيكون ماورد عليه  
 الذي عامو يلزم مقتضى التقديم أن يكون المثلث الغير عام وأن اعتبر الاستثناء من المثلث  
 فلا بد أن يكون الذي عام ليصح الاستثناء فيكون الاستثناء أيضاً عاماً وعموم الشيء  
 واثبات يستلزم عموم الشيء والمثلث فيصح قوله فيجب أن يكون في المثلث كذا  
 أي عام على كلا التقديرين وبصح الإشارة بقوله لما تقدم قائم نقل بالمعنى لما في الإيضاح  
 من قوله وقد سبق أن ما بعد التقديم شئونه لم يرد كور هو مانع عن أن يكون فلا يرد  
 ما توهم من أن ما تقدم هو أن التقديم يصدق بالفعل عن المذكور وشئونه لم يرد أن كان عاماً  
 عاماً وأن صاحباً من ذلك أن كان عاماً يكون ما بعد كذا قائم معنى على أن قوله  
 لما تقدم إشارة إلى ما ذكره شارح رحمه الله تعالى بقوله ما تقدم به صيدني الفعل عن المذكور  
 وشئونه لم يرد على الوجه الذي توهم من العموم والخصوص على أنه توسل أنه  
 إشارة إليه قد عرفت من عموم الشيء والأثبات يستلزم هو بالشيء والمثلث بما حرره في  
 ظهره لا يرد وهو على المورد في ما رأيت أحداً من المالكية أن الذي ضرب  
 كل أحد سوى زيد حتى يكون لمثلث الغير كذا على أن الذي ضرب أحد من سواء  
 لأنه لا بد من تقديم استثنى من عام ما قبل الذي أو بعد الذي قد عرفت في التقديم حتى  
 يصدق منه مع جميع الشكوك حتى عرفت في الطريق (قوله وفي هذا مع) أي  
 في التقديم المذكور في القول من الإيهام إشارة إلى الرد لأنه يخالف السكاكي رحمه الله  
 الإيهام يصدق فيه الرد وكون الرد المذكور دليل اشبهه مع كور في الإيضاح  
 صريحاً بالإتيان فيكون في المثلث المذكور إشارة إليه وما قبل أن في قول المصنف رحمه الله  
 تعالى ولهذا إشارة إلى الرد بل تقدم لفظ لهذا بعداً خصوصاً أن غاية الاستدلال  
 المذكور لا بد ذكره شبهه ليس بشيء لأن ثقله على في المثلث إشارة إلى كون التقديم  
 مقيداً بالتخصيص والخصوصية به بدليل صريح رحمه الله تعالى بل دليل التخصيص  
 أيضاً متى على كون التقديم مقيداً بالتخصيص (قوله بل نقص الشيء) تعليل  
 التخصيص يخص به اعتبار الاستثناء من الشيء بخلاف المذكور المصنف رحمه الله  
 تعالى فإنه كما عرفت (قوله لأنهم أن مع) والله ذلك إذا لم يستثنى على ما هو  
 فيس الاستثناء مرة قال نحو ما ضربت الأربعة لا يقتضي أن لا يكون زيد  
 مصروداً بواسطة عموم ما ضربت فإن الحكم بالشيء بعد الاستثناء وكذلك هم  
 الحكم بنفي الضرب عن المسند إليه بعد الاستثناء وحاصله أن جواباً بصورة التقديم  
 لا تنافي على سائر الاستثناءات المفترضة فإن مقتضى التقديم أن يكون الفعل المذكور  
 بعينه أي مع جميع قبوده المذكورة مسلمة الشك بخلاف سائر الاستثناءات المفترضة

كأية العلامة (قوله لأنني الفعل) كما في سائر الأمثلة آت الفرقة (قوله ان التقديم الخ) يعني ان مقتضى التقديم ذلك لأنه يقتضي ان يكون المظهر في الفعل فقط فن الوهم ما قبل ان هذا البيان يقتضي اعتبار الاستثناء مرتين يلزم كون زيد مضروبا للكلهم ودم كونه مضروبا به ولا يقدم على ذلك حد (قوله الى ضرب معين) اي مقيد بالاستثناء بل الى مطلق الضرب فيجوز ان يكون متبعا باعتبار البعض متبعا باعتبار البعض الآخر فلا تنافي (قوله لا يضرب يجوز ان يكون الخ) يعني كأنه يتأقن في التوفيق في ما ضربت الا زيدا باعتبار تعدد الضرب يجوز اعتبار تعدد الضرب ههنا ان يقال اصل الكلام ما ضربت الا زيدا فيكون في ان ضرب يجوز ان يكون على افراد غير زيد والاثبات لزيد ثم قدم ان المقيد بالتحصيل في اخره الاول فقط بل جاء للكلهم عن نفسه وانه لغيره (٧) فلا يكون زيد مضروبا بهذا الضرب بل مضروبا بغيره بآخر فلا تنافي (قوله المتعصم الخ) يعني لا يمكن القول ههنا بتعدد الضرب لان المتعصم بالانفي الضرب المعين الذي وقعت استطراد فيه وهو ضرب من عدا زيدا وذلك لان المتعصم بالانفي الضرب المذكور فهو المذكور فيه بمقتضى التقديم هو الضرب المعين اعي ضرب من عدا زيدا ثم ذكر المتعصم في ضرب من عدا زيدا واخراج زيد منه يكون زيد مضروبا بذلك الضرب ويلزم التناقض ويطلب من ان المذكور فيه بمقتضى التقديم الخ مع ما قبل ان هذا الكلام انما يتم لو كان ما ما ضربت قبل قوله الا زيدا اشارة الى اني ضرب من سوى زيد ويكون المتعصم بالانفي ضرب من سوى زيد لكن اشارة الى اني ضرب من سوى زيد تمام الكلام وان المتعصم بالانفي الضرب المطلق لان في التقديم اشارة الى اني ضرب من سوى زيد كما لا يخفى (قوله وعدى ان قوله نفس الخ) عدى ان هذا الاعتراض ليس له ورود اصلا لان مقصود التبيين من تحرير عدم حجة ما ما ضربت الا زيدا على ان التقديم بعد التعصم من ان ثمرات المادة التقديم تخصم من المتداليه والتي وغيره ان لا يوضح استثناء شيء من هذا التي لا استلزام نفس ذلك انفي بالتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا به يصح الاستثناء على ما حققه العلامة فادرجل الاستثناء فيمن اثبات لامن ادعى فقد ثبت مدعا مما هو انه لا يصح الاستثناء من هذا التي (قوله فيقال ان لي لم يوجه الخ) قال السيد السند في شرح الفتاح وقدسها في ذلك اما لولا فله ادعى في ما نرى احد ان الرؤية متبعية على وجه العموم في المفعول فحسب ان تكون ثابتة لغير كذلك واسألهم عن الفعل معناه والقياس الى المفعول وكان التي مقتضرا على لفظة تليص ذلك الادعاء وكان

٧ فلا يكون زيد مضروبا  
بهذا الضرب ومضروبا  
بضرب آخر فلا تنافي  
نسخة

اللام هذه توت رؤية احد من الناس لا توت رؤية كل واحد منهم فكأنه قيل  
 رؤية احد من الناس سنية هي ثالثة لغيري وانما ثانيا فلان الاثبات في ما مضى  
 الازيد ليس بعام لان مقدار احد لا يرى انه يحترز انصا ان يقال ما مضى  
 الازيد فلا بد ولزما ولا يصح يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لعلقة كل به على  
 انه في الاثبات لا يستثنى الامعة وهو مردود عنه والجلوب ان عبارة  
 الشارح رحمه الله طرفة فمجاد كره لكن مراده بقوله ان الذي لم توجه الى الفعل  
 اصلانه ليس المقصود على هذا التقرب في الفعل بمعنى انه لم ينفق في الخارج ليكون  
 الازيد انقصا بذلك سى ويكون المعنى ليس ضرب احد صادر ان الضرب ربه  
 بل المقصود هو ان يكون المتكلم فاعل الفعل المذكور وانعموم الذى يسبق  
 على التقديرين لان اسكرة وانعم فى سبب الذى على كليهما الا يرى انه لا فرق بين  
 ان يقال ليس ضرب احد متحقق منى سوى ريد وبين ان يقال لست ضارب احد  
 سوى ريد بل عبرى في كون الذى عاميهما انما افرق في ان الاول لى الفعل معنى  
 عدم تحققه والثانى سى الفعل بمعنى عدم كون القائل فاعل له وتنبه وصى الثانى  
 بوجهين الاول ان يكون الاستثناء من الاثبات انما يلزم من كلامهم في توجيه  
 ان تقدم الصير والى حرفه الذى يقتضى ان لا يكون ريد مصرو ما حيث قالوا امثل  
 هذا الكلام انما يكون لورد خطأ في فاعل فعل معنى مقرر هو الصرب لغير ريد لكن  
 فاعله عبرى لانه لا يكون مضروفاً واميرك هذا هو ان يكون الصرب الواقع  
 على من صدر به اسماً بقرائنه من ان الاستثناء من الاثبات لامن الذى فحصل  
 اعتراض الشرح رحمه الله بكم ما جعلتم الصرب الواقع على من صدر به اسماً  
 مقرر اجعلتم الاستثناء من الاثبات لامن الذى ولا يكون من انقصا الذى يلا فى شئ  
 انما انى لا موجب لكون استثنى من احدا بل المستثنى منه في افرغ علم  
 من حسن استثنى من كمال او صير ليجب ان يكون المستثنى من كل احد كما  
 ان المستثنى منه في قرأت لا يوم هكذا كل يوم على امث قد عرفت في الجلوب  
 عن الاعتراض الاول رضى اندعية لصرى احد بعيد عوم احد واليات قنير  
 يجب ان يكون على طى من است لغير صرب كل احد الازيد (قوله والمعنى  
 انولى ام) يشير الى ان قوله انولى حرفه سى شرط محذوف اجزاء اعنى هو قيد  
 التخصيص فعد امى غير احذل فتقوى وبحجج الضرطين بين الجملة السابقة  
 عنهما اعنى في بقاء قيد تخصيصه بحر اعلى ولنا ترك العاطف في قوله انولى  
 ام وليس حر ثاء مدلل عليه قوله وقد قدمنا ان لا معنى لقولنا انولى المستدله

حرف الثاني بعد تقديم ليدفع تخصيصه بالحرف الثاني لا يتصور ان ولي التبدلية  
 يقدم حرفا ثانيا هو التخصيص فقط لانه ان ولي تقديم التخصيص ولا إعادة  
 التخصيص غير مختص بالصورة الاولى فاقبل انه معصوف على مجموع قوله وقد  
 يقدم ليدفع تخصيصه بالحرف الثاني ان ولي حرف سى ليس شئ (قوله وان لم يل حرف  
 انى الخ) ومقبل انهما احتملا آخر وهو ان يكون سببانه بعدا الى مع فصل  
 لا بد من التعرض له مدفعه ان الكلام في باب احوال سببانه بلعياض الى السند  
 لا القياس الى متعلقه فانه مبني آخر حتى والفصل بحرف ر ثم لا كيد نحو ما  
 عليه هو كدم الفصل وقد يشبهه غيره مع في كلام السند او قيل هذا تركه  
 (قوله والدال صريحا ومطابقة مع) لا بد من صراحة وهي ادعاء الشبهة الى  
 يحصل بالدال عليه صريحا ومطابقة (قوله لعوى حكيم) لم يزل تقويه الحكم  
 مع ان سببانه لفظ التخصيص يقتضى دلالة على ما هو مشهور فيهم (قوله وكذا  
 اذا كان مع) عطف على معصوف اى هذا اذا كان المعنى متنا واثرا الى سببانه  
 ادركور في ان سببانه هو على الطريق لا انه عند عدم الاولى فيخصص والتعوى  
 حتى يرد ان المذكور فيسبق لم يكن محتملا اذا كانت متباعدة محتملا وادهد  
 الكلام (قوله ولم يزل الصنف رجعة على ما لم يزل الى لم يزل) التمثيل الاول  
 لا انه لم يورد مثال التخصيص فان المثال المذكور خالف لهما (قوله في الكذب)  
 انه معلق بالحكم الدلول عليه لفظ المحكوم فاعلى لى حكم على سببانه الكذب  
 هو الصير لا غير الصير اى ليس غير الصير محكوم عليه وليس له وليس غير  
 الصير موضوعا في الكذب (قوله فلتأمر) حتى يسببانه ان التخصيص  
 في لا كذبات تخصيص الاسات وفي لا كذب تخصيص اسات (قوله وسببانه  
 فتأمر) اى اذا لم يكن فاعل معصوف او كان ولم يقدمه سببانه فلتأمر ورد خط  
 فيجوز ان التخصيص فياد كرمته من تقديمه على لهوى واسم من صير  
 اثنان وادقت طرفه ويجب خبره وانما في وجوبه شارة له جوابه فمقدم  
 ويكون تامة وفاعله ان مع سببانه لى هو وجود وجب داعى هذا السماع وقد وقع  
 صفة سببانه وفي بعض اسامى او احوال منه وقوله تفصدا عطف على يكون قوله غير  
 مشوب بحال من السببانه قبل فيه سماحة لا بد من شوب هذه الامور هبة على لى  
 هو ان كذبا لى وقوله مع جواب له (قوله لا بد من لانتبه) لو حود  
 الفعل المعصوف فيهما والفتاوت بالتقديم والتأخير مع هذا مع مدقة قوله ابتداء

وقوله غير مشوب (ج) بـ الوافع وان لم يرق بين الفاعل وسبب اعدام صحة  
 وقوع الاول اداء دون سـى بخلاف توحيد العلامة فان محط القامته فيه قوله غير  
 مشوب فهو امر وذكروا فيه انباء بين الواقعة وادام الحكم في المصعب اي سواء  
 كان في الابتداء او لا في الابد . فانه مشوب بخور اوسهوا وسبب انما السدم  
 او من انكلم قال قدس سره اوردح **ع** دفع ثوهم الاطالة في عبارة اشرح ما  
 يترك لغة لا غير . وبطل امت تكبير المحكوم عليه سـى الكذب وهو النصير من  
 غير بخور وسهوا وسبب في الحكم بـى ان مقصوده من اراده وتفسير بالاشارة الى  
 تحقيق عاره افعال وان وردت من حذافناح اشارة الى ان منشأ عدم الفرق بين  
 انكلامه عدم الفرق بين تحصيل لاسـت ونحصيل الثبوت ولما امر بالدر  
 واتقى به الشارح رحمه الله تعالى **ع** قال قدس سره على ما يقضيه كلامه **ع**  
 حيث غير السهو بعدم العرو كان في لشهود عبارة عن دوال العلوم عن المذكرة  
 ( قوله كان محذور ) بـا على ان المعنى التواني في المعاني الحقيقية عند النفاذ حتى  
 يتحقق الكلام بـاعتها . مساوات الموازن اعم والمعنى الاول من لوازمها **ع** قال  
 قدس سره وحمل قوله غير مشوب **ع** فـهـ به صرح بانه حال من وجود السـى  
 اي مفيد بـا . واذا كان له اخذ بـود السـى غير مشوب . بخور البـوا عا حـره في  
 العرض التنبيه على ان محط عبثه هو هذا . فليد دون قيد الابتداء ولذا تعرض  
 لبطل حال المصعب في لابتد . ولا في الابتداء ولم يتعرض لبطل حال سبب **ع** ا  
 لا في الابتداء لان قيد الابتداء ليس بالواقع ( قوله كان محذور ) لم يقل كان  
 محذورا على طـق ماسـى لعدم سـمـل اللغة من المحظوظ فضلا عن كونه في غير معادله  
 فيه بخور بل على المعنى حيث سبب الفعل في الغير ماسـاـلة وعدم اليالة فلا يرد بمقابل  
 ان كونه محذورا بـى كونه لرد احـا . فان المحذور لا يقال له انه محذور **ع** قوله من  
 التفصيل كور ) من قوله سـوى . وهـ لا تفصيل المذكور بعـه . ولا فـد بـا  
 الخ لـه . قال في الاصح هـ كله . اـى . النفس على معرف بلغة التوكيد ( قوله  
 تخصيص الجس ) اى . مع . غير . والكثير على ما هو المعنى التاسع . هــهـ ولما صـح  
 وقوع السكره مشـدـهـ فـهـ معـى . تخصيص بالصفة ( قوله ولم يدرجـهـ ) اى . لـد  
 فيه ولما قدره بـوهـ اـرحـمـ امرأه فيكون قصر تعين ( قوله او اعتقد بـهـ امرأه )  
 فيكون قصر فـتـ وفي احصـر شـارة الى انه لا يـجـزى لقصر الافراد ( قوله بشرط  
 ان يقصد الخ ) اما اد . يقصد شـى . مـهـا . بان يحتمل التوهم فيها على العظيم

ومصعب

أو نهويل أو غير ذلك فبعد التقوى ولا تخصيص سبب استبعاد من التكبير  
 الصحيح لا بد (قوله فلا يكون التخصيص سبب) لا يبعد تخصيص ادليس  
 هاتين تقديم مسمى ليس بعد منه التخصيص ويرد عليه من ان مقدمه من التقديم  
 ينطى كاديب به انكشاف في قوله تعالى (لله سنة الرزق) كذا في شرح  
 جناح الشري وله ان يقول ان لتقديم المنطى تكفيه الاصلية (قوله ما في ابي  
 الحكم بن منصور الثالث) اي الكثرة محو عن عرف ومهر المعرفة محو عن  
 عرف والمصير نحو هو عرف في ان الحكم في لاون تخصيص وفي الثاني للتقوى  
 وفي الثالث بغيرها (قوله على سبيل الطمع) لا يفي بانكنا لاحتمال المرحوح  
 من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير في المظهر المرف على انه قول معنى  
 في مقابلة التواضع اعني الحمل على الابتداء كالمقدم على حكم به لا يتقبل التخصيص  
 وكان في نفسه محتملا له ويرتكب في رجل عرف لاجل الضرورة فلا يفي هذا  
 في التواضع وشرحه من ان محو عرف يحمل الاصلية ان كان لا على السواء  
 كما هو عرف (قوله ان جاز تقدير كونه الخ) ذكره الخوار شرطاً على حدة مع  
 التقديم يستلزمه كلاً يحمل التمدد على مجرد الغرض والتمسك به كونه هو له  
 ولا الخ فان قيل قد مر ان السكاكي رحمه الله تعالى فائز بالتخصيص في نحو (ما انت  
 علي بن مزي) مع انه لا يتصور فيه بعد اعتبار التقديم وانما خبر يكون علامة موصوفاً  
 احب اليه مع في شرحه للتواضع بان الصفة بعد في تستقل مع فاعلها كلاماً  
 محال ان يقال ما عجزت انت علي ان يكون انت فأكبه تستقر ثم تقدم وبدخل الاء  
 على عجز بعد عجز انت وجعله متبداً وجبه تحت لا لصفة عدالتى اعني تستقل  
 كلاماً اذا كانت رابعة لظاهر والخطاب يقال هذه الصفة في المعنى كالعجز  
 ولعدم بفاعله كلام ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع مع عليه  
 الرضى فانت مزي في الحقيقة يعني ما انت عجزت وما عجزت التقديم والتأخير  
 نصر السيد اليه فاعلا موصوفاً وهذا كالصفة الي هي صلة الاعمال الام او يقال  
 مراد بكونه فاعلاً موصوفاً ان لا يكون فاعلاً عظيم لانه مانع من اعتبار التقديم  
 والتأخير لان لا يكون فاعلاً وبعد اعتبار تأخير انت في ما انت عجزت تعبر لا يتعين  
 كونه فاعلاً لظهور جواز كونه متبداً لا يقرر به د حيث مراد جاز الوحد  
 (قوله نحو زيد قام) اي المظهر المرف (قوله لانه كره) من مرفم تقديم لعل  
 المنطى وهو لا يجوز (قوله واحرجه الخ) شارة في الاستدلال على كونه  
 في اخرج السكاكي رحمه الله تعالى السكر عن حكم اقادة التقوى بان احرجه



عن عدم حواجز التحريك به بجملة بدلا عن التصغير المستكن ورتكب الوجه  
 المسموع (قوله) وقد معى قوله أخ اي المراد بالاستثناء المعنى العموى والاخراج  
 من حكم القلة لتعوى والاخراج عن صانته قلعي واستنى السكاكى رجعه الله  
 تعالى الذكر عن حكم القلة بتعوى واخرجه عن عدم حواجز التحريك بجملة بدلا  
 من اعمير واخر ذلك ادى لا يغير الحكم عليه حال تكبيره فانه المنحاح الى اعتبار  
 التخصيص وانما ذكر ادى صح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو  
 خرفة تكلم وكوكب بعض - هذا (وجوده يوشد ناضرة) الى غير ذلك فلا حاجة  
 الى اعادة التخصيص فيه بتقديم ولا غير (قوله) ثلاثى التخصيص  
 اي الصحيح لو وقع الحركة متبداً لاداس له ههنا سوى التقديم او الحصر لاداس  
 للحصر سوى تدبر كونه مؤخر او هذا حسب السابق واللاحق (قوله) واذ انى  
 التخصيص الخ (اي التخصيص) صحيح او الحصر لم يصح كونه متبداً وفيه  
 اشارة الى ان قوله بخلاف مرفوع معتق ما فهم من الكلام السابق وليس متعلما  
 بقوله لا يفتى التخصيص او قوله اداس الخ ادلا على ان قولنا بخلاف المرفوع  
 فان التخصيص فيه غير متبداً اوست التخصيص به محقق سوى التقديم (قوله)  
 من غير هذا الاعتبار (يعني) انى جعل اعمير المهم فاعل الفعل ثم ابدال المظهر  
 منه فانه قلل في كلامهم سبب الابدان من الاستز والاية تحفل ووجه اخر من كون  
 التوابع علامة جمع هذه وكون الذين منصوبا او مرفوعا على الدم وان يكون  
 متبداً عدم عطية دار (قوله) ثم قال كذا ثم هما وفي جميع منبأ في لجرذ الزيت  
 في الذكر والتدريج في مخرج الارتفاع وذكر ما هو الاول ثم الاول دون  
 اعتبار الترتيب والسبب من التدريج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان كما بما  
 نحن فيه فان قول السكاكى راجع الى الجمع مانع متصل بين التخصيص والاستثناء  
 (قوله) لا يجمع من التخصيص مع (توطئة ليس اداء التخصيص في قولهم  
 شرهم راداب و - وجه سويق ولا يكون التخصيص مشروطا لعدم الجمع من  
 بين مستثنى عن ليس (قوله) دجهور ادر الخ) لان الهمزة صوت التثنية  
 تاذية وعبرة عن مؤنية (قوله) وادفد صرح الخ متعلق بمحذوف اي لازم طلب  
 وجدله ودفد صرح لانه قد ذكره الشرح رجعه الله تعالى في شرح المنحاح وقد  
 صارت اخرى دجورى ادى فعنه به في الحركة والسكون وعدد اخروف فادخل  
 الداء في حواجز قوله تدعى (عاديته) تشهدا فوائلك صداقة هم الكادوب  
 (قوله) والوجه صحيح الخ) فتمت عليه انهم جعلوا التخصيص في قولهم شرهم



وجهه في شرحه ان كتاب الوجه العبري رحل حاشي لغوات شرط  
 الاشارة فكيف يقال به بل، سطلاحي هذه وكذا الكلام في غيره اقول عبارة  
 اقتبس هكذا فلا يرتكب اي الوجه العبد عندنا عرف لكونه على شرط المنه  
 وقد كتب عن شكر لغوات الشرط وهذا يدل على انه يرتكب في المنكر ليدل  
 الوجه اعبره افسه شرط صحة لا بد من ان كتاب ذلك الوجه اعبره ليعلم لا يند  
 قدس في كلامه اشعر من ان يكون ان كتابه ليكون نالها مقدما فيرد  
 عليه ماورده اسيد في شرح لغوات من ان هذا التوجيه متاف لما ذكره السكاكي  
 رحمه الله في "الشرح الرابع من شرحه عليك ووجهه الله السلام يلزم ان يكون عديم  
 الصبر والابسوعه الاية تقديم والتأخير (قوله في التمهيد) اي في انفتح ورحل جانبي  
 وهو اس اس ان اسو من مثلاً (قوله وان تقديم الخ) فعرض له ان مقصود  
 ما في حاشي حاشي من هذه القبيح والافلاقي تاسق من حوار تقديم المعطوف  
 بالاحرف خمسة في ضرورة اشعر على المتنوع فقط ان تعرض جميع الاحتمالات  
 الحاشية منه افسه ليعود المذكورة هي سبق (قوله ثم لاسم الخ) عطف على مدحول  
 اذ في رد بمراد لاسم الخ (قوله ولا حاشي التقديم) الا انه لم يولد لتقديم التأخير  
 افسه من تأخير التقديم ووجه صحة ان المراد من التقديم تقديم التقديم وهو  
 ما اول في الاسل مؤخر افسه ولاشك ان عرض هذا التقديم انما هو لغرض  
 التأخير فغير (قوله لا يقتض الخ) انما بل مقدمة الموعظة كما يدل عليه قوله  
 فلا بد من بيان مع ان هذا السبب يسمى ان الشكر انما يدل على اعتبار معنى  
 رائد على احسنه صبر و لا بد من الحصر والحصر لا يستد الامس تقديم التقديم  
 اذ لا مقيد به سواء قدس ان يخص من يتقن لولا اعتبار التقديم فان قدس سره  
 هذا كلامه قدس سره من ان تخصص في ان يجوز حاشي في فتح الانشاء وعلى  
 الحصر بل ان في سبب الاوجه المذكورة قدس سره فان قدس سره فالاولى  
 في ذلك لا لكونه على جواب لتفسير صحيح الا ان الاولى الاستيفاء (قوله  
 قدس سره الخ) مع نقصر المستند من كفاية في قوله والحصر انما يستند  
 من تقديم التقديم حوار اسفه منه من الوصف الا انه ادعى الوجوب مبالغة في قوة  
 السبب (قوله ولا توجه كلامه) اي كلام قدس سره احتج حاشي منه افتداع  
 تقديم حاشي ان يخص انما هو صبر فغير ان الحصر مسند من الوصف  
 لاسي ما في كلامه وبين كلام الاثني حيث تأولوه بما هو داو ب الاثر  
 كما في عس (قوله من حوار الخ) فمراد من قوله لا بد ان الخ لا يقتض

في جواب ربع انصاف رجه لله على انه كرم يد من الجواب هذا (قوله فان  
 شيخه) يريد مع انصاف رجه لله في دفعه من السكاكر جدا لله  
 على انه رجع عنه في هذا كراصرح به في دفعه قبل هذا على ان يحمل الطير  
 وليس على اطلاقها اي ما يكون في الواقع فيصور ان يد شرار راتب لا جبر لان  
 الجبر الواقع قد يجرها اليه من غير ان يد اداسروا جبره من الكلب ووجه انه على  
 تقدير جبره ما في الواقع لا معنى للعصر ايضا لان الهير برسوته الغير المعتاد على ما في  
 الجبر وغيره وذلك يقتضي به وبجسدي منه لسوء ولا يكون الاشر او هو من عبد العرب  
 كما صرح به اماصل الكاشي في شرحه وان يحق ان صحة العصر وعدمها يبي على  
 معنى الهير برض كان مع امساح الغير المعتاد فلا صحة له وهو معلوم عندهم انه من امارات  
 وقوم الاشر وان كان معناه الصوت على في هذه الاخرى هو قد يكون خيرا وقد  
 يكون شرافا صرح العصر ويمكن ان يفتل في وجهه مع انصاف رجه الله صحة كلام  
 اشع من مقصودهم ان العصر حقيق وليس اصغر حتى يكون رد الاعتدال مطاب  
 ان الهير قد يكون خيرا وهذا اقرب الى كلام الشيخ حيث انهم العصر مع قطع  
 نظر عن حال الخطاب قبل هذا من نصرت لرجل قوي تدركه الهير في حارته  
 وفي الاموس انه نصرت في ظهور امارات الاشر وبجسدي لما سمع فانه هرا اشر  
 من حارتي شره فعل ذلك فعلمنا انهم عندهم وسعده اي ما هرد باب الاشر  
 وليس ومن هذا طهر ان الاشر والهير ليس باسمه الى الكتاب وان العصر ليس  
 باسمه الى الجبر الى ان يرثي الله (قوله ثم قال) عصب على فان الاول  
 هو الثاني وقد عرفت انهم في جميع ما وقع لحر والتركيب في اذكر والشرح في مدارج  
 لا رفق ولا يلزم ان يكون الثاني بعد الاول في الزمان بل يكون مقدما كافي قوله  
 ان من ردتهم ساداه ثم قد بدت في ذلك حده فلا بد من قوله وبقر اح مقدم  
 على بيان التصحيح في كلام الفصح وبما قيل انه الترتيب في الاحكام لا في حده  
 الملع السليم اذا لا فائدة في ذلك (قوله ويضرب الخ) يعني ان في هو قام هو يا من غير  
 شبهة وقد قام به تقوم شبهة عنده فيكون قربا منه في افادة التقوى واما قال  
 من هو قام مع ان الماسد ردا قام لهف وهو طهر ومعنى لانه من في التقوى عنده  
 عاين القرب اليه اولى من اعشار اقرب من هو محتمل التصحيح انصافه بوجه  
 لاسره قائم ايضا بمحتمل التصحيح لان كور في كلامه قبل قوله وبقر بيان  
 التقوى في انصاف الغدوم (قوله لم يفتاوت في احصاء الخ) اي في كون ما يجري

عليه سبحانه وتعالى في الاحوال الثلث التي استحقها عند الاجراء على موضوعه  
 ( قوله وهذا معنى قوله وشبهه راجع ) لا ينبغي ان يستفاد من كلام السكاكي رحمه الله  
 تعالى ان مشابهته راجع في سطة عدم تفاوت سبب خصائصه في التقوى وعدم كونه  
 نظيره فان سبب الكلام لا يجعل راجعا في دليل يقربه لامتطوفا على قلبك اختاره  
 الشارح رحمه الله تعالى عن الاستدلال من كلامه هو انه مشابهه لانه جعله مشابها له كما  
 يدل عليه بعده جعل وجهه على بيان الشبهة لا بسبب عدم المقام ( قوله على انه معقول معه )  
 ومصاحبه ما خصي وعمل فيه معنى العلية المستعدة من الامم اى علل القرب  
 بالتصميم مع الله وادب الصبر والتصميم بمعنى الاشتغال اى الاشتغال في الصبر مع الله  
 ( قوله فمقارنتي تقوى ) في روح السبب المقارنة المقصد في الامور وسهائلا في البيع  
 مقربة وفي بعض النسخ مقربة من تقوى وعلى التقديرين اذ هو مقال السيد  
 ان الاظهر احدهما تقوى لا المقاربة كالقرب شئ على امرين ( قوله  
 ولا ينبغي ما فيه من اخصاف ) يدل على وجه واحد جعل الواو الذي اصله  
 المطلق بمعنى مع والثاني جعل قوله وشبهه تعللا وهو غير مدكور وهو ان  
 فيه كمال تقوى وكلامه ليس شئ لا بالواو بمعنى مع كثر في الكلام لانه لكونه  
 محمدا يحتاج الى الترتيب وهي حجة التي جعلها اياها في نص في كون العلة  
 محمودة الامرين بخلاف كونه معنى مع وعدم كمال التقوى مذكور ضمنا كشوت  
 اصل تقوى ومحوم معنى مقرب يدل بمجموع الامرين وقبل لانه يلزم ان  
 يكون التصميم متصفا بالامرين احدهما لفظ وهو الصبر والثاني معنى اعني المشاهدة  
 وهذه الصبر في رتبة التقوى وهو معنى حقيقته لفظا حكما وان اتضح ما معنى  
 الاشتغال ولا شبه في شبهه مع ما لا ينبغي على تقدير كون مصاحبه التصميم  
 وقبل لان القول معه في عدم بسوويه وفيه انه ذكر في التفسير وغيره ان  
 التصحيح ان يكون مضافا اليه وفيه ان مدخول الواو بمعنى مع تكون مقصودا  
 مانسة ومصاحبه غير مقصود مانسة بل تابع فيها وفيه ان كثر امتنعه لا يجري  
 فيه ذلك نحو ان معنى استواء الله والعبادة وسرته والنبيل وحسنه وطلوع الشمس  
 كبر والواو فيه معنى مع وهي المصاحبة فتدخل على التابع نحو جاد الامر مع  
 او رزق وقد دخل على اشوع نحو ان مع الامر بسرا وفي المفضل شرطه ان  
 يكون الفعل مشتركاً به واما قوله اصل ( قوله ليكون او صح ) فيه ان المضاف  
 هو كونه كل واحد منهما على قدره بخلاف كونه بمعنى مع فانه نص في كونه

الجميع للجميع علة له وهو المنصود (قوله حيث اعراب الخ) أي جعل معربا  
 بحد في الاحوال الثالث مع تحمله لتغيير فلو هو دل معه مائة أخرى لكان سبب  
 معراجا لانظما نحو عرف في يرد عرفو فانه معرب مع تغيير لان الاعراب  
 الذي احرى عليه اعراب يستحق مع التغيير لانه ترك مع غيره ترك يصح معه  
 عامله فان احرى او الصفة مثلا قائم مع التغيير وانما في مدونه ولا يستحق الاعراب  
 لعدم تحقق عامله صلح انه مع التغيير في حكم احرى نحو قائمه و مدري بخلاف  
 نصرت في يرد بصرت قائمه تستحق لرفع حوس التغيير لاحد عامله لغوي والاعراب  
 الذي يستحقه مع التغيير محلي ومزج احرى والصفة هو قائم وحده لا مع عامله  
 في هذا يقول احرى او الصفة هو عرف وحده دون فاعه ودلت بالتردد من له شقة  
 من غير الاعراب وقد عرف ان نحو قائم في جملة مسببة مع احرى اعراب الذي استحقته  
 على حرته الاول اعني قائم وليس شيء لانه في حكم المفرد حرى الاعراب على حرته  
 الاول عدم قابلية باقي الاجزاء في الرصي لا فهم من فوهان في معنى مفرد لان معانها  
 مت في فاعلا الحقة مقام المفرد وادب مؤداء واعرب ما قبل الاعراب ثم هو جله  
 الاول اعراب المفرد الذي قامت معانها وما قبل ان لسان الارم ضم للصفة وانما للمفرد  
 لا سلام اسماء الملام فلا يلزم من عدم كونه حاد عن كونه سبب فوهم لانه لم يبدل  
 فانه اسم على اتعاء البتائل على شبه الحاد في اعراب عدم الحكم كونه جله وعدم  
 بانه (قوله نحو يرد عارف ابوه) الا انه لو رد اعني يكون كلامه ساوا المقصود بالتبديل  
 عارف ابوه (قوله اي جعل فاعلا عرف) لا انصحبه مسدا الى التغيير اكثر  
 ولا شرا كقوله عدم الاسماء (قوله اذ لا خاص هذا) لا بهاد سدالي الظاهر  
 ولا وجه تشبيه وجهه كالعمل فلا حاجة الى حسن احرى بالصفة وانصبا الافراد  
 ههنا في مقابلة اسمية كاد كر سابقا في مقابلة النسبة والجمع (قوله و يرد في الخ)  
 الرؤي و الرئي يبدل ودان في ويدان و اعني يمتثل لتكلم المعلوم والمجهول  
 النسب (قوله لفظ مثل وغير) حصصه لانه لا يجرى استعمال في تكلمهم وانما  
 يختص ان يكون ما هو جمعا كاشا من والمعار و تشبه و نظير كذا (قوله مثل  
 الامر جعل على الادهم والاشبه قائم لم يقصد ان يجمع حدا مشبه (قوله  
 وعبره كثر الخ) قائم معلوم انه لم يرد احرى حد و صفه به يصح وتسامه  
 ان قالوا جنوا او حدثوا شتموا (قوله كافي فلما مثل لا يوجد) منك لى و  
 كيقصد في قولنا المجرى المقصود ان مثل المجرى (قوله عبرى حى) قال قد

قد اذ هنا كخصيص يصبح انشيه بسبابة المتضمن فيكون كلا حكمي النفي  
 واثباته موقعا من الموقوف ولا يكون احدهما كسبة عن الآخر قدر فانه قد حقي  
 على بعض من وضعه من قبيل انكساية في النسبة اى ما لم احث كما في عبري  
 كزج وفي الحكم عليه ان يراد منه مغاير معين اشتهر بوصف مغايرة المتكلم  
 ليس لاثبات الحكم به فمما ليس يستل اى ميزومه اعنى نفى انجالية عن نفسه فانه  
 وعرفه كقصود الشاعر كلا الحكمين من غير ان يحمل احدهما ودية  
 فلا حرج ولا يفسد الشرح رجه الله تعالى بمثل الما لائق كابدل عليه قوله  
 ان شديهم ليس كاللازم الخ (قوله من غير ارادة الخ) اى عدم انصرخ على  
 بسببه من الموقوف والراد بعد المحاطب المعين كما يفسخ عنه سارة  
 انصاح به صرح شارح رجه الله تعالى في شرح المفتاح المعنى من غير ارادة  
 عدم التصرخ بمعين غير المحاطب وذات لا يراد المعين اصلا كما في مثلك لا يوجد  
 وعبرى حى من احد لاحته يعنى ويراد المعين وام يصرح به فان يكنى عن ذلك  
 المعين دون غيره لا يشترط ان يكون المعنى الاصطفاة لعمده وعلى التقدير الثالث  
 لا يتم تحريمه الى غير فانه ما بين ان التعريض بالمعنى الاصطفاة حيز  
 "تضعف في شئ" من لائحة لاثبات ثلث لكون الكلام موجها الى المثل والغير بطريق  
 انما سادته وان يرتبه المعنى الموقوف فهو انما يتحقق على تقدير ارادة المعين  
 لولاه المعين بطريق ركبة في المحكوم عليه واما اذا اريد المثل والغير مطلق  
 لواريد المعين بالصفة عهدة فلا ضرورة له محاسنى على كثير من الفصلاء (قوله  
 رجه "وعبر عن") فمعبر المعطوف للاشارة الى ان الغير في المثال ليس مقادير  
 الى كافي قوة لفظه وغير والالكان الواجب ان يقال من غير ارادة التعريض  
 انما يشترط غيره لا غير انما من لائل وعبر الى وليس له او شر ان يكون  
 معن معن كلف وغيره معن متعلقا بغيره حتى يراد الغير في غيرك لا يخص  
 بغيره انما قصود كماله او غير فمما كمالا او غيره (قوله حل كوخ)  
 هو حرف مدح وقع لا من قولك المضى اليه فهو واضح لانه يمكن اداءه  
 انصاف به عدم انصاف واخاره لرعاية لفظه المستطافه في القول دون احو  
 وجوز ان يكون محلا من هو ويكون ذكر المحصل بطريق امتثال (قوله في  
 صرحه معن من رت) ان يكونه باشاء بغير ارادة التعريض بل ممد ان لا يكون معن  
 من ارادة التعريض كما في عبري يمدح وعبرى فعل كذا اى انما لا يمدح وان لم يصح  
 وهذا هو الوجه يعنى سابق ان الهمزة لا تكلف به وقال السيد في شرحه لفتح

ان كلمة خبر بمعنى لاني من ان ارادة التعريض ويرى ان يكون انشاء من ارادة  
 " مرص وفيه صرف لفظ غير عن معناه مع كونه مدحول حرف الجذر وقت من  
 رتبة في الالف لكونه في معنى الي كانه قبل لام ارادة التعريض وغير وقع حالا  
 من قولك اي حال كونه غير ذي ارادة التعريض اي ليس مراده التعريض وكذا  
 ضرب من غير ذب اي ضرب من صريحا معتر الذي دسوقه رتبة من في الالف  
 تاويل الي وحرف انصاف وعدم سبق الالف اليه (فوله ههنا معناه آخر) اي غير  
 اسد اليه (فوله يستعمل فيه غير على سبيل الكسبة) كما يستعمل مسد اليه كذا  
 قال قدس سره على معنى اشتراحه وقد يطبق عليه باعتبار الاضافة العهدية فينبغي  
 ليس في الكلام كناية لافي الحكم ولا في الحكم عليه لكونه على معناه صريحا ولا  
 تعرض بها بذلك الانسان قال قدس سره كان ذلك نفعه اعم كانه من ذلك  
 انتمضت الحروف عما تلت لا يصلح تغير المعنى ففهم منه انصرف حسني نحو انتم  
 انتم بعض كايهم من لست انا بزان بطريق التعريض كور محاط برأ قال قدس  
 سره فانساه غير معني اذ لا معنى لتعرض تغير نفس قال قدس سره ولا  
 محاط به لا يعدم الجمل وهو ظاهر ولا يصلح ان قال قدس سره وفيه بعد  
 ادلا على من وصف الشخص المعين الحروف بما تليها انما لم يفتقد لعدم انتمضت  
 تعرض محاط بالخص اما الاتصال من وصف المحدث منتمض عدم انتمضت في محل المحاط  
 بعيد من السابق الى الفهم منه عدم اتصاله بالجمل قال قدس سره كايهم من سياق  
 اعم حيث قال وفيه قوله غيري اكثر هذا ناس بعدد ما معصوم انما يرد ان  
 عرض الواحد هذا فيضه انه يندفع ان اراد ان ليس من يندفع قال قدس  
 سره دون الاطلاق اي لم يكن التعريض موجودا حتى ارادة انتمضت الغير مطلقا  
 قال قدس سره كايهم من اي على وجود شتم من الاطلاق قال قدس  
 سره فيتمثل التخصيص والظاهر الاطلاق وخلاصة ما حصل من سطره وبانه ان  
 الاول اسقاط لفظ التعريض في المتن مثل جميع الصور التي يستعمل في لفظ المال واعبر  
 لا على سبيل الكناية وقد عرفت شموله ايضا سابقا فلا يرد عليه قال قدس  
 سره مؤكدا لئلا لا عرفت ان الاستعمال على سبيل الكناية لا يتم في التعريض  
 اعبر المحاط وان كان يحتمل التعريض بالمعنى قريب وهذا قال قدس سره  
 وعرض به ليس مثله لا يتحقق ان مراده التعريض غير من معناه الحكم على حري  
 على المتن او الغير انما بانها لا يتم في عدم المسألة وبعبارة تفهض هذه



عارة لا يصح أن قدس سره اللهم إلا أن يقال الخ استثناء من قوله أن لا يكون  
 الاستعمال طريقاً بكذا فإنه قدس سره لا معنى لتعريض سبي الفيرد الخ أي إذا  
 استعمل في غير ما ذهب أو انكسار لا يحتل التمدد في الأمثلة أمثلة كورة (قوله  
 أعون من الأعداء) عمل التعصیل من الأفعال قاسي عدسيه وقيل سماحي  
 لأن المعون على ما قبله أمر على ما في الفموس لكن وقع في شرح التوسين  
 لتدري فلا عن بعض الكتب أنه مصدر (قوله أعون على آيات الحكم الخ) به دفع  
 رر على قوله ويرى عدته كاللارم من أن الحساب كان منكراً أو متزداً فقد فهموا حسب  
 أو حسن وأن كان حاله فقد فهم غير جائز وحاصل الدفع أن التقديم ليس المقصود  
 منه تقوية الحكم لأنه من لكونه أعون على ما هو المراد من لفظة مثل وغير من إعادة  
 الحكم على وجه أسع فان حكموا الحكم المذكور المنع ليس لرد ادلم يقل أحدان  
 قولاً لا بد أنه قد عني حسب ومعنى كون التقديم أعون أن لفظة مثل وغير مع  
 التقديم أعون منها على المراد مع التأخير لأن التقديم أعون من التأخير إذا  
 كان في التأخير (قوله لا يمتنع الخ) متناقض بقوله أي قلنا أن معنى التسمية  
 أشهر لعدم لارومته بحور التأخير لأن التأخير واقع على القدرة لا على الرفع والاستعمال  
 على خلاف التقديم أصلاً كما يبدو عليه كلام السج (قوله هل وقد يقدم) أو أو  
 من المتكى وهو استاءت على ما علة في كلام الفاضل أول الاستئناف وما قبله أنه  
 معروف من قول قول عد القاهر عطف التلقين كما يقال سأ كرمك تقول ورداً  
 أي قل ورد به وليس شئاً إلا معنى لتلقين هذا المقال للشيع بهذا الكلام وأما  
 لا يرد في قول عد قاهر وقد يقدم المسند إليه لتخصيصه بأنه لا يمكن أن يكون  
 هو لعطف التلقين (قوله المسور بكل الخ) وما يجري مجراه في إعادة العموم لمج  
 الإرداء شرط سيكون مفروفاً بكل أسولم يكن كذلك لا يجب تقديمه بحوريد  
 لم يرد ولم يتم رد عدم فوت العموم وكذلك ادلم يكن المسند مفروفاً بما عرفت  
 لا يجب تقديمه بحوره كل أسان وكل أسان قائم لذلك العلة بعضها لكن في شيء  
 آخر وهو أن يكون أسد به بحيث لو أسد كان فاعلاً بخلاف قولك كل أسان  
 لم يتم أو أنه لا يجوز عمومون بل يتم أو كل أسان (قوله لا بد أن الخ) لأنه  
 مقصود على التقصي ليس علة مترتبة على التقديم وإن فريد قصد الدلالة كان  
 علة رتبة مدعى كان عدة من نفس الخصوصية فالساعة على نظائرها  
 وإن كان عدة من كلام المثال عليها فاله لأن السند إليه المسور بكل ادل

على المعلوم أي شموله لكل الأفراد (قوله بخلافه هو خبر ج) كقوله كافي قوله  
 على (مثل ما سكت تقطون) ولو شرط به حراؤه فانه بعد من الحكم ان كان  
 وفوق الاجبة حواس لو كافي المعنى ومحمود ان لم يجر كافي فوصى أي لم يجر على  
 موم وقوله فانه تعطل لهو انما لم يزل بخلافه ان لم يصب على بان بحالته حكيم  
 التقديم والتأخير (قوله عن جولة الأفراد) أي رفع الابتداء سكتي لا يجر على الكل  
 بصموى فان كل المضاف الى السكرة للموم كل فرد لا موم اكل (قوله بعد دعوم السلب  
 كان دعوم السلب مستقرا من باب الدعوم ورد انما خصص بخلاف سلب الدعوم فانه  
 لا يسر دعوم السلب فاورده بطريق الخصص (قوله مجموع) أي لا يسر ذكره استعماله  
 في التأكد فانه مشروط بان يكون مضافا الى الصغير غير محدد من دعوم السلب (قوله  
 في اصل الدعوى) أي كون تقديم المسد اليه المصور على دعوم السلب هو خبره سلب  
 موم (قوله لا استعمال) أي استعماله في الدعوى ولا استعماله في الدعوى (قوله  
 باب السلب) أي السلب الدعوى لو صرح على هذا الطريق (قوله عن هذا) جولة  
 مسألة لايات كونهما ممتلئة (قوله لا بحر في المسألة) وهذا حديثه يفرق بين  
 لهو لهو السادة كما تقر في موضعك كنه جري في نعم انما ايضا مع المسألة على  
 ما معنى والتحقيق ان الحكم ان كان سلب الزاد هي مائة وان كان ربطا طلبت هي  
 مائة له في انسان لم يتم ان كان اخر جولة ممتلئة على الصغير يكون دعوم مجموع مضموم  
 الحقة هي سلب القيام المنسوب الى الفاعل فيكون الحكم على مسألة لايتكسب في يقدم  
 انسان سلب نسبة القيام عن انسان فيكون سالبة وهو ظاهر هذا هو استفاد مما ذكره  
 الفاضل الطوسي في شرح الاشارات ومثاله صاحب هذا كتاب انه لا استفاد من قول  
 زيد قام لا الحكم بقيام زيد كافي قولنا قام زيد و لقول ما تنكوه في الاول هو  
 مجموع الفعل والفاعل ذلك امر آخر لا يتعلق به بمعنى ونحوه احسنه صيغة  
 ما عتقد من الفاعل لا يقدم على الفعل فيسبى لان لفرق بين الكلامين مضموم  
 في العرب الفاعل حيث يستعملون الاول لتنفى دون الثاني ونحو لا تكرر لاحد ما تعد  
 انفقى كلف والمادة المذكورة انما اخذوه من استعمالهم ينفى عن الثاني  
 والظواهر في قول الكوفي بحوار تقدم الفاعل وسبى بيان ذلك في بحث انفقى  
 (قوله ولهذا الخ) أي لاجل ان الواقع كذلك حصلت مفعولة موحدة والادكوغا  
 سالبة محصلة ايضا مثبت له عواء بل هو اظهر لعدم الاحتياج الى قوله لان

الموحدة المهيمنة مدفونة صوب في قوة السادة الجبرية وما قيل ان الضمير الرابع الى  
 دارة سكره كما صرح به في رضى الضمير الذي في لم يتم في المعنى سكره واقعة في سابق  
 الا في مبدع هو <sup>ال</sup>سادة وكان بعد دخول كل له يلزم ترجيح التأكيده على التأسيس  
 صيرت في ان عوم صير يستلزم مخالفة الرابع المرجع فلا يكون عاملا في هذا  
 رجل لا في شئ (قوله يكون معناه في القيام الخ) اي يحصل معناه ولا في شئ متناه  
 العلم لحجة الازدواج وحده لظهور روم ترجيح التأكيده على التأسيس على هذا الطريق  
 (قوله معنى المستلزم من في) بيان للواقع والافق ثبوت المدعي يكفي استلزام  
 الموحدة معدومة لسله فقه (قوله وما كان الخ) اشارة الى وجه تعديل هذا الحكم بقوله  
 لورود موضوعه في الشيء وعدم تعديل كون الموحدة الجملة المعدولة المعمول  
 في قوة السادة خربة فلا يرد ما قيل ان الحكم من كل جملة في قوة الجبرية لا ينافي  
 ان بعض في قوة الكتابة له اعايرد لو كان معنى كلام الشارح رحمه الله تعالى ان لما كان  
 الحكم من هذه الجملة في قوة الكتابة معناه تقولهم ان الجملة في قوة الجبرية اشار  
 الى بستانه اع كيف وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ليس وجه الجمع بينهم  
 (قوله لسبب العموم) اي باعتبار الارام معناه والافعال الصريح ثبوت الاقيم  
 لما صدق عليه لا لاسان لكنه يستلزم اضافة الجبرية (قوله اي الى كل) وتأنيث  
 الضمير لان اراد لفظه فلنذكره المصنف رحمه الله تعالى بحث لان المسد  
 اليه هو ما صير اليه كل وكل ليس كذا ايراد المسد اليه ولد الا بوصفيل المضاف اليه هو  
 غاي من الجملة وعن كل وكل فرد لا يستفاد لان الاصل الى ما صير اليه هو ايضا مذكور  
 لا يمر في لو وضع لام الاستعراق في موضع كل لان المعنى في الصور بين الاساد الى امر  
 واحد قاله لا كيد ما به لاساد وتقرير ما قول ما ذكره من ان المسد اليه هو ما صير  
 اليه كل ان اراد ان ادات مسد اليه في المعنى فليس ولكن مراد المصنف رحمه الله تعالى  
 ان كلا مسد اليه في لفظه وان اراد انه المستد اليه في اللفظ ايضا فهو خلاف الواقع لان  
 المرفوع بالابتداء نعمه كل لاما صير اليه ولذا يقال كل الرجال جاني دون جاني  
 واما ما ذكره لا يمر في حرف المستغرق في مصر اذهو مانع يكفيه عدم جريان  
 الدليل على لوم ترجيح التأكيده على التأسيس في صورة اعني المستد اليه المسور كل على  
 ما عمل وجهه في ذلك (قوله وما كان الخ) اشارة الى دفع ما يحتج ان الجواب السابق  
 ما في لهذا الجواب لان مقتضى السابق ان كلا في صورتين تأسيس لانا كيد

والتقصي هو الخوض في كل ما كيد لا فائدة من فائدة التوكيد في رغبته وحلاصه  
 دفعه عنه حوات تسميم سامع في الأول وقدسه عليه انصب رحمته تعالى في  
 ايجاح حيث قال وان سلما انه سمى تكيما مع (قوله هو تكيده لاصطلاح)  
 تكيده هو مستأثان بعيد تقرير كون مدكرته تكيده صعلاج وبست فصلا  
 ايس قصر استند على المسند اليه مقلوا هي (قوله وخدمل اي حاصل  
 لا غير من الثاني تنصب رحمته الله تعالى (قوله لا يشك) اي في جواب هذا  
 اعتراض (قوله بطريق الاتزام لا مدلوله المعنى سب ركني) وهو بسلام  
 مع الايجاب التكلي (قوله فلا يكون) تكيده لعدم انه لا لا يج (قوله فان  
 لا يشك مع) عادة هذا الشق مع انه معلوم من السؤال لاهية اسمهم الذي علم  
 من قوله واه جعل الخ (قوله لازم ان يكون كل في قوله مع) لان الاول مدلول  
 رامي لقولهم قل انسان والناق مدلول مطابق له معنى يحمل لم يتم كل  
 اسم بزم التكيده (قوله لان دلالة قوله انسان لم يتم مع) ودلالة كل انسان  
 لم يتم بمرسب ام لا لان لغروص انه بعد دخول كل نحو جعل في العموم يلزم  
 مرجع التكيده على التاميس (قوله بل الجواب) من اعتراض المصنف رحمه الله  
 تعالى (قوله واما اذا جاء لاي عن جهة الآخر) اي لرفع الايجاب التكلي على  
 وجه التمثل هو حواء الثلاثة المذكورة واما ان دلالة نفس الوحد الاحير  
 المذكور فبما سبق عن ما فهم (قوله لا يشك الخ) مثله قد سئل ماهو المشهور  
 من السور لفظ دال على التكيده والجواب مني على التعقيب من ان ما هي تكيده  
 انحرار هو سور (قوله يجوز ان يكون هيته معديه) وكون سكرة الوحد  
 في سبق النبي مسميه لعدم العموم كما في لارحل ررحل في كونه صافي  
 العموم لادلالته عليه فاقول كون هيته الفصية المموم من مصموم ثم يصح  
 لجزئية وهو بموم ليس بشئ (قوله فلا يملك مع) لان سم الجنس لا سم  
 في ممر لا ممر فالام اوب في حكمه من لاسمته ووا (قوله فالأقرب مع)  
 الأقرب الاظهر ان جعل قوله او معموله بتقدير الفعل معديه على حرث ونوع  
 المعصومين فبعد تعميده للدخول في جنس الذي يشاء على ان المتبادر منه ان تكون  
 معصومة معديه ويحين التأخير على مظهره اعني كنهه من ان تكون  
 معصومة لفعل اسمي اولا وكذا مجموعته ايم من ان تكون مؤخره ولا معصومة  
 عموم وخصوص من وجه وكذا اولى الخلو قوله ما كل ما يغني الزم مثله لا فراق  
 لتأخير عن معمولتها لفعل والاستدلال المذكورة مع قوله ومعصومه مثله لا فراق المعصومة

ولا حيا فيها وما قاله سبب من ان القول بالخصوص والعموم من وجه بعيد لم يعلم  
وجه بعده فان كذا او لاحد الامرين سواء جاز الاحتجاج بهما او لا وما ذكره  
الشارح رحمه الله تعالى من تفسيره لا يخبر بما اذا لم تكن معمولة لفعل المنفي وان حصل  
الصفة الكلية فيها فصرف من الظاهر وكذا ما ذكره السيد من تفسير الدخول  
بذلك في نفس سره واما كمال اقرب الخ لا ينحى ان ماد كره من وجه الاقرب  
مستند من كلامه الشرح رحمه الله تعالى ولا خفا حيث اورد كلمة الفاء اى اذا علمت  
ان الحظف عن داحية هو حرت لا يتحول عن تعسف من لزوم عطف الخاص مطلقا  
او من وجه على الضم فاذرب من يجعل عمدا على الخرت ويخصص التأخير فاذ كره  
السيد تكرار ثم انه يحب اسقاط قوله وكذا ان فسر الدخول بالتأخير لفظا اورثه  
لا به بعينه معنى بدخول معناه قال نفس سره ولو قيل المراد الخ لاقرينة على  
تخصص الدخول بخلاف التأخير فان المثال قريبة على تخصيصه قال نفس سره مع  
هذا لا شك ان ح لكرهه ايشار صانعة التقديم او التأخير ويحتاج الى ان يفسر  
قوله والادب تكى دخله ولا معمولة بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فان  
حصل الصلطة اسحقى عدم دخول (قوله لا لا يقدم معمولة عليه) لا بد من تنصيص  
المدار كره الاستعمال بخلاف ما وان لا نقاشا السائل اعلم فلاحترابها  
باعتبار غير معدى معنى واسل فلكونها مقيدة سوف التقي لاقتضاها العامل واما  
لا كثره لا سمح حيث يقع من الحروف معمولة نحو كنت بلا مال توسع فيها نحو ان  
عن ما بعده في بعضها (قوله واذا نوت الفعل) اى مدلوله وكذا قوله او الوصف  
وقوله ما وصف به في كلام توسع بقائمة الدال معام المدلول فاندفع ما قيل ان اراد  
الدال المفسر فلا نوت له لاعنى التجوز وان اراد به الحدوث فلا حاجة الى قوله او  
الوصف و اراد بالنقص او الوصف المسد الى كلمة كل فلا يراد بالنقص بقوله لا يراد كل  
اس من نفسا وبشر لا من الصفه لانه لا يندثوث اصل الفعل على ثبوت امر ورا  
افعل اعنى اخر لان الافعال انقصه ايسر مسدده اليها بل هي قيود الاخبار المستندة  
كاستثنى (قوله او الوصف لدى جن الخ) اى الوصف الذى حمل خبرا عنها  
او وصف ندى جعل ملاقيه ان يكون الوصف متدا وكذا كل فاعلاه سادا  
مستند وهذا الوصف وان كان محمولا في الحقيقة لكنهم جعلوه قسما من البتة  
در احصه ما ذكر (قوله وفيه سر) اى في قوله لا يصلح الاحتياط اذ ان بعضا كان  
ومع ذلك في كليات الحكم والجواب ان مقتضى الاستعمال فلكون الآيات

مصروفة عن الظاهر بدليل جازي حتى لو لم يلاحظ دليل كان مقادها سلب  
 العموم ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح اكتشف الغيب عن النبي في الآيات  
 بعد دخول كل فلا يكون ككل داخل في حيز الشيء حقيقة وإن كانت داخله  
 صورة فلا ينتقض الضابط بها (قوله وإن) بكن داخل في حيز شيء هذا الشيء  
 متوجه إلى الفيد قطعاً وبغير ثبوت أصل الشيء هذا عملياً كل فرد (قوله انصرفت  
 الصلوة) أما الظاهر والعصر على ما رواه البصري ومسكدا في طي والقول يلما  
 إحدى المسائين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع به إحدى صلواتي العشاء  
 والمراد صلوات وقت العشاء وهو من الزوال إلى الغروب (قوله كل ذلك لم يكن)  
 فيه دليل على أن من قال ناسباً لم يضمن وكان فضله له غير كاذب كذا في الكرماني  
 فكل كلام الناس ليس بمصدق ولا كاذب فيه وقيل المراد لم يكن في طي وهو الوجه  
 وقيل كناية عن ما شرع من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ما عمل على كثير  
 التكلم عدا في الصلوة بما فيه مصلحة للصلوة لا يصحها لكن في أشكال بالمثل الكثير  
 وقيل إن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم في ذلك التكلم  
 وأعمل في حكم الناس أما الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فلا عقده لأربع من الصلوة  
 وأما الصحابة رضي الله عنهم فلما هم انقصروا فيهم مشكرون بصلوة مترددون  
 في أنه لموقع الاكتفاء على ركعتين فكيف بذلك أنهم في حكم الناس للصلوة على أن  
 عدم فساد الصلوة بالتكلم والتمن بما يشق في حق الناس من هو في حكمه وقبل  
 أن هذه الواقعة كانت قبل حرمه التكلم في الصلوة وفي حرمه التكلم كانت بمكة حين  
 نزل قوله تعالى قوموا لله قانتين على ما في الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة  
 لأن رواية أبو هريرة رضي الله عنه وكان حاصراً في ثبوت الصلوة كابد عليه لفظ  
 صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلواتي عشاء فليس روايته هي بمعنى  
 آخر بطريق الإرسال إلا أن حال صلى بنا حكاية لفظ صحابي آخر روى عنه أبو هريرة  
 مرسل أو بقول المراد بصير التكلم جاحداً من عهده رضي الله عنهم سوى أن حريرة  
 أو يقال أنه كناية عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الوجه وإن كانت لا  
 تخلو عن تكلف لكنها تدفع الأشكال من غير أن تكلف أمر لم يشق في الشرع بخلاف  
 ما سبق وعندنا أن الناء في تلك الواقعة كان بالوجه وهذا طهر وأسلم (قوله  
 من الذنوب) إشارة إلى أن الكثرة أعني ذلك العموم وإن كان في لاشئ (قوله

والشائع الخ) فيه اشارتي حوار رفع فيه على ما نقل عن سيده في التمهيد شرح  
 المعنى واليه يشير قوله وبغيره مد كره سيده في قوله ثلاث كنه الخ (قوله ولو  
 كان النصب الخ) يعني لو كان النصب مقيدا والرفع غير مقيد لما احتار الرفع على  
 النصب لكان الذي من فكنا المقدم وهو اعادة النصب وعدم اعادة الرفع فثبت  
 ان الرفع مقيد دون النصب لان اعادة العموم متحققة كما يدل عليه قوله وسيتق  
 كلامه الخ فلا يراد ان بطلان عدم اعادة الرفع العموم لا يقتضي اعادة اياه بل هو  
 ان لا يفيد شئ مذهب (قوله يبعد) شاعر الخ) في الرضي ان البيت يروي برفع  
 كله ونصبه وفي المعنى ان شلويين وان ثمان شلويين بين الرفع والنصب  
 في المعنى ليحكم الحق مذهب به بيتون (قوله لم يستعمل الخ) في النسخة ان  
 القالب فيه دلت (قوله وبغيره) اي نظير استدلال المصنف رحمه الله تعالى  
 والاعتراض عليه استدلال سيده عن حوار حذف الصير العائد من الخبر في السعة  
 واعتراض ابن الحاجب عنه (قوله استجب) والتصحيح على ان مذهب سيده  
 ان موصوفه او التشديد على انه ظرف ان تستعمل (قوله واما آخره) اي عن  
 المسند لان الكلام فيها وقد كان الإسناد تعديدا عنه كان مقتضى تأخير عنه  
 هو ما يقتضي عدم تقديمه قوله وجعل ما نقل ان تقديمه نصي داخ تأخير في عنه  
 مع قطع النظر عن شئ كما يصير وتكملة وتكونه جميع الاضطراب في ما نقل (قوله  
 هذا كله مقتضى بصر) فمن هذا مسمى على التعليب لا تراى الخطأ مع معنى  
 الى غيره من خلاف مقتضى بصر وقد سبق ذكره وقد عرفت فيما سبق ان اعادة  
 تذكر والقول بـ تعليب مع وجود هذه كله تكافؤ (قوله كقولهم) اي مثل  
 الوضع في قولهم واعتذر فهو بين تقدم امر مع في الصير المهم حكما لتكون  
 ضابطهم ان تقدم امر مع شرط في الصير العائد كاية لا يقتضي كونه من مقتضى  
 الظاهر كما هو لان مقتضى الظاهر التقدم حقيقة قال قدس سره واجب  
 بان المراد الخ = بين الاداء في الجنس اي الاداء في تفسيره يزيد مثلا في الصواب  
 اسقاط هذه العارة وزيادة لغة الاداء بعد قوله وصح تفسيره بالخصوص قال  
 قدس سره قال لهم موجود في به ان اراد الجنس من حيث هو فلا اهتمام  
 فيه بل الاطلاق وكذا لو زيد من حيث تحققه في كل فرد قال العموم غير الاهتمام  
 وان اراد باهتمام وجوده في فرد غير معنى هو والهدى الذهني قال قدس سره  
 فالمراد به حسن النسبة في به = مقصود من كل واحد من المخصوصين المذكورين  
 عند التي حاشي لا مذهبها من حيث الاتينية قال قدس سره زيادة مسافة

لا ينبغي ان يقال انما يحصل بخصر الجلس في الخصوص او انما يحد به ولا يحد  
 بها ودعوى الاتحاد انما يحد على تقدير كون المخصوص حراً متداً واما على  
 تقدير كونه متداً فاللازم حينئذ عدم على احد من وهو لا يحد بالصفة  
 (قوله اعني من غير تعيين خصلة) يشير الى ان المراد بالمعوم الإطلاق (قوله  
 بالفاعل) اي انضيم المستر (قوله في مثل نوح رحلا اسطن) ادا مفسر برجلا  
 (قوله لتأكيد) اي مجزا وان كان وضع الظاهر برفع اليهام (قوله تدعوها سجون  
 دراما) على ان يكون المراد من درعا دراعها واما كان المراد منه مدروعا  
 فليشعر على حقيقة (قوله ولم يسمع الخ) ثم يبين مخلص رجدة تعالى وما قيل  
 ان كلام المصنف رجدة تعالى مبي على القياس برده لفظ فوهم (قوله فليشعر  
 تقديمه) واما ان لم يزل الفاعل معها مع تقدم المتدا لا تقدمه كالنادر بالصفة  
 الى تأخره كذا في الرضى (قوله ابو موسى الخ) حديث من ابو موسى والحد راحة  
 وقد صرح بانه القاء في التسهيل والمعنى وهو المخصوص وكذا الحال في شمع الخ  
 ثالث وهذا هو الظاهر اذ لا حذف فيه والاصل لصور الشاع من وصف المدوح  
 كونه كريم الطرف وما قيل ان حديث من ابو موسى يزيد في كفاه وكذا حالت  
 خبر شمع الخ والمخصوص محذوف اعني هو ان تكلف المحذف من غير داع اليه  
 وكذا ما قيل ان ابو موسى جبر متدا محذوف اي حديث ابو موسى والحد راحة الثانية  
 محذوفة اي ابو موسى مدوح ينتج من الشكل الاول حديث مدوح وهو معنى  
 حديث من حد او ان ابو موسى متدا محذوف الخ اي ابو موسى حديث مدوح ونصهما مع  
 المقدمة الثانية المحذوفة ينتج ماد كرم من الشكل الثالث فتكلف مدوح من زيادة  
 اليه ان ما لا يرضى به الطبع المستقيم (قوله ليس نسبته) يمكن ان يقال مراد  
 المصنف رجدة تعالى ليتبين في ذهن السامع بيقينه بعد العلم بصغيره والعلل بالصغير  
 لا يخصص في جميع التفسير لحوار ان يعلم بالقرب ولعله لذلك مرفق ليس  
 (قوله وصف الخ) اي ليس تأكيدي كذا في الوجود لا يحد تأكيدي ومعارضة  
 للوصف بحمل الالهام المستفاد من التكبير على التكبر وكانه قيل كما قيل كامل العقل  
 قال قد مر سره لا يحد من المسند له الخ فيد مراده من كونه عارة  
 عنه انه يصدق عليه انه يدعي اي انه صدق ما يشي وهذا لا يقتضي عدم تصديقه  
 واتصافه به مفهوم وكذا مراده من قوله ومعنى كونه يدعي انه ضد ما ينبغي انه  
 يصدق عليه هذا انقهوم فالوجه ان يقال انما يحد من اختصاصه بحكم يدعي  
 ان يكون المحكوم به ديناً (قوله عطف هي كمال العدية) لا على اختصاصه ولا على



الغاية اذ الحكم عن انصره مثلاً يقتضى براد اسم الاشارة لا تصدق ان الغاية  
 يتميزه وان كان اسم الاشارة معيذا له وفيه تعريض لصاحب المتنازع حيث حصل  
 انهم كانوا داخلين تحت كان لصفة مقابلة للاختصاص بالحكم الذبح (قوله لا اله الا الله  
 يصح له ان) اشارة الى ما عرف المصدر لا فادخاله المخصوص المطلوب بخلاف احد  
 فانه ذكره لانه لا اصل في سماع مع عدم ما يقتضى التعريف فتدبر فانه قد سها  
 بعض الطريقين وقرئ بالمعنى وعدم العلم وليس بشئ فتأمل (قوله لا اله الا الله) اى  
 المراد من الخلق الحكمة لله عية الى اثاره وهى اشتغاله على صلاح العباد والمعاد  
 لانها حق ثابت في الواقع وتقدم الحار وانحسار المصير قال القاصى وله ان اراد به  
 نفي اعتزائه بالعباد اول الامر وحره (قوله ادخال الروح) الروح مطبوع وكذا  
 انما هو والعهود معا عرفة هو الحادثة بنى تكون في قلوب الساطرين من الملوك  
 والسلاطين ولما قال ترمذى تقوية واذا بارى بخلاف الروح فانه امر يحصل  
 ويحدث من محاطتهم كذا فى شرحه فتدبر (قوله فى رحم) تدكون اليه على  
 اجراء الوصل بحرى الوفا كذا فى شرحه المتنازع (قوله اى نقل الكلام الى) اى  
 عبر السكاكى رحمه الله اى الاشارة بها الى العنصر هو اشارة الى ما فهم مما  
 من اراد قوله تعالى (توكل على الله) ومن قوله آلهى عند الله اى مثالا لوضع  
 المظهر موضع المصير وفيه تضياع انما هو قوله عز وجل على الله اعير بحسن بالمد  
 اليه والتصریح به علم من تكرار فاقبل انه لا فائدة لقوله عبر بحسن  
 بالمسألة لاقى كلام المصنف رحمه الله تعالى ولا فى كلام السكاكى رحمه الله تعالى  
 لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره فتوكل على الله ليس بشئ لان المفهوم صريحاً  
 محاد كعدم اختصاص وصح المظهر موضع المصير لعدم اختصاص نقل الكلام  
 من الكتابة الى اللفظ (قوله اى اسق النخ) فى الكلام حذف شربة العقل  
 او المشارا اليه بهذا لنقل المعنى وفى صمد النقل انطلق فيصيح ان النقل المخصوص  
 غير مختص بالمسألة ليه ما صير تقيده وانه غير مختص بهذا القدر واما المطلق  
 (قوله من العادة دنى تسامح) اما حذف او يحتمل عدم اختصاصه من حيث  
 كونه مثلاً لا من حيث خصوصه ولو لا التسامح لم يصح اذ لا معنى لثبتي اختصاص  
 الشئ بصفة (قوله اوفق لقوله باللام كفى السعة بالصحة والاء صحيف فى التاج  
 الوقوف صار وارشاد فالام صفة له ووجه الاوفق ان التعميم فى قوله بل كل من التكلم  
 الى لا يلازم التخصيص المستند من توجيه الشئ الى التعميم الا ان يحمل كلمة على  
 الاضرب عن حد به هو داعى ان يكون وضع صير عائب موضع التكلم الى الامم

الابد الشامل له ولغيره ( قوله الاقسام ستة ) قبل ههنا اقسام اخر كالانقسام من  
التذكير الى التأنيث وبالعكس ومن الجمع الى المفرد وبالعكس ومن صيغة من الـدى لـنوى  
المراد ما ظلم يجعل الاتعاق طلكن من مطلقه وليس منى لان المرصه به ليس واحد  
لان المذكر يخالف لثبوت بالذات وكذا الجمدة هو واحد وكذا ولو العلم لغير لولى  
العلم بخلاف الاقسام الستة من المرصه واحد ولا خلاف باعتبار الخطاب والعيه  
والتكلم ٧ ( قوله ويحتمل الخ ) عطف على زيادة ( مونه من التفات الخ ) في التاج  
الاتعاق وانكر يستى و اراد الاول للاشارة الى اشتراكهما في كونهما من الالتفات  
لان مجموعهما مأخوذ فى مفهومه اذ النوا لى الجمع للعبه ( قوله على العلوم  
الثلاثة ) وكذا على المعاني والى كافر فى آخر المقدمة واختاره فى شرحه يحتاج لانه  
كاف فيما هو المقصود واختارهما اطلاقه على ثلاثة لانه اشهره ٨ قال قدس سره  
من حيث انه يشتمل ٩ اشتغال المقيد على اعداد على كنهه عامة او خاصة هى خاصية  
التركيب فى القاعدة من عز المعاني ١٠ قال قدس سره ومن حيث انه اراد الخ ١١ قاله  
من خلاف مقصي الطاهر وخلاف مقصي اعاهر من باب تلك بانه كافر تحقيقه لكن  
يكون حينئذ من جزئيات ما يصح عنه فى هذا الباب لا يبرئ الله الله اشاره فى شرحه  
له ١٢ حيث ظن وكونه من الاسراج لاهلى مقصي الله هرا سدرج تحت الكتابة لا  
يوجب كونه من مباحث الباب كما مر بالبريات المترجمة تحت قواعد ١٣ قال قدس  
سره ومن حيث انه يحسن الخ ١٤ اى حسا عرضيا يحسن من اقتد الكلام من غير  
نظر الى ما يقتضى ابراده ( قوله من الدلالة ) اى صريح لقوله لانه صرح فلا ينافى  
حصول الدلالة على مدعاه فى طحايا وتذكرت لانه صرح بدقت فهمه وان اثار  
اليد بقوله فاعتت الى البيت وقوله اليد هذه دلالة ١٥ قوله الان التصريح بان فى  
قوله لىك اثباتا اذلى على هذا المسمى اراد به الاعراض عن الشارح رحمه الله  
لعالى فان الدلالة على مدعاه متحققة فى غير هذه اثبتت صافلا يكون وحدها لتخصيص  
المصعب رحمه الله تعالى كذا ذكره لا وحده لان المراد بدلالة صريحه بقربة التعليل  
وان اراد تحقيق كلام الشارح رحمه الله تعالى فهو مسلم ١٦ قال قدس سره تذكرت  
الخ ١٧ تمامه ١٨ واصح باقى وصلها قد تفضيا ١٩ وعنى تذكرت ريبا ودكرتك  
اباها تفهيك اى تترسرك ووجدك على مفركك وهو صدر سبق من وصلها قد  
انقطع والكلام جبر وماء تحسرو تحرن على ما تامل من الوصل ٢٠ قال قدس سره مع  
ان الرواية الخ ٢١ انما قال ذلك لانه لو كان الرواية بالشكر يكون الالتفات فى تجميع

(٧) (قوله مراده)

بأى معنى يحصل من المعاني  
الآية نفسه

من التكلم الى الخطاب \* قال قدس سره الى عير ذلك من الايات \* اني اوردها  
امثلة للاتفات \* قال قدس سره معمودا \* من عبده المرض فرحه من حذو ضرب  
واية الحركاية من سعد والوعيد مقول ثان لا خلتك وانكلام حر ومعناه  
تصير \* قال قدس سره فلا بد من المقصود \* من عدم اشتراط متى التعبير  
في الاتفات لان المقدر كالمعوق ( قوله ونهدا بشعراخ ) يعني ما يشعر به  
من كلام المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح وبيان الاشعار وما يتعلق به فيما بعد  
في بيان مثال الاتفات من تكلم الى الخطاب ( قوله لانهم الخ ) يعني ما ذكره  
من الكثرة العامة يقتضي عبر هذا القيد اعني كونه على خلاف مقتضى  
القدر ويؤيده ارادهم لالتفات في مباحث اشراج الكلام لاعني مقتضى الظاهر  
( قوله نحو انريد واست غرو ) يعني اذا حكم بالاسم الظاهر على ضمير التكلم  
بوالخطاب فالمرحمة لهما واحد ضرورة اتحاد المراد من انا وزيد مثلا وفيه  
اتفاق من التكلم الى الصيغة وتعارف ذلك المعنى بالاضطرار على عدول انا من حيث  
انه يحكي عن نفسه ومدلول زيد من حيث انه عمل له لا وجب التصير في التعبير عنه  
والا لم يكن الالهام في شيء من الصور الست ( قوله نحو يريدكم ) اعني فيما اذا صر  
اولا بالاسم الظاهر ثم ضمير الخطاب على عكس السابق ( قوله وفي التنزيل الخ )  
كان المناسب ابراهيم فيسبق لان فيه اتفاقا من الخطاب الى القيد اورده ههنا  
للاشتراك في كون الظاهر مساوي ( قوله لان الاسم الظاهر طريق صيغة ) وان  
عرض له الخطب نسب بعده واسا كان حتى الكلام بعد تمام ابداء الخطب  
( قوله نحويا من هو عالم حق ) المقصود منه التصير عن الوصول الى ابداء في صلته  
بطريق الصيغة فانه اعلم من الخطاب الذي حصل لبدي يحرق ابداء الى  
القيد التي في بعده انه لا ضمير بعده بصيغة خطاب كما في حق لانه داخل  
بهذا الاعتراض في اريد لانه جعلا في الدليل اختصارا ( قوله بعد تمام المادى )  
اذلا خطاب قلها بالبدى انوصوب والوصوف وان صاروا مخاطبين طاهرا  
بدحول حرف ساء نسب بمجوزين حقيقة لعدم تمامها بدون اتصال والصفة  
وكونها معهما في حكم المفرد واذا اتى بها سري خطاب لهما فيكون الاسلوب  
قبل ذكر الصلة والصفة هيئة لان الاسماء الطواهر كلها عيب وبعدد كمرهما  
يكون الاسلوب خطاب وكل من اعية السادة من العدة والخطاب الذي يعني  
بعد ذكرهما مقتضى انه هر علوه يعتبر كون التعبير السابق على خلاف مقتضى  
الظاهر دخل التعبير ان اعني التعبير بالعدو والتعبير بالخطاب بعد ذكر الصلة والصفة



نفسه والى مصحون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بإياه ولك ان تحصل  
 الضمير مفعولاه على احدى والاصال على قول من يحصل ذلك قياسا (قوله  
 فيصح ان الخ) فلا حجت كلام انكشاف على ذلك فلا يكون مخالفا لما ذهب اليه  
 الجمهور هذا السؤر استفسار محض وما قيل انه معارضة استدلال للاستدلال  
 بظاهر عبارة انكشاف على موافقه لفتح ووجه استدلال المعارض ان قول  
 الجمهور اولى بالاتباع مع توجه العسرة في الخفة فلع في الجواب الثاني فهو موجه  
 فليس شئ لان الشارح راجد على ظهور عبارة انكشاف في المواقفة لانها صريحة  
 في ان الاتفاقات الثلاثة في آيات ثلاثة على سبيل التوريع والقتال انما ثبت  
 حوار حله على مذهب الجمهور تأويل ان يراد ان الاتفاقات الثلاثة متعققة  
 في مجموع الآيات الثلاثة (قوله لا لا نسلم الخ) يعني ان التوجيه الثاني انما يتم  
 اذا كان الخطب في ذلك نفسه قطعاً لكنه يجوز ان يكون خطبا بلن يلقى  
 منه الكلام اى بأحده ويصح فلا يكون اعيه منه واحدا فلا يصح الحكم  
 بطريق الجرم به قد لعت ثلاث امثالات وتمصيل الكلام ان الخطب انما  
 الكلام نحو الحاضر (حيث لا يحكم) وذلك الحاضر الملقى اليه الكلام  
 قد يكون هو الذي توجه اليه الحكم المستفاد من الكلام كما في بازيد ثم  
 وقد يكون غيره كما في الخطبات المتعقبة لانه الملقى اليه هو الرسول صلى الله  
 تعالى عليه وسلم ثم ان الكاف التي صحت اسماء الاشارة لبيان احوال الخطب بها  
 من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان كان الخطب بها هو الذي  
 يتعلق به الحكم قطعاً لا من ان يكون الكاف اللاحقة لها متعققة بالخطبات التي  
 في ذلك الكلام نحو قوله تعالى (دعكم حيركم ان كنتم تعلمون) (دلكم حيركم  
 صدارتكم) وقد تكون محمولة على نحو قوله تعالى (فاحرأ من يعمل ذلك  
 مسك) (ذلك حيركم) فلا بد من احد التأويلين المتقولين عن من يدبر احدهما  
 ان يضل بالخطب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد به ولهم والثاني ان يدبر  
 اسم مجرد من اسمه الجمع يجمع على جماعة كالفرق والجماعة وان كان الخطب بها  
 غير من يتعلق به حكم الكلام فقد كفى قول المرى فان المشار اليه دلالة غيرى كدالة  
 الخطب بقوله برحسكم فلا يجوز ان يكون الكاف في اول ذلك خطبا لى كدالة  
 تأويل لان الملقى اليه غير المتوجه اليه الحكم وان كان محتملا لهما نحو قوله تعالى  
 (ثم توليت من عدت) وقوله تعالى (ثم عقوبا عنكم من بعد ذلك)  
 فيصير الامر ان ما وقع في الرضى به لا يجوز تعدد الخطب في كلام واحد بدون

ثمة أوجع أو عطف فاسمها أو إذا كان الخطيب من جنس واحد كقائل عليه  
الأمثلة التي أوردتها من أمثالها وأمثالها من جنس فلا  
كيف وقد وقع في التثنية نحو (قل إن كنتم تحبون الله فأتبعوا  
الذين أمرتوا) فادفع ما قيل أنه مخالف لما في الرضى من أنه لا يجوز تعدد  
الخطاب في كلام واحد وأنه مخالف لما في التلويح من الخطاب (يا أولئك  
هم العاقبون) هو الخطاب بقوله فاحذروا وإن كان كاف الخطاب مفردا كما  
في قوله تعالى (ثم صفوا عنكم من بعد ذلك) فإنه اختار في كل كتاب احتمالا هذا  
وقد ذكر العلامة في شرحه فتح أرواؤه ونحوه من أمثلة الإشارة لا يجوز أن يلتصق  
بها لامنه فيها ثم لو اختلف حرف الخطاب اتصل بها من كاف وأخواته  
بالكتابة والعبارة لا يمكن الالتفات وحيث امتنع انتهى وهذا هو الحق وحاصله  
أن الأسلوب الثاني يجب أن يكون على خلاف مقتضى الظاهر وحرف الخطاب  
اللاحقة لاسماء الإشارة على مقتضى الظاهر ولا يجوز تغييره إلى طائفة والعبارة  
(قوله حيث لم يقل الخ) فيكون نصا أن الخطاب به هو الخطاب بعلمه وتوليم  
لأنه الأصل على تصدير الاتحاد (قوله الخاطبون) لأن القائل به يملك الجار وهو  
من المأمرين إلا أنه أقام نفسه مقام مخاطب لكونه أدخل في النصح له أنه لا يريد  
لهم إلا ما يريد لنفسه وكونه من باب العريض لا ينافي ذلك لأن باب العريض عند  
المصنف والشراح وجهه الله تعالى إما بجماد أو كنية وعلمها مجاز لامتداد إرادة  
الموصوف به فيكون اللفظ مستعملا في غير ما صرح به بكون المبرر منه في الأمثلة  
واحدا ثم على ما حققه السبب من أن المعنى لغير بعض من مستعمات التركيب  
واللفظ ليس بمسعمل فيه بل هو بالنسبة إلى معنى المستعمل فيه حقيقة أو مجازا  
أو كناية يرد أن اللفظ ليس بمسعملا في الخطاب فلا يكون المبرر منه في الأمثلة  
واحدا (قوله وهذا شعر الخ) أي التقييد بقوله عدم سكاك رحمه الله لكن في  
الشعر حقا لا يجوز أن يكون التقييد لاجل أن ذلك بقدمه مدفوع لأن الالتفات  
في البيت ثلاث صمد (قوله وقد كثرت في الواحد الخ) حتى قل في شرح التسهيل  
المصرى أن معنى فعل ودعنا أمكنكم العلم به أو مشاركت (قوله في كلام  
القديم) أي في كلام القصاص المتقدمين في أحاديث بين عبده ومالكه مانولين  
(قوله وإنما هو استعمال المولى) أي المحدث ضد كلام مولى أي محدث وفي  
القدموس المولود الحديثة من الشعراء الجديدهم وتحكوا في ذلك ما وقع في القرآن  
الحديث من قوله تعالى (رب ارجعوني لعلى أعمل) وقوله تعالى (إن يكون لهم آية فمن

امرهم ) اي القوم رسول واجمع لتعظيم وقال القدسي في تفسير قوله تعالى ( وقالت امرأتهم عوجن قرن عيني وقت لا تفتلوه ) خطاب لفظ الجمع لتعظيم وجور الكشف في قراءة الحسن شخصه بانه من خصص العريز وحده لتعظيم الى غير ذلك وعدم مجيئه في كلام بلغة الخاضعية لا يدل على عدم فصاحته فان القرآن بما يشهد به لاهله فاقرب ان كلام الشرح روجه على يقتضي ان يكون القرآن واردا على استعمال المولدين ليس بشئ بن استنهام لمولدين واردا على اسلوب القرآن ( قوله اي حين يولي الشباب اخ ) تولد الشباب واعراض كربة عن ربهم واللهوا بغيره ( قوله وادبصرم ) اي بالكتابة اشار الى بقاء بعض كلمة كابدل عنه صيغة التصغير وعصر حال بدل من بعد وهذا ليس هو من الكهولة فان فيه شبهة امار الشباب وظهور ان امار الشباب ( قوله ان يكون الخ ) مبرد للخطاب مثني الكلام واحده لا يتحداه في التعبير شرط عدم لقوم ايضا والام يصفى الكثرة العامة للالتفات والان عدم اتحاد الثاني في قول حرير عبر معلوم ان الطاهر اتحاده لانه بلي الكلام الى الخليفة فان العصبية في مدحه بباراده من يكون محط اليأس المستفاد من السلام ولا شك في مزارع الخطابي في قول حرير بهذا المعنى فان الامر جالفة لاسرائيل والامر بالاجابة لخليفة فاعلم فانه قد عطف به بعض الناطق ( قوله انه اصراخ الخ ) لان ام القلمية تنبذ الامر اخصر عز الحكيم الذي حوط به بوكية بقله هل زجر نكم الى الاحرار بقوله ليس مع في اولئك ان لو لم يعدم مع الرسالة فيهم ولا يمكن ان يكون بوكية محاسب بالاحرار لان اسم الاشارة هارة عنهم فلا يكون معبرين تكافؤ الخطاب كامر ( قوله اتسمى الخ ) في الصحاح ان ذكر بخطاب الشخص نفسه والعارض بكسر الراء لاسي على التقصير المدكور في الصحاح وازاد صهيبي الخلد والتصغير في نقل لفظ العرع والعرض والاشارة شعر سائرته ولا استفهام في البيتين قصروا الله على دعاء من وصف الخيبة ( قوله خاب الخ ) وقوله وفي اليأس راحة اعراض لدفع توهم ما من السابق او استفاد فاولو ( قوله من طرقت الثوب ) ادعيت به خلاصه كانه حديثه بقوله تعديا بيان معنى المعوى وقوله احدانا بيان للراد فان احداث هشة اخرى لازم لتعديد الثوب ولم يذكر ههنا ما في شرحه لفتح من كونه من مرأة لعمرة معنى الورود فالمرأة ابراما واحداثا لان بالاطراف من الظرف محرم قدس صمد كور في الكتب المشهورة من اللغة واللام في قوله لشاط ثقبية من لان طرقة متعديا عليه وفي قوله بلاصعا لتعليل ومفعول الاضطرار محذوف اي السامع وقت ان يجمعها في الموصفين معنى واحد فيقدر

الفعول للتعريفية أى نظرية الكلام لأجل تجريب سروره لو بقدر الضاف للأصناف  
 أى انقاطا لأهل الأصناف إليه ( قوله وقد يختص ) على صيغة المعلوم أو المجهول  
 فإنه يعمى لازم ومتعدى يقال احتضنه فأختص ( قوله ) قد يكون كذلك اثباتا ( الخ )  
 أشار إلى أن اختصاص موقفه كناية عن اختصاصه ولا كناية لجمع الضاف ظهرا  
 فى اسموم انما اختصاص كل الثقات والمراد كل نوع من أنواع الستة فلا ينافي  
 جزئية الحكم الاستفادة من كلة فـ ( قوله على طريق التباس ) محراء المفعول  
 فيه مجرى المفعول به فيكون معازى لستة الأفعلية ( قوله ) وأفعول محذوف  
 أى سياتى كافى قولهم فلا يعمى أى يعمل الاصطلاح فلا يرد مقبل أن المحذوف  
 المقدر كاللغوظ كانه قيل مالك يوم الدين جميع الأمور فيلزم الجمع بين الحقيقة  
 والجمال فى الستة الأفعلية واجب ما قولهم بأسارق بيلة أهل إدار شتمته على  
 الجمال مع ذكر المفعول الحقيقى وتوجيهه من المفعول به بدلا والجمع بين الحقيقة  
 والجمال غير قبل فى الدل كافي قطع ريد به وسلب ريد توبه فقول هذا العائل  
 والمفعول محذوف يريد به ما كان مفعولا له قبل الاتبع وصار بدلا عنه وفيه أهل  
 الدار مفعول فعل محذوف أى أتى أهل الدار أو أجمع بدلا غير بدلى العطف لا يصح  
 وهو ظاهر وبدل الملامم فعرض المطلوب من الاستماع انتهى الدلالة على التعميم  
 وإن القول بأن أجمع بين الحقيقة والجمال غير قبل فى التوجيه بدلى العطف لا يصح  
 ريد به قطع شئ من ريد هويته وكذا كل دل اشتغل ولذا قالوا أنه لا بد منه من  
 تشويق السامع إلى ذكر الدل وأنه يحدد التقرر حيث أجل حكم لولائه من  
 ( قوله دلالة على التعميم ) اما على حذف المفعول أى حذف لمفعول سماعا بدلالة  
 على التعميم لأنه يتوصل من الإطلاق فى المقام خطى ر أعموم لتلا يلزم نزحج  
 بلا مرجح كاسمى واما على لاصب على الانساع لأنه إذا حمل الزمان بموقع  
 عليه الملك انما شعول الملك لكل ما به بالدلالة المقصود بحيث لا يخل التخصيص  
 بخلاف ما إذا قيل ذلك الأمر كله فى يوم الدين ( قوله من بعده ) لسان  
 التخصيص أى التخصيص من الطريق وليس صلة التخصيص ولا تزم تخصيص  
 التخصيص ( قوله ليتلازم الكلام ) أى يكون كل واحدة من الجمل ثلثا واحدة بجمرة  
 الأخرى هذا ملاخضاره صاحب الكشاف و ختارنا فى فهم مفعول الاستماع  
 وبين وجه ترجيح أحد الوجهين على الآخر طلب من جوازها على تفسير القاضى  
 ( قوله فالتعريفية التخصيص بها ) أشار إلى أن مدركه ما يصف رجاء الله تعالى  
 فأمر لأن حاصله أن إجراء تلك الصفات موجب لوجود أمره الذى وجب



ان مخاطب الصد ذلك الحقيق ولاتهم مد نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى  
 فلان من ضم مقدمة وهي ان البند مأمور بقراءة القاسحة فقيه عليه على ان الصد  
 ينبغي ان يكون قرأته بحيث يجد ذلك المحدث لتكون قرأته بالخطاب واقعة موقعها  
 (قوله وطريقة الكثرة) ان الخطاب لثلاثة على كمال التميز تطبيق الاسادة  
 به كتطبيقه المشتق بشرعية ذلك التميز الحاصل بالصدقات للعبادة فائدة الخطاب  
 فعلى حكم العادة كانه قيل يخصك بالعبادة لتترك تلك الصفات (قوله واحله)  
 اي العباد لانهم محروء وبهم ختم سلسلة المخلوقات فهو تخصيص بصد التحريم  
 ليظهر ترتب قوله فانصرفت العبد بالكتابة اليه ولذا تقرر من العبادة في بيان معنى  
 الرحمن الرحيم ومالك يوم الدين (قوله تعالى وصوحه الخ) في الخطاب اشارة  
 الى انه تعالى بسبب هذه الصفات واصبح غاية الوصوح كالشاهد فصيح من دل  
 بانه على داه (قوله تعالى ان من هذه صفاته يجب ان يكون الخ) لانه ظهر  
 من احراء تلك الصفات عليه ان بعد لسعول قدرته تعالى واودته والظاهر في امر  
 العباد والمعاد يحتاج اليه في جميع صفاته غير خارج عن تحت تصرفه في حين من الاحيان  
 فحين ان يكون حاضر في علمه كالقوله ان الله يدس في حال العبادة حيث قرأ الخطاب  
 بها فيها حال العبادة تعالى فليطه التي ذكرها الشارح رجوعه تعالى متعصفا  
 ثلث لطائف كالإتيان (قوله ولما نزل كلامه الخ) اي كان كلامه في احوال المسند  
 اليه على مقتضى الظاهر وانجرت ذلك الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه  
 فان وضع المصغر موضع بظهره وعكسه كما ورد من المسند اليه ولذا قل في ليس  
 منه ويطيره من غير هذا لب (قوله او رعدة اقدم) مشهورة منه وان لم يكن  
 من المسند اليه ولذا قل ومن خلاف مقتضى الظاهر ولم يعمل منه تكبيلنا نحن وهذه اشارة  
 الى ان اقسامه لا تنحصر في ما ذكره قل، بشار والكيفية ايضا من خلافه قل  
 قدس سره - هو ظاهر قل لان غير ما يترقبه كلام المتكلم صدر في مقابلة كلام  
 الخطاب غير مطابق له ظهرا واما المقصود ههنا مطابقتها بسبب حله على خلاف  
 مراده للبدء على انه الاوس والارادة لا انسيه على ان الاولى بالارادة ماصدر  
 من التكلم في عبارة كلامه مثلا قول القمثرى في مقابلة وعيد الحاج ليس عطف قوله  
 فانه كلام في مقابلة الوعد فتنبه على ان الاثنى بحاله ارادة الوعد لا الوعد لان  
 الاثنى بحاله ماصدر من قمثرى وما قبل في دفعه فانه يمكن ان يراد بالقصد  
 والارادة القرب فاعني له به على القمثرى والى الترتيب وان يراد القمثرى غير المراد  
 فتكلف يراد ليس مقصود التكلم التنبه على خلاف ترتب الخطاب بل

الثانية على ان يريد ما يطابق به كلامه كلامه وكذا مقبول ان مقصود السيد بان  
مراد الشارح رحمه الله تعالى وليس غرضه الاعراض عنه فان معنى كلامه ان  
المتعصب في الواقع رجوع الصبر الى خلاف مراده فالمراد من لغير في كلام الشارح  
رحمة الله تعالى خلاف مراده وجعله راجعا الى غير ما يترق كقولهم طاهر قول  
الشارح رحمه الله تعالى فهو طاهر فانه بعيد عن العسرة غاية العبد تأتي عنه  
الحاشية لا تكتبه وقيل في وجه السهو يريد ان خلاف مراده، نخرج مثلا عما هو القرم  
وغير ما يترق حول القبر لادهم في كلامه على خلافه فانه انما يترق حول  
الادهم على مراده اعني القبر ولا يترق في انه لا معنى للقب بانه اولى بالارادة فيه  
انما لنسب انما يترق حول الادهم على التفتيل الترتيب الكلام شئ يطبق حول الادهم  
على التفتيل صير الترتيب الكلام الذي لا يطبقه وقيل ان غير ان ترقت الكلام الذي المقام  
لاحقه كلام المتعصب على خلاف مراده ولا شك ان لكلام الذي انما التفتيل  
لا معنى لكونه اولى بالارادة وفيه انه ان اراد به ان الترتيب صير الكلام فصوح لان  
الكلام انما يترق اشار مدلوله وان اراد به الكلام فغبار مدلوله فعمل كلام المتعصب  
على خلاف مراده مدلوله الا انه التراضي وهذا القدر على التصرف لا يقتضي كون  
ارجاع الصبر او العبر ان ترقت فهو اظهر ( قوله مأثور من السبب الخ ) اعلم ان  
ما يسأل به من المجلس فالسؤال منه هما حقيقة اخر الهلال وشأنه حال اختلاف  
تشكلاته بسورية ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر لسؤال من حقيقته يحتمل  
ان يكون نايته وحكمته ويحتمل ان يكون منه ومنه سبب نزول الاحتصاص له  
بأحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يحتمل ان يقدر بسبب اختلاف الالهة وان يقدر  
ما حكمته اختلاف الالهة فاختر صاحب الكشف والرب والقصي انه سؤال  
عن الحكمة كإبليس عليه الخواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل  
واحتار اسكاى رحمه الله تعالى انه سؤال من السبب لما الحكمة ظاهرة لا تستحق  
السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم عارفت لاهلة جمع بهلال وهو  
القمر لثنتين او ثلث ليل فالآية تدل على انه سؤال من تعدد لاهلة وكثرته والجواب  
بيان الحكمة التعدد لاهلى انه سؤال عن اختلاف تشكلات القمر وقت السؤال  
المتكسور في الآية صريح في السؤال عن التعدد متضمن لسؤال عن اختلاف  
تشكلاته البورية لان تعدده تبع لاختلافها فانه لو كان على شكل واحد لم يحصل  
التعدد كان ان شاء نزول صريح في السؤال عن اختلاف تشكلاته مستمع لسؤال  
عن التعدد حيث قبل ثم يعود كأيضا ( قوله بيان العرض ) اى الحكمة انظره

قائه بالاعتبار انما يقع بعدم واما الحكمة الباطنة متى كون اختلاف التشكلات  
سواء عادية او حجاب لا اختلاف احوال الواليد العصرية كايين في محله لما لا يطلع  
عليه كل احد ( قوله بوقت ) اي يعين الناس امورهم هو بيان لواقيت الحق  
باختيارهم وقوله وهذه الصبح شارة الى المواقيت التي فيها الله تعالى لمعدت  
الوقية الا انه حص الحزم وذكر كونه ادنى شيء الى الوقت لما به يحتاج اليه اداء  
وفضاه ( قوله على الاول ح ) اي على تقدير وقوع السؤال والا فالاول  
بجملهم ان لا يثبتوا من حكمه ايضا لما انما هو المختار بعمله ولا به معلوم انه  
حكيم لا يعمل شيئا بدون حكمة جامعة ( قوله لانهم ارجح ) الصواب لانه لا يتعاقب به صلاح  
معشهم ومعادهم وحي عليه السلام اعلمت ان ذلك لا يبدل على ان  
سبب الاختلاف ميبس في علم الهيئة وهو ما نزل عند اهل الشريعة فانه ميبس على  
امور لم يثبت شيء منها صفة الامر انهم تحبيلوها موافقة لمباديحه الحكيم  
الطابق ( قوله شبه على محقق وقوعه ) فيه اشارة الى ان العير من المستقبل  
بالاصح لكونه متعمدة بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وطبيعة  
الناس انهم من جهة ان الداعي اليه ان يسيء يذكرون من وطبيعة المعاني لكن في  
ان هذا الاستدلال في شدة باعتدال الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستدلال  
( قوله لواقع يقع ) فائدة لام الا انه امر ان تأكيد مصحون الجملة وتخلص  
المصارح طول فاللام في موضع وبقية كليهما لمجرد التأكد كفاي قوله تعالى  
ولسوف يعطيك ربك فترضى ( قوله بحسب المراض ) اي الاستعمال العاري على  
الموضع وهو يخرج من حد الفعل لان المراد فيه لا أن في بحسب الموضع ( قوله  
على عكس الوصف ونحوه ) اي حصول الوصف لوصف وكونه ثابتا له ولو في  
الزمان المستقر لا غير وصفا تبادلت المتصفة بالمصدر اما ثابها او اوقا عليها  
كاي لرضي فاسية لعمدة في مفهومها فبديهة فارجع لا خبرين من شيء فادانجاده  
بالاداء المتصفة بالمصدر وكان تصادفه في الاستقبال بخلاف مستقبل فان البنية  
فيه من مقصودة فالقادة جانا اسند الى شيء يفيد انه يستصحب بادا في الاستقبال  
فمن زيد صرب انه دت متصفة بالصرب ولو في الاستقبال ومعنى زيد بضرب  
انه يستصحب بالصرب بهم بدلان على تحقق الانصاف ووقوعه والمصارح على انه  
ستحقق ما سطر بها في معناه لانه على وقوعه يكون على خلاف مقتضى الظاهر  
وهذا امر الدارج رجه بقوله الى من قوله وان شئت فوازا الخ وعلى ما قرأناه اندفع  
مقبل في وجه اسطر اناس بها بدلان على التمكن والثبت قال الشيخ نص على

ان يرد معاقب لا يدل على اكثر من قيام الاسلاق برمد وحصوله له ولو سلم فلا يلزم  
على التمكن واشتات لا يدل على ان استعما لهما في استقلال محذور فان دلالة على  
اشتات لا ينافي كونه مستقبلا اما تدافع الاول فظهر لانه يرد بان يمكن واشتات  
الاستمرار والادوم بل مجرد الحصول واما الثاني فلان المقصود ان يرد دلالة على  
حصول الوصف والانتصاف به ولو في الاستقبال فالتعبير عما يحصل في الاستقبال  
ما يظن على حصوله خلاف مقتضى الظاهر ووجه انه غير لازم بل لازم بمذكور  
ان الوصف الذي لم يشع ويكون محقق الوقوع ان قصد لدلالة على انه صليق  
غير نصيعة انصاره وان اردت الدلالة على انه محقق الوانوع في الاستقبال غير  
بصيغة اسم الفاعل والفعول فالبيان مختلفين بمرعى كل منهما بما يدل عليه  
وضعا وليس شيء مما يوجب على خلاف مقتضى الظاهر غير ان اشرح رجحه ان يبدل  
عما الخواص فتدوله لا خلاف في ان اسم الفاعل الخ وحاصله اسم الفاعل والمفعول  
في وقع حقيقته ويظهر منع محذور بالاتفاق اذا استعملوا في استعمال في غير ما وضع  
له فيكون خلاف مقتضى الظاهر واورد عليه انه يلزم ان يكونا دليلين على الزمان  
بحسب الوضع فبعض قمر بعد الاسم والعلل طردوا وسواء ان يرد ذلك ان يكون  
كل محذور خلاف مقتضى الظاهر والخواص انهما موصوفان لوقوع في الحال او الماضي  
لانهما موصوفان به مع الحال والماضي وشأن بهما ان لا يشارح رجحه يقتضي في شرح  
المفتاح بان كل محذور خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر ان يرد على كل معنى  
بما وضع له لكن خلاف مقتضى ظاهر اعم من المحذور به في ما مر في باب احوال  
الاستناد وان خلاف مقتضى الظاهر منه كتابة \* قال قدس سرمد في الجواب  
بعبارة \* لا يخفى انه مشعر بالفرق بين الخواص والنبارة ( قوله ان يجعل احدا احرا  
الخ ) اي من حيث اطلاقه لبعضه الذي كفي فلا يرد في الدار بل لا معنى له في الدار  
وفي الدار يرد منه ( قوله والآخر مكاه ) يخرج نحو ضرب زيد فانه جعل المفعول  
مكان الفاعل لكن لم يجعل الفاعل مكان المفعول ( قوله كما نوقع ما هو في موقع  
الخ ) فانه ليس ذلك في كلام العرب في الخروا في الاستعداد فقد تعقروا في من ابوك  
على ان من يبتأ وابوك خبره وما في مادام صحت فاجعل د يعني ادي اربا متبأ  
وذا خبره بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله تعالى ( ان اول بيت وضع للناس للذي  
بكة ميماكا ) ولذا جعله من باب لقلب كذا في شرحه بعد ح و قال السيد في حاشي  
شرح هذا القول ولا يخفى هو فانه مذهب سيويه ومذهب غيرهم من خير ما يرد  
ولعل المراد انفقوا في جوار كون من متبأ بدليل انه صرح في بحث الانشاء يكون

الاسماء المتصلة للاختفاء احكاما بعدها هذا المعنى ثم الجواز في الاستفهام انما  
هو في الاسم المنصته له كما مضى في بحث تكثير المسند من هذا الكتاب ونشير اليه صارحه  
في شرح الفتح حيث قال قد اتفقوا في من ابو لدون ان يقول قد اتفقوا  
فيه ولا يراد به داجور دت في الانشاء فلا يكون اعني كان امك ام جبار من باب  
انقلب من جهة اللفظ (قوله ههنا) اشارة الى ان العرض مطلقا لا يقتضي ذلك  
نحو عرضت الاحاري على اسبغ مما يقتضي لذلك المعنى المقصود من العرض  
ههنا وهو اذيل الى العروضة ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان العروضة  
ينحرف الى العروضة صبه قايانه على الاصل ومن لم ينظر الى شيء من الاختصاص  
وقال العرض انما هو شيء شيء قال ان كلاما من القولين على الاصل وهو  
الحق فان كلاما من الاختصاصين خارج عن مفهوم العرض (قوله كان المقدار)  
وامت خبره فيكون لاسم الواقع موقع المبتدأ مكره والخبر معرفة ودا متبع  
في الا- يحمل يجب ان ينسب على اصل وان الاصل كان طبيا امك ام جبارا  
(قوله لا الاسم) انما اختير تقدير كان لان الاستفهام بالقول اولي (قوله  
هو حوده كمد) اي اختصار وجوده لفظا لاجل همة الاستفهام كمد من  
حيث شغل لان المقصود المقابلة بين الطبي والجار مخالفا لا مقبدا لما في المعاني  
(قوله واسمير معرفة الخ) لان فيه معنى الضم والاشارة الى المخرج اليماني  
في الظاهر المكره ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة ولوالى بهم (قوله  
اطببا كان امك) تكثير صيغ كان باشارة الجمع على وقع اليث وان كان امك  
يقتضي التانيث (قوله المقصود النسوية الخ) لان النسوية بين الطبي والجار في كونه  
اسم فاعلم يعرف بين معنيين كالمعرف بين زيد المطلق والمطلق زيد (قوله  
ويأتي الخ) دفع لامتداد وقوعه (قوله وفي التزيل) قال الله تعالى (وكم قربة  
اهلكها فسادا ناسا) وقال الله تعالى (خلقهم قدسره) ان الربا يؤول لاهلانا والخلق  
ماراد نهسا قوله من طبس السطح اي اصطنعه وسويته والطيب (قوله بالقدن)  
والعربك (والسباح) فتح الدس وكسر هاء الطير مع التثنية وقيل بانكسر الاله  
(قوله ولم اصب بمعنى ح) لم يوجد في الكتب المتداولة الاصابة بمعنى الجراحة  
في القاموس وغيره الاصابة ضد لاصعد والاقبال والصواب وارادته والوجدان  
والاحتياج والنعيم ورد في شمس الملوك والتاج النبيل يعني ربيد قلعه معنى  
بحري من انتعيج او من النبيل (قوله لان قوله اصيب بمعنى جرح الخ) اشار  
بقوله بمعنى جرح الخ ان كونه قربة منى على ما سنده انجيب من ان اصيبت بمعنى



في سورة النقرة نصب مصائبه لأشكال فيه ( قوله ابن المذكورين صلا لا  
 أخ ) لكونهم مائنين عن لاديس كاهما مشركين عابدين للثلاثة أو الكواكب  
 ( قوله فما السر بغيرهم ) هي آيت التشريك في التأثير بحسب الظاهر بعيد  
 التسوية في النص وفي الآية فيه الحكم في عدا الصائين طريق الأولى  
 \* قال قدس سره إشارة ح \* في جميع صفات المفرد على المفرد بكونه الأصل  
 لكن المعطوف من جهة اتو دع والتو دع كل من ما عراب سابقة وأنه لا يلزم تقدم  
 المعطوف على المعطوف عليه لأنه يفرد خبر الثاني مؤخر أص حير الأولى بر جميع صفات  
 الجملة على الجملة أن المعطوف على الأصل خلاف الأصل لأنصار إليه الاكسر ورواياته  
 يلزم في معطوف المفرد على مفرد الفصل بين المتبدا والخبر بخبر ان مفرد مؤخر  
 وتقدم المعطوف على المعطوف عليه ان قدس مقدما بخلاف صفات الجملة على الجملة  
 فانه لا يلزم الا تقدم حتى بعض المعطوف عليه \* فان حوار المعطوف على محل اسم  
 ان يختلف فيه فلا يجوز عند من يشترط وجود أصغر اى الطالب للأعراب المحلى  
 وهما قد فصل لا الرابع للاسم محلا هم المفرد وقد فصل بدخول ان ويحوز عند  
 من يشترط وتصلبه في معنى \* فان ليس سره على يجوز ان يكون خرا \* لا يجوز  
 لان لام الابتداء لا محل على حرمان الا ان لم علمه قوله ثمريد \* قال قدس سره  
 قول بحسب ان يفرد مؤخر \* لا يجب : لا أحد الأمر لا م امتد معطوف او  
 الفصل كلاهما خلاف الأصل \* قال قدس سره فان سر خبر مقدما ح \* ترجيح  
 لشي من التدوير على لاخر يكون هو واقع في الشعر كما سر من قوله ثم اشتكيت  
 لاشكاي وما كره فمستجار او فر على فهو قوله عليك وور هذا الله السلام \* قال قدس  
 سره ان قطع أخ \* يبعد في الكشف : حاصله انه عطف على محل اسم ان يلزم توارد  
 العاملين احثي ان والابتداء على الخبران قلنا ان العامل في الخبر او اختلاف العامل  
 في المتبدا والخبر ان فقال انه من في الخبر فقط وورد عليه شارحون قاطبة انه ان  
 يلزم ذلك ادالم عند فخر خبر و اذا قدر له خبر مقدم على الخبر المذكور  
 لو مؤخر فلا لانه يكون حيثما كان من ومن و متبدا خبر على حده والجواب ان  
 كلامه متى على عدم تقدير خبر و اذا قدر اشرفه في الحقيقة من عطف الجملة  
 على الجملة لامر معطوف المفرد على له \* لا تشترك في شي من احرار الجملة انما  
 الفرق بين الوجهين انه \* اعتبر الامتداد بين المتبدا والخبر مقدما على العطف  
 كان من عطف الجملة على الجملة واذا اعتبر العطف مقدما على الامتداد كان من

صنف المفرد على المفرد قال قدس سره بمحتمل أن يكون اعترضه اختياره الرضى  
 بحث الحروف المشبهة وفي الكشف أنه يجري مجرى الاعتراض وإنما حصه  
 جازيا مجرله لأنه ماق على حقيقة العطف ونحوه عن مفرقه للمعنى الذى أتاه  
 بقوله وهذه التقديم الخ قال قدس سره الى غير ذلك كأنه إشارة الى  
 وجه اختيار حذف الخبر عن الثاني على حذف آخر من الأول ليكون السابق  
 قرينة للإحق دون العكس ولأن الآية مسوقة لبيان حال يهود وانصارى  
 هم أحق بالخبر المذكور وفي المعنى والذي جعل صاحب الكشف على أن جعل  
 المذكور خبرا للسابق وخبر الصائون محذوفاً مؤنثاً لتأخير مع أن مدح مدحيه  
 في زيد عروفاً أن المذكور خبر الثاني وحذف من الأول وهو انصاف لا يبرم الفصل  
 والحذف وما ذكره من المعنى أنه لا يقتضى إلا إذا أخرج الكلام على خلاف مقتضى  
 الظاهر وإلى ما ذكره صاحب امرأته من أن رفع الصائون من قبل العطف على  
 انتموم كقوله بدلى أنى است مدرسا مسمى ولا يبق شيئا إذا كان حائبا  
 كأنه توهم أنه قال است مدرك مسمى فكأنه قيل هذا النص آمور وعادوا الخ  
 وإلى ما قبل أن الصائون مصوب وبمعنى لخص بالاولى في بعض النسخ  
 وإلى ما قبل أنه صنف على الصيغة المتضمن في عادوا ولا ينفى سطحا (قوله وحذف  
 الأول محذوف) في المعنى وقد تكلف بعضهم في رفع أن نحن نعلم سره وراض  
 حرمه ولا يحفظ مثل نحن قائم من يجب في آخره صفة نحو وأن النص الصائون  
 وإنما ليس الصائون وإنما قوله رب ارجعون فارجعهم فلاب غير المتدا والحر  
 لا يجب لهما من التعلق ما يجب لهما (قوله خبر أول الذى) أى لكان من حيث  
 أنه حامل فيبدأ لا يصح كون برهاني الصنف خبرا لوى (قوله من عطف المفرد)  
 وإنما تصح العطف مع من الطوف لا يشترط صيغة متكلم لأنه وقع ثانيا ويعتبر  
 في التبع مالا يعتد في الشروع أو على سبيل التعجب (قوله والخبر محذوف)  
 والكلام من عطف الجملة على الجملة عن نية تقديم برهاني أو تقدير المحذوف مؤخرا  
 عنه (قوله وأخبر انصافا مخرج) وسمعه كان في مصنفه منه فترد الاستمرار  
 فالمسألة بين الجناين في المعنى متحقق (قوله لم يكن بعد) فيه إشارة الى  
 أن فيما ذكره الجمهور والمزوني بعد لا لانه من في مصنف أن يكون عطف  
 المفردات وأن يكون السابق قرينة على الإلحاق دون العكس (قوله أى وخبر  
 كذلك) أن جعل من عطف الجملة قد حذف اسم من الجملة ثانية ورفضه  
 عطف غير وهو زيد وعطف مطلق محذوف على متعلق المذكور بعد حذف



فيه السد ايضا ولا ياتي في كون المصروف معطوفا على مفرد كذا في شرح الفتح  
 الشرقي وفيه ان السد وسد اليه لا ياتي في الاصطلاح على التوابع (قوله  
 مثل على مطلق الواحد) كانه وجوده (قوله ثم قد يدل الخ) يعني  
 قد يحذف الخبر الخاص اذا دل الفريضة على الخاص (قوله السببية) اي  
 السببية من غير عصب يقربه اليه كافي قولهم الذي يظهر فيعصب زيد الذباب  
 وحديث يكون العامل فيها هو الخبر سواء كانت زمانيا او مكانية اي فزيد موجود  
 في ذلك الوقت او في ذلك مكان فعلة (قوله لزوم الخ) اي تنبيه مصوق ما بعدها  
 لما قبلها من غير مهلة لا كونه مسما بها (قوله فحشد يكون معولاه) عقبه ان  
 اذا ظرف صير متصرف على لاصح (قوله لا يكون مصافا) مثلا يلزم اعمل المتأخر  
 لعل ورثة في المقام فيه ولا يجوز حشد ان يكون خبرا لعل لان ظرف الزمان  
 لا يتصرف في الجائز لا تقدر مصاف في ذلك الوقت حصول زيد (قوله يجوز  
 ان يكون هو خبرا ابتدأ) في الجوار سادس يدل ان يجوز ان يكون معولا لافادات  
 وفيه ان معادلة لكان لا معوله واعتبر هذان وجود زيد خبرا لكان لعل اليه  
 يجوز ان يكون حرفا ضمير المصروف فوجه انه اذا كان خبرا فهو في الحقيقة ظرف الخبر  
 المصروف والظرف سادس والفرق بينهما سادس وعدمه ما بين فو وجد ظرف  
 مسبق محذوف العمل انما من غير المسبق فاصواب ان يقال معنى يجوز ان لا يتبع  
 اشارة الى انه من تقدير اربعة متع كونه خبرا لابتداء الانقذار المصاف (قوله اذا لا  
 معنى لقولنا الخ) والقول سادس نصف امام معنى لعدم السباق اليه واما  
 لفظا فانه يدل على عدة الجار والجار في الدلالة والقول انه خبر بعد خبر او هو  
 من سبع المسكوت امام معنى لعدم التعدد في الحكم والمال لفظا فانه تعلق معولين  
 تعامل واحد بحرف حروف من غير عصب (قوله جمع) اي اسم جمع لان صلا  
 ليس من اربعة الجمع (قوله لا حروف هم) الى والاعلم (قوله ونحو على اربعهم  
 الخ) بهم ذلك من قوله سحلا فان حوز يد على عدم الاقامة فيه كثيرا  
 (قوله ظرف قعسا) بخلافه في دار زيد فانه ليس الخبر فيه طرفا قطعيا (قوله  
 وقد وضع الخ) تأكيد لكون الحدف مطردا (قوله لم يحسن الحدف اوله بحر)  
 اي لم يحسن ا حد المخرج من البحر عند الذين يكتسب عليه التعليل بقوله لانها  
 الخاصة اي الحدف من حصص حذر مضى دأبه الى تصد تحت جماعية (قوله  
 تقديره لو تم لكون تم لكون) في امسح التقدير لو لم يكون تم لكون لافادات  
 ثم حذف العمل الاول احصى بدلالة ضميره عليه المدل بعد هاب العمل متصلا

( ٨ ) عند البصريين  
 ولم يميز عند البصريين  
 نمطه

وقال الشارح وجه الله تعالى في شرحه مذكر من كونه التقدير تملكون تملكون  
 بالتكرير للتأكيد وكون النال على المندوف هو صير المندوف مخالفاً لا عليه  
 المجهور من كونه الثاني للتفسير لا يجمع بينهما قط لا لتأكيد وان الدال عليه كلمة  
 لو انتم نصيبه الفعل مع قيام المذكور مقدمه أقول وقع في شرح سهل من في هذا  
 صيرته التقدير ضربت ربها صيرته وفي هذا مررت به التقدير حاولت زيدا  
 مررت به وإنما قد مررنا لأن الحذف مشروط بوجود القرينة ولو قدر تملكون  
 بدون التكرار لم توجد قرينة الحذف فلا بد من التقدير مكرراً فيكون الثاني قرينة  
 على حذف الأول المقصود بالاختصار مع حصول التأكيد لا لغيره كالمذكور في هذه  
 ما يخص من قول المصنف وجه الله تعالى وما نحو ربه عرفته فتأكيد ان قدر  
 المفسر قبل المصوب بقول الشارح وجه الله تعالى لوجود المفسر إشارة الى تحقق  
 القرينة ومعناه ما يفسر ان يكون مفسراً فلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر لأنه كان  
 تأكيدياً كما علم من ما قدمه صار مفسراً فحصل الإيهام من الحذف والتفسير من إبقاء  
 الثاني ومعنى قوله اذا انقصود من الآتي بهذا الصهر يخبر ان المقصود بالذات بعد  
 حذف الأول من الآتي ما ظهر باسم المقدور وما هو عليه انضم كماله على المندوف  
 واعتباره لولا التفسير لكان له دلالة على تمكنه فلا دلالة له على العمل المطلق  
 ولا تملكون على خصوصه وحرراً ما ظهر عدم التماس بين المجهور والتكافي  
 وجه الله تعالى وان صرح به الشارح وجه الله تعالى (قوله ولا به بعد الخ)  
 لأنه قلب القول بما جاء الفرج واسقاط الأصل (قوله هم المخصوص الخ) لأنه اذا  
 كان الامساك لازماً لهم على تقدير حصر ملكية خرش الرحمة بهم كانوا في غاية  
 العمل الظاهرى أى الامساك فادفع ما قبله كونه في صورة لا ممية انما بعد حصر  
 الملكية بهم لاحصر اشخوصهم بالخص المسمى لا بالحق لا يتعلق بالملكية  
 فانه ملكة تصب فيه شخص ما كان أو لا (قوله وصبر الجميل هو الذي) لا شكوى  
 فيه الى الخلق أى وان كان فيه الشكوى الى الحق كما قد يعقوب عليه السلام اما  
 اشكوى وحرى الى الله والنصر العير الجميل ما هو شكوى الى الخلق (قوله)  
 ورحم حذف المسد اليه أى على المسد مذكور لا مفسد فانه يوقرلى لا يجرى  
 فيه ماسوى الوجه الاول (قوله فكثيراً ما نوح) وكونه محب عن السؤال وكيف  
 حاله بقوله امرى صبر جميل فيكون القرينة على تقدير استأنا لا بقى ذلك لأن  
 المقصود دفع ما قبله لانه لا قرينة على تقدير المسد (قوله ولا المعلوم من قول  
 صبر جميل اجل الخ) في التصحيح النص جيب النفس عن الجرم وفسر الامام

في الاحياء الجرح بالطلاق داعي الهوى فيرسل رفع الصوت وصرب الحدود  
وشق الجيوب والشفقة في شكوى واظهار الكآبة وتغيير العادة في المنس والغلم وهو  
على نوعين جيل وهو الذي لا شكوى فيه الى الخلق وعبر جيل وهو الذي فيه شكوى الى  
الخلق لكن لا خرج فيه ولا بدعة في الشكوى ادعى من هذا ظاهره اذا قدر انشر  
اجل لابد من الفصل عليه ونفهوم نفاخر من تفيد الصبر الجليل ان الفصل عليه  
صبر عبر جيل فيكون المعنى صبر جيل جيل في هذه الواقعة من صبر عبر جيل وليس  
المنى على هذا ديعهم منه ان لقاء كل مقام الصبر الغير الجليل الا ان يعقوب  
عليه السلام صبر صرا جيل في هذه الواقعة لا بد اجل ولا يفي انه لا يناسب كل  
مقداره عليه السلام بل اعنى بالصبر الجليل في هذه الواقعة اجن من الجرح وث  
الشكوى ليشعر بان مقامه مقدم عليهم ناصر ويعقوب عليه السلام صبر صبرا جيل لا يفيد  
كل تمدد هذا حاله اذا شارح رحمه الله قوله وبان المفهوم المخرجات بعد ما حلتك  
بها تعلم ان الاموات التي اوردتها الاصل النجاة بعدد عن المعصود بما حل قدر  
(قوله كموت ارب عبدكم غير والمخ) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه  
للفتح لعائل ان يقول لا يجوز ان يكون عمرو في هذا المثل عطفا على زيد صلب  
مجرد على مفرد مشاركة في السند المذكور كذا في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل  
دقت على ترك السند انتهى وهو موقوف على قوله في قوله حيث كان ان في محو زيد  
في الدار وعمرو وحده ان يكون خبر لم يداو امر من بانه لو كان دقت لصح زيد قائم  
وعمره بتقدير زيد وعمرو قائم واجاب بانه ان سمعته متعجب القيد وهو متعجب مما  
نحن بصدده ولكن شهد بخوار قوله في ولست مقرا لربك بل طامنة في اني داسعي  
الاكرام وحالها في كره سبه في شرحه فندح وحواشته من ان ارب بعدد نام عمرو  
لا يجوز ان يكون من عطف مجرد على المفرد فتصل الطرف ضمير زيد فلا تفعل ضمير  
عمروم يجوز دقت فيما اذا كان الخبر مقدما او مؤخر اخصاف لا يقفاه ولعل مقتضا  
الفرق انه اذا كان الخبر مؤخرا او بعد ما يكون العطف مقدما على الاخبار فهو  
حرف الحقيقة عن احدهم متضمن ضميره وانما اوسط الخبر فيكون الاخبار مقدما  
على العطف فيكون الخبر متضملا لضمير العطف عليه فلا يجوز ان يكون متضملا  
لضمير المعصوف دما لمدحه انعلم انهم الا اذا اعتبر العطف مقدما على الاخبار  
ودقت تكلف في سعة بخلاف الشعر على شاهد الذي اوردته صاحب المعنى لا يفيد  
المدح وانما مذكره صاحب الصدق وتبعه المتكلمون من ان الاشباع دما هو اذا  
عطف الواو وانما اعطف بالواو لم فلا لانه حينئذ يكون خبر لا حدهما لهما الاشباع

عقل ولا عقل اما العقل فانه في العطف بالو و يكون خيرا بكل واحد منهما  
في الحقيقة كما انه في النصف لم و او يكون خيرا في حقيقة من احدهما و اما العقل  
فلان البيت الذي استشهد به في المعنى من قبل النصف بالو و الجواب عن بحث  
الشارح رحمه الله تعالى ان حوار كون الب من عطف الفرد على الفرد لا ينافي  
كونه مثالا لحذف المسد على تقدير اعتبار نصف الجملة على الجملة \* قال قدس سره  
دفع الدفعة التعلم ح \* دفع الدفعة انما يخص اذا كان البين بطريق الضبط فقول  
مصدره انما مفرد فهي متصلة و الاعتب فيما فيها الهمزة و فتجاهل و اما جملة فان  
لم يكن مصدره الهمزة فمقطعة و ان كان مصدره هـ كان بعد مني الجملة المذكورة  
بعد الهمزة نحو اجابني زيد ام لا فهي مقطعة و كانت هـ فان كانت الهمزة تقسوبة  
فمتصلة و ان كانت لامكارة فمقطعة لانه في معنى الخروج ان كانت لاسمهم فان لم تكن  
الجملة مشتركتين في شيء من السد اليه و السد فلتحرر و هي بها مقطعة و الشيخ  
ابن الحاجب و الامام علي بن ابي طالب ان كونه متصلة و ان شئت في حرة فان صدر على  
انقاع مفرد من الهمزة فهي مقطعة و ان لم تعد على ذلك فان كان الهمزة اسما فهي متصلة  
و لا يجوز كونها متصلة و مقطعة \* قال قدس سره \* في تقريب هـ من ذلك السؤال اخ  
لا ينافي ان ذات السؤال مالم صدر منه و صعب السؤال لا يبصر فرة على تقدير  
شيء في ذات الجواب اذا تعلق به الكلام بحسب ما حتى يكون احداهما فرة  
الاخر انما صدر فرة بواسطة كونه مؤلفا من مقطعة الخواص (فوقه الجواب)  
اي عن نظر المذكور باعتبار الشق الثاني و صدر منه اخرى و خاصة ان تقدير  
المتأ و ان كان يزدى من المعنى لكن فيه كثرة حذف و لاحترار عند اولي بل و اجب  
منه امكن كما في المعنى و ان التقرية و ردت على مصدر نفس اولي من اسم  
الفاعل لكن لو امكن ان يقع عند عدم الحذف تقتضي تقدير فاعل وليس حواجا  
للمارسة المذكورة بوجه الاول لان اعرصه لا تمارس \* قال قدس سره  
الريادة تشتمل على \* به ان السائل غير متزدد في الحكم و السؤال انما هو لا قرار  
الحبيب بالحكم و التقوى لا يسهو المطابقة المقضية و ان كان يحصل لكه فتوت  
المطابقة المطلوبة التي هي اهم كما ينبغي \* قال قدس سره كما صرحوا به في هذا  
صحت حيث قالوا ان قدر \* اي شيء صنعت فان يكون دارا فتقول مقول صنعت  
فالجواب الاكرام بالصب اي صعب الاكرام و ان قدر اي شيء الذي صنعت فان  
يكون ممتدا و داعي الذي فالجواب لا كرام ارفع الى الذي صنعت الاكرام

قال قس سره والحق في الجواب الخ = هذا حق لان الاممية التي خبرها فعل  
 فعلية حقيقة عدعاء المعنى ولذا تصد الجدة الاياه اورد في صورة الاممية لسكنة  
 معصية كقادة النفوس او تخصيص اولوية كتحصيه الاستهتام لكن بينه بان  
 الاستهتام بالفعل اولى فاصر لانه يرد عليه ان المعاديه بين مدخول اموال المعزة اولى  
 كايه سابقا بقوله و عم ايضا ان المتصلة ادا ولها مفردا الخ وان الاصل ان يلى  
 السؤال عن المعزة وهم - سؤال من تعين افعال وان شئت تحقيق المقام فاسمع  
 ان السؤال ليس عن نفس محرم ولا عن نفس الفعل بل عن الفاعل من حيث انه  
 اسداليه الفعل وعن النفس من حيث انه اسداليه الفاعل وكل منهما يستلزم الآخر  
 انما اشار في كون احدهم هم من الآخر بقوله تعالى (ولئن سألتم من خلق  
 السموات) الآية سؤال عن فعل لا عن مقصود منه ان المتركيب بالحدة على نفي اشتراك  
 ما حكم امره من ان الحق الذي هو ساطع الصادة مفردة اياه تعالى فيكون العدة مختصة به  
 كما يدل عليه آخر الآية عن قوله تعالى (قل الجدة) يعنى على ارام الحدة عليهم  
 وادان كان كذلك يكون قوله تعالى (من خلق السموات) جملة فعلية قدم فيها افعال  
 وحمل منها لخصمه الاستهتام فيكون الجواب المطابق تقدير الفعل ليكون نصا  
 هو اهم اسناد الخلق اليه تعالى لا تعذر ابتداء قال القاسم في صورة تقديره  
 قوله تعالى (ليؤمنن) فوشوع الدليل المانع من اسناد الخلق الى غيره بحيث اسطرهم  
 الى ادعائه وفي الكثرة في تفسير قوله تعالى (خلفهن الزر العظيم) لينبين  
 خلفها الى من هذه صفاته ويسدده ايده ولذا كما وقع الجواب مكمل في التبريل وقبح  
 تقدم الفعل الا كتبه كما في قوله تعالى (قل الله يضحكم) لا فادة العصره قال الله  
 تعالى (خلقهن الزر العظيم) (ماذا احسن لهم قل احسن لكم الطيبات)  
 (من يحيى العظام وهي رميم) (قل يحييها لى انشاها اول مرة) والمطابقة  
 العظيمة فانما تراعى بعد حصول المصيبة المعصية (قوله لاحل خصومة) اى  
 خصومة الغير منه ويحتمل ان يكون لازم للوقت وحيث لا يحمل خصومته وخصومة  
 غيره (قوله ليس تقوى) لان هذا الكلام كما هو كماله لانه لخصومة مع انها  
 ليست سدا قريبا لابتكاه (قوله من غير وسيلة) اى من غير علاقة وسابقة  
 حتى يقال احتجته فلا وسيله من حطب اشجرة اذا ضربتها بالعصى ليسقط  
 ورتقا (قوله والطوايح جمع مصيبة الخ) على حذف الزوائد كما يقال اضرب  
 هو ماشا ولا يقال مصيبت على القيس (قوله كواثم جمع مقيضة) يقال رباح

لواضح اى السحاب ولا يقال محققات الاصح است كردن ( قوله اوبسنى لقصر ) قال  
المولى الجايسى فى حواشيه على شرح الكافية وتعمده حتى يقرر بحسن ما سلفه الشعر  
لانه لا يربى سبب الضراعة ناسب ان يربى سبب الاحتياط ايضا ( قوله اهلا لا لمبايا )  
والتميز عن المنية بالمبايا اذ باعتبار الاسباب اول جملة ( قوله هذه عرايح ) فى الرضى  
وبما كان جواب ما مضى مقرونا بالهاء ( قوله اى يبكى صارع ) فى الفصل ان  
التقدير ليك صارع وهو البقي بالنعنى كان يبكى صارع وعلى سؤال من يبكى كذا  
فى شرح افتتاح ( قوله بسلامته عرايح الخذف ) فيه ان حذف لكمة وان لا يربح  
على الذكر فلا يربح ( قوله لسمع بالتحويل على القرينة اخ ) يعنى ان وجود  
القرينة صحيح لخذف لا موجب له فان دوى على دلالتها حذف وان لم يقول عنها  
احتياطاً بناء على ان الخطاب لله بفعل هماد كروان كان مصطصو لكلام فى الخطابين  
واحداً وسكنة تخصيص الحروف اذا استدل على لى الله تعالى الاشارة الى ان الاسماء  
اليه فى غاية الوضوح يكتبه اذنى يفظ بخلاف اسبده بنات له تلك الصعوت  
فانه يحتاج الى زيادة تدبر وملاحظة ان الخلق على هذا الخط اللدني والظام الحكم  
لا يصور بدون القدرة الثابتة والعلم الدائم ( قوله ومنه قوله تعالى بل صله الخ )  
فان السؤال من القاعل لان المسؤل منه على المهرمة والحق مسك الشوت كما يدل عليه  
اسم الاشارة فتكال مقتضى الظاهر ان يدل ان شرهم الا انه قصد التعبد على شأوتهم  
بانهم لا يعقلون كونه فاعل ذلك الفعل عالم يصرح به ( قوله فيفيد شوت اخ ) اى  
صريحاً على معنى افتتاح فلا يرد ما قيل ان قامت لغربة هى كونه محمداً فعلا قصد  
الحذف ايضا اذ ان الشوب او العدد متضمنه وان لم تتم قرينة من ذلك فلا يجوز  
الحذف لاعتدال المراد بالشوب حصول المسد للسد له من غير دلالة على تفيدته بالمران  
والجهد لاعتداله بالمران ( قوله او ان يدل قصد التعجب اخ ) يعنى رافق الاحوال  
من حضور الاسد وتطلع ثوب زيد وسبعه بالدم وتعودت و ن دلت على ما يفاوم  
الاسد لكن يدكر ذلك قصد تعجب السامع من جاد وكما هو تصدده كذا فى  
شرحه لفتح انما الداعي الى ذكر السند التعجب وهو باعتبار قصد دعاء حاملة باعتبار  
الحصول بآية مترتبة فاقوم فى افتتاح من قوله او قصد التعجب وفى الايضح وانما التعجب  
تدبر فى العبارة للاشارة الى ان هذا الداعي يتم كونه محمداً وكونه عمة فقول المشرح  
رجه الله تعالى وحصول التعجب على وفق رافق الايضح لا يمتدح الى تقدير انصاف  
اى حصول قصد التعجب كما ذهب اليه بعض المتأخرين ( قوله وحصول تعجب

(ج) دفعه ورد انصف رحمه الله تعالى في الايضاح حيث قال وفيه نظر لحصول  
 التخصيص بدون الذكر اذا قامت القرينة قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح  
 الفتح وما يصلح ان يتعجب حاصل بدون الذكر عند قيام القرينة بموج على انه  
 جعل القرين قصد التخصيص وادى دلالة لذكر اسد اية فقط على ان قصد التخصيص  
 دون المادة النسبة وان قامت القرينة على نفس السند ثم اذا ذكر ما لا حاجة اليه  
 في قاعدة النسبة لمساقتة فائدة وكان قصد التخصيص مناسباً لحمل عليه ومنهم من  
 رجم ان مراده من التخصيص وان كان حاصل بدون الذكر لكن التخصيص الحاصل  
 بالذكر لا يكون بدون وجه ونقض هذا كلاماً قليل الجدوى جداً انتهى وذلك لانه عزلة  
 ان يصل الداعي الى الذكر المظهر الحاصل بالذكر والاستلزام الحاصل به والتخصيص  
 على المساواة والحاصل به (قوله غير جلة) اي لكونه غير جلة لا لكونه غير  
 مني ولا مجموع او غير مصدق لانه له او غير مر كد المفرد قد يداني على مقابل  
 كل واحد منهما لكن المراد بالامر ادعها هو هذا المقابل خاص وهو كونه غير جلة  
 بغية المقابلة (قوله واما نحو رد الفتح) يعني انه داخل في صاطة الافراد اما  
 عدم كونه من مظهر ومساقتة فائدة التقوى فلانه قريب مما يجيد التقوى لانه  
 ان اعتبر قصده للتصغير الموجه لتكرار الاساد المعيد للتقوى كال معيد الله وان اعتبر  
 شعبة بالمخالص التصغير لم يكن فيه تكرار الاساد فدخل في عدم المادة التقوى لان  
 التكرار منه ان يكون فائدة بلا شبهة ومقابل ان المراد التقوى المتعدي لان المطلق  
 يصرف الى المكامل وهو لا يعيد التقوى المتعدي فليس بشئ لان قوله بل هو  
 قريب الخ ياءه ولعدم تقسيم التقوى الى قسمين واعماله او غير الافراد براد  
 الامم مفردا اي غير مر كد ومن نحو ربه فانهم سواء كان مسداً ان التصغير او الظاهر  
 خارجاً عنه كما به حارج الحية موهماً له هو مشهور من اسم العامل مع فاعله  
 ليس مفرد ولا جلة وعدم الترخيص لبيان ما يقتضي ايرادها على انه بمعنى من بيان  
 دواعي الافراد والحية لاشتماله على شعبة لم يتخرج الى تكاف في ادخاله في صاطة  
 الافراد بانثباته غير مد للتقوى في صورة الاساد الى التصغير منه غير سبي في  
 صورة الاساد الى الظاهر فان قدس سره ولا يمكن المقصود بالغ في والتعجب لفظي  
 الفتح والمصنف رحمه الله تعالى اختار ان لا يشعر وان كان المعاد هما واحداً  
 فان قدس سره تعين لقوله الفتح لانه قليل المقدور هو علة لعلم القول اي انما  
 لم يقل مع عدم قدس سره ثلاثين صاطة الافراد لشموع عدم قدس سره التقوى  
 بصورة التخصيص مع ان مستند جلة وهو التوحيد ادى الى اية بقوله وربما

يتوهم ان ناعل الخ . قال قدس سره فيكون المعنى . يخل هي ديت قويه الكنه عبيده  
 . قال قدس سره في شئ ما ذكره . ي عدم فائدة التقوى او لافراد . قال قدس سره  
 وهذا سهو من طغيان العلم . فانه اذا كان يكتب ليخرج واحصى فكتب . طريق السهو  
 فيحمل واهم وفي قوله من طغيان لقل اشار تعالى انه سهو لا يقع منه من العاقل وما قبل  
 في اصلاحه من انه اراد التحول والمهموم من حيث . لاجراجه و اصلاح لسهو بعد  
 الوقوع وليس يخرج عن كونه سهوا اذا تعبر عن لاجراجه . تحول ومن المخصوص  
 بالمهموم ليرتد في كلامهم . قال قدس سره راجع ان عدم قصد تقوى . لا الى عدم فائدة  
 التقوى او الى الافراد . قال قدس سره . يدفعه ما مر من انه خلاف ما يقصده سوق  
 الكلام . قال قدس سره باقى من هذا المعنى . لانه من عن حدوث تحول وتحويل عدم  
 قصد التقوى لصور التضرع من استدل . قال قدس سره بعد تقوى بصدور ان يركن  
 مقصود بانه على ان نفس الحكم مع التثبت عبر بحد . الى القصد . قال قدس  
 سره . وهو ظاهر . فاعرفت ان النافع من حيث انه نافع لا يتقدم على الميوع فضلا  
 عن عامله الا في المستوفى لضرورة . قال قدس سره لافادة ولا تها . انصواب  
 لاداء . ولا تها . وهذا الاعتراف . بما ورد لوربه ما يقصود به . من كونه القصد  
 بواسطة الغير فيكون هناك قصد اذا اراد به . لا يتحقق به القصد اسلا . وانما  
 يتعلق . يستلزمه كائنوا في معنى الحركة . يتبع الاثر . فيكون قصد قدس  
 سره . ولا يوصف التركيب الخ . فكم . غير مقصود به التقوى بغير مقبله . بضا  
 فتكون صابغة الافراد منقصة بصور . لبعض سواء قبل مع عدم فائدة  
 التقوى اوج عدم قصده فلا يكون لمدول منه فائدة ( قوله لكن قد غير منه  
 الخ ) يعنى ان بيان حصول تعريف الله . يعنى لا يصدق على العبد لا بعد  
 في صاحبة الافراد لان تعريف الفعل يصدق على الجملة . واحدة غير المتدا . سوء  
 سمى صبيها اولا ( قوله وصف اعتبارى ) فان الامتلاق صفة حقيقة للاب  
 والامتلاق ان زيد سمع اعتبارية زيد كما احاطه في تعريف الدلالة . ( قوله جلوا را  
 ههنا الخ ) اى لو ارد انساكى رجدة فعلى في تعريف المعنى من التثبت . التثبت  
 بالفعل لا بالقوة حقيقة لا توسعا والجملة ليست بآلة شدة . نفس لاشتهى على الله  
 التهمة المنفية للارتباط بشئ من القوة بأوبه . بالتبعية . بقدرة . ونايته بالفعل  
 توسعا باعتبار استلزامها بانه فاستله . قيل . قوله . من لاطش تحت لاطائل  
 تحت ( قوله لا يقضى بكثير من التبادلات المعنوية ) لا عذرية . وهى . مستطاب



الانراضة كالامكان ووجود الاشياء اذ لا انصاف بها بالعمل بل بالقوة تصدرا خارج  
 العقل وبطريق التوسع حراثه يجرى الامور الحقيقية لتكون الاساذ فيها على طريقة  
 واحد وقوا بمقتضى لا يكثر الامور الاعتدالية التي يكون الانصاف بها في الخارج كالعلمي  
 ثابتا بالفعل حقيقة وتاخر زناظر مقول ابواب الذي ذكره السيد قوله اجيب عنه  
 اخ لا نه ان ارادته لا اسد له صلة اي المنة اصلا باطل لانهم يظنون عليه المستدوا  
 ارادته لا اسد بالفعل حقيقة فسم كنهه فخرج عن تعريف الفعل كثير من السدات  
 العملية الاعتدالية كما عرفت فاجيب لم يسهل اذ الشارح رحمه الله تعالى **قوله**  
**واذا كان الخ** عطف على قوله فلا بد من اخكم شوا الخ **قوله** وهذا كره الخ  
 عرض الفصل من هذا الكلام اذ حال معاق فيريد مطلق ابو في صانعة الافراد  
 باعتبار كونه ضليا واخرجه عن صانعة كونه جملة والشارح رحمه الله تعالى اذ حله  
 باعتبار عدم اذنه التقوى **قوله** وهذا ختم طاهر ان تأملت في كلام السكاكي  
 رحمه الله تعالى علمت انه حق وقد اصراف به الشارح رحمه الله سبحانه حيث قال في تفسير  
 قول السكاكي رحمه الله تعالى وانهم في حكم الافراد نحو زيد عارف ابو مدي حمل  
 عارف اسد الى الظاهر كما لم يرد اليه في التفسير في حكمه انه مجرد عنه  
 فاذا حكمه انه مجرد كما سدد الى التفسير يكون صلب ويكون عاقله كالمردم **قوله**  
 والظاهر هو ليس بظاهر لانه يحضر الوصف في الفعل والبدن في عدم التقوى  
 فالمسند ايضا كذلك وارجح عن صانعة كونه جملة متعبد الفهم الثاني من  
 البدن يكونه فلا يستدعي لاسد ما بعده الخ ثم قال لاشيا متصلا بالفعل نحو زيد  
 صارب اخوه ومضروب او كرم لم يدر بطلت عليه فانه اخرج عن اسبي لان  
 كونه سببا يقتضي ايجابية وهو في ذمالة لثمة مفرد **قوله** كانه ليس مستحي  
 لعدم كونه جملة المسد سبي جملة **قوله** ولا كان اسد **قوله** قد اورد في الظن  
 ابو زيد مطلق ومطلق هو مثلا فذكره **قوله** محم محسن **قوله** لا تخمك اسد  
 القائل في حكم عدم وحرى الاعراب عليه **قوله** ثم المذكور الخ اي ما ذكرناه  
 من مرر السكاكي رحمه الله تعالى من ان المسد في زيد مطلق ابو ليس صلي الخ  
 مخالف لاهواله كور في عدم التقوى فانه يقتضي ان يكون صديقا **قوله** في الجملة  
 عارضا للصعب رحمه الله تعالى يعني عبر سبي اوضح من عبارة السكاكي رحمه الله  
 تعالى اي صلب لبحول زيد مطلق ابو في عبارة لافه ف رحمه الله تعالى ولا شبهه  
 بخلاف عارضا السكاكي **قوله** نحو الذكر من الرستين ومن الرجال من ضمير

يستبين فالحسد فعل بخلاف التكرمه يستبين فالحسد فيه معنى لا يستبين بعد  
 اساده الى التكر على بالبر تومسه العائد ( قوله لعدم اعتماده اشرف على شيء ) فان  
 قيل لم لا يجوز ان يكون فاعلا للفعل المقدر ويكون معرف متعديا به من غير تبينه  
 في العمل قلت لا جدد الفعل لعدم واجب احذف لا يجوز عهده اصلا فلا يقال زيد  
 حصل في البدره فالتبانه لازمة فلا بد من القول بعمل الطرف دون الاعتقاد على تقدير  
 التعادلية ( قوله لم يصح التركيب ) لالتصاف لعدم وجود رافع تستقر ولا معنى  
 لكون النسبة غير تامه لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتراف له بما رعد الاخفش  
 وبناه صحة هذا التركيب على مذهبه برغم العلامة ( قوله وجميع ذلك ) اي انه كور  
 من السؤالات والحوال شبه لان مناسبا ان تكون الاءنة بمسند مفرد وليس كذلك  
 فاعلم ان الاءنة للمسند المعنى مفردا كان او جملة على ان جعل التكر من التكرمين على تقدير  
 اسم الفاعل وفي الدار حالك على تقدير الفعل وعلى مذهب الاخفش نعمد ( قوله  
 مفردا كان او جملة ) يتبين شيئا الاول ان قوله ان تقديره يستقر او حصل في الدار  
 يشعر انه لو لم يقدر كذلك لكان معليا وليس كذلك اذ على تقدير اهم الفاعل ايضا  
 معلى وحواله ان السكاكي رحمه الله تعالى انه ورد ههنا التقدير يعلم ان الخلق  
 صعد ذلك لالاه على التقدير الآخر لا يكون معلى كما قلنا في المصاحف الكاشي وقال  
 السيد في شرحه لم يقصد بقوله ان تقديره استقر او حصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن  
 مسندا معليا بل لا كان المعنى في المسند المعلى هو التثبوت الحقيقي والتفؤ ولم يكن ذلك  
 ظهرا في قولك في الدار زيد اراد تقديره بما يكون ثبوته فالحسد ايه ثبوت حقيقيا  
 الاله قدره هو المختار عنه ولا يخفى ضعف الجوابين الاول فلا كلمة اذ التولية  
 تأباه واسم الثاني فلا كونه الطرف مقدر بالحصول والاستقرار كما تقر في التهور بحيث  
 لا خفاء فيه فالاعتراض قوي ولما لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لجوابه الثاني اهم  
 ذكره ان الخبر ان كان معلا للشدأ مثل يرد قام لم يصح تقديره واجاب الشارح رحمه  
 الله تعالى عنه في شرحه بان حلة الانتعاع هو الانتعاس ، معدن ولا تبس ههنا لعدم  
 بقاء الاعتقاد ( قوله لاشكاله ) لان الفرق بين ابوه معلى وبين معلى ابوه في ان  
 الاول سبى دون الثاني مع تعديهما في المعنى مشكل ( قوله وتعرضه ) لان المستند  
 السبى اربعة اقسام بجهة اسمية يكون خبر فيها معلا نحو زيد ابوه اصدق او اعم فاعل  
 نحو زيد ابوه منطلق او اسميا جامدا نحو زيد اخوه عمرو او بجهة ضمنية يكون الفاعل  
 فيها مظهر نحو زيد انطلق ابوه والتعريف الصديق لجميع قبيله متعسر ولذا اورد

السكاكر حجه الله تعالى كذا في الترمذي (قوله ليس بمأكل) لا يحل المشأ والخبر  
فلا يحتاج الى لرائد وكذلك ليس بمسوى ولا فلي لانهما فيما اذا تعاريا المشأ والخبر  
ولا يرد انه اذا لم يكن سببا كان فعلا فيدخل في صاطفة الافراد مع انه جلة قال  
قدس سره لانهم جعلوا كونه سببا احدي الخ  $\text{ع}$  فيه بحث لانهم جعلوا كونه  
المسبب من مقتضيت كونه جلة وكونه جلة يعرف من اعتدو حيث قالوا الخبر  
قد يكون جلة والجله بالنصين كتبين بالاستاء وهذا كسائر الخصوصيات من التعريف  
والشكير والحدف ونذكر بحرف في النحو ودواعيها تعرف في هذا النص فلا توقف  
لعرفة كونه جلة هي معرفة كونه سببا (قوله وغيره) فان موم في الآية المذكورة  
نائب عن اصمير كانه في الاصلع احرم واجز فيهم  $\text{ع}$  قال قدس سره هو  
اي كونه لسد الخ  $\text{ع}$  وفي شرح المنهاج لشارح رحمه الله تعالى هو اي المسد  
السبي دون يصح كونه على حدف المصاف (قوله مفهوم المسد) سواء كان هلا  
او مشقة او حادفا فحين يجرى زيد ابو ادعق وابوه مطلق وزيد اخوه عمرو  
(قوله مع العلم عينة انه نائب الخ) كالمظهر مع الحكم شؤنه لذى  
في عليه الا انه راد لفظ عليه لئلا يشاره بان كل حرم من احراء الكلام يحكموم  
عامة صما عاوه وهو قوله مطلوب، اعلي بالنصب حرم يكون وتعلق اثبات موصوف  
على نصيرية وقوله ويكون عطف على يكون وقوله يقطب نصب عطفا على  
يكون ووصف بعض مسدات اساس مع كل فعل كذا في ليطهر كونه جلة واعا  
قال موع اثبت لانه بس اثبات حقيق بل عياريا وقوله لكون ما بعد الخ متعلق  
بمعلول اي بالثابت تعين ذلك المسد عاوه لكون ما بعد متعلقا عاوه بسبب  
اصمير المراجع اليه لا يوركن بينهما تعلق كان المسد جلة مستغلة برأسها ولا يحصل  
معه جلة واحدة فان قدس سره يخرج به نحووا تعلق ابوه  $\text{ع}$  اي مجموعهما  
هو اظهر  $\text{ع}$  قد قدس سره لان لسدهما الخ  $\text{ع}$  اي لان المسد في هذا التركيب  
دعي الصق ونذكر عاوه لم يزل لانه ورا دالطة ههنا ليس فعلا كما عاوه  
من النعمالي مذكور مفهومه محكوم عليه بالثبوت لشي من غير ملاحظة اثباته  
الى آخر وتعلق ليس كذا في هو خارج عن العمل لا انطلق ابوه اذا انطلق  
اذن ثبت زيد من غير ملاحظة انما الى شي آخر فهو هي وليس المقصود  
من ان تصكب التقوى فيكون داخلا في صاطفة الافراد مع انه جلة فلا بد  
من زيادة قيد لآخرجه بخلاف ما اذا كان داخلا في السبي فان قيد الفعل

يخرج له عدم الوساطة فان قلت كيف يخرج مع صدق تعريف العمل عليه كأم  
قلت قد تردد كلامهم في ان المسد السببي هل هو الجملة و مسد الذي فيها فافعل  
ما يكون محكوما عليه بالثبوت لشيء من غير ملاحظة استثنائه مطلقا لا يسهو ولا يعميه  
الى شيء آخر لتحقق الماتة بينهما ولا يمتنعان في زبدا سبقي اياه لتحقق صاطعة الامر اد  
والجملة فيه معا وليس لذلك القائل ان يصير العمل هكذا لانه نرم الوساطة بين العمل  
والسببي لاننا نطلق اياه ليس سببي هذه ولا فعلي بهذا التفسير والسككي رحمه الله  
تمالي لا يقول بالوساطة ولذا جعل اسم الفاعل لسند ال نذكر في حكم اسدال  
الصير في الافراد كما مر هذا غاية السعي في تصحيح كلامه ودفع ما رده عليه من انه سهو  
محض لامداد م يكن فيها كاس خارجا بقيد العمل قال قدس سره لا يذله طبع سليم  
فان الطبع لا يسبق الى تدبير الرما او حمل ان يكون مصدرا حينا قال قدس سره  
وهي ركبت ادليس القصور داخلكم بمحدد الوقتين قال قدس سره مصدر السند الح  
واما ضمير مفهومه ليس راجعا الى المسد السببي والازم حد السدود في الحد بل  
الى مطلق المسد فلا يرد ما قبل يندر الاعتبار على هذا التكوين مع ان كلام السككي  
رحم الله تعالى هو ان يكون مفهومه الصير محل تبيين دعوى السككي مع ذكر  
الصير دون اناته حرط القناد (قوله لسند) اي يثبت لانه المسد حقيقة لا لالاسد  
كاوهم يدل عليه تعريف الفس بمادل على معنى في نسخة مقررنا صاحب الازمنة الثلاثة  
كيف وان الفسدة التي هي مدلول الفعل غير مستعمل في مفهومه فكيف يعقل اقتراحها  
الرما وقد صرح بذلك بلولي الجاني في شرح الكايد (قوله قدس سره) تكلمك  
غير عبارة المتاح اعي الذي انت فيه بر من تكلمت و قد برد الاصق دائرة الحال  
والماضي ادالحال لا يختص بزمان التكلم بل قد يكون رس هل آخر وكذا ما صي  
ولعل ذلك لان الكلام في اراد المسد صلا قلا صي والحب و مستعمل اعموا والفسة  
الى التكلم قال قدس سره كلمة قبل ظرف زمن \* وصعدت بعد في تعريف  
المستقبل ا كني بذكره \* قال قدس سره فيلزم ان يكون الرما زمان \*  
لاستصراه فيه صد المتكلمين انه عدهم متعدد معلوم بقدره متعدد مجهول  
يقال طمعت الشمس هذ بجي زيد وجاء زيد عند طلوع الشمس قال قدس سره  
قال علي زمن مستفاد \* فيه ان الاحوال المذكورة في التريعات منسطة من  
الرما قال قدس سره فيلزم ان يزف \* وجود المستفاد في استقبل لان استقبل  
الذي هو مدلول يزف كاهو ظرف للزف تعرف لوجوده استفاد ايضا لا معنى

لنزفه في الماضي والحاضر فيكون مستقبل ظرفا للمستقبل فيلزم أحد المندورين ويدفع  
 ما قبل أن ترف وجود زمن في زمان آخر لا يستلزم أن يكون الزمان الآخر ظرفا  
 لوجود الزمن الأول لا ترى أنه يتزعم وجود المستقبل في الحال وفي شره لفتح  
 أن لفظ يتزعم أن حصل بالاستصحاب معني استزعم أن لا معنى لنزف الاستقبال  
 في المستقبل لأنه قال قدس سره ويرى أحد المندورين \* ويرى أيضا أن لا يكون  
 الزمن المتصا ماحل من المستقبل إذ لا يتزعم في الاستقبال وجوده بل في الحال  
 \* قال قدس سره لأن هذه التعريفات ظاهرات معني \* يراد أن آية الزمان وانقسامه  
 إلى الماضي والحال والمستقبل والتعريف بين انقسامه الثلاثة معلوم لكل أحد بما وروى  
 بها في كلامهم والتعريفات المذكورة لفظية قصصها برأه الحقا لا تعصب المجهول  
 وبهم المقصود مهاكل أحد من غير ملاحظة الطريقة وما يلزم منها وأما تحقيق  
 الظرف في تحقيق ما هيئت ثبت لا قدم فهو في علوم يلاحظها بحاجب التي في غير هذا من  
 التعميم بالقل وعن المتأخر بالحد ويقال الماضي الزمان المتقدم على ما تفيده تقديما  
 لا يجمع فيه المتقدم أن آخر سواء كان بالذات كافي أحرار الزمان أو بالوقوع في الزمان  
 كافي الزمانات وكذا \* مستقبل \* قال قدس سره دون القواعد العقبية \* من أن قل  
 وعد ظرف زمان لأن \* طريقة \* لا تصح هنا فقل أن قل أن ترى ما ومع  
 لا يرد ما رتبة زمان ما ليس شيئا زائدا على ما ذكره السيد السد (قوله هو أحرار  
 الخ) كلها وكل منها يعنى عليه أحد فلا بد أن تعبر الحال لا يستغنى في أسماء الزمان  
 وانتهى وإن لا تكون لأمر الآتية وأما في الحال (قوله يجوز بد قائم أس الخ)  
 قيد بالقرينة المعلقة إشارة إلى التقيد المستعاد من القرينة المعلقة خارج حوله  
 في تنفيذ لا يرد منه سيقيد المستعاد من اللفظ وما قبل أن اسم الفاعل حقيقة في الحال  
 اتصافا وفي الماضي عنه بعض فيكون معينا للتقيد على انحصار وجه قدس سره  
 انما يعم به حقيقة في ذات الموضوع بالذات الواقع في الحال لا يمدد على الحال  
 والأمر أن يكون قيد لأن \* كيه \* وقيد مس وعدا نحر بدا (قوله إداة المجدد)  
 أي الحصول بعد أن لم يكن \* ممدول المتع لا التفصي شيئا شيئا وإليه أشار الشارح  
 رحمه الله تعالى بطلب الحيث عليه (قوله يقتضي تحدد الشكل) أي تجدد  
 كل مفهوم النفس ماضوي الزمن لأن معنى قوله أنه حذر ما حيويته بخلافه أما اعتبار  
 المعنى الحاضر أو ما صبر - سنة ونملى كافي أراد الله ووما ذكرنا مظهر فائدة  
 اختيار لفظ الشكل على لفظ الحدث والمدفع اعتراض السيد السد ثم إن بيان

الشارح رحمه الله تعالى قاصر لأن كون التجدد لازماً للزمان وكون تجديد الجزء  
 مقتضياً لتجدد الكل لا يقتضي أن يكون لعضو واحد مدة له ما يضم اليه من التجدد  
 لازم من الزمان وتجدد الكل لازم من تجديد الجزء فإدراك البعض الزمان فالتجدد  
 يقتضي تجديد مفهومه انتصابه وفعل حصوله لازم من استمرار حصول  
 لازم ذلك اللازم وأن كان بين الأجزاء محضاً للزمن وبهذا يظهر إعادة التفسير  
 لاستمراره فإدراك التجدد مفهومه لحوار أن لا تكون الواسعة وهو تجديد الزمان محضاً  
 ما قال السيد السند في شرحه يحتاج من أن يذكر إعادة التجدد تحقيق المقام لاقتضاء  
 الاحتراز محل بحث \* قال قدس سره أن تجديد الزمان لاستمرار تجديد مبادئه \*  
 وبهذه مخالفة له ذكره في حواشي شرح حكمة العين من أن مقابلة الشيء بالزمان  
 ليس إلا حدوثه معه ويؤيده ما قالوا الله تعالى ليس بزمان وأن كان مقارناً معه في الوجود  
 وأن مقارنته سادت مع الحوادث من مقارنته مع القديم وهو مقارنته القديم مع القديم  
 سره \* قال قدس سره وما ذكره لا يدل على ما قيل من معنى ذكره أن تجديد الجزء  
 من مفهوم العمل يستلزم تجديد كل جزء منه فإدراكه فيهما فيلزم تجديد الحدث فإدراك  
 ما بين أن قوله أن تجديد الزمان لا يستلزم الحوادث هو أن استمراره في الزمان لا يستلزم  
 الاعتراض عن الشارح رحمه الله تعالى فإن مدرك كلامه على مجرد تجديد الجزء الذي  
 هو الزمان \* قال قدس سره لأدليل مستقل على المطلوب \* حتى يرد عليه أن مجرد  
 تجديد الزمان لاستمراره تجديد مبادئه \* قال قدس سره من هذه الجبينة \* وأن  
 كانت حقائق من حيث استصحابها في مصداق الموضوع له أمي الحديث والزمان  
 والنسبة \* قال قدس سره والمصواب \* في بيان عادة الفعل التجدد \* قال  
 قدس سره من خصوصية الحدث \* لا إطلاقاً وحركة (قوله لا يكتفح جزاءه)  
 فيكون كل منها حادثاً فيلزم حدوث مبادئه وليس المراد إيجاده بمعنى  
 فيكون مبادئها منقضية (قوله أو كلاً الخ) طرف نعتوا معصوف على ما قبله  
 في اليب السابق عند الشيخ الرضى قدس سره عليه بصيرة وعلى مقدار عدد  
 صاحب الكشف أي الخافوني يعضوا إلى والهمزة ثالثة رعى الوحيين (قوله عكاشة)  
 في التاموس كغراب موقى من الحرارة بين محلة والطائف كانت تقوم خلال دي الفعدة  
 وقستر عشر بن يوماً يكتفح فيه فذلك الغراب عما كتب يندحرون وينشدون  
 (قوله يفرس الوجوه) أي وجهي ووجوه أدبي معي (قوله يحدث مد الخ)  
 بيان المعنى المراد الاستعداد بصورة المقام واضعاً أنه يند على حدوث التوهم

مطلق (قوله حذيفة) بالكسر في الأصل اخذ الثمرة من الثمرة ثم نقل الى احداث  
 الشر ثم نقل الى ص محرم كذا في عرب والمراد الثاني يعني ان على كل قبيلة  
 احداث الشر (قوله فلامنة عدمه) الخ لم يقل فلامنة فادّعى كما تشرع به عبارة  
 المفتاح حيث قال: وما حذيفة المنة صفة لكمة اسماء فهي اذالم يكن المراد اداة  
 التعدد والاختصاص واحد الازمنة الثلاثة اسم لان عدم الاداة لكونه عدما ثابتا  
 في نفسه لا يمكن ان يقصد من الجمع انما يقصد منه اداة شيء والاعلام به لغني  
 عبارة المفتاح نسخ ولم يبق لاداة الثبوت مطلقا من غير اعتبار التثنية والتعدد  
 وعدمها لان ذلك مدلول ربط اسم بالاسم به ثم لا أهمية للمبدء يدل على  
 اداة عدم التعدد والتثنية بالزمان على عدم ما يدل عليها من اداة المذكورة  
 مدلول التواخي لا يثبت كما ان التعدد مدلول التواخي لعاطية (قوله ان لاداة  
 الثبوت والذوام) ليست من الاضراب حتى يلزم ان يكون كل ج لة اسمية  
 دالة على الثبوت والذوام بل لفرق اي لاية ضرورية اسماء على اداة عدمها  
 بل قد يكون مع ذلك لاداة الذوام والثبوت فانه اذا انتفى الدلالة على الحسوث  
 والاختصاص بالزمان (يكن) مستلزم منه الذوام والثبوت بمعونة المبدء قال  
 قدس سره الاسم كالم يدل الخ اي يدل باعتبار سنة التثنية في المأجودة  
 الى الدان المبهة فيه على ثبوت العلم اي حصوله سنة من غير عرض مدونه  
 اي حصوله بعد ان لم يكن سواه كال ذلك الحدوث على سبيل التفصي اولا  
 على سبيل التقضي وما بين انه يجوز ان لا يلقى الاسم على الاستمرار البعدي  
 كما يجوز الملاقاة على الذوام والثبوت بمعونة الفرائض لا تعارض فان كلامهم معنى  
 محتمل يعني بالفرائض ولم يبق اخذ ذلك اصلا فليس بشيء لانه لو كان الاسم  
 معبدا لعدم التعدد لا يمكن قصد الاستمرار البعدي منه قال قدس سره دون  
 الصفة المشبهة فانها تدل على الاستمرار في اشتهور وعلى الثبوت المطلق عند  
 الشيخ الرضائي قال قدس سره من اثبات الاسطرلاب الخ هذا معني على ان الالفاظ  
 موصوفة للصور الذهبية وقول المفتاح فادّعى على الثبوت معنى على انها موصوفة  
 للامور الخارجية فلا تعارض قال قدس سره وما فرقه الخ حيث قالوا اذا  
 قصد بالصفة المشبهة الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن  
 الآن او غذا وفي ضيق مضيق قال قدس سره جاز في اللفظ الخ اي مواظبه  
 في عدد الحروف والحركات والصفات قال قدس سره ثبوت مطلقا الظاهر الثبوت  
 مطلقا كيدل عليه قوله ونفي الاختصاص لا ينافي ثبوت الاسم قال قدس سره بقرينة

اراده ما اراد ذلك القائل الثبوت مقبلا للحد حيث جعل مقتضى العبرة بالحد  
 ومقتضى الامية بالثبوت قال قدس سره ويطهر نوح طر دلو حه اجمع المذكور بانه  
 انما يتم لو كان المراد بالحد التضي في قولهم لكن انظر ان مرده مطلق لحوث  
 اى حصول بعد ايلم بكى سو كان على التضي اولا ( قوله ان الشئ عند القاهر  
 الخ ) نقل عن الشارح رحمه الله منعت كلام شئ منعه على ان قولهم الجملة  
 الامية تدل على السوام والثبوت وتفيد دلت ليس على خلافه وان الاسم والفعل  
 يشتركان في ثقل وخدمتهما يد على ثبوت مفهومه واعتناء الامية على الدوام  
 والثبوت اذا كان مقتضى انضمام العلة بعدل الى لاسمه وكذا دلت بهى يعنى  
 انه لما كان مذكورة سابقا من ان الدوام والثبوت بسبب من الامية بمعية انضمام  
 محالها لما هو المشهور من دلالة الامية على السوام والثبوت ثبتت كلام شئ الدال  
 على ان الامية لا تدل على كثر من الثبوت بفهم دلالة الامية على الدوام ليس  
 لكونه اسم ويكون بمعية انضمام ( قوله يحصر منه حراً جراً ) لان حقيقة الانطلاق  
 كذلك لا لان صيغة المصارع تنصية ( قوله ومبشبه ) لان ذكر الفعل بشر  
 ذكره بناء على كونه متصلا به متعاقبا كثر الاحكام ( قوله ومبشبه ) الى المستنى  
 فى الرضى ان المنسوب اليه لفعل او شبهه هو مستثنى من مع استثنى واعا  
 اعرب المستنى من باب تنبيه المصوب دون المستنى لانه الجزء الاول واستثنى صر  
 بعده فى جز الفصائل فاعرب بالنصب انتهى ويهد ظهر كونه قيدا للفعل والرفع  
 ما قبله من المستنى من تنبيه المستنى من فهو من تنه الدهن والمفعول او غيرهما علامه  
 لتقييد الفعل به ( قوله فاعرفه الله ) ارد بالعبارة من شئ احكم ولا ربه فلا مردان  
 المفعول به ليس اثرية القادة لانهم المعنى معدى صيه ( قوله لا اردون لقييد )  
 على نفس القادة بوجوب ايراد اخصوص لان اصل خصوصى عائدة الى حاصله لا كـ  
 المسدود المسد اليه وهذا يشمل المفعول المطلق الذى هنا كيد لان التاكيد راد على اصل  
 الحكم ( قوله مستثنى من هذا حكم ) اى غير داخل فيه وهو الموافق ما فى المناسخ  
 حيث قال لم يذكر احد فى محو كان رده عليه لان خبر هذا هو من لاسد لا تقييد  
 لاسد ان تقييد هو كان فاعرفه لا بد من غير دمايين ان لاسد مقتضى الدخول فى المستنى  
 منه اعمى التقييد بالمفعول ونحوه والاخر اعم من ثبوت بدو ونصير حجه الله اخرجه  
 من التقييد المذكور قال قدس سره يعنى ان خبر كان الخ خلاصه ان خبر كان  
 وان كان داخلا فى نحوه لكونه فصلا كثر الفصلات الا انه ليس قيدا للفعل فلا يكون  
 داخلا فى الفعل فى قوله واما تقييد الفعل فهو مستثنى من احكم لذى هو التقييد وفيه



بحث لأن هذه الشرح صريحة في أنه مستثنى من تربية العائنة فالأولى أن يقال إنه  
 وإن كان داخلًا في تقديره لمصنوعه مستثنى من تربية العائنة لأنه في الحقيقة ليس  
 بتقديره بل الأمر بالعكس (قوله دلالة على رضى السيد) هذا الوجه جار  
 في العمل وإما المشتقت ومصدر فتوابع لها (قوله أى حملة وشبهه الخ) كذا  
 في الرضى هو من قريرد ثمت وسكن كما في القوموس وليس معنى أنا كيد لأنه  
 بهذا المعنى يعنى بنفسه لا معنى ولا شغلة في ليس وانما هو أنه مصدر مسمى  
 للفاعل ومعنى الثبوت والافتراض ثبوت شئ بمكان أو زمان يثبت ليس أى  
 الثبوت الأساس في ليس على وجه الدلالة على ما صرح في محله وهذا على  
 أن اللفظ موضوع بصورة ذهنية فيصح كون تقريره موضوعه وتنفذ الاشكال  
 من أن معناه ثبوت النفس على صفة وانما هو لا التقرير سواء كان مصدر الفاعل  
 أو المفعول (قوله محو كرم من أى) إشارة إلى أنه لا فرق بين صورتى  
 التقديم والتأخير في كونه هو سواء قدس القدم حرر الله كما هو رأى المأثورين وأن  
 القدم نال على الخراء كما هو رأى المصنفين (قوله مصنف) خلق قوله في معناه على  
 خلاف ما جعلوا عليه في تعريف الغير قال قدس سره ولعل على وجه أى  
 عرضه من أى كونه لأصل ما قصد فهو لا حارها باعتبار كلاً حرق معناه  
 أى الزمان والحدث قال قدس سره تعالى لم يزل أى النسخ عرضى حيث قال  
 كان يقضى أن يقول على صفة صبر مصدره قال ريداً في صبر ريداً أى مصنف  
 بصفة الصبر وكذا جميع لأفعال الشاذة قال قدس سره فأنها وضعت  
 لتقرير الفاعل على صفة هى مصدره في أنها وضعت لتقرر الصفة على  
 الفاعل لأن نسبة الحدث أى فعل ما خولدة في معناه لا لتقرير الفاعل على  
 الصفة قال قدس سره ذلك معنى موضوعه في أنه التقرير المذكور  
 ليس بموضوع له ثبت لأصل لتحويل الحدث المخصوص والزمان في معناه  
 وأجوب أن هذا تعريف مصدر مشترك بين الأفعال النقصية التى يتنازع من مائر  
 الأعمال ولأنه بالنسبة لا يقرر مشترك تمام الموضوع له وهو حرر القياس  
 إلى كل واحد منها لئلا يفتقد على أمواته الصيانة قال قدس سره فلو كان  
 معناه اضربه أى في هذه الملائمة لكان الفيد بالشرط مثل التقيد  
 بالظرف وليس كذلك لأن معنى فيد نفس السيد دون الصفة أى ثبوت  
 السيد للسند إليه فله مطلق السيد الفيد بالزمان وإمكان ثبت للسند إليه فقولاً  
 اضرب زيداً يوم الجمعة احذر ثبوت نظير الواقع في يوم الجمعة لتكلم فلا بد

في صدق من تحقق القيد وفيه معا وما شرط هو قيد ثبوت المستند للصدق اليه  
 لقى قولنا ان صريحي زيد ضرره لا خدر ثبوت صرب اشكركم زيد في وقت ثبوت  
 صرب زينه فصدقه لا تنفك حتى تحقق شرط وخرء بن علي ان يكون ثبوته  
 في وقت ثبوته وان يثبت قال الشارع رحمه الله تعالى في شرح مفتاح عقول ان صرب  
 عمرو يصرب زيد حكم بنسبة الصرب الى زيد في وقت وقوع الصرب من عمرو وعلى  
 تقديره وفي موضع آخر ما قيل قد سبق ان مصبون الجملة الشرطية تعليل حصول  
 مصبون اجزاء بمصبون مصبون الشرط بمعنى ذلك في الانشاء وحكيه  
 امتنع في الشرط دون اجزاء فلهذا الحصول فيكون ثبوت شيء لشيء او بعبارة  
 كاهو مدلول الخبر وقد يكون لثبوته الطلب او التخي او نحو ذلك كاهو مدلول  
 الانشاء فعلى ذلك يحصل مصبون الشرط والفروض الصدق فن ههنا امتنع  
 كونه انشاء فالحاصل ان جاءك زيد في كرمه على تقدير صدق اعمالك اطلب منك  
 اكرامه لا معنى الاخر فالطلب ان معنى شيء كلامه هو صريح في ان  
 الشرط قيد ثبوت شيء لشيء او بعبارة في الخبر والطلب شيء او بعبارة او ترجيه  
 والانشاء لا يثبت له ثبوته وصدقه فلهذا مطابقة الحكم لثبوت الوجود فلهذا  
 حيثما يحين طلوع الشمس فان قلت في الفرق بين معنى معنى العربية والمزاجين فان  
 الاول احدى احدى الفرق في الشرط عندنا هو التوزيع على معنى بل في بعض التقديرات  
 حتى انه لو لا القيد بالشرط كان الحكم الذي في الاجراء تاما لجميع التقديرات  
 فيكون القيد مقيدا لمفهوم المخالفة كذا هو به جماعة وعده برأي كل واحد  
 من الشرط والخرء فلهذا ضرورة اقصاها لا بد من الحكم اصلا فلا يكون الشرط  
 محصيا لاجزاء بعض التدوير ولا تصور مفهوم المخالفة له هو ما كنت  
 به كاهو مدلول المعنى في قال قدس سره فظهر حكم الاحازي ان في ثبوت  
 شرعي به كرمه يثبت في هذا الاختلاف والخرء في هذا الاختلاف في ثبوته كاهو  
 في ثبوته ومعنى الاختلاف المذكور في برأيي هو اعمامة اشرعية الواقعة  
 في استنباط العرب معناه الحكم بديم شيء لشيء وقوله لغيره معناه ثبوت  
 حكم الاجراء في تقدير ثبوت الشرط كاهو الاول والاولى به اعمامة الذي مذهب  
 الجماعة وليس معناه البراين وضموا الشرطية لهذا المعنى حتى يرد مذكوره  
 بقوله كيف وهم تقديرين مفهومين مقتضايا لاستعمارة في مذهب سره وفيه  
 اشارة ان في بيان كون الاول مستند في شيء في شيء فيكون تحقق مصبون الاول  
 مقتضايا ان تحقق مصبون الثاني سواء كان الحكم في شرطية بالارتباط بينهما

أو التقييد لاختصاصه به شيء منها ( قوله لشرط في الاستقبال ) أي لتطبيق  
 حصول مضمون جهة مخصوصة مضمون جهة أخرى في الاستقبال كما صرح به في شرح  
 الفتح فقط الشرط بمعنى الصدى وفي الاستقبال معلق بالمضمون الثاني الذي  
 يتبعه لهذا الشرط لا يقتضي لأنه في الأول لا يحصل الأول لأنه معلق بالمضمون  
 الثاني ( قوله من التوابع ) مبرهن المحروم منزلة المشكوك في الكثرة ( قوله كما يشترط  
 في أن عدم الجرم الخ ) فـ نقول المبادر من عدم الجرم بالوقوع في العرف الزرد  
 ( قوله في لغات الصلة ) أي الوقوع والوقوع في نفس الأمر ( قوله المشكوك في )  
 أي غير الثبوت عند متكلمه في الشك في عدم خلاف الغير كما في التساموس وليس  
 المراد من التساموس تعريفه بل في رضى من أن ليست لك في بل لعدم القطع  
 في الأشياء الخارجة وقوعها وعدم وقوعها وفيه أيضا أن الأهم فلا تستعمل في الأمر  
 التيقن المقصود به وقال في شرح وجهه في شرح الفتح وقد طعنوا على أن  
 لغات الصلة المشكوك في تساموسها يزعم أي يزعم أن يكون وان لا يكون  
 ( قوله لأن التمس الخ ) يعني عليه في التصريح حيث قال ما من أن ولذا هذا  
 لشرط في الاستقبال كما يعترف في شيء الخ ( قوله فليتأمل ) يظهر أن  
 كون عدم الجرم بالوقوع في نفس الأمر الزرد وفي إذا بواسطة الجرم بالوقوع  
 لا تأتي اشتراط عدم الجرم على صريح ( قوله وكذا أراخ ) كذا في الخ  
 معناه على ما هو الخارج وفي التمس على عدم الجرم بالوقوع أصاحبت  
 قال لا ( قوله وكذا قال ) أي كما أنه في التمس قال له الخ ( قوله في نحو أن لم  
 اكمل الخ ) من على نفس المذهب منزلة الجدل بالوقوع الشرط الذي  
 هو افتقار التمس مع جبره من أنه عالم بحقيقة الآية لا يجري على موجب علمه  
 من مراتبه حقل كفاية جبره كما في شرحه لأما ( قوله قدس سره ) حيث  
 وهو أنه لم يرد بالمرح الخ ( قوله في بيان قوله في المعنى ) لفتنة المشكوك ما يدل  
 على أن المراد بالمرح معناه حقيق و لا واسطتين محل أن وإذا كان الظاهر لا  
 قاله السيد السدس أن المراد بالمرح ترجيح التمس على له واسعة بين موقع  
 إرواده فلا يلزم من هذا كلام القوم والمأقوله وبلغت كان المأقوله موقع إذا  
 انما يتم أدبته استعمله في صدور على الحقيقة دون التبريل ودونه خرق الله  
 ( قوله قدس سره ) أقرب لي كونه الخ ( لأن رجس إلا وقوع أقرب إلى  
 التساموس من رجس الوقوع لكونه وسط بينهما وفيه أنه صد لكل  
 منهما وتوسط تساوى تحبي قدر ( قوله كاصح والمصدا ) أورد التكاف

في بيان الحصة اشارة الى شمولها بحصص وارجاء وغيره وورد كلمة اى في تفسير  
 سبعة اشارة الى ان المراد منها نوع مذهب ( قوله وعن مستحقها ) اشارة  
 الى انهم ادعوا اختصاص الحصة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع فان  
 الحصة لمن يكن بمحصة بهم ( قوله لان القسط اى ) مع ان هذا دليل انما يقتضى  
 تساويها في فصيلة الحصول لا في كثرة الوقوع او وقوع الجلس وبحققة في ضمن  
 كل نوع على سبيل التمول والاحاطة ووقوع نوع متى ضمن نوع واحد على سبيل  
 الدليل لان معنى نوع مجموع معين في الواقع مجهول عند سامع ولى ماد كونا اشارة  
 العلامة في شرحه حيث هو قوله تعالى ( وان نصيبهم حسنة ) اى نوع منها  
 كحصة او عينة او ظفر يوم بدر فاورد الكاف وكناه ووكه قوله تعالى ( ولئن  
 اصابكم فصل من الله ) اى نوع من كفض وعينة منى ولا شك ان وقوع النوع  
 المعين الواحد منهم عند السامع اولى من وقوع الجنس ( قوله لهم الا ان يصدبه  
 الخ ) اورد الله اشارة الى صفة لا ارادة النوع لعن من لكره وحمل تكبره  
 لتعظيم او لتكثير خلاف السارد وبين اشرح رجحه في النوع ان يخصص في الآيتين  
 في شرح التاج بان المراد بالجنس في قوله تعالى ( ان نصيبهم حسنة ) هو الجنس  
 والرجاء لان الآية رلت في اليهود نصوا حيث نشأوا رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم هالوا من دوح المدينة نصيب ابراهيم وهاشاعار هالوا من المراد الفصل  
 في قوله تعالى ( ولئن اصابكم فصل من الله ) هو قطع والصفة الوقوع في مقالة  
 فان اصابكم عينة اى قتل وهزيمة دليل مقوله ( يا ايها الذين آمنوا احذروكم  
 فانهم واثات او اتفروا بجمعاء وانكم لمن لدائى ) انتهى واستعمل ان شان النزول  
 لا يقتضى خصوص المصطفى اى ليس في لاس قرية على ارادة النوع المخصوص  
 ( قوله والمصاف قد قطع الخ ) مع انه ان راد ان يصف قد قطع يعرف الجنس  
 في الآية وهو مجموع لان المستند من امر ن الحصة المصطفى يكونها مقصودا بها  
 عرفان تعريف الجنس ولا يدل ذلك على نفسه عدم صحة كونه العهد وباراد انه  
 قد قطع به على تقدير كون المراد الحصة المضافة لى لكن الراد على صاحب الافتاح  
 انما يتم اوجور كونه تعريف العهد على تقدير رادة حصة المضافة وسيظهر لسانه  
 ليس في كلامه دلالة لى ذلك ( قوله على مذهب الجمهور ) تعريف العهد عند الجمهور  
 الاشارة الى حصة اليهود مقدمة كونه تعريف او تقدير وعد سكاكى رجة الله تعالى  
 الاشارة الى شئ من اليهود حاضر في الدين سواء كان نفس الحقيقة او حصة منها  
 تعريف الجنس عند قس من العهد وقسم له عند الجمهور ( قوله ولو سلم ) ان تقدم

ذكر احسنه تقديره اي كثر وقوعها فيهم واتساع وجودها (قوله والمقدّر ان  
 المراد اح) اي مقدر السكاكي رحمه الله تعالى وما قبل عارضة (قوله وهذا ظهر  
 الخ) اي بما قلنا من ان المقدر اراد احسنه لافقه لظاهر صدر الوجه الذي ذكره  
 التزمدي في بيان كون العهد اقضى لحق الالاع لكونه مبثيا على ارادة الحصة  
 حيث قال جعل الحصة الموهوبة التي حقها ان يثبت فيها فان الشك انما يبق  
 بالحصة اكلوها قبلية بالنسبة الى الجنس (قوله وهذا مبني تعريف الجنس) فلا يصح  
 جعله مقالا له في قوله دعانا الى كونها موهوبة او تعريف حسن (قوله وبهذا  
 جعل اح) اي بما ذكرنا في شقي الثاني من ان هذا مبني تعريف الجنس على  
 مذهبه بطل ما ذكره العلامة من كون العهد اقضى لان قوله بمنزلة الموهود الخاص  
 في الدهن وقوله ولا يفرق بين تعريف الجنس من ان الحضور في الدهن  
 معتر في العهد غير معتبر في الجنس عندنا حكم يكون العهد اقضى منه وقد عرفت  
 انه خلاف مذهبه والقول من مرده لعلامة ان العهد على ما اختاره اقضى من  
 تعريف الجنس عند قوم كاختاره استدفي توجيه عمدة الفتح وذكره في الحاشية  
 قوله احب ان لا يفتي بعبه لان العهد المتقابل للجنس كما تدل عليه عبارته ليس  
 اقضى من اعتبار احسن من مذهبه اقضى من غيره من مذهب اقوم وما ذكره  
 السيد بوجه ما كان مختاره واحدا الى العهد غير عبه ما لا يرصى به الطبع السليم  
 فان قول السكاكي رحمه الله تعالى دعانا الى كونها موهوبة او تعريف حسن يادي  
 بكون الحصة موهوبة وحسنا لان تعريفها تعريف حسن يختلف باعتبار  
 الحضور في الدهن وعدمه ولبطون حملوا قوله وهذا بطل اشارة الى قوله  
 والمقدّر ان المراد الحصة المسقة وحشد يكون الواجب تقديمه على الشقي الثاني  
 من التزديد ويكون قوله وذا جعلت الحصة هي الواقعة الموهوبة الخ تكرارا  
 اعتدوا على الاول بان مقدم شقي سبب لانه يترجم الفاصلة بين شقي التزديد بكلام  
 طويل ومن الثاني بان ايجاده ليقرب هذه قوله وجبئذ يظهر فساد ما قبل ولا يخفى  
 ما فيه من التلطم وانها من خلاف المقصود ولزم مركا كه عارة الشرح فان نظم  
 الكلام حيث ان يورد هنا التزديد متصلين ثم يقول وبما ذكرنا من ان المقدّر ان  
 اراد الحصة المطلقة يظهر هناك ما قبل وما ذكره العلامة وما قبل (قوله انهم  
 اذا ادعوا اح) لا يخفى ان مجرد استحقاق الجنس لا يقتضي دخول اليهود لحواجز  
 ان يكون استحقاق الجنس من غير اليهود من اختصاصه بمعنى دخول اليهود  
 لكن قد عرفت ان سببا ان دعاهم اختصاص الجنس بقولهم لتساوهم باعتبار

الاستحقاق لإختبار الوقوع فوله وما من حيث هي تمتنع ح ( فيه لم يرد اسلامه  
 ما جلس من حيث هي هي الماهية بشرط لا شيء حتى تمتنع وقوعها ما هي لا بشرط  
 شيء ولا شئ في يد يلزم الوقوع ( قوله وادخل اسم ) معص على فوله وقوع حسن  
 الحصة الخ واعتراض آخر على العلامة من مد كره خلاف بقدر ( وهو هو ) لما من  
 الخ ) اى حاصل اعتراض المصنف رحمه الله على لمكانى رحمه الله وفيه اشارة الى  
 ان ذكر الشق الثاني لم يرد الاستظهار وان عاربه لا تساعده ارجو ذلك او بها كما عرفت  
 ( قوله وبكى الجواب الخ ) فيه انه تأتى عنه صرة بفتح فاء ما قال الله تعالى  
 ( عاذا بانهم الحصة قالوا لا هذه ) بلطاد والمضى حيث اريدت الحصة  
 المطلقة لا نوع منها ( قوله صفة ماد ك ) من فوله لكونه بعد هي لا تكرار وادخل  
 في الارام ومركبوه ادى على فصل الله وعينه دون مد كره العلامة لانه  
 يدل على صيغة الزاد على تقدير العهد لما ربه على تقدير جنس كالا يحق وفي لفظ  
 ذكر صيغة المجهول اشارة الى ذلك هذا وما حرر صرة الخ بحيث يطلع صبح  
 الحق وبمضى من الصباح فاقول اى ملقة اذا في جانب الحصة بفتح الحاء اى حين  
 اريدت فاته صبحى بمعنى حين كافي الرضى الحصة المطلقة اى حسن الحصة لا نوع منها  
 اى لا نوع واحد مهمها واداد اربيع لوم العين بفتح الهمزة والواو والياء لا شبهة  
 فيه لكونه متصفاً بالوقوع معهود مد اصناف لكون حصول الحصة المطلقة  
 مفضول عنه اى بالحصول كثرة وقوع تميز اى معهود كثرة وقوعه او معهود له  
 اى لكثرة وقوعه وانساناً اى السماع وحوذ مولدين اى يكون الحصة المطلقة فاعلم  
 بالحصول لكثرة الوقوع عرب الحصة ذهنا لى كونه معهود ومعرفة تعرب  
 جنس فان من نظر الى ان تعلمية الحصول وكثرة الوقوع بالذات ليس الا للصفة  
 ذهب الى ان التعريف لمعهد واداد الحصة بفتح كاقول الامام في التفسير الكبير  
 هي ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في اريد الحصة الحاصب والرحاء وزينة  
 الثمرات والخصه والعافية ومن نظر الى انه لا تقدم لذكر الحصة تحييد جنس التعريف  
 على الجنس وهي ايضا قدعية الحصول في صميم الحصة واول اقصى حق للاعة  
 فوجوه التثنية التي نقل الشارح رحمه الله لا مد يد اريدت بحسبة العبة كان  
 من حقها ان يشك في وقوعها جميعها كثرة وقوع قصبة الحصول ادى على  
 فصل الله وكان ايدى الاشكال وادخل في الارام وكان في تعريف لمعهد دلالة على  
 انكارهم عظامهم لطبت وترك الاشكر عليها بخلاف جنس بلوار انكاره انكار

فرد صغير وزر شكر عمو حشر يكون مراد بالهتد ميقبل الجلس اعني الحصنة  
 للهودنة وامع اعترض نصف رجة لله لانه لمهم من عارته انه قدر ارادة  
 الحسة انقلقة بل وجه مراد دحي ارادة الحسة المظلمة كما لا يخفى قدر حق  
 التدر واحضه فاه من لواهب ( قوله فالحق الى لفظ المساح ) قبل انه ساق  
 لما ذكره في بحث تكبير سيد اليه من انه لادلالة لفظ المس على الفلة والحواب ان  
 المعنى سابقا دالة لفظ مس على ارادة التقليل في العذاب فان استعماله مع العذاب  
 العظيم شائع لانه لا ينفى عن الفة في الاحصاة ( قوله فلان يصير في مسه الخ )  
 يعني ان الصاهر ان يكون اصمير لطلق الانسان لكن الذي يخصصه للالعة ان  
 يكون للانسان بقيد يجب عليه اخراة اعني قوله تعالى ( اعرض وثني بجمته )  
 اي اعرض من الشكر وذهب عنه اي انه ها عن رنة سائر الناس تكبرا  
 وقصما كذا في شرحه بفتح ( قوله في معذم الجرم بوقوع الشرط ) قيد الجرم  
 ما لوقوع على حق الابصر ورعا فسوق للكلام حيث قل سابقا اصل ان عدم الجرم  
 بوقوع الشرط والا فاستعماله في مقام الجرم مثلا ووقوع ايضا يكون على خلاف  
 اصله لكنة ( قوله استعملت لثنت ) اي عمدتها لظوية ما هي في حال الاستعمال  
 يعني الحسان والعدو الاصحى المسمى بالاستعانة هو الارام في التاموس طاك  
 واستعمال يسمى ( قوله توبها ) لقوله يخرجك المرن اورداه المثل حرب والصهر  
 العلق ( قوله ليس يكذبك ) يعمور كذلك ليكون مقام استعمال ان يكون المعطى مقددا  
 ( قوله تصور ان انقلب الخ ) ورعا يتحقق التصور بدون التوابع كما في قوله  
 لركاب اناك فلا يؤده لانه اشتد الخام اعني صدور الايداء من اعطاه على ما يقلم  
 الشرط من صله لكن لا توابع عن وقوع الشرط ( قوله كما يجر من الصن ) يعني  
 كان استعمال ان في الصن لعمق شائع كثير استعمالها في الحال بقدر ( قوله اي  
 انهم لم ) قدر المطلوب فيه ثم بالكشاف رعاية خالة اعني وليس مذهب  
 الكش في حوز التقدير في امثال هذه العار فان صرح لرضي شئت مدس انه حرم  
 في قوله تعالى ( فاس اهل ظري ) انه عطف على حده فهو ا نثرى صده ( قوله اي  
 اعراضا الخ ) هي الاول مفعول معاني من غير لفظه وعلى التفسير مفعول له اي  
 اعتبار الاعراضكم ليتمدح على فاعل الاعراض على وعلى التاليت حال بمعنى اسم  
 الفاعل ( قوله فمير قر ) كسر ) فيكون حرف شرط ولا يجر لانه في موضع  
 نصب اي مفعول كونه مفعول او حرأوه مفعول بقرينة التقديم لوهو المقدم  
 واعلى انه فتح مفعول له مقدم بقدير الالام ( قوله يعني الاصنام ) والتدبر يصير

الغلاء على اعتقاد الخلقين الا لوهية المستلزمة لهم فكذلك (قوله يا حال) ح  
واستعمال ان في فرض الحالات شائع كما في الشرع رجه لله تعالى مثل لو الا ان  
لواشيع منه في استعمالها مع تحقق الشرط اشارة الى تربية منزلة اهل انظار الى  
وجودها بطلانها معقول ان ما ذكره المحقق صحيح لاستعماله في عدم تقدم لا نقولهم  
ان الاستعمال في التوزيع والتصوير المذكور اذا تصور ان يحصل لو كان مستملا في  
فرض الحالات مثل لو (قوله كان بهم الخ) هكذا ذكر نصف رجه الله تعالى  
في الاصلح فيكون المراد غير المرتبين من لا ترتيب لهم (قوله ولا شك) مدكور بقوله  
لا يقال المستعمل في الحالات الخ (قوله هو) اي في قطب غير المرتبين على المرتبين  
والجواب المذكور غير جارحها كما لا يخفى (قوله لا يصح) اي ايراد على قوله لان  
عدم الشرط حيث يكون مقطوعا وما اعتبره القسب حيث فلان الشرط  
يجب ان يكون على حقله لو حود غير متحقق الوحد في حال فلا يصح ايراد القاسم  
ان قلت اصرحت فادع اعراض السد رجه الله تعالى (قوله تضر ان ليس  
المعنى الخ) لا العدي ياديه قال قدس سره لم ايشترك الخ في اعابهم  
لوا في الاحداث المحصورة الاحداث المستفادة من غير عالمهم ايراد الاحداث  
المقصودة التي هي مدلولاتها من الاستقلال والديموم والغيرية فلا يصح ايراد قوله  
في ذلك (قوله تصحيفه) اي ليس له لانه من الحدث تنصير كما يدل عليه  
التعليق فايراده في الدلالة على انما انصوص في لو مجرد عدم كانه كونه صلاية  
لا يدل على الحدث اصلا على ما هو من غير انه مخالف لما في الرضى من دلالة على الكون  
المطلق (قوله انه يجوز الخ) بناء على كون الحس والفهم حقيقيين (قوله قبل الهى)  
بقوله (تأخر عن عنهم حتى يجوزوا في حديث غيره) (قوله من عدم الاشكال)  
اي الاشكال الوارد على التعليق قال قدس سره لان ما راعى به ان استعمال  
ان شائع في الحال منزلة منزلة المشكوك لا اعتبار بخلافه في استعماله في مقطوع  
العدم الذي ليس بمحال فانه لا يجرى اسماء فيه منزلة المشكوك فادع ما قيل  
وبدعت اذا فمضى كونه محالاً من يستلزم القطع بعدمه وهما كون المرتبين  
قطب عليهم غير المرتبين يستلزم انقص عدم لا ترتب فكما تزل منه اولا الشرط  
بمنزلة الحال ثم جعل ذلك الحال بمنزلة المنزلة وبدء هو يجوز من قطب اولا  
غير المرتبين على المرتبين حتى يصير المجموع غير مرتبة بل في قطب ثم يترتب منزلة  
ملا فمع مرتبهم ولا بعده في كينيت على انه لا يكون استعماله في مقام العلم  
بالوقوع في كينيت ولا دخل لاحداث التعليق فيه الذي ان يقال ما كان



بعضهم مرتابين وبعضهم غير مرتابين ثل الكلى منزلة من لافطع ما رتباهم ولا بد منه  
 لتثبتك **قال** قدس سره وفي تفسيره مادة الخ **لا** يخفى أنه إذا اعتبر الأثاث  
 داخلة في القاتنين بحكم تغليب الاشتراك في القنوت كانت مرتبة داخلة في الأثاث لافي  
 المذكور حتى يستند بصفة تم لو اراد بالذين المذكور قطعاً كان دخولها فيهم  
 مقيداً للمادة المذكورة فهم لا يضافون في إيراد صيغة المذكور وإن كانت شاهدة  
 للأثاث نوع سابعة لكنه يستلزم المادة المذكورة في حق كل الأثاث وهي لا تليق  
 بمقام مدحها **(قوله لا امرض اخ)** أي العرض مدحها لا عبر الحسب لا اعتبار  
 النسب **(قوله بها صدقت اخ)** إشارة إلى مصبور الآية الواردة في شأنها قال  
 الله تعالى **(و مريم انت غير ان اتى احصت فرحها فعبأ به من روحنا و صدقت  
 بكلمات ربها و كتبنا و كانت من الغيبين)** **(قوله ياء المططاب)** وليس آية حيث  
 من الألفاظ من الغيبة تنفي في قوة إلى الحسب على ما هو ادليس المراد قوم قوم  
 موسى حتى يكون انصره في السلوبي واحداً بل معنى كل على قوم موسى  
**(قوله لكنه في اخي ع و اخ)** لا تحارده معهم بالمثل عليهم **(قوله و يدعي ان  
 يغلب الاحب)** لا لا قصد من تغليب الصديق بغير مدح دفع في الغلبة **(قوله  
 و عين أميران)** في الجحاح في ميزان عين دالم يكن مستوي **(قوله و لوسم)** أي  
 اعتبار الاتفاق في المعنى في التسمية و لعمري هذا في إيرادها حقيقة فلا يكن نحو ألوان  
 بجارا **(قوله من التلوي)** وقوله بل اتم قوم يحملون من المهر باعتبار ما كان حال  
 المططاب في يحملون باعتبار كون القوم حامداً في التعبير عنهم فلا يراد اللفظ لا يستعمل  
 فيما يروى ما صرح له لا هيئة التزكية ولم يرد العمل إلى غير ما هو عليه فكيف يكون  
 محارزاه **(قوله لا يظفر ستمن الخ)** يعني ان هذا المهر معلوم قطعا  
 و ظاهر ان ذلك الاستدلال يكون علاقة و لذلك قد قيلوا بغيره و ان لم يكن  
 خصوصية العلاقة و هذا معنى قوله في شرحه للاح و اما في حرية تغليب و بين  
 العلاقة جود من من يوجب به ثم راجد اعم حوله **(قوله ان تقائين)** أو  
 باعتبار مدته **(قوله لا يظفر)** لا يظفر بكسر الهمزة وضم السين و لا يظفر  
 قبل الحقة و مدعاه **قوله نحو و و ست فعلنا** **(قوله لشيء لشككم و بجوهه فإله  
 من أدت ركل و احد من جد و شككم و قواسم و موضوع لشككم مع بغير معاه مع الغير  
 الذي اعتبر شككم)** **(قوله من قرأناه المططاب)** و لم يقرأ الآية فلم يرد منه الآية  
 الظاهر في فعله لم يرد من شككم أو المصاحف قال قدس سره و ما يظهر ان لفظ غيرهم  
 اخ في ان حصص من سوى العلم أن عن هذا التعميم الا ان اعتبر فيه تغليب

أو جعل معنى ما قاله الصالحان فردس غيرهم أهل التقوى الصبر المتكلمين كالصبيان وأهل البيت  
 ولأن قول الشارح رحمه الله تعالى وقد يجمع في لفظ واحد بلغ بدل معنى أنه لم يكن  
 مما سبق احتشام التقليلين \* قال قدس سره كأنه يجمع ولا صاحب الخطبات \*  
 أي لتوجيه الكلام وإنما اعتد تقدم اعتبار الصلاحية لأنهم لا ينوبون من الغيبة إلى  
 انخراطهم في الصلاحية لتوجيه الكلام \* قال قدس سره وقد شأنا في ذلك في قوله  
 تعالى ( يدرككم فيه ) حيث قيل عقب فيه المعاطون على غيرهم والآن قد يدرككم فيه  
 وإياهن \* عقب العقلاء على غيرهم والآن قد يدرككم وإياكن وقد أحسن من قال لعقب  
 المعاطين على غيرهم حتى بالكاف لا يالهـا، ولتعليق العقلاء على غيرهم حتى بالميم لا يالهـون  
 \* قال قدس سره وأما إن خصوصية أح \* دفع شوهم من قول الشارح رحمه الله  
 الآتي شطكم أمضى بالعقلاء بل المراد باحتصاصه بالعقلاء من حيث كونه خطأ لا  
 من حيث خصوصيته وليس نعم بضالته روح جديته تعالى على ما هم أدليس في كلامه  
 بمرحى تكون الواو في تملكون لتعليق العقلاء على غيرهم \* قال قدس سره لأن العبادة  
 منهم ليست الملح \* لأنه أن جعل التقوى على المرتبة الأولى أعني الاتقاء عن الشرك  
 فهو مقدم العبادات ثمرة لها وإن جعلت على المرتبة الثانية أعني الاتيان بالمعاشات  
 والاحتساب من المعاصي فهي عين العادة وإن جعلت على مرتبة ثالثة أعني الاتقاء  
 عما سوى الله تعالى فهو لا ينافي لعموم ما خطب بقوله تعالى ( يا أيها الناس ) الشامل  
 لعموم المؤمنين والعصاة أدا لهم تلك المرتبة ولا يرفع اليها إلا الأوحدون  
 من المؤمنين والعبادة منهم لزجاء الثواب والعقوبات من أعداء وقد احتار القضاة  
 في تفسيره فعلقه بأعداء وفصلنا رجحناه ودعم الاعتراضات التي أوردت عليه  
 في حواشينا عليه \* قال قدس سره للإرادة \* تبع الكشف فإيرادها العقب  
 لأن معنى إرادته تعالى فعل الغير عند المعثرة طلبه منه بله جوارح تخالف إرادته  
 عن الإرادة في عمل استمارة تبعية شبه الطلب مع حصول بدو أي التصوب بالرجاء  
 ما يستعمل لعل فيه \* قال قدس سره كان لفظ لعل حجة مع \* لتصح الاستمارة  
 فإنها استعمال اللفظ في غير ما وصع له لم يشهد به ما وصع له \* قال قدس سره لعل  
 استعمالها فيه \* وطيلة الاستعمال سارة الحقيقة \* قال قدس سره بمعنى الآية بمعنى  
 لعلكم تقولون لكي تتقوا \* تشهدا قسامة بالرجوع في كون كل منهما مطلوبا \* قال  
 قدس سره وهذه الوجوه لا تجري في عمل ادنا حصلت أح \* لأن ذلك العادة منهم  
 ليس لإرادة التقوى وطلبها ولا غاية له إلا لا يصح أن يقال أعدوا أنفسكم منكم  
 التقوى ولكي تتقوا ولا معنى لقولنا شبه حاله تعالى بالقياس بهم في طلب منهم

المادة وانصرفهم عن التقوى ونصب لهم الدواعي البها والرواجر عن تركها بحال  
 الرئى بالقبس الى رضى منه بخلاف قولنا شبه حال خالفهم بالقبس اليهم في ان  
 خضعهم وانصرفهم عن التقوى **٥** قال قدس سره هذا التقدير الحق **٥** اما ثمره  
 فاشراح رجه الله تعالى في ايراد ضمير الجمع الراجع الى صاحب الكشاف وصاحب  
 الفتاح وغيرهما ومن نسخة يراده بان صاحب الكشاف مصرح بذلك التقدير  
 وصاحب الفتاح موافق له في القول بالعلية فتكلمه ايضا كائن بذلك التقدير **٥** قال  
 قدس سره لكنه لا يقتضى الحق **٥** لم يقل اشرح رجه الله تعالى انه يقتضى ذلك  
 بل قال وعلى هذا **٥** على ان يكون الخطاب مختصا بهم يكون التقدير هكذا والفرق  
 بينهما ظاهر **٥** قال قدس سره وذكرها في الانعام الحق **٥** فيه انه ذكرها في الانعام  
 على ذلك التقدير بحيث يكون متعده لهم فالذى يشهد به الدوق ان بين كونها  
 متعدها لتكثير ينال حدى من لكن بحيث بين كونها تكثير الانعام متعده لهم  
 ملازم من اعتبار خصوص الخلق بهم والحاصل ان قوله تعالى (يسرؤكم فيه)  
 بيان الحكمة خلق الناس الزوايا وخلق الانعام لاجلهم ارواها لتقتضى الخلافة  
 القرآنية ان يكون له تعالى في يسرؤكم محصيا مانس لكون اشارة الى ان خلق الانعام  
 ارواها لاجلهم وقول الشارح رجه الله تعالى خلقها لكم فيها ذوقا ومنافع  
 وعما تأكلون الحق تصريح بما قلنا **٥** قال قدس سره ولا يدرج الحق **٥** عدم ادرج  
 مسلم لكن تقديركم يقتضى تخصيص الخطاب بالناس (قوله وهذا انما ينسب مسلم  
 الكلام) ليكون قوله ومن الانعام عطفا على القريب مع كل انما ينسب بين المخلوقين  
 بخلاف توجيه الكشاف به يحتاج الى ان يمتد عطفه على لكم **٥** قال قدس سره والاول  
 ادراجه الحق **٥** لا يعمى بان يشار من تغليب الاكثر على الاقل كون الكثرة والقلة  
 في ذاتهما كالى شعب عليه السلام والذين آمنوا وبنوا نصر فيه الكثرة والقلة باعتبار  
 عارض وهو المزاوية لا بدى فالانصب ان يجعل من تغليب الواقع بوجه على موقع  
 بغير هذا الوجه **٥** قال قدس سره ان مثل قولك اكرم ربدا الحق **٥** فيه بحث اما لا  
 فلا يلزم ان يكون صيغة الامر داعية الى الحذف والاستقبال مع ان الفعل ماضى من  
 احد الازمنة الثلاثة وامانها لان المصارع يدل على تقييد ثبوت الحدث بها على في الحال  
 او الاستقبال فانظروا الامر يدل على توجه الطلب الى متعلق في الحال او الاستقبال  
 فان الطلب فيه مذكور **٥** رتبة كما ان ثبوت الحدث مذكور الهيئة في انصارع قال  
 في شرح التمهيد ان الامر هل يدل على الصور ام لا ان هيئة الامر لا دلالة  
 له الا على الصب في خصوص زمان وخصوص المطلوب من المادة وامانها فلا

يلزم منه ان يكون الامر نهرا في التزامي وامر نه فلازم جرم منه ان يكون الامر  
 الالهية المقيدة بشرط مثل قوله تعالى ( وان كنتم حبا مبروا ) يعنى في الحال  
 قبل ان يكون الامر نهرا من الالهيية عن الالهيية رفسا عدم اوجوب حيز لطالب  
 او القول يكون الامور سامات قبل تحقق الشرع مات عاصم لتركه لو احب ان رفسا  
 بالوجوب عليه حين الطلب وادانته لفساد هذه المصلحة غير ان فساد ما يثبت عليها  
 قال الشرع رح في شرح امتناع ما يحصله ان في الشرطية متى حرر ان حيز فلفظ  
 محصول ثبوت شئ لشي او نفيه عنه وفي الشرطية ان في حرر ان حيزا تعليقا محصول  
 توجه الطالب الى شئ او تحوّل ذلك عما هو مدلول الاشياء فاصل رفسا ريد ان كرمه انه  
 على تقدير صدق انه حيز الطلب متى كرمه لا يعنى الا حيز الطالب من معنى ان شئ \*  
 قال ففس سره ثم انقلح \* يعنى ان كرمه رافة تحمل على مسببة اطراف عن الشرط  
 مراد من غير ان يسهل ولا حجة \* كرمه كرمه ملاحظة مسببة طلب من حيث انه  
 مستلزم من صيغة غير يمكن وان كان في حيزه سره عن شئ \* عن ففس عليه وذلك  
 لان الطالب من حيث انه مستلزم من صيغة اكرم ملحوظ من حيث هو موجود  
 اعتبارا وصفت منه كالموجود والحصول والتمتع والتمتع في ان شئ من حيث هو  
 من غير اعتبار وصف لا يمكن ملاحظة كرمه مسببة عن شئ \* وادانته الطلب  
 باعتبار وصف كان مأولا بالخبر هذا والطواب ان كرمه الى الالهيية كونه متملق  
 في شرح التسهيل ادوات الشرط كرمه وضعت لتطبيق حيلة بمحطة تكون الاولى حيا  
 والثانية مسببة مدالتها على السببية كدلالة لوعلى الامتناع ولا شئ ان نفس الطالب  
 قابل لتطبيق كانه قابل لتقييد بالتقيد وهذا لا يختصي ان تكون ملاحظة مسببة  
 باعتبار نفسه فيصور ان تلاحظ مسببة باعتبار الملاحظة وصف كالحصول وبحوز  
 وسببية \* بان مسببة الطلب ومسببة في بحث الامر ارشاد الله تعالى وقال بعض  
 الناظرين في بيان قوله لكنه من حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا  
 عن شئ \* ان الحكم يكونه مسنا عن الشرط والملاحظة لا يصور الا ان يلاحظ طلب  
 الا كرمه من حيث انه مفهوم برأسه ويجعل ملحوظ في نفسه والمفهوم من اكرم هو  
 طلب الا كرمه المفهوم من حيث انه حال من احواله وفيه جرمه ان لا يكون معنى الامر  
 مستقلا بالمفهوم لا المطابق ولا التصحفي مع \* انقرر ان المدلول التصحفي لا يعمل مستقل  
 بالمفومية وغير المستعمل انما هو مدلوله المطابق باعتبار السببية المدخلية \* قال  
 ففس سره ويقترح اخ \* فانه ان اول كان الحكم من خراء و لشرط بالانفصال

فهمس الصدق وعدمه ورمي بأول كانت عسرة الأثنية غبدة بالشرط غير محتملة  
لها « قال قدس سره عن حكم هذه الأثنية » « مقصودنا شرح رجة الله تعالى أن  
تأويل الجراء لعنني كما حرر مؤلفهم لأن الجرية لا يقتضي الاكونه معقباتي مفروض  
الصدق في الاستدلال لعدم متحقق في الظن ولا يعتبر في الجراء كونه مفروض الصدق كما  
في الشرط فيفسر متع كونه حرر على امتناع كونه شرطاً وليس مقصوده الاستدلال  
بأنه السبب لبعض شي من المصائب من مرئته أجل من أن يتوهم في حقه ذلك بل  
بيان الفرق بين الشرط والجراء والماتات أن في الطلب امر آخر يقتضي عدم وقوعه  
بموت أو قبل فلا بد من التمسك ودونه شرط القند وقد عرفت حال ما به عليه « قال  
قدس سره في بعض الخ « وعلى التقديرين هو فاعل اجب من احدهما استزاعه وفاعل دعلت  
ضمير راجع إلى الأول ورفي بصيغة التكلم مصدوره بانها لا بالواو فاعل دعلت «  
قال قدس سره معيد على التقدير « لا يخفى أن في قول الشرط رجة الله تعالى وهذا يصلح  
استدراكاً حيث لم يرد هذا مثلاً « قوله لا سلم أن الشرط التوحي « « يعالج لما  
في كتب الأصول من فحتم الشرط بالمعنى المذكور إلى عقلي وشرعي ونموي وهو  
المذكور بعد ادعاء « « يستعمل ذلك في السلب وفي شرط شده بالنسب إلا أن يقال  
أن ذلك المذهب كونه « « وفي كتب الأصول لشاهدة والمع « « في على مدع الحاقية  
وماد كره من قولنا أن كان هذا انساناً فهو حيوان هو باعتبار العلم قال لعلم بالاول  
سبب العلم « « في من غير توفيق على شيء آخر « قوله انه لا خلاف الخ « « يعني أن الدلالة  
على المعلوم المتألف متروكة « « لأنكون بالقيود فائدة أخرى كما تقرر في محله وفيما  
نفس فيه يجوز أن يكون القاعدة لتلها الرضة فيه أو كون القاعدة التي نزلت فيها  
كذلك « « قوله معصية محرم الخ « « على اختلاف بينهم في أن مدلول الهمي عدم العمل  
أو الكف عنه « « قوله فخطب الحمد صلى الله تعالى عليه وسلم « « وليس عاملاً والجميع  
الانبياء بقرينة ما نقله على مؤلفهم لأن الحكم المذكور موافق إلى كل واحد منهم  
لا إلى مجموعهم فيكون بكل واحد منهم خطاب على حدة « « قوله وعدم اشراكه  
مقطوع به في جميع الأربعة « « لأن الانبياء عليهم السلام معصومون عن الكفر قبل  
البعثة وبسببها فكانوا أجزاء استقبالياً نزل الحال وقوله منزلة المشكوك لتصوير  
أن في انقام ما يشع من صله فكان للقسام مقام ارتشاك لكن « « بلفظ الماضي  
وإن كان المعنى على الاستدلال إذا لا لاشراك الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم في معرض الحصول على سبيل الفرص والتقدير لتعريض من يتحقق منهم

الشرك بأنه قد حط أعمالهم لتعقبي موحده فيهم ، قوله لا معنى لتعريض بمن  
 لم يصدر عنهم الشرك بأنه قد حط أعمالهم لعدم صدوره منهم و لحكم عليهم بأنه  
 سيحط أعمالهم مستند من الصي بطريق شوى الحاصل كما في قوله تعالى لا تامل لهما  
 أف قال الشرك من أبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي هو بمكانه من الله تعالى إذا  
 كان موجبا للحط كان بمن عدده موحدا له بطريق الأولى ومنه ظهر ان صيغة  
 المصارع لا تعيد التعريض بمن صدر عنهم الشرك لان المصارع حيث يكون  
 مستملا على أصله اعني وقوع الشرك من الذي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في الاستعمال بطريق التعريض وهو الارتداد وترتب الحط على الارتداد لا يعيد التعريض  
 بمن صدر عنه الشرك ابتداء بأنه قد حط عمله بل يكون تعريضا بمن رتب اختلاف المص  
 فاعوان كان بمعنى المستقل لكن في التعريض بصورة المص ايرائه في صورة الحاصل  
 تعريضا بمن صدر عنه الشرك بأنه قد حط عنه هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه  
 قد سبق على الدائري ( قوله في هذا الكلام من حطاً و ضعف ) اما لخطأ ظاهر  
 حيث ذهب الخليل الى التعريض بمن صدر عنه الشرك ومن ا صدر عنه جاء على  
 عدم الفرق بين شوى الخطأ والتعريض والمصارع ( بعده ايضا ) على عدم الفرق  
 بين مفاد التعريض وتحقيق الشرك ومداد المصارع وهو الارتداد والضعف فلان  
 التعريض بمن صدر عنه الشرك يستند من اجير صيغة المص الدال على الوقوع  
 صورة و لاحاجة في ذلك الى ايراد اشراك الغير الحاصل من الذي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم في معص الحاصل بطريق الغير و ارتكابه لاد ( قوله هذا تعريض )  
 لا مطلق التعريض لا لا يجري ذلك في قوله تعالى ( لن شركت محمد صلى الله ) فان  
 المقصود منه نسبة الحط اليهم على وجه الجمع ( قوله لا كل من سمعه الخ ) على  
 الاول للضعف بمعنى الحاصل على القول بالانصاف وعلى الثاني للضعف صحاحه  
 ( قوله حائض العداوة ) مستند من صيغة شائعة من الاعداء جمع عدو ( قوله  
 تموا ان ترتدوا ) اشارة الى ان اوصافه قرينة وموعود بعد الوداد اليه ذهب  
 البعض حكا القراء وفي على وفي اليقين و صبرهم و وداد بمعنى اضحى لان وقوع  
 الارتداد من المؤمنين غير متوقع لهم ويجوز ان يكون به حصول المعنى فاعول  
 ودوا بخلاف ولو شرطية اي ودوا ارتدادكم لو تكذبوا سرورا كما هو مذهب  
 الجمهور ( قوله وهو انه كور في الكتاب ) ي له هو من كرهه من عبارته هكذا فان  
 قلت كيف اورد جواب الشرط مصارفاً مثله ثم قل ودوا بلغة صي قلت المص

وان كان يجري في باب الشرط مجرى مضارع في علم الاعراب قال فيه سكتة كأنه  
 قيل ودوا قبل كل شيء كسرهم وارادواكم انتهى ولا تعرض فيها لتكون ودوا  
 جوابا بشرط لاني اسؤرك لان حاصله انه كسر جا ودوا مسببا بعد ان اورد  
 جواب الشرط كالشرط مضارعا كما هو الاصل سواء كان ودوا جوابا اوليا ولا  
 في الجواب ادخل صته ان ودوا وان فرض كونه جاريا مجرى المضارع بان يكون  
 معطوفا على جواب الشرط فيه سكتة وهي الالة على ودادتهم لكسر قس كل  
 شيء والله اذا لم يكن حاليا بجزاء بان يكون معطوفا على مجموع الشرط والجزاء  
 كانت السكتة المذكورة فيه بطريق لاوي كما هو مبدلوه بالوجهية وذلك لانه  
 حينئذ لا يكون ودادتهم مقيدة بالشرط المذكور بديل على تحته قد كل شيء  
 يريدوه من مصدر الدنيا وبدن وهذا حاصله لهم وان لم يتفقوا بخلاف ما اذا  
 كان جاريا مجرى المضارع في حينئذ يكون بمعنى المضارع مترقا على الشرط لكن  
 ارادته لفظ الماضي يشعر بكونه حاصلا لهم فان رما التكلم واراد الشرط  
 والجزاء المذكورين لفظ المضارع يدبر على حصولها بعد زمن التكم فيكون في  
 لفظ الماضي دلالة على مية ودادتهم كالكسر من كل مصربة يريدوه وانها حاصلة  
 لهم وان لم يتفقوا ولاشك الالة على تقدير عدم الاجراء امه لتكون الماضي  
 مستعملا في معناه بخلافها على تقدير الاجراء من الدلالة حينئذ ثم اعتبر لفظ  
 الماضي وما ذكره من توجهه عبارة انكشف مضارع في تفسير الماضي حيث  
 قال ويجيء وحده معطوفا على الاشهر ما هو ودوا فقلت قد كل شيء وان وادادتهم  
 حاصلة وان لم يتفقوا وعمرنا معروضة تخصص في الشرح رحمه الله تعالى قوله  
 قال قلت اذا عطف على جواب الشرط مع ان واحد كور في المفتح ولم تعرض  
 لوروده على وجه الكشف لانه لم يعرض لكونه معطوفا على جواب الشرط  
 ثم ان ودادتهم كسر اذا كان قس كل يريدوه فان رما بها لفظه بوضع بالنسبة  
 الى العداوة والنسبة في وجه الكشف الى واحد المتاح فاما قال بالشرح رحمه الله  
 تعالى في شرحه وهذا من مذكره صاحب الكشف (قوله انزل يوم الخ)  
 يعني الماضي اذا وقع حرف وان كان بمعنى المضارع لكن يتغير لفظه الماضي يشعر  
 بتحقيق مفهومه ولاشك ان تعليق الشرط الذي هو على حطر الوحد يتاخر ارادته  
 فيحصل على تحقق روعه بشرط قريبة وقوعه جزاء وقال السيد في شرحه  
 للمفتاح اما دل الماضي على تحقق الروم لان اجراء معنى بالشرط معناه اذا وقع  
 جزاء يتحقق مفهومه حرفا على تقدير الشرط وفيه به يوقع على اعتبار انضي

بعد الخرابية والتأخر انه مقدم وان تحقق مفهومه حرما على تقدير الشرط لانه  
على تحقق لزومه من غير شعبة لجوار يكون تعاقبا من غير لزوم كافي قولنا  
كلما كان الانسان دائما كان احررها ( قوله اذا عطف الخ ) خرج بهذا القيد  
كون المجموع من حيث هو جزءا لانه حينئذ لا يكون ضعف على الجراء بل مقدما  
على وقوعه حرما على معنى قوله على وجهين انه يستعمل على وجهين والاستعمال  
بان يكون المجموع حرما لانه من شاهد حتى يقع الخصر قال قدس سره  
وحديث لا يرد الخ قد بحثت لاراد قوله ليكون مجموعا لا مباحدا ان ترتب  
مجموعا على الثلاث لا ترتب الذي منه في المروم يكون لازما لا مباحدا واحدا للقياس  
الى الشرط كما قيل ان ينفكوا يكونوا سكر اداء محروم لان يسقطوا اليكم  
بديهم والنتيجة المروم لان يودوا كركم فلا يكون هذا لزوم متعدد للقياس  
الى الشرط حتى يصح ان لزوم الثالث للشرط اوضح من ان لزوم الاولين له  
قال قدس سره لانها حاصلة له الخ قد بحثت لان اني على ما سبق في بحث  
الافتاء طلب الشيء على سبيل التمسك فيصور فلا يتحقق طلب التمسك منه على تقدير  
اليسد وفي تفسير الكشاف ودوا بقوله نحو ان تردوا الشرع انما قلنا قال قدس  
سره ويظهر انما قرأ الخ ثم يصح للشرح في حاشية الله تعالى به لوجه  
تخصص لزوم حلول التمسك عن التمسك في النجاس وقدره بمقتضى فساد  
قال قدس سره هو لو قيل الخ لا يجوز ان التمسك المذكور انما يستقيم لو ثبت  
في الاستعمال وقوع المجموع من حيث هو جراء وان يثبت بعض احراره على  
الشرط قال قدس سره وعلى كل تقدير يطل الخ ان على تقدير ان يكون  
المجموع لازما واحدا قلتم تعدد المروم فلا يصح كون بعضها اوضحا والبعض  
تقدير ان يكون كل واحدة منها لازما بلا واسطة وبواسطة فكلها التقيد بالشرط  
المذكور او اقتدر من الفائدة ولا يخفى عليك ان التمسك بين المجموع وبين كل  
واحدة منها قال قدس سره نعم الخ لانه لا يقدّر تعدد المرومات والكل  
من حيث هو لازم وان لم يكن كل واحد من احراره لازما فلا يتناول القيد بالشرط  
من الفائدة ( قوله انه من الضرر الاول ) لانه ينبغي ان يرد الى الفهم ( قوله  
واراد اظهار الخ ) قد عرفت ان المراد بالزيادة في ويجوز ان يكون الخ بعد  
الظن فلا حاجة الى التأويل وكذا في قوله يكونوكم هذا لان المراد حالصي  
العداوة والخلوص انما هو بعد العصر لا قبله فانه لا يجوز عيش من الملازمة الشاعرة  
( قوله يطوئهم كفرا ) اي يضل الشركون المؤمنين كفارا بسبب ارسال الكتاب



الهم وانفهر اسرار النبي صلى الله عليه وسلم قوله هذا اما يصح الهم فيه ان اخبار  
المرأة التي جلت مكتوب بخط مدحى لها مع اصحابه يكتفى في حق المشركين  
للمؤمنين كفار منهم ولا يوقف على وصول المكتوب اليهم (قوله مرصا) منطلق  
بحصول الشرط اى حصول مرضى ومفروص او من حيث العرس لا بالتعلق  
لأنه محققا وكذا في المضى متعلق به حال (قوله مع التعلق الهم) اى الحصول المقروض  
لشرط انفار الهم بالتلفه الارام مع الخلاء الخراء السب عنه مدلول لو فقلولها  
التعلق المذكور مع الامتياز وهو مذهب الجمهور وقالوا انشورين وابن عصفور  
واختره العصى في تفسير قوله تعالى (ولو شاء الله دعسهم وانصارهم) انها  
للمرد التعلق بين حصولين في المضى من غير دلالة على امتنع الاول او الثاني كان  
لمرد التعلق في الاستقلال وقيل انها لتعلق مع امتناع الشرط من غير دلالة على  
امتناع الجراء من يستبعد ذلك بقرينة كاشدانة كذا في النقي (قوله على سبيل  
التعميم) فان الخلاء انه متعلق بمتنع يكتفى به معلوم انقضاء قطعيا بامتناع  
غيره لدلالة على حية امتناع الاول لامتناع لثاني للاستدلال على انتهاء الثاني  
لأنه معلوما كسببقة شيوخه عقدت وقال الشارح رحمه الله تعالى  
الاظهر انه متعلق بمتنع غير لاثم تعلق امتناع الاكرام بالامتناع اقله العصى  
يعنى معناه مدنا مع على ان التعلق بخور عن السبب لاثم اذا طلب ان يشى  
اكرامك وعلفت لا كرامة معن مدعته مسدوا معن سبا والافاضة ان ليس  
بمستقيم ادليت كلفه لو تعلق بالامتناع بالمتنع من التعلق بالحصول بالحصول  
(قوله لان تعلق مع) هذا غير مدلول من ان تعلق الحكم بالوصف مشعر  
بالعلة ونعنى الشرطين بمرق بينهما دعتر من انه لا معنى لقوله انه تعلق  
بامتناع لاجل امتناعه تدريس الامتناع علة لتعلق (قوله تعلق بالامتناع الهم)  
قد عرفت انه حص الشرح رحمه الله تعالى معنى التعلق بمحض عن التيسر  
وعصى انه لاحاجة اليه لانه متعلق بمتنع التعلق في له وماله السريفة  
نعنى قوله لوحتى لا كرامة لان ثب الفرض لا كرامة ولما نفي الاول انى الثاني  
(قوله وانما واحد) لان لتعلق بالحصول المرضي لدلالة على ان معناه لثاني  
لانته الاول قال قدم سره اما ان يريه التعلق الشرطي الهم قد عرفت  
انه تعلق شرطي كالتعلق في له وقد عرفت به في شرح المنافع وقال ومحصل  
ما ذكره انها تدل على معنى قوله اننى شرط اننى ابرزاه بانها فيرجع الى ما هو  
المشهور من انها لانته الثاني لانته الاول فم انه ليس تعلقا شرطا يعنى تعلق

امرا آخره على حصر الوجوه كما في (١) قال قدس سره ان مفهوم الوجوه لتعريف الخ لا يتحقق  
 ان كلا المعنيين مفهوم من لو وكون الاول مفهوم مضاعف و الثاني لا يراه بما لم يثبت بل  
 التبادر و كون المقصود بالاشباع الثاني لا يتبع الاول بل ان معنى ان مفهومها مجموع  
 الامرين كلى مما داخل فيه (٢) قال قدس سره فيكون التعقيب في عبارة الخ (٣) هي انه لا بد  
 في هذا التوجيه من تأويل الامتناع بالمنع في موضعين ومن تقدير الحصول فيها اي  
 تعليق الحصول ما امتنع بمحصل ما امتنع مع انه خلاف ما ذكره لان التبادر من قولنا التعقيب  
 ما امتنع بتعقبه من حيث الامتناع (٤) قوله سواء كان الخ (٥) شارة الى دفع ما توهم بعض  
 شراح امتناع من ان قوله لا امتناع الثاني لا يتبع الاول لاشياء لا صورة واحدة هي  
 اذا كان الشرط والحرمة متشبهين مع الاستعمال لو رجع صور (٦) قوله والسبب فيكون  
 اتم (٧) اي اكثر في حصره في الرضى والسبب قد يكون عمري بمقتضى قوله ما الاول فلان  
 الشرط الخ قد مر في هذا الشرط انشؤا بمعبر فيه معنى سبقه بد قال الاصوليون  
 انه شرط ثمة بل هو في المعنى ان لوداله على عقد السببية وسببه المنعز فيها  
 الجعلية سواء كانت في الواقع او لا في محققا لو كان هناك مجموعا فانتمس طاعة  
 السابقة باعتبار العلم على انه لا يرم على الشئ دعوى التكبى حتى يرد عليه مدار كرميل  
 بكهيه ان يكون سرقة فهي قوله ان الاول ريب والثاني سبب انه فيكون سببا  
 ومسا (٨) قوله فهي لا امتناع الاول الخ (٩) اي هو داخل في مفهومها قوله ما يستدل  
 بالامتناع الاول الخ (١٠) جد كلا الامتناعين معا زمان في محمولاتو حتى لا يرتك  
 (١١) قوله على انفس الخ (١٢) يعني انه قد حصل جمع الشروط والاسباب لوجود  
 الثاني كالا ازام سوى مضمون الاول كاللحن مثلا فربما الا كرام الالفاظ الجي  
 كما مر متولا من الصبر راضى (١٣) قوله قد حملوا (١٤) اي قد فعلوا هذا لا يستعمل  
 اصطلاحا واحده هناك مضاعف كاشيوي وان عصور الانه ما شاع استعمالها  
 فيما يكون انشؤا فدها قالوا انه لا امتناع الخ الى ذكر استثناء يقضى الى خلاف  
 استثناءه (١٥) قال قدس سره عنهم مرطوهم (١٦) الخ (١٧) الاول مفهوم من مظهر  
 القول الاول والثاني من القول الثاني لكن يرد على الاول ان الحصر يستلزم من قوله  
 انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لا بالحق بجمع بل المفهوم منه انه  
 معنى حقيقي عندهم معارضى عند اهل اللغة لكونه حرم موضع له وعلى الثاني  
 ان المفهوم منه الآية الكريمة واردة على وفق اصطلاحهم لا على مقتضى  
 اصطلاحهم حتى يرد انه يصح منه تدرج الاصطلاح وولاه لوجود (١٨) قوله

فيكون ( دائما ) واسمه منسحقين وماتوهم من ذلك تقول نوصرنى الامر  
صبرته فقصده وحورصرت على تقدير صرب يعقير بطرق الاولى ولا يلزم منه  
استقرار ضررته ولا يلزمه انه لو صربته لكان صبرته فموقع لانه ليس مانع فيه  
لانه ليس به عيب الشره على عدم صرب الامر انسب وابق على اهل هو من باب  
التعريض تقديره قال ففسر سره هذا انما تأتى الخ « خلاصة كلامه انه اذا كانت لولا  
مركبة من لو وحرف التوكيد معنى التعليق « فبالبقية فيجوز استقرار الجراء على تقدير  
وجود الشرط وعدمه . كان تعينه . شرط مستعدوا اذا كانت كافة براسها كان  
معناها ان وجود الاول مانع عن تحقق الثاني فلا يجب استقراره . قال ففسر سره واما  
قوله الخ « يعنى انه عرق من لولا ولم يأت به من كسر لو ولم يقطعه على التعليق  
تقدير استقرار حر . في الش . قوله ان آراءه ح ) وندافوا ابرهع المقدم لا يوجب  
رفع الثاني ووضع التالى لا يوجب وضع مقدم ولو احتراز الشرط لانها ( قوله فهو  
قدر الخ ) فان يكون معجمه على اصحاب ( قوله يتناقض ) اى يحصل التناقض بين  
ثبوت نفي المعنى المستلزم ثبوت العصبين وبين ما لا يدخوله نعم العبد صعب  
الخ لانه صنف فخرج بدم العصبين ( قوله وهذا وهم الخ ) ان كان اشبع  
استعداد التقيد بالى لانه . في عموم الاى الصريح فيه مراد تكلف لبس في تقدير  
المتن وجبته لا يعمد ما ذكره شارح رحمه الله . اما ان اردنا ان يخرج الله تعالى  
في اعتبار الارسط في مفهوم جبره . ولانك انه لا فرق بين المعنى والتبث حيث  
اما الاستعداد ان كان العبد خربة خارجة عن مفهوم الجراء ( قوله واما قوله  
تعالى ولو هو الله فبهم خير الخ ) اور الآية ان شرب الدواب من الله فبهم  
الذين لا يفعلون ويوعى به . اى لو هو الله في الكثرة الصم عن احوالكم من بطقه  
معداة كنهاتهم والصفاء لا يثبت لاصحهم سماع بهم ( قوله واحب الخ )  
في المعنى والحبوب شدة اوجه اثنان برهان الى مع كونه قياسا وذلك لاختلاف  
الوسط احدهما ان التقدير لاصحهم اسماءا فاقب ولو اصحهم اسماءا غير نافع فتولوا  
والثاني بخبره وبواسمهم على تقدير علم عدم الخير فيهم وثالث الى مع استقامة  
انتمية تقدير كونه قياسا فبعد الوسط ان التقدير ولو هو الله فبهم حيرا وقتما تولوا  
معد ذلك ولا يوجب ضعف الجواب الاول لانه لا قرينة على تأييد لو اصحهم بالاسماع  
لغير السامع ولا يوجب تحقق غير الاسماع الغير الدفع الا ان قصد بالاسماع بمرور هذه  
الآية وكذا صحت الدلائل لان علمه تعالى بالخبر ولو في وقت لاستلزام القول بدمه

واما جواب الثاني فهو قوى لان الشرعية لاوى حرية على تعبد الانساج  
 في الشرعية الثانية بتقدير عدم الخير فيها وهذا يحتر انحصار في تعبد حجب  
 قال ولو اتفقهم وقد عذر ان لا خير فيهم لتولو ودينهم به وارتدوا بعد التصديق  
 والقول (قوله فاما يسهل) اي ان رويته كايث عليه قوله وهذا محال لان المحال  
 استلزام حمله تعالى بخير فيهم لتولو لان فقه في وجود وقوله واصل جاز  
 ان يستلزم المحال والقياس انه يسهل لروية اذا كان من المروميين وليس المراد  
 ان الانساج مطلقا يكون من المروميين فان بعض المركب من الانساجيين  
 ومن المرومية والاتفاقية متجانس للاتفاقية وعصبية في شرح مطالع ولا رد ما قبل  
 انه على تقدير كون الاولى اتفاقية عامة ولان روية ادس كونه كايث يجب  
 ان يسهل كالاتفي على مره در تصدق الله تعالى فلا يصح قوله ان بعض اذا كانا  
 لروميين (قوله تصدق الله تعالى) اي لا يسهل صدقه الحكم المروميين القدم  
 والثاني وان كان المراد ان محال في اقل اي اختصاصه على تقدير وقوع القدم  
 وما قوله والله جاز ان يستلزم محال في الشرع استلزام في هذه فلا داع  
 فيها فاش من سوء الفهم (قوله وان قيل ان يستلزم افعال) وانما هو حادث فيها  
 حلقه عقلية على مدح التعقيد من هذه الشرع استلزام في استلزام افعال للحاصل  
 فاصح ما قيل لا الاتفاق في حوز المرام انما يسهل في كل لار في استلزام استلزام  
 المحال لما يسهل تحقيقه عند محله وهو كذا (قوله وهذا) اي المذكور  
 من السؤال والجواب فاما ما استدل به فلا يلزم من حرية واما ما استدل به فله  
 وكيف الآخره يعني ان فيه عدم كونه مع كونه مصدرا لشرائط الانساج  
 وكيف يصح انما هو وقوعه في كونه له في اهلته في شرائط الانساج  
 وان لم يكن مرده تعالى بسبب ذلك وحرره مع ذلك لا لاخره مع كونه  
 ما الاول فلا يلزم ان اراد قوله ان اراد مع كونه قدس مع كونه حصة خاص  
 لان الشرط انما هو ان شرائط الانساج لاشرط اعقابية في شرائط لا ينفق  
 القياسية وان اراد مع كونه في شرائط كونه قدس لانه عر مع كونه شرائط  
 الانساج وما الثاني فلا يلزم على ان يكون شرطه ان حوز ويكون قوله  
 لان لفظة لوم تستلزم انما هو على ان يسهل له و عليه قوله ولو قد عرفت  
 انما اشارة الى مجموع السؤال والجواب ان عطف كل معنى على ترتيب الف قوله  
 ثم ابتدأ (قوله ولو سمعهم انوار الانوار) اي ان كلام مدفع عاقله  
 والقصود منه رد قولهم في جميع الانوار حيث دعي لروية وهو مرفى له بعيد

نونه على تقدير شرط وهدمه في الآية انه اتى الاسماع لانتفاء علم الخبير  
 وانهم ياتون على التولى في الشرطية الاولى المبروم بحسب نفس الامر وفي الثانية  
 ادعائى فلا يكون على هيئة القياس فاندفع ما قبل من الاستكثار باق بصله انه لو كان  
 هاتان الشرطيتان حقتي فكان لا نكرام على الله تعالى للاسماع واستلزام الاسماع  
 للتولى فانبرو يثبت محققا اقتران بنسخ الفصل ( قوله يجوز ان يكون الخ ) يعنى  
 ان التولى يعنى الاعراض عن الشيء كما هو اصل معناه لا يعنى مطلق التكذيب  
 والانتكار من الحق حيث يجوز ان يكون لو معناه المشهور ويكون المقصود منه  
 الاخبار بان انهاء التولى في طرح لانتفاء الاول فيه كالشرطية الاولى ولا ينظم  
 معها القياس ادليس المقصود من استلزام الاول لثاني في نفس الامر ليستدل  
 بل اعتبار السببية وبروم يذهب لعل السببية والمرومبية بين الافتراضين  
 المعلومين في المخرج ( قوله وعدم الانتقاد ) كالمطوف التفسيري لما قبله لا فائدة  
 ان الاعراض هو معنى لا حسي ( قوله لم يتحقق مهم التولى والاعراض ) لان  
 الاعراض عن الشيء فرع عن تفقده ( قوله ولم يبرم من هذا تحقق الانتقاد له ) لان  
 الابعاد لشيء وعدم ابعاده ليس على طرفي النقيض بل كالدول والخصيل  
 حلوان ارتداهما عدم ذلك لشيء ( قوله لا نسلم ان الخ ) لانه يجوز ان يكون ذلك  
 بسبب عدم الاهد به للاسماع هوذا عشاى وشرع عليه قال الله تعالى وقد ان سبب  
 الذكرى ( قوله بس خبر فيه ) وان كان خبر الله فلا يكون محالاً له هو المشهور  
 ان من النعمة ان لا يندبر \* قال قدس سره فيه بحث الخ \* والجلوب ان في الامر  
 الاول كان دمهم وتوابعهم حيث صار الاسماع الذي هو سبب لعدم التولى سببا  
 لتولهم بناء على شرط عدمهم ونصبهم لاحقة والامام بعدد كانه قبل جميع  
 اسباب التولى وشرائطه متحقق بهم لا للاسماع ولواسمهم لتولوا \* قال قدس  
 سره بخلاف دوم اشولى الخ \* يعنى بخلاف مادام عدم من قيل لولم يحجب الله  
 لم يعصه فان الدلول حيث دوم مورد وهو بعد كان دمهم \* قال قدس سره  
 فان قلت الخ \* عدم مبرر لواريد تولوا عدم اسمهم امثواريد تولوا من الحق  
 وانكروه فانه متحقق على التقديرين لانهم صم ذكر ياتون على التكذيب والانتكار  
 اسمهم الحق لولم يحجبهم لما على تقدير عدم الاسماع مظاهر واما على تقدير  
 الاسماع فلاهم يكرهها مادام قال الله تعالى وسجدوا لها واستيقنوا انفسهم  
 \* قال قدس سره لاسمهم سبب لهم الخ \* فسر الاسماع بالمطاف وهو ما قرب  
 الصد الى العاطفة وبعده عن العصبية لانه لا يمكن تفسيره بالافدر على الاسماع

لخصوله ولا يخلق السماع فيهم فلهذا لا يعتبر في اشرع ولا يترتب عليه صفة  
ولا يتوسط اختيارهم تكون الاموال لا حشابة بمخوفة له - عدد - مثقلة فالمراد  
خلق سبب السماع وهو العلف قال قس مرة فلتع فيهم لطف اي ثبتوا  
على التكذيب والاسكار كانوا قبل المظلم فلا بد ان عدم مع المظلم فيهم فرع  
تحقق المظلم فكيف يصح قوله وهذا مستقر على تقدير ان المظلم وعدمه قال  
قدس سره قلت جوابا محمول على الاستمرار لا ينبغي له لاحاجة على هذا  
الوجه الى الحمل على الاستمرار بل هو محمول على الاستمرار المشهور يعني انه لم يبق  
عن ارادتهم عن الخلق الانهاء المذموم وحي لا يثبت حتى لو تحقق تحقق  
ويمكن حمله على طريق الاستدلال فانه ينشأ جريته لومر بتدعيم خبرا في انتفاء  
ما خلف لا يردو ولا شبهة في صحته واما الجواب الذي ذكره ليد جتاك  
لان التكذيب وعدم الاستقامة ليس مطلقا هو مقدر قوله بعد ذلك كما هو  
الظاهر ولان التصديق ينافي للاستمرار على التكذيب وعسبه بالامكان اعني  
خلاف الظاهر ( قوله وما قوله تعالى ولو جهنم اح ) في تفسيره العاصي وقالوا  
لولا ازل علم ملك خلا ازل معه ملك انما هي اموله لولا ازل كبعثت فيكون  
معه ندرا ولولا ازل ملكا لقضي الامر حوايا لقولهم وراي لاهو الاتع بما اقترحوه  
والخلل فيه والمضى ان ملكا لولا ازل بحيث عتوه كما اقترحوه حتى اهلكهم فان  
سنة الله تعالى حوت بذلك هي قلهم ثم لا يتعرون بعد روله حرفة حين  
( ولو جعل ملكا لجعلناه رجلا ولعلنا عليهم ما يسمون ) حوت فان ارجل  
الملك لا يلبس وان جعل لرسول فهو حوايا اقترح من قلهم تارة يقولون  
لولا ازل علية ملك وتارة يقولون لوشاء رلازل ملكا والمضى ولو جعلنا  
فرسانا ملكا يعاينونه او الرسل ملكا لئلا رجلا كملك جبريل عليه السلام  
في صورة حجة الكلي على القوة الشريعة لا تقوى على رؤية الملك في صورته وانما  
راهم كذلك الامراد من الآيات بقوتهم القدسية ووجه حوت محذوف اي ولو  
جعلنا رجلا لعلنا اي خلقنا عليهم ما يحفظون هي صمهم فيقولون ما هذا  
الاشر منكم انتهى ولا ينبغي عليك بعد التدبر في قضاء سلة اوهم بعد الريط  
والعلق ليفيد ابداء السماع لما اقترحوه ويكون حوايا اقترحوه واما ما قبله  
الشارح رحمه الله من انه لا استمرار في الخراء على تقدير اشره وعدمه فلامدخل له  
في الجواب من اقترأهم وكذلك كونها على صلتها اعني السماع ساقى لامتناع  
الاول او بالعكس ادليس المقصود ههنا السببية بل لانتفاء المطالبين

ولا امتداداً فانفسه ليس هي انفسا كونه رجلاً ومنه على انفسا كونه ملكاً قال  
 جواب افتراضهم محصل بمجرد ادعاء ادعاء واحدة فيه الى اعتبار امتناع الثاني  
 ليقيد امتناع الأول ( قوله فيعدم عدم الشئ ) أي عدم شئ الشرط والطرأ  
 اعدم شئ الشرط صظهر وما عدم شئ الطرأ فلكونه معصاً على الشرط  
 الغير النسيب وانصيق لا يدل على عدم شئ شئ محصاً لانه ينص على كونه محصاً  
 خيراً لوجود لا لقمع عدم شئ قال قدس سره واليه أي الى كونه مراداً  
 قال قدس سره ولو كان محصاً بالصواب ولو يكون في وقت الطلب قال  
 قدس سره كانه لم يطرأ في الارق غير ظهوره في البرق بعداد متعلق بطرس الوهن  
 لانه فيها عيم لو صرف كونه مله من وإلى نصب متصل بمادل عليه الكلام أي  
 طرس فأحدث اسكها وهي لا تسكن ثم عاودها وهي تداعي الى ان قضيت  
 من كثرة معاودة وشدة مدافعتها الصب فوبقاً ظهر غائبة عنها ونحت لها ورغبت  
 عن ضررات وهي حاصرة حولها تراب لها دعا على لال أي لا نرمت ادعاء ملها  
 بدل الداء الثر سابق ورجال يسان فيصير في لها والكرخ ولاية بعداد أي ان كنت  
 في ولاية بعداد في عثمان الى وطني مهل حبل انما البرق فطره عن ماء بلدي  
 وهي المرة ( قوله في سطره وانها كذا ) قال ملا يصف فلا تاي يطلب ما يؤديه  
 الى الهلاك أي الكثرة في الوجود في مفهوم ليست فلا تدل على ان  
 الصواب اولاً ليست بعدد عدد والمشفقة اولهلاء والاثم هي مافي القاموس  
 ولا يجوز اربعة من من لفظ واحد ( قوله لعدم استمراره ) أي الالة مرة الى  
 استمرار الفعل لان هذه مستعمله ( قوله في معنى ) اما بمرسوخ ولو لا يفتل  
 المص الى المصارع ( قوله وقد هوذا ) لان المصارع يدل على الاستمرار بعدد  
 لتعدد من لا يفتل ( قوله لا كانه ) وفيه تدليس من الآية قصد الاشارة  
 الى ما زادوا في توجيههم عليه واستخدموه ولم يجر من الواقع الاطاعة انما طلب  
 ان انفسا مستعملة به بل هو من مستعملة في الاكبر باراد صيغة المستعمل  
 كالعرض في قوله تعالى ( ان انشركت بعد من عثمان ) بمراد بغيره قد صي لان  
 انفسود من الآية نبي الاطاعة في الكثير لان في الاستمرار لا طاعة في الكثير  
 ( قوله بيايس قوله تعالى ) متعلق بقوله كان في ارادتهم ووجه الامتداد  
 ان من ادعى انهم اجودت التي تحتاج الى الرأى وهي كثيرة في بعضها ومن كانت  
 فبينة السمع والحواس في عدم ح في الرأى فبينة او معكم في الحوادث  
 التي تحتاج الى رأي من على رأيكم وهذا هو استمرار صمعه على

ما يتصورونه ( قوله بعد قوله له ) ، فقال ربك ليظهر مقتضى نظره الله  
 مسهرى ، يدل على الصبر على الآفة ، الاستمرار بحمدى والله مسهرى  
 وإن كان الله على السوام يعمونه لقدم الاستمرار بحمدى الله ( قوله يكون  
 المعنى ) هذا بيان خاص للمعنى وما يؤيد به ، وفي افتتاح دعوتهم من إن  
 المعنى أن إيمانكم يسبب الله طاعتكم في كثير من الأمور وذلك لأن الإطاعة  
 في كثير من الأمور تستلزم استمرار الإطاعة قال عتر لبي ، لستعد من كل ما مقدما  
 على الاستمرار كان مأل المعنى انتهاء استمرار الإطاعة وإن عثر الاستمرار مقدما على  
 انقضاء ماله استمرار انتهاء الإطاعة ووجه آخر وهو أنه كان في كثير متعقبا  
 بطاعتكم كان ماله إلى انتهاء استمرار طاعتكم وكان متعقبا لبي لستعد من كل  
 لو كان ماله إلى استمرار امتناع طاعتكم \* قال قيس سرور ما هو الله الخ \* لا يستعاضة إيمان  
 من الألفاظ على وفق ترتيبها \* قال قيس سرور ما هو الله الخ \* لا ينجي من موافقة  
 إياهم إيمان لو جى أو لا إيمانها ، وهو إيمان وحى عند من يجوز للآباء عليهم السلام  
 لا امتناع تقرهم على الخطأ وعلى كل تقدير لا موافقة برأيهم قاسى عليه الصلاة  
 والسلام يستمر على امتناع طاعتهم وأنه لو طاعهم في شيء لم يوافقوا في الفيت والامر  
 ما مشاورته لحد تطبيق ملوهم ( قوله وثم في تصحيحه ) ، على أن اليلع يصور  
 المعنى الأصيلة الأولى له من ثم يصرح بها ، المعصية تنو لرايا ، على والآيات مقدم  
 في الاعتبار على استمرار وعدمه ( قوله الخطأ الخ ) في التصحيح تلبية لم رسول  
 عليه السلام وفي التجميع تجميع لهم بظهور شدة عذابهم على كل أحد ( قوله رواها  
 الخ ) قال إرجاع قوله تعالى ، وقوا على النار يحتمل أنه وجه الأول أن يكونوا قد  
 وقوا عذابها حتى يبايوها فمهم موقوفون إلى أن يدعوه والذي أن يكونوا قد  
 وقوا عليها وهي تمنعهم بغير إيمانهم وقوا فوق لست على الصراط وعلى هذين  
 الوجهين وقوا من وقت الدابة والثالث أنهم عرفوه من وقته على كلام فلا  
 عنه الله ( قوله وجوب أو نحو ) ، وكذا المفعول ترى أي لو ترى الكفار في وقت  
 وقومهم ولا شعور أن يكون آدمعولا لانه أخرج لادو برؤية عن الإسماعيل الشائع  
 أصي النظر فيه ، لاندراك الصبر من غير ضرورة ( قوله لرب ، مرافعة ) ، ينصر  
 العدة عن تصور مقدم المصطفى على طبع لكثرة قدره في مقتضى لصدقه في وقوفه موافقة  
 له تعالى ، لو بطاعتكم في كثير من الأمور لعلم ( قوله هذه الآية ) ، رؤية ، بذكر  
 في تلك الأوقات ، بل في قوله طاعتكم لو قال الله في شرح له ، هو هذه الأمور لا تنفع  
 في آخره فصرح في الحاشية بقوله بغير أن وقوفهم على سرور كونهم ناكس يدورهم



وكونهم موقوفين صدرهم أمور مستقلة توجد يوم القيمة لكنها تحقق وقوعها  
 أثبتت منزلة الماضي فتعبر به فاستعمل فيها لووادا المحتصان بالماضي كانه قبل  
 هذه احوال قد تحفظ واقصت وانت عاريتها وحيث كان المناسب ان يقول  
 ولورأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبها على نكتة اخرى وهي ان المعنى  
 المستقبل الصادر من اختلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه انتهى  
 ويرد عليه ان يكون هذه الامور بمنزلة الماضي يقتضى التعبير عنها بصيغة الماضي  
 واحمال ادعيتها لاستعمال لوقاه اعما يتربس على تنزيل الرؤية المستقلة بمنزلة  
 الماضي وانما لانتم ان لم يرد ان يكون تلك الامور متعلقة ان يقال لورأيت ( قوله  
 قد انقضت هذا الامر ) في رؤيتهم في تلك الاوقات ( قوله هكذا ينبغي الخ ) يعنى  
 ينبغي ان يفهم ما هو مراد من معنى الماضي هو اصل الرؤية لتحقيق وقوعه والذي  
 فرض وقوعه دخل عليه وهو الرؤية بالنسبة الى المعاطب كابدل عليه قوله لكنك  
 ما رأيت وفي شرح الفتح واستدراك رأيت استعمل ما دفع ما يقال ان خبر  
 الصادق يدل على تحققه والماضي الصادق فلا ان الغرض من انما هو النسبة الى  
 المعاطب وان اصل الرؤية قد يكون لاعلى ووجه الفرض قد يكون ان يجعل اصل  
 الرؤية المستقلة بمنزلة الماضي وكما ادفع انصافا قال ان تبرر للمصارف بمنزلة  
 الماضي في التحقيق - في احوال وادلة على الامتناع لا الامتناع باعتدال الاسناد  
 الى المعاطب والتحقيق لاصل الفصل وذكر لو يدل على ان الرؤية عبارة من  
 الفطاعة بفتح معناه رؤية المحمد ( قوله في احد قولي المصير ) وهو لزوم  
 وقوع الماضي بعد رب دون لقوب الآخر لهم وهو جوار وقوع الحال والاستقلال  
 بعده ابدل عن ذلك خبره عن ما تقدم قوله فعوله ( رى بود ادب الخ )  
 ( قوله وانتم لم تنطق برب محمدا ) لانه جاء به لا يجوز تعلقه برب ولا بآله  
 هل يتعلق به على ما ذهب اليه الجمهور من صكوه حرف حر واما على مذهب  
 الاحشاش واستدراك شيخنا رضى من كونه مترا لا خبره والمضى قليل او كثير واداد  
 الدين كفو والاحاطة به ( قوله من لم يسمع ) لا انما على تقليل واداهم لاعلى  
 تقليل شئ يردونه الا ان يراد برب شئ يردونه من حيث انهم يردونه ( قوله ومن  
 الظلم ) اي قطع قوله تعالى ( لو كانوا مسلمين ) بما قبله ( قوله ورب ههنا لتقليل  
 النسبة ) في الحديث لا يزال لرب رجوع وشع اليه حتى يقول من كان من المسلمين  
 قد دخل الجنة فيقول لا اله الا الله ( قوله نعمتيا كسرة ) اي لا تقلل باليد الى اصل  
 زمان ذهب عنهم باليد كسرة قوله معذرة لتكثير اي مسندة باليد الى

اصل الوضع وان شاع استعماله في التكثير حتى الصق بالحقيقة (قوله شلت  
من التقليل الخ) فان التقليل في الماضي يلزمه التقيق (قوله على ان نوالج) متعلق  
بمحذوف اي محذوف بناء على ان نوالجتي والجملة في موضع حل اي قائم لو كانوا  
سلبين ويحور ان يكون بشرط والخطاب محذوف اي لو كانوا مبيين لغوا من  
العذاب (قوله بعد جعل بهم منه الخ) في المعنى واكثر وقوعه في النصيرية بعدود  
ويورد قد تقع بدو نهما (قوله لا تستحضر الصورة) واعز ان استحضار الصورة غير حكاية  
الخلل فانه احضار لمصور من غير قصد ان الحكاية وليس فلا يبقى هذا في الرصي  
في بحث ادواته من انه لم يثبت حكاية الخلل المستقلة كانت حكاية خلل المصيبة  
(قوله ولا تكذب) قرئ بالرفع اي ونحس لا تكذب وبالصبا اي وان لا تكذب (قوله  
مقدونس تلك المقالات) اي يقول (الدين استمعوا للدين) تنكروا لولا انهم دكنا  
مؤمنين الآية (قوله كقولهم تعالى ولوانهم آسوا الآية) في تفسير انفاضي ثبوت  
من صدق خبر جواب لو واصله لا يتبوا متبوعه من صدق خبر لهم بمشروا به  
السمم حذف الفعل وركب الثاني بجهة اسمية تدل على ثبوت ثبوتية في الجرم تحميها  
وحذف الفاعل عليه احلا للفعل من ان يمس اليه اعمى دفع قوله واصله الخ  
اشكاله بطل وهو ان جواب او او يكون صليبه مسبوقة وجنوبية وبن حبرية ممتونة  
ثابتة لاتعلق بها اعمى لهم وهدموا حل هدي الاشكاين قال بعض صاه باللام جواب  
ثم محذوف والتقدير ولوانهم آسوا واتقوا كان خير لهم والله ثبوت من عد الله  
خير لهم والصنف وصاحب الكشف اختارا انه اطراد نظيته اللافة مع قوله الحذف  
والماضوية في جواب لو اعمى من ان يكون حقيقة وناو بلازمي قوله وركب الثاني  
بجهة اسمية ان الصب لا كان دالا على الفعل والعمل على حدوث عدل هذه الى الرفع  
وركت الجملة اسمية لتدل على ثبات الثبوتية فان الفعل لدلانه على ثبوتية حدوث  
مدلوله اعمى الحدث وحدث النسبة الصلا لئلازم معناه عند في لاسم نقصا لاسار  
الحدث ليرتد به بموتة اطماع الى الثبوت والدوام كان مدلول الجملة الاسمية  
ثبات الثبوتية وثبت نسبة الحبرية اليه لانه لا كان حصود هه ثبات الثبوتية  
ودوامها تحصيلهم على حرمانهم الثبوتية الدائمة وتزعم من هدم في لا يمين  
اكفي به ولم تعرض لثبات نسبة الحبرية اليها فادفع مدق انه لا يمين على ثبات  
الثبوتية بل على ثبات الحبرية لها (قوله واستكبره) اي بر داسم سكرة وهذا  
في مقام يصح التكلم ايراده معرفة وسكرة ولا يكون ذلك الا بترتيب باللام

او الاصفه وهم يجهلون التعريف الحسنى فذهبوا الى ان التعريف  
 يكون لا فائدة من انحصار مستند من التعريف لجنس وعدم العهد المتأخر بالتعريف  
 العهدى والمرد ارادة عدمهما فقط قال الاطلاق قد يكون دليل التبريد فلا يرد  
 ان في قولنا هو ليس صدى وواسط العهد ارادة عدمهما متحققة مع تعريف  
 اسمد فان ارد في الثاني شيئا رتب على ارادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتهار  
 ولان نقل الارادة متحققة ان اورد اسمد مصيرا او اسم اشارتا او علما او موسو لا مع  
 عدم تكبير على لا ملزم والانعكاس غير لازم وانما نقل مع عدم ارادتهما لان عدم  
 الارادة ليس مقتضى شي من غير ليعبر به في التكبير لا فائدة اصل المعنى مع عدم ارادته لشي  
 محتمل (قوله ويدخل فيه) في قوله وانما تكبيره فلا راداة حكاية لشكر من حيث  
 انه شكر لان حكاية نقل كلام الغير مع اذنه صورة ولا شك ان استعانة الشيع  
 الصورة لمساعد المعنى التكبير مع فهم معنى التعريف بما هو لا استعانة المعنى الذى  
 قصدته المتكلم من التكبير من ارادة عدم انحصار العهد او التضمين او التفسير او غير  
 ذلك وفيه تعريف لصاحب الفتاح حيث حمل قصد حكاية لشكر مقتضيا برأيه  
 من مقتضى حكاية كل شي هو مقتضى ذلك الشيء وليس الحكاية امر يقصده  
 باع ذاته ان يقصده فاستدرك ان مقتضى فهم ادق قوله فلا راداة عدم انحصار  
 والعهد او التفسير بل انما من ان يكون انتهاء او حكاية ولو كان الحكاية مع صيغة  
 برأسها لو حث ذكره في سائر الاحوال فاندفع اعتراض السيد بان كل واحد  
 من المقصدين مستقل بقصد التكبير فلا وجه لاندخل احدهما في الآخر قال  
 قدس سره من غير من ذهب الى هذه العدة الى قوله مدح به بوجه راداة لا فائدة  
 فيها كما لا يخفى قال قدس سره وبالجملة ليست المستلثة الخ لا تخفى انما نقله  
 عن لرحى من الحكم بالاولوية يدل على جوار كون كم متدا وبقصد حصره فقل  
 الخور متعلق عليه في الخلاف في الوقوع قال قدس سره وانت نعم الخ  
 في شرحه فتدبر انما سكاكى راحة قد تعاضل ان يشمل قوله تعالى (ان يوليت  
 وصعق ليس بامنى سكة) ولما ثبت مررت رحل الفصل معاودة على القلب (قوله  
 لا يترام الحكم الخ) يحتمل عدمه يستلزم ان يكون الاصل في الحكمه التعريف  
 لان الحكم على لشيء يستلزم نعم بالظرفين واما قوله عدم الفرق بين التعريف  
 واسم (قوله ان حكم من حكاه شيئا) اى من حيث انه حكم له وحال من احواله  
 (قوله وهذا وهو الخ) خلاصته انه ان اراد الشيوخ من حيث المفهوم فلا نسلم  
 وجوده في الاسم الذى يخصه الوصف وان اراد الشيوخ من حيث الوجود

فلا نسلم انفاءه في الفعل وما قيل في دعواه من ان افعلا بدى على الطبيعة فلا شرط شيء فلا يلحقها بالوحدة فلا شوب فيها لانه فرع ملاحظة الوحدة الشائعة بخلاف المحركة فانها تدل على الوحدة شائعة بحسب الاول انقيد لكونها متعلقة بالوحدة واكثر من من جميع فيودوبس الثاني التخصيص لدال على نفس الشيوع المعلوم من دلالة على سوحدة مهمة فلا بدع اعترض لشرح رحمه الله لان الشيوع ليس لازما لوحدة في النكرة في الهمي بل في اذنا وح كدلت مفهوم الفعل قال قيس سره لان نفس بسد اول الاخ لان النسبة الى الفاعل جزء من مفهوم الفعل والنسبة الى المفعولات خارجة عنه قال قيس سره ثم يستدنا لان السد هو افعلا والالكان التخصيص بالاصادة اول الوصف بيان تعبير قال قيس سره وهذا القدر الخ ولا يرم وجود التلوي في جميع افراد الاسم قوله حسدت ي لست في تصديق عله واحدة في الوجود اخر في اي الاصط مع محرم حسب مفهوم في الوجود الدهي اي التلوي كالمعرف في محله قوله حسدت لورم يحكي في ان الحار والحرور وقع محلا على عمرو المتعلق لكونه مفعولا في تمامية المفهوم من لفظ نحو ولا حاجة الى مقبل انه يدل على المفعول على بصفاء الخطر الشار اي نحو والمثل من اسد رص لم يوصف على حرارة وقع في حرارة التخصيص من عله الشارح رحمه الله في شرح الكشف في سورة ب عمران على ان شهادته لا توافق دعواه قوله تمهيدا اي ليس انقيد احزريا قال قيس سره مساق لدلت الاطلاق عدم الدالة بين عربتي الاصاح نظرا لانه قال بعد قوله فلا حاجة التامع اما حكم على امرأة تعبير عله انه قد يكون مني صف من صفات التعريف ويكون التامع قال بالتصاه واحد دون لآخرى فاردت ان تحضر به منتصف بالآخرى فتعد الى لفظ الدال على ذوى ونحوه متدا وتعد الى لفظ الدال على الثابتة ونحوه خيرا انقيد التامع مع كمال تحويه من تصاده بالنية كما اذا كان التامع الخ يسمى زيد الى حر سبعة لانه فاما كان صا نصيرا لما قبله كان ذلك الاطلاق مصرا لهد انقيد التامع به وانقصر الشارح رحمه الله على ابا حدة انقيض بمبشرة عارة لاصح و قال في وجه لانه يمكن ان يقال ان الاصاح كالشرح لهذا لكتبت يكون ملاقة لاجد محمولا على ذلك التفسير قال قيس سره وحكمه بالمتبع اخبرك ح مره نصف رحمه الله قوله عن من لا يعرف المصطلح اصلا من لا يعرف المحصن والوصف الذي جعله نحو

اصلاً لا بخصوصه ولا بوجهه، ولذا ثبت ان عدم معرفة المصائب المحكوم عليه  
 بالعنوان الذي جعل مرآة لاحتصائه بوجوب امتناع الحكم عليه فظهور انتفاع  
 هذا البحث لم يترض شرح رحمه الله تعالى قدس سره في المعنى الثاني في اللفظ  
 فانه تجري عليه احكام المعوق كحكمه تعالى قدس سره في المؤدى في لافي مدلول  
 لفظه فان مدلوله اجلس ليهود، اعتبار مطابقتها لفرد لا جماعية بخلاف الكثرة فان  
 مدلولها فرد لا جماعية، تعالى قدس سره فلا مسافة بين ان يكون له في لافي مدلوله  
 باعتبار مفهوم الجنس المصنف وعدم معرفته باعتباره مطابقة لفرد في الخارج  
 تعالى قدس سره لا سيما عندك في الحقيقة انه يعني ان اسد على تقدير عدم  
 معرفته بان له احاق الخارح مفهوم اخوك اي ذاتاً موضوعاً باخوة اصطلاح دون  
 الذات الموضوعية في خارج وذلك انه مفهوم معلوم له بقاعدة العامة فيكون معنى  
 التعريف الاصفي متصفديه وهو الاشارة الى امر معروف عند اصطلاح وان لم يعرف  
 ان هناك ذاتاً موضوعاً هي مفهوم في الخارج وانما قال في الحقيقة لان الظاهر  
 من اللفظ كون المسند ثبت الذات الموضوعية في الخارج بناء على ان الشائع استعماله  
 فيما اذا عرف اصطلاحه ان له احاق كخرج تعالى قدس سره واماً وتلفاً خوارزمية  
 يجوز ان يكون اسبغاً ويكون معقوداً على مقدار مفهوم من السابق اي هذا  
 يعني ان يجوز ان له المعين انه هو في جهة احواله او احوال غيره لا بمراده المعنى  
 الاول ولا قاعدة في جنس معين على من لا يكون المعين وصفه له ولا كونه متصلاً بل  
 تنبى ان اراده المعنى ان لا يلا فيه من معرفة المصائب ان له احاق الخارح فيكون  
 الاضافة اشارة الى ذلك - ان موضوعه لا حوة في الخارج المعلوم اصطلاحاً بمعرفة  
 المفهوم الجنسي له ويكون قاعدة احوال المحدد ريد بذلك الداء وحسن توجهه  
 قدس سره انه ليس معنى (قوله سواء عرف ان له احاق لم يعرف) عرف هذا المفهوم  
 اولم يعرف هذا المفهوم حتى يبقى الاطلاق المذكور ساف بل معناه عرف ان له  
 احاق الخارح اولم يعرف ان له احاق به وهذا لا ينافي معرفته المفهوم الجنسي فادفع  
 البحث الاول وان المراد بالانتفاع الانتفاع الوقوعي فادفع الذي هداني به مقتضى  
 كلامه ولا يخفى ما فيه من تكلف لآل التبادر من (قوله سواء عرف ان له احاق لم  
 يعرف) التوسية بين معرفة مفهوم الله وعدم معرفته وعن الانتفاع الانتفاع  
 الثاني على ان ذلك لا يلا به ما به بين مراده الله تعالى قدس سره في قوله لا خرمته وبين  
 المذكور في كتب الشوك لا يخفى فخلق ما ذكره المشرح رحمه الله في دفع المسافة  
 ما ذكرناه في دفع العيب في تعالى قدس سره نعم قد يقصد به الجنس اسم يعني

إن الفرق بين ربه اسوء وأخسرك ربه إذا قصد الهدى لهدى به يصح في الأول  
 دور الثاني وأما إذا قصد به الجنس أو الاستعراق مدعاة بأدعاء به الجنس كذا وكل  
 الأفراد فلا فرق بينهما كالإفرق بينهما في العرف باللام ﴿ قال قدس سره وجوابه أن  
 من في السؤال الخ ﴾ لا يخفى أن تقرير السؤال على مذهب مروي لا ينافي قوله  
 إذا بلغت إن أناساً من أهل بلدك تاب فانه يدي من عرض الحكم على الناس  
 بعين كانه يسأل هل التائب زيد أو عمرو والحواب حينئذ التائب زيد وإنما ينافي  
 لا تقرير المدكور كون السامع طالب للحكم على معين بالتائب وحيداً الجواب ربه  
 التائب فالنظر غير مدفع والعقيق أن السامع بعد عنه إن أناساً من أهل بلدك  
 تاب سؤاله عن هؤلاء عن تعيين ذلك التائب سواء كان من مشرك أو حراً واداً  
 ٧ اختلفوا في حوز الأمرين ولو كان العلى مختلفاً صحدهت ويؤيد ذلك أنه لا فرق  
 بينهما في الترجمة القارسية بأن يقول كيت أن تائب وأن تائب كيت وأنه  
 يجوز أن يقول في حواله ربه التائب التائب ربه لأنه كان معه تعيين التائب قال الله  
 تعالى ﴿ فزرعناهم باموسى ﴾ ﴿ قال رب ابدى أعطنى شئ خلقه ﴾ وقال الله تعالى  
 ﴿ من يحيى الموتى وهى ربيهم قل أعصم الله الذى أنشأه أول مرة ﴾ وقال الله تعالى  
 ﴿ ومن أنشأهم من خلق السموات والأرض يقول يستغفون للزبد طيب ﴾ قالها  
 من قول التائب ربه وقال تعالى ﴿ من يحيى الموتى قل الله الذى يحيى الموتى ﴾  
 وقال تعالى ﴿ من يحيى الموتى قل الله الذى يحيى الموتى ﴾ وقال تعالى ﴿ من يحيى  
 الخلق ثم يعيده قل الله الذى يحيى الموتى ﴾ قالها من قبل زيد التائب وقال تعالى  
 ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ﴾ وقال تعالى ﴿ قل من  
 يرزقكم من السموات والأرض من الله ﴾ بمختللاً بتقدير من الله احتار صاحب  
 الكشاف زيداً من الله لواءه بقوله تعالى ﴿ ولئن سألتهم ليقولن الله ﴾ ولأنه أكثر وقواً  
 في القرآن ولأن الأصل أن تعمل المات متداً الوصف حر لآله لا يجوز في حوايه  
 التائب زيد وكلام صاحب الفتاح يشير إلى اختيار التائب ربه لأن المناسب لطلب  
 التعيين أن يجعل مبيده حراً وعاد كره ظهر من شرحه نفع من أن الكلام  
 في السامع إذا علم أن أحداً اتى عليه أو أحداً حصل له الإطلاق فقال من الذى  
 اتى على أو من المطلق طالب لتعديه فأنى يصح للحواب عنه هو زيد الذى اتى  
 عليك وزيد المطلق أم الذى اتى عليك ربه والمطابق زيدو الكلام المصغر جهة الله  
 قيل إلى الثاني وقد صرح جابر الله وعبد الله من بخلافه وانفصا على أنه إذا لم يكن  
 إن أناساً من أهل بلدك تاب ثم استجرت من هو معونه ربه تائب محلي له لأن يقال

حكى بحوار الخ نفسه

ان معنى يصبح يختار لان الصالح عبدالعلاء هو المختار ﴿ قال قدس سره مقبوض  
 يقولهم آية لان معنى من قام زيد قام ، عمرو وبني نوحب زيد قام ﴾ قال قدس  
 سره لا خطبة العوية ﴿ لان معنى من قام اقام زيدا قام عمرو لان الاستفهام  
 بالفعل اولي فيكون ، اسؤ ، عن قام فيكون قام زيد مطابقة ﴿ قال قدس سره  
 اعزلك على معنى قولنا نحوي ، ح ﴿ وهو ان تقديم الخبر على المبتدأ يؤخر قلب المعنى ، المعنى  
 المقصود به ، عى ما قلوا ، مقدم ويحكم على ما يتصور ان الخطاب طاب طبعكم  
 عليه وعبروا عن هذا معنى يدفع لانتس ﴿ فان قدس سره على انه حقيق آية ﴿  
 وهو عامر في بحث حذف ، مستند من ان من قام جعله فعلية حقيقة الا ان من قدم  
 على الفعل كصحة ، لاستفهام بصرت اسمية ( قوله بل ما العايد ) لان المقصود  
 قصر الكامل من اخس فيه وقد جعل مبنى الخس مقصورا بالغة في ذلك  
 القصر كاي دل عليه به قوله اى سكامل في الشواهد غير الكلام اى اقبيل  
 لا مالملة في القصر بل في ملة بوسطه القصر ليس شئ \* ( قوله لا تواتر لهما  
 اى ) في شرحه يفتح ويميل صاحب اكتشاف التفرقة حيث قال في الشائق  
 ان قولك الله هو الدهر مثناه انه هو جالب خواص لا غير ذلك وقولك الدهر  
 هو الله معناه ان ابطالا معوادث هو الله لا غيره ( قوله وذلك ، ح ) اى اعادة المعنى  
 بلام الخس القصر مطلقا لا بـ صور الاستعراق في المسند اليه وابس  
 في المسند لان الاصل ان يعثر في حاسب ، موصوع الافرد ، وفي المصول المفهوم ( قوله  
 على طريقة ان الرجل آه ) يعنى انهما على طريقة واحدة في الخن على  
 الاستعراق واحدة لقصر و ، كان الاستعراق في الاول بمعنى النكل الافرادى  
 وفي الثاني بمعنى النكل مجموعى في الرضى من اجزاء ، اوه ، معة قياس  
 لفظ كل تامة خمس مصدفة ان مثل مشوعها نحووات الرجل كل من رجل  
 والوصف بهذا اللفظ كالتأ كيد القمطى فلا يقبل امتريد كل الرجل اذ ليس فيريد  
 معنى لرجولية حتى يؤكد كل الرجل ومعنى كل الرجل انه مجتمع من خصال  
 الخير منصرف في جميع الوجوه وبمذكر ، تين هما متعينان كل الرجل معناه كل رجل  
 قائم فبمعنى كل خصف ، المعرفة لاحاطة الافراد كما في قوله تعالى ( كل الطعام  
 كان حلالا لى امرئ ) وهو به عبه السلام كل الطلاق واقع الاطلاق الغنوة  
 اذ لا معنى لوصف الرجل بكل رخص سواء اريد منه الخس او كل فرد عى انه فى  
 به قوله في شرحه تلغح على طريقة هم انعم كل القوم ، محال ( قوله الا حيث  
 يصدق زيد وعمرو ) اصغر الا فيريد وعمرو اذ لا يصدق بهما شئ \* ﴿ قال قدس

سره وان كان موضوعا للذهبة بقيد وحدة مطلقه ح \* لا يتحقق ان مفهوم فرد ما هو  
 المانع مع واحد من الخصوصيات على ميين البدل وهي حصه من الجنس واتحادها  
 بشئ لا يقتضي اتحادا ماهية مطلقه بخلاف المعارف لتمام الجنس فان مفهومه الماهية  
 لا يشترط فاذا اتحدت مع شئ يجب ان لا توجد في غيره والا يكتفى اماهية متحدة به  
 بل حصه قلبس قول المحب انه لا يتم من اتحد فرد من افراد الانسان بزيد امس ما ب  
 اشده المعارض المعروف كقوله قال في الجواب ان الجواب ههنا مفهوم فرد ما  
 فخلصه جوابه ان المعارف لتمام الجنس بدل هي ماهية لا يشترط واتحاده بشئ  
 يستلزم احصاءه فيكون المكر بدل عن حصه منها واتحاده لا يصحى الخصوصيات  
 ذكرنا المانع الواحد الاول من اسطر وكذا في كرسى صدق فرد من افراد الانسان  
 هي زيد في الجبر المكر يستلزم صدق حصه منه لصدق ماهية وكذا ثالث لان  
 المحب قال مقتضاء صدق الذهبة لا يشترط الاحتصاص بالصدق مطلقا وكذا  
 الحمل لا يمتثل لما لا اتحاد في الوجود اذ حتى يستلزم اتحاد المفهوم او موضوعها  
 بل قال بان اتحاد الطبيعة من حيث هي شئ يستلزم حصرها فيه واین هذا  
 من ذلك ولعل وجه النظر الذي اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى انما ذكره الجبر  
 لا يطرأ في المصادر لانه لا يتحقق موضوعه <sup>لانه لا يتحقق</sup> حيث هي لافراد على  
 ما صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرحه فنتج في بحث تعريفه احسن فلم  
 ان لا يكون فرق بين المعارف والمكر منها في افادة حصر وخواص اذ عادة تعريف  
 الجنس لمقصود دليله الاستعمال وما ذكره اياه صاعده معبوءة بينهما كثر التكاثر  
 العربية وبما الجواب يستدعيه نظر السيد بق \* فان قدس سره قالها تعد  
 في هذه الصاعه فصولا \* كقول معنى آخر انه قدس سره في الخارج ليس له  
 اختصاص بصاعه دون اخرى فانه متفق عليه انه قال الشارح رحمه الله تعالى  
 لظهور امتناع حمل الخ بافظ الظهور \* قال قدس سره لا يقتضي ان يحمل الخ \*  
 لا ادري ما وجه هذا الالتفات ولزوم صياح التعريف الجفسي مجموع لانه جيد الاشارة  
 الى الحضور الذهني كما هو غير مرة ولوضع ههنا صاع في كل معارف لتمام الجنس  
 لا فائدة للمكره ما فاده وقد ظاهرا لا يحدى نعمه على ما ذكره لا يجرى فيما كان  
 المعارف المذكور متسا فان معنى الاتحاد مفهوم احسن ان يوجد في الاستعمال في الجبر  
 المعروف لانه قال الشيخ ان نصر معارف لتمام معنى غير مذكره قال قدس سره يعني  
 ان لا يحتمل قصر الخ \* لا يقتضي به حمله لا يكون مذكره فترجيها لكل الامور فاهم  
 صرحوا بافاده القصر \* قال قدس سره احتمل ان يكون لمتسا الخ \* لا يقتضي بين



الاختصاص عليك سلكا معيدا، لكلا نقصين وقوله محمد بن عبد الله بن أحمد عن الآخر  
 ان ابا ادم التميمي من حيث مفهوم او من حيث الدلالة مظاهر الطعان لان المفهومين  
 مميزات والدال عليهما تعريفان وان اعدم تميز احدهما عن الآخر اذ كان  
 مرادنا من احدهما والآخر استند والآخر كلفهما معرفة اللام بقول انه مقصود الى  
 القرائن كدائر الجملات فلا وجه له الاستفسار قال قدس سره هناك فصر  
 المبتدأ على الخبر اظهر اعم لا يخفى به يصح ذلك فيما اذا كان المبتدأ اعم من الخبر  
 كقولنا الناس العبد، والامر كان خبر عم كافى فوفا الله اساس فلا لا وجه نقص  
 الخاص على العام فلا وجه خصه لا نقوله وقيل اعم والصواب ان يقال اما اذا  
 كان احدهما اعم فهو المقصود وان كان بينهما عموم من وجه يوصل الى القرائن  
 وان لم توجد قرينة فالظاهر انصر استند على الخبر قال قدس سره لا يلحق ان  
 كل توكل على الله لا يخفى من شصص ان من يقول اتوكل على الله لا يقصد  
 العموم في افراد التوكل ولا يسلطه بضمه ان قصد ان حقيقة التوكل ومعهومه على الله  
 تعالى مع قطع النظر عن وجوده في كل الافراد او عنص منها قال قدس سره  
 بدلالة اللام على الاختصاص الخ في المعنى نلام الجارية احد وعشرون معنى  
 احدها الاختصاص وهو التوكل بين معنى وذات نحو الحمد لله والمنة لله والمثلث لله  
 ونحوه بل تعدى ذلك في الدنيا خرى ومعنى التوكل في الدنيا انما هو انما هو  
 الاختصاص نحو اذاعة نعم وهذا الخصر ثم قصد والمرح لادانة الخ فلم يحسن  
 اللام في الحمد لله للاختصاص معى فصر بل للاختصاص وهو الاظهر حيث بعيد  
 فصر استحقاق الحمد على الله تعالى لا يستحق لغيره قال قدس سره ونحن  
 بما قررناه من ان لا يفرق بين مفرقه ومفرقه الشارح رحمه الله تعالى قوله  
 ليس معناه (مع) امرق بين نصيب من المقصود في الاول كمال المحبوبة بتزويل  
 محبوبة كل ماسوء مرة عدم وفي الثاني كمال محبة المتكلم بتزويل كل محبة  
 متعلقة بتاسوء مرة عدم ولاشك ان لا المقصود بهذا الكلام بيان  
 كمال المحبوبة او كمال المحبة انما المقصود فصر بمحبة طيبة والله ليس لغيره  
 نصيب منها ودفع هذا الذي ليس لانهها فصر انما المقصود كماله  
 السيد بل لان المتعارف في فصر ليس له لا يوجد عدمه في غير المقصود عليه  
 لانه لا يوجد جزء منه في غيره وذكر المحبة معلقة واراد محبة نفسه خوفا  
 من الرقاء (قوله من زيد نطق) في رتبة العهد لانه في انت الحبيب توحى واذا  
 كان اللام الخاص وفي رتبة نطق (قوله وبما سقط) لكون كل واحد

من القصرى عما قلنا من أن الكلام (قوله أن يثبت له الصودية الخ) فيه إشارة إلى  
طريق استفادة هذا المعنى وهو أن يعتبر أساس الخبر إلى المبدأ قبل تعريفه باللام  
فيكون إشارة إلى حصول الخبر لثبت لثبته في الدهن (قوله لأن القصر وعدمه  
الخ) فيه تبيين على أنه لا خلاف فيما لا يقل فيه العموم عدم القصر أيضاً لأن الثقل  
بينهما تقابل لعدم والمثلثة (قوله في بعض فيه العموم) من يكون العين عند  
تصور معومه مما يجوز فيه صدقه على متعدد لأن القصر عبارة عن تخصيص  
امر عام والتخصيص فرع العموم في نفسه ولولا ذلك لاعتقد أصحاب الشريعة  
أو أغلب أو التردد وليس مراده به لا الاعتقاد المتعاطف عموم والشك كذا حتى  
يرد ما لوردنا السيد من أنه لا يوجد في قصر القلب وتعيين (قوله وفي الاسم الخ)  
قائه الأعمى الرأى والجملة عطف على مفهوم من قوله فلا تامة السامع حك على  
امر معلوم الخ بأنه بهم منه من الأمر المعلوم إحدى طرق تعريفه سواء كان  
اسماً أو صفة فيصح أن يكون محكوماً عليه بمرأى مثله اسم كان أو صفة فكانه  
قال هذا في صحة كون الاسم أو الصفة العرف محكوماً عليه عند الجمهور وقبل  
الاسم معين للانداد و مراد بالصيغة ههنا دل على ذات صفة مختار معنى قائم به  
فقبله الاسم بمعنى مدب على ادباً هذا أو المعنى فقط أو ادباً أعمية باعتبار  
المدى باسم الزمان والمكان والآله (قوله على امرئى) وهو معنى القام بالادب  
(قوله يكون مطوقاً) أو لا لا في تشب نعيمه (قوله وبمثاله معنى) أى  
في الجملة الخربة كاسم (قوله ورد من معنى الخ) معنى أن تعين الاسم للانداد  
والصفة المحرمة بالثبات بدليل المذكور إذا كانت دلالة الاسم على الذات والصفة  
على الأمر المدبى متبعية وهو مع لأن معنى شخص مدبى هذه الصفة صاحب  
هذا الاسم فأنزل أن التراجع على تقدير هذا معنى وهم (قوله وجواب الخ)  
يعنى أن الاحتياج إلى التأويل المذكور ناش عن خصوص اسم مذكور لا من كون  
المراد بالاسم أن القصور الحكم على الذات أعمية معومة بصفة ولا يمكن ذلك  
الاتلاخطة باعتبار مفهوم محصور انصاف ذات به كلابرم حل لشيء على  
نفسه (قوله لا الخ لم يفتقاه) لكونه متأصلاً بوجود لدى هو طرف الخ  
والحكم بالانحدار من حيث ماهو موجود للبع وهو موجود بالاصالة  
وأن كان الانحدار من الجسدين (قوله لأن الحداء) هذا توجه لاس الأبارى والثانى  
لأسارى رجاء الله والتبوت عدمهم من وجود ومعنى أن مقام الكلام لا يخفى  
المركب من المبدأ والخبر تقرر المر وحصوله لثبته سواء كان الطرفان

من الموجودات أو من المصنوعات أمكنة أو الأول موجودا والثاني معدوما بخلاف  
الذي فيه لا ينصف عدمه شيء وإنما حصص البيان بطريق الإيجاب لأن السلب  
فرع الإيجاب فإنه لم يصح كونه جبرافي لا يجب لم ينصح في السلب أيضا وتقرر  
الاستدلال بالخبرية لثبوت كونه مدلوله لدلوله ولا شيء في نفس الأمر من الإنشاء  
بأنث لغيره فلا يكون آخر شيء أم لصعري فظهر أن مدلول الكلام المركب  
من المتبادر والخبرية وإنما سكرى فلان الإنشاء أي مدلوله ليس ذاتا متقرر  
في نفسه أي مع قطع النظر عن التكلم لأنه معان عارضة للتكلم وكل ما لا يكون له تقرر  
في نفسه لا يكون متقررًا لغيره فإن الذي الصرف لا يمكن انصف شيء به فإن قلت  
له تقرر في نفس التكلم فيمكن لاخباره قلت الكلام في أن المعنى الإنشائي في نفسه  
لا يمكن الإخبار به لأنه لا يثبت في نفس التكلم وحصوله لا يمكن الإخبار به فلا يقال  
ريد ذلك للصرب وبما حررنا ظهر منقطع ما قبل أن أريد ما ثبت في قوله الخبر  
يجب أن يكون ذاته لثبوت قيامه بغيره فافهم بالأمور الاعتبارية وإن أريد به أن يكون  
مجردا عليه موافقة بتعريف الجدل أو بقصد الإخبار لأنه أريد به الحصول والانتصاف  
سواء كان حقيقيا أو غير ذلك ما قبل أن لا يثبت في نفسه أن الإنشاء لا يثبت في نفسه أن المطلوب  
الذي هو مدلول الصرب ثابت في نفس التكلم وغير الثبات إنما هو متعلق بالمراد  
ما ثبت في عدم حرره مع قطع النظر عن التكلم وكذا ما قبل أن لا يثبت في نفسه  
في نفسه لا يكون ذاته لغيره متقرر أن ثبت شيء لثبوت ما هو من ثبوت ما ثبت في ثبوت  
الثبت بمجربا على أن ذلك هو في الثبوت بمعنى الوجود لا في الثبوت بمعنى التقرر  
ضروره أن الذي لا يثبت شيء وكذا ما قبل أنه يتناقض الثبوت بالإخبار الإيجابية  
الجبرية عن المستحالات فإنه غير ثابت في نفسه مع ثبوتها لغيره لا في صورة  
الإيجاب وليست بمتعلقة حقيقة بضروره أي في الصرف لا ينصف شيء لم يرد عليه  
مذكرا شارحا رجهته من أن ثبوته وحصوله لثبوت ما هو في الخبر الذي هو  
جبر القصة هو مطلق آخره بل لا بد أن يكون معدوما أو الاستدعاء من الثبوت  
فإنه متحقق في قولك أصرب ريدا من غير حصول طلب للصرب لغير طلب انتصافه  
به فكذلك ريد أصربه ولا فرق بينهما إلا باعتبار أن الثاني غير الحقيقي لشكر  
إشباع الصرب على ريد بخلاف الأول كما ذكره السكاكي رجهته أن قولك ريد  
عرفت أو عرفته برفع عين تحقيق أنك عرفت ريدا قال قدس سره على معنى  
أنه يحسن أن يرد به وقوع نسبة حتى يرد ما ذكره الشارح رجهته تعالى  
من أن هذا الوجود محض شخصية الوجوه بل أريد به النسبة الحكمية أي يجب أن

أ. أو انتزاعيا نفسه

يكون الظاهر من سطر بالمشأ ما يتصور حصوله له سواء كانت مرفوعة ما يكون  
الحكم بالنسب او موصوفة به يكون الحكم بالانحط ومثوكا فيها لا يحكم  
شيء منها فثبت جميع صور الاحار هنا وقد عرفت في حررناه انه يمكن ان يراد به  
الوقوع الاعيان كما هو المتأخر به على ان معناه الكلام الانحطى تركب من البشأ  
والجبر ذلك قال قدس سره الانحطى لا يخرج فيه قد عرفت بما حررناه  
يمكن النزاع فيه فان الواجب في الحرر الاسناد كونه على وجه ثبوت والاتصاف  
فكلا سواء فسر الثبوت بالوقوع او بالصفة حكمية فله كلا الصيغ انما يجب  
في القصة الواحدة قال قدس سره ليست ابيه به ان اراد ان يكون مدلوله  
الصريح حالا من احواله فيجب تأويل الجملة للحرية والصفة حررا في نحو ريد قام  
ايوه لا قيام لآل ليس حالا من حو ريد واما عزوف ابيه في تعريف الدلالة  
وان اراد انهم من مدلوله الصريح والصحي فلاش ريقوب ريد صر به يدل على  
كون ريد محبة يخلو به طلب الصرب كان ريد قام يوه يدل على كون ريد محبة  
قام ايوه على ان يختار المخرج ريد الله تعالى كما صرح في تعريف الدلالة انهم  
المعنى وان كان صر به للمعنى الا ان فهم الله من الجملة صر به اي ريد امره  
وان كان طلب الصرب صر به كما يمكن طلب صر به صر به في مدلوله من احواله  
قال قدس سره وانه امر ريد قد عرفت ان لا يرقى به الا باعتبار ذلك في الثاني  
على التحقيق دون الاول ولو سلم ان الثاني يقتضي ان كان من احواله فالحال انهم  
من ان يكون صر بها او صر به قال قدس سره ونداء صر حو به هذا الصريح  
اعاها في الجملة الجبرية او الواقعة خيرا والشارح رجحانه معترف بان لا بد من الثبوت  
فيها انما انزع فما اذا كان الجملة الانشائية حررا قال قدس سره فيستفاد من  
لفظ اضربه انه لا يقتضي ريد اضربه منه ليس في اضربه ريدا لانه يجب  
طلب الصرب مع الاستحقاق له صر حو به في شرح مدح وخواشيه وجه ان  
استحقاقه قوله اضربه لا يقتضي وقوع ذلك القول حتى يستفاد منه طلب صر به  
وحديث ظهر ركا كذا تقدير مستحق لان يقال فيه اضربه لان مقصود القائل من  
قوله ريد اضربه تحقيق طلب صر به ريد لانفاذه كونه مستحقا لقول انه كور  
قال قدس سره بعض العلماء ارادوا اشبع الرضي قال قدس سره وانذاره  
الى ما نقله الشارح رجحانه الله تعالى من ان الوقوع لا بد من كثير في كلامهم والقدرة  
تستلزم قال قدس سره وقد عرفت ان مدلوله به جس نصفا محضا ولا بد من  
التقدير ليكون الجبر حالا من احوال الله قال قدس سره ان انشأ مدح

مخصوص \* وهو كونه معرفة او محصصا للبدا \* قال قيس سره فقد اوجب  
التأويل \* يعني انه اوجب ان يؤيد بهما مانع غير مذكور في الصفة والصفة فليكن  
في الخبر ايضا مانع آخر يوجب التأويل كوجوب كونه سالما باحوال المبدأ ( قوله )  
وليس ثابته للبدا ( هذا الكلام يدل على انه حل الثبوت في قوله يجب ان يكون  
ثابتا على الثبوت مدى يرم الايداع اعني الوقوع اذ الثبوت الذي يعتبر بين المبدأ  
والخبر اعني الفسدة الحكمية حاصل في ابن زيد وفيه هذا ومتى القتال وان لم تكن  
موقعة ( قوله من ثم لامر حاكمكم ) في الكف وبغالب يدعي له مرجحا اي ثبت  
رحام من البلاد لاضيقا ورحبت بلادك رحبا ثم ادخل عليه لافي الدماء السوانتهى  
فالجهة الدعائية خبر لانهم ( قوله وزيد كاه الامد ) انا اريد انشاء التشبيه او الاشك  
فانه يكون الخبر جهة اشكية بخلاف ما في مقصد التشبيه به حينئذ خبرية ( قوله )  
ونتم الرجل زيد ) فانه جهة لانشاء المادح العام وقع خبر الزيد ( قوله ولا يضي ان  
تقدير القول في جميع ذلك نصيب ) بشرطه الجميع بان القائل بعدم صحة وقوع  
الانشاء خيرا بقدر القول في نحو ابن زيد على ما صرح به في شرح المنهاج حيث  
قال بل ياباه المعنى في كثير من المواضع كما في باب المدح والذم فيجعل المحصول  
مبدأ وفي الدماء كقوله تدعى ( رانتر لامر حاكمكم ) وفي مثل ابن زيد ومتى  
القتال وكيف احب وقل سبيد في مرجه وامام ابن زيد ومتى القتال فليس  
بما نحن بصدده لان الاستفهام عهد داخل في الخفة على انفسه بين المبدأ المذكور  
والخبر المقرر لاعلى اخر وحده انتهى وعصاه في اجازية قوله فاعلم ان زيد حصل  
في الدار ام في السوق فلا يصور تقدير القول اذ ايداع الاشك خيرا مبدأ وليس  
المعنى زيد حصل في الدار ام في السوق الا ترى انه اذا قدر باسمه القائل كان الاستفهام  
داخل في المبدأ حقيقة وولا هذا اوجب تدعيم الكلمة بالصدقة للاستفهام على المبدأ  
اعني زيدا كافي قوله زيد هو وجه بحث اما ولا فلا هذه الكلمات موضوعات  
لطلب التصور اي تصور ومعه على ما حققه سيد ان الخاص بعد السؤال تعين  
السند واذا كان كذلك كان لا بد من استفهام عن تعيين المبدأ لا تدوير زيد حصل  
في السوق ام في الدار لاعني سيرة الحصول ويرجو استاذا فلا مانع ان يكون لا عسا ما  
وجب تدعيم الكلمة المتقدمة بالاستفهام على انفسه لانه ليس المراد الغير في قولهم كل  
معيير الكلام حسب تقدير مذهب القائل في ما يثبت في الكلام معي رانتر على اصله كافي  
ضمير الشأن ولا ما لا بد من اول بحث كونه مفسرا والثاني الكيد وليست بغير

بنسبة (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لانه اذا كان مسبداً الى غير ضمير المتدبر  
 لا يصح لان مبدأ الالبته لا يكتفى بالحكم بقوة الحكم لاول الحكم على  
 البتة والمستعاد من الضمير الحكم على غيره لدفع التخصيص اصحير بمسبب  
 الى البتة تخصيصاً بالتقربة والمظاهر العموم وان يظهر دخوله في التقوى لانه  
 قال في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الصل ونظرون اعرفت في اعتبار  
 التقوى زيد عرفت او عرفت الرفع بعيد تحقيق انك عرفت وللنصب بيد انك  
 خصصت زيدا بالمرافق قوله الرفع بعيد تحقيق انك عرفت يدل على انه بعيد  
 التقوى ليس بشئ لان التقربة كسار على علم وكونه نظير لا عرفت في قاعدة التحقيق  
 لا يدل على انه مثله في قاعدة التقوى المصطلح وفي قوله ينبغي اشارة الى انه ليس  
 داخلاً في التفسير الذي ذكره السكاكي رحمه الله تعالى اسمه السبي كما مر في صابغة  
 الافراد لالاي انه داخل في التقوى على ما فهم فاورده عنه اشكالان احدهما انه  
 انما يصح ادخاله في التقوى اذا كان كونه بجهة شئ من فساد التقوى وليس كذلك  
 لانه لو لم يقصد التقوى وحده كونه بجهة لاسد انص في الالف المتدبر وتامها  
 انه اذا كان زيد صفة داخلاً في التقوى كان زيد بجهة مطلقاً كسبب داخلاً فيه مع  
 انه حسي على تسميته ولا يصح المقابلة بينهما هو ان يمكن ان يقال ان كلمة او في قوله  
 اول كونه سبباً في الخلو وانما لا ينبغي لكونه سبباً لافراد او اجزاء مطروقة معكسة  
 (قوله كما سقت الاشراغ اليه) حيث مر المسد اسدي في صابغة الافراد بحجة حلفت  
 على ابتداء معاد الخ وصرح بدخول زيد بضرته فيه (قوله معرى عن العوائل)  
 في الحال او في الاصل بدخل فيه مدخله اسواصح نحو ابراهيم فلم وما زيد قام  
 (قوله ههنا) اي اقول زيد كالتوطئة للاسدي به (وهو صابغة المقام) اي متضمن  
 ضمير زيد دخل الاستاد دخول المائوس لاس براد قام متضملاً بضميره حقق ان ذكره  
 كان توطئة وتقدمة ادنوكان المقصود بمحذو الاعلام بغيره زيد كفي قام زيد بخلاف  
 ما دلل يمكن الخبر متضملاً بضمير نحو زيد انسان فيه دل على ان ذكر زيد اولاً  
 كان الحكم عليه ادلاً طريق له سواء وانس كون ذكره توطئة ومقدمة فاندفع  
 اعتراض السيد واما ما قيل في جوابه ان تعرية السند عن موافق ليس الا في الخبر  
 المعنى فان التعرية تقتضي تحقيق المعاد ولم يمتنع في زيد انسان وزيد قائم ما يصلح  
 للملح في زيد حتى يكون تقدمه عليه تعرية له عن العوائل بخلاف زيد قائم فان تقديم  
 زيد تعرية عن العوائل فيه بحث لان التعرية حينئذ انما تصل بعد ذكر الخبر بانه  
 يصلح عليه في التقديم فتقدمه يكون تعرية اولاً لا يصلح فلا يكون تعرية وهذا مناف

لقوله فانا قلشربده شرعت احل له بدل على ان ذكر المبدأ فقط فعدمه واقوله  
ليس الاعلام بشئ منه مثل الاعلام بعد التبيين عليه والتقدم (قوله هاته  
لم تعرض الخ) ذكر الشرح رح في شرحه لفتح مقصدا على ضابطه كونه جملة  
اربع صور احدها ضمير لسان والثانية صور التخصيص والثالثة جملة اسمية  
وقعت حد او ليس فيها فمن او مشتق بحور بدحوه بحر او علامك فانه ليس مفيدا  
للقوى ولا سبب عدم السكاك رح عرفت من تفسيره في الرتبة رتبة ضربته والمصنف  
رح لم يصرا سدي امكن دخل ثلثة والرابعة في اسبى باب يصدره بالتفسير الذي  
ذكره الشارح رح في رقى وبصورة الاولى لكونه مشهورا واحدا معناه كانه  
مدكور في الصورة الثانية فاورد القصص بها ههنا واجاب عنه وعدا الجواب لا يتم  
من بدل السكاك رحه ثم تعالى لانه قال واما الحالة التخصيص لكونه جملة فهي  
اذ لا يتقوى احكم الا لا بد من القوى في صورة التخصيص (قوله هو دخل في القوى)  
لان معنى قوله يتقوى الاشكاله هي القوى واللام لانه لا يصح دليل ان  
المحل كونه جملة لا يريد جملة والاشكال على التقوى المعنى المصطلح اعني  
نعمية الحكم بحسب التأكيد لا التكرار المسد والامور كذا حاصل في جميع صور  
التخصيص ضرورة تكرار الاستدلال وباقوله المصنف رحه اقله على سابقه من  
ان يدخل جاء في تخصيصه فقط معناه به يشمل التخصيص ولا يشمل القوى  
لانه لا يشتمل فيه ولا بعده (قوله واعتد رهما) اي التقديم والتأخير بين رد  
وعرف بان يكون الاصل عرف ربه على ان يدخل عن الضمير المستتر فيكون فعلا  
معنى كامر في تقديم المسد اليه (قوله كيف لا) اي كيف لا يكون صور التخصيص  
داخله في القوى وقد ذكر ان كل تخصيص تأكيد على تأكيد لانه لا يشتمل على  
الحكم في القصور على كارة تأكيد الاصل الحكم المسد السامع ولاشتمله على  
تبعدها عدا القصور على المنزلة ثبوته للقصور عليه كان تأكيد الحكم الثبوت  
المستمد من الكلام صريحه واما كل تخصيص تأكيد على تأكيد فانا استبعد  
ذلك من غير ان يكون صورة تخصيص كان نقول بالمصطلح مدبر فانه اعني  
على الطريق (قوله وعدا صهر فساد الخ) لان الارام من قوله وعدا تسليم  
الطرح لاحاجة الى التأكيد وبان لا يكون مراد لان لا يكون معادا على ان  
عدم الحاجة بالنظر الى السامع لا يستلزم عدم الحاجة مطلقا لجوار تمهيقها فاعبر  
آخر ككون الحكم مصدر اعني وزر بالاحكام على سببه وانتم من مساواة  
من انكره (قوله مع نصريه من مدح) اي لم يذهب في ما قاله بعض من ان

٧ والآلة لفظ

تأكيد مقدم والسند مفرد ( قوله وتبينها ح ) اي المقتضى لاراد الجثة مطلقا  
اما التقوى او كونه مدينا والمقتضى لخصوص كونها مدينة فائدة الثبوت ولكونها  
صليبة اداة التجدد ولكونها شرطية اداة التفسير بالشرط ( قوله لان اصل ح )  
لانه لو لم يكن له من الفاعل والفعول والزمر والكان ٧ والعلامة ( قوله ثبت قطعها  
بالفعل قطعا ) وان كان بخصوصية القدم من وفوقه صلبة او حراء بخلاف تعللها  
باسم الفاعل فانه لم يثبت في موضع اصلا ( قوله والذي جازى فيه درهم ) اي  
حصل له درهم لان الجراء لا يكون الاجرة تنع في ذلك بغير ضرورة الكشف حيث قال  
في تفسير قوله تعالى فيه ثلثت فان قلت ما جمع ثلثت فست تظن على الاتفاق  
لاعتقاده على الموصوف فانه يجمع من ظاهره ن تجميع جهة الرفع اعني الدعوية  
متفق عليه لكن مراده ان رصده بالهبة حصة لاجللاف فيه لا بحصة الرفع  
لاجللاف فيه اذ الامتناع من كونه مستأ مقدم بغير ولد لم يوجد في بعض الامتناع  
وحظ عليه في بعض في الرضى قال ابو علي وادعى بعضه انه يجمع صيد ان اسرى  
اذا احمى هي موصوف او موصول اودى حال او حرف استفهام او حرف في فانه  
يحمون ان يرفع القدر لتعويته بالاعتقاد ( قوله لان الاصل في ظاهر ح ) في الرضى  
لانه ان يجمع ذلك تصحى الجملة الحكم المطلوب من غير كافتد ( قوله لأصله انفراد  
ح ) وانه صالح في الاعراب لا يخصص امرته في اميريه غير ان اصله  
في الاعراب اعني ذلك لو كان الاصل في الاعراب ان يخصص ( قوله ولم يخصص ح )  
لانه يؤكد نحو مؤادي صدد الدهر اجمع ويطلب عليه نحو عليك ورجه الله  
السلام ويقع داخل نحو في الجثة سدين بها وقاب سيرا في حذف مع فعل  
ظاهر عنده هو الفعل المحذوف كذا في الرضى ( قوله بكمه لو قصد الح ) انما  
القصد اولاد بطرالى تعبير الجملة الى الفعل وتعد باب نصر بى عدم لعول وذكور  
فلامانة بين اثبات القصد ونفيه على ما وهم ( قوله لان مدينا ح ) يس هذا معناه  
التقوى لان التقدير المتعدي ماله معناه التسوية بشان قدرت الشئ بالشئ اذ قسمته  
كما في القاموس بل يؤيد اليه كتفسيره بماوراه جملة فانه ان كان بعد تقدير الفعل  
مساويا بالجملة كان في التقدير جلة ومؤولة وقيل التقدير بمعنى الرضى ولامانة  
اي مقروض جلة او لالاسه اي مقروض ملئنا بالجملة ٨ تلئس الجرة بالكل ( قوله  
لامنى لعارنا المصنف رحمه الله تعالى ) اذ لا يخصص الجملة له فية في التقدير فعلا ( قوله  
ان جعلت على ظاهرها ) ان براد تصير هي الجملة بمرتبة بخلاف ما اذا اراد  
منه ان يعرف فانه يدفع هذا الفساد ( قوله فكان يسمى الح ) ي لدفع هذا

٨ تلئس الجزى بالكل  
نحو



الفساد ولما انفاد الأول قصر مدفعه اذ لا معنى لقولنا يجعل الطرف في تقدير  
 فعلا (قوله على ما مر في ضمير انصر) من ان الله داخل على المقصور وهو  
 الاحتفال العربي التاسع (قوله ان عدم القبول اح) اعتبر الانصاف او منصفة  
 لصاحب الفتح في قوله تعالى (ان حسناتهم الاعلى ربي) ليظهر كونه من قصر  
 الموصوف على الصفة ثم عطف الحصول عليه اشارة الى ان القدر هو افضل العام  
 لا الانصاف لا قرينة عليه واعتبر القصر بالنسبة الى الانصاف والحصول لانه  
 المقصود من انصر على المتصف والحاصل ومعنى الانصاف بين خور الجنة  
 الانصاف نظرية خور الجنة لها فلا حاجة الى ان يقال معناه على الانصاف  
 بكونها في جور الجنة مع العناء ان القصر على الانصاف بالحصول اعلى من  
 الحصول بتمامه ان كلمة لاها لئلا الخس ولوقوع الفصل به وبس الاسم والخبر  
 وجب الرفع والتكرير معنية رالفة ومقصود الشارح رجاء الله تعالى من اعتبار  
 السلب في جاب الموصوع والتمويل ان الذي منوجه ان الحكم فالحق بغير انصر  
 وليس منوجه الى القيد حتى يكون لئلي القصر وهذا كما اعتبر في معنى من قوله تعالى  
 على اختصاص عدم الريب بل ان لان العصبية معدولة حتى يرد عليه ان لا التبرئة  
 موصوعة لئلي خبر من المبدأ لائق احدهما في نفسه وان كلمة لا اذا كانت جراً  
 من الموصوع لا تصح التحصيل بغيره بقوله تعالى وانه قد صرح في بحث مسالواة  
 بان تقديم الخبر في مثل في الدار رحل لا يعيد الاختصاص لكونه متصفاً بالموقع  
 الكرة مبتدأ ولاشك به اذا كان قوله تعالى (لا بها غول) معدولة كان  
 تقديم الخبر فيه محتملاً فلا يكون مبدءاً للاختصاص بخلاف ما اذا كان سائلاً كان  
 المصحح حينئذ وقوده في سبق في و التقديم للاختصاص وبما حررنا ظهر  
 المدفع ما ذكره السيد لان اوصية سائلاً والمقصود قصر في القول على الكول  
 في جور الجنة لا على مـوـ اـشـوب وانزع في محله فالحكم بان عدم محله جور  
 الجنة والمتكامل بغيره وكونه مشتملاً بمعدولة لا ينافي ذلك على سائلاً والمعدولة  
 متلازمان صدور وجود الموصوع لانه فرق بينهما في الاسمين يستعمل لاجلهما غول  
 اذا كان التراجع في محبة غول وبها لا غول اذا كان التراجع في محبة عدم القبول  
 كما في ما نقلت واسمى فلا يخل بفرق الذي به انه راجع الله في خبر (قوله  
 ونها يظهر اح) لان قصر اصنافي لاحق حتى يرد عليه ما ذكره (قوله  
 ليس على معنى ح) لان الخطاب في لكم لكم محصوص وديهم يتجاوز  
 الى ما هو اهم من الكفار وكذا دين الذي عليه السلام يعودر عنه الى المؤمنين

( قوله لينظر الى ما في هذا الكلام الخ ) وعندى انه لا حظ فيه ولا خروج اما  
عدم الخط فلاته قال في شرحه في بيان مقتضيات تقديم السند او ان يكون المراد  
تخصيصه اى تخصيص السند بالسند اليه لا قصره عليه حتى ما بين كقوله تعالى  
( لكم دينكم ولي دين ) وان المعنى ان حصول دينكم لكم دون غيركم بخلاف ما هو قبل  
دينكم لكم لدلالة على حصول الدين لهم لا على الاختصاص بهم كما يدل عليه  
التقديم وذلك لان المتكلم اذا ذكر المسألة عقب خبر عن صاحبها لم يرد عطف  
شيء على الخبر لفصل المسألة به مما لو لم يرد ان يقول دينكم لكم ولا يجوز  
ان يقال لكم دينكم ولغيركم فهذا يعيد القصر لانه لا يستقيم ادليس المعنى على ان  
دينكم لا يتجاوز عنكم الى غيركم ولان ديني لا يتجاوز عنى و غيرى فانه فاسد لو حود  
التجاوز عنكم الى غيركم بل على اختصاصه على معنى ان يختص بكم دينكم لاديني  
والخصص بدينى لادينى كما في التالى الاخير ان المعنى فى الاول ان المختص بدينى  
القيام دون التعمد وفى الثانى المختص بى انتم بدينى دون القسمة لان غيري لا يكون  
قائما وغيرى لا يكون محييا فانه فاسد لا يجمع لاسم فاعلم ان قوله انه لا يستقيم  
عدم استقامة السند اليه على السند فصرا جعلا كإزائه صاحب القول  
حيث قال ان حصول دينكم لكم لانه لم يرد عدم استقامة القصر الاتساقى فاجمع  
الوجه الاول له ما و اراد به قوله بل على اختصاصه به اختصاص السند بالسند  
اليه مطلقا سواء كان اختصاص السند من سائر مسدات مسدات اليه فيكون قصر  
السند على السند اليه اعم من تجاوز السند اليه على سائر المسدات او اختصاص  
السند بالسند اليه من بين سائر ما يسد اليه فيكون قصر السند اليه على السند لعدم  
تجاوز السند عنه فالاول كافي لكم دينكم ولي دين اى الحصول لكم بدين مختص بدينكم  
لا يتجاوز الى ديني والحصول لى مختص بدينى لا يتجاوز بدينكم وهذا معنى قوله  
ان المختص بكم دينكم لاديني اى ليس حاصل لكم دينى بى لا اختصاص بى  
الحصول كما بعد تقديم خبر لا الحصول مع الاشارة كقوله اسبغوا على ابغوا غافل فضلا  
عن علامه فاجمع نوحه الثانى وانما يجعله على قصر سند اليه على السند قصر  
اضد كما ذهب اليه المشرح رحمه الله تعالى عدم موافقة لبق الآية اعنى  
قوله تعالى ( لا اهدى ما تمشون ولا انتم عاشر ما عدا ) فانه بى فيه كون النبي  
صلى الله عليه وسلم على دينهم وكونهم على دينه فانه سببه كونهم مقصودين  
على دينهم وكونه عليه السلام مقصودا على دينه لا قصر دينهم عليهم وقصر  
دينه عليه ولذا قل القاصى في تفسيره لكم دينكم لانه بى دين لا رخصه والثانى

اعني اختصاص المسد باسمه اليه من بين سائر ما يند اليها في الثمانين الاخيرين  
 اعني قائم ريد ونجني اياه بقصر المسد اليه على المسد فيكون مآل المعنى ان الشخص  
 يريد القسم دون بقعود والتمعية مختصة في دون القياسية فتلاصة كلامها تقديم  
 المسد على المسد به يكون ثارة قصر المسد على المسد اليه و ثارة قصر المسد اليه  
 على المسد لا مع لوجه كذا حيث واما عدم التاروج من الفاتور فلان الشارح  
 رحمه الله قال في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى (لها ما كسبت ولكم ما كسبتم)  
 ان قول الكشاف و اعني ان احد الانبياء كسب غيره شعره ان لها ما كسبت  
 ولكم ما كسبتم قصر مسد على المسد اليه ايها كسبها لا كسب غيره او لكم كسبكم  
 لا كسب غيركم وهذا كافي في لكم دينكم اي لادبي ولي دين اي لادبيكم وقال فيه  
 ايضا في تفسير قوله تعالى (ما اصابكم) اي لانا اصابكم لا اصابكمم والمكس  
 او اصابكم لالكم وبالعكس انهي وما حررنا ظهر لك ان مراد العلامة  
 من الاختصاص في قوله ان محض كبر دينكم لادبي الاختصاص المستفاد من تقديم  
 الخبر لا اختصاص المذلول بحليته فلام يكون مؤدى كلامه قصر الاختصاص  
 بلكم على دينكم على ما عده بعض المفسرين فقال جمل العلامة كلام على الاختصاص  
 فقصار اعني لكم دينكم الخاص بكم دينكم ومعنى ولي دين الخاص في ديني وجعل  
 تقديم المسد لقصره على المسد اليه (قوله ولم يشأ به رب) وجودا مع الضوى  
 من تقديم الخبر لادبي وجودا مع لفظي وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقديم  
 الاسم على حرره قال في الكشاف و هو عدم لادناه تكملة لو الدلالة على فرض  
 التقديم قدر قامه حتى على بعض اساطير حتى قال قصد بل ارب فيه القراءة  
 الغير المشهورة من رفع رب يحسن لا معنى ليس ثم اعرض عليه بان صاحب الكشاف  
 في الامر هي قراءة مشهورة (قوله والمشرق الخ) اشارة الى دفع ما ينوهم من انه  
 ان كان القصر اضافي وليكن بالنسبة الى كتب الدهر والشعرة وحاصل الدعم  
 ان تخصيص هذا الكتاب من بين كتب الله تعالى يجعل النفس سادرا في سائر الكتب  
 فانها المعتبرة في مقاييسه (قوله احسن الدهر) اي الزمان فانه يتعلق بمقاييسه  
 وهمته يتعلق بالمرجع فيه ويسمى احسن من اربعة الدهر كما قيل فانه حيث  
 يكون اجل مستملا بدون احد الامور الكثرة ويحتاج الى تعيين معنى التباين مع  
 فوت البصحة في الشرح (قوله فانه لو حراج) بان يقال هم له لتوهم انه صفقه توهمها  
 قويا لاستعداد فكرة في مقام الابتداء التخصيص واللاحية الطرف لذلك ويكون  
 لا مشي لكذا خبر به او صفة بعد صفة والخبر محذوف وكلاهما خلاف المقصود

اذ المقصود اثبات انهم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لاثبات نصفه المذكورة  
 لهمه او اثبات امر آخر لهم الموصوفة فيه حيث يكون الكلام مسوقا لدفع  
 همه صلى الله عليه وسلم لا لدفعه صلى الله عليه وسلم ولا يصح ان يكون التقديم  
 بها محصورا اذ ليس المقصود قصر انهم الموصوفة عليه وان كان مستقيما بانها  
 له كما يقتضيه السوق ( قوله جوارا ان يكون قائم مشد من القسم الاول منه ) قال  
 الشيخ ابن الحاجب في شرح المنظومة ان القسم اذا كان ظرفا لمعية بخلاف  
 قائم رجل فانه لا يعم المعية عند فوات قائم جوارا ان يقول القائل قائم في الدار  
 فيكون مددا انتهى ولعله لانه في معنى ذاته موصوفة بغيره فيكون الكثرة مخصصة  
 في معنى اول الانتموين لئلا يمكن لا التكثير ان يكون المراد من الذات المعية ولا يخفى  
 ان ما ذكره الشيخ لا يحتاج الى ايراد رجل بل لا يجب اعتراجه لانه عند  
 ذكره مثل ركرر بخلاف في الدار ومن قسم لثاني منه عند الاختصاص  
 والكوفيين قائم لا يشترطون وقوعه بعدا في او الاستعانة ( قوله من انحصر  
 الخ ) هذا اعبرد لو كان عليه متعاقبا للحكم واسا د كان متعاقبا بتقديم الحكم  
 ويكون المراد محكم المحكوم به فانه يكون انحصار تقديمكم به المقسم  
 بانسائه مدعى ان يكون محكوم عليه فكمه حكم على شيء معلوم قل ذكره  
 اجبالا لقصة انكم عليه ( قوله فلا لاهية الخ ) هذا اذا اريد لاهية كثرة  
 العساية به و ما اذا اريد ان يكونا نصب العين عند شككم فهو كفة رأسها  
 كالانحني ( قوله بقر الخ ) في تاج البهي الا فزاد دال ربه كردن وفي الأساس  
 افتزت من ثمر كالرد فمى به من كذا بظهره والحد سير في ميل من غير هدى  
 كما في العاموس وفي الأساس وبات بخط اسماء وما يرى اى حائط اقبل هو  
 وحائط اقبل وحائط عشوة للداخل فاحط بمعنى الجلس بمعنى لا يعم من كلامه  
 مدعى حتى انهم قد اتركه فلا رد مقبل ان حبس لا يوجب ترك المقصود  
 ولا يقتضي الاستدلال بالبيان المحمود واد باخط عدم صهورد لانه على مقصوده  
 وبالأشكال الاشكالين بعد كورين وبلا حلال مد شر اليه قوله بى اعراض  
 صعب ( قوله ان وان يكون المراد الخ ) اى اذا ربه الخفة فاذة الصردحع مسدا  
 فضلا له الموضوع لادائه وقدم انش على المسند اليه الذي هو فاعله فكما  
 ان افادة التجدد تقتضي صكون المسند لمراد كذا تقتضي كونه  
 مقدما على المسند اليه وكيف لا يكونه فلا يستلزم تقديمه على فاعله كذا في شرح  
 القناع المغربي وفيه ان التقديم لا مدخله في افادة تجدد هو لازم لكونه

فلا كما اعتزف به فلا يصح جملة مقتضى إقادة التجدد ولعله هذا وجه ترك المصنف  
 رجدة و قال لشرح رجدة في شرح المنح هذان كبر لما في من ان قصد  
 التخصيص بأحد الأربعة وإقادة التجدد يقتضي كون السند الفرد هلا فاصاف  
 إقادة التجدد نارة الى حسن السند هلا ونارة الى تقديمه ولا ينبغي ان ماله الى ان  
 إضافة التجدد الى التقديم بطريق التوسيع لكونه مقتضى العلية التي تقتضي إقادة  
 التجدد وفيه تعسف (أوله وعن هذا الاتفاق) مشأ التناقض ان المقرر عند  
 القوم ان في نحو ما مر من اسباب اسداد في الجملة الصعري وهو اسداد الفعل الى  
 الفاعل واسداد في الجملة الكبرى وهو اسداد الجملة الصعري الى المتأخر في بحث  
 التقديم جعل الاسد الى صغير وهو الاسداد الى الفاعل متقدما على الاسداد توسط  
 الصغير الى المتأخر وهو اسداد الجملة اليه وفي بحث التقوى جعل الاسداد الى المتأخر  
 وهو اسداد الجملة اليه متقدما على الاسداد الى الصغير الذي هو الفاعل ولما قوله  
 صرعه ذلك اصغرا كما هو يدل من كون الاسداد الى الصغير مقتضيا لمصرف وليس  
 فيه دلالة على انه اسداد آخر تقدير فادفع مع ان كلام السكاكي رحمه الله صريح  
 في الاساد الثلاثة فالصواب ان يسمي اسداد القول بالاساد الثلاثة ويترك لزوم  
 التناقص (قوله وانما يصح اسداد الفعل الى الخ) اشارة الى الدفاع ما يقال من ان الصالح  
 لكونه حرا من كونه هو الجملة امر كيد من افعول والفاعل لا الفاعل وحده ولا شأن  
 ان صرف المتأخر هذه الجملة من غير عن اسداد الفعل الى الصغير وعو لا رده اعنى  
 اسداد الفعل الى الجملة توسط هو صغير كذا نقل عن الشارح رجدة (قوله  
 مجموع) الا ان يرى ان العرب اتفقت بفهم من يريد عرف ثبوت الفرقان لم يسمع عدم  
 شعوره بالصغير المستتر في ذلك امر اعترضه الخوارج حسنا لمعادتهم ان فاعل  
 لا يتقدم على الفعل (قوله ولا شأن بصغير الله فعل الخ) فيه بحث لان كون صغير  
 الفاعل لا يعدم ولا يكون لعدم معن لا يبعد كون الفعل صالحا لفعله الى مفعله  
 قبل تحقق الفاعل فالرأى ايضا في الفعل غير ممتلئ بالفعولية فلذلك ان فعل  
 لان النسبة الى الفاعل المعين مأخوذة في معهوده وانما يمكن مستقلا بغيره مفعول  
 ذكر الفاعل توقف مدلاحيته بالنسبة الى مفعله على ذكر الفاعل فتدبر (قوله  
 وكلامه في بحث تقوى الخ) ويرى من هذا اسداد الفعل الى الصغير لانه لا يدخل له  
 في اقادته التقوى كما هو يرى من الاسد الى المتأخر ابتداء في بحث التقديم لا يدخل له  
 في الاحتراز بقوله في سر حجة الاولى (قوله فالذي الخ) هذا من كلام الشيخ  
 الجرب يدل عليه قوله عند خلاصه ما ورد بعض ما يحا في شرح اقتراح وقوله

لم يستلزم كلامه الشافى ولا يخصى الأسانيد الثلاثة على الوجه المستعمل المتبع  
 كإعرافه والمعنى فالصحيح أن يدعى بها ويورد على المكافى رحمه الله تعالى أن أحد  
 الأمرين لازم (قوله أن كان عارفاً) بل يجب معه صرف ذلك الصبر بسبب  
 الأسانيد ليسد إلى المشتأ ثانياً من غير أن يقال لا بد له من أن يصرف وهو  
 انقضاء من العبارة كما مر (قوله و كان غيره) ما يكون معه صرفه ذلك الصبر  
 إلى المشتأ واستدراكه (قوله كاتب هذه الأمثلة الخ) يعنى أن المسد في هذه الأمثلة  
 صل و مقدم على ما يستدل به مع التوازيست معيدة فيكون قد خسر حجاب قوله في الدرجة الأولى  
 لأن المسد إليه فيها في الدرجة الأولى هو المشتأ ولم يردم المسد بخلاف عرف زيد  
 فإن المسد إليه في الدرجة الأولى هو القاع والدرجة عليه وإذا تحققت طريقة  
 الخروج الدافع اعترض المسد من مع ملازمة مستفادة من قوله ما كان أول  
 الأسانيد إلى قوله كانت حارفة بقوله في الدرجة الأولى لأنه إذا كان الأساد الأول  
 في هذه الأمثلة أساد الفعل إلى المشتأ كان هذا الأساد في الدرجة الأولى حكيم  
 يتصور خروج هذه الأمثلة به ثم لصح أنه قال بل يجب أن يكون داحضة فيه  
 وأردته قصداً على ما ذكره من القاعدة الدخيلة أن جعل أسد على ما سدد إليه  
 في الدرجة الأولى لأن القاعدة إذا دأب هذه القاعدة تقدمت على ما سدد إليه  
 في الدرجة الأولى وفي هذه الأمثلة لم يفسد ما فسد البعد فلو لم يفسد المسد فيها  
 (قوله لكن متى ههنا اعتراض صعب الخ) يمكن أن يدفع عن معنى كلامه  
 أن في الدرجة الأولى احتراز من دخول هذه الأمثلة باعتبار الأساد إلى المشتأ بناءً  
 على قاعدتها لتثبت لهذا الأساد من خروجها وتثبت الأساد الثالث لأعادتها  
 التعداد من الأساد أما الأول فلا يستند فيها وإن وجه تقديمه على ما سدد إليه  
 في الجملة أعنى أن جعل لكن لا يجب تقديمه على ما سدد له في الدرجة الأولى أعنى  
 المشتأ وما لم يكن كونه في الدرجة الأولى ههنا لأن بيانه في بحث التعوي أهم لانه  
 بعد دلتائه وبعد ملاحظته كونه في الدرجة الأولى خروجها ظاهر وأما الثاني  
 فلأنها باعتبار هذا الأساد معيدة العدد ولا يقدم التثنية على ما سدد إليه إلا بما يجوز  
 تأخير المشتأ فيها فقايد بقوله في الدرجة الأولى دخلت لوجوب التقديم على  
 ما سدد إليه في الدرجة الأولى أعنى الفعل والاسم لا حذر منهم من الاحتراز عن  
 خروجها ودخولها لم يقيد بشئ محتمل ومبهم في الجملة الواحدة كيف تقييد  
 الثبوت والتعدد معاً فصيحة بيانه في جواب الأمر من الأول قائلين المذكور  
 تعليل لدخول الأمثلة المذكورة باعتبار الأساد الثالث وتعيين خروجها باعتبار



لأعادة التجدد من غير تعرض للموت واشتوت كما نقر عن الشرح رحمه الله تعالى  
 وفيه بحث لا يزيد انطلق بجانب الجملة الكبرى باعتبار اسماها قبل على ثبوت  
 الانطلاق من غير دلالة على التقييد بالزمان لكونه اسما الجبر الى استدا  
 والمتدا انما يستدعي ثبوت شيء له سو كماله فنز بالزمان اولا والجملة  
 الصغرى باعتبار اسماها قبل على ثبوت الانطلاق في الزمان الماضي لكونه  
 اسما للفصل الى العاقل ولان في بين اشوت بمعنى الانصاف مطلقا والتجدد  
 بمعنى التقييد بالزمان بخلافه اشوت بمعنى انشود فعوله وبس بها حكمان  
 الم ان اراد به انه ليس بها حكمان في الواقع فسم ولا جرة وان اراد به ليس بها  
 حكمان من حيث الاستعادة من اللفظ فسموع وعدم تعرض اسماكي رحمه الله  
 لأعادة الثبوت بناء على انه في بيان دلالة انحصار لكون جملة صلية والدلالة على  
 الثبوت لكونه اسمية وما كرنا طهر عدم صحة شعب الى ذكره السيد  
 في شرح الفناح من ان الصبر والمخرج شيء واحد فكيف تصور ثبوت المسد  
 وتجدده معادلاتا في بعضه بغير تصور يكون اشوت باعتبار اسما والتجدد باعتبار  
 اسما اذ احرص لا يصور اجتماعهما في الواقع لو عدم الحكم به (قوله طهري ان  
 اراد الخ) وه انه لا دلالة لكلامه على الحصر وه ان اراد حصر المراد مطلقا  
 مجموع كبر وعارنه في بحث المعنى قبل على كون الاسماء في المسد في العرحة  
 الاولى وان اراد حصر المراد ههنا اعني في بحث تقديم فمرد ولا بصره (قوله  
 اسجل قوله الخ) ههنا ان يرد لو يرد لاسد مصحح المصنف والمؤلف يرد  
 السنة المعونة فلان السنة المسوية اتمها بجره عمل اعني الحدث لامع العاقل  
 وان اراد بالصفات المعنى المصطلح خارج المشأ واخر تصديق مشهورا (قوله انه  
 ان اراد بالاستدالم) مختار الشق الاول وثبوت انه س كما تروا واحدة بحسب الواقع  
 لكونه ثلاثة بحسب الفهم من اللفظ فانه فهم ولان سدد اجبر الى استدا وثانيا  
 من اسناد الفعل الى الصبر وثانيا من مود صبر و مشأ (قوله انه اراد المخرج)  
 مختار الشق الثاني والاقصار عن الثلاثة لانه اراده لاسد السنة المعنوية لاسبية  
 معوية للمجموع اني المشأ وانما مصطلح احدى على كون مجموع خبر انهم بمشون  
 عن احوال اللفظ من حيث الاحزاب والاشراك والاعراب على واساياتها هو مجموع  
 (قوله لان هذا الاسم بمقتضيه) بمعنى ان مقتضى للاسناد وهو التثنية  
 متحقق والمانع مرئع فيجب ان يتحقق الاسد من الاول فظاهر واما الثاني فلانه  
 بعد تحقق الجبر اعني الجملة لا يتوقف الاسناد على شيء آخر حتى يكون انشوده



موحا لعدم تحققه ولا شك في تحقق صحة معنى الفعل مع إسناده إلى الصغير العائد  
 إلى البدء في تحقق ساد الخية إلى البدء بخلاف الاعتبار تأتي أعى إسناد الفعل  
 إلى إرجوعه عنه إنما يتحقق بعد اعتبار تضمن والعود وتضمن العود وإن كان  
 مقدما على إسناد الجملة لكن اعتبارهما متأخرهما لأن الضمن وعدمه وصف  
 لذات أحرار عن الخية والوصف متأخر للذات عن الموصوف فيكون اعتبارها  
 من حيث أنه وصف له متأخر عن ذاته وإسنادها الاعتبار متأخر من ذاته كان  
 متأخرا عن إسناد الجملة أيضا أمر أنه بعد تحقق الجملة لا يتوقف على شيء آخر  
 فهو مع ذات الجملة المتقدمة على هذا الاعتبار بعد الاعتبار متأخر عن إسناد  
 الجملة وهو المطلوب وفي كلامه إشارة إلى السؤال والجواب المدين ذكره في شرح  
 المفتاح بقوله فإن قلت إسناد الخبر الذي هو الجملة إلى المبدأ متأخر عن إسناد الفعل  
 إلى الصغير وما يقرانه في الوجود ومآله بحسب الاعتبار معنى الإسناد إلى المبدأ  
 بواسطة الصغير بمعنى قوة تراءى لأن الصبي ليس له علم قلت معناه تأخره  
 الاعتبار وملاحظة هذا المعنى من إسناد خبر إلى المبدأ سواء كان متصفا بالصغير أو لم  
 يكن فإن ملاحظة تفصيل الشيء يكون بعد ملاحظته على الأسلاك انتهى ولا ينبغي  
 أنه يستدعيه التكرار الأسد الواجب لتقوى موقوف على اعتبار تضمن والعود  
 مع إرجوعه عن عيش على تكرار الإسناد والموقوف على الملاحظة استفادته  
 الآن براد اعتباركم فإن براه وخصوصيات اعتباري في الكلام على حسب  
 اعتبار التكامل قال قدس سره يحصل مجموع صلح للصبرية في قبل إيراد  
 أن هذا المجموع مخصوصه صلح هذا مبدأ نفسه فلا بد أن اعتبار كون الصغير  
 عائدا إلى هذا المبدأ متأخر عن هذا المجموع بخصوصه بل هذا المبدأ  
 لأن هذا المجموع لا يصلح كونه حرا هذا مبدأ الآمد اعتبار كون الصغير  
 عائدا إلى المبدأ وهو ظاهر وإيراد أن ذلك صلح للطريقة مطلقا فهو مقدم  
 على إسناد الفعل إلى الصغير باعتباريه والجواب باختيار الشق الأول وصلاحيته  
 للصبرية له هذا المبدأ لا يتوقف على كونه متصفا بالصغير الأسد لا على  
 اعتبار تضمن والعود كما مر وقال سيد في شرحه لفتاح أن إسناد الجملة مقدم  
 على إسناد الفعل إلى الصغير باعتباريه لأن مقتضى لهذا الإسناد هو المبدأ  
 التقدم مع مطلق صلاحية ما ذكره وملاحظة هذا المطلق مقدمة  
 على اعتبار ارتكابه على الصغير وعوده إلى المبدأ لأنه أشار إلى تقدمه على  
 الاعتبار الذي من ثباته لأول حيث قال ما كان متصفا بالصبرية صرفه

قلت انصير الى المبدأ تاتيا واما انقصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لانه  
داخل في سبب التقوى واما اعتباره الاول فهو وسية ان ما هو داخل  
فيه وهذا القول هو الصواب انتهى ولا ينبغي ان يقول بكناية مطلق لصلاحية  
في حصول اسناد الجملة الى ما قبله محض من واعيه به فمرث بما تقدم ان لعبارة  
المفتاح توجيهات اربعة احدها ما ذكره شيخنا شرح ومعه جل الاسناد على  
النسبة المعوية والقول بتعدد الاسناد الثلاثة لا اعتبار وظيفها مد كره بعض  
الفصلاء ومناه جل الاسناد على المصطلح وتقول ولا سبب للتفريق فادات  
وان لا سببا للقول الى انصير اعتبارا في الاثر الاول متقدم على اسناد الجملة  
ان تقدم على اعتبار الثاني وثمها مد كره الشارح رجحانه تعالى وهو بعيد  
مد كره بعض الفصلاء وتفرق بينهم في شرح رجحان الله تعالى على تأخر  
الاعتبار الثاني من اسناد الجملة باعتبار احصاء ومضى الفصل واعتبار الذات  
على ما حروجه ورايها ما حاربه سيد من تقدم الى داخله على الاسناد الى انصير  
باعتباره ومنه اعتبار مطلق لصلاحية التبرية في ابيها الجملة فكس الفصل  
واختارها تثبت هذه بهانه الكلام في عدم تقدم والله الموافق يدل المرام ( قوله  
وهذا معنى الاحترار مع ) يعني الاحترار من لروح لاهل دخول كذا بعد الشيخ  
الشارح ( قوله وانما قل كثير الخ ) يعني موثر لانه كثير من قولنا كذا في هذا  
المرجع انهم حرروا ما ذكر في غير ذلك من غير كثرة ولا من بعض محض لهما  
هذا قل كثير قدر فانه فعل من بعض المطر وقال وقال جميع مد كرا الخ  
لعل الكلام بلا فائدة ( قوله منقصب مع ) يعني بلام نظر الى ان المديث يتعلق  
بها كما في كافيته معدي من تواف فهمه عن متعلق وكسر للام غرا الى ان  
القول طامنها كافيته الخ واحمر ورعته في ذلك ( قوله انما من اجله ) لان لفظ  
الغير يشمل التعلقات وغيرها فلا ضرورة من خصوص متعلقة شاجبة وان كانت  
الى مطلق الغير متعدي ( قوله من ذكره معدي ) يعني وتفسر من عبيد قوله لان  
التقدير كانه كور ( قوله لا في الفعل خ ) وفي معنى صحيح بكناه او مضافا  
في انقصر في معضم مع رايته من الاول وجه من عرف بالثقل ( قوله يعرف  
بأنه ) لا كذا مع تدخل على الشروع في الجواب مع الامر ولا يشاء الامر  
مع فلان شرحه الشارح رجحان الله في بحث كدبة وفعال اصل في انه كذا والفعل  
والفعل تامان له مد كره مد كره مد كره مد كره مد كره مد كره مد كره مد كره  
تأني له ولذا قال الفعل مع المفعول كالفعل مع ماعل ومانكة او ماطر الى انه قد يحس

مع مجرد المصاحفة صرح به السيد في حواشي شرح المفتاح في بحث ترك السيد  
 قال قدس سره وذلك ح ١٠٠ يرد على الوجه الاول ان الالاف حيث ان يقول  
 المقبول مع الفعل كالمعنى مع الفعل وعلى الثاني ان كلامه ما كان قبداً ففعل في القضا  
 فيكون تاليفه كذا في كل منهما يتوهم فعل في المعنى فلا ترجيح على الثالث انه يصح  
 ان يقال ناداً لم يرد صكر عمل مع كل منهما ان يكون النسب متوجهاً الى القيد  
 (قوله ان تليس بعمل لكل منهما) والمعنى ان القرص من ذكر واحد منهما مع الفعل  
 اي واحد كان منهما تليس لعمل مع ذلك الواحد اي واحد كان لا الصغير المفرد  
 اذا كان واحداً الى متعدد عصار كل واحد يكون المراد منه اي واحد لا كل واحد  
 على سبيل التحويل فلا اشتباه في صحة هذه الدرة وان دعى على الار كذا وقال انه  
 يجب ان اقرض مرد ككل منهما اعادة تليس الفعل مع كل منهما ادا لا يصح  
 وهذا كما اورد على تعريف الترتيب بوضع كل شيء في مرتبته (قوله اي من غير  
 اعتبار الخ) كذا في الاصح من ان ذكر المقبول قد يكون لغرض عموم الفعل  
 نحو فلان يؤذي كل واحد وقد يكون لخصوصية نحو فلان يؤذي اياه وقد يكون  
 مجرد لعموم المقبول من غير نظر الى عموم الفعل وخصوصية وان كان لازماً نحو  
 ضربت احداً اعادة لم يكن شيء منها مقصوداً بمرل القول قوله ان لازم فادفع  
 ما قبل ان يتم اعتبار عموم الفعل وخصوصية لانه محل له في الشرب قل مساطفه  
 عدم اعتبار نسقه بالعموم (قوله كان القرص بيان حسن الخ) لا تقدم مدعوا  
 من الشيخ من ان محادثة هو الغير الاحمر كيلا يفسد ذكره (قوله ويكون  
 كلاماً مع من است الخ) كما في دلالت الانحر وذلك لان نحو هو يعطى اما  
 فلتخصيص اولئك في خلاف ان يكون اصحاب معتقداً ثبوت الفعل لهم پر اما  
 بانتركة او يثبت او يزداد باعتبار القيمة مع تسام اصل الفعل او مكرراً  
 او ممتزداً في ثبوت الفعل باعتبار القيمة وعلى التقادير يكون مثبت الفعل  
 المتعلق بغير ذلك لقيده لكون اصل الله في مسلم الثبوت فادفع ما قبله  
 السيد من انه لو قيل يكون كلاماً مع من تاليفه اعطاء ولا يدري اعطى لكان اولي  
 (قوله لا مع من ي الخ) انه اعتقاده ثبوت له لغيره على احد الانحاء الثلاثة  
 فيكون للتخصيص اولئك في نفوى (قوله ذكر السكاكي) في استمال السكاكي  
 رجاء الله اشعار بمراديه هي ما شرب به عبارة الاصح (قوله خطايه) ففتح الحاء  
 كما نقل عن بعض المتأملين للشارح رجاء الله غير يوثق به بسبب الى الخطأ  
 بالفتح مصدر خطب اي شأناً الخطبة مني المعنى خطايه لا خطب معادن

الظنون ( قوله كقولہ صلى الله عليه وسلم ) في ذكره او صوغات انه موضوع وان كان في المصاحح ( قوله قد لا يح ) حمل من تعذر لخصوص المصدر او لمفعوله ان يتزيل المشكك فاعدا اوله هـ وكذا قوله ايها مسكن او مفعوله ان يكون تعبلا لفعل العزل ( قوله واليه ) اي الى الجنس اندكر اشار بقوله الخ لانه جعل القول اندكور مقبول المسكني رحمه الله تعالى مع ليس بقوله الاقوية بالطريق المذكور فقيه اشارة الى انه جعل بالطريق المذكور مفسر هذا القول ( قوله اي كون الفرض الخ ) حمل المشار اليه كون الفرض دون نفس الثبوت والانتفاء اشارة الى ان مدلول التزيل كونه عرص كابد عليه فوب المصنف رحمه الله تعالى قال من ان كان الله او غيره مطلقا رب مبره الارام ( قوله يعرف بلام الحقيقة ) لا مسكر لانه على الفردية وهي غير مقصودة ( قوله لا يلزم من عدم كون الشيء الخ ) اي لا يلزم من عدم كون الشيء معبرا ود حلاله هو عرص من الكلام ومقصود منه ان لا يكون معاد من الكلام ومقصود خلوا ان يكون مقصودا بما هو مقصود من الكلام وان لم يكن داحلا فيه فيكون بمنزلة شجعت الزاكيه يقصد بطريق الاشارة من مقصود الكلام فتقصود من الكلام الانشاء والنفي مطلقا ثم يقصد بتوسطه من الكلام التاميم الى ما ناله فانه اذا ذكر المصول العام يوصل بغير تعميم افراد العمل لكن لاجتمعه فتعريف لا يحصل الا بعدة بخلاف ما اذا رل مبره الارام فاعبوه لافراد عمل عقلي لا يدل انحصار في هذا كما قال اخبره من ان اكل لا ينفك للتعريف من عدم دون طعام علاف لا اكل اكلوا وحرر ما يدفع الركاكة التي ذكره السيد في جواب كالا يعني واما ذكره بقوله والانتفاء الخ فبرد علمه باللازم بذكره ان يكون معناه القصد لغير الاثبات وادى معارضا انشاء القصد لعموم والاختلاف من حيث تعدد بافتار المنشأ لا يدفع احتجاج اشاعير الى الدافع له وجود الاختلاف ولا اعتبار في هذا ذكره السيد في شرح النواقف في بحث لا يجوز تليل نحو حد ما يخص بظن مستقلين ( قوله هو لا عرص ) هو مستأد او يوجد حبره وخرجه حبره ( قوله لان ما ذكره من الحصر الخ ) ان عرصا ان ارد دور فلا وسلا هو احتجاج الحصرين في مثل فلان بمعنى على زعم العلامة ان حصر لا و قد حققنا على وجه يصح عند صاحب الفتاح ايضا واما الحصر الثاني - على التقديم فلا يصح شرعا لكلام الفتاح على ما عرفت في موضعه انتهى اذ عوله في مثل فلان بمعنى ما يكون المستد اليه التقدم على المسند الفعلي مظهر معرفة وعمله قد حققنا ما ذكره

بقوله نعم اذا جعل على التعميم الخ وقوله ايضا اصدرة الى صحة التصريح المذكور عند  
 الشئ ببناء على قومه زيادة الساء على المظهر للتفصيل وعدم صحته شرحا  
 للكلام المفتاح بناء على مصر من تقديم المسد اليه اذا كان مظهرا معرطا يكون  
 عند السكاكي رجاء الله تعالى لتنفوي دون التخصيص (قوله وهو ان يجعل الخ)  
 قيل هما اشكال وهما واحسان كناية عن التعلق بمفعول مخصوص خرج  
 عن ان يكون العرس منه شائكة او غيره مطلقا فهو لم يجعل كناية وجعل معنى  
 تعريضا لاستقام ولا يفتى انه فرق بين ان يكون عرسا من الكلام وبين ان يكون  
 مقصودا بطريق الكسبة (قوله نصب) اي ليس محذوما فان يكون حزاء شرط  
 محذوف اذا حذف لا ينصب رايه الاعد الضرورة ولانه ليس المعنى على التعلق  
 (قوله ثم جعلها الخ) عطفت على نزل وادعاء متعلق به ودلالة تعال له (قوله  
 بل لا يصبر) وهو يصبر غير محاسنه تضيق رؤية مطلقه غير مستقر لرؤية محاسنه  
 باء على ان استلزام الرؤية مستقلة وانه محاسنه استلزام العلم خاص من حيث  
 الصدق فلا تردد ما بين (٦) لم لا يكون الرؤية المطلقة مستلزمة لرؤية محاسنه  
 ومع ذلك تكون مستلزمة لرؤية غير آتاه عدم المداقة بين الاربعين (قوله وانما  
 قلنا الخ) لما كان قوله ولا عطفت على الشرطية التي وقعت حزاء لقوله فاذا  
 لم يذكر المفعول به هو وجوبه والاشد برأيه ما ذكر في الشرطية المعلوم عليه  
 اي وان لم يكن تعرض سائله لكافة كونه مطلقا وذلك اما ان يعتبر تعلقه  
 بمفعول او يتصرف في انفس عموم وخصوص على مقتضيه ما نقل من تفسير  
 الاطلاق من القصد رجاء الله تعالى وجبته لا يترتب عليه قوله وجب التقدير  
 لان وجوب التقدير ليس الا لقصد التعلق بمفعول به اعتبر الشارح رجاء الله  
 تعالى في هذا الشرط محذوف بمصح الترتيب وهو قوله بل قصد تعلقه بمفعول غير  
 المذكور (قوله كما اذ قد خ) فتر على ترتيب الالف فالاول مثال لخصوص  
 القصد من غير اعتبار تعدد المفعول والثاني لعمومه كذلك (قوله فالفرق الخ)  
 رد لما قيل ان التعميم في ايراد الفعل يستلزم التعميم في المفعول فلامعني تصوير ارادة  
 تعميم المفعول من غير اعتبار عموم المفعول (قوله وهما وان عرض تلازمهما الخ)  
 فيه اشارة الى مع اختلاف الامكان تعلق جميع ايراد الفعل بمفعول واحد وخبر ابتدا  
 اما الجملة انشروا والواو مبتدأ كيد المصنف واما قوله فلا تلازم بينهما في الاعتبار  
 والقصد والفاء رابطة في خبر ابتداء وقوله وان عرض الخ حال لا يطلب الجمل  
 اي وهما معروضا تلازمهما لا تلازم بينهما في القصد (قوله ونحوهما) اشارة الى

(٦) ان الرؤية المطلقة  
 مستلزمة الى آخره نفسه

ان ذكر فعل انشئة والارادة باد على كثرة حذف المفعول فيجب لا يختصيص بان يكون المكلف للتدبير القليل ( قوله ان وقع شرط ) سواء كانت كلمة اشترط استعمالها ( ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم ) او حرة نحو ( ان تشأ بهكم ) ( ولو شاء الله لهدىكم ) ( قوله ان تعاقب فعل انشئة ) لم يصر به مطلقا بل مع كون الحكم شاملا لمير فعل المشبة والارادة رعاية بسوق الكلام فربما يصف رجدة الله بين حذف للمفعول وغرابة التعلق في نفس شبة والمعموم الحكم فقد استغنى من كافي التنبيل ( قوله في محذوف ) مفعول مشبة على كذا انشكر ساء على ان التكرار مذكور في اللفظ والعلان متوجها اليه والمير في احداهما لم يفسد الشرع حفظا لقاعدتهم من عدم حوار توارد العامين على معوم واحد كتوارد العنتين الحقيقتين وكذا من قال بالتشريف لا يفسد قاعدته ما قبل به ان اراد بالمفعول مفعول شئت فتعلق الفعل به ليس بغير لانه مطلق البقاء وان اراد مفعول انكى فهو مزرك فكيف يصح قوله انه ترك حذف المفعول لمرارة تعلق الفعل به واما ما قبل من انه مسمى على ايمان العمل الاول فيكون تكاثره ذكره كذا لانه تعلق المشبة به فيه انه جند يكون ذكر للمفعول لعدم قرينة تعلق عليه ادا حراء حيث تكبت من غير نظيره والتعكر ( قوله وما تسمى من سوء التأمين الخ ) لانه لم يذكر حارة التي على قول المصنف رجدة الله لان المراد بالاول التكاثر الحقيقى لا المساعدة ولا عبارة الانصاح التي عليها التدرج رجدة الله تعالى من قوله لا بد ان يكون لوجهات انكى تذكر الى قوله كذا في دلائل الاهداء ولا كلام اشبع في دلائل الاهداء ولم يرد انكى وتكبت تذكر من باب التدرج لاس باب احدى ( قوله لا يضل الخ ) في الجواب عن جانب صاحب الصرام ( قوله لان تكاثر التعكر ليس سوى الاسم الخ ) هذا مسلم لكن ادعاء ان الاسم والكلمة تكاثر حقيقى كاهوت لاسمارة التامىس ترتبه على عدم بقاء مادة الدمع ( قوله والقدرة الخ ) وقد ان الله لا يقتضى الارتب مدخوله على بقاءه وسببه (٦) له لا يوقفه عليه بحيث لا يوجد بوجه حوار تعدد الاسباب لشيء واحد الا ان قال المستحسن عندنا لا يختصص ليكن الترتيب والتفرع ولعله هذا امر بالتأمن ( قوله بجر الخ ) لان الله تعالى لا يأمر بالمشية وقبل امرنا بالدعوة فاصفوا وحيد لا يكون مخصص به ( قوله عطف على قوله الخ ) نص عليه لعدالته والافلاحتان سوى من عطف ( قوله متعلق بقوله توهم الخ ) لاحقا في باب اوابه لوهم تستر اوبة جمع وان لم يكن فيصور مطلقا بكل معنى الا ان التدرج رجدة الله تعالى اخبر تعلقه بالتوهم مع الاشارة الى حوار

٦ وصيغته الخ نفسه

تعلقه بالدفع بقوله وصور في نفسه من أول الأمر الخ لقرع الرجع وكونه اسلا  
في الأولية ونقول الصد وجه الله تعالى لماتوا قل ذكر الخ ووافقوا الأيضاح  
(قوله للابتنس المبرح) لانه ان فصل بينكم الحرية ويمزها ووجب نفسه جلا  
على الاستهانة جلاء كمرء فانه يحرم بتدبير من و خلافا ليوئس فانه يجوز الاصا  
مع انفصل كذا في الرضى وتخصيصكم الحرية مع ان الاستهانة انصافا  
نحو (سب من امرائكم انبهم من آية ينة) لانها فيما يخص فيه خبرية (قوله  
لكان المناسب) اى مقتضى الطاهر دقات ووضع الظاهر موضع الضمير وان كان  
يحصل به الرضى المذكور لكن لا يحسن الاطراد والانعكاس في التخصيص وقدر  
مرارا (قوله عكس دو لومة) حيث ذكر بمفعول الفعل الاول وحرف بمفعول  
الثاني (قوله ثم اساس كامة) ودقات لان المراد بالدعوة شرع لا حكم وبيان الحلال  
والحرام بالامر والسهي وبط هذه الدعوة العبدانى اخرى بد تعالى وبى العباد  
الذى اشير اليه بقوله منى (واذا حسرتك من ربى آدم) الآية هي ثم الموجودين  
والمدعوين والقلاو غيرهم فانوا من اسباط انكسب العقل فالمراد به من انكسب  
فانصع ان الآية صيد الاستمران الحقيقى التحققي (قوله ان القصر في هذا المام الى  
المفعول) اى قدس يعنى الايلا من كل احد لانه في كونه موديا للخلق دون  
سدور كل من افراد الاسلاء والى شمول الدعوة لكل احد لا عوارف الدعوة  
وان عرض ان لا روى يتلوا قل قدس سره من لا يكون هذا قرينة الخ وهذا  
كلام كره الدرس اسكاشي في شرحه لانه وجوبه ان انصف وجه الله قل سبعا  
ثم الحدى بعد قابلية عدم اى وجود القرينة وقال الشارح رحمه الله في بحث  
حدى المسألة ان الحدى يسفر الى قابلية انعام واثار ايةها بقوله انما هو  
من قبل ما يجب فيه تدبير المفعول بحسب انفراد وفى الرضى في بحث انفعال  
لا يحدف شي من الاثاف القرينة به عليه سواء كان الحدى جائزا او واحدا  
فلا يصح ان لا يكون من القرينة عبر الحدى بل على تغيير عام من العمومات  
وبما ذكرنا ظاهر صفة كره في شرح انصاف من انه احبب فانه يجوز ان يحد  
القرينة على ان لا يحدف شي من غير دقة من خصوص او عموم ويحمل على العموم  
حدرا من التجميع فلا مرجح فيصعق من انصاف الحدى قصد التعميم والاختصار  
لانه كما لا يجوز ان يكون حدى قرينة على الممدوح كذا لا يجوز ان يحد  
القرينة على ان لا يحدف شي من غير دقة او ان لا يحدف شي من غير دقة  
(قوله اى اذنى) دلالة ان انصاف الى الان مأخوذة في الاصا والقرينة قائم

مع ذكر الفعل ( قوله يكون ) الاعتماد على المدح من حيث اسماها ( اشارة الى ما مر في بحث حذف المسد اليه من تحريك العدول الى اقوى الدليلين يعني ان الاعتماد عند حذف على العقل وهذا ~~الحكم~~ على المخط من حيث الظاهر وفي الحقيقة يحتاج اليها في كليهما ( قوله منه مرده اختصاص ) بناء على التسليم المذكور والاعتماد على المدح على العموم فضلا عن اختصاص ( قوله بما قصد فيه التعميم الم ) قد عرفت فياسق يابن الاستمراني فيه تحقيق والتدفع البعث الذي اورد عليه ( قوله على ان الدعاء ) بمعنى استجابة في نج البهق الدعاء والديانة كالشكاية والدعوى خواندن وفداء دعونه ردا اي استجابة واستجابة بام كردن ويصدي الى المفعول الثاني بنفسه وهذه ( قوله انه الاستاء احسن ) ومن جعلها هذان الاسمين ( قوله انه لو كان الدعاء بمعنى الدعاء ) ومعلوم انه لا يتعلق بالاعتدال بل بالسمي فاندفع ما قبله به يجوز ان يكون كذا او يقتصر في الصرة ( قوله فمثار الصفت ) شربل تعدد الصفات منزلة تعدد الماد ( قوله لا لا احد الشبيين ) للتصديق في الاصل ولا تصور لاحديه الا في التصديق بدات ( قوله ولا ان التغيير ) اي على تقدير كونها التغيير ( قوله لا لا يا عاين ) لو احدى من اثنين ( كافي الاية فان الاصل ايها تدعونه حذف انصير المصداق اليه وموحى الله التوبن ويريد ما تكيد لانها قولهم ولدورد ) اي موسى سيد الاسلام ( من مدبر ) من مذهب الدين يستقون منه وكان ثرا هجروى ووروده بحجته ووصول اليه ( وحده عليه ) وحده فوق شجرة ومثله ( امه ) جماعة كثيرة بعدد ( من ناس ) من ناس محتالين ومن دولهم في مكان اسفل من مكانهم والنود الطرد والدفع وانما كانوا يحدون لان على الماء من هوائى متبدلا تتكسر على نسي كذا في الكشاف ( قوله لوهم ان لزج اعم ) - على - بخط امه في الكلام البلع هو القيد الاخير واما قيل لوهم لعدده لان اسلامه عليه وهبة وذلك لان موسى عليه السلام لم يدفع عنها فانزج لامتدده سود فان قدس سره ان المفعول في اي المفعول الذي رل العملان مادسه به مرة ملازم هو الاصل والعلم بتلاى الوهم من المواشى دور الاضاعة يدل عليه قولهما واما المسقى والدود ايل او غم ففارج عن انقصود وكل منهما - لا - لاخرى معه اي ليس احدهما صادقا على الآخر حتى لا نوهر - ~~ص~~ اشعول خلاف انقصود وهو ان الترجع عليهما من جهة ان مسقيهم ان ومدودهم عني ولذا قدر السكاكى رجدة لله مفعول يسقون وواشبههم ومضون مدود وعنيهم شدة في ان مدش اترجم



الأصاحبة دون المفعول في نفسه وهناك المقدمان مع قوله فلو قدر في الآية  
المفعول الخ كائناً في وجود كلاً لخلق وإما اكتفى عليهما في شرح انفعال  
وراد قوله وحمل ما يصف اليد الخ لدفع شبهة أن قوله اذ لو قيل او قدر  
يسفون اليهم وتؤدون عنهما يدل على اعتبارهما المفعول مضافاً ليعي حملاً بصرف  
اليه خارجاً عن المفعول من حيث به مفعول غير ملحوظ معه والمفعول هو مطلق  
الأول وانعز قوله ان عوبق على حاله عطف على قوله وحملاً لانقال من جملة  
الي جملة اخرى لهم مثلاً لان فيها آيات خروج ما يضاف اليه كاهوشان بل العطفة  
للمجمل ومع ظرفه في معنى في عبارة الشيعين ما يضاف اليه في معنى حاله من غير تغيير  
وتبدل فيه مع قدر تدبر المفعول فلو كان معبراً في المفعول لوقع التغيير فيه بناء  
على ان محط الله ثمة هو نعيد الاخير كواقع في صارة السكاكي رجاء الله تعالى حيث  
قال حتى لو كانت تدور غير عنهما وكان لسان يسفون غير مواشيهم والدليل على  
ان ما يضاف اليه أحدهم باقي على حاله وفروع المفعولين اولاً مضاف في يسفون  
اليهم وتؤدون عنهما ومن غير ساقطة في من جهة ان مدودهم هم ومن سبقهم  
ال  $\text{ع}$  قال فمرس مره لكان الترجيح باقراً على حاله  $\text{ع}$  لان الترجيح بينهما كانا احدهم  
قدرتهما على السقي  $\text{ع}$  فان قدس مره وكل واحد منهما ايمان بالآخر  $\text{ع}$  من حيث انه  
مصف لاقى عسده كانه راح به في ترحم افتتاح وبدل عليه قوله حتى لو كانا  
تؤدون غير عنهما اليه  $\text{ع}$  قال قدس مره فلو لم يقدر الخ  $\text{ع}$  فيه بحث لان عدم  
التقدير ان قصده التميمي ان يسفون مواشيهم او غير مواشيهم وتؤدون عنهما  
او غير عنهما يلزم الفساد اما راقصده مجرد السقي والدور من غير ملاحظة  
التعلق بالمفعول كما في قوله تعالى (هل يستوي الذين يعمون والذين لا يعمون)  
فكلاً لان كون طبيعة سقي والدور  $\text{ع}$  يشترط الترجيح لا يشترط ان يكون عسده تعلقه  
بمفعول مخصوص كدس حتى يرم ان يكون سقي غير مواشيهم ودود غير عنهما  
محلاً للترجح ايضا فقدره ان  $\text{ع}$  ما ذكره السكاكي رجاء الله تعالى عدم الفرق  
بين لاطلاق واحتمول (فهو كقول عائشة رضي الله عن) وبحوار ان يكون لطف  
لتأيد ستر امورة (قوله ولا يمرض ع) فيقدر ان يكون احد في لغيره منزله  
اللام في حق المنس (قوله وادبر مقولته ع) لا تقدم ثلث صور تقديم الفعل  
على الفعل وقد سبق ذكره في باب ما يضاف وتقدم متعلقه عليه وتقديم امصها  
على بعضه  $\text{ع}$  في باب هذا الباب (قوله لولم يخط في الاسترا) واما الخطأ في انزدر  
بان قد اورد عسده فهو امر حل في حلق في التميمي ان يراى ع انهم من ان اعتقد

العكس أو تبادلاً عنه وفي الخطأ في الاشتراك من برأيه من عقائد الاشتراك  
أو بعبارة أخرى ( قوله هناك على منصف يدين كره ) وحال الخطأ في التعيين  
على أهم من أن ينفك العكس أو الشركة أو يتردد ويكون قوله كعبوت مثلاً لا أحد  
اقتضاه تم الكلام من غير مؤنة انصبية ( قوله يدين فيه بقصر بواحه الثلثة )  
أي حسن القصر مئبياً بأنواعه الثلاثة بعد حل الخلق في ( قوله فان اعتبار رد  
الخطأ ) لا لالخطأ في الحكم إنما يصور لما كان السامع صلبه قس الله أن الكلام  
وفي الانتشاء انما بهم من نفسه ومثيل من أن خطأ يمكن في حكم ولا حكم  
في الانتشاء لا من قبيل التصورات وليس شيء لا دلت أصحاح المطبقين  
واما دعاء العربية فأحكم هو انسة التي يهضم السكوب عليها وقسم الحلة  
الجزيرة والاثنية ( قوله لا يتخلو من تكلم ) لا يذون زيد يتحقق ان يقال  
فيه اكرم او يسط له الا كرم والاشقة في او الطبع بم يتعلق به ضم السامع قل  
انكم بالاشاء ( قوله هو انواع ) هناك صور ربع ربع عرفت وورد عرفت  
وزيد عرفت وورد اضر قدوات الثالث الملع من الاولين و رابع ملع من الثالث ( قوله  
من التكرير ) انما كره عرفت لعنه بعد انه لا يضر في الكلام حتى يرداه لزم  
احتجاج بقصر العكس من ان قد عرفت في قوله تعالى ( ونم تكلم ) ان لساكني  
رح يجوز اجتماعهما على ان الثاني تأكيدي للاول ثم بعد ذلك الاول صار ان في  
منفرد ( قوله ليس القصر ) بمعنى تحقيقه في من القصر بقدر قدس من لا يلائس  
حلياً لا يفتني ذلك من هذه مناسة ذكرت لوضع تقديم في مثل رد عرفت  
لاعادة المألعة في الاختصاص لاثبات ادليل يعق لادنه وقد ذكرنا شرح  
رح هذه الشهادة فيما سبق ودعها هذا الطريق على ان ريدنا لقائم احتجاج  
تأكيدي وبس الثاني مساهلة الاول ومتممها عليه لا كما بعد الثاني لانها  
لا يصيد الاول ولا يذكر بالاستقلال كما في دولا العاطفة ولكن وانما هو بتقديم  
في معنى كروا لا قال قدس سره في محوره رهنه في ادعيات من ذكره  
الشرح رح غير تام في محوره ريدانه فائدة لا يعق لاختصاص انما اعتبار من  
امس على القصر بمجودة القسم او باعتبار ادنه المسفة في جزء ثبوت وهدار  
الوحدان ذكرهم الشارح رح في شرح الكشف وهو في تحريك افاده انما  
لا يحتاج فيه الى اعتبار كون الخصم كيداً عني كيداً لا من سره بل لا يكون  
له هذا الاعتراض لا ورود له بعد بيان وجه تعاريفه للفظ باعتبار  
الاختصاص العارض بتقديم المفعول في الاول دون الثاني لان تعاريفه لا تنافي

الاتحاد في المفهوم انك وارد عليه اعتراض التعقيب والجواب عنه انه باعتبار  
التفسير فان مرتبة النفس بعد مرتبة العسر ولذا اكتفى الشارح رحمه الله تعالى  
على هذا الاعراض و جواب في شرح افتتاح في باب الابطال والاطال فمرد  
الاعتراض الذي ذكره سيدنا اريد بالرتبة الثانية غير الاولى باعتبار  
دائما وحيتض بحسب ما جاء به من ان الاتحاد اسوى بينهما كلف في التفسير  
والتعقيب بينهما المبرماني فافضود منه استمرار الرتبة واما ربي فافضود منه  
الترقي من مرتبة الى مرتبة اقوى هكذا ينبغي ان يتضح هذا انتقام قال قدس سره  
العاظمة انكبره هذه العدة لا تحصل اذا اريد بالمرتبة الثانية غير الاولى  
دائما كما يدل عليه قوله خصوص برهه عقبتها رتبة ايراد بالثانية عين الرتبة  
الاولى ويعتبر لفرق في عرض النصيب للاولى دون الثانية فلا قال  
قدس سره كما في المثال المذكور هذا اذا اريد ذلك لاثبات التعقب في الطائفت  
واما اذا قصد به بيان طريق السنوت فهو لفرقي في ايرادها قال قدس سره  
وقبل العاء الخ لا وجه لعارضه فانه قول صاحب الكشف و عليه الثقة كما صرح  
به الشرح رحمه الله في شرح الفتاح لا طراده في جميع الموارد نحو ( وركب مكبر  
وتسابق ظهر و لرحمة عسر لله فاعد ذلك ليعر حوا ) بخلاف العطف  
قال قدس سره وقد صرح بعضهم الخ وهو اشبح الموصى وذلك لعدم  
ليكون صاطعة لعدم معمول بعدد عاء الخاضعة مطردة وهو وقوعه بعد اما  
( قوله فهو على تقدير باي فاعدوا فاعدوا ) وفي الفتاح انه على تقدير باي  
اعدوا فاعدوا فاعدوا الخ لرابية الى العسر ثم ان تقدير العسر فاعدوا واحب  
هنا ليكون حوبا لشرط محذوف اعني ان لم تحصلوا ليصح ترجمه على قوله ان  
ارضى واسعد ولذا اتفق عليه بخلاف قوله تعالى و ابي فارهون قال الفاء المذكور  
هذا السكاني رحمه الله تعالى لعطف على العسر فارد والمعامل في ابي محذوف  
ولا دلالة فيه على كونه حوبا لشرط محذوف بل الظاهر عدمه لكونه عطفا  
على قوله ادكروا و صاحب الكشف لم يصرح بشئ من تقدير الفاء في العسر  
وعدمه في قوله تعالى و بي فارهون و صرح به في قوله تعالى باي فاعدوا  
فعنده يمكن ان يكون المدح كورة عاطفة ويحتمل ان يكون جرائية وبهذا  
ظهر ان ذكر الشارح رحمه الله تعالى في شرح الفتاح في بحث الابطال والاطال  
من انه ذكر صاحب الكشف في بي فارهون انه لعطف على المحذوف اي ابي  
ارعدوا فارهون فهو مرئيه الا ان يكون ذلك في الكشف البسيط ( قوله لان

العين الخ) وذلك لا يصف الارض بصفة ورتب طبس الاخلاص في الصفة  
 عديم بوجه انصباب هذا على الى الدهر (قوله مع اعادة الاحتصاص) فاحصر  
 من فاحصوا السادة في فاعدون (قوله تكرير لها) يكون المصدر على طبق  
 المصدر (قوله او عاطفة) ومعها استمرار الصفة او ترفى من مرتبة الى مرتبة  
 اقوى (قوله ويظهر التام) لانه يظهر منه ان اعرض من تقديم المروم القصدي  
 واقامته مقدم المروم الدكري تحقيق الحكم وثبته وانه واقع السنة من غير تردد  
 وانكار فيكون التقديم ثباتا كيد الحكم فلا يكون لتخصيص لا يمنع الجمع بينهما  
 في القصد لاقتضاء الأول اعطاء اشكك منس الحكم وتحقيقه والثاني الاعطاء بما  
 قدم دون الحكم فانه مسلم اشوت لم يمكن الجمع بينهما ان يكون احدهما مقصودا  
 والثاني تبعه في الافادة من غير ان يكون مقصودا كما مر في بحث القوي مسقط  
 اعتراض السيد من ان التحقيق المذكور ان يظهر منه ان التقديم هو الذي  
 التخصيص وراثت لا ينافي افاذه التخصيص والوجود الذي ذكره قوله ولمس الخ  
 هذه صفة الشارح رحمه الله واماركة الواو في قوله لهو راي فلا يفتعل السداد  
 من التعقيب اي وما ذكره بقوله لظهور الخ الى هذا ثبت عدم كون مثل هذا  
 التقدم للتخصيص بدليل الذي والاقى وما ذكره السيد في شرحه انما يحسب من  
 صاحب الكشف جمع بينهما في قوله تعالى (اللهزل احسن الحديث) حيث قال  
 في ايقاع اسم الله متبأ وما نزل عليه تكيد لاسد تنزيل حسن حدث الى الله  
 والله من بعده وابنه لا يجوز ان يصير الاسم عيسى شئ لا بد من تقديم اسم  
 اليه على اسم الفعل للقوي فقه وعدم حوار صوره من غيره تعالى ان يحصل  
 من ما اسد على لفظ الله الجامع لجميع جهات الحكم فكأنه يعطى ما شئت كيف  
 والاعتداد من التقديم عدم وقوع الصدور من غيره دون عدم الجواز (قوله لانه  
 لم يكن الخ) يعني بحث في الحصر سواء كان حقيقيا وغيره ان يكون اصل  
 الحكم مسلم اشوت عبد السامع والفصوص من الكلام صفة حصر وهي بمن  
 فيه ليس السامع عارفا اصل الحكم ثم انه لا يجب في حلقتي اعتداد المحط  
 القلب او الشركة او التردد وبعض الطريق لم يعرف بين كوا الحكم مسلم اشوت  
 وبين الاعتقاد بالقلب او الشركة او التردد فاعتراض السيد ذكره الشارح رحمه الله  
 تعالى لا يفي كونه للحصر المطلق ادعاء على حال السامع اعطى في الاصل  
 (قوله والتخصيص لازم للتقديم مائلا) لزوم التخصيص لتقديم في الصك  
 المواد لا يقتضي تحقيقه في تقديم بعض الممولات على بعض حتى يحتاج

الى ما قبل ان يراد من تقديم تقديم لعموم على الفعل لا مطلق التقديم لان تقديم  
بعض معمولاته على بعض ليس تخصيص على ما يظهر ( قوله يعني ان التخصيص  
الحق ) يعني انه لابد لبيان نسبة الى الاوقات والاحوال حتى تاتي القروم بل النسبة  
الى المواد كقاعدة الكفاءة وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة متباد ( قوله  
قال الله تعالى الخ ) استشهدا بمثلة كثيرة من القرآن كلها بما فيها التقديم لرعاية الفاصلة  
بوجود الاءام ولو نزلت بعضها وورد فيه التقديم لغراض اخر كان احسن  
( قوله وقال حدود الخ ) اي يقول الله تعالى ( لخرجه جهنم خلدوه ضلووه ) اجعوا  
بذبه الى عقبة في انس ( ثم لحظ ضلووه ) وحلوه الدركا في الكواشي وفي تفسير  
القاضي ثم لا تصالوه الا العظيم وهي اثار العظمى لانه كان يعظم على اناس ( ثم  
في نسبة ذرعهما يجر ذراعا ) اي طويلا فاسلكوه فادخلوه فيها بل تلقوها على  
حده وهو فجابها مرهق لا يقدر على حركة وتقدم السلسلة بتقديم العظيم  
لادلالة على التخصيص والاهتمام بذكر انواع ما يذهب به وتمتعوت ما يذهب في الشدة  
وبحور ان يكون على حقيقته بل يكون العمل بعد الاخذ متصلا والاضاع في الحميم  
واسفل مقاربا وهه فاسلكوه رائدة انما كيد الحكم لا متاع اجتماع حرق العلم  
( قوله بل لا تحسن وجه الخ ) فله شدة الى حوار اعتبار التخصيص في بعض الامثلة  
كامر لكنه غير حسن وجه تأمل ( قوله حتى ذراعا ) لب شعرى موحده صدم  
القول بالتخصيص فيه فالتزبه عن الشره واحب على كل مسلم في كل حال وهو  
محصون كانه توحيد وسورة ( قل يا ايها الكافرون ) والقصر الحقيقي لا يحسبه  
رداء عند المحقق ( قوله مذكره انشع الخ ) قال في الانصاح قوله الله احد على  
طريقة ( ابراهيم ) تدبعا للاهم ومبطل انه لم يحصر لادليس عليه والتفت فيه بمنزل  
بل لله فاعده صعب لانه قد جاء فاعده لله وكتب في حاشيته على قوله لادليل عليه  
لان العبودية من صفاته الخاصة فالخصر مستند من الحال لامن التقديم وحيد  
سقط اعترض في الشرح رحمه الله تعالى لا بدوق وقول ائمة التفسير لان على  
ان يفسر بخصر ٩٧ سورة لاني به مستند من التقديم ولك ان تحمل كلام ابن  
الانبر على هذا المعنى ( قوله في هذه ) تعين لمعنى وراه فانه من الاصداد بمعنى الخلف  
وانقسام واصبه استقر وعديته بحسب الرتبة ( قوله اهتماما بالمقدم ) اي نوع اهتمام  
على ما ذكر في افتتاح باب مقدم في ان يعنى به الحكم مدحا كال اودما او كراهة  
او امتددا وهو بدت على حسب ما يقتضي تخصيصه بالمقدم كذا في شرحه  
الفتح ( قوله بل لا تحسن وجه الخ ) فله شدة الى حوار اعتبار التخصيص في بعض الامثلة

بأن الارتفاع يجري مجرى الأصل ولابد من بين وجه الارتفاع وانما كان جازيا مجرى  
الأصل لأن الأصل قاعدة كلية يستخرج منها أحكام الجزئيات والارتفاع ليس كذلك  
لكنه متراكك له في الاشتغال على الجزئيات (قوله وفيه نظر) أي في قوله الآخر نظر  
لأننا لانسلم أن القول بأن التقديم رعاية الفاصلة والندية خطأ على ما ذكرنا فيجاسق  
من الأمثلة والآيات كذا نقل عنه ولا يخفى أن معنى قوله وغير مقيد في آخره لا  
يكون مفيدا لمادة أصلا في كلام آخر دلت على أن التقديم مجرد للتوسعة في رعاية  
القواني والاصحاح لا يتعلق بخصوصه في كلام قامة وقرئ بين أن يقال التقديم  
لتوسعة وإن جاز أن لا رعاية للقامة قدر (قوله ما تقدمه الفعل) كلامه بدل  
على أنه إيراد على قوله وبعد التقديم وراء التخصيص ههنا ويرد عليه أن كون  
كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعاية مسمى لكن دلت على الاختصاص مع  
الارتفاع وأحب الرعاية في إقرأ باسم ربك وهو مجموع فلو حوّل ما ورد على قوله  
ولهذا يصدر المدحوف مؤخرًا كما قرره في شرح افتتاح حيث قال وإذا كان ما واجب  
تقديم الفعل مؤخرًا من قوله في (اقرأ باسم ربك) قدم الفعل فهو الجانح أن الكلام  
الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعاية (قوله لا اله الا الله) سورة ربك (ال) قوله تعالى  
صلى الله على ماضٍ به في أول سورة المدثر رواية عن الزهري وهو الأصح قال  
قدس سره يعني من الأمر باختصاص القراءة (لم) انصواب من باسم ربك لأن الكلام  
في تقديمه وتأخيره من الفعل قال في الكشف فإن قلت لم قدرت المدحوف متأخرًا  
قلت لا لأهم من الفعل والتعلق به هو المدحوف به ثم قال فإن قلت قد قال الله تعالى  
(اقرأ باسم ربك) قد قدم الفعل فمت هنا بتقديم الفعل لوقع لأنها أول سورة  
نزلت فكان الأمر بالبدء بهم انتهى ولا يصح في أن يكون بمرقة بمعنى المقدم أهم من  
ذكر اسم الله الذي هو أهم في نفسه قال قدس سره وكذا يمكن قطعنا بغيره في قطع  
المر من التعلق الأول موحده لأن النسبة في المدحوف به لا واسعة محدودة في  
مفهوم الفعل المتعدي بخلاف الفعل به لا سلطة من نفسه أنه ليست داخلية  
في مفهومه فلامعنى لقطع النظر عن تعلقه بهم لأن إرادته عدم ذكره قال  
قدس سره بل هو مبنيًا على ظاهر مكنون في حد مجموع هو توجيه الشارح  
رحمه الله تعالى لا بدله من بيان قال قدس سره فقول فعل القراءة في التصير  
من عدم ذكر المتعلق بحرف الجر بنفس بعد الفعل بعد صيغة العدد قال قدس  
سرّه يدل على ذلك في هذه دلالة على أنه لو كان اسم بعد رتبة كافي إقرأ  
باسم ربك هو استدلال بالشيء على نفسه قال قدس سره منكم الكلام الخ

لاستفادته له لان ما ذكره مع استقامته هي صرف العبارة عن ظاهرها في مواضع يستلزم استمرار قوله ان يحمل اقرأ الى قوله غير معدي اذ يكفي ان يقال قالوجه عدي ان اقرأ الاول غير معدي الى مقروبه فان باسم ربك مفعول اقرأ الثاني **﴿ قال قدس سره من غير شبه الخ ﴾** كونه نادرا غير مسلم فانه سوى بين التوجيهين في التكويني وقاله دحضت قدره على الملازمة والتكرير كما حدث النظام واشتدت الظاهر او دخلت لتدل على استداية باسمه تعالى وبجمله حال اي اقرأ متادسا باسم ربك وفي الرضى في بحث معدي وغيره معدي وان كان تعديته تعرف بالجر قليلا فهو متعد والحرف راءه كافي يقرأ بالسور وعصا كذا في معنى الريب في بحث زيادة الساء (قوله والاحساح) لا ينحى اهدا التوحيد سواء قبل بالتزويل او يهدف المفعول يستلزم طلب القراءة دورا لغرو ودانجال فاما ان يقال يوقع التكليف بالمسلم كاهو مذهب الاشعرية او بآخر اليس الى وقت الحاجة لكن الظاهر انه طلب للمرأة في الخطي بدليل جوابه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله سانا بقارى ثلاث مرات قالوجه عدي صاحب الفتاح (قوله والاء لا تستعانة الخ) ويسأل يقرأ السبي ذوو تعلق دور الاول كان الاراد بقا على الله ويحتاج الى جواب اذ كيف واعترض حبه الله في شرحه معراج من بعض موقوف على السلام بصل اشرفه وليس كذلك لانه اول ما تزل وايضا انما طلب هو ان على الله عليه وسلم ولا يصوره بنحو بزاز القرو بهير اسم تعالى حتى بقصد التقديم احد وحوه القصر والارباب ما جوده الشارح رحمه الله بقوله ان الشركين كانوا يدعون الخ يعني ان تقديم اسم الله تعالى للاهتمام والرد عليهم لاني داهتقاد الخاطب ثم قال مسترضا على قول ش رحمه الله ولا بعد الخ ان القول يحمل باسم الله متعاهدا بقرأ الاول وبسرته متعلقا بقرأ الله في نصا صعب فيه الفساد وقد عرفت انما فاعه (قوله ولا مقتضى نامدول ع) ان كان اللام صلة لقتضى فالنقطة فيه نصب وسقوط نسوي شربه به بصف ونا بكر صله له فالنقطة فيه سابقة واجد متيق بعض موقوف على عهده سطر مقتضى شر اني واحسين في معنى الريب (قوله ثم انصف ع) بقرار ان لم اذافون بالخاص بزيادة ما عدا الخاص وانما الاحزر عن لاحلا ان معنى او ما صاب فليس داخل احد المصرب رحمه الله في لاهمة كالمصين في لا عز من الثاني على ما ورده السكاكي رحمه الله (قوله فسد تدريه ع) وان لم يهتكم التوهم اكان المناسب تقديم الوصف الثالث لان كثير الاء لا يقتضي تحققه هو انصرف من كونه من آل

فرعون ( قوله أحدهما ان يكون الخ ) اى احدهما تقديم يكون اصلا في الكلام  
 الذى فيه التقديم ( قوله كتقديم المشأ المرف ) وما في حكمه من الذكر انخصصة  
 واحتز به عن المشأ انكر قد لاص منه تقديم خبر نحو في مدار رجل وكذا  
 في دى الحد انكر قد لاص منه تقديم الحال هكذا اظهـ الشارح رجعا لله  
 في شرح المحتاح وجه ان التقديم عليها لدرى التكرير والجواب ان التقديم في الكلام  
 الذى قدم فيه اصل وان لم يكن في مطلق انشأ ودى الحال مثلا ( قوله وتايها  
 ان يكون الخ ) اى تاي قسمي التقديم تقديم يكون لدرى ما لا يكون الخ ( قوله وتقديم  
 المفعول الثاني الخ ) اى تقديم المفعول بواسطة على مفعول به بلا واسطة بان كان  
 جعلوا متديا الى مفعول واحد ويكون متديا لعل له لاحرا عن شركاء اى اختوا  
 لله شركاء وابلن بدل او عطف بيان ومفعول على المقدر ثابته والاولى  
 بحسب المرتبة كذا في شرحه انتاح واختاره سيد نص وهو منى على انه  
 لو كان جعلوا متديا الى مفعولين يكون تقديم فعلى عن شركاء من اعلم الاول اعنى  
 ماضيه التقديم من قيل في الدار رجل وجه بحث لانه بعد الجمع عن الابتدائية  
 والمجرى بل في تقديم خبره على امتداد من تقدم المفعول الثاني عن الاول ولا يكون في هذا  
 الكلام ماضيه التقديم فالاول ان يخص كلامه عنها على الظاهر بل على المعنى  
 الاعم ( قوله على انهما مفعولا جعلوا ) استقرار عن انصب اليه صاحب حال كتاب من ان  
 شركاء وابلن مفعولا جعلوا وقد متعلق بشركاء قدم عليه لانه فانه حينئذ  
 يكون من تقديم المفعول على انما من ( قوله تقديم الحد ) بـ على ان الاصل  
 في متعلق الحد والحرور ان يكون تكرة ( قوله على الوصف ) مع ان حق التابع  
 ان يذكر بعد التوسيع ثم يؤتى بالحد والوصف فلا هو الوصول بصلته وتامه  
 تمام ما يدخل في الصلة من المحل الثالث المتعاضد في ذاتها ( وتردهم في الحياة  
 الدنيا ) اى نعمهم بكثرة الاموال والاولاد وهو من ملاد بدنيا ( قوله من صلة  
 الدنيا ) اى من جهة ما يقع صلة الدنيا وان لم يقع به وقد قبل ان المراد ان الحرور  
 بعض الصلة التي هي الجارو الحرور كذا في شرحه بتدريج ( قوله وليست بها ) لكونه  
 صفة للحياة بخلاف ما اذا قيل حياة بدنيا فلا صفة فانهما حينئذ اسم لهذا العالم  
 المحسوس ( قوله والدنوت بعدى من ) يكون من فوءد متعاضدا بامر العمل لا بدنى  
 التعصیل فلا بداته لا يجوز استعمال الفعل التعاضد باللام ومن معا فكيف ينوهم  
 كونه صلة الدنيا ( قوله احق بالتقديم ) لكونه كرسا وعظم قدرا ( قوله الا  
 باعتبار تعلقه بالآخر ) اى بتدويره كفايما عن فيه بخلاف ما اذا كان باعتبار



تعلقه لا بخصوصه فإنه يصح سبيل كذا ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى  
 ( وجعلوا لله شركاء الجن ) على أن شركاء الجن مفعولاً جاعلاً من الرخاءة التقديم  
 اصطفاً أن يتخذ لله شريكاً كأن من كان ملكاً أوجب أو أنسيا أو غير ذلك وبهذا  
 يستقام ما قبل في الخواص أن تعنى الأكار بأحددهم باعتبار الآخر لا باق ملاحظة  
 أحد المتعلقين أصلاً وموجب ذلك أنه يتصور إذا لم يكن خصوصية كل واحد  
 منهما ملحوظة في التمسق ( قوله والجواب الخ ) منشأ الاعتراض أنه جعل المصنف  
 رحمه الله تعالى قول سكاكي رحمه الله تعالى لكونه في صفة أي مع قطع النظر عن  
 الغوارض نصب عينك على كونه نصب عينك في ذلك الكلام ومعنى الخواص جعله  
 على كونه نصب العين في حد ذاته وإن لم يكن في ذلك الكلام ( قوله أوجب ما تقدم  
 الخ ) وكون ما تقدم نصب عين لاجل الاحتراز أنه كور لا يقتضي عدم حصوله  
 بوجه آخر فلا يرد ما قبل أن الاحتراز أنه كور كما يتوصل بالتقديم يحصل دائماً  
 فلا يكون ما تقدم نصب العين للاحتراز أنه كور ( قوله دلت من قوم نوح ) فبد  
 بحث أما لإعلان ضمير من قومه راجع إلى مفعولاً بهم، بعد كور في قول القصة  
 والمراد منه هود صفة السلام على ما في الكشف وأما أن فلا يجوز أن يكون  
 المراد دلت أهلها من الأعداء الخواص أوجب انصاف في دلت وأدو من حيث  
 الزم أن أولئك يكون المراد دلت حيوانه من قوم نوح على التصور وأدو المصاف  
 من قومه وأدو من حيث شبهة كادته الشراخ رحمه الله تعالى وكلاهما كثير  
 شائع في الكلام المجيد لأنه قد نصب عينك له لا معنى لقول دلت من قومه  
 أي من قوم هود عليه السلام لأن قوله بقوله ( أن عدو الله مالكم من الله صيره  
 أفلا تعقلون ) إنما كانت لقومه فلا بد أن يكون الجواب من الملاذ الذين من قومه  
 لأن الملاذ الذين دلو من قومه أنهم لا يبدل أن صير قومه ليس راجعاً إلى هود  
 بل إلى نوح عليه السلام كور في هذه القصة وهو جيد غاية لعدم ( قوله تعصبين  
 الشيء مائتي ) أي من اثنين "صائبين" ومعنى صائبين يكون  
 بحسب الحقيقة وفي حديثه من غير ملاحظة شيء "دو شيء" سواء كان الاختصاص  
 أصلاً كذلك أو لم يكن كذلك فهم انحصر الحقيقين لتعقبي والأدعائي ( قوله بهذا  
 المعنى ) أي لكونه في نفسه أو بالتقريب إلى شيء معين ( قوله لا تأتي الخ ) كما أن كون  
 أبوة آدم في نفسه لا بالتقريب إلى معين من أولاده لا تأتي كون الأبوة من الإضافات  
 قال قدس سره وهو معنى يجري الخ أنه فيه أن كون التعصب في غير الحقيقين  
 ناقصاً لا يقتضي أن يكون معنى بحد ذاته ولا لزم أن يكون المشكك في أفرادها بالزائدة

والقصر حقيقة في التكامل مجازاً في النقص وتدرج من الأفراد من القصر بواسطة  
 كماله لا يقتضي أن يكون حقيقياً والنقص مجازاً كما نبادر الوجود الخارجي من  
 لفظ الوجود لا يقتضي كونه حقيقياً والوجود الذهني مجازاً صرح به السيد في  
 تصانيفه ولو سلمنا لادوم أن يكون انحصاراً مع الحقيقى معنى مجازاً لا يقتضي بحسب  
 اللفظ دون الاصطلاح فإن معنى الاصطلاح أى تخصيص معنى شئى بطريق  
 معهود سواء كان بالنسبة إلى كل واحد أو بعبارة مجمل وبضم ابهيم وكون  
 التسمية بالنظر إلى معنى القومى والتقسيم بمعنى الاصطلاحى ركبت حداً على أن  
 الإطلاق الاصطلاحى على غير الحقيقى واقع في صرائفهم دورى (قوله لفتحة حدوله)  
 لأن حدودى التقسيم تحصيل الأقسام لا يربى احكامه وليس في هذا معنى للقصر  
 الحقيقى احكام سوى أنه لا يكون لرد اعتقاد اصحابه وبه يكون تحقيقاً وادطاباً  
 بخلاف القصر الغير الحقيقى فإن المذكور كماله احكامه ليس حدودى الحقيقى الاضداد  
 أو دفع توهم انحصار القصر في غير الحقيقى وذلك قد اختلفوا به يكون انحصار  
 بالتقسيم أيضاً قليل الحدوى فانضم في حدوده ما لا يصح بانضمامه للقصر الحقيقى  
 والمسائل واحد (قوله دون نال الخ) وسمى قصر افراد ذلك قصر التبعين في  
 الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الآن في قصر التبعين ازالة الشبهة الاحتجاجية  
 وفي قصر الافراد ازالة الشبهة الاحتجاجية كذلك في شرح الشرح انتهى (قوله  
 مكان آخر) وسمى قصر قلب (قوله وهذا التبعين من كماله في وعده) ولا يأتى  
 هذا التبعين قوله عند السامع لأن معناه مرة واحدة مع ذلك لارد اعتداده (قوله  
 لا غير) أى لا غير رد أو لا غير شر (قوله على وصفه) أى في اعتقاد التكلم  
 ثبوته في نفسه وانفراد ما وصفه ما يقوم بالغير (قوله الى ثبوته ليدعى له) أى لثبوت  
 الذى ادعى التكلم ثبوته له وحاصله ان الذى لا يوجد فى نفس أو وصف ادعى له  
 قائداً يشوهد الى ثبوته في نفسه أو الى ثبوته بغيره وذو وصف لا يعرفه من أنه سئل  
 الثبوت في نفسه فبين الثانى (قوله ان كان) أى كان له ليدعى له ما يوجد فى  
 اليه ما وان كان خاصاً بخاص (قوله في جوابه) عطف على بوجه فدللت اشارة الى  
 المدعى له وفي بعض النسخ كذا أى ان كان معده ولا حاصلاً من ولا حاصلاً من  
 تقديره (قوله قال قسم سره) أى انما تصور الخ لاد القصر في حقيقة تصدق بالمراد من  
 التبعين من النفس لا سادىة أى ثبوت شئ لثبوت شئى حقيقة أى بعلق شئى على  
 نحو من اتحاد التعلق فى ماضى رد الامر قصر و هو ماضى رد الامر المصرية

على عرو وما قيل انه من قصر الفاعل على المفعول في النجوم والمراد قصر  
صفة صارية ريدس حيث الوقوع على عرو ويكون من قصر الصفة على  
الموصوف والمراد المنسوب والمنسوب اليه في معنى لا في اللفظ فلا يرد انه صرح  
صاحب المفتاح من قول يس شعر عرو كورا والاند كور من قصر اسمعه  
على الموصوف مع تصور المنسوب اليه ( قوله والمراد الموصوف ) اي الدال  
عليها يكون من احوال اللفظ العربي ادى هو موصوع على المعاني ( قوله التي هي  
معنى قائم بالغير ) الشعر ان يقول ما يقوم بالغير كاهو المشهور لكنه اورد لفظ المعنى  
اشارة الى ان قولهم الصفة الموصوفة معدومة التي هي المعنى فاستلطف  
كافي الكريسي وقوله قائم بالغير صفة كاشفة لمعنى وليس المعنى بها مقابله لفظ  
فان الالفاظ ايضا صفات معنوية ( قوله الذي هو تابع الخ ) تع الشيخ الرضي في ذلك  
قائه زيف تعرف اشبع تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا بان قيد مطلق  
مستند لانه لاخراج الخ وهو غير داخل في تابع وانه يصدق على الدال  
والمعطوف باخرى وصعب يبين والتأكيد في مثل قولك اعصى ريد عمله  
واعصى ريد وعنه وبتدليله على ان كل واحد منهما دال  
على معنى في متبوعه تعالى وتكون في حده تابعان على ذات ومعنىهما غير اسمعول  
فيدخل بها التابع في متبوعه تعالى من حررت برجل ورجل في رجل نجي ورجل  
حسن وجه ورجل جار وعرفت ويخرج اسمعول في نحو اعصى ريد عمله انتهى  
وتحقيقه ان المراد بـ ذات مرقوم معدوم والمعنى ما يقوم بغيره كاهو الشبائع  
في املائهم ولا يرد الحركة شديدة والسريعة والبطيئة فاهي ذات بالنسبة  
الى ما يقوم بها وان كانت قائمة بغيره في الوجود وادلاله على الدلالة  
سواء كانت بالوضع الاخر ادى او بالوضع التركيبي فمدح فيه فيكون مشتقا  
نحو رجل صارر وما يكون صادرا حو هذا الرجل ورجل اي رجل وغيرهما  
في ايضاح انفصل الرجل عن قول جاني هذا الرجل لم يفسد الالامد متقدم لفظ  
يدل على الذات مع محجب عدم في الحقيقة التي يتميز بها الذات فليأت الرجل هذا  
الاتيين المعنى الذي يتميز به ذات هو يعطيه عن ذات في هذا الوضع بدار  
معنى هو المقصود وادى بهر لثامه يقولون مررت ثلاثة رجال وهو عدم  
اسم غير صفة لا خلاف ويقولون مررت رجال ثلاثة وثلاثة صفة لا خلاف فانظر  
الى انقضاء الواحد كعب جاد صفة وغير صفة فبما غير صفة فانقصه الذات وجاء  
صفة لا عرفت الذات ولم يخصه الاقصاء المعنى انتهى ويخرج الدال في المعنى

ربه عليه لانه وان دل على ذات ومعنى لكن لا يثبت على معنى يهودا كان كالق في الواقع  
 فيها وكذلك المعلوم بالحرف وعصب اليمين في الائمة السابقة وشرح التأكيد  
 بلفظ كل بقوله غير الشكول ولا يراد به يخرج عنه هو قوب حذو تقوم الشكول لزيد  
 لان الشكول لزيد شمول مقيد غير اشمول انسى في تقوم انه مطلق فانهم قد  
 تحير في حله فانظروا واما الترتيب الذي ذكره الشرح الرضى رحمه الله فقصه  
 الشيخ في املى الكافية بما حاصله من مطلقا لدفع توهم دخول احد ابناء العمة عن قيد  
 التسامع او حذو على المعنى المعوى هو قيد احتياطى لا احترازى وان المراد  
 بالدلالة على معنى في شومه الدلائل بالهيئة التركيبية والدلالة في الائمة السابقة  
 بخصوص المادة ولذا لا يدل في سائر صور الدليل والمقصود بالحرف وعطف  
 اليه وان التأكيد تكلمهم اعتمادا لدات هي شمول حكم لا لدفع توهم العصور  
 فيهم عنه شمول المتدوع وان اراد بقوله تابع به تابع ذكر ليس وهذا ايضا يدفع  
 النقض بالائمة السابقة قال قدس سره احتزازه عن حصة وح قد عرفت  
 بعد دل على دات نهية التركيبية لانه لا يدرك الامد المتبوع وان حارج بقوله  
 وح قال قدس سره بعد دل اربعون لانه قد عرفت بمقتضى تفسير الله كود  
 عليه بلا مزية قال قدس سره تأويل معروف في الكتاب واسم المجلس  
 اذ يرى على اهم وصعده على اعرف ان تقدمه على ا - وهو دلالة  
 على المعنى وهو تعبير حقيقة الدات ولذا لا يوصف لاهب وقوله على الاعرف  
 احتراز عاده الى انحصار من انه بدل او وصف بان (قوله تصادقهما الخ)  
 قال لفظ البيا يصدق عليه التبدل على دات ومعنى في تنوعه كاعتراضه ويصدق عليه  
 انه قائم بالامر بغير عيار محسوس لانه بالكتاب واعتبار مدوله مع العلم (قوله  
 على دات) اى حقيقة من ميراثه تعيبه بوجه تفرج ١٠٥٠ الاشارة الى ان  
 والزمان والآلة (قوله هو المقصود) اى يكون الاصلى ذات المعنى  
 من حيث انفسه لى شى فان دات انما قصد لاحد عشر سنة المعنى له فخرج  
 ١٠٥٠ الاجس قال بعد دخول ملاوان دل على دات باعتبار معنى المرجولية لكن  
 ليس ذلك المعنى هو المقصود بالذات بل كلاهما المقصود به قال قدس سره  
 واما السبعة بين معنى السوية الخ قال اى من هس معنى الاول ومنقول المعنى  
 الثاني كجمل عليه ياه واه قال بعد لانه يمكن ان يكون له معنوما من وجه  
 اذ انما انفس ظاهر واما الحق معهما في مجموع مرنش فانه يصدق عليه انه  
 بدل على دات باعتبار معنى هو المقصود اعنى بعروض ويصدق انه قائم باعتبار

لأن العارض لا يكون قائم بنفسه لكن فيه حصة لأن معنى عارض اعني ذات الله  
 العروص ليس معنى قائم غير نعم انه يقتضي انصافه بالعروض كونه قائما بالغير بقدر  
 ما قال قسم سره لزيادة تكلفه في تكلفه ان هو توبا بل الفعل الواقع في صورة  
 القصر بالثبوت نحو ما ضرب زيد الامرا وانما قال ذلك لاربي اعتبار المعنى الاول  
 ايضا تكلفا وهو اعطاء اسم حكمه الاول لار القصر من احوال المسند والمسد  
 اليه ( قوله اذ اريد الخ ) فان كان هذه الارادة لثالثة وعدم الاعتدال بشيها كان  
 القصر حقيق ادمايا وان كانت بحسب الحقيقة كان حقيقا تعهيدا كذا ( قوله  
 وهو لا يكاد يوجد ) اي بقصر الحقيق لا يوجد في نفس الامر ( قوله  
 لتعدد الاحاطة الخ ) كناية عن كثرة اذ كان لشي صغرات كثيرة لا يمكن قصره  
 على صفة واحدة في نفس الامر وامامنا كرم المشارح رحمه الله تعالى فيه بحث  
 اما اوله لان قوله انما من منصور الخ اعادة لمذكره المصنف رحمه الله تعالى من غير  
 فائدة اذ يكفي ان يقال فكيف يصح منه قصره الخ وامامنا فلان للتعدد انما هو  
 الاحاطة تعهيدا لا احدا وعدم صكفاته في صفة القصر محل بحث فاقالوا  
 في التعريف بالخارج انما يكفي في ختمه كونه مامرا على ما سواه اجالا ( قوله لا  
 ان يراد الصفات الوجودية ) فيثبت لالزم ارتفاعه ضمن لانه يصح القصر  
 الحقيق حيث فلا يراد ما قبله به صفة الوجودية لا مع القصر في نحو ما يريد  
 الاكاتب لانه يلزم حلوه من الالوان ولا يكون ( قوله نحو ما في الدار الالوان ) اذ القدر  
 احد لاشي حتى يكون انقص غير حقيق لار المستثنى منه بقدر من جنس امثلي  
 كما سبقي وما قبله بقدر في نحو صفة الثوب الاسود ملونا فيكون القصر الحقيق  
 من قصر الموصوف على الصفة موجودا لعدم لان معاده قصر المثلون على اسود فهو  
 من قصر الصفة على الموصوف ولو كان هذا من قصر الموصوف على الصفة لكان  
 مباحا في الدار لا يريد منه هذا ( قوله عدم الاعتدال بهر المذكور ) وذلك اما لزم  
 غير المذكور او لدخول المذكور في جنس سره ورجوعه الى الحقيق مطلقا الخ  
 فيه ان كلمة قد اعيدة لتعريف قصد ان هذا في رجوعه الى الحقيق مطلقا لانه يشعر  
 من القصر الحقيق مطلقا بتميزه لا في سبيل له كبر فيكون قصر الموصوف  
 على الصفة على حقيقة كبر وهو في قوله وهو لا يكاد يوجد مع ان قوله اذ اريد  
 انه لا ينصف بهرها لا يحسن في الاشارة في بحثه على حيل الثالثة وتنبه على هذا  
 قال الشارح رحمه الله وبما ان اعتبر هذا في قصر الخ وفي لفظه اشارة الى عدم  
 جبره في كلام من بعده ( قوله لفرق الخ ) اي الفرق بينهما في موارد الاستعمال

دقيق فليأمل في مفهومهما حتى لا يتسنى أحدهما بالآخر في المورِد وقد مر السيد  
مفهومهما بالأمر يد عليه وذلك برفع الاشتباه بينهما في المورِد من قال مر  
السيد دعوى الشرح رحمه الله تعالى دفع الفرق بدقة فرق بين مفهومى الادعائى  
والاصافى وهذا غير خفى فقد خفى عنه مقصود السيد ( قوله متصوراً ) وذلك  
الامر او المخصص وفيه اشارة الى ان نصب دون على الخالية وقيل ان نفسه على  
الطرفية والى المبنى طرفاً كما هو شأن الظروف اللزيم الطرفية وفيه ان كونه لازم  
الطرفية مجموع في الرضى ان دون بمعنى قدام بدرجة النصرف وبمعنى اسفل منصرفه  
يقال است دون رضى وهذا شئ دون أى خيس وبمعنى غير لا ينصرف نحوما اتخذ  
من دونه آلهة ( قوله انى مكان ) أى افرغ مكان لكر عا مع انحطاط بسير قال  
دون نقيض فوق على معنى الفجاء هو ظرف مكان مثل عد لاه بى من دون  
أكثر وانحطاط قليل ونسب باختصار ادى على ابن درو وادى اشتقاقاً كبيراً  
لنائبهما في المعنى مع الاختلاف في ترتيب الحروف ( قوله في الاحوال والرتبناخ  
تشبهها ) بأمرات الحسية وشاع استعماله في ذلك كثر من استعماله في الاصل فلما  
انعم في ذلك واسمى في كل تهاور حد والايوم الله مرعى بمرعى ( قوله في كل  
تجاوز ملح ) وان لم يكن تهاوت وانحطاط وهو هذا المعنى فربس من يمر كالرصى  
في بحث المول فيه ( قوله وكذا الكلام الخ ) مراد ان لم يكن صفة واحدة  
اخرى او مكان امر واحد آخر يفرح ما اذا اعتقد لخاصة اكثر من صفتين او امرين  
وان اردناهم دخل النصرف الحقيق لانه يصدر عليه تخصيص صفة مكان سائر  
الصفات ومكان امر دون سائر الامور ( قوله قدرت تخصيص الخ ) ان قرر  
السؤال كما قررته السيد انجبه الجواب الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى وبصحت  
الذي ذكره السيد لكن يرد عليه انه يقتضى ان لا يوجد القصر حقيق والسائل  
بني سؤاله بدخوله في غير الحقيق على وجوده كما قرر مقدم ان نصرف نوعاً ولدا  
قال السيد الاولى من يورد هذا السؤال ابتداء شبهة على القصر الحقيق ويمكن  
تقريره بحيث لا يفسد جواب الشارح رحمه الله في ولائنا نحنى بل بعد اختيار  
ان المراد باخرى اهم من الواحد والاثني والجمع ولا بد من جهة انصرف الحقيق لانه  
تخصيص امر بصفة اى اثبات حقيقة له ونحو ان تصدب لاختصاص امر بصفة دون  
سائر الصفات فان هذا انما يقتضى صفة ان تصدب لاختصاص امر بصفة دون  
دون اخرى معاً متصوره من صفة اخرى عقده صاحب والا فذكره لا يفي  
صفة اخرى مطلقاً فدفهم من نطق تخصيص فيكون معنى دون سائر الصفات

(٩) تخصيص امر بصفة  
مكان سائر الصفات او صفة  
امر مكان سائر الامور  
نسخة

دون سائر الصفات التي عندها عناصر وهذا مما لا يقع وعلى هذا قوله لأن القصر  
يقضي الخلقين لا قصده لا تصف لجميع الصفات دون البعض لا لاختصاصه اعتماد  
المحط به مدعى من معنى دون أخرى ذلك ولظهوره لم يترخص له كإقراره بالشارح  
رجحه الله بقوله متجاوزا عن صفة أخرى وعاد كذا نظرا أن ما ذكره سابقا من هذا  
التفسير شامل لجميعه وعبره محل بحث فتدكر ولما ما قيل من أن معنى دون أخرى ذلك  
بناء على أن معنى مكان أخرى ذلك كإقراره في النظر الذي سبأ في فليس شيء لأن ما قرره  
في اسمي "أما هو في القصر العبر الحقيقي" (قوله ويمكن أن يحاط الخ) يعني أن هذا  
ليس تعبيرا للقصر العبر الحقيقي ليقين عن القصر الحقيقي إذ قد علم ذلك من قوله وهو  
توابع أعمال القصور تفرع بيان الأقسام الثلاثة عليه فلا تأمل نكوهه انهم مدقيل  
هذا الجواب لا يتم من جانب المصنف رجحه الله لأنه لو كان معتقدا لعلوم انصرف  
لما قلنا من السكاكي رجحه الله أقصر الحقيقي (قوله متجاوزا عن القصور) والذي  
تساوى بالقيام عند المحط من غير رجح (قوله مراد المصنف أم) أي مراد المصنف  
رجحه الله من قوله مكان آخر مفهوم إحدى الصفتين من حيث الصديق في ضمن واحد  
معين كافي صورة قصر القصور في وجههم كافي قصر البعض فلا يراد ما قيل أنه لا يمكن  
إرادة مفهوم إحدى الصفتين من حيث هو لأنه لا يعتقد المحط ولا يتكلم بعده  
ولا ما صدق عليه لأن ما صدق إحدى صفتي الأمر والأمر به مثلا وليس  
شيء منهما صادقا على أخرى فلا يصح قوله في الجواب هي صادقة على الصفة  
المدكورة (قوله ما يرد لا تأمل) أي عرض كونه لقصر الأفراد بناء على عدم اشتراط  
عدم الثاني فيه أو عرض عدم شيء من القيام وانفعود والتشدد المذكور في كلام  
المتكلمين نقله أشار رجحه الله "أمره والأمر به" (قوله قاب بعد رجح الله  
الخ) حاصله أنه ما كان في قصر الصفتين تساوى لصفتين بحث يجوز كل واحد  
منهما دلل الأخرى فيه فخص من مرفقة دون أخرى طرا إلى تساوئهما عند  
المحط وتخص من أمر صفة مكان أخرى نظر إلى تجاوز الأمر عن كل واحد  
مقابل الآخر فادعه في حده دون الآخر تحكم (قوله أنه يقتصر إلى هذه  
التكلمات) بخلاف كلام صاحب افتتاحه جعل مكان أخرى على مكان أخرى  
ثابتة عند المحط كما هو مبدر فلا يكون قصر اثنين داخلية (قوله عدم  
تأني إلى صفة) أي لا يكون مفهوم حدهما على الآخر كالصفة والثانية  
ولا ما رواه له ما ياب يخص في معنى موصوفا كالقصور والتقديم أو كان كذا  
لم يتصور اعتماد المحط استحقاقه لأن اشتراط حقيق التي والاثبات مذهب

اجبي اليدهيات كما مر في محله فلا يتحقق قصر الأفراد لا يتأثر على اعتقاد الشركة  
ومن هذاتين تخصيص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة الا لا تصور  
التأني في الموصوفات فلا حاجة الى الاشتراط فلان ان صحة اعتقاد اصحاب  
لا اجتماع لا يتوقف على عدم اتسا في حوار ان متقدم خلاف موقع والاعتقاد  
المطابق الواقع ليس يلزم في القصر (قوله ليكون اشبه ح) اي ليكون اشبه  
المتكلم احدي الصفتين مشعرا لاعتدائها وهي الصفة التي تافيه ويكون القصر  
قصر قلب يقتضي بخلاف ما اذا لم يكن احدهما مقبلا لآخر فان المصاطب يجوز  
اجتماعها في ردي الرأي مختار بل يكون قصر افراد و يحتاج في كونه قصر  
قلب في امر خارج يعرف ان المصاطب يفقد العكس فالتدفع نظر اشرار  
رجع الله تعالى اما الاول فلان اتسائها بطريق القصر يبدل على اتسائه الغير  
مطلقة لاعلى غير معين وفي صورة التصريح اي فهم ثبوت احدهما وانحاء الغير  
المعنى ولا يهم منه انه طلب لاعتقاد المصاطب لادراك احدهما نفي لآخر كقاي  
ردي قائم لا قاعدة حتى لو قيل ردي قائم لاشياء محو بل يكون معنى الاجتماع واما  
الثاني فلان قولنا ما زيد الاشياء يكون قصر قلبا و هم ان المصاطب يعتقد  
كانت لاشياء من خارج وفي مصداقها بالافراد واعتبار تدبرها من المواهب  
(قوله) ما يراه لقت الا (ح) اي قوله يكون اشياء مشعرا فادع غير هذا  
فالظاهر المتساق الى فهم ان ثبوت عليه يتحقق قصر القلب وثوقهم كونه  
شرط الحسن بل يثبت على التعليل انه كور فخص قصر القلب للاشياء  
المدكور فلا دليل على كونه شرط حسن (قوله) اي ثبوت مدعاه المتكلم ح  
وهو نفس التأني في الاعتقاد فيكون الاشياء مدكور صاعدا بخلاف اعتقاد  
الشركة فانه ليس حسن عدم التأني في الاعتقاد بل يثبت عليه فلا يكون اشتراط  
عدم اتساق في الاعتقاد في قصر الافراد صاعدا بل تصريحا ب عدم حسم (قوله)  
واما عدم اتساق متعلق بقوله وقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط (قوله)  
فكل مادة تصلح (ح) اي ان العموم يحسب التحقق عند الضرر للاحقة  
لا يحسب الصدق والتحقق بالقل (قوله) من غير عكس الخ) اي لا ينبغي لتعريف  
مالا يصلح له الافراد وهو المتصور بل يصحح به لا يمنع مدعاه على لاراده حاصل  
ان عموم التعمين يحسب التحقق بالافراد لانه ان كل واحد مدعاه على التعمين  
لا يثبت الى كلا القصرين معا ولا يثبت في احدهما لاعلى تعين (قوله) وما  
اشبه ذلك (ح) كتعريف المسند اليه (قوله) فكأنهم حصوا (ح) يعني ان الاقتصار على



ذكر الاربعة امالان محصر لاصطلاحى ما يكون بهذه الطرق الاربعة وان كان  
بالعلمى القصرى شاملات يكون محصر الفصل وتعرف المسند وتختلف انصوص  
(قوله ويمكن ان يحسن الخ) يعنى ان القصر يصير الفصل وتعرف المسند ايضا  
داخل في القصر الاصطلاحى به يكون عبارة عن النصيب احد الطرق الستة  
ولم يذكرهما هنا لاختصاصهما بالمسند اليه والمسند وتقدم ذكرهما وعلى  
الوجهين النصيب لم يصل محصر صريح ليمط ليس داخل في القصر الاصطلاحى  
(قوله بل شاعر) بالرفع في الرضى وادخل عليه اى على جبر ماسواء كان  
منصوبا او مجرورا به بموجب ذلك وادخل عليه بل ولكن فالرفع واجب  
ولفتروا لادعية العلم والمضى الى وقد ذكره وجه الرفع في باب الاستثناء فلان قوله  
وقال صمد الدهر هو غير مستأخر من اى مزيد معانى لكن هو قاعد انتهى ووجه  
الرفع الحمل على الحمل و كان معبر المعنى الجملة ولا يلقى الحمل مع العامل المعبر لكن  
اعتبر هنا لضرورة لا واحدة يحسنه سواء والكون ماضى فاعلم فذكره  
قد حذاه بعض النحويين (قوله وفيه اشعار الخ) حيث انقصر عليه ما في الحمل  
بمن طريق اعطى لم يزل ليس محصر على مذهب الجمهور لان الشروع عندهم  
في حكم السكوت عند انما هو من يقول انه ليق الحكم عن المتبوع وانما للتابع  
وقدم في بحث اعطى (قوله وقد اشترانا الخ) قد صرح في بحث العطف انه  
يقال ما جاء في زيد لكن عرويان اعتقد ان زيدا جاءك دون عمر وكذا في الاصباح  
والمفتاح ولورد هناك ان مذهب النحاة انه يقول ان اعتقد ان الحى متبوعا  
جميعا لان اعتقد ان زيدا جاءك دون عمر وكلام المفتاح انه لعصر القلب وكلام  
النحاة انه لقصر الامر (قوله معتقد العكس) مثلا كما في قصر القلب او مجروره  
كفى قصر التعيين ثم اعبر بالكلام الذى يشتمل على القصر فيه حكم واحد متضمن  
للاثبات القصدى والنفي شئى والترضى معرودا اعتقد الحاصل للثبوت او العكس  
او التردد وليس المقصود منه اعادة حكمى لما قيل انهما بحثا شريفا وهو ان  
في قصر افراد احد الحكمين ممنوعا لاحتفاء فلا بد في القادة ادليس الترضى  
هنا اعادة لارام الحكم والاخر يكره المحط وقد اتى اليه من غير تأكيد  
وفي قصر القلب الفناء كلا الحكمين الى العكس من غير تأكيد وهو على ان كور القصر  
تأكيد اعلى تأكيد يضعه في الوهم (قوله لطلان عمل ما يقدم الخ) اى على  
تقدير ان يكون ما يعنى ليس واما اذا كان التركيب من القسم الثاني من البتة ارفع  
احدا الاسمين لكونه مستند ولشئى بوجه فاعلا سادسا اخر وماتوه منه حيث

لا يصح عليها في المعطوف لعدم بقاء اعتماد المصفة على حرف التي فليس بشئ  
 لأن عملها في المعطوف ليس بتقدير المصفة بل الصيغة المعتمدة على حرف التي عاملة  
 في المعطوف عليه أصالة وفي المعطوف نعتا ( قوله وقد اجمع نحاته ) أي أكثرهم  
 فإن البعض لا يقولون بطلان العمل مع التقديم كما في الرضى ( قوله اسأل أسله العمل  
 الخ ) يعني أن أصل ما عمل وحسب العمل يمنع التقديم بضعفه في العمل هكذا حالها  
 عند عدم العمل وهذا عند المحرريين وإنما قصدوا التفتت بعمدة العمدة وهذا عند  
 الكوفيين فإن عدمه ما ضرر عامة الآلة لا يجوز تقديم الخبر عليها لتصغير هذه اللفظة  
 موافقة لعمدة العامة أي الخوازيمة ( قوله ومنها أبو إسحاق ) في شرح النسخ الشريفي  
 أي أسبق بادواته كأيس وماوان وغيرها من ثلث التي والاستثناء لا أو إحدى  
 أخواتها وإنما الاستثناء من الاثبات كقوله جاء القوم الأريد من بعده من طريق القصر  
 فتأمل وكتب في حواشيه أهل الدر في ذلك هو المستثنى إذا كان محررا للمستثنى  
 منه كما في المرفوع من التي نحو ما جاني الأريد وكأني لدى مؤل إليه لم يعرف المذكور  
 إذا صرح فيه بلفظ كأي نحو ما جاني أحد الأريد حس أن يعتبر فيه عند المحققين  
 للشركة أو العكس أو ترده في ذلك الطريق وما بعده من الخبرات الأخرى وإذا كان  
 المستثنى جرأ من المستثنى منه كما في قوله جاني أعوم الأريد وما جاني أعوم الأريد  
 وقوله قرأت الأيوم كذا فلا ينحس فيه ذلك الانتثار كاشهد به أدوق السليم  
 وحاصله أن أسبق والاستثناء في المرفوع وما في حكمه طريق القصر كما يدل عليه  
 بيان السكاكي رحمه الله تعالى لأفاده القصر لأن المستثنى به محرق المستثنى منه  
 والخبريات تكون مخالفة في الأحكام فيصور فيه لاستثناات الثلاثة من الشركة  
 والعكس والتردد بخلاف إذا كان المستثنى جرأ من مستثنى منه كما في لصور التثنية  
 التي ذكرها فإن الأحرار لما تداخلت في الأحكام فلا يصور لاستثناات الثلاثة فيه  
 والتحقق أن القصر يخص بالتي والاستثناء المرفوع وفي حكمه يمكن أن يكون المستثنى  
 جزئيا للمستثنى منه لأنه حينئذ يكون المقصود به الاستثناء يستند من المستثنى وأما  
 ذكر أسبق ما كذا لاثباته فيكون حكما واحدا مصفى للثبات القصدى والتي  
 التبعي بخلاف ما سواهما فإن الحكم في المستثنى منه مقصود أصالة وكذا الحكم  
 على خلافه في المستثنى سواها لانه ثابت بالعبارة كما هو مذهبنا في أو الإشارة  
 كما هو مذهب الخففة فكلا الحكمين من لاثبات والتي مقصودان بإفادة ثبات  
 بعض الألفاظ بالثبات ولإشارة أيضا ثابت بغيرها فإذا كان الحكم من مقصودين  
 من الكلام لا يكون مقبلا للقصر لأنه حكم واحد وهو تخصيص شئ بشئ

الاستقصاء في سبب اتبعي قال الشارح رحمه الله تعالى في ادلويج في بحث  
الاستثناء من مثل ما ذكره في سبب لا تقم سوق لانتاجي ريد وقيامه  
باسم وجهه وكذا حتى قالوا به في كيدته في كيدوا لما قبل الاستثناء في الإيجاب  
تصحح الحكم الإيجابي فهو بحمله عليه طرف الحكم حكمه ان جاء في الرجال  
العدد ليس قصرا لكنه جاء في الرجال لا الجهال ليس قصرا بخلاف الاستثناء  
من سبب نحو ما ذكره في ريد فان المقصود منه قصر الحكم على ريد لا تحصيل  
الحكم ولا لعلل حتى ريد منه به محال لما قرر من اهل العربية ان الاستثناء  
من التي ليست وبعكس وان ما ذكره لا يجري في نحو ما ذكره في القوم الا ريد  
فان الاستثناء فيه ايجاب صحيح الحكم التي ( قوله وفي هذا الكلام الخ )  
أي في اللفظ اتصفت وسببه ل معنى ما ولدته كل ههنا وفي هذا الكلام  
وفيما سبب واذا ريد اتصفت ادلويج لكونه معنى ما و اتصفت بل يحصل  
الاشارة الى محذور سببه في سبب حتى ان ذكر اتصفت اشارة الى ذلك  
تفسير فلا تنك من الشارح ( قوله بل لم يبق للكلام معنى اصلا ) ومن قدر  
احترامه اي ان ريد حرمة انه تعالى المنة ثبات على ان يكون المنة بدلا  
من صير المصوب ومعه ان ريد لا ياتى مقصود ما حرمة المنة لا حصوا وهو ثبوته  
( قوله ان نحو المعلق ريد الخ ) سواء كان كلام موصولا او حرف تعريف وان ذكر  
رد منطق وان ذكر مقصود بالاستثناء لان منة معنى كلام الجنس فيعيد  
قصر المنة على المحرم صحت في رد منطق ( قوله الا ان تأويل ان يحرم الله  
شيء هو المنة ) فيه ان هذا التأويل يقتضي ان لا يكون المحرم الاول الذي هو ما  
الحكم المذكور في الجملة التي دخل عليها اعلان به حيث حرمت من المحذور وهو  
خلافا للاهتمام ( قوله في قصر اوصوف الخ ) بعين من التفاصيل التي ذكره  
ان مراد به حكم بمعنى محكوم به وسبب الحكمية على دلالة على ثبوت المحكوم به  
اوشوت النسبة ووقوعه ولا ينبغي انه لا يجري فيه اذا كان المحرم الاخير في جملة  
المحرمات وسببه بد نحو ان زيد قائم في الدار وما يقوم رد في الدار لا يما  
انت لانت حكمه بد كور بعده وفي حكمه ادى سواء من لانت قيد الحكم  
ان كور وبق قيد سواء فلا بد من تعميم الالام التي اثبات الحكم وعيه بنفسه  
او عشار فيه ومع ذلك برده ان قوسم على هذا المعنى لا يبدل على ان تعميم  
القصر لا على تعميمه من سبب الامانة من ضم عدم القول بالفصل اي لا لعلل بانها  
تعبد القصر وليست هي ما لا يخالف التوحيد الذي بقوله وقدره في دليل

على تضييقه ما لا يجوز في جميع صورته بالضرورة ويكون نسبة الذكرا الى الماهية  
 بلا يجوز الا انه يحتاج الى حل مبدا كرمه على الحر بالاحير كما يحتاج توجيه الشارح  
 رحمه الله تعالى الى حل في ماسواه على الخصوص (قوله صحة الاتصال الخ)  
 في شرح الفتاح الشريفي من قلت اذا اراد حصر الفعل في المعامل المصير بطريق  
 التامهل يجب اتصاله او لا قلت ان ذكر بعض الفعل شيء من متعلقه وجب اتصاله  
 وتأخيرها دفعا للالتباس وان لم يذكر كراحتي الوجوب طرفا قباب وعدم الوجوب  
 من بخور الاتصال نظرا الى المعنى والاتصاف نظرا الى الفاعل فلا فاصل لهما  
 فعوله لصحة اتصال المصير به اراد به عدم الوجوب وغيره (قوله وهو جود العذر  
 محصورة) وهي التقديم على العامل وحده وكونه معززا وحررا والمصير من فروع  
 والاصل بينهما افترض وكون المسند الى المصير صفة جارية على صير من هي  
 (قوله وفي الاساس الخ) فعلى هذا الدمار من عهد (قوله اذ ارجى الخ)  
 الجدية لكاه داشتن ومن جاء بيان لما دلل على عدمه من شيء وحرر من حل  
 ما يتبينه ويقتل به كذا في التماموس (قوله قصص المصير والحر) ساء  
 حل ان القصص عليه في اعماق الحر والاحير من جهة (قوله ولا يجوز  
 ان يتبين الم) اي لا يجوز به ان اتصال المصير ضرورة لشعر لا ارادة  
 المصير (قوله دليل على ان العرض الخ) عرفت ان المصير قد يستند كانه  
 معرف من الماهية كان اتصاله بزمك كالمطلب لان يحكم به بالاحير يجب ان يقدم  
 اتفاقا لدل عليه ويجعل مشددا والاحير من فاعله يكون ملغوب الحكم  
 على المتكلم ما يدور في قوله لدافع يكون المصير حكم على دفعه ما به المتكلم  
 ولا ينفى عدم حبه (قوله ولو لم) هذا الوجه من المعنى وظاهره يقوم  
 لان الله علامة العينة وما ذكره او لا نظرا الى اتصال المصير وكونه فاعلا محاربا  
 كاهو حكم في الاستدلال لفرع (قوله فاعل الصدقة الواقعة مع) اذا الاعتماد  
 على شيء سوى الذي وما قيل انه كعب عن نصرة وحمد عن في حسن الفعل  
 في احواله لانفاص ابني يعنى الا وهو لان من نصرة احب منه من فاعله لا ينفى  
 ولذا قيل في ما قامه الابوابك (قوله فلا نرم اطردده) من سياسة من رجعة الموضع  
 وليست متصفا به وكذا لا نرم بكاهه ان فرض عدم تلك الماهية في بعض  
 الصور (قوله اي تقديم حبه ان خير) سواء في تقديم صي حاله بخوريدا  
 ضربت او لا كما في كعبت فمك كذا في شرحه بتدريج وهذا عدل السكاكي  
 والمصنف رحمه الله وامد الشيعي بتقديم حبه على استند الفعل بعيد

القصر نحو الله بـط لوزي وقسقى قصبه (قوله) كـفيت محمد (ج) اذ اقدم  
 ان اصله كـفيت، محمد واما اذ ايقصر فهو عيب التقوى وكذا في ما نهى ان اقدم  
 ان اصله نهى انى شرح المنافع التبرقي في بحث تقديم المسدات فان قلت شرط  
 التخصيص عند السكاكي رحمه الله ان يكون المقدم بحيث اذا احرك كان فاعلا موصيا  
 وذلك لا يتصور في ما نت عـب امر يقبض الصمد بعد انى تستغل مع فاعلها كلاما غير  
 ان يقبض ما عـزات على ان يكون انتا كـفينا المستتر ثم يقدم وندخل الياء على عزيز بعد  
 تقديم تـ وجمعه مستأدقين انهما اشكالا وهو انه كيف يحكم بان حق المسند  
 اليه في ان كـفيت محمد حـيد وانا سمي كلاما مشاء فله التدبر فان السكاكي رحمه  
 الله لا يقول بالقصر في كـفيت محمد مطلقا بل ادق ان اصله كـفيت اما محكم  
 (قوله) حكما مشاء وصوابا وحـا يـ حكم واحد وصواب واحد وحـا من وجه  
 فان في قصر الامر د حكم واحد وصواب في بعض حـا في بعض وفي قصر القلب  
 العكس صواب وصرا فلا في لارم له خطأ عـر فـينه وفي قصر التيس صواب  
 باعتبار اطلاق لارم له وحـا باعتبار تعوير كل محـا على التساوي وليس المراد  
 ان هـا من حكمي احدهما صواب والاخر حـا حتى يرد ما الورود عليه من ان  
 التعوير ان كان معنى شـه والزرد هو ليس بحكم فكيف يوصف بالخطأ فان  
 ذلك انما يلزم لو ان كان الشرح رحمه الله ان التعوير خطأ بل اراد ان الحكم الذي  
 اعتقده المحامد باعتبار لاطلاق صواب وذلك الحكم باعتبار الزرد والصواب  
 خطأ جذري ووجه في شرحه يفتح صريح في ذكر ما (قوله) بالضموي في التاموس  
 تقوى الكلام معه ومذهبه في شرحه للتفاسح دلالة التقديم على التخصيص  
 بوجه مدلول الغلاء وهو انه احسن وحكم ادق اي القوة للركة  
 خواص انما كـب والظايف اشارت اليه فانه التخصيص من غير وضع مدلت  
 وحرم قبل مدلت حتى ان يكن له هذا مع كمال قوته لا دراكية والتسابق الى  
 المعاني العقلية راجع بقش في سـت وهو قل ان الحـا ان التقديم في الله احد  
 للاعتدال وما يقـد يـد تـخصر لاديين عليه في نفس سره هـا ثلاثة الخ دفع  
 لما يتوهم من انه را كان دلالة ما وضع في كـب ايـت عـهـس وطـفة هـا اعلم  
 لانه ما حـث عن خصوصـت و مـر رادة على المعاني الوضعية (قوله) بعد تقديم  
 القصر اي يحرم الغفر عند ملاحظة معانيه مدلت (قوله) بمعنى الصفاة  
 اي النتج الرضى (قوله) لا يـن لـي احسن) فعني زيد شاعر لا غير لا غير زيد  
 شاعر ابيود الى لـي ولا شـه كـه في شرحه يفتح في كلام بعض المحامدي

من ان نحو لا غير طريق آخر لفصل على هذا لقرب وهم (قوله على التثنية فقط)  
 فلا يترك الا في مثل مدينا ضربت وما ذلت فانه في تحقيق لفصل الفعل على  
 غير المذكور لفصل في الفعل على المذكور فاشتت، فصور عليه غير مذكور كذا  
 في شرحه للفتاح (قوله دون امي) وان كان النص على امي متحققا في الاول  
 (قوله لان الحكم محض ملاوي) اي احكم بعدم نهامة لثني محض بلا نقل  
 من الامثلة لا يتصور ذلك الحكم اي دل فانه ثبت انه يحى بعد الثاني للابيات او التي  
 لا اختلاف في معنى مبداه في زيد بل عمرو ونحو بعد الايات للابيات في نحو جاني  
 زيد بل عمرو ولم يشك انه لا يكون في بعد الابيات فهو ان يكون في مثل قولنا ملويد  
 الاقام بل قاعد لثني فلا يثبت الحكم بعدم نهامة مع دفع مقبل ان عدم نهامة بل  
 الثاني ظاهر لامتناع مدينا الاقام بل قاعد لانه متى على ان يكون ملاوي (قوله  
 لا يسي بها اولاً) مدينا قوله لان تعديها التي فلا بد ما قبل ان وضعا لان تنفي  
 بها ما وحده تنوع لا يقتضي الا ان يكون بعد لا بد تنوع ولا يقتضي  
 لا يكرر الي في ما يليق الورد لا عمرو يتحقق في تنوع لا يكرر  
 بقوله لا عمرو (قوله مع حته تنوع) من كونه محكوما عليه او محكوما او متعلق  
 من متعلقات الحكم فيمثل فصل الضمة على الوصوف والوصوف على الضمة  
 بالمرية فاقبل اي في احرازه في حيز الوصوف هي الصفة المتكلمة (قوله وكانه  
 يجوز ام) متى الصور لاند كور ارجاع ضميرها في حسن لا الصلة (قوله  
 وكان الاحسن ام) الا ان ترك الصب رجحانه نحو لان المتبادر من غير لالتفات  
 التي تكون تلة لالتفات التي (قوله هو صريح) معنى الارتفاع ارجاع الضمير  
 الى العاطفة عليه لالي الحسن كفي قولك دأب رجل الكريم ان لا يودي غيره  
 اي غير نفسه لا غير حسن الرجل الكريم (قوله واحدها الخ) في شرحه  
 للكشاف بعد احد قد يكون معنى الواحد من العدد وقد يكون اسماء يصح ان  
 يتخلف مد كرا كان لوموث واحدا او كثرو هو لامع في لالتفات الامع كل وقد  
 سبق ذلك في بحث ما رأيت احد (قوله لامر جهة ان نبي الخ) فلا بد  
 انه لا يصح نظرا ما سبق لان الذي ملايس ما فيها خلافا مسبق (قوله  
 في نفسه) قيد ذلك لانه لا بد من اختصاص بوصف محب المصام يصح  
 الفصل (قوله لعدم التثنية الخ) يعني ان الوصف اذا كان مختصا بالظرف ان نفسه  
 يتبدل المصطلح للاختصاص باذن تليه على ذلك فكيف كلمة انما ملافاة  
 في جمع لامه والقصده الى زياده التفصيل في سبب حكم الذي يحتمل

عدم الاختصاص بقصر المحط عن انكاره (قوله نحو اعاجيب الدين) (ن)  
 بل التي على الله تعالى عليه وحده حصره على ايمان الكفار مزية من يعتقد  
 الاستحباب عن لا يسمع (قوله وعقل فيه) (شدة الى ان المراد بالجماع في الآية  
 ما يكون مفروء بالحق (قوله ضعف من ما) لان دلالة التقديم خفية تكون في الحقوى  
 لا يلزمها الا صاحب ادق كنه التحقيق فوية لكونها عقلية فلذلك يسبب  
 الحصر الى التقديم اما اجتماع مع اعاجيب اعاجيب - وهكذا حال كل دلالة عقلية  
 خفية مع دلالة وصيغة فلذلك مع من قول اشرح وجه الله تعالى لهما التقديم  
 اقوى وبقر قوله دلالة التقديم ضعف على ما في شرح الفتح (قوله لان الكلام  
 الى آخره) وما يجب به من اشبع عم هذا ما خصص الكلام اولاً لا لا لفظ  
 ولذا وضع المظهر موضع مصر حيث قال تعالى في وليقل له ليس شيء لان  
 معنى الذي ليس بمصداق سوى في الاستدلال على ما في جميع من في البيور  
 انما الاستدلال (قوله فمجرد في حيزه) (قوله وهذه اشكال) بين الاشكال  
 فيه لا يجوز ان يكون مع مجرد في حيزه في حيزه (قوله وهذه اشكال) بين الاشكال  
 والاستثناء غالباً في الذكر وانما يستعمل في مفهوم من مرة المجهول كما امر استعمل  
 اعاقى المجهول منزلة مرة المعلوم وانما في المعلوم فانما في المجهول  
 المدة في مرة المجهول الادعاء كما ان ما في المعلوم مرة المجهول في التي  
 والاستثناء بين المجهول الادعاء في مزية المجهول الحقيقي ولا يفي اربعة هذين  
 الترتيبين وهما في المجهول انما في مقدار الترتيب في كثر موارد ان تعيد غاية العدم  
 ان هذا مما يصرح به احدهم في المجهول في كثر موارد ان تعيد غاية العدم  
 المجهول مرة المعلوم مزية من المجهول الحقيقي مرة المجهول الادعاء كيف  
 ولم ان يكون شيء واحد معلوم ادعاء وبمجهول ادعاء (قوله انما) مقصور على  
 الرسالة (ن) قال في شرح انكشف صرح به صاحب الفتح انه قصر افراد  
 اخرها في الكلام لاهل مقتضى الظاهر في الاستثناء هلاكه مزية استعاضهم  
 به وانكارهم حتى كأنهم استغفروا به وصحب فرسائه والبري عن الهلاك  
 فقصر على الرسالة في استغفروا به وبه تعد من جهة عدم اعتبار الوصف اعني  
 (قدخلت من قبل الرسل) حتى كأنه يرجعه وصف ابداء كلام ليس ان الله ليس  
 متبر عن الهلاك كسائر رسل ادعى عند الوصف لا يكون القصر الاقصر  
 قلب لاهم ناهلوا عن اعقابهم فكانهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل  
 في انه يخلو كما حيوي ويحب ان يشك فيه بعد ما يحب التحق بغير بعدهم فرد

عليهم به ليس الرسول كسائر الرسل بخوفاً وخشياً وإنما بعثت به  
 كائناً اتفقت عليه وهذا صريح كلام المصنف رحمه الله وفيه بحث أما أولاً  
 فلأن قوله تعالى ( قد جعلناك في الرسل ) ليس نقص في كونه وصفاً حتى يكون  
 في توحيه المنفاج بعد من جهة عدم إخبار الوصف بأن كونه جهة مستأنفة  
 معلة كما ذكره بل الظاهر في الجمل الاستقلال وأما ثانياً فلأن الظاهر عدم اعتبار  
 الوصف لما سيجيء أن المقصور عبيد يجب أن يحرى لشيء وذا عبر الوصف  
 يكون المقصور عليه هو الوصف وأما ثالثاً فلأن عدم اعتبار الوصف إنما يكون  
 بعد ما كان الوصف لازماً فإنه حينئذ يكون محط التأمل هو ليقيد وأما إذا كان  
 اختيارياً فلا يستعمل لولا الاعتراض والوصف في غير في قوله تعالى ( أنتم المرسلون )  
 مثلاً ( ومن هذا طهر عدم صحة قوله ادعى اعتراض بوصف لا يكون إلا قصر  
 قلبه على اعتبار الوصف بتدريج يكون قصراً فرد ولما رأت فلان فلا يهتم  
 كان المراد لا يستعملهم هلاكه عن معنى كشف عنهم حتى على الوصف  
 حتى لا يتقاعى عليه وسلم سألهم عن صف الأهلالة والبركة فلو كان رسول الله  
 لاسمها ظهر لسوء فلا يكون إلا بالاسم لا يستعملهم به رسول الله لا كالأمر  
 الرسل في أحقادهم والتفكير فيه كيف والله ارتد ولما رأت عدم الصفه رضي الله  
 عنهم في وصفه أحد على معنى الكشف وان راد أنهم ليست بالأسلاب مرة  
 من اعتد ذلك كإبدل عليه لفظ آخر من الأضلال المذكور ليس من مرات  
 ذلك الاعتقاد وإن يربط الله فيهم مرة من ذلك لا يعتد أحقره  
 على الصحابة رضي الله عنهم وحق أن عبارة الكشف لا تعرض فيها لقصر  
 اسماً وإنما هي مجرد بيان معنى الآية وإن اضيق شراحه على معنى معرفة بقصر  
 القلب باعتبار الوصف بل قال لشارح رحمه الله تعالى أنه صريح كلامه في قال  
 قدس سره فالله في قوله العباد في قول هذا الفرق وهو لا يمتد في تزيين  
 مصدح مخالفة علم الشكاف إذا عليه لم يمتد إلا في الله في بعض في الواقع  
 وهذا غير مطابق وفيه انحراف من ذلك لاسم الله محضاً لا كقصر معناه  
 سواء كان معني هي الحقيقة أو معنى التزيين وإنما يشترط أن يكون حال  
 المحض فقد يكون مع حال الشكاف ثم يجب به قدرته الله أن بعد هذا  
 الكلام وهذا تحت شريف وهو انحراف من ذلك لاسم الله محضاً لا كقصر معناه  
 الكلام من قبل الكندي فيكون ( والله لا يشترط ) في قوله تعالى أنتم المرسلون  
 وسلي لا يستلزم الإشراف في الرضا فذكر مشرباً وربي في رتبة في الكلام



قصر قلب من غير تثريب وفيه ان النصر لابد ان يشتغل على حكيم وليس هناك  
 الاحكام واحداثات الرسة عند احطاب وجهه عند التكلم فلا يكون في قوله  
 ان انتم الاخير رسل قصر دلالة على بصر حقيقا وليس هناك وصف يكون القصر  
 صحيحا بالنسبة له ( قوله مع اصرار المحاطين ) اصرار الرسل عليهم السلام  
 على دعوى الرسة بمنزلة اصرار على انكار البشرية عند الكفار فلذلك  
 جعلهم منكرو البشرية واطبواهم بما خاطبواهم ( قوله من باب اجماع الخصم )  
 اي اجري معه في الطريق ومثله ان زيد ارافق صاحب فتشبه في الطريق المستقيم  
 حتى اذا وصلت الى منزلة رافقتهم لافقتهم في بعض متعلق بالجملة وحيث يراى حرف  
 ليثر ( قوله ولكن ذلك لا يمنع ) لا يدل عليه بعده من قوله تعالى ( ولكن  
 الله يبي على من يشاء من عبده ) ( قوله وصرح ) اي كونه من باب اجماع الخصم  
 حوالا لاسل الحكم اذ ليس بقصوده فانه من الجمل ولا لاراد ( قوله نصري  
 القصر فيكون على وفق كلام الخصم ) انه قوى في اجماعه ولم يصح ذلك  
 تسليم القصر بقرينة قوله تعالى ( ولكن الله يبي على من يشاء من عبده ) فاندفع  
 ما قيل انه يلزم ان يكون الحق والاشهاد لعوا اذ ليس المراد الا مجرد اثبات البشرية  
 وامانته بل الوصف بصفات الكمال سواء ان الرسول يكون ملكا لاشرافوا هم  
 في دعوى الرسالة منزلة من يدعي الملكية ويكر البشرية ( هاءوا انتم الاشر  
 مثلا ) يقول الرسل ( نحن الاشر مثلكم ) ليس فيه تسليم انهم الرسالة  
 بل تسليم انهم الملكية فيكون من باب اجماعهم بقوله ( ولكن الله يبي على  
 من يشاء من عباده ) فويش ان القصر بهذين الوصفين مثلا يقول الكافر  
 ( انتم الاشر مثلا ) مع ما يكتم لانهم يرون البشرية الى اعتبار يستحقون به  
 البهوت فاجاب الرسل تسليم عصره صكور ومعوا ان يكون النبوة بالاستحقاق  
 والامتياز على همة من الله تعالى وفي هذه التوجيه قوله تعالى ( فانوا بسلطان  
 مبين ) انه يدل على انهم لا يتكفرون رسالته مشر يريد على التوجيه الاول ان  
 الفتوة الواقعة بين الرسل والكفار في سورة من قوله تعالى ( ضلوا انابكم  
 من سلون قالوا ما سمعنا لشر مندوبون ان رخص من شيء انتم لا تدفون )  
 الى قوله ( وما عيب الا سلام ليس ) يدل على انهم قالوا يدعون الرسالة  
 والكفر بغناها بالاثبات البشرية وعي التوجيه الذي ان دعوى الكفار المماثلة  
 هو في البشرية ولوارها لا في جميع الصفات فاقصر على الذلة قصر على البشرية  
 فالتصور عليه البشرية ودعوى الرسالة وسكر لوصف لتعليل البشرية كما

قيل ان اسم الاشر لا سكر ثم انا في صفة البشر وام قولهم ( فانون بسلفان  
 مبر ) فلي تدبر التسليم اي اسلمنا انكم رسل فانونا بما تفتخر منكم فان ما اتفق  
 به ليس بمن دعواكم ( قوله اوفق ) لانه على هذا التقدير لا دخل لقوله لا تسليم  
 انك الزاوية في جواب الشبهة ، انك في ان يدل به من باب المراجعة والتقرير السابق  
 موافق له باعتبار هذا القول ايضا فهو اوفق لموقفه له بعدم العودة دون التقرير  
 الثاني فانه موافق له باعتبار بعضه ، قال قدس سره كان معناه انك يقول لم لا يجوز  
 ان يكون معناه لا ينبغي مسك قطعكم بكونكم صادقين في نفس الامر ، مع لانه  
 لا يروج ذلك منكم عدمه قبل الاثبات وليس من شأن العاقل ان يقول كلاما لا يروج  
 عند السامع بل غاية امركم ان تكونوا مزددين بين كونكم صادقين في نفس الامر  
 وكاذبين لانه الرابع عند السامع كما هو ظاهر حال مدعي قال لم يحج منه قبل الاثبات  
 تردده في صدقه وكذبه في نفس الامر لاحرمه بصدق وحشده لاحبار على صحة  
 التشبيه ويكون للطرف احدى هذه معطاه باسم كما هو ظاهر نعم قوله لا يجاوزونه  
 الى حق كما يدعونه يخوضه بعض السوء فانه صريح في قصر القلب الا ان يرد الى  
 احتمال حق ويرد هذا على اتوجهي المذكورين اي ذكرهم السد ايضا ، قال  
 قدس سره اول ما قيل في تحته ، ان من الدعوى لا تصح بان يدعي الى شخص دون  
 شخص انما يختلف صدقها وكذبها وصحتها وفسادها ، قال قدس سره مدكره  
 بعضهم الخ ، كما ان العصر كما يكون ، نظر الى حال معصية من الشركة والتزدد  
 والقلب في نفس الامر كذالك ، يكون ، نظر الى حاله في اعتقاد المتكلم بان اعتقاد المتكلم  
 ان المخاطب معتقد بالشركة او المردد او الغيب ومنه ، يمكن حمله في نفس الامر ذلك  
 بل قول ان العصر من المتكلم ، ان يكون بمساعدة حاله ، انما هو الذي يكون  
 اعتقاده حاله ، انما هو الذي يكون ، انما يكون لا يورد الكلام الاعلى  
 حسب اعتقاده ، قال قدس سره بحسب المعنى ، انما قال ذلك لان المصدر  
 لا يعمل فيما قبله سيما اذا كان معصيا اليه ، قال قدس سره بحسب لظاهر عبارته ،  
 لاحيائه الى تعلق الطرف احدى هذه ، انما بحسب المعنى بخلاف التوجيه  
 الاول فانه لا مخالفة فيه وسيفه المتضمن بان رخص الغرب فيما ذكره الشارح  
 رحمه الله لكونه فاسدا عند السيد كما مر ( قوله ن ترقه ) ما بالفاين من لرقه صد  
 القلقة في اصحاب الرق صد العليد والخبير يقال رقيق الشيء ارقه ورفقه والتعبية  
 بعل تصحين ، من الاشفاق كما اشار اليه الشارح رحمه الله وحيث نظرنا رقيقا ايضا

باللهين والفراد رقيق لقاب وانما رتبة والقبول من الرقيق بمعنى الالف وحسن  
الصنع نقل رقيقه وجبه ونا الاصل او المصير للصير والتصير فبقرا رقيقا  
بالف والقاب (قوله والاولى) جاء على ما ذكرنا من ان الالف من شأنه  
ان لا يجهز على ما لا يكره حتى ان انكاره يرون بادي تبيين لانه لا يصير عليه ان  
يكون هذا المثال من نثرين معلوم ولا حجة مبررة اياه هل لها والى قال والاولى لانه  
يجوز ان يكون على مقتضى ظاهر من غير تنزيل لان المقصود تريق المقصود لا إعادة  
الحكم فكونه معلوما له لا يصير المقصود لانه في التريق لانه لا يغير تأكيده على  
تأكيده (قوله وتعرفه آخر) ان تعريفه الخبر ليقيد المقصود الاصلاد عليهم وتوسيط  
صير الفصل المؤكد لذلك لانه من صيرهم لتوسيط الاصلاد فانهم لما قصروا انفسهم  
على الاصلاح قصدوا به التعريف بان من جاهد الله الاصلاد وهم الماوسون فزدهم  
مقصود الاصلاد عليهم ولا يخفى انهم قصدوا انهم ان يكونوا من الماوسين فزدهم  
انصرح انهم به لا يصير حسن التعريف عليهم لانه من جاهد الله الاصلاد وهم الماوسون  
بما صدر عنهم في افعالهم في حله المخلص من غير حاجة الى ان تعريفه بغير  
الاستدلال على نفسه ووجه الاستدلال كافي او ثبتت لهم المخلصون والاصل انما يكره  
(قوله ومرة ان) على العصب) دو انهم وانما لا يستدلال على انهم فيهم ظاهر  
واما على اى والاستدلال على ان حكم الحق موقوف على الاستدلال وانه من يفتقر  
حكمه مع ان كان في نفسه من مقدما على الاستدلال (قوله ولا يشع الخ)  
ولان المقصود حكمه بغيره من الحكمين المقصود من ما يستدلال من حاق العبرة وفي  
الاصول لازم مفهومه (قوله واحسن موافقه التمرين) لان إعادة الحكم لا يتم  
الكونه معلوما او من شأنه ان يخالف الرقيق الاخر على الحكم فيها لم يكون المذهب  
جاءه لا يصير على انكاره (قوله تعرفه) ان انكار الخ فيه تعريفه بغير  
الانكار انهم كانوا يترتب عليه تعريفه ان عليه السلام بانه لكمال حرصه على  
ايان قومه يتوقع الله من انهم (قوله اذا استقرت) اى موافقه التمرين والوجود  
ان اقوى اوقات وجوده واشده تعلقا بالقلب من اوقات رؤيته وقت لا يبرأ  
بالكلام معناه فاختل اعني قوى وحره داكار الخ لمفعول ثان لوجدت (قوله  
لا يبرأ بالكلام بعده نفس) ان لا يكون المقصود بالذات معناه ان لا يتوسل به  
الى ما يبرأه نوع لزوم (قوله سوى المفعول به) فانه لا يخفى بعد الاشارة الى ان  
الاوربا ولعن ذلك لانه بعد لا كان به فصرح في حيث المعنى فانه لم يفتقد له نيا

وانما قلامودن من حيث يلحق بوع من لاصعب . وكذا انواو فاستحسن عمل  
العمل مع حرفين مودين . فاصعب وان لم يجمع من التوابع بعد الاطباق السبق  
فلا يقال ما قلمزيد الانوع وكما يجمع نفسه . وموافق ولواحد بعده في نحو  
ما يجدني زيد الاو علامه را كذا لعدم ظهور عمل فعله فليست بعد انواو من هو  
مقدر صكدا في الرضى . وهذا ظهر الفرق بينه وبين لا تثنى لامع زيد كالاخفى  
الله قال قدس سره لا يد ان يعتبر مع ذلك الخ لا يخفى ان الفعل سدا ان الصاعل  
صفة للفعل به باعتبار وقوعه عليه وان كان باعتبار لاسناد صفة للفعل وكذا  
في سائر المتعلقات فلاحاجة الى ان يكسب الحرف سدى رتبه . سيدويو مادكرما  
ما صرى في كلامه في بيان احصاء الفصير في اثنين حيث غير مطلق للتقوم فيشيد بكونه  
على وجه القيام . قال قدس سره حتى يرجع صفة له لادس سره من الظاهر  
ان الصرب السدا الى زيد صفة له ولا يصير صفة لغيره وان غيرت انما به من فعل  
حتى يرجع ما صفة له . وحتى تخصصه في تعريف لادله . قال قدس سره ثم  
اشهد ان شي الخ هـ را مـ على احتلاهم في لاراده من انه عارده عن الميل  
او صفة لرجح احد طرفي البدر . (قوله وانما ان تعدد مع الخ) ذهب السكاك  
والفصير وجهما القصد الى حور تقديهما . على ان يكون المقصود في السعة  
معدوما وان يكون مادل الا بملازمة تعدد المعنى وذهب اكثر المتأخرين منهم اشع  
ان المدح الى عدم حواراه ساء على انه لا يجوز عمل ما من لا يجمع بعدا لستى  
واخفى مادكره السكاك رجه الله تعالى لانه واقع واعدت تكامل (قوله وهذا)  
ان يروم الفصير في الفاعل والمفعول (قوله مصد سواء ذهب استنى حتى صين  
البدلية اولا (قوله فقد يجمع) ان اثبات ان جعل الاحياء متعددا بعد خلاف  
المقصود ٨ فتقديهما على انهما لا يجوز حتى تعدد ان يجمع استثناء متعددا كلا  
لزم خلاف المقصود ويجعل المقصود في البية . فعدا لثلا يلزم قصر الصفة على  
تجاهها ويحذف من الاطلاق عددا لستى ان يجمع جعله . لا يفسر بعدا لستى  
جاءل آخر جصير من كذا من مستعملين لانه مع لستى من اعدس والفعل على الآخر  
لكن على ما قبل الايام بعدا لستى فاصد اكثر لستى فلا يجمع بينهما على انهما  
ايضا (قوله قالوا) انى اكثر الالهة جعله مصدحة توحيد مبدى في فعل ما قبل الا  
فيما بعد لستى (قوله اى قامت ا وانما) في عدس اقويه واعتبار الصبر الخ لشارة  
الى دمع ما يقال من انه يجوز ان يكون له مصير قبل انه كذا قيل في ضربى  
واكثر من هذا وكذا تصعب ان يقال ان تدعى صبر على ان مصدره العمل (قوله

٧ هو ان هذا القول وكذا  
عنوان القول السابق  
انما هو حداث في الجمع  
الكتوبة في المراتب السد  
الشريف

٨ هذه الاقوال من نسخة  
الشارح الطويلة

يصح هذا) أي معناه معمول لا محذور (قوله ما رفع ضرب الامن زيد) تنزيل  
 للمعنى منزلة اللازم (قوله في غير هذا مقام) أي في غير ما يقصد به القصص (قوله  
 أي السب في عادة النبي ولا يستأنه في آخره) أي المخرج مما تضمنه من بيان فادته  
 القصص لان عادة التقديم لا يدركه الا صاحب الدوق و عادة طريق العطف وكذا  
 النبي والاستثناء فكان مستثنى منه مسكوراين و عادة افعال كونه بمعنى ما لا يأتي  
 انشاء الا في الاستثناء المخرج لعدم ذكر مستثنى منه (قوله ففرغ الفعل مع) فاستثنى  
 المخرج بمعنى المخرج عامه عن القصور او المخرج على الحدف والايصال (قوله  
 لان الا لا يخرج اح) فالمراد على التقدير كلف لا وكذا على حومه (قوله وللا  
 يلزم اح) يعني لا يفرجه عن تدبير خاص من خاص فلو لم يقدر العام يلزم التعصيص  
 ملاحظ (قوله ولما ثبت) أي لاستمرار الاعوجاج المستثنى منه (قوله ما رفع) واما  
 على تقدير قراءة النص فثبت التعصيص لكونه لعقوبة او لاخذة للقول عليها  
 عاقبة الآية (قوله رجع ما كسهم) واما على قراءة النص فمضى مسددا في المتأخر  
 (قوله لم يطر الى تدهر) فلفظ يلزم فان ظاهر النظم ان الفعل مسددا في ما بعد الاول  
 مؤث و اما في الحقيقة فاعملون بمجموع المستثنى منه والمستثنى فاصحق الاصاب وهو  
 المجموع الا انه احرى على الخطر الاول منه لتقدمه في الذكر ثم صار الجزء الثاني  
 صلة فمست و اذا حذف ليظهر الاول في غير الجواب ان زوده به و احرى اعرابه عليه  
 كما في الرضى ما في شرح لفتاح أي ما نشر الى ظاهر فمضى المستثنى اعني صيغة  
 و مساكهم والمصنوع حيث حذف فعلا والفعل المسددا او الاعداء فمضى الفعل العام  
 المقدر الذي يعم الكل ويصدق في جميع تصورات هوشى من الاشياء وتخصيص الجسم  
 او الحيوان او الانسان لوعبر ذلك بحسب المقام و خصوص المستثنى بهى و عطفها  
 اندفع ما قيل لان السلم ان لم يثبت في ذكر ما نشر الى ظاهر لفظ جواز ان يقدر  
 المستثنى منه في الكل كما في القوة والمواسع و لا يصح لان تقدير مؤنث اعلموه  
 بلا حصة المستثنى منه واما بالنسبة الى كلفة الا تقتضى للمخرج عنه فليس المقدر  
 الا معنى شئ من الاشياء هو المذكور هو و بر دعى تفسيره ان لفظ المستثنى به يلزم  
 استدراكه في الظاهر ادليس يقع مستثنى حقيقه بخلاف ما قد فسر بالنظم فان له  
 حقيقة فهو الاسد دالى مستثنى منه (قوله وفيه شكل آخ) يمكن الجواب به عن  
 تأييد الفعل بتأيد الضمير لان ثبت به ان يكون ثابت بعامل (قوله والاكيف  
 مستد اح) جهده مما يمكن مسدده لا توسطه الاول ما توسطه فلا يانه انحصر البق  
 الا (قوله فين قرأ بالياء) واما من قرأ بالياء فمضى غير مستقر به راجع الى

الرسول (قوله ولم يجوز الصب) مع ان مقتضى القاعدة جواز الصب لكون  
 المشتكى منه مذكورا بمعنى اعم لم يجوز الصب لان المشتكى منه في حكم غير مذكور  
 لعدم جوار انقضاء وانصراف التماس نظر الى الظاهر حيث عراب  
 المشتكى منه فعلى هذا التوجيه معنى قوله نظرا الى عدم ايراد ظاهر اللفظ  
 يدل على سقوط المشتكى منه وان حرك في التعمق كائنا بقوله في حقه  
 اى في كونه حقه لان المشتكى منه من جنس المشتكى لآخر مشترك له في جنسه  
 (قوله بل المراد اعم) وهو ان يكون مع ذلك ما يبنى عليه الفهم ملاحظة المشتكى  
 (قوله واعلم انه قد يقع الخ) يعنى ان الاصل يقع بعد الاسم وقد يقع بعدها  
 الجملة لكن بشرط ان يكون الاستدلال مفرقا وذلك لانه حيث يكون الاستدلال  
 العمل على قول وعن التوصل به الى العمل على قول فيكسر شدتها فيسهل  
 دفعها عن اختصاصها الاسم والاكثر ان يليها الفعل انطرح مشابهاة الاسم  
 كما يدل عليه الاسئلة (قوله ما يقع الخ) وذلك اذا كان مائة ماضيا مقبلا  
 (قوله محذرا من قد الخ) اى لفظا او تعبيرا مع انه لا يعمى ثبت من قد واما  
 قال كثيرا لانه يحكى مع قد ولو ان نحو ما اجتهد الا وقد انى يحكى مع الوضوح  
 نحو ما اجتهد الا وانى كل منهما بالنظر الى اصله وهو الحالة ولا يجوز الانحصار على  
 قتلا لانه ان نظرا الى مشابهة الجراء فهو لا يفرق بين ~~التي~~ <sup>التي</sup> ~~التي~~ <sup>التي</sup> مع قد وان يفرق  
 الى حالته طيس فيه الواو الذى هو الرابطة مطرد في هذا يدل كونه غير مقترن  
 مصحوب بمصحون بامه وكونه معصلا من مائة لا فاصول رطبه بالواو الذى هو  
 اصل في الرباع (قوله وذلك) اى وقوع المصحون دون قد واولو حاله (قوله فاشه  
 الشرط والجاء) لان هذا المعنى اى تروم تعقيب مصحوب مائة الا وهو معنى  
 الشرط والجاء في الاصل واعلم ان في الاصل لا ولا يكون تعقيب هذا نحو ان  
 كان هذا اركان هاتى اشتراكا وانما كان مشابها للشرط والجاء بعامل مضافة  
 الشرط من التردد من قد والواو اذ لم قصد بقدرة مع العامل بل التعقيب فلا  
 حاجة الى ما يقرب المصحون الى الضم ولا الى ما يربط بين الجاء والشرط  
 نفسه (قوله وهذا الخ) اى الخان اذى قصده يرمي تعقيب مائة لانه قد لا  
 بالانقار مصحوبه بمصحون بامه لان التعقيب اى بقدرة فوقه حاله لا تأويل  
 المرم ليحصل المقارنة (قوله والتقدير الخ) وهذا تقدير يدعى اشكال مشهور  
 من ان ظاهر الحديث يدل على انه لا يابس لشرط من الاعو فاما اى بدا الا  
 في زمان الاتى من النساء والقصود انه لا يابس في زمانه لانه اصل الا من شأ ذلك

الاشكال قصر اليأس على امرئ وبني ابن زكوى يأس في غيره فيكون المقصود بالاحتياط والى الى اليأس والماركان الاستئمان من احوال ونفي اليأس فمما تثير حجة النساء كان احدى ما يأس من جهة غير جهة النساء كانه على حال من احوال الاحوال عزمه على الاراس فليد ان يأسه من كل جهة سوى جهة النساء متحقق حال عزمه على الاثاب وما انه هل يتحقق له اليأس في حال الاتيان فتقضى الى المقدم وفيما يخص فيه العاهر عدم اليأس لان اتياه من هذه الجهة لازالة اليأس ولما قيل النساء حبس الشيطان قال قدس سره وقيل فانه محاسب كشف الكشف وما ذكره شذو حرجه الله تعالى من جعله حالاً مقدرة مطرد في جميع الامانة بخلاف ما ذكره صاحب الكشف فانه لا يجري في قولنا ما بينته الا انما ادلا يصح ان يدل صائفة حب الاموصوفاً انه انما فيه قال قدس سره صفة لطرف محدود وفي كشف الموصوف محدود اي ما يأس يأس الاموصوفاً انه اتاهم فيه من ذلك اسباب ترك كدلال معنى ابا عبد الله في زمانه ان اليأس فيعود الى حذر الطرف (بونه وفي ان يؤخر المقصود عليه) ان يكون المقصود عليه في اي هو الطرف الاخير والمبادىء الاخر ما يكون جديراً بالاعتناء الوصلة لا بد من كسر في آخره خط من الوصول المشتمل على قيوده ودرجه واحد وكذا الموصوف مع صفة المقصود عنه في قولك انما ساقى من اكرمه يوم الحمد اسم لا يمر هو الله على اعمى الوصول مع صائفة وفي قولك انما ساقى من عالم هو الموصوف مع صائفة والمؤخر المقصود عنه دون المقصود لا المقصود مقدم ضمناً ومنه كذا في شرح افتتاح المشرق (قوله وهذا ليس كسبب لان لذة معنوية فلا يخفى عنه ما ذكره فانه مقبول ان الحكم ما ان في هذا التركيب ليس بقدر وفي ما ذكره لا لمرور المقصود عنه (قوله لانها انما) اعاد المظهر لان ما لا يملكه لانها وليس في بعض النسخ في صغير قبض اشهد انما اي انما لانها يخلق في هذه العين وليس له سلاق فانه (قوله كالآخر) فانه مطلق على الكلام الجري وعلى القد نص عنه في التلويح (قوله وانما انه بها الفصورية) اعني طلب الشيء على سبيل الحصة وطلب حصول الشيء في بعض الازمان وطلب الفعل وطلب الترك لها في الامم مصدر هل في تاج التبيين انتهى آردو خواست والاستفهام مفهوماً كردن خواست والسؤال حوائد الامر فرمودن والهي ما ورد ثم اطلقت على ما بعد تلك النسخات ولاطلاق لها على الهبة الخصوصية

في كلامهم وان ذهب السيد الى اطلاق 'تقي' على اليه مخصصة وقسمة لالتقاء  
 بالمعنى المصدرى الى الطلب بالمعنى المصدرى وغيره مخصصة لا لالتقاء عين طلب في  
 الخارج وان كل معار الله في المفهوم مثلاً ان اصررت وصررت من شغل  
 دافع من المتكلم سوى تلفظ اصررت وكذا نفسهم طلب في الاقدام المخصصة  
 لان كل واحد منها طلب بخصوص وليس مراد به مصدرية القضاء الكلام  
 المشتق على التقي والمقار الكلام المشتق على الاستغناء ويحذف على ما هو منها  
 ليست معاني ثلث الالفاظ اسلاً وفيه ما يبين في كلام لشرح وجه الله تعالى  
 من تفسير كل واحد منها ما طلب بخصوص وجهه موصوعاً لطلب وجمرة  
 والاستغناء وغير ذلك ( قوله بقرينة قوله لفظ الموضوع له كذا وكذا ) فان  
 اللام فيه صلة الوصف بدين ذكر لتمام المصداق بعد بيان الموضوع له حيث قال  
 وقد يفتي بطل ولو قد تضمن لعل التقي وكذا في الاستغناء ( قوله لفظ ظهور ان الية  
 موصوعة لامة التقي ) اي لاجل فاعله ويكون التقي معنى حقيق له لا لفظاً عاماً  
 ومعنى لامة المعنى الحق في قوله لا كلام الى حرة ) اي ليس موضوعاً لادنه فلا  
 يكون معناه الموضوع له فلا يمكن ان يراد بالاداء الكلام الذي ليس له معناه خارج  
 لانه لا يمكن حمل التقي من نفسه وكذا الاستغناء من الامر والهم  
 بالاعتراض ان يراد بعبارة منها التقي الكلام بخصوص ولا يغير له في قوله واللفظ  
 الموضوع له التقي بالمعنى المصدرى وكذا في جميع اعداء التقي في الاستغناء  
 والامر والتقي والاداء تكلم بعبارة انه يريد بعبارة الاستغناء ان لفظ  
 وغيره وقسمة الطلب الى التقي والاستغناء وغيرهما من انواع الخمسة ادل دليل من  
 احواله بمعنى الكلام بخصوص شيئاً الى احواله غير مراد به المصدرية من اللفظ  
 اوصوفة لها وبيان التضمن فيها يحل الى مبرد ذلك وبه لاجل في لفظ صيغته في  
 قوله ومنها الامر ولا يظهر ان صيغة التقي حيث ان الية ولا يغير له التقي وكذا في  
 قوله ومنها الاداء وقد تشمل صيغته في غير معناه ( قوله ولا يتوهم خ ) فيه دفع ما قيل  
 من ان صيغة الكلام التمدد الى الخبر والانشاء في قول من يقتضي ان يراد بالانشاء الكلام  
 لانشاء الخبر ( قوله كاصال المقارنة ) اي كما ان الية بقرينة وبه حرره لك من  
 تحقق بوجه الشرح وجه الله يدفع اعتراض السيد وانشكركم التي تغير فيها  
 الدليلون فان مثلاً كل جعل قوله معاني المصدرية على لفظه ت يظهر ان التمدد  
 صادقي فلا تنصله بمادة الملل \* قال قدس سره الا يحمل اللام لعدة الخ \*



فيه ان وضع ايت لفه يس عيه اتفه الكلام المتخصص \* قال قس مره ولما  
 اذا جعل اح \* هذا الكلام حق لكنه لا يدمع الاشكال عن بلان لان النفي معنى  
 الهمزة العساوية لمخصوصة ليس فيها من الاشياء اذ لا يطلق له الاعلى نفس الكلام  
 الانشائي او انه كالم ( قوله ويراجع ) اي في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه  
 ما اراد شيئا حاصل وقت الطلب لعدم عز المتكلم بمصولة ( قوله وقت الطلب )  
 لم يقل وقته لئلا ينوهم كونه فاعل حاصل والصيرراجع الى المطلوب ( قوله والعرض  
 الخ ) يعني ان هذه الهمزة تهدد بان المعاني المتواترة منه \* قال قس مره قبل يتنقض  
 الخ \* وما قيل له لا تنقض وان لم يشر الخ لانه اما مجموع على لان الطلب من علم  
 لا المجموع واما مجرد عز لان المطلوب به حصول امر مطلقا لا في ذهن الطالب هوهم  
 مفشاء حل الطلب هي صيغته واما هذا المعنى المصدري كالمعنى \* قال قس  
 مره ان كان المطلوب اح \* يعني ان قيد الهمزة مراد ما على ما تقرر من اعتبار  
 الحقيقات في نزهات الامور التي تختلف باختلاف وان لم تذكر فالحق ان كان المطلوب به  
 اي العرض منه لا مدلوله فان مدلول الاستفهام انما حصول امر في الخارج وهو  
 تعميم الطالب لتكلم نفس عيه السيد في حوائج شرح الرسالة التسمية حصول  
 امر في ذهن الطالب من حيث هو حصول امر في ذهنه اي من حيث هو وجوده على  
 مثله لا يرتب منه لانه ولا حكاية هو الاستفهام مثلا اريد قائم طلب الحصول  
 دسة الفهم الى رب في ذهن لتكلم ووجودها فيه بوجوده على بصير معلوما وان كان  
 ذلك مستلزما لا تنصو بهن العلم تلك الهمزة ووجوده فيه وجودا على كسائر  
 الكيانات النفسانية بخلافه على فان العرض منه حصول العلم والتصفى النفس به  
 ووجوده فيه وجود السيد وان كان مستلزما حصول ما يتعلق به وجوده على  
 وهذا المرق دقيق منه على ان وجود الشيء في الذهن على نحو اصيل يرتب عليه  
 الان كفا في التصديق له وهو المطلوب في علمي ووجوده على لا يرتب عليه  
 الا ان كان كفا في تصور الهمزة وهو مستوف في الاستفهام وانه حرر لتظهر ان مثل  
 اعلم ولا علم داخل في الامر لا المطلوب بالعلم ما يتعلق به المطلوب به وجودا  
 في الخارج والحاجة الى الهمزة هي في تعريف الاستفهام فالوجود الشيء في  
 الذهن على نحو دور وجوده في الخارج فدر فقه من المهمات \* قال قس مره  
 وقد يجب ان المطلوب الخ \* فيه ان الانشائي مطلوب الفاعل على وجوده التعليم  
 من المتخصص من مفعوله حصول علم في ذاته الاله بحسن التعليم وسبيله اليه \* قال

٤ من التفهات فمضة

قدس سره من حيث انه متفرد وبعده لا مملوك حرق بل عبده كله  
 لا تابعة فيكون الله للملاحظة غيره بخلاف اثره قل ان شاء فيه مداول لفعل  
 فيكون موطوفا في نفسه قال قدس سره وقد حقق دسرخ وهو ان اقروم  
 قديلا حقه من حيث انه بسببه من اللازم والاقروم وآتلفى حاشا عليه لا يكون  
 اقروم لازوم آخر وقديلا حقه من حيث انه موقوف في نفسه بغير من اقروم آخره قدس  
 على ذلك الامكان والوجوب وسائر الامور الافتراضية بنى براهنه الشكر (قوله ان شاء  
 فعل الخ) اى المخلوب حصول انشاء فعل عن الفعل من نصف انشاء عدم  
 ذلك الفعل ووجوده من استداده وكذا المراد بحصول ثبوته من نصف لفعل  
 بثبوت ذلك لفعل وتحقيقه منه وان اراد الله حصوله اسكا كى رجه فقوم فعل  
 ان كان المطلوب ببناء الفعل او ثبوته اشارة الى ان لمصوب في الامر وانتهى انصاف  
 الامايل به فلا بد ان لا معنى لحصول الانشاء وحصول ثبوته (قوله هو امر)  
 سو كان طريق الاستعلاء او التصريح او التسلوى وهذا وجه صسط الامواع  
 الخمسة وان كان غير مختار عند انصاف رجه لله شرجه في الامر والى  
 استمداء (قوله وهو موطوفا حصول الخ) على مدبيل الخمسة اى ان كان معنى  
 القليل هو النجاسة والمطهرها من غير نفسه اى وجوده ولد بطلب العمل فلا بد  
 الاوامر الله على بعضى الخصومة (قوله ان كان الخ) اى مكانه الدقيق يجوز  
 ان يكون محمدا كافي لطلب لثبات يعود على الشك في رة من اراد ان القوى  
 الدمية كالمرفق بحث مصدر العقل ونداء المرء من لا يتلوه من ان يكون بالمرء  
 زمان لا قيل ان اراد الامكان الدقيق في دلالة قوله سن لثبات يعود على عدم  
 اشتراكه بحث ادلائع في حوال الشك ليس شئ (قوله ولا يصح ترجح)  
 اى انقلب الخى بالحق لان الطبع رتق المصوب على سبيل ذلك فيه بحث لانه  
 لا مملوك اى ان حق هو (قوله فكم بغير من حق) بل له لانه لا مملوك قدس سره  
 وقل انها حكاية الخ لفتنى المستعلا من وراءه ونداء لامر مستحيل كانه  
 الرسول صلى الله عليه وسلم من دوني سوكه منى على مدبيل الحكاية كانه  
 قبلوا اذهالك قائلين اوتده وقوته بده وند على تقدير ان شئ هو مدعون  
 حجت. والى لم يصح كذا في الكشاف قال قدس سره حاشى في تنبيهه ح  
 ولا يجوز ان يراد مركبة كل منها مع لا مملوك اى معنى غير توزيع في الحكم على كل  
 واحد منها (قوله هل كونهما ح) طالما خودا كونه لا مملوك خوده هل لو كان  
 التركيب مع لا ولا يتبعها خودا وجوده مع غير ما هو ولا يصح ذلك له

حال مقدره ولا محصور هذه الكلمات في حال التقدير (قوله ليس اقارة التقي)  
 لا كما بعيد ان تقي نفس التركيب بل ليصير التقي بالوضع التركيبي معنى حقيقيا  
 بالوضع الذي يتولد منه التديم والتخصيص فان اعمار من البحار لا يجوز قوله  
 في الماضي التديم (ي تديم) احد لان المتكلم انما يجد لا حل شفقته عليه  
 فزور ان يجد المتكلم لا يقتضي دأمة المحاضرات بل يتولد من طلب المحبة التديم  
 وهذا في التخصيص قوله وهذا اي قوله لتخصيصهم (قوله حاصل معناه)  
 فان زام معنى التقي هو معنى التخصيص قال قدس سره وعلى هذا يظهر الفرق  
 الخ فان معنى تقي في من ولوم معنى بخارى وفي لعل من مستعانت اثرا كبر ودير  
 (قوله ومن هذا) اي من دحوب الاشياء في التقي لاهور ان العقل لا يطلب  
 ما يكرهه (قوله فان كان تحت الصورة وقوع نسبة ح) اي صورة وقوع نسبة  
 بدل عليه قوله اي ادر - وقوع النسبة الا انه به يحدف لفظ الصورة على اتحاد  
 الامر منعلوم فمع قطع النظر عن تعميم باله منعلوم وانما هو التعميم به علم (قوله  
 بن في نسبة اسم لا يجب ان السلب) اي في وقوع والا وقوع فان الاحتجاب والسلب  
 يطبق عليهما نص عليه في شرح ابراهيم المعصدي (قوله وهذا ظاهر الخ)  
 اي استدعاء التقديم حصول التصديق بمس اعمل ظاهر في تقديم التصديق  
 لان تقدم مادته التاخير جيب التخصيص الارباب انما عه لحيث تهم على انه  
 نصير التخصيص عامر ومانع من ارفع اظهر فلا يسمي التخصيص اصلا عه  
 انما كان رجه لله تعالى فلا يستدعي تقديمه حصول التصديق بمس اعمل وانما  
 عه اشيع عند القائل بعد ياتي التخصيص وقد ياتي لتعوي والتعوي مفوض  
 الى اقدم فلا يقطع عن ربه عز وجل سلا (قوله من هذا) اي لتعمل التمس به عليه  
 الهمة بمس اعمل التصديق وتضمن طلب المصو وتعين احد المعين بحسب  
 الفرض الكفاية كما قرر - رجه على عهده فقولك اصرت ربنا ام لا يطلب  
 التمس في قولك اصرت ربنا - كرمته عند التصور او المصو كفاية افرضت  
 من الاتكاف الذي كتب نكته (قوله لا يخلو عن نصف) لانه اذا كان المسؤول هو  
 التصديق لم يكن شي من الجرائن مسئولا عه بخصوصه حتى يبينها لان يقال  
 ان المسؤول عه هي نسبة وهي مداو اجرة النفس فلا بد ان يلى الفعل الهمة (قوله  
 وما يؤيد ذلك) اي كونه المسؤول عه بلى الهمة قال قدس سره اطلاق الشك  
 الخ لا يثبت ماد كرمه من - استوف في حقيقة في صورة طلب التصور هو  
 التصديق (قوله نحو هل قد ربه وخر عروقه) او ردة الدارين هو التوهم اختصاص



والقصص والحدائق من غير ان لا يستلزمهم مطلقا اختصاصا بالفعل (قوله اما اقتضاه  
 بالنسبة الى ا) فيلزمه تحت ان يكون له محصة للمصارف والاستقبال  
 لا يقتضي من غير اختصاص وان يقتضيه لو كان المخصص محصيا بالمصارف  
 وادراكه ان المراد بمرئيه الاختصاص بزيادة الارشاد ولا شك انها  
 لما كانت محصة بمصارف الاستقبال كان لها من غير ان شرط بالفعل من الاسم  
 حيث تخصص بالفعل بالاستقبال دون الاسم قال قدس سره بطلب  
 من علوم اخرى مرادها علوم الاخر ما ليس من جنس العربية وسائر العلوم  
 العلمية بل من العلوم العقلية كاللغات والافهام الخفية من الالهي والطبيعية  
 وليس يلزم ان يكون ذلك محصيا او مشتملا من كل منها بل يكفي ان يكون مشتملا  
 من احدهم ويكون معتبرا به في تحفته فيها كلها او بعضها مختصا او متفرقا  
 كذا في شرح مفتاح المشارح رحمه الله تعالى قال قدس سره توجه النبي  
 الى الوصف الذي وصف به قدس سره عند ذلك متعلق بقوله متى  
 قلت وحير الارواح متعلق بحوله تولد النبي اي تسأل النبي المقصود والشاهد  
 لا لاوصاف الاخر حين لا تخرج عن المصنف والكلام فيها والارواح في كونه مشتملا  
 او محصيا قال قدس سره توجه اي النبي الى قوله او بعد ادعى له اي ادعى  
 ادعى ثبوت الوصف له بان كان له اي عبادان كان خاصا وتوجه النبي اليه  
 في الخاتمة كذا في اي كما دعي يدعى له متى يسأل النبي ثبوت اوصاف له اي له  
 كما دعي اي ادعى خاصا له متى عومه وان ادعى خاصا له على خصوصه  
 قال قدس سره وذكره في عطف على قوله ولكون هل قال قدس سره  
 ويرتفع ذلك في انصاره دون ما يصح واستعمل في موقع الخلل او اعراض من  
 قوله ولكون هل وما عطف منه وبقره استلزم وذلك إشارة الى ما بينهم  
 من قوله ولكون هل ولاستدعاء اي لكون هل متصفا بالصفتين المذكورتين  
 استلزم ذلك الانصاف بمرئيه اختصاصا له دون البقرة الثاني الذي مرابطته  
 اظهر (قوله معاشر) فيه تعرض لسكاك رحمه الله تعالى بأنه تعرض لبيان ما هو  
 ظهر من الحاجة اليه وانصرف في انما هو احيى اعني اقتضاء الثاني لذلك (قوله  
 ان وجهه الى نصه) في الامور القضاة بالغير والتأليف بها لا اعتبارها  
 بهذا المعنى وتقدم ذكره في القصر حيث قال واراد الصفة المعنوية اي المعنى  
 الفهمي (قوله) اي هي مدحوت الاله لان مدلولاته الاحداث القضاة  
 بالمدح لان نسبة ان مدعى طريق مقدم حرة مفهوم الفعل (قوله من حيث

هي متعلق بالصفات) أي من حيث هي صفات ومعنى الـ **اللاتيات** انما يتوجهان الى  
 الامور القائمة بالغير من حيث انه قائمة بالغير أي قيامها وتطوُّر هذا الحكم لم يتعرض  
 لسمه واذا كان تلك الامور القائمة بالغير مدلولات لافعال كالمشي والابواب مزينة  
 اختصاصا بالافعال بخلاف مدلولات الاسماء فالجواب هو ان قيامها الذي هو خارج  
 عنها وانما قيد بالحقيقة لان الامور القائمة بالغير انما تعتبر من حيث القيام بالغير بل من حيث  
 ذاتها لا يتوجه اليها واللاتيات الهيا (قوله لا تلي حوات) أي الامور القائمة  
 بنفسها أي بالانكسار قائمة بالغير التي هي مدلولات الاسماء فان مدلولاتها سواء  
 كانت مشقة او غير مشقة لا يفسر فيها بالغير وان كان معرضا لها وانما قيد  
 بالحقيقة لان مفهومها واحد، قد يكون ذاته نسبية او صفة بالصفة بالنسبة الى ذات  
 كالحركة فانها ذات بالنسبة الى السرعة صفة بالنسبة الى ذي الحركة ولما كان  
 في هذا الحكم خفيا راد على انه لا يتبدل على حدة توجه روي واللاتيات الى مدلولاتها  
 من حيث قيامها بالغير ولم لا يتوجهان اليه من حيث انها ذاتية بقوله لان  
 الذات ذات أي ماضية ذات موصوفة بالذاتية لا بالذاتية بالذاتية الذاتية لها  
 لا ذاتية فيها وعنها هي خلاف الواقع فكلام المشرح جدا في هذا لانه عليه  
 انه عرض في كلام السكاكي رحمه الله تعالى بان الخصم الذي اراد ان يثبت  
 ظاهر لاحاحه في بانه الى الاسد لان الذي ذكره وان اراد ان يثبت لافضاء الثاني  
 ذلك فاصح حيث انك تنفي بقوله وقد ذهب فيه قبل على ان يثبت واللاتيات  
 لا يتوجهان الى الذاتيات وانما يتوجهان الى الصفات لانه من صفات  
 مدلولات الافعال والذاتيات مدلولات الاسماء وصير مدلولات الافعال عدم احتمال  
 الذاتيات الاستدلال بما حذر به هناك ان يشرح رحمه الله تعالى لم يعدل  
 عن الضريبة المتساوية في ايجاد الموضوع شبهة لانه موضوع كل لا يصح  
 قال قدس سره فانها لا تأتي اخ **١** رد عليه ما سبوره على التوجيه الثاني  
 من ان اللازم منه ان لا يمكن انهما معنى واحد متعة وانها لا بمعنى جعلها ذاتية  
 لا بمعنى الحكم بشئونها فانهم قد اختلفوا في الحكم بها يمكن وان كان كانه  
**٢** قال قدس سره في الاعراض **٣** وكذا في **٤** هيلا واسوهر **٥** قال قدس سره  
 فلما اختار بعضهم **٦** وهو العاقل الاكثري حيث قال يمكن ان يحمل مذهب المصنف  
 رحمه الله تعالى على مذهب المعتزلة من غير يتوجه ان الحق هو المنع وذات  
 الحكم ذاتية في حال الوجود والعدم ولا يمكن حكم بغير ويمكن ان يحمل على  
 ما يقول الحكم من ان الذات غير جمعة ولا يمكن في الذات من حيث انها

ماهيات على معنى انه لا يمكن ان يثبت ماهية ليست بماهية بل لا يمكن الاستدلال بالوجود  
والصفات الاخر من - هيات فقد الماهيات ليست بوجوده او بضر كذا وحيث  
لا يمكن ان يدعى سره بل يدعى ليس بزيادة بل بزيادة اذ ليس موجودا وكنه او فهم  
او غير ذلك من الصفات و - اخر كلامه ولا يخفى انه لا يرد عليه ما ورد السيد لانه  
قال لا يمكن الحكم بغيره ولا يمكن الحكم بغيره فلا يرد ما يرد ان يرد  
ليس بزيادة كونه خلاف واقع بل بزيادة اذ ليس موجودا او مضرك او نحو  
ذلك ولا تعرض في كلامه ولا في كلام السكاكي رحمه الله تعالى ههنا الحكم بان  
الذوات ادلا حادثة في تحقق القصر اليه وان كان في الواقع الحكم بانها انصا  
غير يمكن لان الحكم بانها لا تفتقر الى امر بول ولا تفاير بين الذات وبينه  
يرد على بانه لا يجرى في قصر المتعدي نحو ما شريك الذي لا يمنع الا ان  
قبل لا يمكن تصور استنبيلات الاله غير التشبيه والمثل فيقول الى قصر الماهيات  
قد دره قال قدس سره ولا يرد بان يقال الخ - هذا الوجه مع استثناءه على  
التكلمات التي ارادتها بسببه فيدل لان المراد بالصفة في تقسيم القصر الى قصر  
الموصوف على لصفة والمفكس فيعده الموصوف كالمرة فلا بد ان يرد ذلك على  
في تحقيق القصر ايضا **بسم الله** - فان قدس سره يعلق على المستقل  
بالمفهومية - هذا المعنى هو من خروج ما هو عليه حيث اراد انعام في الوجود  
الذاتي - قال قدس سره ذات - صرح ان عدم وجوده - هذا المعنى يصدق  
على ما يستقل بالمفهومية لانها صرح ان عدم وجوده اذا لوحظت الذات  
كيفية قدس سره الا ان راد من حيث - صرح ان عدم وجوده - قال  
قدس سره وحده بطلان الخ - لا يخفى انه لا بد في ذات ذلك من شاهد ومجرد  
كون الصفة في مقابلة ذات لا يقتضي ان يطلق الصفة بهذا المعنى لولوا ان  
لا يستعمل الصفة في مقابلة ذات بهذا المعنى بل انفسه الا ان يضاف اليه في شرح  
حكمته المعنى في بحث الخ - عن قدس الشافين بهم نعي انما يبين بانها تصور  
بالذات ما يصرح ان عدم وجوده لا يخلل ولا يضره - لا يخلل الا ان عدم وجوده - قال  
قدس سره لان الاعدل تنصبي الخ - اي دون الاسماء فلا يرد ان الجدل الاسمي  
ايضا تتضمن نسا حكمية على ان استنباتها ما يولاب الروابط (قوله على طلب  
الشكر الخ) اي طلب حصوله في الخارج لانه مراده هو حقيقة الاستنباهم  
لا متاعها على كلام المصوب (قوله ان برار من محمد) اي ما يتقيد وجوده برام  
الاستقلال في معرض الامر انما لا يغير التقيد بالمراسم بل على كمال العناية حيث

يدل على طلب حصوله غير مفيد زمان من الأرملة كغيره فدعى على بعض  
 النفرين وهذا الكلام لطلب أصل الشكر كما يدل عنه قوله طلب الشكر لا لطلب  
 استمرار الشكر فلا بد ما قبل أن الاستمرار تصدى مستند من هل أنتم تشكرون  
 أمس بالمقام من الاستمرار الثبوت المستند من هل أنتم تشكرون (قوله وهذا حد  
 أخ) توصفه ما في الشفاء أن مطلب هل هي قسمين أحدهما سبط وهو مطلب هل  
 الشيء موجود على الإطلاق أو ليس موجود على الإطلاق والآخر مركب وهو  
 مطلب هل الشيء موجود كذا وليس موجود كذا فيكون موجود رطل لا محمولا  
 مثل هل الإنسان موجود حيوانا وهذا يدفع رتب أن هذا الكلام قد مر  
 حال من التخصيص اراعت في قول قصبة سوى الوجود الرابع امرأ فلا يتحقق  
 محموله الوجود أن يكون به بصفة النسبة إلى ما محموله غير الوجود قال قدس  
 سره قد يطلب الخ به أن بيان الشارح رجاءه الشارحة للاسم قاصر  
 حيث أن في مضمون لا بد فدونها الأمانة هو وقد ذكر في التلويح كلافه  
 لأنه انتهى يحتاج إليه في شرح قول المصنف رحمه الله وطلب هل البسطة بينهما  
 في الترتيب (قوله فخص ما إذا عطف شهر) في استحق الطوائف ذلك وهو مفهوم الاسم  
 أمر محتمل إذا أحب مر كب دخل في جواب معصا ليس من دواجن المسؤول عنه فاد  
 لم يوجد مفر دأته صلا إلى المراد ولا يكون التخصيص المستندة من مضمون والمراد  
 بالاسم هنا ما صدر المنبئ الشرح الاسم لا يختص بالاسم لفعل الفعل والخرق  
 (قوله أي حقيقة الخ) أي ليس المراد به حقيقة يقع في جواب وهو ما شاملا لما  
 يكون شرح الاسم بل الماهية الموجودة وصف حقيقة هي هو ما هو إشارة إلى  
 المراد حقيقة ما هي له في نفس الأمر لا متعلقة في خارج هي ما صرح به  
 في اندوخ من أن تعرفت الجهات لثمة في نفس الأمر عرفت حقيقة (قوله  
 فمحتاج ما بدد نية) أي حق الطوائف ذلك ورد فثبت الرسوم مقما توسعا  
 وصحرا ركا في شرح الاشارة وحكمة لا شري (قوله يرمي ما في شرح الاسم)  
 أي يطلبه معنى الاسم على ما في شدة ويسمى شارحة مختصا بطلب الحد العام  
 الاسمي على ما هو وركان الشانج ديت (قوله لا من لا يعرف الخ) في الشفاء وما  
 أن طلب احدها حركة أورمان أوحلاه و نه موجود فخص أن يكون فهم أولا  
 ما يدل عليه هذه الاسمي انتهى وبهم عنه أنه لا بد من معرفة مفهوم  
 الاسم أجالا قبل طلب الوجود قال قدس سره ومعرفة خصوصية ذلك  
 المفهوم أي لم تعرفه خصوصية توجب تجرده فهو علمه من رتب المفهوم



في الجملة بل احتمل عدمه كى مفهوم ان يكون مدلول ذلك الاسم فلا يكون ذلك  
المفهوم متصورا في الارض انه معنى ذلك الاسم فلا يمكنك السؤال عن وجوده  
اذ لو قلت هل معنى له الحركة موجود كان سؤالاً عن وجوده معنى هذا اللفظ  
الواقع بمسجل اعمى لفظ معنى لفظ حركة لان السؤال عن وجوده مفهوم ما يدخل  
عليه هي كقولنا هل الحركة موجودة اي مفهومها مستطوع على وجوده فالواجب  
حينئذ تقدم تصور معنى هذا اللفظ بجماله وهو حاصل اذا كان له علم بان لها  
معنى وهذا معنى قول الشرح رجه الله فان من لا يعرف مفهوم هذا اللفظ اي  
مفهومه من حيث هو مدلول اللفظ يستدل منه طلب وجوده وبما حررتنا ثقت سقط  
الاعتراض المشهور من به داعي اياه معنى قد تصوره ما اشارنا به معنى اللفظ  
وان كان معناه لا لا ياتي هذا التصور في طلب وجوده وبالسؤال عن خصوصيته  
فانه فيه لاث تصور الاسم بخصوصه وعلقت اياه معنى فتقول ما الحركة  
\* قال قدس سره وبما ان معرفت خصوصيته اجدالا في ضمن ذلك فانه امكن  
السؤال عن وجوده بان تجعل ذلك بعد مدحوب هل الله قال قدس سره لكن  
الانتم اع \* لكون الاشتغال بمسألة هل بعد الفروع من مطلب ما لا تدرجه  
ولانه قد يكون تشرح المفهوم بمصطلح جديد في التصديق بوجوده \* قال قدس  
سرّه اي ماهيته بوجوده \* اي في ذاتها حتى ما ذهب اليه القدماء واما عند  
الشرح رجه الله تعالى فانه قد يوجد في نفس الامر \* قال قدس سره بقدر  
الامكان \* اي بقدر ما يمكن تصوره ذهائات كانه او بعضها او بعضيات ( قوله  
والفردم اي في نفس الامر ) لا هو انه لا يشبه به الطفل الا بعد اعتباره وفرعه  
هذا على طريقته شرح رجه الله في واعدت القوم لعدم لا وجود به فان  
الهوية يطلق معنى الوجود ( قوله وبقري اخ ) هذه عبارة الاشفاة وما ذكره  
وجداني لعمارة الحق للحدود وقوله بالجملة والمفصل إشارة الى الوجود المسمى  
كما لا يخفى ( قوله حتى ان موضع الخ ) مثلاً تعريف اثبات التساوي الاصلاحي بما  
احاط به ثلثة خطوط متساوية حدائمي وبعد عدم وجوده بالشكل الاول من الضرر  
بصير حيا حقيقيا ( قوله به بعد صيريد ) فان التعريف احصاء ما وصم له  
بعينه وهو عرض له معنى به شرح عن ماهيته او شبه بالمعارض القائم ( قوله  
عن الجلس ) اي ذهنية لكاتبه سواء كانت متفقة الافراد او مختلفة الافراد اجمالا  
او تفصيلا فيتمثل جميع هذه مقول في جواب وهو نحو ما يريد وعمره فيصا  
بأنسان وما الانسان والفرس فيصا بحبوان وما الانسان فيصا بحبوان فطق

فيطلب بما عند السكاكي رحمه الله شرح الاسم وشرح السابعة الموجودة الا  
 انه يختص هذه بالامر التلوي وعد صاحب الفين شرح الاسم كيا كان لواحظيا  
 قوله اي اي اجناس الخ لا توهم من تفسيره مطلب ما مطلب اي اتحادهما  
 فان اي لطلب التميز وما لطلب الامة الا انه لا كان صبا ماعية التي مستزما  
 لطلب تميز ثلث الامة وتعييها عما عداها من حيث شئها على الخصوصية اقيم  
 مطلب اي مقام مطلب ما ولدا بعد جوابهم فيقال كتب ونحوه لانه من حيث انه  
 مشغل على يد الجنس اجالا حواب ما ومن حيث شئها هي لخصوصية الميزة  
 عن الاحسن والاخر حواب اي كذا يستند من شرحه يفتح (قوله عند سبق  
 المفردون) اي لانهم نطق الله تعالى او عيسى عليه السلام (قوله وما لمردون)  
 او ما وصفهم السدي يعرف به انهم مفردون قد قدس سره قلت منهما الى  
 آخره . حاصله ان المطلوب في من في اندر تعيين اسمه اليه قصدا وتعمه حصول  
 الصديق بخلاف ادس في الاء ام حل من تصور منه هو تصديق (قوله واما  
 ما ذكره السكاكي الخ) يعني ان السكاكي رحمه الله تعالى ادعى بقوة نصالي من  
 ركنك السؤال من نفس حيث قال ومنه موافق نصالي واكرم انه للسؤال  
 من نفس لم لا يجوز ان يكون السؤال من الوصف كما قيل عليه الجواب الا انه  
 ورد ان له صورة : عوى صاد من على نفس من في قوة يفتح فلا يرد  
 انه يجوز ان يكون الجواب من الاسلوب الحكيم وسيرة في السؤال من الجنس  
 لا يلقى عابه بل اللام السؤال من الوصف الكامل على ان ادعاء فساده  
 باعتزاز اجراء الجواب على مقتضى الصبر فانه لاصر (قوله قوله رسا السدي  
 الى آخره) اي اعني كل نوع من انواع صورته وشكاه السدي اعني  
 كماله المنكس ويجوز ان يجعل حذوه معولا اول اعني يعنى اعني حلقه كل  
 شئ يحتاجون اليه ويرتفعون به قدم معمول - بي لاني مقصود ثم هدى ثم  
 عرفه كيف يرتفع ما اعطى وكيف يتوصل به رغبته وكيفية كذا في شرحه  
 وللتفاح (قوله احد المشار كين في امرهم) اعتذر لاق و مراد احد المشار كين  
 او المشار كات في امرهم معصوم ما عدا له اي ووصفه به بمشار كين زائدة  
 الابيضاح والبيان والا فالامر الذي يشار فيه شئ لا يكون لاجلها كذا  
 في شرحه للتفاح ونوعه السيد وفيه بحث لا يشار كين في خاد او مال لا يسأل ما  
 عديهم من ماله جعلت ما بينهما ولو كان مدهود . مشار كين في هذا المثال (قوله  
 الى مشار اليه) اي شئ يمكن التصريح به اسم الاشارة (قوله من من امرايل الخ)

أي مل هذا السؤال فيكون في موقع المصدر أو جواب هذا السؤال فيكون في موقع  
 المقول، أو قال لا عد السؤل فيكون حالا (قوله اشترى أم ثلثين) إشارة إلى أن  
 يميزكم الاستهامة فيكون منصوب مفرد، عتار، بأوسط أحوال العدد فإن يميز ثلثة  
 إلى عشرة مجرور مفعول وعشرين إلى تسعين منصوب مفرد وما بعد ذلك مجرور  
 مفرد (قوله وأقول سئلني امرئ بن الح) لأن مراده عدم الوجودان فلما فاته  
 يحمل كم في الآية أن يكون خبرية على معنى الكشف أو عدم الوجودان في صورة  
 عدم الفصل يفعل متعدي (قوله أن يكون الثاني) ففتح الثاني على سبعة المكان موضع  
 الحرف وهو الفتن دون السر وهو مرد على اليهود فأنهم كانوا يجرمون آيات  
 المرأة وتظهره إلى أسماء كذا في تفسير القاضي في سورة الأحراب (قوله أمرها)  
 في الاستهامة لأنها موضوعة له وسائر الكلمات موضوعة لها لأنها تضمنت معنى  
 الهمة في الاستهامة (قوله وأمر مجرور مع) أي عرافة الهمة في الاستهامة دون  
 غيرها مجرور وقوم سائر الكلمات الاستهامة لعدم إتيان أسلها أن يكون متعدي  
 للاستهامة مع ما فيها جدير معنى باللفظ وهذا يدفع المحذوفة بين هذا القول وقوله  
 وهذا أصل المعنى فلهذا القول يقتضي أن يكون حوار وتوقع سائر الكلمات بعد  
 أم لعدم عرافتها وقوله وهذا يحمل على يقتضي أن يكون حوار وتوقعها بعد أم  
 خاطوه عن معنى الاستهامة فلا يلزم اجتماع الاستهامة وبجهد مجرور وتوقع الهمة  
 لعدم إتيانها إذ أمرها في الاستهامة لا يفي كون أم معنى من وقيل في توجيهه  
 أن عرافتها في الاستهامة يقتضي كمالها في التصديق فلا يجوز دخول أم التي معنى  
 أن عليها كسائر حروف التعريف من لو أو والعامة وموقعه أنه لا يوجد فيه تعدي  
 أم بالذكر وقيل لا يكون عدم عرافته سائر الكلمات في الاستهامة على بلوار  
 وتوقعها لعدم إتيانها في أن يكون التعريف تعريفاً أم عن الاستهامة وعدم تعديها على  
 حمل ليس المصدر في هذا الاهتمام ولا يفي ركا كنه (قوله وتارة) أي تكرار  
 الزاء وسكون الهمة مصدر رثبات اللفظ ودره كسبح عطفت عليه يروي مرفوعاً  
 على أنه بدل من ما ويجوز أن يعي جمل من صيغة والتعريف في معنى التعدير بعد الجمع  
 إلى ما عني من يكون الزائدة وخمير مفعول تعني أو راجع إلى الود وتعلم معنى  
 محمود أو سئل منزلة الأرم ومحمودا عني به مفعول تعني وكلمة ما مصدرية (قوله)  
 وبهذا يحمل أي يكون أم معنى من دون الاستهامة (قوله لا يستهامة عن الاستهامة)  
 ودعوى التأكيد بعد هذا لأن لا شيء (قوله أكرهتم أم أن تذكروا مع) في المعنى  
 حذف المفعول من دعوى جمع وبصيغة حذف التمرط من غير دليل عليه

وحذف الله الجارية ( قوله كثيرا ما تنس في غير الاستهزاء ) صهر كلامه يدل على  
 انها محذرات في ثالث المعاني كما يشهد به قول الشرح رحمه الله تعالى وتحقيق كلبه هذا  
 الجزاء مع لكن التحقيق انه قد راد منها ثلث المعاني بطريق الفسار وقد يراد بطريق  
 الكسابة وقد يراد بطريق الاستهزاء الكلام وتعبه في حواشي على تفسير  
 القضية لقوله تعالى ( كيف تكفرون بالله ) ( قوله محمول على لا يرى الهدى ) عدم  
 الرؤية قد يكون لحال في جانب رائي وقد يكون لحال في جانب مرفى فقولته مالى  
 لا يرى الهدى ان كان استهزاء عن حال في جانب رائي يوجب عدم الرؤية  
 فالاستهزاء لا يمكن جلة على حقيقته او لا معنى له فعدم عن حال نفسه فهو  
 محذور من التجب وان كان استهزاء عن حال في جانب مرفى يوجب عدم الرؤية  
 كالسائر فيجوز ان يكون الاستهزاء على حقيقة فان قصد منه التجب ويكون  
 ارادة المعنى الحقيقي لحد التصور والاعتقاد كالكذب وان قصد منه المعنى  
 الحقيقي مع التجب كالاعتقاد من مستهزات الكلام وبما ذكرنا ظهر الجمع  
 بين كون الاستهزاء على حقيقته وكونه تجب وبن كلام الشرح رحمه الله  
 في المختصر من ان قول من ادعى الكشف نظر صحيح عليه السلام الى مكان  
 الهدى لم يصره فعل مالى لا يرى الهدى على التحقيق لا لانه وهو حاصر  
 له لانه لا يرى وهو ذلك ثم لاح له انه لا يكتشفه فانه لا يرى له وحده يقول  
 احوال كانه سأل عن جهة ملاح له لا يدل على ان الاستهزاء على حقيقته  
 وبين مقاله السيد في شرح احوال يظهر ان ذكره من حجب الكشف ايجز مالى  
 على حقيقة الاستهزاء ويكون معنى اى امرئ على وتلقى في حال عدم رؤيته  
 الهدى من سائر مباح احراز مراد الشرح رحمه الله تعالى عدم الدلالة  
 قطعا و مراد السيد ظهوره في جهة الاستهزاء و ادعى قوله تعالى ( ان كان  
 من الصادقين ) هي قطعة كما يدل عليه ضرورة انكشف لا انكشفه شرطه  
 وقوع لمرء قلده وقع في شرحه لفتاح قد يقال لامانع من جله على حقيقة  
 الاستهزاء بمعنى اى امر وقع وتلقى في حال عدم رؤيته الهدى لمانع  
 وحال م هو نائب ايس على مذهبى قال قدس سره يشترط موجه الجبر  
 وبين قدس سره استلزام الالهام للمعنى بر دو فدل لا يكتفى في تعيين نوع الجواز  
 فانه محقق في جميع احواله قال قدس سره الاستهزاء عن عدد جهة الخ  
 الاستهزاء عدد الله يستلزم الجهل استلزام المذهب السبب وكذا استلزام  
 الجهل الاستكثار وبما استلزم الاستكثار الاستهزاء وهو استلزام السبب

فلا يدخل كم دعوى في استعمال السبب في السبب ولا في العكس وكذا الحال في متى  
 نصر الله فان الاستعداد سبب الامتناع ، وفي حال لا يرى الهدوء فان الجمل بالسبب  
 مع وقوع السبب سبب التثبوت فان نفس سره الاستفهام عن الشيء يستلزم الجواب  
 هذا من استعمال السبب في السبب وكذا في الوعيد والتعريض كالاغنى ( قوله الام )  
 لم تعرض السبب بين العلاقة ههنا ولعله ان طلب الفهم عن وقوع امر مرغوب  
 يستلزم طلب وقوعه علي مع وجه كانه وقع ذلك الامر وانكلم يطلب فهمه ( قوله  
 وهو الذي قصده ) حيث قل بلاء المفر به تعرف الجمل ( قوله ان كسر  
 الانصاف فكذا ) اي من اجل عيه لفظ الاقرار وقبه اشارت الى ان ذكر الماعل  
 في صورة انكار العمل نحو صرت لم تنصرب اعاهو ٧ لتعين الماعل لان الانكار  
 متوجه اليه وليس المراد كسر الاحكام مطلقا كما وهم فاعتصر به انه لو كان التقرير  
 بالفعل لكان الخواب وقع كسره او لم يقع ( قوله بل من الاقرار انه كان ) كانه  
 قيل أنت قلت ام عيرك ولد جاب قوله بل منه كبيرهم ( قوله يعني اذا كان التعريض  
 بالهجرة ) اذ التقرير لا يختص بالهجرة لكن اعتبار الايلاء بما يقرر به مخصوص فاذا كان  
 في حقيقة الاستعصام لانها من التقرير فالحمل والاعمال وغيره والفرق باعتبار الايلاء  
 ( قوله فانزير عسر الحكم ) لانه طالت تصدق في مدخل الحجة ولا ار الايلاء ما حدد  
 الخرب فيه ( قوله التقرير ضيق اللسان ) اي يدلوا لتمام الزمان والمكان والحال  
 فلا يتصورها ايلاء ( قوله كذبت ) حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل  
 التقرير في حديث لابلاء ( قوله لكن لا يجرى فيه هذا التفصيل ) وهو انه يكون  
 لانكار الفعل والماعل ومفعول وعبرها بل لانكار التصديق فقط كهل اول انكار  
 مدلولها كالاحمد لاستعصامه كالمريض في التقرير ( قوله ماذا يصرك لو هضمت كذا )  
 فان مضاه انكار كون شيء مضر فك ويلزم منه انكار الضر وكذا من فعل  
 كذا انكار كون شخص مفاعلا ويلزم منه انكار الفعل وكما تدعوى انكار صرات  
 الدعوة ويلزم منه انكار الدعوة وكيف تؤدي انكار حال يقع عليه الايلاء ويلزم  
 منه انكار الايلاء ٦ ومن ينكار فكان الدرية ويلزم منه في الدرية ( قوله فانه  
 ذكر ما يكون معالج ) فان مصححة سلاح مع نوقوع الفعل لانه عليه التصحيح  
 بان يكون القتل متحققا فك مستحقة فقبله يجوز ان يكون مصححة السلاح  
 ماها لتصور الفعل منه وان كان في عهده قدرا عليه وهم ناش عن قلقة التذبر ( قوله  
 فان التكرار ) يعني ان الماهر ان تقصود به التصحيح ردنا فقولهم ( لو لا تزل  
 هذا التمران على رجلي من لفر يقين عظيم ) وانكار ان يكونوا هم المدبرين لامي

٧ لتعين الماعل لصفة  
 ٨ بالفاعل لصفة

٦ والبيت انكار لمكان  
 الدرية لصفة

الثبوت والتولين لقصة رجدة ربك ولذا عقده قوله (بحس قسما بهم معيشتهم)  
 وفيه رد على الفتح حيث جعله لتقوية حكم الاسكار (قوله) واما قوله تعالى اتخذ  
 اصناما الخ) يعني فرق بين هذه الآية والآية السابقة فان المكر في الاولى يتعلق  
 اتخذ الولي بغيره لاتخاذ الولي وفي الثانية الاتخذ المتعلق بالآلهة وذكر الاصنام  
 لكميل توبيخهم وللبسالة في توبيخهم والدلالة على كان جعلهم فلا يصح ههنا  
 تقديم المفعول الاول بان يقال اصناما اتخذ آلهة فانه بعد ثبوت اتخذ الآلهة  
 وانكار تعلقه بالاصنام وما قيل انه جئت بحج تقديم الآلهة لان المكر اتخذا للآلهة  
 لا لاتخاذ مطلقا فليس بشئ اذ ليس بقصود ثبوت الاتخذ اطلاقا وانكار تعلقه  
 بالآلهة وان كان الاتخذ المطلق في نفسه متصفا قدر فان لم يرد في سكت هو الذوق  
 السليم (قوله) بقدر العسر عذبه) ووجهه ان ياتي بكلام يدل على انهم لم يكرهوا  
 مطلقا الاتماع وانما اكرهوا ان يشعروا بشيء منهم في الحسبة وحلوا ان يكون من  
 جنس آخر وهم الملائكة وقالوا سلا له اذا كان منهم كاشير الملائكة أقوى وقالوا  
 واحدا انكار الان بشع الامة رجلا واحدا وارادوا واحد من آلهتهم ليس بانكرهم  
 وبصلهم فوجب ان يقدر الفعل على ما هو مذكور ليس بالهجرة فهو المفعول ويعود  
 الانكار الى كونه المفعول لا الى الفعل معه (قوله) قدم رفوع) أي المصير نحو  
 انت صريت واما يظهر العرف نحو ريد صرب ولا يخفى الاعلى فتوى حكم لا نكار  
 والمكر نحو اراد صرب على انكار الله هل هذا على الله الذي قرره انكار  
 رجدة الله في تقديم المسد اليه (قوله) لحد التقوى) فيكون ما يلي الهمة مجموع الجملة  
 كهل لا نكار التصديق (قوله) تقوية حكم الانكار) فيه سارة الى ان حرف الانكار  
 اذا دخل على كلام صيد التقوى كان كالكيد الانكار لا الكيد كانه اذا دخل  
 على ما بعد الاختصاص نحو ايم الله انخدوليا كان لا يختص من ان لا في الاختصاص  
 كذا في شرحه الفتح (قوله) ولو كانوا لا يفلون) أي ولو صلب في صلبهم عدم  
 تعظيم (قوله) من قبل التخصيص) فاستخدم التخصيص وبالله هو لئلا (قوله)  
 الى ذكر هذا التفصيل) حيث قل ان يروى عن حمزة بن عمار بن عبد الله بن مسعود  
 في نحو انا صربت وانت صريت وهو صربت من احسن لابتداء واحتمل التقديم  
 وتجاوزت المعنى في التوجيهين (قوله) فلا يحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم الخ)  
 أي الله اذن في اصرهم والتفصيل حيث حملتم من رزقكم الله جللا وحرما وقلتم ما في  
 بطون هذه لانهم حالصة لذكورناو محرم على ارواحهم غير الله تفرون في آفة ذلك

(٣) صون هذا القول  
 لم يوجد في أكثر النسخ

اليه ( قوله على التقديم لمخصص ) فيه شرة الى به يجوز التقديم لانكار الله من  
 لينوس الى بنى من باب ما كسبتين ( قوله ان الادب بكر من الله ذو  
 غيره ) المعلوم ان معنى على انكار ان يكون من الله اس فجزاؤه من غير ان يكون  
 هذا لان قد كان من غير الله واصنافه الى الله ( قوله وهذا خلاف ما ذهب الخ )  
 اعترض عن ذلك انه ان كان في الآية مانعا آخر سوى ما تقدم ( قوله على مذهب المذوم  
 فهو ما لم ينفذ ) عزازى عن معنى الكشف من ان هذه الآية من قبل اعيان الله نحو ما  
 في كون الانكار واحدا معنى امارة لآلى الله كذا في شرحه للفتاح ( قوله اي  
 الله كاف ) معنى كارهى لان يكون مقصود بالذات من وسيلة ان الاست على ابع  
 وجه ومنه جاز ان ينكار الذات وان كان معينا هو ليس شرف الرافى لانه ليس  
 مقصود بجواز صحت من مقصود به ان كان المقصود ان وما كان فعلى لاجل  
 انصاف على الاقرار بما في الوتيرة ( قوله اي لجل الله اعطى الخ ) ويجوز  
 ان يكون تعريض معنى تحقيق ( قوله وعليه قوله تعالى الخ ) فانه لا ينكار الذات  
 وانما على الاقرار بما في الوتيرة ( قوله وعده قوله تعالى الخ ) اي لو كان  
 تعريض ان كان مستقلا لكان كرم على نفس الصواب والمعاراة التي منها توست  
 صفة انما المقصود ان تعارض لا تعريض انما كانا وجموع فانهم كانوا  
 يعرضون بوجه كون الامام وتيرة ( قوله تعالى الخ ) فولاها كيف كانت ذكورا  
 وانما او تعطفه ونحو ذلك يعرض الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محال التعريض  
 فان من سره انكار شي الخ على الاول استلزام السبب والسبب وعلى الثاني  
 استلزام السبب والسبب لا يوجب استلزام من جاز الانكار وعلى الثاني  
 انكره من جاز الاستلزام فان من سره وقس على هذا الخ ( قوله تعالى  
 قوله وادعاه انما لا يسمع او ادعاه وانما لم يسمع او لا يسمع كان اظهر واضعر  
 ولا يحتاج الى التمسك كذا ( قوله فليس سره وبالحجة الخ ) اي لا حاجة الى  
 توسط ادعاء الله له ( قوله اعصيت ربك ) اي لم كان عصيانا وما كان  
 يعصى ان يقع ( قوله وذا في يد في ) اي في بيضة المستقل سواء كان معنى  
 اطلاق الاستقلال فلا يرد له لوجه اختصاص لان لا يوجب على الخلق بحال ( قوله  
 في الماضي ) اي في صيغة ماضى ( قوله نحو قوله تعالى انما صفيكم الخ ) اي  
 احصاكم وانكم على وجه صيغة ماضى وضماء بالاضداد الاولاد والبنون وانتم انفسه  
 دونهم وهي الذات ( قوله وذا في يد في ) اي في بيضة المستقل سواء كان معنى  
 لم يبق منه لا بهس شكره ما دخل عليه هل بل الكذب الحكيم الذي يدعيه

الكفار ويقولون ان احصوا محمد فظروا ما كان حشر حقه كما قالوا يكونون في  
 الآخرة ايضا فظروا فرد الله تكذيباتهم (قوله وهل يدحر الصرم امح) يدحر  
 جميع ويدحر تشديدا المال افمن في الله مومن يدحره كدحه حره له وودعه احاره  
 (قوله ولا ادلكي مصلحة فيه) اي ليس المراد محمد بن الوء في الايمان بل معه  
 ادم والتوبيع بدلو صكان مجرد في الوء مع باقي الاء كل مصلحة لاحسين  
 لاحار مجرد في الوء بل المستلزم من مصداق به (قوله لا تظنوا انكم  
 امح) والجملة استنباطية لتبيين العذاب به كان من انفراد حتى انكسرت عنه  
 (قوله نحو اني لهم انكرى) اي من انهم انكرى وكيف يدكروا ويتعمون  
 بهذه الخلة وهي ادس وكيف يوفون بما وعد من الايمان عند كشفه وقد جاءهم  
 ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول لبي لا يات والمجرات قبل وقوع على  
 قريش دخل من السماء حين اخذوا بصفة دعائه عليه بصلوة والسلام وكان  
 الرجل يكلم الرجل لا يراهم شهوده فقولوا لرجل واحد ما يؤمن ادا كتب عنهم  
 فملمعوا كذا في شرح المذاح الشريفي (قوله ولا يحضره ثلوثات في ذكر كراخ)  
 ذكر في الانتقال ابن وثني معنى مولدة من الاء بهم فان كان تبسها راحما  
 الى ما ذكره قال قدس سره فورد طبعه من احكامه الشارح رحمه الله تعالى  
 في الفروع ما الزاد من احكام من المشتق منه ووجه ان هذا التصيد بملاذلي عليه  
 ووجه حثه لاحكامه الى قوله غيرك ديك ان ينزل من دلت هل هو المشتق  
 منه وايه يخرج الكف من الكف واحكامه ان الكف لم يوضع للكف من  
 الكف بل الكف مطلقا والكف من الكف مستند من المصوم لاص صيغة الامر  
 قال قدس سره فان الكف له اعتباران ١ حاسبه مع كون الاء لطلب الفعل  
 لانه صلب معنى حرفي مفعول به غير وهو الكف ٢ في ادنول بلا انشابة  
 ولا يقال له الفعل وان تعدد انه الفعل الا يرى ان الاء قد لا يقال وضع من الفعل  
 قال قدس سره اذ لا تصور ١ اي لا تصور من مفعول عنه استعماله بالماء مع  
 ادنائه الالوهية لانه لو كان لاستعماله معتبر في مفهوم الامر ما كان مفعول من  
 تأمر وواجب ان امر ادم تشيروا من انو امره بمعنى مشورة فانه اعصوا به  
 مدبر في مجرة موسى عليه الصلاة والسلام ولا يخفى ان كلا وجهين خلاف انه مر  
 قال قدس سره لا بد من الدس ٢ حيث ادخل الدس في سوء وقال انك  
 على جهه الاستعمال يورث الاجاب وايه يتلوه اوجوب شرط نعال والامر  
 غير الطلب ٣ قال قدس سره ولا شبهة في ان طلب المصوم ٤ شارة في ماضي



من انك تطلب بالامر ان يحصل في الخارج ثبوت ما هو متصور اي حاصل في ذهنك  
وقوله على سبيل الاستعلاء شارة الى ان الطلب على سبيل التضرع او عبره لا يورث  
الاعتناء وقوله يورث بحسب الآتي به اي بالتصور وقوله على المطلوب منه اي  
على من يطلب منه المتصور وقوله بحسب جهات متعلق بوجود الفعل ومعناه انه  
بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف اي ان كان الاعتناء من الشارع  
فيجب شرعا او من العقل فعلا او من العرف عرفا وقوله والاى وان لم يكن الاستعلاء  
فمن هو اعلى رتبة لم يستمع باعتباره وحسب الفعل وقوله فاذا صادقت هذه اي صبح  
الامر اصل الاستعلاء بشرط المذكور وهو كون الاستعلاء محققا على رتبة  
اخذت الوحوس والاى وان لم تصدق اصل الاستعلاء بالشرط المذكور فان لا يكون  
مع الاستعلاء ولا يكون الاستعلاء من اصلي لم تصدق غير ذلك من غير الاعتناء  
ووجوب كذا في شرح مفتاح الشريعة قال قدس سره حول التوقف الخ  
فقد علم ليس معنى قول شارح رحمه الله تعالى وقيل لا توقف بين كونها القدر  
الاشتراك وبين الاشتراك اللفظي انه بعد قوله الاشتراك توقف في انه مشترك بمعنى  
اول معنى اذ لم يشترط به احد على معناه وجوب فيهما موضوعا لا قدر الاشتراك او مشتركا  
لعلنا لا نكون حقيقين فيهما بل حقيقة في الوحوس فقط او في الدب فقط فان التوقف  
في الاشتراك اللفظي لا يقتضي الاشتراك في الحقيقة بل يكون حرجا مراده موافق لمدرك  
الاخير الذي ذكر في الفصول وادسا وقع في الشرح للمعتمد يعني المعنى فقد اعترض  
الشارح رحمه الله عليه في شرح الشرح حيث قال جعل الشارح اصمير في بعضها  
فوجوب والدب على ما هو العاقل لعدم اشتراكه بالتوقف في بني الاشتراك لفظا  
او معنى لا يشهد له دمه ذكر في بعض الشروح ان الصمير للاشتراك والامر اذ معنى  
لا يدري بمهوء اصله هو موافق للكلام الادبي انتهى وما له ان اشار شارح رحمه الله  
تعالى ولا يدري ان الله في راجع اصمير لكنه قاصر في بيان مذهب الاشعرى  
والاصحى لعدم اشتراكه بالتوقف في بني الاشتراك اللفظي والمعنى لا يشهد له دمه  
الوجه والجزم بعدم اشتراكه لا يتبادر من التوقف في الوحوس والدب  
انه لا يدري انه حقيقة في الوحوس او في ادب او فيهما ولا حل فصوره في بيان  
الذهب ذكر في بعض شروح ان الصمير راجع الى الاشتراك والافراد  
فيكون عبارة من وافق مذهب ادب وانه موافق لما في احكام الادبي  
(قوله ويختص بتأثيره) الباء حاجلا على المقصور فلا بد استعمال المقربة  
بالام المحتجب نحو قوله تعالى (الفرحوا) (قوله ما يهضم ان يطلب الخ)

لم يقل بمطلبه يشتم الصنيع انما يستعمل في الساب (قوله جدى حرف المصارعة)  
 اخرج هذا القيد نحو فلتفرحوا فانه داخل في الاول (قوله سبحانه المحمديون)  
 الصوريون ههنا في مقابلة الاصوليين كما وقع في شرح لفتاح واما محب صرف الصلة  
 فالامر حقيقة في المفعول واللام الصريح مخصوصة وفي عرف الاصوليين في الطلب  
 على سبيل الاستعلاء فلا يراد ان تصح لا يجوزون بقرون بل امر امره انه ليس عنهم  
 الا ما حذف منه حرف المصارعة كما في الرضى وان تسمية عبر صيغة الامر المحصر  
 امر الانحصر بالصدوق بجميع افعاله كما بين في عدة اشخاص ان افعاله  
 يجوزون فقولهم صيغة الامر (قوله حل كون لطاف ح) حص استعلاء حالا  
 من فاعل الصلة اصروف والتأويل باسم الفاعل وسببه انه مجر عن الصلة  
 يؤيده قولهم على جهة الاستعلاء (قوله فاسلم ح) في تسليم اشارة الى ما ذكره  
 في شرح لفتاح من ان الامر والتشائع في مثل هذه الصيغة هو الاصافة الى ما ذكره  
 المدلول الحق كالغالب والاستعلاء وكذا السطر وحروفه وسببه الاصوات  
 واصناف المقاربة وغير ذلك وان احتمل ان يكون المراد بالحقى لمر في القوى  
 والاصافة بية (قوله وان لم تصلح دليلا عليه) يجوز ان يكون استعلاء امره  
 لكونه الاستعمال في الامر (قوله كالامانة) لاشارة الى الامانة والاشباح في مطلق  
 المحور (قوله نحو جالس الخس او اس سير) فان التماثل وهو من لا يجوز  
 بمجانسته كما كان بينهما من سوء الامتزاج فاجبه افعاله لهما (قوله وانتهى ب)  
 فان احبب الشيء يستلزم التصريف في عاقبة (قوله وهو امر) لا ينفذ يكون  
 من عدده (قوله هو) اي لا ينفذ مع دعوة الى خلق على هذا ايضا  
 لان الدعوى لا تستلزم التمهيد (قوله والتصريح) فان احبب شيء لا قدرة  
 له على فعله يستلزم تخبر عنه (قوله والتصريح) اي حمله مفعلا مقادا لامر  
 به فان احبب شيء لا القدرة له على فعله بحيث يحصل عاقبة من غير توقف  
 يستلزم تخبر عنه تلك (قوله والاهانة) فان حبشي من غير قصد حصوله لهم  
 القدرة عليه مع كونه من الاحوال لطيفة بستره الاشارة (قوله والتسوية) فان  
 الواجب المحير يستلزم التسوية (قوله والتمني) فان لم يوجد شيء لا يمكن له استلزام  
 التمني (قوله حق القور) اي وجوب العمل قتيب وروى الامر وحوار الترتي  
 مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين (قوله كما في الاستهزاء) فانه  
 لا تخفى في انها على الفور ولا يظهر لذلك سبب سوى كونها محبة مع اشتراط  
 امكان المطلوب والامر كذلك فيشار كها في عود (قوله حتى) اي اصلي

رما طويلا قد بدت تتحقق تراخي فاما اذا قال قد تم قال اصطلح ومن العبد  
 كما يجب على تعاقب يكون مثلا على الدور بخلاف ما اذا امره بعد الامر بالقيام  
 بالاصطلاح رما طويلا منه بهم منه انه امر الامر الاول ( قوله مع تردي  
 احدهم ) في العبد والاصطلاح اذا كان وادعاه فقام صطوهم ( قوله وهو )  
 ان لفظ الهمي وان حجة فلا خلاف فيها كالاستلاف في سبعة الامر ( قوله  
 ان الهمي الخ ) انما هو المعلق عن الترتيب يقتضي الفور يجب الانتهاء في الحال  
 والتكرار اي دوام تركه وعدمه يحقون شأراهم منه الى التهم والفرق توقف  
 اداء حقيقه لغس على تكرار وعدم توقف تحقق حقيقة الفعل عليه ( قوله وقال  
 السكاكي ) اي ليس زمر المتعلق والهمي اسبق دالة على شيء من التكرار  
 وعدمه بل كل منهما موصى الى غريبة فان كان المقصود من اصطلاح الفعل الواقع  
 في الحال كالتا للرة وان كان القصد من الاصطلاح كالتكرار والدوام في جميع  
 الامور التي يدرى بها مكاتبه ( قوله احفظوا الخ ) احفظوا على معلق الهمي وقال  
 الاشاعرة هو موصى ايضا وهو كلف النفس من الفعل وقال ابو هاشم وكثير هو موصى  
 بالنس واستند الاوون فان عدم الفعل في بعض وهو غير معدوم لا كما وبانه  
 مستقر من الارل فلا يكون اثره في الحادثة وقد قيل دوامه واستمراره قدور  
 لانه فان سمي ان يفعل ذلك على ميزان استمرار عدمه في هذه الجهة يكون  
 معدوما وصح ان يفسر احداثه وقال ابو هاشم ان الناس يدعون من دعي الى  
 الزبوتركة ويدعونه باسمه انه فعل القصد والحواف اما لانهم يدعونه على  
 عدم الفعل من يدعونه على فعله فهو كلف النفس عن الزمان لا اشتغال بغيره ( قوله  
 وهو نفس لا يفعله ) فسر بذات لان الترتيب على انصرف القلب عن الفعل  
 وحسب النفس عنه وعلى فعل القصد وعلى عدم الفعل المقصور قصدا  
 على ما في المتن في بحث التعريف التعريفية وشي منها ليس بمراد ههنا  
 ( قوله وقد يستعمل الامر وانتهى سبب ادوامه وانتهى ) وهذا انما يشارى لانهما  
 موضوعان لطب نفس او تركب عن العمل ونفس الفعل و. كلف صدع اليات  
 والادوم عليها وليس هذا معنى حقيقيا للهي بانه على ان الحق انه يقتضي  
 التزم على ما هو لا بعد كما تقدم ان حقيقة الهمي المستعمل في مصداق الحقيق اعني  
 طلب الكلف عن الفعل يقتضي استقراره في جميع الاوقات وههنا الصيغة المستعمل  
 في سبب ثبت والدو . ( قوله محروما من تعصم بفتح شرط ) لانه ذهب الخهور  
 وقال الخليل هذه لارفعه تصبها معنى بشرط غلبت في اجزاء قال الرضي وهذه

ليس بعيدا لان اسماء المنفعة على الشرع اذا ثبت في شرط وجزاء فم لا يعمل  
 الفعل المنع من له (قوله ان ارادته الخ) ميل الى المعنى بالاختصار والا فمقدر ان  
 يكون له مال اعتقه كافي لغاؤه (قوله وانما لا يعتد عر سبب حمل) للمالك  
 عليه لان المطلوب فعل اختياري متعلق بشئ فلا بد من صدق مائة مترثة على  
 ذلك الشيء ليتعلق به المطلوب وهذا معنى كونه ملا على طلب وليس معناه انه علة  
 غائية لنفس الطلب مترثة عليه اذ ليس الطلب مقصود بانه حتى يكون له عاية  
 في نفسه قال السيد في حاشية المطالع الضروري في ذلك . ان الذي هو عمل اختياري  
 توقعه على تصور العلم بوجوب التصديق بصدقة مترثة عليه فاعتبر انما بقصد  
 مترثة على العلم لا على الشرع اذ ليس مقصودا لمانته بل لتصيل العلم وبما حرر  
 من ان السبب اعمل على الطلب غاية مترثة على المطلوب . صراحة لا على الطلب  
 لثباته به فالشرط المقدر هو المطلوب لا المطلوب فادفع الاخر من يدى بورده السيد  
 بقوله هذا الوجه يقتضى الخ فان قيل ما ذكرت يدل على انه لا بد فالتطلب من عاية  
 مترثة على المطلوب حادثة على طلبه وذلك انه يتصور ان يطلب لغيره وانما  
 فذلك طلب بداره فلا يكون له عاية فلا يصح عونه والطلب لا يملك تحريك سبب حامل  
 المطلوب عليه قلت قد صرح السيد في حاشية المطالع في تحقيق غاية العلوم فالصير  
 الآلية حصوله انفسه ان الشيء قد يكون غاية لغيره ان يكون بحسب وجوده والذهبي  
 علة له وجوده الغاية في الخارج فالارام منه ان يكون وجوده الذهني علة لوجوده  
 الخارجى ولا يحدور فيه (قوله هو وجود ذلك سببا من سبب من ذلك مطلب)  
 بمعنى ان الطلب انما يتعلق بالشيء بواسطة وجود ذلك السبب وترتبه على المطلوب (قوله  
 لان الغاية الغائية بوجودها معلولة لغيره الغائية) اي حية الغائية فاعتبار وجودها  
 الخارجى معلولة لعلته الغائية بغيرها اذا كان لشيء غاية لغيره ووجوبها معلولة اذا  
 كانت الغاية غير المعلول وقس على ذلك (قوله وراكات بجهتها علة لعلية العلة  
 الغائية) اي بغيرها او بواسطة معلولها ولا حرج هذا . فمير لم يقل معلولة لمعلول بل لعلته  
 الغائية . وعلته لمعلولها فادفع لاعتراض ادى اوردده . سيد بقوله المناسب الخ . قال  
 قدس سره والمطلب لا يكون الاخرى . اما على المطلوب فاعتبار وجوده خارجى  
 او امر آخر يرتب عليه فيصح الاختصاص بلامؤنة . قال قدس سره فقد تضمنت الخ .  
 اي الاشياء الخمسة من حيث ان معنى انها سبب لغيره . ذكر السيد ما يصلح ان يكون  
 سببا له على ان تلك الاشياء الخمسة هي السبب له وانما حص ان له كرامه . الاصل

له علة غائية في نفسه  
 نسخة

في الشرط \* قال قدس سره وهذا \* أي الصلح متعلق بمقتضى الجبر فان الجبر لا يلزم  
 ان يكون لقرض غير مدلوله فان الأصل فيه إعادة مصحونه وانما قال لا يلزم ان قد يكون  
 القرض منه غير مدلوله كما تضمنه وتوهمه وعبر ذلك كما في اول احوال الاستناد  
 الجبري \* قال قدس سره بخلاف الخ \* اعاد الكلام السابق لتعليل والتأكيد  
 لتحقيق المقامه \* في ذكر \* قال قدس سره فكان الشارح رحمه الله الخ \*  
 هذا من قبل ان بعض لسان ائم ادولاهن قوله بخلاف الخ \* صريح في انه متعلق  
 بما قبله بان الفرق بين العيب والصلح في انه لا يملك من عرض فكيف يمكن اشارة  
 رحمه الله انه حميه اشارة الى وجه آخر وانما \* فلان الوجه الاول منقول من شرح  
 العلامة والوجه الثاني من لرحي وانما تلك فلان الوجه الثاني مبني على ان المقصود  
 من القاء الجبر فانه مضبوطة ومن غناء العيب كون المطلوب مقصودا وليس فيه  
 تعرض للعرض من الطلب والجبر والاولى من ذلك متى على كون العرض من  
 الطلب امر اسوى العيب مرتبة عليه وعدم لزوم ذلك في العبر من غير تعرض  
 لبيان معادها \* قال قدس سره و لرادعه الوجه الثاني \* جمله على الوجه الثاني  
 بعد لابد فيه من صريح في صيانة عن ثمره كما عرفت به قدس سره \* قال قدس  
 سره لان اكثر الاشياء التي \* هذا دعوى بلائقة فان كثير الاوامر والواهي التي  
 وصلت في كلامه شارح مطبوعه لموسى على الأصل ان يكون المطلوب مطلوبه \* انه الا  
 اذا صرف عنه صارف قاي اوصلي ( قوله يعني يتوجب ذلك امر على حصوله )  
 أي عدم المتكامل توقفه في الواقع لم لا يجوز ان يتجنى كرمك \* قال قدس سره  
 الاظهر الخ \* لا يجوز اصلا من لا يهتبه لا يكون شي \* معلوما لغيره يقتضي  
 ان يكون ذلك غير موقوف على حصوله لا يكون ذلك الغير علة تأييده فان  
 الاسباب والآلات كما هي معدومة لغيرها وليس ذلك لغير علة تأييدها ( قوله  
 وتوقف غيره على حصوله ) هو معنى الشرط أي بحسب الوضع وان شاع استعماله  
 أي الشرط المعنوي في سب وفي الشرط أي هو شيء بالسب اعني الشرط  
 الذي يبقى بغير امر يتوقف عنه سواء في التشرح العنصري الشرط مالا يوجد  
 انشئ بدونه ولا يلزم بوجوده وهو عقلي وشرعي ولعمري ان المعنوي فكما جوبة  
 قلتم فان العقل يحكم بان لغير لا يوجد دون الجوبة وما الشرعي فكما لظاهرة  
 لصلوة فان الشرع هو حاكم بدين واما المعنوي فقل قولنا ان دخلت الدار من  
 قولنا فان طلق ان دخلت الدار فان اهل بيعة وصعوا هذا التركيب ليدل على  
 ان ما دخلت عليه ان هو الشرط والآحر متعلق به هو الجواب هذا وان الشرط

المعوى صار استعماله في السببية غالب يقال ان حدث لدار قات طالق وللمراد ان  
الدخول سبب لطلاق يستلزم وجوده ووجوده لايجرد كون عدمه مستلزما لعدمه  
من غير سببية ويستعمل في شرط شبه السبب من حيث انه يستلزم الوجود وهو  
الشرط الذي لا ينفك عن الشيء المتوقف عليه سواء قادوا حد ذلك الشرط وجد  
الاسباب والشروط حكم كلها فيوجد الشرط قاذق ان طعت اشئ فاليست  
مضى فهم مع انه لا يتوقف اصابته لاعلى علوصها شئ وهكذا في كتب الاصول  
المعتبرة عرفوا الشرط بالمعنى المذكور وقسموه الى اقسام التثنية ويطلب مما ذكرنا  
ان الشرط المعوى موضوع لا يتوقف عليه الشيء عند التكميل مطلقا على استعماله  
في السبب والشرط انشيد به قد ظهر منه قول شارح رحمه الله تعالى ان  
الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة الخ على هو اصر وصحة وان شيع استعماله  
فيما يشقه الجرا فاعلمنا قد دفع اعتراض السبب بقوله المذكور في كتب الخ لان  
وضعه لا يتوقف عليه الشيء في الجملة لا في السبب بل في السبب وما يشقه  
ثم ذكره السيد في معنى الآية مدكور في شرح محتاج بشرح رحمه الله تعالى قوله  
هو لعدم اطراده في نحو قوله تعالى هو صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى فاعلمنا  
فان المعهوم منه ان لا يترك موقوف على الهيئة لا كما انه سبب ثم اشرط اجماله  
وذهب المراه في لاية الى ان الحرم ما يضر اعلام الجزمة والتقدير سفل فليس امورا  
قوى ليقعوا الصلوة عبارة تلقى وهي انبوا ورده سكاكى رحمه الله تعالى بان  
اصحاب الحرم في الاصل نظير اصحاب الجار في الاسماء في شد ودوى اكتشافوا ما حسن  
ذلك هما ولم يحسن في قوله \* محمد ته حست كل حس \* اما حفت من امر  
تبالا لدلالة قل عليه فكانه عوض عنه \* فان دس سره وكذلك ان توصات  
الى آخره \* لا ينبغي انه تكلم والحق انه لايجرد التوقف (وهو لا يعرف عدم التزول)  
مثلا الى في الحال والاستقبال فانه ان كان مترددا في التزول في الاستقبال كان  
الاستشهاد على حقيقته (قوله فتولد منه بقره الخ) فيكون المعطى الموصوع  
لطلب التهم مستعملا لطلب الحصول وكونه مرصودا اليه (قوله اى لا ينبغي  
الخ) اى لا يكتفى بالاستقبال اى لا ينبغي ان لا يحد من تزول والتوقف هما  
عبارت ترك الاولى في اعتقاد التكميل لا باعتبار ترك الواجب والتعير عليه فانه  
بأنى القرض (قوله ويجوز تقدير الشرط الخ) فاذا ذكر تقدير الشرط بعد الاشياء  
الاربعة اشار الى تعميم الحكم وبما ذكر في غير هذا بعض كثيرا لعامة وتأجسا  
بتقديره (قوله في غيرها) اى في غير هذه النواضع شئ يحرم فيها المصارع فلا يرد

ان قوله ام تحذرو بالاستعظام فيكون داخل فيما سبق ( قوله فان الله هو الولي )  
 تعريف السيد وصغير اعصم لقصر لاهراد لان الآية في حق لشركين فلذلك قال  
 يجب ان يولي واحدا وليس بقصر عطف على ما فهم ( قوله انكار لكل ولي ائمة )  
 بناء على ان ائمة مضافة بمعنى بن والجملة والاستعظام لانكار هيكون النكرة في سياق  
 النفي معنى جفينة محموم ( قوله وحيدته يترتب عليه آخ ) يعني ان الظاهر ان الله  
 للبيعة بمبدأ ترتيب السبب عن المسبب بحسب انوار حود او ترسب السبب عن السبب  
 بحسب العلم ( قوله لكونه نزهة ) يحصل لكل واحد من انوار واحد وهو عزلة  
 العبد في انقضائه اعلاء الصوت ( قوله فقبل له حقيقة في القرب والعبد ) وهو  
 قول ابن حبيب والثاني قول الزمخشري ( قوله واستبعاده ) يعني انه يتصور  
 في نفسه مكان بعيد عن تلك الخصرة ( قوله بعد الله ) معول له لاستعظامه افتقد  
 اي استعماله لقرب لا يتحد حدثه بتعدد من مجلس حضور والاول علة  
 حاملة والثاني غاية مقترنة ( قوله واما انظر في ائمة ) اي الرتبة والرتبة ولا جور  
 ان يراد معناه الحقيقي لا يستند على الله تعالى ( قوله واما تعرضوا لافراد ائمة )  
 فالتلفظ بالموضوع السبب اثر المحاط على انكسار مستعمل في طلب الله على  
 الامر الذي يدل به ( قوله على زيادة نظره ) يظهر اشكاله من انوار اشكوى  
 من تكون فلان سلوة وشكوى وشكوى او انوار من سلوة وهو منسكى ومشكوى  
 ( قوله مجردا عن ضابط ) لان حكمه لا يثبت اذ حصة قال هذا الباب يعني  
 في المنكسار ما هو حرة ومع غيره ( قوله وحسن ) لئلا يذهب بطل عن باب الامر  
 مثل ائمة هم وانصروا عن خبر اولادهم من مثل ما نحن زيدا وكباب التسوية  
 لا الى اثبت اذ قدمت عن معنى الاستعظام ( قوله موقوفه ) يعني الداء اصلا  
 اي لاحقية كافي بريد ولا حرا كافي شهاب ماء والندوب فالتفهام ادى دخلها  
 معنى اشبع وانسجم ائمة احصر حتى تنجب منك ومعنى انكسار الخشوع على  
 فاء مشتق اليك كذا قيل عن الله روح رحمة الله تعالى ( قوله فاني مضبوط )  
 لان كل مدح من باب الى باب حرة على عني حسب ما كان عليه كما في العصب  
 ( قوله وقد يقوم مقام اي سر مضبوط ) إشارة الى ما ذكره الشيخ الرضوي  
 الاولى ان يقال نصب جميع من معقول من الداء احراء لئلا الاختصاص من محرم  
 واحدا لكلهم حوزوا نصب ودحوه بلام في نوبت كما وفي نحو اعرب لانه ليس  
 بصادي حقيقة ولا لا يظهر حرف ساء الذي لا يسمع التام ( قوله قال بن  
 الخاحب ) وتولد صاحب باب ( قوله لا شئ لا ) احراء منه وذا هو بالاب

بشرية أي تعديل القلب من الجهل لاجل سائر ولاهو بسما بغير ما من الآباء  
 (قوله وكان صله ذلك) بتشديد النون أو تخفيفه عطف على كان الباقى (قوله  
 لا يتخلو عن حول الخ) أي اشعار من فهم حول ولا جهلا من لطافت تشابه  
 (قوله من بصغة العلوم) أو المحلول أنه تعالى ولا يعنى (قوله أو شفاعته)  
 لم يذكر في الكتب المشهورة من الأصول الشريعة من معاني الأمور وبها  
 داخلة في الدعاء فإن الطلب هي سبيل التصريح أن كان غيره هو شفاعة  
 فالراد فالتدبير ههنا يكون لنفسه بتربة مظنة الشفاعة (قوله لاستجابتها في غير  
 موضع له) يعني أن وسط الخبر مستبين في معنى استجابته فوا أن مثل جملة  
 أن شاء وإن مثل لا والله الله من عطف الأشياء على لا حول الذي هو معصوم  
 قولا لا لاي ليس الأمر كذلك وحور مع كمال الاستعاضة به من دفع الجسام  
 خلاف المقصود وهو أن يصير إليه من صفه وقال بعضهم أنه بعد حور و  
 التصرف في أن جعل هو متوقع الحصول بمره الحاصل وأحرصه وأقنع هذا  
 النسب بقوله أنه استعمال في موقع الطلب دون أن يتوكل في معنى الطلب كذا  
 في شرحه لفتح وأطلق أن جعل قبلهم على العلوم التي لا يتوصل بها إلى كون  
 مثل وجه الله إنشاء لا يدل على استعمال الخبر في موقع الطلب في جميع الصور  
 كذلك وإلى حال السيد في حور شرحه لفتح (قوله أن تجعل كتابه في معناه)  
 وهو في الصورتين الأخيرتين رفع بعض لستقل موقع الطلب لاني جمع الصور  
 كذلك يمكن أيضا أن يحصل الأدل في لستقل لأم طلب الفعل في الجملة قد كرر  
 لغزوم وأريد الأرم بخلاف الصورين الأولين فإن وقع فعل إحدى موقع  
 الطلب فإن حصول الفعل في الزمان هي ليس ثم عطف بعض فلا يصح  
 جعلها كناية لغيره كونه بحرا بعلامه تشبيه غير أحسن ما حسن لفتان  
 ولغرض هي حصوله (قوله في كثير من ذكر) لاني جمعه من سبب الخبر فديكون  
 بجهة بخلاف سبب الإنشاء فإنه لا يكون المفرد كذا من ويرد عليه أريداهم وقبل  
 لأن لنا كبر في الأشياء من ثقت أو الاستكثار من صواب ولا يبرأ من كيد طوله  
 من الأيقاع والانتراح بل لأنه يبر من الأمثل أو فرب منه وفيه ان هذا اختلاف  
 في الفرض لاني لأحوال ولذا أرى جهل الشرح رجه به في كثير قبل من لاساد  
 الانشائي أيضا قد يكون إماما كذا ومجرد عن الشك (قوله على الأسد لاني  
 الخ) ولا يجرى فيه الآخر أعني خلاف ما هي تصدق في شك كذا وتركه من جعل  
 السكر كغير السكر والعكس وتبرأ عدم البرهنة وهو محكم (قوله إلى غير ذلك)



أشار بذلك إلى أن جميع أحوال المسدلية في الخبر جارها (قوله وكذا المسداسم  
الخ) ترك الحذف تنبها على أنه لا يجري فيه (قوله ههنا نقاد المدم والمكة)  
أي إذا كان الفصل عبارة عن ترك عطف بعضها على بعض لاس ترك العطف  
مطلقا يكون بينهما نقاد عدم واسكة لأنه اعتبر في المسمى أي الفصل تقدم  
الجملة كأبدل جايه قول المصنف رجدة الله أدانت جملة بعد جملة فنترك العطف  
في الجملة ابتداء بها لا يسمى فصلا غير تقدم الجملة بمنزلة اعتبار قابلية المحل  
في العدم والمكة في شترام كل سهم تحقق الواسطة فلما بمنزلة العدم والمكة  
في الحقيقة كمال في التخصيص والخلق ههنا العدم والمكة ههنا توسعا وما قبل  
انفما من العدم واسكة لأنه عثر في الفصل أن يكون من شأنه العطف والاتصال  
الفصل في ترك عطف الجملة الحالية هي جملة فلها ادريس من شأن الحال الصافي  
على ما هي فيه لأنه قبله مع عدم مصادرة صدره شارح رجدة الله لأنه لم يرد كرقدة  
من شأنه العطف ورتب كور نقاد يسمي تعادل العدم والمكة على مجرد التعريف  
أنه كور برده عليه أنه إن اعتبر أن يكون من شأنه العطف في ذلك المحل ما براد عدم  
والمكة المشهور ما يلزم أن لا يطلق التخصيص في صور كمال الاتصال والاشطاع عدم  
الصلاحية للعطف في ذلك أقول وإن اعتبر أن يكون من شأنه العطف في بعضها ولو  
في محل آخر من رر العدم والمكة (جملة جيان) فالجملة أحديه يصح قائله للمعاد  
في نفسه ثم إن الجملة الحالية يكون فيها ناقصا لم تتقدمها جملة حتى يتحقق فيه  
الفصل والواصل (قوله) نصيب الاسد الأصبي (فصرف الشارح رجدة الله تعالى  
الاسد في سائر الأول تصم كلمة أو يجري مجراها إلى الأخرى بحيث يجد الحكم  
من مفهوم أحدهما ثبت مفهوم الأخرى أو في حد وهذا شامل لاساد المصدر  
وامتنعادات هذا قيد لا يصلح تعديري لاخر أحدهما إلى الفعل إلى الفاعل أصلي  
أي بحيث لو وضع وكذا لاسد الذي يتضمم الجملة المركبة من ابتداء واخر لأن  
هيكها موضوعه ثبت بخلاف المصدر فإنه موضوع الحدث فقط عرض له  
الاسد إلى الفعل في الاستعصا وكذا مشقات فإن النسبة إلى الذات المبهمة مأخوذة  
في مفهومها والنسبة إلى الفعل إما عرضت لها في الاستعمال وتخصيله في الرضى  
في بحث المصدر وأما إذا فر الاسد بصم كلمة إلى أخرى بحيث يصح اسكوت  
عليه فلا حاجة إلى رد الأصبي (قوله) واصفات المسدة إلى فاعله (أدالممكن  
وأفئة بعد حرف سبي أو الاستهزاء وصلة الألف واللام فلها جيتد في تأويل  
الفعل والاسد فيها أصلي (قوله) أنه يكون له من الأعراب (أي على تقدير

اخبار الصلح عليها سواء كان قوله في كازيد يعطى ويجمع اولاً كما في قوله تعالى  
 (قالوا احسد الله ونعم انوكيل) فانه لو لم يثبت له طلب كان لمجموع محل من الاعراب  
 لا بد لولى لكونه جره المقول (قوله تعالى حكم لاعراب) اي حكم هو مدلول الاعراب  
 دلالة المقصي على المنطقي (قوله بخلاف الواو) فان معناه مطلق الجمع وهو  
 لا يكتفى في كون الصلح به مقولاً لتحقيقه في الجرح لا يكتفى في الصلح به \* قال  
 فليس مره هناك احتمالان \* والاوجه ان المراد نحوه الحرف الصلح الذي يستعمل  
 بمعنى الواو بخلاف من المعادونم واو او يؤيده قوله على معنى صاحب حيث لم يقل على  
 صاحب (قوله وانما قلنا بالجمع) الصاهر انه اراد انكم انتم مستهزون لان مقول  
 القول بمجموع الحلقين فهو في محل نصب لا انكم انتم (قوله بن الصبيان) قال  
 احتجنا بهما جميع لان الدور وهو اسمك بحري لا يعيش الا في الداء والصلح لا يشرب  
 الماء ولوعطش روى بالريح (قوله لانه بيان ارجح) في شرحه لفتح الفرق بين  
 الحلق الثالث ابي لحية الدية استئناف وعصده ومعه لاعتناء ما شال وفي الحلقه  
 البيانية مجرد ازالة الخطأ وفي اجماع المؤكدة ارادته توهم ان تصور اول السهو والعملة  
 فقول انهم مستهزون ان اعتبرناه داءً راداً انه يقرر انساب على اليهودية يكون  
 مؤكداً وان اعتبرنا مثاله على امرائه على الثبات على اليهودية وهو تحقير الاسلام  
 وتعظيم الكفر فيكون الاعباء مثله ان يكون دلالاً لكونها واقعية بعدم المراد  
 دون الاولى وان اعتبر مجرد ازالة الخطأ عن المدة فان المراد منها العبء وقت لا ظاهر  
 يكون خطف بيان وان اعتبر السؤال مقدراً يكون استئنافاً وما قيل انه اراد بالبيان  
 الانضاح عدم التوكيد والدل والاسد ففأقضى على ما في شرح المقضاح  
 حيث قل انه بيان وتقرير فخطف التقرير على البيان \* قل قدس مره  
 تأكيد له \* اي بمنزلة التأكيد المسوى بغيره في الدلول لصريح وقائمه دفع  
 توهم ان تصور بان مقبوضه من انا معكم بغير مؤمن به حره والا حاصوا المؤمنين  
 وواضوهم على ما قبل الا لا ريب فيه تأكيد ذلك سكتاب \* قال قدس مره لان  
 المستهزي الخ \* لما كان معنى قوله انكم انتم انساب على اليهودية وليس انما نحن  
 مستهزون بغيره تأكيداً لاعتزله لازم مؤكداً وهو به رد وفي الاسلام  
 فيكون مقدراً لثبات على اليهودية \* قل قدس مره او دلل بح \* قد تقرر ان الحلقه  
 الاولى انما كان كغير الموافقة والثانية واقعية بذلك ويمكن مضمون الثانية جراً  
 من مضمون الاولى نزل الثانية مضموناً لثبات من الاولى وهما كذلك لان الحلقه  
 الثانية بعيد ما يعيده الاولى وهو انما كان على اليهودية على ما به قوله لان المستهزي

٩ عنوان هذا القول  
 لم يوجد في العلول بل  
 في المختصر

[illegible]

فيه كمال الإنسانية من الظواهر المتقدمة (قوله لاستعداد لا اشتراك) بحسب  
 السموات والأرض كذا في الرضي وفيه إشارة إلى قوله (ثم ادعهم كفرًا وبراءهم  
 يعدلون) صطب على خلق ودين يعدلون مشتق من يعدل بمعنى التسوية وبراءهم  
 متعلق به فيقول إلى معنى الأشياء وحذف المعنوي عنهم والدلالة على اشتراك  
 أي شيء كان بتخلي السموات والأرض مستبعد مكرور ورد عليه أنه إذا كان  
 معطوفًا على خلق كان صلة واقعة موقع الموصوفين عليه يؤيد إلى قول الحمد لله الذي  
 كفرهم وبراءهم يعدلون مع أنه يحتاج إلى يقول ودينهم من وضع المظهر موضع  
 المضمر لتلككون العادة في الصفة مذكورة والنقول من هذه الجهة لما كان مدخول  
 ثم الاستعداد إلى الاستعداد كان في معنى التي فكأنه قيل الحمد لله الذي لا يعدله شيء  
 مع ظهور الواحد الصحيح نصف وهو أن يكون عهد على جنة الحمد لله وبراءهم  
 صلة كفرهم ويدرولون من يعدلون تابعي المعنى هو الخلق الخارج عن ماحقه  
 فاعية على أنه اشتراك كفرهم ويدرولون كفرهم ويدرولون كفرهم ويدرولون كفرهم  
 بجلة لا عين لها من الأعراف ففعل مقتضى قوله وهي التي ان قصد ربطها  
 على معنى ما طلب الخ صواب عدل لا معنى لا وجود معنى له بلها وبراءهم  
 عليه أي شركتهم في الخصم مع الاستعداد بينهم وهو متعلق هو ولا يقتضي  
 أن يكون العطف فاصلاً له كونه في علة وبيان لا يتعلق إلا بكونه يجعل المصنوع  
 أصراً أو أحد أوله أن لا يحد أحدهما عن صبراً كونه مادة من عليه في الرضي  
 في حيث لطف بالخروج في شرح قوله الذي طهره بعد سرك الله (قوله تعوله  
 أن من سادتم صادقاً ومع) في المعنى أن كذا نعمة لا تترك في لا حار لا تترك الحكم  
 وقال من يصور أن الله لا يحد أحدهما من جهة الله لا يحد من الله لا يحد من الله  
 المروحي قالوا أو يصغر من شأنه فبهم كذا صبري ولكن قد شئنا به  
 كمن أب فدهلاً من دوى حسب كذا عقلت برسول الله عديان ولا يحد أن  
 المعنى الأول لا يصاب مقام ادراج والسابق ينبغي به طاق والشرى مصمم الدان  
 للحملة لا يال الواحد دوة نكادروا نصير مفوض على كذا في تحفه (قوله فدا  
 القدر مشترك مع) أي الجمع في الحصول وفي الاحتياج لرغوة مشترك بين الأحرار  
 الثلاثة فلا يكون مرحلة الاختيار سواء عليهم وبقول من قبلنا شئنا أن الله  
 التعقيب والفراخ تلافى الأول لا يحد من مطلق جمع الذي بعده هو الواحد حسن  
 فيها مع شيء زائد ثم لو كان مدونه الجمع يحد على شرط لا شيء لا يحد حصوله  
 لها فقدر فاه مع ظهور الرضي بين الله حقيقة والمعرفة قد حقي على بعض

الناظرين فاعترض بانه قد تقدمه لادخلها في الجواب (قوله والجل المشترك  
 الخ) جوابه هو ظهر  $\text{ع}$  قال قدس سره انما يجري في بعض الصور الخ  $\text{ع}$   
 أي غير يكون مضموناً بالجملة الثانية من التصويين الأولى وإما ما كان الأول لازماً  
 الثاني أو مغيراً له من غير مقدمة فلا بد وهو قد يكون الثاني لظلالاً ولول هذا انما بد  
 لو كان اراد بالابطال احد الأول كـ هو الظاهر وإما اذا كان المراد منه الأعراض  
 هذه وجمعه في حكم السكوت فهو جار في جميع الصور طذا قال والاحسن  $\text{ع}$  قال  
 قدس سره ضرورة ان الأمور الخ  $\text{ع}$  يعني ان مدلوله اخص هو الصدق والكذب  
 احتمال عقلي يكون مدلول كل منهما واقفاً في نفس الأمور والموافقة فيها  
 بختمة  $\text{ع}$  قال قدس سره ويرى لا يكون الخ  $\text{ع}$  بان يكون مقصوده مجرد افادة  
 مصيرون كل منهما من غير انصاف الى جهة كـ  $\text{ع}$  قال قدس سره ومعرفة هذه  
 الاحوال  $\text{ع}$  أي لوسط والاتحاد والتباس واعتباراً ما اعتباراً تحققاً مما بين الحيل  
 متصرفة حد الوضوح على معرفة الجمع بين كل جهتين ومعرفة الخامع الحسابي  
 متصرفة حد الاختلاف باختلاف العرف والصادات والصادات والاحوال  
 والاختصاص (قوله وان لم يخصص الخ) وذلك بان لا يحدد الوسط اصلاً وتعيين  
 الفصل حيث ظهر ان قصد الوسط على معنى او اوجه التفصيل المتين بقوله فان  
 كان الى اخره (قوله لا يسل ان ادعى في الاصل مخرجه الخ) يعني ان ما ذكره بقوله  
 لا لا يشارك في الاختصاص بطرفاً ما تم اذا كان ادا صفة وهو موعول لم لا يجوز  
 ان يكون شرطاً في معمولته بشرط بـ على القول بعدم اضافتها الى مدلولها  
 كذهب اليه اشجع ان الخ يجب فلا يكون معمولته للبراء متقدمة عليه وبعد تسليم  
 انها معمولته لبراء لا يسل ان مثل هذا التمييز لتخصيص بل لتصدر كالاتصاف  
 في ابن بولك مثلاً وتخصيص لازم بالتقديم على جميع الصور ولو سلم ان تقدم  
 الشرطية لتخصيص فلا بد ان اختصاص المعطوف عليه يستلزم اختصاص  
 المعطوف والى في قوله فلا يسل ان لا تقدم لزم بعدمه فتدبر في ان ضيق قد يفتي  
 في الكلام بما موضع موضع ان لا يسل وليست هي من رتبة وقائمة رتبها  
 النسبة على ان لا يسل لزم له بل هو روم الخاء بشرط فلا حاجة الى التكاف  
 الذي ارتكبه بعض الناظرين (قوله اذا الشرطية هي بمبها طرفه) مسقط المع  
 الاول وقولنا ان حدوث قرأت بمرأى سواء قلنا ان لا معمولته للبراء قدمت  
 لتخصيص او لبراء التصدي وانها معمولته للشرطية لتبدا لتخصيص ان لا تقدم  
 او لفهوم الشرط مسقطاً مع الثاني والثالث واما المع الرابع فجوابه قوله نعم لا قيد

إذا كان الخ (قوله فهو على ضربين) أي استعمل في صريين و ما كونه مجموع  
 المعلوم عليه والمعلوم حراء هو يوجد في شجر على به حيث يكون سلف  
 مقدما على الجزائية فلا يكون العطب على جزء الشرط (قوله ويكون شرط  
 إلى آخره) فلا يكون سببا بنفسه للمعطوف فلا يكون شرطا له وبالله لا عزم من أنه  
 أنما يستعمل في السبب أو هو شبيهه فلا يتحقق مفهوم شرط وليس إلى المعطوف  
 لأنهاء التعليق به فانه يصح التعليق في ما يرجع لامر استر في سبب في سبب حرج  
 ولا يصح في ما يرجع الأمر خرجت لتوقفه على الاستثناء فانه مع ما يقع عليه  
 الشاركون من أنه إما كمال من الصرب الثاني يتم اختصاص الاستثناء  
 بحال قوله أنه حكم ما نحن مستهزؤون وهو مخصوص بحال حلولهم  
 إلى شياطينهم لدلالة قوله وإذا حلوا الخ ويرم اختصاص الاستثناء  
 بحال حلولهم لأن الاستكلام في العطف على الحراء يقتضي الاختصاص  
 بالشرط لا في استعداده بطريق العقل (قوله من هذا ليس) كانه قيل  
 إذا حلوا أي شياطينهم قالوا بامعكم وإذا قالوا بامعكم الله يستهزئ بهم  
 ولا يرم من ذلك إذا حلوا أي شياطينهم الله يستهزئ بهم سيقفه على القول  
 المذكور (قوله لا على احبارهم الخ) أي استهزأ الله بهم ليس بالامتنان استهزأهم  
 وليس لاحبارهم المذكور مدح بل مدح الله لولا تحقق القول المذكور لدون الاستهزاء  
 ما يكون لدفع الشك بل يمكن عليهم مؤاحيد فانه مع ما قيل لا دليل أنه كور  
 التماثيل على عدم ترتب الاستهزاء على معنى قول لا على هؤلاء من اعتداه (قوله  
 حكمهم) يمكن إعطاء ثمانية فلا يرد أن كل حجة تقع في كلامه بدمه حكمهم وإنما على  
 اصل مراد (قوله أو كمال الاتصال) ويتبع فيه انصاف وإن كان فيه إيهام خلاف  
 المقصود بناء على انتهاء مصحح العطب وهي إيهامه فينبغي إيهام بطريق آخر  
 يقال في لا تركت شربه مثلا لا قدر تركت شربه بخلاف لا شطاع فانه المصحح متحقق  
 فيه والتبيين الذي يبيها الذي يكون العطب مقولا ما هو ومعول دفع إيهام  
 (قوله أي يتبع الفصل) ولا يمكن إعطاء حكم الأول ثمانية بالعطف بل بطريق  
 آخر كما مادة الحكم (ما من كل نفس الخ) أشد ما بحث كل على نفس  
 إلى دخولها على حثف باعتبار انصاف إيهامه لا عشرة في نفسه وكان على ما شاع  
 أن يكون حثف كل أمرى مواضع لقوله تعالى (وسكن حرمي) ولما اعتبار  
 التعداد في أبواب اعتبار أساليب فلا يجد منه غير المأمور في أمرى بموعد القسام  
 فيه كثرة المألوفة من غير حاجة إليه (قوله هو من الصبر حسنة) والمعنى قال أميرهم

الدى قام به برهم بلا حرج . سوسا ولاخره كيار اوله وتقوم بدير احد  
رحبه والاشيلاء فوئس مولها ولاخف من كثر عددهم ووثاقه عددهم  
فكل حنف حرمى بحرى عقدر من الله تعالى وبه ادبوت كراما ووفور بها  
فواحداهم من ك و - - - - - النقص الذى يكون واحدا في رصه كائنه  
من سكو والاسفر ك في شرح ان اصل الكائنه ( قوله ووجه ما كرنا )  
لا ماسه مصرع في الاول ظاهره فيه ( قوله ولما كان الخ ) بل يكمل  
الاخطاع وعدم توصف مع قطع الامر عن كونه من كلام الشاعر  
او من كلام الرذ كاسه ث ( قوله والامر في اخره بانفس ) اى يصير الصلة  
اعنى تراويه بطولا و يعون عن الامر بالراء علة ولوباقتار متعلقه اعنى  
الارساء قد فسر لعكس بقوه عى يصير الارساء علة للراوية واعلم بقل اعنى  
يصير الامر لارساء علة رويه لارى صورة الحرم يكون المطلوب عنه لا يطلب  
في قدر في اسم دخل احد راسه وقد مر ذلك وسائل كلامه ان المقصود هما  
تعليل طلب الارساء ~~الخ~~ من منه فلو حرم ان ادبسته لراولة لانه في تقدير  
ان شرط فلا بد من قبل ان تراوله عنه بانما طلب الارساء لواءه في ما وجعلا  
سده من كونه علة وحطولا لان تراوله هما - - - - - المقصود اعادة العربة لا اعادة  
ال - - - - - ( قوله في جعل ك ) اى جعل تقدير اعتسا العطف فتكون داخله  
في اعمر الاول اعنى فان كان الاول الخ وتكون العطف فيه اعمد فسمه التثريب  
في حكم الاول لا لاختلافها خبرا وانشاء وما حرر بالرفع مائيل لى الجملة الاولى  
ايضا من محس لاسر ب وان اعبر في الكتابة لان القول مجموع ارسوا تراوله  
انما هو فقط قل قدس سره وانما رتكم ان رسوا تراولة فيه ~~الخ~~ اى لا معنى  
لطلب الارساء اى صوم تراوله منكم من الخاطب فانصوب هو الاول واد  
اقصر الشرح رجوعه فيه ~~الخ~~ فان قدس سره و ما على تكون الخ ~~الخ~~ وحررت  
ايدعه ~~الخ~~ فان قدس سره المذكور استينافا ~~الخ~~ ولا تراجم بين كمال الانفعاع ورسنه  
كل لاقتبال فيصور ان يكون اتصال بكل ~~الخ~~ و ما احتادو كونه مرفعة  
لعموده ( قوله من غير صراح ) ولما اورد في كتاب الاصل مشربل الاشتمل  
اقوله ارسل لتبين عند مع راجل معقول القول ( قوله ههنا من بعد  
قال الاقطع ) وذلك لانه لا يجوز ان يكون مثالا لا قطع بين الخطين الاس لاجس  
لعله لا بالجنين من كونه في الصراح ~~الخ~~ مما من الاعراب ولا يحرر ان يكون  
جدة واحدة في محس وان لا يكون في كلام واحد ولا ان يكون مثالا لجنين اثنين





البيان الدال على نفسه ولذا قايروا أن الفصل في جاني زيد الفصل بعث لزيد  
 ولو قسم عليه بكون عطف بين له والدلالة على حال المنبوع لا تحقق له  
 في الجملة فلا يغير فيها سمع أو وضع من عطف البيان فاجبة الموصدة عطف  
 بيان لا تفت كما وهم وسمعت قلب بهذا المعنى لا يتحقق في الجملة أي من حيث هي  
 جملة لأن الجملة من حيث هي جملة تدل على نفسه فانه بين الطرفين لا تعلق  
 لها في إعادة مصداق شيء آخر فضلا عن أن تدل على حال من أحواله إلا أن يأول  
 النسبة التامة بالنسبية فتقع صفة وجالا وخيرا بهذا الاعتبار فالجملة في نفسه من  
 حيث هي جملة موصوفة بعدم دلالة بد كورة فلا يتحقق تزييلها من زملها هو  
 موصوف بالدلالة وركابا متشركين في بعض الأمور كالابيضاح وبما حرره ذلك  
 التامع ما قبل أن تزييل شيء من ذلك آخر لا يقتضي الامساكية بينهما ولا يقتضي رداية  
 خصوص معنى شترى وآخر وما قبل أن الجملة ربما تدل على حال جملة كان يقال زيد  
 قائم علت في فصل علت لا يدل على أنه معلوم فهو بمنزلة علت هو بالجملة  
 واحدة في الحقيقة لأن معنى علت ربما قائما احرا العامل صلق من معموله فصارا  
 جملتين صورة ولذا لم يحدوه من صور الفصل فان قدس سرمد الانكسار الجملة  
 محكوما عليه أي أي وإن كان المعنى أنه كور متحقق في الجملة ان كان الجملة التي  
 فرضت معمولا محكوما ما عليها بحمد التي فرضت أن ان كان الجملة من حيث هي جملة  
 لا تصلح لكونها محكوما عليها فادكره في حواشي شرحه لفتح من أن المحكوم  
 عليه حقيقة لا أن يكون معمولا مستعلا مفعولا في نفسه والجملة ليست كذلك  
 يظهر ذلك كله من راجع إلى وجدانه والنصب من نفسه وإدراك الأمر على هذا  
 لم يستحسن تزييل الثانية منزلة الوصية انتهى يعني أن المحكوم عليه حقيقة لا من  
 حيث الظاهر فإن الجملة قد تقع محكوما ما عليها ظاهرا نحو تسع بالمدى خير من أن  
 تراه لا بد أن يكون موصوف في نفسه لا بتعبية شيء آخر لأن النفس مجعولة على أنه  
 لا يحكم على شيء ما لم يلاحظه فصدوا بالذات بخلاف المحكوم به فإنه حال من  
 أحوال المحكوم عليه فكيفه لا لحظة التامة ولذا يقع الجملة خبرا نحو زيد قائم  
 قائم يكن في ذلك ملاحظة القيد من حيث أنه حال من أحوال زيد ولا يلزم أن  
 يكون مفعولا بالذات والجملة من حيث هي جملة ليست مفعولا في نفسها إلا  
 المقصود من الجملة معرفة أسس إليه من حيث ثبوت حاله أو انقضاءه فهي آلة  
 لتعرف حاله فلا يصح الحكم عليه لا لانه أن يلاحظ المنبوع من الظاهر وهو واسعة  
 من تزييل قصد وبما حرر ثبت ظهر بالشكوك التي أوردها بعض الأدلّس غير وأردت

عليه مشأها عدم التدرج في كلامه واستحبر بالفرق بين الوجه انتهى كرماء و بين  
الوجه انتهى ذكره السيد قال ما ذكرنا يدل على عدم كون الجملة دنه على حال شي  
آخر ومنذ كره يدل على عدم كونها ذاتة على حال الجملة فتدبر ( قوله لدفع توهم  
تخورد او غلط ) سواء كان السهو او التيسير او لسبق مسائل وقدم في بحث  
تأكيد المسند اي ان التأكيد المعوي قد يكون لدفع توهم منط نحو صاحب الرحلان  
كلامها فانه يدفع توهم العلق تنلفظ التثنية مكل بمرد او الجمع دون تنبيه اخرى  
على ان كلامه لا يدل على ان يكون كل واحد من ات كيد اعوى و تلعن لدفع كلا  
الامر من المنط و انحرور فلنكن على بدل التوزيع ( قوله مع الاختلاف في المعنى )  
المراد بالاختلاف والاتحاد هما الاتحاد والاختلاف في معنى انقصود لا في المعنى  
الدلول فانه لا بد منه ( قوله وهذا على تقدير ارجح ) اي كونها مؤكدة بالسنسة الى  
ذلك الكتاب على هذا التقدير بخلاف ما اذا اعتبر ( لم يثبت الكتاب ) جملة واحدة  
ان لا يرب فيه مؤكدة ايضا لكن لا بالنسبة الى ذلك الكتاب ( قوله جملة مسخلة )  
اسمية بان يكون التقدير ان هذا او هذا الموصية بان يكون التقدير ان الموصية  
فيكون انما هو محذوف او اذكر فيكون منصوب وعلى تقدير ان الموصية في السورة  
او امر آو اسم من اعماد الله تعالى او ما مؤلف من هذه الحروف ( قوله او ما شدة  
من الحروف ) ومع واقتة في اولى السور على سبب التعداد فتعدي من غير ان يكون  
لها محل من الاعراب كما ذهب اليه صاحب الكتاب ( قوله كان معدا ماخ ) كان  
الظاهر ان يقول كان ماعده من الكتاب فانساة ليدليس بكتاب كما قال كان مسواه  
بالنسبة اليه ليس ر حله يقول وماعده بالنسبة اليه فاص الاله او كان رعية  
للتأديب في اطلاق القصص على ماعده من الكتاب الاله كذا قبل والاوجه انه  
اشارة الى ان المقصود من حصر انفس الدلائل على كماله وبه لا تعريض بقصص  
غيره كما مر من ان قوله ريد انصاع في مقصده مجرد كمال شجاعته وقد توسل  
بذلك الى انصاع بقصص شجاعة غيره مما يدعى مساوئه في اشاعة ( قوله  
تقيا لذلك التوهم ) فتوهم الجراف في ذلك الكتاب تنبيه توهم انحرور في حديق  
زيد لا شتر اكهم في البناء على المباهلة ودفع هذا التوهم على تقدير كون الصمير  
المرور في لا يرب ويد راجع الى الكلام السابق على ذلك الكتاب فظهر كانه في  
لا يرب في ولا يجازفة وان كان راجح ان يكون كذا هو صغر منه على انه ارالم يكن  
ريب في كونه كاملا علة الكمال لم يكن قول ريب في كونه قد قدس  
سره ذكر صاحب الكتاب في الخ في لرضي حنوره في تكتب بالمتبعة فقال

ان يرسل الكل واحد منه تأكيده لفظه وقال غيره ان كل واحد منه تأكيد  
لثبوت الاول باختلاف شقين في هدى ناقص في انه تأكيد للاربعية او سلك  
الكتاب من هدى ذلك لاختلاف واتحاد المذكور بقوله فيضحه عليه ان الاسب  
التي ليس شئ لان كل واحد من أكرس ان كان مقصدا لما ذكره كان كل واحد  
منهم مقصدا لا حرفين بنهم اي كمال الاتصال كما كان ناقصا الى المؤكد  
(قوله لا في تكره هدى الخ) معنى يبعد تنظيم الهداية وتبليغ الهادي بهم سبب  
حمله عليه وجمعه عن هدى (قوله هذا داخل في الهداية) هذا المقصود لو كان  
العدد ساروا والحوادث ثم ان يقال ان عدم المحصر مائة اعضاء بشئ هذا  
المتعدي يتصل به مرة بعد (قوله سكر ذكر المنع الخ) كان اشبع نظر الى  
انما يقصود من معنى الربوبية كونه كمالا تاما غاية التمام فيصير المتأمل  
في المعنى والظاهر من قوله سكر الله تعالى فان المقصود من معنى الربوبية  
ويتوصل ذلك الى كونه دائما دائما كمالا تاما في المعنى المقصود مع تقرير  
التأني للاربعية ما عدا لزمه (قوله او كبرياوية) لكونها محمولة بوضعية الدلالة  
(قوله اي من المراتب) فلا بد من اعتماد وابتداء والبرجع الصير الى تمام المراتب لان  
الاعتناء بشئ المراد يقتضي ان يسبق في تمام (قوله او اظهر الخ) انما صاغته  
ولكونه عب اولها لا يتركه العقل ابتداء يكون اعضاء تاما قبله ليقرر  
في هذا السامع (قوله من لندن والتمدد من كمال الاتصال) ان يوحى ان الحجة  
الاولى مدكورة فذلك بعد دفع سكر الاتصال وان اعتبرها غير مدكورة حكما  
لكونه في حكم مضمون يكون حجة ثانية عارية عن المعطوف عليه وفي كلام  
المصنف اشارة الى الوجه اني ايضا في قول قس سره ثم الجمل اني لا ينبغي ان  
لا يبين معنى لاسيما انه يقتضي ان لا يحقق كونه مقصودا بالهبة في الجملة مطلقا  
مع رجحان عدم تحققه في الجملة لاجل انها ووجه ان كونه مقصودا بالهبة  
مخرج كونه مسووا به وسواء واحدة من حيث هي حجة اي بسبب ذلك  
الا ان اولت مفردا من لئلي لاجل انها اوضح لعدم قوله التأويل بخلاف  
التي لها محل لا ينصوب فيها كونه مقصودا بالهبة من حيث انها محل  
وينصوب فيها من حيث وقوعها موقع المفرد والتأويل بها ولما مقبل  
في توجيهه من المراتب ان لا ينبغي فيها مجموع الامرين لاسيما في لاجل  
لها من الاعراب فانه لا ينبغي ان تكون مضمونة في قول قس سره ولهذا  
خارج في لا ينبغي ان يكون سره هذا المعنى في كل انما بان يكون

في الجملة انية من زيادة التعصير او الايضاح او التوضيح في الأولى وراثة  
في امس وبعدها غير من بدل العوض والاشكال وثبت الزيادة نوحا لاعتبارها  
راشدا والقصد من قبله ثبوت منزلة بدل سلك ونداق شرح رجاء الله تعالى  
في شرح المفتاح وتعدايد ان الجملة الثانية في قوله ( ) يقوم اتبعوا المرسلين  
اتبعوا من لا يدينكم اجرا ) يشهد ان يكون بدل سلك لا ان اتبعوا  
في المعنى بقوى جانب التأكيد ( قوله والمقام بعرضي عنه ) يشهد اي يشهد التسمية  
الذكور ( قوله لكونه مطلقا في قوله ) لان ايضاهم عن عفتهم عنها مطلوب  
في نفسه فانه سلك غير ( قوله او دونه بل غيره ) اي سقوى اذ كورقته بقوله  
( وفتوا اي امسكم بما تعلمون ) بل تعلموا بذلك التسمية ان من قد وان تفصل بهذه  
الاسمعة فهو فادع عن الثواب والعقاب فاتفقوا ومن افهم جعل اضيق من المروزي  
مراجعة ان يفهم الله تعالى في اويل المذكور وفي المثلث في نفسه فلا سلك  
والشرع والديانة بنوس في اليهودية اولا جميع ( قوله في افراد اح ) فريضة  
لولة وان كان في لدرو شهر مسد كاسحي ولافشاء حقيق طلب في حلة تم ان  
دلائله على اظهار الكراهة ثلث الفريضة ظاهرة وامانة ( لانه على كل حال ) ان الكراهة  
المبينة اشرار رجاء الله تعالى في لا يدينكم فهو حجة في شرح الله  
كون الله هو من اح كان اسهر كراهة اقامة في الآية على سلك ادق مع  
الكلام بل السيرة في شرحه وذلك ان الرجل لا يكره الله من جدد معاملة  
سيرة عامة وعار من الى كراهته رمزة حمية وراثة رجاء في لايدي فاعلم  
رجل قد كان اسهر كراهة لانه بدل عن رادة الله في المذنبين  
الكراهة انتهى وعلى هذا الوجه يكون في لاهم مع قطع الطر عن التأكيد  
على كان اظهار الكراهة ايضا لانها اقوى من دلالة الرجاء ولا سلك لان دلالة  
ارجل على كان اظهار الكراهة برامية ودلالة لا يدينكم مطلوبة ويكون  
وفي تأويله المراد من الرجل من وجهه هو بوجه ووجه اشبه عن التسمية  
دون الرجل وهو ما حذر في شرح المفتاح لكونه حذر في قوله حيث  
وقع فيه فصل لا تخفى من ارجل لقصد التنبه لان المذكور من كلامه هذا كان  
اظهار الكراهة لانها توجب خلاف سيرة العن وقوله فثبت عند اولى بديهة  
هذا المقصود من رجل لان لا يدينكم عليه شخص مع قوله عن التسمية  
هذا عليه ما طاعة مع التأكيد فانه صريح في لا تخفى وفي من وجهين دلالة  
باعتباره وكونه مشتقا عن التأكيد ويمكن ان يفسر بدلالة رجل على كان

الظهار الكراهة لأنه يدل على اظهار الكراهة بواسطة قوله والا فكن في السر  
والجهر مستلزماً منه. فظاهر ان كراهة مع التسبب كانه قيل ارسل الخفاضة سره  
حكك فيكون دلالة على اظهار الكراهة اقوى وهو معنى كمال الاظهار وعلى هذا  
الوجه لا يكون لائقين دون اعتبار التأكيد دالا على كمال الاظهار بل بواسطة  
التأكيد ويكون لائقين اولى من ارسل من وجه واحد وهو انه دال على كمال  
الاظهار بالمعنى وارسل بالالتزام وهذا ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في  
الجواب من ان لا تصح يدعى على مجرد اظهار الكراهة ولا يقيم على كمال اظهار الكراهة  
وعادة التي تحفل التوجيهين ما يكون قوله مع التأكيد متعلقا بالدلالة فيفيد  
مقارنة الدلالة مع التأكيد في كون لائقين اولى وان يكون حالاً من ضمير دلالة فيفيد  
ان دلالة عليه مطابقة حكمه مع التأكيد دون حال خلوه عنه والى التوجيه  
الثاني اشار في الجواب و الاول في قوله وقريب من هذا ما يقال الخ قوله مع  
انه ليس فيه شيء من التأكيد يدل على ان في لائقين دلالة بالطائفة مع شيء من التأكيد  
فتوهم ان ما ذكره في الجواب يحل في المثل المنشأ فلهذا اورد في قوله قال قدس  
سره ادليس انفصولة كمال الاظهار حكم الخ وهذا مجرد دعوى لا دليل عليه  
لم ينجح ان يكون انقصود اظهار الكراهة بحيث لا يتحقق فيه شبهة وان كانت  
الكراهة غير كاملة بان يكون المخافة (٧) بمكة الكراهة اعدلة من المكتم  
اذا صلها يعيا قال قدس سره لان الاعضاء تشاء الخ اولاً ان انقصود  
الفرق بين الملتزمين يكون انشابة اوفى ولا مدخل في ذلك لكون الكراهة  
شديدة او ضعيفة قال قدس سره يدل في الجملة لان الاعتناء باظهار شيء  
يكون فيما عني شانه في لعب قال قدس سره يدل على كراهة شديدة باعتبار  
اشتغاله على التأكيد وفيه اشارة الى احسن التوجيه الثاني قال قدس سره  
كمال اظهارها لكون له دلالة وصحة واظهار كمالها لدلالتها على ان كراهة الشديدة  
قال قدس سره فيقول الخ على صيغة العينة مطلوف على لا يفرق للاشارة  
الى ان مذهبه عدم الفرق بين طلب المخصوص اعني طلب الفعل من الغير وبين  
ارادته منه لعدم الفرق بين مصق المطلب والارادة اذ لم يذهب احد الى عدم  
الفرق بين الارادة ومصق المقصد الخ قال قدس سره فيكون مدلول  
الامر الخ لان النهي مقابل الامر فاذا كان مدلوله الارادة كان مدلول النهي  
صددها فافهم انه قد حكي على بعض الساطرين فاعترض به بجمعه الاصمعي قال  
قدس سره واداك ذكر الخ فيه ايضا اشارة الى التوجيه الثاني قال قدس سره

٧ ما يفيد الخ نصه

وذلك الخ \* وحاصله ان الشارح رحمه الله تعالى قال انه حقيقة عرقية  
وذلك القائل بانه مقصود منه قصدا صريحا سواء كان حقيقة او مجازا مشهورا  
فهذا لكونه اعم بما قاله الشارح رحمه الله تعالى قريب منه \* قال قدس سره انهم  
منه معنى الخ \* اي من غير قرينة كما في لائقين لا يحلو عن ان يكون حقيقة عرقية  
او مجازا مشهورا فادفع ما قيل يجوز ان يكون لهم معنى الغير موصوع له قصدا  
وصريحا بواسطة وصوح الفرية الدالة \* قال قدس سره قد حقق الكلام  
الخ \* يعني ان قوله ار حل لائقين حكايته بقرينة قوله انما في رمال الاستفال فهو  
مثال ما مضى اعني ولا يحل له من الاعراب وعد الشارح رحمه الله تعالى هو مثال  
بمجرد يدل الاشتغال من غير اعتبار الحكاية والحكي وقد عرفت تحقيقه \* قال قدس  
سرهم لا يخفى ان الاولى ابراد مثل الخ \* لا ابراد مثلين لشيء واحد اعني ما هو كمبر  
فلو اية ( قوله بالضم على مفهوم ) يتم ) و معلوم ان كل اظهار مفهوم  
لكون دلالة كل منهما اظهر من دلالة المزمع والارسال فكم ان اظهار الكراهة  
مفهوم مطابق عرفي لانهم يدعون ان كيد وحره من مفهوم ار حل لدلالتة عنه  
مع تلك لرحلة ولا يفتقر فيه التأكيد الذي ليس في ارحس مكيون لائقين يدل  
الاشتغال لار حل لا يدل لبعض ولا ساحة في هذا الباب اني اضلل ان الله موصوع  
الكراهة انما يحتاج اليه اذا قيل ان اظهار الكراهة ما تولى محاسن القوي لانهم  
كما اختاره السيد في شرحه فوسع فانه حينئذ مدلوله طلب الكف من الاقامة  
لاظهار الكراهة فيحتاج الى اعتبار ان النهي مدلوله الكراهة كان الامر مدلوله  
الارادة قد عرفناه بمثل هذا ان النظر في وعرضت لهم الشكوك فيه ( قوله  
ولا يجوز ان يسهل الخ ) لا يخفى انه لم يذهب احد من جمهور الى كون النص  
مطع بان يفعل وانما هذا الخوارا لهم فلو امكن فعل بدلا من الفعل يدل  
الكل باق وقوله تعالى ( ومن يعمل ذلك يلقى اثمنا بصاعقه العذاب )  
\* وقوله متى تأتينا نعلم ما في ديار \* \* قال لرضي لا ادري فرقا بين مطع البيان  
وبدلا لكل فحصل من هذين القولين مؤرجح كون قولنا عطف بين لوسوس  
عند الشارح رحمه الله تعالى انه اذا اعتبر معنى غوب بموجب عشاء ما عطف لم يكن  
يانا لفظي الوسوسة ولا بهام في مفهوم الوسوسة فانه انما هو مقصد لاضلال  
ولا في مفهوم القول ايضا حشر بخلاف ما مر من ادخل فانه حينئذ يكون المراد  
مهمما اذا صدر من الشيطان فيه بهام زينه قول مخصوص صادر منه فاقبل  
لم لا يجوز ان يكون القول المقيد بفعل بهام الوسوسة انبثية كونها الى ادم عليه

السلام من غير اختيار مدخل في كلامه فلا يصحكون الخلة عطف بين طميلة  
 شيء إلا لا شيء لهم لا اختيار ولا معنى لا اختيار الفعل بدون الفاعل واختياره مع  
 المفعول **﴿ قال قدس سره له نعمه ﴾** فيه ان كون الله في نعم من الاول لا ينصر  
 في كونه عصف - لا بد من حصول اليقين باحتياجهم لا كونه **﴿ في انحصار ﴾**  
 من الاول ( قوله **﴿ لا يوفي عني حسن لعدا ﴾** في التاج الاجماع ربنا لا يشترط انما كان  
 اوفى لان الذبح في عصف عصب وادع الاساءة اشد منهم عداستهم بالامهات اشق  
 معقون بقى الكلام في انحصار آية القرعة ترك العطف وآية سورة براهيم بالعطف  
 وعدى ان العطف واحد غير منه يعبري بعضى الالام ان يكون لذلك تغير يمكنه  
 وامانته السكتة لتعصب لتعبر فاعلم انه **﴿ في موضع التعبر متعددا ﴾**  
 كما مر في قوله تعالى ( وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى ) في قصة رجل  
 انطساكية وفي قوله تعالى ( وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى ) في قصة  
 موسى عليه السلام ثم هو من سكتة انحصار آية القرعة ترك الواو ان قوله  
 تعالى ( واد نجيبكم كم من آل فرعون ) عطف على يمتي في قوله تعالى  
 ( يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي اى انعمت عليكم ) عطف الخاص على العام اظهارا  
 لشراسته وعصمته فالتأني ان يكون سوء العذاب نفس الدبح فيكون العطف بين  
 اعظم الم والمباد كان عبارة عن عطفه فاعلم من سكتة كسر ادم بخلاف  
 موقع في سورة فارهم قال تعالى موسى عليه السلام **﴿ قال الله تعالى ( وادع  
 موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمت الله عليكم دعواكم من آل فرعون ) الا يذوقوا الخلاص ﴾**  
 مع ومن الدبح نصب عليه بعد ذكر مطلق سواء العذاب والنعمة عطف  
 عليه الدبح ليكون التعصب بعد التعجب دالا على عصمة نعمه ان تعصب هذه  
 ( قوله فانه يبرأح ) يعنى ان جهة ان الله مرجعكم مستأ وحره من العذاب باعتبار  
 مدلوله التبري ولوفر ساعد فيه يجوز ان يكون صفة ليوم لكن الاول ابلغ  
 ( قوله مما يؤدى الخ ) باب لغير افراد سادته الى فساد تأدية العطف عليه  
 وحسنه حالا من عطفا فاعلم لاه يبرأ تقييد الانعام حال كون العطف مؤديا  
 الى فساد المعنى ( قوله **﴿ انه يشغل على مانع من عطف الخ ﴾** مع وجود المنع وهو  
 التعبر بخلاف كمال الاتصاف **﴿ في انحصار عطفه ﴾** من قال ان المنع في كمال الاتصال  
 انه موجود ولا من اعذر فبمع التعبر في المعنى حتى يكون صورة لاهام شبيهة  
 تكيل الانقطاع فاعلم وهم ( قوله انى يبدلا الخ ) انه للفاصلة في ان لها  
 معنى عطف على بدلا وعلى العطف بدلا منها فكيف مستغنى عنه وارجا بصيغة

المجهول شاع بمعنى الطار واستعمل صلاتها ملتبساً مع انما استدعى البقي  
 رعاية لمقدمة الطار والمن وقيل لتأديب من نسبة السلال اليها يقيناً (قوله فيكون  
 هذا ايضاً الخ) وما قيل ان هذا التوهم قد بعد تنفع لانه يجوز ان يكون اوامها  
 حراً بعد خيرا وحالا او بدلا من انهي مرفوع بان لاصل في الجملة لاستقلال  
 وانما يتصور ان يكون في حكم المفرد اذا دل عليه الدليل على ان شيع عد لظاهر نص  
 بان ترك المعطف بين الجملة الواقعة اخبارا لا يجوز قال قدس سره وهو ان يكون قبل  
 الجملة الخ قال قدس سره على انه اذا كان قبل الجملة كلاما واحدا مشتملا على المنع  
 والثاني لا يمنع فيه بقطع الجملة عنه لكن نص في شرحه ان صلح اعجاب اذا كان  
 الكلام المشتمل على المنع متأخرا لا يمنع فيه فلا يجوز ان يصح وانما اذا كان بالعكس  
 فيجوز العطف لانه لا يتوهم العطف على الجهد المشتمل على ادع مع وجود العريص  
 الذي لا يمنع فيه فلا بد من ان يراد بقوله قبل الجملة قيد لا فصل كاهو انشاد وان يقال  
 قوله وكلام لا يمنع فيه بتقدير وفيه كلام لا يمنع فيه فيرد ذلك الكلام كلام لا يمنع  
 فيه قال قدس سره وكانه المراد من العطف على الجملة الشرطية في اي جملة التي  
 اعتبر الشرط حراً أم لا لانه ان حكمه بما للشرط وجزء حتى يرد ما كرت  
 قال قدس سره وهذا التقدير كافي في اصح الاول لا يلزم ما لم يوافق التقدير  
 بهم على قالوا سواء اعتبر التعقيب او لا فيقدم على عقب او متأخرا لان التقدير به  
 اشترط كنهما في القيد وفيه ان هذا اعني ان اذا كان المعطوف عليه حال التقيد بالشرط وعده  
 جملة واحدا فيكون كسائر جملة المعطوف عليه من حيث هو بشرطه لا بوجوه  
 عدم التقيد حرره عنى قالوا بعد ما منع عن العطف على مجموع ادع الالهام الخاص  
 من العطف حتى حرره اعي قال فيكون انقطع لاحيد وبما لاحد هذا اورد  
 لا اعتراض المد كور في شرحه لا يجوز ان يجب منه قال قدس سره قال قدس سره لا يقول انه  
 الظاهر ترك التعقيب لان ايراد الاول في الاستدلال لا ينافي ما تقدم وليس  
 مورد هذا السؤال ما تقدم فانه استدر محض وجه حسب في لآيه و ايراد الثانية  
 للإشعار بان ما تقدم وقد ذكره عو به حيث رعت ان ما ذكر هو الاشتراك في  
 قدس سره قلت قد يخالف التأخر مع خلاصته ان ادع اعي تبدر انه كور في الآية  
 قد دل بواسطة القرينة الواضحة فلذا جاز العطف فيه بخلاف ما نحن فيه قاله لعل  
 القرينة تبادر الاشتراك فلا يجوز العطف وفيه ان لا يستمر التبعدي المستند من يتهرى  
 قرينة واضحة على عدم التقيد بشرط (قوله نفس شايخ) في اذارت الاولى مرة



السؤال كانت الاولى سؤالا مزملا فصنعت الثانية منها كما فصل الجواب عن السؤال  
 (قوله لا ينفصل من الاتصال) اي لاتصل الشبه بكمال الاتصال هكيا ان اجلة  
 الاولى في لاقسام الثلاثة من كل الاتصال مستتعة لثانية ولا يوجد الثانية بدون  
 الاولى كذلك السؤال مستمع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلما  
 صورتي السؤال والجواب واستيف من شبه كمال الاتصال وهو العاقل من انشائه  
 وقيل المراد من الاتصال كمال الاتصال فصورة السؤال والجواب من كمال الاتصال  
 وفيه ان كمال الاتصال مختصر في الاقسام المذكورة وليس صورة السؤال والجواب  
 داحلة في شيء منها وما قيل بهم لم يصر وحي في تفصيل الاتصال لان السؤال والجواب  
 لا يحتاج الفصل بينهما الى اشتراط لا يتركوا في كلامي متكلمين ولا يبط كلام متكلم  
 حتى كلام متكلم آخر فمع كونه غير صحيح في نفسه لا ينافي وعليكم السلام معلوما  
 على السلام عليكم لاجمع في شرح كلامي نصف ر جده الله له صريح في ان الفصل  
 بينهما الاتصال وقيل نهاده في قوله لان الجواب انما هو السؤال وليس شيء  
 لانه لا يدع الايهام انتهى في السؤال لانهم فيه اعاد دفع الايهام لدى في مورد  
 السؤال (قوله لم يسموا) اي عفاة فثنيده لزيادة لا يوافق وامورد على جميع اسم  
 الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشأ للسؤال كما به يورده وفري يصعد اسم المكان  
 ويتولد ويطلب بالرفع اي تحييه يتولد الخ وبحور تصفها عفا على يكون ويقطع  
 بالرفع ولا يجوز تصددها من عدمها في انفسه لقطع من هو مقتضاها اي يقطع  
 هذا الثاني عن السابق انك اي اطلب وقوعه حواجا لسؤال التزل مزلة الواقع  
 لولا حل ذلك السؤال المقدر اي ليس على تقدير السؤال فانه لو عدا لم يكن  
 دليل على السؤال المقدر (قوله وتزين السؤال المحسوس) اي حال كون السؤال  
 مدلولاً عليه المحسوس قال قدس سره مهم من ادعى الى آخره والتفصيل  
 ان السؤال والجواب من نفسين معيهم فبذلك شبه كمال الاتصال ومن نظر الى  
 عظمتها عيها كمال الانقطاع لكون السؤال شأ والجواب جبراً وان طر في قائمها  
 فكل منهما كلام مبتدأ وعلى جميع التقدير فانصل متعين وانما قيل به قدورد  
 الواو في قوله تعالى (وما كان مستغفار ر اهب لاه لاهي موهدة) الآية وانما لاه  
 جواب لسؤال نشأ عليه وهو قوله تعالى (ما كان الي والدي سموا ان يستغفروا  
 لشركين) الآية فليس شيء منشأ لعدمه عن شان نزوله فانه رل في مع الرسول  
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن استغفار ابيه وانه وعده والمؤمنين من استغفار آيهم

مختصين في ذلك بابراهيم عليه الصلاة والسلام متعذر لايه على ما في الكشف  
فالآية الأولى منع لهم من استعذر لأبائه والأفريين والثانية جواب لتسليمهم  
باعتبار ابراهيم عليه الصلاة والسلام صفت احدهما على الاخرى لتسلسل  
وليس حواجا من سؤال تنشأ من الآية الأولى وكذا ما قبل في حواجه من ان الواو  
لاستيفاء فانه لم يبعد دخول الواو على الجملة المستندة اليه اعني جواب  
السؤال المتدخل على فية على المستندة لهوية اعني حجة لانداية وكذا ما قبل  
في الجواب ان اعتبر في صورة الاستيفاء التردد في حال لسؤره بل حاله كذا لا  
والعرض من السؤال في الآية انكره ونظيره الغنى عيسى من صورته الاستيفاء  
والفرق واضح فانه مطلوب في الاول ليس ما احسن بمشترك الاتصال فوجب  
لفصل وفي الثاني رفع ما ورده فكان كل واحد به يؤدي به العرض من السؤال  
والجواب في صرف وكان اقدم مقام وصي به نصي ساسمة من وجهوا عبارة من  
وحده آخر ليس بشئ لانه على تقدير ان يكون الذي يؤسوس الآية استيفاء يكون  
جوابا لقوله ما بال انقلب هذا الكتاب حتى نهم مع انه ليس فيه تردد في حال  
اسؤاله ما حاله كذا ام كذا قال من سره والاحتلاف حرم لوانشاء  
من صواب الخاص على العام ليس جهة كل الانقضاء وذلك للاختلاف في الاعمال  
فانما قد يكون انشأته كذا قبل اموتته وكذا في غير من اصرح \* قال  
قدس سره وادراكه ان الكلام اخ \* حيث ورد الجواب في السؤال \* قال  
قدس سره وعدم نهج اخ \* حيث لم و ذلك في عدة المتكلم الجملة التي  
هي منشأ السؤال ( قوله لان كون الجملة الاولى مع ) قد جفا لا مجرد كونها  
منشأ السؤال لا يوجب شبهة الاتصال فالجواب الاندفاع لو حاد ان المتصل بالمتصل  
والشئ متصل بمتن النشأ وهذا ما يتردد كان جهة الاتصال واحدة والافهموز  
ان يكون كالمقطعة من ماء على ما من جهتي الاتصال فلا بد من نزولها مرة السؤال  
ليكون كالمقطعة والسكاكر حجه لله تعالى عدم اعتبار ترتيب لانه حين الحاجة المقتضية  
للقطع فهو من احداهم عدم قصا لشرا الثاني في حكم الاول و الثاني ان يكون  
الكلام لسان المعنوية كالنور للسؤال ومع شئ به يكون دليل لاهي بتقدير السؤال  
وجعله كالمحقق ولو لم يورد الواو لم يكن شئ بلا على تقدير السؤال واعتباره ولم يتر  
فيه كون الثاني كالمصل الاول حتى يتحد اي اعتبار الامر ومن هذا يظهر ان  
مدفقه من الكشف انفس مؤيد لادعاء من كدابة كونه منشأ السؤال في كونها  
كالمقطعة لانه لا يدل الاعلى بتقدير السؤال ولا دلالة على جمعه به بما الاعتبار

كالصلة (قوله) وانه في غير سؤال (كأنه ما ملأ أذن من حسو الالهة) هو  
 محل استظهار الشرح رحمه الله في وقد عرفت انه لا يشهد على انه يجوز ان  
 يكون اقتضاه هو تقدير السؤال الكف به في كونه كالحاري عيه من غير حاجة الى  
 التزيل (قوله) عن سب احكامه) ما يكون التصديق بوجود السبب أصلاً  
 والمطلوب بالسؤال فنور حقيقة السبب كما في الميت المذكور ان التصديق بوجود  
 العلة بوجوب التصديق بوجود السبب الا انه جاهل عن حقيقة سبب بمناشراح  
 ماهيته ولذا يسأل عما قصد في احوال بوجود سبب معين متى يس مقصودا  
 السائل وفسبق في بحث لاستنباط تحقيقه في كلام السيد قدس سره (قوله) لان  
 العادة جارية ما لا يخفى ان حرام ان كان قوله ان يسأل عنه يجب اسقاط الجواب  
 كان قوله انه ادقيل الخ لابد من اسقاط امس اسسأل ليكون حرام لقوله اذا  
 قيل واجبة اشريطة تسمى صبر اشسان وتوبة سو حية ايصال ان يسأل مبتدأ  
 واما قل حرم و جملة حرم والصبر قشاش (قوله) عن سبب علة) فالسائل  
 بهذا الكلام جاهل بمسبب لا يعلم الاسباب بخصوصها ويتردد في تعيين  
 احدها ليكون السؤال عن المسبب الخ ولما يتبادر سبب خاص يحصل بمطابقه  
 اعي تصور سبب الرخيل التي ان يكون السبب من سدا لا ان هو  
 المسبب ان سبب السبب التصديق عنه له هل السؤال ام يمكن هذا  
 السؤال الا لتصوير ماهية السبب فهم فانه قد حفي على بعض المتأخرين (قوله)  
 وعدم ان كره (مع) ان سبب سبب التصور وان كره ان يكون لطلب احكام  
 فلا حاشاى ما قيل ان هذا اذا احرى الكلام على مقتضى انه احرى واما اذا احرى  
 على خلافه تصور ان يكون رسد كبر ابريل المتروكة مرة اخرى (قوله) ان قيل  
 الخ) وليس السؤال المقدر حاشيت هذه سرشت تمت على ما يسبق اليه التوهم  
 لانه معلوم وهو الهم المعلوم من قوله (ولقد همت بذكره) في انكشاف وما  
 ابرئ نفسي من التردد شبه لها براءة المكابدة ولا كبره ولا يحلو ان يريد  
 في هذه احادته لا ذكر ما من غير سوى طريق اشوة بشرية  
 لا غير طريق القصور ونعم وما يريد على عموم الاحوال هي فالسؤال المقدر  
 هل حسن النفس محاولة على امر سوء حيث لا راحة لهذا النفس ان ينفذ فكرة  
 عاجب مع ان حسن نفس مرة تسوءه ولما عيوداً كيداً في الجواب لان  
 فاسائل ترددا قريب الامكار اولان احدهم دفع التردد والتثني للاهتاء فالحكم  
 لانه يستلزم الاوهام كون حسن نفس امارة بالسوء حتى يحوس الالباء عليهم

السلام ( قوله فهو جواب لسؤال عن السب الخاص ) و لما صاحب به من علم السباب  
 شق لطلب العدة من لاحتصق وشكر ائمة و تخلص من العذاب والتعيم  
 فيصحب تعبير واحد منها وهو الاستحقاق وقول من العادة حق له ( قوله بان  
 ظاهر لطلب السب الخ ) واصحاب به من هو حق من حسب السب والتكلم به يلق  
 اليه الحكم العقل البتة ( قوله و وصل ظاهر ) اي ربط السب مع السب بحيث  
 لاحقاً فيه ( قوله يعرف موضوعه ) فان قلت لعل تدل على التخصيص  
 فكيف تدخل على السب الذي هو مقدم على السب قلت باعتبار انه متأخر عنه  
 في الذكر عند بيان السب ( قوله وصل حتى ) لانه حرب للسب ولقدروا لطلب  
 به من يصح ان لطلب العادة سباً وينبذ شرح ما فيه ويحصل ذلك بذكر  
 السب المعروف بالصدق في المصالح في صمد ليس مقصود به ( قوله وهذا بلغ الوصلين )  
 اي الوصل التقديري يبلغ من الوصل الظهري لكون الاعتقاد في الاول على العقل  
 وفي الثاني على القسط والابالعلم بالسب بعد سؤال اوقع في الغلب من العلم من غير  
 السؤال ( قوله فيما نوت هذه الثلاثة الخ ) كما عرفت سابقاً به ( قوله نحو  
 قالوا اسلاماً قال سلام ) السكات المذكورة اترام في الحكمة لا المحكي لانها  
 الكلام اللامع عابته الامة في قال يحتمل ان يكون قدولهم لطف بغيره مما مثل  
 ما يعتري في لغة العربية ويحتمل ان يكون له لانهم سكتوا قبل يتكلمون بالغة  
 العربية ثم شيوخ هذه اللغة اتهموا من اسميل عليه سلام بعد بعد عن مقصود  
 قوله زعم ) اكثر استعماله في الاعتقاد السابق وقد يستعمل في الحق على  
 صافي الفانوس ويدل عليه قول الشاعر مدقوا ( قوله اي اوقع به لاستيفاف  
 الخ ) بيان لما حصل المعنى فاعلم ان مصدره و زبده شيوخ هذا التقدير  
 فيه واما الى الجذور والجرو و زبده فقد بهما على استيفاف ( قوله نحو احسنت  
 انت ) يعني انه على صيغة الخطاب بغيره صيرفت دون صيغة التكلم فانه لا معنى  
 لتعليق احسن التكلم اي رد بصرفته لطلب الاحد اصراً عن مارج عن بعد  
 الكلام كصدقة المصطب لتكلم او قرأته له والمقصود من هذا الكلام اعلام المصطب  
 بانه وقع الاحسان منه باقياس ان يزيد ثقله بالاحسان السابق واستغلاب اللاحق  
 لا اعادة لازم القادة كما قيل حتى يكون معنى كلام الى عز احبك الى ربك ويكون  
 السؤال المقدر سؤالاً عن سبب عمله والجواب عنه في اعلم ذلك به حقيق بالاحسان  
 او بانه صدق قلت فانه مع بعده عن انهم رد عليه راعلم بكونه حقيقة بالاحسان

لا بد من العلم بحسن تصديق به ثم ان يكون صحيح الحائط احسانا عما يتحقق  
 اذا كان زيد فلا يلحقه ذلك نفس الحسن في غير مرتبة ارادته فانه لا يسأل  
 عن سبب كون زيد محب اليه اي هل يله للاجساد فان الحائط بعد تصديقه  
 لتكلم في قوله احب اي يتصدق بان كونه محبا اليه له سبب وهو اما جاهل  
 عن نفس السبب طالب بتصوره فيكون السؤال ليس لما احسن اليه على صيغة  
 الماضي المجهول اي لا يثبت صرح محسا اليه اي اهلا للاجساد واما عالم سبب  
 كونه محسا اليه من كونه في حقه حقيقة للاجساد وكونه صدقا للمحيط وقر بالله  
 الى غير ذلك وطب لغيره ان يحب اليه المفضل هل هو حقيق للاجساد  
 والحواف على التقديرين زيد محبي فالاح من غير اشارة الى سبب استحقاقه  
 لو صدقتك الدبر اهله ذلك مع بيان سبب استحقاقه الا انه على التقدير الاول  
 يكون مقصودا سبب تصور السبب المعنى والتصدق به بالغله حاصل بالعرض  
 وعلى التقدير الثاني يكون التصديق في سبب الخاص مقصودا بالذات وتصوره  
 حاصل لا بالعرض بل لا يترتب له على تقدير الثاني يستحسن انما كيد يكون  
 ان لم يرد في تعيين السبب والحواف بالاكلام في نفس الاسباب وكوب  
 على طريقين و طريق الثاني انا من الاول واما سبب الثاني كد على التقدير  
 الثاني وسمعه عن التقدير الاول يخرج من جهة الوصف قائم مقام كد  
 كما قاله السيد قدس سره واما حرر ان ظهر دفاعا عن السيد بالاضابط  
 العلم بسبب اهله الاحترار في المعنى لسؤاله عن الغير سبب احسانه لان السؤال  
 اندر ما قال عن سبب كون زيد محب اليه لآخر كون المحاط محسا وظهر  
 ان تقدير لما احسن اليه صحيح على كل واحد من التقديرين ( قوله فالانظر الى )  
 اي الظاهر مهور ثم ان مهور من كوني اشارة الى نفس لذات قائم باظهار استكمال  
 اسم الاشارة موضع التغيير و قدس سره وهذا وجه من حوح و سبب  
 الى امتياز من يؤمن و ذات لا يحرره على اثنين مشعر بان الحكم يكون  
 انكرب هدى محسا ظهر بواسطة ثلث اقسام فلا يسه السؤال عن السائل  
 الا لفقد من ان في سبب محسوس و اولها الحواف الالجل على نفسه  
 المحاط على عفته من حصر بل التصديق واداءت بالاجال والاقابلوب  
 اعاد الحكم بل هو مشر مؤثر غير لازم و يرد عليه كونه هو الفلاح  
 في الاخرة بخلاف ما ذكر من يزعم استينافا فان الحكم محتصا كونه  
 هدى لتقنين ليس به شرعية لخاصة فالسؤال منه غاية الاتهام والحواف

مشغل على بيان هذه الاختصاصات تفصيلا وجزلا (قوله فان قلت ان كان ح)  
 اراد على قوله وهذا المانع لاشتغاله على بيان هذه الوجوه بغيره وان كان  
 بالحكم الحكم الذي يتصل به الجواب يدل عليه التعليل من قوله ان الحكم على الوصف  
 مشر بالبيان والحكم الذي يتصل به الجواب هو الحكم السؤال عن سببه دون ان كان  
 غيره لم يضاف الجواب السؤال لان سبب حكم الغير سؤال عن لا يكون جوابا  
 السؤال عن سبب الحكم السؤال عن حقيقة برده عنه بالسؤال ان كان عن  
 سبب الحكم فلا بد من اشتغال الجواب عليه اى سبب كان وان لم يكن سؤالا عنه  
 فلا معنى لاشتغاله على بياحه فارق بين الاستنباط منه لاعتبار الانصاف والحكم  
 يصحكون الثاني المانع من الاول فادفع ما قيل ان ما فيه الشرح رحمه الله من  
 ان السؤال ان كان عن السبب المصعب مشاهد في مرق بين الحكم استصعب  
 السؤال والحكم الذي يتصل به الجواب وطهر ان مجرد المرق بينهما لا يدفع  
 الاعتراض (قوله وجهه ان الم) مراده ان كونه يمانع بواسطة الاستدلال  
 انه كونه ليس في كل استنباط بل في استنباط يكون السؤال فيه عن سبب  
 الحكم وادريد ان يحاط بان سببه مستحقة له فالجواب حذو ان كان الاستدلال  
 الصفة كان المانع منه ان كان بالعادة الاسم لاشتغال الاول على بيان سبب الحكم  
 الذي يتصل به وهو سبب بلحكم السؤال عنه بخلاف الثاني (قوله ثم قرر سؤال  
 من سببه) حتى لو لم يقدر السؤال عن السبب كما في قوله تعالى (قلوا صلات قال  
 سلام) لا تصور فيه ذلك وكذلك لو قدر السؤال عن السبب ولم يرد الجواب  
 فان سببه الاستصحاب كما في قوله سبحانه وحرر طوبى قال قدس سره هذا  
 كلام مختل مع هذا كما يرد لو كان السؤال بغير سؤال عن سبب كونه الصواب  
 محسنا الى ريد ان اذا كان سؤالا عن كونه ريد محسنا اليه وعلاله فلا يقدم  
 تخصيصه قال قدس سره فالجواب ان يقال مع هذا لا يدل على السؤال القدر  
 سؤال عن السبب بل يشال انه سؤال عن غير السبب وهو الصفة في زيد ليعلم ان  
 الاحسان في موضعه او لا واعلم ان ما ذكره انصاف رحمه الله من تسليم الاستدلال  
 بقوله مدونة مأخوذة من لكتشاف في تفسير قوله تعالى (وذلك على هدى من ربهم)  
 وعبارة هكذا واعلم ان هذا النوع من الاستدلال في بحث نادرة نادرة مع من استدل به  
 الحديث كقولك احسنت الى زيد فزيد حقيق لا حشر ونة نادرة صفه كقولك  
 احسنت الى زيد صدقتك قد علم اهل لذلك ما يكون استنباط بالعادة الصفة احسن  
 والمانع لا يطولها على بيان الموضوع تلخيصه نهى جرح شارح وجهه قوله هذا

النوع اشارة الى الاستدلال الذي يكون السؤال فيه عن السبب ويكون الجواب  
 بيان لا يتحقق لانه لا يكون سببا في تحصيل الآية المذكورة حيث قدر السؤال  
 على تقدير حصول سبب ومعلوم استنباط ما بالثنتين بمخصوصين بذلك وقدر  
 اجواب اعمى بدس بموسوع قوله في الذين هؤلاء عقابهم احكامه بان يهدمهم  
 الله وكذلك على تقدير كون او شئت من هدى استنباطا والسبب لما يشكل عليه كون  
 المقدر في المثال المذكور من المعوق من السبب جعل قوله هذا النوع اشارة الى كون  
 الاستنباط باعادة من استأنف عنه الحديث سواء كان سؤالاً عن السبب كما في الآية  
 الكريمة ولا يكفي في ذلك ولا ينبغي له خروج من الظاهر المتأخر \* قال قدس سره  
 وبذلك يظهر الحق \* قد عرفت صحة تقدير هذا السؤال فيما سبق فلا نعيد (قوله  
 وليس يجري هذا في سائر صور الاستنباط) وان كان باعادة ما استأنف عنه  
 الحديث استمرا اوصفة كما ذكرنا وسلاما على اهل البيت قال والذين الخلق في سلام  
 قال كلا لا يستدبر جواب سؤاله قال اراهم وليس احدهم يعلم من الاخر وكذا  
 لا بدوت بينهما وقيل قلت هل يلى سر دأتم او لمعاشى سر دأتم قال هو وان كانا هو ابراهيم  
 من السؤال من نسب ركني ليس بطواب بان سببها الاستدلال كما في محو احداث  
 بعصية التكلم في زيد ويدفع اعدائي او اكمل النصيحة بدفع اعدائي فانفاوت  
 بينهما لانه في حقيقة جواب بالا تحق كانه هل ربح حق والاحسان دفع  
 اعدائي او دفع اعدائي \* ثم عدا اكامة (قوله لهم الف الف) في نوح البقي الا آلاف  
 والالفة والالاف فالكسر دوسى كرفتن من دسمع والالاف الف الف دادن والف  
 كرهى والمؤالفة والالاف كسى بوسن (قوله طارف هذا الاستدلال الحق) لسان  
 تقول يجوز ان يكون الاستدلال مذكورا لان الزعم يدل على الكذب ولنا قبل كية  
 الكذب الزعم (قوله ن دعنا انما كذبوا بالبيان) اى بمنزلة احدهم كما مر في لاريب  
 فيه وهدى الثقلين لكن انك كذب هاتك مذكور وهما محسوف وذلك لان معنى لهم  
 الف وليس لكم الف معنى كسهم وموضع له (قوله تدفع هذا الوهم الحق)  
 قيل هذا الوهم بعد ايراد الوالو على لانه يجوز ان يكون اعطاف على الذى لا لى  
 والجواب ان الاعطاف على صروف مع وجوده مذكور لا يذهب اليه الوهم (قوله  
 حق يا اولي العاقلات الحق) فيه اشارة الى انها ليست زائدة او استنباطية كقائل لكونها  
 في الاصل لمعطى فلا يصار الى خلافه الا عند الضرورة ولعله ارتكب ذلك هرا  
 من لزوم عطاف الانشاء على الاخبار (قوله موثق في حيا عظيم) اى انفا ومعنى  
 اما انفا فلا بد لاسما الف طعة من تقدم ما في المعطوف عليه ولا يجوز حذفها

في الساعة حتى يقال: انهم قد قتل قوله له مع الهمزة المعجمة واللام (قوله والافان وصل  
 دل على ان القوس صورتين كمال الانقطاع مع الهمزة وسطه فنقول بعده بان  
 الوصل اما للرفع الالهام وما قبله فوسطا لعلوا واجب يال مو صه و ليه اشار بقوله  
 وقدره امران الالهام الخ (قوله لم يذكر لامه لا وحدا) يوردهم حدة في ذلك  
 (قوله لاي لاتعدوا الخ) ويؤيده قراءة عبدالله والى لاتعدوا ولا بد من اعادة القول  
 وقبل هو جواب قوله اذا حدثا ميثاق بين اسرائيل اخر به جرى قسم كاتعقيل و رفقيا  
 عليهم لاتعدون وقيل معناه ان لاتعدوا فلما حذف ان ردهم كونه (الا بعد الز اخرى  
 احصر الروى) ويدل عليه قراءة عبدالله لاتعدوا ويحتمل ان لاتعدوا ان يكون  
 ان فيه مقصود ان يكون ان مع الفعل لئلا من اينق كانه فين خدس في بني اسرائيل  
 توجد هم كذا في الكشف (قوله كانه سورع الى الامثال الى آخره) فان قيل ما ذكره  
 ان يصح لو كان الاحبار يلقط الماصي فدا وكذا صاحب (قوله لا معنى آمو) ولذا  
 احب بقوله بفقر لكم وباعده قراءة ابن مسعود روا كذا في الكشف ولان  
 المتعارف في احد الباني هو الامر (قوله وفيه نمر الى آخره) هذا الخبر وعلوه  
 اوردهما لتصريح جملة تعالى في الاصاح و صاحب صاحب الكتاب من قوله  
 يا ايها الذين آمنوا تناولوا في صلي الله تعالى عليه وسلم وانتم كنتم في حقون الله  
 قال امير المؤمنين رد على نمارته صلى الله تعالى عليه وسلم الى احدى وجوه فهم بعد الحجة  
 وقدم آمو الا ان التفسير والسر وانهم مرة متأخر عندهما من لا بين متبع الله و صاحب  
 ان يقدم الامر بالايمان من هذا الوجه لالتقدم في النص ولوسم الامام من العصب  
 على جواب السؤال لئلا يكون جوابا له بكون جوابا له وريسة له وهو  
 داحس فيه كانهم قالوا لايبارك فيل آمو يكن لكم كذا وشرهم بخدمة نبوته لهم وفيه  
 من اقامة الظاهر مقام الصبر وتوابع الحساب لا يتحقق موقفه بنهي (قوله بياين قوله  
 آمنوا بالله ورسوله) ادلا معنى لتكليفه عليه الصلاة والسلام بالان رسوله ومعه  
 بل جواب الاول الذي ذكره صاحب الكشف فان قيل لم يجوز ان يكون رسوله من اقامة  
 المظهر مقام المنصير كما قاله صاحب الكشف قلت لا يصح لغيره في حق الامم  
 الا ان يشره قل قبل يا ايها الذين آمنوا صاحب الكشف لا يقول له ولا انه لا يحتاج  
 الى تأويل تؤسونا بآمو ليكون نشر معطوفا على قل (قوله الا انه انصرم  
 بالآية) لعل صاحب الكشف لا يسل احصر المذكور من يجوز تقديره بالآية ايضا



فانه قال قد علمت عطف قوله وبشر انهم من قوت على تؤمنون لانه في معنى الامر  
كانه قيل آمنوا واحمدوا بؤيدكم الله وبصركم وشركم يا رسول الله المؤمنين بذلك  
ويشبهه قوله تعالى يومئذ من هو عدواستغفرى لذنوب قاريس سره وعطف  
من الشارح رحمه الله تعالى في معجم المحب من السبابة قال لم يشبه الى آخره والحد انه  
مذكور في شرحه فكيف في حيث قال وخاصة انه عطف مجموع على مجموع بلا اعتبار  
عطف شيء من هذا على شيء من ذلك والاعجب انه قال مع ظهوره من عبارة العلامة فانها  
ظاهرة في عطف الجملة على الجملة كما يدل عليه التثنية وحلها في عطف مجموع على  
على مجموعها من غير سطر بقرينة ما ذكره في عطف من السمن بقول الله تعالى  
الى آخره فان عطف هذه ظاهرة في عطف الفصاة كما لا يخفى على الناظرين في فهم ان  
مقصود الشارح رحمه الله تعالى في هذا الكتاب الاشارة الى توجيه آخر لما ذكرنا من ان  
بمحيط لا يحتاج الى الصرف من امره بل مقصوده ليس اعتمد بالعطف الامر  
اي الجملة المستترة عليه من حيث هي امرى جهة مستترة عليه فان التميز عن المصوع والتميز  
المستتر فيه بالضم ثانع في عدالهم من المعترجة وصف ثواب المؤمنين اي الجملة من  
حيث انها مكية ثواب مؤمنين مع قطع النظر عن كونها امر او هذا هو الحق لانه دامر  
عطف بجزء متعددة على حل متعددة فاسباب العرفين لم لا يجوز عطف جملة على جملة  
أخرى لانه حاصل مضمون أحد هما من مضمون الاخرى مع قطع النظر عن  
الاحادية والاشتراك فيهما بل بالانطواء للمعاني الاول دون الثاني والاختصاص  
وغيره يظهر من البردي الامر بصفته مجردة عن الفاعل والابلية بل مجردة عن  
عليها مجردة عن الله من كانه الله تعالى قدس سره لان العطف على المسدح  
اي العطف على حذيفة يسرر لاشترائك في الآخر فلا رد ما قيل انهم حور وافردي  
فانهم مجردة عن ان يكون من عطف المفرد على المفرد وليس به الاشتراك في شيء  
قال قدس سره ابو في ما مثله من الآية فيه ان الآية ليس نص في عطف  
المجموع على مجموع حتى يرد في المثال المذكور انه بعد التفسير من الآية لا يظهر  
فيه في كونه من عطف الجملة على الجملة لانه الى الآية حتى يجعل مثالا لها قال  
قدس سره لانه انما لا يفرق بين عطف المصوع على المصوع وعطف جملة  
على الجملة على مدركة في انفسه من قطع النظر عن خصوصية الاشتراك  
والاحادية لا يفرق بينهما في ب لانه في الاول بين العرفين وفي الثاني

بينا له دليل ولا في الحسن حيث يوجد كل منهما اخلام عن شككت فبني اعترت  
 في عطف الانشائية على الاخبارية انما اتفق الفرق على فهمه السيد حيث قال مراد  
 الشارح رحمه الله تعالى انه ليس المقصور عطف ذا مرمرود عن العادل بل عطف  
 الجملة \* قال قدس سره وان اراد الخ \* هذا مراد الشارح رحمه الله تعالى ولا ينعى  
 انه من عطف الانشائية على الاخبارية بل من عطف احصاء على احصاء مع قطع  
 النظر عن الانشائية والاخبارية \* قال قدس سره لم يثبت لعطف القصيدة على القصيدة \*  
 والحق انه لم يثبت لعطف الحاصل من مصمون احدي المجتبى على حاصل مصمون  
 الاخرى ايضا قال الله لكل واحد منهما عطف عن شككت \* قال قدس سره  
 والله قد جرد الله الخ \* هكذا كلام حري من حيث الشرح رحمه الله تعالى على  
 لسان السيد ( قوله اي ما مرهم وهو معطوف على قوله ما تعلقوا الخ ) وعطف  
 الائمة على الاخرى والعكس بخلاف قوله تعالى ( قوله وكا به من التي عليه  
 السلام الخ ) لا يرداه ان به محل قوله تعالى ( و كنتم في رب ما رب )  
 الاية في جريان قول احتل نظم الآية ومن دخل كان لمعي ( قوله كنتم في رب ما  
 تزلنا عن عدنا ) وفساده ظاهر وحاصل الجواب في ما مر من ان معنى هذا  
 الكلام عبارة تأتي بها ان يقول وان كنتم في رب ما تزلنا عنه بل متى ولا ينجي انه  
 خروج من السوق فان المعطوف عليه في جريان القول هو رب ما ( قوله كما هو قول الخ )  
 قال العلامة امور بان يقول اما استصحب ان يحصر في ومولاي به عيبك ( قوله في نحو  
 حاتم صديق وحنفي صديق ) اي في مقام الاشهاد به كبره وتمامه به هو من ذكره حسب  
 بخلاف ما ذكره من ان احوال لا مور التي تعني به ما به صانع مطع كالقول  
 كمي واسم وداري واسع وحاتمي صديق وحنفي صديق وعلاهي بي ( قوله من القوي  
 المدركة الخ ) القوة تطلق على مبدأ الفعل والاعمال جوهر كمال او عرضا مهور  
 ان يكون العقل هو النفس الناطقة وان يكون سعة فائقة يعني لا من مدركة للحالات  
 على ما مره وهي التي من قبيل سعة العقل في لالة كفاية فكيف قاطع ورد  
 بالقوة المدركة ما يكملي به الادراك مدركة كانت او معينة ( قوله من غير ان يدي  
 الخ ) زيادة توضيح لان المعنى صارة عاتقال الصور ( قوله يدي اي الخ ) تؤدي  
 الادراكات الحسية بواسطة الارواح التي في الاعصاب في متى في مدركة المتصلة  
 بالروح منصوب في الطل المقدم والادوية عنها متدركة عن ادركه من سعة المروح  
 المنصوب في كل حس محصور وبواسطة الروح الذي هو مدرك مشترك في جميع

أصوات واتصال الأعصاب ليس لتهد طرق يسير فيها الكيفيات فان الكيفيات  
لا تتصل من موضوعاتها وأدوات نفس ليس بتأخر من علاقة الحواس لموضوعات  
يزس يقطع فيه تلك مسافات (قوله بواسطة القوة العاقلة) ان كانت النفس  
مدرة تفعل فاعادة على تدهف وان كانت عيه فلعني بواسطة بها قوة عاقلة  
(قوله لا يخرت بداته لخرق) اي المادى كما تقرر في محله (قوله اذ العقل الخ)  
يعني ان النفس في تصور من تصورات الخلق اما كان جامعاً بينهما لان العقل  
يقرب الخلق برفع العدد عنهم فيكون رجوعاً الى اتحاد الخلق في التصور (قوله  
قلت الخ) اي العوارض الكلية ليست موحدة لعددتها عند العقل لجود صحتها  
على كل واحد من هذه بناء على كليتها وان كانت مخصصة في الخارج بعض منها  
قوله (وهو ان النفس الخ) يعني ان الجامع بين المسلمين في المثال المذكور متفق  
فلو كان الخلق بين مسلميه جامعاً لم توجب صحتها على امر اخر لتفقد الجامع  
بينهما باعتبار لخرق (قوله وحوادث الخ) يعني ليس المراد بالحقائق معناه المشهور  
اي الاتحاد في ماهية النوعية بل الماهية في معنى له مريد اختصاص اي ارتباطها  
بحيث يصير هذا لا يتجلى في تفكيره دون مصادمها سواء حكيماً دائماً  
او مرسد بمعنى قوله ان العلم بغيره الخ لا يحددهم عا سوي ما فيه  
المادة يجعل كل مرسد في حقل اختصاصه واليه يشير قوله فيما مضى ويتوهم  
ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والخصائص او مرسد  
كما ان العقل بغيره مرسد من اختصاص برفع العدد عنها كذلك فهم نحن فيه بعد  
قطع الطريق فيه المدة برفع العدد عنها ويهدا المدع ايضاً بما قيل ان التشابه  
والجانب بها بصير سامعاً عقب ان يصح الاستدلال كذا واما كذا في مقام بيان  
احكام انواع الحيوان وتصح ربه بكرم كذا وعمره الكرم كذا في مقام بيان  
ايراد الكرم فلا وجه لاحتمال ان يمتثل بذكر (قوله ويصح دقت الخ) اشار  
به الى ما ذكره في شرح قوله ووجه التشابه بالشركان فيه من ان يرد والاصد  
في قوله ربه كالاصد يشتركان في وجود الجسمية واخر به ويعر ذلك من المعاني  
مع ان شيد منها ليس وجه التشابه قائم للمعنى لدى له مريد اختصاص لهما  
وقصد من شراكهما فيه (قوله وذكر الشارح العلامة الخ) عبارته سواء  
كان اختصاص بين ذكور منقولة كالذى بين نعلوا وبعولاً وبين الامور  
المحصومة كالذى بين السفلى والعلو وهو تضاد محسوس مكافى او ما بين  
الصغيرين كالذى يكون بين الاقل والاكثر لان الكم المعصم اعني العدد

هم العقولات والنسوبات انتهى ومراده بعلية وعلولية لا عرضا لثاني  
 الا في الذهب لكونها من العقولات الثانية فكان التصايف جهما تصايف في الامور  
 العقولة والعلو والغل لا يعرضان للامور النسوبة فكان التصايف بينهما  
 تصايف في الامور النسوبة والاقلية والاكثرية من عوارض العدد وهويم  
 النسوبات والعقولات فكان تصايفهما بمقتضيتين وهي هـ لا يرد اعتراض  
 الشارح رحمه الله لان تلك المعنويات كلها وان كانت صور انعقوبة الا ان لا تصايف  
 بعضها في الذهن فقد وضعها في الخارج فقط وخصصه في ذهني والخارج معا  
 (قوله ان الوهم يحل في ذلك) الامر ونصوره بصورة يصير من لاحتها  
 وليس في الواقع مثله سواء كان يدركه الوهم كشبهة في النفس او شبهة الجربان  
 او لا كذلك، والحاصل ان لا يكون الجمع امر في الواقع من يعتبر الوهم وحده  
 جامعا (قوله يصدق الـ الوهم) لعدم غاية الخلاف بينهما (قوله يريد في احدهما  
 خارجي) غالب هو الصغرى يريد فيه الاثني والعشرة هو سامي يريد فيه  
 الكمية وكلا الامر من خارجين عن مذهب البيضاوي والصفرة فيكون مختلفين  
 (قوله ويؤمن ان هذه الثلاثة من نوع واحد) سبيل شراكتهم في اشتراك الدنيا  
 وانما اشتراك الاثني خمسة و اشتراك ثلث خمسة فافهم نوع العدد  
 والاحسان يتوزل دقت المعول مرة النسوبات التحليل للهوية (قوله وانما  
 اشتراك في خارجي) وهو اشتراك سبب وهذا الاشتراك في جهة لطيف بين  
 الفردات كما في قام زيد وعمر و نكر فكر حسبه يحسن ما رآه نودم ثلث اشكاله  
 في معنى الامثال ليقيد استوائها في الاشر في خارج لا مثل وحدانته مع مثل  
 انه حتى ساء ان المراتب المتماثل الاشر في وضعه نوع اختصاص لهما والاشكال  
 مشتركة في الاشتراك المطلق الشامل بمعنى واحد و يكون مع ليهما المثل  
 لاشبه ثم المجهول على ان ثلاثة غير مقدم على سبعة ولا يقضي والاطلاق بقلب  
 انها سبعة محدود فاشترى ان السبب في وجود ثلاثة اشترى ان السبب في وجوده  
 الضمني بدل الوصف بين او غير متسا محذوف كذا في شرحه لاحتاج (قوله وهو  
 التقابل بين امرين الخ) ترك قيد عدم تحقق احدهما فيس الى الآخر اذا وجد  
 له في كونه جامعا قال قدس سره ولعله ان تركه لانه اراد بالوجودي الخ  
 لا يخفى ان تلك لارادة خلاف الصديق كما تقرر في محله وان قسمه الجامع الى الانقسام  
 الثلاثة اصطلاح الفلاسفة فاهم يثبتون الحواصص الناطقة فالان في اجراء الاسكلام  
 على ما يقتضيه (قوله على ما مره المحققون) ارادة على بن سينا قال في بدش

قائمة علاقته بالاشد دو كونه استيعابى در بعض دوام كروى و ياور داشت و تهصيل  
 هذا مطلب في شرح انه عدد في رسته اشرح رجحه الله في تحقيق الايمان ( قوله  
 معتبر في مفهومه ) استيعابى مفهوم الاول مضاعف و اما في مفهوم الثاني فلا اعتبار فيه  
 فقط انه - قال قدس سره - عشر غاية الخلاف ، الخ - اعتباره غاية الخلاف  
 لان نصف رجحه الله حمل الباطن والصدرة والمحصنة والسواد من قبل شبه  
 المذنبين و اما ايراد السكاكى رجحه الله الخلاوة والجموعة من امثلة التضاد فلهذا معنى  
 حلي رفاقا في مساحتهم معوم من انا عاقل اذا كان معتدلا في الكتيب تحدثت  
 الخلاوة والبارد اذا كان فاعلا في العفيف تحدثت الجموعة والحر اذا كان فاعلا  
 في الكتيب تحدثت البررة من خلاوة وجموعة ، اختلاف في المعامل والقابل  
 معاموس الخلاوة والبررة ، اختلاف في الفاعل فقط فكون بين الخلاوة والجموعة  
 غاية الخلاف دون الخلاوة والبررة ( قوله يتركها مبرزة انصاف ) يعني التضاد  
 عدده كالتصنيف عدد فعل لانه كما لا يخفى ، احد انصافى من الاخر عدد العقل  
 لا يثبت احد انصافى من الاخر عدده لانه يعتبر التضاد دخلا في التصنيف  
 حتى يرداه اذا كان احد القديس لا يثبت من الاخر عدده ، يكون التضاد جامعا  
 عدده من غير حاجة الى ثبوته مرة تصنيف وان التضاد داخل في التصنيف  
 فلامعنى التبريل ( قوله انه لا يحضره الخ ) وذلك لانها يحصران عدده حين  
 ادراك التضاد اخرى معقودا ، كانا من خصوصيات فتوهم من ذلك انه  
 لا امسكك يدهم فاذا حصروه احدهما حصروه ، الآخر وقال السيد في شرحه  
 التفاح وذلك لا شترانهم في انصافه التي هي من الاصناف اللازمة لهم ، ولما  
 يد ، وفيه ان اشترى كلف في ضرورة امر مصادق لقواعدهما بهذا الاعتبار من  
 التضاد بين واحد منهما ، هما على ( قوله معنى ذلك ) اى كون التضاد وشبهه  
 سادسا على غير حكم فتوهم حكم على خلاف الواقع ، بل لازمهما في المحصور ، على  
 حضورهما عدده حين درازا ، اخرى بينهما ( قوله تقارن في الحال ) اى  
 يكون حضور حدهم في حال مع حصول الآخر فيه لالغلافة عقيدة او وهمية  
 قد قضى ذلك ، لحد لا على يده ، لاسباب مؤدية الى ذلك وليس لمصادفة  
 فيه مطلقا ، بل جميع صور الحبالية كذلك قال السيد في شرحه التفاح والاصباط  
 في احدهم ، انهم ماسبق مقارن في خراطة الصور اولا فالاول هو احوالي والثاني  
 ان ، يكون بواسطة من رتب جمع ويقتضيه بحسب نفس الامر هو المعنى  
 اولاهو الوضوح ، لانه يمكن في وجه وسط هذه الثلاثة في اقسامها فقول الجملتان

اما ان اتحدوا في مفرد من مفرداتهما اولا وحيث ان يكون بين مفرداتهما اتحاد  
 في وصفه نوع اختصاص بهما ذاتيا او عرضيا فهو تفاعل او لا يكون وحيث ان  
 ان يكون بينهما تفاعل اولا وعلى الثاني اما ان يكون بينهما تفاعل او لا وحيث ان لجامع  
 بينهما اصلا وعلى الاول اما هو تضاد او نصيب او سلب ويجاب او عدم وملكة  
 والاخير ان لا يتصلحان للجامعة لان السلب والعدم وان كانا مستغنيين عن اليجاب  
 والملكة لكن اليجاب والملكة لا يستمرمانهما فاطماع عدم الاتحاد او تفاعل او التضاد  
 او التضاد او التفرق اوشبه احدها لكن لا وجود لشيء للاتحاد وشبه التضاد  
 وشبه التفرق في صفة ثلاثة منها عقل الاتحاد والتشابه والتضاد وثلاثة منها  
 وهي شبه التفاعل والتضاد وشبهه وواحد منها حبس التفرق ( قوله سابق على  
 العطف ) فيكون محتمله ( قوله لا شكك الخ ) كصور العرطس واخرى والفعل  
 والسكن والاعطى في حيل الكتاب دون انقص ( قوله وكم من صور لا تصح  
 اح ) كصورة محبوب ريد لا يظهر في حيل محرو ولا يرول عن حيل ريد ( قوله ما  
 لم يقف على ذلك ) اي على ان ليس المراد بالجمع مدركا على عدم الوقوف  
 هو الجواب لانسانه على ارادة العلى المدكور ذكر لا عراضا لو لم تكن ذكر الجواب  
 فلا يرد ان من الاعراض جعل الجمع المقبر والوهمي والتالي على ما يكون بين  
 الامور المعقولة والوهمية والندوسه لا تكون معاد ما يكون مدركا للعقل والوهم  
 وبما يدل فلا يصح ترده على عدم الوقوف على ذلك ( قوله وجب مدركنا )  
 من ان ليس المراد بالجمع العقل ما يكون مدركا محض وانه جعل بعضها على  
 الاطلاق مقليا وبعضها وهميا وانه جعل الجامع حبس تدارن الصور في الخيال  
 يظهر بالنأمل في كلام اصحابنا الاول فانه قال في حله القضية للاختطاف من  
 لم يكن بينهما بينهما صفة المدركة جهة من جهة العقل او الوهم او الخيال فانه  
 جعل العقل والوهم والخيال جهة الجمع ومقتضيه لا مدركه واما الثاني فانه  
 قال الجامع العقلي ان يكون ههنا اتحادا في صور او تدان ههنا او نصيب والوهمي  
 ان يكون ههنا شبه تفاعل او تضاد اوشبه عباد وان ان يكون من تصورها  
 تدارن في الخيال ولم يقيد شيئا منها بقيد يخصه بواحد منها ( قوله مشعر بان يكتفى  
 الخ ) لان الكلام في الجمع الصحيح للعطف دائما لا يصح العطف لاعتناق غرضنا  
 بانه ( قوله قلت الى آخره ) اي لا تدرك للكلام في الجامع الصحيح بل في مطلق  
 الجامع اذ كونه صحيحا علم من سابق كلامه من عدم صحة نحو الشمس والف  
 بادنيابة وحرارة الارنب محذرة ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو خاتمي ضيق

وحتى صيق مع اتحاد المساء في الاثنان لانه لم يتم ان التكافي في حصة المساء  
 وحواد الجامع في الاثنان **قال** قدس سره فلا يكون **مصحح** للعطف جمعا بينهما **قال**  
 هذا مدف لا قدم من انه كان يراد من الاصل هو القيد او المساء اليه وهو جامع  
 يلحق اليه فانه يدل على انه يجوز ان يقال جائن حتى صيق اذا كان المقصود  
 تعداد الامور المشتركة في صيق وقد صرح بذلك سابقا فانه يقتضي ان لا يجوز  
 جائن حتى صيق لعدم اجماع قس ذكر المساء وبجور جائن صيق وحتى صيق  
 لا شرا كهما في المساء قد عطف ( قوله سهومه ) بواسطة ورود السؤال المذكور  
 حيث قال في الايضاح وما عاينته به ظاهر كلام السكاكي رحمه الله تعالى في  
 موضع من **مصححه** به يكفي ان يكون الجمع باعتبار اصرعه او الحراوقد من  
 قبوده هو مقصود بموصي وموصوهم لا من الجدد يوم الجمعة واما زيدوني  
 فيه ولعله سهومه فانه صرح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول الثاني حتى  
 صيق على قوله جائن حتى صيق مع اتحادهما في الخبر ( قوله غيره الى ما ترى الخ )  
 ظني ان سنده الجمالين **قال** يمين تنبيه الحكم فان الجامع كما يجب من الجملي تحت  
 من عطف المرداب ومركبات اعمير التامة ولذا حكم السكاكي رحمه الله تعالى  
 بامتناع العطف في نحو الشمس والقفار بحانه وحرارة الاربع وسورة الاحلاص  
 ودر الجوس كلها محدثة بعد اجماع من **مصححه** ومن اتحاد المساء وتعبيره  
 بالتصور للاشارة الى التصور **قال** وهو الذي كانه حرا من الشبثي فانلام **قال**  
 بمرله الصفة التي في قول سكاكي رحمه الله تعالى في تصور من **مصححه** او  
**مصححه** به اوقد من قبوده لان القسم الاول من الجامع العقب يكون محصا بالجم  
 والمركبات الثاني وان كانت بالمرداب وليس هما التعديل لدفع الشبهة المذكورة  
 فانه اشار بقوله ظهر كلامه الى انه لو حوّل كلامه على خلاف الظاهر فبشرية ما  
 ذكره في موضع آخر من يكون المراد بيان اجماع مطلق لا الجامع **قال** **مصحح** للعطف  
 لم ترد الشبهة **قال** **قال** شارح رحمه الله تعالى من ان التعديل للاصلاح فبيده ان  
 اراد بشتين ما من الحتمين بالشبهة باقية وان اراد المفردين فلامعي لاتحادهما في العلم  
 فان اتحاد العلم وتعدد مع لاتحاد الموم وتعدد وكذا لا معنى لتعدد في العلم وتضادها  
 فيه اذا غفل ولصايف من اوصاف المعلوم لا العلم **قال** **مصحح** الى الآن مقصود  
 ان شارح رحمه الله تعالى ولعل له غير ما يظهره ( قوله وكذا التقارن الخ ) به انه  
 مبني على ان المراد بالتصور حصول الصورة لا الصورة الحاصلة وان التقارن بين

والصورتين يستلزم التقارب بينهما وتوجب من التقارب في الخصوص ان ليس  
 في احدهما لعدم كونهما من الصور لان امر واحد - اخرائه مطلقا ليس من التقارب  
 في الثاني والصور وانما يصح ان يقال لا يتصور فيه والتقارب في الثاني  
 فرع التقارب في الصور كما حققه الله تعالى في قوله (قوله يكون هو وجه صحيح) فيه  
 انه ان راد من حيث انهما مفهومان في صلات في معنى لا يصح الحكم بالتصاد  
 لان المفهوم من حيث انه مفهوم هو الصور فالصورة لا تصاد بين الصور وان اراد  
 من حيث انهما لا يصح الحكم بالتقارب في الجلب لا انه هو بين الصور وان اراد  
 مطلقا بالتصاد بينهما من حيث ان وجوده في و لا يتصور من حيث الوجود دامه في  
 لكن يجري هذا منه فيما اذا اراد بتصويره في معنى صورة الحاصلة قال  
 التصديق بينهما بالصور في وجوده في و تقارب في وجوده في الله في (قوله راد  
 بالشيء المحل) باعتبار فلا بد من و (قوله و الصور امر الواقع الخ)  
 بطلاق التصور عن المصور وحل الام على به (قوله لا يحد هذا الكلام  
 على السكاكي رحمه الله تعالى) به اراده به في كلام السكاكي رحمه الله تعالى  
 فكيف يمساه به ما ليس هو قائله (قوله بالآيتين عليه السلام) بل عند الله  
 انه على طريقة الله في رحمه الله تعالى به في كلام السكاكي رحمه الله تعالى  
 منه نسبا له والاكل في هذا الكتاب من السكاكي رحمه الله تعالى (قوله  
 ويانه قوله في التصور الخ) انه ان الاله انما هو اذا اراد تعريف الجنس وما  
 اذا اراد تعريف العهد كما يدعيه قوله تعالى (قوله في الواقع في الجملة  
 فلا كلام في قوله تعالى قدس - به اني اذا كان المقصود به الخ) فقوله من غير  
 تعرض الخ بيان للحدود كذا في ثبوت على حد في و بمعنى من غير  
 قصد التعرض لقيده في على مجرد الاحد ولا في ان كون المقصود مجرد لاحد  
 من غير قصد امر راد في دلالة على التصديق او اشوت او غيرهما فلا بد ان يتم  
 راد وقد عرفت ان على التميز والمضي و قد عرفت في غير ثبوت المذهب  
 للتصديق في الحدود في زمان معين من الزمان في راد في و يصح التمثل بها  
 لمجرد لاحد و حيث انما ان تراعى سبب حسيين و كان المقصود اني مجرد  
 الاخر يحصل بعدم رعاية التمسك به في و لا يتحقق في ان في هذا التوجيه  
 ان يقال من غير تعرض للتعدد واشوب دون قوله في احد هو في الاخرى فالوجه  
 ان يقال انه قيد تعريف الاشياء من اراد منه ان يكون المقصود خلتا لهما  
 في التعدد والتبوت مثلا وذلك بان يكون المقصود فيهما التعدد او الالوت



اولها يكن شئ منها مقصود فيها او مقصودا في احدهما دون الاخرى ففي جميع  
هذه الصور رعاية تناسب بينهما من محاسن العطف الى الصورتين الاخرتين  
ظاهر لان المقصود يحصل باختلاف ايضاً واما في صورتين الاولتين فلان  
وجوب اتعاقبهما تفصيل المقصود اعني التجدد والاشوت لاساني ان يكون محسناً  
بالقياس الى العطف تصفى محاوراته في صورة اختلافهما ايضاً وهو عدم الاختلاف  
خبر او اشتهاء وجود الجامع \* قال قدس سره يمكن ان يدعى الخ \* يمكن ان يقال  
ان كونه في غاية السقوط بـ على انه صرح بطلان مذهب الكوفيين بانلغ وجه  
واصل حل كلام السكاكي رجحانه عليه في بحث تقديم مذهب الكوفيين اليه حيث قال  
في بحث تقديم المذهب اليه في شرح قول اسكاكي رجحانه تعالى فلا يكون  
لقولنا ريد عرف غير احتمال الانداء وهو احتمال التقديم اهم الابدالك  
الوجه البعيد وهو محسوس ريد مرهوعاً على انه يدل من ضمير الفاعل كما عرفت  
لاكون الفاعل جازئ التقديم على القوم كقوله مذهب الكوفيين على ما قبل فانه  
قاسد لاعمى له اصلاً انتهى فلا ينبغي ان يحمل كلامه على ما ينطو حبل كلامه  
عليه وحسب لا يكون مذكوره البديهة بما لتدبر السقوط ( قوله ما يؤول في الثانية  
فعلية صرفة ) وان كانت متاسبة للاولى في اعادة الضم فلا يسمي الصرفة  
فانه لاماسبة لها ولاولى لاعمى ولا صورة ولد ميسر لها ( قوله واختلاف  
الاعراب ) اي في المعطوف باختلاف الاشارات الى في المعطوف عليه ( قوله  
وهذا يحصل المذهب ) اي مذهب الامامية والعبية لانها على يد يد المذهب  
وان كانت عطفة على لامبية لكن عطف فعلها نظر الى الخبر كدافل عن الشرح  
رجحانه تعالى \* قال قدس سره مشبهة على جهة اسمية \* وجهه مشبهة اي على  
تاويل جملة اسمية بان يثبت زيد قائم معنى زيد قائم نظر الى المتأخر وما ويل جملة  
صلية بان يقال انه في معنى قائم زيد نظر الى خبر ( قوله تديب ) في اتيان التديب  
داسال كردن وولدته ماضية لتدع كذا في آية موسى ( قوله يؤولي لها لتقرير  
مضمون الجملة الاسمية ) كذا في شرح مدح العلامة اي حال فلا يرد المصير المزمك  
لضمون الجملة نحو قوله على امدره عزراه ولا الحسنة مؤكدة بجملة نحو هو الحق  
لاشبهة فيه والانه ما في فرضي امم غير حدث بقدر مضمون الجملة لادانته انها  
لا تكون الا مفردا غير مصدر سكن في التسهيل وقوع الجملة حالاً مؤكدة نحو هو ريد  
لاشك فيه لكن العاهر انها جملة مؤكدة وفي الرضي والغصص والتسهيل والمسائل  
التفرقة المشيع ان الحجب لتقرير مضمون خبروتاً كيدو لعل مرادهم خبر من حيث

انه خير ثم مصحون الجملة امامها خروا واخاتم حو . وته ظم نحو اسأل هل حل كاملا  
 او تصاغ نحو انا حر الله آكل كيا بآكل بعد او صغير نحو هو المسكين مرحوما  
 او تهديد نحو انا اخرج سعد السماء او غير ذلك نحوريد برك عطوفا وهذه  
 نعمة الله لكم آية وفي الرضى والاسندل على مصحونه نحو آكل ومرحوما  
 ومصدقا تركه الشارح رحمة الله تعالى لان الاستدلال نوع كيد للقول والجملة  
 الاسمية لابد ان يكون حركه معرفتين حامدين نص فيه في الرضى والتسهيل ولذا  
 وحذف عامله ثم انها في الاكثر من نصعات لارمادى المثل وقد لا تكون  
 نحوريد على الفرس راكبا لان الاكثر في غير المؤكدة عدم اشوت وقد تكون ثابتة  
 نحو شهد الله قائما بالقسط ولذا قال في المنح واصل في انواع الاول ان يكون  
 وصفا تابا وفي النوع الذي ان يكون وصفا غير ثابت اي الكثير الراجح فيهما ذلك  
 وفي المؤكدة ما لا يكون كذلك ان يكون مفعولا او يكون مفعول مصحون جلة فعلية  
 او لمصحون جلة اسمية لا تكون حركه حامدين نحو قد شهد قائما بالقسط هذا  
 والمسألة السيد في شرح المفتاح من ان الحذف المؤكدة مفعول مصحون امم واقع  
 في الجملة السابقة سواء كانت الجملة خبرية وفعلية فان المؤكدة قد تأتي بمنا الصيغة  
 ايضا كقوله تعالى (انا انزلناه قرآنا عربيا فان عربيا يؤكده مصحون الصغير الراجح  
 الى امرئ الذي يصح منه كونه عربيا وقد ثبت قائما بالقسط يؤكده مصحون لقوله  
 ادبهم منها القيام بالقسط فما لم يحد في كلام تقوم ولم يذهب اليه احد (قوله  
 ومصحون الجملة مطلقا على رأى) ذهب اليه اس مالت حيث قال في التسهيل  
 ويؤكدها مانصبها من فعل او اسم يشبهه ونحوها لفظ اكثر من توقعها قال  
 شارحه الخال ضرهان صيغة وهي التي تدل على معنى لا يهمل ما قبله ومؤكدة  
 وهي التي تدل على معنى يهمل ما قبله والجب مؤكدة صرحت مؤكدة لسانها  
 ومؤكدة خبر مصحون جلة والاول ضرهان صرحت يرفقه معنى لا يهمل واو صرحت  
 بواقفه لفظا ومعنى وهو قبل فن الاول (وليس مبدون) (ولانتم في الارض مفسدون)  
 ومن الذي موله تلى (ورسلناك رسولا) و (تصلحكم ابل وبنر  
 والشمس واقمر ونجوم صفرات) هي وانما يعمل من حيث انه منسوب  
 الى الفاعل (قوله كثير ما يقع الخ) قال في ذلك ومن ورود الخال على معنى غير  
 المتقابلة قوله تعالى (وهو الذي انزل الكتاب معصلا) و (حق الانسان صعبا)  
 (وبرم ابعث جبا) وفي كلام العرب حق الله برافقه اياه الطول من حليها  
 ومن امثلة سبويه عا حانك جديا وهذه حيث حراكا نقل عن المشرح

رحمه الله تعالى ( قوله لشدة رباطه ) لذكرها مؤكدة ولأنها تكون مقروا  
 ( قوله لا يتعبد ) قال الأعراب دسمية بدل عن معنى يتابع بالتبوع ابتداء لا بالعامل  
 ( قوله على رابعتي الطارئة ) من الرعية والتعوية والاضافة ( قوله بسبب  
 تركيها للممن ) حقيقة أو حكم كما في عامل المصوى ( قوله كالبر ) اذا لم يكن  
 معلوما لمصاطب نبوته لدى حال قبل اجتماع وكان وصف له بعد العلم بنبوته  
 الذي لخل لمصاطب قبل اسمع ( قوله فكثير من كان ) وانما بعد الاول هو كثير  
 نحو ما كان احد الآيات حبره وليس احد الآيات حبره ولا كما في قول  
 الحماسي وقول على كرم الله وجهه قد كنت وما احدثه منبر ( قوله فلهذا قد  
 تصدر الواو افع ) اي ذهب صاحب الخشاف وابوالفداء وقال ابن الفصيح بين  
 الموصوف والصفة والواو وجز وقال الجمهور بعدم جواز حتى قال لا حسن  
 انه لا يجوز ما مررت برجل لا قائم الا بعد الموصوف على انه بدل من الاول كما  
 في المعنى في آخر الباب الثاني فلهذا شرح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح ان  
 التفرغ للصفة جائز لا يفتقر فهو ( قوله ثانيا كذا لصوق الصفة افع ) يعني انها  
 رائدة دخولها كحرف وجها وبداية بدونها في قوله تعالى ( وما اهلكنا من قرية  
 الا الهامذرون ) وقادتها تأكيدها في الصفة بالموصوف كاسائر المثل وعبر بالواو  
 وقد ائيب الواو الزائدة الكوفيين كما في المعنى وفي الكشف في تفسير قوله تعالى  
 ( وما اهلكنا من قرية الا الهامذرون ) قال قلت كيف عزلت الواو عن الجملة بعد  
 الا ولم تعزل عنها في قوله تعالى ( وما اهلكنا من قرية الا الهامذرون )  
 قلت الاصل عزل الواو لانه حمية صفة بقرينة وانما زيدت فلنا كيد وصل الصفة  
 بالموصوف ( قوله كافي سعة وتامهم كلهم ) قال الجملة صفة لسعة كافي قوله تعالى  
 ( نلتهم اجمعين كلهم وحده سادسهم كلهم ) والقول دله او الثانية كادها اليه صفاء  
 الصفة والمقصود ان الواو عصب عن سعة تغدير المشدأ اي هم سعة والواو من  
 المحكي فاصموج معونهم او من حكاية تصديق لقولهم اي هم هم سعد وتامهم كلهم  
 كافي المعنى خروج عن لسوق في الكشف هذه الواو هي التي ادت من الذين قالوا  
 سبعة قالوه عن ثلث عرو ليرجوا بانفسن كارجع عنهم قال ابن عباس رضي الله عنهما  
 حين وقعت الواو انقطعت احدى ابي لم يبق بعدها علة ما بدلت اليها ( قوله وهو  
 دلت على ان نكرها شيئا وهو حبر لكم ) ونحو او كالدلي من على قرية وهي  
 حاوية على عرو وشه ( قوله حبر من قرية آه ) بضمه انه يقتضي تقدير الاملاك

بالحال وهو ليس بقصود وان كان اهلاؤه واقف في ذلك بدل وصاحب الكشاف  
 راعى حراية المعنى فجمع صفة فاه من عدم لبس برحمة صاحب المعنى على صاحب اللفظ  
 مع وقوعه صفة في آية اخرى فاسق واندر ينسب كونهما صفة بوجوده جنة  
 احدهما ان قياس الصفة على الحال لا يصح لان بينهما فرقا جوار تقديم الحال  
 على صاحبها وتجاهلها في الاعراب وشكركم والتعريف واعب الوائوس الصغير  
 الثاني انه مذهب لم يعرف ابصري ولا كوفي فلا يلتفت اليه اسالت انه معطل  
 بالاسم لان الواو تمل على الجمع بين ماضيها ومضارعها وذلك مستلزم لتعريفها  
 وهو صمد وادمن التاكيد الرابع ان الواو هت لا و من شئ ونولها لتلاصقا  
 فكيف يقال اكنت لوصفها خمس انا ولو صحت لتاكيد لوصق الصفة  
 لكانت في المواضع بها ووصفها لا يصح تمل بمحاول رحلا ربه رد عليه فراه  
 سيد جنة بنتها ولا يجوز فقرها بالواو عدم صلاحيتها لثبوت بخلاف قوله  
 (ولها كتاب معلوم) لا يبعد من كذا في شرح التوسم فخاص ابصري وكلامها  
 مرددة اما الاول فلاهم فاسسوا اطال على الصفة في الالف لا يصح فيها عدم الواو  
 ومثاني في هلا رة وفاتية لا كويون ولا تكون قياسا في الهمزة واما الثالث  
 فلاها تاكيد لوصق ولفصوق ينسب للجمع لالا كسر مضبوط الجلة واما الرابع  
 فلا كونهما الاو كونهما جلة بدل على محضتها عتلتها فلا يصح قوله  
 ولولاها لتلاصقا واما الخامس فلو قويع في الاحتمال بغيره اعني قوله تعالى  
 (سعدوناهم تاهم) (قوله وحله على توصف مع) هذان جلة لا لام  
 السكاكي رجدة اختار من جانب الكشف بانه سهو والسهو مفعولان واختصة  
 على احسان وليس سهو لانه مصر على ذلك وصرح بذلك في مواضع متعددة  
 (قوله حولت ذلك الاصل) اد في حجة وهي رديك مصرعته (قوله  
 لثنت) او الحال (قوله وكل من الصمير وواو) اما نصير فمكوه صارة  
 من الجمع والواو ومكوه موصوفا لربط مفعولها بمفعولها (قوله في الحال  
 الفرد والجرو والعت) اي في الحال لسهو ان يمتنع ديدان نحو صرته ريدا  
 فاعسا ابوه وكذا الطير والعب فلا يرد ان نصير فيه لكونها صفة محتاجة  
 الى القائل لا لربط واما ربط كل واحد منها بموصوفها اذا كانت جمدة  
 من غير ضمير (قوله ومعنى اصانه مع) يمي ان مراد بالاصل الكثير الراجح  
 في الاستعمال لا الاصل في الوضوح (قوله واه) (مع) معوف على قوله وكل واحد  
 من صاحب لربط مفعولها بملاتين معن صاحب بالواو مفعول من مفعول

اتم الخ لما كان مفاد تدوير عبارة الشارح رحمه الله انه اراد ان بين ان اى جثة  
 يحوز وقوعه حالا واى جثة لا يحوز معنى تبيين واضح حوارا له ولو او غيرها  
 وحيث يلزم ان يكون تبييد جثة بقوله حاية عن ضمير ما يحوز ان ينصب منه  
 حال لموا اذ كل جثة تصح ان تقع حالا ولو اوسوى المضارع التثنية سواء كانت  
 خالية عن الضمير او مشتقة منه صرفها السيد عن ظاهرها بان المراد بيان موارد  
 ذلك الحكم الكلى باكل جثة حاية عن ضمير صاحبها تصح ان تقع حالا حال تلبسه  
 بالواو الا المضارع التثنية لحاى عن الضمير فانه لا يصح وقوعه حال تلبسه  
 بالواو واذا كان صحة وقوعها حالا مقيدة بحال كونها متلبسة بالواو وهم منه  
 ان الواو واجب فيه ضرورة ان كل جثة حاية عن الضمير يصلح لهذا الوصف  
 الا المضارع التثنية قوله ومدركه مجموعا بالعت او بالاضافة او بوقوعه بعد  
 النفي او شبهه اعمى النهى والاستفهام (قوله ولا تذكره محضه) اى لا يكون شئ  
 من الموصولات معها كتنقيح حال عليه او اشتراكها مع المعرفة في الحال او كونها حال  
 جامدا غير صالح لموصفة نحو هذا صدم حديدا وعدى راقود حالا كذا في شرح  
 التسهيل (قوله ليدخل في الجملة الواو) وادخله مطلقا بغير حكمها بالاشتراك  
 فيه بطريق الاشارة انه يتبع وقوعها حالا بالواو (قوله لا يصح ان تقع حالا)  
 في النفي وذلك لان الاجماع لكن في المبسطة صور الفراء وقوع الامر ونحوه حالا (قوله  
 دون الانشائية) لانها طبقة الواو حيدة بالاداء تنقراء والمقصود من الاولى مجرد  
 الطلب سواء وقع مضموما او لا ومن النشائية لا بدع وهو ما لا يقصد وقت  
 الوقوع وهذا التعليل جارح من يجوز وقوع الانشاء خبرا من غير ثوابل وعند  
 من لم يجوز كذا في الرضى ومعنى قوله مجرد الطلب اى نفس الطلب لا حصوله  
 في الخارج وان كان لازمه فلا بد من طلب مدعى هو مضمون بسلبه امر متيقن  
 حصوله لم لا يجوز وقوعه حالا بدون الاعتبار وان كان المطلوب غير متيقن  
 الحصول (قوله ورعوا ج) اى فل رعو اشارة الى ضعفه فانه صرح في شرح  
 التسهيل المصرى بموار وقوع الشرطية حالا نحو اعمل هذا امر زيد فويل  
 يلزم الواو وقيل لا يزم وهو قول من حى (قوله لنصدرها الى آخره) يشكلى  
 بنحو ان طابق ادخلت الدار ومقوض بان المكسورة قبل الجملة المصدرية بها  
 تقع حالا والسر ان الحرف عينه منى لنصدر على الجملة انى دخلت (قوله واما  
 الواو الداخلة اعم) يعنى مدرك من امتناع وقوع الشرطية حالا انما هو فاعدا  
 هذه الصورة واما هذه الصورة فمختلف فيها (قوله بالفروم لذلك الكلام

السابق) لذلك فاعل الزوم واللام فيه لعوبة الهمز والمفعول محذوف أي لزوم  
 ذلك الكلام السابق إياه في شرح لكافة المعارف إلى أي قبل لم يصر في القرآن من المصاحف  
 المعرفة بالألام جاملا في الفاعل والمفعول صريحا بل فسيما بما لا يعرف الجرم نحو  
 (لا يحب الله الجهر بالسوء) وحيثما دفع اعتراض السيد بن المصنف بالاستفهام لم يثبت  
 الكلام السابق وأما التوجيهات التي ذكرها المطور فلا ينبغي ركاكتها (قوله  
 إلى أنها لم تكن) والجملة مع حرف الشرط في موقع الحذف وتأويل معروضا، المستفاد  
 من الحرف في الكشف في تفسير قوله تعالى (ولو أنهم لحسنوا) في موضع الحال  
 من صير تبدل وتقديره معروضا على ذلك حسنا وتقديره في بعض المواضع ولو كان  
 الحال كذا بين لحاصل المعنى ويؤيد ما قلناه في لوصي الذي كادوا من من الجراء  
 عامل في الشرط فصاعدا حتى أنه حال كامل جواب متى عد بعضهم نصب في متى على  
 أنه ظرف والظرف والحال متساويان فلا بد أن كونه حلا يقتضي أن يكون الواقع  
 بعد ما هو الواسع للعلل مع الحرف في موقع الحال ولا يسمي فلذا قدر صاحب الكشف  
 ولو كان الحال كذا دون والحال لو كان كذا ولا يفسر حاله (قوله أنها لم تطلخ)  
 في الرضى يلزمه أن يأتي بالقاء في الاختيار فعول (لأنه لو كان كذا) غير أن بعض المتأخرين  
 من أن الشرط لا يلقى بين المتأخر والمؤخر (قوله وهي الجملة الخ) هذه عبارة  
 الرضى والمراد بصير الكلام مع العبر جاعدا القليلة استراوحة الأجزاء صير  
 هذه المصانق فاهم يقولون متوسط من جراء الكلام أو من كلامين متصلين  
 معي واجزا للكلام ما يكون مذكورا به من من يكون عدة لوضعه والتعلق  
 للعنوى ما يكون مذكورا بطريق التثنية أو التثنية والمدح أو الذم وأن يكون  
 بينا لمراد أو موصلا يمتنع منه في ذهن السامع إلى عير ذلك والاستغناء عطف  
 أن لا يكون معمولا لمتأخره وكونه على طريق الانفصال أي بين من الأسلوب  
 السابق احتراز عن الشرط الواقع من إجراء الجراء فاه ليس على طريق الانفصال  
 من الأسلوب السابق ما يكون فيه نوع تعبير بالنسبة إليه (قوله كانت  
 طلاقا والطلاق إليه) هكذا في الرضى وآخره \* ساوم بحرق أعق وأطلم \* يكون  
 الجملة واقعة بين إجراء الكلام ووقع في المعنى بدل الية هزيمة والمعنى واحد  
 وما قيل أن آخره \* به المرء يتخوم من شلى الطواصت \* فهو لأنه حيث لا يكون  
 الجملة بين إجراء الكلام (قوله وهذا معنى صفة) من يقوم بالغير عتار حصوله  
 فيه هيئة وعتار قيامه صفة (قوله فيجمع مع) تدرج نحوى ووقع عليه الاستعمال  
 ولا يتوهم أنه قيس في اللغة (قوله على المحدد) في حدوث في زمان (قوله

على الحصول ( أى حصوله فيه ) أنه ( قوله لفظاً ) أى فى الحركات والنكبات  
 ( قوله معنى ) أن يكون مشتركاً بين الحاد والاشتداد ( قوله ومثله قوله تعالى لم تؤذوننى  
 الخ ) فى التسهيل أن يصرح بطلب ما كان مع فتحجب فيه الواو ولا يكتفى بالصير  
 ( قوله شأن ) أى واقع على خلاف لقياس الضوى فلا يفتى بالصاحفة ولا الوقوع  
 فى كلام افتقار على كماله فى غير هذه الصاحفة ( قوله ضرورة ) أى دالة الضرورة  
 وهو أيضاً شأن ( قوله تمنع كون الواو لفظاً ) واحتمال أن يكون لا تمنع بين  
 الحقيقة وكسرها لالتقاء ساكنين أو يحدف الواو الساكنة من التثنية أو يكون  
 نيباً بمعنى الضم معطوفاً على فاستقيم لا يصير الاستشهاد لأن ساءه على الظاهر  
 والوجه المذكور خلاف الظاهر ( قوله أى شئ ) نكت لنا ( فى تفسير القاضى  
 استفهام انكار واستبعاد لاسف الإيمان مع قيام الداعى وهو الطمع فى الانعراط  
 مع الصالحين ويدخلون فى مداحهم ولا يؤمن حال من التصير والعامل ماقى اللام  
 من معنى الفعل أى أى شئ ) حصل ١٠ غير مؤمن انتهى فهو انكار لحصول شئ  
 فى هذه الحالة مستلزم لاكارها على سبيل السابقة أو حصول شئ سارم فى هذه  
 الحالة فإذا كان منكراً كان على الحالة منكراً وأما ماد كره الشارح رحمه الله تعالى  
 بقوله والمعنى الخ فمظهر فى وجه إيراد القاضى ( قوله فى الجملة ) أى فى الظاهر  
 كافى الرضى والتمكين بغيره كما نصرت فى ١٢ من معناه فى بعض المواد وهو  
 إذا كان عامل الحاد مفقوداً برمان التكلم فأنه لو صدر الحاد بعلامة الاستقبال حيث  
 لم التقى لار بعد ذلك والعامل يخص كونه فى زمان الحال وتصدره بعلامة  
 الاستقبال بعده فاشتراط أن لا يصدر بعلامة الاستقبال مطلقاً طرذاً لطلب  
 وعلى هذا يدفع أيضاً ما ورد عليه من أن إطلاق الحال على الجملة المحصورة  
 وضع نحوى وعدم تصدرها بعلامة الاستقبال فى وضع الامة فلا يصح أن يقال  
 أن عدم تصدر أهل الامة لأجل توهم التساقط الذى ينهض به هذا عن وضع  
 التمهات لفظ الحاد ( قوله وهو ما ) أنه يستعمل لئى الحال ( قوله وحمل الواو  
 مربة ) لأنه خلاف الأصل لا يرتكب الأبعد الضرورة مع حلوله على الكثرة  
 الشريعة التى ذكرها السيد ( قوله وقد يسمى الكبر ) بلوغ الكبر حال مستقلة وإن كان  
 الكبر بعد الحصول غير مستغن فلا يرد أن الكلام فى الحال المتقلة وبلوغ الكبر  
 ليس كذلك ( قوله ولا يسمى بشر ) الحال استقلة بحيث لا تكون من الصفات  
 اللازمة وعدم المس كذلك وإن لم يثبت ١٢ ( قوله شرط فى الماضى الثالث )  
 إذا لم يكن تابلاً لا لاومئى . ونحو ( ما تأتاهم من آية الأكل قوله يستهزؤن )

وكقوله **﴿** كن الجدي نصير اجارا وصلا **﴾** ولا تنسخ عليه **﴿** كذا **﴾** في السؤال  
 ( قوله او مقسرة ) قال ابن مالك هذه دعوى لا تقوم عامه **﴿** جذا لا الاصل صم  
 التدبر ولا و حود قد مع الفعل اشارة لا بريد معني على ما يفهمه اذالم يوجد  
 وحق المدعى المقسرة ان بدل عن معنى لا يظهر مدعى فان قلت فذلك على  
 التقريب قبا دلالة على التقريب مستعنى عما بدلالة في الكلام على ابدلية  
 ( قوله لوحه آخ ) **﴿** هكذا في الجمع اني رأيت **﴾** وله هر جاز لا نقاد مقسرة  
 وبحق ادلالة على الحصول وفعلة بوجوب "واو اند" مجموع مقسرة والحصول  
 قائم ان بدل ان وجب معني ثب او يقال ان الوجوب دسنة في نفس المقار **﴿**  
 وان كان بالنسبة الى الدلالة على الحصول حوزها ( قوله لقطع بان مصارع )  
 اي الذي هو الخلل **﴿** قال قدس سره والصواب ان يقال ان الاعدال الخ **﴿** هذا  
 مجرد دعوى لا بدله من شاهد فان الاعدال التي تقع شرط وعرف لا يصلح اخر بهم  
 منها ما سويتها وحاليتها وانقضا ليهما بالنظر الى زمان التكلم بمحلول حتى  
 لا كرهت وان حثي اكرام واحد ريدا كرمه ودم ريدا وشبهه ولم يصبه  
 مع يمكن ان يراد منها تلك المعنى فانفيس الى زمان الفيد لاني زمان التكلم اذ كانت  
 قرينة **﴿** قال قدس سره فقد صرح الصانع **﴿** حيث قالوا بعد المصارح  
 بعد ان مد حتى اذا كان مدعه ها مستغلا بالنظر الى ما قلنا بعد صرت حتى  
 ادخلها فان المد حول مستغلا بالنظر الى التبع واد كان مدعه بالنسبة الى زمان التكلم  
 او حالا او مستغلا او لا يكون شي من ذلك ان صار ودم بد حل مع ولا يخفى علينا من قوله  
 لا يبعد ادلا كلام في كون من مستغلا بالنظر الى فعل آخر فان الفعل ان كان  
 غاية او سببا لفعل آخر كان مستغلا بالنظر اليه اما الكلام في دلايه بفعل ايسى  
 هو قيد على كونه ماصيا او حالا او مستغلا بغير الى مقفه **﴿** قال قدس سره  
 وبهم منه المقارنة الخ **﴿** ان ارادهم المقارنة من قد جموع لانها تدل على القرب  
 دون البقارنة وان اراد انهم ذلك بمنونة انهم لكونه حالا فلا حاجة الى اراد  
 قد **﴿** قال قدس سره ظاهر هذا الكلام الخ **﴿** ما يشتر به كلامه هو الخلق لانه  
 ذكر في الاصول ان الفعل انشئت لا عومله والفعل المنق به عوم واعمام واحاص  
 من اقسام اللفظ باعتبار الوضع وليس في كلامهم التفيد بوقوع اللفظ في مقابلة  
 الاثبات وان كون المستفاد بما تقدم ان الاستغراق يستفاد من استمرار اني  
 فلا ياتي كونه مسالوا عليه بالوضع وان وضع وقع على مقتضيه من كافي لكررة  
 المغبة **﴿** قال قدس سره كان اللفظ المورد عليه **﴿** بمره لاثبات في دلايه من قوله

اعنوان هذا القول وكذا  
 عنوان القول الآتي هما  
 بوجدان في بعض نسخة  
 اطول



في نفسه حتى يمكن نفيه اولو تعمله من حيث انه بين الطرفين كآية للاحتكام  
 فلا يمكن لعنف عليه ولا نفيه كإعفل الزوال والافتك في نفسه فيوردنا في هاية  
 (قوله والاصل في خودت عدم) فيكون الاستغناء في سبب الوجود اصلا  
 ولا يحتاج لعدم الى ايداء طارعي سبب الوجود (قوله ما فيه من ان المطلوب مقدار  
 الحظ) برمان العاصم لا يزال تكلم (قوله لكونها مستمرة) لكونها معدولة  
 هي الفعلية او الاصل في حال المفردة ثم الفعلية التي هي قريب منه فلا ردان للاسمية  
 لا تامل على اكثر من ثبوت المسد للسبب اليه كإيم (قوله لعدم دلالتها الخ)  
 لما كان دعوى الاولوية مشتقة على جوار الترتيب ورجحان الدحول اجابا بالدليل  
 المذكور على حوار انزاعه ليدل على رجحان وهو ظهور الاستيفاء منقطع، قيل  
 ان الاولى ترى قوله نفسه دلالتها ان قد علم ذلك سابقا (قوله حتى ذهب الخ)  
 غاية لقوله دخوله نول (قوله حتى تدخل الخ) ما تجعل قيدا من فيوده كالعالم  
 (قوله في الاثنت) تخصبى الاثنت ما ذكر لانه الاصل والافالحكم في اني ايداء  
 كذلك نحو لم يحمى ريد وهو ريد او هو متمم (قوله في ان لا يثبت الخ)  
 المراد بالاسمية في معناه دعوى وهو ان لا يكون قد ناقضه (قوله وحش الخ)  
 صلب تدبري لقوله ايداءت ذكر ريد (قوله وحش الخ) صلب على قوله  
 كال بمرته ايداءت ايداءت صريحا في تضييق حر لقوله هو يسرع عند تشبهه ريد  
 يسرع (قوله ان لا يثبت الخ) الحجة الاسمية (قوله سواء كان المتدا في صيردي الخ)  
 او اسمه الصريح او اسم آخر صيردي الخال كاحص من الامثلة ايداءت (قوله والري  
 يلوح الخ) ايداءت عرض على ايداءت رجاء الله كإيمه لسيد (قوله بمنزلة قولك  
 جاء في ريد وهو متقدم الخ) او او في كلا المسائل ياخذة ليكون كل واحد منهما  
 ابتداء اثنت (قوله وذكر الخ) هذا الذكر في سورة الاعراف لا للفرقة وهو حال  
 من فاعل ايداءت واحدا لا دم وحواء والبليس (قوله لو اريد ذلك) اي كون  
 هو عارض في حكم عرد (قوله بين ذلك) اي كون جاء في ريد وهو عارض  
 خيبنا (قوله هكذا حسر والعت) يعني ان الاصل في الخبر والعت ان يكون  
 مفردا ومع ذلك اد وقع اطراف حرا او ثقتا لاكثره معدر بحملة (قوله دون  
 الخبر والعت) كإيداءت عليه قول شيخ خصوصا وما قبل ان خصوصا احقر رجاء  
 اد وقع صلة دون الخبر والعت ليس شئ لانه حيث يشعر بكون التقدير بالفرق  
 اصلهما ايضا وهو خلاف الاكثر (قوله وخلق) اي خلق في هذا المذم (قوله  
 وعدا للميكس الخ) اي كون ريد او او اكثر في جملة اسمية يكون الخبر فيه طرفا

مقدمنا على المبدأ اذ لم يكن صاحب الخال فكرة مقدمة بل يكون معرفة او فكرة متأخرة فانه لا انبئاس حينئذ الخال بالصفة عند ترك الواو وماذا كان فكرة مقدمة سواء كانت موصوفة كافي المثل الاول او غير موصوفة كافي الثاني ما يخصها الوالو مع الانبئاس بالصفة ( قوله كافي قوله تعالى وما اعكبا ان ) يجر من كلامه ان الخلة في قوله تعالى ( وما اعكبا من فرية الاله مسرون ) صفة وفي قوله تعالى ( وما اعكبا من فرية ) الاولى كتاب معلوم ) حال والفارق وجود يواو وعدمها واما عند صاحبنا فكشاف في كلتا الآيتين صفة والواو راجعة لتأكيد القصور كما مر ( قوله ما لا يخبر والاطاب ) في شرح الفتح اشرفي لم يتعرض للسواقة مع انه نسبته ايضا لانه لا فصيلة ككلام لا وسط في صدر من البيع مساو له لا يكون به كنه فيشدها انتهى اي من حيث هو مساو لكلامهم وان كان من حيث اشتغاله على الرابطة انما لانهما لا غير بغير عيار عيار في التصريف والى مقتضى المقام ( قوله من الامور النقية التي يكون ) فائدة التوسيع الاشارة الى الله ليس من الامور النقية التي تكرر استغفارها قال حكيم الله تعالى بالقياس الى المتعارف اولى ما هو مقتضى المقام وليس المتعارف كما هو مقتضى المقام . قيسه لهما ( قوله اما يكون ) في قوله في الذهن بالنسبة الى كلام آخر ازده اما معق او مقدر وكلمة من مراد اريد وانصى واقل واكثر يستعمله في ملحق صلة الفعل الذي يشعبه صيغ التفصيل فهي بمعنى من الفعل قال قدس سره ذلك لان النسبة اليه لا يجرى ان ما ذكره سيدنا في جواب الشرح راجع الى الاول ذكره في ذلك المقام ونحصل عبارة عن حين وروايات الالهام قال قدس سره اولى ذلك لان الاسماء ما كانوا اكثر من اطراف كان كلامهم على بحر معارفهم في تأدية العاني مشهورا من الناس فهو امر عري معروف الوجه معلوم الطريق فاستبان ان بعض اصناف عليه غيره فلا يكون الشايد يردنا الى اظهاره كما في شرحه لفتاح ( قوله من لا وسط ) في ذلك لانه يجرى من البيع لانه يورده لكونه مقتضى نقد بل يكون المصاطب من الاوسط ( قوله بفرحها عن حكم العيق ) بل يكون مطابقة والصرف والتصويت توقف عليه تأدية اصل المعنى ( قوله من شارة تصرف ) المطابق للسياق من المتعارف ولا فائدة في زيادة العدد قوله اي يكون (خ) المذكور سابقا كونه اقل من عبارة المتعارف الا انه يرمي كون تصرف اكثر منه هو كالمذكور سابقا وانما لم يحمله على ظاهره رعاية ما في الاصح وامتنع حيث وقع

فيهما ثم الاحتصار لكونه صواب يرجع في بين دعواه فارة الى مسبق فانه لو فسّر  
 مسبق بكونه اقل من عشرة لتعارف كان بيان دعوى الاختصار به اثباتا لشيء  
 بقية وانقضية عن ذلك (قوله واخرى الى كون المقام خليف) ماضية منه حيث  
 لم يزل كونه اقل بميليق مقام (قوله وليس المراد ح) دال على ان يقال مرجع  
 كون الكلام موجرا ان يكون مقام خليف ماضية من التعارف وانه ماضية لم يضر  
 له (قوله بحسب معصية بغير) اي ظاهر المقام قيد ذلك ادلو كان اقل  
 مما يقتضيه ظاهر المقام واصله لم يكن يلحق بعدم مطابقة مقتضى الحال لا طاهرا  
 ولا طاهرا فان قدس سره على منسبة خفية الخ اعتمد المادة الخفية التي تقتضي  
 ذكره لئلا ادلو لادب مكان الكلام من تعارف الاوسط فلم يكن يلحق  
 فلا يكون موجرا والنسبة الخفية ان يكون الفسود تحريصهم على اخذ العلم  
 لما رأى فيهم من اكسار وعلامة الامهال وكذا قوله هذانم فاضموه اذا كان  
 المقصود ريبة الحث واليخرى من قال قدس سره سأل من قال الاول يوجد  
 في مقتضى الثاني يوجد في هذين ويحتمل ان في نعم فاضموه وهذه الصورة الرابعة  
 لم يضر حمله اشار حرجه الله اهوره بحمد كره (قوله ثلث مما قوله) اي في باب  
 التصرع المقصود مع قطع النظر عن حال الكلام من كونه ماضيا ماضيا من الاوسط  
 فلا بد ان لو ريد القول مطلقا لم يرد في معنى غير مقبول من الاوسط لانه  
 من السليم ليس يسوي وخص الوافي مقبول منه مطلقا بل ان كان له مع  
 (قوله ان يرد مع) ر ر ع لاصل اشار الى الاعتبار في المساواة والاعتبار  
 ولا طاب الفعنى الاول عني الذي قصد المتكلم اعادة المقصود ولا تعبير بغير  
 الحركات والاضمار خصوص في قولنا حاقب اسباب وجاهي حاقب ناطق  
 كلاما من باب السواء وكان بينهما تفاوت من حيث الاجازة لتفصيل والقول  
 به احدهم بخلاف الآخر لطلب وهم (قوله باصص عه) اي من بعد ارض  
 ان ارد ان يسطرط عه او يامر عن كاله لفظ باصص عن ذلك اقتدار فيشعل  
 بخلاف القصور والخصف قولنا جديده وشكر الله مساو لاصل لمراد غير باصص عه  
 لان تقدير البصص اعم من رتبة عدة نحو ذوه والله معقول مطلقا لا يملك من باصص  
 والعرب المعنى بهم اصل مراد وهو جوده تعالى من غير تقدير وهو متعارف الاوسط  
 انصافا من باب ان يامر عند تعبير رجه الله تعالى ومساواة عند الكافي  
 رجه الله تعالى فصحته مع الكافي رجه الله تعالى لا يسمع بدون مسد قوي  
 من القوم وهم (قوله غير وافي بذلك) لان اعتبار النام في الاول وفي خلال المعنى

في الثاني لا دليل عليه (قوله جعل مطلق العيش) أي من غير تقييد، نعم والشاق  
 حال كونه في ظلال النوك كسبية عن العيش طاع به على أن العيش في ظلال النوك  
 لا يكون إلا ناعا وكذا العيش الشاق استق من غير تقييد كونه في ظلال العقل  
 أو غيره كسبية عن عيش العقل بناء على أن العيش الشاق لا يكون إلا عقلا فيكون  
 كلا القيدين مستفادا من الكلام بسبب ملاحظة ما شير في العرف فيكون وإيا  
 ما هو أصل المراد وهو أن العيش الناعم في ظلال نوك خير من العيش الشاق في ظلال  
 العقل مع اشتغاله على لطيفة وهو أن العيش في ظلال نوك لا يكون إلا ناعا  
 وأن العيش الشاق لا يكون إلا في ظلال العقل هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام  
 ولا يلتفت إلى ما سقى إليه الأوهام (قوله ولا يكون له فرمة متبعا) مدار التبعين  
 وعدم التبعين مع أن لم يتغير المعنى فاستدل بهما كماله غير متبعين وأن تغير المعنى  
 فاستدل بهما دون الآخر فأنزل هو الآخر ولا يعتبر في ذلك كون أحدهما متقدما  
 والآخر سارحاً على أنهما من مياتمتين جريئة لأن التكرار جعل به (قوله وهذا  
 إنما يتبع الخ) لا ينبغي أن هذا البيان لأجل أن يكون معنى زائداً على أصل المراد  
 فإن مراد الشاعر في الفعل عن الأمور الثلاثة وأجابه على عدم صحة ذكر الذي  
 وعدده لأعلى كونه مفسداً إلا أن هذا من مقصود الشعر وهو الموت على الناس  
 وأنه لا يجب أن يرجع فيه أدبه بظهر العصب بصفات التي هي كمال الإنسان ولا شئ  
 أن يندى لا دخل لها في ذلك المقصود وذكره رثب في أصل المراد بل مفسدته  
 أنه سبها على عدم الموت (قوله لا يفهم من ساقى إلى حره) قاله الذي لا يكاد  
 يستعمل في بطل بنفس وأن استعمله في واحد الأضمة استغناء فلا يجد لأجل  
 أن كل في الإصحاح ولكن أن يريد بل النفس مطلقاً من غير تقييد كونه الحيوي  
 أو الحيوان أو طير أو صاب أو خلوص من لمص وبقوله (قوله هو وعاءه معي  
 أنتصه) إشارة إلى أن استعانة بها ليس عبارة عن سكة مخصوصة بل أثرها  
 اعني الإقصاء في المارة وعدم الحرر عن الأمور الملهكة فله الذي يحمله أهل اللغة  
 والحرى ولذا قال سابقاً هان عليه الأفضح في الحروب والمعارك (قوله يعتبر  
 إلى أن كبد) لدفع القهقري بالبصر واستماع عن العلم بلا شهوة ومصرع عن الأمر  
 به (قوله فمسا الخ) أي ليس التقييد فيه التأكيد بل التأسيس (قوله لها  
 الأصل إلى آخره) فيه أن المقيس عليه عن ما احتار المصنف هو أصل المراد فوجه  
 أنه قد قبله مسامحة ولذا يقول أنها الأصل والمقيس عليه عند السكاكي رحمه الله  
 تعالى وهذا القدر كاف في تقديم (قوله شبهة دليل) لا يصح (قوله مزار)



الملكية او ادراك القواعد لابد من القول بالاستصدام في ضمير هو ( قوله بطرق مختلفة ) قال لكل معنى لواحد بعضها بلا واسطة وبعضها واسطة فيمكن ايراد عبارات مختلفة في الوضوح ( قوله دل على ) العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على متعقده وهو المعلوم من خارج مشهورا وحقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في الفهم وهو الملكية كذلك والشارح رحمه الله تعالى احترازه عن المعنى الاخيرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق ومقتضى انهم لم يقصدوا تقدير المعنى اليه بل حصل المعنى فان عطف العلم يطلق بمعنى الاستدراك والقواعد لا على ادراكها فليس شيء لان ذلك الاطلاق في مقام المعلوم الدوئية لا في لفظ العلم قال السيد في حاشي شرح افتتاح تصويط على القواعد المخصوصة وهي ادراكها وعلى الملكية لتدبره لا ادراكها وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكه تحصيله ثم انما الادراك الحاصل من الدلائل او السائن المعلومه عن الادلة او المسكة الحاصلة من التصديقات بالسائن المدركة لتقرر ان علم المسائن بدون الدلائل يسمى تقليدا لا علم بالبرهان الواحد وهو خبري على تقدير ان الاول كذا علم ارباب السلفية على التعديل الثالث ( قوله ادراكها ) على ان يكون المساءى مصورا بقدرة داخلية في العلم او الاعتقادها على تقدير عدم دحوها قال قدس سره مع ذلك بعد مساعد القوم ح \* دفع ما يترأى من انه ادراكها مسكت بغير ايراد مساعدته فكيف حجه على ذلك فانه مساعد القوم على ذلك بالشواحيب الذي ذكره هـ \* قال قدس سره بدعي ان تأخر الخ \* قل تأخيرها \* ب من علم المعاني في الاستعمال واحد قطعا لان علم البيان مسكت عن كيفية اقادة خواص وهي انما تحصل بعد التطبيق على مقتضى الحال والجواب ان ذلك تعريف بعد اعتبار تأخره الاستحسان والافهم ضرورة عن ايراد المعنى لواحد طبقا لعبارات مختلفة الدلالة الا ترى ان اكثر عبارات والكليات اعماها في المعاني الاول \* قال قدس سره فان هذه \* اى رعاية الطبقة كالأصل في المقصود لا ان المقصود اقادة المعاني التي روي فيها المطابقة وثالث اى رعاية مراتب الدلالات في الوضوح والنفسا فرعها لانها اعتبرت لاجلها \* قال قدس سره عن فائدة التراكيب لمواضعها \* اى المعاني المستتمة على الخواص الان المعاني الاول ما كانت مساقطة من نظرهم قصروا الاقادة على الخواص قال العلامة في شرح قوله ايراد المعنى الواحد اذ هو وما ينضبط الحال بحسب القائلين كاعتقادها ونسبة الى من يكونون زيد

مصباحاً جبهة مبيدة الاسكار سواء كان اقدتها اياه بدلالة واضحة او اوضح  
او خفية او احق بخوار ربما يصرف او الكثير الى ماد لوانه رول العصيل والحيان  
الكلب وبما ذكره المدفع حين ان اثناع في اعتبار اللغة الممارات والاستعارات  
والكباب في معنى الاصية فتر كيب اللغة وذلك ما يبحث فيه في البيان لان  
هذا الاعتبار بما يوجب املاء ومرجع ابلاغة مختصر في اثنين بل يقول لا يظهر  
جربان كثير من انواع الشمس والكتابة والاستعارة كالتبليغ في الخواص ( قوله  
واراد الخ ) قال لعلامة و هو ح تفسير المعنى الواحد معنى من المعاني التي يقتضيه  
الحال بحسب المقام لكونه من ليدن حص من على المعنى لان هذا ذكر المعنى الذي  
يقتضيه الحال و قد اوردت المعنى بطرق مختلفة ولو هو معناه ومن من المعنى  
الذي يقتضيه الحال في حص و هو ح حيث يدون المعاني ( قوله يستند بها  
الخ ) صفة تلكه واصوره على سبيل تارة وهو ماسة الى تلكه تصرع بماء  
صما بعله اراد الخ اسكة التي بدورها الخ ( قوله على اراد الخ ) اي على  
معرفة ارادته بل قوله معروف من يس له هذه المسكة الخ وفيه اشارة الى ان  
معرفة الاراد انه كونه لا يجب ان يكون في فعل بل القدر والشاهد على تلك المعرفة  
كافية بضم الصعري اليه الخ لظهور ان القصة التي كانت حادثة عنده وبما  
حدثت ادفع ما قبل ان يقول ان يقول يعرف بل يدور ليوافق ابي وان القدره  
على الاجراء انه كونه ليست الارادة صرا كغير من مهرة هذا المعنى لا يدور على  
تأليف كلامه بل ( قوله كل معنى الخ ) يعني ان الام في معنى للاستمرار في المعنى  
ادلاعه وامنوع الخلق وهو ح و هو ح و اجس لروم يكون من له مسكة  
الاقتدار على معرفة اراد معنى واحد في ترا كيب مجموعة عالما بالبيان ( قوله  
ان يورده المعط متزاده ) ي يورده معنى التركيبي في ترا كيب وجميع اجزاءها  
المراط متزاده ( قوله لا يكون ذلك الخ ) لان تلكا ترا كيب به العلم بوضع  
الفاظها لا يكون دلالة مجموعة في و صوح والتفاوت الواقع بينها اختيار  
الالف بعض الالف و مسكة سورة بوجهات تفاوت في تد كر الوصع وكذا  
اشتراك بعضها بوجه احتياج فيه الى دفع مراجعة الغير في تعين المراد لافي  
الفهم ( قوله ومعنى احتلا الخ ) فيه اشارة الى ان مسكة اراد المعنى الواحد  
في ترا كيب متساوية في و صوح ليس من غير ان لان لا يحصل به التفاوت  
في مراتب البلاغة ( قوله بمرح مسكة الاقتدار الخ ) اي تخرج عن ان يكون  
داخله في ح ليدن و حرامه والاف مسكة بالنسبة الى معنى واحد خارجة من كونه

ما صدق عليه بمفهوم المعنى ( قوله اولى من تعريضة الخ ) لان معرفة المذكورة بحرة  
 علم البيان فلا بد من احوال يتركز السبب و رادة اسبب ( قوله يرم من العلم به )  
 اى من حضوره في الدعى والالفاظ اية حضورى اخر والا يلزم ان لا يبق  
 دليل لسان يلزم من العلم به العلم بشئ حاد بلا ( قوله كدلالة الخطوط الخ )  
 اشار الى انحصار الدلالة لعبر العظيمة في الوضعة والعظيمة وبه  
 صرح السيد في حواشى المطالع وقال : يحقق لدوى ان الطبيعة منها انحصار  
 متحققة كدلالة بعض الاوضاع عارضة وحدها وحدها عن شدة الام  
 ودلالة حرة الوحد على الجملة والصفرة على الوحد و حركة النفس على المراح  
 المخصوص الى غير ذلك ولعله قدس سره انزل تحقيقه - لفظ فاعلى فان تعلق  
 اخ لا تصدر عن الوحد وكذا : لاصوات الصادرة عن الحيوات عديدة بعضها  
 الى بعض لا تصدر عن الحالات العارضة بل من مصدر عن طبيعتها بملأى  
 مبعدا لفظه يمحور ان يكون ثلث عوارض مسموعة عن الطبيعة واسطة  
 الكيفيات النفسانية والمراح المخصوص فكون دلالته شعبة ومحور ان يكون  
 آثار انفس ثلث الكيفيات النفسانية والمراح فلا يكون قلبية مدح في تلك  
 الدلالة فكون قلبية وبهذا بين عرق بين شعبة والطبيعة من العلاقة في الاولى  
 الثانية وفي الثانية الالجاب والاثبات فوى من الالجاب والاثبات مدح دلاله العبر  
 الوضعية محتاجة الى العلامة واللازمة بين ادل وادلو فلا وجه لاحراج  
 الطبيعة من العقلية ( قوله اما ان يكون تعسب فمضى طبع ) الطبع والطبيعة  
 والطباع بالكر في اللغة اسعية اى حل عدو لاسان كافي القاموس  
 وفي الاصطلاح تطلق على ما لا اثر بخصه بشئ سوء كان شعورا ولا  
 وعلى الحقيقة فاذا اراد طبع اللازم فالرابة المعنى الاول فان صورته لوعية  
 او نفسية تقتضى التلطف به عند عرض المعنى واذا اراد طبع العقلى طبع  
 مدلوله فالرابة المعنى الثانى واذا اراد طبع سماعه فادى اليه عند سماع  
 اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالرابة المدركية والاعراضية فمضى  
 وقد ذكر الوجوه الثلاثة في حواشى الطبع وانقصر شرح رجحانه على نوحه  
 الاول لانه اظهر ( قوله كدلالة آخ ) تنفع بحرة وتنشيد لخواص المهمة  
 على ما في حاشية شرح التسمية ونص المهمة وتنشيد حاشية على حواشى  
 المطالع واما اح لخواص المهمة وضع بحرة وصحة ولا يلى المصدر قال  
 قدس سره لا بدالة لفظه اى لفظه لسانى من حيث هو بل من حيث هو العلم بدلالة



اللفظ اذ لا مائة بين العريفين حيث وصل ان قضا عدم بمصاحبة العليين سواء  
على ان المعلوم بالضرورة لاستفاد من الدين بقوله في حواشي التسمية تظهر  
دلالة اللفظ على الاول من المهور بمعنى شكار شدن وعلى الثاني بمعنى يدانندن  
قال قدس سره ان الفهم صفة اسمع \* به على ان المتأخر هو المصدر المسمى  
للفاعل \* قال قدس سره بان الدلالة الخ \* بمعنى ان الدلالة انظمة مخصوصة  
بين اللفظ والمعنى مترتبة على راطه اخرى بينهما هي اوضح الا ان الاولى قائمة  
بمجموعها والثانية ملو اضع \* قال قدس سره اذا ثبتت الخ \* فان النسبة بين  
المتسبين يجوز انساب الى كل واحد منهما \* قال قدس سره وادققت  
الى اللفظ كانت مبدأ وصفه \* ليس في عبارة المحقق كانت مبدأ وصفه فانه  
قال اذا نسبت الى اللفظ قبل انه دان على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه  
المعنى الصالح بالوضع هذا خلافاً ودانست الى المعنى قيل انه مدلول هذا  
اللفظ بمعنى كون المعنى منهما عند ملائمة وكلا المعين لازم لهذه الاضافة انتهى  
وانما احده السيد من قوله لازم لهذه الاضافة كما صرح به في حواشي المطالع لكن  
كتب ذلك المحقق في حاشية على قوله \* المطالع على قوله وادانست الخ الدلالة  
نسبة بهذا الوضع بين هذا والمعنى ولاشك ان النسبة تكون مسبقة من كل واحد  
من المتسبين هذه النسبة انما ثبتت في المعنى يكون مدلولاً ولا يصعب الى اللفظ  
يكون لغة دالا وكلاهما لازم للدلالة فانه ان يعرفه فانه كان انتهى وهذا  
هو الحق ادلوكا معارفين في النسبة بالمدان فيمكن تعريف بشي مما له اسم  
صحة الجمل ولا يمكن حل عذرة السيد على هذا بان ير دكان مبدأ وصفه مقارن  
بالاعتبار تلك النسبة لانه قدس سره رده في حواشي المطالع \* قال قدس سره  
وكلا الوصفين لازم لصفة \* يحمل عليه كونهما في حقيقة تارة النسبة وقال  
الى انظمة مخصوصة بينهما هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى بحيث يفهم  
من اللفظ \* قال قدس سره بان المفهومة الخ \* بمعنى لا ينبغي ان يعرف بالازمة  
بالقياس الى المعنى قال لازم كون المعنى بحيث يفهم منه لا المفهومية فانها صفة  
للمعنى كمال الفهم صفة به مع واحداً من جعل الفهم المصدر المعنى المقبول  
المفهومية لا كونه بحيث يفهم من هذه فلا يبعد التحقيق المذكور في دفع الاشكال  
\* قال قدس سره فالجواب هو مذكرة \* هذا ما ينبغي لو كانت للمفهومية عين  
كون المعنى بحيث يفهم من هذه اما كانه غيره فلا \* فان قدس سره ونكاس  
سبيل الخ لا ينبغي لانه هو دلالة المخصوصة اعني دلالة يقينية الى

اللفظ لا الدلالة مطلقا، قال قس - رحمه الله - شقيق الدال على كونه يشق  
 من الدلالة الدال بمعنى القيد كذلك منه يشق لسؤل بمعنى الوقوع وكما يستدل  
 بالدلالة على المعنى بصفة المعلوم بسد ' اى معنى بصفة المجهول فكما يستدل  
 من كلام دال الحق في قوله شديدا على شرح ما منع حيث قال لانظر ان الفهم  
 المدكور في التعريف صفة السامع والمجاوب كذا وكذا صفة الفهم بطريق  
 الاستدلال فان الفهم من حيث الابد اى القيد جمعه عنهم ومن حيث يتعلق اى  
 الوقوع صفة اى كان، انصرف من حيث الاستدلال صفة انصرف ومن حيث  
 الوقوع صفة انصرف، قال قس - رحمه الله - هو ظاهر لطلال لان صفة  
 الشيء لا تصير صفة الآخر ما عدا قيد قيد، والحوال لا تعلق باللفظ غيره  
 من الوصف الخفى الذى كان السامع او المعنى وجهه صفة اعتبارية لا مطلقا صبرونه  
 بعد اعتبار التعلق وهذا محال مطلقا وهو امر غير شاذ فى الشرح الجاهل  
 في شرح قوله ويوصف بعدا الموصوف وبحال مفعول او مفعول الموصوف يعنى  
 بصفة اعتبارية تحصل له بسبب تعلقه بكونه من الاشياء المحل حسن غلاما اذا كونه  
 الرجل حسن الغلام يعنى به وان كان اعمى به قال قس - رحمه الله - يعنى من تعلقه  
 المحل بانى عن هذا الاول سلهم الوصف من ان التعلق بغيره من المثل فانه  
 مبدل على معنى في مفعول مفعول معنى هو مفعول مفعول مفعول (قوله بعد)  
 في كثير من النسخ صفة من الوصف و صفة اى عندها صفة جارية على  
 صفة من النسخ (قوله وهذا مثل قوله) اى عنى نذر كونه انصرف على  
 شذوه بان يكون العلم اصابة رد عليه ان الخصوص صفة الصورة والعلم صفة العالم  
 فلا يجوز تعلقه به والجواب ان الخصوص وان كان صفة الصورة لكن حصول  
 الصورة فى العقل صفة العلم (قوله غير تمام موضوع له) ذكر لفظ انهم للاحتياط  
 وحسن مقابلة الجزاء والاهمكى على ما وضع له، قوله من جهة ان العقل المحل اى  
 من جهة هو مثل الحكم العقل سواء تحقق الحكم بغير اوله (قوله) وكفى  
 الاول (المح) فاعلم على ما تقدم ذكره من صفة اى بصفة اى بصفة لا الوصف اى  
 ويعلم منه ان لفظ يخص من الخصوص لان الاحتصاص فانه جسد معناه يخص  
 الاولى بالمقابلة ولا يطلق هذا الاسم على غيره (قوله) ولزمه الكل واعتراض  
 اما اعتبار ارادة الكل واعتدالاته على غيره نصيب لظهور نفي كونها مطابقة  
 وشوت كونها نصيبا فانه حين عدم ارادة الكل وعدم اعتبار دلالاته على الجزاء  
 بانصهر بصدق على دلالاته على الجزاء انما نصيب ومطابقة معا محتمل (قوله)

فالجواب الخ) هو بطور يدل على انه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم الشرع  
 بالترتيب اعتمادا على الوضوح والشهرة ولا يجوز في التعريف ان لا يدعيه من المصلحة  
 في رعاية الجودود كفي المختصر ان في الحقيقة ما جود في تعريف الأمور التي تختلف  
 باعتبار الاصناف وكثيرا من هذا فبعد ان يدعى شجرة وانما في الدهن  
 اليه فكل ما ذكره ههنا من مطلق التعيد وما ذكره في المختصر بالنظر  
 الى خصوص قيد حقيقة الانعكاس بينهما وحاصله الجواب ان قيد الحقيقة  
 معتبر والترك في المعنى كقول القصور بالذات التقسيم دون التعريف فباورد  
 علمه من انه حيث لا يخص تعيين الدلالة للمعنى عدمه في التعريف ويجوز  
 التقسيم لانه صرح بقيد الحقيقة وانما ترافع تلك القيود عن ما ينبغي فكل وهم  
 وحكمه حائل باعتبار حقيقة في تعريف الدلالة لا يخلل المختصر الدلالة  
 الوصية في ثلاث لان دلاله لمعنى موضوع تخصيص على احد هما واسطة به  
 لارم الآخر ليس دلالة على حرم من حيث انه حرم من حساب لا من حرم  
 فلا يكون نصه ولا لزام له ليس حراما من موضوعه لان التخصيص يقتل  
 معناه لا يمكن ان يقتل احدهما بواسطة الا لا من دلاله اخرى ان القسم الدلالة  
 الوضعية فلا بد من ان لا يخلط وضع بعضه فحين (قوله) كانت وصية كانت متعقدا  
 بآراء الاصناف هذه الدلالة في وجوب الاول : الدلالة الوضعية المعنى  
 الوضعية وعند ذلك كل وضع بصير معنى فهو ما انوقف انما ذكر علمه فلا معنى لفهمه  
 من المعنى لا لاسمه من حيث به مراد مستكم ونسبتي لان ان راد من انهم  
 في تعريف الدلالة مجرد لاسم الى معنى لا حصوله دون انما ذكر ولا معنى لقوله  
 ولا معنى لفهمه من اسمه لا لاسمه من حيث به مراد وانما ما ذكره صاحب الحاشيات  
 وهو ان العرص من المعنى انه ما في التعبير وذلك بوقف على ارادة الالفاظ  
 وانما يرد معنى من المعنى لا بدلالة عليه وجه انما من تأدية المعنى الى التوكيد  
 فتوقف على ارادة لاسم معنى لانه انما (قوله) لان قانون الوضع  
 الخ) فيه به لو كان قانون الوضع مدركه ذهب المشقة الى حوا استعمل  
 المشترك في المعنى وذهب سكاكي رحمه الله الى ان مدلول مشترك ان لا يتصور  
 المعنى (قوله) فاعطى ابدا لا يدل الاعلى معنى واحد الخ) هذا الكلام نص  
 على ان مطلق الدلالة مشروط بهذه الحقيقة لارادة الله تعالى قدس سره مقولا  
 من الشريعة ع. ب. انه يدل على ان رتبة الدلالة في الوضعية لاهي اعتبار ارادة  
 المدلول فانه قال في بحث تعريف مجرد لاسم ان تعريفه لا يدل حرمه على شيء

كأن وقع في التعليم الأول ونعبر به بالبراد بحرفه حرمه في إنك واحد إن اللفظ  
 بنفسه لا يدل السنة ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من معنى لا يتصوره بل التاميد  
 ما ردة اللفظ فكما أن اللفظ يطلقه دالا صبي معنى كالمعنى عن يجمع الماء فيكون  
 ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالعين على بدنه فيكون دلالة كذلك إذا اخلاص  
 في إطلاقه من معنى إلى غير ذلك وإذا كان كذلك فالتكلم باللفظ لمجرد لا يريد  
 أن يدل بحرفه على جزم من معنى إلى معنى ولا بصياغة بحرفه دلالة على معنى آخر  
 من شأنه أن يدل عليه وقد اضطررنا إلى ذلك فلا يكون حرفه السنة دالا  
 على شيء حين هو حرفه فلفظ اللفظ لا بالقوة حين يجد لاصفاة المشار إليها وهي  
 مقارنة ارادة القائل دلالة انتهى فلفظ هر به إشارة إلى ما يصح من أن دلالة  
 اللفظ مداه باطلة فلا بد من محض والمخصص هو بواضع والمخصص وصحة  
 لهذا دون ذلك ارادة الواضع فإيراد من اللفظ هو صاع لاه اللفظ أو لا وفيه  
 إشارة إلى أن الوضع يستفاد من رادة الواضع دلا به المقصد على المعنى استعماله  
 فيه من غير قرينة وليس ذلك مخصوصا به وهذا حق وملا كره صاحب شرح  
 الاشارات وهو دله صاحبها كتاب ما ذكره أبو روح بقوله (وكيف ينظر الخ) على  
 قدس سره والحق في أن لفظه ما طوى لغيره كلفظ لا يدل على أن المراد الدلالة  
 المطلوبة كما لا يخفى على المطلع في ذلك قال قدس سره لكن بعض المحققين وهو  
 صاحبها كانت في قدس سره فتكاد أن يفتح في تحريمه لو اعتبر الإرادة  
 في الدلالات الثلاث لم تنحصر الدلالة الوصفية في ثلاث لأنه حين إطلاق اللفظ  
 على الكل والمراد بهم الحرف واللام وليس هذا منهم شيئا من الدلالات الثلاث  
 لعدم الإرادة فالحق أن من صاغ الدلالة ار دمه اعتبر الإرادة أهم من أن يكون  
 أصالة لوتها ومن قبله فلفظية ارادته عشاره صفة في آل المولى واحد  
 والاختلاف في إسماءه ومنهم الذين ذهبوا إليه في قدس سره أن كل كلمة  
 على التقييد في قدرتها عدة الحبيب نص في لائحته لتتقيد في هذا الاحتمال  
 لتكتسبه ويأباه لا يمكن أن يحجب بغير العدة السابعة في قدس سره لأن ذلك  
 يدل على أنه لا ينبغي أن اللام أحد الأمرين ما يعالج لاستمرار المذكور أو انقضاء  
 إحدى التخصيص والائترام فيجعل أحدهما لاراد ولا آخر دليلا على الثبوت لوجهه  
 في قدس سره لاستمرارهما للدلالة المطلوبة به في به يجوز أن يكون استلزامها  
 لفظية باعتبار أن مداه أحدهما صريح به أنه لا به أيضا في وجهه كما أشار إليه  
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح الشبهة في قدس سره وأمر به حرف

٧ والشارح صرف الخ  
نبهة

الخ \* حاصله ان اشتراط الارادة في الدلالة المطلوبة نافع في جواب الاعتراض  
باحتجاج الدلائل غير نافع في دفع انتداض حدود الدلالات والشارح رحمه الله  
تعالى حرف ٧ اسكلام بلس اسكلام مذكور في جواب اعتراض الاحتجاج جوابا  
عن الانتفاض \* قال قدس سره ثوب على الارادة \* فلا نسلم قوله بل بل  
عليه دلائل جديدة تخص والاخرى مطابقة وكذا الحال في اللازم واما قوله ولا نسلم  
ايضا انه اذا امكن عدم تحقق اربعة المعنى المطابق ( قوله لاسيا في التصني  
والانترام ) فان توقفها على الارادة اظهر بطلانها بصيرورتها صدقها في الارادة  
فهما مطابقة وادى قال كثير لان بعضهم ذهب الى انها مع الجزاء واللازم بعد فهم  
الكل وهم المروم كاجب \* بيه ( قوله في معنى انكل الخ ) فان الكل يمنع  
حصوله في الدهن وادراج بدون حصول الجزاء وكذا اللازم البين والمعنى الاخص  
لا يمكن حصوله في الدهن بدون حصول المروم فيه فهدان الحصولان الضميمان  
هما التصني والانترام ( قوله صارت الدلالة عليهما مطابقة ) ان قلنا ان هذه  
الدلالة هي الدلالة التصنيية فبما صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية بعينها  
مطابقة لصيرورتها ضمنية وعدم ضمنيها ضمنية وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة  
عد الارادة دلالة اخرى لان المعنى الضمني والانترامي صار ملتصقا بيه مرة  
اخرى اذ يتعلق الارادة كصاحب حصول الدلالة عليهم لا طاعة وبما حررنا ان  
ظهر ان الاعتراض الذي ذكره السيد بقوله وباقوله وادفند باللفظ الخ هذا على  
اخره مدفع لانه ان اراد بقوله والاول باق على حاله انه باق تعب لم يصح اصلا  
فماطل لصيرورته قصدا بعدما كان ضميا وان اراد انه باق على حاله من حيث ادوات  
فليس لكنه لا ينفق في كونه دلالة تصنيية وانترامية لانه كونه ضميا على ما لا نسلم  
بقا، اصل الفهم ايضا لانه حصل امتنع في اربعة فهم آخر غير انهم الذي كان ضميا  
وذكارد على قوله والعربية في مثل هذا الجار لا تتعلق بها فانهم انه اراد انه لا تتعلق  
لها بالمهم قصدا فسويع لان سعة المقصد اما حصل بها بالقربية وان اراد انه  
لا يتعلق لها، اصل الفهم فهو ولا يقع له انهم قصدي هي المطابقة وما ذكرنا فظهر  
ان القرينة في الجار لفهم المعنى اخرى اعني فهم الجزاء واللازم من حيث انه مراد  
فهم جزء المقصود ولو لا القرينة فله لم يفهم المعنى المقصود وفي الاشتراك لدفع  
المراجعة قال المعنى المراد وغيره مفهوم منه تحقق المقصود وهو المعنى بالوضح  
والقرينة لدفع الدافع وهو ليس حرا، ان المقصود وسيمى هذا الفرق في بحث الجار  
فصلا في كلام السيد \* قال قدس سره وبما ذكره الخ \* بيان لطالب اللازم

في نفسه بعد انطال اللزامة المستعادة من قوله وار قصد باللفظ الجزاء او اللزام  
صارت الدلالة عليه مطابقة لانضم او انتراما يعني ان صيرورة الدلالة على  
الجزء او اللزام مطابقة لانضم او انتراما ضاية في حسب مع قطع اسطر عن لزومها  
فتمطرت ثبوتها على اقدمتي الموسعتين تحقق المطابقة على المقدمة الاولى  
وانحاء التحسين والالتزام على المقدمة الثانية \* قال قدس سره ووصوع بزاء  
المعنى الجازي \* وضعا نوعيا فانه لا بد في الجذر من اصدار الواسع لعلاقة المحصلة  
بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها ككلمات وضع نوعي كذا في حاشية انطالع  
\* قال قدس سره فلان الموضوع الغنر \* اي في تعريف حقيقة والجازتين انطاع  
بنفسه اي لا بالقرينة فانطاع التسميل فيما وضع له بنفسه حقيقة والتسمين في غيره وسعه  
بحد لا تمييز بآزائه مطلقا سواء كان بنفسه او بالقرينة \* قال قدس سره من بقرينة  
شخصية انتهى في الجذر الشخصي كالامد التسمين في شصاع بقرينة في الجذر او نوعية  
اي في اصدار النوعي كما ان لفظ اكل يستعمل في الجزء بقرينة مائة عن ارا تاسكل  
واجواب مع مائة على المقدمتين اذ مع ساء كونها مطابقة هي الوضع النوعي  
فلان من قال يكون هذه الدلالة مطابقة لمصر هذه الدلالة المقدمتي موضوعه بل  
دلالته على عدم المعنى اي معنى باللفظ وقصده صرح به الشارح رجحانه تعالى  
في شرح التصرح حيث قال اذا استعمل اللفظ في الجزء او اللزام مع قرينة مائة  
من ارادة التسمي لم يكن قصدا او انتراما بل مقصده لكونها دلالة على تمام المعنى  
اي معنى باللفظ وقصده لكونه انتراما كونها مطابقة هي اعتبار الوضع النوعي  
مصرحه في شرح المطالع وشرح الرسالة التسمية لشرح رجحانه تعالى في الجواب  
ان القرينة الشخصية او النوعية هي شرط لاستعمال ويست بعينه في اوصوع  
قال الوضع النوعي من مفسره السيد في حاشية المنع لم يعتبر فيه وحوال القرينة  
واذ مع ساء في كونها قصدا او انتراما على المقدمة ثانية فلامه متى هذه على  
عدم كون فهم الجزء او اللزام في ضمن فهم سلك او مرسوم لاعلى انه اذا دل اللفظ  
هذه مطابقة لا يدل عليه قصدا او انتراما قدس سره قدس سره في كلام الشارح رجحانه  
والسيد قدس سره في هذا المقدم محمد آيتن وحسن من الشاكرين ( قوله  
وقد صرحوا بـ ) ( قوله نعم ) وهو يار لطلان اللزامة ( قوله سنا جيع ذلك ) اي  
سما اشتراط الدلالة مطلقا لا ارادة ون التحسين والالتزام لس فهم الجزء  
واللزام في ضمن الكل والذروم واه اذا قصد باللفظ الجزء والالزام لا يصير  
الدلالة عليه مطابقة وانتاع اجتماع الدلالات مع محذنه لمصر حوايه من

الاستلزام لكنه لا يفيد في دفع الانتفاص فادفع ما قبل ان من جهة الاعتراضات  
السابقة امتناع اجتماع دلالات ذكره بعد التلخيص يعني ان يجمع مع ما ذكره  
القوم من استلزام التخصن والالتزام لطائفة عالم المسلم ما هو المنوع سياسيا وليس  
الاستلزام المذكور ممتنع سابقا بل دليل على بطلان امتناع الاجتماع (قوله لا يظهر  
آل) اي نظرا الى نفس لادلاق وتعرضات الدلالات الثلاث فلا يفي في ظهور  
كونها مطابقة نظرا الى استلزامها لطائفة فادفع اعتراض السيد على ان الاستلزام  
عنده باعتراف الصلاحية كما مر \* قال قدس سره والظاهر ان مراد العلامة الخ \*

فيما ان عبارته صريحة في انه يكتفي في الالتزام هم الخارج من لفظ التلخيص والاستغال  
منه اليه سواء كان بسبب لزوم الدهني او بتغيره من الفرائض كما في الاستمارة التكملة  
والتمليح يقول ايد هذا لفظ التلخيص ومنه ما لا يلاق المطبق من الارض واردة البرار  
ثم يمكن تأويل كلام العلامة بذلك بحمل الروم الدهني على الروم اليه وغيره  
على الروم في الجملة بسبب ترائل لكنه خلاف الظاهر وهذا قال الشارح رحمه الله  
والاظهر وان كان ما ذكره اظهر لانه لا دليله من الروم في الجملة ليعقل  
من مسمى اللفظ انه ولاه مواقع مشهور من الروم التي شرط في الدلالة  
الانزائية هذا المطلقين ~~وهو~~ الاصول العربية والاصول (قوله مثل  
هذا الروم) اي هذا الروم وما يؤدي به ذلك (قوله لم يخرج كثير من  
الجماعات) وهو ما عدا جزء واللازم اليه بالحق الاخص \* قال قدس سره  
ان من غير الخ \* اي احقق في هذا الاختلاف انه فرع الاختلاف في تفسير  
الدلالة فمن احدى تفسيره متى اطلق الدلالة على التكملة اشترط الروم الدهني معنى  
امتناع الاعتكاف في التحق ومن احدى في تفسيره اذا اطلق الدلالة على الجزئية لم يشترط  
ذلك لزوم بل الروم في الجملة \* قال قدس سره بل الدال عليها عدا المجموع \*

والجواب هو اللفظ بدون العربية لانه المستعمل في غير ما وضع له لا المجموع \* قال  
قدس سره ومن فرائض حادثة او التقاضية \* اني لمع بسببها المعاني الالتزامية  
بمرتبة امتناع الاعتكاف عن التلخيص \* قال قدس سره هذا هو السبب لوقوع  
الاصول والعربية \* لانهم يمتنعون من الجماعات والكليات اني فيها الاشغال  
بما يدور \* قال قدس سره والاول انفس لقواعد العقول \* قال قواعد كلية  
واما ان انت لا تبحث الا لقواعد خارجة عن المقاصد ذكرت لتوقع الاثارة  
والاستفادة عليه فلا تنس تمتعها لقواعد في الطريق والتكملة (قوله مما يتأخر فيه  
الاصول واحد) اي \* هو في الذي فرغ وهو ما مضى من انه يجوز ان يكون

الشيء لو ازم متحدة بعضها اقرب من بعض موصلة فية موصلة فيكون اوضح  
 لزومها فانه مع ما قيل ان مراد الشارح رجحانه بقوله من يمكن دلالة الالتزام  
 دلالة الالتزام الذي لا واسطة فلا يراد اعتراض الذي ورد اسيد بقوله فيه  
 بحث لان لازم الخ على ان عدم تأتي الوصوح والحق في الالتزام الذي لا  
 واسطة لا يضره لان المقصود انه تأتي الوصوح وحد في الدلالة الارامية  
 لا في الدلالة الالتزامية التي لا واسطة قال قدس سره لا لازم لازم انشيء  
 المراد باللازم ليس بالمعنى الخاص لان الكلام فيه حيث صدره ان شرح رجحانه  
 بقوله ان لا يثبت ثقل المدلول الالتزامي من ثقل المعنى . قال قدس سره . وكان  
 لازمه . اي على تقدير فرض كونه لازما معنوي . وان كان دهشلا لا يستلزم لتصور  
 اللازم الثاني . هو تصور اللازم الاول محطرا واللازم من تصور المعنى هو  
 تصور اللازم الاول معا فلا يكون معا فلا يكون اللازم شي لا زم فشي . وفي  
 ان الوصية اشارة الى انه لو لم يكن لازم لازم شي لا زم فشي . لا لازم كان  
 دلالة سطر الشيء على لازمه اظهر من دلالة على لازم لازمه طريق الاولى . قال  
 قدس سره بصحة الدلالات . فيه انما ارادته وبها وجود او بطلان وعدمها  
 فليس لكن لا مع وان اراد ماوتها في الوصوح . اجابا . قدس سره . لان الوجود  
 في الوصوح وبها . بدرجة وبلطف وجه . فهم للمعنى . وهم في الوصوح الاول  
 وهم اللازم الثاني في زمان واحد . ثم يترد . لو كانت تلك الالهام  
 والملاحظات . مرتبة في الزمان . قال قدس سره . وايضا يتحقق هذا الحكم  
 الخ . وذلك لان كل واحد من الطرفين . وعرضه . لازم . فهم الكل للمعنى الاحص  
 مع انكم قد علمتم اني فيها الوصوح واجزاء . قال قدس سره . وله فيها  
 كلام . اي في تصوير الوصوح . ولفظ فيها وهو قوله فلب الامر كذا  
 لكن القوم . مع ( قوله لان السماع ان كان اي آخره ) وكذا بوضع اية  
 المركبة فلا يراد به يجوز ان يكون ثابت بوضع الاله . ويكون الوصوح  
 والخفاء في الكلام واسطة التيقيد المعطى . من من من تقديم بعض  
 بالمعومات على الاخر لان ذلك احصا . والوصوح نسبت عدم علم السماع بوضع  
 الهيئة التوكيدية هي ان المقصود به لا تأتي . بدلالة توصية مع ضاء فصاحة الكلام  
 ( قوله توصف انهم على العلم بالوصوح ) قال قدس سره . ونوف على علم بالوصوح  
 اللهم بالعمل والدلالة كون اللفظ بحيث فهم منه المعنى . والعمل بالوصوح فلا يلزم  
 من شي انهم في الدلالة قلت المراد بدلالة في قوله يمكن بالاحص لم يمكن المعنى



مفهوماً ناقص كما شر به اشترح رحمه الله تعالى بقوله و لم يكن تأليفها  
 له لم يفهم من مرادقات ديث التي ( قوله وعلى التقديرين ) اي السلب التكملي  
 والسلب احرقي يصدق دفع الالتباس التكملي فلذا قال لا يكون كل واحد دالا  
 وقوله ويحتمل ان يكون اي يحتمل عدم كون كل واحد معاً دالا ويحتمل ان  
 يكون بعضها دالا فهو موقوف على قوله لا يصحكون كل واحد بعد التقييد بقوله  
 وعلى التقديرين اي على قيد واحد لا على التقييد دالا احتمال على شيء من التقديرين  
 لتعيين السلب التكملي واخرق وانقصود منه اثبات قوله دون ان يقول لم يكن  
 واحد معاً اي قولنا لا يكون كل واحد دالا يحتمل ان يكون بعضها دالا بخلاف  
 قولنا لم يكن واحدهم دالا ولاولي تركه لتمام انقصود بدونه ( قوله ملتبساً )  
 لمن هذا إشارة الى انه بمنته على مدعى من يقول ان السلب اليه المسور بكل  
 اذا اخرج بعد سلب مفهوم و معنى مدعى الشيخ عند القاهر من انه اذا احر  
 عن ادلة التي ومافي معاً يدعي عن كل معاً سلب ادلة لا يصح ودون  
 ظهر ( قوله وغريبته ) ان ابواب ذول بحسب الاعتبار بالاطلاق والتقدير  
 والتي بحسب التعريفات وكل معاً يستلزم الآخر ( قوله على الحس ) اي  
 الخيال ( قوله يمكن تدبيرة ذلك ) اي لم يمكن ان اللازم من حيث انه لازم لدلالة  
 له على المروم وان دلالة الاقتران هو لا تعدل من المروم الى اللازم دون انعكس  
 فلابد من اصبه كون نيت المروم مبرومات في الله وحديث يكون داخل في قوله  
 وكذا اذا كان شيء مبرومت دلاوي الافتحصار عليه و طوابير المبرومات  
 واللازم منها الشروع مع دفع كونه خروجاً عن السابق واللاحق لكون  
 المراد بهما التي تتدبر القائمة لهما الفصل في هذا التقسيم و قد عير  
 في الفرق من اركسة ولقد ( قوله هو ان يكون الخ ) اي لدى يثنى به  
 الوضوح واحداً دون ماهو عند ايربيين كاسر ( قوله دلاية بخروج الخ ) اي  
 اعتر المضي الواحد جزأ من شيء وخرء اخرء من شيء آخر لئلا ياتي براد التي الواحد  
 بطرق محتتمة الى انه في موضح ( قوله يدعي ان يكون الامر دلاية ) نقل  
 عنه يعني قلزم من كلامه دلاية لشيء على حربه اوضح من دلالة على حره  
 جبرته فوجوده بواسطة مثلاً اذا كان دلالة الجبر ان على الجبر وضح من دلالة الانسان  
 عليه لزم ان يكون دلالة الانسان على الجبر اوضح من دلالة على الجسم لان  
 المساوي للاوضح اوضح لكر الامر انعكس معنى اي قوله فانعكس انعكس  
 ماهو مفهوم و قد عير ر نحن على طاعة وهو ان يكون دلالة الشيء على هو

جزء من حركته اوضح من دلالة على ما هو سره منه لانهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء كلاكه سببه الى جزء الجزء سواء كانا مفهوماين من لفظ واحد او من لفظين (قوله لا مر تكذب) مقرر ان الجزء سابق على الكل في الوجودين والاضطرارية (قوله لكن القوم الى آخره) يعني ان تعليلهم التبعية باذ كر يدل على مراد التبعية في الوجود فيمكن ان تصح فهم الجزء اذناخر من فهم الكل فصح مذكره من ان دلالة لفظ الكل على الجزء اوضح من دلالة على جزء آخره متأخر من فهم الجزء والتبعية بالمعنى المذكور قد شرحنا في شرحنا من القواعد وقال هو المفسر في صحت القوم الا انه اعترض عليه بان الامر في شع والعكس وقال في بيان اشتراط القوم الذهني ان فهم المعنى يتوسط الوصف اما بسبب وصفه له او بسبب انتقال الذهب من المعنى الموصوف له به و اعترض عليه بأنه مقتضى بالتحقيق اذ المدلول التصني لم يوضع له اللفظ ولا يمتثل الذهني من الموصوف له به بل الامر بالعكس فعلم ان كلامه ان القواعد مبرهنة بالتبعية يعني المدكور ومما يلحقها بما ذكره الكلام الشارح رحمه الله تعالى انه هو الذي ذكره القوم في ذلك قدس سره قد صرحوا الخ في انصريح به كذا يجوز ان يكون اعتبار الفصلية كذا كذا في الشارح رحمه الله تعالى في شرح قوله لا شبهة في ذلك على ان المقصود الاصل في هذا المعنى تأويل التبعية وصرف عن المعهارة كنه من ان انحصار فهم الجزء في ضمن الكل اما ما عايناهم بكل مالدت او الاعتبار كادد اليه الشيخ ان صاحب لانه حكم به القواعد في الشارح رحمه الله في شرح الشرح لما سبق القوم على ان انحصار مع صبغة وعدا يقتضي الانبذية بل التأخير عن المطابقة مع قطع عن فهم الجزء سابق اجاب الشيخ بأنه توسع حيث ذكروا التبعية وارادوا ان فهم الجزء ليس بمقصود صوابا يلزم بواسطة انه لا يتصور فهم الكل بدون فهم الجزء قال قدس سره وردوا الخ هذا الرد ليس من القوم وانما هو من شارح النص على مذكره القواعد وهو مدفوع بان فهم الجزء مقدم على فهم الكل بلا شبهة اما فهمه من اللفظ فلا ينسب تقدمه على فهم الكل اذ فهم الكل سواء كان من لفظ واحد ولا يحتاج الى فهم الجزء بمفهومه لاني فهمه من اللفظ اذ لو فرض عدم وضع لفظ لكل وفهمه بدون اللفظ كان فهم الجزء سابقا عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم كل من اللفظ يحصل بعد تحال الكل الى الاجزاء وبما ذكره اذ مع اعراض حروجه هو كذا انحصار

فهم الجزء القصدي المتحرر عن فهم الكل يرمح عدم انحصار السلالة العقلية الوصيفة  
 في الثالث لان فهم الجزء في ضمن فهم الكل ليس شيئا مضافا لاننا نعلم ان لفظة دال  
 عليه بل هو لازم لفهمه بكل وضع به اللفظ او لا فلا دلالة للفظ عليه وان اجتمعت معه  
 \* قال قدس سره لقوله القوم \* المذكورة من الاستلزام وتفسير التبعية وتقدم  
 الجزء على الكل في الوجودين \* قال قدس سره في الالفاظ \* المركبة فانها  
 موضوعة باعتبار تفاصيل اجزائها ودلالاتها ليست الادلة اجزائها من الالفاظ  
 المفردة والهيئة التركيبية على معانيها \* فلفظة \* قال قدس سره في المركبات \*  
 اي في المعاني المركبة \* \* قدس سره وهي متقدمة على فهم الكل \* تقدمها على  
 فهم الكل مطعون مسلم اذ لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء سواء كان تصور  
 الكل بالكله او بالوحدة وانما تقدمها على فهم الكل من اللفظ لشموع ومما ذكره في  
 حاشية المطالع من انه سريعههم الجزء من اللفظ او لا يتبع فهم الكل منه لان حقيقة  
 ادلالة نصه على معنى عند انطلاق اللفظ لا يسبق من انما موقوفة على العلم بالوضع  
 وانما يعطى المعنى في النفس فانما اطلق اللفظ فلا شك ان تدكر المعنى المركب يتوقف  
 على تدكر الجزء او لا (لان معنى به تدكر الجزء مفصلا يحطرا بل تدكره اجالا في ضمن  
 الكل \* اعلم بتقدمه على تدكر الكل ضروري انتهى) غير متنت لتقدم تدكر الجزء من  
 اللفظ بل تدكر الجزء مطلقا كالمعنى على أساس كيف وتذكره من اللفظ موقوف على  
 تدكر وضعه ليس فيكون به فهمه الكل وهو انهم التفصيلي فهم فهم الكل من اللفظ  
 خبر فهم كل جزء منه اجالا كما احتاره الشيخ ابن الحاحب اما تقدمه عليه بالذات  
 فهو موقوف على ثبات تدبرهم بذات واحتياج فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزء  
 منه ودونهما خبط تقدم \* قال قدس سره وبالجملة الاختلاف في المدلولات  
 التصفية الخ \* ولا يمكن حل كلام الشارح رحمه الله تعالى على هذا التوجيه  
 بان يفضل معنى قوله ان تضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل اي فهم  
 الجزء المراد وانما ترك نصريح بفيد الارادة تدبره عدمه ان مالم يسر مراد ليس  
 بدلول لان ترتيبه على معناه بهاء في قوله فكانهم بنوا الخ آت عنه كل الاء (قوله  
 فكانهم بنوا الخ) اي سقط كالعدم نصرتهم بذلك لكنه بهم عا ذكره ويؤيد  
 ذلك ما في الفتح من \* لفظه متى كانت موضوعة لفهمه يمكن ان تدل عليه  
 بحكم الوضع ومتى كان مشهورا تدعى بفهمه آخر يمكن ان تدل عليه بواسطة  
 ذلك التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الاخر داخلا في مفهومها الاصل

أو خارجاً عنه ولا يجب في ذلك التعلق أن يكون بما يشبهه بقليل أن كان مما يشبهه  
اعتقاداً ما عدا ما العرف أو لتغير عرف أمكن للتكلم أن ينضم من محله ذلك في صحة  
أن ينتقل دونه من المفهوم الأصلي إلى الآخر بواسطة ذلك التعلق ثم قصر الدلالة  
العقلية بالانتقال من معنى إلى معنى آخر بسبب علاقة بينهما كقولهم أحدهم بآخر  
وجه من الوجوه انتهى ولا خفاً في دلالة كلامه على أن في الدلالة العقلية انتقالين  
والثاني متأخر من الأول (قوله أن الجنس مالم يتغير رخ) الجنس الثالث مسطوف  
بعضها على بعض وليس التوافق في شيء منها للتعامل لأن الجبر، مرتب على مجموع الحمل  
الثالث أي إذا لم يكن الجنس محطراً أي ملتفت إليه قصد ويكون نوع محطراً ولم  
تراع السمة بينهم يكون أحدهما جبراً للآخر أمكن في هذه الحالة أن لا ينظر الجنس  
في الدهر (قوله لا محاله بكون معنى تركيب الخ) لا بأس به لقتضي الحال لا يمكن  
في المعنى الأفراد قال قدس سره فبشأن تصور اختلاف الخ فيه أن اللازم  
من اختلاف الشرط قوة وصعفاً اختلاف الملقطة قوة وسعفاً وهو غير الوصوح  
والخفاً في الدلالة فالعامة سرعة الانتقال من المقطع إلى المعنى والمقطة والقوة والضعف  
رحمان عدم حوار محام العلم بالمدلول وعدم رحمانه الأبرى أنهم قالوا إن الدلالة  
العقلية أقوى من الوصفية وهي أوضح منها قال قدس سره ومما تقدم الخ  
جواب سؤال مصدر وهو أن هذا الاعتراض مدعوم بما مر من أن الفرق بالاختلاف  
في و صوح الدلالة أن يكون ذلك بالنظر إلى حسن الدلالة أي يكون الانتقال من المقطع  
إلى المعنى سريعاً أو عطيئاً كما في الدلالة العقلية من الأسس إلى الملزم أسرع من  
الانتقال إلى لازم اللزوم والانتقال إلى الجبر أسرع منه إلى جبره وبما نحن  
فيه ليس كذلك فالقوة العلم بالوضع وضعه بوجوب سرعة حضور المعنى ونظيره  
لأمره الانتقال من المقطع إليه فانضم الدلالة بالوصوح والخفاً فيه ما يتبادر  
سرعة حضور المعنى ونظيره لا ينظر أن ينضمها فانها قد علم بالوضع غير حاصلة  
وأما حاصلة المنة من غير متبادر في ذاتها كإحدى صورة النفس وقرب العهد  
وكثرة الورود على الخيال ليس «التفاوت بالوصوح والخفاً في حسن الانتقال  
من المقطع إلى المعنى بل «اعتبار سرعة حضور المعنى وعدمها من جهة سرعة  
ذكر الوضع ونظيره وحاصل الجواب أن تقدير الاختلاف بما ذكره انما يحمى  
معاً في نوع المناقشة المذكورة لو كان في التعريف أشد به وليس كذلك في شيء  
بهواه عن تقرير السبب يكون هذه المناقشة هو السؤال المذكور سابقاً بقوله

فان قيل لانهم الخ والتعابير بهما باعتبار السد والتعابير قبل فحينئذ يتصور اختلاف  
في الطبيعة وصوحاً واحداً فالنظر الى نفس الدلالة بحسب اختلاف شرطه قوة  
وصعفا حتى يكون مناقشة اخرى بعد تقدير الاختلاف عاصم لا خلاف  
الواقع ادلا لاختلاف في صورة مدكورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبر  
فانه قد زل فيه الاقدام \* قال قدس سره ورعا يقال الخ \* اى في الجواب عن  
المناقشة بتغيير الدليل \* قال قدس سره بحسب الاختلاف الخ \* سواء كان  
الاختلاف المذكور مشتقا من تعاون مراتب العمل بالوضع او من الف النفس  
او قرب العهد او كثرة الوجود او على الخيال او غير ذلك \* قال قدس سره وذلك  
امر الخ \* ي الاختلاف المذكور لا يصبط عند التكميل حتى يراعى في التكميل  
مراتبه المختلفة بخلاف بدلالة اسمعية فان الاختلاف فيها وسوفا وحفا باعتبار  
اختلاف الوجود في كونه بنا وغير بين وبواسطة ولا واسطة فانه مر مضبوط  
لنتكلم فيمكن الاطلاق على مراتب عمده بحسب ذلك فيمكن ايراد المعنى الواحد  
بالدلالات العديدة مراتب مراتب موضوع والحفا \* قال قدس سره بتكرار رواية  
اختلاف الخ \* لكن هذا الاختلاف في الظاهر مدطر الى المراد لا ينظر الى  
الدلالة فان حجم المعنى مساوية في دلالة اللفظ المشتركة عليها بعد العلم بالوضع  
\* قال قدس سره وانما التوسل الخ \* احاط به في شرحه لشرح ما انرا كبت  
بلى بدل بها من معنيها بوضوح قطع بمره الاصوات للحوادث فلا اعتماد  
بالوصفية لا وحدها ولا مع غيره \* قال قدس سره وما تأتيا فلان الموضوع  
الخ \* اى ماد كرت - ف من - ال موضوع والحفا في الدلالة التسمية منى على  
ان التسمية فهم الجزء محط - بال - بعد فهم الكل وان التسمية معها التسمية في  
الوجود وليس كذلك فان التسمية فهم الجزء اجلا في فهم الكل فالجزء موحده  
الجزء مساوية في ذلك وجوب تصور جمع الاحراء اجالا لتصور الكل ومعنى  
التسمية التسمية في الموضوع من الله اى مقصود الاصل من وضع الله هو  
الدلالة المطابقة والتسمية حاصله بتعيينه \* قال قدس سره ولابد منه الخ \*  
بهذه الرواية صار هذا تحت معنى مدكره سابقا بقوله قلت تقدير المعنى بما ذكره  
بالايجل عليه اعطى \* قال قدس سره وذلك الخ \* اى لابد من الاشعار به لان  
الالفاظ الخ \* قال قدس سره ليصح الكلام اى ما قالوا من ان عمل البدن شعبة  
من عمل المصطفى والله وحده كفى من كيفية اعادة التراكيب بمواضعها التي  
يبحث عنها في علم المعاني ( قوله ثم انقطع الخ ) كلمة ثم لان التناول من كلام الى كلام

فان ما سبق كان في تعريف العلم وما يتعلق به وهذا في غير ما يبحث عنه وكذا  
 كلمة ثم الثاني فانه لبيان التشبيه لدى عوليس اصلا رأسه (قوله المراد به) فيه  
 اشارة الى ابد لا بد فيها من قرينة لتعيين اراد والفرق بينهما باعتبار القرينة  
 المنعنة عن ارادة الموضوع له في الصلح دو انكسبة (قوله ثم ما هو هذا الكلام  
 الخ) لان الظاهر كون القسم احسن من قسم ولا يجوز كونه اهم  
 قوله لا يصح طائرا وبصح تأويلا) فانه لا بد في جميع اقسامه من الصلقة  
 الصلقة لا تتقبل وهو المراد بالاروم هما وفي غير انواع العلاقة ما هو قسم  
 منه كاجس (قوله ليس بلفظ) اي نامة او غاطية (قوله مذكر المشبه به) واريد  
 المشبه فصار استعارة اي مصرحة كما هو مقتضى عدم تعارض تخصيص الاستعارة  
 المصرحة مع اثناء الاستعارة بالكسابة والصلية على التشبيه ايضا لكثرة تفاوت  
 ان تحمل كلامه على انه ذكر المشبه به صريحا او كسبة واريد المشبه من حيث انه  
 فرد من افراد المشبه به فيعمل احسين (قوله فالتخصيص المصور الخ) لما كان ضمير  
 انحصار راجعا الى غير اليسار المحمول على نفس من الكتاب وكان القر مشقلا على  
 امور سوى تلك الثلاثة من تعريب العمود بحث عنه فيه وصية اياه الى غير ذلك  
 قال فالتخصيص المقصود من امر السابق في التشبيه والتميز وكسابة وبعاد كونه مظهر ضعف  
 محيل انه لو اريد بالمقصود اهم من ان يكون اسماء او تبعا كالتشبيه من يتبع الى  
 التكلف في كونه مصدودا قال قدس سره وفيه من الكتب الخ كما سطرطع  
 عليه في مساحته قال قدس سره وله مراتب الخ اي اعتبار ذكر اركان  
 وحذفها قال قدس سره مع ان دلالة ملاحظة اي دلالة من حيث انه تشبه  
 وانما قد دلت لا يتصور ان يكون تشبيه شي آخر كسبة من معنى ثالث بدلتع  
 التشبيه المذكور كذا افاده في شرحه لفتح وحو تشبه قال قدس سره قال  
 بعض الافاضل وهو مولانا كمال الدين ابراهيم انصاري تأييدا لآراءه من كون  
 التشبيه اصلا برأيه وما هو لازم للمعنى الوهمي وان المقط فيه مشتمل في المعنى  
 الوصفي ليس قبل منه اي لازمه المقصود به ان دلالاته والى لا المقصود الاصل  
 فيه هو المعاني الوصفية فقط على ما قبل وهذا هو مذكور في شرحه لتفتح فاقبل  
 ان قوله والحق الخ بين للفق على عتار لنسارح رجاء الله وسبقه من النافذة بيان  
 لما اختاره فلا يخفى بين كلاميه في كسبه وهم لان صوق كلامه قدس سره لبيان  
 ان ما ذكره السكاكي رجاء الله من كون مباحث التشبيه مقدمة ليس بحق والحق  
 انه اصل برأيه وتأيد لما ذكره بعض الافاضل قال قدس سره كنسبة الكسابة

الخ في حور ارادة على الاول في كل محله قال نفس سره من الجبهة  
الاحرى الخ وهي كونه بمنزلة نفرد من الركب (قوله هذا بحث الخ) بيان  
لما صدر والتشبيه ان يشبه المحسوس او عكسه او وقوف الآخر على سبيل  
التعداد والتشبيه منصف من الاستعارة مطلقا وكون وجه الشبه أقوى شرط  
في الاستعارة المصروفة فقط قال العلامة في شرح الصراح في بحث تعريف الاستعارة  
ان الاستعارة اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على لوازمه اما الاول  
فان يشترك في ذات في وصف وفي احدهما أقوى من الآخر فيعطى ان نفس اسم  
الراية مائة في تحقق ذلك الوصف له كما تقول في الحمام اسموات تريد الصالح  
واما الثاني فان يشترك في وصف واما يثبت كماله في التشبيه بواسطة شيء  
آخر فينت ذلك الشيء في استعار مائة في است الاستعارة كما تقول اسموات مائة  
افكارها وانت تريد مائة السبع بادعاء السبعة لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع  
فيثبت ما يخص التشبيه وهو الاطلاق وما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ان معنى  
الاستعارة انه هو تشبيه شيء به وجه الشبه أقوى وأجود عندهم فاسد وما  
اجب عنه من ان ذكر مائة التشبيه الذي به وجه الشبه أقوى وأجود متطوع وانما  
الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضي المناها على كل فرد منه مع كونه  
تكملة ما قصد على التسمية (قوله وما كان هو احصى الى آخره) لا وجه بربار  
الصغير الا ان يقال به كيد لم يمتز ثم لا يحصى ان يكون التشبيه الاصطلاحي من  
مقاصد علم البيان الباحث من احوال الامم المعرف من حيث وضوح الدلالة  
بقتضى ان يكون عبارة عن شئ تشبث في المعنى الذي هو مدلول الكلام او الكلام  
فذلك عليه كماله فيه (قوله وهو لاستعارة التي كان اسمها التشبيه الى آخره)  
والتشبيه المعنى صادر عن هذا التكميل فيهما مائة لكن المصنف جود الله تعالى  
له في التشبيه الاصطلاحي بما يحسن الكلام حيث جعل حسنة التشبيه المعنوية  
كان احصى منه معنى كونه من مقاصد علم البيان ان اصحت بما يتعلق به من الطرفين  
ووجه التشبيه وادناه والمعنى منه من مقاصده ومعنى قوله اصلها التشبيه انها  
فرع يترتب عليه لانها مسبوكة منه ودا قال فذكر امته به واربده به انشبه دون  
فصنف امته واربده به وشبه به وصير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه  
او الى التشبيه بمعنى الكلام لان عليه على سبيل الاستخدام واما سره بفعل  
التكميل لانه المعنى الحقيقي له عندهم كما يدل على ذلك ما صير من قوله لانه كثير ما  
يطلق على الكلام الدل على امشاركة لانه بهذا المعنى كثير الاحتمال

في كلامهم ويشقون منه الشبه لعلهم والشبه والتمثيل ويقولون وجه  
 الشبه والفرض منه وادائه ولا يصح شيء من ذلك اذا اريد به الكلام الدال على  
 السكاي رحمه الله تعالى لاحل هذا وجهه مقدمة لاستمارة دور المصدر الاسمي  
 لعدم رجوعه الى موضوع العموم كما كان فيه من التثنية والمثنية ما هو حسب كلام حسنا  
 وبلاغة لا تدرك فانيه حمل ايهت عياني في من مصدر (قوله اشار اولا الى الخ)  
 ليكون الفائدة انهما معا لم يقل به والنسبة بينهما وبس مراده ان مراده موقوفة  
 على معرفة الطاق فلما ذكرته في التثنية فاعوى ولا حتى لا يحتاج الى اثبات  
 ان اساطيق ذاتي الخاص واراد المصدر مراده الخاص بكنه (قوله او غير ذلك الخ)  
 اي التثنية الضمنية كما في بعض دور التثنية وبكافي قوله ودلت على الامم واستمهم  
 فان السكاي بعض دم العراني كما يسمى (قوله فالام اح اشارة الى التثنية  
 المذكور سابقا بقوله ثم من العار مبدئي على التثنية (قوله ليس على خلافه) بل  
 مقيد بمدا ايهن في المقام مبدل الى التثنية والاصل ومقتضى الظاهر الاتحاد  
 واراد التثنية على خلاف مقتضى الظاهر يكون متغيرا واورده اذلة كثيرة  
 في النسخ (قوله هو مصدر فوالت الخ) اي ان الدلالة التي هي صفة التثنية  
 لاسم الدلالة التي هي صفة المدة فانه لا يصح حمله على التثنية بكونه فعل التثنية  
 وليس المراد انه من الدلالة المتعدية دور التثنية كما في التثنية لان الدلالة بمعنى  
 لارما هو صفة المدة انما تعدل ان معنوه محدود من الاحتمال ايه اي الدلالة  
 لفظ السامع (قوله ان يدل) اي المراد من الدلالة انهي المصدر لا الماحل بل المصدر  
 فانه لا يصح حمله على التثنية واعلم ان التثنية في الاعم حمل شيء شبيها بآخر  
 والحمل المذكور ليس الا باختيار التثنية بمبدل على اشارة فلما فسر بالدلالة  
 وضمير يدل التثنية الاول عليه بانه في دلت (قوله على مشاركة) اي اشتراكا ووقع  
 في شرح العلامة فالحقالة بمعنى اصغر كسود و وحدث بمعنى سرفت وحدث  
 (قوله في معنى) اي وصفا احتراز عن المشاركة في غير نحو شرا ريدما في الدار فانه  
 لا يسمى تشبها (قوله وطراخ) قال سلف لا بد من ريد بكاف ونحو ما مع الغرض  
 لكنه خلاى الظاهر ولم يقل هو فلا بد من زيادة اسكاف ونحوه لان التفسير بالاعم  
 شائع عند اهل العربية (قوله لنحو الخ) اي لانه على الاشتراك المستعمل  
 معها فان فيها دلالة على شركة ريد وعمرو في لغت وشركتهما في المعنى وليس  
 شيء منها تشبيها وان قصد لهما معنى لا شرا لانه تشبيه بس مجرد الاشتراك

٩ حتى يحتاج آه في نفسه



في وصف بل لا بد فيه من دلتة مماثلة لاسد الامر في آخر في وصف ومساواة  
 اية في القاموس شبه مثله وفي شرح التشبيه ما سدد كردن ولذا تعاد التماس في قوله  
 «ما ت ماحداها يامن تشبهه» بالشمس والندر لابل انت هاجها « من ان التماس  
 حال فوق وحشا « الخ ببحر رادع اعراض السيد به اذ قصد من نحو جاني  
 زيد وعمر وقاتل زيد غير دلالة على المشاركة بل يصير اندراجها في التشبيه « قال  
 قدس سره يدل صريحه على ثبوت المعنى لكل واحد منهما « فيه ان الواو للجمع  
 المطلق فيدل على ثبوت المعنى لها لا على ثبوتها لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر «  
 قال قدس سره بناء على ما ذكره من معنى الدلالة « قاله امير فيه النسبة الى المتكلم  
 ونسبة الفعل الاختياري الى العامل المتنازل على صدور مة قصد اختلاف  
 الدلالة التي هي صفة لعدد فيل انه يستعاد من كلامه اعتبر القصد في الدلالة وهم  
 « قال قدس سره فيكون تشبها لغة « ندر في انه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك  
 بل لا بد من ادعاء المماثلة اي « قال قدس سره « قال محمول الكلامين وان كان واحدا  
 « فيه ان معنى تقابل زيد « هو وكون كل منهما فعلا فقل ومعولاه ومعنى تشارك  
 زيد وعمر وكون كل منهما فعلا فشارك « ومعولاه وهذا المعنى يقتضي ان يكون  
 شخص ثالث ايضا فعلا ومعولاه فلهذا حتى يكونا « على فشارك « قال  
 قدس سره واعراض الدلالة هي مشاركة المع « به ان مدلول الجوهر ثبوت الشركة  
 لاحدهما متعلقة بالآخر وبتبوت الشركة للآخر متعلقة وبس مدلوله ومدلول  
 الهيئة ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المفهوم من شارح زيد غير  
 المشار كين « قوله « قال « ي ا كني بدكرهما ولم يقل ولا على « هذه الاسعارة  
 القسبية « قوله « هذا المصنف « لانها عنه استلزام لودم المشبه به للمشبه  
 بعد ادعاء صكوه عنه فلا تشبيه لا في الاستعارة « الكتابة « قوله « وفي حكم  
 الظرف في اداة الاتحاد ونسبي التشبيه من احوال والمعول الثاني من باب  
 حملت والصفة واصناف كص « كونه ميبه كقوله تعالى « حتى يبين لكم  
 الحيط الابيض من الحيط الاسود من امر « قوله « لولا دلالة الحلال او هو  
 الكلام « لولا القرينة احدية او اذنية العينة لارادة امقول ايه « اذا انتفى  
 القرينة المنة انتفى اثره « هي تعبير اذ يقول اليه وامتناع ارادة المقول منه  
 مع ازارادته كل منهما بالنظر في انعاء مانع « هي وجود القرينة للعينة وان كان  
 بالنظر الى وجوده ينقض المعنى كون المقول عنه موضوعا له متبعا ارادته فانعم

انه اذا اتى القرينة الصيغة نصب ارادة المقول عنه و منع ارادة المقول اليه فلا يصح  
 كونه صالحا لهما عند انتهاء القرينة وقال اشرح رحمه الله في شرح الكشف  
 ان صحة ارادة المقول اليه تنبني على دخول امته في جنس امته حتى كانه من  
 افراد امته يصلح له كل يصلح لافراد امته الطبيعية واشترط في القرينة انما هو صحة ارادة  
 المعنى الحقيقي يعني ان قوله لولا دلالة الخ متعدي بـ رة المقول عنه لا المقول اليه  
 وهو مع كونه بعيدا من حيث اللفظ يرد عليه انني بقرينة شرط لا ارادة المعنى  
 الحقيقي لا لصحة ارادته فان صحة ارادته تنبني على كونه موضوعا له وقد عاب بان  
 عدم القرينة وجب عدم الارادة لعدم احتمال الارادة وصلاحيته اذ قد قرر  
 ان كل حقيقة يمكن ان يمارسها كان احتمالها حواجا غير ماض عن دليل وجهه المصنوع  
 هها صلاحية الكلام لارادتها لاحتمالها عند لفظ وهو معنى هولم ان كل  
 حقيقة يمكن ان يمارسها لولا انهم قالوا انه محتمل غير ماض عن دليل (قوله واللاق الاركان  
 الخ) مع حرونها عن التثنية المصطلح الذي هو دلالة (قوله ان التشبيه كثيرا  
 الخ) في قوله اركانه استصدام (قوله ولا ذكر احد الطرفين واجب) اي  
 في الكلام الدال على المشاركة فلا بد ان حاله ثم في جواب كل ريد بشد الاسد  
 فقد حذف الطرفان (قوله والرسى وانحر في الدوخلت) على انهم لم يردوا بشرط  
 كذا في شرح الفتاح الشريفي وهو دفع ما يقال من ان علم الجبر مذكور وليس له اداء  
 علم وفيه انه اعتمدنا على هذه الصيغة لو كان وجه شدة بينهما العلم وليس كذلك  
 بل وجه الشدة كون كل منهما موضوعا للفتنة والفرح وان كان الطرفان من الدوخلات  
 قال حسبان في نصت التي صلى الله عليه وسلم كان حبيبة من بيت رأس في يكون  
 من احبا صلى الله عليه وسلم على ابيها او لم يصح من من لتعاج حصره احتفاء (قوله  
 ووجه له الخ) تعرض لبيان كونه حقا مع لاشارة الى ان المراد بالعلم الملكة  
 لا الادراك (قوله عن شانه الحياة) وهو موافق لقوله تعالى (كنتم مواتا فحيا) ثم  
 واستقر عند اهل السنة ان الدابة ليس بشرط للصوة بطرف الذي لا يخرى ايضا  
 قابل للحياة عندهم وكونه منعزلة في روال اجوبة لا يقتضي ان يكون ذلك معناه  
 الحقيقي كانه قد قلب استعمل اكلني في فرد كالوجود في وجود الحار في حال  
 اشرح رحمه الله في شرح الفا صرعتي من شانه من موصفة الحياة الفعل لرحم  
 التبريم الى معنى واحد وحدوث اذ لا ينفك عن حياة فيه بجمار (قوله كيفية  
 نصانية) الظاهر ملكة تصدر عنها اي بدنها عن نفس لطيفة الاصل اي  
 الاختيارية (قوله بسهولة) احتراز عن لفظة فان نسبتها الى النفسين على السواء

وتعني في الحكمة والكلام (قوله وقول الخ) ما هو جواز تشبيه المحسوس  
بالمعقول مطلقا وعدمه. فثبت عدم الجواز مطلقا الامتناع في الشر بحمله على  
نزول المعقول مرة المحسوس (قوله وإذا كان المحسوس أصلا للمعقول الخ)  
فكان المحسوس أي محسوس أوضح من المعقول أي معقول فتشبه المحسوس  
بالمعقول يكون محلا له هو فرع في الوصوح أصلا في الوصوح والأصل في  
الوصوح فرعاً وهو غير جائز فادفع ما قبل الشبهة فيكون أصلا في وجه  
الشبهة فقط فيمكن أن يكون المعقول أصلا من وجه فرعا من وجه ولا خلاف فيه  
لا خلاف حتى الأصل في فرع (قوله في وصف الشمس بالظهور) بخلاف  
ما لو حاول محلول الصلة في وصف الخلق بالظهور وقال الشمس كالخلة بل يكون  
التشبيه مقبولا كالحد من قول (قوله مث (٧) الخيالات) أي المركبات  
الخيالية لا الصور المركبة بالخيال فالحال داخل في الحسيات والوهميات أي المعاني  
الجزئية المتعلقة بالمحسوس - المركبة بالوهم والوجدانيات أي ما يدركه يفوسا  
مثل الخواص والمعنويات والفرج (قوله أو مدته) أي أحواله التي ترتكب منها  
(قوله خيالات) هي أي تلك الكوثر من كذا من الصور المتعلقة بالخيال (قوله  
كل واحد منها) ثم يدركه من مدركه بعضها بالحواس دون بعض لم يكن خياليا  
بل وهميا كاتساب الأحوال قال القائل يدركه بالحواس دون العقل (قوله من باب حرد  
قطعة) والأصل شعيق بحجر وسعة بالاحجار مع كونه حجر للثلاثة في اجزائه  
ولأنه قد يكون حجر بحجر (قوله أرادته شيء في سمعنا) ورده إلى الفرد المقيد  
لضرورة الشر والافالسة في يطبق الواحد والجمع (قوله الذي لا يكون  
الخ) بل هو من محركات محبته ويرسم فيها من غير وجوده في الخارج  
وأما الوهمي بمعنى ما يكون مدركا بالوهم من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات  
كهدفه ريمود وثم فلا كلام في كونه عقليا بعدا المعنى كذا في شرحه للفتاح  
(قوله لكونه غير مترجم) عدم كونه حاصلا من اجتماع أمور محسوسة بخلاف  
الخيال فإنه وإن كان من محركات انضوية لكنه مترجم من الحس لكونه مختلفا  
من أمور كل واحد منها محسوس ولا من هذه المبادىء ادخله في الحس دون الوهمي  
(قوله ولهذا قال الخ) أي لكونه مدركا لا مدعى المتعارف قال غير مدرك بها  
ولم يقل ما يكون مدركا لوهم (قوله ولكنه تحت لو ادرك الخ) يعني لو وجد  
وإدراكه لم يكن إدراكه إلا محسوسا وكونه من قبل الصور لا المعاني لأن الكلام  
في صورة شبهة بالمشبوه - ب (قوله يميز العقل) أي العقل بالصرف (قوله

الخيالات تمهيد

والحال ان مصاجبي ح ( بشرة الى ان الجنة من وان امصاجده كدية عن  
 الملازمة وان في البيت فلذا لان المقصود الاصلى يقتضى واحد ان معي ميمتك  
 من قنلى دون ميمتك من قنلى معي ( قوله وما يجب النسب له الخ ) لما حل  
 الجلبى والوهى على غير المتعارف بوجه عدم لحن على ذلك ووجه لحن على  
 غير المتعارف ( قوله الصور الرئيسية في الجلبى ) لانه داخله في الجلبى ولا حاجة  
 في دخولها ارقيد الوماذنه ( قوله ولا بالوهى ح ) لدخولها في العقل المفسر  
 بما ذكرنا من غير حاجة الى تفسيرها قوله ان غير مدرك لها فكيف لو ادرك  
 لكل مدركها ( قوله لان الاعلام الخ ) بمعنى ان لسالبى المدين كرهها  
 لا يصدق عليها الجلبى والوهى بالمعنى المذكورين قد ذكره الشرح رجدها  
 وجه ان لعدم ارادة المعنى المتعارف بها وما ذكره وجه لى والاولى بالعرض  
 لها وفي الكلام لقنوشه على الترتيب ( قوله ورؤس اشباحى ) في قوله تعالى  
 ( بها شجرة تخرج من اصل واحد طبعها كاه رؤس الشياطين ) والتشبيه  
 تخيلى على ما في الكشف لان رؤس الشياطين ومن كانت تضعه في الخارج  
 محسوسة في بعض الاوقات لا بد والاولاء عليهم خلافه على الوجه الذى  
 قصدا التشبيه بها وهو كونه افع الاعضاء واحده لكن هو الفخ الموحودت ٦  
 واحصرها كما مر في الاوهى بسبب موحودة في الخارج ( قوله كصداق ريد  
 وسداوة عمرو ) فان لها تصديرا عليها ( قوله بل نفس هي التي تستعملها ) وهذا  
 في شرحه للفتاح والظاهر بل نفس نسميها اذا ظهر قائده ابراد صير المعنى  
 والوصول ( قوله سيطرة القوى السبعة ) بمعنى النفس المراد بالمدرك بالوحديات  
 مطلقا بل بالمدرك بالقوى الساطية فان ما مدركه بنوعها داخل في العقل من غير  
 حاجة الى تفسيرها بالمعنى المذكور واحتدوا في ثبوت القوة على الوهم وهوة  
 اخرى قال الامام لم ارى كلاما قواما بخبر قال كانت هي الوهمه فانقرق بها وبين  
 الوهميات فالعنى المشهور ان الوحدات تكون ادراكها محصور عنها كوهيات  
 تكون ادراكها محصور سورها كما حققه بعض الفضلاء في حواشيه على شرح  
 مختصر الادول قد در فقه قد حقى على بعض الشارحين فاعترض له شكوك لعدم العمى  
 بسيرة القول ( قوله ان القدرة ذلك وبلى ) انفس لاصادة والوحدان وانوا معنى  
 مع انى ادراكها مع نل اندركه فالادرك خمس شتى جميع لادراكات وقوله  
 بجماع البليل يميز عما لا يجماع البلى اعنى لادراكه شتى فان الادراك لى يكون  
 شتى ليس بلده بل مجاليها فلا ردا قبل هذا التعريف بمعنى ان لا يكون القدرة

٦ واحتملها نصفه

والألم من قبل الإدراك لأن المركب من الشيء وضربه لا يكون ذلك الشيء بل لا يكون  
 القوة مادية واحدة وحدة حقيقية وعند الإدراك متعلق بكمال وخبر أي يكون كماله  
 وخبره عند الإدراك بل يكون متعلق بكماله وخبره في ذلك لأنه لو لم يتقدمه  
 لا يتقدمه ولو اعتدله ولا يكون كالواجب في نفس الأمر بل يتقدمه والكمال ما يخرج به  
 الشيء من القوة إلى الفعل وهو من حيث أنه يقتضي براه من القوة لذلك الشيء  
 يسمى كمالا واعتبار كونه مؤثرا عنه خبرا وإن ذكرهما التعلق بالأداة للعلم والآخر الخبر  
 لأنه بعيد تخصيص للكمال وقيد بالجنبة لأن الشيء قد يكون كمالا وخيرا من وجه  
 دون وجه والانداد والوجه الذي هو كمال وخير (قوله وكل منهما حس وعقل  
 فإن ذلك الكمال إما من المحسوسات أو العقولات وفي إشعاع الأداة ليست الإدراك  
 الملائم من جهة وهو ملائم حسية إحساس الملائم والعقلية تفهم الملائم (قوله  
 فتأكد راء القوة العصبية) أي دراهم بعض بوسط القوة العصبية التي  
 شأنها دفع النار وبوسط القوة الشهوية التي شأنها جذب الملائم ما هو خير  
 عندها وهو البصيرة في القوة العصبية وجذب الملائم في القوة الشهوية  
 في الإشارات كمال القوة الشهوية بل إن يكيف العضو الدقيق كيفية الخلاوة  
 وكذلك الشعور والملبس ونحوهما وكل القوة العصبية أن يتكيف النفس بكيفية  
 طبعه فتكون كيفية الإدراك طابقا لمثل ما هو خير عند القوة الشهوية  
 وإدراكها لذة حسية وكذلك الحن في اللواقح (قوله والمتوهم بصورة الخ) أي  
 وكيفية الواهم بصورته من حواسه حصوله بقوة الأصابع الآخرة في حصوله  
 كوصال الصور فتكيف الواهم بصورة الوصال الذي هو معنى حركته متعلق  
 بالمحسوس كمال الواهم ودراكه لذة حسية وهيمه (قوله فهم مستعدة إلى  
 الحس) أي حاصلة يتوسع حس الظاهر والباطن في شرح الإشارات ما حصله  
 من السمات التي تتعلق بها القوة بها ما ينشأ من القوة الشهوية أعني الحواس  
 الظاهرة والباطنة وعندها متعلق بالقوة العصبية ومنها ما يتعلق بالقوة العاقلة  
 (قوله وهو إدراكها بمجرد يبريد) بالرفع صفة إدراكها أي إدراكها  
 بمجرد إدراك الحواس وهي والموارد صفة من الموافقة في ترتيب الوجود  
 على وجود مطابق لواقع من غير شهنة وحس الفردات وإن كان إدراكها بالقول  
 مطلقا وإدراكها بكتاب صفة كمالها لأن أهل مكملات إدراكها  
 بمجرد إدراكها على ما تقرر في موضوعة فاذا ذكر تصور لذة العقلية في أهل إفرادها  
 وليس المقصود الحصر كما هو فهذا محل كلام الشارح رحمه الله تعالى وما حارنا.

يدفع الشكوك والشمات التي انتجها بعض الناس من ( قوله تحقيقا لو تحيلا )  
 أي شركة تخليق أو تخيل أو تحفيل أو تحفيل ( قوله مع شيء ) أي ليس وجه  
 التشبيه ( أي إذا كان قصد تشبيه زيد بالأسد في الشهادة لأنه لا يصلح شيء منها  
 أن يكون وحده شبه ( قوله فالمراد المعنى الذي له مزيد ) أي أراد المعنى المقابل  
 العين سواء كان قدم ما بينهما أو جزأ أو خروجا وبالاختصاص والارتباط والتعلق  
 إذا الاختصاص بالمعنى المشهور لا يفضل الزيادة والنقص وانقصوا أنه ما كان  
 التشبيه عبارة عن الدلالة على اشتراك أمر في معنى واحد بهما فلهذا لا بد  
 وأن يكون لوجه التشبيه مزيد ارتباط وتعلق بشيء به ولشدة عقائد التكلم في  
 التشديد الغير المقبول له مزيد ارتباط بالتشبيه نحو زيد كالأسد في التشبيه المقبول  
 من زيد اختصاص له بالشيء نحو الأسد كزيد فلا حاجة إلى مقبل مراد بقوله تعالى  
 ما حدهما كما في قوله تعالى ( يخرج من قولهم لرجل ) مع أنه يخرج من المانع فإنه  
 توجيه فالدلالة التسمية نفس في معناه لا يحصل غيره وفي الآية على حذف النصف  
 أي محتملها ( قوله ولما قال أح ) يرد على عبارة الشيخ أنه يوجب كون وجه  
 التشبيه خارجا عن الطرفين وكونه ناسبا للمعنى في شبهة من غير أن يصح اعتباره وكونه  
 محتملا بالشيء به مع أن شيئا منها ليس شرطاً في تشبيهه أراد بالوصف المعنى مطلقا  
 سواء كان خارجا أولا ودكو به في غيره أن لا يكون وينسب إلى التشبيه أن لا يكون  
 محتملا ويكونه محتملا بالشيء بالاختصاص لا داعي لالتواقيع بين بعض التكلم  
 اختصاص ذلك الوصف بذلك الشيء ثم شبه به غيره ومن هذا جهل أبي حمزة  
 الشيخ إشارة إلى اعتبار المقصد في الاشتراك ( قوله نحو سبيل الصيول والأوتار )  
 أي تصرفا في القضية وحملها ما ليس بمحقق محقق ( قوله جمع درجة ) بضم دال  
 وسكون الجيم وقبح الجاء ( قوله تعالى الدلوول عليه ) من قوله فلهرب ليل  
 قطعه تصدود \* أو فراني ما كان فيه وداع \* قال رب إنك كثير ( قوله أو للجوم )  
 والاختلاف لا في ملاسفة روايد واهم بجاهد كبير أصغير وهو أي خبره في شرح  
 المباح ( قوله حتى يغفل أن الذي الخ ) قدم تخيل في معنى تحصيل الأواشارة  
 إلى أنه المقصود بالذات هو \* قال قدس سره \* لا المقصود ظهور  
 النفس بين الدعوى فبالسبب له أن يعتبر تشبه الدعوى بحيز ولاولان العفة مقدم  
 على البود فورد أن الله خلق حق في خلقه ثم رش عنه من بوره ( قوله تلح من  
 يده ) أي تظهر من لمع فلا من الدم إذا برمه لا من مع لرق أصاه ( قوله لا يحتمل  
 القلة والكثر ) أي بالنسبة إلى كلام واحد كالمع بينهما فبالسبب إلى طعام

واحد ( قوله عيباء ) من الميمية بمعنى السائل ( قوله كما يوجد الدلام  
 الفاسد ) اي فسد نعي هو تشبيه لفاسد القسط بعائد المعنى من حيث عدم  
 الانتفاع ولا تشترط الوقوع في العيبية والوحشة ( قوله ولا يخصص ماضيه  
 الخ ) اي على وجه التكامل لا يتوقع في الوحشة والظنير ( قوله وهي  
 التعدينية ) اي على وجه التكامل ( قوله فكانه اراد الخ ) اي اراد بكثرة احواله  
 في الكلام ككون احواله العربية مستعملة فيه فالكثير هو الموحى بالضعف  
 لكونها كثيرة بالقبس الى احواله القوية اولانه حصل الكثرة من بينها  
 في الصور حيث يكون مرد بقية احواله في الكلام ككون احواله القوية مستعملة فيه  
 ( قوله يوحى دلت ) كاشحة مع وجود القوية الموحى فتعقيد المعنى المثل منهم  
 المراد وان كان كل واحد منها غير موحى به ( قوله كراما ) الكرام بالكر  
 ثوب من الفعل الايض معرب هرسيت بالفتح كذا في النماموس ( قوله يكون  
 معنى فائدا ) اذ لا بد من وجود وجه شبه في الطرفين ( قوله متفرقة فيها )  
 اي ليس حصولها في ابدان بالقبس الى غيرها ( قوله مرتبة ) اي شعبة من رتب  
 رتبه اذ انتمت ( قوله من الالوان ) لم يذكر لاصوله مع انها مصرفة بالاداء ايضا  
 فكانه جعلها داخلية في الالوان كجاءهم بعضهم ( قوله هيئة الجاطة فائدا مع )  
 سواء كانت في الفعل او المصطلح من اذ لا بد من الالوان المصدرة فمخرج رتبه  
 والعارضة من صفة لا حصة كقوله تعالى ( جعل لكم الليل تسكوا فيه ونهار  
 مبصرا ) اي جعل لكم ليلين مظلمتين تسكوا فيه ونهارا مبصرا لتتوا فيه من فضله  
 فيقدر بالسطح بقربة كالدائرة ويقدر كالكرة مخرجة بالجسم والتقدير هيئة  
 احادية نهاية وحرمة الجسم او السطح كالدائرة والكرة ( قوله معنى انها دائرة  
 الخ ) حل التعريب لا بد من انتزاع محل الجزء شرط وفي شرح العقائد النسبية  
 جعل التعريف شئ على شئ مع الشرط جراً وفيه متزدد في ذلك اذ يدعى  
 كل واحد اشكالاً ولو جعل اخر كنه هو الموحى بالسوق فيكون الاول يميز ان لا يكون  
 الانتقال معتبرا في اخر كنه شرطه بان جعل مجموع الكونيين يميز ان لا يكون  
 الاشارة الى الحركة وكونه بالذات فاراد الجسم اذا حصل في مكان في آن وانتقل  
 في الآخر الثاني ان كان تحركه متفرقه في الآخر الثالث يلزم ان يكون الكون الثاني  
 مشتركاً بين الحركة والسكون ( قوله محتمل بالحرارة ) اي على تركيب  
 الزمان من الآحاد المتناهية ( قوله هو الخروج الخ ) وقع في القولات الاربع الكيف  
 والكم والآن والوضع لا تنفي ( قوله والحركة من الاعراض النسبية )





اجمعة فالرد ثم تعبد به ثم تصد به وتخيرها ومن ذلك يلزم الجمع والفرق فيها  
 مدخل ما بينهما فليس كذلك اسد المجد كذا في حاشية حكمة العين لسيدي (قوله من شأنها  
 تحريق المشكلات الخ) كالارض تشق بشدة الرد والظاهر ما في الشفاء وشرح  
 المواظف ان ابرودة جميع بين المشكلات وعبرها على شأنها التكتيف ومن ذلك يلزم  
 الجمع وبالجموع يلزم التفرق اذا كانت اجزاء الجسم الذي ارتب بها متعلقة (قوله لو كون  
 هذه الارض مع) وما عند البعض الآخر فطشوه لعدم استواء وضع الاجزاء والملاسة  
 استوائه وليس الاستعداد نحو الاعمال والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال  
 (قوله وكل منه في الحقيقة الخ) لان الحقيق في جزء الطلعي موصوف مخالفة وان  
 لم توجد المداخلة وكذا تقبلهما في الحقيقة ليستا من الموصوفات انما الموصوفات المداخلة التي  
 هي اثرهما فدهم من موصوفات قولنا هري قال قدس سره وهي الرطوبة هـ اي  
 الرطب الجذري في شرح بعض جسم انما ينص صورته النوعية كبقية الرطوبة  
 او لا الاول هو الرطب والثاني ما ينصق به جسم رطب ولا ينصق الاول  
 هو المش ان اصل بظاهرة فقط غير عائص به والمنفع اركان مضافيه (قوله  
 والطاعة والتكبر) اي رقة انقواء وحلته (قوله اي المختصة بدوات الامس)  
 اي لا يوجد من بين الاجسام الانفجالة نفس وهي مدرك الاكار لو الى بسق واحد  
 او شعور فلا يفي وجود بعضها في الواحد تعالى وابدات كذا قبل ولا حاجة  
 الى اعتبار اختصاص الاصافي لان عدم الواجب تعالى وعلم المردات عند  
 منتهى ليس من الكبر (قوله من الدكاء) مصدر دكت النار اذا اشتد لها  
 (قوله اي حدة اعوذ) انقواء التوقد ومنه انقواء القلب (قوله وقيل  
 هو ان يكون الخ) فعل الاول حبس وعلى هذا كسي (قوله موصوعات الخ)  
 في حواشي شرح الفتوح الشريفة يراد بالموصوعات الآلات تصرف فيها سواء  
 كانت خارجية كفي الجبة او دهيبة كافي الاستدلال وصادرا حال عن الاستعمال  
 وبحسب متعلق بالاستعمال وامصدرية اي بحسب الامكان هـ قال قدس سره  
 الملاقاة الخ لج هـ ذكر هذه الاطلاقات من باب مجازاة المحصن والمقصود  
 الاعتراض بقوله وامسكة انه كورة الخ هـ قال قدس سره على ملكة الادوات  
 الخ هـ اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جبرية كما في تعريف العلوم وانما قال  
 غير بعيد لان اطلاع على العلوم العقلية غير موصوف حله هـ قال قدس سره  
 مناسب لعرف هـ فانه يقولون فلان يعلم انفسه والمطلق ويريدونه ملكة

الأدراة ۞ قال قدس سره عني الملكة التي ذكرها ۞ هي ملكة العلوم اسمية ۞ قال  
 قدس سره عني مطلق ملكة الأدراة ۞ الشامل للعلوم الثرية والعلمية (قوله) وهي  
 الطبيعة (أي القرينة في اللمعة الطبيعية أي العنصرية التي جبل عليها الإنسان) (قوله)  
 وصارت الخ (أي صارت القرينة في الاصطلاح الملكة التي تصدر عنها الصفات  
 وما يصدر عنها من حيث قياسه فحصل تلك الملكة بمعنى صفة ومن حيث الصدور  
 فعلا والقرينة تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة وخلق باعتبار كونه صلا  
 والمراد بالصفات الداتية الصفات التي لا يكون فكس مدخرا فيها لملكة الكتابة  
 لا تسمى قرينة والكرم الذي يصدر عنه بطلال والعس والجماد ان كان صدوره  
 منها بالأعداد والممارسة لا تسمى قرينة وان كان مادت تسمى قرينة في شرح  
 الفلاح لإعلام الفرق بين القرينة والخلق انه لا مدخل للاعتياد في القرينة وله  
 مدخل في الحق فاندفع مقال السيد ان اخلاق القرينة لهذا معنى غير نادر وانما هو  
 إطلاقا بمعنى الصفة العلمية (قوله) سهولة (استدراك عن القدرة فان نسبتها الى  
 الصدى سواء (قوله من غير روية) أي فكروا من كنتم تحصل لملكة الكتابة  
 فيتمك في كتابة حرف حرف (قوله مثل الكرم) في شرح العلامة الكرم صد  
 البصل والؤم ان كان ذلك المسمى فهو شاعرا وان كان بدلا من هو وجود وان كان  
 يكف صر مع القدرة عليه فهو هو ويرى مع العلم وان كان مكلف صرر لاعم  
 القدرة عليه هو تبيان الحمد ۞ قال قدس سره قد اطلق الخ ۞ هذان الاملاقان  
 المذكوران في شرح الاشارات الخمسة في الطوسي وتخصيص قبولهم بما يتجهه المقام  
 (قوله) فالتالي عني ما يصلح الاصل في الخ (قوله) فالتالي عني قد يكون متفرقا في ذات  
 الموصوف لا مدخل الى غيره فيدخل الاختياري لدى غيره عقل في ذات الموصوف  
 بدون تعاقب شيء في الحقيق (قوله) ككذلك تصح (ح) فالتالي عني هذا  
 ما يكون متحققا في ذات الموصوف بدون اعتبار عقل فبدخ فيه عد  
 الحكمة بعض الإضافات وهي التي ظنوا بوجودها ولا بد حل شيء منها  
 فيه عند التكميل لعدم قولهم بوجودها (قوله) وي كتابها الخ (أي الى  
 كلا الاطلاقي اشار صاحب المتنازع حيث قال الخ فانه حص حقيقي مقابل  
 للاختياري والنسبي واورد مشايخنا على سبيل ما في البشر الغير المرتب  
 فالتالي في جوارحه معناه ما يكون موجودا في نفسه ومتفرقا في ذات الموصوف وهذا  
 هو ما اختار الشارح رحمه الله في شرحه وقال السيد في شرحه الوصف العقلي ينقسم

الى حقيقى اى وجود فى الخارج واعتبارى لا وجود له فيه ولا كانا اكثر الاوصاف  
 الاعتبارية فسميت لانه التسمم والاضافات باسمها لا وجود لها فى الخارج عندهم  
 عطف السى على الاشارى ههنا قريبا من العطف التسمى انتهى وعلله اختار  
 ذلك لاجل ان صاحب الهمم يرى على اعتبارى ونسب ولا يفتى بمعية من التكلف  
 ( قوله او كاتصافه بشئ تصويرى وهى مختص ) مثل اتصافه بالهوى وكل ما هو  
 على ما يتصور فيه من - ص - ولا شراق واتصاف الدعة وكل ما هو جهل عا  
 يتجمل فيها من السواد واللام وهذا التنبيل ظهر ان المعنى فى وجه الشبه يتناول  
 الهوى كما تناوله فى الطرفين ( قوله اما واحد ) فى شرهه لشرح وجه الشبه  
 اما ان يكون امرا واحدا فى معناه بان يكون هيا من الاعيان او معنى من المعاني  
 بسيط كال امرىك و ما ان يكون غير واحد بل امورا متكررة كعقوبات احدهما  
 ان تؤخذ من حصة من لكترة الوضعة واحدة مرفقة بها يعتبر  
 اشتراك الطرفين فى ذات حقيقة او الهوى لاقى كل واحد من تلك الكثرة وبما ان  
 لا يعتبر ذلك بل يجعل لكل واحد كبرى الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالمشابهة  
 ههنا هي الاصنام الثلاثة انتهى بمعنى كونه واحدا ان يكون منفصلا بلوحده فى  
 نفسه مع قطع النظر عن امر العقل ومعية كونه متزلا منزلا او واحدا ان يكون  
 الامور المتكررة موصوفة بلوحدة معتبر العقل والتعدد ان لا يكون موصوفا  
 بالوحدة اصلا ههنا يعنى ان يظهر وليس معنى الواحد ان يكون بحيث بعد فى  
 العرف واحدا من وضع براهه افع واحد سواء كان سببا لاحد له او امرىك من  
 اخرا اعتبر انصافا لعمه رايه ووضوح براهه لفظ مفرد على ما فى شرح الفتاح  
 الشريعى من كونه واحد ليس بامر العرف ووضع اللفظ براهه ( قوله وبهذا يشعر  
 لفظ الفتاح ) اى الامور المركبة من متعدد لما يكون تركيبه حقيقيا ولما يكون تركبه  
 اعتباريا ( قوله وفيه نظر شريف ) وجهه لظن مدركه فى بيان مركب على بقوله  
 وبهذا يظهر ان مدركه فى الفتاح ح وجاهد ان ماد و تركيبه حقيقى بان يكون  
 حقيقة متشعبة من بين وحدته وانزل براهه واعلم ان عبارة الفتاح هكذا وجه  
 التشبيه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد غير الواحد لما ان يكون فى حكم الواحد  
 لكونه اما حقيقة متشعبة اما الوصف مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة ولا يكون  
 فى حكم الواحد شىء وبسببه يشعر كونه تركيبا حقيقيا بضم قوله اما حقيقة  
 متشعبة على صكوه حقيقة ملازمة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقا عن شرحه  
 الفتاح فلا يكون داخل فى الواحد والتعدد بها وبم الهيئة المتزعة انها حقيقة

المرض فيكون كل من الطرفين ابصارا مركبا والهيئة انزعة صفة بارصة لها  
فيكون ان يكون مفردين وان يكونا مركبين فالطر المذكور ساقط وعلة لاجل هذا  
اسقط ههنا قوله وفيه نظير تصرفه في شأني قوله ويهد بهر ان يذكر في المتاح  
ان يكون واحد في كثير من النسخ وان كان في نسخة واحد وعبدى السيد حاشيته  
( قوله لم يثبت اني نعيمه ) اي تقسيم الصبوع المركب بعبر احرائه الى الاقسام  
الثلاثة اذ لا غرض لسانا تعلق باحرائه بالصبوع من حيث صبوع احدى او غفلى  
( قوله تمامه حسيا ) سواء كان واحدا او مركبا او متعددا ( قوله او متعددا مختلفا )  
بان يكون واحدا منه حسيا والاخر عقليا ( قوله ولا يجوز ان يكون ح ) اما اذا كان  
تمامه حسيا فظاهر وامدادا كان متعددا مختلفا فلا بد لاسر ان يترك واحد منه  
من الطرفين وينسج انزاع الذى هو حسى من العقلى بخلاف المركب من الحسى  
والعقلى فانه عقلى وان كان بعض احرائه حسيا فيكون طرعا واحدا حسيا  
عقليا مركبا من الحسى والعقلى فندر ( قوله ومعنى ) سواء كان عقلا صرفا  
او بعض احرائه عقليا وبعضه حسيا ( قوله عقليين ) صرفين ومركبين من الحسوس  
والعقول ( قوله بل كل محسوس ) المسمى فانزعى من عدم اعتداع قيام العقول  
بالحسوس اي يدعى وقومه وبذلك كل محسوس بقومته واساق عقليا كالشيئية  
والجوهرية والجمعية ويرتفع الغرض لكونه عقليا او مركبا مع ان التكية  
تحتاج الى ان يخصص اى كل محسوس والايبرم تسلسل كما لا يخفى ( قوله  
وامر از اح ) يجوز ان يكون مقصود النصف رجاء الله حاصل مدد كبره  
للسكاكى رجاء الله بقوله والتحقق ح الا انه ورد بطريق السؤال والادواب  
فلا وجه لقول الشارح رجاء الله واهل هذا ح ( قوله ان حسى )  
اي ما يدرك بالحس او على اى ما يدرك بالعقل وان كان بعض احرائه حسيا كما مركب  
لدى بعض حسى وبعضه عقلى ( قوله والاخير ان ) ي التعدد اما حسى تمام  
احرائه او عقلى تمام جريته او مختلف بعض حريته حسى وبعضها عقلى ( قوله  
او عقليين ) اي ما كان بالعقل سواء كان احرائه عقليين وبعضها عقليا وبعضها  
حسيا ( قوله لكن وجوب كون طرق الحسى ) فلعنى يدعى وهو ان يكون  
تمامه حسيا واحدا لمركبا او متعددا مختلفا فقط كل واحد منها شئنة اقسام  
كونه عقليين وكونه بالمشء عقليا واشده حسيا وبالعكس فندر فانه قد اطلق بعض  
الطائفة بلا حائل ( قوله بدوات الانفس ) اي لاسبية ( قوله كونه صادرة )  
اشارت الى ان اشياءها كما تعلق على المسكة انصوصة حتى على احرائها ايضا ( قوله

الرسالة الموصلة) صرح على مذهب الاعتزال ما بهد السكاكي رحمه الله ولا بهد  
 الانبب في تشبيه العز بالوزن في كرون كل منهما موصلا الى شي ( قوله ويهدا  
 بسقط الخ ) اي يجعل وجه تشبيهه وحود الشيء وعدمه العراء عن الفاشة سقط  
 كلام الشيخ لانه انما يريدنا ان يدل هذا الكلام في الوجود وليس كذلك بل يريد  
 اثبت المعنى لثبوت في عدم وهو العراء عن العائد لوجوده يكون تشبيها ( قوله  
 فافهم من شأته انتركب ) لان الاضافة احولة في المصاف وان كان المصاف اليه  
 خارجا لانه يمكن وجه شبه متزعة من امور متعددة عد واحدا ( قوله  
 هو المفعول ) لان العنونة الاخرى كما ان الملكة كذلك وايضا المفعول يطلق على الملكة  
 المذكورة صرح به الادب العرفي في الاحياء ( قوله مطلقا ) اي واحدا كان او مركبا  
 او متعددا ( قوله الى عدة اشياء ) فيما اذا كان الطرف مركبا ( قوله او الى عدة  
 اوصاف ) فب ان كان طرف معددا ( قوله وحده لا يتخفى الخ ) جواب عن قوله  
 ولم خصص هذا لتقديم وجهه في الشبه ( قوله في هذه معهما وتشبههما ) عموم  
 التكاليف لحياته فيكون ثلاث الهيئة المشتركة بينهما صاعدة عليهما فلا بد ان يكون  
 تلك الهيئة ايضا متزعة من متان فلا بد ان يكون وجه شبه مركبا فيكون ان تراخ  
 الهيئة ايضا منه ( قوله فاشأ من ) حتى لا يتوهم انه محذور ان يكون الهيئة  
 المتفرقة من متان مشتركين في امر واحد عارضا له ولا يسد رم ركب  
 الطرفين تركب وجه شبه ( قوله ويهدا يظهر ) اي بما ذكرنا من ان المركب  
 سواء كان طرفا او وجه شبه لا يكون الا هيئة متزعة لاحقيقة ملتبسة من اشياء  
 مختلفة ( قوله يحمل نظر ) لانه حصل الحقيقة انشائية قسميا من وجد الشيء المركب هذا  
 هو الظاهر الذي ذكره في سبق بقوله وفيه فاعلم متفرقة وقد عرفت ان هذا ( قوله  
 وقد لاح في الصنع انتركب كثر ) الكاف تشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون  
 جملة ترى كافي اشرد تشبيه معدوم فرد ولاصل يتعلق بهذا الجواب عن عليه  
 في الرضى والمعنى انزيه شبهة بالمفرد لاح في الصنع كثره وجملة حاله الوصف  
 لثريا والكاف بمعنى على اوصاف مصدر محذوف اي كظهور الرضى المنسوس  
 او خرمته محذوف كما بهن تكلف كما لا يتخفى ( قوله وهو عن صاحب الفتح الخ )  
 قيل هكذا كان في نسخة لاصل بغيره روح في قوله وصاحب الفتح قد جمع  
 بينهما لان النسخة الاولى مشعرة من السكاكي رحمه الله تعالى لم يشر في لفقدار وليس  
 كذلك الا ان شارح رحمه الله كتب في نسخة موافقة للاصل في الحاشية  
 كلا جمع صاحب الفتح ( قوله فداخل كثير من المصنفات ) وذلك لان صيغة

المصارع كحل على الاستمرار التجدد واستمرار التدهوى شعر بالتساقط في جهات  
 كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتناحر وتلاقح والصدام فيكون  
 مشعرا باللطائف مشار إليها بقوله وهي نملو وترسو الخ بخلاف صيغة الماضي  
 فإنه يدل على وقوع التساقط في زمن محدد ولا شعر بكونه في جهات كثيرة  
 فيكون محلا لتلك اللطائف (قوله نفع بها الخ) وبضم بمعنى الصعود كما في  
 الأساس وشمس العلوم وفي اللاموس كلاهما بمعنى السقوط أو انصبم للسقوط  
 وبفتح قصود (قوله في حكم الصلة مصدر) سواء كان لفظ مشار مصدرا  
 أو اسم مفعول لأن قيد اسم المفعول قيد لمصدره وإنما أراد لفظ الحكم لأنه ليس معمولاً  
 للمصدر لأنه مفعول معه والمعامل فيه معنى التشبيه المستفاد من كأن لكنه قيدله  
 ومقارن معه فيكون في حكم الصلة (قوله وهب أصناف) بمعنى أن نصب الأصناف  
 ليس باعتبار أنه معمول على اسم كان ليكون تشبيهاً مستغلاً من اعتبار أنه مفعول  
 معه فإن السوف صاحب القمع سواء كان مشعراً كالموطأ هو كلام الشيخ أو اسم  
 معمول كالموطأ مراد الشيخ على ما صرح به لشرح رحمه الله تعالى فإنه إذا كان التقدير  
 القمع المشعير يكون في المنزلة ضمير رفع (قوله توقع) حكماً صحيحاً في شرح المفتاح  
 وشرح التخصيص وإنما توحيد اسم الزوائد في كتبهم المشهور بقرينه إلى التامع  
 وليس على ما ينبغي لأن هذا يدل إشارة إلى سرر الثلاثة وفيها توقع بالشيخ أما استعماله  
 قيات أو وحده (قوله أي تكون وجه الشبهة الخ) شار بمحل وجه تشبيهه بحس  
 الهيئة إلى أن الظرفية المستفادة من قوله في الهيئة ظرفية الجرف فكان في هذا التوجيه  
 يصح الظرفية ولا يدهم الاستدراك أي كقوله في الهيئة ومن مدح المركب الحسي الهيئة  
 التي تقع عليها الحركة بخلاف عبارة الشيخ من معناه محض التشبيه في الهيئة لأن يكون  
 المشبه والمشبّه ووجه الشبهة هنا وهو ضح لا عار عليه والمراد بالهيئة الصفة  
 ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك الهيئة المخصوصة كقوله صعد  
 بقوله من الاستدارة أي استدارة الحركة والاستقامة وغيرهم من السرعة  
 والبطء والاتصال والانقطاع وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة  
 معها وجود الجزء مع الكل والاستدارة استدارة الجسم ومتفادته لأنه حينئذ  
 لا تشمل الوحدة الثاني أي تحدد الحركة من الأوصاف ويلزمه استدراك قوله  
 ويعتبر فيها التركيب (قوله ويعتبر فيها التركيب) أي تركيب تلك الهيئة من الحركة  
 وغيرها من أوصاف الجسم أو من حركات الجسم ليكون وجه الشبهة مركباً

(قوله على وجهه) أي على طرفين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من الأوصاف فيكون الهيئة مركبة من أوصاف أو على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم أو الآخر فيه الحركة بغيره من الأوصاف (قوله غير المصنف) فإنه حمل الهيئة التي تقع عليها الحركة من المركب الحسي فلا بد من اعتبار التركيب فيها كما يوضحه قول شارح رحمه الله تعالى ويضربها التركيب وجعلها على الوجه الأول مجموع الحركة والأوصاف المقرونة بها وعلى الوجه الثاني مجموع الحركات دل عليه قوله ولابد من اختلاط الخ وعصارة الشيخ وريشة عن جميع ذلك فإنها تعد بالهيئة التي تقع عليها الحركة موحدة لا زدياد دقة التشبيه وإن تلك الهيئة قد تكون مقرونة بغيره من الأوصاف وقد تكون مجردة عنها حتى لا يراد سوى نية الهيئة وليس في كلامه أشعر بأن تلك الهيئة مركبة من الحركة والأوصاف والحركات ولم تعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان وجه التحيز ولا للفرج والتعديل إشارة إلى أن نفس التعبير كاف في حرمانه وإن كان في صفة صحيحها مما إذا صادرت بالتعبير بعدة عن فهم المراد (قوله والهيئة المقصودة سواء كانت متحدة أو متفصلة) أو وحدة الشيء (قوله إن يقرن) أي تلك الهيئة (قوله أن يجرده هيئة الحركة) من وسع الظاهر موضع الضمير اشتراكه تشابه (قوله من الأوصاف الخ) أي استعمله الجسم واشترطه (قوله والمعنى) أي بحسب أصل اللغة (قوله قال شمس الأع) نفس له متعدد من الكلام المتعلق أي تلك الهيئة حادثة في تعريف (قوله بتعريف التركيب) متعلق بلائد (قوله فينتفيق) عطفاً عاد للعبير تشبيه استبعاد من تأني أو اعتراضه في بيان وجه التشبه (قوله في كل جهة وجهة) من غير حركة الأوصاف من الأوصاف في الطرف وحركة الانطواء من الطرف إلى الوسط في كل جهة حركة إلى جهة وإن اعتبر حركته في الطرفين لا يجرى ويذهب في كل جهة إلى جهتين وإن اعتبر ذلك من السلوك إلى العمل والعكس في كل جهة في ثلاث جهات (قوله يعر ويدر) لمرارة حركته إلى الجهات ويدرته (قوله أكثر) أي تزداد وتوزع لأن التركيب في الأمور المتباعدة أكثر (قوله غير قواء معتد) فتح الدال وهو مصدر ميمي وصف الغوامه على المسئلة لأنكسر الدال لأنه لا يوضح التناوب بمجمل منه فيصير الجير لأن لا يكتفى في الهيئة بمجرد الدال في الروى بدو حركة هذه (قوله من حيث الله) أي محدولة مأخوذة من حيث الله تعالى ومعداه أحكام فلياً غيره بمصكمة الخلق لأن من حيث السند إلى الأناصر في معناه الدن والمجدول الأخود

فيه معناه المقتول ثم ان استعمله في احكام اخلاقه استعمله لان العقل يستلزم الاحكام  
عادة ولما قلنا طارئة (قوله ومن لطائف ذلك الخ) اي موقع التركيب في هيئة السكون  
لان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عصبومه في موقعه بعينه  
القائم من العاص المتعطى المركبة من سكون كل عصبومه في موقعه والعرض لعاص  
والقوة والكسل لتفصيل تلك الهيئة وبسببها وابه اشار اشار رح رحه الله تعالى  
بقوله فاطف بحسب التركيب والتفصيل لا يرد في وجه الله في هذا التشبيه ليس  
بمركب حسي لان القوة والكامل خفيان والمركب من الحسي والعقلي مفق ولذا  
قال بعض الفاضلين قوله ذلك اشار الى مطلق المركب (قوله مثل ان من حلول التورية)  
علوها وكلفوا العمل بها لم يعموها لم يعموها ولم ينفعوها (كحل الجوار يحمل  
اسمها) حال والظاهر فيه معنى المثال اوصفه اذ ليس لراد من تدبر عينا (قوله وهو  
الكتاب) وفي القاموس الكتاب الكبير وحره من حره لتورية (قوله وكذا في جانب  
الله) الا ان الجدل في حايه سريل فانهم لم يعموها فكاهم لم يعموها وليس المراد  
من الجدل عدم الاعتقاد بما فيها على ما قيل لان ذلك في وجوده حيث قالوه  
الله حر من الاعتقاد الخ (قوله فان قيل هذا يقتضي الخ) لا يخفى انه لا وروده لان  
ما تقدم انه اذا كان وجه الله مركبا من متعدد يتبعه بعدا فاما ان تراعى من قبل ما يجب  
الانزعاع منه وفي التشبهات المتصعة اما بدون انقص من الكلام اذا اعتبر كل  
واحد على حدة لانه يقع الخطا في انزعاع وجه الله في قول ريد بصفو  
ويكدر وجه الله في كل واحد من تشبهين على وجه في حالي لا مرادو الاحتجاج  
(قوله بعض التشبهات المتصعة) وهي التي يكون لمرص فيها الاحتجاج (قوله  
من قبل الاستعارة بالكناية) وانقول ان الاستعارة لا تكفي تشبه لا يقع  
في هذا المقام لان مقصود ذلك ان بعض تشبهات المتصعة يلزم ان يكون تشبهها  
واحدا والتشبهات الصمية في الاستعارة بالكناية يستلزم تشبهات المتصعة  
(قوله في افادة ما كان يبيده الخ) وهو ان تشبه امسك وان كان تغير حال الساق  
في افادة اجتماع الصفات فان ذلك ليس تغيرا في افادة تشبه بل في افاده اول العطف  
(قوله فدينزع التشبه) اي التمثيل اي الاشتراك في في صفة (قوله من نفس التصاد  
اي من غير ملاحظة امر سوى التضاد (قوله ثم يزل لتصديق الخ) لاختفا في ان  
الانزعاع المذكور بعد التبريل ادهو بادعا احدهم عن الآخر ومسمى به وذلك  
الادعاء بعد التبريل في شرحه لفتح اي هذا انزعاع وجهه من التصاد يرل



التصاف كل من الأمرين بمعدة الآخر وتصادهما اوشه التضاد بمرة التناصب  
 محل بحث وكذا ما قاله السيد في حواشي شرح الفناص من ان كلمة ثم التزاع في الرتبة  
 لان الاتزان موقوف على تنزيل هو مقدم على الاتزان ذاتا ورتبة فالوجه انه  
 موقوف على اشتراكه به بل لانه يشترط هو مقدمة ثابتة لتبديل الاتزان  
 حتى يتزع وجه الشبه من جهة التضاد لانه يشترك الضدان في التضاد تحقيقا  
 ثم يتزل التضاد بمرة التناصب في صفة فيحصل بينهما تماثل واورد كله ثم التباعد  
 بينهما فان الاشتراك حقيق والتبديل دقاتي محض في الرضى ويتصف الفعل على  
 الاسم والعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى (خالق الاصباح وحمل  
 الليل سكا) على قراءة عصم وقال تعالى (صافات ويحضرن) اي يصغفن  
 ويخفس والمراد بالتضاد الثاني مصطب (قوله وطرارة) الطرارة بالهاء الفحة  
 الكياسة ظرف ككرم طرارة وطرارة كذا في القاموس (قوله فان كان العرض الخ)  
 هذا الكلام يدل على عدم حتمه وكلام الاسم المزدوج يدل على احتتمها  
 فيحصل كلام الشارح رحمه الله تعالى على ان مقصوده بيان التسليم الجرد والتحكم  
 الجرد ليظهر تحقق كل منهما في الآخر في صروف وظهور الفرق ثابتة للظهور  
 وعلى هذا حكمته او في الثاني تسع لتلوي (قوله فان لامل المزدوج في الخ) تأيد تكون  
 سير التسليم في شرح التسليم على حيث هذا المزدوج في صدها الهرو واستخرج  
 وليس بها اشارة الى قصه ومثل وشعر وشارة الى حوار احتتمه (قوله كان  
 للتشبيه الخ) اي لا استعمل قدما له لانه لان الخراج سكتة لوقوع الاستعمال  
 فلا بد ان الجامد اصا فينبون مقصدا بالاسم وانه كالباء التي بسمه لا يشك  
 في ثبوته وان كنى الثعبان بالاعصرى في ثبوته طلبك في التشبيه ايضا (قوله  
 نحو كائنك قلت ام) قال الاميل كالمزحل قال حذف ابو صوف وجعل الاسم  
 بسبب التشبيه كانه اخر صبه فصب اصمير العائث بالثبات وكذا في كافي قلت  
 (قوله نحو كان ريدا احونا) يمكن ان يقال انه في معنى المشتق اي متولد من ماله  
 اي (قوله اي في الكتاب ونحوه) لانه اذا كان الاصل في نحو الكاف في الخفي  
 الكاف اولي وليس ذلك بطريق لكناية كافي قوتك منك لا يصلح لانه لا يدخل  
 فيه الصور كالاغني (قوله مثلهم كمثل الذي استوا قدارا) اي حال المساقين  
 وقصصهم الصبيحة المذكورة ليجاسق كمش الذي اي كمثل النجوم الذي  
 استوف دارا عظيمة اي صب وفودها وهو ارتفاع سلوهم وارتفاع  
 ليهب فل وصافات الدار ماحول مستوف من الامكن والاشياء او اصابت

تلك الاماكن والاشياء بالثبات ذهب الله بغير المتوقفين اى دخلت تورهم وامسكه  
ومضى به معه وما يمكنه الله فلا منسل له جدا بلع من انقل اذيعه وانما وجد  
الضمير فى استوقد وحول له ورجع فى قوله سورهم وسعدده نظرا الى جانب الملقط والمضى  
(قوله كقول له دلى او كذب باح) العطف بوجهه على اكل واحدة من انفسين  
كافية فى تحصيل المقصود من التشبيه فانها شبهت حاد اصديق وقصتهم هذا صحت  
وان جهت بينهما فقد بالعت فى توصيف ما نصرت ولصعب جعل من صاب يصوب  
اى رل يطلق على المطر واصعب ايضا فان ارضه اصعب وفيه ثقل صعبته  
ونطبقه مستقيمة بها الخلة الليل وكون الرعد والرق فى الصواب اصعب وان اريد به  
المطر فله ثقله تكافئه واشبهه بتابع القروصة خلال غيمة مع طمة الليل واما  
الرعد والرق حيث كان فى اعلاه ومصبه متسببه فى الخلة همه فيه اوصاف يحلوا  
استيفاء كانه قبل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفى اطلاق الاصعب على الانامل  
مما قد يحلو بها ذكر الانامل ومن الصواب على متعلق معدون على معنى ان ذلك الجعل  
من احل الصواب والصفاته فصدور عن نفس معها شقة نار ولا تبنى الا اهلكته  
وانحص حذر الموت على انه يفعل له ليل (قوله من قيل ما روى) مع دوى من قيل  
ما لا ياب اذ به (قوله قوله تعالى كونا انصار الله) من اصفه اذ جعل الى انقول  
كقراءة النجار يروى عن عروى ونسبوا واصافة فى من انصارى الى الله من اضافة  
احد النصارى الى الاخرى ليمارس الاختصاص اى من حدى متوجه الى نصرته  
ليطابق قوله نحو انصار الله فانه من اضافة لدعى الى المفعول (قوله بالصواب  
المؤمنين) اى فى صاير المعاص (قوله لا يكون نظيرا الخ) مع انه قال فى الفتح  
ونظيره اى نظير كصيت قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونا انصار الله الآية  
(قوله وهذا غلط منه) اى هذا الرذ غلط من الشارح العلامة (قوله  
فى الكتب) اى فى الفتح (قوله محذوف) وهو كون الجوارين انصار الله  
(قوله اى دارا الخ) فالطرف اعنى بين نس منصفه التشبيه حتى يرد ما ذكره ذلك  
العض من متعلق بالدور فىكون كلامه حول ابن مشهاله واشبهه ما دل عليه  
لام العهد قال السيد فى شرحه لفتح الخا يصح دوران بولكان اقتضاء ظاهر  
النظم وجه صحتة فى الجملة وليس الامر كذلك (قوله ويستمره) عطف تسميرى  
لفعله بفهم صما (قوله هم المؤمنون) يؤيد ٤٥٤ وقع فى ضمن بعض اصحاب المؤمنين  
بدل الجوارين كما فى شرح المنافع الشريفة (قوله قد عطف تقدير الخ) اى

تقدير كمثل ما لا حاجة اليه لان المرامي في التثنية الكيفية المتنوعة سواء. ولي حرف  
التشبيه بمجرد ثباتي التشبيه ولا بخلاف قوله وكصيب فان فيه حاجة الى تقدير  
مثل ولا يخفى ان ديبه لا يثبت لاحتمال التغير من الـ الى تقدير دوى ولا تعرض  
له في السؤال اصلا وان صرح بغيره يستد من قوله بل الجواب الخ بان يقال ثبت  
الاحتياج الى تقدير دوى فاعض بـ تقدير صدره لفظ مثل ايضا للايماء بالعلوف  
عليه لم يتم الجواب لان الـ ليس يكون تقدير كمثل بل لا يلزم المشقة فلا فرق بين كماله  
وكصيب فالجواب الحق ان يذهب لا يمكن تقدير اثنين في كماله لان لفظ التثنية لا يحيد حل  
على ما هو العمدة في تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح ان يقال شبه حالهم بحال كذا وصيغتهم  
في شبه حال حيوة الذباب بحال البت لا بحال الماء ولا تعرض فيه لتقدير دوى ( قوله  
قال صاحب الكتاب الخ ) بآية لقوله هذا تقدير لاحاجة اليه وعلة الكشف فان  
قلت الذي كنت صدره في مفرد من تشبيه من حذف المضاف وهو قولك او كمثل  
دوى صيب هل صدر منه في رسمه فلتسألوا طالب هذه الضمائر الى آخر كلامه  
( قوله فان قيل الخ ) مع اللازمة المستفادة من قوله لو لا غلب هذه الضمائر من حكا  
لكنت مستفيضة وان تحمله واراد اصب على قوله بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر  
الخ ( قوله لا يقال الخ ) لا وجه لهذا السؤال والجواب بعد ملاحظة قوله لاني في التثنية  
ارامى الكيفية المتنوعة سواء. ولي حرف التشبيه الخ اللهم الا ان يصر على انه مذكي  
لما سبق ونقر به ( قوله بل جواب الخ ) فيه بحث اما لولا في معنى الـ في بيان  
مقدار المدحوف به معنى تعديده ما يمكن بقل بملاحظة الاصل واما انما يعلن السائل سال  
عن وجه الاحتياج الى تقدير مثل والجواب على تقدير تمامه بعيد اولوية تقديره  
واما انما يعلن اعترافه بنقص جواب الكتاب ولا اشارة فيه الى ما ذكره الشارح  
رحمه الله تعالى اصلا وهذا السؤال الكشف سؤال عن تقدير دوى وانه ليس في  
الكلام تقدير مثل بل على قوله او كصيب صعب على الذي استوفد كماله عليه  
القاضي في تفسيره والكافي رتبة كافي قوله من كصعب نفس عليه لرصيه فيكون  
التقدير بعد تقدير لفظ وريادة التكاف او كمثل دوى صيب ٩ فالسؤال ليس  
الا عن تقدير دوى ولذا قال من حذف انصاف نصبة الامراد بطائفي الجواب  
بلازمة ولا يرد قوله فان قيل هو الخ ونقصه في حواشيه على تفسير القاضي ( قوله  
واشد ملازمة الخ ) لان الكافي في كنه دخل على امشبهه فالحسب ان يكون فيه  
كذلك كذا نقل عنه ( قوله فقد سها ) سهوا ياء موجهين القول بالتقدير وجعله

٩ فالسؤال ليس الا اذا  
اعتبر تقدير دوى الخ صحة

مما يلي الكاف المشبهة (قوله: صوب) ، قال سكرانه: يحكى حال كلام المصنف  
 رحمه الله تعالى على حذف انصاف او انت مع حيث جعل اسى من حاله مشاهده  
 (قوله: والعرض الخ) قدم العرض على بين احوال خشية ركوبه، وهم وب كان  
 التشبيه بقرينة النفس في ابتداء شئ على آخر كان الوجه ان يكون العرض منه  
 عائدا الى المشبه الذى هو كالمقيس ولما كان عوده عليه اعلم كذا في شرح  
 المفتاح الشرنبلى والظاهر ان يقال ان المقصود من تشبيهه بآل حال المشبه فيكون  
 العرض منه عائدا اليه (قوله: بان مكانه) اى امكانه لوقوعى (قوله: وبدعى متاهه)  
 اى امتناعه الوقوعى (قوله: من اصل راسة) اى كانه اصل راسه بدل عليه  
 قوله: كما ليس بها فلما قال كالمتمنع والادراكه اصلا راسه تمتع (قوله: فلا  
 استعجاب) فيه اشارة الى جواب الشرط في البيت مخدوف ايم عنه مقدمه  
 (قوله: من موع) اى ليس بخورا معطوف على امكانه لا معنى به تقريره (قوله  
 من لا يحصل الخ) اى لا يلقى لاحل منه على طبعه صلى الله عليه وسلم يحصل كذا  
 يستعد من الاساس حيث قال حصل عليه من حق كذا اى يلقى معطوفه حصلت منه  
 على شئ ومضى الكرم حصلت ودمهم من ناس ١٢٠٠ هـ وقيل: جعلت معفة  
 بالاصال انقصه فقوله على طائفة حرة اى لا يكون من عبده على طائفة ان لم يجعل  
 هو حال (قوله: لان الفكر الخ) (ابن جنيب) بان التشبيه للفرق  
 اصله ان يكون تشبهه بالعبوس والمعقول يكون بتزليل المعقول منزلة للعبوس  
 (قوله: لعدم الخ) اى في الحصول وانما من قد حاد عنه على (قوله  
 ويوم كسب الرخ) اى في وقت الخلوغ وعبود قصر طوله اى قصر طول  
 ذلك اليوم دم الرق اى شرب الخمر صدرا عما كان السرور والانشاء بوجوب  
 القصر (قوله: اى وان يكون المشبه مع) اشارة الى قوله هو معطوف على  
 واحد المشبه واشر على تمواختيار نزوع رجع الى تشبهه ولد، وبره وليس  
 جهة من المبدأ واحد واقعة موقع احسن ان يقصود هذه الاعراض تعصى  
 الامر من لانها تعصى اتمية في حال كونه اشتهر وبرد لائمة والاشهيرة عنه  
 الخطاب بالتشبه وفي عطف اعراض على اشتهر اشارة الى ان تشهيرة كساية من  
 الاعرابة ومعنى الاعراض تشبهه في شرحه لفتح ان كان المشبه معروفا  
 بوجه الله لا بد وان يكون المشبه تشبهه به (قوله: وليس الامر كذلك)  
 فالمراد ان مجموع الاعراض يعصى مجموع الامور وباحص ان بعض  
 الاعراض (قوله: يصح قبس اسمه عليه) هذا لادخل في جعله وانما ذكره

تمجيد القول وحله دليلا على امكانه فان جملة دليلا عليه انما هو بطريق القياس عليه والمقصود منه اذا كان شبه به حرف بوجه الشد من المشبه كان جملة مثله في وجه الشد دليلا على امكان وجود شبهته مشترك بينهما وهو موجودا انما اذا كان في مرتبة المشبه في لفظه يمكن التشبيه من الاستبعاد وجود المشبه (قوله لا يقتضي كونه اعم) لا يدخل لا يمتنع في امكان وجود (قوله بغير الاستبعاد) اي من غير التفاضل في زيادة نقصان (قوله على حد مقدار الشبه) اما حقيقة بوجدانه (قوله ادخل في سلامة) اي في نفسه لا يكون قابلا لتفاوت كان التشبيه اي الذي لبيان المقادير ادخل في القول فلا يرد ان التشبيه بحد محال لما هو المدعى لا يكون ادخل في الضرب يدل على سادس الذي فيه تفاوت في زيادة والنقصان مقول ايضا (قوله بل كل كمال) اضرب عن قوله صحة تشبيه وجد الهندس الى آخره لبيان ان شيئا من ثلاثة لا يقتضي الا شهرية فان قوله لصحة انما يفيد اثبات عدم اختصاص الامة (قوله كان لشيء اعم) بما في الاستطراف مظاهر واما في الثمرين والتشوية فلا بد حسن ما ينشهر وقصص مدبرها اكثر تأثيرا لمراتمتها بخلاف المألوف والظن وحصوله نظرا من قوله وكذا في الاستطراف وتكملة المحبة لا غرض من تشبيه الاستماع (قوله وقد استطرافنا) بغير اية دليل الاجمال فيه وعدم ظهور مظاهره فيتمسك بالمدعى بغيره وعدم مظاهره في دليل المدعى (قوله اعرف بجهة التشبيه اعم) اي انه معرفة واحصا صا والتفصيص بها بالقياس الى الشبه عدل محقق كما في شرحه لاسماع (قوله لبيان مقدار الشبه) اي مقدار حاله وكذا الباب منه تركه لفرقة من بيان المقدار وقد ذكره في المفصل (قوله ولا زيادة بغيره) اي تقريره ان الذي هو رتبة في نفسه (قوله لا متاع تعرف الجمهور بالجمهور) اي به ديم يكن عرف وقوي على كل مساواة كان ذلك تعريف للجمهور بالجمهور في المصدر الذي يخصص تعريفه وقصدا الى التقرير لانواع الشيء بزيادة في تقرير والتعريف وهو يمنع قطعا وان كان اصعب واحق وامتاع تقريره وتعريفه (قوله الى لواقع) متعلق بقوله فقل لا يستطراف حليلا عن لا متاع وتصيرونه تمثيل للعدل (قوله اول وجه الآخر) عطف عن قوله لا متاع في فلا هو وجه الآخر (قوله او عدم حضور المشبه) فيه انه لا يتنقل في هذه التصويبات الاستطراف حاصل من حضور الشبه والمشيبة معا كما يدل على قوله لكم بغير حضوره عدم حضور الشبه حيث تعرف لشد اهدة عاتقنا (قوله وعلى هذا) اي على تفسيره ان ما ذكرنا يستطراف اعم (قوله

خاليا عن التعليل ) على انه لا ينبغي ان في التعبير عن استعراق النبرة مثل مدد كر  
 عقيب كون قوله ليستطرف من غير تفيد سمجة كذا في شرحه اودح ويمكن ان  
 يقال ان لفظ مثل محتم كما في التوجيه الثاني ( هو من تعريف ) اي من امتناع  
 تعريف الخ ( قوله ) الاضمار يكون لزيادة التقرير ( وادعى عام القول انه تعليل للصوم  
 بالمعنى كما قرره الشارح رحمه الله في عبارة المصنف رحمه الله لا صرح به . لان مقصود  
 التأكيد رحمه الله بيانلية حمل العرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم في وجه  
 الشبه ولا يلزم من وجوب كون المشبهه اقوى مع وجه انشئه في صورة زيادة لتقرير  
 قسط ان يكون الله من المائيل الى المشبه في التشبيه المغلوب مطلقا لم كونه اتم ولا انه  
 يلزم ان يكون ذكر الاعرف في التعليل مستمرا كذا دلالة في ثبات ادعى الان يقال  
 دعوى الاتمية في وجه انشئه تنهض دعوى اعرافية لا لالاعاد ان يكون الاتم  
 اعرف ( قوله لم لا بد فيجب يكون للترتيب الخ ) وكذا في كونه ليل للحل والاعاد والامكان  
 ليكون دليل مطابق للذي الا انه ترك لظهوره ( قوله وحشد ) اي حين اذا كان  
 الاتمية في الفرض لارمة في كل تشبه قال قدس سره واما العرض العائد الخ  
 اي في التشبيه المغلوب كما مر في المصنف رحمه الله واما في قوله لانه العائد  
 ولذا قال في الصواب الثاني وراكان شرعي الماء الى المشبه به . كونه اتم  
 عند انشئه قال قدس سره وهذا كلام غير منتهج الخ بهذا المعنى ان لا يرد قوله  
 ايهام كونه اتم في وجه انشئه كونه اتم في نفسه ودفع ما طرأ لا انشئه المغلوب الذي  
 لا يكون العرض به التقرير بعد ايهام كونه اتم في العرض لا في نفسه وحده . لانه مثلا  
 اذا قيل مقلة الضي كونه الهدي يكون مقبدا لاهم كونه اتم في الاستحسان والبيع  
 من جهة الظني فراه كونه اتم في وجه انشئه بالمر الى العرض الذي يقصد  
 من وجه التثنية ويترتب عليه قال الكلام جبر مستطافا لانه الاتم . قال قدس سره  
 يريد به الخ . ان اسكون هذا الكلام دليلا على اربعة لمرض من جهة التشبيه  
 بوجهين . قال قدس سره وانصاف في هذا الكلام الخ . اي في هذا الكلام دلالة  
 على ان اتمية وجه الشبه وحيها من كونه اعرف ومسمى الحكم وكونه نادر يكون  
 في صورة لا في جميع الصور فلا يمكن حمل جهة انشئه على وجه الشبه لانه يستلزم  
 عموم الاتمية والاعرفية لجميع الصور فيكون هذا الفصل والاطهر ان يقال ان  
 في هذا الكلام دلالة على الاتمية تكون في سورة وهي زيدة لتقرير الا انه قصد  
 ان في الكلام دلالة على التوزيع لا على العموم . قال قدس سره واما الاستعراق

الحج هذا صريح في نقص وسمه الفصل فالظاهر منه انه يعتبر فيه الاعترافية ولا يفتي  
فأراد بقوله يظهر مجد كذا في الفتوح الحج يظهر من مجموع ما ذكره من الجمل والمفصل  
لأن كل واحد منهما قد قدس سره وذلك أي ظهور كون المشبه بأعرف بوجه  
الشبه وحيث صرح كونه عرف الحج من المحمل والمفصل قد قدس سره وهو الأول وجه  
للأعترافية أي الاعترافية بوجه المشبه يعني قوله لا متناع تعريف المجهول بالمجهول والمجهول ان  
التشبه التعريف المشبه بمجهول بوجه المشبه امتناع تعريف المجهول بوجه المشبه المجهول  
بوجه التشبه فلا بد ان يكون أعرف بوجه المشبه وحيث لا بد في تمام الدليل من صم  
مقدمة أخرى فان يقال وان كان المشبه بمجهول الواحد لا يصح بيان الأخرى من  
الذكورة بل لا واحد المشبه كالعنق في الرأس والفرس كالحكم وان لم يكن المقيس  
عليه معلوم الله لا يصح نأت الحكم به فكذلك المشبه اذا كان بمجهول الواحد لا يصح  
بيان الفرض به وما عني مختار ما شرحت وجه الله فلاحاجة الى هذه المقدمة مع  
قوله لا متناع تعريف المجهول بالمجهول على مختار لا متناع تعريف المجهول بالمرص بالمشبه  
المجهول المرص قد قدس سره والثاني علة لكونه أقوى أي لكونه بوجه المشبه  
أقوى فأراد أساساً في قوله لا يصح تعريف الشيء بمساويه مساويه في وجه  
الشبه فلا بد ان يصح ما يقال لا مساويه في وجه المشبه الذي هو كالمثل الواحد  
ثبوت اصل الحكم لا تقرير بوجه المشبه وعلى هذا التنازع وجه الله تعالى لا متناع  
تقرير الشيء بمساويه في التقرير قد قدس سره وهو ظاهر ان التعليل الحج هذا الظاهر  
على تقدير ان يراد بتقرير شيء تقرير حال الشيء وتقوية شأنه كما في قوله ولا زيادة  
تقريره لما اذا اراد ما تقرير لبيان ثلاث والثاني الفرض مطلق بحيث يمتثل بان  
الأعراض كما اختار ما شرحت وجه بقاؤه اليه بقوله لا بد في التشبه ان يكون  
الحج فهو عام كالتعليل الأول قد قدس سره لئلا يتناول نظام الكلام قد قدس سره  
لو كان مخصوصاً ببعض كسب الحان والمقدار كما في انفصال يبقى البعض الآخر  
للا دليل على فصل اسم قد قدس سره ثم ذكر الاستعراق قد قدس سره على قوله  
أدعي قد قدس سره على وجه يشعر بالحج لا بظاهر ان قوله لو في معرض  
الاستعراق معصوف عن قوله في معرض التزيين الحج قد قدس سره لا يصح  
الحج وهو قوله بدل ما ذكرنا في قوله لا يصح لانه يحتمل معنيين احدهما ان يكون  
معناه استعراق الحج وانه لا يكون معناه لا متناع تعريف المجهول بالمجهول  
كالمعنى في الشرح قد قدس سره وكذا في بيان الامكان الحج هذا معنى

على ان يكون معنى قوله وان يكون مسلم حكم معرفة الاعرفية وان يكون قوله  
من وجه التشبيه في قوله فيما يقصد من وجه التشبيه بل الموصولة والظاهر  
خلافه لان الظاهر حيث قال يقول مسلم الحكم معروفة في وجه الشبه والظاهر  
ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصدوا المراد بها الفرض كما حذر من شارح رحمه الله  
واما قلنا انه ليس كذلك لانه لو كان كذلك لجمع هذه الاعراض بين حال  
الشبه والقدر بان يقول فيما اذا كان الفرض من التشبيه من حال او امر او الامكان  
او الترتيب او التسوية ولانه خلاف الواقع فان لسواد في مقلة العين ليس اعرف  
واشهر من سواد وجه الهدي وكذا الهيئة التي في السحرة المغيرة ليست اعرف  
واشهر من الهيئة التي في الوجه الممدود بل الامر بالعكس كثر في وجه الهدي  
والوجه الممدود بخلاف مقلة الطي والسحرة المغيرة فالمراد بقوله مسلم حكم ومعرفته  
ان لا يكون في ثبوته استبعاد وانكار وهو غير الاعرفية قال قدس سره قد اريد  
تطبيق الخ الى اي التطبيق على وجه يصح فاس التطبيق موقوف على التأويل  
المذكور ومعناه موقوف على دعوى الاعرفية وبعبارة اخرى لان التشبيهاً لا يعمل  
والعمل حاصل مما ذكره سابقاً حيث اضطر لاعرفية في جمع لصغار سوى  
الاستطراف في الحيل والمفصل قال قدس سره وتوكل كلامه الخ لا بد  
من بيان ذلك الوجه لئتم توجيهه وبعبارة اخرى ترك لواصوله فيكون قوله  
او في معرض الاستطراف معطوفة على قوله اعرف فلا يكون داخل تحت الاعرفية  
والاقوية قال قدس سره وحصل قوله لان الخ وحصل على الاستماع  
تعريف المجهول بالمجهول لزم لاعرفية في الاستطراف قال قدس سره لا يبقى  
اشكال في كلامه في الاشكال في استلزام الدلالة على قوله لان حتى الشبه الخ  
للمدعي اعني قوله وبما جعلنا الفرض العائد الى التشبيه بهم كونه اتم بالتوجيه  
الذي ذكره قدس سره انما يدل على اشتراط الاتمية في زيادة التقرير لا في كل تشبيه  
وهو لا يقتضي اتمام الاتمية في كل تشبيه مقفول وفي ذكر لاعرفية في الدليل لا داخل  
لدى المدعي وما قاله السيد لدفعه في شرحه فلما جاز انه يجوز تفسير الاتمية بما يقول  
الاعرفية وان يمكن في ذلك اتمام يكون التشبيه اقوى عند الاستعمال فمع كونه  
تكلفاً يحتاج الى اثبات ان التشبيه الذي يكون وجه التشبيه فيه اقوى اعني ما يكون  
زيادة التقرير غالب في الاستعمال دون غيره فالتدوير لا يبقى ارباباً في الاستدلال  
رحمته الله حال عن جميع ما ذكر من الشكوك سوى ان يحسن قوله اتمام كونه اتم  
في وجه التشبيه على كونه اتم فيه فالمراد الى العرض وان يرد به التشبيه الفرض



قال قدس سره ولا فلا تزيين فيه بحث لأن التزيين حاصل يجعل المقلية مشبهة  
 وإن كان وجه الشبه هو السواد قال قدس سره ولا شأن بمقلية النبي الخ أنه فيه  
 أنه يدل على تحقق الأعرافية في هذين القضايا ولا يدل على أنه لا بد منها في التشبيه  
 الذي للترين والتشويه قال قدس سره فلا يساق الخ لأن الأول نصريح  
 بما على يساق العمل ولثاني زيادة على ما يستعاد من الجهد قال قدس سره  
 هذا ما عسى الخ وهذا توجيه لعمارة الافتتاح وهو قولهم إمام كونه أتم  
 في وجه التشبيه معناه كون التشبه به أتم في وجه التشبيه بوجوده سواء  
 كان باعتبار الأخرية أو الاختصة لولا قوة لأن الأعراف أتم من غير الأعراف  
 والأخص أتم من غير الأخص والأقوى أتم من غير الأقوى ومعنى قوله لأن حق  
 التشبه به أن يكون أنه على سبيل اتصال الحق بالتشبه به أن يكون أعراف يوجد التشبه  
 في صورة بيان لظهوره بعدد وان يكون أخص بهذا أتم لأن ما هو أكثر اتصافاً وأسطحاً  
 أتم في صورة تعبرر ويكون أقوى حالاً مع ما هي أقوى ثبوتاً لأن يكون سبب الثبوت  
 ومعرفة في صورة الامكان والتزيين والتشويه ومعنى قوله لا مشاع تعريف المجهول  
 بالمجهول امتناع تعريف المجهول بمسؤول كافي صورة بيان الحال والمقدار على المطلوب  
 فمقدورات لظهوره مقدار لأن لا يجب على ثبوت مطلق الحال والمقدار طالبت لثبوتها  
 ولما يطلب به يقولون ما لولها ما لك ومقدار لولها وقد عرفت في بحث الاستفهام  
 أن الطائفة السبعين المسؤول عن طائفة صور أول تصديق كافي صورة بيان الامكان والتزيين  
 والتشويه لأنه تعالى كونه مشبه به سبب الحكم أي ثبوت وجه التشبه به ومعرفة مقوله  
 لا مشاع تعريف المجهول مع تعيين لجميع ما بعد المقرر وقوله تقرير أي الخ  
 تعليل لقوله ولا زيادة تقريره المجموع لتعيين ملة لعدم صحة أن جميع القضايا  
 المذكورة هي بين توريع وبصير حاصل الاستدلال بقوله لأن حق الماهية به مع  
 التماثل العرضي للماهية في التشبه به أتم كونه تسمى وجه التشبه به من الوجوه  
 لأن حق التشبه به أن يكون أعراف في بعض الصور وأتم في بعض الصور وبسبب  
 الثبوت في بعض الصور هي جميعها وجه تشبه أتم بوجه ما يكون العرضي للماهية  
 إلى التشبه به في التشبيه المطلوب إمام كونه أتم بوجه ما ما قوله أوفي معرض  
 الاستعراف هو عطف على قوله أعراف بقرينة المنصل وتعبير بالاستصحاب السابق  
 بإيراد كلمة أو فلهذا ثلاث توجيهات فاختارها أثبت (قوله ولا زوردية) باري  
 المتأخذ وهو معرف لازوردية لازي الغلظة وهو جرم مرسوم في شرح الافتتاح  
 الشرائفي هي كسرسر مجتمعة هو اثبات في نسخ الرواية وأما معنى رب وهو على

خمر البواقيت صلة تزهو والمراد بحمر البواقيت الورد والشفالي ونحوهما  
 استعارة أي البنفسج في زرقها أحسن منها في حرته أو أبيض نعبها والضمير في  
 كانها وبها لبفسج الموصوف بالاروردية على رامة لأفراد بفسج كافي قوله  
 تعالى ( ثم نخر بكم طفلا ) أو بلا زهد كذا في شرح بو الشرح ( قوله وفيه  
 لغة أخرى ) ومن هذه اللغة البيت ( قوله أو نل السراج ) أي السراج للصلة  
 بالكبريت التي تضرب إلى الزرق لا الشعلة الرخعة كذا يدل على رجاء الله تعالى  
 ( قوله لمشاهدة صافي الخ ) لا يقال الاستطراف لأجل المصغرة المذكورة بم الطرفين  
 معاً لا تقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقاً لتشبه كان المصغرة هذا المستطراف  
 كذا في شرح الفتاح الشري ( قوله كافرته ) أي بصره وجه الخليفة من قبل  
 رجل مدني في حتمه التوسعات الثلاثة ( قوله لا ممد ) بمعنى بالصف ( قوله  
 وعلى كونه ) مطلوب على التوافق ( قوله وهذا الكلام ) راد الشارح رجاء الله  
 تعالى معاً في وجهه في موضعين يعترض عليه والمصغرة وجهه لله تعالى لم يذكر  
 في الأعراض الخالق النص الكامل فإدخال النص في عرض من الأعراض  
 المذكورة بالآلة وبمعلا اعتراض ( قوله هو ترجع أحد التساويين ) أي في انتقاد  
 التشبه كبديل عليه السابق ( قوله في مثل ما في الكائن الخ ) الله تعاليل ومن  
 أيدائه متعلقه شكك أي تكبر بما كان من مثل ما في الكائن ولم يكن مثل باقي  
 الكائن إشارة إلى أن مثل ما في الكائن كائن صمد والدفع لأجره مكوب منه وفيه  
 من المائدة ما لا يخفى ( قوله دلوقصدي من ذلك ) أي من ذلك الوصف من أريد  
 المابقة فيه ( قوله لوحب جعل المرة الخ ) أريد تشبيهه في سبيل الحقيقة  
 أو لأريد التشبيه على سبيل الادعاء تعبير العكس فادفع سؤال السبيل للاحتجاج إلى  
 ما ذكره من أن المراد لوحب التشبيه سلفاً لا تشابه إلا أنه يقتصر على خصوص  
 هذا التشبيه لكونه أصلاً ( قوله أوجع وصعب في بيان مقدار ) أي جوع وصعب  
 على وجه من الزيادة والقصار والشدة والضعف يوحد ذلك الوجه في الأربع على  
 مقدار ذلك الوجه أو قريب من ذلك المقدار حال كون ذلك الوجه في الأصل  
 ( قوله قال العكس الخ ) جواب متى لم يصعد ( قوله يستعير ) من غير أن يعد تشبهاً  
 مفقوياً ( قوله لفرض من الأعراض ) بأن يكون لكلام فيه ولعرض بيان معانيه كالآلة  
 لقيت في ما يقتضيه كمال الصبح وإذا علم الصبح فقدت الصبح كقوله عرس مع أن المنع  
 قطعاً هو ترجع أحد التساويين لا ترجعه كذا في شرحه لفتاح ( قوله وأما السطر  
 في إقسامه الخ ) قيل لأفرق بين أن يقال التشبيه أما طرفاه مفردان أولاً وبإقبال

التشبيه لمرة واحدة <sup>أولا</sup> وكذا لا فرق بين أن يقال التشبيه لما وجه مركب  
أولا وبين أن يقال التشبيه وجهه إما متفرع من متعدد أولا تأمل لن وجهه التأمل أن  
العبارة الأولى تدل على اعتبار الأفراد والتركيب بعد التشبيه والثانية تدل على تقدم  
اعتبار كونهما حسين أولا على التشبيه فيكون الأول من أحوال التشبيه ومن أقسامه  
وثاني من أحوال الطرفين (قوله لئى ربك بالغ) لأن الاستطراف لما تأمل  
نظره على بساط لا يسه وهو السند الأزرق كالأخضر (قوله والمشتري) متدا  
ولنظر قدمه وقوله في شاة الرخصة خبر بعد خبر والجملة في محل نصب على الحال  
والقدير في مكان شاة رخصة محذوف الموصوف وقولهم شاة الرخصة من قبل جدد  
جده شبه المخرج والحال أن اشترى إياه في مكان حال في المرفق بأنسان مصروف  
في إقبال عن محسن دعوة أوقدت إياه شعة (قوله لا يبعد تكلف) وهو بداه  
وحده التشبيه بكل تشبيه بخلاف ما إذا كان تشبيه إن الهيئة بالهيئة فانه يكتفى به  
وحده شبه واحد (قوله لا يمتنع أن يهين التشبهين الخ) فإن وجه تشبيه المناقير  
بالمسوقين ليس شهاهاهم في الآية هو رفع الطمع إلى غير مطلوب بسبب  
مباشرة أسباب القربة مع تعقب الزمان والميل لاختلاف الأسباب وأنه أمر  
وهي مترفع من هذه أمور وتحقق هذا الوجه ظاهر في التشبيه وكذا أسبابه  
القربة وإدلاله وما في التشبيه فلهذا من التخلص من العرض لهم والفرح فيهم  
ودخولهم في صداد مؤمنين ليشاركهم في حظوظهم وأسباب القربة بالإيمان بالسان  
واتبع المؤمنين في مواعير أحوالهم وانتقال تلك الأسباب إطلاع الله المؤمنين على  
أسرارهم وتصالحهم من مؤمنين وأسبابهم عدم إجماع الدين وكذا وجه التشبيه  
بهم وبين ذوى الصيب هو أنهم في المقام المطمع في حصول المنفعة وتنجح المأرب  
لا يخطئون إلا بعد الطموح فيه من مقاساة الأحوال والإفراغ وتحقق في التشبيه به  
ظاهر وأما في التشبيه بالمطمع لهم هو اجتماع ظاهره وأبناهم المؤمنين صورة  
ومقاساة الأحوال انصافهم برون الوجه الكائن عن أسرارهم ووقوعهم بذلك  
في محذور فانه (قوله شبه دين الإسلام) أي قصد منه المناقير لدوى الصيب  
ولم يذكر له لغيره وقد قدره معنى ذوى (قوله حوج شيء إلى التأمل) لتعسر  
التغير بين أنفيه والمركب لذا القبول معتبرة في الهيئة التي جعلت وجه التشبيه ولا حاكم  
في تميز أحدهما عن الآخر سوى سلامة الطمع وصفاء القربة في شرح الافتتاح  
المشترقي إذا عاين التشبيه بالتركيب فإن كان هناك أمر واحد هو الأصل فيما  
قصد من التشبيه وأنشبه به وكان معداه شاة ونحوه في الاعتبار كان مفردا مقيدا

والا كان مر كبا انتهى ولا يخفى ان ما ذكره بعيدا لا يميز بينهما في المفهوم لا التمييز  
في صورة الاشتباه فان القيد معتبرة في الطرفين بمقتضى الدخول وعدم الدخول  
قال قدس سره فيحصل الخ \* هذا الاحتمال اختياره الشارح رحمه الله تعالى  
في شرح المفتاح يجعل ما ذكره من الايات اشارة الى التثنية واختاره كما كونه اشارة  
الى الايات الاربع المذكورة لان التثنية والتثنية به كلاهما في قوله \* وانتس من  
مشتقها قد بدت \* الخ فقد كرت مع امور متعددة يمكن ان تكون داخلة فيهما  
وتعير الاصلوب يجوز ان يكون لعداله بد بخله قوله \* والتمس كما رآني كف  
اشل \* فان التثنية فيه مفرد غير مفيد فلا بد ان يكون مشددا به مفردا مفيدا  
السكاكي رحمه الله تعالى لعدم قوله بتشبيه المفرد بالركب فقوله والتمس ان تشبيهها  
بالموتفة من تشبيه المفرد الغير المفيد بالمفرد المفيد كتشبيهها بارة الخ بمن سطر  
\* قال قدس سره فمتعدد قطعا \* لكون المشه مفرد وفيه ان يطلع مجموع لما  
عرفت من كونه مذكورا مع امور كثيرة بمقتضى كونه د حيه فيه (قوله فان الفرق  
الخ) فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان حصل تشبيه الشاق حتى بالجار  
المذكور من تشبيه المفرد كما مر وتشبيه الشفق بالاعلام المذكورة من تشبيه  
المشبه به به مركب حيث قال في سائر اسباب حرابة المشبه او ان يكون  
المشبه به مركبا كما في قوله وكان حجر الزئبق ح صد قوله وكان حجر الزئبق  
الخ من تشبيه المركب بالركب (قوله رطبا بعضها الخ) يريد ان حبيرو رطبا  
او يابسوا راجع الى القلوب باعتبار انصاف فان بعض ثنوب قلوب ولذا  
قال رحمه الله وادب بالذكيير وموم المرحع لاجتناب موم الزاجع كافي قوله  
تعالى (و نولهم احق ردهم) (قوله اي لطيف ولربيع) في انعاموس  
الشرار الخ الطيبة او اعم اوردج في المرأة واعطاها مائة الف درهم  
ولكل ما سبب لقام واما نصير الشارح رحمه الله فهو ان الطيب فان اراد ان  
الطيب الذي تشبهه تلك النساء مسك فلا تشبه به وان راد ان صب تلك النساء  
غير المسك كالمسك فع كونه بعيدا ليس به كثير مدح \* صواب تر منط العيب والاكتمه  
بالرأفة (قوله تعالى) في انعاموس عنه نعمم وغيره منه \* (قوله من تشبه  
الزنا الخ) وحده التشبه في كل منترع من امور متعددة حتى في بعضها وبخفي  
في بعضها والطرفان في بعضها مفردان وفي بعضها مركب وفي بعضها احدهما  
مفرد ولاخر مركب وقد مر تفصيله \* قال قدس سره لا يخفى ان المتب رد  
الخ \* ان لا يخفى ان المتبادر من الاسرع من متعدد ان يكون اذترع منه متعددا

ومن كونه وجه التشبيه ان يكون ذلك التعدد حاصلًا في كل واحد من الطرفين  
فبصورته ان يكون التعدد في شكل واحد وان يكون وصفًا خارجيًا عليهما وان يكون  
جبراً لأحدهما خارجاً عن الآخر فلا يستلزم ان تراعى من متعدد تركب الطرفين  
كأربعة السد بل نقول ان تراعى من متعدد قد يكون بان تراعى من مجموع التعدد  
كالوحدة الانشائية وقد يكون من احدهما بالقياس الى الآخر كالاصناف  
وقد يكون بان تراعى من احدهما الامر من وبعضه من الآخر وحيداً فلا يستلزم  
الانزعاع التركيب في وجه الله ايضاً قال قدس سره كما توهمه الشارح رحمه الله  
تعالى لا يس في كلاء اشروح روح مايل على هذا ويراد من تشبيه انفراد بالمفرد  
لا يقتضي الا ان يكون التعدد لدى انزعاع منه موجوداً في الطرفين لا كونه جزءاً  
كما في تشبيه القطيع بآدم قال قدس سره ان التثنية يستلزم التركيب  
مراده من التثنية التثنية على من الاستعارة والارادة تركب الطرفين به على  
انه يجازى مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التثنية تركب الطرفين كيف وقد صرح  
بان وجه التشبيه المركب يكون طرفاً مفردين ومركبين واحدهما مركباً والآخر  
مفرداً قال قدس سره النظر كيف اعترف الخ في وجه ان السلام بما ذكره  
الشارح رحمه الله ان لا يكون وجه التشبيه في الاستعارة في المفرد متراً من متعدد  
ليصح بعوله تشبيه التثنية والتثنية تشبيه التثنية التركيب فلا قال قدس  
سرّه حتى قال وحاصله الخ السلام من التثنية على سبيل الاستعارة بسد في  
التركيب والكلام في مدعى التشبيه لتثنية دلته هو غير لازم منه (قوله أي من  
الصلح ما هو ظاهر وجه الخ) يعني ان صير منه ان كان راجعاً الى الحمد على  
اسناد ظاهر اليه تسامح ويراد ظهور وجهه ويؤيده ان سوق الكلام في تقسيم  
المفرد وان كان راجعاً الى الوجه فلا تسامح لكنه خروج عن سوق الكلام  
فلنكون كل من التوحيهين مختلفاً على خلاف الظاهر من وجهه سوى ثبوت  
وليس مراده ان تقدير كلام لصف روح ذلك حتى يلزم حذف الموصول  
او الموصوف مع بعض لصلة او نصفه وحدى الفاعل (قوله ايها الكلمة) جمع كامل  
سمى الكل كلمة تعنياً (قوله ربع الكامل الخ) انما هو في الاول عدم الاضافة  
واحرار الغيب ههنا وفي الاخرين الاضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على  
الكل بالاضافة (قوله هكذا ينبغي ان يسمي) رد على من قال ان المراد مطلق  
الوصف (قوله أي من جعل مد كرمه اح) ولا يز كرم الوصف الشعري التشبيه  
المفصل لان وجه الله مذكور ولو ذكر الوصف الشعري كان تكراراً

٧ فكلا مدعى

( قوله فان وصف الحلقة تكونها مفرقة الخ ) ضم كونها مفرقة الى قوله غير معلومة مع ان الشعر بوجه الشبه هو ثلثي والآخر داخل في الشبهه اذ ليس الشبهه مطلقا الحلقة لان كونها غير معلومة تعريبن نش من كونها مفرقة ( قوله اذ اطعت الخ ) وجه الشبهه بين الممروح والشمس كال الظهور وبين الملوذ والكواكب ففما الظهور وقوله اذ اطعت لم يذهب من كونها وصف الشبهه بشر بوجه انشده ( قوله فلان كثر بذهب الخ ) كثر اذهب خور فلان وكالقيث خور فلان والقول بان كثر ايليه صفة مائة على اقل من خمس وعلية تقديرية او انه بتدبير الموصول اي الذي كثر ايليه شكك ( قوله يد يد كرم الخ ) غائبة التصدير الاول ان المراد بالاستنباح الاسترام قال الاستنباح ثم من استبح الكروم للارم واملة للعلول وغيرهما وغائبة التصدير الثاني التصدير استتر في يستعده راجع الى ما هو صولة والثاني الى وجه انشده دون العكس ( قوله وعد استباح الخ ) لعل الذي في ذلك باوجه انشده لما يمكن من ظاهره ان عو امكانه يد كرم يستعده ( قوله كين الطمع الخ ) فان سبل الطمع الى ابي وبذنه الخياط عنه امر اعتباري لذلك التي ان كان المايل في حبه ورائفة صفة حقيقة لواءه كذا في شرحه لصاح ( قوله وشبهه يكون تركهم الخ ) انما قل شبه لاحتل انهم لم يشبهوا للتحقيق الذي ذكره فنوا الكلام على ما هو التماسك في كين الطمع وان الحرة والسواد والباس مثلا امور محسوسة بالانفرقة بين ما هو حرفي محسوس وبين ما هو كلي معقول كذا في شرح امتناع بشرى ( قوله ماش عن هذا استباح الخ ) فكافة من في قوله من تسامحهم اندائية كما هو واضح ( قوله لان حسمهم الخ ) بيانه على قرره في شرحه لفتح هو انهم صرحوا بان وجه انشده في تشبيهه الطيب بالورد هو الخمر في تشبيهه انشده لمراب هو اسود وكذا في سائر محسوسات على سبيل التحقيق دون الاستنباح فكيف كان احسن هو هذا الذي اعتقدوا على سبيل استباح والتصور دون ذلك الذي عمدوا بتحقيقه اياهى ووجه التماسك بذلك توسع العلامة انهم اعتقدوا ان وجه الشبهه في الامثلة المذكورة الامور المحسوسة على سبيل التحقيق وهو لا يسم ذلك فانه من قطع لعدم شتر كما بين الطرفين بل يقول ان جميع الامثلة التي تثبتوا لوجه الشبهه فيها من الامور المحسوسة من التماسك بذكر ما يستعده اعلى الامور محسوسة الجزئية مكان وجه الشبهه اعلى الامور الكلية الغيبية وعبرته مصرحة بذلك حيث قال ويشه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبهه حاصلا ونشيا من تسامحهم هذا وهو

ذكرهم مستبح وجه الله مكانه وسجينهم إياه وجه الله مع كونه من الأمور  
المحسوسة حيث تسامحوا بهدوسهم هذه ، لا مورا مصوسة وجه الله تسامحوا  
في ترك التحقيق ، فالأول وجه الله فديكون حسيبا وقد يكون عقليا ولولا تسامحهم  
هذا لما تركوا التحقيق للاحصل لهم على تركه إلا حلهم هذه الأمور المحسوسة  
وجه الله وما ورد على شرح وجه الله من إلهامه القوة لا يدل على انحصار  
الشيء في هذا التسامح ، فالأولى بقوله الانحصار انصرح في عبارة العلامة فندفع  
أدعى كون شيء ناشئ من شيء أنه لولا الثاني ما حصل الأول ( قوله أعادهم من قبل  
التسامح ) فكلمة من تعصبة والكلام على حذف المضاف وهو خلاف الظاهر  
( قوله بهذا الاعتبار مما الخ ) لا ينبغي أن تعجب وجه الله حسيبا بانحصار  
أن مبروه حسي وتجب ما يستلزم وجه الله بوجه الله باعتبار أن لازم وجه  
الله فلا يكون التسامح لأول من قبل الثاني اللهم إلا أن يراد أن كلا منهما  
تسامح بانحصار علاقته المبرور مطلق فلذا عبر بالشرح وجه الله فندفع قوله لأن  
وجه الله في تشبيه المبرور بوجه الله لأن وجه الله في تشبيه الله بالورد  
هو الحرة الكلية المشقة كذا العجز المحسوسة لكنه يلزمها في الوجود أن يكون  
حرية محسوسة حارثة لازمة انتهى ولا حقا في كونه تكلفا ثم العجز أن الشارح  
العلامة رحمه الله ذكر هذا في حواشيه ورواه حديث قال وما أن المعنى أن تركهم  
التحقق في وجه الله شيء يكون مسامحة من مسامحة هذا عبارة الكتاب  
لا تؤذي هذا المعنى والتأذي مسامحة فلا يستلزم مساواة شاعبي قوله أدعى  
يحطروا الخ إلا يراد بدي يحصره الخ ( قوله وهو ما يشبه الذي  
الخ ) لا كان تشبيه مسود ليد أن حال منه وجهه كاشف به كان فيه الحال  
الدهن من المشه من حيث به منه أن تشبه من حيث أنه مشبه به كان ذلك  
الاتصال حاصل لا تدقيق نظر فإن يكون كون أحدهما مشبهه والآخر مشبه به  
ظاهرا لظهور وجه الله فهما كان التشبيه قريب وأن كان ذلك الانفصال بعد  
تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الله فهما كان تشبيهه بديا وانما لم يقل  
وهو ما يكون ظاهرا عبر بحدس الخ تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي ليطهر  
وجه تعجبته بالقرب والبعد فإن انما لها التفسير تحيته لظاهرها وخفيها  
فالهم فانه قد خلق على أن يحرس حتى أنتم من بعضهم بأنه ينتفض تعريف التشبيه  
أقرب بما يكون فيه التشبه لازم التشبه مع حياء وجه الله ان ليس أفراد ما يكون  
الاتصال من ذات الله أن ذات الله به غير محتاج إلى تدقيق النظر من حيث

تشبيه أحدهما بالآخر ولا يحتاج إلى ما لا يوجب من أن قوله لظهور وجهه قيد  
 التعريف فلا يتقاضى ومنه فهم أن ظهور وجهه أشبه في حده لا يقتضي أن يكون  
 ثبوته لطرفين ظاهرا فلا يكون تشبيه قريب لحوار حماد حصوله في الطرفين  
 وإن أراد ظهور ثبوته لطرفين فكونه جيب لا يستلزم ذلك كونه حصوله والعلم به  
 في نفسه ظاهرا انصكوه جيب كأيستلزم كونه في نفسه أسبق في التفصيل  
 كذلك يستلزم كونه أسبق منه اختيار حصوله لطرفين كالأخفى (قوله لا تفصيل  
 فيه) إشارة إلى أن ليس المراد بالحل ما لا يتضح عنه ويمكن مركبا لا تفصيل  
 فيه والظن إلى واحد هو أحد - واحد كان أمرا أو حدا لا تركيب فيه أو مركا  
 لا يطرقة إلى اجزائه كادراك زيد من حيث أنه إنسان (قوله كان الجملة  
 أسبق في حصولها في معناه) وحصولها لشيء لا يحتاج إلى ملاحظة  
 واحدة من النفس ثلث الجملة في حصوله معها وتصدق بثبوتها لشيء بخلاف  
 التفصيل فإنه يحتاج إلى ملاحظة عدد الأجزاء (قوله من التفصيل) سواء  
 كان تفصيل ثلث الجملة كأي صورة تدرك حواس أو تفصيل شيء آخر كأي صورة  
 اثنين (قوله لا الفصل شغل على العمل إذا تعدد) لا يعبه من الواحد  
 (قوله ولذلك كان العام أعم من الخاص) في صورة يكون الخاص مشغلا على  
 العام (قوله النظر الأولى جزء) لا يشترط الكمال وتصح الحسن (قوله مع علمه  
 حضور المشبه به) أي ذاته سواء كان محدثا أو متصورا في الشيء أو مطلقا صفة  
 حضور ذات المشبه به موجد ظهور وجهه لشيء مدق نوحه وظهره موحب  
 لسرعة الانتقال من المشبه به من حيث انهما كدبت فلا يتوهم اشتغاله على نوع  
 مصادرة لأنه جعل عليه حضور المشبه به مع حضور المشبه به لظهور وجهه  
 المشبه وحمل ظهور وجهه لشيء عليه لسرعة الانتقال من شيء إلى الشيء  
 (قوله وهو بخلافه) ولا واسطة بين التبيين ومقابلته يجوز أن يكون  
 وجه الشيء جليا مع ضرورة حضور المشبه به فلا يمكن ادعاءه في القريب البديل  
 ولأن البعيد العريب مدفوع بأن كونه وجه الشيء جليا يستدعي سبقه إلى  
 الأدنى سواء كان المشبه به قادرا لظهوره أو لا يكون داخل في القريب وانخاله  
 في البعيد كما قيل بما في ما يستفاد من أدب (قوله كل من ذلك) أي أنه كور  
 من الأقسام الثلاثة في أمر واحد لا يكون الظرفان الواحد هما مفردا أو أمرين  
 أو أمورا إذا كانا واحدا مركبا (قوله أي حتر أخ) يعني ليس المراد  
 من قوله وكعب بعضا عدم اعتبار العصب إذ لا يمتزج جميع الأوصاف في تشبيه

٧ كأي صورة التورث



من التشتيتات بل بمبار عدم البعض كما في البيت ( قوله اول تشر الجميع )  
 اي وجود جيج الاوصاف في واحد الشبه ( قوله غارة جامعة ) بين الشيتين  
 المذنين بينهما بقوله ان معش ومع وانما المع ( قوله في احملة ) اي في جملة تلك  
 الاوصاف بقية تلك لان في تشبيه الغروي بغرالى وجهين ، يوصفون او لوصاف  
 واحد فواحد ولت حاجة ان سطرقي كثر من شيء واحد لكن ليس لك حاجة  
 الى ان تنظر في جملة تلك لا وصف في شي واحد او اكثر بل في كل واحد  
 منها في شيء ( قوله بل ي ما يس في كل حجرة ) اي الى صفة ليس في كل  
 حجرة بل خاصة بصين بذلك فيه تركيب من الحجرة المخصوصة والشكل  
 الكري والمقدار المخصوص ويهدى بنار من الذي والاول من الظر في هنا  
 الى وجود الوصف من غير ، عار خصوصية به ( قوله حيالنا كان ) ان يكون  
 الامور التي يترك منها من حسات او عقليات لا تكون منها قابل الحيل بالعملي  
 مع ان المقدمة انما هي بين الحس والعقلي لان التركيب لا يكون حصيب ( قوله كقوله  
تعالى انما نامل الاية قال الله تعالى ) انا مثل الحيوية الدنيا كما انزلنا من السماء  
 فاحتلطنا به سات الارض بما كنا كل ارض والانعصام حتى اذا احداث الارض  
 زخرفها واربع وتلن اهلها افهم قادرون عليها انها امر لا اولا او نهائا  
 فبجملتها حصيبا كان لم يعم بالاحصاء بل قد يشبه به فيه مركب من عشر  
 جبل تماثلت حتى صارت كأنها جملة واحدة ومعنى احتلطنا به شئت بسد ثبات  
 الارض بما كنا كل ارض ونصام من الزروع والقول والحشائش زخرفها  
 اي مزينا به ولزخرف في لاسل هو الذهب واربع اي تزينا وعمل اهلها  
 اي اهل البسات وامت صميمه لا نسا به انما يت من المصاف اليه قادرون  
 عليها اي على حصدها ورفع منها فبجملتها اي لبسات حصيدا اي شيها بما حصده  
 كان لم تعم بالاحصاء بل قد يشبه به فيه مركب من عشر جبل تماثلت حتى صارت كأنها جملة واحدة ومعنى احتلطنا به شئت بسد ثبات  
 الارض بما كنا كل ارض ونصام من الزروع والقول والحشائش زخرفها  
 اي مزينا به ولزخرف في لاسل هو الذهب واربع اي تزينا وعمل اهلها  
 اي اهل البسات وامت صميمه لا نسا به انما يت من المصاف اليه قادرون  
 عليها اي على حصدها ورفع منها فبجملتها اي لبسات حصيدا اي شيها بما حصده  
 كان لم تعم بالاحصاء بل قد يشبه به فيه مركب من عشر جبل تماثلت حتى صارت كأنها جملة واحدة ومعنى احتلطنا به شئت بسد ثبات  
 الارض بما كنا كل ارض ونصام من الزروع والقول والحشائش زخرفها  
 اي مزينا به ولزخرف في لاسل هو الذهب واربع اي تزينا وعمل اهلها  
 اي اهل البسات وامت صميمه لا نسا به انما يت من المصاف اليه قادرون  
 عليها اي على حصدها ورفع منها فبجملتها اي لبسات حصيدا اي شيها بما حصده

الساكن وتصير منسوجة عليه وفي بعض النسخ ولا تسمية عليه الساكن  
وهو ظاهر ( قوله ابلغ واحسن الخ ) في عتب احسن على ابلغ اشارة  
الى ان البليغ في الذي يجازى من المجلس وليس بمساء المتعارف لانه صفة  
الكلام او لتكلم دون التشبيه ولولايه التشبيه بكلام الشئ عليه فلا عنه  
عطا بقتة تقتضي الجمال وربما كان التشبيه غريب مقتضى الحال كأن  
يكون المتكلم بليداسي الفهم ( قوله ولا يبين شئ ) بعد طلبه الدلالة لانه  
امر لحصوله بعد مشقة وكل ما هو امر الدرس حيث عرته فلا يبين في مسبق في بحث  
حذف اليه من ان حصوله نعمه امير بترقية الدرس كونه ورقة من حيث لا يحسب  
طكل مهماجة مربة يقصد تارة هيا ونارة دقت بحسب خلاف الحال والمقام  
وقبل لاساق بينهما لا ان يطلب لاني حصول غير المترف عنه يمكن الحصول  
قبل ترقي وفيه اوم غير موضع يطلب منه ويرتفعه قد اجتمع الطلب وعدم  
الترقي بعد بلع المرتبة العليا من الله ولا يخفى به بعبر الدليل حيث اخبر  
من الدعوى ( قوله ونفي عدم الظهور الخ ) دفعه بتوهم من ان امراته موحدة  
لخفا المراد وخفاؤه بوجه المقصد وهو محسوس بالبلاغة فكيف يحجب المرأة كون  
التشبيه دليلا ولا كان منشأ هذا التوهم قوله وهو بخلافه لعدم الظهور ومورده  
قوله والله يشاء اليع ما كان من هذا العسر انما يصير عدم الظهور الى هذا  
المقام ( قوله مكثي غير مصرح ) لا بدوية الشمس بوجه الحبيب بلدسا بعد الحياء  
كتابة عن شعوره من حد الادب في دعوى مثلهما اليه ( قوله ياتي من التشبه )  
فيكون التشبه كانه مصرح به بلفظ العسر ( قوله ومثله قول لا حرج ) والفرق  
ان المتعريف السابق عدم الحياء وفي هذا الجواب ( قوله او لو كان الدر الخ ) يعني  
ان التوسيع فرضي لاحقق ( قوله ما حذف راءه ) اي ساءا منسبا في قوله  
نصالي ( بمرمر النجاش ) ان قدر الكاف كان مرسللا و لم يدر كان مؤكدا  
وتفسير الشارح رحمه الله لى برادصل المعنى ( ٧ ) قوله يعني صفره اصيل )  
فذهب الاصيل استارة مصرحة شبه صفة الاصيل بالذهب في القون واستعمل  
لفظ التشبه في التشبه ( قوله او شمس اصيل ) اي شعاع صيل كالذهب في القون  
والبريق طلع على قوله مشقة الشمس ( قوله قريب من طين الماء ) لانه ايضا  
من اضافة التشبه الى التشبه الا ان التشبه هيا محذوف هو لشمس اشارة اليه بقوله  
او شمس اصيل كالذهب ( قوله قال اشاعر الخ ) دليل على ان الاصيل بوصف  
بالقون والصفرة في العارف فيصير تشبه بالذهب ( قوله وحسن وقت الاصيل )

٧ هذه الاقوال الثلاثة  
لم يوجد في اكثر النسخ

أي خص وقت الاصيل دلعت فان قوته وقد جرح حال من ضمير تعبت لانه من اطلب  
الاقوات فثبت الريح بالغصون فيه بوجوب عاية لطيفة الهواء ولما احتار لفظ  
تعبت أي تجلبها برقي كجمع تلاعب (قوله قال الايوردي اخ) تأيد لكونه  
من اطلب الاوقات بصف الريح والصغير في البالية وبهله والهواجر جمع هجرة  
وهي بين المزوال والعصر وخصت كسمع من خصل الشيء أي ندى حتى ترشش  
وأصايل فاعل خصت وما كفة او مصدرة والجملة صفة هواجر ومعنى كاحضات  
أصايل كآصال خضلت والشمس تعس أي تعوب حال من قوله أصايل يقول لاني الريح  
كالاصحار في طلب هوائها وهو اخر جملة أصايل خضلت أي صارت رطبة  
بسبب رش المطر على النبات والرياحين بها (قوله حاتمة في قسم اخ) الظاهر  
في بيان مراتب التشبيه في القوة والصدف كاندل عليه صارة التي صيرتها ولو كان  
القصد تقسيم التشبيه لذكره في هذه التقسيمات ولم يجعلها حاتمة وقيل انما جعل  
هنا التقسيم مفردا من غير تقسيمات لانه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الاداة  
بل باختيار كل من الطرفين والوجه والاداة والجسوم تقسم فالحصير يمكنه لعدم  
ادراجه في التقسيمات لا لانه لا يدرجه (قوله لأن تشبه به مذكور قطعا) فان قيل  
حذف التشبيه من كافي فثبت زيد في جواب قوا الفاعل من تشبه الاشارة  
تشبيه قطعا اذ تشبه تشبه الأسد زيد احب به ليس تشبه اذ تشبهه بسان  
اشتراكها في امر بل قصد بيان لدخل حوانا للسان واسلم في الكلام في تشبيهات  
اللفظ ولم يرد منه ما كذا في شرحه لفتاح (قوله زيد كالأسد) فانه ابلغ  
من زيد كالسرجان (قوله كان زيدا لاسد) فانه ابلغ لانهم الاتحاد بخلاف زيد  
كالأسد (قوله به اذكر الجميع) أي جميع ما سوى التشبيه لفظا او تقديرا  
فدخل به ما حذف التشبيه فيه عند (قوله وان حذف الوجه والاداة) بان لم يذكر  
لفظا ولا تقديرا وان كان موب (قوله وهذا) أي ما يكون ما عدا ذكر الاركان  
كلها او بعضها (قوله متعلق بالاختلاف) انما متعلق بالاختلاف المفهوم  
من قوله اعلى مراتب واعرف بكمية راحة الفعل لانه مقدر في النظم هو  
طرف لمو كذا ان قوله في قوة الملاحظة متعلق على القوة وهذا اولي من جملة  
طرق استعرا على ان يكون حلا من مراتب لانه ليس فاعلا ولا مفعولا لانه لا يقال  
انه فاعل معنى أي مراتب شئت تشبهه (قوله كانه قيل الخ) بيان لحاصل المعنى  
(قوله حذف وجهه وادته) أي لفظا وتقديرا لفصل البالغة بدعوى الاتحاد  
لانها لا يكون تشبيها لاستعارة (قوله ومع حذف التشبيه) اما لفظا فقط كافي مثال

التي اولها وتقدر لآية كافي قوله تعالى ( وما يشقى البحر هذا عذب فرات  
 سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ) كما يسمى في بحث الاستعارة ( قوله اي الاعلى بعد  
 هذه المرتبة ) واعلوبة هذه المراتب الاربعة على تقدير فرض الطو في القابض  
 ( قوله من حيث الظاهر دون الحقيقة ) ادلت عليه لا يكون الا في بعض الاوصاف  
 ( قوله نظرا الى الظاهر ) اي ظاهر ما يستعد من يخط واساق الحقيقة فلا حراء  
 بل التشبيه ( قوله يجعل المشه من المشبه مطلقا ) ما اذا لم يدكر وجه التشبه  
 فظهر وامادا دحكر كافي زيد اسد في شفعة فلان دعوى اتحاده بالاسد  
 في الشفعة مؤداها اتحاد شخصاته شخصه اسد وفيه من الالفه ما ليس في زيد  
 كاسد فانه بعيد مماثلته به وليس مثل لتي فيه فاندفع بقيل من ان دكر  
 وجه التشبه يدفع ما يحصل من حذف الالفه اعنى دعوى الاتحاد ( قوله بين نحو  
 قولنا القبي اسد برى ولقيت في الحمام اسدا ) لم يهر وجه ايراد الثاني من الاستعارة  
 ( قوله حيث هذا الاول الخ ) مع انه لا تقدر لاداء تشبه بهبه والتشبيه مراد  
 فيها ( قوله ذات قريبة دالة الخ ) احقر عريه اسد اذا ارد من اسد  
 شجاع بطريق دحكر المروم واردة اللازم فانه حيث هو مرسل للتشبيه  
 ولا استعارة ( قوله ان لا يكون التشبه مد كورا ) نى على وجه بى من التشبيه  
 فان قوله قصر اذ اراد على التمر الاستعارة كما يسمى مع ان المشه مد كور ( قوله  
 ولا مقدر ) ليس افراد المقدر خلاف المد كوراي معدوف فلان المعدوف صدم  
 كالمد كور فهو داخل في قوله مد كور ان ارد د لا يكون مرادا صوبا ايضا  
 فان الاستعارة المتفق عليها يمكن التشبه فيها مع صدمه بالكلية ان لا يكون  
 مد كور ولا مذبذوبا لانام الكلام ولا صوب مرادا ان يكون مع المشبه مستعملا  
 في معنى المشه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقامه لاستدع الكلام لانه بعوث استعارة  
 المستعملة من الاستعارة وفي التشبه يكون مستعملا في صدمه الحقيق فلا يستقيم فامة  
 اسم المشه مقامه وذلك يعرف كون اسم المشه مرر في التشبه دون الاستعارة  
 ( قوله على انه لا تشابه الخ ) لان الخلاف في لفظة ذات قريبة دالة على تشبه  
 شىء به ( قوله فيكون صدم تشبه مكسور في صغير ) اي مستزجه مرموزا عنه  
 لا تشابه في اللفظ وما يعرف ذلك بعد العلم ان حراء حكمه على الاسد ليس  
 الا باعتبار جعله اسدا وتشبيهه به واداء دحوله به ( قوله واداء صورته  
 الخ ) حاصل الفرق بين قولنا زيد اسد وقوله زيد اسد الاول اداء بالمشه  
 من جنس المشه به ومن قراده وفي الثاني دعوى كونه من جنس صدمه مرموزا

عها خبر عن اسم المشبه واسد فعله اليه فالوجه ان الاختلاف مبنى على انه  
هل يكنى في الاستعارة دعوى ان اسمه من جنس المشبه او هي حارة عن كون  
دعوى انه من جنس معرّوب عنها مسنة والتجرب عن اسم المشبه على الاول زيد  
استعارة وعلى الثاني تشبه (قوله والخلاف لفظي راجع اليه) يعني ليس المراد  
بكونه لفظيا انه راجع الى لفظ دون المعنى بل انه راجع الى تحصيل اللفظ وان كان  
اختلاف في المعنى قال فسر تشبه بدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف  
ونحوه الاستعارة نادرة اسم المشبه على المشبه وان كان يستعمل فيه وجه عليه فهو  
ربما سد حارج عن التشبه داخل في الاستعارة وان لم يفتقر في التشبيه قيد بالكاف  
ونحوه وخصص الاحرار في الاستعارة بالاستعمال في مكان داخل في التشبيه خارجا  
عن الاستعارة (قوله هـ) اي الاختلاف في كونه استعارة او تشبيها (قوله  
وان لم يكن كذلك) اي وان لم يكن سم المشبه حرا اوفى حكم الحرة ويكون  
المشبه والشيء المذكور كاد عليه ما في كلامه ولا يرد الاستعارة بالكسبية  
لعدم ذكر المشبه والاستعارة تنصرف لجهة لعدم ذكر المشبه (قوله واما تشبيه  
مكسوف في الصمير) لان في نحو تقسيم من زيد اسدا فزيد اسد زيد يجعل زيد اسدا  
باعتبار ما جلس بحيث شرع سداسا لخر وهو سمي على التشبيه اذ يكون في الصمير  
المزج منه بالكسبية فيظهر بفت التشبيه بهذا التأمل في الصمير بدلول عليه من  
الاولاء الصميرتين (قوله غـ) اي انه اعترى في التشبيه ان لا يكون على  
وجه الصمير فليس تشبيه وان اعترى فيه ادلالة على مشاركة امر لآخر في شيء  
مطلقا فتشبيه (قوله قـ ان الب) اي عن ككل شيء الامر اطلاق اسم  
الاستعارة (قوله فلا يحسن اطلاقه عنه) لان معنى الاستعارة على تسمى  
التشبه بالكسبية وحسن دخول ادوات التشبيه مشعر بالتشبيه (قوله واما لم يحسن  
الخ) وان حسن دخول بعضها دون بعض هناك الامر في الملاقاة ودقت  
كان يكون نكرة غير موصوفة له ادلائح حسن دخول الكاف ويحسن دخول  
كان كذا في شرح الفصاح انشراق واما لا يحسن دخول الكاف  
في نحو زيد كاسد لان المراد بسمه بدم القياس بالمعقول بخلاف دخول  
كان لانه حكم بمعاودة بمفهوم الاسد على وجه الخط (قوله للمفوض تقدير الخ)  
لاحتياجه الى التعريف (قوله مكرة موصوفة الخ) واما المعرفة الموصوفة بمسافة  
لاتلازم المشبه صير واقع لان التعريف يدل على ان المراد هو المعروف المشهور  
والصفة التعريف الملائمة تأتي رتبة ذلك بخلاف المكررة فانها تامة (قوله

كالقدر (الاله يسكن الأرض الخ) فانه لا يفسد حمل الكرة معرفة لتلايلهم القياس  
 على الجهول ومعلوم ان البدر المعروف غير موصوف بهذه الصفة فلا بد  
 من الاستنباط لثقل هذه الامثلة يحتاج الى مزيد دقة وغرض في تقدير الآيات  
 فاطلاق الاستعارة عليها اقرب مما يحسن تقدير الآيات فيه (قوله بقرب الخ)  
 باسم القرب اي بقرب الكلام او من التقريب اي بقرب ما يجعل الكلام من اطلاق  
 اسم الاستعارة كاستخدام لاق من الاطلاق هي ما يحسن فيه دخول الأدوات  
 بالتعبير كاستخدام مفعول مطلق لاطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة قرب مفعول  
 مطلق لفعل محذوف اي وقرب زيادة قرب مما يحسن فيه التقدير وضمير او يفسد  
 زيادة قرب والجملة عطية على بقرب من الاطلاق ولا يجوز عطيه على اكثر اطلاق  
 لا متاع كونه مفعولا مطلقا للاطلاق ويجوز ان يكون عطفا على اكثر اطلاق على  
 اي يكونا جايين من ضمير يقرب او ذا اكثر اطلاق ودا زيادة قرب (قوله دليل  
 على انه موقه) بخلاف قوله بقدر يسكن الأرض هذا الوصف يدل على  
 تقصاته من البدر المعروف فلا تنقص (قوله او منه) فان تشبه معنى التشابه  
 (قوله ومنه) اي مثل قوله لاسددم الاسد اش الخ الى الخ لعل على التشبه في الاول  
 يسددم التافض وفيه استعارة كون الشيء موصوفاً بغيره فلهذا قالوا منه  
 (قوله ان التشبه السادس) اي بالاستعارة منه (قوله ان يشتم من المدح) عداه  
 عن صحيح معنى محيل (قوله هذه الصفة الجيدة الخ) وهي مرقدة بغير موضع وموضع  
 في التوبر (قوله فهو موصوف في الخ) فان قلت بانه موصوف على كونه استعارة لانه  
 يفيد تسمية التشبيه فلا يشتم بكونه اقرب زيادة قرب فمت ملاحظة كون  
 التشبيه محمولا على التشبه يؤيد جانب التشبيه فلا يحسن فيه هذا اوجدها القرب  
 من الاستعارة القرب الزائد (قوله واما العمل في البيت الخ) سله على ان المقصود  
 في الكلام المتيقن والمتيقن هو القيد على ما مر مما خلا عن الشئ (قوله في الجملة)  
 اي تحقيقا او تخيلا كما في قوله كان بحر الشقي الخ فالاعلام لا تقوية المشورة  
 على الزمانيه الزمنية ثابتة في الخيال بخلاف ما نحن فيه فانه يتبع محيل البدر  
 الحقيقي المعروف موصوفاً بكونه فارقتين موضع وموضع فالقرب فيما نحن فيه  
 محال بخلاف قوله كان بحر الشقي اه فان قروص موصوفه موصوفه بغيره فغير  
 (قوله كان زيد الاحد) كذا في نسخة القروص لكن كذا في بعض النسخ على  
 معنى الاصباح كما زيدا مطلق وهو الاظهر قبل وجهه نسخة القروص القروص  
 في المعركة التشبيه فيكون مشكوكا فيه وفي الكرة الاحد يكون بخلاف الطاهر

( قوله وايقض هذا امر الخ ) اي الكثرة الموسومة بتعريف تقدير اداء التشبيه  
 ماضق كان ياتى لامتناع تقدير الادوات تعديلا بامتناع معنى كل واحد منها  
 وهذا يمان لامتناع ايجاد متع ما يقصد منها اعني التشبيه ( قوله والمقصود  
 الاصلى الخ ) اذ به شأى ابراد معنى الواحد في طرق مختلفة في الوصوح كالم  
 ( قوله والمجاز من استعماله ) في غير ما وضع له ولا شك ان تعقل غير الموضوع له  
 موقوف على تعقل الموضوع له كنوقف تعقل العدم على الملكة كما في شرح  
 المتنازع التبريني ولك ان تقول الاستعمال في غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال  
 فيما وضع له لمانشك يستعمل في موضوع الاستعمال فيما وضع له وعدم الاستعمال  
 فيما وضع له تعقل العدم وملكته وقبول ان يذهب تقابل التصدد والاشياء تقيس  
 باضدادها كان وجه البحث هو الحقيقة لكن لا يكون وجهها لتقديم تعريفه  
 على الجواز طر تركه ( قوله يمكن ان دل على غير ما وضع له الخ ) لانه ينقل  
 اولاً من اللفظ الى معناه الحقيقي ثم به بل بواسطة القرينة الى المعنى المجازى فكون  
 الدال على المعنى الحقيقي من حيث انه دال عليه اصلاً قد دل على المعنى المجازى  
 من حيث انه دال عليه ( قوله في اوجه ) متعلق بمرع فانه مرع عليه من حيث القوم  
 والاشتغال وليس مرعاً من حيث اعادة ( قوله والمطلق الخ ) مرع الخ ولا يجرم  
 الاطلاق دخول العقل فيه ( قوله ثم يفتى ان الكلمة الخ ) الطاهر ان هذا اهل  
 من المعنى الوضعي الى هذا معنى بلا واسطة وفي معنى صحيح الاصول انه يدل او لا  
 الى الاعتقاد المتعارفين في الواقع ان قول الدال عوداً الى قول الكلمة يستعمله  
 والطاهر انه قول الى كل واحد من بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينهما وبين المعنى الوضعي  
 ( قوله وانه فيها الخ ) صادر من عبارة السرح ان حقيقاً مقول الى الكلمة  
 النسابة او اشتد دخل شأنه في الفعل من الوضعية الى الاصحية وفي شرح المتنازع  
 الشرقي الجمهور على انه اذا كانت معنى مضمول فانه فيها لغة بل وعلى الوحدة  
 الاول لما ثبت دقا بين مدكر ومؤث وحيدش يكون الفرق فيها بعد ادخال الله  
 فيها واخراجها على الكلمة ولا يخفى انه يريد انصرف لاحد وجهيه ( قوله فلاه  
 بقدر ) اي يصرص ( قوله من التكلم المستعمل ) وانك اختاره حربه على  
 قضية الاصل في بناء وهو ثابت كما نقل عنه ( قوله ولا معنى له عند التأمل )  
 لان الاستعمال اذا ذكر كلمة في كتاب ما دحض عليه مراداً باللفظ يقال استعمال  
 الاسد في زيد اي اريد منه ولو تعق في غيرها تستعمله لكل الاصطلاح مراداً  
 بالكلمة وهو فاسد كما نقل عنه ( قوله لوسم اطلاق الحقيقة الخ ) يعني ان المركب

وان كان موضوعا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق يصح لا يطلق عليه  
الظيفة وليس هذا مضافا على الاختلاف في كون الركن موضوعا كإلحاقه  
حلاف ظاهر العارة ﴿ قال قس مره و ايصا يرم الخ ﴾ و قد غرر انه لا يجوز تعليق  
حرفي حرفي بمعنى واحد بعامل واحد الأبعد اتقيده بالاول و اعتبر لثاني قد اتقيده  
و حينئذ لا يتقاضى ذلك الجواز لافرق بين تقيده لوضع قوله في اصطلاح به انما طلب  
وتقيده الاستعمال بعد تقيده بقوله فيما وضعت له فذكر ﴿ قال قس مره و فيه  
بحث الخ ﴾ صرح الشيخ الرضوي بالمراد ضوت معنى حرف في لفظ غيره كون  
الحرف موحدا له في لفظ غيره و ان يكون ذلك اللفظ منضم للمعنى المدلول الذي  
احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلي فحينئذ معنى التبريد  
الذي احدث به اللام المتقرب به وكذا اضرب زيد متضمن لمعنى الاستعظام لان  
صرب زيد مستعمل فيه فلا وجه لتقريب الذي ذكره السيد ولا شك في انه يحصى  
تقعا في دفع السؤال انه كور لا الحرف دال بعينه على معنى ادى احدثه في لفظ  
غيره ولو لا مخالفة الاطباء لقلت كلام الشيخ تنمذ و اعتراضات التي اوردتها  
عليه السيد في حواشيه على شرحه وال جوابه ﴿ بحث مكشوف ﴾ صحح الحق  
عن ظلم الشكوك ( قوله لما دلت ) ان يكون معنى قولهم الحرف مدلول على معنى  
في غيره انه مشروط في دلالة على معناه ذكر متعلقه لكن لا ينافي ذلك دلالة بعينه  
لان المراد به ان يكون اللفظ بالتمثيل كالمعنى في اللفظ اي في اللفظ على اطلاق اللفظ  
فيكون شاملا للحرف ايضا لا ما فهم معنى من معنى الحروف عند اصطلاحها بعد علمنا  
بوضعها الا ان معانيها ليست جامعة في بعضها بل تنحصر الى امر بخلاف معنى  
الاسم واللفظ كما عطل عنه وفيه ان هذا المراد لا يتعارض تسليم انه كور لا حينئذ  
لا يكون دكرا المتعلق مشروطا في دلالة بل في المعنى المدلول عليه ولما قال  
في المختصر ان القصص بالحرف وارد على من قال ان مراد بقولهم الحرف الخ انه  
مشروط في دلالة ذكر متعلقه المهم الا ان يضاف معنى تفسيره كور حين قولهم  
انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه على اهم من يكون مشروط في معنى دلالة  
اوى المعنى المدلول عليه وقال بعض الناطرين معنى قوله لما اى سب كون معنى  
الحرف مشروطا بذكر متعلقه ولا يخفى انه خروج عن سبق ﴿ قال قس مره  
هذا الكلام لا يبعدى ضعفا الخ ﴾ لا يخفى ان اللفظ من لفظ تابع لوصف كان  
حين اللفظ بنفسه كان دالا بعينه وان حيثه بملاحظه غيره كان دالا بواضعه غيره  
ولا شك ان الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لا بخصوصه ولا بعمومه



بدليل انه يسبق الى لهم هذه اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعنى  
 لما كان جزئياً يحتاج الى متعلق بعيد حرجه قدبر (قوله لانه قد عين الخ) فيدخل  
 تعيينه في تعريف الوصف (قوله وعدم الدلالة الخ) دفع لمجرد طبعه من انه  
 لو كان المشترك معاً بعده لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر لدل  
 على كل واحد منهما على اثنين اى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك  
 فانه يدل على كلاً المعنيين عند عدم القرينة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع  
 ان عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح احد  
 الوصفين على الآخر لا ينافي ان يكون تعيينه دلالة على كل منهما بنفسه  
 يعنى ان مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التعيين له الا انه انتفت  
 لاجل المانع وبما حرره دفع مقول ان طرأ الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم  
 اصلاً لا يدفع تعيين المراد (قوله وزعم صاحب الفتاح الخ) عارضة الحقيقة  
 هي الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسه دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد  
 في الهيكل المخصوص او القرية في ان لا يتصور الظهور والخص غير مجموع بينهما  
 فهذا ما يدل عليه نفسه بادام تنسب الى الوصفين اما واحصتة بواحد  
 اما صريحاً من ان نقول القرية تعنى الظهور واما اشتراكاً مثل ان نقول القرية لا يعنى  
 الجيعن فانه مشترك بينهما دليلاً على انهما على الظهور بالتعيين كما كان الوصف  
 حينما يراى نفسه (قوله تعنى مدلوله واحد من المعنيين الخ) فالتصديق بالحدود  
 من قوله ان لا يتصور معنى التفاضل اى غير المتماثل او على حذف المتماثل اى دى  
 ان لا يتصور (قوله فهذا مداولة الخ) تعنى انه اذا ذهب الى الوصفين دل نفسه  
 على احد المعنيين لا على تعيين وهو معنى الاحد الدائر وعلى كل واحد على سبيل  
 الدل ومعنى ما لا يتصور هو غير مجموع بينهما كذا في شرحه للفتاح ومنه يعلم انه  
 لم يرد بقوله احد المعنيين مفهوم الاحد اشتراكاً بينهما كيف وانه لا يفهم صلاحه  
 احلافه فضلاً عن كونه متبادراً (قوله لانه المتبادر الخ) لان دلالته على احد  
 المعنيين بالتعيين ترجيح لا مخرج اذ الدلالة تارة للوصف وانسبته الى الوصفين  
 على السوية ودلالته على مجموعهما بخلاف الوصف اذ موصوع له صريحاً وهو ظاهر  
 ولاشك ان الوصف لكل واحد منهما لا يشترط الوصف المجموع طريق الدلالة  
 على احدهما على سبيل الدل وفيه انه يجوز ان يكون مدلوله كل واحد منهما مع  
 قطع النظر عن الاجتماع وعدم تكامل من قوله يدل على كلاً واحد من المعنيين  
 ولأجل هذا قال وزعم صاحب الفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز استعمال

المشترك في المصين قال ابن مديونة أحد المعينين على سبيل الإدل (قوله وأما إذا خصصته بأحد الوصين الخ) فيه إشارة إلى أن القرينة في مشترك تخصيصه بأحد الوصين و ترجيح أحدهما على الآخر لالدلالة فإنه دال بنفسه على كل واحد من المصين بالوصع فظهر الملازمة بين الشرط وجراد أعني قوله إذا حصصته الخ ولذا لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبينه (قوله أن لو وضع عينه لدلالة نفسه الخ) لأن الواضع لم يشترط في شيء من وضعيه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون واحداً وعلى تقدير كونه واحداً ربما كان الوصع الأول قبل الثاني بمدة (قوله قرينة لدفع المزاحمة) أي تخصيصه بأحد الوصين (قوله لا لأن يكون الدلالة بوسطن) لأنها تابعة للوصع والواضع عينه بعد لامع غريبة (قوله وحصل من عدل الوصين الخ) أي لزوم من تشابه أي مجموع الوصين وضع آخر صحتي وهو التعيين لأحد الدائر قال التعيين لكل واحد على خصوص تعيين لأحد المعين المطلق للمجموع المعين فإنه ليس بلامرط خاص وله وسامته خاصة ولذلك خاصاً ويلزم الوصع لأحدهما مطلقاً وكل يكون شرطاً موصوفاً به يكون بالاحصية ضرورة أن قصداً أو قصداً أو أن ضمهما كذا في شيء من الفتحاح (قوله فكان لم) كذا كان ماضى قوله وقال إذا طلق كالأبني (قوله لا يتوجه اعتراض الخ) وجه ادفع الأول طهر من موله لأنه استبحر إلى القلم وأستبحر إلى القلم من دلالتن الحقيقة ووجه الدقاع الثاني من قوله والغريبة دفع مزاحمة قال قدس سره إن أراد أحد المصين الخ قد عرفت من كلامه المنقول من شرح الفتحاح أنه ليس بمراد قال قدس سره ولو وضع دلت الخ زاد في شرحه الفتحاح على هذه الأقوال ثلثاً فإنه يلزم أن يكون كل مشترك متوحداً ولم يزل أحد وكما هذا منبهة بما صرح به في شرحه من أن وضع المقع نفسه صحتي ومثل هذا الوصع لا يوجب الاشتراك والالكان جميع الاندفاع مشتركة ولا فائده وكان اعتبر في الاشتراك الوصع قصداً كالأبني قال قدس سره وإن أراد الخ أراد به أحد المعينين معاً في عينه غير معنى دلالة المنط بوسطن تشبهه إلى الوصين ولاشت أنه معنى معاً لكل واحد بخصوصه وإن المقع مشترك موصوفاً به صما كأم وتزداد السامع الخ وهو في تعيين الرد لافي دلالة والكلام في الدلالة قدس سره فإنه دقيق ولم يناقش السكاكي رحمه الله تعالى و به لطفه فصل تأمل ما حطت أي أهل الاحتياط وما ذكره طهران، ذكره أسيد في شرحه لفتحاح حيث قال بعد تعريف توجيه الشارح رحمه الله تعالى بما ذكره في الحاشية

فانصوب ريشي ر . لقره دالمخصص بأحد صعيه تادر مه الى الذهن  
ان المراد امدها صعيه واما ذلك بعينه وكل واحد من هذين المصنفين وضع اللفظ له  
بخصوصه فيكون مسميلا فيجادل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لان  
مسافه ان القره دلالة على معناه معناه لاهل القرية سواء اعتبر انما هو الى الوصيف  
او الى وضع واحد لا في دلالة على المراد « قال قدس سره فان قلت الملح « يعني  
ان المشترك ان علق وبقيته يخصه به أحد المصنفين به من جميع المعاني التي وضع  
لها عند العلم بالوضع فكيف يصح ذكر من ان هناك تردين معني الوصيف « قال  
قدس سره لان كلامه في فهم المعنى المراد « وهذا الكلام في فهم المعنى مطلقا  
ولاشك في التردد في معنى مراد عند الإطلاق وبعد بحث لما مر ان كلامه في الدلالة  
على المعنى لا في الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه انه ليس  
مدلوله بمجموع المعنيين لعدم الوصف له لانه لا يجوز ارادته منه ( قوله من الغالب  
الحق ) انما كان من الغالب لان صفة الانضاح قبل دلالة على معناه لذلك وهو  
ظاهر الفساد لا قصده ان يجمع مع تصديره بلفظ قبل وبرز الصير في وهو  
يأدى على انه كلام برأيه شيء في اعراض على السكاكي مع تعيين مصاد  
بما عمله السكاكي أم : هائب ( قوله قدس سره ) اي قال ذلك المعنى في دفع هذه  
الاعراض ( قوله بالوجه ) اي التعيين ثلاثا بلزم الدور ( قوله حقيق شيئا ) وهو  
ان مراد السكاكي رجحه انه بالدلالة نفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم  
( قوله وعانت حث شيئا ) وهو الأمور التي تدل على انه ليس من تعد اعراضه  
على السكاكي رجحه انه ( قوله لم يلج بالوجه ) اي ما يوصي الا لفظ ببحث في فهم  
مها دلالتها على معانيه وكذا اعدل في الاجتماع وفي خلق العلم الضروري ( قوله  
بعضهم ) وهو عادي صبيح « الصميري ( قوله ان لا تختلف المعاني الخ ) يعني  
ان كثيرا من الاقوال يكون لها عدة معاني ويكون لها آخر عدة معاني اخرى كالسوء  
فانه عند الانشاء معني له وعدة معني معني الجباب وعبد العرب يعني القبيح  
واعا يلزم عدم الاختلاف لان ما عدت لا يختلف ولا يتخلف ( قوله ولا يمنع جعل  
اللفظ الخ ) يعني ان لفظ مصدر مع القرينة يمنع منه فهم المعنى الحقيقي فان اسدنا  
يرى لاجلهم مع المعنى حقيق اصلا فمدفع ما قبل ان القرينة انما تدل على عدم الارادة  
ولا توجب انشاء فهم معنى الحقيقي فان شاء الله تعالى اذا توسط لفظ الجواز ثم  
ملاحظ القرينة ( قوله يستمر منه ان يكون المفهوم الخ ) مع انهم ظاهرا ان  
المفهوم منه احدهما ( قوله لانه مجموع ) لانه يجوز المناسبة بتقضي

سلمان الصميري نفسه

من جهتين ( قوله على الاشتقاق والتصريف ) هذا يدل على انهما عيان وهو الحق لا تمييز موضوعيهما بالحيثية علم التصريف يبحث عن احوال اعرانات من حيث حروها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انساب بعضها الى بعض بالانصاف والفرعية ( قوله وان لشت اح ) عطفت على ان للروف الح ( قوله بالتصريف ) اي تصرفك العين فانه بسبب ان يكون معهما ما قبله الحركة ( قوله وكذا ما في ارج ) فان قوة انضم ثلث ان يوضع للاحصل اللازمة ( قوله نقل آخ ) لاحاجه الى جعل المصدر بمعنى الفعل هي تقدير الاول ومعنى المفعول بالعدى الى المفعول الذي بواسطة حرف الخرصي ، تقدير لثاني على ما قبل تحقيق العلاقة المصححة للفعل وهو تصانف لكلمة بالعدى الذي هو بمعنى الاصلى للحيثيات وعلى التقديرين يكون هذا النقل كقول الحقيقة الى الكلمة الثالثة او التثنية في مكانها الاصلى وبمحصل الساب يسهم غاية السبب ( قوله ان الطاهر ارج ) فلهذا المتعارفون لكن حينئذ دعوت بالسبب بين نقطتي الحقيقة والمجاز ( قوله واعتذر ارج ) دفع توهم ان هذا الوجه يستلزم ان يسمى الحقيقة انصافا ماز ( قوله في تعريف واحد ) يريد معرفة حقيقة كل منهما ( قوله من الحقيقة ) مرشلا كان او مقولا او غيرهما من المشترك والخاصة للظن في التوحيح المعطاة ان تعدد هو هو فان لم يتصل بينهما هل هو مشترك وان تختلف بينهما من فان لم يكن الفعل لباية فهو مرعول وان حكايا فماسة فان هير الاول هو المقبول وان لم يغير في الاول حقيقة وفي الثاني غير شيء ومعنى تحمل النقل ان يكون استعماله في معنى الثاني بعد ملاحظة معنى الاول فاشترك سواء كان واضعه واحدا او متعددا ليس فيه نقل لعدم ملاحظة بوضع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه في كل واحد من معنيه واما المرتفع والمفعول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنيه باعتدال وصعد له في نفسه مع قطع انظار عن وضعه لآخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه بافتقار الى المعنى الآخر لفعل النقل بينهما فهو مستعمل في وضعه من وجه ومستعمل في غير ما وضع له من وجه فقول له في غير ما وضع له حرج لم يتجمل بقبول الى كل واحد من معنيه لكونه مستعملا في وضعه له وان اعتبر استعماله في احد المعنيين فانظر الى وضعه لمعنى آخر فليس بتحقيقة لكونه غير موضوعه بهذا اللاحذ ولا تغير لعدم العلاقة فلا يكون هذا الاستعمال صحيحا وحرج اشترك مطلقا لكونه مستعملا فيما وضع له من كل وجه ادلا ملاحظة فيه النقل وكذا

الحقيقة المطلقة وخرج مقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ودخل فيه  
 بقيد في الاصطلاح به تصاحب من حيث انه مستعمل في غير ما وضع له  
 فاصح ما قبله قد خرج المقول بقيد في غير ما وضع له ودخل الصلوة المستعملة  
 في الدعاء يعرف الشرع مع انه مقول وكذا ما قبله صرح ههنا بان الرتمل  
 والمقول داخلان في الحقيقة وسيصرح بهما مستعملان في غير ما وضع له (قوله مع  
 حوازي ارادته) اي بالنظر الى كونه كناية غلب في امتناع ارادته في خصوص المادة  
 كما في قوله تعالى (لرجس من العرش استوى) فهو محار متفرع على الكناية قبل جواز  
 ارادته ولو قبل حمل آخر والا لعين مستند من انكشاف كاسم (قوله قد يكون  
 بجارحه الخ) لعدم لستمع في غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل لعلافة  
 به وبين الموضع له مع قرينة مدحة هي ارادته فجارحان لم يلزم الاول وان عبر  
 بقول وان استعمل لعلافة فان استعمل لاهن قصد صلا وان كان مقصد فرتمل  
 (قوله في معنى بجاري) لا يكون فردا للوضع له بقرينة المقابلة (قوله باعتبار مجرد  
 الخ) ي من غير ملاحظة خصوصية العرس (قوله بخلاف الجارح) في كثير من  
 النسخ دون نواحيكون لبيان كمال في الحقيقة والمجاز قدسا وتعالى عن بين  
 رعاية الخاصة في المقول وبين رعايتها في الحقيقة والمجاز وفي بعض النسخ قالوا  
 فيكون الامر عكس وهو الموافق لما في الوصيح والتنويع (قوله لا يتبين بانه  
 الخ) اي لا يبعد دافعه بتعيين لان يكون ناقصا جميع الناس فانه يمتنع قائلهم  
 (قوله ومن) في القاموس افعال بالكسر حركة الانسان او هو كناية عن كل  
 عمل متعدد في اصحاب معنى الامر وانشاء بقية الضموم الى النكبة المتحصصة  
 وقد يستعمل به بمعنى احدث لاشتغله عليه كما في تعريف المفعول به والمفعول به  
 والمفعول له في كتابة (قوله فانه في النسخ من الخ) في تفسير الكبير ان الدابة  
 في العرف لمرس خاصة وفي التلويح انها لثلاث القوائم الاربع وفي القاموس انها  
 هلكت على مبرك وتبع على اذ كر (قوله لفظا اسكرنا الخ) او لفظا في صورة  
 الكثرة والاهم معرفة ان لفظا اذ ازيد به يفسد كان محالة والنسب فيه فتمكن  
 وهذا على رأي الشارح رحمه الله في من كون اللفظ موضوعا لتسهيل وضعها  
 ضيق (قوله وأفضل في مقصود به) اي تصل النعمة الى الذي فسد بها وهو  
 الذم عليه (قوله اكثر مرار الخ) مصدرية ويكون عطف على يضرر والمجاز  
 والمجروا على به متعلق يكون اي يكون الاصل الدالة على القدرة بها فلا حاجة  
 الى التكلف الذي ارتكبه بعض ساطرين \* قال قدم سره بيأما بجمل ثالث \*

بالقاء والهمزة من التمام يقال أتم الرجل دسعه ورر فيه (قوله بمعلقة السبيبة  
 الصورية) وأما إذا اطلق بملاقة العلة باعتبارية فهي داخلية في السبيبة (قوله  
 لا ينفى شيئا) أي لا ينفى شيئا من استيعاب (قوله كانه حراً) أي كل واحد منهم  
 الأصعب في الأدب أي بحسب الظاهر والتعريف ولا غير ذلك من الأعمدة وقتئذ تحمل  
 الأصابع على معناه فيكون التعمير في نسبة الحمل إليه حيث نسب هذا الحمل إلى  
 الكل لئلا يعمد (قوله انه سؤ) فقد يقال الدم وإن كان سبباً ليدية الأبرار كل الدم سبب  
 لكل الدم التمثيل بهذا الاعتبار ولا يخفى أن عبارة الأبرار لا تصح لأن سببه (قوله أو ما كان  
 عليه أح) السق وحقق المراد في الهمزة عتار كان عليه واعتبار سبب  
 إليه بالنظر إلى ثبوت الحكم النسب لا بالنظر إلى الأخير بدقت الحكم كالحققة في  
 الطولج قال قدس سره الظاهر حياً لأنه الذي يقع عليه العصر لا العصر  
 قال قدس سره وجعل من تسمية أشي باسم عاتيه وفي الكشف سره بالعب  
 وقال انه من تسمية أسي باسم مدلوله قال قدس سره استخرج الخ ثلاثاً  
 يلزم عصر العصر وهذا شأنه على أن يسبق إلى الدهن من نفس الفعل وما يشبهه  
 إلى ذات موضوعه بوصفان يكون تسميته بذلك التوسيع بما يحى ثبوت الفعل  
 فيه بمرور وقوع العصر على العصر أي انصور وندد ربه عصر عصر حاصل  
 بهذا العصر فلا حاجة إلى تأويله بصرح الضرر (قوله في الإبري نوع جديد)  
 أي لا يظهر فيها المعنى الذي يظهره في الآية السابقة وقد حل لكشف  
 الرجعة عن ثواب المحدث والطريقة على الاتباع وقيل في الثاني أن المعنى اجعلني  
 ليس صدق يطلق بالصدق في الآخرين (قوله فان قلت الخ) يعني أن اعتبار  
 العلاقة إنما هو ليقين الدهن من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي والافتصال فرع  
 البروم وأكثر هذه العلاقات لا يجب اقتران معنى لدى مر في التسمية وهو أن يكون  
 المعنى انفرادي بحيث يبرم من حصول الموضوع في الدهن حصوله في الدهن  
 أما على القول بوجه التأمل في إقران ما قبل أنه لا حاجة إلى السؤال والجواب  
 بعد ما مر في المقدمة من أن المعنى البروم الدهني ولو لا اعتقاد المصطب  
 يعرف أو غيره على القول بوجه التأمل في إقران ما ليس بشي (قوله ان معنى المحدث الخ)  
 ذكر المجازية على أن الكلام فيه والأصعب نصف في كتابة أيضاً لا تزال من  
 البروم إلى البروم كالم (قوله يبري جميع الخ) يعني أن جميع هذه العلاقات بعيد  
 لزوم في الجملة على ما تضمنه (قوله أحسن وصف لي) أي أظهر اختصاصاً  
 وأشهره إذ لا يمكن الزيادة في الاختصاص وهذا لا يخفى من غير رأيت سائر

اى فى البحر قوله فيثقل ادهن من اشبه اليه اى الى وجه الشبه لكونه اشهر  
 اوصافه ثم ينقل من الى معروضة ادى سوى الشبه به بمجموعة القرينة فيتحقق  
 الروم بالمعنى الذى مر فى الاستعارة ( قوله فالاسد اصح ) بيان لما ذكره على الوجه  
 التكملى فى مثال ( قوله اى يستعار لشجاع ) اى ما يصدق عليه الشجاع سوى الاسد  
 لا بخصوصه من زيدا وعمر وورحان او امرأة وانما يقع عليه فى الخارج و يفرق بين  
 ما يتخذ من اللفظ عند الالحاق وبين ما يقع عليه بحسب الخارج كما سيأتى ( قوله  
 ولا شك فى انتقال الخ ) ومن شجاعة الى الشجاع اى الذات ماء وصورة الشجاعة  
 سوى الاسد بمجموعة القرينة ( قوله فيظهر بارادة الخ ) حيث ظهر من كلامه  
 ان فى جميع أنواع العلاقات لزوما فى الجملة ( قوله بما ينصف اصح ) اى يعتبر  
 وبلا حجة الاقتصاف سواء حصل فى الواقع او لا فان التكلم بمشبه الاقتصاف  
 فى الزمان الماضى والمستقر سواء حصل فى الواقع او لا فاندفع ما فى التلويح من ان  
 فى مجاز الاول لا يلزم الاقتصاف فى الزمان المستعمل كالى اعصر حرا فارىفت  
 فى الحال ( فى زمان سابق أو لاحق ) بدلو اقتصاف كالى من الحكم لم يكن محارا  
 بحسب ان يكون الاول فى حقيقة او مجازا باعتبار آخره ادا استعمل القومى  
 لفظ الدابة فى القومى لكونه فردا لا دابة كاحقة وادرا استعمله مع مخصوصه  
 كان محارا يستعمل المطلق فى التقليد فاندفع ما فى التلويح من انه لا يلزم من حصول  
 المعنى الحقيقي المسمى القومى فى دابة الحكم ان يكون حقيقة كالى الدابة ادا  
 استعملها القومى فى حرس فانه محار يستعمل المطلق فى التقدير مع حصول المعنى  
 الحقيقى فى زمان الحكم ( قوله او بالقوة ) اى الاستعداد ( قوله وادراك الخ )  
 فانه حينئذ يكون الغير فردا من المعنى الحقيقي والدع ينقل من العلم الى الخاص  
 فى الجملة بمجموعة القرينة ( قوله وادراك ينصف اصح ) معنى ادا كان الاقتصاف  
 حاصلا فى وقت هو كاف لا يتقل فى الجملة وان لم ينصف صلا فلا بد من لزوم  
 بوجه آخر ( قوله ادهن معنى محض ) اى كالمروم تنقل فى الجملة بلا انضمام الخارج اليه  
 ( قوله كاطلاق الصير اصح ) اى كالمروم ادهن فى اطلاق البصير على الاعشى  
 فانه لا يلزم من تصور الصير تصور لاعشى لكن ينقل ادهن من الى الاعشى  
 باعتبار الدابة كذا نفعه فى علاقة هى القابله وفى التلويح التحقيق ان يطلق  
 احد المتقابلين على الاخر من قبل الاستعارة بنزول الثقلان منزلة التماسك  
 بواسطة تمهيج او تمهيك او متباعدة ( قوله مح سألارة ) كاطلاق العاطف على  
 الفضلات باعتبار الجاورة بينهما فى العادة ( قوله كالقراء لبعض ) اى كان

موصوفاً لمصنوع ما بين دفتي المصاحف ( قوله كاذب وأهل ) أراد بهما ما بين  
 العرض والحمل والظروف والظرف ( قوله أو نحو رهنه ) ما يكون في حمل  
 واحد أو بعين متقاربتين ( قوله أحدهما شرط بالأخر ) نحو ( ما كان الله ليصنع  
 إيانكم ) أي صلوتهم نحويت المقدس ( قوله من لسان لا يوجد بدونهما )  
 هذا كلام صاحب التلخيص وعليه سؤال طهر أو رده مع حواشي في حواشي شرح  
 التلخيص وهو أن عدم وجود لسان دون لطفه والرأس لا يدل على استلزام  
 اللسان إياهما دون العكس كدق قلبه والجلب والذكور هتافه من المرء  
 بالاستلزام الاستدعاء وأدلم يوجد اللسان بدونهما كانه مستقيم له ( قوله  
 فانه يجوز وجود اللسان بدونهما ) هذا بحسب عرف والأمور الكلي بدون  
 اجزاء محال عقلاً ( قوله وإلا ردها إطلاقاً ) ما يراد منه مطلق الشئ ويقع  
 على شئ الإنسان باعتبار أنه فرد منه ( قوله نمبر عن الضميمة ) لعدم تحقق  
 معانيها حساباً وعقلاً في الشئ سواء كان عامراً عن مروءة كإدخاله السكاكي  
 رجه الله تعالى أو عن آفات لآدم أمشيه في الشمس وتغير عن ملكي عهد بسد على  
 أنهم لا يظفون الضميمة الأصل المصريح بها إلا باعتبار أنه لا تكون الصورة  
 وهمية حتى يتوهم مع الاشتراط في ما فهم ( قوله بقدره ) مطلق مثلاً  
 وإن كان يومه أن يكون مطلقاً مثلاً كقوله في التورع ويكون الأصل شاكي لانه  
 خلاف ما صرح به في شرح الفتاح حيث قال في السلاح من شئ الرجل  
 مثلاً إذا ظهر شوكته وهي شدة الرأس وحدة السلاح والأصل مثلاً  
 وقد يقبل فيقال شاكي السلاح كالفاضي وقد يقبل في لسانه فيقول هو مثلاً  
 السلاح بضم الكاف وفي شرح الكشاف الأصل مثلاً وقد يهدف العين فيقال  
 شاة السلاح بضم الكاف وقد يسبق إلى موضع كلام ويعمل فيقال شاكي  
 السلاح فلي هذا يكون القلب متعلقاً بشئ السلاح ويهدف متعلقاً  
 بشئ ( قوله العاشر من الناس ) أي الذي يصهر من لسان عند التأمل  
 فيه ( قوله الجنب على التحليل الخ ) بأن تحليل شعور وحروف امر وهمي  
 يشتملها كاللسان لا يسوء شدة الجوع والخوف سي لسان أولاً لا يوقف  
 المقصود عليه ثم أنت ذلك اللسان فربما يجد لاله على أنها صارت حس الجوع  
 والخوف من القدم إلى الرأس فيقدم من شدة التهمة في ردة الأذن والرق الواسع  
 عنها بسبب كثر انهم لم يقد تعالى ما بين في حده على الاستعارة الضميمة فانهما  
 تقيد الإحاطة الشاملة لا تترك الجوع والخوف وهو من سبق الآية قال الله تعالى



(وصرب الله مثلاً فرباً كانت آمنة مطمئنة بأشياء رزقها فدام كل مكان فكرت  
 بالتم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف عما كانوا يصنعون) هذا ان جعل الخويل  
 على مذهب السكاكي رحمه الله تعالى من ان استعاره في التخييل صورة شيء مفعول  
 بزعم انه مذهب الاصحاب وان جازعني ما هو مذهب الاصحاب في التحقيق وهو  
 ان التخييل جعل الشيء كشيء يكسب اليه من صفاته انه جعل الناس للجوع والخوف  
 ثم أتت القرينة بفيد صبر ورقتها من الجوع والخوف وليس في هذا تشبيه الجوع  
 والخوف بشيء صار محذوف في الضرر كما لا يخفى ولا يحتاج في هذا التخييل الى تصرف زائد  
 مع اطلاقه المقصود على وجه عام كان الشاعر فكساها الله تعالى لباس الجوع  
 والخوف لكنه استعير الازداف بلاصة مدية من الأشعار بشدة الاتصال ما ليس  
 في الكسوة لان الازداف يندرج تحت الإدراك ما ليس في الآية استعارتان  
 تعقبية تامة وهي استعارة الازداف بلاصة واستعارة تخيلية والتعقبية  
 وهي استعارة التماس قال اعني تشبيه الجوع والخوف بلباس استعارة ممكنة  
 كانت ثلث استعارات (قوله من استعارة) لا صد صاحب الكشاف ولا في الواقع  
 (قوله فهو كونه تشبيهاً) لا صد صاحب الكشاف فلا عبارة صريحة  
 في كونه استعارة وما في الواقع لان تشبيه الجوع والخوف بالناس من حيث الاشتغال  
 غير صحيح الاعتبار الأول فبشبه آثارهما لا بآثارهما قال قدس سره فان الجوع  
 الخ قد عرفت انه على تقدير حمل على التخييل لا تشبيه للجوع بشخص صار و هو  
 هذا التشبيه لا من نسبة الازداف اليه باعتبار انه كثيراً ما يستعمل في المضار لكن  
 قد عرفت انه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب للجوع والخوف وهو  
 كالتمديد بالنسبة الى التماس كذا في الكشاف قال قدس سره والأقرب ان يقال  
 الى الفهم لكن قد عرفت مدية لذلك قدس سره ثم الجمل الخ اي على الاستعارة  
 الحقيقية الطفلة اكثر من صدق قوة وصدق لأمثلة المذخور الخ) او ما قيل ان حراح  
 اصدق في الأمثلة المذكورة وعلى ما عرفت مراده ان حراح يد تحت مفهوم الاسد  
 يتوسل به الى المبالغة في تشديد ثم نحو الافلا جيت لا يحده بطر اشراح رحمه الله  
 تعالى وقوله لا بالاسد ان مداه في ربه مد مسهم فيما وصع له ليس بشيء لان زاعهم  
 في الصور جعل المشبه على المشبوع صور تمديد هو تشبيه واستعارة لا في انه  
 اذا قصد بها المبالغة في تشبيهه من هي استعارة اولاً (قوله في معنى التشبيه)  
 اي في ذات ما سوى الاسد يصدق عليه مفهوم التشبيه وهو يستعمل في مفهوم  
 التشبيه لم يكن استعارة دالة على تشبيه مفهومه لاسد بل مجاز مرسل (قوله

بقربه حله الخ) فيه ان لفظة في ايجاز يجب ان تكون من اداة المعنى  
المطلق والجل ليس كذلك خواز ان يكون هو س. الاء او بقدر اداة التشبيه  
والجواب ان المراد العربة المصورة بدل قوله هو مستعمل في معنى الشجاع سدد  
المع فكيف يجوز الاستعمال فيه بالقرب المصورة الا انه اوردته بصورة الدعوى  
ترويحاً لبع المذكور وشاره الى قوله ولا يجب على هذا ان يكون قوله بل هو  
مستعمل في معنى الشجاع عصا لمص لا استدلال ( قوله وتحقق ذلك ) اي تحقيق  
ان اسدا استعارة كافية ثبت اسدا والثبات نسوية به ( قوله انه استعارة من  
زيد ) اي من ذات مخصوصة من زيد او غيره واورج و امرته الا ملازمة بين الاسد  
والذات المخصوصة وان اعتبر وصف الشجاعة فيه ادخله في انما هي بين الاسد  
والذات الموصوفة بالشجاعة اي ذات كان لا الذات المخصوصة وانما يقع  
عليه في الخارج دلالة له عنه اذا انتقل اليه هو من الاسد الى الشجاعة التي هي  
احسن او صالحة وسما الى معروضة ولا اعتبار به اي خصوصية الذات ( قوله  
عن شخص موصوف بالشجاعة ) سوى لاسد بتحقيق التشبيه ( قوله زيد رجل  
شجاع الخ ) ذكر الرجل على اعتبار الاشادة الى ان المراد به سوى الاسد ( قوله  
فيكون استعارة ) لانه استعمل لفظ اسمه في التشبيه وهو الرجل الشجاع مثلا  
فكون تشبيهه معروجا دسما او المقصود انكم بالانحد كما اني رايت اسدا يرمي  
تشبيه الرجل الشجاع بالاسد معروجه و المقصود بفتح الرؤفة عليه فحصل  
المثالية في الرجل الشجاع استعمال لفظ التشبيه به وحده فردا ادعائه وفي زيد  
يحميه على زيد فادع ما قبله لا يلقى الاستعارة من المعاد ولا المثالية في قوله زيد رجل  
شجاع كالاسد فاما الحكم بالحدود زيد الرجل شجاع الشدة بالاسد بهيئته زيد  
بالاسد ولا مثالية فيه ودير قال قدس سره د قبل رايت اسدا الخ خلاصته  
دفع المع الذي ذكره الشارح رحمه الله فثبت الفرق بين رايت اسدا وبزيد  
اسد ان معنى الاول رايت رجلا شجاعا شجاعا بالاسد فيكون تشبيهه بالاسد  
معروجه عنه والمقصود بفتح الرؤفة في معنى كذا زيد كالاسد والمقصود منه  
تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة والثاني تشبيه بغيره تشبيهه بالاسد قال  
قدس سره فلاحظ ان اسدا الخ فيه انه يجوز ان يكون التقدير رايت مثل اسد  
يرمي والجواب ان الزاد شك فيه على تقدير كونه استعارة قال قدس سره  
وليفضد هذا الفهم والاعنى لانه مفهوم بالاسد بل الذات اي الذات  
التي يصرف عليه مفهوم شجاع سوى الاسد قال قدس سره واما ان يراد

الحج \* هاهو مراد الشرح رجه الله كما هو مسمى \* بأن وجهه تعالى بطاير \* قال  
 قدس سره ولا معنى لرجوعه إليه \* أي لرجوع التشبيه إلى المقهوم \* قال قدس  
 سره فيكون سياق الكلام الحج \* هاهو وعبد الشارح رجه الله لا أساسا عنده  
 في ردها سد ويزيد شراست مستعمل في المفرد الأدعائي المفعول عن تشبيه بالأسد  
 الحقيقي بقرينة الجمل وأما دليل على كون العرض منه التشبيه فيكون مستعملا  
 في المعنى الحقيقي \* قال قدس سره فادانقت ربه الأسد الحج \* أي انما يفرق بين  
 ما إذا كان الخبر المعروف ومكره أن يظهر في المفعول التشبيه بأن يكون الكلام فيه  
 لثرفا بالحس والتشبيه به \* عشر تحقده لا الاتحاد بين ربه وبهية الأسد كما في ربه  
 هو انطباع المعاني ولا الجمل عليه كما في ربه المطلق فانه خلاف الظاهر لانه حكم بتعداد  
 التشايب بخلاف السكر فان سطر فيه حل بطريق الأدعاء لا التشبيه ادلا معنى  
 للتشبيه بالمفرد المجهول وفيه \* انهم يظهرون التشبه في الاول والجمل في الثاني اذا كان  
 الأسد مستعملا في معناه الحقيقي وانه حرط الضاد لم لا يجوز ان يكون مستعملا  
 في المفرد الأدعائي أي الرحمن فيكون استعارة \* قال قدس سره ولا يقتضي  
 ذلك الاستعارة \* فان حال ان المسمى التشبيه بطريق المدعى فيكون \* أي بدعا طبعيا  
 \* قال قدس سره ان بعد الاستعارة الحج \* فان يحول هو استعمال اسم التشبيه به  
 في المتعارف اخر اؤه عليه \* قال قدس سره يقتضي \* يكون قوله ان ربه الاسد استعارة  
 الحج \* ماد كمال شرح يقتضي حوار كونه استعارة \* ان يكون مصاربه حل شعاع  
 كالأسد وذلك لابي ظهور تقدير اداء التشبه \* قال قدس سره هذا الاستدلال  
 يشترط ان اسد الحج \* لا اشعار في كلامه بدلت انه شعر من مفهومه مجزئ وسائل  
 ملحوظ قصدا ان استعار له \* ماموصوفة بالجماعة كما في \* قال قدس سره ثم  
 ان استعمال الاسد الحج \* اذا استعمل الاسد في معناه الحقيقي ولو حقه معنى الصولة  
 تعا باعتبار ان لا ربه اشهره كالصدق على مقصودا تعا واد استعمل في دانتعا  
 موصوفة بالخرأ كالوصف ملحوظ قصدا ويكون تعلق على ملحوظا قصدا  
 ولا شك ان مقصود تشعرايات حرأ على هذه قصدا وهذا لا ينافي كون  
 وصف التشبه جاريا عن انطرس فان اشبه ذات موصوفة لا ادات مع الوصف  
 تدبر واصف \* قال قدس سره ويزيد ماذ كرنا الحج \* فيه ان ذكر وجه  
 التشبه في الثاني مانع عن الجمل على الاستعارة كما صرح به الشارح رجه الله تعالى  
 بخلاف الاول فلا يرد ان لغة سد في كلامه مستعمل في معنى واحد قوله وكذا  
 الكلام في نحو قلنا اسدا لا معنى للكلام في نحو ربه اسد من المع المذكور الكلام في نحو

لثبت اسد اقلايد من تقديره اومه ليكون تحريف عد القوم فيجعل المع المذكور  
واما نحو لثبت اسدا فهو استعارة بالاتفاق ولا معنى لقوله وكذا الكلام اجماع وله سقط  
من قوله صرح (قوله واما ادراك) اي هذا اذا جرى الشبه على المشبه والمذكور  
وحداثته واما ادراكنا الشبه بالكتابة فان لم يكن مدكورا ولا مقدر في نظم الكلام  
فقد اشكال (قوله ما يقتضي تدويره) اي اعتد به وكوه مراد في معنى الكلام وان لم يتضح  
نظم الكلام اليه ولم يقل او يمكن تقديره لانه يمكن تقديره لفظ مثل في كل استعارة فان يقال  
في رأيت اسدا جرى مثل اسد وهكذا لكن ليس فيه ما يقتضي تقديره كوجه  
الشبه في رأيت اسدا في شجاعته فانه يقتضي تقدير مثل ادل معنى لقولنا رأيت  
رجلا ضاحكا في شجاعته (قوله لا يزال خيط الابيض ماعبر الخ) سواء جعل  
من بيانية او تعصية او تحريدي فان العبر يطلق على كله وعلى كل جزء منه  
تشر بمجمع تلك الوجوه عبارة الكشاف (قوله ميبسواد آخر الليل) فكله  
قيل من العبر وسواد آخر الليل وادكا ثاميين مفسر وساد آخر الليل لا يمكن  
جمله على الاستعارة اذ يلزم بيان الشيء منه فلابد من تقدير مثل فيكون الخيطان  
على معاني الخيطين اي نفس مثل الخيط الابيض من نفس الخيط الاسود من القمر  
وسواد آخر الليل (قوله واند من ذلك الخ) اي من محور آيت اسدا في التهامية  
الانسان لعدم ذكر وجه الشبه المشرر بالتدوير فيه (قوله ان يصح وقوع المعنى  
الحقيقي) اي المعنى المقصود من اللفظ لا ما وضع له وفي بعض النسخ وقوع المشبه  
وهو الاظهر (قوله وهذا ليس كذلك) اي قوله صرنا مثلا لا يصح فيه  
وقوع المشبه ادل معنى لقولنا صرنا مثلا مؤمن والكافر قلنا من كونه  
استعاره معصوي بخلاف الآية الثانية فانها اجماع على معنى ورد فصله قوله وكذا  
الخ (قوله بالصرى الموصوفين قوله هذا صريح الخ) اي من حيث المعنى واما  
من حيث اللفظ فجمله مستأنه معطلة نحو استواء صبرى وفيه اشارة الى انه ليس  
قربة على قصد التشبيه لحوار كونه ترشفا (قوله وازاد تفصيل البحر الاحياح  
الخ) ومن هذا تنبيه للاحور ان يكون قوله ومن كل ثور لحمار ترشفا  
(قوله فهو في طريقة الخ) فان قوله تعالى (وان من حمير ما ينحر منه الا نهار)  
بيان لتفصيل الحمار على قلوبهم (قوله وهذا الكلام صريح الخ) والا لوجه  
لثب كونه موضوعا لاعم في ثبات كونه محميا (قوله وحضر بمومه) اي باعتبار  
كونه فردا من افراد العمام (قوله معنى تصرف الخ) لا معنى انه مجاز حكمي  
فانه لا يكون في النسبة والكلام عنها في اللفظ مفرد كالاسد مثلا وفيه رد على

من ذهب الى انه محار حكيم وادعى ان امرأته بالاسد هو الاسد الحقيقي والسلب  
اليه ليس مفقود اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل الشجاع بإزالة المشابهة  
والقربة قربة تنحصر في نسبة ولا يعني كونه تملك داردا ( قوله لكان الاعلام  
المنقوبة الخ ) لانها اطلقت على معنى الثاني لما سنده بالمعنى الاول كالاتعارة  
( قوله كان الاسد مستعملا فيما وضع له ) ويكون مراد الحكم عليه الى الرجل  
الشجاع كمراد الحكم على امرأته حقيقة والقربة قربة على مثل معنى الاسدية  
اليه وادعاء له ( قوله في توقع الطل ) على ما تقرر بذلك لان التطلل على  
ما في الخارج سابه وان كذب ودروبه كردن و امرأته التي ( قوله وتحقيق ذلك  
الخ ) حاصل التحقيق بان ادعاء دخول امسه في حسن التشبه به لا يقتضي كونها  
مستعملة فيما وضعت له رئيس معناه معهود استدل من ادعاء ثبوت التشبه به له  
حقيقة حتى يكون استعمال لفظ التشبه به فيه استعمالا فيما وضع له وانحصر في امر  
عقل وهو حسن غير التشبه به بل معناه جعل التشبه به مؤلفا وصفه ميز  
بين التشبه والتشبه به وبهذا ان لفظ التشبه به موضوع لذلك الوصف وان امرأته  
فصل متعارف وغير متعارف ولا حقا في الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها  
مستعملة فيما وضع له لان الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد  
الغير المتعارف ويؤيد ما ذكرناه من هذا ما اشار به جلاله تعالى في اروج احد معانيها  
بجاءا عليا مني على عتبار مرحوح دعوى الهيكل المخصوص لرجل  
الشجاع والحق خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومة فقول المصنف  
رحمه الله تعالى واما التعجب والهيءه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه  
اذا لم يكن معنى الاستعارة على ادعاء ثبوت التشبه به حقيقة بل على جملة فردا  
غير متعارف لم يكن للتعجب وادعى مع في البين معنى لان التعجب والهيءه  
الماهوي الفرد المتعارف لا في فرد الغير المتعارف فاجاب عنه بان التعجب والهيءه  
مع تسمية التشبه وحده فرد الغير المتعارف هذا هو ما اشراف في حقيقته حتى  
ان كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وبما حررتنا اجمع ما قيل ان التعجب  
والهيءه مع ادعاء استدل دليلا على الادعاء وقد تسلم الادعاء لاجابة  
الى الملاحظة في كقول التعجب والهيءه مع مذهب عليه او على تسمية التشبه  
وذلك لانه لم يستعمل الاربعة المعنى الذي ذكره المستدل ومن عليه جهة التعجب  
والهيءه مع بل معنى حر فلا بد من بيان معنيته ( قوله والاستعارة تعارف الخ )  
اي بعد اعتبار نسبة شيء اليه اربعة الى شيء فلا بد ان الاستعارة في انفراد

والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى ابرق ( قوله ورم  
صاحب الخ ) الاظهر صدق ان الاستعارة من حيث المعنى شبه الدعوى الباطلة  
ومن حيث اللفظ شبه الكلام الكاذب وفي الفرق بين معنى دعوى على التأويل  
مخلاف الدعوى الباطلة وبين معنى فطش على نصيب لفظة على خلاف الكذب  
وفي شرح المصباح الشرقي اراد الدعوى انفة الجهر بركه وصاحبه مصر على  
دعواه متبرئ عن التأويل فصلا من نصيب القربة و اراد بالكذب الكذب احمد  
وصاحبه لا نصيب القربة بل بروح ظهره تكن لا بدع عن قصد ثبوت في ذهنه  
فلما حصل التأويل بمعرفة الباطل ونصبا قرينة بمعارضة الكذب هذا خلاصة  
كلامه وجهه مع كونه خلاف ظاهر المسألة اذ لا قرينة على تخصيص الدعوى  
الباطلة بالجهل المركب والكذب بالكذب احمد انه لا وجه تخصيص مفارقة  
الاستعارة بهذا فانها تعارف الدعوى الباطلة مع دعواه وان مع اعتقاد  
الطائفة او لا التأويل وعن الكذب مطلقا سواء كان هذا او حطت نصيب القربة  
( قوله الخ ) لرادعير عن المجلس فانه يجري فيه الاستعارة لانه انما هو من مطلق  
الدعوى عليه علم المجلس تدريجية ( قوله من حيث المعنى الخ ) هكذا في المصباح  
حيث قال والذى قرع سمعت من ان معنى الاستعارة على ادخال الاستعارة في حسن  
المستعار منه هو الذي في المصباح وحول الاستعارة في اعلام الادب سمعت نوع  
وصيغة وقال اسيد في شرحه لمصباح نه يارني لا نسيم ان الاستعارة معتد على  
الادخال فان المقصود في الاستعارة المألوفة في حال المشبه انه يساوى المشبه فيه  
ودلك يحصل بجعل المشبه من حسن المشبه به كان سرحس او جعله منه  
ان كان شخصا فان المقصود من قولك ريت اوما حاتم به عين ذلك الشخص  
لانه فرد من الجواهر انتهى وفيه بحث اما ولا فلا فقول بالادخل في اسم المجلس  
بملاذاهي اليه فان المألوفة تحصل فيه ايضا بادخال الاتحاد وانما في ملوجه  
عنه فاما كان شخصا ان كان لا عن قصد فهو عيب وان كان قصدا فان كان  
باطلا فله عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادخاله من غير قول فهو  
دعوى باطلة وكذب محض فلا بد من التأويل في ادخاله فيه والحاصل ان اسمعيل  
المشبه به في المشبه ليس بحسب ان وضع النية في وهو ظاهر فلو لم يمتد الوضع التأويلي  
لم يصح استعماله فيه ( قوله لانها مجاز الخ ) انه دليل العام الخري في كل  
مجاز مرسل كان او استعارة ان ان تخصص بين دعواه الاستعارة بلاشك فيها  
والا فلقربة لا رمة في كل مجاز ( قوله يكون كل واحد منهما فريده ) وليس واحد

منها ترشعها ولا يجردها لهم ملائمة المشبه به ولا يشبهه فقبل لا يكشف الداعي  
الى جعل قرينة الاستعارة المصروفة متعددة دون الاستعارة بالكيفية بل جعلوا  
واحدا منها بما يصرف بها عن الحقيقة قرينة والرائد عليه ترشعها ليس بشئ  
فال ملائم المشبه به ماء القرينة سواء كان في المصروفة او المكينة ترشع الا ان  
القرينة في المكينة تكون ملائم المشبه به كالامار وفي المصروفة تكون ملائم المشبه  
كيري (قوله لسيوف) لا يبرأ من قوله في ايمان (قوله امانه) فسرهما بالانسان دون  
الاصابع اشارة الى ان اصابع الصاعقة بسهولة ففهم ماله في شعاعته (قوله  
في الجود وعوم العصب) في نيت استعارة حيث صمى مدحها بالمشبه مدح  
بالمدحوة (قوله واعر حر) لا صفة كما هو السابق او بالوصف فالارادته  
غير الاشارة بالساعة وعلى الاول الامور المذكورة من الطرفين والجامع وغيرهما  
(قوله استعارنا لحيه) والجامع كوني كل واحد منهما مصلا الى الحيوة (قوله  
وهذا اولى من قول نصف الخ) لان استعارته هو الاحياء لا الحيوة انما قال  
اولى لانه يمكن ان يقال من دالحيوة الاحياء كونه انزله (قوله ثم الصديق ان الخ)  
توجيه هذه الصادرة عندي ان الصديق ان كانا دليلين للشدة والضعف بان يكون  
كل واحد منهما قائما على العلم والجهل والعمر والقدرة كان استعارة الصديق والاشد  
كالجاهل للصد الاضرب وهو الاقل علما وقدرة اولى من استعارته العلم والقدرة  
وبالعكس طرأ استعارة العلم للجاهل لاقل جهلا اولى من استعارته اقل الجهل والضعف  
رحم الله تعالى ترك هذا مما ظهره وهو الذي تعرض له الشارح رحمه الله تعالى  
او بان يكون احدهما شدة والآخر معتدلا بالشدة والضعف كاليت والحق الجاهل  
والعاهر كان استعارة سميت الخى الاقل عمارة الاضعف قدرة اولى من استعارته  
للمنى قليل العلم والقدرة والاسم على من الاقل قدرة وكذا في جانب الاشدائى  
الميت اذا سمع له اسم على كل ميت كائنا كثر عظماء او اشرف هم اولى باستعارة  
اسم الخى من ميت قليل العلم والقدرة والاكثر عظماء اولى من الاكثر قدرة وقيل  
عاية توجيهه ان يقال وصف العروض وصف الصديق و اراد الصديق  
القابل للشدة والضعف سمى صديقا القابلين للشدة والضعف في الجامع ووجه  
المشبهه قليل العلم والقدرة وميت صديق ما يشغلان هليما على الحيوة والموت  
قالان للشدة والضعف دشار الجامع وهو عدم فائدة الحيوة انتهى فعنى العبرة  
على هذا الوجه كان عروض الصديق نحو قليل العلم والميت قائما عروض  
للحياة والموت ليس هو صديقا قابلا للشدة والضعف في الجامع اعني عدم فائدة

الحيوة كان استعارة اسم الضد الأشد في وجه الشدة وهو الميت لضد الأضعف في وجه الشبه كقول العلم أولى من استعارة اسم الضد الأشد للأضعف في وجه الشبه أعني تحليل العلم والقوة هذا لكن يرد عليه أن الأقل عند ليس أضعف في وجه الشبه أعني عدم قاشة الحيوة بل أشد وأقوى من قليل العلم وبين في توجيه الضد أن فيما نحن فيه الموت والحيوة وهما قائلان في التشكيك باعتبار ناشئة من هي المتعاقبات في الآثار وذكر قوة العلم وضعف القوة لبيان تعدوت آثاره التي منها العلم والقدرة متكامل من كان أقل علما وأضعف قوة كان الحيوة فيه أضعف فهو اسم الميت أولى لأن الميت اسم للأشد في الموت لأنه يدل على أشد دور لحدوثه وأقل عذ أولى من أقل قوة وكل من كان العلم فيه أكثر وآثار لقوة فيه يرد كل اسم الحي أولى وإن ماتوا أكثر مما نأوى من أزيد قوة وفيه انه لم يبين التشكيك بالشدة وأضعف في الموت مع انه يحتاج إلى البيان ومقاله من أن مع الميت يدل على الثبوت وليس شيء لأن التشكيك يكون في المعاني وكون اللفظ دالا على الثبوت دون الوجود لا يثبت الأشدية في الموت وإليه يبين معنى قوله وكذا في جانب الأشد وترتب قوله متكامل من كان أكثر علما أو أشرف العلم عليه (قوله هو العلم والجهل الخ) لا الأقل علما وقوة وأثبت أن الميت لأجل الشدة والضعف وأيضاً الأشد والأضعف أيضاً يتصادم (قوله وهما سامعا) لأنه أدخل المشقة في المتعاقبات ويوجه مع أفراد المشقة تحت مفهومه (قوله أماداحل الخ) لم يستغن عن هذا التعميم بما مر من أن وجه الشدة أماداحل في مفهوم الطرفين أو خارج عنه لأن كل تشبيه لا يكون معنى الاستعارة (قوله وقال الشيخ الخ) يعني أن مدكره مصعب رجلا لله تعالى لما ذكره الشيخ فإنه جعل استعارة الطيران لله مدكر أريد من أن الاشتراك في أصل معنى في صفة إلا أن الطرفين فيما نحن فيه من جنس واحد وفي رأيت أمدا من جنسين وليس المراد بالجلس ههنا مصطلح رطب المنطق من ماهو المتعارف وعليه أخذ الفقه من أن الشئيين إذا كان بينهما كثرة اختلاف في الأوصاف والمواقع فهما جنسان فالمدكر والاشئ من الأجناس وإن لم يكن كذلك فهما جنس واحد كما ذكره والاشئ من القنم (قوله ولهما جنس واحد) لا شترأ كلم في لفظة المقصودة منهما وهو المرور وقطع المسافة أما كون أحدهما جرح والآخر مألوف ثم كون أحدهما سريع والآخر بطيئا فلا يوجب الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بينهما في المقصود المقصود منهما (قوله ثم قال الخ) هذا تأييد منه أولا من الاشتراك في استعارة الطيران لله واشتراك في الوصف حيث قال إن خصوص وصف لكاش في الطيران



مرعى الخ ( قوله مع في كل من المرس والطيران الخ ) اما في المرس فكونه مرسونا  
واما في الطيران فاسرعة ( قوله ان خصوص الخ ) خرق قوله واخرق والمراد بخصوص  
الوصف السرعة ( قوله ان تشبيه الخ ) اي تشبيه العدو والطيران في السرعة  
مطوّر في استعارة طام ان لعدو بخلاف استعارة المرس لان في المرس من استعمال  
انقيد في المطلق ( قوله ولعدو لادلوخط فيه ) اي لوحظ التشبيه في استعمال المرس  
في الاسم كالملاحظ في طلاق منمر على غلب الشمة عد استعارة حقيقة لكونها  
مبنية على التشبيه ( قوله وتا ايضا الخ ) نقل هذا الكلام ببيان وجه اطلاق  
الاستعارة على المرس استعمل في الالف حتى احتاج الى ان يرق ( قوله وتعودت )  
عائده استعمال القيد في المطلق ( قوله عدوها ) اي وضع المرس موضع الاسم  
وتعودت وتصير جمع اي الجماعة اوالى وضع مدرس موضع الالف بتأويل  
الاستعارة ( قوله وتعودت بكلامهم ) أطلقت اسم الاستعارة عليه في قوله استعارة  
المرس للالف ( قوله وتعودت على ذلك ) اي على ان الواجب ان لا يطلق عليه اسم  
الاستعارة من حيث استعارة غير بعيدة لعدم ابتداء على التشبيه وكونه من استعمال  
انقيد في المطلق ( قوله ووجه تشبيهه ) اي وضع المرس موضع الالف  
وبين الالف استعارة حقيقة انما تنقل به اي في وضع المرس موضع الالف  
من في استعمال الالف في المطلق مطلق الاسم من محاسن وهو العدد اي  
محاسن به وهو مرد الذي وقع عنه مطلق الالف في المصارف والبالسة  
والمشاهدة من وادو عد لكونها شراكا في امر في الاول اشتراك في الجلس وفي الثاني  
اشتراك في الوصف فاطلق اسم الاستعارة التي مساها للمشاهدة على ما فيه  
الجانبة بحر ( قوله فلا طلق الاستعارة عليه ) لاحقيقة ولايجازا ( قوله فل  
قلت الخ ) يراد على قوله الجامع اندا حل في الطرفين الخ ( قوله مفيدة ) اي  
لثلاثة اعمدة مهم ( قوله ان حرة اما في الخ ) لامتساع التشكيك في الذاتيات  
( قوله لشدة ) اي لشدة قام المصدر مقام المشتق لثلاثتهم ارادة ماصدق  
عليه التصاع ( قوله لا رجز وحده ) اعرفت انه لا ملازمة بين الاسم  
ولا دلالة عليه ( قوله تجوز وتصاع ) وجهه الدلالة على ان شجاعة الاسد كافيها  
حقيقته وما هيته الموسوعة ( قوله ان يكون الخ ) اي ليس المراد منه ان يكون  
وجه الشبه قريبا منه لانه في الاستعارة ان يكون اخفى او صاف اشد به  
واشهرها ان يكون تشبيه عريبا لا يقع في كلامهم الا نادرا وصدا العلم بالتشبيه  
يكون وجه شدة احسن الارصاف واشهرها ( قوله وفي التصاع القربوس )



شبه الليل ما شمس المظن الردف للثقل وانت له موازيم الشبه وقيل انه استعارة  
بجملته شبه هبة امير في ابطال والتقل بهشة المظن المخصوص ( قوله باضبار  
الثلاثة اخ ) اي بعد ضبار حال الطرفين وحال الجامع يحصل ستة اقسام كما  
فيه التشرح رجدة تعالى و كان تقسيم كل واحد في نفسه يوجب ان يكون  
سبعة لان اقسام الطرفين اربعة واقسام الجامع ثلاثة ( قوله عجل جسد )  
بدنا دالم ردم اوحسا من الذهب حايا من الروح ونفسه على البذل له  
خوارى صورت البقر قيل في صكون الآية استعارة بحث اذ جسد الله خوار  
صريح في انه لم يكن عجلا دلالتهم لفراجه حمله صوت القرو قد ابدل على الكل  
فظهر له انه ليس عين يحصل فارد من العمل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى  
( حتى ينبري لكم الحيط لا يضي من الحية الامود من القصر ) فان البيان اخرجه  
من الاستعارة الى تشبيه كاهر و بطواب ان الدئل اخرجه من كون المراد العجل  
الحقيق وان المراد منه عجل الادباق اعني الحيوان المخلوق من الحلي والسدل  
قربة على الاستعارة كبرى في رأيت اسدا يرمى بخلاف قوله من العجبر فانه اخرج  
الحيط الايس من ان يكون المراد م الخط الحقيق وهو ظاهر واخرجه من ان يكون  
المراد به الحيط لادق اعني الطير اذ لا يبي الشيء نفسه فلا بد من تقدير المثل  
( قوله فانسمة هو الدار ) هذا يصريح من السكاكي رجدة تعالى فان  
الاستعارة في الاستعارة والكابة هو انشبه به للمور اليه ذكر الامم كاهر  
مذهب الجمهور وسمى منه ما يتبعه من ان استعاره هو المشه المذكور ( قوله  
ورم نصف اخ ) امر الزعم لانه خلاف مذهب المصنف رجدة تعالى فان  
قربة الاستعارة بالك عدم حقيقة فوافق لمده ان يكون اشتمل بماء الحقيق  
( قوله عقلى ) ي نعنه عقلى وهو تعدد الاشراق ( قوله كشف الضوء اخ ) يعنى  
ان النهار صيرة عن الضوء اما على التحور او على حذف المضاف وقوله منه على  
حذف المضاف اي من مكان الليل اي مكان بقاء ظننه وذلك لان النهار والليل  
عبارتان عن زمان كون شمس فوق الافق ونجته ولا معنى لكشف احدهما عن  
الآخر ( قوله موضع بقاءه ) الى الليل وانه ملل الارض ادى في الاين وهو  
اعظم ولم يقل بقاءه متعده للابصار والكشاف اشارة الى ان اعظم وجودية  
كادع اليه نفس افكارهم ويؤيده قوله تعالى ( وجعل الظلمات والنور ) فيصع  
القول ظهوره بعد زوال ضوءه وقوله دانه او عاليا فانه اذا لم يكن احدهما يكون  
ذلك الحصول فاما لا زنا فانه كره تحسير لثرت في نعنه لانه هالك كذلك

(٧) خالق الخلق في ثلاثة  
نصه

(قوله وبان ذلك) أي ظهور الظلمة (قوله إن العظمة هي الأصل) في الحديث  
إن الله تعالى (٧) خلق خلقه في طنة تهرش عليه من نوره (قوله لخص ظهور عظمته  
إخ) كان الظاهر من إظهار الظلمة كإظهار المسلوح لأن السخ منه لا أن نشييه  
الظلمة بالإظهار مانع لتشييه الظهور فالظهور هذا اختاره (قوله واسترض الخ)  
ومقابل في الجواب من أن إظهار عذرة من مجموع مدة طوبى الشمس إلى غروبها  
والواقع عقيب هذه المدة كلها الدحول في العلام ليس بشئ لأن الدحول في الظلام  
مترتب على السخ لا على انقضاء مدة نهار (قوله فانه) ككل واحد من أشبع  
وصاحب الفتاح وفيه إشارة إلى دفع ما قيل إن الظاهر معنى زل يكون صلته من لامن  
(قوله قد يكون بمعنى الزرع إخ) في الأساس من محاسن به سهار من إله وسحت  
عده درهه و الأول معنى الإحراج والثاني بمعنى الزرع (قوله فانه لا يستقيم إخ)  
أو المقادير إما تصور لما لا يكون مترك بل يحصر بعد ويمكن إحوال من زرع  
الضوء عن مكان البذل لكون ظهوره في غاية الكمال كاللؤلؤ فيه أن يكون  
في سدة مدينة حصول الظلام بعده في مدة قصيرة حصول من غير مترك وبهذا  
غلب إحوال من النقوبة (قوله لندرة وفوقه) وفوقه نصف رجه الله تعالى  
عليها جعل المثال مسموعاً (قوله لا قد كراخ) سحر في الإعراف على  
الساكن رجه الله تعالى بأنه عده في سببه مما هي حدة وحسن قدمه سنة  
والاستدراك ماها القسمة فلا وجه لاستدراكه من الأقدم في لامة تعارده والعمر  
ندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعاريين مشترتين بينهما (قوله باعتبار مشابهة  
إخ) معنى تقدير أن يكون معنى من انقضاء من مكان رجه (قوله لا مجرد التقدير)  
انقضاءه فقط أصدر (قوله لكون الاستعارة إخ) أي على هذا الاحتمال وعلى  
من أبطل من رفاة (قوله ولا شك أن عدم إخ) وكون لفة كثير الوقوع في  
الحسن لا يجعل عدم ظهور الفعل فيه قوى وإن كان بعداً لأشبهة (قوله العث)  
أي سوره تأتي بعث فأنه في النوم أقوى ويعرف ولا يرد مدبب لكون بعث  
في النوم أقوى محل بحث لأن الداع في الموت هو بعث على قوة قوى ولا مقابل  
نوحه الله حيث ذكرنا فيكون أشبهه كافي قوله لا ولا حجب من روح الدر  
بعث (قوله كبر الرحمة) في القاموس لصدم كبرشي صدم وفي نتائج  
شكاه من صدم كبر الرحمة على مدبب العث وكونه محصوراً باعتبار حصول  
بالصبر (قوله التبليغ) في القاموس أبلغ لا يصب وهو أمر عملي يكون  
بالقول والفعل والتقرير لأن قال أسمع تكلم تقول محصور وهو حسي مبررات

بشيء (قوله ولعمري الخ) إشارة إلى إنباء في التأثر المتعدية وبماضورية أي  
 فاعدا من المصدر انتهى المفعول في انكشاف الصديق بالتأثر أحبه به والظهور  
 يقال صدع بالحمة إذا تكلم به جهرا وفي الأساس من المعاز صدع بالحق حبه به  
 وصرح مفرقا بين الحق والباطل فاصدع بالتأثر وفي الصحاح وقوله تعالى  
 ( فاصدع عاتقهم ) قال فرارده فاصدع بالأمراء أي أظهر ديث ويجوز أن  
 يكون ماء وصوبة أي يؤمر به من الشرائع لهدف الطار كقولك امرتك الخير  
 ( قوله الخيمة ) في القاموس قطعة كل بيت مستدرا وثلاثة أحواد أو أربعة تنق  
 عليها الخيام يستعمل حوائط الخروكل بيت بني من عيدان أشجار (قوله على نفس الذات)  
 أي الحقيقة والمفهوم في اتقاء دوس معنى ذات يكتم حقيقة وصلكم وحشي في  
 كلام السيد أن مراده مستقل بالمفهومية وحرر قوله الصالحة الخ الإعلام  
 والمصبرات وإسماء الأشرار وأحرف والأفعال فانه كالمحررات لأنحري  
 الاستعارة فيها وبشأنه من صير اعتبار وصف الخ خرج المشتقات (قوله وكذا ما  
 يكون الخ) فانه في حكم اسم جنس (قوله وان لم يكن الخ) أي بعد أن يكون صالحا  
 للاستعارة فلا يلحق بما يكون معناه حيا \* قال قدس سره التشبيه الخ \* فخصه  
 ادعرج على قولنا من الاستعارة المعاني الحروف والأفعال لا يجري فيها الاستعارة  
 أصالة لأنها لا يجري فيها التشبيه أصالة وكل ما لا يجري فيه التشبيه أصالة لا يجري فيه  
 الاستعارة أصالة أما الكري فلا الاستعارة نعم التشبيه وكل ما لا يجري فيه التشبيه  
 في لا يجري فيه التشبيه فلا استعارة تجري في لا يجري فيه التشبيه وتنعكس تعكس التقيض  
 إلى قولنا كل ما لا يجري فيه التشبيه لا يجري فيه الاستعارة وأما الصغرى فلا معاني  
 الحروف والأفعال غير مسبوقة بالمفهومية وكل ما هو كذلك لا يجري فيه التشبيه أما  
 الصغرى فلا آلات تعرف حل وهو وكل ما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية ولما  
 الكري فلا كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصبح أن يكون مشبه به وكل ما لا يصلح  
 أن يكون مشبه به لا يجري فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يجري فيه  
 التشبيه لا كرى صغر قوله نصري فلا ما هو غير مستقل لا يصلح أن يكون ملحوظا  
 كونه موصوفا بوجه تشبيه وبما شاركه التشبيه في كل ما هو كذلك لا يصلح أن يكون  
 مشبه به في هذه المقدمات تحتاج القدرتان إلى بيان وتحقيق وهما معاني الحروف  
 والأفعال غير مستقلة بالمفهومية وإن غير مستقل بالمفهومية لا يصلح أن يكون ملحوظا  
 بكونه موصوفا بوجه تشبيه من ونحقق في المقام الخ في المقدمة الثانية أو لا يتوله علم

الحج لاختصاره والاولى تأييد مولاه دايم هذا فاعلم الخ \* قال قدس سره ولا يخرج الخ \* لان مفهوم الابتداء ملحوظ فصداء وتقييد مضبوط تبعاً لتخصيصه فهو ابتداء جزئي ملحوظ فصداء \* قال قدس سره وهو بهذا الاعتبار مدلول لمفظة من \* لان الحروف روابط بين الاء والاصل فكذلك معنيها روابط بين المعاني \* قال قدس سره وهذا معنى مدلول الخ \* لا يخفى ان للارام ذكر ان معاني الحروف غير متعلقة بالمعنوية واما كونها حركات غير مستفاد \* تقدم وانما قيل به بناء على انها لا تستعمل الا في الجريئات والاستعمال بالقرينة دليل الوضوح فتكون موضوعاً لها ولا شك ان الوضوح لو كان لكل واحد من مخصوصه ملزم الاشتراك بين المعاني الغير المحصورة قبل الوضوح العام وهذا مذهب اليدقدمة المحققين صدق الملة والدين وتبع السيد وذهب لاوائل الى انها موضوعة للمعاني المكتبة الغير الملحوظة بذاتها فسدلت شرط الواضع في دلائلها ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح رحمه الله تعالى في تصانيفه وميل الى يلزم من هذا ان يكون استعمالها في خصوصيات ثلاث المعاني محرم الاحقيقه لها لعدم استعمالها في المعاني الاصلية اصلاً مع انهم ترددوا في ان الحمار ملزمه الحقيقة اولاً لا في موضوع منه \* يكون مجزاً لو كان استعمالها فيها من حيث خصوصياتها اما ان كان من حيث انها اريد بمعنى كناية فلا وقد مر ذلك مراراً \* قال قدس سره فلم يدكر الخ \* ان السبب يسبق واللاحق ان يقول فاقم يحصل كقول شرح لشرح حيث قال ومعلوم \* لا يحصل خصوصي السبب وتعيينها لا في الفعل ولا في افعاله لا ينبغي يسوب به الا لادخل له ذكر في التفصيل وجاية لتوحيد به ان المراد انه مالم يدكر معاني الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله وحيداً محتج به ذكر المتعلق \* قال قدس سره وهو ايضا يحصل الخ \* هذا الكلام بصواب على ان معنى الحرف غير متصل في صفة وانما تحصره باعتبار غيره \* وما به حرفي فكلاً \* قال قدس سره وان راعى الخ \* هذا هو مراده عموم ومعنى شتر ان الوضوح ذكر متعلقه في دلالاته ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آية تعرف حال متعلقه فلذا وجب ذكر متعلقه وحيداً لا ساحة الى نقول بالوضع العام والموضوع له الخاص فانه التزام امر لا شاهد عليه \* قال قدس سره لا يتصور له فائدة الخ \* قد عرفت الفاشية وهو الاشارة الى \* معناه مفهوم لا بد من حيث انه آية تعرف حال المتعلق \* قال قدس سره فانه لا دليل الخ \* الدليل

على هذا الاشتراك عدم استعماله بدون المتعلق على انه كالأدليل على هذا الاشتراك  
لأدليل على وضعه لغز آخرى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذى لأدليل  
عليه وأما الاستعمال فى الحريات فقد عرفت انه لا يصير دليلا على الوضع \* قال  
قدس سره هو التزمه ذكره سبق اح \* التزم ذكر المتعلق لأجل كونه آية لتعرف  
حاله بورت الفرق بينه وبين لاسمها، اللازمة الأصالة فانها ملحوظة فى نفسها  
والأصالة تبع لها بشهد بدقت وفوقها يحكمها عليه وبه دون الحرف وهذا مراد  
من قال ان ذكر اسما فى الحرف لتعيم الدلالة يكون معناه متغفلا بالقياس الى التعبير  
وفى الاسماء، اللازمة لتعصير لعمارة فان ذلك مثلا معناه متغفل فى نفسه لا يحتاج فى  
الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان، معصود من وضعه هو، وهو يصل الى جعل اسما الاحتباس  
وصحلا لشي \* لا يحصل بدون ذكر ما يصف اليه \* قال قدس سره مواظبا لقواعد  
اللغة \* وهى ان الوضع يؤخذ من لاسمها واستعمال الحرف واقع فى الحريات  
وانه كالتحتاج الى التعبير عن المعنى المستغفلة يحتاج الى التعبير عن المعنى الغير المستغفلة  
والقول الآتى وهو ما نقل قوله وهو كعمى مقبل وامثاله وما رد فى تفسير الحرف  
وهو ما نقل من الابيضاح وامثاله \* قال قدس سره معناه الاعمال الإضافية \*  
فانها موضوعة لتقرير المعنى على صفة لهما غير مستعمل بالهوية \* قال  
قدس سره لا يخص \* ي من حيث انه مدلول الفعل ليزن عليه الحرف اعنى  
وجب ذكره \* قال قدس سره بخصوصها \* متعلق قوله لكل نسبة والتعصير  
راجع الى النسبة \* قال قدس سره لانه خلاف وضد \* ولانه لا يمكن ملاحظة  
شي \* واحد مسدود \* مسدود فى حجة واحدة \* قال قدس سره فضلا \* اما  
قال فضلا لان فى الحكم عليه رتبة اعتبار وقصد بالنسبة الى الحكم بدلان الحكم به  
انما يطلب لاحظه \* قال قدس سره قلت لان المتفرج \* خلاصته ان منشأ الفرق  
كون النسبة فى اسم الفاعل تعديدية غير مقصودة فادلتها اصالة فيصح وقوعه  
مستندا اليه باعتبار الدلالة على الذات ومسدا باعتبار دلالة على الحدث بخلاف  
نسبة الفعل فانها ثابتة مقصودة اصالة مفردة مع طرفها فلا يرتبط الفعل بغيره  
باعتبار معناه المطابق اصلا \* قال قدس سره قل قلت الخ \* اراد على قوله وهو يقتضى  
عدم ارتباطها بغيره فانهم قد صرحوا بوقوع الجملة الفعلية خرا \* قال قدس  
سرهم بوضوح الخ \* لانه يشترط على جملتين صغرى وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة  
الصغرى وادان كان هذا الحكم معصودا، لذلك كان ذكر زيد فى رتبة مرجع التعبير

والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى قد ذكرناه حينئذ لتقدير السند قال قدس سره صرح بما في مفسود أصالة ادلا يمكن توجه النفس الى حكيم قصدا وبالذات قال قدس سره لاشتغالها عيبا بالاستعارة في معاني الحروف تبعية كتبعية حركة راءك السفينة قال قدس سره قلت لا لأن مطلق النسبة الملح اراد بمطلق النسبة نوع النسبة التي هي متعلق مدلول الفصل اعني نسبة القيام مصلفا وهي متعلق النسبة المخصوصة التي هي مدلول الفصل وحاصل الجواب ان النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم تشتهر بوصف يصلح ان يجعل عامعا بينها وبين نسبة اخرى مصفوفة كسنة اسرية والآلة والعلبة والباطع لابد ان يكون اخص او صاف المشبه و شرها وما قبل انه يمكن ان يعتبر النسبة الى المهرض كالنسبة الى الفاعل فيقال ضرب زيد اكونه محرصا عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والطرف فليس بشئ لانه ان اعتبر تشبيه المهرض بالمدخل هو استعارة بالكيفية فلا محار في النسبة وان لم يضر هو محار على ذلك العمل الى خبره قوله للايسة بينهما من غير قصد المبالغة في النسبة فلا استعارة قال قدس سره واعلم ان الاستعارة التبعية كما يقع في الفعل ما يضر معنى المصدر تقع في الفعل ما يضر الرمان الذي هو تميز مدلوله لكن بعد التعديل للمعنى المصدري بالرمان قال قدس سره او يكون الملح قد استدل عليه في ثناء تقريره الى ان اوفى كلامهم بحسب المولو قال قدس سره يدل صحيح ما على ان المراد بالحفاظ الثاني مسافة مائة رومية وقوله يصلح بوصفية للاحاطة بوصفية بخلاف معاني الحروف والافعال فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها بوصفية وهذا التفرع يتم في تقدير لاكتفاء في الدليل بقوله انما يصلح بوصفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال وما على ما نقله الشارح وحده فقد من شرح العلامة من تفسير الحقائق بالامور الثلاثة المتفرقة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله الافعال والاعمال به متعددة غير متفرقة فالدخول الزمان في مفهومه نوع ووصفه لها فكلا و يرى بخطر المبالى في توجيه ذلك ان يقال المراد انما يصلح بوصفية شئ من الحقائق في الامور الثلاثة في نفسها لان ثبوت شئ لشيء فرع ثبوته في نفسه كما تقرر في محله دون معاني الافعال والصفات فانها من حيث انها مدلولات لاثباته لشيء وذلك لدخول رمان في معنى الافعال والصفات نسبة معانيها الى شئ هو فاعلها او عروس ذلك رمان لها عروضا صارية كالشمس فلا يثبت من هذه الجنبه لها شئ فلا يكون موصوفة وحدها شئاء تعرضوا للدخول



الزمان دون النسبة يكون دخول الزمان أمراً مقرر الأشبهة فيه ولداعرفوا الفعل  
بمبادل على معنى مقبر واحد لازمة التثنية فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء  
في مفهومها وعلى هذا التقرر لا عار على استدلهم ولا يحتاج الى الاحتجاب الذي  
ذكره السيد \* قال قدس سره هو المسمى المستقلة \* اطلاق الحقيقة والذات  
على المعنى المستقل لا يخفى من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك  
وما وجدنا في كلامهم دهن \* قال قدس سره لا مواتهم الخ \* نسبة التوهم  
الى الشارح رحمه الله توهم قد لتفسير المذكور مصرح به في شرح العلامة فاعتراض  
الشارح رحمه الله تعالى مسمى على ذلك لتفسير \* قال قدس سره والاعدام ورود  
الثاني الخ \* هذا حق ولعل اشرح رحمه الله لا يجز ذلك قال بعد تسليم صحة \* قال  
قدس سره ولم ينقض الخ \* ورد الشرح رحمه الله القضية على من اطلق الذات  
في تعريف الصفة لا على من بيده بكلمة ما وجملة ومقصوده تأييد ان اسم المكان  
والزمان والاثنية غير ذاتية في لفظه (قوله لانها تصلح الخ) وهذا المأخوذ في الدليل  
ان الاستعارة لا تجري لفظاً للوصفية لان كل ما هو صالح للوصفية تجري  
فيه الاستعارة بخلاف ان يكون في مبدع خبر (قوله فالاولى الخ) لا يخفى ان دعواهم  
عدم جريان الاستعارة في معنى الافعال والصفات ودليلهم مشتق لها عدم حرمانها  
في تلك الاسماء ليس مأخوذاً في دعواهم لانها لا موات فاعتراض الشرح رحمه الله  
تعالى على دليلهم انه لا تجري الاسماء المذكورة فكون الاستعارة بها اصلية  
وليس كذلك خارج عن قانون التوجيه غاية ما في الباب ان يكون الدليل قاصراً  
عن إعادة ما هو في الواقع مذهب غير ذلك في تلك الاسماء وذلك قال فالاولى الى الاولى  
ان يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل مشتق هو في الواقع غير موهم بخلافه (قوله يعنى  
المصدر) ان التثنية في الاولى يعنى المصدر كما يشهد التثنية في نطق الخصال  
والحال ناطقة كذلك دلالة الناطق وان عرض تشبه لانه لغضود من التشبيه كما  
صحى (قوله ما عذر لشيء) نفس هذه اى ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية  
فالكلمة حرف وان كان مستقلاً فان فتر واحد لاربعه ثلثة فعل والافهم  
وفيه نظر اذ بما جمع مستند به بخلافه يكون المعنى الواحد مستقلاً بالمفهومية  
بالمر الى وضع لفظه فقط غير مستقل بالمر الى وضع لفظ آخر يعنى ان يكون مشروطاً  
بتحكم الوضع في دلالة احد المعنى عليه ذكر متعلقه دون اللفظ الاخر مثلاً معنى  
الكاف الالامية والحرفية هو شىء وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الالامية  
دون الحرفية وقد حققنا في فوائده شرح اصول الخاطب المعنى (قوله لازمة)

لنطق ( لزوم السبب للمب او احد المتصورين للآخر ولظهور نوع الزوم  
لم يتعش له الا بدان مطلق الزوم مشترك في جميع نوع المتعار فلا يصح كونه ملاقة  
( قوله فاصح ) اي فاصح ذلك البعض الجواب لمذكور عطف على قوله فقلت  
( قوله كالمسح والتمنيح ) فانها متقدمة في الهمزة متحدة على الالتفات في الخارج  
فان قيل انه اراد بالجملة محبة موسى عليه السلام وانها من محبة للقط وهوال فرعون  
علة متقدمة عليه شيء ( قوله ثم استعمل في العداوة الخ ) اي في ترتيب العداوة  
والخرن الذي كان حقه ان يستعمل في ترتيب العلة الثانية اي اللام ( قوله وهو )  
اي كون الاستعارة في اللام تعارفا للاستعارة في اخرور ( قوله نعم ان يكون متروكا في  
الاستعارة ) اي الصراحة على مدحه دون مذهب من قال بان التشبيه اللغوي ايضا  
من الاستعارة نحو زيد امد وحيي نعم فيه ليس المشبه متروكا لكون ترتيب العداوة  
والخرن مذكورا في الكلام فلا استعارة في اللام نعم ولا في اخرور اصالة اقول  
معاد كلام ابصع رحمه الله تعالى هو وفي الابصار ح ان لاستعارة في اللام تابع  
لتشبيه العداوة والخرن بالعلة العائنة وبس في كلامه انه لاستعارة في اللام تابع  
للاستعارة في اخرور واعلم ريادة من شرح رحمه الله تعالى وحاصل كلامه انه  
يقدر التشبيه ولا العداوة والخرن العائنة العائنة ثم يبرى ذلك التشبيه الى تشبيه  
ترتبا مرتب العلة العائنة فمما يحذر اللام الموضوعة لمرتبة العلة العائنة ترتب  
العداوة والخرن من غير استعارة في اخرور وهذا تشبيه كتشبيه الربع بالفاقد  
المشتر ثم اصناد الاسباب اليه وهو القدر من الكثرة حيث قال بهذا الكلام الذي  
قله اشار رحمه الله وتحريره ان هذه اللام حكمها حكم الاسديت استعبرت  
لما يشبه التعليل كما يستعار الاسد لمن شبه الاسد وهو الحق هدى لان اللام  
لما كان معناه محتاجا الى ذكر اخرور كاللائق يكون الاستعارة والتشبيه معا  
ناهما تشبيه اخرور لانا تشبيه معنى كلبي بمعنى كلبي معنى الخرف من حريته كما  
ذهب اليه السكاكي رحمه الله وتبعه الراجح رحمه الله ( قوله هذا ) اي ما ذكره المصنف  
رحمه الله تعالى من تشبيه العداوة والخرن بالعلة حائنة للالتفات ( قوله فلا يكون  
من الاستعارة التبعية في شيء ) اي في وجه من لوجه لان استعارة الضميمة هذه  
حقيقة والاستعارة بالكسابة تشبيه مصر ( قوله به شبه ترتب الخ ) اي شبه الترتب  
الخصوص بالترتب المخصوص ثم تشبيه ترتب عبر العلة العائنة بترتيب العلة  
العائنة بالتشبيه فمما وقع في الترتيب السكلي ثم مسمى في حريته فمما يدل على  
ما قلنا قوله فبررت الاستعارة اولاً في العلية وخرصة وبهجيتها في اللام ( قوله

فلاستعارة مكينة) سوسو. كانت التشبيه انضمر في النفس كما هو مذهب النصف  
 وجه الله تعالى اول تشبيه اذ كور كما هو مذهب السكاكي رجاء الله (قوله او قرنت)  
 في ابتاده الى الاستعارة في التورية. ولترشيح انما يعتبر ان احد القرينة لانها  
 متحدة للاستعارة وبأيده مقابلة الطبقة هاهنا فاستعارة القرينة (قوله ما لم تفرق)  
 نصيغة العموم انقرن يوسف بحري بحري من حد نصير وضرب لفة فيه كذا  
 في التاج (قوله بصغة ولا تفرغ) اذا كان الملازم من لغة الكلام الذي به الاستعارة  
 فهو صفة وان كان كلاما مستلحي به عد ذلك الكلام هو تفرغ سواء كان  
 بحرف التفرغ او لا قال الشارح رجاء الله تعالى في شرح المفاتيح في قولنا لقيت بحرا  
 ما اكثر علومه ان حصل ما اكثر علومه صفة فتقدير القول وان حصل تفرغ كلام  
 فلا كلام (قوله ثم وصفه بالمرح) اذا كان من غير الاءاءة وغيرة اذا كثروا فاما كان  
 من قولهم توسع علمي واسمع به ترضع (قوله هو القرينة سياق الكلام) لالفاظ لم يلامه  
 لا يدل على تغيير المعنى المعبري بخلاف سياق الكلام وبهم من انه اذا كان  
 في الكلام ملازم كل واحد منهما مع المعنى الممازى يجوز ان يكون كل واحد  
 مستعارة وتجردها الان اختيار الاول قرينة اولى لتقدمه والقرينة من لغة  
 الاستعارة (قوله اي شرعا في الصلح) ان كان التسم عارة مما دون الصلح على  
 ما في الصلح ولم يكن الصلح مما عليه فمستلحي على الصلح وقد مدح له بأنه  
 وقوله لا يصحك وانه حليق بدمه بالانواع التسمية (قوله فقلت تصحكته) في خلقت  
 اشارة الى انه يعلم ان قائلين حد عليه بدمه صارت الاموال مرهوبة عندهم  
 وانه عاخر عن اداء دقت الحق عند ذلك لم يقدر على تعكك الاموال صهم (قوله  
 وعليه) اي على التورية (قوله والادافة حوت صدم بحري الحقيقة) اعتبار  
 الادافة حارية بحري الحقيقة في الاحمد بشير الى ان التورية حقيقة وقد صرح  
 في شرح المنهاج بكون الترضع حقيقة حيث قال وبما يجب التنبه له ان الترضع  
 سواء كان صفة او تفرغ كلام فهو على حقيقته لاشابه على المشابه حتى كان  
 استعماله على التورية خرا ملاطمة الامواج والاستعداد لاشراء بقرع عليه الريح  
 والجمارة وعدمها فلا يعتبر فيه تشبيه ولا استعارة انهي معنى قياس الترضع  
 بكون التعداد له في التورية شمع انشأكي اصلاح فلا يردل التورية مشعر  
 بالتشبيه مع ان معنى الاستعارة سمي التشبيه وانما ان التشبيه عين التشبيه هذا  
 لكن ذكر في شرح الكشاف الترضع قد يكون مجازا كالتشبيش والوكر في قوله  
 هو لارأيت النسر عز اذ ياء وعشش في ذكره حاشله صدرى ولعل ما ذكره

في شرح المفاتيح بناء على الأكثر (قوله والآخرى مكينة) يستلزم من هذا الكلام  
 أن ذكر المشبه في الكنية أهم من أن يكون شفعه الموضوع له وبعبارة (قوله يكون  
 الادافه عن هذه الألفاظ للشيء الخ) يعني يكون قريبة الاستعارة المكسفة والقرينة لا تكون  
 تجريدا ولا تشبيها كما مر ثم انه وقع في بعض النسخ فلا يكون تجريدا وهو المناسب  
 لكلام الشارح رحمه الله تعالى فانه قد سبق في كلامه أن الادافه تجرید وفي بعضها  
 فلا يكون تشبيها وهو المناسب لكلام الكشاف أي وهو تشبه بغيرك الخ طالع المتوهم  
 منه كونه تشبيها (قوله من مرشدة) من انترشع وهو بزيادة وحسن القيام على المال  
 (قوله حاورت) بباطل المهمة من المحاوره بمعنى المكافحة كذا ذكره في شرح المفاتيح  
 ويجوز أن يكون من المحاوره الجلب بمعنى ما كسى سميه كردن وعلى التفسيرين هو  
 قرينة نظمية ومساواة ترشع (قوله هذا تجرید) لأن إضافة سدى الى اسد قرينة  
 (قوله هذا ترشع) أي لله لا لغيره لانه لم يعم واسم سدى طيس بغيره ولا ترشع  
 لأن التشبه بكل الصنوع يعمو التصرف المتعارفه واستعارته (قوله على تاسي  
 التشبيه) قال قلت قد بين الترشيح تشبيه كما سبق قلت المراد تاسي التشبيه في نفس  
 الترشيح الواقع بعد الاستعارة والتشبيه (قوله حتى انه يائي) سعة التصاريح  
 لتكون الله مستقلا بالمراد الى ما قبله أي التاسي لا لكتابة الجمل الماصية كلوه  
 (قوله ادلا معي الخ) لا لتشبيه عددا لعدده فبعبارة الإيجازية (قوله صريح  
 في الابصار) حيث قال وادأ حار الله على المشبه مع الاضرب فالمشبه (قوله  
 يدل عليه الخ) ادأ لو كان المراد بالأصل التشبيه ردم لتكرار (قوله لا يماضيه)  
 فيكون التصور حبيذا في المجموع أي اللفظ المركب لا في شئ من مفرداته بل يكون  
 باقية على حالها قبل هذا التصور من كونه حقيقة او مجر كذا في شرح المفاتيح الشريفة  
 ولا ينبغي ان يفتى على أن المدلول الجارى مدلول معبوف به على انه نعم موضوع له  
 بل وضع النوع وما اذا كان مدلول لا تصيب او ترايب كيف يكون مدلول المركب  
 معنى معافيا مع كون مدلول بعض امر به مدلول لا تصيب او ترايب (قوله  
 واحذر هذا عن الاستعارة في الفرد) وقيل قد سبق من المصنف والشارح وجهها  
 الله تعالى أن يلقى التشبيه التخيلى فيكون مفردا وهذا يقتضي بقاء الاستعارة في الفرد  
 على التشبيه القليل فأخرج قوله تشبيه القليل تلك الاستعارة لا يصح للتحويل وفيه  
 ان مادة القضي يحصل تكون محقة ومجرى الحوار لا يجمع وليس كل تشبيه مجرى فيه  
 الاستعارة ولعن الفرق أن المشبه والمشبه به لا كاه مدكورين في التشبيه يجوز  
 أن يكون وجه المشبه منزعا من متعدد هي الأوصاف مع كون مفرده مفردا سيما اذا

كان وجهه للشبه المذكور وأما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام حلوا من  
 المتشابه له والجامع هو كماله وحده منزهاً من متعدد مع كون له الاستعارة منه مفرداً  
 صار الكلام لهما (قوله شرف الخ) يعني أنه ليس داخل في التبريد حتى يرد  
 الأولى فتدبر على قوله تشبهه بتشبيه لكونه عامداً دخلاً في عدد الخس (قوله)  
 تقدم رجلاً وتؤخر أخرى (في شرحه) يعني أن يكون المراد بالرجل الخطوة  
 لأن المزدد الذي يقدم رجلاً لا يؤخر الرجل الأخرى بل تلك الرجل الأولى ثم  
 بخطوة خطوة إلى قدام وحصة أو خلت انتهى أي إلى جهة هي خلف المزدد  
 فاندفع ما ورده السيد في حواشي شرحه الفتح من أنه على هذا التفسير يكون المراد  
 بالقدم قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابله خلفه أيضاً ومن البين أن هذا  
 ليس ههنا المزدد وإنما المذكور أن يكون التقديم والتأخير والتأخير والتأخير  
 على شيء واحد كما لا يخفى على ذي بصيرة وأما متعلقهما فيظهر على ما صورناه  
 من أن المراد تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ووجه الاندفاع ظاهر للأمل  
 في صارت له أما اندفاع الثاني في قوله بل تلك الرجل الأولى فاجد إشارة إلى أن نصير  
 الرجل فالحطه ليصير (معلقهما) أحكاماً هو الرجل التي قدمها بالانقلاب ما داخل  
 على معناه الخلفي وأما اندفاع الأول فإن في تأخير الخطوة بالرجل التي قدمها  
 نصير الخطوة وأما إلى ما لا يخفى على ذي بصيرة وهذا التفسير الذي ذكره الشارح  
 في حواشي الكلام السكاكيري حيث قال فارتفعه وتؤخر أخرى معاً فتؤخر رجلاً  
 أخرى (قوله شبه صورة تردده) أي شبه الهيئة المترعة من أفراده على اليمين  
 تارة وأما من غير مبرومة لترده وتشككه في البانعة بصورة ما ومثل تردد  
 من دام لذهب وهي الصورة المترعة من تقديم الرجل تارة وتأخيره أخرى وانزع  
 منه جميعاً في المشبه هو أجزاء المركب ومدته كالأرض ونص عليه السيد  
 في حواشي شرحه الفتح والعلامة في شرحه فالصورة المشبهة بها معنى مطابق  
 لقوله تقدم رجلاً وتؤخر أخرى والاصطفاة في قوله صورة تردده لانهما ليست  
 بادية حتى يرد عليه أن ترد ليس معنى مطابقاً للثلث المذكور بل لازماً له  
 المطابق وقد صرح بذلك المشبه به أنه يكون معنى مطابقاً (قوله وهو)  
 الأقدام تارة ولأحدهم حري) وهو داخل في الطرفين (قوله كلف وصح  
 المركبات الخ) ولذا يفتح في قاعدة المعنى التركيبية إلى رعاية القوانين التي اعتبرها  
 الواضع (قوله موضوعه لإخباره لاثبات) أي للإعلام بآيات شيء شيء مطلقاً  
 أن كان اللسان موضوعاً بصورة إلهية للإعلام بثبوت شيء شيء مطلقاً

ان كانت موضوعة للامور الخارجية والهيئة التركيبية التخصوصية فيريد قائم  
موضوعة للاخبار بدوت التقييم لريد وقس على ذلك واما قوله للاخبار  
بالاثبات والاثبات القهري به لقطع بان موضوع له الهيئة لتركيبة تضمن الاثبات  
للاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والهمزي . كان ماضيا قصد الاخبار  
وعنده تزيه منزلة الموضوع له مثلا ( قوله هو اي مع المركب اسماء موصدة )  
معناه الحقيقي اثباتا متعدد مع المركب التام هو اي عن قصد الاخبار ولاعلام  
ومعناه الهمزي ذلك على ان يقصد اظهار النقص والقصير . و . كونه ظهور المتناقض  
ما يتوهم من ان كلامه هذا يدل على ان الخارج في المركب يكون باعتبار هيئته تركيبية  
التي هي جرؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مساوئه المطابق ( قوله  
والعرض الخ ) اي الفرض منه اظهار النقص عن رتبة الحسوس والارام للاخبار  
بها لان الاخبار بوقوع شئ مكروه يفرمه احوال النقص والقصير ( قوله مختصر  
الجبار المركب الخ ) بناء على انه المعروف يجب ان يكون مساويا لمعرف ( قوله معدول  
عن الصواب ) فيه انه انما يكون عدولا عنه بمرور شاهد من كلام المتكلم لتجارب  
المركب سوى الاستعارة وملاكم من المثال وغيره . بل خلاف مقتضى الظاهر وهو  
قد يكون كسابة وقد يكون محضا وقد يمتسكه في المفاداة ولا يجوز ان تكون  
كليات مستعمية بمبوضعة ليدل على الواردها ( قوله اي استعمالا لاصارح ) الاول  
نظرا الى المعنى فان الكلام في الخارج امر كذا الذي نظرا الى العرب لا يقتضي ( قوله على  
حليل الاستعارة ) لان يكون استعماله على وجه الاستعارة مساويا او فلا تأسس الى  
استعماله على الحقيقة والتشبه ( قوله فلهذا لا سفت اصح ) في شرحه للعناج الحاصل  
انه يجب ان لا يغير لثقل من حال المورد المشبه به الى حال لمصر امثله ليصح انه  
استعارة وهذا لا ينافي ما ذكره صاحب الكافي من انهم حضروا مثلا ولا رآوه اهلا  
للتفسير ولا جدير بالثنا ولولوا القول لا يوجب غربة من بعض انوحه ومن ثم حوفا  
حليم وحسن من التفسير ( قوله قد اعتقت الراء ) به هي اب . سيما ان رأي الشيخ قد سجد  
انه ليس في كلامه ما يشهر بالاستعارة بالكسابة ( قوله مر محض ) اي لا يوجب في المشبه  
لا انه لا يوجب في غير المشبه به اصلا فان الاظهار توجد في غير لبع لكن لا توجد في المشبه  
( قوله خالية من التشبيه ) قد يقال انما يسمى استعارة لشبهه بالاستعارة في ادعاء دخول  
المشبه في جنس المشبه به وليس شئ ادلا ادعاء عدل الصمد من جهة انه قال في الايضاح  
انتم لها اي التمثيل بدا على سبيل الصبي مبالغة في تشبيهه به فالمراد بالتصويل

ان الالباب المذكور تحصيل في قوله يصل اليه من جنس المشبه به مناقشة ( قوله ما لا ياكل وجه الخ ) بل يكون دفعا لا لطفا فان الاعتدال متحقق في الاسد بدونها بالباب لكن كماله بها ( قوله ما به يكون نوم الخ ) ويكون حصول وجه المشبه به في العادة كالإنسان للانسان في الدلالة على المقصود وان قلنا في العادة ان يمكن حصول الدلالة بالاشارة لكنه غير معتاد ( قوله وعبرة لا تنفع ) بفتح العين اي دما لا يمنع عني من اقلع عنه اذا امتنع ( قوله شبه الخ ) هذا على تقدير ان لا يكون لسان حاله من قبل بلين الله ( قوله في الانسان شكلم ) احتراز عن الانسان الاخرى فان قوام الدلالة فيه بالاشارة ( قوله اذا يقول الخ ) فانه يوجد فيه الاستعارة التخييلية بدون الاستعارة المكتنية ( قوله لا مستطاعه ) اي صريحا لا سيجي من كلام الشيخ فان اصفى وجه الله تعالى استنبطه منه كاشربه صارة الانصاح ( قوله وهذا بشر الخ ) بما قاله بشر لانه ليس في كلامه اطلاق لاستعارة الكناية عن المرمور صريحا ( قوله وهو صريح الخ ) حيث اطلق لاسباب عابه وحده مرمور اليه وهو مستعار بطريق الكناية اي لا طريق الصريح بل يذكر لارائه قاله قدس سره اربعة هذا القوم اليه الخ صاحب الكشكاشي اصرح في مواضع عديدة فان الاستعارة بالكناية الانظار ونحوها ، في تفسير قوله تعالى ( حتم الله ) الآية لا يقول في نحو نقر الرياح ربا من الخزن من حره \* اما صري اليوم في الاحقار اعطاء ان الرماهي استعارة بالكناية عن الصفيق والاقطاع عن الاطعام فانما يكون كذلك اذا كان ما هو المقصود ونصرح به واضحا كونه من روافد السكوت وشائعا لانعامة تشبهه بالاستعارة ما كافي قوله تعالى ( معصون ) الخ وقوله علم يعرف الناس منه لا يقر في بالان سوى ان الله تعالى محمد لكون المعصون حلا والاحقاف لكون الشرف منه مجرا وركبا من باعتبار خاص بالجنس والبصر وان تشبه به بالحل والعلامة بالبشر شائع مستفيض لاكتشفه الانفاص بالاطعام فانه انما يلقا من اضعاف نقرى علمه وقال في تفسير قوله تعالى ( اولئك الذين اشتروا الصلابة بالهوى ) وقد غفل ان الاستعارة بالكناية من الترشيع لسبق استعارة الخمار فليد في قوله \* كان ادنى قلبه خلويا \* والحلل العهد في قوله تعالى ( ينقصون عهد الله ) وليس بدلت لمصلحة مصطلح اشهور ثم المقصود التسمية هي مكاتب السكوت لا يردوه قال في تفسير قوله تعالى ( صر بكم عني ) لا يردوه اي صاحب الكشاف في الاستعارة بالكناية بخلاف رأي صاحب الفتح فقد فسرها المصنف رحمه الله

تعالى بالهدى كرشى من روادف المستعار تسببه على مكانه على سبيل لزمن وقال  
 بها وعل من كلامه اى صاحب الكشف ان الاستعارة في لافزاس تصريحية ولكن  
 لما كانت متعمدة عن استعارة الاسد للشجاع صار كذبة عن ذلك قال قدس  
 سره مع ان عبارته صريحة اخذ هذا مجرد دعوى على اعتماد من عبارته انهم  
 يسكتون عن ذكر المستعار ويرمون اليه بدكرشي مروده وسان الاستعارة  
 بالكناية هو السكوت او هذا الرادف فكلا من الظاهر ان يكون هو الرادف  
 لان الكناية ذكر اللازم وادارة البروم فالرادف اولى من يسمى كناية لانه توطئة  
 وتعميد ليدل به الى السكوت وهو انقصود وقول صاحب الكشف وهذا  
 هو المستعار بالكناية اشارة الى ذكر شي من رواده مثلا يكون محمدا لادكره  
 في مواضع عديدة وهو الظاهر لقربه في الذكر قال قدس سره فان المستعار  
 هو السكوت هذا مسلم لكن كونه كناية غير مدكور في كلامه من كونه مكنا  
 صدق الكناية غير المكينة قال قدس سره والرادف المذكور كناية عنه  
 اذا كان الرادف كناية مع استعارة تصريحية كان استعارة ملبية بالكناية  
 عن السكوت قال قدس سره اشارة الى هذه اشارة مسلمة لكن لا يظهر  
 من ان الاستعارة هو السكوت او الرادف المذكور قال قدس سره بل لم يرد  
 الخ هذا بموجب ان الظاهر به انه الاطار عند صاحب الكشف قال قدس  
 سره على قياس ما عرف الخ اشارة الى ان قول صاحب الكشف الذي مرنا  
 ان الكناية لا تاتي في ارادة الحقيقة ليس معناه ان لافزاس هي كناية مع انه حقيقة  
 ان الامانة لا يحتمل ان الكناية كالاتا في ارادة الحقيقة لان في ارادة الاستعارة  
 فالافزاس مع كونه استعارة مصرحة لا يبا في كونه كناية عن مستعار السكوت  
 ولا يخفى انه حينئذ لا يكون اطلاق الكناية عليه بمعنى المصطلح فانها حقيقة  
 كما سبقت واعلم ان صاحب الكشف قال ولما لم يكن لافزاس او انقص كناية  
 عن السكوت بل دالا على مكانه كان كناية في انسبة اخرى نأت الاسدية لردوف  
 والخطبة وهو التبعاع والمهد فلو قيل بمقصود عهد الخيل مثلا لم يكن  
 من استعمال اللفظ في القدر المشترك نظرا الى انه مما احب لانات الخطبة وترشيحا  
 لكونه كناية وجاز ان يعمد نظرا الى انه في هذه استعارة انتهى وهذا يدل  
 على ان القس من حيث انه كناية عن اثبات الخطبة مستعمل في معناه الحقيقي اعني  
 انطال طامات الخيل فيكون كناية عن اثبات الخطبة للمهد وترشيحا للعل  
 ومن حيث انه في هذه استعارة كان مستعملا في مطلق الاطلاق المشترك بين ابطال



المهد وبطل الصائب ولا يلزم ارادة مصيبن من اللفظ الواحد في اطلاق واحد  
 لان الاستعمال الثاني هو المراد والاستعمال في المعنى الحقيقي لمر الاختلاف الى المرومة  
 فلا يكون المعني مفصوذين بمرات من لفظ واحد وهذا متحقق في كل مجاز وكتابة  
 فانه لا بد من تصوير معنى الحقيقي لينقل معالى لازمه او ملزومه فعلى هذا يكون  
 قوله ان الكتابة لاني ارادة الحقيقة على مظهره ويكون النقص كتابة مصفحة  
 \* قال قدس سره علم انه اراد مع لا ينبغي انه مضاف لما قبله سابقا من الكشف  
 ان الاستعارة بالكتابة اعلم ان يكون اذا كان واضحا كونه من دوافع المكوث شائعا  
 لانعامته تشبيهه بالمستعار منه وانما المراد من كون شري استعاره بالكتابة فاجلوا ان  
 كتابة باعتبار المعنى الحقيقي وان كان استعارة نصرت بجهة في حده كما هم من صارت  
 التي نقلها آتيا \* قدس سره وهو نظير ما سلف في الترشيع \* حيث قال  
 في تفسير قوله تعالى (اوئت الدين اشروا الصلاة الخ) ان التعقيب باللام قد يكون  
 ثما لاستعارة الاصل لا وجهه غير كافي قوله \* لعل التلماع لم تدم \* وقد يكون  
 مستعلا كافي عشق في كونه فاضح في الرأس لشهر بمرزة الوكرين ففسروا انما  
 \* قال قدس سره من ان الكتاب كفي الاتات \* فعلى قوله ان الاستعارة كائنة  
 في الانيات كتابة عنه لا في الانيات طير مقصودة بالانيات \* قال قدس سره لا يخلو  
 من نصف \* لا تعجب به فان ابي كايكون محففة تكون محله ويكون بالاستعارة  
 حينئذ للمعنى الصريح بخلاف ما قد حصلت فافقه على ما سلف فان اطلاقها عليها الانصاع  
 بالمعنى المصطنع ولا معنى للمعنى كما اعترف به سابقا \* قال قدس سره \* وعداه  
 بقوله وان شئت حلية لحال فاستمع لهذا المصالح \* قال قدس سره واستعان  
 مدائح \* قد عرفت ان مدح كبره السارح رحمة الله تعالى مراد صاحب  
 الكشف وانما ذكره سبحانه من التعصب وعدم تقع الكشف (قوله وانما ادخل  
 الخ) قال الشاعر انبدر من قوله اراد ان يثبت لنته الى يد ابر الاناس  
 المذكور استعارة ويحتمل ان يكون مراده ان اليد المكتبة استعارة كما يدل عليه  
 قوله لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة فلذا قال انما اراد رحمة الله تعالى ان لا يكون  
 في كلامه ذكر الاستعارة بالكتابة من بهم من قوله لانك تجعل التمثال مثل ذي  
 اليد الخ انما انما اليد مسمى على تشبيهه بي اليد وما ان ههنا استعارة بالكتابة  
 او لا وعلى تقدير وجودها في التشبيه المذكور او انما المذكور اعني التمثال  
 او التشبيه المذكور اعني دا ايد فلا دلالة لكلامه عليه (قوله بغير ان يصح عليه)  
 في كل لفظ دال عليه صريحا ويشار اليه حسب اوجها (قوله عن حقيقة) اي

عن موضعه الحق الذي يستعمل فيه لآعن معناه أحق أن ليس اليد عبده  
 مستملا في غير معناه يدل عليه مع أنه لم يقل من شيء إلى شيء قوله و يوضع  
 موضعا لا يتبين فيه شيء كالفسير له ( قوله في قوة تأثيره في الغداة ) يشير إلى أن  
 ضمير زماها راجع إلى الغداة والمراد تأثيرها في الغداة والمراد صاحب الكشاف  
 جعله راجعا إلى الغداة وهو الظاهر والاول اقوى لان الكلام سبق للغداة ( قوله  
 فبعد الشبه المتزعزع الخ ) أي فبعد المشاهدة التي انزعاجها غير حاصل لك من اليد  
 بان يكون المعنى اذا صحت الشك والها شيء من اليد دلت بل حصل المشاهدة لك  
 كما يضاف إليه اليد اعني الشك حيث شبه في قوة التأثير ، ذلك في تصرف الشيء  
 بيده ثابت له بما قبله والمقصود ان يشتهل حكم المصروف في الشيء بيده ( قوله  
 سلا ) في التاج السلو دائل شدة المدح وعشق وعبادته يعني بمن من حد نصير  
 وقيل بفتح ، لفتح فيها شدة وفي الصحاح سلوت عبادة واسلبت عبادة ( قوله مجازا )  
 بالصبر حال والفاعل فيه معنى العمل المستفاد من كلمة لتسبرى امره سلام  
 حال كونه مجازا ( قوله من الصبر ) خلاف السكر متعنى قوله صبر يعني انه مشتق  
 من الصبر خلاف السكر لأم الصبر يعني دهاب ( صبر ) قوله ويدل هو على  
 القلب ) بناء على ما في التاج ان الاقصار مراد من اركازي باقوانا وكذا في الصحاح  
 والاقاموس ولا يمكن اساده إلى الناظر ( قوله تحفة بن جلال الخ ) مراد جملة  
 هذا القول على تقدير كون الامتناع والتزك معناه الحق فمنوع من القدرة مسترة  
 في معهودها ايضا في التاج الامتناع استادن والتزك دلت برداشي وان اراد صحت  
 على تقدير ان يحمل الامتناع والتزك على معنى الاستدعاء والروايل فليس لك كلام  
 القائل على تقدير حمل الاقصار على معناه الحقيقي مع ان نقول بالقلب يصح  
 سكتة لطيفة وهي انه نزل الناظر مع القدرة عليه ( قوله حتى الاستعارة بالكسابة )  
 هذا الصنف لا هذا القوم ( قوله مراد ان بين الخ ) هذه لارادة بطريق الكسابة  
 او طريق الاستعارة التخليقة بعدد جلال الافراس والروحان والصبي على الاستعارة  
 التخليقة والاستعارة بالكسابة لا يراد به لم يقصد من الافراس والرواحل على  
 مذهب المصنف رجاء الله على تقدير كون الاستعارة تحصيل الحقيقة الافراس  
 والرواحل فكيف يدل على انه بعث الآلات واعا يلام دلت لوراء افراس الصبي  
 ما يلزمه فصل الاستعارة الحقيقية فربما للكسابة كافي قوله لم ( يقصود بعد  
 الله ) اوتوه له الآلات كما هو مذهب السكاكي رحمه تعالى ( قوله واعرض  
 عن معبوده ) ارادته قصد العادة لا يعمل الآلات بكسابة ( قوله فطلعت لآله )

من يطل الاجير بالفتح عدة اى تطل لامن يطل الشيء بطلانا فلا يردان التسمية  
لا تطل على البطلان ( قوله يجهه من جهات السير ) اى يفرض من افراضه  
( قوله فالصبي على هـ من الصوة ) اى انصبي فى البيت اسم يقال صبي بين  
الصبي والصبا اذا كسرت قصرت واذا فقت مددت مأخوذ من الصوة مصدر  
صا يصو صوا وصوا يعى الميل الى الجول والقوة لامن الصبا مصدر صبي  
من حد سمع وهذا على وفق ما فى الصحاح من ان مصدر اللبى من حد نصر صوبة  
وصوا ومصدر المبني من حد سمع صبا بالفتح والمندوفى القاموس الصوبة جملة  
الفنونة صا صوا وصو وصى وصبا وصى كرمى صل صبة فالاستدلال به  
ان كلا الساتين مشتركان فى المصدر واما كان الصبي على هذا المعنى مأخوذاً  
من الصوة لامن الصبا لان المناسب تشبيه المقصد بالمقصد لا تشبيه حال الصبي  
بالمقصد ولا حاجة الى تأويل الميل بما قال اليه على ما قبل لان المقصد الاصل  
للسان انقصاء الشهوة التى تدعو النفس اليها وما عاين اليه مقصود بالفتح  
( قوله او ان الصبي ) فيه إشارة الى انه يجوز على هذا الوجه ان يكون الصبي  
من الصبا بتقدير المصباح كما فى الصحاح كما يجوز كونه من الصوة ( قوله وصوا  
الشباب ) إشارة الى ان المندوفى على صبي حيث جازته وهو انتهاء الشباب عنه و  
ادع الى ( قوله وللبلى ) من اللبى على الاصطلاح اى محل بل الشهوات ( قوله  
وليس صحيح ) اى كونه قوله على اصح القولين متعلقاً بقوله مستعملة  
ليس صحيح لانه بهم من كونه الاستعارة مستعملة فيما وصفت له اما هو على  
اصح القولين واما على قول الغير الاصح فانه غير مستعملة فيما وصفت له وليس  
كذلك لاتصاق القولين على انه مستعمل فيما وصفت له ثم فرق بينه وبين  
الوضع على القول الاصح ادعائى وعلى غير الاصح تحقيق ويمكن ان يقال ان  
قوله على اصح القولين ليس إشارة الى الاختلاف فى كونها مستعملة فيما وصفت له  
بل هو مجرد بيان لدخول الاستعارة فى قوله هي الكلمة المستعملة فيما وصفت له مع  
كونه محازا لصله ان الاستعارة كلمة مستعملة فيما وصفت له على اصح القولين مع  
انه لا يسمي على ذلك القول حقيقة بل محازا وانما قيد به لان دخولها انما يصح على  
هذا القول لا على القول الغير الاصح لانها حقيقة عليه وعلى هذا الوجه تعلفه  
بقوله هي الاستعارة انما يركب فى عبارة المتكلمين هذا وجه التأمل ويجوز ان يكون  
وجهه انه لا يلزم من عدم حوار ارادة الوضع فى الجملة والوضع بالتحقيق ان يكون  
تعلفه مستعملة غير صحيح جوار ان يراد الوضع بالتأويل فيكون المعنى فى الاستعارة

تعد الكلمة مستعملة فيها وصحته بالتأويل على اصح قولين ولا يسمى حقيقة  
وحديثه ينظم الكلام عايدة لا شذام والجواب من اجل وضع على الوضع التأويل  
بعد ان لا يتدر منه لما مطلق الوضع والفرد الكامل وهو التحقيق (قوله ويرتكب  
كون الكلام قلنا) فاختل الظن وصار معقدا لفصل بين قوله على اصح القولين  
ومثله بقوله في الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيها وصحته بين قوله لا نسجها  
حقيقة وبين قوله تعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين (قوله يجب ان يكون  
لارادة) اولراد انه احتراز وتقييد لا يخرج على اسراف الجمل، فحذف هو الاسم  
دون من كذا في شرحه للفتح ولا يفتى حاشي التوجيه من التكلم لان الارادة  
تكون لنا كيد وما نحن فيه ليس محلا له واسم الاحتراز يكون كلفه عن الملوقة  
اولا فصره خلاف الظاهر اشبادر (قوله متى على يجوز) فامراد قوله بصريح  
ليصح الاحتراز (قوله واحجب) اجاب في المختصر ان اسكاي رحه الله  
لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره بتأويل وضع التأويل بل مراده  
انه مرضي لعمالوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويلي كما في الاستعارة  
ففيه بالتحقيق ليكون غريبة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لان المعنى الذي  
يستعمل فيه احدا وهو الوضع التأويلي وفيه يحتمل ولا فلا، لا يسم عروص  
الاشتراك من التبادر من الوضع هو التحقيق وانما يطلق على الوضع التأويلي  
تجورا وما ثانيا فلاته مرع تعريف الحقيقة بمذكر في تعريف الوضع بتعين  
الكلمة مازله وهي بنفسها قل وانما ذكرت هذه ليعتبر به في الاستعارة  
في الاستعارة الخ فهذا صريح في ان الوضع في تعريف الحقيقة والمعنى المذكور  
وان قوله من غير تأويل في الوضع للاحتراز لا تعين مراد (قوله ولا يفتى عليك  
صعب عند الكلام) اما ولا فلا عبارة المفتاح صريحة في ان قيد بنفسها  
لاخراج مطلق الجار عن تعريف الوضع فله قال قول بنفسها احتراز عن المحاذ  
اذا سبقه جرد ما رددته حقيقة فادقت التعيين وصفا وامانا ثانيا فامراد من  
الفريفة في الجبر مطلقا لعدالة بخلاف المشتبه فانها معين مراد ولما ثالثا فلان  
تعين اللفظ في الاستعارة ازا المعنى المحاذي ادناه انه هو حسب الفريفة فكيف  
يصح انه تعين اللفظ بنفسه واما رابعا فلان التبادر من الوضع الوضع التحقيق  
لا الادعائي (قوله ورد الخ) حاصه ان تعريف الحقيقة غير مانع (قوله لا عبارة  
الفتح الخ) اشهد بذلك ان ان يصح في قولنا انه يمكن لهذه الصادرة اضاف  
فانه يمكن التقييد بصيغة تؤدي معناه غير عبارة المفتاح بل بفساد ما عيار وضع

استعمل به (قوله لرم دور) بمعنى الصلح اعني توقف الشيء على ما توقف عليه لان معرفة العرف توقف على معرفة العرف المتوقفة على معرفة العرف بلا واسطة في الاول وبواسطة في الثاني (قوله لا يعني ان يلتفت الخ) لان الشارع فيما بينهم ان يلتفتي المتقدم والتأخر لا لتكسر لاسيما في التعريفات فانه لا يجوز فيها الاكتفاء اصلا كمثل اعادة به دليلان (قوله ولو سلم الخ) اي ولو سلم ان المراد بالوضع ما وقع به التخصيص على شيوعه في بينهم فهو لا ينعى في دفع الانتقاض لانه يصدق على الصلوة استعماله في الدعاء انها كلمة مستعملة فيما هي موضوعة له في الجملة وهو الوضوء المسمى من صير تأويل في الوضوء الذي يقع به الضابط وهو الوضوء الشرعي فانه وضع لتحقيق وان لم يستعمل في الدعاء به هذا الوضوء فلا بد من تقييد الوضوء الذي يستعمل من قوله فيما هي موضوعة له بالوضوء الذي به الضابط حتى يخرج (قوله اي مع قطع النظر الخ) اشارة الى ان قيد الحقيقة للاطلاق كان الجنبية اذ كانت حين لمحت كانت للاطلاق بمعنى انه لا يصر معه شيء آخر حتى للاطلاق انها فيكون المعنى الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له باعتبار كونها موضوعا له من غير اعتبار امر آخر ويهدأ بتصحيحه لا يمكن اعتبار الجنبية في تفرعه الجنبية لان استعماله في غير الوضوء له ليس منبئا على كونه غير موضوع له من غير اعتبار امر آخر فانه مع ما توهم من ان الجنبية ليست له مستقلة للاستعمال فيها والتدريج متعقبة فكلما صحح التقييد بها في الجنبية دور الجوار محل بحث لان ذلك متى على توهم كون الجنبية استعمال (قوله بدخل فيه القلط) ليس المراد به ما يكون سهوا لسبق القسام بل ما يكون خطأ في القاء صادر عن قصد فلا يرد ان قيد المستعملة يخرج القلط (قوله وهذا غلط الخ) لان استعماله خطأ في القاء به لم يرد حسب قراءة حالية او مقالية كانت مع ذلك القلة وقيل ان حاصل كلام المصنف ان مراد قوله مع قرينة مانعة عن ارادة صاحبها ان يصب ثلث بقرينة والغلط ان كون كلامه صادرا لا عن قصد لا يصب القرينة على ان وجود القرينة في صورة الاستلزام وجودها في جميع الصور فالغلط الذي لا يوجد فيه القرينة واضح في تعريف المصنف ان المراد بالغلط الخفاء في القاء فصدما والله لا بد ان يكون معه قرينة ولا ما فهم كونه غلطا وقدر ان يصب القرينة امر تخفي فادبر الحكم على وجود قرينة (قوله الجوار القوي الخ) احتراز عن الجوار الغليظ ولجواز مدى في حكم الكلمة اعني الاغراب والجواز يستعمل بالمقيد في المطلق فانه لا بد من مسمى متوسطة في القاء كاطلاق اشهر على شدة الانسان

قوله في معرض السبع معها في شمس العلوم معرض كسر اسم المكان الذي يمرض فيه الشيء والعرض اشكار كرد وعرض كرد وقال علامة في رى السبع والرى الهيئة من الناس (قوله في انه كذبت بمعنى اح) الجذر متعلق ببرزت بعد متعلق الجار الاول بها اثلا لا يتم تعلق حارس من حسن واحد بالفل و ضمير في انه راجع الى الهيئة بضمير انوت وكذبت اشارة الى الاسم وضع حالا ومعنى بدنى يابى وسزد عالمي برزت المية مع لادمار في معرض السبع مع الاطفا في نهاية معنى مما قلته للاسد من غير تعاون بينهما لا شرا كهما في اقبال الشمس قهرا من غير فرق بين النصار والنافع وهذا المعنى هو الموافق لقوله لا ينفوت ويسر وه الالعبية في تمكيد الضمير وفي شرحه لمتاح ونجده انبى قوله في انه اى السبع كذبت بدنى وهوان يكون له محبت واسدولعه كذبت في موقع ادب انتهى فالكاف في كذبت مثل الكاف في قولهم الاسم كريد اى ريد ومثله حتى ان تسبع بمعنى مثل كونه داهى اى كونه داه و منه ككوه داه محبت وداه الغر ولا يخفى ان السبع متصف بهذه الصفات الثلاث ان قيل في انه كذبت لانه بمعنى كذبت وانه لا فائدة في اعتبار هذا العبد (قوله استعارة وصف الخ) اى لغة إحدى الصورتين لفظا الصورة الأخرى يستعمل بدله او - والصورة الأخرى والاولى ترك لهما وصف الخ (قوله كاهل الخ) ولولم احاطت بهما لم يجرى المقسم بل قيد المقسم لانه محبة عرسه لعود الى المقسم فاعلم هو الاخص الحيوان قلنا فليكن في عارة السكاكى رحمة لله لى كذبت (قوله ويبدل قنعا على ذلك الخ) لا معنى في هذا جواب آخر حاصله منع كون المقسم الجاز المفرد بل نعم منه واجواب الاول - مبطله وسبع لكونه غير احصى صفة هو واجب تقديم هذا الجواب على الاول او ابراهه بكلمة على كفى المختصر لا معنى هذا الجواب وكونه مؤيدا للجواب الاول في ان معنى الاستعارة ليس قنعا فليجوز انفراد اخره واورده بصيرته على قوته (قوله هم منه ليس مورد قنعة) اى ليس الخ المعروف بالكلمة المستعملة الخ مورد القنعة ولا يخفى ان هذا صدر لا يدع الاعراض لان مدار الاعتراض انه جعل الاستعارة من قسم الجار الرجوع الى معنى الكلمة التي لا تكون الامفردا الاضمار على التمثيل الذي هو مركب مضاف ضم اليه في المختصر مقدمة اخرى وهى قوله فصلا بررد سراجع الى معنى كلمة اهم من افرد والمركب ليصح المختصر في تعيين اى حصر بمعنى راجع الى معنى الكلمة والمراجع الى حكمها وتوصل ذلك انه قل الجاز هذا السالف فبما نزل من

المجاز اللفظ الذي تجوز عن موضعه الأصلي سواء كان معنى أو امرأه أو نسبة  
 ليدخل المجاز العقلي الذي هو في الجملة والجدار في الحكم فيه ويكون المراد بالقوى  
 ما ليس بعقلي أي الجواز أي لما يختصص بمكانه الأصلي بحكم أو وضع سواء كان  
 في معنى اللفظ أو حكمه بخلاف المعنى ما يختصص بموضعه الأصلي بحكم العقل  
 كافي للفناح والمعنى هو معنى فصدر راجع إلى حكم الكلمة وراجع إلى معنى الكلمة  
 أي اللفظ مفردا كان أو مركبا ليصح الاختصاص به وبين الراجع إلى حكم الكلمة  
 والراجع إلى معنى اللفظ قسمان متضمنان لمادة وغيره المتضمن للمادة فصار استعارة  
 وغيره والاستعارة قسم من صدر الراجع إلى معنى اللفظ المتضمن للمادة مفردا كان  
 أو مركبا فلا يكون قسما من أخصر المفرد بقى ههنا شيء وهو أنه وقع في الفناح بعد  
 قوله لقوى قوله وهو ما تقدمه ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حمله على ما بين المجاز  
 للركب والمجاز في الحكم والجواب أن المراد بقوله وهو ما تقدمه بقى هو أن يكون  
 المراد به ما يخالف السري في لا الاختصاص بالمفرد أو المراد به أمثاله ما تقدم  
 أو المراد أن المعنى صدي ما تقدم فانه لا يقول بالمفرد العقلي ويدخله في الاستعارة  
 بالكساية وكذا المجاز في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول أن إطلاق لفظ المجاز عليه  
 بطريق التشبيه وأما جسر المفرد اعتبار الاقرب كشبهة المجاز المعنى بالمجاز  
 في الجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح رحمه الله تعالى وحلى هذا بالقول بضمية  
 دلالة هذا الكلام مجردة عن تزويج جوابه والاهم الغلبة مع الاحتجاج إلى هذه  
 التصرفات ولذا قيل به يجوز أن يكون هذا القسم مدبصا حاصلا كإطلاقه التمثيل لكن  
 الحق أحق أن يتبع قال السكاكي رحمه الله أحسن من أن يتوهم في حقه أنه قسم المجاز المفرد  
 إلى قسمين وإلى المعنى وقد قسم المعنى إلى قسمين وغيره مع عدم شعوره بذلك (قوله  
 فلا يصح في التعريف) أي بخلاف قوله الراجع إلى معنى الكلمة فانه ليس بشرح وفرة  
 صحة الاختصاص دالة على أن مرادها أنه (قوله مع أنه صرح به) يعني أنه صرح  
 بأن الاستعارة صفة قسم من المجاز للمفرد فكيف يرضى بأن يرد في تعريفه للمعبر من الكلمة  
 اللفظ مطلقا فلا يرد أن كلام الشارح رحمه الله هذا ما لا يندرج من قوله صرح به ليس مورد  
 القسمة لأن ما تقدم كان في بيان مدبص إليه سلف وهم قسموا المجاز مطلقا وهذا الكلام  
 في بيان تعريفه للمصدر ثم انحصر مذكور إشارة إلى ما في فصل المجاز العقلي حيث قال  
 وأما ما جرى على قولنا ههنا وقولنا ذلك في فصل الاستعارة التبعية وقولنا في الجواز  
 الراجع عندنا لا يصح إلى حكم الكلمة على ما في أصل المجاز كالمعربا ويقسم عدى

هكذا الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة انتهى اى على قولى  
 برد المجاز العطفى الى الاستعارة بالكناية وكما الاستعارة تتبعه وقولى من اطلاق  
 لفظ المجاز على المجاز فى الحكم بطريق التشبيه وليس به اخص فى المجاز اجعل المجاز  
 كله لنويا وهو الكلمة المشتملة فيما هي غير موضوعة له الذى سماه المجاز فى المرد  
 وقبل فى بيان الحوالة انه صرح بان اسقم اليها ابحار الهوى الذى عنه بقوله  
 وهو ما تقدم ويسمى المجاز فى الفرد ولا يتحقق انه لو قدر الحوالة بما ذكره يلزم للناقاة  
 لفظ كورة (قوله بعد ما يرد الخ) يعنى ان هذا التعميم لادب المجاز المركب اعنى  
 التشبيل فى التعريف ونعم ما يرد ذلك بزم اما عدم دخول المركب فيه او دخول  
 المجاز فى تعريف الخفيفة (قوله لم يدخل المركب) اى ان المركب فى التعريف لان  
 الاستعمال فى غير الموضوع له التخصص فرع وجود الموضوع له شخصى ولا موضوع  
 له شخصيا للمركب لعدم الوضع الشخصى له هذا ووارد الوضع الشخصى له او  
 لاحرازه لاندفع الاعتراض كالآتي \* قال قدس سره ان لتبدر من هذه العبارة  
 الخ \* هذا حق لكن اعتبار ثلث الامور فى بطريق اخر من ان يكون ثلث  
 الامور احراء لها او خارجة عنها تار حصة لها كما فى تشبيه السقطتين  
 الشبث فى الهيئة الخاصة من الحجرة والشكل الكرى والقدار المخصوص  
 لومعروسة لها والمصطلح من الانواع من الامور المتعددة قد يكون من مجموع  
 ثلث الامور كالوحدة الاعتدالية لمعسكر وقد يكون من امر واحد بالقياس  
 الى امر كالاصناف وقد يكون لانواع جزم من واحد وحرم من آخر  
 وحقق يكون المترع من كذا مستلزم تركب مترع عنه فى قوله وحيد يفرز  
 ان يكون كل واحد من طرق التشبيه استلزم مركب ماضية فبدر فانها المقدمة التى  
 اوقتها فى الخطو عليه مدار كلامه كما سبق عليه \* قال قدس سره لانه مترع \* من  
 عدة امور هي اجزاء لم يردع الشارح رحمه الله تعالى هذا المعنى فلا وجه لغيره انما هي  
 من الانواع من امور يقتضى تعدد المأخذ كما معنى من كلامه \* قال قدس سره \* كان  
 وحده التشبيه قباح \* لا المترع من المركب يكون مركبا البته \* قال قدس سره ولو  
 كننى فى التشبيه التشبيل الخ كلام مستند \* دل يذهب شارح رحمه الله تعالى اليه على  
 اكتفى بالانواع من المتعدد سواء كان مركبا او لا \* قال قدس سره \* ذهب المحققون الخ \*  
 فى الغنى ان القسم الثنى وهو ان يكون وجه تشبيهه وحده كنهه فى حكم الواحد  
 على نوعين اما ان يكون مستندا الى الجنس كسقط لدر اداسه بين الديك فى الهيئة  
 الخاصة من الحجرة والشكل الكرى والقدار المخصوص وكالترى اذا شئت بمغود



الكرم المور في الهيئة الخاصة من مخرج الصور اليهم المستديرة الصغار المقدير  
في الرأي على كهيئة مخصوصة الى مقدار مخصوص او آخر الامثلة المذكورة فيه  
وقد سبق ذلك في كلام المصنف رحمه الله تعالى ايضا وقال العلامة في شرح قوله  
واعلم ان التشبيه متى كان وجهه ومصدره غير حقيقي وكان مترافا من عدة امور حص  
بسم التثنية نحو قوله الكفرة كالسراب في المنظر جلس مع امرئ القيس على ما ذكره  
في الاخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه الاكابر ينادي على ان يكون وجه  
الشبه مترافا من متعدد لا يقتضي تركيب لطرفين والشبه التمثيلي لا يقتضيه الا كون  
وجهه مترافا من متعدد من غير تعرض جانب الطرفين فلا بد له من احدى وجوه  
تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاهده **قال** قدس سره **و** بنى  
عليه السلام **في** ان معنى اعترافه ان التمثيلي اى الاستعارة التمثيلية مستلزم لتركيب  
لانها يحاز مركبا لان الشبه التمثيلي يقتضي تركيب الطرفين **قال** قدس سره  
عنه **السلام** في الفتح **اع** لا يستلزم من متراف الا كون الشبه والشبه في التمثيل صورة  
مترافه من متعدد ولا تنزاع عنها لا يقتضي التركيب على قدر يكون مركبا وقد يكون  
مفردا كما مر وسيكتشف ذلك **قال** قدس سره **وان** انحصرت **اع** هذه  
الشريطة صدقة لكن الكلام في تحقيق المقدم **قال** قدس سره **به** على ما مر  
يعني ان كل تشبه تمثيلي اما تركيزية **تشبه** الى الاعتبار **ب** متراف له متراف  
**قال** قدس سره **واما** تصوير **لاول** وهو حوار كون طرفي التشبيه التمثيلي  
مفردين **قال** قدس سره **وهو** خلاف الصادر من المصدر **لان** انصاف ان الصادر  
هنا ان يكون في احدى تعدد واما تركيب لطرفين او وجه الشبه فكلاهما هو مختار  
الشارح رحمه الله كما سيجي **قال** قدس سره **ولم** من احدى **اع** قد بقيت من الفتح  
الامثلة التي لمرهاها مفردا من وجه الشبه فيها متراف من امور متعددة هي اوصاف  
الطرفين ولا معنى لتشبيه التمثيلي لاجل وجه متراف من امور متعددة على ان العلامة  
صرح ان تشبيه امر الكفرة بالسراب تشبيه تمثيلي وجهه متراف من متعدد كما مر  
**قال** قدس سره **ولو** ان يعبر **اع** **والا** حارة **لان** التجار ان يكون كل واحد من الطرفين  
مع تعدد الامور المتعبرة فيها **ورد** بعد دلالة حرة **اللفظ** على جزء معه **وان** كان له  
اجزاء **قال** قدس سره **وهو** مردود بـ **اع** **لان** في ان مدركه **اع** **انما** يتم  
لو وجب ملاحظة الامور فصر في معنى ذلك اللفظ الذي عبر به عنها وليس كذلك  
فان التشكك بالاحاطة لامور متعددة فصار او يشرع عنها وجهه شبه ثم يعبر عنها لفظا  
مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك المعنى يفعل منه الى الكل اجالا ثم يلاحظها

تفصيلا فيترج عنها وحده **الشه** قال قدس سره يستمدونة لذات المفظ الخ  
 فيه انها مدونة لذات اللفظ نصا او اثره وسبقه في الانتقال الى ملاحظتها  
 قصدا في انفسها وان لم يكن في ملاحظتها قصدا في معنى ذلك اللفظ وكون تلك  
 الملاحظة باعتبار اللفظ مقصورة في ارادة محل بحث **قال** قدس سره فيكون الدال  
 على امثله الخ **في** اثبات قدس سره ان الواجب في شبه المركب ملاحظة اجرائه  
 اجمالا لينتقل منه الى التفصيل وسطا المثل في ذلك وفي غير ذلك من ملاحظة  
 الطرفين قصدا ولا بد من المثل عليه اصلا فيلحق بين التشبيه المركب والمرد  
 واضح فلا يخفى المركب عليه **قال** قدس سره يستمدونة من لفظ المثل **ان**  
 اراد عدم كونه مفهومه من تفصيلا فليس كذلك واما في تشبيه المركب  
 مجموع لم لا يكتفي بالملاحظة الاجلية التي ينعني بها التفصيل اللازم في انزعاجه  
 الشبه وان اراد عدم كونه مفهومه اجمالا فمجموع **قال** قدس سره لفظ المثل للمعنى  
 الاصل فيها فيكون المراد منه الفعنة الموهودة المخصوصة **قال** قدس سره  
 والاشعار بالتركيب **اي** مستأ **قال** قدس سره ودحو الكفاي الخ **ف** يكون  
 لفظ المثل كالوصف الصواب في تشبيه ملاحظة الفعنة والحكم بالمشبه عليه  
**قال** قدس سره بما ذكرنا الخ **في** قوله **اي** بعد مجرد دعاء لثبوت بذكره  
**قال** قدس سره فذلك هو كلى الخ **في** امثله تحت اسبق بالهدى وهو امر  
 يصاق من المثل في قياس الى الهدى ولفظه **الاستعلاء** المنزع من الراكب  
 في قياس الى الركوب وقد استعمل لفظ المثل على المشبه به هي كلفة على  
 في امثله من غير ثمار بالثبوت وهذا معنى لاستعماله تشبيهية النوعية قال الشيخ الطيبي  
 في حاشيته الكشف في شرح قوله **مثل** فكيفهم **خ** يعني هو استعارة تشبيهية  
 واقعة على سبيل النوعية يدل عليه قوله **شبههم** وهي تمثيلهم واستقرارهم  
 عليه وتمثيلهم به **بالحال** من على الشيء **وركنه** ثم استعمل لفظه التي هي المشبه  
 المتروك **كذلك** الاستعلاء استعماله في شبهه **ويقال** هي ان الاستعارة تشبيهية  
 الاستعارة **وبه** يشر قول صاحب الفتاح في استعارة مغل لثبوت حال لتكفي وكتب  
 وكتب بحال الرمي الخ **اي** **قال** قدس سره **و** صرح بان كلى واحد الخ  
 الملازمة مجموعة من اللزوم **اي** يستمر في كلى واحد منهما **مور** متعددة هي ما أخذ  
 انظر **في** سواء كانت حرا **اولا** **قال** قدس سره لا يستمر الخ **في** ما عرفت من ان  
 الانزعاج على ان **ثلاثة** لا يستمر التركيب **لا** واحد منها **قال** قدس سره **بل** في ما خذوها

بل التعدد في ما خدم، ولعل تسمية تركب المأخذ على التثنية **قال** قدس سره الاول  
 ان المشبه به مثلا الخ **قال** قدس سره فانه بما فيه من الانزعاق قد يكون من المجموع  
 وقد يكون من واحد، فليس لي تخروعي في التدبيرين لا يلزم التركيب **قال** قدس  
 سره والثاني ان وجه الشبه في التثنية **خ** **قال** مجموع فان وجه الشبه في التثنية  
 يجب ان يكون منزعا من متعدد وقد عرفت ان الانزعاق لا يستلزم التركيب **قال**  
 قدس سره وهي مصروفة **كل واحد الخ** **قال** معاد عارضة اعني قوله لا معنى  
 للتثنية المركب الخ ان التركيب يستلزم الانزعاق واما ان الانزعاق يستلزم التركيب  
 فكلاهما لفرق بينهما بالمجموع والمخصوص **قال** قدس سره ولعلنا تشبهنا الآن  
 الخ **قال** حيث لم يتبين **سبقي** به استعارة تبعية او تشبيهية اما ثبت حتى زعمه عدم  
 اجتماعهما **قال** قدس سره الاول ان يشبه الهدى الخ **قال** لا ينبغي ان الاستعارة  
 لا يشبه على المثلثة في المشبه بدعاء كونه فردا من المشبه **قال** لا يناسب حمل الآية  
 على الاستعارة بل كناية ادليس المقصود المثلثة في الهدى كونه فردا ادعائيا من  
 المركوب **قال** قدس سره الثاني ان وجه تمسك الخ **قال** هذا هو المراد من الآية  
 ان المقصود مدح التقى ما لهم مسرفون على الهدى والمثلثة فيه **قال** قدس سره  
 الثالث ان يشبه الخ **قال** لا ينبغي ان تركيب من **دعا** والهدى وتمسكه به اعمري  
 محض ادلا تركب بين الذات والصفة وكذا في جاسب المشبه به علاقته في تشبيهه  
 احدهما بالاخرى وادعاء دحوله بها فصلا من المثلثة المحاذرة من الاستعارة  
**قال** قدس سره يعني **يد** كرجوع الامم الخ **قال** فان بعض اولئك الذين على رءوس  
 من داهم **قال** قدس سره الا انه قصير الخ **قال** الاقتصار على بعض القاطب بالاستعارة  
 التثنية مع كونه موصوفا لاجله من شاهد من كلامهم ولا يجوز ان يشبه بمجرد الرأى  
**قال** قدس سره كانت كلمة على **د** **قال** دلالة الترابية **قال** قدس سره فذا انصح جواز  
 الخ **قال** انصح بما تقدم انه يجوز في تشبيه كونه لفظا لنفسه مطوبا ذكر علم اذ **قال** وانه  
 لا يجوز كونه امر اذ في الاستعارة واما جوار كونه لفظا لنفسه فهو المستعار مرادة غير  
 مقدره في اللفظ فكلاهما مقصودا **قال** قدس سره **قال** قدس سره في احوال الخ  
**قال** اعتبر ثلاث المعاني قيودا للخص كان لاستعارة تبعية وان اعتبر اجماعا كانت تشبيهية  
**قال** قدس سره فانه جعل الخ **قال** حيث قال شئت حالهم بحال من اعلى الشئ **قال** وركبه  
**قال** قدس سره هو انشئت الهدى **قال** لا هيئة المركبة من التقى والركب والهدى  
**قال** قدس سره فديتخلل اجتماع التبعية الخ **قال** حيث قال فتنه حال المكلف الممكن

من فعل الطاعة والمقصية مع الارادة مع ان يصح ما خبره محل مرجعي الخبر يعان  
 فعل وان لا يفعل فان تشبيه الخال بالخال لا يستعمل في تشبيه بدل عليه الاستقراء  
 كما مر متقولا عن الطيبي \* قال قدس سره وقد صرح المح \* حيث قال فاذا  
 اردت استعارة لمن لم ير معاه فدرت لاستعارة في معنى اخرى ثم استعملت  
 هاتر لمن انتهى لكن هذا التصريح اعجاب على كونه تبعية ولا يدل على في  
 كونه تمثيلية ولما ذهب الشيخ الطيبي الى ان التشبيه كالتشبيه سابقا فبه التثنية  
 بناء على مراده من اشاع الاجتماع بينهما وقد عرف حاله قال لشارح رحمه الله  
 تعالى في شرح الفتح في هذا المقام وما يشك اليه سطر في كلامه ان الاستعارة  
 التبعية ولو في الطرف قد تكون تمثيلية واستعداد ذلك على ان الخرف مفردو التثنية  
 يستلزم تركبها انما نشأ من سوء الفهم وقصور البصيرة في لصاحبه \* قال قدس سره  
 قدس \* نصيحه الخطا باب والتصرف عطف على قوله تعالى في قوله مثل ان معنى  
 على اصول الفصول \* قال قدس سره ارادة الله تعالى \* هي رأى المتشبهة  
 من حواسر تختلف ارادة عن الارادة \* قال قدس سره انما يشبه المح \* قال  
 الشارح في شرحه للمفاجعة المشبهة فعد في المصالح في المخلوق جميعا لان  
 حاصتها ارادة الخير والنعوى مهيبة مع تعويض الالتفات اليه والله المتدبر ما يتعلق  
 بالراجي والمرحوم لان معاهاتر في الحيرو تقوى عن اصحابه في طريق ظاهر الاسافة  
 جاب ان حوصم دون الراجي لكونه قرب من رعاية الادواب وضوح في تقرير المعصود  
 وامه في تصور وجه الشمس للردد ولكن لم يجمعه حلوا من الاسافة الى جانب  
 الخالق حيث قال مع الارادة من ان يطع اختياره وفي له الممكن والمخير اشارة  
 الى ذلك \* قال قدس سره وعبارته هذه محذرة ايضا لئلا يتوهم انه انما يختل عبارته  
 لو كان قوله بل ووجد صورة عطف على احدى في قوله تشبيه الحنة واصرابا على لما  
 لو كان تحذير المتأخر اي هو وصف صورة عطف على قوله فان معنى التثنية واضرابا  
 عنه كان موافقا لصارة الفتح في معنى ملازمة (قوله انه توهم للامام) بان توهم  
 للامام يشبه توهم سريته في النفس وتأثرها عند فاعلمه سره له واصدق الى الملام  
 قرينة للاستعارة وليس شبه الملام شبه له حتى ينوهم الملام مثله انه شبه توهم الانبياء  
 لمسة لشبهها بالسبع مطلق عليه اسم الماء وضوح الملام على معنى الاستعارة  
 الحقيقية ليكون قرينة للاستعارة بالكيفية (قوله مستحسن) لان الاستعارة الحقيقية  
 قاتلحسب الحسن البالغ من تارة للاستعارة بالكيفية كذا في الفتح (قوله فذهب الملام  
 بعرف شراب مكروه) لاشتبه على ما كرهه العلوم واداء المكروه لانصاف كل

معها بالكرامة عند في موضع التي ربه وهو مخالف لما في الايضاح واما قولنا في  
تمام فليس فيه دليل لجوار . يكون ابو تمام شبه اللام بطرف الشراب لاشتماله على  
ما يكرهه لنوم كما يعرف فاستقل على ما يكرهه الشراب لاشتماله ومرارته فيكون  
التصبيه في قوله تعالى في ذلك عيب . وورد بعد لا تقوم فربما حرارة الغرام كما  
ان الله يسكن عليا لوام فيكون تشبها على حد من الماء فيجوز الاستعارة والاستعجال  
على الوجهين لانه كان ينبغي له ان يشهد بطرف شراب مكروه او شراب مكروه  
انتهى فان معده تشبه اللام بطلق الطرف لوانا المطلق ومعنى البيت لائقني ماء  
اللام فان ماء كان قد استعبره وحصل به الزى والقطع العطش به علاجه الى  
ماء املامة ووجه الاستعصار من ثلاث تشبيه اللام لكونه مكروها لنوم بطرف  
الشراب المكروه او الشراب مكروه وبهذا ثبت لا بد من شيء مع ان يستفاد  
منه تشبها بمعنى طرف او بطلق الماء وانظر ان لفظا لمكروه في الموضع من  
الشرح وقع سواء من قول الله عز وجل على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشهد بطرف  
شراب مكروه او شراب مكروه . فان كان لفظه مكروه مذكورا فمعنى لم يكن  
لعوله كان ينبغي مع كذا انتهى (قوله ان يكون التزريع) اي ربيع الاستعارة  
المصرحة كقوله تعالى في شرح رحمه الله تعالى واما ما دلل ان في وجود  
التزريع للاستعارة المكسبة خلافا لما قال السيد في شرحه لفتح مبدل ان في قول  
السكاكي رحمه الله تعالى ان لانه بخارة في نحو عدي اشد الخ اشارة الى ان  
التزريع والتعبير اما بخبر في الاستعارة المصرحة بهادوس لكن في هذا الكسر الصواب  
انما اشارة الى ان مكسبة على قولهم على السب لا روم احب بدت شيئا له انتهى فاقنع به  
انما هو تزريع المصرحة على به يجوز ان يلزم كونه علة من صورته وجمية كان ما هو  
قربة المكسبة كذا (قوله ثم هذا الفرق الخ) متعلق بقوله ادل الفرق وكذا التعقيب  
كلام المصنف رحمه الله تعالى وقوله وهذا معي قوله في الانصاح الى هم اعراض  
تبعها (قوله وما يرب اي آخر) اشارة الى بطلان تالي المشار اليه في السابق حاصل  
اعراضه املوا كان تعيلية عدة بذكر السكاكي رحمه الله لزم ان يكون التزريع  
تعيلية لكنه ليس كذلك ويمكن جمعه كلام مستعلا اشارة الى انه مسئلة برأيه يفرع  
عليه بطلان الثاني ولما تعرض في كونه محرم مع انه لا دخل له في الثاني نعم ان اشار  
رحمه الله تعالى قال في شرحه تحت حوتعه لبيان التزريع سواء كان صفا او تفرع كلام  
هو على حقيقة لانه على المشبه حتى كان الشعر لشيء من اسد صوروا في البرائن



ذكر الوصف ح \* أن كان المراد منه تعوية وتربية البهائم المستفادة من التشبيه  
الذي مع الترشيع فالعز صانعو إرادان لكونه متجهاً لهما وإن كان المراد منه تعوية وتربية  
لثلاثة المستفيدة من التشبيه الغير بدون هذا الترشيع فلا ورود له لكونه خارجاً  
عنه زعماً عليه وما سبق من قوله والترشيع يقع من التعريد والأطلاق ومن جم  
الترشيح مع التعريد يؤيد ردة المعنى الثاني حيث اعتراها بعينه بالنسبة إلى الأطلاق  
والتعريد وكذا الكلام في سبب التشبيه \* قال قيس سره ذكر هذا الكلام أع \*  
دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم توقفه على من المصير جملة عليه عدم كونه  
بأنه أوقع بأنه مذكور هو - ثم طعن على اعتراضه الذي أورد المصنف على السكاكي  
رحمة الله تعالى في رد التهمة في الاستعارة بالكساية والتعيلية على ما سبق في معنى قوله  
فلاستعارة بالكساية لا توجد بدون التعيلية بأنها مستندة لها اتفاقاً بناء على اتفاق  
الكل ما صافه خواص متشابهة إلى أمثلة وذلك بقضي الاستدراك المذكور وأما  
قال تعيل صفة الخ لا يحسنه يرى على الاستدراك المذكور وهو تعويل محض توهيد  
المصدر جهة الله وليس بعدها لاجتماع الكساية لا توجد بدون التعيلية عند المقوم  
في نحو يقصون عهد الله وعدد السكاكي رحمة الله تعالى توجد في نحو ما قبل الربيع  
( قوله لا يكون لأعلى سبب الاستعارة ) أن إرادته لا يكون لأعلى سبب استعارة ذلك  
اللازم فيه ذلك المشبه على التعيل وإثباته الثاني - سواء قيل لكانه لا يلزم منه استعارة  
المكسبة للاستعارة التعيلية بمعنى بصورة الوهمية وإن أراد أنه لا يكون لأعلى سبب  
استعارة ذلك التلزم بصورة الوهمية فموضوع لم لا يجوز أن يكون إثبات ذلك التلزم  
عنه على سبب تعيل من غير استعارة بصورة الوهمية ( قوله ما حصل به التخصي  
أخ ) بل عه وحده العصى - إذا حوسب إليه مراداً في سبع كان أسمه الله في الموت  
بطريق إظهار كاستعمال لغة سبع ووجه الدفع أن دعاء الترادف لا يوجب ذلك  
كأن ادعاء كون الشخص من فرد الاله لا يوجب كون لفظ الاله حقيقة ذلية ( قوله  
دلى سبب الفضل ) - يقال ذلك لأن أصل الحقيقة في سبع وسئل أفراد قسمين يوجب  
العموم والمخصوص لا يترد في الأصل الواحد في الصدق لما كان موهما للاتحاد في المفهوم  
ولذا توهم الترادف بين السبب والمصير حيل الترادف بينهما ( قوله وعلى هذا  
يسدع ما قيل ) - في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى لأن ادعاء  
الترادف لا يوجب الترادف ودعاء السبعة لا يوجب حكون الموت غير موضوع  
له بالتحقيق ( قوله وذلك لا يعمد إلى الخ ) أي اتفاق ما قيل لأجل ما نقول

المشبه هو السبع الحقيقي وهو ليس مراد قطعاً والسمع لادعائي نفس الموت وهو موضوع له \* قال قيس سره إشارة الى ان لفظ الميت الخ \* يريد ان قيد الحقيقة في تعريف الحقيقة تعديلية يعني الكلمة المستعملة هي وضع له لاح كونه موضوعاً له وشك تحققة في اللفظ الميت في قولك انظر الميت وليس تعديلية حتى يكون المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيداً بكونه موضوعاً له من غير اعتبار امر آخر معه فلا يكون لفظ الميت حقيقة في الموت لاستلزامه سبعة \* قال قيس سره سره فهم منه ان استعار هـ لفظ الميت الخ \* هـا مسلماً اذ لم توجد فرصة صارفة عنه لكن قوله في تعريف مطلق الاستعارة من قومه وبنت ترد بالسمع السبع فادعاء السبعة لها قرينة على ان المراد معاً المشبهه الادعائي ولانك ان المشبهه الادعائي هو الموت فلا يكون الميت مستعاراً \* هـا معنى لاستعارة اللفظ لخاصة يكون المستعار لفظ السبع المذكور بناء على تصريحه به فلاحاجة الى ما ذكره بقوله اللهم الان يقال الخ \* قال قيس سره وتعرجه لها بما ذكر الخ \* لما حلت التعريف فقد عرفت وسماحل الأمثلة \* هـا ما يورد في قسم الاستعارة بالكناية الإتيان أمثلة ليس في شيء منها دليل على ان المستعار لفظ الميت \* قال قيس سره وعده بخارج الخ \* نصي ان ادعاء السبعة لموت ادعاء استلزام كون له ما به \* هـا فادعاء الاسدية انصاع بسره كون لفظ الاسد حقيقة والفرق تحكم \* قال قيس سره كما مر \* من قوله لان الادعاء لا يحصل الموضوع له غير موضوعه مخ \* قال قيس سره فتأمل \* وجه التأمل ان التصور المذكور ادعائي في ذلك لاستعاريين فالوصوع له في المكتبة موضوع له حقيقة فيكون حقيقة وفيه صراحة غير موضوع له حقيقة فيكون مجازاً فالفرق المذكور محقق في العارة وبما ذكرنا ظهر ضعف الجواب الذي ذكره في شرح المفاتيح من ان ما ليس بخارج عن معنى الموضوع له اذا اعتر معه امر خارج صار خارجاً عنه دون العكس ان ما كان خارجاً اد اعترمه ليس بخارج لم يصح خارجاً والسبب فيه ان ما اعتر به خارجاً كان خارجاً قطعاً لان ذلك لما يكون اذا كان اضمار الخارج تحقيق لادعاء (قوله) حيث يدفع الاشكال في اشكال احتلال عبارة السكاكي رحمه الله تعالى واما عرض المصنف رحمه الله تعالى فلا يدفع بهذا الحق ولذا قال في شرح افتتاح وكيف ما كان يتوجه اعتراض الإيضاح بأنه جعل الاستعارة بالكناية من اقسام الجهر فاعوى وليس هـا لفظ مستعمل في غير ما وضع له انتهى اللهم لان نصه \* هـا مذكور كما يشتر رده (قوله) وبالجملة ما جمعه القوم الخ (هـا) يجري في كل صورة يكون قرينة



الاستعارة الشعبية لقصة ولا تجري فيما يكون القرينة حالية أدليس هما اللفظ يجعل  
استعارة بالك. به كافي قوله تعالى (لعنكم تقون) قال أهل استعارة تبعية لأرادته  
تعالى لا شاع التي حيه لكونه علام القبول وكذا في قوله تعالى (وما بود  
الذين كفروا لو كانوا مسلمين) قال في استعارة تبعية على سبيل التهنئة بقرينة ماسة  
كثرة الوداد بحالهم قال لشرح رجه الله في شرح افتتاح تجد ان ارادة التقوى  
استعارة بالكسبية عن زجي وسنة لعل اليه قرينة وقلة الوداد استعارة عن كثرة  
تهكمها وذكر قرينة وعلى هذا القياس وفيه ان ارادة التقوى ليست بعد كورة فكيف  
يجعل استعارة بالكسبية وان الزجي مذكور صريحا لكونه معنى حقيقيا فكلمة لعل  
فكيف يكون مكسب منه وان سنة لعل اليه تعالى قرينة عن نهاليت بمعنى التي  
لاعلى ارادة التقوى بحرص الزجي وكذا ذكر ربيع و داد الكثرة قرينة على عدم  
كونها لقللة لعل كون معنى استعارة عن الكثرة وقال السيد في شرحه جعل الاقتاد  
استعارة بالكسبية عن ربحه وعمل لعل قرينة لها وفيه ان المذكور في الآية تقون  
بصفة العمل والاستعارة في معنى العمل لا تكون الاتبعة فالتبعية ولو لم يأت في آخر  
فلا يكون التوجيه له كورا فبما يحتمل ان قيل جعل المصطلح معارفا لكتابة  
عن يري مهم الاقتاد وأمره - التقوى امر حوالهم يذكر لعل تقون و منه  
ليس ههنا دلالة التي في أهل إلى الكسبية - وهو تصوير لاستعارة فاعل تقون عن  
يحي منهم الاقتاد ويرد على جميع أوجهات به تصور الاستعارة بالكتابة في الآتي  
على غير طريقة السكاكي رحمه الله والكلام يذهب على حريين طريقته (قوله لا محاررا  
مرسلا) بان يكون مذهب محار عن دلت علاقة الملاممة - على ما مر (قوله ان  
للإفلاحة بين النجيب هي مشهدة) ي على نقد بر كون دلت احوال استعارة بعبية  
لان الكلام في رد التبعية إلى الكسبية واداء جلت على الجواز المرس لا يكون منخص  
فيوم يصاح على تقدير كونه مرسلا يرم بحقق مكتبة بدون تعليلية ويرم  
الفساد المذكور في لشي لاوب في كلام السكاكي رحمه الله صريح في انحرار الاستعارة  
التبعية إلى الكسبية على قاعدة هو لا يشهد لاحد من الاستعارة بقرينة الاستعارة فكسبية  
لشي حتى تبقى التبعية مع دلت محار فلا يتم ما رده المصنف واما قلنا كلامه  
صريح في ذلك لانه بان وواهم جمعوا اسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة  
بالكتابة بان هو مذهب في فوهم نطقت احوال كذا الحال التي ذكرها هدهم  
قرينة الاستعارة بالكتابة استعارة بالكسبية عن التكميل وجعلوا نسبة لطلق اليه

قربة الاستعارة كإزاهم في قوله \* وادابيه سبب صرف \* فكان أقرب  
إلى الضبط أقول كلامه في آخر فصل الحجاز المعنى صريح في أنه محضه حيث قال  
وإني نأه على قولي هذا من أن نحو انت الربيع استعارة بسكينة وقولي ذلك  
في فصل الاستعارة الشعبية من قوله ولو أنهم قسوا جعلوا ح وفولي في النصار الرابع  
عدا الاصحاب إلى حكم التسمية على ما سبق مرته يسعى إلى إيضاح في الجبل الجبل  
المحاركة لقوله وبقسم عدى إلى مقيد وغير مقيد وإيضاح استعارة وعبر استعارة  
والاستعارة من مصرح بها ومكنى عنها وانصرح به في تحقيقه وتجييله ولكني  
عها إلى مقربتها من مصرح وهي كالإيحاء في قولك باب شية وكسفت  
في قولك نطق أحال تكذا أو امر محقق كالآلة في آت الربيع لفلان في  
إسقاط الاستعارة الشعبية والحجاز المعنى من إفساد الاستعارة وحدها داخلين  
في المكنى عنها \* قال قدس سره فإذا قلت أخ \* لم يعبر وحده لتصور بعد  
تصور الشارح رحمه الله بقوله في قولك سفت الحلال أخ \* كما تكرار لم يذكره  
الشارح رحمه الله (قوله لا ينبغي أن يلتفت إليه) رد على أحد من وجهه  
في الخاتمة بقوله لا بد من عدم من أن ليس الاستعارة الإيجاز علاقته  
بشأنه وأد لا يعرف بها علاقة غير المشابهة فالو لم يكن استعارة من تصح الكلام  
اصلا مع أن السكاكي رحمه الله مصرح بأن غايتهم من عدم وهي كالمعار  
المسماة باللاق لتعقيد المسدود في الحقيقة وهو عدم ولا طريق الجواز  
المرسل إلى لا يعرف القصد بها إلى علاقته بغير المشابهة كما في إضمار المية  
أنهى يعني أن مذكوره الخطأ من اشتراط لا يعرف في الاستعارة بمحض لا يقرر  
صدهم ولو غير الترخا في لفظ لم يطل حصر آخر في المرسل والاستعارة  
فالاول شرط لحسن الاستعارة لتصريحية والثاني ضرورة من استعمال لفظ  
التشبيه في المشبه وأداه كونه قدرا منه ثم يشترط بها قصد التشبيه أدلوا بقصد  
التشبيه لم يكن استعارة وبعض المتأخرين لم يعرفوا أن قصد التشبيه وقصد  
المبالغة في التشبيه فافترض بأن هذا مخالف لما صرح به سابقا في موضع متعددة  
من أنه لا بد من قصد التشبيه واعتقال الأدل يعرف بهما علاقة في ليس المعروف  
المشهور بينهما علاقة غير المشابهة فلا يتأني سابق في بحث الاستعارة الشعبية  
فلا عن بعض الصلاد من تجويز كون العلاقة بينهما علاقة بـ على علاقة  
لازمة لفظي ومأصل قوله مع أن السكاكي رحمه الله تعالى أخ \* أن مذكوره  
في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى من جواب السكاكي رحمه الله تعالى

لا يتم لانه معترف بكونه استعارة للصورة الوهمية \* وقال قدس سره إشارة  
الى ان الاستعارة اعم \* يعنى املا كره الشارح رحمه الله ان يرد لوقال دلت  
العض بالاستعارة الحقيقية في الحال باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال  
يجعل الحسن لها وفيه ان حسن الحسن لها انما يجب بتحقيق الاستعارة الحقيقية  
في الحسن لكونه مستملا في صورته وهمية لاني الحال لا الصلة ولا تبعاً فكيف يصح  
قوله بل في الحب وهذا هو الذي بحث الشارح رحمه الله على جعل لفظة لها معنوا  
ثابت لجعل كما في قوله تعالى ( وجعلوا لله شركاء الجن ) واما تصريحه  
بما ذكره فانه يجب على تحقيق الاستعارة بين المكتبة في الحال والصلية  
في الحسن ولا بد على تحقيق تسمية في الحال اصلاً \* قال قدس سره  
بل الظاهر من كلامه يجب المح \* هذا نحل بعيد غاية المد فان كلام المصنف  
رحمه الله يندى على صوت من ان الكلام في نطق الحال والاقرب ان يقال  
انه جعل الاستعارة الحقيقية في نطق الحال لجعل الحسن لها باعتبار تقدير لفظ  
الحسن والمقدر كاسعد فكيف في قول نطق الحسن لانه الحسن المفقوظ  
استعارة تسمية كدهن في نطقه لعل الحسن المقدر \* قال قدس سره والجملة  
المح \* فانه ذكر ثلث مقدمات كل واحدة منها محال للكلام السكاكي رحمه الله  
( قوله في شرائط حسن الاستعارة ) انما ذكرنا شرائط حسن الاستعارة  
مقولة واعتدنا بامتناعها بوقوع غير حسنة وكذا جهات حسن التشبيه  
ملاحضاً في كلامه لا شمول وجه التشبيه لطرفين محسن للاستعارة والتشبيه  
وانتدنا بوجوب انتفاء كل من عليه السكاكي رحمه الله وكون التشبيه واعياً  
بالمرص بوجوب حسنة ( وكونه مفصلاً بوجوب عدم حسنة ولا بوجوب انتفاء  
وكذا كونه سميماً عن الابد بوجوب حسنة وكونه متديلاً بوجوب كون التشبيه  
غير مقبول لا نفاذ وعدم الانتفاء بالتشبيه بوجوب كونها مقولة وبالانضمام ينتفي  
الاستعارة كالبهية الشرح رحمه الله تعالى قوله ولذا قلنا الخ وان اردنا انما بوجوب  
حسنها ولا بدق بانه كاهو المصير المتبادر المستند من صدارة الاقتراح حيث قال  
واعلم ان الاستعارة له شروط في الحسن ان صادقتها حسنت والاخرت من الحسن  
وربما اكتسبت فيها وقد ادهم الكاشي وانما قال ربما اكتسبت فيها لان عدم  
شروط الحسن لا يقتضي اقص من يقتضي عدم الحسن وعدم الحسن يقتضي اما  
بوجود الحسن اقص واما عدمه حسن واتضح معاً وهي الحالة المتوسطة بين الحسن  
والضعف فلا بد من صرف لصورة من الظاهر بان يقال المراد بالشمول بلا

شبهه وكذا بالوفاء الوفاة لا شبهة فانه اذا تحلقت الشبهة في الثبوت والوفاء يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الاله لا يبق حسنها ومعنى قوله ولذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه الخ اي لا اجل ان عدم اتمام اثر الشبه شرط حسن الاستعارة قلنا بمعنى المحققين من علماء البيان انه ما تحقق لان تمام التشبيه ولم يذكر المشبه وذكر وجه الشبه كما في المثال المذكور بتشبيه النعم برأيت مثل اسد في الشجاعة وانه ليس باستعارة بل على معنى ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه لان القول بالتشبيه المبلغ اولى من القول بالاستعارة الغير المحسنة كادعيت الاله لبعض فنكنا اياها بالمشبه بالمشبه صريح او ضم كما في قوله تعالى (انجيله اياهم من المحيط الاسود من الفجر) ووجه في كلام مبشر بالتشبيه من جعل المشبه على المشبه او ذكر مع لفظ المشبه صفة لا يسمي المشبه نحو من يسكن الارض ونحو ذلك كما مر سابقا من اسرار الالفاظ فل بعض الناظرين متأنفة لما قلناه السبق في شرحه للفلاح ان اتمام راحة التشبيه في ذكر المشبه فيه من غير اشعار بالتشبيه كما في قوله قد رزق الله الارض على الفجر او فاما اذا كان التركيب مجتمعا للتشبيه والاستعارة نحو اسد يرى فانه يفسر للمشبه كما في تشبيهها كما مر وان قدر الخبر اي هندي استعارة كما قلناه الاخرى ففي هاتين الصورتين كانت الاستعارة صريحة وادار على ذلك بان بين المشبه بالمشبه فود ذكر وجه الشبه كان تشبيه الاستعارة ففسر قوله ولذا قلنا اي لاحل ان شرط الاستعارة عدم الاتمام قلنا انه اذا اراد على وجه الاتمام بان ذكر وجه الشبه متلا كما تشبه بالاستعارة ولما كان قوله لان اتمامها بطلان فخص من الاستعارة ما لا يهد لتوجيه قدر لاصاف اي يطل كالانصر وحمل قوله اعني ادعاء الخ تفسير لعمري ولا يخفى ما فيه من التكلف حتى بان ادعاء ان الاستعارة في قوله قد رزق الله الارض على الفجر غير مستصبة مما لا بد منه من شاهد فان الاستعارة انما تقتضي حيا - كمر منه وعدم اشعار بالتشبيه بحيث لو افهم لفظ المشبه مقدم لفظ المشبه استقام الكلام ولم يعتد بالمالعة وهو محقق في المثال المذكور (قوله ثم المردة نصفه حسن) ويثبتون من ان فيه اتمام راحة التشبيه فلا تكون حسنة مدفوع بان المشبه في المردة هو الذات مع الوصف كما ان المشبه في المرثعة الذات مع وصف ومردك وقيل ان الصريد يحسن بعد تمام الاستعارة فلا يكون لاشتمام به والاشتماء مع حسن ما يكون قبل التمام وفيه انه قد سبق ان قوله تعالى (ومن كل ثمر يكون ثمر صريا) الخ مانع من جعل قوله تعالى (وما يستوي الاخران هذا عذب مرت الخ) هي للاستعارة

مع انه جاء بعد تمام الاستعارة ( قوله جليا ) جلاء لأبغض الى الاستدلال فانه  
 معقود للحسن والتوضيح جلاء اعاد في الاستعارة التصريح بمعية لعدم ذكر  
 التشبيه فيه بنفسه طوله يمكن وحده التشبيه جليا يصير تعمية بخلاف الاستعارة  
 بالكتابة لان التشبيه المذكور لفظ مستعمل في معناه استعارة لفظا تشبيها كناية بالمرنة  
 كافية في ذلك كذا في شرح المفاتيح الشريفة قدره فانه قد حفي على المعنى ( قوله  
 ام محلا ) اي بحسب تحقق لا بحسب الصدق ( قوله وبين التشبيه ) اي  
 عند البلقاء لانهم يحتررون عن غير حسن لانه لا يصح الاستعارة فيكون ما هو  
 تقدم من ان كل ما يأتي فيه الاستعارة ينشأ من التشبيه ( قوله غير ناعمة لها )  
 بان تكون ناعمة لتشبه كذا في معار انية التشبيه بالسمع انشئت بملان  
 ( قوله استعارة مصرحة اخ ) يعني ان الاستعارة التعليلية مقصودة  
 في نفسه مبنية على تشبيه الصورة الوهمية بالحققة وينبغي ان يصحكون حسبها  
 رعاية جهات حسن التشبيه وكونها في بعض الصور ناعمة لكنية وقرينة عليها  
 لا تقتضي ان يكون حسبها ناعمة خبيثة ولا يكون لها حسن في نفسها نعم يقتضي  
 ان يكون حسن ممكن اعاد موحدا بربك حسبها ( قوله وظاهر عبارة المصباح اخ )  
 وهو قوله وانما لم يرفع لعمري والتعريف بغيره وانما قال وظاهر لانه عكس ان يقال المراد  
 المرفوع من اوله مع حكم بخارجي وكذا المصباح كذا في الترحيم وهو المصباح  
 لسابق كلامه ولا حجة ( قوله كلمة غير اخ ) ظاهر هذه التعريف ان يكون معلى  
 تعبير الاعراب معدي او زيادة موحدا لكونه محاسنا ومحصى من التعريف الذي  
 ذكره المصباح جده قد تعدي فيه معنى ان يكون التعريف في الاعراب والمعنى ان ما خالفه  
 موجب له ( قوله اظهر اخ ) انما هو انما يجوز ان يراد بحكم الاعراب الاتزان ترتيب  
 عليه اعني القاطعة والمعولية ( قوله وبه يشعر لعدم استباح ) حيث قال فالحكم  
 الاصل هو المحر ( قوله من مقصود ) اي مقصود من هذا الكلام في المقام الذي وقع  
 السؤال عن الاعراب قرينة به على الخذف هو المقام بخلاف الاول فان القرينة فيها  
 الامتناع العقل ( قوله ان لا يحسن كذا في رتبة ) قبل صدالة النكاف تقتضي في ذاته  
 تعالى لان كل شيء يكون مثل مثله فانه تعالى هو مثل مثله فاداني مثل مثله فقدرني هو  
 تعالى عن ذلك علوا كبيرا وليس بشيء لان الثانية من الاضادات والانتضاضات يتكافأ  
 وجودا فلو كان ذاته تعالى متلاشيه في حسن الامر يلزم ثبوت مثله في نفس الامر  
 فمعرض مثل مثله بمره ثبوت مثله بحسب القرض ومعهم الآية اي مثله  
 في نفس الامر لان عرضي قال بعقل عرض كل شيء والى ما ذكرنا اشار المصباح

رحمة الله تعالى بوجه ادلوكا له مثل لكان هو مثل منه تدبر ( قوله ادلوكا له  
 مثل لكان هو مثل مثل الخ ) قبل المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة  
 الكلف في ان يكون مثل مثل سواء بقرينة الاضافة كان المفهوم من قول التكلم  
 ان دخل درى احد فكنا احد غير التكلم وانما لا نسب به لو وحده مثل لكان هو  
 مثله لان وجوده محض هو هذا جزا يستمر بعد الآخر والجواب عن الاول  
 ان اسم ليس شئ وهو ككرة في سياق التخييل في قوله لاية لئ شئ يكون مثله  
 ولا شك انه على تقدير وجوده يصدق عليه انه شئ هو مثل مثل والاضافة  
 لا تقتضي حروجه عن عموم شئ بخلاف المثال كقولهم القرية عقلية دلت  
 على تخصيص احد لغير التكلم لان مقصوده ان يمنع عن دخول البر عن الثاني  
 ان وجوده مثل شئ مطلقا يستلزم وجوده من ليس مع قطع النظر عن خصوصية  
 ذلك الشئ وذلك بين قاض تصور ان يكون مداه تعدي من ولا يكون هو مثلا  
 لانه مكاره في قوله س ر ه الصواب اح مذكر ليس بمواو اما والافان  
 لمذهب الكلاسي هو اراد الله وليس في لاية شعرا فاجبة فصلا عن الاراد واما  
 تأويله جيبه يكون لغة قياسا متبادلا استثنى فيه بعض كل هكذا لو كان له  
 مثل لكان هو من مثله لكنه ليس مثله فلا من بيان اطلاق التام حتى تم  
 الوجة ان ليس بناء على وجوده مثل وجوده مثل في صيغة واحدة في العلم  
 والحول لا يجوز من احدهما دلا على الآخر قال قدس سره بل هي ذلك  
 تعريه الخ في تعريفه ان المروم يتحقق تحقيق العلاقة الموجهة للانتقال من المعنى  
 المعنى في المعنى الثاني ولذا لم ير من اطلاق سى صلا قال قدس سره  
 لم يكن وجه آخر الخ في ارادته لا يكون وجه آخر من الكسابة غير الكسابة  
 لئلا يثبت لوحه الثاني فذلك غير لازم في الاراء تعريه في وجهين في دلتها وان كانا  
 متباينين لوجه واحد من الكسابة وان اراد انه لا تعير به كابل عليه قوله بل  
 لا يكون اختلاف لافي اعادة حيث مجموع قال لوحه الاول منه اثبت المروم  
 بين وجوده مثل وجوده مثل ليكون في الاراء كسابة من في المروم من غير  
 ملازمة احكام الامثال واحد وانه يجرى في حق دول الاثبات فان في اللازم  
 يستلزم في المروم دول العكس بخلاف الوجه الثاني فان مبناه ان حكم  
 الثاني واحد والاول يكونا متباينين ولا يحتاج الى اثبت المروم بين وجوده مثل  
 وجوده مثل التل وانه يجرى في ساق الاثبات كافي بعبث لداته وبلغت اترابه  
 قال قدس سره ان لاول كسابة في قوله و الثاني الخ في ان الكسابة

في النسبة لأنه فيه من ترز بصريح نسبة كاسي وجماع فيه نصريح بالنسبة  
بطريق الاصافة فهو على الوجه كناية من القسم الأول أصي ما يكون المطلوب  
بها غير صفة ولا نسبة ثم إن نسبة قدس سره انما يريد اتحاد الوجهين في ذات  
كونه كناية في النسبة لأنه لا تعبر عنهم الا في افعاله \* قال قدس سره لأن العبارة  
في الكناية الخ \* بمعنى احتلاصهم في اللفظ في الكتابة مستعمل في المعنى  
المقصود أو المعنى الأصلي فمترق المذكور غير ظاهر بعد النكل (قوله من فاعلتها)  
وهي المبالغة لأنه كدهوى الذي بادية (قوله فيمن له مثل أخ) أي فيمن يمكن له مثل وفيمن  
لا يمكن له مثل \* قال قدس سره اعبر بالاسمالة بسطة اليد الخ \* حصل كلامه  
أن الشارح رحمه الله حصل من كنهه فيمن لا يمكن له وفيمن له مثل كناية وجوار ارادة  
المعنى الحقيقي في الجملة كاف في كناية واستغناء من تحقيق الكشافة كناية في محل  
يمكن معنى الحقيقي فيه بغير مترق على لكناية في لا يمكن وكلا الوجهين مدكورين  
في الكشف مثل أن قوله تعالى (يس كنهه شيء) وقوله تعالى (بل يدها  
مبسوطتان) كناية وقال (قوله تعالى) (ولا يضر الله شيء) وقوله تعالى  
(الرحمن على العرش اشرف) محذور بغير على الكناية ولا تخالف بين القولين  
لأنه كناية في نفسه بغير شيء مثل الذي استعمل فيه \* قال قدس سره ما وقع عليه  
عبارة افعاله \* من زيادة الظروف وهي التي يكون عرض بها التأكيد بخلاف أن  
واللام فإن مدلولها التأكيد وتخلف في أن المقصود منه التصريح بالطريقة  
\* قال قدس سره يس من محذور الخ \* هذا هو الصق من الاصولين ولما  
ليدكرهما الشيخ صاحب في مختصره وفي شرح جمع الجوامع انه محذور أي  
توسع زيادة كنه أو نفسه وان لم يقصد على ذلك أحد المحذورين في التحرير وجماع  
الحذف حقيقة لأنه في معناه وسمى محذورا غير انه \* قال قدس سره  
بل أرادوا أن اصل الكلام الخ \* فيه بحث أما أوله فلهذا عدوا القصصان  
والزيادة من علاقات المحذور مدلا له لاف المحلية كما في مباح وجمع الجوامع ولما  
احتضن شارح مباح أن زيادة و نقصان ليس بعلاقة وفي التحرير أن يكون  
الزيادة والنقصان من العلاقات صميم وامانبا فلأنه يترجم على هذا أن يكون  
جرى البهر من باب محذور \* نقصان لأنه حصل المحذور بسبب حذف الما وكان  
الأصل حريصا ظهر وامانبا فلا ذكر في التحرير في قوله تعالى (وأسأ القريه)  
القول بكونه محذور \* انقصان فلا يكون محذورا ذكر المحل وارادته المحل وقال  
انه على تقدير الاول محذور بمعنى محذور من أصله إلى غيره وعلى التقدير

اشأني بجماعى المشهور ( قوله وانما قسمهم بجماعى ) لا يتفق بالسكائى  
 روجه الله قال السلف قسموا الابدان الى اموى وحفل والجماعى القوى الى مافى حكم  
 الكلمة والى مافى معاد ، ومافى معنى الكلمة الى مقيد وغير مقيد ، والمقيد الى استعارة  
 وغيرها ، والظاهر من هذا ان القسم ليس بافتراض مطبق عليه لفظ الجواز بل بافتراض  
 التقدير المشترك بينهما وهو الكلمة المتخاطرة من امر اصلى الى صيرها سواء كان ذلك  
 لاصرا او مفعلا ، حيث يتحقق لمساكنى روجه الله رأى بتفريده وهو ان الجواز  
 هو الكلمة المستعملة فى غير ما وصفت له وتسمية الجواز فى حكم الاعراب بجماعى تشبيه  
 ( قوله اعني ذكر الاربعة احوال الزوم الخ ) كالاستدلال كره المصنف روجه الله  
 من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر للمروء ورادة الملام الا انه لما لم يقل  
 من انفس روجه الله تعريف المعنى المصدرى اورد تعريف اسكائى روجه الله وزاد  
 عليه قوله مع حوار ارادة اللزوم لما انه مصروف بذلك وقرئ به بين الكناية والجواز  
 ( قوله وهو الذى اشار اليه بنس ) لم يقل وهو لى ذكره من روجه الله لان  
 نفس اللفظ على العبر اشد كونه لى المصدر بعد اللزوم لانه لا لفظ للمروء كاد كره  
 المصدر روجه الله ( قوله مع حوار الخ ) اعلم ان هذه المعنى الخفى وتصويره فى الدهن  
 لازم فى كل من الجواز والكناية لتصل الامكان الى المعنى المراد والفرق بينهما  
 باشتراكهما فى محور ارادة المعنى الخفى فى الكناية على حشيشه كناية لانه لم يصب  
 قرينة صريحة من ارادته ولا يجوز فى الجواز الا انه فيه من قرينة صامدة من ارادته  
 وانما قيدنا بالقرينة لانه قد يسمع ارادة لاح من خصوصية الحمل كما فى قوله تعالى ( ان  
 يداه مبسوطتان ) ( قوله لا امة ) فيه ان هذا لو اراد بطوار الامكان الخاص  
 والظاهر ان المراد الامكان اعم بمعنى عدم الامتناع لان هذا القيد لا حرج الجواز  
 ويمنع فيه ارادة المعنى الخفى وكذا عدم المناقاة بجماعى الوجوب بل قوله قد يقع  
 فى قولك اعم صريح فى انه مقابل الامتناع ( قوله ) هو الحق لا راس كناية  
 كبريا الخ ) فيه انه انما يدل على عدم رادة المعنى الخفى فى حمل الاستعمال بان  
 يكون المقصود ما نادى كاهو مطلق التصديق وانكسر ولا يدل على عدم ارادته ليقول  
 منه الى المقصود بالذات كاهو مفاد صارة المتنازع حيث قل لا تاتى ارادة الخفية  
 بلفظها اى لفظ الكناية لا بد فى ارادة المعنى الخفى من عدم نصب القرينة  
 المتقدمة ( قوله او معادها وغير معاد ) او او بمعنى مع قرينة قوله وحده مقيد  
 ان غير معادها اصل فى الارادة ومقصود بالارادة وارادة معادها لا تبع له فيكون  
 اللفظ مستعملا فيما كان يكون احداهما وسببه ايدى منه الى لا خرف لا يلزم الجمع



بين المعنى الحقيقي وغيره بالمعنى ليس معناه ويكون كل منهما مراداً من اللفظ أما المعنى  
الحقيقي فعدم نصب القرينة اندفعه عدم إعمال المعنى عند فلكونه خطأ للغة  
والقرينة دالة على إرادته ويكون اللفظ حقيقة لاستعمال اللفظ فيما هو لم يشترط  
فيها أن لا يراد غير الموضوع وهذا معنى قوله والحقيقة أي، بصرحة والكتابة  
تشتركان في كونهما مع وبما عرفت من حل الجوار وعدم الدقة على مقابل الاشتغال  
ظهوره لا تخالف بين عارقي محتاج وأنه لا حاجة في المتن إلى حل قوله من جهة  
إرادة المعنى الحقيقي على جوار إرادته وإعماله الخارج رحمته في شرح المحتاج  
إلهم في خبر الكتابة طريقين، أحدهما استعمال اللفظ في غير الموضوع مع حواز  
إرادة الموضوع له واليهما استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصوداً  
على انتقاله من غير الموضوع إلى جوار إعماله على الجوار على الاستعمال الخاص وأنه  
لا تخالف بين الطريقين إذا حل الجوار على عدم الاشتغال فإنه كان المعنى مراداً  
في الكتابة صرح أن مثال أنه مستعمية في موضوع له فإن الأصل في اللفظ أن يراد به  
المعنى الموضوع له عند عدم القرينة دالة على أنه مستعمية في غير الموضوع  
بالنظر إلى القرينة فإنه على إرادته وكأنه نفس أن الكمال، لم يكن فيه القرينة  
الخاصة عن إرادة الموضوع على ظهور اللفظ، يكون مراداً منها، ولوجود القرينة  
الدالة على إرادته غير الموضوع لا بد من إرادته بخلاف الجوار مع القرينة الدالة  
عن إرادة الموضوع فينبغي رده ومحلوه، أحدهما المصريح لاندفاع القرينة  
الدالة على إرادة غير الموضوع عنه هذا ما عرفت في حل هذا المقام وهو أن كان  
مخالفاً لما ذهب إليه شارح كن حقيق أن ينبغ (قوله وإن كان مشهوراً  
الخ) فمصرف أن صفة المصباح يصان إلى ذلك الآن الإشارة في عدة المصنف  
رحمته أنه أظهر لأنه صرح بخط مع (قوله إن معنى قوله إن ما لا يصرح به  
بالجوار أو بشر المصنف) (قوله ولازم معنى) (لأنه لا يصرح به) (قوله  
وفهمه) (لأن إطلاق اللفظ على الموضوع وإطلاق المعنى على لازم مستند  
جداً هو وارد في إطلاقهم وأن إطلاق اللفظ على الموضوع لا يصرح به المصنف  
رحمته لأنه لا انتقال عنه من لازم (قوله لأن شراً قد يكون من الظاهر الخ)  
وذلك إذا كان لكل منهما جهة لاندفاعه عما كان مستعمله على معنى كسر الأصول  
مع أن الشائع ولورد في الخارج ليس لا بد (قوله فلا توافقه) بحكم الاستقراء وتبع  
موارد الكتابة كد في شرحه معناه في خصوص القسم الثاني في التمسك إلى القرينة  
والعبارة الواضحة واحدة دون القسم الأول والثالث دل على الاستقراء

والاقلقل يجوز قسمة كل منه الاقسام المذكورة ( قوله المطلوب بها غير صفة  
 الخ ) لم يقل المطلوب بها الموصوف كافي الفتح ليشمل ما ذا كان المكى عنه ملوما  
 غير الموصوف كافي قوله تعالى ( ليس كنه شي ) على تقدير عدم زيادة الكافي فان المكى  
 منه نفي المثل وهو من موصوف نفي من المثل فلا بد ان يراد بالموصوف اعم  
 من الموصوف حقيقة او هو بمنزلة كاشرا اليه الشرح رحمه الله تعالى في شرحه  
 في بيان وجه الضبط بقوله ان اللزم الذي يتقدمه في مصداق منع لشيء بمنزلة  
 الوصف المختص ولا محالة قد يكون الشيء صفة اخرى قل كان المقصد الانتقال  
 الى صفة كانت ذات الموصوف فاعلم الاول انه صفة اخرى فاعلم الثاني  
 او الى اختصاص الصفة بالذات ( قوله يارص ) يرفع صفة اختصاص وانما كان  
 هذا الاختصاص يارصا لان في وضع الصفة سواء كانت متعنة او غير هاتمة فوجده  
 الذات المعبية ( قوله كناية ) اعني ملتبها حاله بقول قوسا مع عدم عليه محور  
 ان يكون حاله القرب بمعنى القول والدليل فيه معنى الكافي وحيد يكون قوله  
 في مستوى المقامة عربى الاطوار بدلا من القرب و يارصه ( قوله وحصل السكاكى  
 الخ ) هاتمة الكناية في هذا القسم تقرب تأريخا وتعارفى طائفة هي ان تغرق  
 في صفة من الصفات اختصاص موصوف معنى يارص والعبية هي ان تكلف  
 اختصاصها بـ نصم الى لزم حر و حر عا عزم من معنى على ان العربيين  
 المذكورين تعريف باللام والقرينة والعبية ما معنى الذي ذكره في القسم  
 الثاني ومعنى مأثور جعلهم تعبيرين القرينة واميدة فادفع ما قبل ان حل  
 اعتراض المصنف رحمه الله تعالى على مذكوره اشرار بعيد جدا  
 لان عبادة الفتح صرحه في ان تعريفه وعبدة هما ليس بالمعنى  
 المذكور في القسم الثاني ( قوله ضرورة احد وجه الخ ) ناشئة بالفعل ( قوله  
 على نوع تصريح ) اعلم ان ذلك لان الالاف من التصريح من حيث انه اسد  
 اليه في الظاهر واما الحقيقة فهو سفة افتداد ( قوله الى صميم المسب الخ ) اراد  
 بالسبب والسبب المتعلق والمتعلق ( قوله به هو كناية بعيدة عن لايه لانه الخ )  
 يريد ان معنى المكى في كناية يكون مقصودا لانه واما الصديق والكذب  
 وليس قولهم عرض الوعدة معصودا من ان كانت عرض الله ان لا يقل  
 منه الى لايه فيكون عرض القماء اعدة لامك به فلا يكون قرينة بل بعيدة  
 فليقل لايم جواب الشرح رحمه الله تعالى لان جواز كون الكناية بعيدة بالنسبة  
 الى معنى وقرينة بالنسبة الى آخرها يصح ان كان كل واحد من المعنيين صالحا لان

براد بالذات فيكون صادف فيصدق والكذب قال الشارح برجوه الله في شرحه لفتح  
 أن الكناية عن الكناية أي تصح. ذا صارت تلك الكناية شأنة ملحقة بالشرح  
 إلا أنه يفي أن عرض القدر لكثرة استعماله في الآية صار ملحقاً بالشرح لكثرة ما في  
 اعتراف السكاك برجوه الله ما عرض غناء كناية خفة عن الآية (قوله الغلو  
 بها نسبة) سواء كان ملحقاً مذكوراً صريحاً أو أحدهما مذكوراً صريحاً  
 والآخر كناية فيجتمع الكناية في الآية مع الكناية في الموصوف أو الصفات وكلاهما  
 مذكورين كناية فيجتمع الأقسام الثلاثة للكناية فالاحتمالات العنيفة سبعة وأحد  
 منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها حتمية لثبوت ثلاثة منها مفردة ولا يثبت شيء  
 منها للحصر في الأقسام الثلاثة لأن المقصر مفيد بالوحدة (قوله وهذا معنى قول  
 صاحب الفتح الخ) يعني أنه راد التعصيص في الثلاث لا التعصيص في الثبوت  
 (قوله أن السكاك الخ) السكاك هو الذي كذب والروية مردية كذب والذي  
 الصفا (قوله أي ثبوته له) إذا كان الاختصاص بمعنى الثبوت فلا بد من القول  
 بالتحديد في وقت أي بعد أو بعد كذا مثلاً (قوله كان اختصاص الخ) متعلق بقوله  
 هذا بالشرح (قوله ما عدا ما عدا) أو أنه أنه إلى الموصوف كما في قول هل طويل  
 نحار يدو هل طويل الجاريدو ما مثال لأضامته الأسناد إلى ضمير الموصوف فإذا كرم  
 بعوله الأثر الخ (قوله آتت الآخر) أي الأمر الذي لا يحوم به (قوله لهم الجهد  
 من ثوبه الخ) أخذ من الشرف والكرم لا يكون إلا ما كرم أو كرم الآية خاصة  
 والكرم والحسب أنه من يكون من جهة الآباء ونفس الرجل كما قيل (قوله  
 من كني من دقت الخ) ودقت لأنه إذا كان البعد والكرم بين ثوبه لابد أن يكونا  
 قائمين بما يحيط به الثوبان لا مع قبهما بينهما ومعلوم أن المحاط ثوبه لا يكون  
 إلا ذلك فكان ثوبان قائم به (قوله لأن السكاك حويل إلى العهد الخ) خلاصته  
 أنه لم يفسد العهد أي الثوب كما سدا طوليل إلى العهد وحصل العهد ما عدا في المعنى  
 ولو قدر الأسناد بأن يفسد بحد ثوبه ثم كناية كناية لأنه لابد من تصوير المعنى  
 لطيف ليكمل منه وهذا لا معنى لعهد الثوبين فهو أسناد مجرى كذا في شرح  
 الفتح الترتيب (قوله من يؤدى) أي الفعين والماتى الأسلام من المؤدى المنطق  
 فهو مصرح به لأن تعريفه منه أي المعنى السليبي في المقصر فليد ثبوته للسلم  
 وتعيه بين سواء (قوله فيه كناية الخ) من أي اعتماد الخ لثبوت الصادرة من  
 نفسه بدل على ثبوته لغيره على ما عرفت في ما عرفت فتكون كناية من ثبوت عن  
 الخبر لغيره واعتقاد حل الخبر كناية عن الكفر في جمع فيما لكنايتان (قوله ولا يخفى

الح) هباتيه على ان الصفا رجه الله تعالى قد ضيق ان اوصوف في القسم  
 فديكون مذكور وقد لا يكون مذكور ويس هي ملافة من عدم انه كرفي القسم  
 الثاني عما يكون ان اوصوف رجه الله تعالى في صورة لاحتاج بين قسم الثاني والثالث  
 واما اوصوف قد كرا الوصوف واحد حكمه من عه (قوله مع عدم كرا  
 الوصوف) اي لا لفظ ولا تقدير فلا يرد ب قوله بكثير الزم في جواب من قال  
 هل زيد مضى كانه من الصفة مع عدم كرا الوصوف لان اوصوف لا يمكن مذكورا  
 لفظا لكنه مذكور تدبرا (قوله من هو عم اعم) يظهر ان الصبر راجع الى  
 ما ذكر لانه روجه الى التعريض بوجه ان نذكر قوله وامثلة مما ذكر ورد  
 عليه انعموم ماسوى التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي رجه الله تعالى  
 ولعل هذا واحد انصر وقيل وحده لظن رسم شي يجوز ان يكون اعم كما مر  
 في بحث الجار المركب وليس شي لانه خلاف تحقيق ولو سلم فيكون لعدول  
 عن لفظ يقسم كون الظاهر اشياء منه احده به القسم وقيل ان العاوت  
 لا تعنى بالى فلا بد من تعيين معنى لا تقسم لانه الاثوم لهذا القسم فيلزم  
 كونها اقساما لكنا به وفيه بعدد اسم لروم تخصيص القسم بمعرفة الانقسام  
 بالانقسام وملاطحة في نفس العاوت (قوله مسوقة لاحق الخ) تفسيره صفة  
 كائيد عليه عماره انما (قوله ومنه معارض) في جمع انصار في الحرب  
 ان في المعارض لعة عن الكذب المعارض جمع معارض وهو خلاف انصريح  
 من القول في تفسيرها فانور في جور والمراد ما يورى في فتح دهن انورية  
 پوشیدن چیز را بهود کردن چهر دیگر مأخوذ من رواه اننى كالت تركت الشئ  
 الذى يملك ويحاور الى ما رواه (قوله ويسمى سويج) التعريض والتلويح  
 عند صاحب النكاش معنى واحد بخلاف السكاكي رجه الله (قوله يجوز رجه  
 الخ) اي يجوز حل ذلك المعنى على جانب الحقيقة واعتدى اي على كونه موضوعا له  
 وكونه غير موضوع له ويجوز ان يكون حالا من صير دل ي يجوز حل ذلك  
 لفظ وراة لفظ الجذب ولم يقل على الحقيقة والمحر لان الكتابة ليست بحقيقة  
 ولا بغير وراة بانوصف الجذب مع بطلان اي من حيث يكون لفظا معينا لها  
 لاحدها بالقرينة والآخر خبره (قوله لاس جهة الخ) من تعرض بالوضع  
 النكاش لانه انما يسمى الموضوع له حقيقة في واهية اي غير الموضوع له عماري  
 فهو داخل في بالوضع الحقيقي والمخاري (قوله هل لركب) لانه ادم يكن دلالة  
 اللفظ بالوضع الحقيقي والمخاري يكون دلالة عليه سوق لفظ المركب (قوله

ان قلت الوسائط بمعنى عدم كثرة تناول مدلا واسطة فيه (قوله اوما رأيت  
 الجسد الخ) الفاء اهد الرحيل على كل تلك الكيفية من وجود المجد في كنههم  
 ووجوده فيه كية من نسبة جسد اليهم هو كايه بالوسطه فيه استنارة بالكناية  
 تشبها للجسد بالاسنان ار حل \* قال قدس سره الموصوع له من نفس اللفظ  
 حقيقة \* كما في قوله قلت زجده عن ادفعه التعرض شخص معين بالجلل او مجرا  
 كما في قوله تعالى (ولا تكونوا اول كافرين) فانه قصد به التعريض بشكوتها اول  
 مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي لسبق الشركيين منهم بالكفر فلا فائدة في ظهور  
 من السبق في الكفر او كية كما في قوله عليه السلام (السلام من السلمون منه)  
 ادفعه به التعريض بسبق الاسلام عن المؤدى المعين \* قال قدس سره والعرض به  
 من السبق \* وبهذا يتبرح بعض عن المحرك المركب فان كلا منهما يكون في  
 المركب الا ان المعنى معرض به مفهوم نيابة والى المعنى المجزى باستعماله فيه  
 \* قال قدس سره من كور بعضه الموصوع له \* اي الموصوع الخ في كايه  
 قوله لاه الاصل الخ والمصوب ان يقول الموصوع له الموصوع الحقيقي او المجازي  
 كما في عاره اقل سائر ليو في قوله ليس موصوع له من نفس اللفظ حقيقة او مجرا  
 او كية فان الموصوع له مع عدم وسوافة قوله لمركه فانه لم يلبس الكلام  
 اي لم يركه اصلا لا حقيقة ولا مجازا \* قال قدس سره او يجوز \* اشار بكلمه  
 اوالى المرفوع الماكور من مدد في الكية وبين الشارح رحمه الله ان الثاني هو  
 الحق وقد عرفت ان الحق هو الاول كايه عليه عبارة ابن الاثير ايضا \* قال قدس  
 سره وحمل صاحب الكشاف التعريض الخ \* لا يعني ان كنههم موقوف على  
 ان يراد بالموصوع به اهم من الموصوع الحقيقي والمجاري فالاولى ان يجعل قوله  
 مجازا موصوع له على المعنى القديم متوافقا للكلام \* قال قدس سره لاستعمالا \*  
 فيه ان السكافي رحمه الله تعالى قال لا حول في عرفه شتمت الكلمة في كذا  
 حتى يكون العرض الاصبي حبل دلالة عليه انتهى فان كان المعنى التعريض  
 مقصودا من الكلام فان دلالة عليه عرب اصلا او بواسطة كما في الكساية  
 لا تبع لشيء اخر فيحقق معنى الاستعمال ثم يكون هذا استعمالا للركب لا مقدراته  
 كالتشليل والفرق بين المقصود من لفظه استدارة وبين المقصود منه استعمالا  
 مشكل \* قال قدس سره ورمه مع \* رومها مع \* كل لا \* خصص بعض الحكم  
 السلي \* قال قدس سره فهو في لاه لام عن المؤدى المعين \* فيه ان كونه  
 مقصودا من سبق الكلام لامر به محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد

من الفارق بين كون المعنى المجازي في الاستعارة استثنائية مقصود من نفس الكلام  
 وكون المعنى التعريضي مقصودا من سباق الكلام \* قال قدس سره وقد ظهر  
 بطلانه \* هذه دعوى بلا دليل ثم ظهر ما سبق انه ليس بمستعمل فيه هذا صاحب  
 الكشف \* وان الاثير \* قال قدس سره وهكذا الضرر والحقيقة \* اي لا يكونان  
 مستعملين في المعنى التعريضي بل في المعنى المجازي والحقيق \* قال قدس سره دون  
 المعنى الحقيق \* فاعرفت انه لا فائدة في الهمس عند لسق شتر كن بانكسر عليهم \*  
 قال قدس سره وقد عمل عن مستحدث الزا كيد \* مع \* فيه ان المستحدثات هي  
 المعاني الشخصية والانهائية التي تقع في ضمن المخلوقات المخلوقة من غير تعقل  
 قصد التكلم بها ومعنى قول الشارح رحمه الله لا يؤدي الى ان يكون كلامه مع  
 ان ما قاله العلامة من ان آدبني مستعمل في غير محطه هذه ليس بمجاز  
 وحين استعماله في الخطاب مع غيره ليس مكانه يؤدي الى ان يكون كلامه يدل على معنى  
 باستعماله فيه ولا يخلو حقيقة ولا يحتاج الى كونه فلفوا به عن عن مستحدثات  
 انما كيد خلفه عن مراده نظرا ان الظاهر \* قال قدس سره بل اراد الخ \*  
 لا يعني انه بما بين ادراكه من التعرّض مستعملا في الارض به ونظائر من كلام  
 السكاكي رحمه الله خلافا لما جعل التعرّض ولا قسم الكفاية ثم قال وانما كيد  
 اذا كانت لموصوف غير المذكور كان المذهب ينطبق على التعرّض من ثم في المعنى  
 بحث الكفاية في قوله ان بعد فان خلاصة الاصل مع وعرف ان الكفاية تنوع  
 الى تعريض وتلويح ورمز واما و اشارة ولم يذكر في كنه معنى آخر التعرّض واما  
 كان التعرّض قسم من الكفاية كان الخط مستعملا في المعنى العرضي فلا يصح  
 توجيه قدس سره (قوله ان صارة التعرّض) ان معنى صارت مع عليه  
 العلامة لان قولنا (المسلم من سلم سمعوا من يده ولسانه) لا يفتقر لغروم فيه كفاية  
 اريد به نفي الايمان عن مطلق يؤدي مع هذه عن يؤدي المعنى وهو ان اريد به  
 نفي الايمان عن المؤذي معين فقط (قوله لا يصورح) فيه به بخورين بفضل  
 انه انتقل من الخطاب المؤذي الى المؤذي بمدق ثمرة الى المؤذي معين كما رأيت  
 اسد برقي انتقل من لاسد الى الشجاع ثمرة الى استمدح المعين (قوله وهو الذي  
 قصده الخ) ويكون مقصوده \* بان النسبة بين التعرّض والكفاية على  
 ما صرح به في شرحه شراح حيث قال يرد به اريد به وبان لكفاية عموما من وجه  
 لتصادقها في مثل السلم من سلم المسلوب من يده ولسانه وصدق بكفاية موهبة وهو  
 كثير وصدق بدون الكفاية في من آدبني فتعرف عند القرينة النافذة عن ارادة

الخصائص وتعيين رادته غير أنه حيث يكون محسرا لا كناية وفيه بحث لأن كون  
العرض احص من كناية وتحققها بدونه على من قوله ان الكناية تصارت  
الى تعريف وتلويح وررر وابعاد وشارة لمحم كلامه على بيان النسبة بينهما  
بستزيم استدراك قوله وقد يكون على سبيل الكناية وعدى ان معنى عبارة  
السكاكي رحمه الله ان التعريف اى الكناية العرضية قد يكون على طريق المجاز  
بان اراد به المعنى المعرض به فقط وليس بمحاذ لمحم نصب القرينة المنفعة كما هو شأن  
الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط بان اراد به كلا المعنيين اجمعا  
فصدا والآخر تعا (قوله كان كناية) فيه ان معنى الكناية على الاشغال من  
اللازم الى المألوم وفيما نحن فيه الاشغال من المألوم الى اللازم على ما يدل عليه  
قوله وبهم منه نهدي الى كل من صدر منه الابداء (قوله ادعى السعد) اى  
المسألون بالاصطلاحات وغيرهم من السعاء بالسلطة فاهم وان لم يكونوا طابع  
لفظا للمسأرو الكناية واقصقه واستعاره والشيء انهم كانوا معديه (قوله  
ان الجبار) اى الجبار انبى من غير انبى مجرد توصف في اقامة (قوله طالع) اى يكون  
كل منهما مالا الى احد النكاح في اقدم القمود هو منق من التلويح مصدر يرفع  
من حد يصير لاس الملاحة من بلغ من حد كرم لان الحقيقة والصريح اذا كان  
مقتضى الحال لا كونه الجبار والى هذا كثر بلاغ من هو لا يكون ليدنو ما بين  
من المالمه هو مستمر متمم اشقة اصل من المراد واشتمل على معنى المفعول  
لان معنى المالمه على معنى روح عنو كردد دركارى فعلى الاعم بولم فيه ان يقال  
بالاستاد الجبارى (قوله لان لاسل جها من المألوم الى اللازم) اى الجبارى هو  
ولما في الكناية فلا ان اللازم ان لم يصدر مسويا من المألوم بسبب القرينة يمكن  
الانتقال منه كما مر قلنا ان المألوم المألوم الى لاسل وان كان لازما في الخارج  
(قوله وانما الاشكال الخ) على ان وجود المألوم لا يستلزم وجود اللازم الا كان  
المألوم بينهما في الخارج وبيانه في جمع انواع الجوار مشكل من حيث هي يكون معلقة  
الضاد فادعم ما قيل ان كنه روح رحمه الله قدس مما سبق عدديا العلاقات  
ان المألوم متحقق في جميع اقسام الجوار فلا اشكال لان مسبق بين المألوم اندهى  
الذى هو مناط الانتقال والمراد بها المألوم لاسل على (قوله لا ياتى الخ) قوله  
الاستعارة اذ من تشبيه مضمين به التعميم بخلاف تشابه لاشياء العمد من انواع  
الجوار وعليها مدار سلافة وبين هذه عبارة اذ من تشبيه لاشياء على ادناه  
كون التشبيه من حسن التشبيه وهذا الوجه مختص بالاستعارة سوى كونه نوعا

من الجواز (قوله بل لانه الخ) عطف على ما قبله حسب انوهم كانه قيل  
ليس كون الجواز والاستعارة والكسابة الملع لان واحد من هذه الامور الخ  
بل لانه الخ (قوله ان يكون في الله به الخ) فاستعارته للتشبيه زيادة  
ليست في التشبيه فادفع منقول ان قوله بل الاستعارة صوابا تشبيه لا محل له  
في الاعتراض (قوله فذهب يصحح الخ) ان كيف يصحح سبب نكاحي (قوله بل  
مراد الشيخ الخ) اي مراده رفع الاحد الكلي لا سبب الكلي وان كان ظاهر  
العبارة بعيدة (قوله وهذا وهم من انصف بل الخ) خلاصة شواحيبهم ان  
المنصف رجلا لله تعالى حين قول الشيخ بعيد زيادة في نفس المعنى على اعادة  
الزيادة في الفهم والتسارع رجلا لله تعالى حله على زيادة في الواقع (قوله ان  
المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ) هكذا في المسئلة  
المصححة وهو اللطائف ساقط دلائل التعاز وهو انظر مرادهم في الجواز او لا  
المعنى الملق في ثم ان في المعنى وفي الحقيقة يعلم من لفظ بل المعنى وانما كان  
للعلم من طريق المعنى مربة هي العلم من طريق اللفظ لان في الاول يعلم المقصود  
بالدلالة العطفية لانه يعلم به من المعلوم بل ان لازم وهو القوي من الدلالة العطفية  
وفي كثير من النسخ لا بد من الاول بل طريق اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى  
وتوجيه ان في الاول استعمال لفظ تشبيه في التشبيه فعلم المساواة من اللفظ  
وفي الثاني من المساواة بل طريق المعنى فان معنى التشبيه مساواة ولا دليل في اللفظ  
عليها ولا شك ان في الاول مربة على الثاني (قوله بل الخ) قد سبق  
تقديمه بالامر به عليه في قوله القر الاول غير الثاني (قوله اي تصور ما فيها  
الخ) يعني ليس قوله بل على معنى الملكية او التصديق بل على ان لو تفهمها والفرقة  
بمعنى الادراك بطريق الذي يحصل من استخراج القواعد الكلية كافي  
تعرّف العرب لسابقين ادريس في علم لدع الانصوات محسبات بيان عدها  
وتفصيلها هو علم تيريد مفهومات الحركات المرصدة وانقسامها واعدادها  
فليس فيه مسألة فضلا عن استخراج مدبروع وبه جهر السكاكي رجلا لله  
تعالى بان الحركات من انواع علم البيان ولم يحمله عليها رأسه فاعرفه بمعنى  
الادراك التصوري كان العلم قد سبق على الادراك تشبيه مداسا لتفهمه  
من ان اللفظ ان لم يفهم تعدى الى المفعول واحد وعلم الى المفعولين وما قالوا  
من ان لكل علم مسئلة فانما هو في العلوم الحكمية واما علوم شريعة فلا ياتي  
في جميعها ذلك فان اللفظ ليس الا ذكر الالفاظ ومفهومها وكذا تشبيهها وحديث



(قوله إشارة اخ) يحذف الاضافة فانه كما هو الاصل (قوله اي الخلو عن التعقيد  
 المعنى) خص وضوح الدلالة به مع انه يشتمل الخلو عن التعقيد المتقضى لكونه  
 محلا بوصوح ادلالية ليعتصم به اليقين (قوله لتبني اخ) اي لا تدبر  
 ما عن من قوله وتبني وحوه وحرار (قوله احراز اذ يكون دلا في الادة)  
 وهو لطافة ووضوح دلالة على الخلو عن التعقيد المعنى والخلو عن القراءة  
 وهي مخالفة العباس وهي ضعف التأليف وعن التامر اذ هي لطافة ووضوح  
 الدلالة فلا الشئ لا يكون مدعاه وضاعى انوافق فلانها ليست بعد المصلحة  
 ووضوح الدلالة اذ كل واحد منها لكونه داحلا في البلاغة ليس كاصالتها في ابرار  
 الحسن الذي (قوله لانه يدخل ح) دليل لقوله ولا يجوز الخ اي يدخل حين  
 اريد بوجوده انصبي مفهومه الامم الشامل بعض ما ليس من الخصائص الثلاثة  
 لئلا في الكلام وهو ما سوى الطائفة ووضوح الدلالة وذلك لان بعد ليس  
 غرضا مستقرا اذ الخصائص الثلاثة ليس حصوا لها من الطائفة والوضوح  
 فلا يشتمل الربيع فهو حرفي لقوت متعلق بالتحسين ولا شك ان تحسين مدعاه  
 الطائفة والوضوح مدعاه له صاحبه وادل الطائفة والوضوح لما في في المقدمة  
 من ان الكلام الذي ليس مدعاه صي المال وان كان فصحا يلتحق باصوات  
 الميوافاة ليس له حسن عند الدلالة على الخصائص الداحلة في اللغة سوى اداة  
 والوضوح وان صحت غير ثلاثة طائفة والوضوح في الوحد كانه صفا  
 في تحسين الكلام فدخل كانه في تعريف فاه حتى على الابطال ووجه  
 الاحتراز ووجه ان يكون (قوله الخلو عن التفرع مثلا) اراده الخلو عن القراءة  
 ومخالفة القيس وصحة التأليف فان كانه يدخل في وجوده تحسين على  
 تدبر حلها على مفهومه الشئ من كاعت في تصورات ادي ذكره السيد  
 بقوله بل قول الخ لا وجه به فان كافي اثبتن ونقط مثلا بسدي على ان الشارح  
 رحمه الله تعالى اراد دخول جميع الخلو في وقته التحسين (قوله الطائفة)  
 وهي في اللغة الموافقة وادقت بين التشبيح جعلت احدهما على حد ولا ح  
 ومطابقة القوس في جريد وضع رحله مكانه هي ذكر المصن التصديس  
 ايقاع توافق بين ما هو في يد كذا في شرحه انصاح (قوله في الجملة)  
 ولو فالواحدة (قوله او تدبر) كالاخياء والامانة فام عبارات على الخلق عني  
 ما عتار تعلقه مدعاه احب ما عتار تعطف بالامانة قال قدس سره فيه  
 بحث والحوال انه عتار كانه لا يجهل من في مح واحد يكون الخلو بينهما

مطابقة باعتبار تدرجها في الوجود حرجا ودها يكون بهبه مراعاة انظر  
 (قوله بلطف من نوع واحد) فيكون اللطف لا اجتماعه في النوع ايضا (قوله  
 انما) جمع يفتد على وزن عضد او كنف بمعنى يفتد و لم يفتد جمع وافتد (قوله  
 لا يفتد بلطفها) الحصر مستفاد من تقدم احدها والافتد الذي يحصل  
 من اجتماع الصدقة لا يفتد اجتماع ثمرة الطاعة لا يفتد وكذا التضرر بالمصيبة (قوله  
 فيه اعتبار) اي كثرة على لان زيادة لفظ يدل على زيادة بمعنى وهذا واحد من تخصيص  
 والوجه الاتي لاشارة الى سبق رجه تعالى انه يفتد بغير مجرد العمل وعاقب  
 على اثر بعد كثرة العمل والفسد التمس (قوله في اجتماعه) اي ما به استلزام الاجزاء  
 لصوبة (قوله لا يعملون ما عملهم في الآخرة) ومن في من الحيرة لديها اما ياتي في  
 لظاهر الذي هو الحيرة الدنيا او ابدانية يظهر بها وهو التمس بالقدرة  
 المخرجة لانها وهو كونه من رجة الآخرة (قوله من رجة لارص) من الدج  
 بمعنى العيش عند كرا اللون كالقش على الساط (قوله قصد كراية) والثورية  
 لا قصد حقيقة فالذكر الالوان كقاعدة اصل للمعنى ليس من الحسنة ولا قصد  
 الحار فانه حسب القوة العينية من ارادة الالوان لا يفتد الجمع لاني اللفظ دون  
 المعنى فلا يكون من الحسنة المعنوية (قوله ولاية كراية) فانه كراية في السنة  
 دون الصفة حتى يتوهم انه ليس كراية في باب الأمر والخضر (قوله يعلق  
 حدهم) الخ) وليس معهما تاف بل يحتمل كراية والشدة قلب الرجة تكون  
 شديدة وهذا يتار عن الطاق فليس له ركان حدهما لارما لقال الآخر  
 يفتد بهما تاف في الجملة لان معنى اللزوم صاف وميكوب طباة لا يفتد  
 مدعوع لان اللزوم قد يكون اهم (قوله نكها مدعوع عن ابي وماتى انما  
 لا يفتد ان يفتد صافا بمدع (قوله بهما التمس) وهو محس معنوي  
 باعتبار انهم الجمع بين الصدين والافهم جمع في كفاة فقط يكون محسا  
 ادعيا (قوله يفتد في انطاق الخ) لا يفتد في العشق حصول التوافق مدع  
 التفتد وانما معنى بالطق وفي انما به حصول التفتد مدع التفتد وانما معنى  
 انما به وفي كليهما ارادة المدين بصورة فكل بهما محس مدع ارادة واستلزام  
 احدهما الاخرى لا يستلزم دخوله بها فالحق مع لكان رجه الله تعالى (قوله  
 انه زهد فيما عد الله) زهد عن الشيء وفي الشيء رعب مدع وذريه ومن فرق بين  
 زهد في الشيء وعن الشيء فقد اخفا كذا في العرب (قوله وانما شرط الخ) اي اشترط  
 فيه قيد كافي شرح المفتاح الشريفي (قوله ولم شرط الخ) مدع الاستلزام (قوله

في صدق الال (أي انه و هو ) قوله انت اسمعني الوعد الخ ) لقوله تعالى ( انه كان صادق الوعد ) ولقوله تعالى ( وما توفيق الا بالله ) ولقوله تعالى ( لا تزيث عليكم اليوم ) ولقوله تعالى ( ما على خلق عظيم ) ( قوله على ما يقال ) اي في العرف وان لم يكن كذلك في الحقيقة ( قوله قال الطيف ساس الخ ) الطيف اسم من اسمائه تعالى معناه امر صده عن اسم ابهم ان كان من لطف لطف بالضم اي رفيق كصبر او العالم بمجريات الامور ودقائقها من كان من لطف ككرم لطفه لطافة معني ذوق وشيء منها لا بأس كونه غير مدرك للايقان الا ان يقال انه مناسبه نظرا الى المعنى الثاني باعتبار اشتد به على الدقة التي تناسب عدم كونه مدركا للايقان ( قوله يناسب كونه مدركا لانسبه ) لا يباصر والا فطلق يدرك عبه لا ما يناسبه والمناسبة على مدركه مضموم وخصوص ( قوله بالضم الخ ) في الجمع بالنسبة الى النضر حقيقة مراعاة العبر والنسبة الى النضر وانظر انهاها وصحصول جاز عن اتيادهما ( قوله من لطفه ) من حل حلاله كصبر عظم وتدنيه من شقين معنى التزود والرهط يسكون ويحرك جلد يشقى حوائبه من اسافله ليجك المني فيه ينسبه الصغر واليه من او جلد شقي سيورا والاماني استوي الى الاماء جمع امه والامه من قد كمرح عرما حال امرأة عبدا وعادة ايضا اي عامة لينة جنه القيد وهو العوزة وحلالها من لطفه كتابة من كون ملائمتها رقيقة وكونها مذكرة كمال السيد لايهم من اللب وعيل بالضم اسم قبيلة واليهليك جمع ملحوظ وهو العهد يعني ان لها في عيدها رهط من عليل وفيد كثرة عيدها وانهم ابيه من عن ومائة له السيد من انه وعندها كثرة فائدها نفسها فلا يبايعهم من ذلك ان من يصل كال في كتابه في مالها يدون اليه جمع مملكة وفي مالها حال من رهط مقدمة عيه معنى ان له من عقين رهط حال كونها كاشفة في مالها وفيد بعد الزهد لان الزهد الواحد لا يكون لها محبت من مملكة قال قدس سره انها كريمة المساسب \* على صيغة المفعول من قولهم فلان باسب فلا هو نصيب اي قريب يعني كرم كل من يسب اليه ليس في حسب تلك المرأة امه ( قوله وليس المراد الخ ) قد مره في شرح المفتاح لهذا المعنى حيث قال ومن ان ترك من فوقه في اصغر ولا يحاد كالحوت وهو اولى ليكون به ايضا اهتمام بالنسب ( قوله صفة راء ) لاحصة دل وان كان قريبا منه يدل عليه ملاحة المعنى ( قوله مد راء ) كسر الهمزة وضه الراء قال القرطبي واصله الضم لانه في المعنى ماحود \* طرفي جعل في طرايد اثبات لكنهم استعملوا الضم

فكسر ( قوله وهو نصب اقرب ) فاقبل الصبر كانه رقيب فنصب لهم الصبر  
 ( قوله فيه خطوط مستوية ) فاقبل الصبر كانه حبل مستويان في البيت  
 ( قوله بمنزلة البيت ) في ابراهيم القافية واحدة فله خلاف المصراع الا انه مرق  
 بينهما في البيت يكون بيتا واحدا والفترة لا تكون فترة دون اخرى ( قوله حلى )  
 بفتح الحاء وسكون اللام زيور وجهه حلى بضم الحاء وكسرها وتشديد الياء مع  
 كسر اللام ( قوله اذا عرف الروى ) اى من حيث انه روى ما يعرف القافية ايضا  
 لا الروى آخر القافية فلا يرد ان معرفة الروى وهو ليس في الآية والميم  
 في البيت لا تدل على ان الصبر يختلفون وحرام لحوائج يكون مختلفون ومحرم الى  
 ما ذكره ما نشر اشارح رحمه الله بقوله ادلولي يعرف ان يقية من سلام اخ ( قوله  
 لوقوعه في محضه ) اى لوقوع الشيء في محضه العسر في قصد شككم بان يكون  
 ذكر الصبر سابقا لما حققا او مقصدا وقصد الشككم وقوع شيء في محضه ما مع ما يتوهم  
 من ان الوقوع في محضه ما اندكر فكيف يكون علة في الشارح رحمه الله تعالى  
 في شرحه لفتاح سوله كان في محضه من العلاقات ابشيرة في الجواز كاطلاق البيعة  
 على حرمة البيعة المسبب عنها المزايا طبعه ولا كاطلاق الطبع على خياطة البيعة  
 والقبض ومنهما قوى اشكال المشاكلة ماها ليس بمحمدة وهو طبعه ولا محاز  
 لعدم العلاقة ولا محض سوى الزام فتمت في الاستعمال الصحيح أو القول بان  
 الوقوع المذكور نوع من العلاقة فيكون مجازا انتهى اقول لعول كونه مجازا في  
 كونه من المحسنات الندبة والله لا يدق الجبر من مرسوم بين نصيب في المحض من الوجه  
 الاول وامل السرى ذلك ان في ان كانت قل اسمي من لاس الى لاس قل الله حكمة  
 اللسان فمما رآه المعنى بصورة محبة فيكفي الوقوع في محضه فيكون محضا معويا  
 وفي الجبر نقل اللفظ من معنى الى معنى فلا بد من علاقة محضة فلا تدل والتقلب ايضا  
 من هذه القسم ادب ايضا نقل المعنى من لباس الى لباس سركنته ولداك وظيفة  
 المعاني وان صرح الشارح رحمه الله سابق كونه من غير حلقية والمعار والكساء  
 اقسام فكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة في معنى واحد اذا كان المقصود نقل  
 المعنى من لفظ الى آخر فهو ليس شيئا منها ( قوله حيث حلق خ ) فيه اشارة الى ما في  
 شرح المفاتيح من النفس وان اراد به الدات وحقيقة لا تطلق على الله  
 تعالى الا بطريق المشاكلة فاندفع ما قبل ان نفس قدر به الدات وقد برأيه  
 القلب واطلاق النفس عليه تعالى فالمعنى الثاني يكون بالمشاكلة وما بالمعنى  
 الاول فلا ان الدات تطلق عليه تعالى على انه قال في شرح الكشاف واستخير

فان لا علم في ذلك وحشيتك ليس بكلام مرضي لان المراد لا اعلم بمعلوم لموقع  
 التعبير عن تعذر معلوم يتم ما في معنى فيكون المراد من النفس محل العلم دون الذات  
 والحقيقة (قوله وهي حذو ح) لان المصدر الذي يكون على وزن فاعلة بكسر  
 الهمزة يكون له والوع واللام به وبين التأكيد لاشتغاله على التأكيد (قوله  
 في تطهير الله) اي المراد من سعة الله تطهير الله فهو عسير لقوله مصدر فكان  
 حقه التقديم الا غير محض ببعض بالتفسير من الموصوف والصفة (قوله مؤكدا  
 لصيغ الخ) فيكون صيغة واحب حذف كافي وله على الب درهم اعتزا والاصل  
 صرعا الله صيغة ولو حوب حذو ح وهو انه اضيف المصدر الى فاعل  
 فعمل في المصدر الذي يصف ان معمول الفعل او يتركعه يكون حذف عامله  
 واحا على ما في الرضي (قوله لصيغته المعجزة) اسم الله الذي عمل به عيسى  
 عليه السلام لم حو حده آخر فكيفما اخذوا منه صرعا حو حده ماء آخر (قوله  
 وصيغته لله) اي عيسى عليه السلام الذي هو كانه يظهر من صرع به في الله سبحانه  
 فيه او ناله من صرعه كصحة وصرعه او لا مثل صرعت باحد المعنيين وكذا  
 حال في الواحدة حتى (قوله صرعه) في السرس وعر من الوقوع في صرعه من  
 لشعر المذكور تقدره (قوله صرعه) لعل الخ ولا يجوز ان يراد به صرعه بالخط  
 وسعة الى الخط بين كافي قوله تعالى (لقد صرناكم) انما صر المواجهة على  
 الا ان الا ان يحسن الخط من صرعه (قوله ان يحسن له) فقول في الشرط واحده  
 حال من العسير وصعته ومع صرعه المواجهة محذوف (قوله انما صرناكم الخ)  
 المقصود منه في ودي على خلاف ما عليه في وادها (قوله اذا حترت  
 يوم الخ) الصيغ راجعة الى عرس في بيت السابق والمعنى ان حترت هو لا  
 القربس وقد تناولوا صرعه دماؤه التي يسعونها في القفال تكررت ما يذهب من  
 القراءة اجدعهم صرعت دموعها شدة على قطيعة رحم يربها بهم مع قولهم  
 اقرب تقنوا ونحووا (قوله من انما صرناكم الخ) لان الظاهر ان يكون في الشرط  
 والجراد طرفا تروح (قوله ومنه انما صرناكم الخ) فيه تبديل المعنى وتكسبه او لا تم  
 ينع وهو عرس التبديل في بسطه بخلاف رد العبر على المصدر فانه اراد التفتين  
 احدهما في اول الكلام ونسأ في آخره كما في قوله تعالى (وتنشى الناس  
 والله احق ان تنشئ) هذا كمال اعكس من الخصائص المعوية ورد العبر  
 على المصدر من خصائص السعة (قوله ومعنى وقوعه الخ) اي ليس  
 معناه انه يقع في شي كأل بين طرفين (قوله وهي لفظان واقصا في طرفي

جنتين) يريد بذلك ان وقوعهما جرتين من طرق لجنتين، ووجب كون العكس  
 واقفا في جنتين لاختلافهما باعتبار المسند اعمى من ويحلون ولولا وقوعهما في  
 الطرفين بل كان نفس الطرفين فيهما كان العكس بين طرق جهة ادلا اختلاف الا  
 بالتقديم والتأخير فاقبل كما عدا واقفا في طريق جنتين واقفا نفس الطرفين ايضا  
 فلا وجه لقول بان العكس واقع في لطايف وانصبت في طرق جنتين وهم (قوله  
 ونقصه انه قد ضير عالم) اي نقصه قوله بين فالا انه قد ضير عالم يدل على  
 ذلك قوله بل عاصها القديم وغيرها الارواح ولديم وهي جوع ربح لانه  
 في الاصل واوقلت بالنسبة لكثير ما فيها فادرا لكسر عادلي الاصل (قوله  
 مضان حقيقيان او مجازيان او احدهما حقيق والآخر مجازي) لا يشر بينهما لزوم  
 وانتقال من احدهما الى الاخر وبتسوية التورية من المجازي والكافية وهذا ظهر  
 ان التورية ليست من ايراد المعنى بطرق مختلفة في وصوص الدلالة حتى يكون من هو  
 اليك امه اذا كان المعنى مجازيا او احدهما مجازيا كانت من هم اليك  
 بالنسبة الى المعنى الحقيقي لهما او احدهما واسم النسبة الى معنى احدى هو تورية  
 باعتبار اليك فلا ادلا علاقة بهما ولا اقل من حدهما الى الآخر فندركه مما  
 حق على معنى الادكاه (قوله قريب وبعد) اي قربت الى المعنى لكثرة استعماله  
 فيه وبعد عنه فكأن المعنى اقرب من التورية والتورية عليه وبصرف التورية  
 من الخصائص القسوية فانها اربعة المعنى القصور تحت الست كالصورة الحسية  
 وحصول المعنى بعد الطلب وهو انه هو كمال العيب متساوين في الفهم لم يكن  
 تورية بل اجبالا (قوله على قرينة حجة) حدث بذهب الوهم قبل التأمل الى  
 ارادة المعنى القريب ولو كانت القرينة وحجة لم يكن تورية لعدم ستر القريب للبعد  
 (قوله ولم يقرب به مع) فيه ان العرش بمبلايم المعنى لقريب (قوله اعمى القدرة)  
 ولا فائدة كالمع جمع ابيد (قوله مديلايم المعنى عرب) لان السند وان كان  
 يطلب القدرة لكن طلبه ليا اكثر (قوله فاعرف) من التوريق اي ما بين بينهما  
 (قوله وقد يكون المع) شعر ان ليس في البيت السابق كل من التوريقين شيئا الاخرى  
 وليس كذلك لان ذكر الجدى والجل كانه ترشيح لمرارة كذلك امر الله ترشيح  
 للحمل واخذى الا ان يقال استعمال حسدى وحمل في مرحين وولد ابقروا الغم  
 شاع لاندوت بينهما في القرب والعد (قوله صدق) من التصديق وكذلك  
 كتب اي اذا حصل لغتي ما يتعد من الجسد منه حله بعد من بخبر المتخاطب  
 بمراده فبما يراه ويصدق في ذلك التوريق في قوله صلى الله عليه وسلم فيصدق

الفرح أو يكذب، والمجيلة غنغ الميم وكسر الخاء الخن كذا في شمس العلوم  
والقاموس أي وإن كذب الص ميقوه لم ويحتمل أن يكون على صيغة اسم المفعول  
من الغيل أي القوة المجيلة وقيل هما من الصدق والكذب بمعنى الثبوت والافتقار أي  
اثبت الجدل أو أنشأ المجيلة أي المظنة أي علامة تلك التكرار (قوله انه تمثيل) أي  
تصوره لا صرح به في قوله تمثيل وتصوير تفهمه وليس المراد انه استعارة تشبيهية أو تشبيه  
تمثيل لعدم علاقة التشبيه (قوله بحرف الميم) أي السطوة (قوله  
والتمثيل) أي الاحتمال لصيغة شبيهة في بناء ما يراد استعارة الذبويقة والحرورية (قوله  
أن تمثيل) من محله إذا سعى بالباطل وبعدى بابا (قوله حديد أو محمدا) إما حلا  
عن مفرداته أو خبر كان المحذوف (قوله أي الصغير الراحم) أي الصغير مستعمل  
في معنى آخر لكونه عبارة عن الظهور والصغير العاطف المتناقصي تقدم ذكر المرحم  
لاستعماله في معنى يراد منه جمع فلا يرم استعمال اللفظ في العيين والالتماع بين  
الطبيعة والمبسر إذا أراد به صغير المعنى المجري على ما هو (قوله أدارول العلماء  
الح) وصف الشاعر فومه بالعدة على من مداهم من الأقوام منهم يعرض كلامهم  
من قبحر صانهم (قوله بين حوامهم وضواحي) اللوايح الأسلاخ التي تحت  
الزنايب وهي ما بين الصب والشموع بمثل الصهر الواحد صمحة كذا في الصحاح  
(قوله بأحد الصغيرين) وكلا الصغيرين يمدان من لفظاته اسم لظفر في اليد  
في الإيضاح التصر بذلك إذا وجد يكون المعنى الذي حققوا الاستدلال به إلى الدار  
وال ما يوقد به (قوله وهو ذكر) صمير ثوب والسر لانهما مع واحد  
من الحشرات (قوله نحو من رجته) أي في ثوبين الصغير في لثكوا به يعود  
إلى القيل فلا يكون لآية من ثوب والسر لاسبق من اشتراط عدم التعيين فيه  
فتا التعيين التي فيسبق من اشتراط عدم التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية  
الكريمة إنما هو بحسب المعنى لا لفظ فارتدت أصغر صاحب أمور إلى أنهار من حيث  
اللفظ فلا تعيين لفظ أصلا كذا في شرح افتتاح الشريفي (قوله ابن جوش)  
طاح المجيلة والياشة تحتانه مشددة واشين اصمجة على ورن ثور والخف  
بالكمرو والسكون اسد وهو زمل الخنوع والمعنى كيف أخرج من حشد ودواحي  
الطب من حسن العيين واعتزال القسامة وعظم الردف موجودة فيك (قوله  
أولا) أي قبل التشرع ليس يراد من قولين بقولين لعدم ذكرهما قبل التشرع  
القولين المذكورين في صم فلو (قوله على مخرج به) أي حيث أورد كلمة  
ثم بعد قوله ارتأف فانه يثن على نفسه يكون صاف على التشرع (قوله طاب

بين الفريقين الخ) هذا واضح، والكلام في انه لما جمع بين الفريقين او القولين في القف  
يجب ان يذكر ما لكل في النشر ليرد السمع الى كل فريق او قول مقوله بالظاهر  
الواو دون كلمة او قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المنافع وقد جرى الاستعمال  
في القف الاجبال على ان يذكر النشر بكلمة او لا مانع الاتفاق عليه هو احد  
القولين وانما الموكوب الى فهم السامع هو التعيين وفيه بحث لان اللام في القف  
والنشر الاجبال ان يذكر ما لكل من احاد المتعدد سوى ذكره اجبلا واما كونه  
متفقا عليه بين احاد المتعدد فلا وان الموكوب الى فهم السامع حيث يكون تعيين  
الاحاد ادهم لارد ما لكل من احاد المتعدد اليه ووكان مذكرة كائنا في القف  
والنشر الاجبال لم ان يكون قالوا ان يدخل الجنة الاحد منهم وان شئت فصله  
فارجع الى تعليقنا على تفسير الفاضل (قوله وهذا معنى لطف مسلكه) الذي  
اشار اليه صاحب الكشف بقوله وهذا نوع من نوع لطيف السلك الخ وقيل  
في وجه لعله ابلغ مرتبة على الشر معصوم منه والاعم لاعلم انكس وقيل  
لانه لم يصرح باللعوف او لانه لم يابل عليه وحين قصد ذكره حذف اللفظ الدال  
عليه وورد عليه انها لا يوجد لظما لا يتعدى اليه الا بالحد المحدث ولا نسلم  
انه لم يربط على اثره بل نشر مرتبة هي القف **الفصل** ثم رتب القف الخ  
عليه ولا بد ان لم يصرح باللعوف فانه مخرج **باللعوف** **الفصل** ثم ذكر الخ  
املاطا او تقدير او عدى وجهه ان مقتضى الظاهر ترك التوالف كونها عللا ماسقة  
ولذا قال من لم يدر ب علم البيان من لواورائته او مقطوعة على علة مقدرة فيصح  
عطفه على ماسقة مع بقاء التعارض وبيان اختياره على ترك العطف دقيق لا يتهدى  
اليه الا بالقب المحدث من هذه اليه فيقدر الفهم على اشتغال على ماسقة اجالا  
فيكون ماسقة قريبة على حذفه ولكونه مشتتلا على ماسقة يبقى التعليل محال  
ولكونه معبراً به بالاجبال ونقصيل يصح صفة ولاعادة هذا الصنف كمال  
العبارة مشكلا لاحكام السابقة حيث ذكرت اوله صيلا ثم ذكرت اجالاً ثم عالت  
من هير تعيين ثقة على فهم السامع به ملاحظتها مرة بعد اخرى ويرد كل واحد  
من العلل الى ما يليه فيكون ايراد القف مطلقاً ولي من تركها (قوله شرع  
ذلك) اي بين قصر العمل مؤخر اياها اختياره اعم لان حذف التعليل يدل على كمال  
الحناية بشأن التعليل وقدره الفاضل مقدما كادع اليه لرجاح رعاية للاصل  
مع عدم مقتضى التاخير (قوله وامر المرحص له) بمراعاة عدة ما اظهر  
من غير نقصان فيه المستفاد من قوله تعالى (عدة من ايام حر) كانه قبل فوج





اخ لان الزخيم صفة ظاهرة واصلة الى العاد وتعم كصفة انقضاء النسب  
 بالهداية لتكون المقصود منه الخروج من هذه الملم على العاد (قوله ان يجمع  
 بين متعدد اخ) كان الظاهر ان يجمع متعدد ادخل لفظ ليس للاشارة الى ان  
 التعدد يجب ان يكون في الذكر وليس قوسا لتو ربة الجوه انديان الجمع  
 (قوله ابي الغنانية) على وزن كراهية (قوله ان شاب) صحيح السكاسي رحمه الله  
 كسر ان على سبيل الحكاية ٧ تخفيفا لثقل عدهم وله مسار المصارع ثلاثة  
 (قوله على ما دعوا الخ) عرصة بالفتح مدعة (قوله ادع ناس الخ) ليس  
 اراد الناس الصلح بل المعنى القاموس اي اصر في بين امرين مشتركين في نوع  
 (قوله فانه دقيق) وحده الدقة ان الامثلة في ذكرها بكل متفقتة اجالا والشيخين  
 معوض الى انسمع الا ان التاخر من صفة مسكن السبب ان يكون على التعيين  
 (قوله لا يقيم على صميم) اي ظلم اي لا يوفق في موائل انهم احد الا بالان  
 (قوله فلا يرى له) اي لا يولد اولئك واحد من العبر والوفاء (قوله ولا يجمع التعيين)  
 لان المراد التعيين في اللفظ طالع التعيين بالقرينة المتفق في الفم والشر ايضا  
 كاسر (قوله ولوسل سواد الخ) معنى ناسم الاشارة الى انهم فيه اسل فلا يد  
 لكل سبب من مزار ابيه مع غيرهم متفق الا ان تعني بخلاف وجهه  
 بخلاف الفم والشر فان نفس التعيين معده فانه دقيق قدس على  
 بعض الساطرنس (قوله الجمع مع التفرق) اورد كله مع اشارة الى ان الحسن  
 احسنهم وكذا في سائر ما اورد كذا اجتماع مع احسنهم الاخر بعضها  
 مع بعض كالصالح مع مقامة ناس مع وعرف من مقامة فاحسنهم  
 موجب لحسن رائد على كل واحد منهم (قوله من جهة اخرى الاحتراق) اي  
 حرد واحتراقه وفيه اشارة الى ان المراد بحر السار حرد في نفسها لا يضرها فانه  
 المساس بشيخ الغلب بها (قوله وحتى تعني مع) اي عطف عليه لان  
 بخبرة لانه حل على العمل (قوله وقد ثبت به) من حرد به في الشرح الشفاء  
 والشفاء مدحت شدة وهي كربة من حرب واهلانة (قوله فاعلم الخ)  
 اعتراض بالقدر والبرج كعب جمع مدعة الحكمة مؤتمدة كذا (قوله ياتي الله)  
 كقوله تعالى هل يظنرون الا ان ياتيهم الله (وورد امره لا يمنع لاتبان على الله  
 تعالى (قوله وياتي اليوم) والمراد اليه قوله فلا يفرح حمل ايام وقتالاتين  
 اليوم وحدث الشيء نفسه (قوله ولا تدرون الخ) وقع في ترجمه للفتح  
 او العاصلة وهو المولف لتفسير القاصي وفي شرح مفتاح العلامة الوو الواصلة

٧ تخفيفا لثقل

ولكل وجه ان تصد دفع اندافع بين الاثنين فالواو ان قصد بان معنى الاثنين  
فالواو وتكون دفع اندافع مصلاحه (قوله وحسبته النار) هكذا امر القاضي  
ومعنى وحسبته ثبوت ولزمت لا وجوب على الله تعالى عبد لا معنى لوجوب العبد  
فيكون دخولهم اسروا الجنة مستلزما من التعريف ويكون محط التثنية في التقسيم  
القديم اعني قوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق جالدين فيها) فالظاهر على مذهب  
اهل السنة ان يعبر الشقي بمجره الشقوة في الجنة كقرا كانت او عصيانا والسعد  
بمجره السعادة في الجنة فان كان مؤمنا كاهو الشبان وحيث يكون محط التثنية  
قوله في النار مع فيوده (قوله لزمه اخراج النفس والشهيق رده) والمراد بها  
الدلالة على شدة كربهم ونهمهم وتثنية حالهم بحال من استولت الحرارة على  
قلبه (قوله اي سموات الآخرة وارصها) في تفسير القاضي وفيه نظر لانه تشبيه  
بالأبرص اكثر الخلق وحوده ودوامه ومن عرفه فاعلم بمره بميل على دوام  
التوب والعباد فلا يجد له تشبيهه في قوله تعالى يعرف اكثر الخلق وحوده  
اشاره الى رد الاستدلال العقلي الذي ذكره صاحب الكشف بقوله لانه لا بد لاهل  
الآخرة من انهم اذ هم في الجنة لا يحلقهم الله او يطلعهم العرش وكل ما يملك فهو  
معهم فان كون المثل ضروريا لهم لاستمرار معرفتهم به على انه ان لم يكن انقل  
ضروريا لخلق العالم لاستمرار كونه المثل ضروريا وان حل اسماء الارض على  
الظل وانقل خلاف المعنى الصاهر لا بد له من قرينة وفي قوله ودوامه ومن عرفه  
الح اشارة الى رد الاستدلال المعنى الذي ذكره بقوله والدليل على ان له اسموات وارضا  
قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض واسموات (وقوله تعالى) واورثنا الارض بقوله  
من الجنة حيث نشاء) بما يتبدل على وجود السماء والارض لها اعدادها فلا يعرف  
معها واعا يعرف دليل دوامه والارثوب صيد دوامه بدوامها بالنسبة اليه لا يجد  
نمعا (قوله ولكنه عندنا غير الهدية) تصريح بما في صمد الاضاء نشاء فكلمة  
نكر ليرد التأكيد كما في قوله لو حتى لا كرمك لكنت لم نبني على ما في المعنى  
والاقتناع (قوله في صواب) اشارة الى المراد بقوله في النار عذاب النار لا الار  
العقاب لقوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق) فارجح ارجح النفس ورويه انما يكون من حر  
النار وحرارة وقوله تعالى (في الجنة) هم الجنة لقوله تعالى (عطاء غير مجد) قال  
الناس به نعم الجنة صمد لا معنى اخذوا به (قوله يعني ناهي الراجح) يعني ان  
مقتضى الاستدلال من جنود في عذاب النار ان لا يجدوا فيها في جميع الاوقات بل  
ان يصيروا في بعضها عذاب آخر كعذاب الزمهرير و عذاب سحقه الله وخشيته وانذاره

وهذا لا يقتضي الخروج من جهنم وكذا مقتضى الاستثناء من الخلود في نعيم الجنة  
أي الذات الجسمية ان نعيمها غير آخر من المرات لروحانية كروضان الله وتلذذوا  
بها بحيث ينقطع عنهم المرات الجسمية وهو لا يقتضي خروجهم من الجنة ( قوله  
ما هو أكبر منها ) كما قال الله تعالى ( وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها  
الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن وورضون من الله أكبر ) ( قوله  
ما لا يعرف كنهه إلا الله تعالى ) كما قال الله تعالى ( لا تعلم نفس ما أحق لهم من قرّة  
العين ) ( قوله بناء على مذهبه ) من أن من دخل الجنة لا يخرج منها أبداً وهو الكافر  
وصاحب الكبيرة الغير الثابت وما سواهما لا يدخل النار كما عرفنا في الكلام ( قوله  
يكفي صرفة من العصى ) ولا يقتضي صرفة عن كل في وقت ما حتى يرمي خروج  
الكفار عن النار ( قوله والتأييد الخ ) يريد أن قوله تعالى ( خالدين فيها ) حال  
مقدرة لعدم مقارنته بالعامل في التغير أما الذي يعدوا في الجنة مقدرون الخلود  
فيها ما دامت السموات والأرض والخلود المقدر لا يقتضي حاجته الدخول بل  
تقديره ولا محل للإشارة أي هذا من الخلود يتأيد بأن الخلود المقدر مرصده  
أبداً أي ثبوت الحكم السابق وهو الكون في الجنة أبداً أي في جميع الأوقات  
المستقبلة من وقت دخوله الجنة فيها ولأنه من وقت معين كإقتضاء ما صار  
الاستثناء كافي الاستثناء الأول ببعض ما عتبر الابتداء لعدم نقض التأيد من الوقت  
أي من حينئذ أجمع ما ورد في السبب متاعفة لصاحب الكشف من أن الاستثناء  
يقتضي إخراجاً من الخلود وهو لا يحجب بعد الدخول لأن ذلك ما هو  
في الخلود المحقق دون المقدر وحسب ما أورده من أنه لا دلالة في اللفظ  
من المبدأ العين فإن التباين من الأبدية خلود عريقين من وقت الدخول  
هذا وقديس في تفسير الاستثناء وجوده حرمه من قبل ( ولا تنكحوا ما نكح  
آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف ) و ( لا يدعون فيه موت الأموات الأولى ) وفيه أنه  
المتنفسه إذا كان في الآية قريب على أنه ينبغي له أن يكتفى بالآية ومن أن استثناءه  
من أصل الحكم والمستثنى من توقفهم في موقف صعب ودلت لأن ظاهره يقتضي  
أن يكونوا في الدرجتين مأثومين يوم أو مدحهم في الدنيا وفي البرزخ أن لم يقيد باليوم  
وفيه ضعف لفظ التأخر من الدخول ولا مدح له في الآخرة ومعنى الاستثناء زمن  
الوقوف أو مدة البقاء المذكور لا لأنه فيه فاته معصوم من سوق الكلام وإن  
الإيهام بقوله إلا ما سلف ذلك والسجيم الذي يعطيه لآبائهم روي عنها أنه استثناء  
من قوله تعالى ( لهم فيها أزواج مطهرة ) وفيه مع كونه خلاف الظاهر أنه لا يجري

في المقابل ومنها انه بمعنى سوى كقوله تعالى "فان الاالاف التي كانت بطني  
سوى والمعنى سوى مثله رث من ريادة التي لا آخر لها على عدة قضا السموات  
والارض وانه صرف لفظ لا من معناه الخلق بلا صروف يتلاف القول  
لذلك وانه معنى على جن السموات والارض عن هذين الجنتين المعروفين  
وان الظاهر على هذا المعنى بان حدين فيها ابدأ كما في النصوص الاخر ومنها  
انما معنى من والمرح هو العصاة في الاستثنائين ولا بد من القول بالاستثناء من اصل  
الحكم وجبته لاحقة الى محل ما بمعنى من ومنها ان الامعنى بعد هذا هو الاقوال  
المقولة في هذه الآية فقلت بالاشتراك (قوله واطلاق اسماء الخ) في تفسير  
القاضي لا يقال فعلى هذا لم يكن قوله فهم شق وسعد نفسي صحيحا لان من شرطه  
ان يكون صفة كل قسم متبعية من قسمه لان ذلك الترتيب حيث التقسيم لا يحصل  
حقيق او مانع من الجمع وهذا المراد ان اهل الموقف لا يخرجون من القسمة  
وان حالهم لا يتحول من الشدة وسعدته وذلك لا يمنع اجتماع الامر في شخص  
بالاعتبار انتهى وخلاصته ان التعريف باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات **في** قال  
عند سره ان قلب ما وجد العطف **في** الخ **في** الكشف الترتيب حمل التي  
روجا وقوله ذكر ما والاشارة من التفسير والاولى لفظ ولترك من القسمين السابقين  
لم يكرر به المشقة وفي الكواشي انما انما قال والتعريف راجع الى الذكور والمعنى  
او يحمل الذكور زوجا من كونهم ذكورا مع الاثنا والاثنا اعداد ان زوجين  
باعتبار صم الاثنا اليهم وذكر هذا قسم كلمة او بدون ذكر المشقة لانه كان  
ليس قسما على حدة من تركبه من القسمين السابقين كان قد فهم لم يشاء الاثنا  
والذكور مفردين او مجتمعين ثم قيل ويحمل من يشاء عقبا بعد المشقة لانه قسم  
آخر وهذا اولى بمعنى تفسير بعض من قوله ونعبر اعطى في الثالث لانه قسم  
المشتركة بين القسمين ولم يخف انه الرابع لانه صامه به قسم المشترك بين الاقسام  
الثلاثة وانما الوجه الذي ذكره السيد طه بحت لانه على تقدير رجوع الضمير  
الى من يشاء يكون معاد قوله "به جهرا مع" فيحمل من يشاء رجاء والمقصود انه  
يهم رجاء ولا يظهر وجه تحقق قوله "دعكرا" وانما عاقبه ومن هذا ظهر  
ضعف ما قيل ان ذكره "و" مصوب برفع الحاص اي يقرنهم بالذكريات والاثنا  
ولو لم يكن الضمير بوجه لهم "في" في شمس العلوم من يشاء روحا والاول  
صغيرها وكبرها اي قرأب صغيرها مع كبرها قال الله تعالى (بزوجههم  
ذكر انا) اي يقرن لهم ذكرها و"ما كان" (والهم قدرناه مازل) اي

قد رآه الله فأرجاع الصبر إلى من يشاء لا يقتضي أن يكون المفعول المقدر في الرجوع  
 أعني هذه المذكورة أو الأثاث معتبرا في الراجع حتى يفهم المعنى ولو سلم فبرد عليه  
 أن ليس المعنى على البدلية كما قررته بل على أنه بهب بعضهم جف واحدا وبعضهم  
 صنفين وبعضهم لأنيب شيئا سهلا وإن ليس التقيد بالمشية مستمدا من قوله  
 أو زوجهم ذكرنا وأما ولو سلم فنشأ في حقه بد كورقة أو الأثاث فقط  
 لا يمكن في حقه بدلها مشية الأثاث والذك كورقة من مثله فكأن هي مافي  
 الحديث المرفوع نعم أنه يمكن في نفسه بالنظر إلى أنه تعالى ما بعد تعلق المشية فلا  
 هذا فتدبر معك تطالع على ما هو أحسن بعد كرب قال قدس سره هي عدم  
 لزوم المشية الخ فيه أنه حينئذ يكون مفاد الآية مكان الترويج في حفرهم  
 بسبب عدم لزوم المشية والمقصود وفوق الترويج (قوله لأجل المسألة  
 تكمل الخ) إشارة إلى أن اللام صلة لا لغة للألاح والمادة في الكمال  
 قد يكون مطلوبوا في نفسها وقد تكون مطلوبا لتكميل كإيمان لحدس لغيت  
 من فلان اسما وأعلم أن الالتفات في التعريف مستعملة في المعنى الحقيقية فليس  
 هو من دواجل البلاغة لعدم تأني الوصول والخلفاء بدلالة الوضعية  
 كما مر بمحافل الاستعارة فكيف بها بجزايات في الوضوح وإحصاء فلد  
 كانت من دواجل البلاغة والتعريف بالأجل المتباعدة في الوضوح فليس داخل  
 في البلاغة على ما هو (قوله عن التعريفية) حمل بعضهم التعريف معنى رأيه  
 لكلمة من الواضح أنها ابتدائية كما أن الباء التعريفية «بلاغة» (قوله فلتأمل)  
 لعل وحده التأمل أنه إذا كان لقاء ربه لقاء لاسد حصن الله به من الأعداء  
 كما في الاستعارة وإن كانت المبالغة المأخوذة من التعريف ومراد بعوله والعرض  
 التشبيه أن المقصود الأصلي التشبيه (قوله ومبالغة في تصادها بالشد) أي شدة  
 العباد فإن المبالغة في المألود بوحسب شدة العبد فإن أحسن الانقطاع بهونه  
 (قوله محض) أي رواية والأصحوص رصه بالمعنى على معنى محض العباد  
 أي فيه (قوله ادلاصلي للارتفاع) ما يقال انزع به تصد من داه وبالمادة  
 في دبره لمنه عليه السلام لأنه يارم الأمر «مبالغة» لرب لنع (قوله في البيت)  
 أي في كونه من التعريف (قوله بل هو) أي اجتمع معهما واقع فترجع مذ كور ومعنى  
 (قوله لكثرة الخ) لا ينبغي أن الكثرة المذكورة تحصل بمجرد حمل نفسه بحيث  
 ولا نتوقف على التعريف فالصواب أن يقال إن اجتماعه ومع في صورة يكون  
 الأسلوب اشتمل إليه دالا على صفة كما في نفس فيه وهو معنى قوله كرم التفات

من حيث انه انفس من التكلم الى عبده وتجريد من حيث التعبير بتسوية الصفة  
مائلة في كرمه وبغذا كره الجمع من كرم السبب من ان الالتفات يقتضي الاتحاد  
والجبريد يقتضي التبع ولو اذناه فليعلمنا شاف لانه انما يلزم لو كان اعتبار المشافين  
من جهة واحدة \* قال قدس سره بحسب اقتضاء المقام \* انما قل ذلك لانني  
العمل لا يستلزم انت الحود لوجود التواضع \* قال قدس سره ولا دليل الخ \*  
فيه ان بيت المذكور مثل يكفيه لاحتمال واسيلول انما يلزم اذا كان شاهدا (قوله  
اراد بالخال اعني) في اسح الاستعداد يارى كرس فاعني قلبي النطق في المنح  
ان لم يكن اعني في الاهداء فان اي حالت وهو انفق اذ العقر لاسعد الاهداء وانما  
بعد المعنى وهو عارمه تفسير الخاطب بالاعني ليس كما ينبغي ليس شى (قوله وانما  
يدعى ذلك الخ) لشار بذلك الى ان قوله لا لا نظر الخ خارج عن التعريف بين  
لقائه للمرق به ويزيد ركب (قوله انه غير متناه) اي عبر بالغ في النهاية (قوله  
ادى ان ساره الخ) المحصر مستبعد من عموم حيث مالا ولهذا المحصر صلتا  
جاذيا (قوله مقولات الخ) واعلم ان هذا كرم من المقول والمردود بالنظر الى الديق  
واشارات الشعر وما ينظر الى نون طائلي مقول لانها ليست بحراء على  
معانيها الخفيفة بركباته لو مجازات مرسله كانت او اسعاره بالنظر الى الوارد  
والامثلة فصوله تعالى (يكان ربه يصي) محذو ركب عن كثرة صفة وبوره  
وقول الى الطيب محذو ركب كثرة العار فوق رؤس الحيد وقول القاضى محذو ركب طول  
سهره وكثرة نظره الى الكوكب وقوله اسكر بالامس لامتناع من ان يسان انه  
مجاز عن سرعة سكره ووبوعه وحرصه على الشرب كذا افاده بعض الناطرين  
والاظهر ان يقال ان المقولة والمردود اعني بالنسبة الى المعنى المطبق لا لا نظر  
الى ما هو المقصود اعني ادعى كان الوصف (قوله ان النقص) اي الامكان فلا مرد  
ان نقصه كلام الله تعالى لا مرد عليه وكيف حال فيه ما به اي النقص (قوله  
ابراد بعدة مصوب على طريقة هل ركب) براد الخطة يتعق باده اصل المعنى  
وكونه على طريقة من الكلام من محسبات له ونية فان المجاورة لا توقف على  
كونه على طريقته وان كان مرصده ان ذلك (قوله وكاه اراد الخ) فان الثلاثي  
بالدعوة العامة المقدمات المشهورة تكون المعنى مطبوعه لها بخلاف البرهان  
فانه محض باولى الاسباب انما هيصة (قوله ليس قطعي الاستلزام لقصد) بمعنى الخرج  
عن هذا النظم المشاهد ولو اريد به عدم التكون يكون قطعي الاستلزام وتقصيه  
في شرح العقائد لشرح رجحه انه تعالى (قوله موثقة لافهم) يدل على ان المذكور

في معرض الجواب جواب القسم لأحراره الشرط (قوله أمون وأهل عليه)  
 لا بالنظر إلى ذاته تعالى ادلائه تصور في حقه تعالى السهولة والسهولة لـ على  
 ما حث عليه الصلاة فيما بينكم من كل فعل وقع من شخص مرة كان أعاده  
 أسهل عليه الحصول الممارسة (قوله في الأمكان) أي مكان المصدر والامكان  
 الثاني لا يمكن فيه الشدة والصعب (قوله على من أحقني) بمعنى الموجود  
 الخارجي فتوهم أنه بمعنى الموجود في نفس الأمر (قوله ويوكان لأمر كانواهم)  
 من أن الاعتناء لا يكون إلا غير حقيق (قوله أي لذته) في منازح حكي وحكام في قوله  
 ما تداوشتهم دكار (قوله وشعوقه عليها) أي تنووق عطشاً على أنصاب لأن صفة  
 عطائه اختار في كثير الآثار الواقعة في موقعه بخلاف صفة فاه ليس له اختيار  
 في نزول المطر وأثارها قديمة بالنسبة إلى آثار عطائه وأقده في غير موقعها وليس المعنى  
 أن مائل السحاب لم يشأه بالله فاهلته السحاب عدم الشاغبة بين الذين تحت مصسها  
 الرخصاء حتى ينصبي وجوده من السحاب أو لا يظهره عدم شأبته بين سائلين  
 الموحب لصلى الوحدة لمرصاد غلاظه أن نزول المطر مطلقاً عن إرادتها الخدوش  
 سبب عطائه الممدوح (قوله لكأنه حلة حقيقة) أي في لمادة لأن الكلام  
 في المادة العادية فلا يراد اعتراض السبب (قوله أي حذارى يابسة) أشد إلى أن لا مساهة  
 في حذارك أصادة المصدر إلى المفعول لا إلى الفاعل شدي مصسبه يقال حذاره  
 وعن يقال حذرت منه كأي منى (قوله أي تسحر عيني من العرق) يفرق أناس  
 العين كناية عن العيني أي ينمي حذارك من عيني ولا يراد ما قبله المناسب أن يقول  
 تنجي نفسي من العرق لأنه إنسان العين يعرق بدمع قلبه ولا تصاح إلى أن يجاب من أناس  
 العين هو السالك في الماء لما عرق في علم الماء فإذ كان يفرق يكون كثير الماء في القاية  
 (قوله أي شد الطلاق) الطلاق في الأصل شدة تلتسه لمرؤفة تطلق على ما تشد  
 المرأة تلك الشقة في وسطها ولهذا المعنى سميت اسماء بنت أبي بكر ذات الطلاقين  
 وهو المراد منها ولا يتصور تصغيراً تطلق بشدة منطقة لأن الجواراء مؤث ولا يفتل  
 فكأنوا كسائلتي في حول الجواراء منطقة الجواراء لـ له أنه (قوله قصد تعطيلها)  
 بناء خدمة الممدوح لأبغى أنه لا يصلح تعطيل رؤية ساطق في مدة خدمة الممدوح  
 إنما يصلح تعطيل الاشتغال به اللهم إلا أن يحسن رؤيته ساطق كناية عن وجوده  
 (قوله مداع) جمع مدمع بلق وهي المرافاة من وسه ليليل إليها كسنة  
 الجلب إلى التهر (قوله يعني سألت الرمح المرن إليها) ساطق من المعنى فاشعفت  
 على صفة المجهول معناه صحت أو جعلت مقدومة التمتع وقرأته على جملة المعلوم



من الشفاعة بين الورى ( قوله فصد به الملازمة الخ ) يعني ان السحاب المذكور يحرق  
وبعض من كثرة حره وخبو صدره من العير وطلعه في تلك اى اوى تلك الدبار وبكى  
عليه من الدبار اللافع هو و لرى واحده هي واصبح قيام الحليه بقوله فكان بعض  
ابن تميم الخ متفرع عن مويين ( قوله احمر از الخ ) لا يخفى ان تفسير التفرع  
المذكور يستدعي اتحاد حكم الثقبين وفي ابدال المذكور الحكمين مختلفا فالجواب  
ان يقولوا هو اكب ( قوله من عسى الكلب ) الكلب على و ر الكلب ( قوله وايسم آه  
اى ليسم القدر المنفرد بجمع مدكر من تأ كيد المدح بما يشبه اندمونا كيد الهم  
بما يشبه المدح وغير ذلك تأ كيد الشئ بما يشبه تعبه ويحمل هذا واحدا من  
احصاء المعنوية مدرجة تحت جمع مادكر وليس المراد ان يسمى تأ كيد المدح  
بما يشبه الهم بهذا الاسم ويحمل مقبلا تأ كيد الهم بما يشبه المدح قاله قيس مره  
قاله ركبك حدا و معنى اما لفظا فلانه لا يقال احسننى اكرمت على تقدير  
محنتك وامامنى فلان احراء المذكور وجود العيب فيهم لا يثبت وجود العيب فيهم  
( قوله وصفت دابة استثناء ) يريد ان يبنى بها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه  
حقيقة فان الاستثناء اتصالا كان او قطعيا لا يوجب من اطلاق الكسبه بها وسلبها  
ولا اختلافه واما غير التأكد كونه في صوره لاستثناءه واليه يشير قول الشاعر  
رجع الله يد كراخ ( قوله انما تصح العرب الخ ) حمله ابن مالك من الصرب الاول  
يتأوله فالتى اى لا تقصر في صاحبه الا فى مر قرش ( قوله ويد ) عسى غير اليه  
ذهب المجهول وفي المعنى ما قيل فالتى انما تصح العرب لاجل اى من قرش  
ومعنى التعلل اى له مدح لاجل ذلك لانه علة ثابته وفي القاموس اريد بمعنى غير  
ومن اجل وعلى ( قوله واصل الاستثناء به الخ ) اى اراخ الكثير الاستثناء  
في هذا الصرب ان يكون المذكور بعد اداة الاستثناء غير داخل فيما قبلها ووجه  
اشارته الى انه قد يكون دخلا لانه خلاف الاصل نحو فلان له جمع المحاسن  
الا انه مؤمن وادنى الصرب الاول فليكون ما قبل الاداة صفة منفعة واستثنى  
صفة مدح يكون غير داخل في فعلها لانه مدر دخوله ليصير متصلا  
في غير التأ كيد من وجهين ( قوله فيأمل ) حتى يظهر فلا يعدم التنبه فيدهسا  
او كون الكثير لراخ في مطلق لا يقتضيه الاتصال لكونه حقيقة على ما بين  
في الاصول لا يثبت ان يكون الكثير لراخ في نوع منه الانقطاع ( قوله  
صرب آخر ) صكونه صرب آخر من جهة انه ليس المستثنى منه فيدفع  
ثم سلبه بل يعرف هو اسم الاشياء بقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل

فيه معنى الذم وهو راجع الى انصرف الاول كانه قبل لاجب قبلنا الا ان  
 أما قال قدس سره الظاهر انه من الصرب الاول لان المذكور سابقا  
 صفة دم مكية استثنى منها صفة مدح قال قدس سره اعتر فيها جهتها  
 فأكد جهته كونه كدهوى انشئ به وجهه كونه الاصل في استثناء والاتصال  
 قال قدس سره لا يمكن الاضمار جهة واحدة وهي الجهة الثانية واما الجهة  
 الاولى فبما فيها تقدير الدخول ولا يمكن ذلك في انصرف شئ ليكون المذكور قبل  
 الاضافة مدح ثبوت ولا عموم لها ويمكن ان يدان انصرف (لا يسمعون هم لغوا) بنى  
 معجم المعوكل من الصرب الاول ليكون معجم المعوصفة دم مكية وانصرف  
 ثبوت عدم معجم المعوكل من الصرب الثاني لكون عدم معجم الامو صفة  
 مدح مثنية قال قدس سره ولعله اراد ان يعيد انه يلزم احتلال تعريف  
 الصرب الاول وتعصبه على الاطلاق واخصر بين الصربين (قوله فالاولان  
 انشأ ان) بحذف العاطف او الثالث استثناء من الثاني وكذا قوله لكه اليوم  
 (قوله هذا الصرب من الاستثناء) قال امرونى ويعنى هذا النوع الاستثناء  
 الخبايا (قوله لان الشكاية مصرح بها) بخوله (اي دهرنا الخبايا في نموسه  
 (قوله تكلم اقرب) لان قوله قللت له بمسائل فيها تمها خ دعاء للمدح  
 متصير للتمنية (قوله اهم من الاستماع) هذا بالنظر الى ظهري تعريف الاستماع  
 بما هو قيل ان ذكر المدح في التعريف بطريق التمثيل لا تصحى يكون مساويا  
 للادماج (قوله اعدت) اي بالاجماع اي باعتبار تحريكها وتثنيها وهو جمع  
 حسن كعقر وهو عطاء الدين من اعلى واسفل (قوله ولا بدلى من جهة) التصغير  
 للتمكث فيه التفتت من التكلم الى السبب فاعلم اجل مدح لا متلزمه الطيش وترك  
 انوار (قوله ادخ في العزل) بالتحريك في الصحاح مدركة مساه محادتهم  
 ومروادتهم من عازلتها وعازلتى والاسم عزل (قوله انزل الذي يراد به  
 الجدل) اي بذكر الكلام على دليل انطابة وبضد معنى صحيح في الحقيقة  
 (قوله ماعد) اما امر من عديد يعنى احبب او من عدى يعنى اى بخاور (قوله  
 وهو كاستدراك السكاكى الخ) كان الظاهر ان يقول وهو مسماه السكاكى رجحانه  
 سوق الخ الا انه اعتبر اعبارة من حيث انه مسمى بالقدس ومن حيث انه مسمى  
 بالسوق فراد كالم تشبيه وهو كقولهم وهو كاعو المشهور وكذا وهو كما  
 مسمى كذا وقوله لكنته متعلق باجماعه وكان حقه تقديم على قوله وهو كما  
 مسماه السكاكى رجحانه الا انه اخره ليكون باب دلالات متعديله (قوله لمعربى

سرى الخ) سرى صفة ترقى الى نهر بالبل والصحي والضاد اجمعة واسطة المهمة  
من اخصو (قوة فيه دلالة الخ) ي دلالة من حيث الظاهر والافهموز ان يكون  
المتخصص بالرجل مستفدا من مقابلة انشاء (قوله امتزج سلى الخ) حاطب  
مولى الشدة والصرف للخدمة وناداهما فانه زنة لنداء والرواسع جمع راحة  
والسليم معقول برجع لتعدي بمعنى برد وفي بعض النسخ بدل اويديع البكاء  
او يكشف المعنى الى عه هشق ونعيمه والاستفهام انكارى الى لا يرجع ولا يدفع  
وثلاث الاثافي فاعل معدى على شازع والاثافي فاعله شديد والتخفيف جمع التمية  
وهى ما يوضع عليه انظر الى ثلاث اجزاء والافاع جمع ملقعة وهى الارض  
انظر الى لائى فيها (قوله يقول بالوحد) اي اعتراف الشكل بموحد كلام  
المخاطب مع بنى مقصوده ودلائل ما ثبت ما ط مقصوده فى شئ آخر واستعمل  
لفظه فى كلامه الى غير مقصوده منه (قوله اي فى النقط) فسر النقط بالنقط  
ادلا معنى تشابه ينظير فى نفس النقط فانه يستلزم اتحادهما فيخرج منه الحاس  
الغير الزام (قوله فى انواع الحروف) اورد لفظ الانوع تبعا على ان الحروف  
انواع والابكوى فى الحروف (قوله فى اعدادها الخ) الاولى عددها وهى ثمانية  
اذ ليس توفى بكمات فى اعداد الحروف والهيئات الا انه اورد صيغة الجمع  
فقط الى الواو (قوله تكثيره) اظهر ان يقول فان هيئة الحرف  
كبيرة تحصل به عت حركة وسكون اذ الكلام فى هيئات الحروف دون  
الكلمات ولا هيئة بكلمة بعينها فانه قد تم بعض الحروف على بعض كما هو  
المشهور (قوله وهو قصص من بقر او حش الخ) والمعنى عيون السبب  
الشبيهة بقطع النمر الوحشى جلالت لموت والحق كمال للانسان (قوله  
ودى زمام الخ) اى ذى حرمة ومث لمعه دمه اي دانه فان الدم فى الاصل  
الهدى ثم نطق على دت موصوفه وهى وهو الشائع فى اطلاقات الفقهاء  
ولا زمام الخ اي بيس له نذر قبله النساء فى مسائل العرب وهو كناية  
من صكزة حيراته (قوله مادت الخ) والمعنى كل كرم اندرس فانه يحى  
وتتجدد هذا المصوح ووقع فى ديوان مصحح له من مات من حدث الزمان  
والحق كل من مات من حوادث الزمان وابنى بشدائيه بالفضيلة الى الموت  
فانه يحى الذى يحى من بعده ويتخلص عنها وقت ان تحصل ما فى معلات  
نافية ومن ردة قال اندرس مره ان هذه الطائفة الخ فانه بمعنى الامداد  
والوحد معنى القوة وصيرها من الالاتات وزل عنها معنى اذهب صفة

ما اى امر قدر لطفاً من الاعيان. ولكلال والمعنى مدكم بامط وباسارل الاحباب  
 قوتكن لاقمتها بها بعد اوصول اليها وقد ذهب شكك ليس صاحب حتى لان  
 رؤية انصار لم ترد في الامم كرا الاحباب وخرن هي ههنا **ق** قل قدس سره  
 وهوها ببقيت الخ **ع** الفناء والعيبة مستعد من دهب القدر عها وب حارة  
 من الموت ولعها معنى لم تصبها وفي الالحد على مع ه السابق ولدا لم يجعل  
 هذا الموحده صديلا لاول بقل واعنى الموت التقدر ادى ظهر فيكن محالها وشداها  
 وول هكن اى لم يصيبكن ليس بقطع هنى **ق** قل قدس سره انها وان طالت الخ **ع**  
 فانه بمعنى الاطمان والوحد بمعنى اخرن والحشاشه صم اء. الممثلة ببقية الروح  
 والارضى جمع ومعى بالتحريك ببقية الروح فاصفة أحدثتة بدسة ( قوله وهذا  
 نوع آخر الخ ) فان لاول اختلاف بالحركتين والذى خلاف بالحركة والسكون  
 والتثنية اجتمع فيه الاختلاف ( قوله حيدى حيدى ) وهنح المشقة اى عطى  
 من الدنيا اتعاب النفس فى لوصول الى المصوب ( قوله اى يدون سوا عدم ايد )  
 فم ابتدائية اى كاشه مر ايد او تعصية ساء على ان السواعد بمعنى الايدى وانما  
 فانه بالمعنى ساء على انه حيدى حرف ومعنى سائر كونها بالمعنى اسم بمعنى  
 المصنوع ليدون ( قوله مطرا ) فلام الحس الايص رأس و س واسترهما  
 بحالها فان اخره بحالها فى فى كون منط اعلاه كذا قبل ويتجوز ان يكون  
 وجهه اى حمل الحرف الرائد فى الآخر ( قوله ووحده حيد الخ ) واسا وحده حيد  
 الذى يم الاقسام الثلاثة فهو جمع الالعاط المتشعبة وما كره الشارح رجوعه  
 تعالى الى مايم اداد كراهية الذى فيه زيادة الحرف متاخرا متصلا باللفظ ناقص  
 اما ودم اللفظ الذى فيه زيادة الحرف او حص من لتعريف نحو عواصم وعواص  
 وايد عواصم وامين عواصم فلا كما لا يحنى ( قوله وهو لانة اضرب الخ ) جعل  
 ضمير هو راجعا الى المصارف واحتاج الى التقدير وان كان قوله فى الاول يقتضى راجعه  
 الى الحرف الاول عليه قوله ثم احرط فانه راية الله و واللاحق فانه شبيه  
 للماس ( قوله ليس من هذا القبيل ) لان العبرة فى رسمه للاستعظام وهى كلمة  
 رأسها ( قوله وهارون اذ قلنا ) آخره **ع** هارون اذ قلنا **ع** يجعل اسمية  
 شيئا بعبية **ع** قلب هارون نوراه وهو بالسرانية موسى كذا قبل والواحد قلب  
 هارون ثوره لان الالف هرون مطروح فى الكتابة ( قوله من شبر عرا بجد ) القدر  
 ما حالف القور من بلاد العرب ويسمى العورتهمة ( قوله ويتجوز ) اى على الموجد  
 لاول اصافة مصرح الى السابعة اصافة على لاسم بعض المعنى فيه معولا به كما

في مائة يوم الذي فيقيد استيعاب التبرج الساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة  
على الوجه الثاني الاضافة بتقدير في فلا يبعد الاستيعاب فيكون قليلا صفة  
مقدمة لان التبرج في الساعة يحتمل ان يكون قليلا من الساعة وان يكون  
مستوعبا لها ولا يشترط ان هذا المعنى قدم قليلا على ساعة لانه اعتبر الصفة  
مقدمة على الاضافة على ما فهم من ظاهر عبارته ( قوله اي قليل التبرج  
في الساعة ) على حذف المضاف او الاستفهام والوجه ان يحمل الضمير صرح  
والتأنيث باعتبار المضاف اليه ( قوله تركاني ) إشارة الى ان دعا على تسمية دع  
من ودع يدع ( قوله انصحت لعدتها ) بدل انصحت الى نفسي اذا انطلق لسانه  
وحلصت لفته من الحكمة وجادت ولم يطن وانصحه به اي صرح والمراد بالاعتات  
التمت جعل كل صفة لغة ( قوله ومفتون ) من الفتى بمعنى الاحراق قال الله تعالى  
( يومهم على النار يشور ) او بمعنى الاعجاب او بمعنى الجور والرنات جمع رنة  
وهي الاصوات والرن جمع منقن وهو من الاصوات ما كان دالوتري  
والعا، تعبر عن العبرة اي فهم الصالحون ومنهم دون

ذو سواد البصرة مصر جامع

تمت

الحمد لمن منح صيتا ختم طبع هذه الخشبة الخليله \* المسودة الى العاقل الحرير  
الكامل في الدين والحرر ( عبد الحكيم ) السيلكوي على الملوك من طرف  
( الشركة الحميدية ) في استياد العاجرة بقر السلطنة العثمانية  
في ركن سلطان الاعظم \* ولحقا اعظم \* الا وهو السلطان ابن السلطان  
الصالح العاري ( عبد الحميد ) حين اقام الله دولته على بحر الارمن \*  
وكل على المؤمنين من حبه ما دار لروان وقد طبع في المطبعة  
الشركة الحميدية العثمانية وصادف ختام طبعه في اليوم  
الخميس من شهر ربيع الاول سنة احدى عشر

و ثلاثمائة و الف من هجرة من له

اصر والشرف

٣	كلمة سواء والفعل الذي بعده	٤١	معنى الثبوت فالاول واللام تعريف دون الموصول
٤	الفرق بين الفواصل والفضائل	٤٢	المعاني الثواني تطلق على الاعراض
٨	القيد الواقع بعد الجملة قد يكون للسند وقد يكون للثبوت وقد يكون للابتن وقد يكون علة للانشاء	٤٣	السوق إليها الكلام
٨	حذف الجار والمجرور معا مجتمع عند الامام المازني وجاز عند غيره	٤٣	القيد في جزئي يقيده المصنوع
٨	جواز حذف المبدل منه وامتناعه	٤٣	الفرق بين العرض والهيئة
١٠	المفعول به قد يكون نائبا وقد يكون علة بامتناع	٤٤	الاعراض النسبية معروضة لنفسه في المشهور والنسبة جزء منها عند البعض
١٣	المعلوم كما يطلق على السائل يطلق على الموضوع ايضا	٤٥	الافعال الواقعة في التعاريف مجردة عن الزمان
١٣	موضوع هذا العلم ومحموله	٤٦	الفرق بين السبب والشرط
١٦	الفرق بين الحشو والطويل	٤٨	كون الاسناد جزءا من الجملة
١٧	الفرق بين المثال والشاهد	٤٩	الفرق بين الزكاة والقطنة والفاوة
١٨	التعريض والتلويع	٥٠	ازدواج فان الكلام
١٩	عطف الفعلية على الاسمية	٥٣	الفاء الداخلة على التفسير للتراخي في الذكر
٢٠	والانشاء على الاخبار والجملة على الفرد	٥٣	اسم الجنس اذا لم يسم له قرينة تخصصه ظاهر في الاستغراق
٢٣	بحث المقدمة	٥٧	تعريف المعاني الاول والمعاني الثواني
٢٤	طريقة الافانط والمعاني بالاعتبارين	٦٧	متعلق من الاتصالية في قوله لكونه منه منزلة المفرد من المركب
٢٦	معاني المفرد وكونه حقيقة في كل منه	٧٠	اعراب فرد مفرد
٢٦	الركبات الناقصة توصف بالقصات عند السيد السعدوني لا توصف	٧٥	اللزوم معتبر في انواع الجواز فلا بد من علاقة مخصوصة
٢٨	اسمى التساؤل والمفعول اذا كانا	٧٨	احوال الاسناد الخبري

١٩١ الفرق بين حتى وتم	من ان المدلول الخبر الوقوع
١٩٨ بيان استعمال ضمير الفصل	واللا وقوع مأول بالانشاع
٢١٨ تفصيل معنى قولهم من غير ارادة	٨٤ التأكيد
٢٢٠ مطلب وقيل قد يقدم	٨٥ ابي ابن سلول
٢٣٢ بيان الكاف التي تطلق اسماء الاشارة	١٠٣ تحقيق السؤال عن السبب الخاص
٢٣٣ بيان المستعجابات	والسؤال عن السبب المطلق
٢٣٩ بحث المبتداء نكرة والخبر معرفة	١٢٤ الالام والعبد بمعنى المولم والمبعد
٢٤٦ الضمير على نوعين	مردود عند الكشف
٢٥٣ المسند السببي اربعة اقسام	١٣١ تفصيل كلمة من التي ترد في التمييز
٢٥٧ مقارنة الحوادث مع الحوادث	١٣٢ اضافة المصدر الى المفعول
زمان ومقارنته مع القديم دهر	اذا قامت القرينة
ومقارنة القديم مع القديم سرمد	١٤٣ احاطة المقضية على ذكر المسند اليه
٢٥٨ الصدم الثابت في نفسه لا يمكن	١٤٤ بيان مراد من قال بالوضع للهجوم
ان يقصد من اللفظ	الكلي بشرط الاستعمال في
٢٦١ مطلب الفرق بين مذهبي العربية	الجزئيات
والمطابقة في الشرط والجزاء	١٤٤ التبيين المشار اليه في المعرفة
٢٦٣ تعريف العهد عند الجمهور وعند	مستفاد من جوهر اللفظ وأما
الساكن	من قرينة خارجية
٢٧١ ان الكلام المجازاة تدل على مسيئة	١٤٥ بيان وضع اسم المجلس
الجزء	١٤٦ بيان النكتة العامة في تعريف
٢٧٢ الشرط الضمني	المسند اليه
٢٧٩ القياس المركب من الاتفاقيتين	١٤٩ بيان وضع الاعلام الجنسية
ومن الجزومية والاتفاقية متجان	والمعرف بلام المجلس والتعريف
للاتفاقية	فيها
٢٩٠ من الجوامد الواقعة صفة لفظ	١٥٠ واطلاق الاعلام الجنسية على الفرد
كل معنى كل الرجل في قولهم أنت	انطرح حتى يكون حقيقة بانتدار
الرجل كل الرجل	مطابقته للثابتة ومجازا اذا اريد
٣٢٤ تعريف الذات وتعريف المعنى	١٥١ تحقيق قوله وبعد اثنا والتي
٣٣٣ الكلام الذي يشغل على القصص	١٦٣ الحصة والفرد بمعنى واحد عند
	المعنيين لا عند المنطقين

- فيه حكم واحد متضمن للآثبات  
الفصدي والثاني التبعي  
٣٣٣ ومنها الثاني  
٣٣٣ الاستثناء من الآثبات لم يعد من  
طرق القصر  
٣٣٦ في قصر الافراد حكم واحد  
صواب في بعض خطأ في بعض  
وفي قصر التبعين العكس  
٣٣٨ بحث الترتيل  
٣٤٦ بحث الانشاء  
٣٤٨ وجود الشيء في الذهن على نحوين  
٣٤٢ معنى الصفة  
٣٥٣ معنى الذات  
٣٥٣ مفهوم واحد يكون ذاتا بالنسبة  
الى صفة وصفة بالنسبة الى ذات  
٣٨٠ الجملة قد تقع محكوما عليها ظاهرا  
٣٨٥ القعل يكون بدلا عن الفعل بدل  
الكل  
٣٨٧ قائمة القائمين في مثل قولت  
فان قلت فاذاتقول  
٣٧٩ الفرق بين الجملة المستأنفة اليبانية  
والجملة المستأنفة النحوية  
٤٠٠ بيان الجوامع العقلية والنوهمي  
والثبالي
- ٣٠٦ الفصل بين الموصوف والصفة  
بالا والواو جائز عند الكشف  
وعند الجمهور لا  
٤٠٧ مطلب وجعل من الضمير الواو  
والعلم حقيقة هو الادراك وقد  
يطلق على متلفه وهو  
اما مجازا مشهورا او حقيقة  
اصلاحية وعلى الملكية كذلك  
٤٣٤ كون وجه الشبه اقوى شرط  
في الاستشارة المصروفة فقط  
٤٧٩ معاني المشترك والمرتجل والنقول  
والحقيق والنحو  
٣٨٠ معاني الجواز والنقول والغلط  
والمرتجل  
٢٩٧ وضع الحروف  
٥٠١ مطلق الزوم مشترك في جميع انواع  
المجاز فلا يصح كونه علاقة  
٥١٢ الحنية اذا كانت عين المحبت كانت  
للاطلاق  
٥١٨ الاستعارة التبعية من التثنية  
٥٢٤ استعارة لعل ورب  
٥٣١ مجاز متفرع على الكناية  
٥٣٧ معنى مستعانت التراكيب  
٥٤٣ المشاكلة ليست بحقيقة ولا مجاز





مركز توثيق ونگارش اسناد و کتابخانه ملی

---

الكتاب: حاشية السيالكوتي على المطول  
المؤلف: العلامة عبد الحكيم السيالكوتي  
الناشر: منشورات الرضى - زاهدی - قم  
عدد الصفحات: ٦٤ صفحة  
القطع: وزیری عدد المطبوع: ٢٠٠٠  
سنة الطبع: ١٤٠٤ هـ  
الطبعة: الثانية  
المطبعة: أمير - قم

---